

مجلة البوصلة الرقمية

المجلة الليبية لقانون الانترنت

تصدر عن إدارة مكافحة جرائم تقنية المعلومات
جهاز المباحث الجنائية / وزارة الداخلية الليبية

الاقتصاد الرقمي

العدد الرابع

مارس

2026



The Digital Compass

Libyan Journal of CyberLaw

Issue 4 – March 2026





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





مجلة البوصلة الرقمية المجلة الليبية لقانون الانترنت

السنة الثانية
العدد الرابع
2026

صَدَرَت هذه المجلة بموجب:

قرار رئيس جهاز المباحث الجنائية رقم (214) لسنة 2025م
بشأن إنشاء مجلة علمية دورية متخصصة.

قرار مدير إدارة المطبوعات والمصنفات الفنية رقم (07) لسنة 2025م
بشأن الإذن بإصدار مجلة علمية إلكترونية.

رقم الايداع القانوني / 294 - 2025 دار الكتب الوطنية

تصدر عن إدارة مكافحة جرائم تقنية المعلومات
جهاز المباحث الجنائية / وزارة الداخلية الليبية



تمت طباعة هذا العدد بمساهمة المؤسسة الليبية للتقنية





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





رئيس مجلس إدارة المجلة
اللواء محمود عاشور العجيلي

رئيس تحرير المجلة
اللواء صلاح الدين مصطفى بن سليمان

مدير التحرير
د. محمد عبد الرحمن الفيتوري

مستشار المجلة
د. عمر محمد بن يونس

رئيس الهيئة العلمية
أ. فرج بشير بن نوص

منسق التحرير
أبوبكر محمد الهنشير

مراجعة لغوية
د. عبد الرزاق فرج بن حليم

تنفيذ وإخراج
أيمن سليمان الشتيوي

مجلة البوصلة الرقمية

مجلة رقمية علمية - قانونية - توعوية - دورية، تصدر بصفة فصلية عن إدارة مكافحة جرائم تقنية المعلومات بجهاز المباحث الجنائية، وتُعنى بتسليط الضوء على قضايا العالم الافتراضي بمختلف أبعاده.

تتناول المجلة موضوعات شاملة في مجال:

المفاهيم والمصطلحات الرقمية والمستجدات التقنية.
القوانين والتشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بجرائم العالم الافتراضي والدليل الرقمي، واستعراض الفقه الدولي في هذا المجال

الإجراءات الأمنية والوقائية لمكافحة الجرائم الرقمية.
القضايا التقنية والتحليلية المرتبطة بالعالم الافتراضي.

وتستهدف المجلة مختلف شرائح المجتمع، وبالأخص:

المختصين في التقنية وأمن المعلومات.
الأكاديميين والباحثين.
أعضاء هيئة الشرطة والأجهزة الأمنية.
أعضاء الهيئات القضائية.
المهتمين بالتوعية المجتمعية في المجالات القانونية والتقنية.

كما تفتح المجلة أبوابها لاستقبال الأبحاث العلمية والمقالات المتخصصة التي تُسهم في إثراء المعرفة الرقمية، وتعزيز ثقافة الوعي بالقوانين والسياسات والإجراءات الأمنية في مواجهة التحديات والجرائم الافتراضية.

رئيس التحرير






وزارة الثقافة والتنمية المعرفية
 وزارة الثقافة والتنمية المعرفية
 Ministry of Culture and Creative Development


دولة ليبيا
حكومة الوحدة الوطنية
 GOVERNMENT OF NATIONAL UNITY
 18°18'N 13°05'E
 AGASU NDURONNU NUMI-I

تاريخ: 2025/5/6
 رقم: 212368

القرار رقم (7) لسنة 2025م بشأن الإذن بإصدار مجلة علمية إلكترونية

إدارة المطبوعات والمصنفات الفنية

- ❖ بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري بتاريخ 2011/08/03م وتعديلاته .
- ❖ وعلى مخرجات الحوار السياسي المنعقد بتاريخ 9 نوفمبر 2020م .
- ❖ وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ : 17 ديسمبر 2015م .
- ❖ وعلى قانون النظام المالي للدولة المالية والميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها .
- ❖ وعلى القانون رقم (76) لسنة 1972م . بشأن إصدار قانون المطبوعات .
- ❖ وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م . بشأن تنظيم علاقات العمل ولائحته .
- ❖ وعلى ما قرره مجلس النواب الليبي في جلسته المنعقدة بتاريخ 10 مارس 2021 في مدينة سرت بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية .
- ❖ وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (299) لسنة 2021م . بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة الثقافة والتنمية المعرفية .
- ❖ وعلى قرار وزير الثقافة والتنمية المعرفية رقم (2021/156) بشأن تكليف بمهام مدير إدارة المطبوعات والمصنفات الفنية .
- ❖ وعلى كتاب رئيس جهاز المباحث الجنائية بوزارة الداخلية بتاريخ 2025-4-27م رقم إشاري 1838/74.6 والموجهة إلى إدارة المطبوعات والمصنفات الفنية بشأن الحصول على إذن بإصدار مجلة علمية إلكترونية - تحت اسم (مجلة البوصلة الرقمية) .

ليبيا / طرابلس ☎ +218 21 491 5519 ☎ +218 21 491 1955 ☎ +218 21 490 5325 ✉ info@culture.gov.ly





وزارة الثقافة والتنمية
WHER I FENHO A HERHEH I'CR0000H
WHERO adagaa-8 yb harad-i ndeyeti-1 yb
Ministry of Culture and Digital Development



دولة ليبيا
حكومة الوحدة الوطنية
GOVERNMENT OF NATIONAL UNITY
1*100*E+ 1*0C11+ 1*1V*0*11
AGASU NDURONNU NUMII

التاريخ: 2024/5/6
الموافق: / /

شعري: 2/2368

- قرر -

مادة (1)

يؤذن لرئيس جهاز المباحث الجنائية بإصدار مجلة علمية تصدر بصيغة (نصف سنوية) تحت اسم (مجلة البوصلة الرقمية) ومقرها / طرابلس وتتكون هيئة التحرير من السادة وهم:

1- السيد: محمود عاشور العجيلي	رئيس مجلس إدارة	2- السيد: صلاح الدين مصطفى محمد	رئيس هيئة التحرير
3- السيد: محمد عبد الرحمن الغيتوري	مدير التحرير	4- السيد: عمر محمد بن يونس	عضواً
5- السيد: فرج بشير برونوس	عضواً	6- السيد: أبوبكر محمد البلشيري	عضواً

مادة (2)

يحتفل السيد/ رئيس هيئة التحرير المسئولة القانونية عما ينشر في (مجلة البوصلة الرقمية) والالتزام بما نص عليه قانون المطبوعات رقم 76 لسنة 1972 م.

مادة (3)

يتحمل رئيس جهاز المباحث الجنائية - النفقات والمصروفات كافة .

مادة (4)

تصدر المجلة في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار . وتبلغ إدارة المطبوعات والمصنفات الفنية بصورة من العقد الموقع مع الجهة الطابعة . وتزويد الإدارة بعدد (5) نسخ من كل عدد يصدر عنها .

مادة (5)

يلغي القرار إذا لم تلتزم المجلة بتنفيذ ما نصت عليه المادة (4) من هذا القرار بمواعيد صدورها المحددة .

مادة (6)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

يوسف رمضان موسى
مدير إدارة المطبوعات والمصنفات الفنية



صدر في طرابلس /
2024 / 5 / 6
بإتسام قذافي

ليبيا / طرابلس +218 21 491 5519 +218 21 491 1955 +218 21 490 5325 info@culture.gov.ly





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





الفهرس

11	اللواء محمود عاشور العجيلي رئيس مجلس إدارة المجلة	كلمة الافتتاح
15	اللواء صلاح الدين بن سليمان رئيس تحرير المجلة	مقال العدد
19		المصطلحات

المحتويات

21	د. عمر حسين	العملة الرقمية
47	د. عمر محمد بن يونس	النظام القانوني للتجارة الإلكترونية
83	ليون تريكماني	عقود الإذعان والمستهلك في القرن الواحد والعشرين
139	نيك م. ريتشاردز	كيف يجب على القانون تناول الإنسان الآلي؟
161	البروفيسور جاك م. بالكين	مسار قانون الإنسان الآلي
181	أ.د. حسين هلال	منظمة التجارة العالمية
207	فرج بشير برونوص	دور وسائل الدفع الرقمي في تمويل الإرهاب (العملات الرقمية نموذجًا)
229	دينيس برودر	الجوهر العام للإنترنت
239	د. بالقاسم المشاي	إعادة هندسة الإبداع البشري وتحولات الاقتصاد الرقمي
247	أندري كوزوفوف	روسيا
271	ترجمة: ريم البوصيري	مراقبة إيميل الموظف
355	فتح محمد عبد الفاني	لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
403	أحمد غيث البرعص	الإطار القانوني للعملة الرقمية في ليبيا
465	محمد بشري الأسري	تحريات العملات الرقمية عبر المصادر المفتوحة
521	حنان محمد الفاضل	قراءة في نظرية الحق عبر الإنترنت

الملاحق

747	الكونغرس الأمريكي	بيتكوين: أسئلة وإجابات وتحليل قضايا قانونية
603	القمة العالمية WSIS	تقرير مرحلة جنيف
689	مركز أكابوس للدراسات الاستراتيجية	تقرير 2004 عن الإنترنت في ليبيا
699	لجنة القانون التجاري الدولي	نموذج الأونسيترال للتجارة الإلكترونية
739	تقرير	مرشد تعدين العملة الرقمية
745	مجلس الوزراء	قرار (رقم 60 لسنة 2026) بشأن تعديل حكم





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





”

لواء محمود عاشور العجيلي
رئيس جهاز المباحث الجنائية
رئيس مجلس إدارة المجلة

تعزيز الدور الفكري والمعرفي





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





إن صدور هذا العدد، الذي خصصناه لموضوع حيوي ومصيري وهو "الاقتصاد الرقمي"، يمثل بكل فخر نقلة تاريخية نوعية في مسيرة جهاز المباحث الجنائية. فهي المرة الأولى التي يخصص فيها جهاز أمني ليبي مطبوعة علمية لمناقشة قضايا الاقتصاد الرقمي وتدخلاتها القانونية والأمنية، مؤكداً بذلك أن جهازنا يسير بخطى ثابتة ووثيقة نحو مواكبة أحدث التطورات العالمية في مجال العدالة الجنائية الرقمية.

هذا الإنجاز العلمي الرفيع لم يكن ليتحقق لولا الجهود المضنية والمخلصة التي تبذلها إدارة مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والتي تثبت يوماً بعد يوم أنها خط من خطوط الدفاع الأول في الفضاء الافتراضي الليبي.

إن دور هذه الإدارة لا يقتصر على الجانب التنفيذي والميداني فحسب، بل يمتد ليشمل تعزيز الدور الفكري والمعرفي والمساهمة المجتمعية في نشر الوعي والتثقيف الفكري الرقمي، من خلال توفير منصة رصينة للخبراء والأكاديميين والمختصين لتبادل الرؤى والخبرات حول كيفية التصدي للتحديات القانونية التي يفرضها الاقتصاد الرقمي المتنامي، وحماية المعاملات الإلكترونية، وصون حقوق الأفراد والمؤسسات في الفضاء الرقمي.

إن تبني جهاز المباحث الجنائية لهذه المبادرة العلمية الطموحة، من خلال مجلة "البوصلة الرقمية"، هو خير دليل على قدرة القيادات الشرطية العلمية الليبية على كسب رهان الريادة والسبق العلمي والمعرفي والتثقيفي. لقد أثبت هؤلاء القادة أن العمل الأمني لم يعد يقتصر على المتابعة والملاحقة التقليدية، بل أصبح يعتمد على العقل المدبر والفكر المستنير والعلم الرصين. إنهم يصنعون اليوم نموذجاً يحتذى به لرجال أمن من طراز جديد: رجال أمن باحثين، ومفكرين، وقانونيين، قادرين على فهم تعقيدات العصر الرقمي والتعامل معها بمنتهى الاحترافية والاقتدار.

وإذ نضع بين أيديكم هذا العدد المتميز، فإننا نؤكد أن المجلة الليبية لقانون الإنترنت "البوصلة الرقمية" قد تحولت إلى منتدى علمي أكاديمي متخصص، ليس فقط على المستوى المحلي، بل نطمح لأن تكون منصة إقليمية ودولية مرموقة. إنها فضاء رحب للحوار العلمي الهادف، وملقى للأفكار القانونية والقضائية والتقنية الأمنية المتجددة، والتي تسعى إلى تقديم حلول مبتكرة للتحديات القانونية في العصر الرقمي، وتسليط الضوء على أفضل الممارسات الدولية في مجال إنفاذ القانون وحوكمة الإنترنت.

في خاتمة هذا المقال الافتتاحي لا يفوتني أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير لكل من أسهم في إخراج هذا العدد إلى النور. إلى الباحثين والمفكرين من ليبيا والعالم العربي الذين زودونا بأبحاثهم القيمة، وإلى فريق التحرير والعاملين في المجلة الذين بذلوا جهوداً مضنية لإخراج هذا العمل بالصورة التي تليق باسم "البوصلة الرقمية"، وإلى كل قارئ يتابع إصداراتنا ويشجعنا على الاستمرار في هذا الطريق.

والله ولي التوفيق





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





لواء صلاح الدين بن سليمان
رئيس تحرير المجلة
مدير إدارة مكافحة جرائم تقنية المعلومات



”

البوصلة الرقمية... نحو تأصيل قانوني لاقتصاد الغد





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT



في زمن تتهاوى فيه الحدود، وتنكمش فيه المسافات، وتتحول فيه القيمة من المادة الخام إلى المعلومة والبيان، يبرز الاقتصاد الرقمي ليس كخيار مطروح أو موجة عابرة، بل كواقع حتمي يعيد تشكيل خرائط الثروة والقوة والنفوذ في العالم. ومن هنا، ومن قلب هذه التحولات الكبرى، تصدر "البوصلة الرقمية: المجلة الليبية لقانون الإنترنت" بعددها الرابع، محملة برسالة علمية وقانونية ووطنية، لتضع نفسها في موقع الشاهد والمحلل والموجه لهذه التحولات في المشهد الليبي والعربي والدولي.

إن إصدارنا لهذا العدد المتخصص في "الاقتصاد الرقمي" يأتي في لحظة فارقة تمر بها ليبيا والعالم بتحويلات رقمية متسارعة وكبرى. فعلى المستوى العالمي، نشهد ثورة رقمية غير مسبوقة تخلق أشكالاً جديدة من النقود (كالعملات الرقمية المشفرة) وأسواقاً جديدة (كالتجارة الإلكترونية) وعقوداً جديدة (كعقود الإذعان الإلكترونية)، بل ومشكلات قانونية وأمنية غير مسبوقة (كالجرائم الاقتصادية الرقمية، وغسل الأموال الإلكتروني، وتهديدات الأمن الافتراضي للبنى التحتية المالية). وعلى المستوى المحلي، تمر ليبيا بمرحلة إعادة بناء مؤسساتها واقتصادها، ولا سبيل إلى بناء اقتصاد وطني قوي ومستدام دون استشراف مستقبل الاقتصاد الرقمي والاندماج بذكاء وأمان في ثورته.

من هنا تنطلق رؤية "البوصلة الرقمية": رؤية تؤمن بأن القانون ليس مجرد أداة للضبط والعقاب، بل هو قبل ذلك وبعده أداة للتنظيم والتمكين والبناء. فالقانون الرقمي السليم هو الذي يحمي حقوق الأفراد في تعاملاتهم الإلكترونية الرقمية، ويوفر بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار في قطاعات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، ويحقق التوازن العادل بين مصالح المستهلكين ومقدمي الخدمات، ويصون الأمن الاقتصادي الوطني من المخاطر والتهديدات الافتراضية.

وتقوم سياسة المجلة في تناولها للاقتصاد الرقمي على عدة مرتكزات أساسية:

أولاً: التأصيل العلمي الرصين: نؤمن بأن معالجة القضايا المستجدة لا يمكن أن تقوم على الاجتهادات العشوائية، بل تحتاج إلى تأصيل علمي دقيق يمزج بين عمق الفقه القانوني التقليدي وحدثات المتغيرات الرقمية. وقد حرصنا في هذا العدد على تقديم أبحاث تؤصل لمفاهيم العملة الرقمية، والتجارة الإلكترونية، والعقود الذكية، بعيداً عن السطحية أو الاستعجال.

ثانياً: استشراف المستقبل بثاقب البصيرة: لا نكتفي في "البوصلة الرقمية" برصد الواقع القائم، بل ننظر إلى ما هو آت. فقضايا مثل "كيف يجب على القانون تناول الإنسان الآلي؟" و"مسار قانون الإنسان الآلي" و"علم الضحية عبر الإنترنت" التي يتضمنها هذا العدد، هي قضايا المستقبل القريب، ونحن نؤمن بأن الاستعداد المبكر لها هو الذي يصنع الفارق بين دول تواكب العصر ودول تكتفي بمشاهدة التحولات عن بعد.



ثالثاً: البعد الوطني والخصوصية الليبية: إن انفتاحنا على الخبرات الدولية والتجارب المقارنة لا يعني أبداً تغييب الخصوصية الوطنية. بل على العكس، نحرص على تقديم دراسات تعالج واقع الاقتصاد الرقمي في ليبيا، وتقدم رؤى عملية لصناع القرار والمشرعين الليبيين، كما يتجلى في البحث المهم حول "الإطار القانوني للعملة الرقمية في ليبيا" والذي يشكل إضافة نوعية للحوار الوطني حول مستقبل المالية الرقمية في بلادنا.

رابعاً: التكامل بين الأمن والتنمية: كون المجلة تصدر عن جهاز المباحث الجنائية يضيف عليها بعداً أمنياً متخصصاً، لكننا نحرص على ألا يطغى هذا البعد على رؤيتنا الشاملة. فالإقتصاد الرقمي الآمن هو إقتصاد مزدهر، والتنمية الرقمية المستدامة لا تتحقق دون أمن افتراضي فاعل. هذه المعادلة المتوازنة هي ما نسعى لتجسيدها في كل عدد من أعداد المجلة.

خامساً: بناء الجسور بين المكونات الوطنية: نطمح أن تكون "البوصلة الرقمية" منصة للحوار البناء بين مختلف الفاعلين في المشهد الرقمي الليبي: المشرعين، الأكاديميين، خبراء الأمن الافتراضي، رواد الأعمال في قطاع التكنولوجيا، والمجتمع المدني. فالتحول الرقمي الناجح هو تحول تشاركي بامتياز.

إن العدد الرابع من "البوصلة الرقمية" الذي بين أيديكم اليوم، ما هو إلا محطة في رحلة مستمرة نحو بناء ثقافة قانونية رقمية رصينة في ليبيا والوطن العربي. وقد حرصنا على تنويع محتوياته لتشمل أبحاثاً نظرية تأسيسية، ودراسات تطبيقية مقارنة، وترجمات دقيقة لأهم الوثائق والتقارير الدولية، كما يتجلى في ملاحق العدد التي تضم تقارير حيوية عن بيتكوين والتجارة الإلكترونية والقمة العالمية للمعلومات والإنترنت في ليبيا.

وفي الختام، أجدد الدعوة لكل الباحثين والمتخصصين والمهتمين بقضايا القانون الرقمي والاقتصاد الرقمي في ليبيا والعالم العربي، للمساهمة في أعدادنا القادمة. فالمجال لا يزال رحباً، والطريق لا يزال طويلاً، و"البوصلة الرقمية" ستظل، بإذن الله، منارة علمية ترشد السائرين في دروب القانون الرقمي، وبوصلة أمنية توجه العاملين في حماية الفضاء الافتراضي الليبي والعربي.

والله من وراء القصد



مصطلحات رقمية



1- العملات المشفرة Cryptocurrency: هي أحد أشكال النقود الرقمية أو الافتراضية **digital or virtual money**، ويضمن التشفير **cryptography** تأمينها. فإذا كانت البنوك المركزية تُصدر العملات التقليدية، فإن العملات المشفرة تعمل ضمن شبكة لامركزية تعتمد على تقنية البلوكتشين. والبلوكتشين هو دفتر استاذ موزع **distributed ledger** لتسجيل المعاملات عبر شبكة من أجهزة الحاسوب، مما يجعله شفافاً وآمناً وغير قابل للتغيير.





2- التجارة الإلكترونية E Commerce: انظر بحث الدكتور عمر بن يونس في هذا العدد حيث استعرض سيادته التعريف بشكل مفصل...

3- الفخاخ المتفجرة: تمكن الصعوبة في تطبيق الحكم على الحرب الافتراضية في التعريف المحدد للغاية لـ "الفخاخ المتفجرة booby traps" الوارد في المادة 2 من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة Additional Protocol II to the Convention on Certain Conventional Weapons

“Booby-trap” means any device or material which is designed, constructed or adapted to kill or injure, and which functions unexpectedly when a person disturbs or approaches an apparently harmless object or performs an apparently safe act¹

"الفخ المتفجر" يعني أي جهاز أو مادة مصممة أو مبنية أو معدة للقتل أو الإصابة، والتي تعمل بشكل غير متوقع عندما يقوم شخص ما بإزعاج أو الاقتراب من شيء يبدو غير ضار أو يقوم بفعل يبدو آمناً.
المادة الثانية من البروتوكول الإضافي لمعاهدة الأسلحة التقليدية المتنوعة 3 مايو 1996.

¹ Art. 2 of Additional Protocol II to the Convention on Certain Conventional Weapons





أ.د. عمر إبراهيم حسين
عضو هيئة التدريس
كلية القانون - جامعة طرابلس
أستاذ القانون الخاص



العملة الرقمية

2026





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT



المقدمة

أصبحت الرقمية واقعاً يعيشه المجتمع الانساني ، ومن الحتمي أن يكون للتواصل الرقمي انعكاساته على القانون والاقتصاد معاً، فبدأ الاقتصاد يتحول إلى شكل جديد نعتة الباحثون الاقتصاديون بـ "الاقتصاد الرقمي" وصارت الشركات التجارية الكبرى والصغرى بصورها المتعددة لا تتجاهل الاقتصاد الرقمي ¹ ، ولأن الترابط بين الاقتصاد والقانون لا يمكن تجاهله لذلك صار الواقع القانوني الحديث يشهد اوضاعاً لم يألفها في ماضي الزمن ، يعني ذلك إن للاقتصاد الرقمي أثراً محتملة على النظام القانوني والاقتصاد المستقرين معاً، بدأت هذه الآثار في مظهرين اساسيين ، فمن ناحية صار الاقتصاد يتعامل بعقد غريب عن منظومته التقليدية وهو "العقد الرقمي" ² الذي نسج علاقات تعاقدية جديدة تختلف شكلاً وموضوعاً عن العقود التقليدية المعروفة ، فالاقتصاد الرقمي اوجد علاقات عقدية يرتبط بها طرفان لوجود مادي لهما في مكان واحد أو مجلس العقد كما يعرفه القانونيين في النظرية العامة للعقد ، ومن ناحية اخرى فرض العقد الرقمي على الاقتصاد ان يوجد اداة تبادل للسلع والخدمات تختلف حتماً عن ما كان معروفاً في الاقتصاد التقليدي، وهي العملة الرقمية ، التي ستكون محلاً للبحث في هذه الورقة ، نعالج فيها بحذر شديد اثر الاقتصاد الرقمي على اداة ومقياس التبادل ، فبعد أن استقر ربح من الزمن يعتمد المتعاملون النقود اداة مقابل السلع والاستفادة من الخدمة ، صاروا يستبدلونها بالعملة الرقمية ، نحاول في هذه السانحة ان نجيب على اسئلة متعددة ، لعلها تميّط اللثام عن حقيقة هذه العملة الجديدة، فما هي العملة الرقمية؟ وهل هي شكل واحد أم صور متعددة؟ وهل يمكن اعتبارها نقوداً؟، نحاول الاجابة عن ذلك كله في المطلب الاول الذي نخصه الى بحث "ماهية العملة الرقمية" ونتساءل في مطلب ثان هل صار استعمال العملة الرقمية واقعاً ملموساً في المعاملات الاقتصادية الوطنية والدولية؟ وهل اصدارها من اشخاص مجهولي الهوية بأسماء مستعارة مع غياب سلطة نقدية تراقبها خلف محاذير وتحفظات تجاهها؟ وما حجم التبادل بها؟ وهل هي محل قبول من السلطات النقدية في الدول أم مرفوضة؟ ينصب البحث في المطلب الثاني على محاولة الإجابة على هذه الأسئلة كافة.





المطلب الاول ماهية العملة الرقمية

فرض تواجد الانسان في مجتمع الحاجة الى تبادل السلع والاستفادة من الخدمات مقابل لها، ذلك ما تفرضه الغريزة الانسانية التي تأبى ان يتنازل الانسان عما بملكه بلا عوض، واذا حققت المقايضة في المجتمعات البدائية هذه الرغبة فقد كشف تطورها وتعدد حاجات افرادها عجزها عن تلبية رغبة متبادلي السلع والخدمات، ناهيك عن عدم امكانية تجزئة بعض السلع والبضائع جعل المقايضة ليست وسيلة مثلى للتبادل، وعلاوة ما يحيط بها من صعوبات عملية تجاه تحديد وضبط قيم السلع عند تبادلها، أما تخزين السلع فتلك صعوبة اخرى تقف أمام قدرة المقايضة على استعمالها سبيلاً لتناول السلع والبضائع³ إذا اعتمد المجتمع البشري طويلاً على المقايضة فإن تطوره فرض البحث عن أداة تبادل يتجاوز بها ما يحيط بالمقايضة من صعوبات، فاهتدى العقل البشري الى استعمال النقود السلعية أداة للتبادل التي هي مال اتخذه الناس وسيطاً للتبادل، تتفق قيمته النقدية مع قيمة الانتفاع به، ولما كانت الاموال متعددة الصور، لذلك قام الناس بتعيين النقود السلعية تعييناً نافعاً للجهالة، مثل الحيوانات والشاي والقهوة والتبغ والاصداف البحرية واللؤلؤ والودع وغير ذلك، وكانت كل سلعة تقدر بقدر معين لسلعة تقابلها، يشتري بها ما يرغب الحصول عليه من السلع الأخرى بالقدر المقابل لها من سلعة اخرى ولذلك تعددت النقود السلعية باختلاف المجتمعات وظروفها المكانية والزمانية، لكن كشف تطور المجتمع الانساني عن ظهور عيوب للنقود السلعية، اهمها صعوبة المبادلة علاوة على عجزها لئن تكون وسيلة مرنة وتضبط اثمان النقود السلعية ويمكن ادخالها فترة طويلة، دفع المجتمع البشري الى البحث عن وسيلة تبادل أكثر يسراً وسهولة واصدق تعبيراً عن قيمة السلع والخدمات، فتجاوز الناس النقود السلعية، واهتدى المفكرون الاقتصاديون تحت ضغط حاجة المجتمع الى استبدال النقود السلعية بالنقود المعدنية من الحديد أو النحاس أو الرصاص ثم العملات المسبوكة من الذهب والفضة، لكن مخاطر نقل العملة المعدنية وخاصة الذهبية وزيادة التبادل بين الافراد للسلع الذي ضاعفه التجسس في وسائل النقل التي جعلت الناس اكثر قرباً من ذي قبل، فكر الاقتصاديون في ايجاد أداة أقل وزناً وأسهل نقلاً وأقل تعرضاً للسرقة عند حملها من مكان إلى آخر، لذلك استعمل الناس العملة النقدية؛ والورقية والمعدنية، وصارت مقبولة قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومقياس لقيمة السلع والخدمات وتؤدي وظائف، فعلاوة على كونها وسيطاً للتبادل فهي مقياس لقيم الاشياء والبضائع وأداة للوفاء بالالتزامات الحاضرة والأجلة وهي تعد مستودعاً للثروة أو مخزناً للقيمة وفوق ذلك كله هي أداة السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي والمحافظة على المستوى العام للأسعار⁴، بدأت الدول من خلال مصارفها المركزية إصدار العملات خاصة الورقية في إصدارات متوالية وبأرقام متسلسلة، وما يميزها سواء كانت ورقية أو معدنية ان لها وجود مادي "فيزيائي محسوس"⁵، لكن على الرغم من استمرارهم يستعملون النقود طويلاً وحازت ثقتهم واحترامهم بل اعتزازهم بامتلاكها فقد تراجعت وتزعزع الثقة في ثباتها العملية الرقمية فما هذه العملة؟ وهل تؤدي ذات



الوظائف التي تؤديها العملة النقدية الورقية أو المعدنية؟ وهل نالت القبول بين المتعاملين باعتبارها أداة للتبادل؟ وهل هي نوع واحد أم عدة أنواع؟ وهل يمكن ان يطلق عليها كلمة "عملة"؟

يكشف تطور تاريخ أداة التبادل انها تختزل تطور المجتمع الانساني، لذلك فرض الواقع في بداية القرن الحادي والعشرين أداة تبادل جديدة، تختلف عن العملة التقليدية الورقية والمعدنية، صار يطلق عليها العملة الرقمية وهي كأي مصطلح جديد يثير الكثير من الجدل، ذلك ببرر الكشف عن ماهيته، لعل هذه الماهية تزيل الخوف والحذر، ولن يصل إلى ذلك إلا إذا كشفنا عن نشأة العملة الرقمية والبدائيات الأولى لظهورها (الفرع الأول)، ونتساءل هل يوجد اتفاق على تسميتها؟ وهل تعكس هذه التسمية خصائصها؟ (الفرع الثاني) ثم نتساءل هل هي نوع واحد أم متعددة الأنواع والصور؟ (الفرع الثالث).

الفرع الأول

ولادة العملة الرقمية وظهورها

يعد مصطلح العملة الرقمية مصطلحاً حديثاً لم يعرفه الفكر الاقتصادي التقليدي قبل خمسة عشر عاماً، يتضح من المصطلح انها نتيجة طبيعية لبروز المعلوماتية والانترنت في حلبة الحياة الانسانية، وفرض هذا الواقع الجديد "مبادلات جديدة"، وسجل الباحثون في قانون الانترنت، إنه أثر تأثيراً كبيراً في الاقتصاد، حيث سمحت الانترنت للمرء ان يدرس السوق في لحظة ويقرر ما يشاء بيعاً او شراءً، ذلك يجعلنا نقرر ان الرقمية احدثت تأثيراً مشهوداً في الاقتصاد الوطني والعالمي⁶، ذلك يجعلني أريد ما قاله أحد علماء قانون الانترنت الليبيين ان الاقتصاد الرقمي صار فيه العقد الرقمي "عقد الاقتصاد المعاصر والمستقبلي"، وفي تقديرنا لا يجب ان يكون ذلك أمراً مستغرباً، لأنه منذ بدأ الناس يتعاملون بالنقود لازال تطور النقود مستمراً حتى صرنا منذ قرابة العقدين نشهد "ثورة جديدة من نوع آخر"، تبدو في ولادة العملة الرقمية cryptocurrencies في عام 2007م من قبل مبرمج ياباني وصف نفسه بـ "(ساتوشي ناكاموتو)"، وقال انه اهتدى الى نظام نقدي الكتروني جديد، يتم التعامل به في المعادلات المالية المباشرة، بين مستخدم وآخر بلا وسيط مصرف او غيره، من المفيد الإشارة إلى ان مصطلح العملة الرقمية يستخدم في وصف جميع العملات الرقمية "الإلكترونية أو الافتراضية أو الرقمية القانونية، أو المستقرة أو المشفرة، وأياً كان المصطلح الذي يطلق عليها فالقاسم المشترك بين جميعها انها "متاحة بشكل رقمي وليس لها وجود مادي فيزيائي ملموس"⁷.

ظهرت العملية الرقمية كما اشرنا سابقاً من خلال ما قدمه (ساتوشي ناكاموتو) في بحثه الذي كشف فيه عن عملة جديدة اطلق عليها "البتكوين" وهي في تقديره نظام نقدي يؤسس على مبدأ "النند للنند" peer-To-peer وهو يعني التعامل المباشر بين مستخدم وآخر دون وسيط مصرف أو غيره، وكان يهدف بفكرة البتكوين، ان يحدث تغييراً في الاقتصاد العالمي، محققاً بذلك طرحه للتداول في عام 2009 بقيمة محدودة آنذاك وأنشأ في عام 2010م سوقاً للعملات الرقمية بجوار العملات النقدية



الرسمية المستعملة ودعا الناس إلى امتلاكها وتسديد الالتزامات المالية بها، لم يقبلها الناس بداية ، لكن تدريجياً زاد المتعاملون بها، ويسجل الباحثون أن أول عملية بها كانت من خلال شراء قطعتي بيتزا مقابل 1000 وحدة بتكوين ثم توسع التعامل بها لاحقاً، تعد ولادة العملة الرقمية بداية ظهورها تقوياً للركائز الأساسية التي تقوم عليها المنظومة النقدية السائدة ، فهي تقع ضمن دائرة "الابتكار المشاغب أي المربك لعمل ما، قائم ومعهود".

فالعملة الرقمية أحدث العملات لا أحدث النقود لأن الاقتصاديون يفرقون بين النقود والعملة "كل عملة نقد وليس كل نقد عملة"، وعلى المحلل أن يدرك أن بروز العملة الرقمية في الاقتصاد المعاصر لا يعد استثناء في الفكر الاقتصادي الانساني، لأن الاستغناء عن النقد لصالح وسائل دفع بديلة أكثر كفاءة ليس جديداً، فالجهد متواصل من أجل إيجاد أداة تسمح للناس بالتخلص مما اسماء روبرت ادين "سر المال المجنون"، ويحفل الادب الاقتصادي في العقدين الاخيرين بالكثير من التأمل للآثار المنعكسة على حياة الناس في مجتمعات غير نقدية، لذلك بدأ الاقتصاد المعاصر يشهد تطورات كبيرة من ابرزها العملة الرقمية، لكن السؤال هل تحظى باسم واحد ؟ وهل ما تتمتع به من خصائص ساعد على انتشارها؟

الفرع الثاني

تسمية العملة الرقمية وتعريفها وخصائصها تسمية العملة الرقمية:

يؤكد الباحثون، على تعدد التسميات ويطلق عليها العملة الرقمية، والعملة الافتراضية والعملة الالكترونية وأياً كان المصطلح الذي يطلق عليها فهي "وسائط تبادل افتراضية تعتمد على الأرقام وليس لها وجود فيزيائي ملموس يتم انتاجها واستخدامها عن طريق برامج إلكترونية وليست خاضعة لإشراف رسمي وتلقى قبولاً اختيارياً لدى المتعاملين بها لكن أياً كان الاسم الذي يطلق على العملة الرقمية فهل لها خصائص تجعلها تختلف عن العملة الرسمية الورقية والمعدنية؟

تجد في فقه علم الانترنت والرقمية من يحاول ان يقرب العملة الرقمية لأذهان العامة ؛ تقريباً فيه الكثير من تسهيل الفهم فيعرف العملة الرقمية بأنها " المكافئ الرقمي للعملات الورقية " ، ويعرفها البنك الدولي WB بأنها "تمثيلات رقمية ذات قيمة محدودة في وحدة الحساب الخاصة بها وعرفها بنك التسويات الدولية بأنها "اصول ممثلة رقمياً" ، وتعتبرها مجموعة العمل المالي FATF "تمثيل رقمي إما للعملة الافتراضية (غير القانونية) أو النقود الإلكترونية(القانونية) ويتم غالباً إطلاق عليها مصطلح (العملة الافتراضية)"، يعتقد البعض في الفقه أن افضل تعريف للعملة الرقمية بانها "مجموعة من الأصول الرقمية المشفرة يراد لها ان تقوم بوظائف النقد"، لكن ماذا تعني الأصول الرقمية المشفرة ؟ هي "قيم او وحدات رقمية يعتمد في اصدارها وتداولها على تقنيات قواعد البيانات الموزعة كتقنية سلسلة الكتل (البلوكتشين) بمساعدة علم التشفير مما يسمح بتداولها بشكل آمن بين



الأطراف المختلفة دون الحاجة لمعرفة مسبقة بينهم أو لوسيط ضامن يقوم بعملية المقاصة¹⁷ مكرر .Peterson.k

خصائص العملة الرقمية

بدأ منذ فترة يشهد الواقع التعامل بالعملات الرقمية وازدياد المتعاملين بها، اظن يعود ذلك الى ما تتمتع به هذه العملات من خصائص ومميزات مقارنة بالعملات التقليدية، فما هي هذه الخصائص؟ كشف الباحثون ما يميز العملة الرقمية من خصائص يمكن تعدادها فيما هو آت: -

1. تعد العملة الرقمية على عكس العملة التقليدية متواجدة بشكل رقمي فلا تلمس باليد او يحسها احساس، ويطلق عليها ايضاً عملة افتراضية مخزنة على محافظ افتراضية رقمية على الإنترنت، تستخدم من هواتف نقال او برنامج حاسوب او مزود خدمة، ولايتهم ايداعها في حسابات مصرفية يتم حفظها على محافظ يسهل حملها⁸.
2. تتصف العملة الرقمية بأنها لامركزية، يتم توزيعها عبر شبكة الإنترنت من خلال الآلاف الحواسيب بدون خادم مركزي لها.
3. يسهل التعامل بالعملة الرقمية، فلا تخضع الى القيود والضوابط التي تخضع لها العملات التقليدية، ما يكفي فقط هو قدرة المتعامل الدخول على شبكة الإنترنت⁹.
4. تعد مجهولية مصدرها أحد اهم خصائصها، ولهذا فهي تنتقل من الند الى الند peer to peer الذي هو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين مستخدمي شبكة الإنترنت، يسمى المتعامل بالنظير او القرين دون وسيط بينهما؛ مصرف أو أي مؤسسة مالية أخرى ودون معرفة هوية المرسل والمستقبل.
5. عكس العملة التقليدية لا جهة رسمية تصدر العملة الرقمية ولا رقابة محلية أو دولية عليها ولا ضوابط أو قيود لاستعمالها، وهي قيم مالية تسبح في الفضاء الرقمي بكامل حريتها، فلا قانون وطني تصدر في ظله وتنتال حمايته مما يعني ان العملة الرقمية لا ترتبط بعملة دولة معينة.
6. بعكس العملات التقليدية المتاح تداولها من الجميع فإن العملة الرقمية عملة مشفرة يستقل كل متعامل برمز خاص به، يمنع غيره من الوصول اليها أو اختراقها.
7. إذا تخضع تحويلات العمليات النقدية المصرفية الى اجراءات معقدة، بحثاً عن معاملات أكثر أماناً لعملاء المصارف فإن تحويل العملات الرقمية يتم بشكل سهل وميسر، مجرد كبسة زر الحاسوب أو الهاتف النقال.
8. تتصف العملات الرقمية بأنها عملات مشفرة، لذلك توجد صعوبة بالغة إن لم تكن منعدمة في تتبع عمليات البيع والشراء التي تتم بها حول العالم.
9. إذا تخضع التحويلات النقدية في الداخل أو من الداخل للخارج إلى قيود وضوابط ترتبط بالسياسة النقدية، بل حتى بالسياسة العامة للدولة أحياناً، ويكون ذلك مقابل تكاليف في شكل عمولات مقدرة



- ومقررة من المصرف الذي تؤدي فيه الخدمة، فإن تحويلات العملات الرقمية عمولات تحويلها لا تذكر أو صفرية.
10. يمكن إدار العملة الرقمية من أي شخص في العالم ومن أي مكان كان، ولا يشترط فيه فقط إلا القدرة على استخدام الحاسوب والبرمجيات والخوارزميات الرياضية.
11. ليس للعملة الرقمية مثل العملة التقليدية أرقام متسلسلة تضبط عددها لإصداراتها ولا مكانة الورقة منها.
12. ليس للعملة الرقمية غطاء نقدي أو لا يقابل المتداول منها أصول؛ سبائك ذهبية أو عملات قابلة للتحويل أو حقوق السحب الخاصة أو ادونات وسندات الخزنة أو سندات مالية تصدرها أو تضمّنها مؤسسات مالية دولية، الذي يمنح العملة التقليدية ثقة، بل تستمد العملة الرقمية قوتها أو ضعفها من ثقة المتعاملين بها واختيارهم لها فهو مصدر القوة الوحيد لها، ولذلك فهي عرضة لتذبذب قوتها انطلاقاً من هذه الثقة ومدى قبول المتعاملين بها.
13. تتصف العملة الرقمية بالعالمية، فهي لا ترتبط بدولة معينة ومتوفرة على مستوى العالم ولا يمكن لدولة حظرها باعتبار عدم خضوع وسيطرة أي دولة على العملة الرقمية، الأمر الذي لا يمكن لأي كان حجزها أو تجميدها أو مصادرتها كما هو حال العملة التقليدية، ومن خصائص العملات المشفرة أنها عابرة للحدود لا ترتبط بدولة ما برابطة قانونية، فهي "لامركزية ومتاحة للجميع لأنها لا تصدر عن جهة معينة"¹⁰.

نخلص إذا كانت تتعدد العملة الرقمية سماتها وخصائصها فهل ينعكس ذلك على أشكالها وصورها؟ وهل تميز العملة الرقمية هذه الخصائص عن غيرها من العملات؟

الفرع الثالث العملة الرقمية بين التعدد والتميز

تكشف دراسة في المصرف المركزي الأردني عن حقيقة مفادها إن العملة الرقمية "المظلة الرئيسية التي تضم جميع أشكال العملات الأخرى"¹¹، يقرر البعض إن من أهم تطورات العملة الرقمية منذ حضورها في التعامل هو تعدد أنواعها، وتستخدم جميعها تقنية التشفير وتبرز اختلافات بينها في بعض الفروق الفنية والبرمجية كالاختلاف في بروتوكولات العمل وسبل التحقق والتعدين ومنهجية التصميم الاقتصادي، درج المتخصصون على اعتبار العملة الرقمية مصطلحاً شاملاً يحتوي جميع العملات الأخرى سواء "الإلكترونية أو الافتراضية أو الرقمية القانونية أو المستقرة أو المشفرة"، ودون الالتفات إلى ما يطلق عليها من أسماء فالفاسم المشترك بينها "أنها متاحة بشكل رقمي وليس لها وجود مادي ملموس"، ويصنفها الأغلبية من الباحثين إلى أربعة أشكال؛ العملات الافتراضية والعملات الإلكترونية والعملات الرقمية الثابتة أو المستقرة والعملات المشفرة¹².



أولاً: - العملات الافتراضية

تعد العملات الافتراضية إحدى أشكال العملات الرقمية وهي أكثر شهرة، عرفت مجموعة العمل المالي FATF بأنها "تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها إلكترونياً أو رقمياً وتعمل كوسيلة للتبادل ووحدة للحساب ومخزن للقيمة ولا يوجد لها أساس قانوني في الدولة ولا تصدر بضمانة أي دولة من الدول وتنفذ مهامها بالاتفاق داخل مجتمع مستخدمي العملة الافتراضية وتختلف عن العملة القانونية لبلد معين بعدم وجود غطاء قانوني" ¹³، وعرفها المصرف المركزي الأوروبي ECB بأنها "نوع من العملات الرقمية غير المنظمة والتي عادة ما يصدرها ويتحكم بها مطوروها ويتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي محدد" ¹⁴، كما عرفت سلطة المصارف الأوروبية EBA بأنها "تمثيل رقمي للقيمة لا تصدر عن بنك مركزي أو سلطة عامة ولا ترتبط بالضرورة بعملة تقليدية ولكن يتم قبولها من قبل الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين كوسيلة للتبادل ويمكن نقلها وتخزينها أو الاتجار بها إلكترونياً"، وعرفها الفقه بأنها "عملة رقمية دون أي غطاء قانوني للإصدار أو التداول" ¹⁵.

يتضح من التعريفات السابقة أنها اتفقت على أن هذه العملة ليست عملة قانونية، فلا تصدر عن سلطة نقدية محددة وبالتالي لا يمنحها القانون "امتياز إصدارها"، وبالتالي فهي لا تخضع لتنظيم قانوني، بل يتم تداولها رقمياً بين مجتمع افتراضي محدد، لكن هل تختلف عن العملة الإلكترونية؟

ثانياً: - العملات الإلكترونية

عرفها الباحثون الاقتصاديون بأنها "قيمة نقدية لعملة محددة، تصدر في صورة بيانات إلكترونية مخزنة على بطاقة أو على قرص صلب تستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة وتحظى بالقبول الواسع".

تعتبر العملة الإلكترونية وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني فرضها تطور تقنيات الاتصال وتعد أكثر انسجاماً وتلبية لمتطلبات التجارة الإلكترونية، وعرفها صاحب أطروحة دكتوراه في العملة الإلكترونية بأنها "نقود معنوية تحمل أرقاماً خاصة لها قيمتها وثمنها لدى المؤسسات المصدرة لتلك النقود تجري وفق عمليات القيد الرقمي للبيانات المالية عبر شبكة الإنترنت" ¹⁶.

يعني ذلك أن العملة الإلكترونية هي في الأساس "عملية تحويل الأموال لثمن سلعة أو قيمة خدمة بطريقة رقمية باستخدام أجهزة الكمبيوتر أو إرسال البيانات عبر خط تليفوني أو شبكة أو أي طريقة لإرسال البيانات، فهي أداة دفع إلكترونية ولا وجود مطلقاً للحوالات أو القطع النقدية.



نستنتج من كل ذلك، تستعمل النقود الإلكترونية في دفع مقابل السلع أو الخدمات إلكترونياً عبر الإنترنت؛ بيعاً أو إيجاراً أو تأميناً أو مقالة، وذلك ما يفهم من رؤية المؤسسات الدولية المعنية بتداول الأموال عالمياً، من ذلك البنك الدولي WB الذي اعتبرها "وسيلة للدفع الإلكتروني مقومة بالعملية القانونية"، أي العملة الصادرة عن المصرف المركزي في الدولة¹⁷، وعرفها بنك التسويات الدولية BIS بأنها "قيمة نقدية على شكل وحدات ائتمانية يتم تخزينها على أداة الكترونية يحوزها المستهلك ، حيث يقوم بدفع ثمن السلعة أو قيمة الخدمة، وتنقص من مقيد في حساب صاحب البطاقة الإلكترونية وقد تزيد القيمة المخزنة اذا تم تخزين قيمة نقدية في حساب صاحب البطاقة، لذلك نقرر ان العملة الإلكترونية لاتعد عملة جديدة وإنما هي شكل جديد من العملة القانونية الورقية أو المعدنية، من المؤكد آلية امتلاك العملة الإلكترونية هي ذات وسيلة امتلاك النقود القانونية العادية المودعة في الحساب المصرفي للزبون صاحب البطاقة ، فقط العملة الإلكترونية تم تخزينها على وسيط الكتروني، حيث تم شحن القيمة النقدية على بطاقة الكترونية، فهي ليست مجهولة المصدر ، لأنها تصدر عن مؤسسات مصرفية ولها قوة ابراء غير محددة وفق ما تنص عليه المادة (33) من قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005، ذلك يبرر التساؤل وهل تختلف العملة الإلكترونية عن العملات المشفرة ؟

ثالثاً: - العملات المشفرة

بدأت العملات المشفرة في الظهور لأول مرة في عام 1998م لما طور المهندس الصيني WeiDai برنامجاً لتشفير العملة ، يهدف إلى توليد وحدات القيمة بواسطة حل بعض المسائل الحسابية البالغة التعقيد ، لكن برنامجه خلا من تفاصيل تنفيذه ، لذلك حاول عالم الكمبيوتر Hal Fimey في عام 2005 تجاوز هذا التحدي وقدم ادلة عمل تستطيع تطوير العملة المشفرة ، وأعد موقعاً خاصاً للتشفير الإلكتروني واحتوت ادلة العمل على تفاصيل عملية لعملية "البتكوين"، لكن تعد الورقة البحثية (Nakamoto 2008) الصادرة في عام 2008 هي "منبع ظهور العملات المشفرة"، حيث ظهرت تلك العملة بناء على دعوة Nakamoto ، وهي شخصية لم يتحقق منها قد يكون اسماً كودياً، تعمل وفق قاعدة الند للند بشكل لحظي بلا حاجة إلى خادم مركزي لحفظ البيانات والتعاملات والأرصدة اعتماداً على تقنية حسابات "الاستاذ الموزع"، ووصف ساكوشي ناكاموتو العملة المشفرة بأنها "نظام نقدي الكتروني يعتمد في التعاملات المالية المباشرة بين مستخدم وآخر دون وسيط يتولى نقل المال كمصرف مثلاً ، ويهدف من ابتداعه خلق عملة نقدية غير خاضعة للرقابة لتحرير الاقتصاد العالمي تجاوزاً لمشاكل النظام النقدي التقليدي من ناحية والتعايش مع المستجدات المتسارعة في عالم المال والاعمال على الشبكة الافتراضية"¹⁸، من ناحية أخرى، تعد العملة المشفرة او الافتراضية شكلاً من العملات الرقمية لكن السؤال المطروح هل هناك تعريف لها ؟ عرفها بنك التسويات الدولية Bis ومجموعة العمل المالي FATF وصندوق النقد الدولي IMF والبنك المركزي الاوروبي ECB وخدمة ابحاث الكونغرس الأمريكي CRS ، ما يستنتج من هذه التعريفات ان العملة المشفرة عبارة عن "تمثيل رقمي لقيمة يتم تحويلها او تخزينها او تداولها إلكترونياً، لا تصدر عن مصرف مركزي



أو هيئات حكومية مالية لا ترتبط بالعملات النقدية الأخرى كاليورو ويقبل الناس بها كوسيلة وفاء بالتزامات نقدية، ذلك لأن التعريفات كافة المقترحة من المؤسسات المالية الدولية لم تتفق على تعريف جامع مانع لها ، كما تضيق بعض التعريفات العملة المشفرة وأخرى توسعها وبعضها تأثر بعمل ظرفي عند وضع التعريف ، وتختلف التعريفات بل تتضارب من حيث اعتبار العملة المشفرة عملات أم سلعاً أو أصول ، فهل هي تقوم بوظائف النقود التقليدية ؟

لكن ما يسجل على التعريفات جميعاً اتفاقها على أن العملة المشفرة تتمتع بخاصية الرقمية مما يجعلها مظلة رئيسية تنضوي تحتها كل العملات المشفرة، لأنها متعددة الأنواع لكن أغلبها تجعل البتكوين نقطة انطلاقها بل مستنسخه فيها ولا تكاد تذكر الفروق بينها ، تتعلق بالوقت الذي تتداول فيه العملة المشفرة و بعضها له علاقة بطريقة التعدين والتوزيع وفرق آخر يتعلق بالخوارزميات المسؤولة عن عملية التشفير ، ذلك يعني إن قليلاً منها تعد رئيسية انطلاقاً من عدد المتعاملين بها واتساع نطاق المواقع التي تقبلها وعدد الأماكن التي تستبدل فيها العملة المشفرة بالعملة الورقية ، بلغ عددها أكثر من 711 عملة افتراضية أبرزها البتكوين ولا يتكوين ونيمكوين وبيركوين ونوفاكوين وفيزركوين وأي ديناركوين وزيكاش.

وإذا كانت العملة المشفرة فقط تتعدد أشكالها وصورها فإن العملة الرقمية الاصل تتعدد وأبرز ما يميزها مسائل محددة فكلها رقمية لكن قد تحظى بطريقة تعدين محددة أو طريقة توزيعه خاصة أو تتميز بحسابات خاصة، تعكس جميعها الثورة الصناعية الرابعة التي جعلت الاقتصاد الرقمي ينطلق من التقنية المعلوماتية الرقمية ويوظفها بوصفها مصدر الهام للابتكارات الجديدة، وتعد العملة المشفرة شكلاً من الابتكارات الجديدة فهي تمثيل رقمي للقيمة وتداول رقمياً وتعتمد في إصدارها على تقنيات علم التشفير ولا توجد مرجعية مركزية تصدرها وتراقبها وإنما يصدرها ويراقبها مطوروها ولا كيان مادي محسوس لها، تنتج بواسطة برامج حاسوبية عن طريق الانترنت، وإذا تعددت العملات الرقمية وزاد عدد المتعاملين بها وصارت واقعاً معيشياً ، فهل هي محل قبول أم تُحذر منها السلطات النقدية التقليدية؟.



المطلب الثاني العملات الرقمية بين القبول والرفض

صار استعمال العملة الرقمية واقعاً معيشياً في المعاملات التجارية على المستوى الوطني والتجارة الدولية، حيث أصبح مستخدمو الانترنت على مستوى العالم يتداولون العملة الرقمية بيعاً وشراءً واستفادة من الخدمات، لكن العملة الرقمية كأى مصطلح جديد " اقض المضاجع وحير العقول وأوجس في النفوس ضيقة"، ذلك لم يحل دون ان يطرح صاحب رسالة ماجستير سؤالاً يحتاج الكثير من التأمل هل تواصل العملات الرقمية صعوداً ام سوف تنهار؟ وهل لها مخاطر وتحديات؟ ونتساءل هل تلك التحديات والمخاطر تدفع الدول والمؤسسات الدولية المالية والسلطات النقدية الوطنية الى تنظيمها ام منع تداولها في المستقبل؟، إن محاولة الاجابة على هذه التساؤلات تبرر تقسيم هذا المطلب الى ثلاثة فروع

الفرع الأول: واقع العملية الرقمية في الاقتصاد المعاصر

الفرع الثاني: مخاطر وتحديات العملة الرقمية

الفرع الثالث: العملة الرقمية في ميزان السياسة النقدية الوطنية وموقف المؤسسات المالية الدولية

الفرع الأول

واقع العملة الرقمية في الاقتصاد المعاصر

تؤدي النقود دوراً هاماً، في تنمية وتطوير الاقتصادات الوطنية وتراجع الفكر النقدي الكلاسيكي الذي يعتقد بحيادية المال¹⁹، فالفكر الاقتصادي الحديث صار يؤكد على اهمية المال كفاعل رئيسي في " احداث المتغيرات الحقيقية في مجمل الاقتصاد ويتأثر بها "، لذلك اصبح في العقود الاخيرة الجدل واسعاً حول دور النقود وحجم العرض والطلب عليها في النمو الاقتصادي ، وذلك انسجاماً مع العلاقة بين كمية النقود والانفاق ، وكذلك يبدو التساؤل مشروعا في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تحول رقمي سريع في الحياة الاقتصادية ، هل للعملة الرقمية اثار على الواقع الاقتصادي المعاصر بسبب حضورها؟

ربطت دراسة قام بها المصرف المركزي الاردني ، حضور العملة الرقمية في الحياة الاقتصادية المعاصرة بتطور العملة بشكل عام وادائها لدور الوساطة المالية في التبادل التجاري الوطني والدولي، بل هناك من يعتبر العملة الرقمية المرحلة الخامسة من مراحل تطور النقود²⁰ ، فقد شهدت النقود كما يكشف عن ذلك تاريخها الطويل تطورات "في الشكل والمضمون" ولقد فرض التطور في تقنية الاتصالات نفسه اخيراً على "الصناعة المالية والمصرفية"، علاوة على انتشار التجارة الإلكترونية وتطور وسائل الدفع والتحويل الإلكتروني، الأمر الذي افرز بشكل طبيعي العملة الرقمية كأداة



للتبادل" وحققت ارقاماً قياسية استثنائية على غير النمط الطبيعي في حدود تداولها واسعارها" ، ولقد بلغ عدد العملات الرقمية التي تم تداولها في شهر فبراير 2022 عشرة آلاف عملة رقمية مع اجمالي القيمة السوقية لها ما يزيد عن 2 تريليون دولار ، وحجم تداول يومي بأكثر من 113 مليار دولار امريكي ، منها فقط 45% تداول البتكوين، مما جعل التعامل بالعملية الرقمية اكبر سوق غير منظم في العالم ، وقد اشارت بعض التقارير في نهاية عام 2025 الى ان حجم تداول العملة الرقمية وصل الى 3.0 تريليون دولار ، بعد تراجع الأسعار في الربع الأخير ، ويلاحظ المراقب تعاضماً في قيمة العملات الرقمية وتأتي في المرتبة الأولى عملة البتكوين التي تعتبر العملة الرقمية الأهم والأشهر والأكثر تداولاً بحسب تصنيف شركة الاستشارات "برايس ووترهاوس كوبرز" وصلت القيمة السوقية لسوق "البتكوين" بـ 167 مليار دولار ، تجاوزت القيمة السوقية لشركات عالمية كبرى مثل المجموعة المصرفية "سي تي غروب" 165 مليار دولار وشركة ببسي 160 مليار دولار وماستر كارد 2 مليار دولار ، ونما سوق بورصات العملات الرقمية المشفرة بمعدلات مرتفعة ، لكن ما يسجل سلباً على اسعارها عدم استقرار والتذبذب في قيمتها ينذر بمخاطر عالية واحتمال الخسارة المفاجئة لكل قيمتها .

في ضوء ما سبق يمكن للباحث في هذا الحقل ان يقرر العملة الرقمية اثاراً واضحة للعيان على الصعيد الاقتصادي ، خاصة على اداة تقويم السلع والخدمات ، يؤكد ذلك ولادة اقتصاد رقمي جديد بدأ يحل محل الاقتصاد التقليدي حتى صار سائداً التنبؤ بسطوته المستقبلية على الاقتصاد التقليدي، بل نجد في فقه القانون المدني الاكثر محافظة من يتنبأ أن الاقتصاد الرقمي عبر الانترنت سيكون "الانتصار حليفه مستقبلاً" ²¹ ، وسوف يوجد مصطلحات جديدة غير مألوفة في فقه القانون المدني، فصار الحديث في ادبيات حماية المستهلك عن المستهلك الرقمي ²² ، بل ادى استعمال العملة الرقمية في الاقتصاد الرقمي إلى ظهور ما يسمى "انترنت القيمة" ، الذي يكفل سرعة انتقال الأموال المرتبط بانتقال المعلومات ، ذلك جعل العملة الرقمية تلعب دوراً يتجاوز مداه وسائل الدفع التقليدية بسبب سرعة وسهولة خدمات الدفع بشكل اكثر كفاءة وأماناً وانتشاراً عالمياً بلا قيود، وعززت رقمنة انظمة دفع المبيعات بالتجزئة، دور العملة الرقمية وحلولها محل اشكال تقليدية للدفع مما جعل المستثمرين يشعرون ان هناك بديلاً للنقود التقليدية.

ربما تنامي تداول العملة الرقمية وارتفاع ارقامها في الاقتصاديات العالمية دفع بعض الاقتصاديين والمصرفيين إلى الدعوة بالعناية بها وتنظيمها والاستفادة منها في "تحفيز الابتكار المالي" وليس من الحكمة استبعادها ، ذلك ما توصلت اليه "كريستين لا غارد"، مديرة صندوق النقد الدولي السابقة ²³، بل هناك من يعتقد ان الدول ذات المؤسسات الضعيفة والعملات الوطنية غير المستقرة ، تشهد تعاملات واسعة بالعملات الرقمية، التي من المتوقع ان تكون بديلاً لاستعمال عملة دولة أخرى مثل اليورو أو الدولار الامريكي او غيرهما ، لكن هل ذلك يمكن التسليم به بشكل مطلق ؟ بسبب مخاطر وتحديات العملة الرقمية.



الفرع الثاني

العملة الرقمية في الميزان (المزايا والتحديات)

تأمل الباحثون العملة الرقمية كثيراً، ووضعوها في ميزان التحليل، بهدف الكشف عن ما يجعلها تبرز و تتفوق على العملة التقليدية، او اظهار ما يحيط التعامل بها من تحديات ومخاطر، ونتساءل هل مزايا العملة الرقمية تبرر التنظير لها والدفاع عنها؟ وهل لها مخاطر تدعم المنادين برفض التعامل بها؟ وهل يتم التعامل بها بسهولة وتحظى بقبول عام من الجميع؟ أم ان هناك تحديات تعترض ذيوها وانتشارها؟

يحشد المدافعون عن العملة الرقمية حججاً تظهر مزايا العملة الرقمية (أولاً)، لكن الرافضين لها لا تعوزهم الحجة ايضاً فيظهرون تحديات ومعوقات العملة الرقمية (ثانياً).

أولاً: - مزايا العملة الرقمية

يلحظ دون عناء قارئ فقه القانون المصرفي وتحليلات علماء الاقتصاد، حجم ما يبرر استعمال العملة الرقمية من حجج ومزايا، تدعم المدافعين عنها والمناديين بتعميمها فما هذه المزايا؟

1. يسجل ايجاباً للعملة الرقمية المشفرة، غياب الوسطاء في التعامل بها، لأن قاعدة الند للند peer to peer تجعل لا ضرورة ولا حاجة للوسطاء عند انجاز عمليات التعامل بالعملة الرقمية، ذلك يدعم الكفاءة التشغيلية لتداول العملة الرقمية، لأنها ثنائية حركة الأموال، مما يجعلها أسرع وأسهل تعاملًا.
2. يقدم مؤيدو التعامل بالعملة الرقمية وعدم خضوعها الى سلطة نقدية مركزية ميزة، تفتقر لها العملات النقدية الرسمية، فيتم اصدار العملة الرقمية من مصدريها اعتماداً على البروتوكول الخاص بها، فلا تخضع الى اية جهة رسمية، مصرفية أو غيرها، ولذلك فهي متاحة لجميع مستخدمي البرنامج بعمليات حسابية.
3. تحظى العملة الرقمية بميزتي الامان والخصوصية، وربما كانتا هاتان الخصيصتان دافعتين الى اكتشاف العملات الرقمية، فالتعامل بها يعتمد على خوارزميات خاصة، يصعب لأي شخص الدخول عليها أو تفكيكها، ذلك اتاح لها اماناً تفقده العملات الرسمية، فالعملة الرقمية تتمتع "بقدر عال من التشفير يُعمي غير المتعاملين أو النديين من الاطلاع عليها.
4. تمتاز العملة الرقمية بانخفاض تكاليف طباعتها عند اصدارها أو صرفها أو تحويلها، فلا ضرائب أو رسوم خدمات ولا تكاليف نقل، بعكس العملة الرسمية أو المعدنية التي يحتاج نقلها الى حراسة وتأمين وتحويلها من حساب الى اخر لمقاصة مصرفية.
5. تستخدم العملة الرقمية بسهولة، فلا يحتاج المتعامل بها ألا لإصدار أمر لحاسوبه الشخصي أو هاتفه النقال، بلا وثائق واستمارات معقدة، وما يحتاجه فقط معرفة النظام الخاص بالعملة الرقمية



- التي تعطي المتعامل مكنة تحويل أية قيمة وبشكل سريع، عكس العملة التقليدية حيث تواجه مالكةا صعوبات في السحب والتحويل للدخل والخارج.
6. نتصف العملة الرقمية بميزة العالمية، فهي ليس لها وطن تصدر فيه ول اهوية وطنية محددة لها، ويمكن التعامل بها في ارجاء العالم كافة.
7. لا تعد العملة الرقمية مخزنة على اداة الكترونية؛ بطاقة بلاستيكية مصرفية او حتى قرص صلب في الحاسوب الشخصي، بل مخزنة على شبكة الإنترنت فقط ومودعة في محفظة خاصة، لا يدخل اليها الا من هي باسمه ورقمه السري.
8. تعتبر العملة الرقمية ملكية فردية لصاحبها باسمه ورقمه السري، فهو من يملك مفاتيح التشفير الخاصة بمحفظة ولا أحد غيره له سلطة "تعطيلها او تجميدها"، لكن هذه المزايا على تعددها وواقعتها يترتب على بعضها مخاطر وتحديات، لأن تلك المنافع والمزايا لها وجه سلبي عكسها تماماً، فهل صدق من قال ان المزايا "التي تجعل العملات الرقمية مغرية للغاية هي ايضاً ما يجعلها خطيرة للغاية.

ثانياً: - تحديات ومخاطر العملة الرقمية

- إذا وجد المتحمسون للعملة الرقمية حججاً تدعمهم فإن الراضين لها والمحذرين منها وجدوا عكس المنافع أو المزايا؛ مخاطر تحد من فاعليتها وتؤبد الرافضين لها، فما هذه التحديات أو المخاطر؟
1. إن التعامل بالعملة الرقمية، من اشخاص مجهولي الهوية بلا سلطة نقدية مركزية تراقب حركتها، ينعكس سلباً على الاستقرار النقدي، ويهدد احتكارها الاقتصاد العالمي لأن التحكم فيها يخضع لأهواء المتحكمين.
2. يضعف غياب سلطة نقدية مركزية لها وحدها امتياز اصدارها وتعطيها قوة ابراء غير محدّدة وتأذن بتداولها؛ الثقة فيها.
3. إذا كان انتقال العملة الرقمية بشكل سهل وميسر ميزة فهو له مخاطر، لأنه يجعلها اداة لمعاملات غير مشروعة كتجارة المخدرات والاسلحة والارهاب وغسيل الأموال، الامر الذي قد يحفز الدول على التدخل لمنعها ومعاقبة المتعاملين بها ²⁴، فتصبح الميزة عيباً وتحدياً.
4. إن استخدام العملات الرقمية من اشخاص مجهولي الهوية وغير رسميين، يجعل هذه العملات اداة تستخدم للتأثير على الدول الضعيفة، بحسبان انه يجعلها عرضة للتدخل في قراراتها السيادية.
5. لم تنل العملة الرقمية اعترافاً بها من اغلب الدول، يعد ذلك تحدياً كبيراً لها، ويعود عدم الاعتراف بها أو تقييدها لما لها من انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول، فهي تخرج السيولة من المصارف والاسواق المالية وتقلل الطلب على الاستثمار الحقيقي او المباشر على الدول وخاصة الهشة اقتصادياً منها.



6. على عكس العملة الرسمية الصادرة من المصارف المركزية في الدول التي يقابل مجموع قيمة النقود الورقية والمعدنية المتداولة اصول م36 من قانون المصارف الليبي، فإن العملة الرقمية لا اصول لها من الذهب أو الفضة أو أية عملات دولية قوية كالبيورو والدولار²⁵.
7. يعد غياب سلطة نقدية مركزية تصدر العملة الرقمية وترعى تداولها وتحميها، خطراً وتحدياً، فلا ارقام متسلسلة لها تمكن من تتبعها، عكس العملة الرسمية التي لها اصدارات متتالية لكل اصدار رقمه الخاص، غياب ذلك عن العملة الرقمية يعرضها الى مخاطر كبيرة.
8. يعد تذبذب وعدم استقرار قيم العملات الرقمية واحداً من اهم مخاطر التعامل بها، حيث يرتفع سعرها وينخفض في لمح البصر دون مؤشرات، الأمر الذي يجعل التعامل بها تحت ضغط الريبة والشكوك، ربما ذلك دفع البعض إلى قول: إن التعامل بالعملة الرقمية وخاصة المشفرة (يوقع في الغرر)، بل حتى القمار، ولا يمكن قبولها من الناحية الشرعية " لعدم موافقتها لضوابط النقود في الاسلام أو هي لم تحقق الشروط الشرعية " للاعتراف بها نقداً مقبولاً.
9. تمثل العملة الرقمية فرصة النصب والاحتيال والقرصنة الإلكترونية، سواء من خلال تهديد الاجهزة الحاملة لهذه العملات بفيروسات تجعل مستعمل العملة الرقمية يدفع جزءاً منها أو مبالغ بعملات أخرى، حتى تعود حسابات أصحاب العملات²⁶.

نخلص إلى ان مزايا ومنافع العملات الرقمية شجعت الكثيرين على تداولها والتعامل بها، لكن مخاطرها وتحدياتها حذرت من التعامل بها، لما لها من انعكاسات سلبية على الاقتصاديات الوطنية والتجارة الدولية في آن، يدعو كل ذلك إلى وضع العملة الرقمية في ميزان السياسة النقدية الوطنية وتأمل توجه المؤسسات المالية الدولية تجاهها.

الفرع الثالث

العملة الرقمية في ميزان السياسات النقدية والمؤسسات المالية الدولية:

فرضت العملة الرقمية نفسها على الاقتصاديات الوطنية والاقتصاد العالمي ايضاً، نناقش هنا حضور العملات الرقمية في الواقع الاقتصادي الوطني وتعامل السياسات النقدية معها ونتساءل هل ينعكس التعامل بالعملة الرقمية على وظيفة المصرف المركزي في الدول؟ وهل قبلت المؤسسات المالية الدولية العملة الرقمية أم تعاملت معها بحذر؟ وهل يكون للعملة الرقمية ذات الأثر الذي أحدثته العملة النقدية في بدء استعمالها اواخر القرن السابع عشر عندما غيرت النظام المالي القائم يومئذ؟

أولاً: - العملة الرقمية ورسم السياسة النقدية

تحتكر المصارف المركزية وحدها سلطة وضع السياسة النقدية، التي هي في جوهرها "سيطرة المصرف المركزي على عملية خلق النقود"²⁷، وإذا كان يضيق هذا التعريف السياسة النقدية فهناك من يوسعها حتى تشمل مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع بغرض الرقابة



على الائتمان والتأثير عليه بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة لكن حصر هذا التعريف السياسة النقدية فقط في الرقابة على الائتمان ، يجعلها محصورة في جانب واحد من جوانب السياسة النقدية ، ولذلك يجب ان تعرّف تعريفاً واسعاً باعتبارها " مجموع الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عملية الاصدار النقدي والرقابة على الائتمان ، بصورة لا يمكن معها الفصل بين النقد والائتمان في التأثير الذي تمارسه تلك الإجراءات والتدابير على حركة الاسعار"²⁸، وهي " مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة المختصة في دولة ما ، باستخدام مجموعة من الادوات بهدف السيطرة على العرض النقدي وإدارة الائتمان في اطار تحقيق هدف النمو الاقتصادي دون تضخم مفرط " ، لكن المادة (5) من قانون المصارف الليبي رقم 1 لسنة 2005 وسعت السياسة النقدية التي يقوم المصرف المركزي بها اكثر من ذلك ، حيث اضافت للسياسة النقدية التي يختص بها المصرف المركزي؛ ادارة احتياطات الدولة وتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية للدولة وإدارة السيولة النقدية في الاقتصاد الوطني وتنظيم سوق الصرف الاجنبي والاشراف عليه ، ذلك يعني ان من أهم السياسات النقدية التي يقوم بها المصرف المركزي وفق المادة (30) احتكاره اصدار النقد وسلطة " تنظيم وتحديد قواعد واسس اصداره ووضع مواصفاته وفئاته " ، ويفهم مما سبق أن اصدار النقد محاط بدقة كبيرة والسبب، لأن من مستهدفاته "تحقيق العدل في معاملات الناس " ²⁹، ومن المتوقع بل من المؤكد ان التعامل مع الخارج بالعملة الرقمية يكون بالعملة الأجنبية ، لكن ذلك يصطدم بحظر قانون المصارف الذي ينظم في المواد (41_54) التعامل بالنقد الاجنبي الذي لا يكون إلا بإذن من مصرف ليبيا المركزي، وتتم وفق م 46 و م ٤٧ من خلال المصارف والجهات المرخص لها من مصرف ليبيا المركزي، ولا يكون دفع قيمة السلع "والخدمات إلا بالدينار الليبي م48 ويحظر وفق المادة (49) ادخال النقد الليبي أو اخراجه من ليبيا، ولا يجوز اجراء تحويلات ومعاملات ذات طابع رأسمالي من وإلى ليبيا، إلا بالشروط التي يحددها مصرف ليبيا المركزي ، كما تخضع لرقابة المصرف المركزي وفق مقتضيات الفصل السادس من الباب الأول في قانون المصارف المواد (55_64) جميع كل من يقوم بأعمال مصرفية والخدمات المالية والصرافة والتعامل بالنقد، وليس من بين ذلك المتعاملون بالعملة الرقمية، كما تخرج العملة الرقمية حتماً من تعريف القانون رقم 6 لسنة 2022 بشأن المعاملات الإلكترونية للنقود الإلكترونية في المادة الاولى باعتبارها " قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدماً..."، واستنتج البعض، لا يمكن اطلاق النقود الإلكترونية على العملات النقدية فالعملة الرقمية وخاصة المشفرة تصدر عن جهة مجهولة وتفتقر إلى الاعتراف القانوني، ولم تكن العملة الرقمية من وسائل الدفع الإلكتروني التي حددتها المادة (66) من قانون التجارة الإلكترونية رقم 6 لسنة 2022، ولما كانت م 30 من قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005 قد حددت النقود في تطبيق قانون المصارف هي فقط "النقود الورقية والمعدنية " لذلك لم يعترف بها مصرف ليبيا المركزي واعلن في عام 2018 حظر التعامل بالعملات "الافتراضية المشفرة" واعتبرها عملات غير قانونية ولا يحظى المتعاملون بها بأية حماية³⁰، كما افتت دار الافتاء الليبية بعدم" جواز التعامل بهذه العملات مادامت على صورتها الحالية وخاصة البتكوين"، ويمكن ان نستنتج ان توجه المصرف المركزي يحظر التعامل بالعملة الرقمية وخاصة المشفرة، لأن قانون المصارف حدد العملة وجهة



اصدارها، فليس من بينها العملة الرقمية ولا يتولى المصرف المركزي اصدار عملة رقمية رسمية مثل ما اتجهت اليه بعض المصارف المركزية.

والرؤية الشاملة لقانون المصارف الليبي تدفع الباحث إلى أن يتساءل ألا توجد علاقة للمادة (97) من قانون المصارف التي تعند المستندات والتوقيعات الإلكترونية التي تتم في إطار المعاملات المصرفية وما يتصل بها من معاملات أخرى، وتكون لها الحجية في الاثبات وتعتبر بمثابة الدفاتر القانونية للمصارف ان تحتفظ بنسخ مصغرة على اقراص صلبة او مرنة او مضغوطة أو على غير ذلك من الادوات التقنية الحديثة في مجال حفظ البيانات والمعلومات بدلاً من اصول الدفاتر والسجلات وغيرها..."، إلا يمكن اعتبار هذا النص

ولما نصت المادة (65) من قانون مصارف على أن يعتبر مصرفاً تجارياً كل شركة تقبل الودائع في حسابات وكانت المادة (67) أكثر وضوحاً في اعتبار المصارف التجارية شركات مساهمة، ذلك يعني بالضرورة في أي عمل تجاري لابد من مسك دفتر حسابات لتوثيق المعاملات التجارية وهو ما يطلق عليه دفتر الحسابات الرئيسي او دفتر الاستاذ الموزع، والمعاملات التقنية وجود نسخ عدة منه عبر شبكة المعلومات³¹، كل ذلك يجعلني اتساءل الا تعتبر العملة الرقمية جزءاً من دفتر الاستاذ؟ إذا كانت الاجابة بالإيجاب فإن المادة (97) تعتبر المستندات والدفاتر الرقمية بمثابة الدفاتر القانونية المنصوص عليها في قانون النشاط التجاري، وذلك رأي هدفه فقط تحفيز الباحثين الى مناقشته.

واذا تجاوزنا الحالة الليبية فإن العملة الرقمية لابد أن يكون لها انعكاسات على دور المصارف المركزية، لأنه بحسب الاقتصادي النمساوي "فون هيك" الذي له الريادة في العملة الرقمية التي لها نتيجة طبيعية تؤدي الى الغاء المصارف المركزية المعروفة"، لكن من الصعوبة تخلي المصارف المركزية عن دورها لصالح السوق، ذلك إن احتكار تلك المصارف لإصدار العملة يحتل أهمية خاصة، علاوة على أن للعملة اثارها المباشرة على غير مصدريها ومن هنا فإن دور المصارف المركزية له أهمية كبرى للعامة من المودعين، ومن هنا يعتقد البعض، إن الأمر لا يخرج عن ثلاثة احتمالات اولها ترك العملة الرقمية المشفرة تعمل بعيداً عن رقابة المصرف المركزي، لكن هذا الترك سيؤدي الى الفوضى، أما الاحتمال الثاني فهو التعامل مع العملة الرقمية كجزء من العرض النقدي بمفهومه الواسع، لكن هناك اعتقاد ان السيناريو الأكثر واقعية هو الاستفادة من منافع ومزايا العملة الرقمية لإثراء المنظومة المصرفية التقليدية لتصحيح أوجه القصور في عمل المصارف المركزية، كما أن تأثير استخدام العملات الرقمية على السياسة النقدية، يعتمد على مدى تأثير هذه العملات على طلب النقود القانونية التقليدية وعلى المعروض منها.

يسجل الباحثون ان في قرابة العشرين سنة الماضية يذهب الاقتصاد العالمي سريعاً نحو اقتصاد غير نقدي بشكل نهائي بسبب تفاعل قوى تحركها الرقمية والتكنولوجية، نخلص في ضوء ما سبق الى وضع العملات الرقمية في ليبيا يفنقر الى التنظيم القانوني الشامل، والتعامل بها يكتنفه الغموض وعدم الوضوح فالمصرف المركزي يحظر التعامل بها، لأن قانون المصارف في المادة (30) يحصر النقد



في " النقد الورقية والمعدنية " التي يضع مصرف ليبيا المركزي اسس اصدارها ومواصفاتها وفئاتها، ولا بد للعملة الورقية من ان تحمل توقيع محافظ مصرف ليبيا المركزي واعتبرت المادة (31) ان الدينار الليبي هو وحدة النقد ومنحت المادة (33) للنقد التي يصدرها المصرف المركزي قوة ابراء للالتزامات المالية ، ولم يمنح المصرف ترخيصاً لفتح منصات للعمليات الرقمية، لذلك فالعملة الرقمية غير معترف بها في ليبيا كعملة قانونية ، من هنا قام المصرف المركزي بحظرها لعدم وجود جهة رسمية تشرف عليها واحتمال استعمالها في غسيل الأموال المجرم بقانون، ناهيك عن تخوف المصرف المركزي من استعمال العملة الرقمية في أنشطة إرهابية ، وضبطت السلطات في يونيو 2023 مجموعة من غير الليبيين استغلوا رخص الكهرباء في ليبيا وقاموا بعمليات التعدين في معمل أعد لتعدين عملة البتكوين، واتخذت النيابة العامة الإجراءات اللازمة ، وروى احدهم ان التهمة انحصرت في استعمال الكهرباء بشكل غير قانوني ، ذلك يبرر ضرورة ان تتبنى السياسة التشريعية الليبية موقفاً واضحاً تجاه العملة الرقمية منعاً او اجازة .

إذا اتضح علاقة العملة الرقمية بالسياسة النقدية في ليبيا وموقف مصرف ليبيا المركزي تجاهها فإن الضرورة تبرر رصد موقف المؤسسات المالية الدولية تجاه العملة الرقمية.

ثانياً: - الموقف الدولي من العملة الرقمية

نتساءل كيف تعاملت الدول رسمياً مع ولادة العملة الرقمية؟ ثم تقود الاجابة على هذا السؤال حتماً الى رصد موقف المؤسسات المالية الدولية من العملة الرقمية.

أ_ تعامل الدول مع العملة الرقمية

هل قبلت الدول العملة الرقمية باعتبارها واقعاً نقدياً جديداً أم تعاملت معها بحذر؟

يظهر تحليل موقف الدول من العملة الرقمية موازنتها بين مزايا هذه العملة ومخاطرها ، ذلك هو سر تباين موقف الدول تجاهها، بل في الدول الاتحادية نجد تبايناً بين الولايات المختلفة المكونة للاتحاد الفيدرالي ، يلمس الباحث هذا الموقف حتى لدى المؤسسات الرقابية و الإشرافية على المعاملات المالية والنقدية داخل الاتحاد، لن نستعرض سياسات الدول كافة تجاه العملة الرقمية وانما سوف نعطي امثلة لدول في قارات مختلفة وانظمة سياسية متباينة ، لقد اظهرت دراسة في عام 2024 عن تطبيقات العملة الرقمية وخاصة المشفرة في الدول ، فكشفت عن ان الصين تحظر التعامل بالعملة الرقمية وتعد العملة المشفرة غير قانونية ، أما اليابان فقد اعترفت بالعملة الرقمية وخاصة البتكوين في ابريل 2015، اما في روسيا فقد نظر المصرف المركزي الروسي للعملة الرقمية وخاصة البتكوين برؤية وحذر من استخدامها في غسيل الأموال وتمويل الارهاب وفي المانيا اعترفت الحكومة بالعملة الرقمية المشفرة وخاصة البتكوين باعتبارها شكلاً من النقود الالكترونية ، أما في فنزويلا فبعد انهيار عملتها صارت العملة الرقمية وخاصة البتكوين "ملاذاً آمناً" ، واعلنت الحكومة توجهها الى اصدار عملة رقمية حكومية ، تستند الى النفط في تحديد قيمتها لمحاربة معدلات التضخم العالية،



ولم يكن واقع الدول العربية مختلفاً عن بقية الدول العالم ، حيث حذر المصرف المركزي الاماراتي من التعامل بالعملة الرقمية وخاصة البتكوين لما لها من مخاطر تتعلق بغسيل الأموال وتمويل الارهاب وحماية المتعاملين من عمليات الاحتيال والنصب واعلن المصرف المركزي المصري بأن لا نية لديه لإصدار او السماح بتداول العملة الرقمية بل لن يحميها بتشريع يسمح بتداولها ومنعت السعودية تداول العملات الرقمية مع توقيع مؤسسة النقد السعودي اتفاقية مع "ريبل" لاستغلال تقنية "البلوك شين" في تسوية المعاملات المصرفية³² فمن البين ان اختلافاً واضحاً تجاه العملة الرقمية في مواقف الدول فبعضها اعترف بها وبعضها حذر منها وعدد اكبر من الدول منع التعامل بها تحت طائلة العقوبة الجنائية مثل الجزائر ، حظرت معظم الدول العربية العملات الرقمية³³، وفي ليبيا اصدر مصرف ليبيا المركزي تعميماً سنة 2008 حذر فيه من التعامل بالعملات الافتراضية مثل البتكوين و أشار إلى انها غير قانونية في ليبيا.

إذا تباينت مواقف الدول من العملة الرقمية وخاصة المشفرة منها فهل نجد صدق لهذا التباين في المؤسسات المالية الدولية؟

ب_ موقف المؤسسات المالية الدولية والاتحاد الاوروبي:-

كيف تعامل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع العملة الرقمية؟

وهل وضع الاتحاد الاوروبي تنظيمياً للعملة الرقمية؟

1. صندوق النقد الدولي IMF

لم يمنع صندوق النقد الدولي العملات الرقمية واكتفى بالتحذير من مخاطرها على الاستقرار المالي ، اذا غاب التنظيم الشامل لها ، في تقديره من المتوقع ان تخلق هذه العملة ضغطاً تنافسياً على السياسات النقدية الوطنية ، كما لها آثار سلبية على سحب الودائع من المصارف ، خاصة في الدول الضعيفة اقتصادياً ، ويعمل صندوق النقد الدولي على ايجاد منصة عالمية للعملات الرقمية التي تصدرها المصارف المركزية لتسهيل التعامل بين الدول ووضع قواعد موحدة لتنظيمها ، ويشجع صندوق النقد الدولي وضع قواعد تنظيمية واضحة للعملات الرقمية بما يتماشى مع سلامة النظام المالي على المستوى العالمي.

2. البنك الدولي

لم يصدر البنك الدولي قراراً يمنع التعامل بالعملات الرقمية، لكنه يؤكد على اهمية التحول الرقمي وأثره على الخدمات المالية، ويدعم الاستشارات حول العملة الرقمية للمصارف المركزية، التي تبنتها في بعض الدول، لكن البنك الدولي يحذر احياناً من المخاطر المحتملة للعملة الرقمية.

من الواضح انه لا يوجد قرار من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يمنع التعامل بالعملات الرقمية، لكنهما يحذران من مخاطر عدم تنظيمها ويدعوان إلى وضع قواعد مرنة تحمي





الاستقرار المالي وهما مستعدان بدعم الدول ومصارفها المركزية في تطوير عملات رقمية للمصارف المركزية.

3. البنك المركزي الأوروبي

وضع الاتحاد الأوروبي تنظيمًا شاملاً لسوق العملات الرقمية MICA كما أطلق إطاراً تنظيمياً شاملاً للعملات الرقمية، وهو أول تنظيم على مستوى الاتحاد الأوروبي، يحدد كيفية إصدار وتداول وإدارة العملات الرقمية، ويدعو إلى تطوير القواعد التنظيمية للعملات الرقمية وحماية المستثمرين واستقرار الأسواق المالية، كما يدعم فكرة "اليورو الرقمي"، وهي عملة رقمية للبنك المركزي الأوروبي BDC، تستخدم في المدفوعات الرقمية، ويدعم دول الاتحاد الأوروبي في تطوير مصارفها المركزية لتطوير عملاتها الرقمية الوطنية التي تصدرها مصارفها المركزية، ويعمل الاتحاد الأوروبي على الموازنة بين تطوير السوق مع الاعتراف ببعض مخاطر العملة الرقمية دون حظرها بشكل كامل، ويعمل على وضع تنظيم رقابي على الهيئات الأوروبية ذات العلاقة بالعملة الرقمية، فالاتحاد الأوروبي يحاول تنظيم العملات الرقمية ولا يحظرها، ويسعى إلى وضع قواعد واضحة ومنظمة لدعم الابتكار المالي مع حماية المستثمرين والاستقرار المالي ويدعم تطوير عملة رقمية ورئياً للمصرف المركزي الأوروبي "اليورو الرقمي" يجب إصدار تشريعات واضحة خاصة بتداول العملات الرقمية المشفرة سواء بالمنع أو بالإباحة لإزالة اللغظ والغموض الموجود حالياً في ليبيا بسبب التعامل و الدفع الإلكتروني بهذه العملات كوسيلة من وسائل الدفع الرقمي.



الخاتمة

بعد جولة مرهقة في رحاب حقل علمي جديد لم يألفه الباحث سابقاً، خلص بحثه الى عدة نتائج دفعته إلى ان يوصي من له علاقة بعدة توصيات.

أولاً: النتائج

1. تعد العملة الرقمية واقعاً انتشر استخدامها عبر عدة دول، يتطلب التعامل معها الكثير من الحكمة والدراسة.
2. تجاوزاً الى الاخطار المحتملة على الاقتصاد، وتقديراً لأي مساس بالسلطة النقدية التي تستقل بها المصارف المركزية، لذلك بدأت بعض المصارف المركزية اصدار عملة رقمية رسمية فألبستها ثوب العملة القانونية.
3. لاحظ الباحث تباين مواقف الدول ومصارفها المركزية تجاه العملة الرقمية، فتحظرها الكثير من الدول وتحذر بعضها من استعمالها وتسمح غيرها بتداولها.
4. تتعدد اسباب حظر الدول للعملة الرقمية؛ لكن اهمها عدم خضوعها الى السياسة النقدية التي يستقل برسمها المصرف المركزي.
5. صارت المتغيرات التي تحدثها الرقمية كبيرة وعلى نحو غير مسبوق، تنعكس على مناخ الحياة كافة، لكن يعد أخطرها تداعياتها على السياسة النقدية.
6. يبدو أن قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005 كان يتوقع الانعكاسات المحتملة للرقمية على المعاملات المصرفية، فاعترف في م97 بالدليل الالكتروني مثله مثل الدليل الورقي.
7. تزامم العملة الرقمية المصرف المركزي في احتكاره اصدار النقود وسياسته النقدية عامة؛ خاصة عرض النقود وتوجيه الائتمان، بسبب صعوبة السيطرة على العملة الرقمية.
8. تنعكس العملة الرقمية سلباً على السياسة المالية في الدولة، بسبب تأثيرها على حجم الايرادات الضريبية لعدم القدرة على مراقبة ومتابعة الصفقات التي تتم بالعملة الرقمية عبر الانترنت دون وسيط.
9. قد تؤذي العملة الرقمية، إذا لم يتم ضبطها الى مخاطر اقتصادية، تهدد الاستقرار النقدي، لان عرض النقود لم يعد تحت سيطرة المصارف المركزية.





ثانياً: -التوصيات

1. نوصي الباحثين في علمي الاقتصاد والقانون اجراء بحوث واعداد رسائل واطروحات علمية حول العملة الرقمية تظهر تحدياتها وانعكاساتها على الاقتصاد الليبي والسياسة النقدية ايضاً، تمكن المعنيين من اتخاذ قرار مدروس حيالها.
2. انصح ادارة البحوث في مصرف ليبيا المركزي؛ البدء في اجراء دراسات لمعالجة تحديات العملة الرقمية للسياسة النقدية وتقييم فكرة اصدار عملة رقمية بمصرف ليبيا المركزي.
3. نأمل ان تحظى العملة الرقمية بموقف واضح محدد، سواء على صعيد المصارف المركزية والمؤسسات المالية الدولية.
4. نوصي المشرع الليبي ان يصدر قانوناً يحدد فيه الموقف من العملة الرقمية، مستفيداً من الخبرة الرقمية والتشريعية في بعض الدول.
5. اتخاذ تدابير وإجراءات من السلطات الليبية المالية والنقدية، تضمن عدم تهديد العملة الرقمية للاستقرار النقدي، وتفعيل دور مصرف ليبيا المركزي في مراقبة العملات الرقمية.
6. أوصي تعميم الوعي بمخاطر وتهديدات استخدام العملات الرقمية وانعكاساتها على الأمن القانوني والاقتصادي والمالي.



المراجع

1. قانون المصارف رقم 1 سنة 2005.

الهوامش

1. مراد الحديدي المدخل الى قانون الاتصال الرقمي، مجمع الاطرش تونس 2021، ص12_ص22.
2. حول ذلك انظر البحث المعمق للباحث الليبي عبدالباسط مصباح انويقص، الوجيز في التعاقد الرقمي (دراسة تحليلية في التعاقد في النظرية العامة لفلسفة قانون الانترنت) ط1، دار برنيس للكتابة بنغازي 2021، ص12، وانظر عمر بن يونس العقد الرقمي، ورشة عمل تدريبية في المعاملات الرقمية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، شرم الشيخ، 2006.
3. وليد محمد حنفي، العملة الرقمية (البتكوين)، اطروحة دكتوراه دار موزاييك للدراسات والنشر، اسطنبول ط1، 2021 ص 18، وانظر ايضا جاسم كاظم عبدالله، الاحكام الفقهية للعملات الرقمية، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الازهر، العدد الرابعون 2022، ص411.
4. مصطفى محمد سائر، العملات الرقمية من وجهة نظر اقتصادية وقانونية، رسالة ماجستير، المعهد العالي لإدارة الأعمال، سوريا 2022,2023، ص 14_15.
5. مصطفى محمد عساف، العملات المشفرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، المجلد 36، ع2، ص 30.
6. عمر بن يونس، التنظيم القانوني للتجارة الالكترونية، ندوة التجارة الإلكترونية، جامعة الدول العربية، الاسكندرية 2006، ص 4.
7. فياض عبدالمنعم حسانين، العملات الرقمية المشفرة، ندوة العملات الرقمية المشفرة، منظمة التعاون الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي، 2021، ص 6.
8. عبدالعزيز شاهين الخصائص الاقتصادية للبتكوين، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني 20 ص 54.
9. محمد احمد الخلايلة، طبيعة العملات الرقمية، ندوة العملات الرقمية المشفرة، منظمة التعاون الإسلامي _مجمع الفقه الإسلامي 2021، ص 4.
10. احمد هاشم قاسم النجار، العملات الافتراضية المشفرة، دار النفائس، ط1 عمان، 2019 (رسالة ماجستير)، ص 48.
11. العملات المشفرة، المصرف المركزي الاردني، 2020، ص7.
12. انظر على سبيل المثال، أيسر ياسين فهد، إثر العملات الرقمية المشفرة والقانونية في فاعلية السياسة النقدية الدولية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثالث، ع 3، آب 2022، ص182، وانظر ايضا، المصرف المركزي الاردني، المرجع السابق، ص8.
13. انظر التعليم في خولة افريز النوباني، العملات الرقمية المشفرة، ندوة العملات الرقمية المشفرة، مرجع سابق ص5.





14. انظر التعريف في فياض عبدالمنعم حسانين، مرجع سابق ص 8.
15. اسامة وجدي وديع _ اميرة حسانين، خصائص العملات المشفرة بين المنافع والتهديدات واتجاهات القواعد التنظيمية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، ع 4، ديسمبر 2019، ص 254.
16. يوسف بن عبدالعزيز بن صالح التويجري: النقود الالكترونية، اطروحة دكتوراه، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، كلية الشريعة الرياض، 1430، 1431 هـ، ص 58.
17. انظر التعريف المصرف المركزي الاردني مرجع سابق ص 11.
18. فتحية بن نابي: العملات المشفرة كتوجه حديث للعملات الرقمية تطبيقاتها واثارها على المعاملات البنكية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 9 ع 1، 2024، ص 48.
19. أيسر ياسين فهد مرجع سابق ص 182.
20. صالح حميد العلي: عملة البتكوين، دراسة فقهية مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، ع 130، سنة 37، 2022، ص 274.
21. عبدالباسط مصباح انويقص، مرجع سابق ص 49.
22. عمر بن يونس، التنظيم القانوني للتجارة الالكترونية مرجع سابق ص 11.
23. انظر تفصيلا وليد محمد حنيفي مرجع سابق، ص 117.
24. إسلام محمد محمود: أثار استخدام العملات الإلكترونية المشفرة في النظام النقدي الدولي، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الرابع، ع 15، مايو 2020 ص 51.
25. انظر المادتين 36_37 قانون المصارف الليبي رقم 1 لسنة 2005.
26. جاسم كاظم عبدالله مرجع سابق ص 433، محمد جمال زعين- عبدالباسط جاسم محمد، العملة الافتراضية Bitcoin تكييفها القانوني وحكم التعامل بها، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد ع 2، 2020 ص 151.
27. محمد ابراهيم الشافعي: الاثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، مؤتمر الاعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 2003، ص 153.
28. محمود محمد الدمرداش: العملات الرقمية المشفرة وتأثيرها على دور المصارف المركزية في ادارة السياسة النقدية، مجلة البحوث القانونية، ع 43، 2022، ص 69.
29. حميدة عبدالرازق حسن: البتكوين كما لو كان عملة افتراضية مشفرة بين الحظر والاباحة، مجلة ابحاث قانونية، جامعة سرت، المجلد الحادي عشر، ع 1، يونيو 2024، ص 154.
30. دار الافتاء الليبية، حكم التعامل بالعملات الرقمية الافتراضية (البتكوين) فتوى رقم 3949 بتاريخ 2023/4/3، الموقع <http://ifta.ly>.
31. انظر هذا الرأي في محمود محمد الدمرداش مرجع سابق، ص 66.
32. انظر فتحية بنابي، مرجع سابق، ص 53_56.
33. حميدة محمد عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 162.





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





”

د. عمر محمد بن يونس
مستشار موسوعة التشريعات العربية
(سجل جينيس للأرقام القياسية 1999)
المستشار العلمي للمؤتمر الدولي لقانون الانترنت



التنظيم القانوني للتجارة الالكترونية (ورقة عمل)





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





مقدمة

– **قانون الانترنت** : قانون الانترنت *Cyberlaw* هو ذلك الفرع الجديد من فروع القانون الذي يتولى بالتنظيم القانوني ظاهرة الانترنت، وهو نتاج طبيعي لنجاح مدرسة التنظيم القانوني للانترنت التي استشعر رجالها في فترة قصيرة عدم إمكانية نجاح مدرسة التنظيم الذاتي للانترنت *Self-Regulation* و *Doctrine* وحدها في إرساء معايير تنظيمية لها تكفي بذاتها لكي تقوم على أعمال تنظيم هذه الظاهرة الانسانية البديعة، بل لاحظ فقه القانون أيضا عدم إمكانية نجاح فكرة قانون الحاسوب *Computer Law* في إرساء معايير قانونية يمكن أن تضبط بالتنظيم العالم الافتراضي. لذلك يمكن القول أن فكرة قانون الانترنت او قانون العالم الافتراضي هي الفكرة التي تتواءم مع التطور القانوني الذي يصاحب عملية تنظيم الموضوعات المختلفة عبر الانترنت. ولقد تم تقسيم قانون الانترنت الى خمسة موضوعات كبرى هي على التوالي: التخزين الرقمي- قواعد البيانات- المعاملات الرقمية- التجارة الالكترونية- الاجرام عبر الانترنت- وقسم التجارة الالكترونية هذا يقع في إطار ما نعرض له في هذه الورقة.

– **التجارة الالكترونية**: وهذا القسم من الأقسام المعاصرة لقانون الانترنت يتناول كافة المعاملات التي تدرج في إطار الحياة التجارية للفرد والمؤسسة في علاقاتهما بالعالم الافتراضي، ومن ذلك موضوعات شتى مثل البيع والشراء والتعاقد والنشر وحركة الأموال والتجارة الرقمية وتلك المادية التي تتم عبر الانترنت... الخ. فهذا القسم يشكل تلك الرؤية المباشرة في العلاقات التجارية بتكنولوجيا المعلومات موضوعا، وهو قسم نابع من مصداقية فكرة أن الانترنت ليست مجرد تقنية او تكنولوجيا فقط وإنما في الحقيقة هي تقنية- انسانية يجب أن يتفاعل معها الانسان او الفرد في كل مكان.

وفي إطار دراسة هذا القسم من أقسام قانون الانترنت الخمسة المشار اليها يكون موضوع الدراسة هو محاولة استخلاص المبادئ القانونية العامة للتجارة الالكترونية التي يمكن أن تشكل في النهاية صيغة تتفق مع مظهر التعامل الاقتصادي للانترنت ككل وبما يمكن هذا الامر في النهاية من إرساء تنظيم قانوني يمكن الاستعانة به على مواجهة الأوضاع والمشكلات المختلفة التي يمكن التعرض لها، وبالتالي يمكن للمشروع والقاضي النهوض على أعباء التنظيم القانوني للانترنت.

- التأثير الاقتصادي للإنترنت

كان لبزوغ شمس الانترنت تأثير اجتماعي اقتصادي ذو طابع عالمي، إذ أحدثت هذه التقنية الجديدة تحولات في الأفكار السائدة، بل إنها جعلت هذه المرحلة مرحلة التحولات في كافة المستويات وذلك بسبب تأثير الانترنت على المجتمع والاقتصاد. فقد امتدت تلك التحولات لتصل الى صناع القرار السياسي في كل دولة وليكون لهذا الامتداد شأن عالمي أيضا.

ولما كانت الحالة الاجتماعية الاقتصادية تعد المعدلات التي يقاس على ضوئها التطور والتخلف في العالم المعاصر فإن التعرض لها يجعل هذه الظاهرة تبرز أكثر وضوحا وفهما. فمن الناحية الاجتماعية برز تأثير الانترنت كظاهرة عالمية على المجتمع الدولي والإقليمي بل والمحلي أيضا، فالحياة تبدو أكثر سهولة عبر الانترنت. وإذا كان الحاسوب وما أحدثه من هيمنة في الجانب



الاقتصادي لم يؤد دوره المناط به في الجانب الاجتماعي كاملا فإنه يمكن القول إن الانترنت قامت حقيقة بهذا الدور لتمنح الحاسوب دورا اجتماعيا وهي بعد لا تزال في مهدها.

لقد فرضت الانترنت ذاتها على الرغم من إنها مجرد ردة فعل غربية تجاه تقنية علمية سبقتها. ولكن كيف يتأتى لردة فعل أن تفرض نفسها بعمومية على النحو التي هي عليه الآن؟ من الصعوبة بمكان التقرير بأن هناك توجهها سياسيا ايجابيا تجاه الانترنت، إذ أن مثل هذا الامر لا يستمر، فهو وإن حدث فعلا يستمر في العادة فترة قصيرة بتأييد قوة القرار السياسي ثم تهفت خطاه حال تغاير موضوع القرار السياسي واعتراكه النواحي الاجتماعية الاقتصادية. كذلك من الصعوبة بمكان اعتباره نصرا علميا، لأن النصر العلمي الحقيقي والذي اعترفت به الانسانية وهو الأساس الذي بنيت عليه فكرة التقنية الحديثة كان اكتشاف الكهرباء على يد توماس اديسون.

من الناحية الاقتصادية برزت الانترنت بقوة في المجال الاقتصادي، ويمكن القول إجمالا أنه منذ بداياتها- وهي لا تزال بعد في مهدها- أصبحت مؤثرة في الاقتصاد العالمي، فحتى سنة 2000 كان حجم التجارة عبر الانترنت ثلاثة تريليون دولار أمريكي، وأصبح مصطلح التجارة الالكترونية **Electronic Commerce** يتم تداوله بشكل مكثف سواء على المستوى الأكاديمي او العملي، فالتجارة الالكترونية حقيقة واقعة الآن¹ على الرغم من مشكلاتها التقنية المتواصلة.

وليس مفهوم التجارة الالكترونية مجرد عرض السلع كما هو الشأن في أسلوب **Tele - Achat**² باستخدام الأجهزة التقليدية كالذياع **Radio** والمرناة **T.V** والذي له سوق رائجة في العالم الغربي³ بل يمتد عبر الانترنت الى امكانية تدول السلع والخدمات كما هو الشأن في تداول البرمجيات والوثائق والمعارف التي يمكن نشرها بلغة الانترنت وباستخدام نظم التحميل **Upload** والإنزال **Download** خلال مدة زمنية قصيرة.

ويمكن في الإطار الاقتصادي أيضا الحصول على نظام خدمي متكامل اذ يمكن متابعة البورصة العالمية لمعرفة تطورات الأسعار وتبادل الأسهم، فالمتابعة وقتية وليس هناك مفارقة في الزمن. وسوف تسمح الانترنت بالتكافؤ الاقتصادي فيما يتعلق بدراسة حالة السوق العالمية نتيجة للتقارب المكاني والزمني الحادث بسببها، فيمكن متابعة الحسابات المالية والقيام بالعمليات المصرفية واستخدام الكروت الالكترونية للسداد والحجز في الفنادق وشركات الطيران وتأجير وإيجار العقارات والمنقولات والبيع والشراء ... الخ، كل ذلك في فترات زمنية قصيرة للغاية.

¹ (BARBY) Eric - le droit du commerce electronic de la protection al confiance - revue de droit de l'information et des telecommunications , 2 juin 1998 . available online in Feb. 2000 at : <http://www.grolier.fr/cvberlexnet/com/a98099902.htm>

² وهو أسلوب عرض السلع والتسوق عبر شاشات التلفزة وأيضا الإذاعة المسموعة الذي بدأ أول مرة في فرنسا .

³ د. احمد السعيد الزفرد - حق المشتري في اعادة النظر في عقود البيع بواسطة التلفزيون - مجلة الحقوق ، السنة 19 عدد 3 - مجلس النشر العلمي / جامعة الكويت سبتمبر 1995 ص. 180 . وأنظر كذلك

(VERBIEST) Thibault - comment concilier la distribution selective et internet? - juriscom 18 fev. 2000 at <http://www.juriscom.net/espace2/2/ce0218.htm>



وأكثر ما يدل عليه التأثير الاقتصادي للإنترنت أنها سمحت بظهور أفكار إقتصادية جديدة- هي بالتأكيد محل نقاش وجدل على كافة المستويات - ومنها ظهور المحل الإلكتروني E-Store في أي شكل كان. فهو محل تجاري ليس له ارضية مادية في الواقع وإنما مجرد صفحات على الإنترنت ويجد رواجاً في التعامل عبره مثلما هو الحال في نشر المؤلفات والسمسرة التي تجد لها متنفساً هائلاً عبر الإنترنت، لا سيما وأن دور الوسيط التجاري هو دور معنوي في الأساس. ومثل هذا المحل الإلكتروني سوف يكون عرضة لانفجار قانوني في المرحلة القادمة لا سيما وأن روح المنافسة عبر التجارة الإلكترونية تأخذ مكانها بقوة⁴.

إن التطور الذي سوف يصاحب الإنترنت وتأثيرها في الاقتصاد هو دراسات حماية المستهلك **Protection des consommateurs** والتي بدأت تأخذ أبعاداً وقائية أكثر من الإلزام القانوني بالإرشاد والتوجيه وتقنيات السلوك عبر الإنترنت كما هو الشأن في مشروع ميثاق الإنترنت **Charte de l'internet** الصادر في فرنسا عام 1997 والذي يتضمن قواعد سلوك لمستخدمي الإنترنت **Regles et Usages des Acteurs de l'internet en France 1997** على أن أبرز مظاهر تأثير الإنترنت في الحياة الاقتصادية عالمياً ومحلياً يظهر في الربط بين الاقتصاد والفنون، فكلما تقدمت تقنية الحاسوب ازدادت معدلات النمو في التعامل بالإنترنت، إذ أن إعداد صفحة قديماً - فضلاً عن تكلفتها الكبيرة آنذاك - كان من الصعوبة بمكان في إلحاق رسومات وزخرفة فنية وألوان بل وحتى إضافات متعددة الوسائط كالأصوات والصور المتحركة (الفيديو) والبيث المباشر بالإضافة إلى انخفاض تكلفتها. مثل هذه الأطر أبرزت إمكانيات وقدرات تقنية جديدة ذات طابع ابتكاري في صورة اقتصادية وفتحت آفاقاً جديدة للعمالة وسوق العمل الدولي⁵.

ويبرز هذا القول كثيراً إذا تأملنا الجانب الدعائي **Advertising** وما تحققه سوقه الرائجة عبر الإنترنت، حتى أن التطورات الهائلة في أساليب الدعاية والإعلان عبر الإنترنت ربما كانت سبباً مباشراً في تطوير برمجيات الحاسوب المتعلقة بالرسومات والتصميم، ومن ثم برزت النواحي الاقتصادية في الجانب الدعائي لتشكل سوقاً عالية الجودة، إذ من الناحية النفعية تحقق سوق الدعاية والإعلان عبر الإنترنت أعلى معدلات التأثير الاقتصادي والربحي بما تحققه التقنية من إيجابية غير متوافرة في الإعلان في عالمنا المادي⁶ مثل تقنية **Adbots** التي تجعل برمجياتها تلتصق برغبات أعضاء الإنترنت وتتبعهم بأحدث ما يستجد وفق رغباتهم دون حاجة لمتابعتها فهي تأتي إلى الشخص أولاً بأول.

⁴ Yam Dietrich & Alexandre Menais - la distribution selective a l'epreuve du commerce electronic - available online in may 1999, juriscom . <http://www.juriscom.net/espace2/fabre.htm>

⁵ (PEAPKE) Omen - an economic interpretation of misappropriation doctrin : commune law protection for investment in innovation - p. 1 . Berkeley technology law journal, vol. 2 / 1. http://www.law.berkeley.edu/journals/btlj/02_1/peapke/html.text.html

⁶ (SCHLACHTER) Eric - the intellectual property renaissance in cyberspace : why copyright law could be unimportant on the internet. The Berkeley technology law journal . vol. 12 / 1 p.7. " advertising is one of the highest - profile business models on the internet . under the advertising model , company gives away intellectual property to attract visitors to its site and then sells advertising space on its site to others" . http://www.law.berkeley.edu/journals/btlj/articles/12_1/schlachter/html/text.html



إن المبادئ الجديدة التي تضعها في الفكر الاقتصادي لا تحكمها أفكار اليمين واليسار بل أنها أقرب إلى طريق ثالث حيث تنهض فكرة أن جميع أعضاء الانترنت لهم حظ فيها، وليس من مفاضلة بين الجميع إلا لمن يملك القدرات الفنية والتقنية ومن يتفاعل مع التطور العلمي الذي لا يمكن التراجع عنه.

وعلى الرغم من التحولات الإيجابية التي استهدفتها الانترنت اجتماعيا واقتصاديا فإن هذه التحولات الإيجابية صادفت وجود نقيضها السلبي متوافرا. وربما هذه الوفرة قادرة على إحداث جدل واسع النطاق بدأ من نقطة الصفر فيما يبدو، أي أن الجدلية مثارة حول واقع الانترنت على المستويين الاجتماعي والاقتصادي معا. فقد برزت النواحي السلبية في هذين الاتجاهين بشكل خطير وشرعت المحاكم في النظم المقارنة في التصدي لدعاوى متعلقة بأعمال الانترنت بناء على ما أرساه المشرع من تشريعات وما يترأى لها من أعمال واقعية في محاولة شديدة الخطورة على النظم القانونية القائمة. فقد مسّت الجوانب السلبية للانترنت نواحي لم يكن في الحسبان تواجدها يوما ما ولقد أدى هذا الأمر إلى قيام فقهاء القانون ورجال القضاء في النظم المقارنة بمحاولات جادة لدعم البدايات في هذا الشأن، ولقد كان السؤال يدور حول البحث في مدى إمكانية إحداث مواءمة بين النظام القانوني وبالتالي النظام الوضعي وبين الانترنت وربما أيضا نتائج هذه المواءمة⁷.

إن مدى الأهمية التي عليها التجارة الالكترونية (عبر الانترنت) دفعت الإدارة الأمريكية في عام 1997 إلى إعداد نموذج عمل للتجارة الالكترونية العالمية، ولقد اخذ هذا النموذج الرئاسي الأمريكي (كلينتون - ال... جور) طابعا متطرفا من حيث تضمنه خمسة أسس رئيسية لترشيد تنمية التجارة عبر الانترنت. على أن أبرز مظاهر النموذج المذكور كونه لم يوضع كتوجيه للحكومات حول العالم وإنما احتوى على ما يجب على الحكومات عدم فعله⁸، ويشتمل ذلك على خمسة عناصر هي:-

1. يجب أن تكون القيادة للقطاع الخاص.
2. على الحكومات أن تتجنب التقيد المفرط **Under restriction** الذي يؤدي إلى تشويه تطور ساحة السوق الالكترونية.
3. على الحكومات أن تعمل على تشجيع البيئة القانونية القابلة للتنبؤ **Predicable** والتماسك **Consistent** في الحدود الدنيا **Minimalist**.
4. على الحكومات أن تدرك أن الانترنت فريدة من نوعها وتتطلب سياسات جديدة.
5. التجارة الالكترونية ينبغي أن تكون مساعدة لأسس العولمة.

والحقيقة أن اتجاه نموذج عمل التجارة الالكترونية لا يعبر عن الواقع الأمريكي وإنما يهدف إلى وضع أسس لتغيير المنطق الاقتصادي لكي يتفاعل مع فكر العولمة وهذا الاتجاه ليس من السهولة

⁷ Thoumyre - abuses in the cyberspace , op- cit p.10

⁸ - (MACINTOCH) Kerry Lynn - The New money - The Berkeley technology law journal , Vol. 14 / 2 P. 1
http://www.law.berkeley.edu/journals/btlj/articles/14_2/macintosh/html/text.html
- A FRAMEWORK FOR GLOBAL ELECTRONIC COMMERCE 1997 available online in may 2000 at :
<http://www.iitf.nist.gov/elecomm/ecom.htm>





الوصول إليه لأسباب تتعلق بمسألة مدى إمكانية التفاعل مع تصدير التقنية التي تقابلها صعوبات النقد - حتى السياسة الأمريكية ذاتها التي تسعى حثيثاً لتقييد حركة تجارة تقنية التشفير Encryption على مستوى القطع الصلبة Hardware وبرمجياته Software.

ولقد تنبأ اتجاه في فقه القانون المقارن بظهور أنظمة نقدية إلكترونية مختلفة عما عليه النظم النقدية المعاصرة أو التقليدية⁹.

- الحماية الاقتصادية - التجارية

تعد التجارة عبر الانترنت أو التجارة الإلكترونية *E - Commerce* على العموم عصب الاقتصاد المعاصر والمستقبلي. ذلك إن أكثر من ربع سكان العالم الافتراضي / الانترنت هم من المتعاملين في حركة التجارة الإلكترونية ويستفيدون من خدماتها. ويمكن القول إنه من خلال الفكر الاقتصادي والتجاري عبر الانترنت أمكن التوصل الى فوائدها الجمة حتى برغم إن المشكلات المثارة في إطارها تأخذ الطابع التقليدي في ظاهرها أو بمعنى آخر الاستناد الى مفاهيم تقليدية في فهمها ورصد موضوعاتها.

ولقد لاحظ *Bill Gates* المفارقة بين فكرة الاقتصاد التقليدي *Off-line economy* وبين الاقتصاد الرقمي عبر الانترنت *Digital online economy* ، مؤكداً على إن الانتصار حليف الأخير مستقبلاً¹⁰. ويشير الفقه الى إن للتجارة الإلكترونية جذور تمتد الى القرن التاسع عشر فقد وجد في أحكام القضاء المقارن القديمة حكم اعتمد القضاء الأمريكي بمقتضاه على التلغراف كأساس للتعاقد كان ذلك في عام 1869 حينما قررت محكمة *New Hampshire* الأمريكية في قضية *Howley v. Whipple, 48 N.H 487 (1869)* إن تبادل الإرادة عبر التلغراف أمر كاف لقيام عقد في هذا الشأن¹¹. ثم تطور الأمر لكي يعتمد القضاء أيضاً - ولكن في زمن متأخر - التلكس والفاكس و.. الخ بحيث أصبح الأمر عادياً أن يتم تبادل الكتابة بهذا الأسلوب.

على أن التجارة الإلكترونية بالمفهوم الرقمي بدأت حقيقة في ثمانينات القرن العشرين ولقد كان التوجه أكثر تخصيصاً آنذاك في النظام الأمريكي فيما يعرف بمصطلح التبادل الإلكتروني للبيانات *Échanges de données informatisées (EDI)* التي يمكن تعريفها بأنها " تبادل معلومات الأعمال من حاسوب الى آخر بنظام هيكلية البيانات"¹².

⁹ Macintosh - the new money - op cit

¹⁰ Statements by Bill Gates, Redmond wash. May 24 2000, press pass- microsoft page. available online in june 2000 at : <http://www.microsoft.com/presspass/features/2000/ceosummit/os-24gates.asp>

¹¹ Thomas J.Smedinghoff , Ruth Hill Bro - E - signature legislation / ii. the core legislative concern : e. & digital aignature p . 1 - availabl online in june 2000 at: http://pofs.lp.findlaw.com/signatures/signature_2.html

¹² Electronic Data Interchange is a " Computer - to - Computer exchange of business data in a structured data format " - See : Paul Marcotte, Benoit Vincent Morel - Electronic Data Exchange , July 1996 . available online in Feb. 2001 at: <http://www.ddsm.ca/encours/1996/07/art3.html>



ثم استخدمت الأمم المتحدة مصطلحا أكثر تعميما هو تبادل المعطيات المعلوماتية في مجال الإدارة والتجارة والنقل¹³.

وحتى الآن لم يتم بعد رصد مقومات قانونية متكاملة لموضوع التجارة الإلكترونية على الرغم من الاتفاق العام - أو بالكاد - على موضوعها من قبل فقهاء القانون والاقتصاد والسياسة. ويمكن القول إجمالا أن التعامل بنظم الوفاء بالتحويل الإلكتروني *E - Fund Transfer* لا يزال في مقدمة النشاط المالي والتجاري والاقتصادي الذي يحظى باهتمام تشريعي. فهو كوفاء بالتزام بالوسائل الإلكترونية¹⁴ يجعل نظم الوفاء بالتحويل الإلكتروني محلا لجدل في فقهاء القانون سيما الفقهاء الجنائي، خاصة فيما يتعلق ببطاقات الائتمان التي تتعرض لعدوان عبر الإنترنت¹⁵.

أولاً:- تعريف التجارة الإلكترونية : حتى الآن لم يتم على المستوى الفقهي رصد تعريف مخصص للتجارة الإلكترونية، فما يتم رصده من تعريفات لها إنما هي تعريفات موسعة للتجارة ككل يضاف إليها المدلول الإلكتروني بصيغ مختلفة كتحديد أو تمييز باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة كالإنترنت¹⁶.

على إن الاتجاه الأكثر موافقة لتعريف التجارة الإلكترونية هو الاتجاه الذي يسعى إلى التقرير بأن التجارة الإلكترونية هي "استخدام الحواسيب بنظام الاتصال عن بعد/ الإنترنت بقصد التوصل إلى اتفاقات تجارية". ويشمل ذلك بطبيعة الحال إصدار الأوامر وتوصيل المنتجات والخدمات وتبادل الأموال والأصول وتوثيق المعاملات التجارية وتعد عقود التبادل الإلكتروني للبيانات *EDI* التي تتساوى مرتبتها بحيازة الورق المادي مثالا حيا معترفا به كمقدمات إلى التجارة الإلكترونية في هذا الإطار، حيث تشمل هذه الصيغ بوالص الشحن *Shipping manifests* ونماذج القروض *Loan applications* ونماذج العلاج *Medicaid claims* والتحويلات الإلكترونية المصرفية *Electronic benefits transfers*¹⁷.

ولقد كانت الصعوبة في مجال استحداث تعريف للتجارة الإلكترونية تنبثق من مسألة تبادل الإرادة *échange des consentements* وذلك لسببين، الأول: يتعلق بعدم التواجد المادي للمتعاقدين، والثاني:

¹³ Echange de donnees informatisees pour l'administration, le commerce et la transport. (edifact) “

انظر في ذلك : د. محمد السيد عرفة - التجارة الدولية الإلكترونية عبر الإنترنت - مؤتمر القانون و الكمبيوتر و الإنترنت (كلية الشريعة والقانون / جامعة الامارات - 1/ 3 - 5 - 2000) المجلد الأول ص . 6 .

¹⁴ ويتم بتوجيه امر من قبل المدين الى م صرفه لوفاء التزام بذمته بوسيلة إلكترونية الى دائنه او بتوجيه امر من المدين الى م صرفه بتدصيل مبلغ من حساب دائنه بناء على تفويض مسبق بواسطة إلكترونية.

- راجع د. فياض ملغي القضاة - مسؤولية البنوك الناتجة عن استخدام الكمبيوتر كوسيلة وفاء - مؤتمر القانون و الكمبيوتر و الإنترنت - المجلد الأول السابق - ص . 16 .

¹⁵ د. جميل عبد الباقي الصغير - الحماية الجنائية والمدنية لبطاقات الائتمان الممغنطة - دار النهضة العربية - القاهرة 1999 - ص. 35 .

¹⁶ د. محمد السيد عرفة - التجارة الدولية الإلكترونية عبر الإنترنت - السابق ص. 7 .

¹⁷ William E. Wyrough, Jr.* AND Ron Klein - The electronic signature act of 1996: breaking down barriers to widespread electronic commerce in Florida p. 410 - Florida state university law review [vol. 24: 407] .





موضوع الجنسية التي قد تتفق وقد تختلف وفي الحالة الأخيرة نجد أنفسنا أمام تنازع في القوانين الواجبة التطبيق¹⁸.

ولقد ترتب على ذلك أن وجدت اتجاهات في تعريف التجارة الإلكترونية ما بين تعريف موسع *Extensive* و آخر مننقى *Selective* وثالث المضيق *Restrictive*¹⁹.

• فالتعريف الموسع:²⁰ يعرف التجارة الإلكترونية بأنها: " مجموعة الخدمات المتبادلة والعمليات التجارية والصفقات الناجمة عن استعمال الشبكة والمتعلقة بعالم الأعمال"²¹.

• أما التعريف المنتقى فقد قال به الفقيه الفرنسي *Caprioli* ومقتضاه "إن التجارة الإلكترونية هي ذلك العمل الذي تقوم به المنشأة باستخدام المعلوماتية والمرتبطة بشبكات الاتصالات بقصد التعامل مع بيئتها التجارية"²².

• وأما التعريف المضيق فيذهب أنصاره إلى إن التجارة الإلكترونية هي: "مجموعة العلاقات التجارية بين مستخدمي الانترنت"²³.

والتعريف الثالث يبدو الأقرب إلى الصواب لكونه ينطبق على فكرة العقود التجارية، باعتبار أن العقد التجاري هو "ما يولد في ذمة طرفيه أو أحدهما التزام من طبيعة تجارية"²⁴.

ويستمد الأساس الذي تبنى عليه فكرة التجارة الإلكترونية من معايير التجارة الحرة التي وجدت لها أصول في الفكر القانوني الحر الذي يرى ضرورة الحذر حين سن التشريعات التجارية وذلك لكون أن قوة التجارة *Commerce power* تنبع من ذاتها، ولا تحتاج إلى تقييد بقصد المحافظة على المصالح التجارية، وكل تشريع يقيد حرية التجارة مصيره إلى الفشل²⁵. ولقد صنعت التجارة

¹⁸ Lionel Thoumyre – l'échange des consentements dans le commerce electronic – op-cit at 2 .

¹⁹ Eric Barbry - Le droit du commerce électronique de la protection...a la confiance – 2 / 9 / 1998 p.2. disponible en ligne en feb. 2000 a : <http://www.grolier.fr/cyberlexnet/com/a980902.htm>

²⁰ د. سهير حجازي – التهديدات الإجرامية للتجارة الإلكترونية – مركز البحوث و الدراسات لشرطة دبي – العدد 91 ، 1991 (يوليو) ص. 1 – وتذهب إلى أن التجارة الإلكترونية هي : " تلك العملية التي تحدث بين طرفين أو أكثر باستخدام أجهزة الحاسوب المتصلة عبر نوع معين من شبكات الاتصال ، والعملية عبارة عن تعاملات البيع والشراء ويد شمل هذا التعريف ما يعرف بمفهوم business to business والتد سوق الإلكترونية retailing والتعاملات المصرفية online banking .

²¹ " L'ensemble des échange d'informations, operations et transactions realisees sur le reseau et qui affectent la vie des affaires"

²² " Le fait pour une entreprise d'utiliser l'informatique, associe aux reseaux de telecommunication, pour l'interagir avec son environnement".

²³ "L'ensemble des relations commerciales entre l'internautes"

²⁴ د. خميس خضر – عقد الوكالة بالعمولة في القانون الليبي – مجلة القانون والاقتصاد – عدد 3 ، 4 ، س . 41 1971 ص. 380 .

²⁵ USA V. ALFONSO LOPEZ JR. (certiorari) (93 – 1260) , 514 u.s. 549 (1995) supreme court u.s.a . no. 93 – 1260.

ويشير الحكم اعلاه الى حكم قديم للقاضي مارشال في قضية GIBBSON V. OGDEN – 9 WHEAT. 1, 194,196(1824) – حيث يقول القاضي مارشال :





الالكترونية فارقا اقتصاديا جديداً، ذلك إنه كما يكون التعامل من خلالها بما هو مقرر في التجارة العادية من مراسلات واتفاقات واختيارات السلع والعرض والطلب ومراقبة حركة السوق فإنها أيضا خلقت عالما تجاريا إلكترونيا آخر يمكن أن يكون خاصا بها، فهو لم يكن له وجود قبلها. وهذا هو عالم المنتجات الالكترونية التي جعلت من المعلومة سلعة بعد أن كانت مجرد خدمة عادية غير ذات قيمة اقتصادية في عالم المستهلك.

ولعل من المظاهر التجارية الجديدة عبر التجارة الالكترونية هو المركز التجاري الافتراضي *Virtual mall* وهو "عبارة عن خدمة الكترونية يتم الدخول اليها عبر الانترنت بالنظام المفتوح تسمح بالعرض والطلب من خلالها"²⁶. فهذا المركز يتشابه مع المراكز التجارية في العالم المادي إلا إنه يختلف عنها في كون إن المتجر المادي له موقع معين تتجمع فيه المحال التجارية ككل في حين إن المركز الافتراضي تتجمع محاله التجارية في موقع افتراضي. وقد تكون هذه المحال مختلفة أماكن وجودها المادي كما لو كان أحد المحال في بنغازي والآخر في طرابلس وثالث في روما ورابع في الرياض والخامس في القاهرة والسادس في نيويورك ... الخ.

ولقد أخذ الوضع الدولي مجراه في الاهتمام بتجارة الخدمات والتي من أهم أركانها خدمة المعلومات *information services*²⁷ التي أشارت إليها جولة ارجواي والتي تم فيها إدماج الخدمات في نظام الجسات (الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في 15 / 12 / 1993)²⁸. فإذا أضفنا الى ذلك ما تحققة التجارة الالكترونية من ايجابيات في إطار التعاملات المالية عبر العالم، حتى إن اتجاها جديدا لدى الاقتصاديين يدعو الى عدم امكانية الائتمان في استمرار مواجهة متطلبات هذه التجارة لضخامة حجمها ويتجه الى إبراز فكرة أموال خاصة بالإنترنت والتجارة الإلكترونية²⁹.

ولقد تنبعت دول كثيرة ذات مصلحة في التجارة الالكترونية لخطورتها وحجمها ومدى أهميتها من حيث ما تحدثه في حركة الاقتصاد العالمي ، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية التي عبرت عن فهم عميق لمدى اهمية التجارة الالكترونية في شخص نائب الرئيس الأمريكي الأسبق البرت جور *Albert Gore* ، فقد نشر الأخير مقالا في مجلة جامعة هارفاد للقانون والتكنولوجيا تحدث فيه لأول مرة عن فكرة البنية التحتية للمعلومات (*The global information - GII*) *infrastructure*) باعتبارها البنية التي ينبغي أن تسود قائلا "نحن نتحدث عن البنية التحتية للمعلومات كما لو كانت شيئا ما، منتجا ما، مجموعة قطع صلبة وبرمجيات، ساتلايت و هواتف،

"the commerce power is complete in itself, maybe exercised to its utmost extent, and acknowledge no limitations , other than are prescribed in the constitution". available online in feb.2000 at <http://supct.law.cornell.edu/supct/html/93-1260.zc.htm>

²⁶ د. أسامة مجاهد - خصوصية العقد عبر الانترنت - دار النهضة العربية القاهرة 2000 ص. 13 .

²⁷ Randolph J. May & Richard S. Whitt - Information services in the 1990s - p.s. vol. 8/ 1 - the Berkeley technology law journal , available online in may 2000 at : http://www.law.berkeley.edu:80/journals/btlj/articles/08_1/mav/html/text.htm

²⁸ د. صفوت عبد السلام عوض الله - تحرير تجارة الخدمات في ظل اتفاقية الجات وانعكا ساتها على اقتصاديات الدول النامية - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - العدد الاول ، سنة 40 يناير 1998 ص. 64 .

²⁹ - Kerry Lynn Macintosh - The new money , op-cit p.2

- Geoffrey Britter , The future of money - p. 3 , available online in march 2000 at: <http://www.lexelectronica.org/articles/v2-2/ritter.html>





مقسمات و الياف بصرية، إنها ذلك كله بالإضافة الى المزيد أيضا. أنها معنى يقوم بتغيير رؤيتنا للجهد الإنساني³⁰.

ولحق ذلك في إصدار الولايات المتحدة الامريكية نموذج عمل التجارة الالكترونية *A framework for global electronic commerce*، في أول يوليو 1997، موقعا من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ونائبه ال. جور³¹، ويتضمن النموذج المذكور ما ينبغي على الدول تجنبه حين التعامل بالتجارة الالكترونية فهو محاولة لفرض مفاهيم السوق حين تناول تلك الدول لموضوع التجارة الالكترونية عبر الانترنت بالتنظيم.

ثانياً:- رؤيا الحماية الاقتصادية - التجارية : والحقيقة إن مجرد قيام هذه الدولة او تلك او حتى المجتمع الدولي باتخاذ خطوات تشريعية تجاه تنظيم ظاهرة التجارة الالكترونية إنما هو ضرب من محاولات متواصلة لفرض حماية عليها. على إن الفرض هنا يقتضي بالطبع أن تكون هذه الحماية التنظيمية من ذات الطبيعة التي عليها فكرة التجارة الالكترونية حيث أنها من طبيعة حرة الى أقصى ما يمكن أن يصله مفهوم الحرية من مدلول. وهذا أمر تجب مراعاته حسماً للعديد من المشاكل التي من الممكن أن تقوم سيما في إطار التجريم والعقاب والمسؤولية الجنائية عموماً. والحل الأمثل يظل هنا السعي وراء حلول معضلات التجارة الالكترونية في شكل عالمي بداية باعتبار أنها تمس قضايا عالمية: فعملية نقل المنتج المطلوب في الحالات التي يتم فيها ابتياع منتج مادي مثلاً قد تشكل عقبة تبدأ من تكاليف النقل عموماً الى الجهات التي تكون فيها وسائل النقل منعدمة او غير متفقة مع التطورات الحديثة، في حين إن تكاليف النقل في الدول التي ترفع شعار التقدم هي أسهل بكثير.

وإذا كان ذلك كذلك فإن نقاط الاتفاق والاختلاف في المدلول الدولي يكون مرتكزا على قاعدة المستهلك النهائي حتى إن مجلس الدولة الفرنسي في تقريره حول الانترنت في عام 1998 قرر لزوم إبرام اتفاقية دولية تتضمن معايير لحماية المستهلك عبر الانترنت³²، فالمستهلك النهائي يمثل، كما هو الشأن في أنواع التجارة الأخرى، القاعدة التي ترتكز عليها التجارة الالكترونية لكونه الهدف النهائي في العملية التجارية. ولقد كان تقنيين ما يعرف الآن بـ "العقد عن بعد *E CONTRAT A DISTANCE*" نموذجاً حياً لموضوع حماية المستهلك عبر الانترنت³³. ولقد أدمج القانون الإيطالي بمقتضى المرسوم رقم 99 / 185 بشأن العقود عن بعد هذه النوعية في النظام المدني وهي لم تكن معروفة من قبل القانون المدني والتجاري هناك، وهي نوعية من العقود تستهدف تنوع

³⁰ Vice president of usa Albert Gore – Bringing information to the world : the global information infrastructure , Harvard journal of law and technology , vol. 9 no. 1 p.2. – available online in may 2000 at: <http://jolt.law.harvard.edu/text/articles/v9n1p1.html>

³¹ A Framework For Global Electronic Commerce, President William J. Clinton Vice President Albert Gore, Jr. Washington, D.C. 1 / 7 / 1997 . Available online in Nov. 2001 at <http://www.iitf.nist.gov/eleccomm/ecom.htm>

³² Franz C. Mayer - Europe and the Internet The Old World and the New Medium P. 7 - the U.S.-European Symposium on the "Role and Limits of Unilateralism in International Law", held at the Ann Arbor, Michigan, on September 24 and 25, 1999, University of Michigan Law School and the European Journal of International Law. the European Journal of International Law (EJIL) 2000, Vol. 11, p. 149-169.

³³ Lionel Thoumyre – Protection du cyberconsommateur , chronique – disponible en ligne en juin 2000 a: <http://www.juriscom.net/espace1/chronique5.htm>





الاتصالات وأهمها تلك الناجمة عن التجارة الالكترونية عبر الانترنت التي تختلف تماما عن فكرة البيع عن طريق التلفزيون *Tele- ventes*³⁴. والهدف من تقنين هذه العقود هو حماية المستهلك عبر الانترنت والتجارة الالكترونية.

وإذا تأملنا موضوع حركة المعاملات المالية عبر الانترنت في إطار التجارة الالكترونية فإن المشكلة تظل متعلقة في إطار حماية سرية الكرت المصرفي *Carte bancaire* وما يتعلق بسرية بياناته وعدم كشفه من قبل الغير³⁵.

إن هذه وتلك قضايا جعلت موضوع التجارة الالكترونية ذي أهمية كبيرة لدى فقه القانون وحركة التشريع، ولقد أخذ المشرع الجنائي حظه من ذلك إزاء ترقية العدوان على الحركة المالية للتجارة الالكترونية الى مستوى الجرائم.

ثالثاً:- المستهلك الرقمي E Consumer :- كما أسلفنا فإن فكرة المستهلك كانت - وسوف تظل محور القاعدة التجارية والاقتصادية في كافة المجالات - بما في ذلك التجارة الالكترونية بحيث تصبح محور الحركة الاقتصادية العالمية. وهذا المستهلك ليس مستهلكا تقليديا لاتساع قاعدة الاختيار الحر أمامه في أوسع مدى لها فلم يعد مقيدا بمفاهيم اقتصادية مادية حرة او مقيدة كما هو الحال في العالم المادي الحقيقي، فالعرض والطلب أصبح لهما مفاهيم رقمية هنا وهذا الامر سوف يؤدي بالاقتصاديين الى وضع تعريف جديد لمدلول السياسة الاقتصادية.

ولقد صاحب هذا المفهوم المحدث للمستهلك قيام مدلول جديد لحمايته برزت فلسفته في المدى الذي عليه نطاق التوسع في حريته، وفي المرحلة المعاصرة تبرز فكرة حماية المستهلك في التوسع في مدلول خصوصية المستهلك في الاختيار، ولقد نتج عن ذلك وجود فلسفتان موضوعهما الاجابة على تساؤل مقتضاه مدى الحماية التي يتطلبها المستهلك بالنظر الى العالم الرقمي *electronic data*؟ وهذا التساؤل يقود بطبيعة الحال الى لزوم التطرق الى نظم مراقبة الاستهلاك التي ينبغي أن تلتزم القانون ولا تتعدى على حقوق المستهلك؟

ولكي تتم الاجابة على التساؤلات السالفة لم يتم الاستناد الى الفلسفات القائمة التي عاشتها الانسانية، وإنما انطلقت في محاولة تشريعية لرصد فلسفة جديدة تتواءم قدر الإمكان مع اتجاهات فكرة الدولة؟

إن المشرع الأمريكي يسعى جاهدا لمزج فكرة خصوصية المستهلك وحقه في الاختيار لكي يمنح حركة التجارة الرقمية حدها الأقصى كسياسة عامة تنتهجها الولايات المتحدة الامريكية بحيث يكون للمستهلك القرار دون أن يكون هناك أي تأثير عليه، فالولايات المتحدة تنتهج هنا سياسة " المؤثر الخارجي *opt out* " للخصوصية التي تسمح بأحقية المستهلك في طلب الإدراك الكامل للمنتجات عن طريق طرف ثالث وسيط بين حركة الإنتاج والاستهلاك وهو الموزع.

³⁴ Giovanni Maria Riccio - La nouvelle loi italienne sur le commerce electronique , p. 1 - disponible en ligne en (12 - 11 - 1999) a : <http://www.juriscom.net>

³⁵ Eric Barbry - le droit du commerce electronique- op-cit p. 2.





أما الاتجاه الأوروبي فإن فلسفة " المؤثر الداخلي *opt in* " التي تعتمد على حرية الإرادة الاستهلاكية المقيدة بالإرادة العامة مسبقا هي التي تسود في منهج المشرع الأوروبي بعد توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن حماية البيانات *Directive on data protection* الصادر عام 1995 ، والمقرر نفاذه في عام 1998 والذي صدرت على إثره ومنتجة نهجه تشريعات أوروبية مثل قانون حماية البيانات لسنة 1998 *The data protection act* الذي يضمن للأفراد الحق في رفض أية بيانات يمكن أن تكون موجهة ضد الإرادة الفردية وبما يعني لزوم رفض استخدام أية بيانات يمكن استعمالها ضد أرائهم وهو أمر يترتب عليه أحقيتهم في رصد مصدر البيانات التي تم استعمالها ضد الإرادة الانسانية للفرد والأحقية في التعويض عن البيانات والمعلومات غير الصحيحة³⁶.

رابعاً:- حركة التشريع المقارن والتجارة الإلكترونية : بلغ الاهتمام بالتجارة الإلكترونية مداه في توجيه الأوروبي بشأن التجارة الإلكترونية الصادر في 8 / 6 / 2000 حيث أبدى المشرع الأوروبي اهتماما منقطعا النظير بفكرة العالم الافتراضي كمصطلح تبنى عليه فكرة التجارة الإلكترونية.

وفي كندا قامت مع نهاية عام 2000 حركة إعداد مشروعات قوانين تتعلق بتكنولوجيا المعلومات، ففي 14 / 11 / 2000 حيث لم يمض سوى يومين فقط على تقديم وزير الطريق الدولي للمعلومات والخدمات الحكومية³⁷ - ولأول مرة في هذا الإطار الشمولي - الى الجمعية الوطنية لمشروع قانون يتعلق بالنظام القانوني لتكنولوجيا المعلومات وتحديدًا بإحداث تطبيع *normalization* لتكنولوجيا المعلومات في المجتمع الكندي، ولقد تضمن تعريفا قانونيا للوثيقة *document* لكي تشمل تلك المدعومة بالتكنولوجيا ، دخل الى حيز التنفيذ في 16/11/2000 قانون التجارة الإلكترونية لمقاطعة أونتاريو / كيبيك في كندا لكي يتم له التفاعل مع العمليات التجارية التي تتم عبر الانترنت ويعترف هذا القانون بالعقود الإلكترونية وكذلك بالتوقيع الإلكتروني وجعلهما في مستوى تفاعلهما في العالم المادي .

كما أضاء القانون المذكور جوانب تتعلق بقصود الاشخاص *l'intention des personnes* حال رغبتهم القيام بتصرفات وعمليات تجارية باستخدام الأسلوب الإلكتروني كما سمح القانون الجديد بتبني معايير وطنية ودولية فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، متجنبا الطابع البيروقراطي لحركة التجارة في العالم المادي³⁸.

³⁶ World Online , Robert Bond - The privacy war – Oct. 2000 . available online in oct.2000 at : <http://216.3.116.71/ipw/articles/ipwa01.htm>

³⁷ Ministre délégué à l'autoroute de l'information et aux services gouvernementaux (M. David Cliché)

³⁸ Nicolas Vermeys - L'ontario devance le québec pour réglementer le commerce électronique , informations rapides décembre 2000 disponible en ligne en dec. 2000 au: <http://www.juriscom.net/actu/index.htm>





أما نموذج عمل التجارة الأمريكية لسنة 1997، فقد تضمن خمسة مبادئ، تسترشد بها الحكومة، وأية حكومة، في تنمية وتطوير فكرة التجارة الإلكترونية. وهذه المبادئ هي:

1. وجوب تولي القطاع الخاص الدور الريادي والقيادي، وبحيث يتم تطوير الانترنت على ضوء اقتصاديات السوق دون الخضوع لقيود تنظيمية³⁹.
2. وجوب تقليص الدور الحكومي والتنظيمي الحكومي، بحيث تتجنب الحكومات التدخل غير الضروري في الاتفاقيات التجارية عبر الانترنت⁴⁰.
3. وجوب أن يكون كل تدخل حكومي مؤسساً على دعم بيئة قانونية، قوية وثابتة، وذلك بتأمين المنافسة وحماية الملكية الفكرية وحظر الغش وتقوية الشفافية والمساعدة في حل المنازعات⁴¹.
4. لزوم أدراك الحكومات لخصائص الانترنت المتميزة من حيث كونها ذات طبيعة غير مركزية، وهي في هذا ما يجعلها تتميز عن حركة الاتصالات التي سبقتها، ومثل هذا الامر يحتاج الى مراجعة تشريعية كاملة لكافة التشريعات التي تحكم الاتصالات توصلاً الى تعديلها بما يتوافق مع الانترنت او إصدار الجديد او إلغاء القديم⁴².

³⁹ The private sector should lead: Though government played a role in financing the initial development of the Internet, its expansion has been driven primarily by the private sector. For electronic commerce to flourish, the private sector must continue to lead. Innovation, expanded services, broader participation, and lower prices will arise in a market-driven arena, not in an environment that operates as a regulated industry. Accordingly, governments should encourage industry self-regulation wherever appropriate and support the efforts of private sector organizations to develop mechanisms to facilitate the successful operation of the Internet. Even where collective agreements or standards are necessary, private entities should, where possible, take the lead in organizing them. Where government action or intergovernmental agreements are necessary, on taxation for example, private sector participation should be a formal part of the policy making process.

⁴⁰ Governments should avoid undue restrictions on electronic commerce. Parties should be able to enter into legitimate agreements to buy and sell products and services across the Internet with minimal government involvement or intervention. Unnecessary regulation of commercial activities will distort development of the electronic marketplace by decreasing the supply and raising the cost of products and services for consumers the world over. Business models must evolve rapidly to keep pace with the break-neck speed of change in the technology; government attempts to regulate are likely to be outmoded by the time they are finally enacted, especially to the extent such regulations are technology-specific. Accordingly, governments should refrain from imposing new and unnecessary regulations, bureaucratic procedures, or taxes and tariffs on commercial activities that take place via the Internet.

⁴¹ Where governmental involvement is needed, its aim should be to support and enforce a predictable, minimalist, consistent and simple legal environment for commerce. In some areas, government agreements may prove necessary to facilitate electronic commerce and protect consumers. In these cases, governments should establish a predictable and simple legal environment based on a decentralized, contractual model of law rather than one based on top-down regulation. This may involve states as well as national governments. Where government intervention is necessary to facilitate electronic commerce, its goal should be to ensure competition, protect intellectual property and privacy, prevent fraud, foster transparency, support commercial transactions, and facilitate dispute resolution.

⁴² Governments should recognize the unique qualities of the Internet. The genius and explosive success of the Internet can be attributed in part to its decentralized nature and to its tradition of bottom-up governance. These same characteristics pose significant logistical and technological challenges to existing regulatory models, and governments should tailor their policies accordingly. Electronic commerce faces significant challenges where it intersects with existing regulatory schemes. We should not assume, for example, that the regulatory frameworks





5. يلزم الدخول في مجال تسهيل الانترنت في المجال العالمي لكونها بطبيعتها سوقا عالمية⁴³.

وأما التوصيات التسع فهي تتناول التالي:

1. يجب اعلان الانترنت بيئة معفاة من التعريفات والرسوم والضرائب والفرائض المالية.
2. يجب ألا يتم وضع تشريعات ذات طابع جامد فيما يتعلق بتنظيم أنظمة الدفع الإلكترونية، لكون هذه الأخيرة تتطور بشكل سريع.
3. تطوير مجموعة قوانين دولية موحدة للتجارة الإلكترونية، من أهم مظاهرها الاعتراف الحكومي بالعقود الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، والتسجيل الإلكتروني.
4. حماية الملكية الفكرية عبر الانترنت، وذلك بالمصادقة على اتفاقيات الانترنت. مع التوسع في دراسة قواعد البيانات وكيفية حمايتها، كذلك براءات الاختراع والعلامات التجارية عبر الانترنت، ونظام توزيع نطاق الأسماء.
5. ضمان حماية الحق في الخصوصية عبر الانترنت.
6. الأمن من خلال قيام الحكومة بدور مشترك مع القطاع الخاص.
7. البنية التحتية للاتصالات البعيدة المدى وتكنولوجيا المعلومات.
8. تشجيع التنظيم الذاتي لصناعة الانترنت توصلنا الى سوق تنافسية كاملة فيها.
9. إخضاع المعايير التكنولوجية لمقدرات وآليات السوق.

established over the past sixty years for telecommunications, radio and television fit the Internet. Regulation should be imposed only as a necessary means to achieve an important goal on which there is a broad consensus. Existing laws and regulations that may hinder electronic commerce should be reviewed and revised or eliminated to reflect the needs of the new electronic age.

⁴³ Electronic Commerce over the Internet should be facilitated on a global basis. The Internet is emerging as a global marketplace. The legal framework supporting commercial transactions on the Internet should be governed by consistent principles across state, national, and international borders that lead to predictable results regardless of the jurisdiction in which a particular buyer or seller resides.





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





ملحق





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT



دليل تشريع قانون الأونسيترال النموذجي

بشأن التجارة الإلكترونية (1996)

الغرض من الدليل

1- لدى إعداد واعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (ويشار إليه فيما يلي باسم "القانون النموذجي")، وضعت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري (الأونسيترال) في اعتبارها أن القانون النموذجي سيكون أداة أكثر فعالية للدول المعنية بتحديث تشريعاتها، إذا توفرت معلومات خلفية وإيضاحية للأجهزة التنفيذية التابعة للحكومات والهيئات المشرفة تساعد على استخدام القانون النموذجي، وكانت اللجنة مدركة أيضاً لاحتمال استخدام القانون النموذجي في عدد من الدول ذات الإطلاع المحدود على نوع تقنيات الاتصال التي يتناولها القانون النموذجي.

والقصد من هذا الدليل، الذي استمد بأكثره من الأعمال التحضيرية (travaux preparatoires) للقانون النموذجي، أن يساعد أيضاً مستعملي رسائل الاتصال الإلكترونية وكذلك الباحثين في هذا المجال، ولدى أعداد القانون النموذجي، افترض أن مشروع القانون النموذجي سيكون مشفوعاً بدليل من هذا النحو. وقد تقرر، على سبيل المثال، عدم حسم عدد من المسائل في مشروع القانون النموذجي، بل تناولها في الدليل لتوفير الإرشاد للدول التي تسن مشروع القانون النموذجي. ويقصد من المعلومات المعروضة في هذا الدليل أن توضح لماذا اعتبرت الأحكام المدرجة في القانون النموذجي سمات أساسية دنيا في أداة قانونية مصممة لغرض تحقيق أهداف القانون النموذجي. وقد تساعد تلك المعلومات الدول أيضاً على النظر في أي من أحكام القانون النموذجي قد يتعين تغييرها بحيث تأخذ في الحسبان الظروف الوطنية الخاصة، إن كان ثمة أحكام ينبغي تغييرها.

أولاً: مقدمة للقانون النموذجي

ألف - الأهداف

2- ما فتئ يزداد بسرعة استعمال وسائل الاتصال الحديثة، كالبريد الإلكتروني وتبادل البيانات الإلكتروني، لتسيير المعاملات التجارية الدولية. ويتوقع له المزيد من التطور حينما تصبح وسائط الدعم التقني، كطرق المعلومات السريعة وشبكة الانترنت، ميسورة المنال على نطاق أوسع. بيد أن إيصال المعلومات ذات الدلالة القانونية في شكل رسائل غير ورقية، قد تعرقله عقبات قانونية تعوق استعمال مثل تلك الرسائل، أو عدم اليقين بشأن مفعولها أو صلاحيتها من الناحية القانونية بالذات.

والغرض من القانون النموذجي أن يقدم للمشروعين الوطنيين مجموعة من القواعد المقبولة دولياً بشأن كيفية إزالة عدد من تلك العقبات القانونية، وكيفية تهيئة بيئة قانونية أكثر أماناً لما أصبح يعرف الآن بظاهرة "التجارة الإلكترونية". ويقصد أيضاً بالمبادئ المبينة في القانون النموذجي أن تكون ذات فائدة لفرادى مستعملي وسائل التجارة الإلكترونية في صياغة بعض الحلول التعاقدية التي قد يحتاج إليها لتذليل العقبات القانونية التي تعرقل ازدياد استعمال أسلوب التجارة الإلكترونية.



3- وقد اتخذت الأونستيرال قرار صياغة تشريع نموذجي بشأن التجارة الإلكترونية بغية التصدي لقصور أو بطلان عهد ما هو قائم في عدد من البلدان من التشريعات النازمة لوسائل الاتصال وخرن المعلومات. من حيث أنه لا يولي النظر لاستعمال أسلوب التجارة الإلكترونية، وفي حالات معينة، تفرض التشريعات القائمة، فرضاً صريحاً أو ضمناً. قيوداً على استعمال وسائل الاتصال الحديثة، وذلك على سبيل المثال بالنص على استعمال المستندات " المكتوبة " أو الموقعة " أو " الأصلية ". وفي حين اعتمدت قلة من البلدان أحكاماً محددة تتناول جوانب معينة من التجارة الإلكترونية، لا توجد تشريعات تعني بالتجارة الإلكترونية بأجمعها. وقد يؤدي ذلك إلى عدم يقين بشأن الطبيعة والصلاحيات القانونية للمعلومات المقدمة في شكل آخر غير المستند الورقي.

وفضلاً عن ذلك، في حين أن وجود قوانين وممارسات سليمة ضروري في جميع البلدان التي أخذ يتسع فيها انتشار استعمال وسائل تبادل البيانات الإلكتروني والبريد الإلكتروني، فإن هذه الحاجة ملموسة أيضاً في العديد من البلدان فيما يتعلق بتقنيات اتصال مثل النسخ البرقي والتلكس.

4- وقد يساعد أيضاً القانون النموذجي على تدارك المساوئ الناجمة عما يطرحه قصور التشريعات على الصعيد الوطني من عقبات أمام التجارة الدولية، التي يرتبط قدر كبير منها باستعمال تقنيات الاتصال العصرية، كما أن أوجه التفاوت وانعدام اليقين فيما بين النظم القانونية الوطنية التي تنظم استعمال تقنيات الاتصال هذه، يمكن أن تساهم في الحد من إمكانية وصول أوساط الأعمال التجارية إلى الأسواق الدولية.

5- علاوة على ذلك، على الصعيد الدولي، قد يكون القانون النموذجي مفيداً في حالات معينة كأداة لتفسير اتفاقيات دولية قائمة وغيرها من الصكوك الدولية التي تسبب عقبات قانونية تعرقل استعمال أسلوب التجارة الإلكترونية، وذلك على سبيل المثال بما تنص عليه من وجوب كون مستندات معينة أو بنود تعاقدية في شكل مكتوب. ومن حيث العلاقة بين تلك الدول الأطراف في مثل تلك الصكوك الدولية، فإن اعتماد القانون النموذجي كقاعدة في التفسير، قد يوفر الوسيلة الكفيلة بالاعتراف باستعمال أسلوب التجارة الإلكترونية، واجتناب الاضطرار إلى التفاوض على إبرام بروتوكول يلحق بالصك الدولي الذي يستدعي ذلك.

6- وتعد أهداف القانون النموذجي، التي تتضمن إتاحة أو تيسير استعمال أسلوب التجارة الإلكترونية وتوفير معاملة متساوية لمستعملي المستندات الورقية ومستعملي المعلومات الحاسوبية، أهدافاً أساسية لزيادة الاقتصاد والفعالية في التجارة الدولية، ويمكن أن تستحدث الدولة المشرعة بيئة محايدة من حيث الوسائط، وذلك بإدراج الإجراءات المبينة في القانون النموذجي ضمن تشريعاتها الوطنية فيما يتعلق بالحالات التي تختار فيها الأطراف استعمال وسائل الاتصال الإلكترونية.



باء - النطاق

7- يشير عنوان القانون النموذجي إلى " التجارة الإلكترونية ". ومع أن المادة 2 تتضمن تعريفاً " للتبادل الإلكتروني للبيانات " فإن القانون النموذجي لا يحدد معنى " التجارة الإلكترونية ". ولدى إعداد القانون النموذجي، قررت اللجنة أن تأخذ في الاعتبار عند التطرق إلى الموضوع المعرض عليها مفهوماً موسعاً للتبادل الإلكتروني للبيانات يشمل مجموعة متنوعة من استخدامات التبادل الإلكتروني للبيانات المتصلة بالتجارة، والتي قد يشار إليها عموماً تحت عنوان " التجارة الإلكترونية " (انظر A/NC.9/360 ، الفقرتين 28-29)، بالرغم من وجود إمكانية استخدام عبارات وصفية أخرى. ومن بين وسائل الإبلاغ التي يشتمل عليها مفهوم " التجارة الإلكترونية " هناك أساليب الإرسال التالية التي تستند إلى استخدام التقنيات الإلكترونية: الإبلاغ عن طريق التبادل الإلكتروني للبيانات المعروف تعريفاً ضيقاً بوصفه إرسال البيانات من حاسوب إلى حاسوب بصيغة قياسية موحدة، وبث الرسائل الإلكترونية التي تنطوي على استعمال المعايير المتاحة للعموم أو المعايير المتعلقة بحقوق الملكية، وإرسال نص لا يراعي شكلاً محدداً بالوسائل الإلكترونية عن طريق الإنترنت على سبيل المثال. ولوحظ أيضاً أن مفهوم " التجارة الإلكترونية " قد يشمل، في ظروف معينة، استخدام تقنيات مثل التلكس والنسخ البرقي.

8- وينبغي أن يلاحظ أنه في حين صيغ القانون النموذجي مع الإشارة المستمرة إلى تقنيات الإبلاغ الأكثر حداثة، ومنها مثلاً التبادل الإلكتروني للبيانات والبريد الإلكتروني، فإن المقصود هو أن تطبق المبادئ التي يقوم عليها القانون النموذجي، وكذلك أحكامه، في سياق تقنيات إبلاغ أقل تطوراً أيضاً، مثل النسخ البرقي، وقد تكون هنالك حالات يمكن فيها لمعلومات رقمية ترسل أولاً في شكل رسالة موحدة القياس عن طريق التبادل الإلكتروني للبيانات، أن يبعث بها عند مرحلة معينة من سلسلة الاتصال بين المرسل والمستقبل في شكل تلكس صادر باستخدام الحاسوب أو في شكل نسخة برقية مطبوعة بالحاسوب. وقد تبدأ رسالة بيانات في شكل إبلاغ شفوي ثم تنتهي في شكل نسخ برقي. أو قد تبدأ كنسخ برقي وتنتهي كرسالة من رسائل التبادل الإلكتروني للبيانات. ومن خصائص التجارة الإلكترونية أنها تشمل رسائل قابلة للبرمجة، يتمثل الفرق الأساسي بينها وبين المستندات الورقية التقليدية، في برمجةتها بالحاسوب. والقصد هو استيعاب هذه الحالات في القانون النموذجي. بالنظر إلى حاجة المستعملين إلى مجموعة متنسقة من القواعد لتنظيم طائفة متنوعة من تقنيات الاتصال التي قد تستخدم بشكل قابل للتبادل. وعلى نحو أعم، تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز، من حيث المبدأ، استبعاد أو تقنية من تقنيات الإبلاغ من نطاق القانون النموذجي، نظراً لأنه قد يلزم استيعاب التطورات التقنية المقبلة.

9- ويكون تحقيق أهداف القانون النموذجي على أفضل وجه بتطبيقه على أوسع نطاق ممكن، ومن ثم، وعلى الرغم من وجود تدابير احتياطية في القانون النموذجي بشأن استبعاد حالات معينة من نطاق المواد 6 و7 و8 و11 و12 و15 و17، فمن الجائز تماماً أن تقرر الدولة المشرعة عدم سن أحكام تقييدية جوهرية في تشريعاتها بشأن نطاق تطبيق القانون النموذجي.





10- وينبغي النظر إلى القانون النموذجي على أنه مجموعة من القواعد متوازنة ومتميزة، يوصي بتشريعيها كمجموعة واحدة من القوانين. ولكن تبعا للأحوال في كل دولة من الدول المشرعة، يمكن تنفيذ القانون النموذجي بطرق مختلفة، إما كقانون واحد قائم بذاته، وإما كنصوص تشريعية مجتزة.

جيم- الهيكل

11- ينقسم القانون النموذجي إلى جزأين، أحدهما يتناول التجارة الإلكترونية عموماً، والآخر يتناول التجارة الإلكترونية في مجالات محددة. ومما يجدر ذكره أن الجزء الثاني من القانون النموذجي، والذي يتناول التجارة الإلكترونية في مجالات محددة، يتكون من فصل أول فقط، يتناول التجارة الإلكترونية من حيث تطبيقها على نقل البضائع. وأما الجوانب الأخرى من التجارة الإلكترونية فقد تدعو الحاجة إلى تناولها في المستقبل، ومن ثم فيمكن النظر إلى القانون النموذجي على أنه صك مفتوح المجال، يكمل بأعمال يضطلع بها مستقبلاً.

12- وتعتزم الأونسيرال مواصلة رصد التطورات التقنية والقانونية والتجارية التي من شأنها أن تبرر أهمية القانون النموذجي، وقد تقرر إضافة أحكام نموذجية جديدة إلى القانون النموذجي أو تعديل الأحكام الحالية، إن رأت أن من المستحسن القيام بذلك.

دال- قانون "إطار مرجعي" يستكمل بلوائح تقنية

13- المقصود من القانون النموذجي توفير إجراءات ومبادئ أساسية لتيسير استخدام التقنيات العصرية، في مختلف الظروف لأغراض تدوين المعلومات وإبلاغها. ومع ذلك فهو قانون "إطار مرجعي" لا يبين في حد ذاته جميع القواعد واللوائح التي قد تكون ضرورية لتطبيق تلك التقنيات في الدولة المشرعة. بل يمكن القول علاوة على ذلك بأنه لا يقصد بالقانون النموذجي أن يستوعب كل جانب من جوانب استعمال أسلوب التجارة الإلكترونية. وبناء عليه فقد ترغب الدولة المشرعة في إصدار لوائح تنظيمية لاستكمال التفاصيل الإجرائية للإجراءات التي يجيزها القانون النموذجي، وفي وضع الظروف القائمة المحددة والمحتمل أن تتغير في الدولة المشرعة في الاعتبار دون المساس بأهداف القانون النموذجي. ومن ثم فيوصي بأنه إذا ما قررت الدولة المشرعة إصدار مثل تلك اللوائح التنظيمية، ينبغي لها أن تخلص بالانتباه الحاجة إلى الحفاظ على المرونة المفيدة التي تنسم بها الأحكام في القانون النموذجي.

14- وتجدر الإشارة إلى أن تقنيات تدوين المعلومات وإبلاغها التي تناولها القانون النموذجي، فضلاً عن إثارتها لمسائل تتعلق بالإجراءات التي قد يلزم تناولها في اللوائح التقنية المنفذة، قد تثير بعض الأسئلة القانونية التي قد لا ترد بشأنها بالضرورة إجابات في القانون النموذجي، بل قد توجد بالأحرى في غيره من مجاميع القوانين. وقد تشمل هذه المجاميع، على سبيل المثال، قانون الإجراءات الإدارية والتعاقدية والجنائية والقضائية الواجب التطبيق، والتي لم يكن المقصود تناولها في القانون النموذجي.



هاء- نهج " النظرير الوظيفي "

15- يقوم القانون النموذجي على التسليم بأن الاشتراطات القانونية التي تفرض استخدام مستندات ورقية تقليدية تشكل العائق الرئيسي الذي يحول دون استحداث وسائل إبلاغ عصرية. ولدى إعداد القانون التجاري، نظر بعين الاعتبار إلى إمكانية معالجة العوائق أمام استخدام وسائل التجارة الإلكترونية، والتي تطرحها اشتراطات الكتابة التي توجد في القوانين الوطنية، وذلك بواسطة توسيع نطاق مفاهيم مثل " الكتابة " و " التوقيع " و " الأصل " لكي يشمل التقنيات التي تستخدم الحاسوب. وهذا النهج متبع في عدد من الصكوك القانونية القائمة، مثل المادة 7 من القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي الذي أعدته الأونسيترال والمادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع. ولوحظ أن القانون النموذجي ينبغي أن يسمح للدول بتكييف تشريعاتها المحلية مع التطورات الحاصلة في التكنولوجيا الاتصالات المنطبقة على القانون التجاري دون أن يقتضي ذلك إزالة الاشتراطات الورقية الأساس بكاملها أو التأثير على المفاهيم والنهج القانونية التي تقوم عليها تلك الاشتراطات. وفي الوقت ذاته، قيل أن الوفاء باشتراطات الكتابة باستخدام الوسائل الإلكترونية قد يقتضي، في بعض الحالات، استحداث قواعد جديدة، ويعزى ذلك إلى وجود فرق ضمن فروق كثيرة تميز رسائل التبادل الإلكتروني عن المستندات الورقية الأساسية، أي كون الأخيرة تقرأ بالعين البشرية، في حين لا تقرأ الأولى كذلك إلا إذا اختزلت على ورق أو عرضت على شاشة.

16- وهكذا فإن القانون النموذجي يعتمد على نهج جديد، يشار إليه أحياناً بـ " نهج النظرير الوظيفي ". وهو يقوم على تحليل للأغراض والوظائف التي كانت تنسب إلى الاشتراط التقليدي الورقي الأساسي، بهدف تقرير كيفية تحقيق تلك الأغراض أو أداء تلك الوظائف من خلال تقنيات التجارة الإلكترونية، فمثلاً، من بين الوظائف التي يؤديها المستند الورقي ما يلي: أن يكون المستند مقروء للجميع، توفير إمكانية بقاء المستند بلا تحوير بمرور الزمن، وإتاحة المجال لاستنساخ المستند لكي يحوز كل طرف نسخة من البيانات نفسها، وإتاحة المجال لتوثيق البيانات بواسطة التوقيع، وإتاحة وضع المستند في شكل مقبول لدى السلطات العامة والمحاكم. وتجدر الإشارة إلى أنه، فيما يتعلق بجميع وظائف الورق المشار إليها أعلاه، يمكن أن توفر السجلات الإلكترونية المستوى نفسه من الأمان الذي يوفره الورق، وأن توفر في معظم الحالات، درجة أكبر من الموثوقية والسرعة، خاصة فيما يتعلق بتحديد مصدر البيانات ومحتواها، شريطة الوفاء بعدد من الاشتراطات التقنية والقانونية. ومع ذلك، فإن اعتماد نهج النظرير الوظيفي لا ينبغي أن يفرض معايير أمنية (وما يتصل بها من تكاليف) على مستعملي تقنيات التجارة الإلكترونية، أشد مما يفرض في بيئة تتعامل بالمستندات الورقية.

17- رسالة البيانات في حد ذاتها لا يمكن اعتبارها نظيراً للمستند الورقي حيث أنها مختلفة في طبيعتها ولا تؤدي بالضرورة كل وظائف المستند الورقي التي يمكن تصورها. وهذا هو السبب في اعتماد القانون النموذجي معياراً مرناً، مع مراعاة مختلف فئات الاشتراطات القائمة في بيئة المستندات الورقية. فلدي الأخذ بنهج " النظرير الوظيفي "، أولى إهتمام خاص للتسلسل الهرمي الراهن الخاص بمقتضيات الشكل، الذي يحدد مستويات متميزة من موثوقية المستندات الورقية وإمكانية اقتفاء أثرها وعدم قابليتها للتحويل. فعلى سبيل المثال، لا ينبغي الخلط بين اشتراط تقديم البيانات في شكل مكتوب



(وهو ما يشكل "اشتراطاً حدياً") والاشتراطات الأشد صرامة، ومنها "الكتابة الموقعة" أو الأصل الموقع أو "المستند القانوني الموثق".

18- ولا يحاول القانون النموذجي تحديد شكل حاسوبي مكافئ لأي نوع من المستندات الورقية، بل أنه يبرز الوظائف الأساسية لاشتراطات الشكل الورقي بهدف إيجاد معايير تمكن، عندما تستوفيها رسائل البيانات، من أن تحظى هذه الرسائل بالمستوى ذاته من الاعتراف القانوني الذي يحظى به المستند الورقي المقابل لها والذي يؤدي الوظيفة ذاتها. وتجدر الإشارة إلى أن نهج النظرير الوظيفي تم تناوله في المواد 6 إلى 8 من القانون النموذجي فيما يتعلق بمفاهيم "الكتابة" و"التوقيع" و"الأصل" وليس فيما يتعلق بالمفاهيم القانونية الأخرى التي عولجت في القانون النموذجي. وعلى سبيل المثال، لا تحاول المادة 10 إيجاد نظير وظيفي لشروط الخزن القائمة.

واو- القواعد البديلة المفترضة والقانون الإلزامي

19- استند قرار إعداد القانون النموذجي إلى الاعتراف بأن السعي إلى إيجاد حلول لمعظم الصعوبات القانونية التي يثيرها استخدام وسائل الاتصال العصرية يتم، عملياً، في إطار العقود. ويجسد القانون النموذجي مبدأ استقلال الأطراف الوارد في المادة 4 فيما يتعلق بالأحكام الواردة في الفصل الثالث من الجزء الأول. ويتضمن ذلك الفصل مجموعة من القواعد من النوع الذي يرد نمطياً في الاتفاقات بين الأطراف ومنها على سبيل المثال اتفاقات التبادل أو "قواعد النظام" وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم "قواعد النظام" يمكن أن يشمل فئتين مختلفتين من القواعد، وهما الشروط العامة التي توفرها شبكات الاتصال والقواعد المحددة الممكن إدراجها ضمن تلك الشروط العامة لتتناول العلاقات الثنائية بين منشئي رسائل البيانات المرسل إليهم. والقصد من المادة 4 (وكذلك فكرة "الاتفاق" الواردة فيها) أن تشمل فئتي "قواعد النظام" كليهما.

20- ويجوز استخدام الأطراف القواعد الواردة في الفصل الثالث من الجزء الأول كأساس لإبرام مثل تلك الاتفاقات. كما يمكن استخدامها لاستكمال شروط الاتفاقات إذا وجدت ثغرات أو حالات حذف في النصوص التعاقدية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار أنها توفر معياراً أساسياً بالنسبة للحالات التي يتم فيها تبادل رسائل البيانات دون أن تبرم الأطراف المتراصة اتفاقاً مسبقاً، وذلك مثلاً في سياق شبكات الاتصال المفتوحة.

21- أما الأحكام الواردة في الفصل الثاني من الجزء الأول فهي ذات طبيعة مختلفة. تمثل أحد أهداف القانون النموذجي الرئيسية في تيسير استخدام تقنيات إبلاغ عصرية وتوفير عنصر اليقين في استخدام هذه التقنيات عندما لا يمكن بواسطة النصوص التعاقدية تجنب العقوبات أو الريبة الناتجة عن الأحكام القانونية. ويمكن إلى حد ما اعتبار الأحكام الواردة في الفصل الثاني مجموعة من الاستثناءات تتعلق بالقواعد الراسخة والمتصلة بشكل المعاملات القانونية. فهذه القواعد الراسخة هي في العادة ذات طبيعة إلزامية حيث أنها تعكس بوجه عام القرارات المتعلقة بالسياسة العامة. وينبغي اعتبار الأحكام الواردة في الفصل الثاني أنها تنص على الاشتراط الأدنى المقبول بشأن الشكل، وأنها لهذا السبب ذات طابع إلزامي، ما لم يبين غير ذلك صراحة في تلك الأحكام. بيد أن الإشارة إلى تلك الاشتراطات





بشأن الشكل من حيث وجوب اعتبارها " الحد الأدنى المقبول ". لا ينبغي تأويلها على أنها تدعو الدول إلى تحديد اشتراطات أشد من الاشتراطات الواردة في القانون النموذجي.

زاي- المساعدة المقدمة من أمانة الأونستيرال

22- يمكن لأمانة الأونستيرال، تمثيلاً مع أنشطة التدريب والمساعدة التي تضطلع بها، أن توفر المشورة الفنية للحكومات التي تقوم بإعداد تشريعات بالاستناد إلى قانون الأونستيرال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، كما يمكنها توفير تلك المشورة للحكومات التي تنظر في وضع تشريعات بالاستناد إلى قوانين نموذجية أخرى للأونستيرال، أو التي تنظر في الانضمام إلى إحدى اتفاقيات القانون التجاري الدولي التي أعدتها الأونستيرال.

23- ويمكن الحصول من الأمانة في العنوان المبين أدناه على مزيد من المعلومات عن القانون النموذجي، فضلاً عن الدليل والقوانين النموذجية والاتفاقيات الأخرى التي وضعتها لجنة الأونستيرال، وترحب الأمانة بالتعليقات على القانون النموذجي والدليل، وكذلك المعلومات المتعلقة بسن تشريعات بالاستناد إلى القانون النموذجي.

ثانياً : التعليقات على المواد مادة فمادة

الجزء الأول

التجارة الإلكترونية عموماً

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة 1 - نطاق التطبيق

المادة 2 - التعاريف

المادة 3 - التفسير

المادة 4 - التغيير بالاتفاق

الفصل الثاني

تطبيق المقتضيات القانونية على رسائل البيانات

المادة 5 - الاعتراف القانوني برسائل البيانات





المادة 6 - الكتابة

المادة 7 - التوقيع

المادة 8 - الأصل

المادة 9 - قبول رسائل البيانات وحجيتها الإثباتية

70- الغرض من المادة 9 هو إقرار مقبولة رسائل البيانات كدليل إثبات في الإجراءات القانونية، والقيمة الإثباتية كليهما معاً لتلك الرسائل، أما فيما يتعلق بالمقبولية، فإن الفقرة (1) التي تبين أنه لا يمنع قبول رسائل البيانات كدليل إثبات في الإجراءات القانونية لا لسبب إلا لأنها في شكل الكتروني. تركز على المبدأ العام الوارد في المادة (4) وهي ضرورة للنص صراحة على انطباقها على مقبولة أدلة الإثبات، وهذا مجال قد تنشأ فيه، في بعض الاختصاصات القضائية، مسائل بالغة التعقيد وتعبير أفضل دليل تعبير مفهوم وضروري في اختصاصات قضائية تطبق القانون العام. بيد أن مفهوم أفضل دليل يمكن أن يثير قدراً كبيراً من الغموض في النظم القانونية التي لا تعرف فيها هذه القاعدة والدول التي سيعتبر فيها هذا التعبير غير ذي معنى ويحتمل أن يكون مضللاً، قد ترغب في تشريع القانون النموذجي دون الإشارة إلى قاعدة أفضل دليل الواردة في الفقرة (1).

71- وأما فيما يتعلق بتقييم الحجية الإثباتية لرسالة البيانات، فإن الفقرة (2) تقدم توجيهاً مفيداً بشأن كيفية تقدير القيمة الإثباتية لرسائل البيانات (أي تبعاً لما إذا كانت قد أنشئت أو خزنت أو أبلغت بطريقة يعول عليها).

المادة 10 - الاحتفاظ برسائل البيانات

72- تضع المادة 10 مجموعة من القواعد البديلة للمقتضيات القائمة بشأن تخزين المعلومات (لأغراض مثل المحاسبة أو الضرائب) التي قد تشكل أمام تطوير التبادل التجاري الحديث.

73- والقصد من الفقرة (1) هو بيان الشروط التي يستوفي بموجبها الالتزام بتخزين رسائل البيانات التي قد توجد بمقتضى القانون الواجب التطبيق. وتعيد الفقرة الفرعية (أ) سرد الشروط المحددة بموجب المادة 6 لكي تلبي رسالة البيانات القاعدة التي تقضي بتقديمها "كتابة" أما الفقرة الفرعية (ب) فتؤكد على أنه لا توجد حاجة إلى الاحتفاظ بالرسالة دون تعديل مادامت المعلومات التي تم تخزينها تعكس بدقة رسالة البيانات على النحو الذي أرسلت به. ولن يكون من المناسب اشتراط تخزين المعلومات دون تعديل، إذ يتم عادة فك تشفير الرسائل أو ضغطها أو تحويلها إلى شكل آخر لكي يتم تخزينها.

74- والمقصود من الفقرة الفرعية (ج) هو أن تتناول جميع المعلومات التي قد تدعو الحاجة إلى تخزينها والتي تشمل، باستثناء الرسالة نفسها، بعض معلومات الإرسال التي قد تكون ضرورية لاستبانة الرسالة. والفقرة الفرعية (ج)، بفرضها الاحتفاظ بمعلومات الإرسال المتصلة برسالة البيانات، تضع معياراً أعلى من معظم المعايير الموجودة في إطار القوانين الوطنية. فيما يتعلق



بتخزين الرسائل الورقية. بيد أنه لا ينبغي أن يفهم من الفقرة الفرعية أنها تفرض واجب الاحتفاظ بمعلومات الإرسال إضافة إلى المعلومات الواردة في رسالة البيانات عند إنشائها أو تخزينها أو إرسالها. أو المعلومات الواردة في رسالة بيانات منفصلة، كالإقرار بالاستلام، مثلاً. وعلاوة على ذلك، في حين أن بعض معلومات الإرسال هامة ويتعين تخزينها، يمكن استثناء معلومات الإرسال الأخرى دون أن تتعرض سلامة رسالة البيانات للخطر. ولهذا السبب تميز الفقرة الفرعية (ج) بين عناصر معلومات الإرسال الهامة لاستبانة الرسالة وعناصر معلومات الإرسال القليلة جداً التي تتناولها الفقرة (2) (على سبيل المثال، بروتوكولات الاتصال) والتي هي عديمة القيمة فيما يتعلق برسالة البيانات والتي يحذفها عادة الحاسوب المستقبل آلياً من أية رسالة بيانات واردة قبل أن تدخل رسالة البيانات فعلاً نظام معلومات المرسل إليه.

75- وتخزين المعلومات، وخاصة تخزين معلومات الإرسال، قد يقوم به في الواقع شخص غير المنشئ أو المرسل إليه، بل وسيط مثلاً. ومع ذلك فالمقصود ألا يعفي من يقع عليه التزام الاحتفاظ بمعلومات إرسال معينة من أداء ذلك الالتزام لمجرد أن شبكة الاتصالات التي يشغلها ذلك الشخص الآخر لا تحتفظ بالمعلومات المطلوبة، مثلاً. والمقصود من ذلك هو عدم تشجيع الممارسات السيئة أو سوء التصرف المعتمد. وتنص الفقرة (3) على أنه يجوز للمرسل إليه أو المنشئ أن يستفيد، في الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الفقرة (1)، من خدمات أي طرف ثالث، لا خدمات الوسيط وحده.

الفصل الثالث

إبلاغ رسائل البيانات

المادة 11 - تكوين العقود وصحتها

76- ليس المقصود بالمادة 11 أن تمس بالقانون بتكوين العقود، بل أن تشجع التجارة الدولية بتوفير المزيد من التيقن القانوني بشأن إبرام العقود بالوسائل الإلكترونية، وهي لا تتناول مسألة تكوين العقود فحسب بل تتناول أيضاً الشكل الذي يمكن التعبير به عن العرض والقبول، وفي بعض البلدان، يمكن اعتبار نص الحكم الذي يكون على غرار الفقرة (1) بأنه مجرد النص على ما هو بديهي، وهو أن العرض والقبول، مثلهما مثل أي تعبير آخر عن الإرادة، يمكن إبلاغهما بأية وسيلة، بما في ذلك رسائل البيانات. بيد أن نص الحكم يعتبر ضرورياً بالنظر إلى حالات انعدام اليقين الباقية في عدد كبير من البلدان فيما إذا كان في الإمكان إبرام العقود على الوجه الصحيح بالوسائل الإلكترونية. وتتأتى تلك الحالات من انعدام اليقين مما يلاحظ في حالات معينة من أن رسائل البيانات التي تتضمن الإعراب عن العرض والقبول قد تنشأ بواسطة حواسيب بدون تدخل مباشر من الإنسان، مما يثير شكوكاً حول الإعراب عن النية من قبل الأطراف، وهناك سبب آخر لحالات عدم اليقين تلك متأصل في وسيلة الإبلاغ وناتج عن عدم وجود وثيقة ورقية.

77- مما قد يكون جديراً بالملاحظة أيضاً أن الفقرة (1) تدعم، في سياق تكوين العقود، مبدأ مجسداً بالفعل في مواد أخرى من القانون النموذجي، مثل المواد 5 و9 و13، التي تقرر جميعها نفاذ المفعول



القانوني لرسائل البيانات. غير أن الفقرة (1) لازمة لأن كون الرسائل الإلكترونية ذات قيمة قانونية كدليل وقد تترتب عليها بعض الآثار، بما في ذلك ما هو منصوص عليه في المادتين 9 و13، لا يعني بالضرورة أنها يمكن أن تستخدم بغرض إبرام عقود صحيحة.

78- ولا تتناول الفقرة (1) الحالات التي يبلغ فيها العرض والقبول كلاهما بوسائل إلكترونية فحسب، بل تتناول أيضاً الحالات التي يبلغ فيها إلكترونياً العرض وحده أو القبول وحده. أما بالنسبة إلى زمان ومكان تكوين العقود في الحالات التي يجري التعبير فيها عن عرض أو عن قبول العرض بواسطة رسالة بيانات، فلم تدرج في القانون النموذجي أية قاعدة محددة بغية عدم المساس بالقانون الوطني الساري على تكوين العقود. فقد رُئي أن أي نص كهذا قد يتجاوز الهدف من القانون النموذجي. الذي ينبغي أن يقتصر على النص بأن الرسائل الإلكترونية تحقق نفس درجة الدقة القانونية التي تحققها وسائل الإبلاغ الورقية. وإدماج القواعد القائمة حالياً بشأن تكوين العقود بالأحكام الواردة في المادة 15 يهدف إلى تبديد عدم اليقين بشأن زمان ومكان تكوين العقود في الحالات التي يتم فيها تبادل العرض أو القبول إلكترونياً.

79- أما العبارة "وما لم يتفق الطرفان على غير ذلك" التي لا تعدو عن أن تبين ثنائية، في سياق تكوين العقود، الاعتراف باستقلال الأطراف المعرب عنه في المادة 4، فالمقصود منها أن توضح أن ليس الغرض من القانون النموذجي فرض استعمال وسائل الاتصال الإلكترونية على الأطراف الذين يعتمدون على استعمال وسائل الاتصال والإبلاغ القائمة على الورق في إبرام العقود. ومن ثم فإنه لا ينبغي تفسير المادة 11 بأنها تقيد بأي نحو استقلال الأطراف، فيما يخص الأطراف غير المشمولين في نطاق استعمال وسائل الاتصال والإبلاغ الإلكترونية.

80- وأثناء إعداد الفقرة (1)، رُئي الحكم قد يكون له تأثير ضار يؤدي إلى إبطال نصوص أحكام سارية في القانون الوطني من شأنها، لولا ذلك، أن تفرض شكليات محددة لتكوين عقود معينة. ومن هذه الأشكال التوثيق العدلي واشتراطات أخرى بشأن "الكتابة"، وقد تستجيب إلى اعتبارات السياسات العامة، مثل الحاجة إلى حماية أطراف معينين من مخاطر محددة أو تحذيرهم منها. ولهذا السبب، تنص الفقرة (2) على أن الدولة المشرعة تستطيع تطبيق الفقرة (1) في بعض الحالات التي ستحدد في التشريع الذي يسن بموجبه القانون النموذجي.

المادة 12 - اعتراف الأطراف برسائل البيانات

81- أضيفت المادة 12 في مرحلة متأخرة من إعداد القانون النموذجي، اعترافاً بأن المادة 11 تتناول حصراً رسائل البيانات المعنية بإبرام عقد، وأن القانون النموذجي لا يحتوي على أحكام محددة بشأن رسائل البيانات التي لا تتعلق بإبرام العقود بل بأداء الالتزامات التعاقدية (مثلاً، الإشعار بالبضائع المعيبة، وعروض الدفع، والإشعار بالمكان الذي سينفذ فيه العقد، والاعتراف بالدين). وبما أن وسائل الاتصال الحديثة تستخدم في سياق من انعدام اليقين القانوني، فقد ارتئي، إزاء عدم وجود قوانين محددة في معظم البلدان، أن من المناسب ألا يقتصر القانون النموذجي على إرساء المبدأ العام الذي يقتضي عدم التمييز ضد استخدام الاتصال الإلكتروني، كما هو مبين في المادة 5، بل أن يتضمن أيضاً إيضاحات محددة بشأن هذا المبدأ. وليس تكوين العقود سوى واحد من المجالات التي يكون فيها





أي إيضاح من هذا النحو مفيداً، والتي تدعو فيها الحاجة إلى ذكر الصلاحية القانونية للإعراب عن الإرادة من طرف واحد. وكذلك ذكر الإشعارات أو البيانات الوقائية الأخرى التي قد تصدر في شكل رسائل بيانات.

82- وكما في حالة المادة 11، ذكر أن المادة 12 لا تعني فرض استعمال وسائل الاتصال والإبلاغ الإلكترونية، بل إثبات صحة استعمال تلك الوسائل، رهناً باتفاق الأطراف على خلاف ذلك، ومن ثم فإنه لا ينبغي استخدام المادة 12 كأساس لفرض التبعات القانونية لرسالة ما على المرسل إليه، إذا كان الاستعمال طريقة غير قائمة على الورق لإرسال تلك الرسالة وقع المفاجأة على المرسل إليه.

المادة 13 - إسناد رسائل البيانات

83- يكمن أصل المادة 13 في المادة 5 من قانون الأونستيرال النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية الذي يحدد التزامات مرسل أمر الدفع. والقصد من المادة 13 هو أن تطبق حيث يوجد تساؤلات عما إذا كانت رسالة البيانات قد أرسلت فعلاً من قبل الشخص المبين أنه المنشئ، ففي حالة الإبلاغ بالوسائل الورقية، تنشأ المشكلة نتيجة للزعم بأن توقيع المرسل المفترض مزور. أما فيما يتعلق بالبيئة الإلكترونية، فيمكن أن يكون هناك شخص غير مأذون له قد أرسل الرسالة لكن التوثيق بعلامة شيفرة أو رمز أو ما شابه ذلك يمكن أن يكون صحيحاً. وليس الغرض من المادة 13 هو تعيين الجهة التي تقع عليها المسؤولية، بل هي تتناول إسناد رسائل البيانات بإقامة افتراض بأن رسالة البيانات تعتبر، في ظروف معينة، رسالة من المنشئ، ثم تقيد المادة ذلك الافتراض في الحالة التي يكون فيها المرسل إليه قد علم، أو كان ينبغي أن يكون على علم، بأن رسالة البيانات ليست رسالة المنشئ.

84- وتشير الفقرة (1) إلى المبدأ القائل بأن المنشئ ملزم برسالة البيانات إذا كان قد أرسلها بطريقة فعالة. وتشير الفقرة (2) إلى الحالة التي يرسل فيها الرسالة شخص غير المنشئ ومأذون له بالتصرف نيابة عن المنشئ. وليس المقصود من الفقرة (2) أن تحل محل قانون الوكالة المحلي، إذ أن مسألة ما إن كان الشخص الآخر مأذوناً له فعلاً وقانوناً بالتصرف نيابة عن المنشئ متروكة للقواعد القانونية ذات الصلة خارج إطار القانون النموذجي.

85- وتتناول الفقرة (3) ثلاثة أنواع من الحالات، يستطيع فيها المرسل إليه أن يعول على أن رسالة البيانات هي رسالة المنشئ: أولاً- الحالات التي يطبق فيها المرسل إليه تطبيقاً سليماً إجراء توثيق سبق أن وافق عليه المنشئ، وثانياً- الحالات التي نتجت فيها رسالة البيانات من تصرفات شخص كانت له، بحكم علاقته بالمنشئ، إمكانية الوصول إلى إجراءات التوثيق التي يطبقها المنشئ. وبالنسبة على أنه يحق 00000 للمرسل إليه أن يعتبر أن رسالة البيانات هي "رسالة المنشئ" يقصد من الفقرة (3) بالاقتران مع الفقرة (4) (أ) الإشارة إلى أن المرسل إليه يستطيع أن يتصرف بناء على الافتراض بأن رسالة البيانات هي رسالة المنشئ إلى حين أن يتلقى إشعاراً من المنشئ بأن رسالة البيانات ليست رسالة المنشئ، أو إلى حين أن يكون قد علم، أو ينبغي له أن يكون قد علم، بأن رسالة البيانات ليست رسالة المنشئ.



86- وبموجب الفقرة (3) (أ) يفترض أن الرسالة هي رسالة المنشئ، إذا طبق المرسل إليه أي إجراء توثيق سبق أن وافق عليه المنشئ وأدى ذلك التطبيق إلى التحقيق على نحو سليم من أن المنشئ هو المصدر الذي وردت منه الرسالة. ولا يشمل ذلك الحالة التي يكون فيها إجراء التوثيق قد تم الاتفاق عليه بين المنشئ والمرسل إليه فقط، بل يشمل أيضاً على الحالات التي يكون فيها المنشئ قد حدد، من طرف واحد نتيجة أو لاتفاق مع وسيط، إجراء ووافق على أن يكون ملزماً بأية رسالة بيانات تفي بالاشتراطات المناظرة لذلك الإجراء. ومن ثم فإن المقصود أن تشمل الفقرة (3) (أ) الاتفاقات التي تكون قد أصبحت سارية المفعول لا من خلال الاتفاق المباشر بين المنشئ والمرسل إليه. بل من خلال مشاركة طرف ثالث من مقدمي الخدمات بيد أنه ينبغي الإشارة إلى أن الفقرة (3) (أ) لا تطبق إلا حين يكون الاتصال بين المنشئ والمرسل إليه قائماً على اتفاق مسبق، وإلى أنها لا تطبق في بيئة مفتوحة.

87- ومفعول الفقرة (3) (ب)، مقرونة بالفقرة (4) (ب)، هو أن المنشئ أو المرسل إليه، حسبما يكون الحال، مسؤول عن أية رسالة بيانات غير مأذون بها يمكن البرهان على أنها أرسلت نتيجة لإهمال ذلك الطرف.

88- ولا ينبغي أن يساء تفسير الفقرة (4) (أ) بأنها تعفي المنشئ من عواقب إرسال رسالة بيانات، بأثر رجعي، بصرف النظر عما إن كان المرسل إليه قد تصرف على افتراض أن رسالة البيانات هي رسالة المنشئ، وليس المقصود من الفقرة (4) أن تنص على أن تلقي إشعار بموجب الفقرة الفرعية (أ) يبطل الرسالة الأصلية بأثر رجعي. فبموجب الفقرة الفرعية (أ) . يعفى المنشئ من أثر الرسالة الإلزامي قد وقعت تلقي الإشعار لا قبل ذلك الوقت. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن يفهم من الفقرة (4) أنها تسمح للمنشئ بأن يتجنب التقيد برسالة البيانات بأن يرسل إشعاراً إلى المرسل إليه بموجب الفقرة الفرعية (أ)، في حالة تكون فيها رسالة البيانات قد أرسلت بالفعل من المنشئ ويكون المرسل إليه قد طبق فيها على نحو سليم إجراءات توثيق تم الاتفاق عليها أو معقولة. وإذا استطاع المرسل إليه أن يثبت أن الرسالة هي رسالة المنشئ فإن الفقرة (1) وليست الفقرة (4) (أ) هي التي تطبق. وبشأن معنى عبارة " فترة معقولة " فإن الإشعارات ينبغي أن يكون بحيث يتيح للمرسل إليه وقتاً كافياً للاستجابة، وعلى سبيل المثال في حالة التوريد عند الاحتياج حيث ينبغي إعطاء المرسل إليه ما يكفي من الوقت لتعديل خط إنتاجه.

89- وفيما يتعلق بالفقرة (4) (ب)، ينبغي أن يلاحظ أن القانون النموذجي يمكن أن يؤدي إلى نتيجة هي أن يحق للمرسل إليه أن يعول على رسالة البيانات بمقتضى الفقرة (3) (أ)، إذا طبق على نحو صحيح إجراءات التوثيق المتفق عليها، حتى إذا كان يعلم أن رسالة البيانات ليست هي رسالة المنشئ. وقد رئي عموماً لدى إعداد القانون النموذجي أن مخاطرة حدوث هذا الوضع ينبغي قبولها. بهدف الحفاظ على إمكانية التعويل على إجراءات التوثيق.

90- والمقصود من الفقرة (6) هو منع المنشئ من أن يتبرأ من الرسالة بعد إرسالها. إلا إذا كان المرسل إليه يعلم، أو كان ينبغي أن يعلم، أن رسالة البيانات ليست هي رسالة المنشئ. ويقصد من الفقرة (5)، فضلاً عن ذلك، أن تتناول الأخطاء التي تنشأ في محتوى الرسالة نتيجة لأخطاء في عملية الإرسال.



91- وتتناول الفقرة (6) مسألة ازدواج رسائل البيانات عن طريق الخطأ، وهي مسألة ذات أهمية عملية كبيرة، وتضع الفقرة معيار العناية الذي ينبغي أن يطبقه المرسل إليه لتمييز النسخة المكررة خطأ من رسالة البيانات عن رسالة البيانات المنفصلة.

92- وقد كانت المشاريع الأولى للمادة 13 تحتوي على فترة إضافية تعبر عن المبدأ القائل بأن إسناد تحرير رسالة البيانات إلى المنشئ لا ينبغي أن يمس بالتبعات القانونية لتلك الرسالة، وهي عواقب ينبغي أن تحددها قواعد مطابقة أخرى من قواعد القانون الوطني. ورئي لاحقاً أنه لا ضرورة للتعبير عن ذلك المبدأ في القانون النموذجي ولكن ينبغي أن يذكر في هذا الدليل.

المادة 14 - الإقرار بالاستلام

93- إن استخدام الإقرارات العملية هو قرار تجاري يتخذه مستعملو وسائل التجارة الإلكترونية، ولا يقصد القانون النموذجي أن يفرض استعمال مثل هذا الإجراء. بيد أنه مراعاة للقيمة التجارية لنظام الإقرار بالاستلام وللاستخدام الواسع النطاق لهذه النظم في سياق التجارة الإلكترونية، رئي أن يتناول القانون النموذجي عدداً من المسائل القانونية الناشئة عن استخدام إجراءات الإقرار. والجدير بالذكر أن مفهوم "الإقرار" يستخدم أحياناً على نحو يشمل عدة إجراءات متنوعة، تتدرج من مجرد إقرار باستلام رسالة غير محددة، إلى إعراب عن الاتفاق على مضمون رسالة بيانات محددة. وفي أحوال كثيرة، يكون إجراء الإقرار موازياً للنظام المعروف بالصيغة "مطلوب إشعار بالاستلام" في النظم البريدية. وقد يكون الإقرار بالاستلام لازماً في عدة صكوك متنوعة، مثلاً في رسالة البيانات نفسها وفي اتفاقات الإبلاغ الثنائية الطرف أو المتعددة الأطراف أو في ما يسمى "قواعد النظام". وينبغي أن يكون ماثلاً في الأذهان أن التنوع بين إجراءات الإقرار ينطوي على تباين التكاليف المتعلقة بها. وتستند أحكام المادة 14 إلى الافتراض بأن إجراءات الإقرار ينبغي لها أن تخضع لتقدير المنشئ وليس القصد من المادة 14 تناول التبعات القانونية التي قد تنجم عن إرسال إقرار بالاستلام، ماعدا إثبات استلام رسالة البيانات، وعلى سبيل المثال، حين يرسل منشئ ما عرضاً في رسالة بيانات ويطلب إقراراً بالاستلام، فإن الإقرار بالاستلام لا يعدو أن يثبت بالدليل أن العرض قد استلم. وأما التساؤل عما إذا كان من شأن إرسال ذلك الإقرار أن يعد مقبولاً للعرض أو لا، فهو مسألة لا يتناولها القانون النموذجي بل قانون العقود خارج نطاق القانون النموذجي.

94- والغرض من الفقرة (2) هو إثبات صحة الإقرار بواسطة أي إبلاغ أو تصرف من جانب المرسل إليه (مثال ذلك، شحن البضائع كإقرار باستلام أمر الشراء) حيثما لا يكون المنشئ قد اتفق مع المرسل إليه على أن يكون الإقرار في شكل معين. وأما الحالة التي يكون فيها المنشئ قد طلب من طرفه هو وحده أن يكون الإقرار في شكل معين، فلم تتناول صراحة المادة 14، مما يترتب عليه تبعه محتملة في أن الاشتراط الأحادي الطرف من جانب المنشئ بخصوص شكل الإقرار، لن يمس بحق المرسل إليه في الإقرار بالاستلام بأي إبلاغ أو تصرف كافيين لإعلام المنشئ بأن الرسالة قد استلمت. ومثل هذا التفسير للفقرة (2) يجعل من الضروري بصفة خاصة التأكيد في القانون النموذجي على التمييز بين نتائج الإقرار باستلام رسالة بيانات وأي إبلاغ يتم رداً على مضمون رسالة البيانات وهو سبب يوجب الحاجة إلى الفقرة (7).



95- أما الفقرة (3) التي تتناول الحالة التي يكون المنشئ قد ذكر فيها أن رسالة البيانات مشروطة بتلقي الإقرار، فإنها تنطبق سواء كان المنشئ قد ذكر أم لم يذكر أن الإقرار ينبغي أن يرد في غضون وقت معين.

96- والغرض الذي ترمي إليه الفقرة (4) هو تناول الوضع الأشيع الذي يطلب فيه إقرار بدون أن يكون هناك أي نص من المنشئ على أن رسالة البيانات ستكون غير سارية المفعول إلى حين استلام الإقرار. ومثل هذا الحكم لازم لتحديد النقطة الزمنية التي يكون فيها منشئ رسالة البيانات الذي طلب إقراراً بالاستلام في حل من أية آثار قانونية تترتب على إرسال رسالة البيانات تلك إذا لم يتم استلام الإقرار المطلوب. وكمثال على وضع واقعي يكون فيه من المفيد بصفة خاصة وجود حكم على نسق الفقرة (4)، هو أن منشئ عرض التعاقد الذي لم يتلق من الشخص المرسل إليه العرض الإقرار المطلوب، قد يحتاج إلى معرفة النقطة الزمنية التي تكون له بعدها حرية تحويل العرض إلى طرف آخر. وجدير بالملاحظة أن هذا الحكم لا يشكل أي التزام للمنشئ، بل يضع فقط وسيلة يستطيع المنشئ بواسطتها، إذا رغب في ذلك، توضيح صيغته في الحالات التي لا يكون فيها قد استلم الإقرار المطلوب. وجدير بالملاحظة كذلك، أن هذا الحكم لا يشكل أي التزام على شخص المرسل إليه رسالة البيانات الذي يكون، في معظم الحالات، حراً في التعويل أو عدم التعويل على أية رسالة بيانات معينة، شريطة أن يتحمل مجازفة أن تكون رسالة البيانات غير صالحة للتعويل عليها بسبب عدم وجود إقرار بالاستلام. بيد أن المرسل إليه يتمتع بالحماية لأن المنشئ الذي لا يتلقى الإقرار المطلوب قد لا يقوم تلقائياً بمعاملة رسالة البيانات على أنها لم تبث على الإطلاق، دون أن يوجه إلى المرسل إليه إشعاراً إضافياً. والإجراء الوارد في وصفه الفقرة (4) يخضع تماماً للمنشئ. وعلى سبيل المثال، عندما يرسل المنشئ رسالة بيانات كان يتعين تلقيها، بموجب الاتفاق بين الأطراف، بحلول وقت محدد، ويطلب المنشئ إقراراً بالاستلام، لا يمكن للمرسل إليه أن ينكر الحقيقة القانونية للرسالة بمجرد الامتناع عن الإقرار المطلوب.

97- والافتراض القابل للدحض الذي تقيمه الفقرة (5) لازم لنشوء التيقن، ومن شأنه أن يكون مفيداً في سياق الإبلاغ الإلكتروني بين الأطراف الذين لا يرتبطون باتفاق شركاء تجاريين. وينبغي أن تقرأ المجلة الثانية من الفقرة (5) مقترنة بالفقرة (5) من المادة 13، التي تحدد الشروط التي تكون بموجبها الأرجحية لنص رسالة البيانات بصيغته المتلقاه، في حالة وجود عدم اتساق بين نص الرسالة بصيغته المرسل ونصها بصيغته المتلقاه.

98- وتطابق الفقرة (6) نوعاً ما من أنواع الإقرار، ومنها على سبيل المثال رسالة تبادل البيانات إلكترونياً لأغراض الإدارة والتجارة والنقل "الإديفاكت" (EDIFACT) التي تثبت أن رسالة البيانات المتلقاة صحيحة من حيث تركيبها اللغوي، أي أنها يمكن معالجتها بواسطة حاسوب مستقبل. أما الإشارة إلى الشروط التقنية التي تفسر أساساً على أنها "تركيب جمل البيانات" في سياق الاتصال بواسطة التبادل الإلكتروني للبيانات، فقد تكون أقل صلة في سياق استخدام وسائل الاتصال الأخرى مثل البرقيات أو التلكسات. وبالإضافة إلى الاتساق فحسب مع قواعد "تركيب جمل البيانات"، قد تشمل الشروط التقنية المبينة في المعايير الواجب تطبيقها، مما تشملها، على سبيل المثال، استخدام إجراءات التحقق من سلامة مضمون رسائل البيانات.



99- وأما الفقرة (7) فالقصد منها تبديد ما قد يوجد من انعدام اليقين تجاه الأثر القانوني لإقرار بالاستلام. فعلى سبيل المثال تبين الفقرة (7) أنه ينبغي عدم الخلط بين الإقرار بالاستلام وأي إبلاغ ذي صلة بمحتويات الرسالة المقر باستلامها.

المادة 15 - زمان ومكان إرسال وتلقي رسائل البيانات

100- نتجت المادة 15 عن الاعتراف بأن من المهم لأعمال العديد من الأحكام القانونية القائمة، تقدير زمان ومكان استلام المعلومات. وقد جعل استخدام تقنيات الاتصال الإلكتروني من الصعب التيقن من ذلك. ومن الشائع أن يتصل مستعملو تقنيات التجارة الإلكترونية من دولة إلى أخرى دون معرفة موقع نظم المعلومات التي تم الاتصال عن طريقها. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتغير موقع بعض نظم الاتصال دون أن يكون أي من الأطراف على علم بالتغيير. ولذلك يقصد من القانون النموذجي أن ينص على أن موقع نظم المعلومات غير ذي صلة بالأمر، وأن يحدد معياراً أكثر موضوعية مثل مكان الأعمال التجارية للأطراف، وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أنه لا يقصد من المادة 15 أن تنشئ قاعدة تتعلق بتنزع القوانين.

101- تحدد الفقرة (1) وقت إرسال رسالة البيانات بأنه وقت دخول الرسالة نظاماً للمعلومات خارج سيطرة المنشئ قد يكون نظام المعلومات التابع لوسيط أو نظام معلومات تابعاً للمرسل إليه. كما أن مفهوم الإرسال يشير إلى بدء البث الإلكتروني لرسالة البيانات. أما حيث أن يكون " الإرسال " مصطلحاً له بالفعل معنى ثابت فينبغي أن يلاحظ أن المادة 15 يقصد منها أن تكمل القواعد الوطنية المتعلقة بالإرسال وليس أن تحل محلها. وإذا تم حدوث الإرسال عندما تصل رسالة البيانات إلى نظام معلومات تابع للمرسل إليه، فإن الإرسال بموجب الفقرة (1) والتلقي بموجب الفقرة (2) يكونان متزامنين، إلا عندما توجه رسالة البيانات إلى نظام معلومات تابع للمرسل إليه لا يكون هو نظام المعلومات الذي عينه المرسل إليه بموجب الفقرة (2) (أ).

102- وتتناول الفقرة (2)، التي يقصد منها تحديد وقت تلقي رسالة البيانات، الوضع الذي يعين فيه المرسل إليه من جانبه وحده نظام معلومات محدد لتلقي الرسالة (وفي هذه الحالة فإن النظام المعين قد يكون أو لا يكون نظام معلومات تابعاً للمرسل إليه) والذي تصل فيه رسالة البيانات إلى نظام معلومات تابع للمرسل إليه ليس هو النظام المعين. وفي هذه الحالة، ويقصد من القانون النموذجي، بعبارة " نظام معلومات معين " أن يشمل نظاماً عين خصيصاً من قبل طرف ما، كما في الحالة التي يحدد فيها عرض ما، صراحة العنوان الذي ينبغي أن يرسل إليه القبول، فإن مجرد الإشارة إلى عنوان بريد الكتروني أو نسخة برقية على ورقة ذات ترويسة أو وثيقة أخرى ينبغي ألا يعتبر تعييناً صريحاً لنظام أو أكثر من نظم المعلومات.

103- ويستلقت الانتباه إلى مفهوم " الدخول " في نظام المعلومات، الذي يستخدم في كل من تعريف إرسال رسالة البيانات وتعريف تلقيها. فرسالة البيانات تدخل نظام المعلومات في الوقت الذي تصبح فيه متوفرة للمعالجة داخل ذلك النظام، وسواء كانت رسالة البيانات التي تدخل نظام المعلومات مفهومة أو قابلة للاستعمال من جانب المرسل إليه أم لا، فهذا أمر يخرج عن نطاق القانون النموذجي. ولا يقصد من القانون النموذجي أن يبطل أحكام القانون الوطني التي يمكن أن يكون فيها تلقي الرسالة



قد تم وقت وصول الرسالة إلى مجال المرسل إليه، بغض النظر عما إذا كانت الرسالة مفهومة أو قابلة للاستعمال من جانب المرسل إليه أم لا. كما لا يقصد من القانون النموذجي أن يتعارض مع الأعراف التجارية التي يعتبر بموجبها أن بعض الرسائل المرمزة قد تم تلقيها حتى قبل أن تكون قابلة للاستعمال من جانب المرسل إليه أو مفهومة بالنسبة له، ورئي أنه لا ينبغي للقانون النموذجي أن يضع اشتراطاً أكثر شدة مما يوجد حالياً في الوسط الورقي الأساس، حيث يمكن اعتبار الرسالة متلقاة حتى إن لم تكن مفهومة للمرسل إليه أو لم يقصد أن تكون مفهومة له (على سبيل المثال، حيثما ترسل بيانات مشفرة إلى وديع بغرض واحد هو الحفظ في سياق حماية حقوق ملكية فكرية).

104- وينبغي ألا تعتبر رسالة البيانات أنها قد أرسلت بمجرد أنها وصلت إلى نظام المعلومات التابع للمرسل إليه ولكنها لم تدخله. وجدير بالملاحظة أن القانون النموذجي لا يتناول صراحة مسألة حدوث خلل في نظم المعلومات كأساس للمسؤولية. وبصورة خاصة، عندما يكون نظام المعلومات التابع للمرسل إليه لا يعمل على الإطلاق أو يعمل بصورة سيئة أو لا تستطيع رسالة البيانات أن تدخل إليه بينما يعمل بصورة صحيحة (مثال ذلك، في حالة النسخة اللاسلكية التي تكون مشغولة على الدوام)، فإن الإرسال لا يتم بموجب القانون النموذجي. ورئي أثناء إعداد القانون النموذجي أنه ينبغي ألا يلقي على عاتق المرسل إليه الالتزام المرهق المتعلق بإبقاء نظامه عاملاً في جميع الأوقات كحكم عام.

105- والقصد من الفقرة (4) هو تناول مكان تلقي رسالة البيانات. والسبب الرئيسي في إدراج قاعدة تتعلق بمكان تلقي رسالة البيانات هو تناول ظرف تتميز به التجارة الإلكترونية قد لا تتناوله على نحو ملائم القوانين القائمة، أي أن نظام المعلومات الخاص بالمرسل إليه والذي يتم تلقي رسالة البيانات فيه أو استرجاعها منه، كثيراً ما يكون موجوداً في نطاق ولاية قضائية غير تلك التي يوجد فيها المرسل إليه نفسه. وتعليل هذا الحكم هو بالتالي التأكد من ألا يكون مكان وجود نظام للمعلومات، هو العنصر الفاصل، بل أن تكون هناك صلة معقولة بين المرسل إليه والمكان الذي يعتبر مكان التلقي. وأن يتسنى للمنشئ التحقق من ذلك المكان بسهولة. وجدير بالملاحظة أن القانون النموذجي لا يحتوي على أحكام محددة بخصوص كيفية تعيين نظام للمعلومات أو ما إذا كان من المستطاع إجراء تغيير بعد هذا التعيين من جانب المرسل إليه.

106- وجدير بالملاحظة أن الفقرة (4) التي تتضمن إشارة إلى " المعاملة الأصلية " يقصد منها أن تشير إلى المعاملات الأصلية الفعلية والمتوقعة على السواء. أما الإشارات إلى " مكان العمل " و " مكان العمل الرئيسي " ومكان الإقامة المعتاد "، فقد اعتمدت لجعل النص متمشياً مع المادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع.

107- ومن تأثير الفقرة (4) أنها تدخل تمييزاً بين مكان تلقي المعتبر والمكان الذي تصل إليه بالفعل رسالة البيانات وقت تلقيها بموجب الفقرة (2). وينبغي ألا يفسر هذا التمييز على أنه توزيع للمخاطر بين المنشئ والمرسل إليه في حالة تلف رسالة البيانات أو فقدانها في الفترة الواقعة بين تلقيها بموجب الفقرة (2) ووقت وصولها إلى مكان تلقيها بموجب الفقرة (4). وكل ما تفعله الفقرة (4) هو مجرد إقرار قرينة افتراض لا يدحض بخصوص حقيقة قانونية، تستعمل حيثما تقضي مجموعة أخرى من المواد القانونية (على سبيل المثال، بشأن تكوين العقود أو تنازع القوانين) بتعيين مكان تلقي رسالة البيانات. بيد أنه رئي أثناء إعداد القانون النموذجي أن إدخال مكان معتبر لتلقي رسالة البيانات يكون





مميزاً عن المكان الذي تصله رسالة البيانات وقت تلقيها سيكون غير مناسب خارج سياق حالات البت المحوسب (على سبيل المثال، في سياق برقية أو تلکس)، وهكذا فإن نص الحكم محدود في نطاقه بحيث لا يشمل سوى عمليات البت المحوسب لرسائل البيانات، وهناك تقييد آخر يرد في الفقرة (5) التي تستعيد حكماً مدرجاً من قبل في المواد 6 و7 و8 و11 و12 (انظر الفقرة 69 أعلاه) بحماية البيئة.





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





عقود الازعان والمستهلك في القرن الواحد والعشرين

Adhesion Contracts and the Twenty First Century Consumer

ليون تريكممان
Leon E. Trakman

عميد كلية الحقوق
Dean Faculty of Law

جامعة جنوب ويلز الجديدة - استراليا

University of New South Wales- Australia

(2007)





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT



مدخل

Abstract

لقد حولت التجارة الإلكترونية Ecommerce قانون العقود law of contract. حيث يخضع المستهلكون بشكل متزايد لعدد لا يحصى من الشروط myriads of conditions في عقود التغليف shrink-wrap، والصندوق المغلف box-wrap، و النقر click-wrap، والتصفح Browsewrap. وفتح البرنامج/ البرمجية software wrapping أو النقر فوق "أوافق I agree" في مربع حوار على جهاز حاسوب يعرض المستخدم لسلسلة من الشروط المرهقة التي تقيد الاستخدام النهائي وتحد من مسؤولية المورد supplier's liability.

هذه التطورات يقابلها نمو فئات جديدة من المستهلكين البارعين في السوق الذين هم على استعداد وقادرون على مقاضاة منتجي العلامات التجارية في الفصل وغيرها من الإجراءات. وفي مواجهة هذه التطورات في القرن الحادي والعشرين، تكافح المحاكم لإيجاد أرضية مشتركة بين تنظيم المعاملات الجماعية بإنصاف للمستهلكين وتسهيل التجارة الحرة.

وبتحليل عقود الإذعان adhesion contracts في ضوء قانون عدم الضمير المتطور، تقترح هذه المقالة طرقاً لتنظيم المعاملات الجماعية مع الحفاظ على حرية التعاقد الضرورية للديمقراطية الليبرالية.





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT

الفهرس

TABLE OF CONTENTS

I.	مقدمة
II.	عقود الادعان
i.	مستهلك القرن والواحد والعشرين
ii.	مستهلكو الطلبات المتكررة
iii.	التجار المستهلكين
vi.	الآثار المترتبة على التجار والمستهلكين الجدد
	مستهلك "المغلف" في القرن الحادي والعشرين
i.	مستهلكو الطلبات المتكررة
ii.	التجار المستهلكين
iii.	المستهلكون ممن لديهم خيار في السوق
a.	شروط مبسطة
IV.	تحدي الأرثوذكسية/ (التشدد) الجديدة
V.	تنظيم العقود الجماعية
i.	مدخل القاضي ايستبروك
ii.	بعض الاستنتاجات المبدئية
VI.	مدخل التنين: اتفاق ترخيص المستخدم النهائي
i.	اتفاق ترخيص المستخدم النهائي [EULA]
ii.	تقييد اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي وعقود الخدمة
VII.	فن التميز
i.	إعلان بنود عقد التصفح غير قابلة للتنفيذ
ii.	إعلان بنود عقد النقر قابلة للتنفيذ
iii.	الفروق الأساسية
iv.	الفروق الأساسية
VIII.	الاختلافات القانونية
i.	الاتجاهات في مجال حماية المستهلك
ii.	اختلافات الحقائق
IX.	توغل البرمجية
X.	إتقان الموافقة
i.	إتقان العقود غير المكتملة
ii.	الإدارة القضائية للعقود "المغلقة"
iii.	محيط ملء الفجوة
iv.	سد الثغرات التشريعية
XI.	المبادئ التوجيهية
i.	تنظيم المعاملات عن طريق العقد
ii.	المبادئ التوجيهية في تنظيم العقود
XII.	خاتمة





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT



I. مقدمة

I. INTRODUCTION

بعد خمسة عشر عاما من بدء المحاكم الأمريكية النظر لأول مرة فيما إذا كانت تراخيص البرمجيات المغلفة¹ shrink-wrap software licenses قابلة للتنفيذ enforceable، لا يزال القانون الذي يحكم التغليف shrink-wrap²، والعلبة المغلفة box-wrap³ والآن انقر click-wrap⁴ والتصفح browse-wrap⁵ غير مؤكد. فمن ناحية، تنظر المحاكم فيما إذا كانت ستحمي المستهلكين من الموردين الأقوياء الذين يقومون بتعبئة الشروط المرفقة في غلاف صندوقي، أو يطلبون من العملاء عبر الإنترنت انقر فوق "أوافق" على الشروط المرفقة onerous conditions في عقود انقر، أو توجيه المستهلكين عن طريق الارتباط التشعبي hyperlink بالشروط المرفقة في عقود التصفح browse-wrap contracts.

وعلى الطرف الآخر، تقوم المحاكم بتقييم ما إذا كانت ستفرض عقود البرمجيات والحاسوب وتراخيص الإنترنت لحماية المصالح التجارية للمنتجين والموزعين من مطالب أنواع جديدة من المستهلكين الذين يتمتعون بالدهاء في السوق والبارعين في الشراء بالجملة. وتكمن مشكلة المحاكم في إيجاد حل وسط بين هذين النقيضين: وضع مبادئ الممارسة التي تحكم بها صناعات التجارة الإلكترونية العالمية الأسرع نمواً، مع الاستمرار في العمل من خلال القوانين المعمول بها والقانون العام للعقود⁶.

ويظهر تاريخ المادة 2 من القانون التجاري الموحد [UCC] Uniform Commercial Code توترات سياسية متفشية⁷. أحد هذه التوترات هو بين مدونة تسهل ممارسة التجار في السوق الحرة

¹ Shrink-wrap licenses are named after the clear plastic wrapping in which most software packages are contained on purchase. It sets out the binding conditions to which the software purchaser must "adhere" on opening the package.

تتم تسمية تراخيص التغليف على اسم الغلاف البلاستيكي الشفاف الذي توجد فيه معظم البرامج يتم تضمين الحزم عند الشراء. يحدد الشروط الملزمة التي يلتزم بها البرنامج ويجب على المشتري "الالتزام بها" عند فتح العبوة.

² On the distinctive judicial treatment of different types of wrap contracts, see infra section VII.

وفيما يتعلق بالمعاملة القضائية المميزة لمختلف أنواع العقود المبرمة، انظر الفرع السابع أدناه.

³ Box-wrap refers to the conditions to which the purchaser must adhere on opening the box. Click-wrap and browse-wrap contracts refer to online transactions

يشير غلاف الصندوق إلى الشروط التي يجب على المشتري الالتزام بها عند فتح الصندوق. تشير عقود انقر والتصفح إلى المعاملات عبر الإنترنت

⁴ In a click-wrap contract the user is provided with the terms and conditions of the contract, usually an end user agreement, at the end of which a dialog "I agree" box pops up on the screen which the user must sign in order to download or otherwise use the product.

في عقد انقر، يتم تزويد المستخدم بشروط وأحكام العقد، عادة ما تكون اتفاقية المستخدم النهائي، وفي نهايتها ينبثق مربع حوار "أوافق" على الشاشة

التي يجب على المستخدم التوقيع عليها لتنزيل المنتج أو استخدامه بطريقة أخرى.

⁵ In browse-wrap contracts the user is not presented with the terms and conditions of the contract, but is provided with a hyperlink to another website at which those terms are included.

في عقود التصفح، لا يتم تقديم شروط وأحكام المستخدم، ولكن يتم تزويده بارتباط تشعبي إلى موقع ويب آخر يتم تضمين هذه الشروط فيه.

⁶ On the growth of e-commerce as a business and management strategy, see Diana Kao and Judith Decou, A Strategy-based Model for e-Commerce Planning 103 Industrial Management & Data Systems 238 (2003).

⁷ The drafting of Article 2 of the Uniform Commercial Code, in the creative genius of Karl Llewellyn, was grounded in legal realism. See Allen R. Kamp, Between-the-Wars Social Thought: Karl Llewellyn, Legal Realism, and the Uniform Commercial Code in Context, 59 ALB. L. REV. 325 (1995). Kamp notes "Llewellyn's first drafts of the Code provided for a jury composed of merchants to make [factual]





ومدونة تحمي مصالح المستهلك من الممارسات الافتراسية predatory practices لمنتجات السلع والخدمات على نطاق واسع⁸. ويدور التوتر ذو الصلة حول الوظيفة التنظيمية للمادة 2 من المدونة⁹، لا سيما فيما يتعلق بالعقود غير المعقولة بموجب المادة 2-302¹⁰ وهذه التوترات واضحة في المعاملة القضائية judicial treatment لعقود المستخدم النهائي end user contracts، ولا سيما اتفاقات ترخيص المستخدمين النهائيين [EULAs] End Users Licensing Agreements¹¹. تتناول هذه الدراسة ما إذا كان ينبغي توسيع مبادئ الردع التقليدية traditional principles of deterrence التي يطبقها المنظمون والمحاكم على عقود الإذعان لتشمل فئات "جديدة" من مستهلكي القرن الحادي والعشرين الذين يتمتعون بالتطور التعاقدي في عصر يركز على المستهلك. مع التركيز على القانون المتطور لانعدام الضمير في ولايات قضائية jurisdictions مثل كاليفورنيا ونيويورك¹²، فإنه ينظر في كيفية تعامل المحاكم مع المستهلكين الذين يعيدون بيع السلع والخدمات resell goods and services، ويشاركون في معاملات الطلبات المتكررة engage in repeat

determinations.” Id. at 340; David Ray Papke, How the Cheyenne Indians Wrote Article 2 of the Uniform Commercial Code, 47 BUFF. L. REV. 1457, 1459–60 (1999); Ingrid Michelsen Hillinger, The Article 2 Merchant Rules: Karl Llewellyn’s Attempt to Achieve The Good, The True, The Beautiful in Commercial Law, 73 GEO.L.J. 1141 (1985); See too Daniel A. Farber, Toward a New Legal Realism, 68 U. CHI. L. REV. 279, 300 (2001).

⁸ See Seona Valentine Shiffrin, Paternalism, Unconscionability Doctrine, and Accommodation, 29 PHIL. & PUB. AFFAIRS 205 (2000) who states: “The unconscionability doctrine, famously, operates as a shield and not as a sword. One may protect oneself against enforcement of an unconscionable contract, but one may not obtain damages for having been subject to an unconscionable offer; nor may one seek restitution for compliance with an unconscionable contract” (at 229).

⁹ See Scott J. Burnham, Is Article 2 Regulatory or Facilitatory? A Socratic Dialogue, 68 OHIO ST.L.REV. 57 (2007).

¹⁰ See Shiffrin, supra note 8. On paternalism particularly in the law of contracts, see Eyal Zamir, The Efficiency of Paternalism, 84 VA.L.REV. 229, 230 (1998); Eric A. Posner, Contract Law in the Welfare State: A Defense of the Unconscionability Doctrine, Usury Laws, and Related Limitations on the Freedom to Contract, 24 J. LEGAL STUD. 283, 312-14 (1995); Anthony T. Kronman, Paternalism and the Law of Contracts, 92 YALE L.J. 763, 778-84 (1983).

¹¹ On the definition of an EULA, see <http://www.webopedia.com/TERM/E/EULA.html>

¹² Article 2-302 states: § 2-302. Unconscionable contract or Clause: (1) If the court as a matter of law finds the contract or any clause of the contract to have been unconscionable at the time it was made the court may refuse to enforce the contract, or it may enforce the remainder of the contract without the unconscionable clause, or it may so limit the application of any unconscionable clause as to avoid any unconscionable result. (2) When it is claimed or appears to the court that the contract or any clause thereof may be unconscionable the parties shall be afforded a reasonable opportunity to present evidence as to its commercial setting, purpose and effect to aid the court in making the determination. On the history and scope of 2-302 see esp. Arthur Allen Leff, Unconscionability and the Code—The Emperor’s New Clause, 115 U. PA. L. REV. 485 (1967). On the history and scope of Article 2 more generally, see JAMES J. WHITE & ROBERT S. SUMMERS, UNIFORM COMMERCIAL CODE 270–71 (5th ed. 2000); Julian B. McDonnell, Purposive Interpretation of the Uniform Commercial Code: Some Implications for Jurisprudence, 126 U. PA. L. REV. 795, 797 (1978); Caroline Edwards, Article 2 of the Uniform Commercial Code and Consumer Protection: The Refusal to Experiment, ST. JOHN’S REV. 663 (2004); James J. White, Evaluating Article 2 of the Uniform Commercial Code: A Preliminary Empirical Expedition, 75 MICH.L.REV. 1262 (1977); Richard Danzig, A Comment on the Jurisprudence of the Uniform Commercial Code, 27 STAN. L. REV. 621, 621 (1975); H.C.C. Jr., Unconscionable Sales Contracts and the Uniform Commercial Code, section 2-302, 45 VA.L.REV. 583 (1959).



order transactions ، ولديهم خيار السوق¹³. واستكشاف المعالجة القضائية لانعدام الضمير ،judicial treatment of unconscionability في عقود الصندوق المغلف box-wrap ، والتغليف shrink-wrap¹⁴ وعقود النقر click-wrap¹⁵ وعقود التصفح browse-wrap¹⁶ ، فإنه يحدد المفاهيم القضائية لـ... "خبث/ شرور المساومة bargaining naughtiness" التي تؤدي إلى إجراءات غير معقولة procedural unconscionable¹⁷ ، و"الشرور الكامنة evils lurking" في العقد "المغلف wrap" مما يؤدي إلى انعدام الضمير الموضوعي¹⁸. ويخلص التقرير إلى أنه مهما كانت فئات المستهلكين الجديدة متطورة، فإنها لا تمثل المستهلكين ككل تمثيلاً كافياً لتبرير إعادة صياغة تطبيق عدم الضمير على عقود المستهلكين عموماً.

II. عقود الإذعان

II. THE ADHESION CONTRACT

متى ينبغي أن يكون للموردين suppliers حرية إملء شروط عقد "غير متفاوض عليه unbargained" على الزبائن بفرض شروط مرهقة onerous conditions عليهم عند فك تغليف الطرد أو فتح صندوق أو النقر على مربع حوار "أوافق" أو الحصول على إمكانية الوصول إلى

¹³ On these different classes of "new" consumers, see section III. The phrase "contract of adhesion," originating in the law of insurance, is imputed to E.W. Patterson, *The Delivery of a Life Insurance Policy*, 33 HARV. L. REV. 198 (1919). See too Reuben Hasson, *The Special Nature of the Insurance Contract: A Comparison of the American and English Law of Insurance*, 47 MOD.L.REV. 502 (1984); Frederick Kessler, *The Protection of the Consumer under Modern Sales Law, Part 1: A Comparative Study*, 262 YALE L.J. (1964).

¹⁴ The prototype shrink-wrap license case is *Step-Saver Data Sys., Inc. v. Wyse Tech*, 939 F.2d 91 (3d Cir. 1991) in which Step-Saver purchased a software program, MultiLink, from Wyse Tech for the purpose of resale. Each MultiLink package included a shrink-wrap license by which Wyse Tech disclaimed all express and implied warranties and limited remedies against it for replacement of the program. Following a class action against Wyse Tech that the program was defective, it sued Step-Saver. The Court held that the disclaimer and limitation of liability clauses in the shrink-wrap license were not enforceable because Step-Saver had not assented to them. *Id.* See too *Arizona Retail Sys. v. Software Link, Inc.* 831 F. Supp. 759 (D. Ariz. 1993). This 3rd Circuit diverges from the 7th Circuit decision of Judge Easterbrook in *ProCD, Inc. v. Zeidenberg*, 86 3d 1447 (7th Cir. 1996) (holding shrink-wrap license enforceable). See *infra* section V.i.

¹⁵ Perhaps the first click-wrap contract considered by the courts was *Forrest v. Verizon Communications, Inc.*, 805 A.2d 1007 (D.C. 2002), involving the choice of a forum clause in a click-wrap licensing agreement. The plaintiffs, in a class action, sought to establish that the services provided by Verizon, the defendant, were subject to disruptions and were slower than warranted. The class action was dismissed at trial based on the choice of law clause in the subscription agreement. On appeal, the court dismissed plaintiffs' argument that the small size of the scroll box rendered notice inadequate, *Id.* at 1010-11. The appellate court also dismissed the argument that the clause was unreasonable because it designated a forum (Virginia) in which the case could not proceed as a class action, *id.* at 1012.

¹⁶ The leading browse-wrap contract case is *Specht v. Netscape Communications Corp.*, 150 F. Supp. 2d 585 (S.D.N.Y. 2001). On *Specht*, see *infra* note 185. See generally, Robert A. Hillman & Jeffrey J. Rachlinski, *Standard-Form Contracting in the Electronic Age*, 77 N.Y.U.L. Rev. 429, 493 (2002); Richard G. Kunkel, *Recent Developments in Shrink-wrap, Click-wrap and Browse-wrap Licenses in the United States*, 9(3) Murdoch Univ. Electronic L.J. (Sept.2002), available at <http://www.murdoch.edu.au/elaw/issues/v9n3/kunkel93.html>

¹⁷ See Arthur Allen Leff, *Unconscionability and the Code. The Emperor's New Clause*, *supra* note 12.

¹⁸ *Id.* On such evils associated with EULA, see *infra* section VI.





ارتباط تشعبي hyperlink¹⁹ متى ينبغي تكليف الموردين بتزويد الزبائن بإشعار مسبق بنية استبعاد المسؤولية liability أو الحد منها في عقد غلاف shrink-wrap؟ عقد صندوق مغلف boxwrap أو عقد النقر click-wrap أو عقد التصفح browse-wrap contract²⁰ وهل يجب على الموردين شرح هذه الشروط للعملاء بلغة سهلة الاستخدام؟ ومتى يكون المستهلك مستخدماً نهائياً يحق له الحصول على هذه الحماية أو تاجراً بحكم الأمر الواقع يشارك في إعادة بيع المنتج باستحقاق أقل؟ وتثار هذه الأسئلة وغيرها فيما يتعلق بعقود الإذعان، والمعرفة في قضية **Comb v. PayPal, Inc.**²¹ على أنها عقد موحد يصوغه الطرف الذي يتمتع بقوة تفاوضية عليا ويجبر الطرف المشترك إما على التقيد بالعقد أو رفضه²².

وفي تقليد قانوني بدأه إدوين باترسون Edwin Patterson في عام 1919²³ وشرحه فريدريك كيسلر Frederick Kessler في عام 1943²⁴ لطالما تم تفسير "عقود الإذعان" لصالح الطرف المفاوض الأضعف²⁵. كما ذكر كارل لويلين Karl Llewellyn، ان الواقع القانوني والصياغة

¹⁹ For a libertarian conception of the free market in relation to cyber law, see Bruce L. Benson, The Spontaneous Evolution of Cyber Law: Norms, Property Rights, Contracting, Dispute Resolution and Enforcement Without the State J., 1 LAW, ECONOMICS & POLICY 269 (2005), available at <http://www.sjsu.edu/depts/economics/faculty/powell/docs/econ206/CyberLaw-Evolution.pdf>. These new legal developments include the adoption of the Uniform Computer Information Transactions Act [UCITA], previously proposed 2B of the UCC which would render enforceable restrictions on contract practices that were previously in contract law and under intellectual property law. UCITA in particular renders shrink-wrap licences enforceable under state contract law. See http://www.law.uh.edu/ucc2b/UCITA_final_02.pdf See too, Pamela Samuelson, Intellectual Property and Contract Law for the Information Age: Foreword to a Symposium, 87 CAL.L.REV.1 (1999).

²⁰ On the potential explosion of lawsuits against shrink-wrap suppliers including for failing to provide purchasers with reasonable notice of conditions, see e.g. Corey Doctorow, Shrinkwrap Licenses: An Epidemic of Lawsuits Waiting to Happen, <http://www.informationweek.com/news/showArticle.jhtml?articleID=197003052>.

²¹ Comb v. PayPal, Inc. 218 F. Supp. 2d 1165 (N.D. Cal. 2002).

²² On the legal consequences of a plaintiff clicking the "I agree" dialog box in a click-wrap agreement: "Although plaintiff in his affidavit, states 'I never saw, read, negotiated for or knowingly agreed to be bound by the choice of law ...', 'he does not point to any conduct of defendant or other reason why he could not. Indeed as pointed out in defendant's affidavit and argued in his memorandum, one could not enroll unless they clicked the 'I agree' button which was immediately next to the 'read now' button or, finally, the 'I agree' button next to the 'I disagree' button at the conclusion of the agreement.", in Groff v. America Online, Inc., 1998 R.I. Super., LEXIS 46 (Super.Ct., R.I., Providence, May 27 1998) (C.A. No. PC 97-0331), at 12-13. But see Ian Macneil, Bureaucracy and Contracts of Adhesion, 22 OSGOOD HALL L.J. 5 (1984) (arguing that adhesive conditions are often drafted to discourage consumers from reading them, should the drafter subsequently wish to invoke them).

²³ Patterson is reputed to have coined the phrase "adhesion contract." See Edwin W. Patterson, supra note 13, p.222.

²⁴ See Friedrich Kessler, Contracts of Adhesion—Some Thoughts About Freedom of Contract, 43 COLUM. L. REV. 629, 642 (1943).

²⁵ For classic cases on adhesion contracts and the law of unconscionability, see Henningsen v. Bloomfield Motors, Inc., 161 A.2d 69, 87 (N.J. 1960) ("Extreme inequality of bargaining between buyer and seller [regarding adhesion contracts] . . . is now often conspicuous. Many buyers no longer have any real choice in the matter.") (Citing LAWRENCE VOLD, HANDBOOK OF THE LAW OF SALES 447 (2d ed. 1959)). See too A & M Produce Co. v. FMC Corp., 186 Cal. Rptr. 114, 125 (Cal. Ct. App. 1982) ("[O]ne suspects that the length, complexity and obtuseness of most form contracts may be due at least in part to the seller's preference that the buyer will be dissuaded from reading that to which he is supposedly agreeing.").



الأولية للمادة 2 من UCC بدلا من التفكير في " الموافقة " على بنود لوحة المرجل boiler-plate clauses، يمكننا أن ندرك أنه فيما يتعلق بالتحديد، لا توجد موافقة على الإطلاق²⁶. وكانت النتيجة أن القضاة، عند إثبات وجود "عقد إذعان"، رفضوا إنفاذ هذه "العقود" أو فصلوا منها بنودا منافية للضمير unconscionable clauses؛ أو أنهم أيدوا مثل هذه العقود بينما كانوا يفسرون بنودا اذعانية داخلها لصالح الطرف الأضعف weaker party²⁷. وعادة ما تفعل المحاكم ذلك بشكل متباين، مؤكدة على تلك الحقائق التي تعتبرها دليلا ماديا material evidence على عدم الضمير unconscionability في كل قضية على حدة²⁸.

كان المرض الأساسي primary malady المرتبط بعقد الإذعان في أوائل القرن العشرين هو أنه تمت صياغته من قبل أطراف ذات قوة تفاوضية متفوقة تملّي شروط "الصفقات deals" أحادية الجانب التي تأخذها أو تتركها لأطراف مساومة أدنى²⁹. ويكمن الشر في إساءة الاستخدام المحتملة من قبل المنتجين وأصحاب العمل لسلطتهم الاحتكارية واحتكار القلة³⁰ وفي عقود نموذجية معقدة قدموها إلى جمهور أسير من العملاء والموظفين³¹. كما ذكر في إعادة صياغة (ثانيا) العقود:

A party who makes regular use of a standardized form of agreement does not ordinarily expect his customers to understand or even to read the standard terms.³²

والطرف الذي يستخدم بانتظام شكلا موحدا للاتفاق لا يتوقع عادة من زبائنه أن يفهموا الشروط الموحدة أو حتى أن يقرأوها³².

²⁶ See KARL N. LLEWELLYN, THE COMMON LAW TRADITION: DECIDING APPEALS 370 (1960). Llewellyn added: "The fine print which has not been read has no business to cut under the reasonable meaning of those dickered terms which constitute the dominant and only real expression of agreement..." supra in note. See too WILLIAM TWINING, KARL LLEWELLYN AND THE REALIST MOVEMENT (1985).

²⁷ The logic behind this large body of law is that "The ideal adherent who would read, understand, and compare several forms is unheard of in the legal literature and, I warrant, in life as well." Todd D. Rakoff, Contracts of Adhesion: An Essay in Reconstruction, 96 HARV. L. REV. 1173, 1179 n.22 (1983).

²⁸ On this functional approach to the application of law, notably among "fact skeptics", see JEROME FRANK, LAW AND THE MODERN MIND ch.4-5 (1930). See too Felix S. Cohen, Transcendental Nonsense and the Functional Approach, 35 Colum. L. Rev. 809 (1935).

²⁹ "Contracts of adhesion ... will not be enforced against the weaker party when it is (1) not within that party's reasonable expectations; or (2) is unduly oppressive, unconscionable or against public policy." AEB & Associates Design Group, Inc. v. Tonka Corp., 853 F. Supp. 724, 732 (S.D.N.Y. 1994) (citations omitted)

³⁰ For a discussion on this malady, see Eric A. Posner, The Parol Evidence Rule, Plain Meaning, and the Principles of Contractual Interpretation, 146 U. PA. L. REV. 533 (1998).

³¹ 1 Critical legal theorists like Duncan Kennedy challenges, as false, the conception of unfair bargaining power in adhesion contracts. He considers that the real concern revolves around the naiveté of the inferior bargaining party and the need for "the decision maker has to take the beneficiary under his wing and tell him what he can and cannot do." See Duncan Kennedy, Distributive and Paternalist Motives in Contract and Tort Law, With Special Reference to Compulsory Terms and Unequal Bargaining Power, 41 MD. L. REV. 563, 634 (1982).

³² "A party who makes regular use of a standardized form of agreement does not ordinarily expect his customers to understand or even to read the standard terms". RESTATEMENT (SECOND) OF CONTRACTS § 211 comment B (1979) (See E. ALLAN FARNSWORTH, CONTRACTS 248 (1982), citing Schupp v. Davey Tree Expert Co., 209 N.W. 85, 86 (Mich. 1926) (no duty to read); Dowagiac Mfg. Co. v. Schroeder, 84 N.W. 14, 14 (Wis. 1900) (duty to read).



كان الرد المثالي على عقود الإذعان هذه هو أن تعالج المحاكم الاختلالات في القدرة التفاوضية دون الدوس على حرية التعاقد للأطراف³³. وكان الغرض هو ضمان أنه إذا كان الشرط الوارد في عقد الإذعان قاسيا **unduly harsh** أو قمعيا **oppressive** أو غير معقول **unconscionable** بشكل لا مبرر له، فيجب إعلانه غير قابل للتنفيذ³⁴. وإذا كان عقد الإذعان قادرا على إنشاءات مختلفة، وينبغي أن يفسر على أنه ضد الصائغ ولصالح الطرف الأضعف³⁵. ويوفر قانون انعدام الضمير **law of unconscionability** للمحاكم طريقة معينة لجعل العقود الظالمة أو غير العادلة غير قابلة للإنفاذ. كان الأساس القانوني هو أن يدعي المدعي أن شرطا أو أكثر في عقد اذعان كان إما غير معقول من الناحية الإجرائية أو الموضوعية، أو كليهما³⁶. حيث كان النهج التوجيهي هو أن تدقق المحاكم في المعاملات التي يكون لدى الأطراف فيها معرفة غير متكافئة وقدرة على المساومة على الشروط، دون التدخل دون مبرر في استقلالها التعاقدية أو التراجع إلى الأبوية الجامحة **regressing into unbridled paternalism**³⁷. وكان التوجيه التوجيهي هو أن تطبق المحاكم قاعدة الملكية **property rule** التي ترفض فرض شروط اذعانية **adhesive**

³³ This concern is central to Melvin Eisenberg's thesis that the principles of unconscionability often justify placing limitations on the bargain principle in contract in an imperfect market. See Melvin Aron Eisenberg, The Bargain Principle and Its Limits, 95 HARV.L.REV.741 (1982).

³⁴ For a critical discussion on the efficiency – or inefficiency -- of paternalism in contract law, notably in relation to unconscionability, see Eyal Zamir, supra note 10. See too David L.Shapiro, Courts, Legislatures, and Paternalism, VA.L.REV.519 (1988).

³⁵ The contra proferentum rule is a rule of construction, as distinct from a rule of law by which courts interpret contracts against the drafter. Courts can also apply this rule of construction to fill a “gap” or casus omission in adhesion contracts. See further infra section X. On the application of the contra proferentum rule, see Beanstalk Group, Inc. v. AM General Corp., 283 F.3d 856, 858--859 (7th Cir. 2002); Missouri Pacific R.R. v. Kansas Gas & Electric Co., 862 F.2d 796, 800 (10th Cir. 1988); First State Underwriters Agency of New England Reinsurance Corp. v. Travellers Insurance Co., 803 F.2d 1308, 1311-- 1312 (3rd Cir.1986). See too Richard A. Posner, The Law and Law Economics of Contract Interpretation, The Law and Economics of Contract Interpretation, American Law and Economic Association Annual Meetings, paper 56, at 9-14 (2005), available at <http://law.bepress.com/cgi/viewcontent.cgi?article=1527&context=alea>; Leon E. Trakman, Interpreting Contracts: A Common Law Dilemma, 59 CAN.BAR REV.241 (1981).

³⁶ See Gatton v. T-Mobile USA Inc., 152 Cal.App.4th 571 (2007), para.5: “Oppression, for purposes of rendering a contract provision procedurally unconscionable, arises from an inequality of bargaining power that results in no real negotiation and an absence of meaningful choice.” See too Robert A. Hillman, Debunking Some Myths About Unconscionability: A New Framework for U.C.C. section 2-302, 67 CORN.L.REV.1 (1981).

³⁷ There are roughly three schools of thought on such paternalism. The first school rejects paternalism primarily on grounds that consumers are rational actors. See e.g. MILTON ANE ROSE FRIEDMAN, FREE TO CHOOSE, ch.7 (1980); Richard Posner R, Rational Choice, Behavioral Economics, and the Law, 50 STAN. L.REV. 1551 (1998); Richard Posner, The Federal Trade Commission, 37 CHI.L.REV.47 (1969), The second school of thought objects to those who reject paternalism, without endorsing a conception of paternalism. See e.g. Christine Jolls, Cass R. Sunstein, and Richard Thaler, A Behavioural Approach to Law and Economics, 50 STAN.L.Rev.1471 (1998). The third school subscribes to an asymmetrical paternalism grounded in behavioral psychology. See e.g. Colin Camerer, Samuel Issacharoff, George Lowenstein, Ted O'Donoghue and Matthew Rabin, Regulation for Conservatives: Behavioral Economics and the Case for ‘Asymmetric Paternalism 151 PA.L.Rev.1211 (2003).



conditions في عقود المستهلكين، تميزا لها عن قاعدة المسؤولية التي تؤدي إلى أضرار
liability rule leading to damages³⁸.

كان التوجيه المهيمن overriding directive هو أن تعالج المحاكم الافتقار المزعوم للموافقة المتبادلة lack of mutual assent الناشئة عن عدم قدرة الأطراف المفاوضة الأضعف على التأثير على شروط مثل هذه العقود³⁹، بما في ذلك التفاوض من أجل شروط أكثر إنصافاً⁴⁰. وكان النهج التوجيهي هو أن تتوصل المحاكم إلى قواعد البناء التي تحكم مثل هذه العقود "غير المتفاوض عليها"، والتي توصف بشكل أكثر دقة بأنها "كما لو as if" أو شبه عقود quasi contracts⁴¹. كما أعلن جون موراي John Murray:

This process does not deserve to be called contractual. It is not democratic and, in a society based on mass production which requires standardized forms even among competitors, it is essentially unfair.⁴²

هذه العملية لا تستحق أن تسمى تعاقدية. إذ إنها ليست ديمقراطية، وفي مجتمع قائم على الإنتاج الضخم الذي يتطلب أشكالاً موحدة حتى بين المنافسين، فهو غير عادل في الأساس⁴².

واعتبرت الشروط التي تستبعد excluding المسؤولية liability أو تحد منها limiting في مثل هذه العقود غير الكاملة ليست قمعية oppressive فحسب، بل إنها تحت المستهلكين على التعاقد بناء على موافقة مشكوك فيها dubious وغير مكتملة inchoate⁴³. وشملت العوامل الرئيسية في تحديد قابلية إنفاذ شروط العقد القمعية المزعومة ما يلي: تعقيد تلك الشروط وحجمها وموقعها وعددها،

³⁸ For a classical article differentiating between such property and liability rules, see Guido Calabresi & A. Douglas Melamed, Property Rules, Liability Rules, and Inalienability: One View of the Cathedral, 85 HARV. L. REV. 1089, 1092–93, 1106–10 (1972). See too Richard Craswell, Property Rules and Liability Rules in Unconscionability and Related Doctrines, 60 U. CHI. L. REV. 1, 2–3 (1993). Cf. Thomas Cooley, Ramon Marimon, and Vincenzo Quadrini, Aggregate Consequences of Limited Contract Enforceability, 112 J.POLITICAL ECONOMY.817 (2004)

³⁹ On a classic adhesion -- bullet proof -- securities contract, see Judge Posner's decision in Carr v. CIGNA Securities, Inc. 95 F.3d 544, 548 (7th Cir. 1996). "[I]t would be unreasonable to expect Carr to pore through 427 pages of legal and accounting mumbo-jumbo looking for nuggets of intelligible warnings."

⁴⁰ Contracts sometimes explicitly prohibit the customer from altering the terms of a contract. See e.g. Gold Star v. Manshul Construction Corp., No. CIV. 93-4213-SS, 1995 U.S. Dist. LEXIS 5120, at *21 (S.D.N.Y. Apr. 19, 1995) [construction contract]; Miller v. Dobbs Mobile Bay, Inc., 661 So. 2d 203, 206 (Ala. 1995)[insurance contract]; Velasquez v. Crown Life Ins. Co., No. CIV.A. 97-064-M, 1999 U.S. Dist. LEXIS 13186, at *9 (S.D. Tex. Aug. 10, 1999) [insurance contract] section.

⁴¹ Such "contracts" are more accurately conceived as "quasi-contracts" due to the adhering party's failure to assent to their material conditions and in particular, to conditions imposed on that party after the date of "contracting". See further infra section X.

⁴² This process does not deserve to be called contractual. It is not democratic and, in a society based on mass production which requires standardized forms even among competitors, it is essentially unfair. See John E. Murray, Jr., The Standardized Agreement Phenomena in the Restatement (Second) of Contracts, 67 CORNELL L. REV. 735 (1982)

⁴³ "A party misled as to the utility to be derived from a proposed transaction cannot properly evaluate the true benefits and costs of the deal . . . The presumption that the agreement will lead to a value increasing exchange, therefore, is rebutted." See Michael I. Myerson, Efficient Consumer, The Efficient Consumer Form Contract: Law and Economics Meets the Real World, 24 GA. L. REV. 583, 589 (1990).





والفهم المعقول لها من قبل الأطراف المنضمة، وما إذا كان استخدامها قد تجاوز عتبة إجرائية للإنفاذ في قانون العقود على غرار عتبة الإجراءات القانونية الواجبة في القانون الدستوري⁴⁴. حتى أولئك الذين أكدوا أن كفاءة العقد هي المهمة الحقيقية لقانون العقود اعترفوا أحياناً بأن العقود كانت بالكاد فعالة عندما سعت الشركات الكبرى إلى فرض شروط مرهقة لم يقرأها معظم المستهلكين أو لم يفهموها⁴⁵. ولم تكن الشروط التي يفرضها الموردون في كثير من الأحيان غير عادلة فحسب، بل كانت أيضاً غير فعالة inefficient⁴⁶. ويقرر الاقتصاديون السلوكيون Behavioral economists، بدورهم، أن المستهلكين يفتقرون إلى القدرة على اتخاذ خيارات عقلانية في مواجهة العقود المعقدة بشكل لا مبرر له⁴⁷، واقترح تنظيم عقود المستهلكين الجماعية mass consumer contracts بما يحقق المصلحة العامة⁴⁸.

v. مستهلك القرن الواحد والعشرين

v. The Twentieth First Century consumer

كان النموذج الأولي لـ. "ضحايا victims "العقود غير المعقولة unconscionable contracts في أوائل القرن العشرين عبارة عن بنود معقدة للمستهلكين توفر خيارات كل شيء أو لا شيء والذين يفتقرون إلى القدرة على فهم المعنى غير العادل لتلك الشروط أو تغييرها⁴⁹، أو تجنب العواقب القانونية القاسية للموافقة على مثل هذه "الصفقات deals" أحادية الجانب one-sided⁵⁰. ولقد ألقى فقه القرن الحادي والعشرين بعض الشكوك على هذه الصورة المتجانسة في عصر جديد من التجارة

⁴⁴ See Broemmer v. Abortion Services of Phoenix, Ltd., 840 P.2d 1013, 1016 (Ariz., 1992). See too the Restatement on form contracts, RESTATEMENT (SECOND) OF CONTRACTS § 211(3) (1981).

⁴⁵ See WILLIAM M. LANDES & RICHARD A. POSNER, THE ECONOMIC STRUCTURE OF TORT LAW 281–82(1987) [Dealing with the exclusion of liability by manufacturers of, among others, motor vehicles, for personal injury].

⁴⁶ 6 From a cost-benefit perspective, this inefficiency included the disutility of the transaction owing to the purchaser's inability to determine the contract's true costs and benefits. See Meyerson, Efficient Consumer, The Efficient Consumer Form Contract: Law and Economics Meets the Real World, 24 GA. L. REV. 583, 589 (1990). See too Kevin Davis, Licensing Lies: Merger Clauses, The Parol Evidence Rule and Pre-Contractual Misrepresentations, 33 VAL. U. L. REV. 485, 500 (1999).

⁴⁷ This analysis is based on a conception of "economic rationality" that includes assessing how consumers form perceptions and how those perceptions influence their decisions. See generally Daniel McFadden, Rationality for Economists?, 19 J. RISK & UNCERTAINTY 73, 73 (1999)

⁴⁸ 8 On asymmetrical conception of paternalism grounded in behavioral psychology to contract law, see supra note 37.

⁴⁹ This is not to suggest that many consumers could not ascertain the meaning of exclusion clauses in contracts; it is simply that the cost of them doing so often exceeds the value of the contract. On the cost disincentive to study detailed contract terms, see Melvin A. Eisenberg, The Limits of Cognition and the Limits of Contract, 47 STAN. L. REV. 211, 243 (1995).

⁵⁰ One can rationalize complexity in contracts by asserting that contracts are inevitably more complex because they plan for an uncertain future. See Karen Eggleston, Eric A. Posner, and Richard Zeckhauser, The Design and Interpretation of Contracts: Why Complexity Matters, 95 NW.L.REV.91 (2000). Appropriate responses include: that the same case can be made about any form of law that facilitates or regulates future conduct; and that the law of contract provides for an uncertain future, such as when claims are made that contract performance has become commercially impracticable due to unforeseen circumstances beyond control under article 2-615 of the UCC. See further Trakman, Winner Take Some: Loss Sharing and Commercial Impracticability, 69 MINN. L. REV. 471(1985).





الإلكترونية e-commerce⁵¹ والتعاقد الفوري instantaneous contracting⁵². فالمورد المتألف/ المتجانس monolithic supplier الذي سيطر على السوق والمستهلك المتوسل supplicant consumer الذي أشبع كل نزوة لهذا المنتج أقل وضوحا اليوم مما كان عليه بالنسبة لإدوين باترسون Edwin Patterson في عام 1919⁵³. إذ يتمتع بعض المشتريين المستهلكين عبر الإنترنت بمستويات أعلى من الوعي بالمنتج والوصول إلى بيانات المنتج الأكثر موثوقية في اتخاذ خيارات الشراء مقارنة بما كان عليه الحال قبل قرن من الزمان. وهم يتمتعون باختيار أوسع بين السلع والخدمات ويفهمون الأسواق الاستهلاكية بشكل أفضل⁵⁴. وهم يشاركون في المزيد من التسوق المقارن الموجه نحو تأمين أفضل صفقة في أسواق المعلومات الجماهيرية الحديثة. كما أنها أقدر على التأثير على الموردين لتقديم خدمات مفضلة في أسواق العرض التنافسية⁵⁵.

كما بشرت أواخر القرن العشرين بإعادة صياغة مفاهيم التعاقد العادل والفعال على حد سواء. ويرى البعض أن الفئات "الجديدة" من المستهلكين تتخذ خيارات مستنيرة بعدم دراسة البنود المطبوعة بالتفاصيل الدقيقة بسبب الاحتمال الضئيل بأن تكون هذه المعرفة مطلوبة لاحقا⁵⁶. وعند الشراء دون مناقشة شروط العقد، يساعد هؤلاء المستهلكون "الجدد" على خفض تكاليف مورديهم، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار في الأسواق التي يتمتع فيها المستهلكون بالاختيار⁵⁷. "إذا قارن عدد كاف من المستهلكين المناجر لجعلها مربحة للشركات للتنافس على السعر والجودة، ومن المرجح أيضا أن تتنافس الشركات على الشروط"⁵⁸. ووفقا لهذا الأساس المنطقي، فإن العقد المطلي بغلايات القرن الحادي والعشرين Twenty First Century boiler-plated contract هو ببساطة الوسيلة التي تسالوم بها فئات جديدة من المستهلكين، سواء بشكل صريح أو ضمني، على أكثر الأسعار كفاءة. يقدم

⁵¹ On a now classical discussion of the growth of global cyber-commerce involving consumers, see David R. Johnson and David Post, Law and Borders: The Rise of Law in Cyberspace, 48 STAN.L.REV.1367 (1996).

⁵² On the economic and legal consequences of competitiveness in cyberspace, see e.g. Rajeev K. Goel and Edward W.T. Hsieh, Internet Growth and Economic Theory, 4(2) NETNOMICS, 1385 (2002); Niva Elkin-Korena and Eli M. Salzberger, Law and Economics in Cyberspace, INT'L. REV.L. & ECON.553 (1999).

⁵³ See Edwin W. Patterson, supra note 13.

⁵⁴ The Twenty First Century also reveals an ever greater proportion of consumers involved in international commerce, including in disputes. See e.g. PAUL SCHIFF BERMAN, THE GLOBALIZATION OF INTERNATIONAL LAW (ASHGATE, 2006); Julia Hornle, Disputes Solved in Cyberspace and the Rule of Law 2000(2) J. INFORM. L. & TECH., available at http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/law/elj/jilt/2001_2/hornle/; Ethan Katsh, The New Frontier: Online ADR Becoming a Global Priority, Dispute Resolution Magazine, (Winter 2000); Jack L. Goldsmith, Against Cyberanarchy, 65 CHIL.REV.1199 (1998).

⁵⁵ In support of this claim that consumer behavior influences supplier behavior in product liability cases, see Paul H. Rubin, Courts and the Tort-Contract Boundary in Product Liability, in F.H. Buckley, Introduction, in THE FALL AND RISE OF FREEDOM OF CONTRACT, AT 119,122 (F.H. BUCKLEY ed., 1999).

⁵⁶ See e.g. Michael I. Myerson supra note 43 at 598. On the consumers' inability to influence the terms of such contracts, see infra section IV.

⁵⁷ Typically, in the recent case of Gatton v. T-Mobile USA Inc., 152 Cal. App. 4th 571 (2007) the court noted that "subscribers' claims involved individual damages as small as \$200, making a class action the only practicable way for subscribers to seek redress..." Westlaw para. 15.

⁵⁸ "If enough consumers comparison shop to make it profitable for firms to compete on price and quality, firms also are likely to compete on terms." See Alan Schwartz & Louis L. Wilde, Intervening in Markets on the Basis of Imperfect Information A Legal and Economic Analysis, 127 U. PA. L. REV. 630, 653 (1979).





المحرر لهؤلاء المستهلكين "صفقة" من خلال إضفاء الطابع الرسمي على عقودهم، وخفض تكاليف المعاملات، وفي النهاية خفض الأسعار. إن الطبقات الاستهلاكية الجديدة التي تضحي بـ.. "الأخذ والعطاء" للمشاركة النشطة، تقبل ضمناً "صفقة" الصائغ. ويظل العقد غير المتفاوض عليه "صفقة" لأن الطرفين يريدان الاستفادة من الطريقة الفعالة التي يبرم بها⁵⁹.

وفي العامية الاقتصادية economic vernacular لرونالد كواس Ronald Coase، فإن غياب تأثيرات الدخل وتكاليف المعاملات وبغض النظر عن وضعهم الأولي، يتجنب المستهلكون والمنتجون الخلاف حول الشروط لأن هذا التجنب فعال⁶⁰. حيث يقوم الموردون الشاملون Mass suppliers بصياغة شروط العقود في ضوء مدى فعالية حماية مصالحهم الاقتصادية، متجاوزين الشروط التي تنير ردود فعل المستهلكين غير المواتية⁶¹.

ودفاعاً عن عقد القرن الحادي والعشرين "غير المتفاوض عليه unbargained"، يتم تصوير طبقات المستهلكين الجديدة أحياناً على أنها انتهازية opportunistic، "رشوة bribing" الموردين لخفض الأسعار وخداع وكلاء المبيعات للتضحية بالعمولات⁶². ويتم تقديم العملاء العدوانيين على أنهم يحصلون على تنازلات من الموردين الشاملين من خلال التهديد بالتحريض على سلوك التقليد من قبل المستهلكين الآخرين بما في ذلك من خلال الدعوى الجماعية⁶³. والنتيجة المفترضة هي أن الموردين الذين يواجهون زيادة في تكاليف المعاملات سيقومون بوضع الامتيازات من أجل تجنب الخسائر الناشئة عن هذا النشاط الاستهلاكي⁶⁴.

⁵⁹ On this "efficient" outcome, Posner, The Law and Law Economics of Contract Interpretation, supra note 35 at 9-14. But see Meyerson supra note 46, at 601-02.

⁶⁰ See Ronald H. Coase, The Problem of Social Cost, 3 J.L. & ECON.1 (1960). The problem with this analysis is twofold. Firstly, it ignores the extent to which parties including consumers accept the status quo rather than the status ex post. See Robert Prentice, Contract-Based Defenses in Securities Fraud Litigation: A Behavioral Analysis, 2003 ILL.L.REV.337 (2003); Russell Korobkin, The Status Quo Bias and Contract Default Rules, 83 CORNELL L. REV. 608, 611-12 (1998). Secondly, the Coase analysis assumes that consumers presented with form contracts are able to so bargain. The underlying rationale of supplier-consumer contracting is that consumers lack this capacity. See further infra section IV.

⁶¹ That is not to say that mass contracting is not costly, except that it is less costly for a supplier to devise a contract that is litigation proof. The problem is that seemingly litigation proof contracts are often challenged. See Alan Schwartz and Joel Watson, The Law and Economics of Costly Contracting, 20 J.LAW, ECONOMICS & ORGANIZATION 2 (2004).

⁶² On these categories of consumers see infra section III, i. & ii. On such purchaser abuse, see e.g. DAVID D. FRIEDMAN, LAW'S ORDER: WHAT ECONOMICS HAS TO DO WITH LAW AND WHY IT MATTERS 156-57 (2000); Keith N. Hylton, The Economics of Litigation and Arbitration: An Application to Franchise Contracts, 32 J.LEGAL STUD.549 (2003).

⁶³ Argument over the percentage of consumers who can understand complex terms in adhesion contracts is speculative. It is easier to determine the percentage that bring suit on account of such terms. See e.g. Steven P. Croley & Jon D. Hanson, Rescuing the Revolution: The Revived Case for Enterprise Liability, 91 MICH. L. REV. 683, 687 (1993); See Schwartz & Wilde, supra note 58, at 660.

⁶⁴ The assumptions here are twofold, that aggressive customers may display a "herd" mentality, with the mass following a few leading bulls; and that suppliers may also display a "herd" mentality in reacting to consumer demand. See further Marcel Kahan & Michael Klausner, Path Dependence in Corporate Contracting: Increasing Returns, Herd Behavior, and Cognitive Biases, 74 WASH. U. L.Q. 347, 353-59 (1996); David Scharfstein & Jeremy Stein, Herd Behavior and Investment, 80 AMER.ECON. REV. 465, 466 (1990); Myerson, Efficient Consumer, supra note 43, at 596; Schwartz and Wilde, supra note 58, at 630.



وعلى الرغم من هذه الادعاءات بوجود قوة استهلاكية جديدة، فإن أسس تعاقد الاذعان الجماعي سليمة. ولا يزال لدى الموردين بالجملة حوافز اقتصادية للاعتماد على أساليب موحدة للتعاقد⁶⁵ بما في ذلك تعديل الشروط في العقود الجماعية حسب تقديرهم بعد تاريخ الشراء⁶⁶. وحتى لو قدموا تنازلات لعدد قليل من المستهلكين العدوانيين aggressive consumers، فإن الموردين لا زالوا يستخدمون العقود لإخضاع الغالبية العظمى من زبائنهم، بما في ذلك عن طريق استبعاد الدعاوى الجماعية excluding class actions⁶⁷.

وقد يفترض الموردون الشاملون Mass suppliers أن نسبة صغيرة من مستهلكي القرن الحادي والعشرين أكثر تمييزاً اليوم في الاختيار بين الموردين، وفي الشراء المتكرر repeat purchasing وفي شراء السلع لإعادة بيعها مقارنة بالعقود الماضية⁶⁸. وقد يعرفون أن بعض العملاء سيقبلون شروط اذعان من جانب واحد one-sided adhesive conditions تنطوي على سلع منخفضة التكلفة مقابل أسعار أقل⁶⁹.

قد تلبي مطالب المستهلكين العدوانيين، مع الاستمرار في فرض شروط قاسية harsh conditions على البقية. وقد يعتقدون أن خطر نشوء نزاع على شروط اذعان في العقود هامشي مقارنة بربحية المبيعات ذات الحجم الكبير؛ وقد تخفي الامتيازات المقدمة للعملاء المتقاضين بفرض تلك الشروط على الآخرين على افتراض أن معظم الزبائن لن يشتكوا ما داموا غير مطلعين على ذلك⁷⁰. لكن معظمهم سيتحملون مخاطر الخطأ كثرن لممارسة الأعمال التجارية⁷¹.

ii. مستهلكو الطلبات المتكررة

ii. Repeat-order consumers

يشمل مستهلكو الطلبات المتكررة أولئك الذين يطلبون السلع والخدمات عبر الهاتف أو عبر الإنترنت على مدى فترة زمنية طويلة. وهي تشمل مشتري الطلبات المتكررة لمنتجات مثل أجهزة الحاسوب أو البرامج التي تم شراؤها وتنزيلها من الإنترنت. اذ ليس من النادر أن يكون عملاء الطلبات المتكررة على دراية بالشروط التعاقدية التي تحكم المبيعات المماثلة. وقد يكون عدد قليل منهم قد درس شروط العقود المنطبقة، وحصل على مشورة قانونية مستنيرة، بل وأصبح هو نفسه محامياً⁷².

⁶⁵ Rakoff describes this standardization is as much directed at maintaining organizational hierarchies as trying to be efficient. See Rakoff, supra note 27, at 1220–29.

⁶⁶ 6 For the argument that such after-the-fact “modifications” do not form part of the contract under Article 2 of the UCC unless they are expressly agreed upon by the parties, see e.g. Richard E. Speidel, Symposium: The Revision of Article 2 of the Uniform Commercial Code: Contract Formation and Modification Under Revised Article 2, 35 WM. & MARY L. REV. 1305, 1323 (1994).

⁶⁷ See Croley and Hanson, supra note 63; Myerson, supra note 43, at 1270-71; Victor P. Goldberg, Institutional Change and the Quasi-Invisible Hand, 17 J.L. & ECON. 461, 485 (1974).

⁶⁸ On these categories of “new” consumers, see infra section III.

⁶⁹ The assumption is that standardization reduces negotiation costs. For such arguments in relation to incomplete (unperfected) contracts, see e.g. Ronald A. Dye, Costly Contract Contingencies, 26 INT’L ECON. REV. 233, 236–37, 245–46 (1985). section

⁷⁰ For comparable arguments, see Meyerson, Efficient Consumer, supra note 46, at 602

⁷¹ On such cost efficiencies associated with standardized consumer contracts, see Michael I. Myerson, supra note 43, at 599.

⁷² On a lawyer-consumer plaintiff, see e.g. Forrest v. Verizon Communications, Inc., 805 A.2d 1007 (D.C. 2002) where the purchaser of an online DSL service license was a lawyer working for the Department of



وقد يعرف المستهلكون الذين يكررون الطلب عن المنتجات والخدمات المماثلة بما في ذلك أوجه التشابه في الشروط التعاقدية. وقد تتسامح أيضا مع الشروط الإذاعانية في مثل هذه العقود مقابل فرصة دفع مبالغ أقل مقابل السلع والخدمات، على عكس المستهلكين الذين يقبلون حصة أكبر من مخاطر انخفاض الأسعار في قضايا المسؤولية عن المنتجات⁷³.

iii. التاجر والمستهلكون

iii. Merchant-consumers

وتشمل الفئة الثانية من المستهلكين التجار المستهلكين الذين لديهم درجات متفاوتة من الفهم للشروط التي تحكم بيع السلع والخدمات وعقود التوريد البديلة وظروف السوق. حيث توضح هذه الفئة التجار والمستهلكين الذين يشترون أسماء النطاقات لإعادة بيعها. في قضية DeJohn v. TV Corporation Intern⁷⁴، ادعى المدعي أن شركة TV Corporation انتهكت قانون إلينوي للاحتيال على المستهلك والممارسات الخادعة Illinois Consumer Fraud and Deceptive Practices Act برفضها السماح له بتسجيل نطاق اسم domain name. في رفض مطالبة DeJohn، رأت المحكمة أن DeJohn، في نيتها شراء نطاقات أسماء لإعادة بيعها، ولم تكن "مستهلكا" محميا بموجب هذا القانون. وفي الواقع، كان ديجون تاجرا مستهلكا⁷⁵. إن المحتالين من واضعي اليد عبر الإنترنت Cyber-squatters الذين يشترون لإعادة بيع نطاقات الاسماء "المشابهة بشكل مربك confusingly similar" للعلامات التجارية الشهيرة هم فئة متميزة من التجار المستهلكين⁷⁶. حيث يشترون عبر الإنترنت نطاق اسم واحد أو أكثر مقابل بضعة دولارات لغرض صريح هو استخدامها لتوجيه حركة المرور عبر الإنترنت بعيدا عن مواقع الويب الشهيرة

Justice, and presumably able to understand the legal significance of the forum selection clause in the applicable contract. But see Stewart Macaulay, Freedom from Contract: Solutions in Search of a Problem?, 2004 Wis.L.REV.778, 802-819 (arguing that educated consumers are unlikely to comprehend clauses that refer disputes to the National Arbitration Forum).

⁷³ On this philosophy in product liability cases, see Richard A. Epstein, The Unintended Revolution in Product Liability Law, 10 CARDOZO L. REV. 2193 (1989); George L. Priest, The Invention of Enterprise Liability: A Critical History of the Intellectual Foundations of Modern Tort Law, 14 J. LEGAL STUD. 461 (1985); Alan Schwartz, The Case Against Strict Liability, 60 FORDHAM L. REV. 819 (1992); Alan Schwartz, Proposals for Products Liability Reform: A Theoretical Synthesis, 97 YALE L.J. 353 (1988). But see contra Roszkowski & Robert A. Prentice, Reconciling Comparative Negligence and Strict Liability: A Public Policy Analysis, 33 ST. LOUIS U. L.J. 19 (1988) [arguing that consumers lack the opportunity to bargain for safety risks].

⁷⁴ 245 F. Supp. 2d 913 (C.D. Ill. 2003), discussed infra section VII, ii.

⁷⁵ The name "merchant-consumer" is my own, although it may have been used by others.

⁷⁶ See e.g. Jacqueline D. Lipton, Beyond Cybersquatting: Taking Domain Name Disputes Past Trademark Policy, 40 WAKE FOREST L.REV.1361 (2006); Andrew J. Grotto, Due Process and In Rem Jurisdiction Under the Anti-Cybersquatting Consumer Protection Act, COLUM.SC.& TECH.L.REV.1 (2003), available at <http://www.law.columbia.edu/stlr/>; Rachel Keane, How the Domain Name Scuffles are Rocking the Foundations of Trade Mark Law, VUWL L.REV.12 (2001); Lisa M. Shrock, The Future of Domain Name Dispute Resolution: Crafting Practical International Legal Solutions from within the UDRP Framework, 51 DUKE L.J.817 (2001); iBrief, Cybersquatting: The Latest Challenge in Federal Trademark Protection, (2001) DUKE J. LAW & TECH.9; I.M.Azmi, Domain names and cyberspace: the application of old norms to new problems, 9 INT'L.J.LAW INFORM.TECH.193 (2000)



إلى مواقع الويب البديلة، أو لإعادة بيعها لأصحاب العلامات التجارية الذين يستهدفونهم⁷⁷. إن واضعي اليد عبر الإنترنت متطورون في تقدير أن المحاكم قد تلغي نطاقات الاسماء المتنازع عليها على أساس أنهم يفتقرون إلى الحق القانوني فيها أو لاستخدامها بسوء نية. وهم يعلمون أيضا أنه في حالة إلغاء نطاقات الاسماء هذه أو نقلها، يمكنهم شراء أسماء بديلة بتكلفة محدودة⁷⁸.

iv. الآثار المترتبة على "المستهلكين الجدد"

iv. "Implications arising from "new consumers"

ان الطبقات المتنامية من التجار المستهلكين merchant-consumers أكثر قدرة على استغلال نقاط ضعف المنتجين على نطاق واسع الذين لديهم جيوب عميقة وسمعة تخسرها أكثر مما كانت عليه في السنوات الماضية⁷⁹. كما أن بعض فئات التجار المستهلكين أكثر قدرة على الاستفادة من زملائهم المستهلكين، مثل الاتجار في المقامرة عبر الإنترنت online gambling والمواد الإباحية pornography⁸⁰.

ومع ذلك، فإن وجود فئات جديدة من التجار المستهلكين لا يعني أن معظم المستهلكين مجهزون للتغلب على الموردين الذين يبتكرون عقود إزعاج من جانب واحد. ذلك إن وجود شبكات ناشئة من المستهلكين عبر الإنترنت الذين يتبادلون الشكاوى يقابله أكثر من العدد الهائل من المستهلكين الذين ما زالوا يفتقرون إلى الموارد والدراسة والثقة لتحدي المنتجين على نطاق واسع⁸¹.

III. مستهلك "الغلاف" في القرن الحادي والعشرين

III. THE TWENTY FIRST CENTURY "WRAP" CONSUMER

من بين الفئات الجديدة من مستهلكي القرن الحادي والعشرين أولئك الذين يبرمون عقودا للتغليف المتقصر أو تغليف الصناديق أو النقر أو التصفح مع المنتجين والموزعين على نطاق واسع بدرجات

⁷⁷ The Anticybersquatting Consumer Protection Act (ACPA), 15 USC §1125(D) "was intended to prevent 'cybersquatting', being the registration of a distinctive trademark and domain name of others in respect of which the registrants has no legal right, acts in and/or uses that registration in bad faith with the intention of profiting from the name and goodwill associated with the disputed mark or domain name." See further Shields v. Zuccarini, 254 F3d 476 (3d Cir. 2001) "[T]he intentional registration of domain names that are misspellings of distinctive or famous names, causing an Internet user who makes a slight spelling or typing error to reach an unintended site . . . is a classic example of a specific practice the ACPA was designed to prohibit."

⁷⁸ See Jacqueline D. Lipton, supra note 76; Lisa M. Shrock, supra note 76.

⁷⁹ Redressing these concerns are a key goal of, among other legislation, the The Anticybersquatting Consumer Protection Act (ACPA), 15 USC §1125(D). See too supra note 77.

⁸⁰ Public policy directed against activities like gambling is a two edged sword. States are interest in discouraging gambling; but they are also interested in revenues generated from gambling. See e.g. People of New York v. World Interactive Gaming Corp., 185 Misc. 2d 852, 714 N.Y.S.2d 844 (N.Y. County Sup. Ct. 1999) in which the Court's decision that state and federal law prohibited the offer of Internet gambling in New York benefited offline gambling in New York. But cf. In re Mastercard Int'l Inc. Internet Gambling Litig., 313 F.3d 257, 263 (5th Cir. 2002) in which the Court held that the Wire Act does not prohibit non-sports internet gambling.

⁸¹ This statement is difficult to prove. There are too many variables to measure in determining the percentage of consumers who surpass selected thresholds of market and legal sophistication. It is also more reasonable to assume that the growth of new classes of savvy consumers, however geometric, is nevertheless numerically lower than the growth of consumer classes in general that are presented with onerous "wrap" conditions. See further section VI.



متفاوتة من الانتظام. ترتبط هذه الفئة ارتباطاً وثيقاً بتعاقد الالتصاق التقليدي. غالباً ما تكون الشروط الواردة في عقود التوريد وخدمة "التغليف wrap" المعمول بها مفصلة ومعقدة من الناحية النحوية وتفضل مورد الصياغة المتفوق. ويجب أن يوافق المستهلك "التغليف wrap" على شروط الإذعان أو يرفض التعاقد. وفي أشكال متطرفة، تتضمن عقود الإذعان هذه بنوداً تستبعد قواعد التفسير مثل قاعدة كونترا بروفيرتوم contra proferentum rule التي تفسر العقود بموجبها ضد من صاغها⁸² drafter.

ويمكن تمييز هذه الفئة من المستهلكين أيضاً عن عقود المستهلكين التقليدية من حيث أنها تشمل، من بين أمور أخرى، مستهلكي الطلبات المتكررة repeat order consumers، والتجار المستهلكين resell products and services، والمستهلكين الذين يعيدون بيع المنتجات والخدمات resell products and services، والمستهلكين الذين لديهم خيارات كبيرة في السوق. تمت مناقشة الفئتين الفرعيتين الأوليين أعلاه وسيتم التعامل معهما بإيجاز فقط أدناه⁸³؛ والثالثة هي فئة أكثر انتشاراً من لمستهلكي "الغلاف wrap". وتشترك الفئات الثلاث جميعها بدرجات متفاوتة في عدم احتمال قيامها بتحصيص انتقائي للشروط في العقد "التام" بسبب التكلفة والفائدة المحدودة لنشر هذه المعلومات. كما أنهم سيتصرفون بعقلانية في عدم مراجعة الشروط في العقود ذات الأسعار المنخفضة المقارنة. "من الواضح أنه في بعض الحالات، من المفارقات، سيكون من غير المنطقي أن تصبح على دراية كاملة"⁸⁴.

i. مستهلكو الطلبات المتكررة

i. Repeat-order consumers

يقوم المستهلكون الذين يكررون الطلب بشراء وبيع السلع والخدمات بانتظام، بشكل أساسي عن طريق الهاتف أو عبر الإنترنت. وقد يكونون على دراية بالتعاقد على الانكماش والتفاف الصندوق والتفاف النقر والتفاف التصفح بما في ذلك بعض شروط أخذها أو تركها. وقد تشمل أيضاً التجار - المستهلكين الذين يعيدون بيع المنتجات والخدمات "المغلقة" وكذلك أولئك الذين يمارسون اختيار السوق عن طريق الاختيار من بين الموردين المتنافسين خارج أو عبر الإنترنت على أساس الجودة والسعر وشروط الشراء الأخرى⁸⁵.

⁸² A technique used by drafters of mass contracts is to exclude the contra proferentum rule, providing that the rule "that a contract be interpreted against the drafter" "should not apply to this agreement." See generally, Michael E. Sykuta, Empirical Research on the Economics of Organization and the Role of the Contracting and Organizations Research Institute, CORI, Contracting and Organizations Research Institute, University of Missouri Columbia, Dec 19, 2001).

⁸³ See section II, ii & iii.

⁸⁴ See e.g. Owen D. Jones, Time-Shifted Rationality and the Law of Law's Leverage: Behavioral Economics Meets Behavioral Biology, 95 NW. U. L. REV. 1141, 1151 (2001). See too Kenneth G. Dau-Schmidt, Law and Society & Law and Economics: Common Ground, Irreconcilable Differences, New Directions: Economics and Sociology: The Prospects for an Interdisciplinary Discourse on Law, 1997 WIS. L. REV. 389, 397; Paul J. H. Schoemaker, The Expected Utility Model: Its Variants, Purposes, Evidence and Limitations, 20 J. ECON. LIT. 529, 530 (1982).

⁸⁵ Cyber-squatters engage in such selective target practices when they choose "target" companies upon whose trademarks they can most beneficially "squat". See supra section II, ii.



ii. المستهلكين التجار

ii. Merchant-consumers

يشمل مستهلكو consumers "الغلاف Wrap" أولئك الذين يشترون منتجات عبر الإنترنت مثل البرامج التي تخضع لشروط المورد فيما يتعلق بالاستخدام وإعادة البيع والذين يعيدون بيعها بعد ذلك إلى أطراف ثالثة⁸⁶. والسؤال، في كل حالة، هو ما إذا كانت شروط المورد بشأن الاستخدام وإعادة البيع قابلة للتنفيذ ضد هؤلاء التجار - المستهلكين على وجه الخصوص⁸⁷. القضية الأساسية هي ما إذا كان هؤلاء المستهلكون مستخدمين نهائيين، أو أكثر الموزعين حقاً. وتوضح هذه الفئة الفرعية من المستهلكين التجار قضية الانكماش في قضية ProCD, Inc. v. Zeidenberg⁸⁸. وكان السؤال هناك هو ما إذا كان مات زيدنبرغ Matt Zeidenberg، عند شرائه قرصاً مضغوطاً أعاد بيعه لربائته، ملزماً بعقد تغليف shrink-wrap يتضمن شروطاً تقيد إعادة البيع، كما سيناقش لاحقاً⁸⁹.

iii. المستهلكون الذين لديهم خيار في السوق

iii. Consumers with market choice

وتشمل الفئة الفرعية الثالثة، التي غالباً ما تقترن بفئات أخرى من المستهلكين، أولئك القادرين على ممارسة خيارات السوق الواسعة بين الموردين المتنافسين. وما يفتقرون إليه في القدرة على التأثير في شروط عقود التوريد supply contracts، لديهم في الخيارات بين بدائل السوق. يوضح هذه الفئة من المستهلكين Brower v. Gateway⁹⁰ في ظاهره، كان عقد Gateway المغلف لبيع أجهزة الحاسوب والبرامج عبر الهاتف أو البريد مباشرة للعملاء customers مادة اذعان: لم يكن لدى عملاء Gateway قوة مساومة متساوية مع Gateway. ومع ذلك، خلصت المحكمة إلى أن العقد، بما في ذلك شرط التحكيم المتنازع عليه، لا يشكل خياراً مرهقاً يقبل أو يتركه. أولاً، أتاح العقد للمستهلكين المدعين خيار إعادة البضائع. "أمام المستهلك 30 يوماً لاتخاذ هذا القرار. ... وقبل انقضاء تلك الأيام الـ 30 يكون للمستهلك الحق غير المشروط في إعادة البضائع، لأن البضائع أو الشروط غير مرضية أو بدون سبب على الإطلاق"⁹¹.

ثانياً، كان لدى المستهلكين المدعين خيار شراء سلع مماثلة من موردين آخرين. واعترفت المحكمة بأن القيام بذلك يتطلب منهم التصرف بالإيجاب وينطوي على تكلفة إضافية؛ لكن المقايضة بين الشراء عن طريق الهاتف والبريد كانت مبررة بـ "الراحة والتوفير convenience and savings" للتسوق المباشر⁹².

⁸⁶ See e.g. ProCD Inc. v. Zeidenberg, 86 F.3d 1447(7th Cir 1996).

⁸⁷ On the argument that a purchaser for the purpose of resale, here of domain names, is not really a "consumer", see DeJohn v. TV Corporation Intern, 245 F. Supp. 2d 913 (C.D. Ill., 2003)

⁸⁸ ProCD, Inc. v. Zeidenberg, 86 F.3d 1447(7th Cir 1996); see further supra section V,i.

⁸⁹ Id.

⁹⁰ Brower v. Gateway .246 A.D.2d 246, 676 N.Y.S.2d 569 (App. Div. 1998)

⁹¹ Id at 248.

⁹² "While returning the goods to avoid the formation of the contract entails affirmative action on the part of the consumer, and even some expense, this may be seen as a trade-off for the convenience and savings for which the consumer presumably opted when he or she chose to make a purchase of such consequence by phone or mail as an alternative to on-site retail shopping." Id at 247. On a "law and society" reflection that businessmen, as distinct from consumers, often are not concerned with the fine print in contracts, but with performance, see Stewart Macaulay, Non-Contractual Relations in Business: A Preliminary Study, 28 AM. SOCIOLOGICAL REV.55,58 (1963). Arguably, consumers do not read fine print for similar reasons as



وتفترض هذه البيانات القضائية مسبقا أن مظهر اختيار المستهلك في العقود الجماعية mass contracts حقيقي وليس مزيفا. وحقيقة أن المستهلكين لديهم ثلاثون يوما لإعادة المنتجات هي خيار غير بديهي في السوق عندما تكون بنود الإرجاع return clauses مدفونة بين عدد كبير من الأحكام القانونية في الجزء الخلفي من دليل المالكين ولا يتم إبرازها للمستهلك⁹³. تتضمن الفئة الأخيرة من عقود المستهلك الجماعي "الجديدة" العقود التي تقتصر إلى المكونات الرئيسية لعقود الإذعان. عادة، يمكن التعبير عن عقود التوريد بلغة بسيطة. قد تكون شروطها مصممة وفقا لاحتياجات المستهلك ويمكن شرحها للعملاء قبل الانتهاء من العقد. ويمكن للمرء أن يجادل بأن براور ضد. تم تصميم البوابة، التي تنطوي على حق المستهلكين في إعادة البضائع، وفقا لاحتياجات المستهلكين.

وعادة لا يتخلى المنتجون والموزعون بالجملة الذين يستخدمون شروطا مبسطة عن قدرتهم على المساومة. وبإتاحة الفرصة للعملاء لمراجعة شروط "التغليف" وإبطال العقود في غضون فترة مسموح بها، فإنهم يختارون بدلا من ذلك تعزيز سمعتهم في التعامل العادل مع تثبيط discouraging الدعاوى العرضية adventitious suit ضدهم⁹⁴.

في ظاهرها، تبدو العقود الصديقة للمستهلك مرشحة ضعيفة لادعاءات عدم الضمير claims of unconscionability. ومن غير المرجح أيضا أن يرى بعض القضاة أن العقود التي تزود العملاء بإشعار بالشروط الواجبة وفرصة إلغائها غير معقولة من الناحية الإجرائية. كما رأت المحكمة في إنفاذ ترخيص النقر الخاص ب AOL في قضية Groff v. America Online⁹⁵، وقع المدعي فعليا على الاتفاقية بالنقر فوق "أوافق" ليس مرة واحدة ولكن مرتين. وفي ظل هذه الظروف، لا ينبغي سماعه للشكوى من أنه لم ير أو يقرأ، إلخ. وهو ملزم بشروط اتفاهه⁹⁶. ومن غير المرجح أيضا أن تفرض المحاكم المتشابهة التفكير على الموردين الذين يزودون الزبائن إشعارا بشروط الأداء المرهقة في عقودهم تصرفا غير معقول، وعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن يكون المستهلكون قد قرأوها. وكما ورد في قضية Brower v. Gateway 2000 Inc.:

"That a consumer does not read the agreement or thereafter claims he or she failed to understand or appreciate some term therein does not invalidate

business people at least in sharing the hopeful expectation of performance under the contract, not default. However, consumers lack the protection of "back room" lawyers to protect their legal interests should such optimism prove unjustified. See William C. Whitford, Comment on a Theory of the Consumer Product Warranty, 91 YALE L.J. 1371, 1383 (1982). On optimism as a behavioral motivation in psychology, see Neil D. Weinstein, Unrealistic Optimism About Future Life Events, 39 J. PERSONALITY & SOC. PSYCHOL. 806, 809-14 (1980).

⁹³ See e.g. Sajida A. Mahdi, Gateway To Arbitration: Issues Of Contract Formation Under The U.C.C. And The Enforceability Of Arbitration Clauses Included In Standard Form Contracts Shipped With Goods, 96 NW. U.L. Rev. 403, 418 (2001). See too Robert A. Hillman & Jeffrey J. Rachlinski, Standard-Form Contracting In The Electronic Age, 77 N.Y.U.L. Rev. 429, 430 (2002); Mark A. French, Note, Hill v. Gateway 2000, Inc., 12 OHIO ST. J. ON DISP. RESOL. 811 (2000).

⁹⁴ 246 A.D.2d 246, 676 N.Y.S.2d 569 (App.Div.1998). On the significance of complex contracts in relation to comparative civil procedure, see John H. Langbein, Comparative Civil Procedure and the Style of Complex Contracts, 35 AM.J.COMP.LAW 381 (1987).

⁹⁵ Groff v. America Online, Inc., 1998 R.I., Super. Ct., LEXIS 46 (Super. Ct. R. I. Providence May 27, 1998)(C.A. No. PC 97- 0331).

⁹⁶ Id, at *13.



the contract any more than such claim would undo a contract formed under other circumstances.”⁹⁷

”إن عدم قراءة المستهلك للاتفاقية أو ادعائه بعد ذلك بأنه فشل في فهم أو تقدير بعض الشروط الواردة فيها لا يبطل العقد أكثر من أن هذه المطالبة ستبطل عقداً تم تشكيله في ظل ظروف أخرى.”⁹⁷

كما أنه ليس من المرجح أن تصدر المحاكم التي يتم التصرف فيها بالمثل أحكاماً ضد الموردين suppliers بسبب دوافعهم ذات المصلحة الذاتية في تقديم تنازلات لعملائهم. وعادة ما يبين القضاة نية الموردين من عقودهم تمييزاً لها عن دوافعهم في وضع العقود.⁹⁸

VI. تحدي الأرثوذكسية/ التشددية الجديدة

IV. CHALLENGING THE NEW ORTHODOXY

وبالتوازن في رؤية المستهلكين والتجار والمستهلكين التجاريين المتكررين، ليس أن المستهلكين يختارون عدم قراءة أو فهم العقود المطلية boiler plated contracts، ولكن مورديهم لا يريدونهم أن يقرأوا تلك العقود. والمستهلكون الذين يقرؤون العقود ويطرحون الأسئلة يبطئون المبيعات؛ كما أنها تدعو إلى إجراء مفاوضات يكون لدى الموردين أسباب اقتصادية وجيهة لتجنبها.⁹⁹

إن الطلب المتكرر Repeat-order والمستهلك التاجر merchant-consumers حيث يعمل المستهلكون المتكررون والتجار على هامش النزعة الاستهلاكية، وليس المركز. ومعظم المستهلكين غير مدركين لتعقيدات العقود النموذجية intricacies of form contracts لأن تكلفة الحصول على مثل هذه المعلومات باهظة ويخلق الموردون حواجز أمام الحصول عليها¹⁰⁰. حتى لو لم تكن هذه الحواجز أمام الحصول على المعلومات موجودة، كما قال الراحل آرثر ألين ليف Arthur Allen Leff، ”العديد من الأشخاص لا يقرأ العقود على الإطلاق. . . . كان بعض الناس يوقعون عقداً حتى لو كانت عبارة ”هذه عملية احتيال SWINDLE منقوشة على الجزء العلوي باللون الوردي الكهربائي“¹⁰¹. حتى أنصار التعاقد الفعال يتساءلون عما إذا كان من المرجح أن تنشأ نتائج فعالة من عقود الإذعان التي تفتقر إلى صفقة عدم التدخل¹⁰². إن الافتراض بأن الموردين يخفضون

⁹⁷ Id, at 247.

⁹⁸ Motive relates to the reason why a party enters into a contract, for example, because of a desire to receive a particular good or service. Intention relates to the state of mind of that party specifically in contracting, namely, to enter into a binding legal relationship. On the distinction between motive and intention, see Robert L. Hale, Bargaining, Duress and Economic Liberty, 43 COLUM. L.REV.603 (1943); Robert L. Hale, Force and the State: A Comparison of "Political" and "Economic" Compulsion, 35 COLUM. L.REV.149 (1935).

⁹⁹ See e.g. Michael I. Meyerson, The Reunification of Contract Law: The Objective Theory of Consumer Form Contracts, 47 U. MIAMI L. REV. 1263, 1270 (1993).

¹⁰⁰ On this cost to consumers, see Croley & Hanson, supra note 66, at 776; R. Ted Cruz & Jeffrey J. Hinck, Not My Brother's Keeper: The Inability of an Informed Minority to Correct for Imperfect Information, 47 HASTINGS L.J. 635, 664 (1996).

¹⁰¹ Leff, Contract as a Thing, 19 AM. U. L. REV. 131, 157 (1970). See too Richard L. Hasen, Comment, Efficiency under Informational Asymmetry: The Effect of Framing on Legal Rules, 38 UCLA L. REV. 391, 412-13 (1990).

¹⁰² See e.g. Richard A. Epstein, Contracts Small and Contracts Large: Contract Law Through the Lens of Laissez-Faire, in FALL AND RISE, supra note 55, at 39; Meyerson, Efficient Consumer, supra note 66, at 589.



الأسعار مقابل ظروف تفضلهم يفترض مسبقاً أنهم يعتقدون أن زبائنهم حساسون لمثل هذه الاستراتيجيات التعاقدية. والافتراض بأن المشتريين يسامون على هذه الشروط ويقبلونها مقابل أسعار أقل هو افتراض مشكوك فيه في العقود التي لا تحدث فيها مساومة¹⁰³. ولا يزال منتج البرمجيات ومنتجات الحاسوب على نطاق واسع ومقدمو الخدمات عبر الإنترنت يعملون كاحتكارات القلة. إنهم يبيعون السلع والخدمات داخل الأسواق التي يسكنها المستهلكون التقليديون- الأمهات والآباء والمراهقين وموظفي المكاتب والطلاب. وعادة ما تتبع اللغة المبسطة في تراخيص البرمجيات والخدمات الخاصة منهم، ليس من تقديرهم المستيقظ لقوة المستهلك، ولكن من تصميم محسوب لعزل أنفسهم عن النزاعات المكلفة¹⁰⁴. ومن مصنعي البرمجيات إلى بائعي الهواتف النقالة، يضع الموردون بعناية بنود الاستبعاد والحد من المسؤولية لتقليل الخسائر غير المتوقعة إلى أدنى حد وتعظيم الأرباح¹⁰⁵. للاختيار المسبق لمحكمة موجهة نحو الأعمال. وهدفهم ليس إنشاء منتدى صديق للمستهلك، أو حتى منتدى ملائم للطرفين لمعالجة قلق المستهلك¹⁰⁶. ومن خلال المساومة مع المستهلكين العدوانيين بشأن الشروط الصارمة مع تطبيق هذه الشروط على جميع المستهلكين الآخرين، فإنهم يلعبون احتمالات أن معظم المستهلكين لن يشكوا ومع ذلك فإن عدداً أقل منهم سيقاضي¹⁰⁷. وبظل عقد المستهلك السائد، كما كان قبل قرن من الزمان، ترتيباً للقبول أو الرفض¹⁰⁸. وسواء كان لدى المستهلكين إشعار مسبق كاف بالشروط الواردة في تراخيص البرمجيات والخدمات أم لا sufficient advance notice of conditions in software and service licenses، وما إذا كان بإمكانهم إبطال العقود التي لا يرضون بها أم لا، فإن الشروط التي يحظرها منتج البرمجيات على نطاق واسع ومقدمو الخدمات عبر الإنترنت تظل من جانب واحد، "هم" جانب. ومهما أصبح المستهلكون التجاريون المتكثرون متطورين، فإن معظمهم لا يزالون مفتحين بشدة على الاستغلال من قبل الموردين الشاملين الذين يهيمنون على عالم الذكاء الاصطناعي والعالم الافتراضي. ويسعى بائعو الحواسيب والبرامجيات ومقدمو الخدمات الإلكترونية على حد سواء، في الإعلان عن صفقة الشهر التي تتم بنقرة واحدة فقط، إلى زيادة حجم المبيعات إلى أقصى حد مع الاستمرار في تثبيط المستهلكين عن اتباع الخيارات التي تهدد بتخفيض هوامش الربح¹⁰⁹.

¹⁰³ On consciousness of consumers about price, rather than other contract terms, see William C. Whitford, Law and the Consumer Transaction: A Case Study of the Automobile Warranty, 1968 WIS. L. REV. 1006, 1097.

¹⁰⁴ On these arguments, see e.g. Todd D. Rakoff, supra note 27.

¹⁰⁵ On the use of arbitration in contract, see esp. Bruce L. Benson, Arbitration, in ENCYCLOPEDIA LAW & ECONOMICS, vol. 5, p.159 (Boudewijn Bouckaert and Gerrit de Geest eds., 2000).

¹⁰⁶ For discussion as to whether binding arbitration is more efficient than trial by jury, given the expertise of arbitrators, and the cost and time of litigation, see e.g. Stephen J. Ware, Arbitration Clauses, Jury-Waiver Clauses and Other Contractual Waivers of Constitutional Rights, 67 LAW & CONTEMP.PROB.167 (2004); Jeffrey.W. Stempel, Arbitration, Unconscionability and Equilibrium: The Return of Unconscionability Analysis as a Counterweight to Arbitration Formalism, 19 OHIO ST.J.DISPUTE RES. 757 (2004).

¹⁰⁷ See e.g. Cruz & Hinck, supra note 100, at 674; Goldberg, Institutional Changes, supra note 7, at 485; Meyerson, Objective Theory, supra note 46, at 1270-71.

¹⁰⁸ See Robert A. Hillman & Jeffrey J. Rachlinski, Standard-Form Contracting In the Electronic Age, 77 N.Y.U.L. REV.429 (2002)

¹⁰⁹ For argument that non-drafting parties to standardized contracts are rational decision-makers only about some contract terms, and that drafting parties have the incentive to include terms, whether efficient or not,



وباختصار، وعلى الرغم من الضجة حول المستهلكين المتطورين في مرحلة ما بعد الحداثة، فإن هيمنة السوق من قبل منتجي السلع والخدمات الجماعية الأكثر دراية والأفضل مهارة والأفضل موارد والتي كتب عنها إدوين باترسون Edwin Patterson في عام 1919 وكرره فريدريك كيسلر Frederick Kessler في عام 1943 لا تزال جزءاً من عالمنا بعد عام 2000¹¹⁰.

V. تنظيم العقود الجماعية

V. REGULATING MASS CONTRACTS

وبقدر ما أدى القرن الحادي والعشرون إلى ظهور قانون "التغليف" ذي وجهين، لا سيما في التجارة الإلكترونية، كيف يمكن للمحاكم أن تعترف بهذا التطور بينما لا تزال تولي اهتماماً لمأزق الازدحام لمعظم المستهلكين؟¹¹¹ إذا كان المنتجون على نطاق واسع يفرضون قواعد ممارسة تخدم مصالحهم الذاتية على المستهلكين في معظم العقود "المغلقة"، فكيف يمكن للقضاة وضع قواعد مناسبة للبناء لتنظيم هذه العقود دون إعاقة التبادل الحر للسلع والخدمات؟¹¹²

i. مدخل القاضي إيستربروك

i. Enter Judge Easterbrook

يمكن لعدد قليل من القضاة من ذوي العزم تغيير الممارسة القانونية. ففي عام 1996، قرر القاضي فرانك إتش إيستربروك Judge Frank H. Easterbrook، أستاذ القانون المؤثر والقاضي الأكثر نفوذاً¹¹³، أنه يمكن لمنتج الأقراص المدمجة استخدام اتفاقية ترخيص المستخدم النهائي end-user licensing agreement [EULA] لتقييد استخدام المشتري لقرص مضغوط محمي بحقوق الطبع والنشر. وفي قضية ProCD, Inc. v. Zeidenberg¹¹⁴، قرر إيستربروك بأن ماثيو زيدنبرغ Mathew Zeidenberg، عندما فتح حزمة قرص مضغوط، يكون قد وافق على الالتزام بشروط التغليف التي تحظر نسخ البيانات لإعادة بيعها. وقد استند منطق القاضي إيستربروك إلى الجانب الآخر من مبدأ حرية التعاقد: فكما أن الأطراف مستقلة في تقرير من تتعاقد معه، فإنها ملزمة بما اتفقت عليه: العقد شريعة المتعاقدين، والاتفاقات ملزمة¹¹⁵. ولقد وافق زيدنبرغ على أن يكون ملزماً بذلك¹¹⁶.

that favor themselves, see Russell B. Korobkin, Bounded Rationality, Standard Form Contracts, and Unconscionability, CHI.L.REV.1203 (2003).

¹¹⁰ See Edwin W. Patterson, supra note 13, at 222; Friedrich Kessler, supra note 24, at 642.

¹¹¹ On the growth of e-Merchant Law, see Leon E. Trakman, From the Medieval Law Merchant to E-Merchant Law, 53 TORONTO.L.J.265-304 (2003).

¹¹² On the new cyberspace Law Merchant, see CLYDE WAYNE CREWS JR. AND ADAM THEIRER, WHO RULES THE INTERNET: GOVERNANCE AND JURISDICTION (CATO INSTITUTE, 2003); ETHAN KATSCH AND JANET RIFKIN, ONLINE DISPUTE RESOLUTION, RESOLVING CONFLICTS IN CYBERSPACE (JOSSEY-BASS, A.WILEY CO., 2001).

¹¹³ Judge Easterbrook, now Chief Judge of the United States Court of Appeals for the Seventh Circuit was formerly a professor of law at the University of Chicago. See further on his background and experience, http://en.wikipedia.org/wiki/Frank_Easterbrook

¹¹⁴ ProCD, Inc. v. Zeidenberg, 86 F.3d 1447 (7th Cir. 1996).

¹¹⁵ See W. DAVID SLAWSON, BINDING PROMISES: THE LATE 20TH-CENTURY REFORMATION OF CONTRACT LAW 21 (1996); www.enotes.com/wests-lawencyclopedia/pacta-sunt-servanda

¹¹⁶ See supra note 114 On EULA's, see <http://www.webopedia.com/TERM/E/EULA.html%23>



وقرار القاضي إيستربروك هذا مهم لأنه يشدد على أن تنظيم مبيعات المستعملين النهائيين يتم تنفيذه، ليس فقط من خلال كيفية قيام البائعين بتعبئة السلع والخدمات وتسويقها، ولكن أيضا من خلال كيفية دخول العملاء إلى تلك الأسواق والمشاركة فيها¹¹⁷. السرعة التي يقوم بها البرنامج بتجميع القوائم¹¹⁸. ولما كان مؤيدا ضمنا Implicitly endorsing مفهوم التاجر المستهلك، فصح debunked القاضي إيستربروك صورة المستهلك المتآلف لعقد الإذعان. لم يكن زيدنبرغ مستهلكا عاديا. كان طالب دكتوراه ومشتريا متكررا للبرامج repeat buyer of software، وكان على دراية بالقيود المفروضة على ترخيص البرنامج والتي اختار تجاهلها. لقد أساء تمثيل نفسه كمستهلك نهائي أثناء إعادة بيع البيانات الموجودة على القرص المدمج لعملائه¹¹⁹. وعلى هذا النحو، كان زيدنبرغ ملزما بالقانون الموضح في العقد بما في ذلك شروطه المتغلفة، وليس بمبادئ الإنصاف المفروضة عليه بموجب قانون عدم الضمير¹²⁰.

وبالنسبة للقاضي إيستربروك، أقرت ولاية ويسكونسن المادة 2 من UCC، بما في ذلك القسم 2-204 الذي ينص على ما يلي: "يجوز إبرام عقد لبيع البضائع بأي طريقة كافية لإظهار الاتفاق...¹²¹ فلم يستعرض القاضي إيستربروك تعريف UCC لـ. "الاتفاق" في القسم 1-201 (3) على أنه "صفقة الأطراف في الواقع..."¹²²، ويفترض أن زيدنبرغ قد أبرم مثل هذه "الصفقة". كما أيد إيستربروك رفض محكمة المقاطعة غير المشروط لحجة ProCD بأن نسخ قرص مضغوط يتضمن بيانات غير قابلة لكي تكون مشمولة بحقوق الطبع والنشر noncopyrightable وبما يشكل انتهاكا لحقوق الطبع والنشر¹²³. كما سارع إلى حقيقة أن المشتريين لم يتلقوا إشعارا بتقييد الترخيص إلا بعد شراء القرص المضغوط، وأن هذا الإخطار طبع بخط دقيق على الغطاء السفلي للصندوق¹²⁴.

¹¹⁷ Supra note 114, at 1453

¹¹⁸ Easterbrook added: "[c]ompetition among vendors, not judicial revision of a package's contents, is how consumers are protected in a market economy." Id, at 1453.

¹¹⁹ See Note, Contract Law. Shrink-wrap License, Seventh Circuit Holds That Shrink-wrap Licenses Are Enforceable. ProCD, Inc. v. Zeidenberg, 86 F.3d.1447 (7th Cir 1996), 110 HARV.L.REV.1946 (1997).

¹²⁰ On the Law Merchant, see Leon E. Trakman, From the Medieval Law Merchant to EMerchant Law, supra note 111; LEON E. TRAKMAN, THE EVOLUTION OF THE LAW MERCHANT: OUR COMMERCIAL HERITAGE (Fred B. Rothman, 1983).

¹²¹ "A contract for sale of goods may be made in any manner sufficient to show agreement..." See supra note 114, at 1452. On Chief Judge Crabb's very different construction of s.2-204 in the District Court, see ProCD, 908 F. Supp.645, at 652.

¹²² On the District Court's consideration of s.2-204, see id. At 655-656.

¹²³ Id. at 645, at 648-658.

¹²⁴ See e.g. Stewart Macaulay, Freedom from Contract, supra note 72, at 802-819; Stewart Macaulay, Relational Contracts Floating On a Sea of Custom? Thoughts About the Ideas of Ian MacNeil and Lisa Bernstein, 94 NW. L. REV.775, 779 n.25 (2000) "When we look at a ProCD box, Judge Easterbrook's 'offer' becomes pure fantasy. The notice is printed on the bottom flap of the box, flanked by a statement in large type that there are 250 million telephone numbers on 11 CD-Roms and the bar code for the scanner. The notice is printed in 6-point type in a space 2 3/4th inches by 1 inch." See too, Roger C. Bern, "Terms Later" Contracting: Bad Morals, and a Bad Idea for a Uniform Law, Judge Easterbrook Notwithstanding, 2004 J.LAW & POLICY 642; Batya Goodman, Comment, Honey, I Shrink-Wrapped the Consumer: The Shrink-Wrap Agreement as an Adhesion Contract, 21 CARDOZO L. REV. 319, 352 (1999); Kristin Johnson Hazelwood, Note, Let the Buyer Beware: The Seventh Circuit's Approach to Accept-or-Return Offers, 55 WASH. & LEE L. REV. 1287 (1998); Brandon L. Grusar, Contracting Beyond Copyright:ProCD., Inc. v. Zeibenberg, 10 HARV. J.LAW & TECH.353 (1997).



وفي الظاهر، تقدم قضية ProCD v. Zeidenberg وجهة نظر تحويلية transformative view للتاجر والمستهلك في القرن الحادي والعشرين¹²⁵. ولكي يتم دعم هذا التحول هو الظهور المزعوم لأنماط جديدة من النزعة الاستهلاكية التي تشمل مستهلكين أكثر تمييزاً وتميزاً وتعليماً مما كان عليه في العصور الماضية¹²⁶. ويؤثر على هذا التطور ذلك التطوير الناشئ للمستهلكين في الهاتف المباشر والتسوق عبر الإنترنت في عصرنا التكنولوجي الحديث. ومن المفترض أن المستهلك "الجديد" للعالم الافتراضي ان يجمع معلومات عن منتجات البرمجيات وخدمات الإنترنت من الإنترنت، بما في ذلك عن الشروط التي تقيد الإجراءات القانونية وتحكم سياسات الإرجاع، فضلاً عن المنافسة. وكذلك مستهلكو العالم الافتراضي ممن يملأون بشكل متزايد الشبكات الإلكترونية والتي يتبادلون فيها الشكاوى حول المنتجات والخدمات¹²⁷.

وعلى الرغم من انتشار عقود الإذعان من جانب واحد والصعود المزعوم للمستهلكين التجاريين الجدد في العالم الافتراضي في حالات مثل قضية ProCD v. Zeidenberg ومع ذلك، لا يزال عقد الإذعان الكلاسيكي classical adhesion contract يعمل بشكل أساسي في الأسواق التي يحركها المنتجون. وعلى الرغم من ظهور التاجر والمستهلكين في العالم الافتراضي، حيث يواصل منتج البرمجيات تعظيم الأرباح وخفض التكاليف عن طريق الحد من وصول العملاء إلى الانتصاف القانوني¹²⁸. فالبائعين غير المتصلين بالإنترنت ومقدمو الخدمات عبر الإنترنت الذين يوجهون شكاوى المستهلكين إلى الردود الآلية على البريد الإلكتروني ويستنبطون تراخيص المستخدم النهائي

¹²⁵ On debate over the extent to which Article 2 of the UCC is a merchant code to which consumer protection is peripheral, see e.g. Scott J. Burnham, Why Do Law Students Insist That Article 2 of the Uniform Commercial Code Applies Only to Merchants and What Can We Do About It? 63 BROOK. L.REV. 1271,1271(1997).

¹²⁶ Shiffrin, supra note 8, rejects judicial paternalism on grounds that it undermines the capacities, powers and entitlements of the autonomous agent, Id, at 220. She favors a "selfregarding" theory of unconscionability that empowers a court to decline to enforce a contract by which one party takes unfair advantage of, or exploits, the other, Id, at 230-1.

¹²⁷ See generally, Dale Clapperton and Stephen Coronas, Unfair Terms in "Clickwrap" and other Electronic Contracts, 35 AUSTRALIAN BUS.LAW REV.152 (2007); P. Chatterjee, Online Reviews: Do Consumers Use Them? ADVANCES IN CONSUMER RESEARCH 28 Association for Consumer Research 129 (2001); E Katsh, J Rifkin, A Gaitenby, E-commerce, EDisputes and E-Dispute Resolution: In the Shadow of eBay Law, 15 OHIO STATE J.DISPUTE RES.3 (2000).

¹²⁸ A glance at shrink-wrap cases beyond Zeidenberg shows differences of judicial opinion on the enforceability of such contracts. Compare e.g. ProCD, Inc. v. Zeidenberg, 86 F.3d 1447 (7th Cir. 1996) (holding that a shrink-wrap license is enforceable) with Step-Saver Data Sys., Inc. v. Wyse Tech., 939 F.2d 91 (3d Cir. 1991) (holding that a shrink-wrap license is not enforceable). Contrast Hill v. Gateway 2000, Inc., 105 F. 3d 1147 (7th Cir. 1997) (holding that Gateway's shrink-wrap license is enforceable) with Kloczek v. Gateway 2000 Inc., 104 F. Supp. 2d 1332 (D. Kan. 2000) (holding that a similar Gateway shrink-wrap license is not enforceable). See generally Sajida A. Mahdi, Gateway to Arbitration: Issues of Contract Formation Under the U.C.C. And the Enforceability Of Arbitration Clauses Included in Standard Form Contracts Shipped with Goods, 96 NW. U.L. Rev. 403, 418 (2001); Mark Andrew Cerny, Note, A Shield Against Arbitration: U.C.C. Section 2-207's Role in the Enforceability of Arbitration Agreements Included with Delivery of Products, 51 ALA. L. REV. 821 (2000); Kristin Johnson Hazelwood, Let the Buyer Beware: The Seventh Circuit's Approach to Accept-or-Return Offers, 55 WASH & LEE L. REV. 1287, 1316 (1998); Thomas J. McCarthy et al., Survey: Uniform Commercial Code, 53 BUS. LAW 1461, 1465-66 (1998); Mark A. French, Recent Developments: Hill v. Gateway 2000, Inc., 12 OHIO ST. J. ON DISP. RESOL. 811, 819-20 (1997); Jean R. Sternlight, Gateway Widens Doorway to Imposing Unfair Binding Arbitration on Consumers, FLA. BAR J., Nov. 1997.



كحواجز أمام الدعاوى الجماعية هم أكثر قدرة على تلبية هوامش الربح من استمالة العملاء بشروط تعاقدية ملائمة للعملاء¹²⁹.

أولئك الذين يشكون في وجود علاقات جديدة بين مقدمي الخدمات عبر الإنترنت وعمالهم يشكون أيضا في كفاءة وعدالة معاملات المستهلكين. إنها تعيد إحياء قلق كارل لويلين في عام 1931 من أن المنافسة بين الشركات الكبرى تؤدي إلى نتائج الحماية الذاتية بدلا من حماية المستهلك¹³⁰. إنهم يتحدثون انتشار التجار والمستهلكين وفق قضية زيدنبرغ، ويحييون مكانهم المستخدمين النهائيين الخاضعين، بما في ذلك مات زيدنبرغ، الذي تملي عليه شروط التعاقد الشروط في الأسواق الجماعية المدفوعة بالعرض¹³¹.

وبالنسبة لهم، فإن قضية Pro-CD v. Zeidenberg لا تتعلق بتأديب زيدنبرغ لعمله كتاجر مستهلك بقدر ما تتعلق بخفض تكاليف Pro-CD وزيادة عوائدها على المبيعات. قد تنقل شركات مثل ProCD بعض الفوائد للمستهلكين، وتقدم لهم قاعدة بيانات أكثر شمولاً بأسعار معقولة. غير أن هذه النتيجة لا تتبع من "العقد" المبرم بين الموردين وزبائنهم، بل من الموردين الذين يعملون "كهينات تشريعية" خاصة. فالقضية ليست ما إذا كانت Pro-CD قد تصرفت بضمير في "التعاقد" مع زيدنبرغ ولكن ما إذا كان يجب إعلان تشريعاتها الخاصة private legislation المعلن "غير دستورية unconstitutional"¹³². وحين تقرير ما إذا كانت المحاكم ستفرض قيودا "دستورية" على الموردين في علاقة "الغلاف wrap" مع زبائنهم، فإنها تشق طريقا صعبا بين تيسير التبادل الشامل وتنظيم المعاملات "التشريعية" في الأسواق الجماهيرية السريعة النمو مثل الإنترنت¹³³. وتتمثل معضلتهم dilemma في حل التوتر بين القدرة التنافسية للسوق والمنافسة غير العادلة حلا عادلا وفعالا¹³⁴. ويعمل على إجبار كل منتج producer على جعل عقوده على الأقل غير عادلة مثل عقود الأعضاء الآخرين في صناعته¹³⁵.

VI. مدخل التنين: اتفاق ترخيص مستخدم نهائي

VI. ENTER THE DRAGON: END USERS' LICENCE AGREEMENT
ولقد ركز التحليل حتى الآن على الأهمية القانونية للفئات "الجديدة" من المستهلكين في الأسواق الجماعية للقرن الحادي والعشرين. وما يتعين علينا أن نحدده الآن هو طبيعة العقود "المغلقة" في هذه الأسواق، وإلى أي مدى تكون شروطها اذعانية adhesive، والطريقة التي ينبغي للمحاكم أن

¹²⁹ See e.g. Kloczek v. Gateway, Inc., 104 F. Supp.3d 1332 (D. Kan., June 16, 2000). A boxwrap case, the court dealt with the rules governing the formation of a contract under UCC § 2- 207. In declining to enforce an arbitration clause included in a computer box, the court held that, "Gateway provides no evidence that at the time of the sales transaction, it informed plaintiff that the transaction was conditioned on plaintiff's acceptance of [Gateway's] Standard Terms. Id. at 134

¹³⁰ Karl N. Llewellyn, What Price Contract? An Essay in Perspective, 40 YALE L.J. 704,734 (1931).

¹³¹ For an interview with Matt Zeidenberg, see William C Whitford, ProCD v. Zeidenberg in Context, 2004 WISC.L.REV. 821. See too, supra Section V, i.

¹³² See Macaulay, supra note 72 and Whitford, id.

¹³³ On the primarily facilitative function of Article 2 of the UCC and its regulatory function of unconscionable conduct, see supra note 7 and section II.

¹³⁴ For the view that such competition benefits consumers, see SLAWSON, BINDING PROMISES, supra note 115, at 32. For the comparability of car manufacturer warranties among Ford, GM and Chrysler, see Whitford, Law and the Consumer supra note 92, at 1013. These issues are by no means new. See George G.Bogert & Eli E. Fink, Business Practice Regarding Warranties in the Sale of Goods, 25 ILL. L. REV. 400, 406 (1930).

¹³⁵ See Slawson supra note 115, at 35.



تفسرها بها. وهذا يتطلب التركيز على أنواع الشروط التي يطلب من المستهلكين الموافقة عليها، بما في ذلك الشروط المفروضة عليهم بعد إبرام العقد. كما يستلزم السؤال: من هو المستهلك العاقل في عقد "التغليف": متطور أو مبتدئ، أو شخص بين هذين النقيضين؟ وكذلك الحال أيضاً، يجب على القضاة تحديد معيار المعقولية الذي يتم على أساسه تأطير موافقة المستهلكين على عقود التوريد الشامل؟

i. اتفاق ترخيص مستخدم نهائي

i. The End Users' License Agreement [EULA]

وتستخدم اتفاقية ترخيص المستخدمين النهائيين [EULA] End Users' License Agreement [EULA] الحديثة على نطاق واسع من قبل المنتجين والموزعين لمنح التراخيص للمستخدمين النهائيين للبرامج من بين المنتجات والخدمات الأخرى. وعادة ما تتضمن اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي واتفاقيات خدمة المستعمل النهائي المماثلة شروطاً تحد من الاستخدام بما في ذلك إعادة البيع، فضلاً عن تنظيم عمليات إرجاع المنتجات والشكاوى والنزاعات¹³⁶.

وفي أفضل حالاتها، يتم تأطير اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي بلغة بسيطة. وعلى الرغم من أن ظروفها تحمي من صاغها، فإنها تعالج احتياجات المستهلكين على حد سواء بشكل منصف وفعال¹³⁷. وفي أسوأ حالاتها، تتطلب بنود اتفاقية ترخيص المستخدم النهائي وجود رمز لفك رموز المصطلحات التقنية technical والقانونية legal والمصلحة الذاتية self-serving jargon بما في ذلك حق المورد في تغيير شروطهم فعلياً في أي وقت¹³⁸.

وتتضمن معظم اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي¹³⁹، سواء كانت صديقة للمستهلك أم لا، شروطاً تتجنب أو تحد من مسؤولية المورد وموجهة نحو خفض تكاليف التوريد والحفاظ على هوامش

¹³⁶ See e.g. How to Write an End User License Agreement, EULA: More Than a Contract? available at http://www.avangate.com/articles/eula-software_75.htm

¹³⁷ On the equitable and/or efficient use of onerous "wrap" conditions including in EULAs, see infra section XI.

¹³⁸ Drafting vague and complex contracts may serve as an effective medium of discouraging the fainthearted from attempting to decipher the seemingly undecipherable. But cf. George G. Triantis, The Efficiency of Vague Contract Terms: A Response to the Schwartz-Scott Theory of U.C.C. Article 2, 62 LSU.L.REV.1066 (2002). On the draconian nature of EULAs, see Benjamin Edelman, Grokster and Claria Take License to New Laws, and Congress Lets Them Do It, at <http://www.benedelman.org/news/100904-1.html>; Larry Magid, It Pays to Read License Agreements, in PC Pitstop, at <http://pcpitstop.com/spycheck/eula.asp>.

¹³⁹ Drafters have access to multiple instruments in drafting contract terms including their own prior form contracts, contracts used in the industry, usages giving such contracts meaning and drafting guidebooks. See e.g. SCOTT J. BURNHAM, THE CONTRACT DRAFTING GUIDEBOOK: A GUIDE TO THE PRACTICAL APPLICATION OF THE PRINCIPLES OF CONTRACT LAW (3rd ed., 2003); ROBERT A. FELDMAN & RAYMOND T. NIMMER, DRAFTING EFFECTIVE CONTRACTS: A PRACTITIONER'S GUIDE (2nd ed., 2004).



الربح¹⁴⁰. ويعدل الموردون أحيانا الشروط التي تحكم استخدام منتجاتهم بعد تاريخ الشراء¹⁴¹ دون موافقة مسبقة أو معاصرة من مشتريهم purchasers¹⁴².

والأساس المنطقي وراء اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي اقتصادي وقانوني. تدرك اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي من حيث المبدأ الحاجة إلى موزعين حديثين للمنتجات القابلة للتكرار بسهولة مثل البرامج لتقييد الاستخدام النهائي لمنتجاتهم إذا أرادوا العمل بشكل مربح. وهذه الحماية لها ما يبررها على أساس أنه إذا أراد المنتجون أن يطوروا سلعا يمكن نسخها وبيعها بسهولة، فإن من حقهم فرض شروط لثني النسخ وإعادة البيع. المنطق مألوف. إن نسخ قرص مضغوط أو قرص DVD أصلي لإعادة بيعه على عكس اتفاقية ترخيص المستخدم النهائي يشبه تزوير لوحة وإعادة بيعها على أنها الأصل. طالما أن الحظر لا يفرط في توسيع حقوق الملكية الفكرية لصاحب حقوق الطبع والنشر التي يمكن القول إنها حدثت في قضية *Pro-CD v. Zeidenberg*، والنتيجة مبررة أيضا في القانون¹⁴³. وبقدر ما يعزز منع النسخ أمن البرمجيات دون خلق الإبداع، فإن النتيجة فعالة efficacious¹⁴⁴.

ويتم تجسيد الدعم القضائي Typifying judicial support لاتفاقية ترخيص المستخدم النهائي التي تقيد الاستخدام النهائي وفق قضية *M.A. Mortenson Co., Inc. v. Timberline Software Corp*¹⁴⁵ وهناك، إذ فرضت المحكمة ترخيصا مغلفا يحد من مسؤولية منتج البرمجيات عن الأضرار اللاحقة على أساس أن التقييد كان جزءا من الصفقة التي توصل إليها الطرفان وكان قابل للدعم قانونا legally supportable.

ومع تزايد تعقيد بعض اتفاقيات ترخيص المستخدمين النهائيين وتوغلها، يتزايد القلق بشأن إساءة استخدامها. ومن المشكوك فيه مدى استخدام المورددين لاتفاقية ترخيص المستخدم النهائي كسيف أكثر من كونها درعا. وفي الخلاف هو ما إذا كانت الشروط في اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي تسامي subliminate حقوق المستهلكين rights of consumers الذين هم على دراية جيدة أو مضللين أو خائفين من "قبولها"¹⁴⁶. والسؤال هو ما إذا كانت الشروط في اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي

¹⁴⁰ Drafters have access to multiple instruments in drafting contract terms including their own prior form contracts, contracts used in the industry, usages giving such contracts meaning and drafting guidebooks. See e.g. SCOTT J. BURNHAM, THE CONTRACT DRAFTING GUIDEBOOK: A GUIDE TO THE PRACTICAL APPLICATION OF THE PRINCIPLES OF CONTRACT LAW (3rd ed., 2003); ROBERT A. FELDMAN & RAYMOND T. NIMMER, DRAFTING EFFECTIVE CONTRACTS: A PRACTITIONER'S GUIDE (2nd ed., 2004).

¹⁴¹ On judicial responses to these practices, see e.g. <http://www.gripe2ed.com/scoop/story/2004/12/20/8257/4850>

¹⁴² On Apple's unilateral ex post modification of the right of purchasers to burn music on i-Tunes from ten to seven play-lists, see Apple Computer Australia Pty Ltd, iTunes Store – Terms of Service at cl 20, <http://www.apple.com/legal/itunes/au/service.html/>. See too Jason Schultz, Meet The New iTunes, Less than the Old iTunes? http://lawgeek.typepad.com/lawgeek/2004/04/meet_the_new_it.html

¹⁴³ On the limits of such copyright protection, see Pamela Samuelson, supra note 19. For the argument that Judge Easterbrook over-extended that protection in *Pro-CD v. Zeidenberg*, see supra section V, ii.

¹⁴⁴ On comparable arguments in products liability cases, see Epstein, supra note 73; Priest, supra note 73; Schwartz, Proposals for Products Liability Reform, supra note 73.

¹⁴⁵ *M.A. Mortenson Co., Inc. v. Timberline Software Corp*, 140 Wn.2d 568, 998 P.2d 305 (Wash. Sup. Ct. 2000).

¹⁴⁶ Typifying an invasive ex post licensing arrangement imposed on consumers is Microsoft's past practice of imposing security patches that make changes to computer operating systems, affecting computer speed and performance, without prior notice to or consent of consumers, See e.g. Microsoft Security Bulletin



التي يتم الكشف عنها بعد تاريخ الشراء جزء لا يتجزأ من العقود الموجودة مسبقاً¹⁴⁷. والقضية هي إلى أي مدى لا تكون الشروط القاسية في اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي غير معقولة فحسب، بل ولكنها تفتقر أيضاً إلى موافقة المشتري المعروفة¹⁴⁸. ولا تكمن عدالة اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي في الافتراضات العامة حول فضائلها وريائتها، ولكن في كيفية تطبيق القضاة لها في الواقع¹⁴⁹. والقضية ليست أن اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي غير عادلة بشكل واضح أو قمعية بطبيعتها أو غير معقولة بشكل أساسي، ولكن قد يستخدمها بعض الموردين بطريقة غير عادلة أو قمعية. إذ يمكن أن تكون اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي ذات قيمة إذا كانت تعزز تبادلاً قوياً للسلع والخدمات، ولكنها مثيرة للقلق إذا كانت تروج لتبادل غير عادل¹⁵⁰. ويمكن أن تكون اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي فعالة إذا عززت التعاون بين الأطراف، كما هو الحال عندما يضمن الموردون جودة منتجاتهم، ولكنها غير عادلة إذا حرّموا المستهلكين من الحق في الشكوى من ندرة هذا الضمان¹⁵¹. وبالنظر إلى هذه القضايا، وفقاً للمعايير التي يجب أن تحدد المحاكم شرعية اتفاقيات المستخدم النهائي؟ وكيف ينبغي أن يحدّدوا متى تجاوزت اتفاقية ترخيص المستخدم النهائي معينة الخط الفاصل بين السلوك الضميري وغير المعقول، إجرائياً وموضوعياً؟¹⁵²

ii. تقييد اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي وعقود الخدمة

ii. Restricting EULAs and service contracts

لا يقتصر القلق بشأن الموردين الذين يستخدمون اتفاقيات الترخيص لتسامي المستهلكين على اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي في الشراء عبر الإنترنت. تنشأ مشكلات مماثلة عندما يستخدم موردو الهواتف الخلوية اتفاقيات الخدمة لتقييد الاستخدام ومنع الدعاوى الجماعية ضد الموردين. وفي القرار الأخير الصادر عن محكمة الاستئناف في كاليفورنيا، فإن قضية *Gatton v. T-Mobile*¹⁵³ رفضت المحكمة إنفاذ شرط في عقد خدمة مورد الهاتف المحمول، T-Mobile، حيث يتطلب من المشتري تقديم مطالبات للتحكيم الملزم إذا كانوا يرغبون في الاعتراض على ممارسات T-

MS02-032: 26 June 2002 Cumulative Patch for Windows Media Player (Q320920) <http://www.microsoft.com/technet/security/bulletin/MS02-032.msp> 2007.

¹⁴⁷ See M.A. Lemley, Terms of Use, 91 MINN.L.REV.459, 468-9 (2006).

¹⁴⁸ There is no shortage of critical reflection on EULA. The Electronic Frontier Foundation refers to EULAs as “dangerous terms.” See Annalee Newitz, Dangerous Terms: A User’s Guide to EULAs, at <http://www.eff.org/wp/eula.php>. See too US-CERT, Reviewing End User Licensing Agreements, available at <http://www.us-cert.gov/cas/tips/ST05-005.html>.

¹⁴⁹ This conception of “the law in action” is a key theme in Karl Llewellyn’s realism including in the drafting of Article 2 of the UCC. See e.g. Karl L.Llewellyn, Some Realism about Realism -- Responding to Dean Pound, 44 HARV.L.REV.1222 (1931).

¹⁵⁰ On EULA of famous brand names available on the Internet, see e.g. Microsoft’s practice at <http://www.microsoft.com/windowsxp/home/eula.msp> [Microsoft Windows XP]; <http://www.microsoft.com/about/legal/useterms/> [Microsoft, contracts generally]; <http://www.adobe.com/products/eulas/players/> [Adobe]; <http://www.skype.com/company/legal/eula/> [Skype].

¹⁵¹ On efficiency in product liability cases, see Epstein, *supra* note 73; Priest, *supra* note 73.

¹⁵² On this line, see e.g. Arthur Allen Leff, Unconscionability and the Code. The Emperor’s New Clause, *supra* note 12.

¹⁵³ *Gatton v. T-Mobile USA Inc.*, 152 Cal. App. 4th 571 (2007).



Mobile. اذ نظرت المحكمة في العديد من الشروط ذات الصلة في عقد خدمة T-Mobile بيع الهواتف المحمولة المقفلة التي منعت التحول إلى شركات نقل متنقلة أخرى، ومنع المستهلكين من رفع دعاوى جماعية، وفرض رسوم على المشتريين الذين أنهوا عقودهم قبل انتهاء الصلاحية. وكان الخلاف هو ما إذا كانت هذه الشروط غير معقولة¹⁵⁴.

وفي إعلان شرط التحكيم الذي يتطلب التنازل عن دعوى جماعية في عقد الخدمة الخلوية غير قابل للتنفيذ، وجدت المحكمة أن سلوك T-Mobile كان غير معقول من الناحيتين الإجرائية والموضوعية. وعلى وجه الخصوص، حرم شرط التحكيم المستهلكين من طريقة ميسورة التكلفة لتسوية المنازعات، سعياً إلى تقويض عملية مناسبة لحماية المستهلك وتيسير مخالفات الشركات¹⁵⁵.

كانت الميزة المعقدة في قضية جاتون Gatton هي أن بعض سمات اتصال الاذعان التقليدي في القرن العشرين كانت موجودة. وكدليل على عقد الإذعان، كانت T-mobile في وضع تفاوضي متفوق فيما يتعلق بمشتريها؛ فتمت صياغة عقد الخدمة المعقدة لصالحها؛ وتم تقديم خيار "خذ أو اتركه" take-it-or-leave-it للعملاء المحتملين. كان لديهم خيار الشراء بشروط T-mobile أو التخلي عن الشراء، ولكن ليس الخلاف على الشروط¹⁵⁶.

ومع ذلك، كانت بعض زخارف عقود الاذعان قابلة للنقاش في قضية جانون Gannon. فعلى سبيل المثال، سواء كان إشعار الزبائن كافياً أم لا، ادعت شركة T-Mobile أنها شرحت وجود شروط مؤهلة للمشتريين المحتملين prospective purchasers¹⁵⁷. فلم تهيمن T-Mobile أيضاً على سوق الهواتف المحمولة، ولكنها كانت واحدة من بين العديد من بائعي الهواتف المحمولة. ويمكن للعملاء نقل أعمالهم المتنقلة إلى مكان آخر إذا كانوا غير راضين عن شروط البيع المبلغ عنها في عقد T-Mobile¹⁵⁸.

كما أن الحكم المتعلق بالتحكيم في عقود خدمة T-Mobile لم يكن بالضرورة غير عادل. غالباً ما ينظر إلى تحكيم الخبراء على أنه أكثر موثوقية من الاعتماد على القضاة في القضايا التجارية وهيئات المحلفين ذات الخبرة التجارية المحدودة¹⁵⁹.

¹⁵⁴ On the test for substantive unconscionability, see Discover Bank v. Sup. Ct. of Los Angeles, 36 Cal. 4th 148 (2005).

¹⁵⁵ 5 As the court stated: "To be unenforceable, a contract must be both procedurally and substantively unconscionable, but the elements need not be present in the same degree, rather, the analysis employs a sliding scale in that the more substantively oppressive the contract term the less evidence of procedural unconscionability is required to come to the conclusion that the term is unenforceable, and vice versa." 152 Cal.App. 4th 571 (2007), Westlaw, para. 3.

¹⁵⁶ "Absent unusual circumstances, use of a contract of adhesion establishes a minimal degree of procedural unconscionability notwithstanding the availability of market alternatives." 52 Cal.App.4th 571 (2007), Westlaw, para. 13.

¹⁵⁷ It is doubtful that T-Mobile adequately explained the legal significance of these conditions to its customers, nor if it did, whether its customers reasonably understood its explanations. Providing an accurate legal explanation to customers would have been both time-consuming and discouraged customers from purchasing.

¹⁵⁸ Id, Westlaw, para.13.

¹⁵⁹ On a restrictive construction of the waiver of jury trials in commercial cases, see Gaylord Department Stores, Inc. v. Stephens, 404 So.2d 586, 588 (Ala.1981); North Charleston Joint Venture v. Kitchens of Island Fudge Shoppe, 416 S.E.2d 637 (S.C. 1992); Proteus Books Ltd. v. Cherry Lane Music Co., 873 F.2d 502 (2d Cir. 1989). For a discussion of "private judging" see Christopher H. Drahozal, A Behavioral Analysis of Private Judging, LAW & CONTEMP.PROB.105 (2004); Alan Scott Rau, Integrity in Private Judging, 38 S. TEX.L.REV.485 (1997). See too Keith N. Hylton, supra note 62, at 549. See too Kevin



ما وجدته المحكمة أكثر إثارة للقلق في قضية جاتون Gatton هو أن T-Mobile سعت إلى منع العملاء من رفع دعاوى جماعية موجهة لتجنب قوانين حماية المستهلك في كاليفورنيا¹⁶⁰. وفي الواقع، تجاوزت T-Mobile الخط الفاصل بين السلوك المعقول وغير المعقول من خلال حرمان المشترين من أكثر الوسائل المعقولة لحماية مصالحهم القانونية، وهي دعوى جماعية فعالة من حيث التكلفة¹⁶¹. يمكن تصور جاتون على مستويات مختلفة من التجريد. في أبسط صورها، ردت المحكمة على عقد "غير متفاوض عليه". كانت T-mobile أفضل بكثير من موارد من عملائها العاديين. باعت منتجا متخصصا للمستخدمين النهائيين غير المتطورين إلى حد كبير. واستخدمت أساليب بيع قوية لإقناعهم بتوقيع اتفاقات الخدمة؛ واعتمدت على حجم المبيعات للعديد من المستهلكين لتغطية التكاليف وبناء هوامش الربح¹⁶². كما قصدت T-mobile من العملاء "الالتزام" بالشروط التي تمنعهم من متابعة التقاضي بأكثر الطرق الممكنة من الناحية الاقتصادية، أي من خلال تقاسم الموارد والتكاليف من خلال الدعاوى الجماعية¹⁶³.

وعلى مستوى أعلى من التجريد abstraction، فإن قضية جاتون Gatton هي أكثر من مجرد عقود اذعان. حيث يتعلق الأمر بعملية تعاقد عبرت الحدود بين التعاقد المعقول وغير المعقول. وكان شرط التحكيم في قضية جاتون غير معقول لأنه سعى إلى قمع الإجراءات القانونية الواجبة نفسها. وكان الغياب سمة أساسية من سمات العقد، وهي التبادل "المساومة a bargained for"¹⁶⁴. وما هو بارز في قضية جاتون هو استكشاف المحكمة للظلم في تحديد، ليس فقط عندما يكون الشرط غير عادل، ولكن أيضا طبيعة هذا الظلم. والمميز هو معاملة المحكمة لإتاحة خيار السوق للمشتريين كعامل مخفف، وليس علاجاً لانعدام الضمير¹⁶⁵.

Davis, Licensing Lies: Merger Clauses, The Parol Evidence Rule and Pre-Contractual Misrepresentations, 33 VAL. U. L. REV. 485, 528 (1999). 160 On a Washington State Supreme Court decision holding that the waiver of a class action in an arbitration clause in a cellular service contract was substantively unconscionable, see Scott v. Cingular Wireless, 161 P.3d 1000 (2007). However, in earlier cases, both 4th and 11th Circuit Courts dismissed arguments that arbitration clauses precluding class actions are unconscionable. See Snowden v. Checkpoint Check Cashing, 290 F.3d 631 (4th Cir. 2002); Jenkins v. First Am. Cash Advance of Georgia, 400 F.3d 868 (11th Cir. 2005). For a decision by the 9th Circuit Court of Appeals, overturning an arbitration clause waiving in a New Cingular Wireless contract as unconscionable under California law and rejecting that the Federal Arbitration Act preempts state law, see Shroyer v. New Cingular Wireless, No. 06-55964. 161 See generally See John P. Tomaszewski, The Enforceability of Adhesive Arbitration Clauses in International Software Licenses, 43 J. TECH.L.& POLICY (1997), also at <http://grove.ufl.edu/~techlaw/vol3/issue1/tomaszewski.html>

¹⁶⁰ Gatton v. T-Mobile USA Inc., 152 Cal. App. 4th 571, Westlaw, para. 5 (2007).

¹⁶¹ See generally See John P. Tomaszewski, The Enforceability of Adhesive Arbitration Clauses in International Software Licenses, 43 J. TECH.L.& POLICY (1997), also at <http://grove.ufl.edu/~techlaw/vol3/issue1/tomaszewski.html>

¹⁶² Gatton v. T-Mobile USA Inc., 152 Cal. App. 4th 571, Westlaw, para. 5 (2007).

¹⁶³ On questions about the constitutionality of such binding arbitration clauses, see e.g. Jean R. Sternlight, Rethinking the Constitutionality of the Supreme Court's Preference for Binding Arbitration: A Fresh Assessment of Jury Trial, Separation of Powers, and Due Process Concerns, 72 TUL. L. REV. 1, 1 (1997).

¹⁶⁴ 4 Id, Westlaw, para.5.

¹⁶⁵ On the finding of procedural unconscionability when a superior bargaining party fails to provide advance notice of its exercise of its superior power, see 9th Circuit Court of Appeals in Douglas v. U.S. District Court (Talk America), No. 06-75424 (9th Cir. July 18, 2007). (Online service provider could not bind customers to modified contract terms posted on its website unless it provided customers with advance notification of those modified terms).



VII. فن التمييز

VII. THE ART OF DISTINCTION

يطرح سؤال رئيسي حول نوع ودرجة عدم الضمير في عقود "التغليف wrap" في القرن الحادي والعشرين. وإذا كانت هذه العقود مشروطة باختلاف أنواع ودرجات انعدام الضمير، فما هي تلك الاختلافات؟ وكيف ينبغي للمحاكم أن تعالجها؟ من بين المخاوف الأخرى:

- Are there principles upon which courts can differentiate between types of "wrap" contracts, such as between click-wrap and browse-wrap contracts?
- هل هناك مبادئ يمكن للمحاكم أن تفرق على أساسها بين أنواع العقود "المغلقة"، مثل العقود بين عقود النقر وعقود التصفح؟
- If so how should these distinctions influence findings of procedural and substantive unconscionability without leading to rigid results?¹⁶⁶
- إذا كان الأمر كذلك، فكيف ينبغي أن تؤثر هذه الفروق على نتائج انعدام الضمير الإجرائي والموضوعي دون أن تؤدي إلى نتائج جامدة؟¹⁶⁶

Let us start with two cases, the one holding that conditions in a browse-wrap contract are unconscionable and the other declaring a click-wrap agreement conscionable.

ولنبدأ بحالتين، الأولى ترى أن الشروط الواردة في عقد التصفح غير معقولة والأخرى تعلن أن اتفاق النقر معقول¹⁶⁷.

i. إعلان بنود التصفح غير قابلة للتنفيذ

i. Declaring browse-wrap clauses unenforceable

في قضية "مبكرة" في عام 2002، قضت المحكمة الأمريكية للمنطقة الشمالية من كاليفورنيا في قضية *Comb v. PayPal, Inc.*¹⁶⁸ بأن شرط التصفح غير معقول من الناحية الإجرائية على أساس أن المستهلك يفتقر إلى فرصة التفاوض على شروط عقد القبول أو الرفض¹⁶⁹. ورأت المحكمة أن الشرط غير معقول لأنه يسمح لـ PayPal من جانب واحد بتجميد حسابات العملاء؛ ومنعت

¹⁶⁶ On such differences, compare e.g. *America Online, Inc., v. Booker*, 781 So. 2d 423 (Fla. Dist. App. 2001) (holding that AOL's click-wrap forum selection clause is enforceable) with *Williams v. America Online, Inc.*, 2001 Mass.Super.LEXIS 11, 43 U.C.C. Rep. Serv. 2d (Callaghan) 1101 (Mass. Super. Ct. Feb. 8, 2001) (holding that similar a AOL click-wrap forum selection clause is unenforceable).

¹⁶⁷ A browse-wrap contract is distinguishable from a click-wrap contract in that, in the former, the terms of the agreements do not appear on the screen and the user is not compelled to accept or reject the terms before being able to proceed further. The browse-wrap agreement appears as a hyperlink to which the user gains access by clicking on the link which is an option, but not required. See Kaustuv M. Das, *Forum-Selection Clauses in Consumer Click-wrap And Browsewrap Agreements and the "Reasonably Communicated" Test*, 77 WASH. L. REV. 481, 500 (2002).

¹⁶⁸ *Comb v. PayPal*, 218 F. Supp. 2d 1165 (N.D. Cal. 2002).

¹⁶⁹ *Id.*, at 1173. Procedural unconscionability refers to the procedures governing the formation of the contract, including the respects in which mutual assent may be absent or imperfect. Substantive unconscionability refers to the unfairness or unreasonableness of the terms. See further Richard A. Epstein, *Unconscionability: A Critical Reappraisal*, 18 J.L. & ECON. 293 (1975); Alan Schwartz, *A Reexamination of Nonsubstantive Unconscionability*, 63 VA. L. REV. 1053, 1054 (1977).



العملاء من توحيد مطالباتهم؛ وطلبت من العملاء تقديم نزاعات إلى جمعية التحكيم الأمريكية التي كانت باهظة الثمن بالنظر إلى أن متوسط سعر المعاملة كان 55 دولاراً¹⁷⁰ واقتنعت المحكمة أيضاً بأن PayPal تصرفت بشكل غير معقول في اشتراط إجراء التحكيم في مقاطعة سانتا كلارا، كاليفورنيا، "الفناء الخلفي لها PayPal's backyard".¹⁷¹

وفي دفاعها، فشلت PayPal في إقناع المحكمة بأن بند التصفح browse-wrap clause كان معقولاً conscionable. وجادلت PayPal بأن الشرط المتنازع عليه لا يشمل مواد أساسية مثل الغذاء أو الملابس؛ وتمكن المستهلكون من الوصول إلى خدمات بديلة لتلك التي تقدمها PayPal في رفض هذه الحجج، ولقد وجدت المحكمة أن PayPal قد انخرطت في عقد اذعان مع العملاء الذين يفتقرون إلى خيار ذي معنى. وحقيقة أن المستهلكين يمكنهم اللجوء إلى موردين بديلين غير كافية للاعتقاد بأن شرط النقر في PayPal قابل للإنفاذ بموجب قانون كاليفورنيا¹⁷². ولقد قيدت المحكمة في PayPal سلطة مزودي الخدمة عبر الإنترنت في جهات اتصال التصفح، ليس من خلال التمييز بين عقود التصفح والنقر، ولكن على أساس طبيعة الاذعان بشكل خاص لعقد التصفح browse-wrap contract المعمول به وعدم عدالة الشروط المتنازع عليها فيه. ودعماً لقرارها، فلم تقتنع المحكمة أيضاً بأن الزبائن غير الراضين عن التحكيم كان بإمكانهم اللجوء إلى المحاكم¹⁷³.

vi. إعلان بنود النقر قابلة للتنفيذ

vi. Declaring click-wrap clauses enforceable

وعلى عكس PayPal، في قضية DeJohn v. TV Corporation International، أيدت محكمة المقاطعة الأمريكية للمنطقة الشمالية من إلينوي في عام 2003 عقد النقر¹⁷⁴. في تطبيق قانون نيويورك¹⁷⁵، حيث استخدمت محكمة ديجون منطقاً مختلفاً تماماً عن ذلك المستخدم في قضية Comb v. PayPal¹⁷⁶. حيث قررت محكمة ديجون أن شرط النقر click-wrap clause لم يكن ليكون قابلاً للتنفيذ إلا إذا استخدم المحرر تكتيكات ضغط كبيرة pressure tactics، أو كانت اللغة المستخدمة في العقد خادعة deceptive، أو أن عدم المساواة significant unfairness في القدرة على المساومة أدى إلى إحفاف كبير للطرف المفاوض الأضعف weaker bargaining party¹⁷⁷. ولقد استنتجت محكمة ديجون كذلك أنه على الرغم من استخدام شرط النقر وأخذ وترك الأمر

¹⁷⁰ 0 While not the basis of the decision in Comb v. PayPal, supra note 168, arbitration clauses sometimes are not contained in supply contracts, but imposed upon purchasers after the fact. See e.g. Manning v Paypal Inc 2001 U.S. Dist. LEXIS 23410

¹⁷¹ While not the basis of the decision in Comb v. PayPal, supra note 168, arbitration clauses sometimes are not contained in supply contracts, but imposed upon purchasers after the fact. See e.g. Manning v Paypal Inc 2001 U.S. Dist. LEXIS 23410

¹⁷² Supra note 168 at 1172-73. On procedural or "non-substantive," see Alan Schwartz, A Reexamination of Nonsubstantive Unconscionability, 63 VA.L.REV.1053 (1977).

¹⁷³ Id, at 1174-75.

¹⁷⁴ DeJohn v. TV Corporation Intern., 245 F. Supp. 2d 913 (C.D. Ill. 2003).

¹⁷⁵ 5 DeJohn argued that disputed click-wrap conditions were unenforceable in not being displayed unless the applicant clicked on a hyperlink to them, that the contract was an unconscionable adhesion and boilerplate contract, and that it was inherently unfair and lacked arm's length bargaining.

¹⁷⁶ Comb v. PayPal, Inc., 218 F. Supp. 2d 1165 (N.D. Cal. 2002).

¹⁷⁷ Id, at Westlaw para. 4.



لصالحها، فإن شركة التلفزيون الدولية TV Corporation International لم تستخدم تكتيكات الضغط العالي غير المبرر *unduly high pressure tactics* أو اللغة الخادعة لحث العملاء المحتملين على النقر فوق موافقتهم. حيث تعاملت المحكمة مع حقيقة أنه في غياب الاحتيا، لم يقرأ الطرف الأضعف العقد، قائلة: "عدم قراءة العقد ليس بطاقة مجانية للخروج من السجن". وعللت المحكمة ذلك بأن "الاستخدام غير العادل، وليس مجرد وجود، القوة التفاوضية غير المتكافئة هو الحاسم"¹⁷⁸. كما لم تتأثر المحكمة بالحجة القائلة بأن الطرف الأضعف يفتقر إلى خيار السوق. وما دام الطرف الأضعف يستطيع أن يرفض العقد ويشتري خدمات مماثلة في مكان آخر، وهو هنا تسجيل اسم الحقل، فإن ذلك الطرف لديه خيار السوق¹⁷⁹.

iii. الفروق الأساسية

iii. Grounding distinctions

إن أحد الاستنتاجات النابعة من الاختلاف في التفكير بين PayPal و DeJohn هو أن كل محكمة لديها وجهات نظر مختلفة حول طبيعة التعاقد على الإذعان *adhesion contracting* وعدم الضمير *unconscionability*. وبالنسبة لمحكمة ديجون، يجب أن يكون المستهلكون الذين يبرمون اتفاقيات النقر ملزمين بالموافقة عليها إلا في ظروف استثنائية عندما تؤدي تكتيكات الضغط غير المبررة وإساءة استخدام القدرة التفاوضية إلى جعل هذه الموافقة غير كاملة¹⁸⁰. وبالنسبة لمحكمة PayPal، كانت القضية أقل تتعلق بالمشتريين في اتصال غلاف التصفح الذين يفتقرون إلى إشعار بالشروط في وقت القبول، ولكن ما إذا كانت الشروط المتنازع عليها غير عادلة في الأساس. وعلى الرغم من الاختلافات بينهما، فإن كلتا الحالتين تشتركان في السمات الرئيسية لعقود الإذعان: فالشروط المتنازع عليها أملتأ أطراف مفاوضة متفوقة؛ والشروط المتنازع عليها *disputed conditions* أملتأ أطراف مفاوضة متفوقة؛ ولم يكن لدى الأطراف الأضعف فرصة تذكر للاعتراض على الشروط في العقود "غير المتفاوض عليها *unbargained*". وكان لدى المدعين بعض خيارات السوق. ويمكن للمرء أن يتكهن بما إذا كان أي من المدعين سيلجأ إلى موردين بديلين *alternative suppliers* من البداية *ab initio* بشأن تقدير الشروط المرهقة *onerous conditions* المتنازع عليها وما إذا كان موردون آخرون سيفرضون شروطاً مماثلة. لكن ما هو محتمل هو أن المدعين في ظروف مماثلة لم يكونوا ليدرسوا الشروط قبل الموافقة عليها، نظراً لتعقيدها، وإدراجها بين عدد لا يحصى من البنود الأخرى، وعدم احتمال الفهم الكامل لأهميتها القانونية¹⁸¹. وفي الواقع، ما يسمى رسمياً "عقداً" هو في الحقيقة "كما لو" أو شبه عقد: والسمات الأساسية لـ "العقد" الذي تتاح فيه للطرفين فرصة معقولة لاستعراض شروطه ونشرها قبل قبولها، هي سمات خيالية أكثر منها حقيقية¹⁸².

¹⁷⁸ "failure to read a contract is not a get out of jail free card." The court reasoned that "it is the unfair use of, not the mere existence of, unequal bargaining power that is determinative." Id, at Westlaw, para. 3.

¹⁷⁹ Id, at Westlaw, para 4.

¹⁸⁰ On such imperfect or "unperfected" consent, see *infra* section X.

¹⁸¹ Such speculation, had it been fully explored during the suit, would have invited further discourse on the nature that choice, whether it was real or "feigned", and whether suppliers that used comparable clauses did so in accordance with reasonable trade practice or *de facto* collusion. See further *infra* section X, i.

¹⁸² The fiction lies in "the theory of the shrink-wrap license ... that the user manifests assent to [the license] terms by engaging in a particular course of conduct that the license specifies constitutes acceptance." See M.A. Lemley, *supra* note 147, at 467. For argument that consumer contracts, not limited to "wrap"



iv. اعداد التمييز

iv. Making distinctions

أحد الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها هو أن الاختلافات المادية بين حالات مثل PayPal وديجون تكمن في توصيفاتها المختلفة على أنها اتفاقيات "التغليف". حيث تم تضمين الشروط المطبقة في PayPal في عقد تغليف التصفح browse-wrap contract. وتم تضمين الشروط المعمول بها في DeJohn في عقد التفاف النقر click-wrap agreements¹⁸³. نظرا لكون جميع العوامل الأخرى ثابتة، فمن المرجح أن يتم الإعلان عن اتفاقيات التفاف النقر قابلة للتنفيذ أكثر من عقود التفاف التصفح. والسبب في ذلك هو أنه في عقود التصفح، لا يتمكن المستخدمون عادة من الوصول إلى المنتج الذي يتم شراؤه إلا عن طريق الوصول إلى ارتباط تشعبي إلى العقد المعمول به. نتيجة لذلك، قد يخضع المستخدمون لشروط مرهقة دون الوصول إليها و"الموافقة" عليها. وفي المقابل، ولا يمكن للمستخدمين المحتملين في عقود التفاف النقر الوصول إلى المنتج الذي يتم شراؤه إلا بعد النقر فوق مربع حوار يشير إلى "أوافق" على الشروط المعمول بها التي تسبق مربع الحوار هذا. والنتيجة هي أن المستخدم الذي ينقر على الالتفاف لديه إشعار مسبق بتلك الشروط ولا يمكنه استخدام المنتج دون الإشارة إلى الموافقة عليها، بغض النظر عن حقيقة أنه من غير المرجح أن يقرأ معظم المستهلكين مثل هذه الشروط¹⁸⁴.

كان بإمكان المحاكم في PayPal و DeJohn أن تقرر من خلال التمييز بين عقود النقر والتصفح، لكنها اختارت عدم القيام بذلك. في المقابل، وفي رفضها إنفاذ شرط يفرض التحكيم في اتفاقية التصفح الخاصة بشركة Netscape في Specht v. Netscape Communications Corp.¹⁸⁵ ميزت المحكمة بين الإشعار المسبق بقيود الترخيص في عقود النقر وعدم وجود إشعار مسبق في اتفاقية¹⁸⁶. واستنتجت أن عقود النقر click-wrap والانكماش shrink-wrap "تتطلب من المستخدمين

contracts, often do not fit the normative model of a contract, see generally, Stewart Macaulay, Freedom From Contract, supra note 72.

¹⁸³ DeJohn is a hybrid click-wrap/browse-wrap contract. Users were provided with a hyperlink to the contractual conditions, but the link was included directly above the dialog box in which they were asked to "click" their assent.

¹⁸⁴ Differences between click-wrap and browse-wrap contracts include the following: Users in click-wrap agreements have constructive notice of "wrap" conditions which they receive prior to contracting. Users in browse-wrap contracts receive notice only after clicking on a hyperlink. Users in click-wrap agreements cannot access products or services without clicking a button. Users in browse-wrap contracts can access products or services without ever accessing the conditions through the hyperlink. Browse wrap users may be unaware that they are concluding a contract. Click wrap users are more likely aware that they are doing so. See further Das, supra note 167; and Kunkel supra note 17.

¹⁸⁵ Specht v. Netscape Communications Corp., 306 F.3d 17 (2d Cir. 2002). Specht dealt with a Netscape license agreement that appeared on downloading and browsing through "Smart Download" software on its website that enhances the downloading files from the Internet. Concentrating on procedural unconscionability, the court held that an arbitration clause was enforceability under California law because Internet users could access and download the Netscape program without actually seeing the licensing agreement in advance.

¹⁸⁶ Netscape's site did not require that users click the browse-wrap link. It stated: "Please review and agree to the terms of the Netscape Smart Download software license agreement before downloading and using the software." Id





القيام بعمل إيجابي يعبر بشكل لا لبس فيه عن الموافقة قبل أن يتمكنوا من استخدام البرنامج¹⁸⁷. وبالمقارنة، ترخيص التفاف التصفح من Netscape ... يسمح للمستخدم بتنزيل البرنامج واستخدامه دون اتخاذ أي إجراء يظهر بوضوح الموافقة على شروط الترخيص المرتبط أو يشير إلى فهم أنه يتم تشكيل عقد¹⁸⁸.

وخلصت المحكمة إلى أن متصفحات الإنترنت ليست ملزمة بترخيص Netscape الذي لم يسبق لهم الاطلاع عليه والذي لم يعرفوه مسبقا باستخدام Netscape. وبتزويد المستخدمين بإمكانية الوصول إلى الترخيص المتنازع عليه فقط بعد تنزيل البرنامج فقط بعد التمرير لأسفل إلى البند المتنازع عليه، رأت المحكمة أن نتسكيب تصرفت بشكل غير معقول من الناحية الإجرائية¹⁸⁹.

ولا يوجد سحر في الاحتفاظ بعقود نقر قابلة للتنفيذ وعقود تصفح غير قابلة للتنفيذ¹⁹⁰. حيث يمكن للمحاكم أن تثبت في القضايا على أسس أخرى، وعلى سبيل المثال، بأن تقرر أن الشروط المتنازع عليها ليست كبيرة أو مرئية بما فيه الكفاية لتكون قابلة للإنفاذ، أو أن اختيار محكمة في "الفناء الخلفي backyard" للمرخص licensor غير منصف¹⁹¹. وقد يختلف القضاة أيضا في استخلاص استنتاجات من الشروط الواردة في العقود استنادا إلى الأطراف والمنتجات والأسواق المعنية¹⁹². وفي قضية سبيشت ضد شركة نتسكيب للاتصالات Specht v. Netscape Communications Corp، قررت المحكمة أن شرط التحكيم الوارد في عقد التصفح غير معقول من الناحية

¹⁸⁷ Id, at 595. The court added: "that affirmative action is equivalent to an express declaration stating, 'I assent to the terms and conditions of the license agreement' or something similar." Id. at 595.

¹⁸⁸ Id.

¹⁸⁹ Id, at 595.

¹⁹⁰ On advice to defendants as to how to render click-wrap contracts enforceable, see Martin Samson, Click-wrap Agreements Held Enforceable, available at http://www.internetlibrary.com/publications/cwahe_art.cfm: "(A) Contract or license terms should be displayed to the prospective purchasers on the offeror's website; (B) The purchaser should be asked to accept or reject those terms by clicking on buttons saying 'I agree' or 'I do not agree'; (C) The purchaser should not be permitted to purchase the product (or gain access to pay-per-view information) unless he/she has indicated assent to be bound by the terms of the contract; (D) The offeror's contract should include a representation or warranty that the party entering into the contract is authorized to do so on behalf of any entity he is seeking to bind thereto; (E) The terms of the proposed contract should be measured against traditional contract principles -- such as the prohibitions against adhesion contracts, and UCC §2-316 governing warranty disclaimers; and (F) Follow the procedures specified by proposed UCC Article 2B governing the formation of enforceable online licenses."

¹⁹¹ In Gattton the court declared a backyard forum selection clause unenforceable. In contrast, in Caspi v. Microsoft Network LLC, 323 N.J. Super.118; 732 A.2d 528 (N.J. App. Div. 1999), involving a click-wrap contract the plaintiffs subscribed to Microsoft's MSN online network. The terms of the MSN's membership agreement were contained in a scrollable window including a prompt the purchase could click indicating: "I agree" or "I Don't Agree" in which case the online registration process aborted. Plaintiff alleged that Microsoft engaged in "unilateral negative option billing" by rolling subscribers into more expensive plans without their advance assent. The Court enforced the forum selection clause, holding: (1) there was no fraud or exercise of dominant bargaining power by Microsoft, (2) the disputed clause did not violate public policy, (3) it did not seriously inconvenience the trial process and (4) MSN members had adequate notice of the clause because they were free to scroll through the computer screens displaying the terms for any amount of time before agreeing to it. Id. Cf. Forrest v. Verizon Communications, Inc., 805 A.2d 1007 (D.C. 2002)

¹⁹² Typifying this division among courts are these remarks by an appellate court in Wisconsin: "we are, however, persuaded by what appears to be a growing minority of courts that a waiver of class-wide relief is a significant factor in invalidating an arbitration provision as unconscionable." Coady v. Cross Country Bank, 729 N.W.2d 732 (Wis. Ct. App. 2007)





الإجرائية¹⁹³. وفي قضية فورست ضد شركة فيريزون كومونيكيشنز Forrest v. Verizon Communications, Inc.¹⁹⁴، رفضت المحكمة أن تجد أن مربع التمرير scroll box في عقد التصفح لخدمة دائرة الأراضي والمساحة كان صغيرا جدا بحيث لا يقدم إشعارا كافيا للمدعين¹⁹⁵. لذلك لم يوافق عليها؛ لكن المحكمة في فورست لم تفعل ذلك. بدلا من ذلك، قد تجد المحاكم أن الشروط في التراخيص غير معقولة من الناحية الإجرائية أو الموضوعية لأسباب يمكن تمييزها عما إذا كانت هذه الشروط واردة في جهات اتصال المتقلص shrink-wrap أو التصفح browse-wrap أو النقر click-wrap¹⁹⁶.

ولا شيء من هذا يعني أن قرارات "التغليف wrap" يتم تحديدها بأهواء قضائية judicial whim. والغرض من ذلك هو بالأحرى إظهار صعوبة التنبؤ predicting على أي أساس ستبت المحاكم في القضايا التي تشمل مستهلكي القرن الحادي والعشرين وعقود الإذعان¹⁹⁷. والغرض الآخر هو إثبات أنه مهما بدت القضايا متشابهة أو مختلفة ماديا، فقد ينتهي الأمر بمحاولة التوفيق بين ما لا يمكن التوفيق بينه.

VIII. الاختلافات القانونية

VIII. LEGAL DIFFERENCES

وتفسر القرارات القضائية المتعلقة بحماية المستهلكين أحيانا تفسيراً مختلفاً في مختلف التقاليد القانونية. وينظر إلى بعض الولايات مثل كاليفورنيا على أنها صديقة للمستهلك. وتعتبر بلدان أخرى مثل نيويورك أقل ودية للمستهلكين¹⁹⁸.

i. الاتجاهات في مجال حماية المستهلك

i. Trends in consumer protection

في البداية At the outset ، من المهم عدم المبالغة في أهمية الاتجاهات في قانون حماية المستهلك في التنبؤ بالكيفية التي سيبت بها القضاة في قضايا تعاقدية "ملفوفة" معينة. ولا تتبع الاتجاهات

¹⁹³ Specht v. Netscape Communications Corp., 306 F.3d 17 (2d Cir. 2002)

¹⁹⁴ Forrest v. Verizon Communications, Inc. 4 805 A.2d 1007 (D.C. 2002)

¹⁹⁵ Id note 3, at 1010-11. Customers brought a class action on grounds of frequent and lengthy disruptions in the DSL service and slower service speeds than promised by Verizon. The DSL online service license contained a forum selection clause in a small computer window in which only a portion of the agreement was visible, and a scroll bar that allowed customer to scroll through the agreement. Below the scroll box was an "accept" button, which the customer could click to assent to the agreement. The court held that the forum selection was enforceable.

¹⁹⁶ On an appellate court in New Jersey affirming the enforceability of a forum selection clause in a click-wrap licensing agreement, see Caspi v. Microsoft Network, L.L.C., 323 N.J. Super. 118, 732 A.2d 528 (N.J. Super. Ct. App. Div. 1999), cert. denied, 162 N.J. 199, 743 A.2d 851 (1999). On forum selection clauses in click-wrap and browse-wrap agreements, see Kaustuv M. Das, supra note 167, at 500.

¹⁹⁷ The pursuit of predictability, inherent in American legal realism is reflected in Karl Llewellyn's conception of Article 2 of the UCC. See Llewellyn, supra note 7. Applied to unconscionability, the goal is to be able to predict shifts in the judicial construction of procedural and substantive unconscionability in Twenty First Century "wrap" contracts. See further infra section VII.

¹⁹⁸ On the evolution of consumer protection including under Article 2 of the UCC, see Caroline Edwards, supra note 12; Andrew J. Grotto, supra note 76; Mark E. Budnitz, Consumers Surfing for Sales in Cyberspace: What Constitutes Acceptance and What Legal Terms and Conditions Bind the Consumer? 16 Ga. St. U. L. REV. 741 (2000).



القضائية دائما السياسة التشريعية legislative policy المتعلقة بحماية المستهلك في مختلف الدول لأن السياسة التشريعية، نظرا لكونها عامة ومتغيرة في طبيعتها في كثير من الأحيان، لا يمكنها أن تتوقع القضايا الدقيقة التي تنشأ لكي تبت فيها المحاكم¹⁹⁹. وكثيرا ما تطبق المحاكم أيضا سياسات تشريعية متباينة لاستيعاب accommodate الممارسات التعاقدية المتطورة evolving contract practices كما هو الحال فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية e-commerce²⁰⁰. وحتى في الولايات التي لديها قوانين قوية لحماية المستهلك مثل كاليفورنيا، ليس هناك ما يضمن أن المحاكم ستتخذ قرارات متسقة لحماية مصالح المستهلك وحتى ضمان أقل بأن المحاكم في الولايات القضائية الأخرى ستحذو حذوها. الآراء القوية مثل زيدنبرغ التي تعلن أن الشروط الواردة في الاتفاقيات "المغلقة" قابلة للتنفيذ²⁰¹ قد تقابلها آراء مقابلة تعلن أنها غير قابلة للتنفيذ²⁰². والقرارات التي تعلن أن البنود غير قابلة للتنفيذ على أساس أنها تسبب إزعاجا خطيرا أو ظلما قد تقابلها قرارات تفرض مثل هذه البنود على أنها فعالة وعادلة²⁰³. والآراء التي تعلن أن التحكيم الإلزامي غير قابل للتنفيذ في Gatton²⁰⁴ تدعمها قضايا مثل Brower v. Gateway التي تفرض التحكيم الإلزامي mandatory arbitration²⁰⁵.

ii. الاختلافات في الحقائق

ii. Differences of fact

وبعبارة عن اتخاذ القرارات وفقا للقانون، غالبا ما يكون القضاة "متشككين في الحقائق fact skeptics": فهم يقررون القضايا وفقا لمفهومهم للوقائع، بما في ذلك تمييزهم بين الحقائق المادية وغير المادية²⁰⁶. وعلى سبيل المثال، في Hotmail Corp. v. Van\$Money Pie²⁰⁷، تقدمت Hotmail بطلب للحصول على أمر قضائي ضد المدعى عليهم الذين استخدموا خدمات Hotmail المجانية عبر الإنترنت لتوزيع البريد الإلكتروني التجاري غير المرغوب فيه unsolicited commercial e-mail، ولا سيما البريد العشوائي spam الذي أعلن عن المواد الإباحية. يحظر

¹⁹⁹ On the codification of law governing shrink-wrap contracts in UCITA, see infra section IX

²⁰⁰ On variations in the judicial treatment of conditions in "wrap" contracts in California, see supra note VII, iii & iv.

²⁰¹ ProCD, Inc. v. Zeidenberg, 86 F.3d 1447 (7th Cir. 1996) in which they decided that shrinkwrap licensing agreements were legally enforceable. See further supra section V, ii.

²⁰² On the enforceability of "wrap" contracts, see supra section VII, ii.

²⁰³ For debate over forum selection clauses in cases like Brower v. Gateway, 246 A.D.2d 246, 676 N.Y.S.2d 569 (App. Div. 1998), see section III, iii. For a discussion of the DeJohn case, see supra section VII, ii. On courts declining to enforce forum selection clauses, see Williams v. America Online, Inc., supra note 171 and PayPal, supra note 173.

²⁰⁴ Gatton v. T-Mobile USA Inc., 152 Cal. App. 4th 571 (2007). It is difficult to predict such judicial outcomes, given that the law before Gatton included the enforcement of conditions in allegedly adhesive contracts. See eg, Mandel v. Household Bank, 2003 WL 57282, at *4 (Cal. Ct. App. Jan. 7, 2003) where the California Court of Appeal affirmed that arbitration clause that barred a class arbitration action was unconscionable. It is probably, but not certain, that Gatton has signified a shift towards greater judicial scrutiny of "wrap" contracts in California.

²⁰⁵ 246 A.D.2d 246, 676 N.Y.S.2d 569 (App. Div. 1998). On the expertise and efficiency of arbitration compared to litigation and juries in particular, see notes 105, 105, 128 & 129.

²⁰⁶ See generally, Jerome Frank supra note 28.

²⁰⁷ Hotmail Corp. v. Van\$ Money Pie, 1998 U.S. Dist. LEXIS 10729; 47 U.S.P.Q.2D (BNA) 1020 (N.D. Cal. 1998) (No. C98-20064 JW) (not reported).





عقد النقر الخاص ب Hotmail صراحة على المستخدمين الذين وافقوا على شروط الخدمة الخاصة به استخدام حسابات البريد الإلكتروني الخاصة ب Hotmail لنقل مثل هذا البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه. وافق المدعى عليهم على شروط الخدمة هذه بالنقر فوق مربع حوار ثم استخدموا حسابات Hotmail لإرسال رسائل غير مرغوب فيها. كما قاموا بتغيير عناوين البريد الإلكتروني للإشارة بشكل خاطئ إلى أن البريد الإلكتروني قد تم إرساله من حساب Hotmail، وليس من مصدره الحقيقي وأدخلوا علامة المدعي في عنوان الرد على البريد الإلكتروني. تحرك Hotmail لإلزام المدعى عليهم بإرسال رسائل غير مرغوب فيها تنص زورا على أنها جاءت من خدمة Hotmail ومن استخدام حسابات Hotmail كصناديق بريد للردود²⁰⁸. هذا، وفرضت المحكمة أمرا قضائيا أوليا على المتهمين. كما أيدت الحظر الوارد في عقد التفاف النقر على أساس أن المدعى عليهم وافقوا على الالتزام بشروط خدمة Hotmail بالنقر فوق "أوافق" بعد أن أتيحت لهم الفرصة لعرض تلك الشروط²⁰⁹. ورأت المحكمة كذلك أن استخدام المدعى عليهم لعلامة Hotmail في عنوان الرد من المرجح أن يربك الجمهور، مما يجعل المستلمين يعتقدون أن Hotmail متورط في إرسال رسائل غير مرغوب فيها إليهم. ووجدت المحكمة أيضا أن سلوك المدعى عليهم من المرجح أن ينتهك قانون الاحتيال وإساءة استخدام الحاسوب Computer Fraud and Abuse Act، ويشكل تعديا على ممتلكات الممتلكات trespass on chattel²¹⁰.

القضية ليست أن المحكمة في Hotmail أساءت تصور السياسة الحكومية المتطورة فيما يتعلق باستخدام البريد العشوائي. حيث تنظم "السياسات" التشريعية والقضائية بشكل متزايد استخدام البريد العشوائي في ظروف مثل Hotmail²¹¹ وتطور المسألة بالأحرى حول تلك العوامل التي تعتبرها محاكم معينة جوهرية في التمييز بين الاستخدام المشروع وغير المشروع للبريد الإلكتروني، بما في ذلك ما يتعلق بالسياسات التي تنظم استخدام الرسائل الاقتحامية²¹². وبالنسبة لبعض القضاة، فإن الشاغل الرئيسي هو تنظيم الممارسات الاستهلاكية المسيئة من أجل المصلحة العامة²¹³. وبالنسبة لآخرين، فإن الهدف هو تحقيق التوازن بين المصالح التجارية لمقدمي الخدمات في ضوء الاستخدام المجاني لخدماتهم²¹⁴. وبالنسبة لآخرين، والهدف من ذلك هو تحديد الوقائع التي تعتبر جوهرية

²⁰⁸ Id. 1998 WL 388389, N.D.Cal.1998, Westlaw, para.188.

²⁰⁹ Id. The court also held that Hotmail would likely succeed in asserting defendants' false designation of origin and unfair competition. Id, Westlaw, para.9

²¹⁰ Id. On the Computer Fraud and Abuse Act, see 18 U.S.C., s.1030 at *6.63, See too Hill v. Gateway 2000, Inc., 105 F. 3d 1147 (7th Cir. 1997) [court upheld a 30 day box-wrap agreement]

²¹¹ See e.g. Christopher Engel, The Role of Law in the Governance of the Internet, 20 INT'L. REV. LAW, COMPUTERS & TECHNOLOGY 201 (2006); R.K. Zimmerman, 4 N.Y.U.J.LEGISL.& PUBLIC POLICY 438 (2001). A further issue is the extent to which corporations can and should self-regulate the use of spam within a democracy. See e.g. CHRISTINE PARTKER, THE OPEN CORPORATION: EFFECTIVE SELF-REGULATION AND DEMOCRACY (CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 2002)

²¹² See Evangelos Moustakas, C. Ronganathan and Penny DuQuennoy, Combating Spam Through Legislation: A Comparative Analysis of US And European Approaches, Proceedings of Second Conference on Email and Anti-Spam, 2005, available at <http://ceas.cc/papers2005/146.pdf>

²¹³ Such consumer action does not involve obviously threaten the economic interests of a service provider, save possibly by clogging servers and undermining its good name. A decision that such consumer actions violate public policy is also difficult to reach, given that violations of public policy ordinarily render contractual "rights" unenforceable, not enforceable. Still, the use of an injunction as an equitable remedy may evolve into an effective weapon by which online service providers and courts together may try to regulate consumer action.

²¹⁴ In Hotmail, id.





لتطبيق القانون الذي يحكم الموافقة المتبادلة على العقد²¹⁵. وأياً كان النهج القضائي المعتمد، فمن المرجح أن يتكيف القانون الذي ينظم العقود "المبرمة" مع الممارسات الاستهلاكية المتغيرة، إلى جانب رد فعل مقدمي الخدمات عبر الإنترنت على تلك الممارسات. ومن المرجح أن تطور المحاكم استجابات متباينة لتاجر قانون المستهلك الجديد بإعطاء أوزان مختلفة للمورد المتغير واستخدام المستهلك للتكنولوجيات الجديدة في عصر المعلومات²¹⁶.

IX. توغل البرمجة

IX. CODE INCURSIONS

تطورت القوانين التجارية، بشكل أبطأ من السوابق القضائية، لتنظيم الممارسات التجارية والاستهلاكية الجديدة. وينص نموذج القانون الموحد لمعاملات المعلومات الحاسوبية Uniform Computer Information Transaction Act [UCITA] الذي نشأ في مشروع المادة 2B من القانون الموحد للتحويلات الحاسوبية²¹⁷، على أن مستخدمي النقر لا يوافقون على الشروط المنطبقة إلا بعد أن يمنحهم مقدم الخدمة الفرصة لاستعراض شروط العقد وتقرير الموافقة أم لا²¹⁸. اتفاقيات الخدمة الخاصة بهم. وتقدم تعليقات الاتحاد مزيداً من التعليمات، ولا سيما التعليق 5 من المادة 112 الذي يحدد بنداً نموذجياً للعقد يسمح للمشتريين بإعادة المنتجات في غضون ثلاثين يوماً من تاريخ الشراء²¹⁹.

ومن السابق لأوانه تحديد التأثير الوظيفي لـ UCITA في بعض المقاييس، فإنه يقنن الممارسة القضائية judicial practice الحالية بشأن عقود النقر click-wrap. إذ أن أحكامه مفهومة لوضعي العقود وكذلك للمحاكم التي تفسر العقود "المغلقة" wrap. ومع ذلك، فإن UCITA محدود في عدم الوصول إلى رمز "التغليف" wrap. وهو يتناول فئة مثيرة للجدل ولكن لا يزال من الممكن إدارتها من العقود "المغلقة"، وهي عقود النقر؛ والعقود التي لا تزال قابلة للإدارة

²¹⁵ On recent decisions permitting the blocking of spam, see ZANGO, INC., Plaintiff v. Kaspersky Lab., Inc., Case No. C07-0807-JCC.; also cited at <http://claranet.scu.edu/tempfiles/tmp32483/zangokasperskyTROdenial.pdf>; e360 Insight LLC vs. The Spamhaus Project, CASE NO.06 C 3958 DATE 8/23/2006, also available at <http://www.spamsuite.com/node?page=26>. See too, <http://blog.wired.com/27bstroke6/files/spamhaus.pdf>

²¹⁶ So too, courts may diverge over the transaction costs associated with applying public policy in specific cases. See e.g. Santa Fe Natural Tobacco Co., Inc. v. Spitzer, 2001 WL 636441 (S.D.N.Y. June 8, 2001) (No. 00 CIV. 7274(LAP); 00 CIV. 7750(LAP)) [The court held that "[b]ecause of the widespread parental supervision of children's Internet activities and the availability of various technological tools to assist this supervision, the need to obtain unsupervised, Internet access is a significant transaction cost to minors attempting to purchase cigarettes over the Internet." Id. at 20. The court ultimately decided that the state had "failed to demonstrate that the statute will affect any material local benefit in reducing direct sales of cigarettes to minors." Id. See too Swedenburg v. Kelly, 2000 U.S. Dist. LEXIS 12758 (S.D.N.Y., Sept. 5, 2000) (No. 00-CV-778).

²¹⁷ UCITA was previously UCC draft article 2 B-207 and 208. See further supra note 19.

²¹⁸ UCITA, section 112 deals with "manifesting assent to a record or term" by a person or electronic agent "acting with knowledge of, or after having an opportunity to review it." Conduct or operations manifesting assent "may be proved in any manner" including obtaining and using the information or by reaffirming their assent by subsequent conduct. Sub-section (f) stipulates that providers of online services, network access, and telecommunications services "do not manifest assent to a contractual relationship simply by their provision of those services to other parties ... at the request or initiation of a person other than the service provider."

²¹⁹ Comment 5 is reproduced infra in note 273.



الخبرة المتغيرة في مجال معقد ومتطور من ممارسات المستهلكين والأعمال التجارية²²⁰. على أساس

X. إتقان الموافقة

X. PERFECTING ASSENT

والمحاكم التي تلتزم بالتفسير الصارم للعقود "المغلقة" تميز عادة بين العقود المعقولة والعقود غير المعقولة وفقاً لما إذا كانت الموافقة عليها كاملة أو غير كاملة وغير مكتملة²²¹. وهي تفسر "التغليف" المتعاقد عليه على أنه كامل عندما تقرر أن الطرفين في اتفاق متبادل أو في توافق في الآراء على أساس الفعل²²². حيث يت تفسير العقود على أنها غير كاملة عندما يقررون أن موافقة الطرف المتفاوض الأدنى درجة على عقد "التغليف" معيبة flawed أو غائبة absent²²³. ويمكن تقسيم الموافقة غير الكاملة Unperfected assent إلى عنصرين: الموافقة التي يمكن إكمالها أو علاجها والموافقة المعيبة defective بحيث لا يمكن علاجها²²⁴. ويمكن أن يحدث إتقان الموافقة غير الكاملة unperfected assent للطرف المتفاوض الأدنى على عقد "التغليف" عندما تحل المحكمة غموضاً في العقد أو "تملاً فجوة fills a gap" فيه من خلال قاعدة التفسير rule of construction. بحكم القانون operation of law، أو كليهما²²⁵. ويحدث هذا الكمال عادة عندما يفسر القضاة عقداً "مغلّفاً" ضد المحرر proferentum، ولصالح الطرف المتفاوض الأضعف weaker bargaining party²²⁶. هذه الممارسة متوخاة من قبل المادة § 2-302(1) of the

²²⁰ For commentary on the UNITA See e.g. Garry L. Founds, Shrink-wrap and Click-wrap Agreements: 2B or Not 2B, 52 Fed. Communications Law J. (1999), also available at <http://www.questia.com/googleScholar.qst?docId=5001849948>

²²¹ Contracts that are inchoate and unperfected are sometimes conceived of as "incomplete". See Jean Tirole, Incomplete Contracts: Where Do We Stand? 67 ECONOMETRICA 741(1999); Gillian K. Hadfield, Judicial Competence and the Interpretation of Incomplete Contracts, 23 J. LEG. STUD. 159 (1994). See too Omri Ben-Shaha, Agreeing to Disagree: Filling Gaps in Deliberately Incomplete Contracts, 2004 WISC.L.REV., also available at <http://law.bepress.com/cgi/viewcontent.cgi?article=1031&context=alea>

²²² See Leon E. Trakman, Contracts: Legal, in 3(8) INTERNATIONAL ENCYCLOPEDIA OF THE SOCIAL AND BEHAVIORAL SCIENCES 102 (2001).

²²³ Should an end-user in a shrink-wrap or browse-wrap "contract" be deemed to assent to conditions which were not included in the contract at the time of acceptance? The answer depends on whether courts are willing to infer ex post facto assent by implication of fact or law. See further Lemley, *infra* note 147, at 469; Michael Madison, Legal Ware: Contract and Copyright in the Digital Age, FORDHAM L.REV. 1025, 1049-54 (1998); Apik Minassian, The Death of Copyright: Enforceability of Shrinkwrap Licensing Agreements, 45 UCLA L.REV. 569, 583-6 (1997).

²²⁴ On mutual assent in contract, see Trakman, *supra* note 222. See too F.D.Rose, Consensus ad idem: Essays in Honour of Guenter Treitel, 56 CAMB.L.J. 231 (1997); Ian R. MacNeil, Restatement (Second) of Contracts and Presentation, 60 Va.L.REV. 589 (1974).

²²⁵ Judicial gap filling as a rule of construction ordinarily infers implying terms into contracts in light of trade/consumer practice. See *infra* section X, iii. Judicial gap filling by operation of law ordinarily infers implying terms based on rules of law. See generally, Richard A. Posner, at note 35, at 8-11; George M. Cohen, Implied Terms and Interpretation in Contract Law, in ENCYCLOPEDIA LAW & ECON., vol. 3, p. 78 (BOUDEWIJN BOUCKAERT AND GERRIT DE GREEST eds. 2000); Leon E. Trakman, Legal Fictions and Frustrated Contracts, 46 MODERN L.REV. 39 (1983).

²²⁶ 6 The classic case of courts interpreting contracts against the drafter is *Raffles v. Wichelhaus*, 2 H. & C. 906, 159 Eng. Rep. 375 (Ex. 1864). There a fixed price contract for the sale of cotton "ex Peerless" was complicated by two factors: there were two ships named Peerless that sailed and arrived at different dates;



UCC في النص على أنه يجوز للمحاكم "الحد من تطبيق أي شرط غير معقول لتجنب أي نتيجة غير معقولة"²²⁷.

وتطبق المحاكم شروطاً مثالية في العقود "المغلقة" عندما تقتنع بشكل معقول بأن كلا الطرفين قد وافقا على شروطها بمعرفة وفهم معقولين لطبيعتها وأهميتها²²⁸. وتفسر المحاكم الشروط الواردة في العقود "المغلقة" على أنها غير كاملة وغير قابلة للتنفيذ عندما ترى أن الطرف المفاوض الأضعف لم يوافق بشكل معقول على تلك الشروط وأن غياب هذه الموافقة لا يمكن علاجه²²⁹. كما يتضح من عدم الضمير الإجرائي، أو أن الشروط كانت غير عادلة بحيث تشكل عدم ضمير موضوعي. في كلتا الحالتين، ولكن بشكل خاص في الحالة الأخيرة، لن تفرض المحاكم شروط "التغليف" هذه²³⁰. وتعامل المحاكم العقود "المغلقة" على أنها غير كاملة ولكنها قابلة للكمال عندما تقتنع بأن بإمكانها علاج العيب عن طريق "سد الثغرات filling gaps" أو عن طريق تضمين شروط في العقد عن طريق التفسير القضائي judicial construction أو عن طريق أعمال القانون²³¹. يحدث هذا البناء القضائي judicial construction، وعلى سبيل المثال، عندما يشير القاضي إلى أن الطرف الأضعف لديه إشعار ببناء بشرط "التغليف"²³²، أو عندما يفسر شرطاً غامضاً يجعل تطبيقه عادلاً²³³. تتضمن غالبية حالات "التغليف" مفاهيم الموافقة على كل شيء أو لا شيء. إما أن تفسر المحاكم الموافقة على الشروط المتنازع عليها على أنها متبادلة وقابلة للتنفيذ. أو يفسرون الموافقة على تلك الشروط على أنها غير كاملة وغير قابلة للشفاء وغير قابلة للتنفيذ. والآخر العملي للمحاكم التي تعلن أن الشروط إما قابلة للإنفاذ أو غير قابلة للإنفاذ هو عدم وجود حل وسط تقوم فيه المحاكم بسد الثغرات أو تنطوي على شروط في العقود "المغلقة" من أجل جعلها فعالة وعادلة للمستهلكين²³⁴.

and that the date of arrival was crucial in light of the volatility of the price of cotton. In determining whether or not the contract was enforceable, the court interpreted it against the drafter. On the history and significance of this case, see A. W. BRIAN SIMPSON, LEADING CASES IN THE COMMON LAW chapter 6 (1995). See too Colfax Envelope Corp. v. Local No. 458-3M, Chicago Graphic Communications International Union, AFL-CIO, 20 F.3d 750, 753 (7th Cir. 1994).

²²⁷ "so limit the application of any unconscionable clause as to avoid any unconscionable result." On § 2-302 in the UCC, see supra note 12.

²²⁸ See Alan Schwartz and Robert E. Scott, Contract Theory and the Limits of Contract Law, 113 YALE L.J. 541 (2003)

²²⁹ Construing contracts in favor of weaker bargaining parties is implicit in the construction of adhesion contracts, even if those contracts are not unconscionable. See supra section II.

²³⁰ See e.g. "Even if instant agreement is procedurally unconscionable, it may nonetheless be enforceable if the substantive terms are reasonable." In Comb v. PayPal, Inc. 218 F.Supp.2d 1165, 1173 N.D.Cal., 2002.

²³¹ On filling gaps in contracts, see Omri Ben-Sharar, Agreeing to Disagree: Filling Gaps in Deliberately Incomplete Contracts, 2004 WIS.L.REV. 389; Ian Ayres and Robert Gertner, Filling Gaps in Incomplete Contracts: An Economic Theory of Default Rules, 99 YALE L.J.87 (1989)

²³² Such constructive notice might arise, for example, when the purchaser is given the opportunity to read an online document, but fails to do so, in which case the notice may be actual or constructive depending on the circumstances. See e.g., Groff v. America Online, Inc., 1998 R.I., Super. Ct., LEXIS 46 (Super. Ct. R. I. Providence May 27 1998) (C.A. No. PC 97-0331) at *13 [Plaintiff in a click-wrap contract was invited to read the contract not just once, but twice.].

²³³ Such ambiguity might arise, for example, when a court determines a reasonable period of notice, a reasonable period in which the purchaser may void the contract, return or replace the product. See too Gertner, supra note 231.

²³⁴ On the conception of middle ground in which the winner takes some, see Leon E. Trakman, Winner Take Some: Loss Sharing and Commercial Impracticability, 69 MINN.L.REV.471(1985)



i. إتقان العقود غير المكتملة

i Perfecting incomplete contracts

والسبب الكلاسيكي لثني المحاكم عن إتقان الموافقة غير الكاملة من خلال تضمين شروط في العقود هو أنه ينبغي للمحاكم أن "لا تبرم العقود"²³⁵. والقلق هو أن المحاكم التي تعدل الشروط في العقود "المبرمة" قد تتدخل في حرية التعاقد²³⁶. وفي بعض الأحيان، يتم التمييز بين القضاة الذين "يضعون شروطاً" في العقود من خلال إتقان الموافقة غير الكاملة وأولئك الذين "يبطلون" الشروط برفضهم الموافقة الكاملة²³⁷. ويتوتر هذا التمييز عندما يتوتر عندما ترفض المحاكم الموافقة الكاملة على أساس أنها لا ينبغي أن "تضع" شروطاً، على الرغم من وجود أساس مادي لسد الثغرات في عقود الإذعان²³⁸، حيث تحل الغموض لصالح الطرف الأضعف وتنطوي على شروط معقولة تستند إلى الممارسة التجارية في العقد²³⁹. وعلى العكس من ذلك، فإن القضاة الذين يكملون الموافقة غير المكتملة ينخرطون في عملية تفسير يتم تدريبهم عليها ويتوقع منهم المشاركة فيها كمحاكم قانونية وإنصاف²⁴⁰. ويمكن القول، كما أنها تسد الثغرات في العقود، لا باللجوء إلى النزوة by resort to whim or caprice، بل بتفسير العقود "المغلقة" في سياق الممارسة الجزئية party practice، والاستخدام التجاري trade usage، وعرف الصناعة industry custom²⁴¹. والمبرر الأخير للقضاة الذين يتقنون الموافقة غير الكاملة في العقود "المغلقة" هو تحقيق التوازن بين استقرار العقود وفيضان التقاضي الجماعي للمستهلكين الموجه إلى إلغاء تلك العقود لعدم الضمير.

²³⁵ Judges use various techniques to accomplish this, usually finding the meaning in the plain words of the agreement, rather than by superimposing that meaning into the contract. See generally, Eric A. Posner, supra note 30 at 533; Mark K. Glasser and Keith A. Rowley, On Parol: The Construction and Interpretation of Written Agreements and the Role of Extrinsic Evidence in Contract Litigation, 49 BAYLOR L. REV. 657 (1997).

²³⁶ On the reluctance of courts to fill gaps by implying price and quantity terms into contracts, see *Tranzact Technologies, Ltd. v. Evergreen Partners, Ltd.*, 366 F.3d 542, 546 (7th Cir. 2004); *Cloud Corp. v. Hasbro, Inc.*, 314 F.3d 289, 292 (7th Cir. 2002); *Echols v. Pelullo*, 377 F.3d 272, 276 (3d Cir. 2004); *Interstate Litho Corp. v. Brown*, 255 F.3d 19, 27 (1st Cir. 2001). On court's resolving ambiguities in mass consumer contracts, see supra section VII and note 225.

²³⁷ For argument that courts do not "make" contracts, or unmake them generally, see W. Friedman, *Changing Functions of Contract in the Common Law*, 9 TORONTO L.J.15 (1951); Christine Jolls, *Contracts as Bilateral Commitments: A New Perspective on Contract Modification*, 26 J.LEG.STUD.203 (1977).

²³⁸ On courts "making contracts" such as by resort to parol evidence, see e.g. Posner, supra note 35 at 533; Glasser and Rowley, supra note 235.

²³⁹ Reliance on party practice and trade usage is a "more direct" way of resolving ambiguities in contracts than by constructing unconscionability to fill gaps. Party practice and trade usage inheres in the contextual interpretation of contract, whereas filling gaps through § 2-302(1) of the UCC, while permissible, is more difficult for courts to accomplish. On the reluctance of courts to fill gaps, see supra section VII, ii. On the interpretation of ambiguities in, inter alia, mass consumer contracts, see supra note 225.

²⁴⁰ The obstacle to such interpretation arises, not because judges are unable to decide, but because judges often subscribe to legal formalism that highlights the plain meaning of words and avoids expansive methods of interpretation. On judicial reliance to fill gaps in contracts, see supra notes 236 & 237.

²⁴¹ On the significance of extrinsic evidence in giving words their plain meaning in a contract, see JOHN HENRY WIGMORE, *A TREATISE ON THE ANGLOAMERICAN SYSTEM OF EVIDENCE IN TRIALS AT COMMON LAW*, vol. 9, § 2470, pp. 223-228 (3d ed., 1940).



ومن المزايا ذات الصلة أن القضاة الذين ينخرطون في ملء الثغرات يديرون المعاملات "الملتفة" بينما ينظمونها أيضا²⁴². وتناقش هذه المبررات أدناه مباشرة²⁴³.

ii. الإدارة القضائية للعقود "المبرمة"

ii. The judicial management of "wrap" contracts

إن الإدارة القضائية للعقود "المغلقة" عن طريق سد الثغرات في العقود filling gaps أمر مثير للجدل controversial. فأولا، يفترض مسبقا أن المحاكم تتحمل مسؤولية إدارية مستمرة بموجب قانون عقود يكون بالتراضي أساسا ومن ثم يديره الطرفان أنفسهما. ثانيا، من الأرجح أن يدير القضاة الواجبات التعاقدية للأطراف المشاركة في علاقات طويلة الأجل تتطوي على واجبات مستمرة من الثقة والاطمئنان أكثر من واجبات الموردين والمستهلكين الذين يشاركون في معاملات قصيرة الأجل short-term transactions²⁴⁴. والافتراض هو أنه عندما يقوم المستهلك بعملية شراء، تكون المعاملة المنفصلة في نهايتها: ومن المفترض أنه ليست هناك حاجة إلى مزيد من الإدارة القضائية للمعاملة²⁴⁵. حيث تتحدى الإدارة القضائية للعقود "المغلقة" التمييز بين الإدارة القضائية للعلاقات طويلة الأجل والمعاملات "المغلقة" لمرة واحدة في جانب رئيسي. العقود "المغلقة" هي عقود لمرة واحدة بمعنى أنه عند قبول عرض في معاملة منفصلة، يتم إبرام البيع. غير أن المعاملة المنفصلة لها ذيل يتألف من واجبات مستمرة تفرضها شروط العقد على المورد تجاه المستهلكين كقناة: وإلى هذا الحد، تدير المحكمة واجبات الأداء المستمرة للمورد supplier's ongoing performance duties تجاه تلك الفئة²⁴⁶. وثمة مبرر آخر للإدارة القضائية للعقود "المغلقة" هو أنه في حين أن عقد البيع متجذر في صفقة لمرة واحدة، فإن المورد متورط في علاقة مستمرة مع سلسلة من المستهلكين²⁴⁷. وتشكل هذه السلسلة من المعاملات مساراً مركباً من المعاملات تترتب عليه واجبات

²⁴² On courts managing continuing relationships between suppliers and purchasers or end users in general, see infra section X, ii.

²⁴³ On judicial reasoning grounding the interpretation of contracts, including individual, economic and social reasons, see Steven Shavell, On the Writing and the Interpretation of Contracts, 22 J. LAW ECON. & ORG., 289 (2006); Richard Posner, The Law and Economics of Contract Interpretation, American Law and Economic Association Annual Meetings, paper 56 (2005), available at <http://law.bepress.com/cgi/viewcontent.cgi?article=1527&context=alea>; Avery Wiener Katz, "The Economics of Form and Substance in Contract Interpretation," 104 COLUM.L.REV. 496 (2004); Pierpaolo Battigalli and Giovanni Maggi, Rigidity, Discretion, and the Costs of Writing Contracts, 92 AM. ECON. REV. 798 (2002); David Charny, Hypothetical Bargains: The Normative Structure of Contract Interpretation, 89 MICH. L.REV. 1915 (1991); Leon E. Trakman, Interpreting Contracts: A Common Law Dilemma, 59 CAN. BAR REV. 241-300 (1981).

²⁴⁴

²⁴⁵ On Macneil's differentiation between long-term relational contracts and short-term discrete transactions, see Ian R. Macneil, Contracts: Adjustment of Long-Term Economic Relations under Classical, Neo-Classical and Relational Contract Law, 72 Nw. L.REV. 854 (1978).

²⁴⁶ This argument is controversial, since the course of dealings between mass suppliers and customers other than the plaintiff are not part of the consensual transaction between the supplier and each particular customer. On the challenge to this argument on grounds that such discrete transactions are "related" through the supplier's course of dealings, they are admissible as extrinsic evidence, and judges are expected to decide adhesion cases in light of public policy, see text immediate below and infra section XI.

²⁴⁷ Courts cannot "directly" manage transactions between suppliers and non-parties to litigation. However, they can manage such transactions "indirectly." Such indirect management occurs when judges decide cases in light of "social fact evidence" based on the impact their decisions have upon other consumers in positions





مستمرة continuing duties للمورد بالتصرف بحسن نية فيما يتعلق بمجموعة من المستهلكين الذين هم في وضع مماثل والذين تدير المحاكم معاملاتهم بصورة غير مباشرة²⁴⁸. وبإدراج واجبات الأداء بحسن نية في العقود "المغلقة"، تدير المحكمة سلسلة من المعاملات التي يرتبط بعضها البعض من خلال المورد.

والمبرر النهائي للمحكمة التي تدير العقود هو الاستجابة للطابع شبه العام للمعاملات التي يتم تسويقها على نطاق واسع للجمهور. وتنشأ الواجبات شبه العامة للمورد بسبب شروط الاذعان في عقود "المغلقة" التي تستبعد أو تحد من واجبات الأداء المستمرة عبر السوق الاستهلاكية²⁴⁹. وتتمثل الوظيفة القضائية في تحديد وإدارة تلك الواجبات الجارية في ضوء الممارسات المعقولة التي تنسبها إلى المورد، وليس بفرض واجبات لاحقة على ذلك المورد لإعادة التفاوض بشأن تلك العقود "المغلقة"²⁵⁰. وكأمثلة على الإدارة القضائية لمعاملات "التغليف"، فقد تنطوي المحاكم على شروط تقتضي من المورد أن يزود زبائنه بإشعار معقول بعيوب المنتج، وتحدد آجالاً معقولة يجوز للزبائن في غضونهن أن يعيدوا المنتجات، وتوفر لهؤلاء الزبائن إمكانية انتصاف قانونية معقولة.

ويكمن أساس الإدارة القضائية في تبرير إدراج تلك الواجبات في عقود "تغليف" في غياب إدارة تعاقدية معقولة من جانب الأطراف نفسها. وثمة أساس آخر للانطباع ضمناً على هذه الواجبات يكمن في التزام الموردين باستخدام "أفضل الجهود" وأداء واجباتهم التعاقدية بحسن نية²⁵¹. وكما لاحظ القاضي أنطونين سكاليا Justice Antonin Scalia ذات مرة، فإن واجب الأداء بحسن نية بموجب قانون UCC مهم "في الشروط الضمنية في العقد"²⁵².

وأخيراً، قد تمتد واجبات الأداء performance duties هذه إلى ما هو أبعد من الشروط الصريحة للعقد. وقد تتجاوز أيضاً سبل الانتصاف القائمة على مبدأ كل شيء أو لا شيء التي تؤدي إلى إنفاذ أو عدم إنفاذ العقود أو الشروط "المغلقة" داخلها²⁵³.

like plaintiff customers. On consideration of the "social effects" of decisions in sociological jurisprudence, see ROSCOE POUND, AN INTRODUCTION TO THE PHILOSOPHY OF LAW (1982); Roscoe Pound, Liberty of Contract and Social Legislation, 17 COLUM.L.REV.538 (1917).

²⁴⁸ On Macneil's differentiation between long-term relational contracts and short-term discrete transactions, see Ian R. Macneil, Contracts: Adjustment of Long-Term Economic Relations under Classical, Neo-Classical and Relational Contract Law, 72 Nw. L.REV.854 (1978).

²⁴⁹ This argument is controversial, since the course of dealings between mass suppliers and customers other than the plaintiff are not part of the consensual transaction between the supplier and each particular customer. On the challenge to this argument on grounds that such discrete transactions are "related" through the supplier's course of dealings, they are admissible as extrinsic evidence, and judges are expected to decide adhesion cases in light of public policy, see text immediate below and infra section XI.

²⁵⁰ Suppliers do not have a legal duty to "negotiate" in good faith, only to so perform under the UCC and Restatement. See e.g. infra notes 251 and 254.

²⁵¹ See Article 1-203 of the UCC: "Every contract or duty within this Act imposes an obligation of good faith in its performance or enforcement." Section 205 of the Restatement which post-dated and was influenced the UCC, stipulates: "Every contract imposes upon each party a duty of good faith and fair dealing in its performance and enforcement."

²⁵² See Tymshare v. Covell, 727 F.2d 1145 (D.C. Cir. 1984) [per Scalia prior to his appointment to the Supreme Court; also citing E. Allan Farnsworth on good faith performance]. See too Best v. United States National Bank, 739 P.2d 554 (Or. 1987); RESTATEMENT, SECOND, OF CONTRACTS § 205, Comment d.

²⁵³ On these all-or-nothing remedies, see section X, i & iii.



iii. محيط ملء الفجوة

iii. The perimeter of gap filling

عادة ما ينظر القضاة الذين يزيلون أوجه الغموض أو يملأون الثغرات في العقود "المغلقة" في الحقائق القضائية، مثل نوع ودرجة التفاوت في القدرة التفاوضية بين الأطراف ولصق الشروط المتنازع عليها. كما يقومون بتقييم تصميم وتأثير تلك الظروف وفقاً لنوع الأطراف والمعاملة والسوق المعنية. وقد تشترط، وعلى سبيل المثال، أن يبذل الطرف المهيمن "قصارى جهده"²⁵⁴ وأن يزود الزبائن بإشعار معقول بالشروط المرفقة كدليل على أدائه بحسن نية²⁵⁵. وقد يفسر القضاة على نطاق واسع الفترة التي يمكن فيها للزبائن إعادة الحواسيب أو البرمجيات²⁵⁶. وقد يفسرون اختيار القانون أو شرط التحكيم لصالح المستهلك²⁵⁷. وقد تتأثر المحاكم التي تدير العقود "المغلقة" بسد الثغرات فيها بدرجات متفاوتة بالأثر الاقتصادي والاجتماعي لقراراتها²⁵⁸. ويجوز لها أن تعتمد كمبادئ توجيهية guidelines اليقين certainty وإمكانية التنبؤ predictability بقراراتها والتكاليف المستمرة لإنفاذها، مثل الإشراف على واجبات الأداء المستمرة للمورد. وقد تنظر المحاكم أيضاً في الأثر الاجتماعي لقراراتها، الذي يتراوح بين التهديد بتدفق باب التقاضي إلى إفلاس المورد supplier's bankruptcy²⁵⁹. وقد يقاوم القضاة إزالة أوجه الغموض أو سد الثغرات في العقود "المغلقة" حتى لا ينظر إليهم على أنهم يستبدلون إرادتهم بنية الأطراف²⁶⁰. وقد يصر القضاة الحذرون على أنهم

²⁵⁴ See E. Allan Farnsworth, On Trying to Keep One's Promises: The Duty of Best Efforts in Contract Law, 46 U. PITT. L. REV. 1, 44 (1984); Summers, The General Duty of Good Faith - Its Recognition and Conceptualization, 67 Cornell L. Rev. 810 (1982); Steven Burton, Breach of Contract and the Common Law Duty to Perform in Good Faith, 94 HARV. L. REV. 369, 372-73 (1980); Steven Burton, Good Faith Performance of a Contract Within Article 2 of the Uniform Commercial Code, 67 Iowa L. REV. 1 (1981); Robert S. Summers, Good Faith" in General Contract Law and the Sales Provisions of the Uniform Commercial Code, 54 VA.L.REV.195 (1968); E. Allan Farnsworth, Good Faith Performance and Commercial Reasonableness Under the Uniform Commercial Code, 30 Chi. L. REV. 666, 679 (1963). See too Robert Dugan, infra note 248, at 5-7.

²⁵⁵ On these good faith performance duties under the UCC and Restatement, see id and infra note 251 & 254.

²⁵⁶ Courts that supply "reasonable" terms in commercial transactions will usually provide a reasonable price or quantity of goods to be delivered. Of note, § 2--305 of the UCC provides that courts can fill gaps in contracts of sale, such as by establishing a reasonable market price. See further Lickley v. Max Herbold, Inc., 984 P.2d 697 (Idaho 1999); Koch Hydrocarbon Co. v. MDU Resources Group, 988 F.2d 1529, 1534 (8th Cir. 1993). The logic behind implying reasonable terms applies equally to terms other than price and quantity, including special conditions governing performance and the resolution of disputes.

²⁵⁷ On arbitration clauses in securities contracts to which investors or employees do not really "consent", see Sung J. Lim, Mandatory Arbitration in the Securities Industry: Efficiency at the Cost of Justice for All?, 26 J. CORP. L. 771 (2001); Cheryl Nichols, Arbitrator Selection at the NASD: Investor Perception of a Pro-Securities Industry Bias, 15 OHIO ST. J. ON DISP. RESOL. 63 (1999); Marc I. Steinberg, Securities Arbitration: Better for Investors than the Courts?, 62 BROOK. L. REV. 1503, 1531 (1996); Richard E. Speidel, Contract Theory and Securities Arbitration: Whither Consent? 62 BROOK. L. REV. 1335 (1996).

²⁵⁸ On the efficiency of judicial gap filling, see RICHARD A. POSNER, ECONOMIC ANALYSIS OF LAW 44 (1973).

²⁵⁹ 9 Judicial gap-filling including is based on evidence including at its narrowest the discrete transaction between the parties and at its broadest the communal environment in which mass contracts are concluded. See further section X, i.

²⁶⁰ On the new formalism in contract law, see Symposium: Formalism Revisited, 66 Chi. L. REV. 527 (1999). But see contra, David V. Snyder, Language and Formalities in Commercial Contracts: A Defense of Custom and Conduct, 54 SMU L.REV.617 (2001).



ملزمون باتخاذ القرار وفقا للوقائع القضائية adjudicative facts، وليس أدلة الحقائق الاجتماعية الأوسع نطاقا التي يعتبرونها ضمن اختصاص الهيئات التشريعية legislatures²⁶¹. وقد تتجنب أيضا النظر في المصاعب الاقتصادية الطويلة الأجل longer-term economic hardship التي يتحملها المستهلكون أو الموردون على أساس أن هذه اعتبارات سياسية تخرج عن نطاق اختصاص المحاكم²⁶².

ويعكس هذا النهج عادة شكلية جديدة في تفسير قانون العقود contract law؛ كما أنه يقاوم الواقعية القانونية التي تفسر بها المحاكم العقود تفسيراً موسعاً في ضوء السياق المحيط بكل عقد²⁶³. وثمة سبب عملي أكثر لعدم قيام المحاكم بسد الثغرات في العقود "المغلقة" وهو أن الشروط الواردة في هذه العقود قد تكون واضحة في إنكار مسؤولية المورد أو الحد منها، مما يوفر للمحاكم أساساً غير كاف لسد الثغرات. ومن المفهوم أن هذا السبب مفهوم هو أن الموردين المحنكين قد يضعون عقوداً "مضادة للرصاص" مع خيارات واضحة للقبول أو الرفض تهدف تحديداً إلى تجنب التحديات القانونية²⁶⁴. غير أن هذا المنطق يتجاوز الأساس العادل لسد الثغرات. وحقيقة أن الصانعين يؤطرون عقود الإذعان لتكون مضادة للرصاص bulletproof وقد يبرر في حد ذاته تفسير المحاكم لتلك العقود لصالح الطرف الأضعف. إن سد الثغرات لمعالجة الظلم في عقود الإذعان، وعلى الرغم من الكلمات الواضحة المستخدمة لتجنب التحديات القانونية، هو حجة تدعم سد الثغرات القضائية أكثر

²⁶¹ On the distinction between adjudicative and social fact evidence, see Laurens Walker & John Monahan, Social Facts: Scientific Methodology as Legal Precedent, 76 CAL.L.REV.877 (1988); John Monahan and Laurens Walker, Judicial Use of Social Science Research, 15 LAW & BEHAVIORAL SCIENCE 580 (1991); Kenneth Culp Davis, Facts in Lawmaking, 80 COLUM.L.REV.931 (1980).

²⁶² This is an age-old conflict between "positivist" judges who decide cases strictly "according to law" and "realist" and "social behavioral" judges who decide according to the interdisciplinary (and economic) context surrounding the law. For an erudite debate over the separation between law and morals, see H.L.A. Hart, Positivism and the Separation of Law and Morals, 71 HARV.L.REV.593 (1959); Lon L. Fuller, Positivism and Fidelity to Law: A Reply to Professor Hart, 71 Harv.L.Rev.630 (1958). See generally, DENIS GALLIGAN, LAW IN MODERN SOCIETY (2007); Brian Leiter, Legal Realism and Legal Positivism Reconsidered, 111 Ethics, 278 (2001); WILFRED J.WALUCHOW, INCLUSIVE LEGAL POSITIVISM (1994); ROGER COTTERELL, THE SOCIOLOGY OF LAW (1992); WOLFGANG GASTON FRIEDMANN, LEGAL THEORY (1967).

²⁶³ On this rejection of legal realism by new formalists, see esp. Lisa Bernstein, Merchant Law in a Merchant Court: Rethinking the Code's Search for Immanent Business Norms, 144 PA.L.REV 1765 (1996). For a discussion of the tension between the new formalists and American Legal Realism in the sale of goods, see Clayton P. Gillette, The Law Merchant in the Modern Age: Institutional Design and International Usages under the CISG (Working Paper No. 04-005, N.Y.U. Law and Economics Research Paper Series, Jan. 2004).

²⁶⁴ This judicial recourse is strengthened when conditions in "wrap" contracts are framed decisively to exclude or limit the supplier's liability. The result is that courts can either enforce those conditions or declare them unenforceable. Section X, i & ii supra, challenge this all-or-nothing approach; it argues that courts have an alternative legal basis under § 2-302(1) of the UCC upon which to enforce the performance duties of suppliers not necessarily based on the precise terms in the contract.



مما تدعم العكس²⁶⁵. وكما أنه وثيق الصلة بالتوصل إلى قرارات مسؤولية اجتماعيا فيما يتعلق ب "التشريعات legislation" الخاصة من قبل الموردين بالجملة²⁶⁶. وأخيرا، يجوز للمحاكم سد الثغرات في العقود على أساس أنها مطالبة بذلك، لا سيما نتيجة لأحكام العقود غير العادلة في قوانين حماية المستهلك. والأساس المنطقي لذلك هو أن المحاكم لا تفعل أكثر من تطبيق ولاية أو مخطط تشريعي²⁶⁷.

iv. السد التشريعي للثغرات

iv. Legislative gap filling

وقد تؤدي الحاجة المتصورة إلى تنظيم أكثر منهجية systematic regulation لعقود "التغليف" إلى مزيد من التدقيق التشريعي legislative scrutiny للعقود بين المستهلكين والموردين، وذلك أساسا في تنظيم ميادين جديدة مثل الإنترنت لأسباب تتعلق بالسياسة العامة²⁶⁸. إذ قد تملأ الهيئات التشريعية الثغرات في قوانين حماية المستهلك خوفا من الممارسات التجارية المشكوك فيها dubious commercial practices. وقد ترد أيضا على أوجه عدم الاتساق في المعاملة القضائية لعقود المستهلكين، أو من أجل تدوين القرارات القضائية التي تحمي مصالح المستهلكين²⁶⁹. وفي أكثر الأحيان، ستبقى الهيئات التشريعية على الهامش لأن المسائل التعاقدية متغيرة variable للغاية بحيث لا تبرر التوحيد التشريعي، والمناخ السياسي غير مناسب لإصلاح القانون، ويتوقع من المحاكم حماية مصالح المستهلكين على أساس كل حالة على حدة. وأيما كان شكله، فإن تنظيم العقود "المبرمة" من

²⁶⁵ Courts may arrive at determinations that diverge from that specified in the contract, usually on equitable grounds. For example, they declare contracts unenforceable because the price is uncertain, even though one party has performed in good faith, while permitting a restitution claim for the market value of performance. In effect, the court constructs an alternative price to the contract based on market value. See Farash v. Sykes Datatronics, Inc., 452 N.E.2d 1245, 1248, N.Y.1983).

²⁶⁶ As a pragmatic response, judges may find that the adjudicative facts are adequate to ground their decisions without having recourse to social fact evidence. As an ideological matter, however, they may refrain from social fact analysis because they believe that social facts are better determined by legislatures than by courts or law. See further supra note 247 & 261.

²⁶⁷ For a classical illustration of how lawyers in Wisconsin resort to consumer protection laws in contracts, see Stewart Macaulay, Lawyers and Consumer Protection Laws, 14 L & SOC. REV. 115 (1979)

²⁶⁸ On the statutory regulation of the Internet, see e.g. Uniform Computer Information Transaction Act (UCITA) Online, available at <http://www.law.upenn.edu/bll/archives/ulc/ucita/ucita01.htm>; Uniform Electronic Transaction Act (UETA) Online, available at <http://www.law.upenn.edu/bll/archives/ulc/fnact99/1990s/ueta99.htm>; Federal Trade Commission, Dot Com Disclosures: Information about Online Advertising, available at <http://www.ftc.gov/bcp/conline/pubs/buspubs/dotcom/index.shtml>.

²⁶⁹ For a classical representation of the regulatory function of law on contract and property, see John Henry Wigmore, Problems of the Law's Mechanism in America 4 Va.L.Rev.337 (1917).





قبل الهيئات التشريعية من المرجح أن يكون مثيرا للجدل في البداية أو التشغيل أو كليهما²⁷⁰. ومن المرجح أن يستمر الجمود، كونه جزءا من الإرث التشريعي بشأن حماية المستهلك حتى الآن²⁷¹.

XI. أدلة ارشادية

XI. GUIDELINES

ان القانون الذي يحكم عقود الإذعان هو كل شيء عن التنظيم. يحدث التنظيم من خلال العقد نفسه ، كما هو الحال عندما يستخدم الموردون المهيمنون العقود لتنظيم المبيعات. والتنظيم هو أيضا الوسيلة التي تحد بها المحاكم والهيئات التشريعية من ممارسات الأطراف المهيمنة التي تستخدم شروط العقد لتنظيم العلاقات بطريقة تعتبر غير معقولة.

i. تنظيم المعاملات بمقتضى العقود

i Regulating transactions by contract

يمكن لواضعي العقود "المغلقة" التخطيط لصياغتها تحسبا لتشريعات حماية المستهلك وتجنب التقاضي. وعلى سبيل المثال، يمكن لموردي عقد النقر الحد من خطر إعلان عقود الإذعان غير قابلة للإنفاذ من خلال تزويد المستخدمين بخيارات تعاقدية، مثل ثلاثين يوما لإلغاء الاشتراك في العقد وفقا ل UCITA²⁷² يمكن للموردين أيضا أن يسترشدوا بتعليقات مدونة محددة مثل التعليق 5 من القسم 112 من UCITA الذي يوضح متى تكفي موافقة المستخدم على التعاقد²⁷³.

²⁷⁰ State intervention is most notably in regard to gambling, the sale of alcohol and drugs. See e.g. Swedenburg v. Kelly, 2000 U.S. Dist. LEXIS 12758 (S.D.N.Y., Sept. 5, 2000) (No. 00-CV778); People of New York v. World Interactive Gaming Corp., 185 Misc. 2d 852, 714 N.Y.S.2d 844 N.Y. County Sup. Ct. 1999), available at <http://www.tomwbell.com/NetLaw/Ch10/NYvWIGC1.html>; Appendix G - Internet Sale of Alcohol, President's Working Group on Unlawful Conduct on the Internet, The Electronic Frontier: the Challenge of Unlawful Conduct Involving the Use of the Internet (March 9, 2000), available at <http://www.tomwbell.com/NetLaw/Ch10/NetBooze.html>; Appendix F - Internet Gambling, from President's Working Group on Unlawful Conduct on the Internet, The Electronic Frontier: the Challenge of Unlawful Conduct Involving the Use of the Internet (March 9, 2000), available at <http://www.tomwbell.com/NetLaw/Ch10/NetBets.html>;, available at <http://www.usdoj.gov/criminal/cybercrime/append.htm>;

²⁷¹ On these mixed messages in consumer protection legislation, see e.g. David A. Hyman, Drive-Through Deliveries: Is 'Consumer Protection' Just What the Doctor Ordered? 78 N.C. L. REV. 5 (1999). But see Gillian K. Hadfield, Robert Howse and Michael J. Trebilcock, Information-Based Principles for Rethinking Consumer Protection Policy, 21 J.CONSUMER POLICY 131 (1998).

²⁷² On the history of UCITA, see supra note 19.

²⁷³ "Illustration 1: The registration screen for NY Online prominently states: "Please read the License. It contains important terms about your use and our obligations. If you agree to the license, indicate this by clicking the "I agree" button. If you do not agree, click "I decline"." The on-screen buttons are clearly identified. The underlined text is a hypertext link that, if selected, promptly displays the license. A party that indicates "I agree" assents to the license and adopts its terms..." Illustration 3: "The purchasing screen of an on-line software provider provides the terms of the license, a space to indicate the software purchased, and two on-screen buttons indicating "I agree" and "I decline" respectively. A user that completes the order and indicates "I agree" causes the system to move to a second screen. This second screen summarizes the order and asks the user to click, either confirming its order, or cancelling it. This satisfies subsection (a)(2) on intentional conduct and reason to know. It also satisfies the error correction procedure in section 213." See http://www.law.uh.edu/ucc2b/UCITA_final_02.pdf



على الرغم من أخذ إرشادات الصياغة من المدونات، لا يمكن ضمان واضعي العقود متى ستفرض المحاكم شروطاً في العقود "المغلقة". وقد يتصرف القضاة في نفس الولاية القضائية بشكل غير متسق في تطبيق قوانين حماية المستهلك وفي إنفاذ شروط "التغليف"²⁷⁴. وقد يختلف القضاة أيضاً اختلافاً كبيراً من ولاية قضائية إلى أخرى في تعاملهم مع هذه الظروف²⁷⁵. ونتيجة لذلك، من المرجح أن تظل الطريقة التي تحدد بها المحاكم عدم الضمير الموضوعي والإجرائي مائعة²⁷⁶.

ii. المبادئ التوجيهية في تنظيم العقود

ii. Guidelines in regulating contracts

ويمكن لمجموعة متنوعة من المبادئ التوجيهية العامة للصياغة أن تساعد واضعي العقود "المغلقة" على تجنب استنتاجات انعدام الضمير الإجرائي والموضوعي. ويمكن صياغة الشروط بإيجاز. حيث يمكن أن تشمل إشعاراً مسبقاً بالشروط المرهقة؛ ويمكنهم تزويد العملاء باستحقاقات إلغاء الاشتراك المحدودة زمنياً؛ ويمكنهم دمج الملاحظات التوضيحية مباشرة أو عن طريق المراجع في العقد. لا توجد ضمانات بأن المحاكم ستراعي هذه المبادئ التوجيهية. ومع ذلك، قد يفترض واضعو الصياغة بشكل معقول أن المحاكم من المرجح أن تفرض الشروط التي يكون للمستهلكين إشعار مسبق بشأنها أكثر من عدم وجود مثل هذا الإشعار²⁷⁷. ومن المرجح أن تفرض المحاكم الشروط التي يتم إبرازها في العقود "المغلقة" أكثر من تلك التي لا يتم إبرازها²⁷⁸. ومن غير المرجح أن يبطل القضاة الشروط المرئية بوضوح من تلك التي يتم التعبير عنها بالمصطلحات القانونية legal jargon والمخفية وسط بنود معقدة hidden amidst complex clauses²⁷⁹. وبما أن جميع العوامل الأخرى ثابتة، كلما أعطيت الفرصة للمستخدمين النهائيين لاختيار التعاقد أم لا، وكلما زاد احتمال قيام المحاكم بإنفاذ الشروط في تلك العقود.

ولم يظهر أي اجتهاد قضائي متسق consistent jurisprudence بشأن حدود عدم الضمير الموضوعي substantive unconscionability الذي يمكن لواضعي العقود "المغلقة" أن يعتمدوا عليه بصورة مريحة. وهناك ببساطة الكثير من المتغيرات variables التي تؤثر على القضاة في التوصل إلى قرارات. على سبيل المثال، قد يتم تفسير الشروط في العقود "المغلقة" وفقاً للنية الذاتية

²⁷⁴ On cases in jurisdictions that enforce click-wrap agreements, see Koch v. America Online, 139 F. Supp. 2d 690 (D. Md. 2000)) and Florida (America Online, Inc. v. Booker, 781 So. 2d 423 (Fla. Dist. Ct. App. 2001)).

²⁷⁵ On differences in the judicial treatment of arbitration clauses in states like New York and California, see supra notes 93, 105, 106, 128, 129 and 160.

²⁷⁶ 6 Such fluidity is evident across the law of unconscionability. See Eric A. Posner, The Parol Evidence Rule, supra note 30, at p. 540 ("In virtually every jurisdiction, one finds irreconcilable cases, frequent changes in doctrine, confusion, and cries of despair.")

²⁷⁷ On the significance given by courts to prior notice of conditions, see supra section X, ii & iii.

²⁷⁸ On the requirement that suppliers draw customers' attention to conditions in "wrap" contracts, see e.g. Gatton v. T. Mobile Inc., discussed supra in section VI, ii.

²⁷⁹ This approach presupposes that courts engage in deduction in interpreting contracts, moving from higher to lower levels of abstraction. In effect, their decisions are grounded in policies and principles governing adhesion contracting and unconscionability, expressed through standards of reasonable and good faith, and applied by rules of application to specific cases. An inverted hierarchy of contract interpretation accords primacy to standards of reasonableness and good faith governing unconscionability applied in light of legal default rules and trade usages. See Eyal Zamir, The Inverted Hierarchy of Contract Interpretation and Supplementation, COLUM. L.REV.1710 (1977)





للأطراف subjective intention، أو بناء موضوعيا objectively based على المعطيات impute التي ينسبونها إليهم.

ويجوز لها أن تعتمد على الصياغة الحرفية لعقود الجلسات الختامية من جلسات "التغليف"، أو على السياق التجاري الأوسع نطاقا wider trade context الذي يتم فيه إبرام تلك العقود. ويجوز للقضاء أن يقرر وفقا لنموذج كل من عقد التغليف على العقد، سواء كان عقد الفتح، أو النقر أو التصفح، أو وفقا للمادة غير العادلة المقررة في شروط معينة في هذا العقد²⁸⁰.

وقد تختلف diverge المحاكم أيضا في تفسير عقود "التغليف"، ليس فقط من ولاية قضائية إلى أخرى، ولكن أيضا في نفس الولاية القضائية. ذلك إن التحولات النموذجية في المواقف القضائية تجاه العقود "المغلقة" هي التغييرات في ولاية نيويورك من تشكيك القضاة تجاه حماية المستهلك في قضية Zeidenberg²⁸¹ إلى حمايتهم الحديثة للمستهلكين. والجدير بالذكر أن المدعي العام لنيويورك نجح في أوائل عام 2007 في مقاضاة شركة الأمن بلو كوت سيستمز Blue Coat Systems بسبب شرط في اتفاقية ترخيص المستخدم النهائي EULA يحظر على العملاء اختبار خدماتها وقياسها مقابل خدمات المنافسين competitors²⁸². حيث فازت الدولة على الرغم من أن شركة بلو كوت سيستمز قد أبلغت المستهلكين بالشروط المتنازع عليها قبل شرائهم لخدماتها²⁸³.

وعندما يتم قول وفعل كل شيء، فإن فقه "التغليف" سيعتمد بشكل كبير على الاستدلالات القضائية للوقائع جنباً إلى جنب مع الافتراضات القضائية حول القانون. إذ قد يجد القضاة أن العقود "المغلقة" معقولة من الناحية الإجرائية ولكنها قابلة للتنفيذ على أساس أنها معقولة من الناحية الموضوعية. ويجوز لها إنفاذ عقود التصفح التي لا تقدم إشعاراً مسبقاً prior notice بشروط "التغليف" على أساس أن هذه الشروط ليست مرهقة بلا مبرر، أو أنها مستخدمة على نطاق واسع أو معروفة بشكل معقول من قبل المستخدمين النهائيين²⁸⁴. وقد يرفض آخرون إنفاذ الشروط في عقود التغليف click-wrap contracts التي تزود الأطراف بإشعار مسبق بالشروط المنطبقة على أساس أنها قمعية

²⁸⁰ The wider context surrounding the contract includes extrinsic evidence beyond the literal or "plain word" meaning of the contract. Such evidence is conceived of as "objective" which may nevertheless include the practices of one or both parties that is not explicated through the "plain word" meaning of the contract. See *Matthews v. Sears Pension Plan*, 144 F.3d 461, 467 (7th Cir. 1998); *Cole Taylor Bank v. Truck Insurance Exchange*, 51 F.3d 731, 737-738 (7th Cir.1995); *AM International, Inc. v. Graphic Management Associates, Inc.*, 44 F.3d 572 (7th Cir. 1995); *Kerin v. United States Postal Service*, 116 F.3d 988, 992 n. 2 (2d Cir. 1997); *Duquesne Light Co. v. Westinghouse Electric Corp.*, 66 F.3d 604, 614 (3d Cir. 1995); *Carey Canada, Inc. v. Columbia Casualty Co.*, 940 F.2d 1548, 1557-1558 (D.C. Cir. 1991); *Mellon Bank, N.A. v. Aetna Business Credit, Inc.*, 619 F.2d 1001, 1009-1013 (3rd Cir. 1980).

²⁸¹ For discussion on Zeidenberg, see supra section V, i.

²⁸² See http://www.wired.com/politics/law/commentary/circuitcourt/2007/08/circuitcourt_0801?currentPage=all

²⁸³ The company settled the suit and agreed not to enforce the anti-benchmarking condition and to pay a fine. A distinctive feature was that the plaintiff was the Attorney-General of New York, albeit acting in a public interest capacity, as distinct from a consumer. Nevertheless, commentators have treated this case as a victory against abusive click-wrap contracts. See further Jennifer Grannick, *Courts Turn Against Abusive Clickwrap Contracts*, Commentary, WIRED, available at http://www.wired.com/politics/law/commentary/circuitcourt/2007/08/circuitcourt_0801?currentPage=all

²⁸⁴ On the enforcement of a browse-wrap contract on grounds other than prior notice of the disputed conditions, see *Forrest v. Verizon Communications, Inc.*, 805 A.2d 1007 (D.C. 2002), supra note 194. On the enforcement of a click-wrap contract on grounds that plaintiff received sufficient prior notice of the disputed conditions, see *Groff v. America Online, Inc.* supra note 232 and section X.





oppressive²⁸⁵. وستتوقف الطريقة التي تبت بها المحاكم في قضايا محددة على زمنية تقدير قدسية الوعود وكيفية معالجة الظلم التعاقدية. ولا يوجد شيء جديد في كل هذا، باستثناء أن التحولات القضائية في المواقف تجاه العقود "المغلقة" ستؤثر حتما على كيفية صياغة هذه العقود وكيفية تفسير construe المحاكم لها.

²⁸⁵ On the uneven judicial treatment of conscionability, see Rakoff, supra note 27, at 1197 (referring to the law of unconscionability as a “jumble of contradictions.”)



XII. خاتمة

XII. CONCLUSION

ومهما كنا نعيش في عصر يحركه المستهلك، ويدرك الأسعار وتتوافر له المعلومات، فإن الطابع الأساسي لاعتماد المستهلك على الموردين المهيمنين لا يزال سائداً. وكذلك الأساس الذي يستند إليه في حماية المستهلكين قانوناً بموجب قانون انعدام الضمير²⁸⁶. وحتى مع قبول أن مستهلكي القرن الحادي والعشرين أكثر ذكاء في السوق مما كان عليه أسلافهم قبل قرن من الزمان، فإنهم ليسوا متطورين بشكل جماعي في التفاصيل الدقيقة للقانون في مجالات مثل الملكية الفكرية²⁸⁷.

كما أنها ليست مزودة بالموارد الكافية للدفاع عن نفسها ضد قوة التقاضي litigation muscle لموردي البرمجيات والحواسيب ومقدمي الخدمات عبر الإنترنت²⁸⁸. ذلك أن الشروط في العقود "المغلقة" التي تحظر الدعاوى الجماعية class actions تجعل من المستحيل تقريباً على المستهلك العادي رفع دعوى عندما يكلف التقاضي أكثر بكثير من قيمة المعاملات الفردية²⁸⁹. وحتى المحتالون الافتراضيون cyber-squatters المتطورون الذين يشترون نطاقات أسماء "متشابهة إلى حد مربك confusingly similar" لعلامات تجارية مشهورة لإعادة بيعها غير ممثلين في كل الإجراءات القانونية تقريباً؛ وفي 90٪ من الحالات التي تم سماعها، يتم شطب الاسم المتنازع عليه أو نقله إلى صاحب العلامة التجارية الشهيرة²⁹⁰.

وعلى الرغم من أن معظم المستهلكين في الأسواق الجماعية عبر الإنترنت أكثر مرونة من نظرائهم قبل قرن من الزمان، فإن الغالبية العظمى تفتقر إلى الموارد الكافية للوقوف ضد الآلات المزيّنة جيداً well-oiled machinery لمنتجات البرمجيات ومقدمي خدمات الإنترنت. على الرغم من أن المستهلكين الانتهازيين opportunistic consumers الذين يتسوقون عبر الإنترنت قد أصبحوا كذلك، إلا أنهم لا يضاھون الموردين الأثرياء الذين يبنون حواجز هائلة لتتناسب مع معظم المستهلكين. حتى مع نمو تطور المستهلكين التجاريين والتجار المتكررين في الاقتصاد الإلكتروني العالمي، يدخل المستهلكون المبتدئون باستمرار إلى سوق البرامج والإنترنت. ويفتقر معظم المستهلكين أيضاً إلى الثقة في رفع دعوى في "الفناء الخلفي" القانوني أو التحكيمي لمورديهم عبر الإنترنت.

وما هو قابل للنقاش اليوم هو إلى أي مدى يضع المنتجون الكبار حواجز واقية من الرصاص أمام المسؤولية في عقودهم "المغلقة" التي لا يستطيع المستهلكون تجنبها والتي يجب حمايتهم منها قانوناً. فمن الناحية العملية، فإن المستهلكين الذين يخضعون لشروط مرهقة onerous conditions في اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي End Users Licensing Agreements محرومون، ليس فقط لأنهم يفتقرون إلى جيوب عميقة، ولكن لأن الموردين على نطاق واسع لديهم حوافز اقتصادية قوية لوضع شروط تحكيم ملزمة، لاستبعاد الدعاوى الجماعية، لاستخراج رسوم الإنهاء المبكر

²⁸⁶ See e.g. Eric A. Posner, Contract Law in the Welfare State, supra note 10, at p.283.

²⁸⁷ On allegedly distinctiveness features of Twenty First Century consumers, see supra section III.

²⁸⁸ For a study on the statistical chance of winning a domain name dispute, see Michael Geist, Fundamentally Fair.Com: An Update on Bias Allegations and the ICANN UDRP, at <http://aix1.uottawa.ca/~geist/fairupdate.pdf>. Geist's study reveals that Complainants [famous brand name owners] win 85% of the time in single panel determinations, and 64.3% of cases involving a three party panel. The study sampling ended in July 2001. See too <http://www.udrpinfo.com/>; Milton Mueller, Rough Justice: A Statistical Assessment of ICANN's Uniform Dispute Resolution Policy, 17 INFORMATION SOCIETY 151 (2001)

²⁸⁹ See generally Leon E. Trakman, From the Medieval Law Merchant to E-Merchant Law, supra note 111.

²⁹⁰ On WIPO, see <http://www.wipo.int/amc/en/domains/>



وتطبيق هذه الشروط على عملائهم بشكل جماعي. كما أن لديهم الوسائل للانخراط في تكتيكات البيع الصعبة لإقناع العملاء بالانضمام إلى اتفاقيات ترخيص المستخدم النهائي أحادية الجانب²⁹¹. كما أن مزيجنا ما بعد الحداثي من المذهب التجاري والنزعة الاستهلاكية يختلف عن سابقه الصناعي قبل قرن من الزمان²⁹². حيث ينخرط المستهلكون اليوم في مجموعة أكبر من المعاملات مما كانت عليه في الماضي. إنها تعرض نطاقات أوسع من الموافقة المستنيرة على العقد من المستهلكين السلف. وبدلاً من التقسيم الصارخ بين المعاملات أحادية الجانب one-sided والمعاملات ذات الوجهين two-sided transactions، هناك اتفاقيات متعددة الأبعاد يهيمن عليها، وليس كل البائعين المطلعين والمشتريين غير العارفين، بل من خلال توازن القوى غير المتكافئ بينهم. ويختلف مشترو البرامج والمستخدمون عبر الإنترنت من امتلاك معرفة غير محدودة ومفصلة بشروط المواد اللاصقة في العقود إلى قلة المعرفة وكونهم فريسة سهلة للمعلومات المضللة. وتعكس اتفاقيات المستعملين النهائيين إعادة تنظيم المنافسة بين الموردين الذين كثيراً ما يحايون المستهلكين²⁹³. وعلى ظاهرها، فإن عقود التغليف shrink-wrap ، وتغليف الصناديق box-wrap ، والتفاف اللعق lick-wrap، والتصفح browse-wrap هي عقود اذعانية للغاية بطبيعتها، وليست اتفاقيات طويلة الأمد مبرمة بين أطراف مساومة متساوية. ومن الناحية العملية، فإنها تعكس أيضاً توازناً مرتباً للقوى بين المذهب التجاري والنزعة الاستهلاكية التي غالباً ما تحابي النزعة الأخيرة²⁹⁴. كما تغير القانون بشكل ملحوظ لاستيعاب هذا النظام الجديد. إن الهيئات التشريعية اليوم مدعوة إلى التوفيق بين التفاعل المتوتر في كثير من الأحيان بين النزعة التجارية والاستهلاكية. حيث يتم الاعتماد على المحاكم لتحقيق التوازن بين حماية الأعمال التجارية من غزوات فئات جديدة من المستهلكين المتكررين والتجار ضد حماية المستهلكين الضعفاء من الموردين المهيمنين. وسيطلب من محاكم الغد أن تزن شروط الإذعان في العقود الجماعية مقابل خطر خنق التجارة الإلكترونية. ويتوقع منهم أن يتجنبوا التطرف، وألا يصبحوا أسرى لجدول أعمال ثابتة، وأن يدركوا أن احتياجات السوق في الغد، مثل احتياجات أمس، قد تكون مختلفة عن احتياجات اليوم.

²⁹¹ Inferred here is that suppliers, by combining hard sell tactics, fine print clauses and the expectation that consumers will believe what they are told, consumers will “agree” to terms they might not have believed had they fully comprehended the significance of the special conditions. See generally, Saul M. Kassir, Human Judges of Truth, Deception, and Credibility: Confident but Erroneous, 23 CARDOZO L.REV. 809, 809 (2002); Peter J. DePaulo et al., The AccuracyConfidence Correlation in the Detection of Deception, 1 PERSONALITY & SOCIAL PSYCHOL. REV. 346 (1997); Annette C. Baier, Trust and Its Vulnerabilities, in 13 TANNER LECTURES ON HUMAN VALUES 109, 112 (Grethe B. Peterson ed., 1992); Peter Vallentyne, The Rationality of Keeping Agreements, in CONTRACTARIANISM AND RATIONAL CHOICE: ESSAYS ON DAVID GAUTHIER’S MORALS BY AGREEMENT 177 (Peter Vallentyne ed., 1991); ARTHUR A. LEFF, SWINDLING AND SELLING 84-87 (1976).

²⁹² On the clash between consumer policy and competition policy from an economic perspective, see John Vickers, Economics for Consumer Policy, Keynes Lecture in Economics, The British Academic, 29 October 2004, available at http://www.britac.ac.uk/pubs/src/_pdf/vickers.pdf

²⁹³ On the extent to which competitive awareness among mass suppliers leads suppliers to mimic each other’s contract practices, including to the benefit of customers, see W. David Slawson, Standard Form Contracts and Democratic Control of Lawmaking Power, 84 HARV. L. REV. 529, 529 (1971); Meyerson, Efficient Consumer, supra note 43, at 605.

²⁹⁴ On the communal character of contracts, see Daniel Markovits, Contract and Collaboration, 113 YALE L.J.1417 (2004).





كيف يجب على القانون تناول الانسان الآلي؟

نيل م. ريتشاردز
أستاذ القانون
جامعة واشنطن في سانت لويس

وليم دي. سمارت
أستاذ مساعد لعلوم الحاسوب
جامعة واشنطن في سانت لويس

2021





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT



الروبوتات قادمة. ونحن لا نعني هذا بطريقة مخيفة، مروعة apocalyptic، كما هو الحال في فيلم Terminator المنهي أو Battlestar Galactica باتلستار جلاكتيكا، أو بطريقة اللسان في الخد The Humans are tongue-in-cheek، كما هو الحال في أغنية رحلة الكونكورد "البشر موتى Dead"¹.

ما نعنيه هو هذا: الروبوتات والتقنيات الروبوتية هي الآن ناضجة بما يكفي لمغادرة مختبر البحوث والخروج إلى السوق الاستهلاكية بأعداد كبيرة. بعضهم بالفعل بيننا، مثل رومباس Rumbas، وهي من مقدمي الرعاية الروبوتية في المستشفيات robotic carers in hospitals، والطائرات بدون طيار drones التي يستخدمها الجيش والسلطات، ونماذج السيارات ذاتية القيادة التي بدأت تظهر على طرفنا². هذه التقنيات المبكرة هي مجرد بداية، ونحن قد نشهد قريباً ثورة في الروبوتات الشخصية.

هذه الأنظمة لديها القدرة على إحداث ثورة في حياتنا اليومية وتحويل عالمنا بطرق أكثر عمقا من الوصول الواسع إلى الإنترنت والهواتف المحمولة التي فعلت على مدى العقدين الماضيين. نحن بحاجة إلى أن نكون مستعدين لهم، وعلى وجه الخصوص، نحن بحاجة إلى التفكير فيها بالطريقة الصحيحة حتى يتمكن المشرعون من صياغة قواعد أفضل لهم، ويمكن للمهندسين تصميمها بطرق تحمي القيم التي يعتز بها مجتمعنا. ولكن كيف نفعل ذلك؟

هذا المقال هو محاولة للتفكير من خلال بعض القضايا المفاهيمية conceptual المحيطة بالقانون والروبوتات robots and robotics، وذلك لتحديد تطبيقاتها. فهو يعتمد على خبرتنا كباحث في قانون الانترنت cyberlaw وعالم روبوتي roboticist لمحاولة إجراء أول عملية قطع متعددة التخصصات interdisciplinary في بعض القضايا القانونية والتكنولوجية التي سوف نواجهها. وبالتالي فإن ورقتنا مماثلة لبعض من الجيل الأول من منح قانون الانترنت التي رسمت العديد من أساسيات هذا المجال، حتى قبل أن يكون المجال نفسه معترف به³.

1

Flight of the Conchords, The Humans Are Dead ("It is the distant future, the year 2000. The world is very different ever since the robot uprising of the late 90s. There have been some major changes....All human life has been eradicated. Finally, robotic beings rule the world.").

² Tom Vanderbilt, *Let the Robot Drive: The Autonomous Car of the Future is Here*, Wired Jan. 20, 2012..

³ E.g., M. Ethan Katsh, *Software Worlds and the First Amendment: Virtual Doorkeepers in Cyberspace*, 1996 U. Chi. L. F. 335, 348–54 (1996); Joel R. Reidenberg, *Governing Networks and Rule-Making in Cyberspace*, 45 Emory L.J. 911, 917–20; David R. Johnson & David Post, *Law and Borders — The Rise of Law in Cyberspace*, 48 Stan. L. Rev. 1367, 1375 (1996); David Kushner, *The Communications Decency Act and the Indecent Indecency Spectacle*, 19 Hast. Comm. & Ent. L.J. 87, 131 (1996); David G. Post, *Anarchy, State, and the Internet: An Essay on Law-Making in Cyberspace*, 1995 J. Online L. art. 3, 12–17 (1995); Lawrence Lessig, *The Zones*





إن عملنا (فضلاً عن المشروع الأكبر للقانون والروبوتات الذي بدأ للتو) له ميزة كبيرة واحدة على ذلك العمل السابق في مجال قانون الإنترنت: فهو يستفيد من حكمة مشروع قانون الإنترنت من عقدين من التحليل المدروس للعلاقة بين المعايير القانونية والتكنولوجية في فترة من التغيير الثوري. يمكن أن يوفر قانون الإنترنت مخططاً للقانون والروبوتات، في نجاحاته وتحدياته.

في هذا المقال، نود أن نقدم أربعة مطالبات حول الطرق التي ينبغي لنا، كفقهاء وكمجتمع، أن نتعامل مع هذه المشكلة.

أولاً: نحن نقدم تعريفاً للروبوتات باعتبارها عوامل مستقلة غير بيولوجية نعتقد أنها تلتقط جوهر التحديات التنظيمية والتكنولوجية التي تمثلها الروبوتات، والتي يمكن أن تكون مفيدة أساس التنظيم. ثانياً: نستكشف بإيجاز القدرات المتقدمة في بعض الأحيان للروبوتات اليوم، ونُسقط ما قد تكون الروبوتات قادرة على القيام به على مدى العقد القادم أو نحو ذلك.

ثالثاً: نحن نجادل بأن المشروع الناشئ للقانون والروبوتات ينبغي أن ينظر إلى تجربة قانون الإنترنت، التي كافحت بشكل مفيد لاجل مشاكل التكنولوجيا الرقمية الجديدة لما يقرب من عقدين من الزمن.

وقد كشفت هذه التجربة عن درس واحد مهم بشكل خاص: عند التفكير في التكنولوجيات الجديدة من الناحية القانونية، فإن الاستعارات metaphors التي نستخدمها لفهمها ذات أهمية حاسمة. اعتاد المحامون على فهم الموضوعات القانونية مجازاً، لا سيما في مجالات تطوير القانون مثل حالة التكنولوجيات الجديدة. فإذا حصلنا على الاستعارات الخاطئة للروبوتات، فإن الدروس المستفادة من قانون الإنترنت تكشف عن أنه قد يكون له عواقب كارثية محتملة. وأخيراً، فإننا نجادل بأنه ينبغي رفض استعارة واحدة مغرية بشكل خاص للروبوتات بأي ثمن، وفكرة أن الروبوتات هي "مثل الناس تماماً just like people" وأن هناك فرقاً ذا مغزى بين الروبوتات البشرية humanoid وغير البشرية non-humanoid robots. ونحن ندعو هذه الفكرة "مغالطة الروبوت the Android Fallacy".

of Cyberspace, 48 Stan. L. Rev. 1403, 1403 (1996); Frank H. Easterbrook, *Cyberspace and the Law of the Horse*, 1996 U. Chi. L. Forum 207; Lawrence Lessig, *The Law of the Horse: What Cyberlaw Might Teach*, 113 Harv. L. Rev. 501, 1999; Jerry Kang, *Information Privacy in Cyberspace Transactions*, 50 STAN. L. REV. 1193, 1198-99 (1998); Lawrence Lessig, *Code and Other Laws of Cyberspace* (2000); , For an overview of more of this scholarship, along with a history of the development of the Internet, See Raphael Cohen-Almogor, *Internet History*, 2 Int'l J. Technoethics, Apr.-June 2011, available at <http://www.hull.ac.uk/rca/docs/articles/internet-history.pdf>.



1. ما هو الروبوت؟ What is a Robot?

قبل أن نفكر في هذه النظم، نحتاج إلى فهم واضح لما تعنيه كلمة "روبوت robot". فالكلمة نفسها تأتي من مسرحية تشيكية كتبت في العشرينات من القرن العشرين، وكانت بعنوان "R.U.R." (رسم الروبوتات العالمية Rossum's Universal Robots)، من قبل Karel Čapek⁴ وفي المسرحية، "الروبوتات" هم بشر اصطناعيون artificial humans يتم استخدامهم كعمال سخرة في مصنع ما (فكلمة روبوتي "roboti" هي كلمة تشيكية أساسا وتعني "عمال السخرة/ العبيد serf labor"، مع ما يرتبط بها من دلالات العبودية servitude والكبح drudgery).

أما مصطلح roboticist فهو يعني الشخص الذي يقوم بصناعة الروبوتات، وتم نحت هذا المصطلح من قبل الروائي Isaak Asimov في أربعينات القرن العشرين⁵. بالرغم من أن اظهار الكلمة توحى بأنها آلة تم اعدادها بشكل جيد للتعامل مع المهن المهينة والقدرة والخطرة على البشر.

اذن، ما هو الروبوت؟ بالنسبة للغالبية من الراي العام (ونحن نضمن كذلك اغلب فقهاء القانون في هذه الفئة)، فإن الاجابة على هذا السؤال هي شكل متهرب مما يرونه في الافلام السينمائية، أو اقرب من هذا الامر، في الادب والاعلام الشعبي والصحافة.

ان اجابات اقدم يمكن ان تشير الى فيلم ال Terminator 5-Johnny وبالإضافة الى ذلك فإنه غالبا ما يشار الى Huey و Louie و Dewie (من السرعة الصامتة Silent Running)، ان ماريا المزيفة (من ميتروبوليس Metropolis) وكذلك عصابة المخططين gunslinger (من العالم الغربي) والقائمة تتصاعد بشكل أو اخر.

هذه كلها الروبوتات واضحة: فهي كلها آلات، بنيت من أجزاء ميكانيكية من قبل البشر (أو الروبوتات الأخرى) لأداء وظيفة محددة مملة dull، قذرة، أو خطيرة. كلها أيضا مجسمة، أو سهلة إلى أن تكون مجسمة. R2-D2 ليست مثل الإنسان، ولكن من الواضح عندما "هو" هو "سعيد" أو "غضبان irritated". الروبوتات الفيلم هي أجهزة مؤامرة، وتعمل بشكل أفضل عندما نتمكن من المشروع الصفات مثل الإنسان (أو عدم وجود لهم، في حالة المنهي Terminator)⁶ عليها.

ولكن ماذا عن الحالات الاقل وضوحا؟ فمثلا HAL 9000 (من فيلم عام 2001: سفينة فضاء الاوديسي A Space Odyssey) فهو حاسوب ذكي يتحكم في سفينة فضاء عملاقة، ومن كافة

⁴ "R.U.R. (Rossum's Universal Robots)", Karel Čapek, 1920. Translated by Paul Selver and Nigel Playfair, 2001. Dover Publications.

⁵ "Liar!", Isaac Asimov. In Astounding Science Fiction, May 1941. Reprinted in "I, Robot" (1950).

⁶ Of course, later Terminator movies explore the humanity of even these machines. The conclusion of Terminator 2: Judgment Day revolves around a copy of Arnold Schwarzenegger's now-obsolete model from the first film consciously sacrificing himself in order to save humanity.



النواح، فان السفينة كانت هي جسم HAL، فهل كان HAL روبوت؟ حيث كان بإمكانه بالتأكيد تحريك والتلاعب بالأشياء في عالمه، فهناك مظهران يمكن توقعهما من الروبوت. وماذا عن التكرار المتماثل replicants في رواية *Blade Runner* و *Cylons* في فيلم *Battlestar Galactica* عام 2005. والاسقف Bishop الشخص الاصطناعي synthetic person في فيلم *Aliens*؟ فهم بشر في مظهرهم ولكن تم بنائهم من مواد عضوية organic material. فهل يمكن لها كلها ان تتقابل مع المعايير المقررة للروبوت؟

حتى الروبوتات المهنية ليس لديها تعريف واحد واضح. الأسلحة التي تجمع السيارات، والغواصات التي تعمل عن بعد والتي تستكشف أعماق المحيطات، والتحقيقات الفضائية تندفع من خلال الفراغ، وسيارات التحكم عن بعد المعززة بأجهزة حاسوب وأجهزة الاستشعار الصغيرة، وأندرويد تشبه الإنسان كلها تندرج تحت تعريف "الروبوت"، اعتماداً على من تسأل.

فكيف يمكننا أن نحدد بشكل مفيد "الروبوت" لأغراض هذه الورقة؟ في معظم الأمثلة أعلاه، يمكن للروبوتات التحرك حول عالمهم والتأثير عليه، في كثير من الأحيان عن طريق التلاعب بالأشياء. يتصرفون بذكاء عند التفاعل مع العالم. كما أنها شيدت من قبل البشر. هذه الصفات بالنسبة لنا، هي السمات المميزة للروبوت. لذلك نقترح التعريف التالي:

الروبوت هو نظام مبني يعرض كل من البنية البدنية والعقلية، ولكنه ليس على قيد الحياة بالمعنى البيولوجي.

A robot is a constructed system that displays both physical and mental agency, but is not alive in the biological sense.

أي أن الروبوت هو شيء مصنوع manufactured يتحرك حول العالم، ويبدو أنه يتخذ قرارات عقلانية rational decisions حول ما يجب القيام به، وهو آلة machine. من المهم ملاحظة أن وصف الوكالة agency هو ذاتي subjective: ويجب أن يبدو أن النظام لديه وكالة فقط للمراقبة الخارجية لتلبية معاييرنا⁷. بالإضافة إلى ذلك، لا يشمل تعريفنا الذكاء الاصطناعي artificial intelligences القائم على البرمجيات بالكامل والذي لا يمارس أية وكالة في العالم المادي.

إن تعريفنا المذكور يترك عمداً الآلية التي تسبب الوكالة الظاهرة. وبحيث يمكن التحكم في النظام من خلال برمجيات الحاسوب الذكية clever computer software، أو عن بعد من قبل المشغل

⁷ This external ascription of agency is similar in spirit to the classic Turing test, where an external observer tries to identify a conversational partner, using what amounts to an Instant Messaging system, as either a human or a computer. A computer is said to have passed the Turing test if it causes the observer to reliably classify it as another human. While this is often seen as an intelligent test and a measure of artificial intelligence, it is more correctly thought of as a test of human-ness.





البشري البعيد. في حين أن كلا من هذه الأنظمة هي الروبوتات وفقا لتعريفنا، الآثار التشريعية لكل منها مختلفة تماما، كما نجادل أدناه.

2. ماذا يمكن للانسان الالي ان يفعل؟

2. What Can Robots Do?

الآن بعد أن أصبح لدينا تعريف لما هو الروبوت/ انسان الي robot ، ننتقل إلى ما يمكن أن تفعله الروبوتات اليوم. وبما أن الكثيرين منا على علم بالأفلام movies، والوسائط الصوتية-sound bite media، وغيرها من المصادر غير الموثوقة unreliable sources، فإننا غالباً ما نكون غير مطلعين على ما تبدو عليه الروبوتات الحديثة وما يمكن أن تفعله الآن. الروبوتات لم تصل بعد إلى مستويات القدرة على المنتسبين من الجمهور مع الخيال العلمي science fiction، لكنها قريبة من المستغرب.

حتى وقت قريب ، فإن غالبية "الروبوتات" في العالم ، أكثر من مليون حسب تعداد البعض⁸، كانت الذاتية automaton الصناعية التي تجمع السيارات، تزيل أجزاء ثقيلة، لتجعل وظائف عمال المصانع أسهل. وهذه هي، لأغراض هذه الورقة وتعريفنا أعلاه ليست حقا بالروبوتات؛ على الرغم من أن لديهم بالتأكيد هيئة بدنية، لديها هيئة عقلية. معظم هذه الأنظمة تؤدي حركات مجمعة مرارا وتكرارا، دون اعتبار لما يحدث في العالم. سوى ان الروبوتات تستمر كبقعة لحم حتى لو لم يكن هناك هيكل سيارة أمامها.

ولكن "الروبوتات" داخل تعريفنا موجودة اليوم. الروبوت الأكثر شيوعا في العالم هو الآن iRobot Roomba (انظر الشكل 1)، الروبوت الصغيرة التي يمكن أن تنظف بشكل مستقل فراغ منزلك . iRobot يدعي أن بيع أكثر من 6 ملايين من Roombas اعتبارا من نهاية عام 2010⁹. وهذا الرقم هو بالتأكيد أكبر الآن، بعد عام ونصف العام.

هذه المخلوقات الصغيرة هي الروبوتات حسب تعريفنا؛ لديهم كل من هيئة بدنية وعقلية. وخوارزميات الحاسوب التي تتحكم فيها بسيطة، ولكن يبدو أنها تتخذ قرارات عقلانية rational decisions كما في الانطلاق حول الأرض وتجنب الأشياء وتسليط القط الخاص بك. و Roomba مستقلة تماما، ولا تحتاج إلى مساعدة بشرية، على الرغم من العمل في بيئة العالم الحقيقي تشوش cluttered (منزلك)؛ وهذا هو إنجاز أكثر إثارة للإعجاب مما قد يعتقد المرء ، لا سيما بالنظر إلى هذه الروبوتات غير مكلفة متاحة للمستهلكين لبضع مئات من الدولارات فقط، اعتمادا على نموذج.

⁸ International Federation of Robotics web site, <http://www.ifr.org/industrial-robots/statistics/>

⁹ Transcript of iRobot Q4 2010 Earnings Call, <http://seekingalpha.com/article/252090-irobot-ceo-discusses-q4-2010-results-earnings-call-transcript>



والروبوتات الأخرى أكثر تكلفة تشهد استخدام كثيف في البيئات العسكرية في جميع أنحاء العالم. صواريخ كروز Cruise missiles، التي بقي بتعريفنا للروبوت¹⁰، حيث استخدمت لسنوات عديدة من قبل الجيش الأمريكي، ومن قبل بلدان أخرى. وفي الآونة الأخيرة، شهدت طائرات بدون طيار يتم التحكم فيها عن بعد remote-controlled drone aircraft، والتي تصنف الكثير منها على أنها روبوتات، استخداماً كثيفاً في جمع المعلومات الاستخبارية والأدوار الهجومية. الروبوتات الأرضية التي تعمل عن بعد، مثل (iRobot) (انظر الشكل 2) والتالون Talon (فوستر ميلر) أصبحت في كل مكان في البيئات العسكرية الحديثة.

ويمكن لهذه الأنظمة أن تحل محل الجنود البشريين human soldiers في حالات خطيرة: تعطيل قنبلة disabling a bomb، أو القيام بعمليات استطلاع تحت النيران performing reconnaissance under fire، أو قيادة الهجوم على مبنى leading the assault on a building. واستناداً إلى استقراء أرقام المبيعات السابقة¹¹ لنوع واحد من هذه الروبوتات الأرضية، من المعقول أن يقدر أن هناك 10 000 نظام من هذا القبيل تستخدم حالياً في جميع أنحاء العالم، سواء في الأدوار العسكرية أو المدنية. وهذه الروبوتات يمكن أن تدفع حولها تحت التحكم عن بعد، وغالباً ما يكون ذراع التي يمكن التقاط والتلاعب بالكائنات، ولها مجموعة من أجهزة الاستشعار التي تنقل البيانات مرة أخرى إلى المشغل. في حين أنها تحت السيطرة تماماً من قبل المشغل البشري، وليس لديها حالياً قدرات مستقلة، فإنها غالباً ما تبدو ذكية لمراقب خارجي (الذي قد يكون غير مدركين أن هناك سحب السلاسل الإنسان).

لدى ناسا NASA تاريخ طويل في إرسال الروبوتات إلى الفضاء وإلى عوالم أخرى. ولعل أنجح الأمثلة الأخيرة هي المسباران استكشاف المريخي، والروح والفرص (انظر الشكل 3). وقد أرسلت هذه الرسائل إلى المريخ في عام 2003، وعلى الرغم من عدم تلقي أي اتصال من سبيريت Spirit منذ آذار/مارس 2010، فإن أوبورتونيتي Opportunity لا تزال تعمل بعد تسع سنوات على السطح. ومركبة الـ (Rovers) هي مبادرة مختلطة أو أنظمة حكم ذاتي مشتركة؛ يتلقون تعليمات عالية المستوى من المشغلين البشريين ("انتقل إلى تلك الصخرة")، لكنهم مسؤولون عن سلوكهم منخفض المستوى (تجنب العقبات، على سبيل المثال).

وأخيراً، والروبوتات مستودع مستقل/ ذاتي autonomous، التي صممتها كيفا سيستمز Kiva Systems، والآن مساعدة البشر على الوفاء بالطلبات لعدة تجار تجزئة عبر الإنترنت، بما في ذلك

¹⁰ The cruise missile clearly has physical agency, since it moves. It also has mental agency, to an external observer, since it can avoid terrain features while flying close to the ground. While this is done using a detailed map and a GPS device in modern missiles, the mechanism is unimportant to our definition. It is, of course, not capable of avoiding obstacles not in its map. However, it will rarely encounter such obstacles, to the external observer will not get to see this failure of apparent agency.

¹¹ "iRobot Delivers 3,000th Packbot", Robotics Trends, <http://www.webcitation.org/5xPANQOLV>



Zappos Amazon.com (الذين تحصلوا مؤخرا على نظم كيفا بمبلغ 775 مليون دولار)¹². هذه الروبوتات معدة لجلب رفوف كاملة من البضائع إلى الإنسان الذي يختار العناصر المناسبة لأمر معين، ويضعها في صندوق الشحن. ويتم تنسيق الروبوتات مركزياً من قبل نظام الجرد inventory system، وتعمل بشكل مستقل. لا تحتوي الروبوتات على أجهزة استشعار على متن الطائرة، وتعتمد على أسلاك مدمجة في أرضية المصنع لتحديد موقعها. ومع ذلك، يبدو أنها بالتأكيد لديها هيئة عقلية خاصة بها حيث تتفادى بعضها البعض وتعيد تكوين مواقع تخزين العناصر في المستودع استناداً إلى طلب العملاء.

في حين أن قائمة شاملة من الروبوتات المستخدمة حالياً في العالم، والأمثلة المذكورة أعلاه هي ممثلة لكيفية استخدام الروبوتات اليوم. هناك عدة مؤشرات تربط شائعة التي يتم تشغيلها من خلال كل من هذه الأمثلة. في الحالات التي تكون فيها الروبوتات مستقلة، تكون المهمة مقيدة بشكل جيد للغاية والحكم الذاتي في مستوى منخفض نسبياً (تجنب الأشياء، بدلاً من تحديد من هو عدو في ساحة المعركة). وفي العديد من الحالات، لا يوجد استقلال ذاتي، والروبوتات هي امتدادات مادية وإدراكية للمشغلين عن بعد.

في السياق العسكري، وهذا هو جزئياً لسلسلة القيادة واحترامها، وأن المسؤولية عن أي عمل معين تقع على عاتق الإنسان داخل هذه السلسلة. ومع ذلك، فإن السبب في ذلك أيضاً يرجع جزئياً إلى أنه بالنسبة للعديد من المشاكل المعقدة التي نواجهها في العالم الحقيقي، لا يمكننا حتى الآن بناء نظم مستقلة يمكنها أن تؤدي أداء جيداً. وأخيراً، لا يتفاعل أي من هذه الأنظمة مباشرة مع البشر، باستثناء المشغلين لها¹³.

في الواقع، غالباً ما يتم الاحتفاظ بالبشر عمداً بعيداً عن الروبوتات، كما كان المعيار مع الأتمتة الصناعية لأكثر من 60 عاماً. الاستثناء الوحيد في قائمتنا هو Roomba. ومع ذلك، عندما يتفاعل معك، فإنه يفعل ذلك بنفس الطريقة التي يتفاعل مع جدول الروبوت لا يميز عقبة الإنسان من واحد غير الإنسان.

الكثير للروبوتات التي هي في الواقع قيد الاستخدام. ماذا يمكن للروبوتات أن تفعل في مختبر الأبحاث اليوم؟ هذه هي قائمة أكثر إثارة للاهتمام، لأنه يشير إلى ما الروبوتات سوف تفعل في العالم الحقيقي في السنوات المقبلة. جوجل للبحث عن "بارد الروبوت الفيديو" يكشف عن أكثر من 31 مليون يضرب: الروبوتات الرقص، والتسلق، والسباحة، والقفز، للطّي المناشف، وجلب البيرة. الروبوتات تتفاعل مع الناس، وطرح الأسئلة لهم وتوجيههم من خلال مراكز التسوق. تحلق الروبوت quadcopters14 أداء الألعاب البهلوانية لالتقاط الأنفاس. الروبوتات صنع الكعك، الكوكيز،

¹² <http://www.reuters.com/article/2012/03/19/us-amazoncom-idUSBRE82I11720120319>

¹³ At least they do not interact with humans who are likely to care about the legislative and consumer protections that apply to the robots.



الفطائر، والافطارات البافارية الكاملة. الروبوتات بناء الخرائط ونماذج من العالم. يبدو أن القائمة لا نهاية لها تقريباً.

الغالبية العظمى من هذه الفيديوها تأتي من مختبرات الأبحاث research labs، سواء في الأوساط الأكاديمية academia أو الصناعة industry، وتعرض بشكل عام بعض التقدم التقني الجديد المثير للاهتمام. على سبيل المثال، منح الروبوت مع البراعة dexterity للسيطرة على أداة بدقة وتطبيق مجرد الحق في كمية القوة هي مشكلة هامة. اثارة خليط كعكة مع ملعقة خشبية حتى انها مجرد الاتساق الحق هو اختبار كبير ومظاهرة لهذه البراعة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يؤدي إلى الكعك الذي يمكن لطلاب الدراسات العليا graduate students أن يأكلوه.

وفي حين أنه من المستحيل بالنسبة لنا أن نمسح بإيجاز جميع البحوث الجارية حالياً في جميع أنحاء العالم، يمكننا أن نسلط الضوء على بعض المواضيع المشتركة التي يبدو أنها آخذة في الظهور. أولاً، العديد من الروبوتات البحثية هي الآن متعددة الأغراض، بدلاً من أن تصمم لمهمة واحدة بالطريقة التي العديد من الأنظمة المذكورة أعلاه. على سبيل المثال، يظهر الروبوت PR2 من ويلو Garage15 في العديد من مقاطع الفيديو، ويؤدي مجموعة متنوعة من المهام.

ثانياً، الروبوتات بدأت تتفاعل مع الناس الذين لا يعرفون أي شيء عن الروبوتات. لم يعد هناك حاجة إلى أن يرافقهم أحد مرافقي طلاب الدراسات العليا، الذي عمل تقليدياً كمترجم ومترجم فوري وميكانيكي وحارس شخصي. الناس مع عدم وجود خبرة في الروبوتات يواجهونهم الآن وتتعاون معهم مباشرة. وفي حين أن هذا ضروري إذا أردنا تحقيق الإمكانيات الطويلة الأجل للتكنولوجيا، فإنه يعقد الأمور أيضاً إلى حد كبير.

البشر لا يمكنهم التنبؤ بها unpredictable، ومن السهل أن تلحق الضرر، ويصعب إرضائها؛ ويهدف الكثير من البحوث حالياً في السماح للروبوتات للتعامل معها برشاقة وأمان. ثالثاً، أصبحت هذه النقابات مستقلة أكثر فأكثر، ونحن نحل التحديات التقنية الكامنة في الإدراك والمنطق. وأخيراً، هناك تركيز متزايد على الروبوتات التي تعمل في العالم الحقيقي، وليس فقط في المختبر. وهذا يتطلب منا أن نتعامل مع كل ما ينطوي عليه العالم الذي نعيش فيه من عدم يقين وعدم إمكانية التنبؤ.

بدأت الروبوتات البحثية هذه في الانتقال إلى العالم الحقيقي (أو التجاري على الأقل). جوجل لديها أسطول من السيارات ذاتية القيادة التي قطعت أكثر من 150,000 ميل على شبكة الطرق في الولايات المتحدة دون وقوع حوادث. كما ان الروبوتات المستخدمة كوسيلة مساعدة علاجية متوفرة، وسرعان ما تصبح أكثر انتشاراً¹⁴. ويجري تقييم الروبوتات كمساعدين في منازل الأفراد ذوي الإعاقات الحركية الشديدة¹⁵. وهذه الاتجاهات سوف تتسارع فقط في السنوات المقبلة. سوف تدخل المزيد

¹⁴ Paro therapeutic robot, <http://www.parorobots.com/>

¹⁵ Robots for Humanity Project, <http://www.willowgarage.com/blog/2011/07/13/robots-humanity>



والمزيد من الروبوتات حياتنا اليومية في العقد القادم، ومن المرجح أن يمتلك العديد من الناس روبوتاً شخصياً (مفيداً) بحلول عام 2022. هذا المظهر من الروبوتات سوف تدفع عددا من التحديات التشريعية.

ومع تزايد تعدد أغراض الروبوتات، سيكون من الصعب تصور كيفية استخدامها، وبالتالي، من الصعب خلق تشريعات شاملة وحماية للمستهلكين. في حالة متطرفة (وفي المستقبل البعيد جدا) من الروبوت الذي يمكن أن تفعل كل شيء يمكن للإنسان، وهناك عدد قليل من الحدود العملية على ما يمكن استخدام الروبوت ل. كيف يُشرّع المرء مثل هذا النظام؟ لا توجد أجهزة أخرى مثل ذلك، وهذا يعني أننا يجب أن تأتي مع القياسات المناسبة والاستعارات، والتي، ونحن ندعي، سيكون خادعا.

مع دخول الروبوتات إلى الحياة العامة ومنازلنا الخاصة، يجب أن تكون الحماية المرتبطة بها أكثر شمولاً وقوة من تلك الموجودة حالياً للروبوتات البحثية. معظم الروبوتات البحث تأتي مع العديد من التحذيرات وإخلاء المسؤولية، وتعتمد على المستخدمين (الذين هم المهنيين المدربين) لا تفعل أي شيء غبي. وهذا ببساطة ليس عملياً بالنسبة لعامة الجمهور، إذ يتعين عليهم التدريب التقني، ولا يمكن الاعتماد عليهم في ممارسة حسن التقدير والحذر.

ومع تزايد استقلالية الروبوتات، فإن مسألة أين تقع المسؤولية عندما يحدث خطأ ما أمر معقد. هل هو الصانع، والمبرمج، والمستخدم (الذي أعطى تعليمات سيئة)، أو مزيج من كل منهم؟ وسوف تكون المسألة معقدة في النظم التي هي مستقلة بعض الوقت وتشغيلها عن بعد في أوقات أخرى، لأن هذا يدخل المشغل البعيد الذي قد يكون السيطرة على الروبوت بحسن نية، ولكن مع معلومات حسية محدودة.

مع ودخول الروبوتات إلى العالم الحقيقي، تنخفض قدرتنا على التنبؤ بما سيحدث بشكل كبير. أسطح الأرضية غير المستوية، والعقبات غير المتوقعة، والأطفال الصغار، ومجموعة من العوامل الأخرى تجعل السيطرة على الروبوت من الصعب بأمان، وتصميم التشريعات التي هي شاملة ولكن لا تقيد بشكل مفرط استخدام النظم سيكون تحدياً.





3. قانون الروبوت وقانون العالم الافتراضي

3. Robo-Law and Cyber-Law

إن التنوع الهائل في التطبيقات التي يمكن استخدامها للروبوتات وسوف تستخدم في وبالتالي سوف thus will، يشكل ضغطاً على النظام القانوني في مجموعة واسعة من المجالات الموضوعية، بما في ذلك الضرر، وحماية المستهلك التعاقد contract consumer protection، والخصوصية privacy، والقانون الدستوري constitutional law، من بين أمور أخرى. على الرغم من أن التقنيات الروبوتية robotic technologies سوف تثير حتما العديد من الأسئلة القانونية الجديدة، الفهم القانوني للروبوتات وكيفية التفكير فيها هي في مهدها.

هناك حالياً القليل جداً من المنح الدراسية على تقاطع القانون والروبوتات، على الرغم من أن عدد قليل من العلماء قد بدأت مهمة البدء في التفكير في القضايا التي تنطوي على القانون والروبوتات بطريقة منهجية. 18 وبالمثل، بدأنا نرى أول قوانين الروبوت محددة يجري سنها، ولكن هذه القوانين نادرة حالياً بما فيه الكفاية لتحقيق شعور الجودة. وفي حزيران/يونيه 2011، أصبحت ولاية نيفادا أول ولاية تصدر قانوناً ينظم السيارات الروبوتية بدون سائق (19).

منح القانون سلطة وضع القواعد لإدارة النقل Department of Transportation في ولاية نيفادا Nevada لتنظيم الاختبارات والسلامة، وفي نهاية المطاف وجود "مركبات ذاتية القيادة autonomous vehicles" على طرقها باستخدام الذكاء الاصطناعي وأجهزة الاستشعار مثل أجهزة استشعار نظام تحديد المواقع وأشعة الليزر. وبموجب القانون، فإن السيارة المستقلة هي "سيارة تستخدم الذكاء الاصطناعي وأجهزة الاستشعار وتنسيقات نظام تحديد المواقع العالمي لقيادة نفسها دون تدخل نشط من مشغل بشري" 16. "الذكاء الاصطناعي Artificial intelligence"، بدوره، تم تعريفه بأنه "استخدام أجهزة الكمبيوتر والمعدات ذات الصلة لتمكين الآلة من تكرار أو محاكاة سلوك البشر" 17. وكان القانون نتاج التشاور مع شركات صناعة السيارات وجوجل وشركات التأمين ومجموعات المستهلكين، وقد تم استقباله بشكل جيد بشكل عام، مع اللوائح المنفذة للنظام الأساسي كشف النقاب عنها في فبراير 12، 2012 18.

ولا تزال هذه التدخلات interventions الأكاديمية والتشريعية غير ذات شأن outliers. وكمجتمع، فإننا نفتقر إلى الوعي lack an awareness بالثورة الوشيكة في الروبوتات، ناهيك عن أي فهم

¹⁶ a motor vehicle that uses artificial intelligence, sensors and global positioning system coordinates to drive itself without the active intervention of a human operator." Nev. Rev. Stat. Ch. 428A.020.

¹⁷ "the use of computers and related equipment to enable a machine to duplicate or mimic the behavior of human beings." Nev. Rev. Stat. Ch. 428A.030.

¹⁸ Nev. Adopted Reg. Regulation R084-11, LCB File No. R084-11, Effective March 1, 2012, available at [http://www.leg.state.nv.us/register/RegsReviewed/\\$R084-11_ADOPTED.pdf](http://www.leg.state.nv.us/register/RegsReviewed/$R084-11_ADOPTED.pdf).



ملمس حول كيفية تنظيم القانون أو حتى فهم الروبوتات. وهذه مشكلة لأن عدم اليقين بشأن المسؤولية liability (على سبيل المثال) الناجم عن الروبوتات يمكن أن يعوق الابتكار hamper innovation واعتماد المستهلكين consumer adoption على نطاق واسع لهذه التكنولوجيات المفيدة والتي يحتمل أن تكون تحويلية transformative technologies. كيف يمكننا تطوير مثل هذا الفهم؟ ونقترح أن ينظر مشروع القانون والروبوتات إلى الدروس المستفادة من مجموعة القوانين الأخرى، التي تصارعت بدرجات متفاوتة من النجاح مع مشكلة تنظيم التكنولوجيات الرقمية الجديدة لعقود من الزمن¹⁹.

وقد كشفت تجربة قانون العالم الافتراضي/ الانترنت Cyberlaw وغيرها من مجالات الفقه التكنولوجي technology-influenced jurisprudence المتأثرة بدرس واحد مهم بشكل خاص لتطبيقات القانون المتطورة تكنولوجياً. عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيات الجديدة، فإن تطبيق الاستعارة الصحيحة للتكنولوجيا الجديدة أمر بالغ الأهمية. كيف ننظم الروبوتات سوف يعتمد على الاستعارات التي نستخدمها للتفكير فيها. هناك استعارات متعددة متنافسة لأنواع مختلفة من الروبوتات، والحصول على الاستعارات الحق سيكون له عواقب مهمة للغاية لنجاح أو فشل القانون (أو القوانين) الحتمية للروبوتات.

ويوضح مثال تقليدي من القرن العشرين أهمية الحصول على استعارات التكنولوجيات الجديدة بشكل صحيح. وهو يتعلق بكيفية فهم طبيعة التنصت الحكومي government wiretapping بموجب التعديل الرابع، الذي يتطلب من الحكومة الحصول على مذكرة warrant قبل أن تقتش مواطنيها "الأشخاص والمنازل والأوراق والآثار persons, houses, papers, and effects"²⁰. وفي قضية أولمستيد ضد الولايات المتحدة Olmstead v. United States في عام 1928²¹ تمت مطالبة المحكمة العليا أن تقرر ما إذا كان التنصت الذي قامت به الشرطة بدون إذن على خط هاتفي يؤدي إلى منزل notorious bootlegger المدعو Roy Olmstead يشكل "تفتيشاً search" مما يتطلب إصدار أمر قضائي. وقد استخدم رأي رئيس القضاة تافت Chief Justice Taft تصوراً مادياً physical conception للبحث بدلاً من فهم أوسع للقدرات الناشئة للتكنولوجيات الإلكترونية. وبناء على ذلك، رأت المحكمة أنه نظراً لأن عمليات التنصت wiretap لا تتطلب التعدي المادي على المنزل ولا مصادرة "الآثار المادية الملموسة tangible material effects"، فإن التعديل الرابع Fourth Amendment لا يمكن تطبيقه على التنصت على المكالمات الهاتفية inapplicable to wiretapping.

¹⁹ See sources cited supra note 3.

²⁰ U.S. Const. Amd. IV.

²¹ Olmstead v. United States, 277 U.S. at 466 (1928)..



وعلى النقيض من ذلك ، فإن القاضي Brandeis المعارض في Olmsted ينظر إلى هذه المسألة على نطاق أوسع، وليس من شأنه أن يتطلب تدخلا ماديا من التكنولوجيات الجديدة للتعديل الرابع لحماية تطبيق. حيث ينظر Brandeis إلى القانون القائم على النحو الذي ينص على أن التعديل الرابع حماية ضد الغزو الذي من شأنه أن يمس قداسة خصوصيات حياة البيت privacies.²²

ومع ذلك، حذر Brandies من أن هذه الحماية كانت مهددة من قبل التكنولوجيات الناشئة مثل التنصت التي مكنت subtler ووسائل بعيدة المدى في غزو الخصوصية. . . لقد جعل الاستكشاف والاختراع امكانية للحكومة، من خلال وسائل أكثر فعالية بكثير من تمتد على رف، للحصول على كشف في المحكمة بما يهمس في خزانة مغلقة.²³

واقترح القاضي برانديس أيضا أن العلم من المرجح أن يوفر للحكومات في المستقبل مع أساليب أكثر للغزو invasive على السرية للمراقبة خارج التنصت. وحذر من أن يوما ما يمكن تطويرها من قبل الحكومة، من دون إزالة الأوراق من الأدراج السرية، ويمكن إعادة إنتاجها في المحكمة، والتي سيتم تمكينها لفصح الأحداث الأكثر حميمية في المنزل لهيئة المحلفين. وقد السلف في العلوم النفسية وما يتصل بها من وسائل استكشاف غير مضغوطة للمعتقدات beliefs والأفكار thoughts والعواطف emotions.²⁴

واعترف برانديس بأن موقع المحكمة كان قراءة مباشرة straightforward reading لنص التعديل الرابع. ولكن هذه القراءة، كما قال، كانت معيبة للغاية لأنها تشبث clung بوجهة نظر ضيقة narrow and outmoded من التعديل الرابع باعتبارها تشمل حماية الممتلكات المادية tangible property فقط ، وبالتالي فشلت في فهم طبيعة التهديد nature of the threat الذي تشكله التكنولوجيا الجديدة. من خلال عدم فهم طبيعة التكنولوجيا الجديدة- حين تطبيق مجرد استعارة مادية تركز على التعدي بدلا من فهم أوسع لجذور مفاهيم الخصوصية- فموقف المحكمة فشل في حماية القيم الهامة في مواجهة التكنولوجيات الجديدة.

في وقت لاحق من صدور قانون اجراءات البحث وضبط تم تبرير موقف Brandeis عن الحق في الاستعارة لفهم تكنولوجيات التنصت wiretapping technologies. وبعد أن تقرر القضية بفترة وجيزة، أصدر الكونغرس القسم 605 من قانون الاتصالات الاتحادي Federal Communications Act، الذي جعل التنصت جريمة فيدرالية. وفي عام 1937، رأت المحكمة العليا أنه لا يمكن للعملاء الفيدراليين تقديم الأدلة التي تم الحصول عليها نتيجة للتنصت غير المشروع illegal wiretap الى المحكمة الفيدرالية.²⁵ وفي قضية عام 1967 هي قضية Katz v. United

²² "Invasion of the sanctities of a man's home and the privacies of life. "Id. at 465 (Brandeis, J., dissenting).

²³ Id. at 473-74 (Brandeis, J., dissenting).

²⁴ Id. at 474 (Brandeis, J., dissenting).

²⁵ Nardone v. United States, 302 U.S. 379 (1937).



States، كاتز ضد الولايات المتحدة ، وبعد سلسلة من تقطيع chipping القضايا بعيدا عن فرضية الانتهاك في قضية *Olmsted* ، والمحكمة العليا أخيرا تقوم بتغيير المسار واعتمدت موقف برانديس حول تطبيق التعديل الرابع على التنصت²⁶. وكان هذا هو الحال لأن التعديل الرابع لم يقتصر على الغزو البدني *physical invasions* فحسب، بل كان يحمي الناس بدلا من الأماكن التي لا تستهدف عمليات التفتيش والضبط غير المعقولة *unreasonable searches and seizures*²⁷. وفي موافقة شهيرة في نفس القضية التي أصبحت في وقت لاحق مخطط *blueprint* للقانون الحديث الرابع التعديل، اقترح القاضي هارلان *Justice Harlan* أن تطبيق التعديل الرابع يجب أن تتحول على وجود شرط مزدوج *twofold requirement*، أولا أن الشخص قد ادرك الفعل الحالي (موضوعيا *subjective*) وتوقع الخصوصية *expectation of privacy*، والثانية، أن يكون التوقع *expectation* مستعدا من حيث أن المجتمع على استعداد للتعرف على "معقوليته"²⁸.

ومثال قضايا *Olmsted-Katz* مفيد لأسباب عديدة. حيث يبين بوضوح كيف يمكن أن تترتب على التفاهات المختلفة لكيفية انطباق التكنولوجيات الناشئة على النشاط البشري ولذلك عواقب قانونية عميقة. وهذا يظهر كيفية أن سوء الفهم للتكنولوجيا الجديدة- إما كيف تعمل أو ما هي القيم التي تهدد *either how it works or what values it threatens* - يمكن أن يكون لها آثار سيئة *pernicious effects*. وفشلت محكمة أولمستيد *Olmsted* في التعرف على التهديدات التي يشكلها التنصت على الخصوصية.

حيث انها تشبنت بالتعفف على فرضيات العالم المادي للطرق التي تقوم بها الشرطة بالبحث دون التعدي البدني. وعلى النقيض من ذلك، فإن القاضي برانديس *Justice Brandeis* استوعب التهديد الذي قدمته التكنولوجيا الجديدة لقيم ثابتة، وتساءل عما إذا كانت الشرطة الجديدة تشكل التعدي البدني *physical trespass*، ولكن تهديدا لقيمة أوسع من خصوصية المواطن ضد الدولة. حيث سأل سؤالا أفضل عن التكنولوجيا الجديدة ، وكان على استعداد لتكييف القانون لتناسب الظروف التكنولوجية المتغيرة مع الحفاظ على قيمها المعيارية القديمة، حيث تولدت إجابة قانونية أفضل نتيجة لذلك.

ومن المثير للاهتمام أن مسألة التعدي / الخصوصية *trespass/privacy issue* وفقا للتعديل الرابع الذي أنتج خط قضايا أولمستيد/ كاتز *Olmstead/Katz* لا يزال حيويا اليوم. وفي قرار جونز *Jones* الأخير، رأت المحكمة العليا أن جهاز نقل لتحديد المواقع *GPS transponder* يوضع في عربة مجرم غير مدعوم بموجب إذن تفتيش *search warrant* فهو ينتهك التعديل الرابع.

²⁶ 389 U.S. 347 (1967).

²⁷ Id. at 351.

²⁸ Justice Harlan suggested that the applicability of the Fourth Amendment should turn on "a twofold requirement, first that a person have exhibited an actual (subjective) expectation of privacy and, second, that the expectation be one that society is prepared to recognize as 'reasonable.'" Id. at 361 (Harlan, J., concurring).



وحيث أن المحكمة بأكملها وافقت على انتهاك التعديل الرابع، فقد انشقت بشأن سبب ذلك. فالقاضي سكاليا Justice Scalia مثل الأغلبية أبطل القانون على نظرية التعدي وفق أولمستد، في حين أن القاضي اليتو Justice Alito وثلاثة قضاة آخرين اعتمدوا مبررا أوسع للخصوصية التي من شأنها أن تمنع غير التعدي على التحديد الجغرافي للمواقع non-trespassory GPS monitoring. في حين قُبعت القضية سوتومايور Justice Sotomayor وسط اشتعال المعارك بين الاطراف²⁹. مثلما هو الامر في أولمستيد وكاتز، فإن قضية جونز توضح أن الاستعارات التي نستخدمها لفهم التكنولوجيا والقانون كثيرة، ويمكن أن يكون لها عواقب عميقة حين حدوث ممارسات جديدة تحد من القانون، والتي تسمح بذلك.

4. أهمية الاستعارات

4. The Importance of Metaphors

ويوضح هذا المثال أهمية الاستعارات عندما يواجه القانون التكنولوجيات الجديدة. وعند تصميم وتطبيق التكنولوجيات الجديدة، يجب أن نضع في اعتبارنا الاستعارات التي نستخدمها لفهم هذه التكنولوجيات. وكما تشير هذه الحالات، فإن الاستعارات مهمة على عدة مستويات. على مستوى التصميم المفاهيمي، ومصممي التكنولوجيات المتطورة كثيرا ما فهم المشكلة أو الحل من حيث شيء آخر. إن الخيار المجازي (الضمني أو الصريح) لتصميم تكنولوجيا كنسخة جديدة من شيء موجود له تأثيرات حقيقية على كيفية تأطير أسئلة البحث والسعي إليها، وتوسيع نطاق النتائج المحتملة التي يمكن اختبارها وهندستها أو الحد منها. على سبيل المثال، قد تفهم خدمة بث الفيديو نفسها على أنها مسرح سينما أو مكتبة أو مكتبة أو شبكة تلفزيونية.

وتشكل هذه التفاهات كلاً من الطرق التي يتم بها تصميم التقنيات ونوع المشاكل المحتملة التي يحاول المهندسون توقعها. في هذا الصدد، ضع في اعتبارك الاختلافات بين خدمة تنزيل البرامج مثل iTunes ، والتي صممت نفسها كمحاولة مع حماية إدارة الحقوق الرقمية digital rights management protections الثقيلة في البداية، وخدمات البث مثل Netflix ، والتي تسمح للمستخدمين "استئجار rent" مقاطع الفيديو لفترة محدودة مثل متجر الفيديو ، أو Spotify ، والذي يسمح بالوصول إلى موسيقى غير محدودة مثل محطة إذاعية تفرض رسوماً. وبالمثل، عندما تترك التكنولوجيا المختبر وتدخل العالم الخارجي، فإن المستهلكين والنظام القانوني على حد سواء سوف يستخدمون الاستعارات لمحاولة فهم التكنولوجيا. للبقاء مع مثال الموسيقى الرقمية، العديد من المستخدمين الأوائل للموسيقى على ملفات mp3 شاركوها بحرية في تقليد الشريط المزيح. وعلى النقيض من ذلك، فإن أصحاب حقوق الطبع والنشر (والنظام القانوني على نحو متزايد) ينظرون إلى

²⁹ United States v. Jones X U.S. Y (2012).



مثل هذه المشاركة على أنها سرقة theft ، مؤكدين أنها أقرب إلى "القرصنة piracy"، مع كل الأمتعة المجازية metaphorical baggage التي ينطوي عليها المصطلح.

في سياق الروبوتات، فإن هذه الاعتبارات ذات أهمية خاصة. كيف نفكر في الروبوتات، ونفهمها، ونصورها، سوف يكون لها عواقب حقيقية على مراحل المفهوم conceptualize والهندسة engineering والمشروعية legal والمستهلك consumer. في مرحلة المفهوم concept stage، كيف نفكر في الروبوتات (ومشغليها البشريين) سوف يؤثر على تصميمها. هل نريدهم أن يكونوا خدماً افتراضيين virtual butlers؟ حيوانات أليفة افتراضية Virtual pets؟ أطفال افتراضيون Virtual children؟ سوف تؤثر الأجوبة على مثل هذه الأسئلة ليس فقط على كيفية تكوين الروبوتات لحل مشاكل معينة، ولكن أيضاً كيفية تقديمها فعلياً. لا يملك الخدم والأطفال عادة القدرة الهجومية؛ بل لا يملكون القدرة على الهجوم offensive capability. بعض الحيوانات الأليفة (مثل الكلاب) القيام به. الأطفال والحيوانات الأليفة هي أقل استقلالية autonomous من الخدم، في حين أن الأطفال والخدم (ولكن ليس الحيوانات الأليفة) هي الجسم anthropomorphic. كما أن كبير الخدم/الأطفال/الحيوانات الأليفة ليس قائمة شاملة من الاحتمالات؛ يمكننا تصور الروبوتات كأجهزة حاسوب شخصية أو أنظمة الألعاب مع عجالات، كما مدبرات المنازل housekeepers ، زملاء السكن roommates، الشركاء الجنسيين sexual partners، أو حتى الزوجين spouses.

وتستمر أهمية الاستعارة على المستوى القانوني. يتم تدريب طلاب الحقوق من اليوم الأول من كلية الحقوق على "التفكير كرجل قانون thinking like a lawyer": أساساً فعل التفكير بالقياس reasoning by analogy من قضية إلى أخرى³⁰. وخاصة في سياق التكنولوجيات المتغيرة، والقانون دائماً تقريباً يعتبر التكنولوجيا الجديدة مجرد شكل جديد من شيء آخر.

كما رأينا سابقاً، كانت عمليات التنصت على المكالمات الهاتفية Wiretap تتشابه في البداية بعمليات التنقيش الجسدية، ولم تُجر إلا في وقت لاحق إلى غزوات أوسع نطاقاً من الاهتمام بـ "الخصوصية privacy". كان يُنظر إلى المواقع الإلكترونية على أنها ملكية (بدلاً من أن تكون، على سبيل المثال، أرضاً غير مطالبة بها unclaimed land، أو علامات تجارية trademarks أو أرقام هواتف، أو شيئاً جديداً تماماً)، وتخضع لنظام مكافحة "الاستحواذ الافتراضي anti-cyber-squatting"، حيث الشركات التي تحمل علامات تجارية حالية مماثلة لمحددات مواقع الموارد العالمية (عناوين Universal Resource Locators (URL) للأشخاص الذين طالبوا بها بالفعل³¹.

وُثِّقَ أن analogized الرسائل الإلكترونية بـ "البريد الإلكتروني" ومُنحت حماية مشددة من التطفل، على الرغم من أن تكنولوجيا تبديل الرزم الأساسية كان يمكن أن ينظر إليها على أنها أقرب إلى البطاقات البريدية، التي تحظى محتوياتها بحماية أقل بكثير من المراقبة بموجب القانون القائم من

³⁰ E.g. Karl Llewellyn, *The Bramble Bush* (1930); Frederick Schauer, *Thinking Like a Lawyer* (2009).

³¹ The Anticybersquatting Consumer Protection Act (ACPA), 15 U.S.C. § 1125(d) (1999).



قبل. بالنسبة للروبوتات المستقلة ، تمتد أهمية الاستعارات ليس فقط إلى كيفية فهم النظام القانوني (وتنظيم) الروبوتات نفسها، ولكن أيضاً كيف سوف يفهم (وينظم) المشغلين البشريين للروبوتات شبه المستقلة التي يمكن أن تأتي إلى السوق أولاً لملء الفجوة في قدرتنا التقنية الحالية على إنتاج روبوتات مستقلة autonomous robots تماماً.

وأخيراً، فإن الاستعارات مهمة على مستوى المستهلك. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن الطريقة التي يتفاعل بها الناس مع التكنولوجيا بطرق مختلفة اعتماداً على كيفية تقديمها (أو تسويقها). على سبيل المثال، أظهرت الدراسات السابقة أن الناس يتفاعلون بشكل مختلف مع التكنولوجيا التي هي مجسمة في الشكل anthropomorphic in shape (أو ليست كذلك)، ولها عيون مرئية visible eyes مثل الإنسان (أو لا)، أو يتحدث بصوت بشري (بدلاً من النص). ويبدو أن ردود الفعل السلوكية هذه صعبة، ولكن حتى لو كان هناك بناء اجتماعي في العمل، فإن الآثار التي يمكن إثباتها من التكنولوجيا الشبيهة بالبشر مقابل غير البشرية سيكون لها تأثير حقيقي على كيفية تفاعل المستهلكين مع الروبوتات وقبولها وثقتها في منازلهم³².

ويمكن للاستعارات أن تقيد التفكير، وأحياناً بطريقة تحد بلا داع (إذا كانت تستند إلى معايير اجتماعية قديمة أو قيود تقنية لم تعد قابلة للتطبيق)، وأحياناً بطريقة تعكس حكمة الماضي الدائمة. أحد أهدافنا في مشروع القانون والروبوتات هو رؤية الصورة الكبيرة – الطريقة التي تعمل بها الاستعارات لإظهار كيفية فهم الناس للروبوتات العامة والمنزلية وتفاعلهم معها، وتصميم الروبوتات بطرق تستفيد من الظواهر الجيدة مع تجنب النتائج غير المرغوب فيها undesirable outcomes.

5. مغالطة الروبوت

5. The Android Fallacy

يجب علينا أيضاً أن نحذر من الاستعارات المغرية ولكنها خطيرة seductive but dangerous metaphors. عندما نفكر في الروبوتات، ونحن غالباً ما تصور لهم كما المجسم anthropomorphic C-3PO من حرب النجوم Star Wars هو مثال جيد. حتى عندما لا يتم تشكيل روبوت معين مثل الإنسان، نجد أنه من الصعب عدم عرض ميزات تشبه الإنسان، والنوايا intentions، والدوافع motivations عليه. حتى في مختبرات البحوث، وتوصف الكاميرات بأنها "عيون"، والروبوتات "خائفة" من العقبات، وأنها تحتاج إلى "التفكير" حول ما يجب القيام به بعد ذلك. هذا الإسقاط من سمات الإنسان أمر خطير عند محاولة تصميم التشريعات للروبوتات. فالروبوتات هي، وستبقى لسنوات عديدة، أدوات.

³² See M. Ryan Calo, Against Notice Skepticism in Privacy (And Elsewhere), 87 Notre Dame L. Rev. (Issue #2) (forthcoming Feb. 2012); M. Ryan Calo, People Can Be So Fake: A New Dimension to Privacy and Technology Scholarship, 114 Penn St. L. Rev. 809, 849 (2010) (collecting such studies).





فهي أدوات متطورة sophisticated tools تستخدم برمجيات معقدة complex software، وللتأكد، ولكن لا يختلف في جوهره من مطرقة، وحفر السلطة، ومعالج النصوص، ومتصفح الويب، أو نظام الكبح في سيارتك. كما يزيد الاستقلالية autonomy للنظام، يصبح من الصعب وأصعب لتشكيل الاتصال بين المدخلات (الأوامر الخاصة بك) والمخرجات (سلوك الروبوت robot's behavior)، لكنه موجود، وموجهة قطعياً deterministic. ونفس المجموعة من المدخلات سوف تولد نفس المجموعة من النتائج في كل مرة. المشكلة، ومع ذلك، هي أن الروبوت لن يرى بالضبط نفس المدخلات مرتين. فلا توجد صور الكاميرا اثنين من أي وقت مضى نفسها، وذلك بسبب تغييرات الإضاءة الدقيقة وأخطاء القياس في الكاميرا نفسها. فقد لا يتمكن البشر من رؤية الاختلافات، ولكن برنامج الروبوت نعم يراها.

والمشكلة هي أن هذا السلوك المختلف في حالات مماثلة على ما يبدو يمكن تفسيره على أنه "إرادة حرة free will" أو هيئة من جانب الروبوت. في حين أن هذه الهيئة العقلية هي جزء من تعريفنا للروبوت، فمن الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن نتذكر ما يسبب هذه الهيئة. وقد لا يعرف أفراد الجمهور العام، أو حتى يهتمون، ولكن يجب علينا دائماً أن نضعه في الاعتبار عند تصميم التشريعات. وقد يقودنا عدم القيام بذلك إلى تصميم تشريعات تستند إلى شكل الروبوت، وليس على الوظيفة. هذا سيكون خطأ فادحاً.

على سبيل المثال، إذا وقعنا في فخ عزو شكل الإنسان أو شخصية إلى أشياء ليست بالإنسان anthropomorphizing بشكل مفرط الروبوت على شكل الإنسان، ونحن قد نرى المصممين أقل مسؤولية من أفعالهم عن روبوت أكثر روبوتية robotic robot. بعد كل ذلك، يبدو أن لديها بعض شكل محدود من الإرادة الحرة، فكيف يمكننا أن نتوقع من المصممين لتغطية كل الاحتمالات؟ من ناحية أخرى، ونحن ندفع مصنعي السيارات لمعايير عالية جداً. إذا فشلت سيارة أثناء الطريق السريع بسبب الرقابة على التصميم، فمن خطأ الشركة المصنعة. السيارة هي مجرد آلية، وينبغي أن يكون المصمم قادراً على التنبؤ بما ستفعله في حالة معينة³³.

تحت هذه الافتراضات assumptions، إذا كنا نقود سيارتنا أسفل الطريق السريع وفشل في الاستجابة عندما ندير عجلة القيادة، فمن دون لبس خطأ الشركة المصنعة. إذا كان الروبوت يقود السيارة، وانها الأيدي تنزلق على عجلة القيادة في حين تحاول أن تجعل منعطفاً، يمكننا عقد الروبوت صانع كما مسؤولة؟ ربما لا. وهذا يعني أن نفس النتيجة (السيارة مغادرة الطريق السريع بشكل غير متوقع) يتم تشريعها بشكل مختلف، اعتماداً على من أو ما يقود السيارة.

³³ For example, we might be witnessing the first robotic wrongful death lawsuit right now, brought by a man whose daughter was allegedly killed by a negligent surgical robot. See http://robotland.blogspot.com/2012/04/did-da-vinci-robot-kill-24-year-old.html?utm_source=feedburner&utm_medium=feed&utm_campaign=Feed%3A



هذا يصبح إشكالية problematic عندما نأخذ التصور ومنطق التكنولوجيا في الروبوت وتضمينه في السيارة نفسها، في مربع تحت غطاء محرك السيارة. الآن، بما أن التكنولوجيا هي جزء من السيارة، يتم تشريعها كسيارة. في حين أنه يقيم جسدياً في الجسم من الروبوت، يتم تشريعه باعتباره الروبوت. لقد قمنا بتشريع الشكل، وليس الوظيفة. ونفس أجهزة الاستشعار ونفس البرنامج تولد نفس النتيجة، ولكننا قمنا بتقسيمها إلى قضيتين مختلفتين من منظور قانوني³⁴.

وهذا المثال بالطبع سخيف. كيف يمكن أن نضلل بهذه السهولة misled؟ الروبوت هو آلة بوضوح، على الرغم من اللغة المجسمة التي نستخدمها لوصفه والتفكير في ذلك. يمكننا أن نتوقع من الناس، حتى أولئك الذين ليس لهم خلفية تقنية، أن يدركوا ذلك وأن يصمموا التشريعات بشكل مناسب. أو يمكننا؟ وقد أظهرت دراسة حديثة³⁵ أن الناس تعامل الإنسان الآلي androids كونه ليس مثل البشر وانما من الآلات. وفي تجربة حيث عمل الروبوت لحرمان الشخص البشري من مكافأة 20 دولاراً، 65٪ من المواضيع اختار ينسب المساءلة الأخلاقية للروبوت. هذا لا يحدث مع بيع آلات التي تفشل³⁶. أنها مجرد آلات يمكن أن تفشل. ومع ذلك، الروبوت هو شيء مختلف وخاصة، وتعتقد على مستوى مختلف. في حين أن هذه التجربة لا تدعم مباشرة مثالنا أعلاه، إلا أنها تظهر أن البشر موصولون إلى الأنثروبومورف anthropomorphize ، والصفة ascribe ، والمشروع.

يجب علينا تجنب مغالطة Fallacy الروبوت. الروبوتات، حتى المتطورة منها، هي مجرد آلات. ولن تكون أكثر من آلات في المستقبل المنظور، وينبغي لنا أن نصمم تشريعاتنا وفقاً لذلك. إن الوقوع في فخ الأنثروبومورفسم سيؤدي إلى حالات متناقضة، مثل تلك الموصوفة أعلاه.

6. المضاعفات: ديوس الآلة المتطورة

6. Complications: Deus Ex Machina³⁷

معرفة كيفية التفكير في الروبوتات وقياسها من الصعب بما فيه الكفاية للأنظمة التي هي مستقلة بوضوح أو بوضوح عن بعد تعمل. تصبح الأمور أكثر صعوبة عندما نبدأ في النظر إلى الجيل الجديد من أنظمة الحكم الذاتي المشتركة. وفي هذه، يتعاون عامل تشغيل بشري (غالباً في مكان بعيد) مع البرنامج المستقل على الروبوت للتحكم في النظام. فالروبوت ليس مستقلاً تماماً ولا يُفتح عن بعد، وسيكون من الصعب على المراقب الخارجي تحديد الوضع الذي يكون عليه النظام (المستقل أو

³⁴ There will be a small difference in the mechanical arrangement. The android will use its arms to turn the wheel, while the in-car system will probably use an electric motor. However, we claim that this difference is not relevant to our argument.

³⁵ “Do People Hold a Humanoid Robot Morally Accountable for the Harm It Causes?” Peter H. Kahn, et al. Proceedings of the 7th ACM/IEEE International Conference on Human-Robot Interaction, 2012.

³⁶ Or at least substantially not as often.

³⁷ *Ex Machina* اسم فيلم من الادب المعلوماتي انتج عام 2014.



المتحكم فيه عن بعد) في أي وقت من الأوقات. وهذا يعقد كثيرا اختيارنا للاستعارات المستخدمة لفهم النظام. ويجب علينا أيضا أن نختار بعناية الاستعارات التي نستخدمها لفهم دور المشغل operator، وتشغيل نظام لا يسيطر عليه سوى سيطرة جزئية partial control³⁸.

هل الروبوت هو بوابة أو صورة رمزية لخبير عن بعد (مثل سباك plumber)، أم أن نظام الإنسان الروبوت هو "الخبير expert"؟ أين تكمن المسؤولية إذا كان الإنسان المشغل عن بعد teleoperator أصدر امر صحيح، ولكن البرمجيات المستقلة على الروبوت تنفذ بشكل سيئ؟ ما هي آثار الخصوصية لعدم المعرفة حقا إذا كان هناك الإنسان البعيد "يقطن inhabiting" الروبوت المنزلي الخاص بك؟ كيف يمكننا توفير استعارات حماية خصوصية فعالة لكل من مالِك الروبوت والمشغل البعيد remote operator؟

7. الاستنتاجات والأفكار النهائية

7. Conclusions and Final Thoughts

في هذه الدراسة، تقدمنا بأربعة مطالبات أساسية حول كيفية تفكير المجتمع القانوني legal community في الروبوتات. كل من هذه المطالبات يرتبط ارتباطا وثيقا بالآخرين، ويجب علينا أن ننظر فيها جميعا، وتفاعلاتها، إذا أردنا تصميم تشريعات فعالة وحماية المستهلك للجيل القادم من الروبوتات.

الادعاء الأول هو أننا بحاجة إلى التفكير مليا في تعريفنا للروبوت. في حين أننا نتأثر بتصوير الروبوتات "التقليدية traditional" في وسائل الإعلام الشعبية popular media، فإن هذا التعريف ضيق للغاية بحيث لا يمكن أن يكون مفيدا. الروبوتات والتكنولوجيا الروبوتية سوف تزحف إلى حياتنا في أشكال أخرى، وتشريعاتنا يجب أن تكون موحدة عبر هذه الأشكال، ومعالجة وظيفة النظام، بدلا من شكله.

كما نحتاج إلى فهم القدرات التقنية للروبوتات الحالية، سواء في العالم أو في المختبر. في حين أن معظم الروبوتات الحقيقية تقصر بكثير عن أبناء عمومتهم الخياليين، يمكن للعديد من الروبوتات البحثية أن تفعل أشياء مذهلة حقا وتعرض كمية ملحوظة من الذكاء. من أجل خلق تشريعات فعالة، يجب علينا أن نفهم ما الروبوتات قادرة على، ما لا يمكن القيام به حتى الآن، وما لن تكون قادرة على القيام به. ومن الصعب، بطبيعة الحال، أن نقول ما هو مستحيل، ونحن مجبرون على لعب لعبة

³⁸ The remote operator is unlikely to directly control all of the joints of a sophisticated robot, because it is simply too hard to do so. Instead, they will give higher-level directions, such as selecting an object to grasp, and rely on lower-level autonomous software to carry out these commands. Thus, although that have good control over *what* the robot does, they have only loose control over *how* it does it.





الاحتمالات. ومع ذلك ، فإن المعرفة الجيدة بالعمل من التكنولوجيا المعنية، وحدودها، يسمح لنا لجعل توقعات عالية الاحتمال. هذه التنبؤات تسمح لنا بتركيز جهودنا (محدودة) على سن تشريع للأنظمة والمشاكل التي من المرجح أن تحدث في السنوات المقبلة.

وينبغي لنا أن نستفيد من خبرتنا الكبيرة في مجال قانون العالم الافتراضي، والنظر في كيفية قياسه على التكنولوجيات والتشريعات القائمة، وأين نجح، وأين فشل. وهذا سوف يساعد على تقديم معلومات عن اختيارنا للاستعارة والقياس على الروبوتات والتقنيات الروبوتية، إلى جانب اختيار الأدوات التنظيمية عند الاقتضاء.

وأخيرا، يجب علينا تجنب مغالطة الروبوت بأي ثمن. ليس كل الروبوتات هي androids ، وتأطير القياس لدينا في شروط أنثروبومورف anthropomorphized terms تعد امر خطير للغاية. وسوف تفقدنا إلى وضع افتراضات خاطئة حول قدرات الروبوتات، والتفكير فيها كشيء أكثر من الآلات التي هي عليها، حتى لو حاولنا ألا نبذل قصارى جهننا. وهذا بدوره سيقودنا إلى استخدام أوجه تشابه غير ملائمة، وإلى تصميم تشريعات سيئة.

الروبوتات قادمة، وهي قادمة قريبا. وعلينا أن نكون مستعدين لها، ومستعدين لتصميم تشريعات مناسبة وفعالة وحماية للمستهلكين لهم. ونحن نعتقد أنه لا يمكننا القيام بذلك إلا من خلال فهم التكنولوجيا، والاستفادة من تجربتنا الأخيرة مع التكنولوجيات التخريبية disruptive technologies الأخرى، وتجنب المجسمات المغرية seductive anthropomorphizations من الأسياد overlords المعادن metallic الجدد.





مسار قانون الانسان الآلي The Path of Robotics Law

البروفيسور جاك م. بالكين
أستاذ امتياز في القانون الدستوري والتعديل الأول
جامعة يال – كلية الحقوق





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





مدخل

INTRODUCTION

ما هي المشاكل الرئيسية التي تبرز في القانون بشأن الانسان الالي robotics؟ للإجابة على هذا السؤال، يجادل Ryan Calo بأننا يجب أن نجعل القياس على قانون الانترنت/ التنظيم القانوني للعالم الافتراضي cyberlaw. أولاً، ينبغي لنا أن نحدد الصفات الأساسية لتلك التي هي من نوعية التكنولوجيا الجديدة، ومن ثم ينبغي لنا أن نسأل كيف ينبغي أن يستجيب القانون للمشاكل التي تشكلها تلك الصفات الأساسية¹.

يري Calo ان المشاكل التي يبرزها الروبوت/ الانسان الالي للقانون هي رائعة فعلا، وانا أعتقد أنه مقدر أن تكون نقطة انطلاق للبحث بكثرة في هذه النقطة في المستقبل. وهذا الدراسة تبني على أفكاره وتأخذها في اتجاه مختلف إلى حد ما.

أولاً، أود أن أشير الى دروس مختلفة عن Calo من تاريخ قانون الانترنت ومن التلاقي بين القانون والتكنولوجيا الجديدة. لا أعتقد أنه من المفيد أن أتكلم من حيث الصفات الأساسية التي لا غنى عنها من قبل أية تكنولوجيا جديدة. ولا أعتقد أنه من المفيد أن نتكلم من حيث "الصفات الأساسية essential qualities" التي لا غنى عنها من التكنولوجيا الجديدة التي يمكننا تطبيقها بعد ذلك على القانون.

وعلى العكس من ذلك، ينبغي لنا أن نحاول عدم التفكير في خصائص التكنولوجيا كما لو كانت ذات مظاهر features مستقلة عن كيفية استخدام الناس للتكنولوجيا في حياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية مع الآخرين. لأن استخدام التكنولوجيا في الحياة الاجتماعية تتطور، ولأن الناس يجدون باستمرار طرق جديدة لتوظيف التكنولوجيا من أجل الخير أو للشر، وقد يكون من غير المفيد تجميد مظاهر معينة حين الاستخدام في لحظة معينة، وتصمها بـ. "الاساسية essential".

الثانية، وأنا أصف المشاكل التي يشكلها الانسان الالي/الروبوتات robotics للقانون قليلا بشكل مختلف عن Calo، فمن ناحية لأنني لا اقوم بتمييز دقيق distinguish sharply بين الروبوتات واليات الذكاء الاصطناعي artificial intelligence (AI) agents. ومع استمرار الابتكار، فانه قد يكون التمييز بين هذين النوعين من التقنيات أقل أهمية بكثير للقانون مما يبدو في الوقت الحاضر؛ ونحن لا نعرف حتى الآن ما إذا كانت الحدود بين هذه التقنيات الاثنين يتصاعد غموضها على نحو متزايد (كما أتوقع) أو تزداد اختلافاً.

وبدلاً من ذلك، سأشدد على مشكلتين رئيسيتين تمثلهما الروبوتات والذكاء الاصطناعي في القانون. الأول هو كيفية توزيع حقوق الإنسان والمسؤوليات الناشئة عن أفعال غير الإنسان. وسيستخدم البشر الروبوتات والكيانات الذكاء الاصطناعي لخلق أشياء جديدة وانتهاك المصالح المحمية قانوناً للبشر الآخرين.

¹ Ryan Calo, *Robotics and the Lessons of Cyberlaw*, 103 CALIF. L. REV. 513, 514–15 (2015).





سوف تتناول الروايات اليات الذكاء الاصطناعي IA churn out novels؛ لكن سوف يان التجسس على الناس أيضاً ويتم كسر اطرافهم/ التشهير بهم also break people's limbs. ويقترح Calo، تصحيحاً، كما اعتقد، اننا لا زلنا بعيدا جدا عن التعامل مع الروبوتات واليات الذكاء الاصطناعي على أنها كيانات واعية بحقوقها أو أنها تتحمل المسؤولية². وبالتالي فإن السؤال الرئيسي للقانون- على الأقل في هذه المرحلة المبكرة من التاريخ- وهو كيف يتم تقنين allocate الحقوق rights والواجبات duties بين البشر عندما تبتكر الروبوتات والكيانات الذكاء الاصطناعي فوائد أو تسبب إصابات injuries.

المشكلة الثانية هي تعميم الأولى generalization of the first. أسميها "تأثير الاستبدال substitution effect"- حقيقة أن الناس سوف يقومون بإحلال الروبوتات واليات الذكاء الاصطناعي محل الأحياء، وخاصة البشر. ولكنهم لن يفعلون ذلك إلا بطرق معينة ولأغراض معينة فقط.

² See *id.* at 517 (taking a “conservative” view of robotic capacities in the near future), 539 (“Little is gained, and much is arguably lost, by pretending contemporary robots exhibit anything like intent.”).





I. دروس قانون الانترنت THE LESSONS OF CYBERLAW

في محاضرة القاضي Oliver Wendell Holmes Jr الشهيرة 1897، مسار القانون *The Path of the Law*³، جادل بأنه نظراً لأن القانون ينتج من قبل القوى التراكمية cumulative forces للحياة الاجتماعية social life، وينبغي لنا أن ننظر إلى القانون من وجهة نظر وظيفته الاجتماعية واستخدامها العملي. وقدم هولمز بياناً proto-Realist manifesto واقعياً ضد الشكلية formalism والإيمان بالملامح الأساسية essential features للمفاهيم القانونية legal concepts.

فكل رجال القانون الأميركيين، بما فيهم Calo وأنا منهم، هم سلاله مذهبية لبراغماتية هولمز intellectual descendants of Holmes's pragmatism. وإن رفض الأساسية essentialism في القانون يساعدنا على التركيز على أساس القانون في العلاقات الاجتماعية ودور القانون في الحفاظ على علاقات السلطة authority والقوة التنفيذية power - وأحياناً الغموض أو الاعتذار عنها. وينبغي لنا أن نعتد مناهضة مماثلة للشكلية anti-formalism عندما نفكر في أوجه المواجهة بين التكنولوجيا والقانون في حسابات الابتكار innovation.

عندما ننظر في كيفية تأثير التكنولوجيا الجديدة على القانون، ينبغي ألا ينصب تركيزنا على ما هو ضروري بشأن التكنولوجيا ولكن على ما هي سمات الحياة الاجتماعية التي تجعل التكنولوجيا بارزة حديثاً. ما هي المشاكل التي تضعها التكنولوجيا الجديدة في المقدمة التي كانت أقل أهمية من قبل أو اعتبرت أقل أهمية؟ ما هي جوانب النشاط البشري أو من حالة الإنسان لا تغير تكنولوجيا الصدارة، والتأكيد، أو المشكلة problematize؟ وبمجرد أن تنقل التكنولوجيا مشكلة معينة أو سمة معينة من سمات حياتنا من الخلفية إلى مقدمة اهتمامنا، ما هي العواقب على حرية الإنسان؟⁴

قد تعتمد المظاهر الأكثر بروزاً حول تقنيتنا على كيفية استخدام الناس لها. غالباً ما يستخدم الناس التكنولوجيا بطرق لم يتوقعها مصممها أو ما نيتهم. وهذا هو الأمر كذلك بشكل خاص بالنسبة لما يسميه Jonathan Zittrain "توالد generative" التكنولوجيات⁵، التي تقدم مواقع متعددة وإمكانيات للابتكار. وما يبدو مهماً وبارزاً بشكل خاص حول التكنولوجيا أنها تتغير مع مرور الوقت وفق عمل الناس ومن خلال التكنولوجيا الجديدة.

وعلاوة على ذلك، فإن التكنولوجيا، مثل القانون، تتوسط في العلاقات الاجتماعية بين البشر - بما في ذلك علاقات القوة والسيطرة. ولأن هذه العلاقات تتطور دائماً، فإن تقييمنا لما هو أكثر إثارة للاهتمام أو مقلقا بشأن التكنولوجيا قد يتغير أيضاً.

³ Oliver Wendell Holmes, Jr., *The Path of the Law*, 10 HARV. L. REV. 457 (1897).

⁴ Jack M. Balkin, *Digital Speech and Democratic Culture: A Theory of Freedom of Expression for the Information Society*, 79 N.Y.U. L.REV. 1, 2 (2004).

⁵ JONATHAN ZITTRAIN, *THE FUTURE OF THE INTERNET: AND HOW TO STOP IT* 67 (2008).





واليوم، يحمل الناس حواسيب صغيرة في محافظهم وجيوبهم تسمى "الهواتف المحمولة cell phones". وقبل ثلاثين عاماً كان قد جادل الناس بأن سمة أساسية للهاتف الخليوي هو قدرته على إجراء مكالمات هاتفية خارج منزل الشخص. ولكن هذه الميزة من الهواتف المحمولة ليست بأي حال من الأحوال الطريقة الأساسية التي يستخدمها الناس اليوم. وبدلاً من ذلك، تطورت عادات الناس إلى جانب التطورات في تكنولوجيا الهاتف المحمول. وما يستخدمه الناس هواتفهم في الوقت الراهن – من خلال kaleidoscope من التطبيقات المختلفة – يجعل كلمة "الهاتف" جداً يبدو وكأنه من بقايا عصر الماضي.

في عام 1991، قبل اعتماد شبكة المعلومات الدولية World Wide Web على نطاق واسع، تم استخدام الإنترنت في الغالب للبريد الإلكتروني وتبادل الملفات من خلال بروتوكولات مثل Gopher. (كانت وظيفة البحث بدائية primitive وجوجل لم يتم اختراعها بعد). ثم، يمكن للمرء أن يتصور أن مظاهر الإنترنت "الأساسية" هي قدراتها للعبور الارادي لخطوط الولاية القضائية، لإرسال المعلومات الرقمية بسرعة وبثمن بخس، وتسهيل الاتصال المجهول anonymous communication.

ولكن هذا يرجع إلى أن الناس يتصورون أن البشر في تلك المرحلة من التاريخ يستخدمون التكنولوجيا وأنواع العلاقات الاجتماعية للقوة والعمل والضعف التي قد تولدها هذه الاستخدامات. وباختصار، فإن خصائص التكنولوجيا الجديدة هي في جزء منها نتاج الاستخدام الحالي وجزئياً عمل خيال الإنسان human imagination بشأن الإمكانيات والفرص والمخاطر والتهديدات المحتملة.

وبحلول عام 1999، كان من الواضح أن الدول تستطيع التحكم في مظاهر حركة الإنترنت وأن درجة الاتصالات المجهولة حقاً التي تتيحها الإنترنت كانت مبالغاً فيها. وقد أفسحت أحلام عالم إلكتروني متعدد خال من متناول حكومات الأقاليم المجال للمخاوف المتزايدة بشأن التصفية والمراقبة. أكدت الطبعة الأولى من كتاب لورانس ليسيج، Code⁶، على مدى تغير الإنترنت بين عامي 1995 و1999.

وكان أحد المواضيع الرئيسية هو أن هذه التغييرات أظهرت أن الإنترنت لا يلزم تصميمها بأي طريقة معينة، وأنها يمكن أن تصبح إما حرة بشكل مميز characteristically free أو خاضعة للرقابة controlled⁷. وبالمثل، وكما أشار Yochai Benkler، فإن الإنترنت ليست وسيلة واحدة للاتصال - سواء كان ذلك واحداً إلى مجموع one-to-many أو مجموع إلى مجموع many-to-many - بل هي منصة platform لإنشاء وسائط متعددة multiple media ذات خصائص characteristics مختلفة كثيرة، وتسهيلات opportunities، وفرص للعمل الاجتماعي⁸.

⁶ LAWRENCE LESSIG, CODE: AND OTHER LAWS OF CYBERSPACE 27-28, 205, 216 (1st ed. 1999).

⁷ *Id.* at 25 ("There is no single way that the Net *has* to be; no single architecture defines the nature of the Net.").

⁸ See YOCHAI BENKLER, THE WEALTH OF NETWORKS: HOW SOCIAL PRODUCTION TRANSFORMS MARKETS AND FREEDOM 370 (2006) ("[T]he Internet allows for a radically more diverse suite of communications models than any of the twentieth-century systems permitted.").



بمضي الوقت الذي كتب فيه Benkler مؤلفه ثروة الشبكات *The Wealth of Networks* في عام 2006، وقامت Clay Shirky بنشر مؤلفها "هنا يأتي الجميع *Here Comes Everybody*" في عام 2008،⁹ فانه يبدو أن الإنترنت قد تحولت مرة أخرى. والآن، فان أبرز مظهر لها هي القدرة على خفض تنظيم التكلفة، لتسهيل مصدر الزحام crowdsourcing والمشاريع مفتوحة المصدر open source projects، وخفض المعايير المهنية undercut professional norms لإنتاج المعلومات في مجالات تتراوح بين الموسيقى والصحافة والعلوم.

وتقدير Calo الخاص للخصائص "الاساسية" للإنترنت¹⁰ هي رؤية ذات أثر رجعي retrospective تبني على أكثر من عقدين من الابتكار المجتمعي والتقني، عوضا عن عدم توقيت الحسبة في الملكية الموروثة inherent properties. فالإنترنت في عام 1991 هو على عكس الإنترنت في عام 2015 حيث أنه يكاد يكون من الصعب أن نتصور. على الرغم من أن هناك تشابها بين الاثنين، فالاختلافات واسعة، وذلك بسبب براعة مذهلة من عدد لا يحصى من البشر الذين ابتكروا في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بقدر ما في الأجهزة والبرمجيات. فقد نقول، إذن، أن أهم دروس قانون الإنترنت cyberlaw عن الروبوتات هو الحاجة إلى حضور للعلاقات بين التكلفة/ العرض affordance والخيال imagination، وبين الأدوات tools وعلاقات السلطة relations of power، وبين الركيزة التكنولوجية technological substrate والاستخدام الاجتماعي social use. فخصائص الروبوتات characteristics of robotics التي توجّه انتباهنا حاليا، والتي تزج الرضا القانوني legal complacency لدينا، التي تخلق الألغاز puzzles للقانون والفرص opportunities للابتكار الاجتماعي social innovation، فلن يكون آخر الألغاز والفرص التي نواجهها.

وبالتأكيد، ما يطلق عليه رجال القانون "التكنولوجيا technology" التي هي عادة ما تكون مختصرا لشيء أكثر تعقيدا بكثير. عندما نتحدث عن التكنولوجيا التي لا غنى عنها، ونحن نتكلم حقا عن (1) كيف يتفاعل الناس مع الاختراعات الجديدة و(2) كيف يتفاعل الناس مع الآخرين باستخدام تلك الاختراعات الجديدة أو حسبما تفترض تلك الاختراعات الجديدة. ما نسميه آثار التكنولوجيا ليست الكثير من مظاهر الأشياء كما هي مظاهر من العلاقات الاجتماعية social relations التي تستخدم تلك الأشياء. وتشمل هذه العلاقات الاجتماعية علاقات السلطة authority والسلطة power، وأشكال forms التنظيم البشري والإنتاج، ومظاهر حياة الانسان الجنسية sexuality، الجمعيات association، والحياة العائلية.

وبالمثل، فإن الابتكار في التكنولوجيا ليس مجرد ابتكار للأدوات والتقنيات؛ وقد ينطوي أيضا على ابتكار العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية. وحين نبتكر اجتماعيا واقتصاديا، قد يتغير أيضا ما يبدو أبرز وأهم بشأن أدواتنا. وإذا كانت شبكة الإنترنت لعام 1991 تختلف اختلافا جذريا عن سنة

⁹ CLAY SHIRKY, HERE COMES EVERYBODY: THE POWER OF ORGANIZING WITHOUT ORGANIZATIONS (2008).

¹⁰ Calo, *supra* note 1, at 518–25. Calo suggests that over time the key legal problems of the Internet have become clearer and more stable. *Id.* at 525–27. If that is true—and I am somewhat more skeptical than Calo—it is because, in hindsight, we more clearly see the path we have travelled through more than twenty years of continuous interaction between technological and social innovation.



2015، فإن ذلك ليس فقط لأن أدواتنا قد تطورت؛ بل هو أيضا لأن الناس يعيشون، ويعملون، ويتعاملون contend مع بعضهم البعض حيث تطوروا في التفاعل مع تلك الأدوات. كما عالمنا يملأ التكنولوجيات الروبوتية والذكاء الآلي، فإن حياتنا وعلاقات القوة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سوف تتغير أيضا، مما يشكل تحديات جديدة وغير متوقعة للقانون.

II. ماذا الذي تفعله الروبوتات والذكاء الاصطناعي لكي تبرز؟

WHAT DO ROBOTICS AND ARTIFICIAL INTELLIGENCE MAKE SALIENT?

A. Let's Get Physical

A. هيا لتتلامس

يذهب Calo الى أن الروبوتات تخلق مشاكل جديدة للقانون لأن الروبوتات يمكن أن تسبب ضررا جسديا بدلا من مجرد ضرر اقتصادي أو عاطفي¹¹. ويدعو Calo هذا المظهر التجسيد embodiment¹²، إلا أن هذا المصطلح قد يكون قليلا مضللا misleading. وقد تم تجسيده في الشكل المادي، حين نتذكر حاسوب IBM العماق IBM mainframes من الماضي. وعلاوة على ذلك، فأجهزة الحواسيب لديها دائما القدرة على التسبب في ضرر جسدي حين يتم تجسيدها بدنيا physical embodiment، وعلى سبيل المثال، فالحاسوب المحمول يمكن أن يسبب إصابة بدنية إذا ألقيت، أو إذا أسقطت على قدم شخص، وتكسر إصبع القدم.

بدلا من ذلك، ما يستهدفه Calo هو أن الروبوتات يمكن أن تسبب ضررا ماديا بسبب برمجتها، أو أكثر تحديدا، وتأثيرا تراكميا للأجهزة، ونظام التشغيل، والبرمجيات¹³.

هذه تسمح للروبوت للتفاعل مع بيئته، والآثار الجسدية على العالم. على الرغم من أن قلق Calo في هذا الصدد قد يبدو أنه في المقام الأول من القدرة على التسبب في ضرر جسدي، وأعمق مسألة هي أن الضرر، سواء ماديًا وعاطفياً، أو النقدي، هو سبب للبرمجة والتفاعل.

حقيقة أن الروبوتات والهيئات تلعب دورا مختلفا فيما يدعو Calo التكافؤ الاجتماعي social valence، فكرة، من بين أمور أخرى، أن الناس يميلون لعلاج الأجسام المتحركة التفاعلية كما لو كانوا على قيد الحياة¹⁴. ولكن هنا مرة أخرى، ما هو مهم هو أن الروبوتات لديها شكل مادي. كما تفعل المحامص toasters، ولكن هذا التفاعل يخلق وبشكل خاص العظة الاجتماعية في البشر. إن قدرة الروبوت على التسبب في إصابات بدنية physical injury ليست في الواقع خصيصة "أساسية" لتكنولوجيا الإنسان الآلي. وهي سمة بارزة salient بشكل خاص للروبوتات بالنسبة للمحامين، ولكن

¹¹ Id. at 515, 542.

¹² Id. at 532.

¹³ Id. at 533-35.

¹⁴ Id. at 532-33.





السبب في أنها بارزة هو أنه، كما يوضح Calo، قرر القضاة منذ الأيام الأولى للإنترنت، تكييف مذاهب قانون الضرر القائمة للحد من المسؤولية عن الخسائر الاقتصادية البحتة الناجمة عن التكنولوجيات الرقمية الجديدة¹⁵.

وبالمثل، أنشأ الكونغرس سلسلة من الحصانات التشريعية لمقدمي الخدمات عبر الإنترنت التي تحد من المسؤولية عن انتهاك حقوق الطبع والنشر أو الاتصالات الضارة التي استخدمت الشبكات الرقمية¹⁶. فمشكلة الضرر المادي ليست مجرد سمة من سمات الخصائص الأساسية للتكنولوجيا. بل إنها تنشأ عن الطريقة التي تتفاعل بها التكنولوجيا الجديدة مع عالم اجتماعي وقانوني موجود بالفعل.

التكنولوجيا الجديدة تدخل في عالم اجتماعي بالفعل في حالة حركة، مع مجموعة من الافتراضات والتوقعات القائمة حول ما هو محتمل وغير محتمل، ممكن ومستحيل، ومجموعة قائمة من المعايير حول الحياة الاجتماعية، ومجموعة من الأمثلة حول كيفية عمل الأشياء وما ينبغي علينا القيام به استجابة للمشاكل. ومن وجهة نظر القانون، قد نسمي هذه الافتراضات والتوقعات حول كيفية عمل العالم مسرحاً للتنظيم *scene of regulation*¹⁷.

وتعطل التكنولوجيا الجديدة المشهد القائم للتنظيم، مما يؤدي إلى تدافع مختلف الجهات الفاعلة حول كيفية استخدام التكنولوجيا وينبغي استخدامها. بينما يتدافع الناس ويتعاملون مع بعضهم البعض على التكنولوجيا، فإنهم يبتكرون— ليس فقط من الناحية التكنولوجية، ولكن أيضاً اجتماعياً واقتصادياً وقانونياً— مما يؤدي إلى مشاكل جديدة للقانون. وبدلاً من القول إن القانون يستجيب للخصائص الأساسية للتكنولوجيا الجديدة، قد يكون من الأفضل القول بأن الصراعات الاجتماعية بشأن استخدام التكنولوجيا الجديدة يجري إدراجها في السمات القائمة للقانون، مما يعطل التوقعات بشأن كيفية تصنيف الحالات.

إن تصنيف قدرة الكيانات القابلة للبرمجة *programmable entities* على إحداث ضرر مادي باعتباره "سمة أساسية *essential characteristic*" للروبوتات له عيب آخر. وقد يقودنا ذلك إلى إهمال تنوع النظم التي تستخدم الذكاء الاصطناعي *artificial intelligence* والتعلم الذاتي *self-learning*. وبالتأكيد، كما يشير Calo، هناك تواصل مست *um* بين "الروبوتات" و "الذكاء الاصطناعي"¹⁸. وهذا لأن الروبوتات والكيانات التفاعلية الأخرى، مثل الإنترنت نفسها، لا يتعين تصميمها بأية طريقة معينة.

ولأن هناك سلسلة *continuum* متصلة من التصاميم المحتملة ومجموعة متنوعة من الاستخدامات المحتملة المختلفة، وهناك أيضاً سلسلة من التأثيرات المحتملة التي يمكن أن تختزل في هذه التكنولوجيات الجديدة. التعلم الذاتي خوارزميات *Self-learning algorithms* يمكنه رفع أو خفض

¹⁵ *Id.* at 536–37.

¹⁶ *Id.*; Online Copyright Infringement Liability Limitation Act, 17 U.S.C. § 512(a)(1) (2012); Communications Decency Act of 1996, 47 U.S.C. § 230 (2012).

¹⁷ *Cf.* Jack M. Balkin & Reva B. Siegel, *Principles, Practices, and Social Movements*, 154 U. PA. L. REV. 927, 931 (2006) (defining a "regulatory scene" as "a paradigmatic set of problems" that a legal "principle is supposed to resolve and a particular set of paradigmatic practices that the principle legitimates or delegitimates").

¹⁸ Calo, *supra* note 1, at 530–32.





درجات الحرارة في منزل ما، وتشغيل الأجهزة، أو قفل وفتح أبواب، وإخطار خدمات الأمن. يمكن خوارزميات شراء وبيع الأوراق المالية؛ أنها يمكن أن تخلق التوقعات الثلاثية الأبعاد holographic projections التي تبدو في الحركة مثل الناس، وأنها يمكن أن تهدد، ترفيه، نسخ، تشويه defame، الاحتيال، تحذير، تعزية console، أو إغواء seduce. هذه الآثار المختلفة التي تمتد بين الجسور، والاقتصادية، والاجتماعية، والعاطفية.

قد نكون تعرضنا للتضليل إذا كنا نصر على تمييز حاد جدا بين الروبوتات وأنظمة الذكاء الآلي، لأننا لا نعرف حتى الآن كل الطرق التي سيتم تطويرها ونشرها. وبالمثل، قد يتم تضليلنا أيضا إذا حاولنا أن نحافظ على نظرية الخصائص "الأساسية" theory of "essential" characteristics التي تتسم بصفات بدنية، فإننا نحاول أن نحافظ على كل هذه الآثار ويضر بالآثار البدنية الأليفة ورعاية البدني والعاطفية. المنزل الذكي الذي يتحكم بدرجة الحرارة، يأمر والأوامر لدينا محلات البقالة، وموجز لنا في يومنا يجمع بين المادية والاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن نكون منتبهين إلى تنوع الاستخدامات التي ستحل تكنولوجيا، وبالتالي إلى تنوع الأضرار والتهديدات التي قد تشكلها هذه التكنولوجيات.

قد نحدد العديد من المظاهر المختلفة للتكنولوجيا باعتبار خصائصها الفاعلة أو الأساسية، ولكن المسألة الحقيقية هي دائما سببية اهتمامنا بها. كيف يمكننا تحديد السمات المركزية للتكنولوجيا يعتمد على ما هو تعريفنا لها، والغرض الذي يخدم منطقنا المعينة من التحقيق. إذا كنا مهندسين في محاولة لحل مشكلة التصميم، وسوف نركز على جوانب مختلفة من التكنولوجيا مما لو كنا رجال قانون في محاولة لحل مشكلة الحقوق والخصوم القانونية. وليس مستغربا أن رجال القانون يميلون إلى النظر إلى التكنولوجيا من خلال عدسة المذاهب القانونية القائمة والشواغل السياسية الحالية. قد يكون اهتمام رجال القانون، حيث ينبغي الاهتمام، في كيفية تحديد المهندسين وعلماء الحاسوب لشروطهم؛ ولكن مصالح رجال القانون تدفق من جانب قدرتهم على ربط هذه الأفكار بالمشكلات القانونية والسياسة.

B. Code is Lawless B. البرمجة هي أقل قانونا

كل من الروبوتات واليات الذكاء الآلي خلقت مشاكل للقانون لأنه لا يمكن للمرء أن يتنبأ دائما ما سوف تفعل عندما تتفاعل مع بيئتها. يدعو Calo هذا المظهر "الظهور emergence"¹⁹ أو "ظهور السلوك emergent behavior"²⁰. وأنا أتفق معه على أنه، على الأقل في هذه المرحلة من التاريخ، ان الظهور هو أكثر فائدة من "الذاتية autonomy"، التي تثير مجموعة من الأسئلة الصعبة حول حالة الذكاء الاصطناعي artificial intelligence.

مشكلة "ظهور emergence"، من ثم، عبر المستقطعات cross-cuts مع مشكلة الضرر البدني. فان العديد من الأمثلة التي أوردها Calo حول التجارة، والكلام اللوغاريتمي algorithmic speech، وحقوق التأليف والنشر الآلي أو انتهاك براءات الاختراع، تتطوي على ظهور ولكن لا تهدد بالإصابة البدنية. ومع ذلك، فإن من بعض هذه الإصابات- على سبيل المثال، زعزعة استقرار الأسواق destabilization

¹⁹ Id. at 532.

²⁰ Id. at 515.



of securities markets- يمكن أن تكون كارثية حتى وإن لم تكن تنطوي على ضرر مادي. وبالتأكيد هذه الأنواع من الإصابات ليست هامة سوى حين يلتقي القانون بالتكنولوجيا الجديدة، لكنها تقوض undermine الافتراض assumption أن القدرة على التسبب في الإصابة الجسدية هي خصيصة مميزة من الخصائص التي تجعلنا من المهتمين بالتكنولوجيا.

وعلى العكس، فإن فكرة السلوك الظاهر قد تبدو أكثر من جوهرية للروبوت، وخصوصاً عندما نأخذ في الاعتبار الروبوتات جنباً إلى جنب مع أنظمة الذكاء الاصطناعي. غير أن أهمية هذا المظهر أيضاً تنتج عن تفاعل التكنولوجيات الجديدة مع القانون القائم. وإذا كان لدى القانون حلول سهلة أو واضحة لإصابات الروبوتات وأنظمة الذكاء الاصطناعي، فإننا لن نعتبر حقيقة أن الروبوتات وأنظمة الذكاء الاصطناعي تتخذ قرارات لنفسها بأن تكون متميزة أو بارزة بشكل خاص في نظر القانون، على الرغم من هذه الحقيقة قد تكون مهمة لأسباب تكنولوجية، أخلاقية، أو فلسفية philosophical. كما يقترح Calo، ومع ذلك، السلوك الظاهر للروبوتات وأنظمة الذكاء الاصطناعي لا تخلق صعوبات جديدة للمذهب القانوني الحالي.²¹ لهذا السبب يهتم رجال القانون بهذا الأمر.

إن مشكلة الظهور emergence هي مشكلة من نحن نحمله مسؤولية عما تفعله البرمجة. فقراءة dictum ...Lawrence Lessig الشهيرة في "البرمجة هي القانون Code is Law" تقرر أن الخلط بين القطع الصلبة للحاسوب computer hardware والقطع المرنة software مثل الك الطرق modalities والتنظيم، يمكن أن تقيد constrain وتقوم بتوجيه السلوك الانساني²². ظهور مشكلة تحدث: أنظمة التعلم الذاتي قد لا يمكن التنبؤ بها ولا مقيدة من التوقعات البشرية حول السلوك السليم. فالبرمجة ليست القانون.

المسؤولية عن الإصابات- سواء كانت بدنية أو اقتصادية أو عاطفية- التي تسببها أنظمة تفاعلية و/أو ذاتية التعلم. قد نحمل العديد من الجهات الفاعلة المحتملة المختلفة المسؤولية، بما في ذلك المالك، المشغل، تاجر التجزئة، مصمم الأجهزة، مصمم نظام التشغيل، أو مبرمج (ق)، على سبيل المثال لا الحصر.

ما هي درجة الخطأ التي يجب أن نطلبها من هؤلاء المدعى عليهم المحتملين؟ القضية السهلة، والقضية التي تم إعداد القانون لها بشكل جيد بالفعل، تنطوي على المدعى عليه الذي يقوم ببرمجة روبوت لإيذاء آخر. ولكن في معظم الحالات، سيكون من الصعب إظهار نية متعمدة للأذى intent to harm أو معرفة أن الضرر سيحدث knowledge that harm will occur.

قد يتحول المرء بعد ذلك إلى نظريات الإهمال theories of negligence. ولكن على الرغم من أن خطر حدوث نوع من الضرر في نقطة ما في المستقبل هو أمر متوقع foreseeable كلما أدخل المرء تكنولوجيا جديدة، فإن كيفية حدوث الضرر وزمانه قد لا يكون متوقعاً بشكل خاص لكل من المدعى عليهم المحتملين في القائمة المذكورة أعلاه. وإذا كان القانون يأمل في إسناد المسؤولية إلى البشر والشركات، فإن الإصابات التي تحدثها النظم الروبوتية والذكاء الاصطناعي قد تُجهد المفاهيم التقليدية لإمكانية التنبؤ. والمسؤولية بدون خطأ Liability without fault هي حل تقليدي، ولكنها قد تخنق الابتكار

²¹ Id. at 543.

²² LESSIG, supra note 6, at 6, 20, 88–89.



في مجال ينمو developing area، وقد لا تكون حلا مناسباً في سياق القانون الجنائي context of criminal law.

وهناك مشكلة ثانية - وهي المسؤولية السببية causal responsibility - نابعة من المشكلة الأولى. من المرجح أن تكون البرمجة والخوارزميات المستخدمة من قبل الروبوتات وكيانات الذكاء الاصطناعي من عمل العديد من الأيدي. مثال الشبكات الرقمية مفيد. فان مفهوم Jonathan Zittrain للتوالد generativity يفسر قدرة الإنترنت التي لا تنضب على ما يبدو للابتكار من حيث المراتب المتعددة multiple layers من المتغيرات المحتملة potential variation²³. هناك مرتبة أجهزة ينتقل من خلالها المحتوى الرقمي digital content، ومرتبة البروتوكول protocol layer تخلق لغة مشتركة للتبادل، ومراتب متتالية من البرمجيات successive layers of software بنيت واحدة على الأخر²⁴. وهناك أيضاً "مرتبة اجتماعية social layer" - الأنشطة الاجتماعية، قد تحدث الجمارك والمنظمات التي تنمو حول تقنيات تتوالد generative technologies وتجدر طرقة مثيرة للاهتمام وجديدة لاستخدامها وتغييرها²⁵. فقد يحدث الابتكار في كل مرتبة، ويجمع بين عمل العديد من الأشخاص المختلفين.

على سبيل المثال، ففي مرتبة البرمجيات software layer، تستفيد المشاريع المفتوحة المصدر open source projects من قدرة الإنترنت على خفض تكاليف التنظيم. هذه المشاريع - والعديد من المشاريع التجارية أيضاً - غالباً ما تتغير بشكل دائم perpetually من خلال الإصلاحات fixes و التحديثات المتعاقبة successive updates. وقد تكون برامج البرمجيات Software programs بمثابة منصات platforms للتطبيقات والمكونات الإضافية plug-ins والتعديلات modifications على مجموعة متنوعة لا نهائية infinite variety تنتجها أطراف ثالثة.

الروبوتات وخوارزميات الذكاء الاصطناعي AI algorithms تبني على هذه الممارسات من الابتكار؛ يمكننا فهمها من حيث مراتب متعددة من الأجهزة، والبروتوكول، والبرمجيات التي تقدم فرصاً متعددة للابتكار والتغيير من قبل العديد من الجهات الفاعلة. ولكن كلما كانت فرص الابتكار والتغيير أكثر، كلما كان من الصعب تحديد وإظهار المسؤولية عن السلوك الناشئ الذي يضر بسلوك آخر. من المحتمل أن يكون للبرامج - خاصة البرامج الناضجة والمعقدة - أخطاء أو تنتج نتائج غير متوقعة. قد يكون من الصعب اكتشاف الأخطاء وقد تتطور من خلال مجموعة من التعديلات والإضافات المتعددة. قد يكون صعب بشكل خبيث أن الصاق affix المسؤولية عن الأخطاء التي تنشأ من مراتب تطوير البرمجيات layers of software development من قبل العديد من الأيدي. وبقدر ما الروبوتات وبرامج الذكاء الاصطناعي AI programs تعلم كيفية تعديل التعليمات البرمجية الخاصة بهم، تصبح أسئلة المسؤولية أكثر انتشاراً.

مشكلة الأمن problem of security هي الجانب الآخر من مشكلة المسؤولية السببية problem of causal responsibility: كلما كانت فرص الابتكار أكثر، والمزيد من الأهداف المحتملة للهكتره targets for

²³ ZITTRAIN, *supra* note 5, at 67.

²⁴ *Id.* Zittrain calls these the "physical" layer, the "application" layer, and the "content" layer. I am using slightly different terminology.

²⁵ *Id.*



hacking. هنا، وفكرة Lessig الشهيرة للتنظيم عن طريق تعليمات البرمجة regulation by code يتحول إلى نقيضها. بدلاً من تعليمات البرمجة كقانون ينظم البشر code as a law that regulates humans، تتميز البرمجة بنوع من الخروج على القانون الذي يهرب من التنظيم البشري human regulation. وكما أشار James Grimmelmenn، فإنه من خصائص characteristic الكثير من التنظيم من خلال البرامج أنه قابل للاختراق hackable وليس منيعاً²⁶. وبمجرد اختراق نظام البرمجيات قد يفشل على الفور instantaneously بطرق غير واضحة على الفور؛ وقد لا يتمكن النظام من التعافي بمفرده دون تدخل بشري²⁷.

ومما يزيد الأمر سوءاً أن العديد من الروبوتات وأنظمة الذكاء الآلي من المحتمل أن تكون متصلة باستمرار بالإنترنت وسوف تأخذ باستمرار المعلومات الجديدة والبرمجة الجديدة من مصادر متعددة. فالسيارات ذاتية القيادة Self-driving cars، على سبيل المثال، يمكن تصميمها كجزء من شبكة عملاقة من الروبوتات التفاعلية، وترسل باستمرار معلومات عن ظروف القيادة المحلية.

ويمكن تحميل التحديثات المنتظمة لنظام التشغيل على كل سيارة دون معرفة المستخدم النهائي²⁸. وينبغي أن نتوقع أن بعض من أكثر نظم الروبوت الذكاء الاصطناعي فائدة واستخدامها على نطاق واسع سيتم توصيلها إلى سحابة الإنترنت. وهذا يعني أن هذه النظم لن تكون كيانات قائمة بذاتها، ولكنها ستحدث باستمرار من خلال التواصل مع الروبوتات الأخرى وكيانات الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن مصادر المعلومات المركزية واللامركزية. وبصرف النظر تماماً عن المشاكل الأمنية التي تطرحها الروبوتات السحابية، فإنها تعقد أيضاً المسؤولية عن الحوادث وتنتشرها. ويوضح Calo أن هذه المشاكل تنبع من "الخلط promiscuity" للبيانات التي تتميز بها الشبكات الرقمية عموماً²⁹. يوحي استعارة "الاختلاط" بأن العقد على الشبكة تتبادل باستمرار المعلومات مع العديد من العقد الأخرى (مثل الشخص الذي يمارس الجماع intercourse مع كثير من الناس مختلفة). كما أن استعارة "الخلط" تشير أيضاً إلى التعرض للعدوى infection (بالقياس إلى الأمراض التناسلية venereal disease)، والقرصنة hacking، والأذى harm.

ويربط Calo بين الخلط في البيانات promiscuity of data ومشكلة التجسيد embodiment - أي القدرة على التسبب في ضرر جسدي³⁰. وذلك لأن تقاسم البيانات منحل promiscuous وسهولة إعادة البرمجة reprogramming لم يكن مثل هذه المشكلة عندما كان الضرر الوحيد الذي نتج عن ذلك غير مادي/طبيعي nonphysical.

وأود أن ننظر إلى هذه المسألة بشكل مختلف. وأود أن أربط الطبيعة المترابطة للإنترنت، والتولّد الرقمي digital generativity، والطبقات المتعددة من الابتكار بمشكلة الظهور. وذلك لأن المشكلة التي

²⁶ James Grimmelmenn, *Regulation by Software*, 114 YALE L.J. 1719, 1741–43 (2005).

²⁷ *Id.* at 1742.

²⁸ Cf. Jack Boeglin, *The Costs of Self-Driving Cars: Reconciling Freedom and Privacy with Tort Liability in Autonomous Vehicle Regulation*, 17 YALE J.L. & TECH. 171, 181 (2015) (describing "communicative" automated vehicles that dynamically download data from other vehicles).

²⁹ Calo, *supra* note 1, at 515, 519, 532–33.

³⁰ *Id.* at 533–35.



ي طرحها الظهور من وجهة نظر القانون- على عكس وجهة نظر الهندسة- هي مشكلة إسناد المسؤولية عن السلوك غير المتوقع للروبوتات وأنظمة الذكاء الاصطناعي.

ويؤكد Calo أن عدم القدرة على التنبؤ هذا يأتي من تعقيد الخوارزميات complexity of algorithms، بما في ذلك تلك التي تتعلم من التجربة³¹. وهذا بالتأكيد سبب مهم للمشكلة بالنسبة للقانون، لكنه ليس الوحيد.

إن المراتب المتعددة من الابتكار، وتوالد الأنظمة الرقمية generativity of digital systems، وسهولة تدفق البيانات flow of data هي أيضاً أسباب تجعلنا غير قادرين على التنبؤ بما سيفعله التعلم الذاتي أو الأنظمة التفاعلية بمجرد أن نركزها على العالم. وهذا سبب آخر يجعل مصطلح "الظهور emergence" مصطلحاً أفضل من مصطلح "الحكم الذاتي autonomy". لم يتم إجراء نظام التعلم الذاتي selflearning system أكثر استقلالية autonomous بسبب حقيقة أنه منظم في مراتب، وتوالية generative، وحدات modular، عربات التي تجرها الدواب، وعمل العديد من الأيدي. بل إن هذه السمات ترتبط بالأسباب التي تجعل القانون يهتم بالظهور: فهي تعزز إمكانية أن تحل أنظمة التعلم الذاتي المشاكل وتؤدي المهام بطرق لن نتوقعها أو نتوقعها. وبدلاً من الأضرار، قد تخلق السلوكيات الناشئة فوائد اجتماعية متعددة. على سبيل المثال، سوف تنشئ الروبوتات وأنظمة الذكاء الاصطناعي اختراعات وأعمال أدبية جديدة. والسؤال هو من الذي سيتمتع بحقوق الملكية الفكرية intellectual property rights، أو ما إذا كانت الإبداعات ستدخل المجال العام public domain³². مثل هكذا خوارزميات البحث Search algorithms تنتج الكلام في شكل تصنيفات/ تراتب rankings؛ كما يمكنهم أيضاً تعبئة استعلامات البحث أو إكمالها تلقائياً. هل ينبغي لنا التعامل مع هذا التعبير كجزء من خطاب شركة محرك البحث، وبالتالي حمايته من التنظيم بموجب التعديل الأول؟³³

ومن المرجح أن نرى انتهازية opportunism كبيرة في الحجج القانونية legal arguments التي يقرها الناس عن الروبوتات وأنظمة الذكاء الاصطناعي. وسوف يدعي الناس الانتماء (والحماية القانونية) لأية فوائد ترتبها الروبوتات، في حين ينكر المسؤولية حالما تدمر الروبوتات الممتلكات، والتعدي على حق المؤلف، وارتكاب التهديدات، أو الانخراط في التشهير defamation.

³¹ Annemarie Bridy, *Coding Creativity: Copyright and the Artificially Intelligent Author*, 2012 STAN. TECH. L. REV. 5; Ralph D. Clifford, *Intellectual Property in the Era of the Creative Computer Program: Will the True Creator Please Stand Up?*, 71 TUL. L. REV. 1675 (1997); Pamela Samuelson, *Allocating Ownership Rights in Computer-Generated Works*, 1185 U. PITT. L. REV. 47 (1985).

³² Annemarie Bridy, *Coding Creativity: Copyright and the Artificially Intelligent Author*, 2012 STAN. TECH. L. REV. 5; Ralph D. Clifford, *Intellectual Property in the Era of the Creative Computer Program: Will the True Creator Please Stand Up?*, 71 TUL. L. REV. 1675 (1997); Pamela Samuelson, *Allocating Ownership Rights in Computer-Generated Works*, 1185 U. PITT. L. REV. 47 (1985).

³³ Tim Wu, *Machine Speech*, 161 U. PA. L. REV. 1495 (2013); Stuart Minor Benjamin, *Algorithms and Speech*, 161 U. PA. L. REV. 1445 (2013); Eugene Volokh & Donald M. Falk, *Google: First Amendment Protection for Search Engine Search Results*, 8 J.L. ECON. & POL'Y 883 (2012); Frank Pasquale, *Search as Speech: Two Scenarios*, CONCURRING OPINIONS (May 29, 2012, 9:53 AM), <http://www.concurringopinions.com/archives/2012/05/search-as-speech-two-scenarios.html>.



سوف يقلل الناس ظهور حين ينتج النظام الفوائد التي يقوموا بالتقاطها لأنفسهم، والتأكيد على الظهور حين يسبب النظام ضرر ما. بل هو الاختلاف على القديم الذي يقرر "ان النجاح لديه ألف أب وأب؛ واما الفشل فهو يتيم success has a thousand fathers; failure is an orphan". والهدف من القانون هو مقابلة هذه الانتهازية التي يمكن التنبؤ بها predictable opportunism، والوصول الى تموضع معقول من الفوائد والمسؤوليات عن كل من إبداعات الروبوت robotic creations وإصابات الروبوت robotic injuries .

III. تأثير الترجمة/ الاستبدال THE SUBSTITUTION EFFECT

الميزة الثالثة من الروبوتات التي يدعوها Calo الأساسية هو ميل البشر للرد على الروبوتات كما لو أنها تتفاعل مع الناس. وهو يسمى هذا الاتجاه التكافؤ الاجتماعي social valence³⁴ عاطفة التكافؤ وتقول ان الاجتماع على درجة أكبر من أية تكنولوجيا ربما في التاريخ، وللروبوتات معنى اجتماعي بالنسبة للناس³⁵.

وبطبيعة الحال، لا يستجيب الناس بالضرورة للروبوتات كما لو كانوا من الناس. قد يستجيبون لهم كما لو كانوا من الحيوانات. النظر في الكلب الروبوت أن واحدا من القطارات للقيام بالحيل، أو ختم الروبوت المصممة لكبار السن من المرضى للحيوانات الأليفة. ان وصف كالم هو وصف قد يكون إما أنثروبومورفيا anthropomorphism³⁶ (تعزى الى ملامح الإنسان ascribing human features) أو الحيونة zoomorphism (يعزى الى سمات الحيوان ascribing animal features). والنقطة الأكثر عمومية، مع ذلك، هي وكالة مشروع البشر human beings project agency على الكائنات غير الحية.

وقد يقوم البشر أيضاً بمنهجة العواطف، ومشاعر المتعة والألم، والقدرة على تكوين علاقات مع الآخرين، والقدرة بدورهم على رعاية الآخرين والاهتمام بهم. ومنهجة المشاعر البشرية أو الحيوانية على الأشياء الجماد inanimate قديمة مثل التاريخ نفسه. الناس يسمعون أزيز الرياح وهدير المحيط. هم مشروع وكالة والولاء على سفنهم وسياراتهم. إن إسقاط الإنسانية على ما هو ليس بشرياً هو انعكاس الذات على العالم الخارجي.

ومن الجدير بالذكر، مرة أخرى، أن هذا الاتجاه ليس فريداً من نوعه في علم الروبوتات؛ بل هو أمر لا يمكن أن يكون إلا في مجال المرونة. وينطبق ذلك أيضاً على أنظمة الذكاء الاصطناعي. ان فيلم Spike Jonze 2013³⁷ هو عن رجل يقع في الحب مع نظام التشغيل operating system، وليس الروبوت. قد تسبب الروبوتات الناس لرؤيتها حية لأنها تتحرك؛ ولكن أنظمة الذكاء الاصطناعي قد تجعل الناس

³⁴ Calo, *supra* note 1, at 532, 545–46.

³⁵ *Id.* at 546.

³⁶ Anthropomorphism is the attribution of human traits, emotions, or intentions to non-human entities.^[1] It is considered to be an innate tendency of human psychology.

³⁷ HER (Annapurna Pictures 2013).



يرونهم أحياء لأنهم يتحدثون. وإذا كان القلق هو أنثروبومورفيزم anthropomorphism، فقد ربط الناس قوة الكلام بالإنسانية أكثر بكثير من قوة الحركة³⁸.

إن أول صفتين للروبوتات كما حددها Calo - القدرة على التسبب في ضرر جسدي physical harm وسلوك ناشئ emergent behavior - حيث تخلقان مشاكل واضحة لتعيين المسؤولية في الضرر والقانون الجنائي. وهذا هو السبب في أنها مثيرة للاهتمام بشكل خاص لرجال القانون. ولكن ما يسميه Calo "التكافؤ الاجتماعي social valence" هو ظاهرة أكثر تعقيداً بكثير.

ولا يقتصر الأمر على مسألة المسؤولية القانونية legal liability، بل يتعلق بكل الطرق التي قد تتدخل بها الروبوتات واليات الذكاء الاصطناعي في العلاقات الاجتماعية. ليس من المستغرب أن يقدم Calo مجموعة متنوعة من العواقب المحتملة possible consequences.

على سبيل المثال، يشير إلى (1) أنه كلما كان الروبوت أكثر إنسانية، كلما زاد عدد الأشخاص الذين سينسبون اللوم إلى الروبوت بدلاً من الشخص الذي يستخدم الروبوت؛³⁹ (2) أن وجود الروبوتات في نظام المراقبة system of surveillance يزيد من الشعور الذاتي بأنه يتم مراقبة المرء؛⁴⁰ (3) أن البشر سوف يخاطرون بقدر أكبر للحفاظ على سلامة الروبوتات المجسمة مما يفعلونه للأشياء المعينة كأدوات؛⁴¹ و(4) أن البشر سوف يعانون بشكل أكبر من أضرار عاطفية مميزة لفقدان رفقة الروبوت⁴².

وأخيراً، واستناداً إلى عمل Kate Darling، يقترح Calo أن الروبوتات الأنثروبومورفية anthropomorphic robots تطرح مشاكل في الضرر الأخلاقي/ المعنوي moral harm: فالأشخاص الذين يسيئون معاملة mistreat الروبوتات المجسمة anthropomorphic robots قد يعانون من coarsen أو degrade بنفس الطريقة التي يسيء بها الناس والحيوانات، حتى لو لم يتعرض أي طرف ثالث للأذى في الواقع.⁴³

إن مناقشة Calo الموجزة لا تחדش سوى سطح ما هو على المحك، وقد لا تكون "التكافؤ الاجتماعي social valence" أفضل طريقة لوصف ذلك. تدور جميع الأمثلة التي يقدمها حول مشكلة أساسية أنتجها إدخال الروبوتات والذكاء الاصطناعي إلى المجتمع. المشكلة ليست أن الناس يخلطون بين الروبوتات

³⁸ See, e.g., JOHN HEATH, THE TALKING GREEKS: SPEECH, ANIMALS AND THE OTHER IN HOMER, AESCHYLUS, AND PLATO 1 (2005) (arguing that the Ancient Greeks saw the power of speech as the most important difference between human and animal natures).

³⁹ Calo, *supra* note 1, at 547-48.

⁴⁰ *Id.* at 547.

⁴¹ *Id.* at 548.

⁴² For example, he points out (1) that the more anthropomorphic a robot, the more people will assign blame to the robot rather than to a person using the robot; (2) that the presence of robots in a system of surveillance heightens the subjective sense that one is being observed; (3) that human beings will take greater risks to preserve the integrity of anthropomorphic robots than they would for things designated as tools; and (4) that human beings may suffer distinctive emotional harms for the loss of robotic companions. *Id.*

⁴³ *Id.* at 548-49 (citing Kate Darling, *Extending Legal Rights to Social Robots*, in ROBOT LAW (Ryan Calo et al. eds.) (forthcoming 2015), available at <http://ssrn.com/abstract=2044797>).



والكائنات الحية، لأنها عادة لا تفعل ذلك. بل إن المشكلة هي أن الناس مستعدون، من خلال تفاعلاتهم مع الروبوتات ونظم الذكاء الاصطناعي، لاستبدالهم بالحيوانات أو البشر في سياقات معينة ولأغراض معينة. ويسمى هذا الأمر تأثير الاستبدال *substitution effect*. حيث يتسبب الناس في أن يقف كيان ما من أجل إنسان أو حيوان، ويتعاملون مع الكيان على هذا النحو، ولكن بطرق معينة فقط. وبعبارة أخرى، يعامل الناس الروبوتات واليات الذكاء الاصطناعي كحيوانات ذات أغراض خاصة *special-purpose animals* أو كبشر لأغراض خاصة *special-purpose human beings*. يقرر Calo بشكل جيد عندما يتحدث عن "فئة جديدة من الموضوع القانوني في منتصف الطريق بين الشخص والكائن"⁴⁴. إن التوضع هو "منتصف الطريق *halfway*" لأن تخصيص الوضع قد يكون ناقصاً *incomplete*، وسياقياً *contextual*، وغير مستقر *unstable*، وقبل كل شيء انتهازياً *opportunistic*. قد يعامل الناس الروبوت كشخص (أو حيوان) لأهداف *purposes* ما وكغرض/ شيء *object* للآخرين.

وأنا أدعو هذا التأثير البديل *substitution effect* لأننا في كثير من الحالات لا نعتبر بديلاً مطابقاً تماماً لا لشيء الذي يستبدل به. بل إنها لا تكون مكافئة إلا مؤقتاً، في سياقات معينة أو لأغراض معينة، وغالباً ما يحتفظ الناس بالحق في رفض الهوية المؤكدة عندما تناسبهم. وقد يفتقر المعلم البديل في الفصل الدراسي في الصف الرابع إلى الاحترام الكامل للطلاب، وربما لا يتمتع بفوائد خطة المعاشات التقاعدية للمدرّب العادي. على الرغم مما يقول لنا مصنعو البدائل للزبدة والقشدة والسكر، فإننا لا نتعامل مع هذه البدائل الغذائية كمادة حقيقية. وعوضاً عن ذلك، ونحن نستخدمها لتجنب الأسعار الحرارية أو الدهون المرتبطة بالشيء الحقيقي. أي أن الناس يستخدمون البديل في محاولة للحصول على أفضل ما في العالم— ويتم تعليم الطلاب عن الجزئيات/التفاصيل *fractions* بتكلفة أقل. نحصل على رضا عن الزبدة مع نصف الأسعار الحرارية.

إن إسقاط العواطف الإنسانية *Projecting human emotions*، والمشاعر *feelings*، والأهداف على الكائنات الجماد *inanimate objects* هو حالة خاصة من الاستبدال. خيالنا يجعل الروبوت يقف في مكان الإنسان أو الحيوان في بعض النواحي. هذا هو المعنى الأصلي لـ "بديل *substitute*"، الذي يأتي من المصطلح اللاتيني *substituere*، المستمدة من *sub + statuere*، بمعنى أن إقامة تحت أو الوقوف في مكان آخر⁴⁵. فالبدال *substitute* هو اعداد *Set up* أو وضع تحت شيء *placed under something* لاحتلال *replace* أو لاحتله *displace*.

إن استبدال الروبوت بالشيء الحي قد يكون بريئاً، عاطفياً، غريزياً *instinctual* تقريباً. المريض الذي يلوم جراح الي *surgical robot* لفشله في مشروع جراحي إنساني جزئياً. وبالتالي المسؤولية- عن التكنولوجيا. الجندي الذي ينعي *mourns* فقدان مشاريع الروبوت حين نزع سلاح القنابل على نواح الروبوت البشرية من الرفقة *comradeship* والشجاعة والالتزام للجنود الزملاء. عندما يرسل روبوت مسالم يعمل في منزلنا بيانات شخصية عنا إلى شركة، نشعر بالخيانة *betrayed*، عندما لا نعتقد أبداً أن الكاميرا والميكروفون يمكن أن يخوننا.

⁴⁴ "a new category of legal subject halfway between person and object." *Id.* at 549.

⁴⁵ See MERRIAM WEBSTER ONLINE DICTIONARY, <http://www.merriam-webster.com/dictionary/substitute> (providing etymology of *substitute*).



معظم أشكال الاستبدال التي يصفها Calo ليست متعمدة deliberate، فهي تعكس ببساطة كيفية تفاعل البشر مع الأجسام المتحركة وبرامج المحادثة speaking programs. ولكن أشكال الاستبدال المثيرة للاهتمام بنفس القدر هي أشكال متعمدة ومفيدة.

قد تستبدل الحكومة الجنود البشر بالروبوتات لأن هؤلاء ليس لديهم عائلات ولا يأتون إلى منازلهم في أكياس الجثث body bags. إن تدميرهم الغاشم أقل احتمالاً لتقويض الدعم السياسي للحرب.

قد تحل الشركات محل الروبوتات بالنسبة للعاملين لأنها لا تتحد في نقابات unionize. ولن تحتاج إلى مقاهي واستراحات، ولا تعاني من تعاطي الكحول أو المشاكل العاطفية أو غيرها من أسباب الأداء دون المستوى والتغيب.

إن ممارسة الاستبدال، على عكس الاستبدال العاطفي أو الغريزي المذكور أعلاه، فهي مدركة conscious وهادفة purposive. واختيارنا لاستخدام الروبوتات هو مثل خيارنا لاستخدام السمن أو كريم خالي الدسم nondairy creamer ويبدو أنه يعرض كل فوائد البشر تكاليف تذكر.

وقد يعمد deliberately القانون أيضاً إلى معاملة الروبوتات كما لو كانت اليات حية living agents لأسباب عملية أو لأسباب تتعلق بالسياسة العامة public policy. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تتم حماية الروبوتات من أشكال معينة من الإساءة لأننا نخشى من قيام الأشخاص الذين يسيئون استخدام الروبوتات بالإساءة أيضاً إلى الأشخاص أو الأطفال أو الحيوانات.

وقد ينسب الركن المعنوي mens rea إلى الروبوت أو خوارزمية كخيال قانوني legal fiction من أجل تسهيل تطبيق مبدأ المسؤولية التضامنية عن فعل الغير law of respondeat superior، والمفاهيم الجنائية للمساعدة aiding والتحرير abetting، أو المسؤولية عن الاشتراك accomplice liability to owners، المشغلين operators، أو المصممين designers.

وبالمثل، قد تعامل المحاكم فن منتجات الذكاء الاصطناعي على أنه "عمل للتوظيف" من أجل التقليل إلى أدنى حد من التغييرات التي تطرأ على قانون حق المؤلف القائم. عندما نستخدم الخيال القانوني من هذا النوع، فإننا نستبدل الروبوت للإنسان للسماح للقانون بالعمل بفعالية في مواجهة الغموض القانوني الذي يشكله السلوك الناشئ. أو قد نعد خيال قانوني للحفاظ على المذاهب القانونية القائمة مما تعمل مؤقتاً حتى نتمكن من إنتاج إصلاحات أكثر شمولاً وتماسكاً. ولقد قمت للتو بوصف نوعين من الاستبدال- اللاوعي أو العاطفي، وهادف purposive أو الي instrumental. وفي الواقع، هما وجهان لعملة واحدة. بديل يخدم في مكان آخر- مثل المعلم البديل- أو يستخدم في مكان آخر- كما هو الحال عندما نستبدل السمن للزبدة في وصفة. مفاهيم الخدمة والاستخدام تنطبق على حد سواء في استبدال العاطفية والاستعاضة العملية.

نحن نجعل الروبوتات تخدم عواطفنا واحتياجاتنا العملية؛ ونستخدمها لتحقيق رغباتنا ومشاريعنا. كما هو الحال في جدل Hegel الشهير جدلية السادة والعبيد dialectic of master and slave، ونحن قد تصبح تعتمد على ما نستخدمه وعلى ما يخدمنا⁴⁶. فالروبوتات واليات الذكاء الاصطناعي قد تؤدي المهام

⁴⁶ GEORG WILLIAM FRIEDRICH HEGEL, THE PHENOMENOLOGY OF SPIRIT 117 (Arnold Vincent Miller trans., 1979) (1807) ("[J]ust as lordship showed that its essential nature is the reverse





(أو انها على استعداد لذلك) والتي لم يعد يمكننا أداءها بأنفسنا؛ أنها قد تقدم لنا التعاطف التام حال أننا لم يعد يمكن القيام به.

ومن المظاهر الرئيسية للاستبدال الروبوتي robotic substitution هو أنه جزئي partial. الروبوتات وكيانات الذكاء الالي تتخذ على جوانب معينة وقدرات الأشخاص، على سبيل المثال، قدرتها على العمل، وقدرتها على القتال والقتل، وقدرتها على رعاية، وقدرتها على الابتكار، وقدرتها على التعزية، والترفيه، أو الإرضاء الجنسي.

ومن خلال استخدام الروبوتات واليات العفو الدولية، يمكن أن تكون السمات والمهارات البشرية مجزأة segmented، معزولة isolated، وفارقة. هذا هو ما أعنيه عندما أقول إن آليات الذكاء الاصطناعي والروبوتات تعمل بوصفها كائنات بشرية ذات أغراض خاصة؛ فهي آليات ذات سبب معين أو وظيفة معينة، ويتداخل الخط الفاصل بين الأنفس Selves والأدوات tools، أو الأشخاص والاعضاء instruments.

للوهلة الأولى، فإن فكرة "البديل Substitute" وبديل جزئي فقط في ذلك، قد توحى بالعدم أو الدونية inferiority. فالسمن ليس صحيحا مثل الزبدة؛ ميكانيكي المتدرب الذي يظهر مهارة أقل من الشخص الذي لا يمكن أن يحدد الموعد المقرر. ولكن الاستبدال قد يشمل أيضا الوفرة abundance والتفوق superiority. الاستبدال لا يعد فقط بإمكانية زيادة الفوائد مع انخفاض التكاليف، ولكنها قد توفر المهارات والأداء أفضل مما قد يقدمه البشر. وفي مثل هذه الحالات، من وعود بديلة لتكون خارقة.

ان رفقة الروبوت تعد promises لتلبية احتياجات عاطفية أفضل لدينا، ان برنامج الذكاء الالي للتجارة يشارك في التحكيم arbitrage بشكل أسرع وأكثر كفاءة من طابق التاجر، والروبوت المسلح يقصم العدو بشكل أكثر كفاءة، وهلم جرا.

في الواقع، هو تحيز كبير للإحلال تجعله متفوقا. فالحارس الروبوت robot caretaker لا يتعب من متابعة احتياجاتنا، والجندي الروبوت لا يعاني من اضطراب ما بعد الصدمة posttraumatic stress disorder، لأن أي منهما ليس إنسانا بالكامل.

لقد بدأت هذه الدراسة من خلال الإشارة إلى أن التكنولوجيا لا تتعلق فقط بعلاقة الأشخاص بالأشياء بل بالعلاقات الاجتماعية بين الناس التي تتوسط فيها الأشياء. والأشياء محل الدراسة هي بدائل للناس، أو الأشخاص ذوي الأغراض الخاصة special-purpose people، والوساطة mediation موضوع من العلاقات الاجتماعية بين البشر وهو يعد أكثر غموضا obscured. وتفاعلاتنا مع الروبوتات وأنظمة الذكاء الالي هي تفاعلات مع الناس الذين يقومون بنشر هذه التكنولوجيات الجديدة، حتى عندما كنا لا ندرك ذلك.

of what it wants to be, so too servitude in its consummation will really turn into the opposite of what it immediately is.”).



خاتمة

CONCLUSION

لقد أوردت في هذا المقال حجج ضد الجوهرية essentialism في لقاء القانون مع التكنولوجيا، والدعوة بدلا من ذلك أننا يجب أن نبقى دائما الجوانب الاجتماعية للتكنولوجيا في الاعتبار. ولأننا نبتكر في العلاقات الاجتماعية إلى جانب التكنولوجيا، لا يمكننا دائما أن نقول ما سيكون أكثر أهمية بشأن التكنولوجيا في السنوات المقبلة. ومع ذلك، يبدو لنا في عام 2015 أن إمكانيات ومخاطر الروبوتات أكثر وضوحاً مما كان عليه وعد وتهديد الإنترنت في أوائل التسعينيات. بالفعل نعتقد أننا نفهم ما سيكون عليه قانون الروبوتات.

أحد الأسباب التي تجعلنا نملك مفاهيم قوية لما يمكن أن تفعله الروبوتات والمشاكل التي يمكن أن تسببها هو أن لدينا أدبا literature غنياً بالأمثلة الأدبية literary examples التي تتعلق بتأثير الاستبدال substitution. وبالتأكيد، فقد يكون للاستبدال تأثير أحد أقدم المناطق الاستوائية في التاريخ الفني artistic history. فقد قيل إن الحرفي الأسطوري Daedalus، على سبيل المثال، ابتكر تماثيل نابضة بالحياة لدرجة أنه كان عليها أن تكون مقيدة بالسلاسل لمنعها من الهرب⁴⁷.

على مر التاريخ البشري روى الناس قصصا من التحف البشرية human artifacts قد تكون " قيد الحياة"، وبديلة عن وظائف مختلفة من البشر. تتراوح الأمثلة من تمثال Pygmalion's statue Galatea، إلى Golem of Prague، إلى روبوتات Rossum العالمية، إلى الاختلافات التي لا نهاية لها حول حكاية Frankenstein، إلى قصص Isaac Asimov الروبوتية وثلاثة قوانين للروبوتات، إلى الشخصيات الروبوتية المألوفة في البرامج التلفزيونية والأفلام مثل Lost in Space، والمنهي Terminator، وحرب النجوم Star Wars، و Star Trek: The Next Generation.

هذه المصادر الأدبية literary والفنية artistic – وغيرها الكثير يمكن أن نسميها – تعطينا بالفعل فكرة عما يمكن أن تفعله الروبوتات والمشاكل التي قد تنتسب عن إدخالها في المجتمع. ومع ذلك، لا ينبغي لنا أن نكون واثقين من أننا رأينا هذا الفيلم بالذات من قبل، أو أن نخلط بين حيوية خيالنا واليقين حول ما تخفيه لنا التكنولوجيا والمجتمع.

⁴⁷ Daedalus, MYTHS ENCYCLOPEDIA, <http://www.mythencyclopedia.com/Cr-Dr/Daedalus.html>.





”

إعداد الأستاذ الدكتور
حسين مصطفى هلالي

منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) مالها وما عليها





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





نشأة وتطور هيكل منظمة التجارة العالمية (ملاحق)

المهام - المسؤوليات

أولاً: المفاهيم

Principles

خرجت الجات عام 1947 إلى حيز الوجود كجزء من عملية قامت بها الدول الصناعية الكبرى أساساً لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. ومن المهم إدراك طبيعة الظروف الدولية التي نشأت فيها الجات وعلي وجه الخصوص بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة على التجارة الدولية جنباً إلى جنب مع الدول الأوروبية.

فالجات عام 1947 هي ثمرة تخطيط وتدبير الدول الصناعية الكبرى ومحصلة علاقات دولية لم يكن للدول النامية فيها دور مذكور. ولذلك لم يكن من الغريب أن تركز الجات 1947 على المصالح التجارية للدول الصناعية الكبرى أي على السلع الصناعية التي تنتجها وتتداولها فيما بينها، والا تولي المصالح التجارية للدول النامية اهتماماً يذكر.

ولكن يجب الإشارة إلى أن ذلك لم يرجع - كما يتصور كثيرون - إلى أن معظم الأعضاء المؤسسين كانوا من الدول الصناعية المتقدمة، فالواقع أن من بين الدول الثلاث والعشرين المؤسسة للجات عام 1947 لم يكن هناك أكثر من عشر دول صناعية. لكن القضية لم تكن قضية تمثيل عددي، وإنما هي قضية نفوذ سياسي واقتصادي، ومن يملك هذا النفوذ يملك السيطرة على توجهات مفاوضات الجات وموضوعاتها ويملك صياغة نتائجها بما يخدم مصالحه.

وادي ذلك إلى تجاهل المنتجات المهمة للدول النامية (السلع الاستوائية والزراعية) وتفنن الدول المتقدمة في فرض القيود التي تؤدي إلى إغلاق أسواقها أمام هذه المنتجات حماية لنفسها وأسواقها ومنتجياتها المحليين. وهكذا لم يكن عدد الدول النامية ولا سلبيتها إزاء قضايا التجارة الدولية من الأسباب المهمة لتجاهل مصالحها التجارية والتمييز ضدها. إنما السبب الرئيسي كان هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي وليس من المبالغة في وصف الجات بأنها نشأت وظلت لوقت طويل تمارس مهامها باعتبارها نادياً للأغنياء.

وقد جاءت الدعوة إلى جولة أوروغواي ديسمبر 1993 من منطلق حرص الدول الصناعية على مواصلة سيطرتها على النظام النقدي والاقتصاد العالمي ولرغبتها في احتواء النزاعات الاقتصادية فيما بينها خصوصاً في مجال الصراع على الأسواق.

(*) البحث مقتبس بتصرف من المؤتمر العلمي السنوي الثاني - كلية التجارة - جامعة الزقازيق عام 1998، للأستاذ الدكتور / سامي السيد فتحي، عن موضوع اقتصاديات الجات واقتصاديات العولمة، مع بعض التعديلات لمطالبات هذا البحث. ويرجى الاطلاع على المراجع الواردة في مجلد المؤتمر للبحث.



وقد تضافرت عوامل متعددة من أجل عقد جولة أوروغواي:

1. ازدياد حدة الصراع بين الدول الصناعية على الأسواق الخارجية.
2. ازدياد درجة الفوضى في النظام التجاري الدولي وضعف آلية فض المنازعات.
3. شعور الولايات المتحدة بتآكل نفوذها الاقتصادي ولرغبتها في تحسين وضعها وهيمنتها الاقتصادية من خلال حماية الشركات متعددة الجنسيات وتوسع نشاطها في شتي أرجاء العالم.
4. ارتفاع اسعار النفط في أواخر السبعينات أو ما يسمى بالصدمة البترولية الثانية وبداية تراجع النشاط الاقتصادي العالمي وظهور نذر الكساد العالمي. والذي جعل البعض يربط بينه وبين تنامي السياسات الحمائية ومن ثم دعوا إلى تحرير التجارة وإدراج قضايا جديدة مثل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار مع الرغبة في إعادة تشكيل هياكل الإنتاج على النطاق العالمي.
5. تنامي القوي الاقتصادية الآسيوية وهي دول ذات مصلحة في فتح أسواق العالم أمام صادراتها من السلع المصنعة ومن ثم دعم السياسات الليبرالية للجات.
6. تدهور مكانة الكتلة الاشتراكية وما يعنيه ذلك من الحاجة إلى إعادة النظر في قواعد النظام التجاري الدولي.

وقد تفاعلت الظروف السابقة وما وراءها من خلفيات اقتصادية وسياسية للدول الصناعية الكبرى لتصينغ الأهداف المعلنة لجولة أوروغواي على النحو التالي:

- التقدم على طريق تحرير التجارة السلعية وإزالة القيود غير التعريفية.
 - مد مظلة الجات لتشمل التجارة الدولية في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار.
 - إحكام مبادئ الجات وقواعدها وإجراءاتها يكفل آليات قوية لفض المنازعات.
 - تقوية الدور المؤسسي للجات للأشراف على تطبيق الدول للنظام الجديد لتجارة العالمية، ومن ثم توفير مناخ يكفل للتجارة الدولية المزيد من التحرير والنمو.
- وعلى الرغم من أن الدول النامية بذلت جهوداً لا يمكن إنكارها من أجل إدراج الموضوعات التي تهمها في جدول أعمال جولة أوروغواي إلا أن ذلك ما كان ليتم إلا لثلاث أسباب مهمة من وجهة نظر الدول المتقدمة:

أولها: أن هذه الدول أصبحت تنوء بأعباء ثقيلة من جراء حماية أسواقها المحلية وبصفة خاصة حماية المنتجات الزراعية ومشكلات تصريف فوائض الحاصلات الزراعية.

ثانيها: أن الموافقة على إدخال هذه الموضوعات في المفاوضات كانت ضرورية من أجل إدراج موضوعات جديدة تهم الدول الصناعية مثل الخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية في جدول أعمال جولة أوروغواي.

ثالثها: أن موقف الدول النامية نفسها قد تطور كثيراً في الثمانينات في اتجاه تقبل السياسات الاقتصادية الليبرالية ومن بينها سياسات تحرير التجارة وذلك بمقتضى برامج التثبيت والتكيف الهيكلي.





وقد كان هذا التحول محصلة أمرين:

- أ. انهيار الاقتصاديات الاشتراكية التي كانت تقدم الدعم والمنفذ التجاري البديل للدول النامية.
 - ب. تفاقم مشكلة الديون الخارجية وتدهور الأداء التنموي في الكثير من الدول النامية وعجزها عن ابتداء سياسات وطنية لمواجهة مشكلاتها.
- وإجمالاً، لم يعد في إمكان الدول النامية أن تجاهر بمعارضتها مبادئ الجات بل أنها أصبحت أكثر استعداداً لتقبلها وإن طالبت بالاستثناء المؤقت.
- وإزاء ضعف القوة الاقتصادية ورجوع الكثير منها إلى حظيرة النموذج الرأسمالي للتنمية كانت الدول الصناعية الكبرى على يقين من أن مفاتيح نجاح جولة أوروغواي بمقاييسها هي باقية في حوزتها.
- والواقع أن معظم المبادئ الرئيسية للجات والتي سنقوم بعرضها لاحقاً يعبر بصورة جيدة عن مفهوم حرية التجارة، لكن هذا لا يعني أنه يمكننا النظر إلى الجات كدستور كامل للتجارة الحرة. ويرجع هذا إلى ثلاثة أمور:
- أولاً:** أن الجات تضمنت منذ مولدها استثناءات متعددة من تطبيق مبادئها الرئيسية.
- ثانياً:** أن مظلة الجات لم تكن في أي وقت من الأوقات شاملة كل قطاعات التجارة العالمية.
- ثالثاً:** إن عدد غير صغير من دول العالم مازال غير منضم للاتفاقية العامة.
- وفيما يتعلق بالاستثناءات المنصوص عليها في الجات فإن أمثلتها كثيرة، منها:
1. إمكانات حماية الصناعات المحلية من الواردات المنافسة من خلال ما يسمى بالـ " الإجراءات الوقائية ".
 2. اتخاذ إجراءات ضرورية لحماية الأخلاق العامة وحماية الصحة وحياة الإنسان والتراث الوطني (المادة 20).
 3. لأي طرف اتخاذ ما يراه من إجراءات لحماية الأمن القومي وخصوصاً إجراءات حجب بيانات معينة (المادة 21).
 4. الجزء الرابع من الاتفاقية والذي يسمح بعدد من الاستثناءات للدول النامية.
 5. المادة (25) والتي تجيز إعفاء أي طرف متعاقد من التزام معين بشرط موافقة ثلثي الأطراف المتعاقدة المصوته.
- أما عن مدي تغطية الجات لتدفقات التجارة الدولية، فمن المعروف أن الجات لم تكن تغطي (قبل إنهاء جولة أوروغواي) التجارة في السلع الزراعية والمنسوجات والملابس والمنتجات الاستوائية. كما لم تغطي التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية أو تتعرض للقيود التجارية المفروضة على الاستثمارات الأجنبية.
- والجدير بالذكر أنه بعد إدراج هذه القطاعات سوف يبدأ خضوعها للأشراف والمراقبة من جانب منظمة التجارة العالمية بشكل تدريجي في إطار فترة محددة قد تمتد إلى ما بعد عام 2007.





كذلك ليست كل الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في إطار الجات أو حتى في إطار منظمة التجارة العالمية ملزمة لجميع الأطراف المتعاقدة. وما زالت بعض قطاعات التجارة الخارجية وإجراءاتها تنظم وفقاً للاتفاقيات الجماعية. وأخيراً فإن نطاق التغطية الجغرافية للجات محدد بعدد الدول المنضمة إلى هذه المعاهدة الدولية والذي بلغ 118 عند التصديق على نتائج جولة أوروغواي في مراكش، ومع ذلك فلقد أرتفع هذا العدد إلى 147 دولة حتى الاجتماع الوزاري السادس الذي عقد في جنيف السويسرية في 31 يوليو 2004.

يتضح لنا مما تقدم أنه ليس من السائع اعتبار الجات الدستور الكامل للتجارة العالمية الحرة في العصر الحديث. بل أن بعض وثائق الجات نفسها لا تنكر هذا، موضحة أن الجات كانت معنية بقضايا المنافسة ومدي ما تتعرض له من قيود أكثر من عنايتها بقضية حرية التجارة في حد ذاتها.

وعلى الرغم من أن مجموعة الدول الصناعية المتقدمة كانت وما زالت هي الفاعل الرئيسي في الجات إلا أن سلوكها الفعلي كثيراً ما ينطوي على خرق لهذه الاتفاقيات أو على الأقل تحايل على ما تضمنته من قواعد وإجراءات للتهرب من تطبيقها. فهم يطبقون "معايير مزدوجة" بمعنى أنهم يطالبون الدول النامية بتحرير تجارتها واقتصاداتها بوجه عام والالتزام بقواعد الجات وآلية فض المنازعات، ويتمسكون في بلادهم بسياسات التدخل في تدفقات التجارة وسياسات الدعم والحماية وإغلاق الأسواق أمام المنافسين وتكوين التكتلات الاقتصادية وفرض بعض العقوبات من طرف واحد عندما يرون مصلحة لهم في ذلك.

والواقع أن التصرفات العملية للدول الصناعية لا يحكمها في نهاية المطاف سوي المصالح حتى وإن تعارضت مع الإيديولوجيات المعلنة والشعارات المرفوعة، فهذه الدول تسعى إلى تحرير التجارة وتضغط من أجل المزيد من التحرير بمقدار من يتطابق ذلك مع مصالحها التجارية والوطنية، لكنها عندما تجد أن هذه المبادئ ستخلق الضرر بمصالحها فإنها تنجيه إلى تقييد التجارة وحماية الصناعة الوطنية.

فحقيقة الأمر أن الدول الصناعية ليست معنية بالمنافسة الدولية والأسواق المفتوحة وحرية التجارة كمبادئ مطلقة، وإنما هي معنية أساساً بتنمية قدراتها التنافسية وفتح الأسواق أمام صناعاتها وشركاتها متعددة الجنسية. فحيثما لا يخشى من المنافسة يتم فتح الأسواق أمام الأنداد، وإذا كانت هناك مخاطر فسرعان ما تظهر القيود وتغلق الأسواق.

ثانياً: النطاق التعاقدى

وعلى الرغم من أن الجات ليست منظمة عالمية من الناحية القانونية إلا أنها قد اكتسبت بقوة الممارسة عبر ما يقرب من نصف قرن وضع المنظمة العالمية غير الدائمة التي تمارس مهامها من خلال سكرتارية دائمة مقرها جنيف.

وكان من أهم الأعمال التي قامت بها سكرتارية الجات، الإشراف على جولات المفاوضات حول التعريفات الجمركية والقواعد والإجراءات المنظمة للتجارة الدولية بين الدول المنضمة إلى الاتفاقية.



ويمكننا القول إن الجانب التعاقدى للجات أصبح يشتمل في الوقت الراهن على ثلاثة أنواع من الاتفاقيات الدولية:

1. الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وما أدخل عليها من تعديلات وما استحدث فيها من مواد.
2. الاتفاقيات متعددة الأطراف – التي لا تلزم جميع الدول المنضمة إلى الجات وإنما يسري مفعولها فقط على مجموعة الدول المنضمة إليها. مثل " اتفاق مكافحة الإغراق "، " اتفاق الدعم " و " اتفاق القيود الفنية على التجارة ".
3. اتفاقية الألياف المتعددة (Multi Fibre Agreement) – والتي تنظم التجارة في المنسوجات والملابس، وفق استثناء من القواعد للجات.

ثالثاً: الجانب الوظيفي

أما فيما يتعلق بالجانب الوظيفي للجات – فيمكننا القول إن الجات تؤدي ثلاث وظائف:

1. الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي تتضمنها الاتفاقيات المختلفة.
2. تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل أحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة، وجعل العلاقات التجارية بين الدول أكثر شفافية، أكثر قابلية للتنبؤ، ومن ثم أقل إثارة للمنازعات.
3. الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول بشأن علاقاتها التجارية – أي القيام بوظيفة " المحكمة الدولية ".

ويعتبر الهدف الرئيسي للجات هو " تحرير التجارة الدولية " – أي إزالة الحواجز الجمركية وغير الحكومية التي تضعها الدول في وجه تحركات السلع عبر الحدود الدولية وفتح الأسواق وإتاحة أوسع المجالات للمنافسة الدولية.

وينبثق هذا الهدف من مبادئ " الليبرالية الاقتصادية " التي تصل إلى أن حرية التجارة تدفع كل دولة إلى التخصص فيما هي مؤهلة لإنتاجه بشكل أفضل وأرخص، أي فيما تملك من ميزة نسبية في إنتاجه.

وعندما تنضم الدول إلى الجات، فإنها لا تقوم بإزالة ما تفرضه على التجارة الخارجية من حواجز فوراً، وإنما تتعهد بالسعي المتواصل لإزالة هذه الحواجز وفتح الأسواق مع الالتزام بمجموعة من القواعد والضوابط تتضمنهم العشر نقاط التالية:

1. مبدأ الشفافية Transparency – أي الالتزام بأن التعريفات الجمركية هي الوسيلة للحماية وعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية. وهذه الشفافية تساعد على تحقيق درجة أعلى من الاستقرار والأمان في التجارة، وكذلك درجة أعلى من القابلية للتنبؤ بالسلوك التجاري الدولي.
2. مبدأ عدم التمييز (Non - Discrimination)، بمعنى أن المنتج المستورد من أية دولة متعاقدة يعامل بالطريقة نفسها التي يعامل بها المنتج المستورد من أية دولة متعاقدة أخرى.
3. تحرير التجارة الدولية على المدى الطويل، من خلال خفض المتبادل للتعريفات الجمركية.



4. الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة للدولة الأولى بالرعاية (Most Favoured Nation)، ويقصد به أن أية ميزة تفضيلية يمنحها طرف متعاقد للمنتج الناشئ في أية دولة أخرى، سوف تمنح فوراً – دون قيد أو شرط – لكل الدول المتعاقدة الأخرى.
5. مبدأ المعاملة القومية (National Treatment)، هذا المبدأ يقضي في جوهره بعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية كوسيلة لحماية المنتج المحلي، ومن ثم التمييز ضد المنتج المستورد. فالدول المتعاقدة في الجات تلتزم أن تعطي السلعة المستوردة معاملة لا تقل امتيازاً عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة المنتجة محلياً.
6. تجنب سياسة الإغراق (Dumping)، تلزم المادة (6) الأطراف المتعاقدة بعدم تصدير منتجاتهم بأسعار أقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلادهم.
7. تجنب دعم الصادرات، حيث أن منح إعانة للصادرات من أي منتج يؤدي إلى إيقاع الضرر بطرف متعاقد آخر. وعلى هذا فالمادة (16) تلزم الأطراف المتعاقدة بالامتناع عن تقديم الدعم للصادرات، وخصوصاً الصادرات من السلع غير الأولية (أي المصنوعات).
8. إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية في حالات الطوارئ، يجوز للدولة المنضمة للجات عندما تواجه تدفقاً مفاجئاً وضخماً من واردات سلعية معينة على نحو يُلحق ضرراً جسيماً بالمنتجين المحليين، أن تفرض قيوداً تجارية على السلع. تمييز بين الدول المتعاقدة، مع الالتزام بإلغاء هذه القيود خلال فترة زمنية معينة باعتبارها إجراءات مؤقتة.
9. إمكانية التقييد الكمي للتجارة في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات فيحق للطرف المعرض لخلل جسيم في ميزان مدفوعاته أن يفرض حصصاً كمية وأن يوقف العمل بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، على أن يتعهد بتخفيف هذه القيود تدريجياً.
10. المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلاً للدول النامية، وفقاً للمادة (18) يمكن للدول النامية حماية الصناعات الناشئة لديها من خلال تمتعها بإجراءات إضافية تتيح لها:
 - مرونة كافية في تعديل هيكل التعريفات الجمركية بما يوفر الحماية اللازمة لقيام صناعة ما.
 - تطبيق قيود كمية لاحتواء الخل في ميزان المدفوعات.

رابعاً: التجارة والتنمية

ويتناول الجزء الرابع من اتفاقية الجات قضية (التجارة والتنمية) الذي أقر بما يعرف – " قاعدة التمكين " (The Enabling Clause) والتي تعني أن الأطراف المتعاقدة في الجات مجتمعة تمكن الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتشجيع تجارتها وتنميتها، ومن المشاركة على نطاق أوسع في التجارة العالمية، مع الحصول على مزايا تجارية من الدول المتقدمة لا يجري تعميمها على بقية الأطراف المتعاقدة، وهو ما يعني تقنين " النظام العام للتفضيلات " (GSP – Generalized System of Preferences).

وبمقتضى الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة أوروجواي والتي أعلنت في الاجتماع الوزاري للجات في مراكش (أبريل 1994)، لم تعد الجات هي الأداة القانونية الوحيدة لتنظيم التجارة العالمية، فقد





أصبحت عضواً في عائلة جديدة تضم طائفة أخرى من الاتفاقات المنظمة للتجارة العالمية. ومن أهم هذه الاتفاقيات:

1. الاتفاقات الخاصة بالتجارة في المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس.
 2. الاتفاقات الخاصة بالقيود الفنية على التجارة، والدعن والإجراءات المضادة أو التعويضية والإجراءات الوقائية.
 3. الاتفاقات الخاصة بالإجراءات الصحية وقواعد المنشأ.
 4. الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS).
 5. الاتفاق حول قضايا التجارة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية (TRIMS).
 6. الاتفاق حول قضايا التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS).
 7. مذكرات التفاهم حول قواعد فض المنازعات وإجراءاتها.
 8. الاتفاقات الجمعية حول التجارة في الطائرات المدنية / منتجات الألبان واللحوم.
- وتشكل هذه الاتفاقات، جنباً إلى جنب مع الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية، نظاماً قانونياً للتجارة متعددة الأطراف، يتسم بالخصائص التالية:

1. يغطي النظام الجديد كل قطاعات التجارة العالمية تقريباً.
 2. ينطوي النظام الجديد على قدر من التعزيز لخطوات تحرير التجارة العالمية ووضع برامج زمنية لذلك.
 3. يتسم النظام الجديد بدرجة عالية من التفصيل والوضوح والاحكام في الكثير من قواعده وإجراءاته.
 4. يتضمن النظام نشأة كيان قانوني جديد هو منظمة التجارة العالمية، ومن المتوقع أن يخضع النظام الاقتصادي العالمي لدرجة أقوى من الإشراف من خلال تعاون هذا الكيان مع المنظمات الدولية القائمة، وخصوصاً البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
 5. إعادة التأكيد على الالتزام الدولي بمنح معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً للدول النامية بوجه عام، والدول الأقل بوجه خاص.
- وقد تضمنت نتائج جولي أوروغواي، الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية لتولي المهام التالية:

1. الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
2. تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلاً.
3. الفصل في المنازعات.
4. متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء.



5. التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات المحلقة به، في عملية صنع السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي.

خامساً: الهيكل التنظيمي للمنظمة

وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للمنظمة، فإنه يتألف من المكونات الرئيسية التالية:

- مجلس وزاري – يجتمع مرة كل سنتين على الأقل، ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء. وقد تم عقد سنة اجتماعات وزارية كان آخرها الاجتماع السادس في جنيف بسويسرا في 31 يوليو 2004.

- المجلس العام – يتولى الإشراف على التنفيذ اليومي لمهام المنظمة، ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، ويتألف من ممثلين عن كل الدول الأعضاء وتتفرع منه مجالس متخصصة، مثل مجلس حماية حقوق الملكية الفردية.

- اللجان الفرعية – هذه اللجان تتكون بمعرفة المجلس الوزاري، منها لجنة التجارة والتنمية، ولجنة الميزانية، ولجنة الشؤون المالية والإدارية.

- السكرتارية – يرأسها سكرتير عام، يعينه المجلس الوزاري ويحدد صلاحياته.

ويتم اتخاذ القرارات في المنظمة على أساس – " التراضي أو التوافق " (Consensus) أي عندما لا يعترض عليه بشكل رسمي أي من الأعضاء.

ويتضح من طريقة تشكيل المنظمة ولجانها وطريقة اتخاذ القرارات فيها، أنه من غير الوارد نظرياً أن تجبر الدول النامية على قبول قرارات معينة، ذلك أن الأغلبية العددية هي في يد هذه الدول، لكن كما هو معلوم، فإن القضية ليست قضية عدد أو نسبة بقدر ما هي مسألة علاقات قوي ونفوذ، ومن المعروف أن ميزان القوة ليس في صالح الدول النامية.

لكن ثمة مجال لكي تحسن الدول النامية وضعها في المنظمة، من خلال الحرص على عضوية اللجان والتنسيق فيما بينها ومن خلال التعاون في الدراسة الجيدة للقضايا المعروضة وبلورة مواقف محددة منها، والاستعداد للمفاوضات المقبلة والتي من المتوقع أن تثار فيها قضايا شائكة تمس الدول النامية، مثل قوانين العمل، والهجرة الدولية، وحقوق الإنسان والبيئة والتجارة.

ويتولى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية مهمة فض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء في ضوء القواعد والإجراءات الحاكمة لفض المنازعات، فيحق لأي عضو رفع شكوى إلى المنظمة، تتولى لجان التحقيق اقتراح الحكم المناسب بإتباع خطوات معينة وفق جدول زمني محدد، وهذا إنجاز مهم وينطوي على تقوية للنظام المتعدد الأطراف وحكم القانون – إذا احترمت الدول الأعضاء بالطبع – وإذا لم يرق العضو المهتم بتعديل تصرفاته التجارية بما يتفق والحكم الصادر، فإنه يحق للدول المتضررة طلب تعويض أو توقيع عقوبات تجارية. مع ملاحظة ما يلي:

أولهما: تتولى لجان التحقيق اقتراح الأحكام المناسبة وليست لها سلطة إلزام.





ثانيهما: المنظمة نفسها لن تتولى توقيع العقوبات ضد أي طرف مدان، وإنما تفوض إلى الطرف المتضرر توقيع العقوبة، وبالتالي فإن قدرة الأقوياء على معاقبة الضعفاء ستكون أكبر من قدرة الضعفاء على فرض عقوبات مؤثرة أو رادعة على الأقوياء.

ثالثهما: جدير بالذكر أن العقوبة من الممكن ألا تكون من جنس العمل، بمعنى أن إخلالاً بالتزام متعلق بالتجارة في السلع من الممكن أن يواجه عقوبة تتعلق بالتجارة في الخدمات أو بحقوق الملكية الفكرية أو الاستثمار.

رابعاً: هذا الجانب من آلية فض المنازعات ينطوي على شيء من عدم التكافؤ في قوة العقوبة وعدم التناسب بين الإخلال بالتزام معين والعقوبة الممكن توقيعها في هذا الشأن.

سابعاً: الجات والعولمة الاقتصادية

وهنا يثور التساؤل حول دور الجات في تطبيق العولمة الاقتصادية، فثمة انطباعات أخذت في الشيوع في أعقاب إعلان نتائج جولة أورجواي:

أولها: أن النظام الجديد للتجارة العالمية ينطوي على إطلاق حرية التجارة على الصعيد الدولي، وفتح أسواق جميع دول العالم على مصراعيها على الفور وبلا تمييز، واحتدام المنافسة الكاملة في كل قطاعات التجارة العالمية.

ثانيهما: أن نتائج جولة أورجواي سوف تضع حداً لجهود الفوضى في العلاقات التجارية بين دول العالم، وتبدأ عهداً جديداً تخضع فيه هذه العلاقات لنظام دقيق أساسه المبادئ وسياسة القانون لا القوة والمصلحة.

ولا شك أن العالم سوف يشهد درجة أعلى من التحرير في المعاملات الاقتصادية ولكن ليس هناك أساس للاعتقاد بأن أسواق العالم سوف تفتح على مصراعيها فور قيام منظمة التجارة العالمية بممارسة المهام المنوطة بها، وذلك:

لأن التحرير ليس فورياً، بل يمتد إلى فترات طويلة.

إن الاتفاقات الجديدة لا تعني انتهاء فرص تقييد التجارة وحماية الصناعات المحلية. فهذه الفرص تبقى متاحة، سواء بالنصوص الصريحة للاتفاقيات أو بالتحاليل عليها واستغلال الثغرات.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه التحفظات على درجة تحرير التجارة ومدى انفتاح الأسواق كان مبيناً على فرض ضمني إلا وهو التزام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بنصوص الاتفاقات. ولكن النص على التحرير في الاتفاقات شئ والممارسات العملية شئ آخر وخصوصاً من جانب الدول الصناعية. فالعبرة ليست بالاتفاقات والقوانين ولكن بمدى توافر الإرادة الضرورية لتنفيذها وخصوصاً من جانب الطرف الأقوى في النظام الاقتصادي العالمي. صحيح أن الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أورجواي توحى بأننا مقدمون على مرحلة جديدة من التجارة الدولية رائدها النظام والقانون، ولكن هذه الاتفاقات، شأنها شأن الكثير من الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية، قد تنفذ في بعض الحالات وتعطل في حالات أخرى، هذا ما أكده بعض المراقبين في الدول الرأسمالية ذاتها فقد ذكرت الإيكونوميست أن الدعوة للعولمة وتحرير التجارة على مستوى العالم رفعتها الدول الكبرى إذا رأت في ذلك مصلحة ما لها ولكن الاتجاهات الحمائية في أوروبا وأمريكا هي التي جعلت مفاوضات الجات تمتد إلى سبع سنوات.





ومن المفارقات الغربية أنه بينما كان يتم الاحتفال في جنيف باختتام أعمال جولة أوروغواي وعلان نتائجها كان وزراء الصناعة في الاتحاد الأوروبي يقررون تقديم دعم ضخم لصناعات الصلب التابعة للقطاع العام بغرض إعادة هيكلة هذه الصناعات والتخلص من فائض الإنتاج فيها.

بل أن هناك سبب آخر لاحتمال عودة الحمائية من جانب الدول الصناعية في السنوات القادمة سواء من خلال إجراءات قطرية أو التكتلات الاقتصادية. ويتصل هذا السبب بتزايد معدلات البطالة في الدول الصناعية إلى حدود لم تعد مقبولة اجتماعياً. وإذا ما تناولنا ما ادخله إنشاء المنظمة الجديدة للتجارة العالمية للتفاهم حول تسوية النزاعات من قواعد وضوابط معمول بها. فإن الممارسة العملية تجعل كفة الدول المتقدمة هي الراجحة دائماً وتجعل فرصتهم في تمرير ما يريدونه من قرارات وإعاقة ما لا يريدونه أكبر بكثير من الفرص المتاحة للأعضاء من الدول النامية.

فقدرة الدول المتقدمة اقتصادياً على الحصول على التراضي فيما يتعلق بقرار ترغب في تمريره أكبر من قدرة الدول الصغيرة والنامية على تعبئة الآخرين لصالح ما تريد تمريره من قرارات.

وخلاصة ما تقدم أنه إذا كانت الاتفاقات الجديدة للتجارة العالمية قد تقدمت بالعالم خطوة على طريق تحرير التجارة، فما زالت هناك خطوات عديدة يتعين اتخاذها قبل الوصول إلى عصر جديد للاقتصاد العالمي الحر. وإذا كانت التحريرية تنشط بمقدار في عدد من المجالات فإن الحمائية ما زالت نشطة. ومن جهة أخرى فإن المساواة لها قيمة كبيرة ما دامت موازين القوي الاقتصادية مختلفة في الواقع لصالح الدول المتقدمة في النظام الاقتصادي الدولي.

ولدراسة أثر التطبيق الاقتصادي للعولمة على الدول النامية من خلال اتفاقيات الجات، نجد أنه يجب دراسة مدى استجابة النظام الدولي الجديد لمطالب كل من الدول المتقدمة والدول النامية. فإذا كان الفاعلون الرئيسيون في جولة مفاوضات أوروغواي هم الدول الصناعية المتقدمة، فليس من الغريب أن يكونوا هم الذين خرجوا بأكبر المكاسب.

ومع التسليم بأن الدول المتقدمة، وخصوصاً الدول الصناعية الكبرى لم تصل إلى كل ما كانت تبغيه في الموضوعات، مثل موضوع التجارة في الخدمات وموضوع الاغراق، فلا شك في أنها حصلت أيضاً على الكثير وبأطر التفاوض المستقبلي ومواعيد محددة هي المستفيد الأول منها.

والخلاصة: هي إنها أياً كانت الحقيقة حول مقدار الزيادة في الدخل العالمي نتيجة تحرير التجارة العالمية، فإن المتوقع أن تحصل الدول النامية مجتمعة على نسبة أقل كثيراً من النسبة التي ستؤول للدول الكبرى. فمن المقطوع به أنه ستكون هناك خسارة محققة بالنسبة إلى الدول الأفريقية وخصوصاً من جراء الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية. بل أنه من المرجح أن معظم الدول النامية سوف تخسر من جراء تنفيذ النظام الجديد للتجارة العالمية في المدى المتوسط، ذلك ما لم تغير الكثير من سياستها الراهنة وتعديل وضعها الجائر في نظام تقسيم العمل الدولي.



ثامناً: مراوغات الأغنياء

ومن أهم الأمثلة على ذلك:

- الخرق الصريح لمبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية، عندما سمحت اليابان بفتح أسواقها أمام السجائر الأمريكية تحت ضغط التهديدات الأمريكية ولم تعمم هذا التنازل لصالح بقية الدول المصدرة للسجائر.
- إساءة استعمال بعض مواد اتفاقية الجات لمنح حماية للصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية المادة (6) المتعلقة بمواجهة سياسة الإغراق. فهذه المادة تجيز للطرف المتضرر من الإغلاق فرض " رسم مضاد للإغراق " وفي كثير من الحالات كانت الدول الصناعية تغالي في قيمة الرسم المضاد للإغراق، بحيث يتحول في نهاية المطاف إلى حاجز يمنع دخول السلع الأجنبية.
- ما يعرف بـ (الإجراءات الرمادية) وهذا المصطلح يطلق على طائفة من الأساليب والترتيبات التجارية التي تطبقها بعض الدول غالباً من خلال اتفاقات ثنائية من أجل تقييد الواردات من الدول الأخرى إلى أسواقها المحلية، أو من أجل زيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية. وهذه الإجراءات تنطوي على مخالفة صريحة لقواعد الجات، وخصوصاً قاعدة عدم التمييز في المعاملة بين الدول، وقاعدة تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية.

ومن أمثلة هذه الإجراءات الرمادية الحد الطوعي للصادرات، ترتيبات التقييد الطوعي للتجارة وترتيبات التسويق المنظم، إجراءات التوسع الطوعي في الاستيراد.

ومن أشهر تطبيقات الإجراءات الرمادية ما يلي:

1. اتفاقية الألياف المتعددة 1961م.
 2. تقييد الصادرات الزراعية إلى دول السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي الآن) ويرجع ذلك إلى نظام الدعم السخي للمنتجات والصادرات الزراعية لدول السوق.
 3. تطبيق نظام الحصص الكمية التي تميز دخول المنتجات اليابانية إلى أسواق الدول الصناعية الكبرى.
 4. اللجوء إلى ما يعرف بالقيود غير التعريفية – بتحديد موانئ معينة غير مجهزة لاستقبال وإدارات معينة (حالة فرنسا) أو المغالاة في وضع القيود الفنية (اليابان).
 5. كما سعت الدول الصناعية إلى حماية أسواقها وتعزيز مصالحها التجارية من خلال إقامة التجمعات التجارية الإقليمية كمناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية.
- يتضح مما سبق أن الدول الكبرى لا تعبأ بمبادئ الجات وقواعدها إذا لم تحقق لها مصالحها وكثيراً ما تتجه إلى التحاليل على هذه المبادئ والقواعد أو مخالفتها مخالفة صريحة، كما أنها تضرب عرض الحائط بمبدأ التعددية الذي تسعى الجات إلى تكريسها وتلجأ إلى التكتلات الإقليمية والاتفاقيات الثنائية وحتى إلى التصرفات الانفرادية لتحقيق مآربها.
- أن قضية المعاملة المتميزة الأكثر تفضيلاً للدول النامية تثير قضية جوهرية ، وهي قضية العلاقة بين التجارة والتنمية ، وتتمثل وجهة النظر التقليدية لنكل القضية (والتي يفترض أنها تشكل الأساس النظري للجات) في أن التجارة الخارجية هي محرك النمو الاقتصادي وإنها تنتعش في ظل



المنافسة وفتح الأسواق ، ومن ثم فإن حرية التجارة تعد شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي وهذه هي وجهة نظر الدول الصناعية المتقدمة والتي تتوقع من الدول النامية الالتزام بها وإن كانت هي نفسها لم تكن تلتزم بها عملياً وسعت إلي إغلاق أسواقها أمام صادرات الدول النامية.

أما الدول النامية فلها وجهة نظر أخرى، فهي تواجه وضعاً حائراً في مجال التجارة الدولية نشأ أساساً خلال الفترة الاستعمارية وما أنتجت من نظام لتقسيم العمل على الصعيد الدولي صارت فيه الدول النامية تنتج ما لا تستهلك وتستهلك ما لا تنتج، فضلاً عن إعاقه نمو قوي الإنتاج فيها.

فهي تواجه منافسة غير متكافئة من جانب الدول الصناعية التي قطعت شوطاً طويلاً على طريق التطوير الثقافي والنمو الاقتصادي، ففتح أسواق الدول النامية في هذه الظروف سوف يعني الفشل الأكيد للتصنيع فيها واستمرارها في إنتاج سلع أولية يتناقص الطلب عليها، ولذلك فقد بلورت الدول النامية مطلبين أساسيين، وحاولت التكتل في الاتحاد ومحافل دولية أخرى وحشد جهودها من أجل تحقيقها وهما:

- يتعين على الدول الصناعية أن تقدم المعونات التنموية للدول النامية وإن تفتح لها أسواقها للصادرات علي أسس تفضيلية.
- حق الدول النامية في اللجوء إلى أساليب الحماية المختلفة لحماية الصناعات الناشئة ودعم جهود التنمية بوجه عام.

تاسعاً: مطالب الفقراء

هناك عدة أسباب تدعونا للمطالبة بمعاملة تفضيلية للدول النامية. من أهم هذه الأسباب:

1. من الصعب الجزم بأن توسع التجارة كان هو السبب في النمو الاقتصادي السريع للدول الصناعية، فمن الممكن العثور على أدلة قوية لبيان أن العكس هو الأصح بمعنى أن توسع التجارة قد حدث نتيجة للنمو الاقتصادي السريع ومن ثم فإن علاقة السببية بين حرية التجارة والنمو الاقتصادي تفتقر إلى سند قوي سواء على الصعيد النظري أو العملي.
2. أن السلوك الفعلي للدول الصناعية قديماً وحديثاً يؤكد أن الحماية، لا الحرية، والتدخل الحكومي، لا قوي السوق الحرة وحدها، كانت من العوامل الحاسمة في تحقيق النمو الاقتصادي لهذه الدول.
3. أن الاستفادة من تحرير التجارة مرتبطة بدرجة التنمية، أي مرحلة التطور الاقتصادي التي تبلغها الدولة، ومستوي القدرة التنافسية التي حققتها ولذلك فإن المستفيد الأكبر من تحرير التجارة ومن الجات عموماً هو الدول الصناعية.

فإطلاق حرية التجارة في ظل تقسيم العمل الدولي الراهن وفي ظل تخلف الدول النامية لن تكون له من نتيجة سوي استمرار الدول النامية في إنتاج المواد الأولية وحرمانها من الدخول إلى عام التصنيع.

فالمنافسة مع انعدام التكافؤ في القوة الاقتصادية والقدرة التنافسية نتيجتها محسومة سلفاً، وهي البقاء للأقوى.





ولهذا فمن التعسف من الناحية النظرية ومن الناحية العلمية اعتبار المعاملة التمييزية الأكثر تفضيلاً للدول النامية وإجراءات الحماية التي تلجأ إليها هذه الدول من قبيل الإجراءات المشوهة للتجارة أو من قبيل سوء التدبير الاقتصادي.

وبقي أن نضيف أن الموافقة على اشتغال الجات على المعاملة المتميزة للدول النامية تأتي من جانب الدول الصناعية ليس عن إقناع ورضي، بل من قبيل الحل الأوسط، مع الميل إلى عدم الالتزام بشيء محدد اكتفاء بالقرارات والإعلانات التي ترمز بعبارات "السعي لبذل المجهود"، ومراعاة ظروف الدول النامية.

والدليل على ذلك استمرار الدول الصناعية في إغلاق أسواقها أمام الكثير من صادرات الدول النامية ولا يرجع ذلك عجز الدول النامية عن الاستفادة من الفرص المتاحة ولكنه يرجع إلى عدة أمور: -

1. تواضع التخفيضات في التعريفات الجمركية التي قدمتها الدول الصناعية.
2. وضع حواجز أمام صادرات الدول النامية من السلع المصنعة والمنسوجات.
3. القيود الفنية وغيرها من القيود غير التعريفية لعرقلة دخول منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول الصناعية.

عاشراً: الاجتماعات الوزارية (المد والجزر وفيضان تسونامي وأنفلونزا الطيور)

نستعرض معاً فيما يلي ملخصات سريعة على موضوعات ونتائج كل اجتماع وزاري تم عقده عقب الانتهاء من جولة أوروغواي عام 1994 حتى الآن أوائل عام 2006.

الاجتماع الأول: **مؤتمر سنغافورة عام 1996** حيث تمت من خلاله مناقشة عدد من الموضوعات مثل التجارة والاستثمار، التجارة والمنافسة، التجارة والعمل، تسهيل التجارة، المشتريات الحكومية.

الاجتماع الثاني: **مؤتمر جنيف عام 1998** حيث تم التركيز في علي متابعة ما تم تنفيذه من اتفاقية دولة أوروغواي ومناقشة موضوع التجارة الإلكترونية.

الاجتماع الثالث: **مؤتمر سياتل عام 1999** وقد أُنسم بمحاولة الأطراف التجارية القوية (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي واليابان) فرض رؤيتهم الكاملة في مناقشة الموضوعات المطروحة بما أدى إلى فشل هذه الجولة والذي تمثل في عدم التوصل إلى إي تقدم في مجال تحرير التجارة العالمية وعدم اتخاذ أية قرارات ملزمة للأعضاء هذا بالإضافة إلى خروج المظاهرات الصاخبة والتي صاحبت انعقاد الدورة خاصة من قبل المنظمات غير الحكومية (نحو 700 منظمة) لذا انعقدت الآمال على أهمية إنجاح المؤتمر الوزاري الرابع.

الاجتماع الرابع: **مؤتمر الدوحة القطرية نوفمبر 2001** بحضور ممثلي 144 دولة حيث تم خلاله مناقشة موضوعات العلاقة بين التجارة والاستثمار، والتجارة أو العمل على المستوى العالمي وتسهيل حركة التجارة بين الدول والشفافية في المشتريات الحكومية وكذلك تم إعادة طرح قضايا التي فشل **مؤتمر سياتل** في التوصل إلى حلول بشأنها وهي القضايا المتعلقة بتحرير الزراعة





ومعايير العمل والبيئة وتطبيقها في مجال التجارة الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بصناعة الدواء.

الاجتماع الخامس: **مؤتمر كانكون المكسيكية سبتمبر 2003** والذي انعقد وسط توقعات قوية بنشوب خلاف عميق حول عدة قضايا رئيسية تأتي على رأسها قضية الدعم الزراعي علاوة على بعض الموضوعات الأخرى التي طالبت بها الدول المتقدمة في المؤتمر الوزاري الثاني للمنظمة والذي عقد بسنغافورة عام 1996. وكان الهدف الرئيسي لهذه الجولة هو الوقوف على آخر التطورات التي تحققت خلال العامين الماضيين مع محاولة الوصول إلى اتفاق حول القضايا الخلافية المثارة بين الدول المتقدمة والنامية في ظل ما يعرف بجولة التنمية والتي تم تدشينها في مؤتمر الدوحة منذ عامين 2001 وكان مخطط الانتهاء منها في يناير 2005.

إلا أنه يمكن استخلاص العديد من النقاط التي أسفر عنها المؤتمر فيما يلي:

1. يأتي فشل مؤتمر (كانكون) بالمكسيك في أعقاب الفشل الضمني للمؤتمر الوزاري الرابع في عام 2001 حيث فشل في التوصل إلى إعلان ختامي إلا بعد اليوم الخامس بيد أن كانت أغلبية الوفود المشاركة قد غادرت الدوحة، ومن ثم فهو يوضح الفشل المستمر في جولات التفاوض الخاصة بمنظمة التجارة العالمية منذ اجتماعات سياتل عام 1999.
2. انحراف النظام التجاري الدولي إلى منعطف خطير يلقي بظلاله الكثيفة على عمل منظمة التجارة الدولية وكفاءتها.
3. تأكيد الدول النامية الأعضاء بالمنظمة على افتقار المنظمة إلى الشفافية في عملها وعدم تعبيرها عن مصالحها، وهو ما يطرح تساؤلات حول إعادة النظر في هيكل المنظمة ونشاطها. وأيضاً في مجمل اتفاقية جولة أوروغواي ومدى قدرتها على تحرير التجارة الدولية.
4. استطاعت الدول النامية أن يصبح لها لأول مرة صوت جماعي من خلال التنسيق في إطار مجموعة 22 وقامت بعرض وجهات نظر مدروسة تأخذ في الاعتبار كافة المتغيرات والعناصر المؤثرة في الملف الزراعي، ومن ثم يعتبر فشل المؤتمر بطريقة أو بأخرى نصراً معنوياً للدول الفقيرة.

الاجتماع السادس: **مؤتمر جنيف السويسرية يوليو 2004** بحضور ممثلة 147 دولة وركزت المفاوضات على محاولة الوصول إلى اتفاق حول عدة قضايا خلافية رئيسية بين الدول المتقدمة والنامية والتي لم يتم التوصل إلى الحلول بشأنها في محادثات كانكون في عام 2003، تأتي في مقدمتها قضية الدعم الزراعي. ولقد أطلق على مؤتمر جنيف " جولة التنمية " استئنافاً لجولة الدوحة عام 2001 والمكسيك 2003 حيث أوليا اهتماماً خاصاً بقضايا الزراعة والبضائع الزراعية وتجارة الخدمات وقوانين الجمارك. لكن تلك المفاوضات انهارت بسبب عدم توصل الدول الغنية والفقيرة إلى اتفاق حول قضايا الزراعة.

إلا أنه يمكن استخلاص العديد من النقاط التي أسفر عنها المؤتمر فيما يلي:

1. توصلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبرازيل والهند وأستراليا إلى اتفاق حول مخطط تفصيلي لمواصلة المفاوضات المتعلقة بالزراعة إلا أن النص الذي تم التوصل إليه مبهم وغير مرتبط بجدول أعمال محدد.





2. حذرت الدول الأفريقية من احتمال انهيار محادثات تحرير التجارة العالمية المنعقدة في جنيف إذا لم توقف الدول الكبرى دعمها المقدم لمزارعي القطن لديهم.
 3. تحالف الدول الفقيرة ضد التمييز الذي تمارسه الدول الغنية ضدها والمتمثل في قضية الدعم الذي يزيد عن مليار دولار يومياً والذي ينتج عنه إغراق الدول النامية بمنتجات منخفضة الأسعار عن مثيلاتها المحلية، وفي المقابل تواجه هذه الدول نفس المشكلات إذا حاولت القيام بتصدير للدول الغربية.
- الاجتماع السابع: مؤتمر هونج كونج ديسمبر 2005: لم تصلنا معلومات عنه حتى الآن.





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





ملحق

حول قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أعداد الأستاذ الدكتور
حسين مصطفى هلالي





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





حول قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (*)

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين العديد من التطورات التي تمخضت عن ملامح جديدة له، والتي تمثلت أحد صوره من ناحية في استكمال اركان النظام التجاري الدولي، وذلك بتدشين منظمة التجارة العالمية بهدف تحرير وتنشيط التجارة الدولية. ومن ناحية أخرى فقد شهدت الساحة الاقتصادية قيام العديد من التكتلات بين مختلف دول العالم بهدف حماية مصالحها التجارية وإنعاش التبادل التجاري فيما بينها.

وقد سمحت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية باستثناء التكتلات الاقتصادية من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وتعد منطقة التجارة الحرة الحد الأدنى لمثل هذه التكتلات، ويتم فيها إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية على السلع بين الدول الأطراف فيها، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية في مواجهة البلدان الأخرى.

وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة حرص الدول العربية على إنشاء كتل اقتصادية عربي لمواجهةها، والاستفادة مما يتيح من فرص سواء في مجال التجارة أو الاستثمار. ومن ثم برزت أهمية إنشاء منطقة تجارية حرة عربية من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية.

وفي ضوء ذلك شهد مطلع عام 2005 التطبيق الفعلي الكامل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي بدأ تنفيذها في عام 1998. والتي تنص على إزالة الرسوم الجمركية بين 17 دولة عربية، وذلك في سبيل العمل على زيادة التجارة البينية بين الدول العربية والتي اقتصر على أقل من 9% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية العربية في عام 1997.

أولاً: الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: -

تستند منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى عدد من الوثائق القانونية التي أنشأت بموجبها وتنظم العمل في إطارها، وتتمثل في:

- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- لجان متابعة التنفيذ وفض المنازعات.
- قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

1. اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

تشكل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الإطار القانوني الرئيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد أبرمت هذه الاتفاقية عام 1981 ودخلت حيز التنفيذ عام 1983 بعد مصادقة أكثر من ست دول عربية عليها. وقد نصت المادة السادسة من الاتفاقية على " إعفاء السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، والسلع نصف المصنعة، والسلع

* تم اقتباس هذا الجزء من إصدارات البنك الأهلي المصري (النشرة الاقتصادية)، العدد الأول، المجلد الثامن والخمسون، عام 2005



التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية، من كافة الرسوم الجمركية، والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد. وقد صادق علي هذه الاتفاقية تسع عشرة دولة عربية ليس من بينها الجزائر وجيبوتي وجزر القمر المتحدة. وتعتبر المصادقة على هذه الاتفاقية الشرط الأول والأساسي للانضمام للمنطقة.

وفي هذا الإطار لم تثمر المفاوضات التي تمت بين الدول العربية في إطار لجنة المفاوضات التجارية طوال الأعوام من 1985 إلى 1992 في الوصول إلى اتفاق بشأن تحرير أي مجموعات سلعية من السلع المصنعة، كما اختلفت الدول العربية بالنسبة للتحرير الفوري للسلع الزراعية، واقرحت بعض الدول إخضاعها للتخفيض التدريجي.

2. البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يعتبر البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صياغة لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية للوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية خلال فترة زمنية محددة، وقد تم مراعاة أن تتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات مختلف الدول العربية ومع أحكام منظمة التجارة العالمية، خاصة وأن عدداً من الدول العربية إما أعضاء في هذه المنطقة أو بصدد الانضمام إليها. ويشمل البرنامج التنفيذي عدداً من العناصر الرئيسية، وتتمثل في:

- تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول المشاركة في المنطقة من الرسوم الجمركية بنسب سنوية متساوية (10%) خلال عشر سنوات تبدأ في 2007/1/1. وقد تم تخفيض الفترة الزمنية للبرنامج (بناء على توجيهات من القمة العربية في عمان عام 2000) ليتم استكمالها وإزالة كافة الرسوم الجمركية في مطلع عامي 2004 و2005 إلى 20%.
- إمكانية التحرير الفوري لأي سلع يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء أثناء فترة تنفيذ البرنامج، كما يجوز لأي دولتين مشاركتين في البرنامج التنفيذي تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الزمني.
- معاملة السلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية.
- عدم إخضاع السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى.
- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في الميزان التجاري الناجم عن تطبيق البرنامج.
- منح معاملة تفضيلية للدول العربية نمواً والراغبة في الانضمام إلى المنطقة، على أن تحدد هذه الدول طبيعة المعاملة المطلوبة وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة. وفي هذا الإطار يتم منح فترة سماح من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية حتى مطلع عام 2005، مع تمتع تلك الدول خلال هذه الفترة بما وصل إليه التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في الدول الأعضاء الأخرى، وعلى أن تبدأ في تطبيق التخفيض التدريجي مع بداية 2005 لتصل إلى إزالة كاملة للرسوم الجمركية في 2010/1/1، وقد استفادت من هذه المعاملة التفضيلية كل من السودان واليمن.



3. لجان متابعة التنفيذ وفض المنازعات

تم التوصل بين الدول الأعضاء في المنطقة إلى وضع لائحة للقواعد الإجرائية المتعلقة بفض المنازعات بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتم تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وفض أي منازعات تنشأ عند التطبيق من خلال لجان متخصصة تضم في عضويتها كافة الدول أعضاء المنطقة وهي:

- لجنة التنفيذ والمتابعة، لمتابعة التنفيذ وفض المنازعات.
- لجنة المفاوضات التجارية، المكلفة بمهمة إزالة القيود غير الجمركية.
- اللجنة الفنية لقواعد المنشأ، المكلفة بمهمة إعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية.

وتبدأ أولى مراحل معالجة المنازعات من خلال ما يسمى بنقاط الاتصال في الدول الأعضاء. حيث يتم في كل دولة عضو تحديد جهة معينة (وزارة)، وتسمية اثنين من كبار المسؤولين عن نقطة الاتصال في الدولة، تكون مهامهم بالإضافة إلى محاولة معالجة الشكاوى، إجراء الاتصالات مع كافة الجهات المعنية بتطبيق الالتزامات المتعلقة بالمنطقة داخل الدولة سواء كانت جهات حكومية أو قطاع خاص. وإذا لم يتم معالجة موضوع النزاع أو الشكاوى من خلال نقاط الاتصال، يمكن لطرفي النزاع اللجوء إلى التوفيق أو التحكيم.

ويتم اللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية إذا لم تتفق أطراف النزاع على اللجوء إلى التوفيق أو التحكيم، أو في حالة عدم التمكن من تنفيذ ما يتم التوصل إليه من قرارات في إطار التوفيق أو التحكيم.

ومن المتوقع أن تتعدد وتنعد القضايا المرتبطة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأن تشمل قضايا تتعلق بالإغراق والدعم وقواعد المنشأ مما يستلزم تدريب وتأهيل العاملين في القطاع التجاري في الدول العربية على التعامل مع قضايا الدعم والإغراق، والتي تشكل حالياً أهم مجالات النزاع والقضايا بين الدول في إطار منطقة التجارة العالمية، وتتولاها مكاتب قانونية مختصة وبتكلفة عالية.

4. قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية

طبقاً لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام 1981 تعتبر السلعة ذات منشأ عربي عندما تضيف إليها دولة عربية قيمة جديدة لا تقل عن 40% من قيمتها النهائية، وتنخفض النسبة إلى 20% في حالة الصناعات التجميعية.

وعلى جانب آخر تم تحديد اللجنة الفنية لقواعد المنشأ وكلفت بمهمة إعداد منشأ تفصيلية للسلع العربية، وقد أقرت هذه اللجنة قواعد منشأ مرحلية يتم العمل بها إلى حين استكمال القواعد التفصيلية.

ثانياً: التجارة البينية العربية

بلغ إجمالي قيمة التجارة الخارجية العربية نحو 5.2 مليار دولار خلال عام 2003 بزيادة نسبتها 19.4% عن عام 2002. وقد ارتفع إجمالي قيمة الصادرات لتبلغ نحو 3.3 مليار دولار نسبتها 23.7%، كما ارتفعت قيمة الواردات لتبلغ 198.7 مليار دولار بزيادة نسبتها 13.2%.





وفيما يتعلق بأهم الشركاء التجاريين للدول العربية نجد أنه بالنسبة للصادرات يحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة حيث بلغت حصته 27.6% من إجمالي الصادرات العربية في عام 2003، تلتها اليابان بنصيب نسبي 18.4%، ثم دول جنوب شرق آسيا والتي بلغت حصتها 12.6%، ثم الولايات المتحدة بنصيب نسبي 9.8%. أما بالنسبة للواردات العربية فقد بلغت حصة الاتحاد الأوروبي 44.2% في عام 2003، في حين بلغت حصة الولايات المتحدة 14.5%، تلتها اليابان بنصيب نسبي 8.6%، ثم دول جنوب شرق آسيا بحصة بلغت 6.3%.

وعلى صعيد التجارة البينية العربية فإن قيمتها تعد متواضعة ولا تتناسب مع حجم وإمكانات الاقتصادات العربية أو مستويات التعاون الاقتصادي المأمول بينها، حيث بلغ إجمالي قيمة التجارة البينية العربية 45.5 مليار دولار في عام 2003 بزيادة نسبتها 15.5% عن العام السابق وبما يمثل نحو 9% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية العربية.

وقد بلغت قيمة الصادرات البينية العربية 25 مليار دولار في عام 2003 بزيادة قدرها 21.2% عن عام 2003 وبما يمثل نحو 8.2% من إجمالي الصادرات العربية، في حين سجلت الواردات البينية العربية 20.5 مليار دولار بزيادة نسبتها 9.1% عن العام السابق وبما يمثل نحو 10.3% من إجمالي الواردات العربية.

وعلى مستوى الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية، جاء الوقود المعدني والمواد الخام في المرتبة الأولى لإجمالي الصادرات البينية العربية بنسبة 52.2%، تليه الأغذية والمشروبات بنسبة 18.2%، والمواد الكيماوية بنسبة 16.2%، والمصنوعات بنسبة 7.9% ثم الآلات ومعدات النقل بنسبة 5.5%.

وبالنسبة للواردات البينية العربية، فقد احتل الوقود المعدني والمواد الخام المرتبة الأولى أيضاً بنسبة 42.7%، تليه الأغذية والمشروبات بنسبة 18.7%، والمواد الكيماوية بنسبة 17.6%، والمصنوعات بنسبة 13.4%، وأخيراً الآلات ومعدات النقل بنسبة 7.6%.

ثالثاً: موقف تجارة الخدمات بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تشكل تجارة الخدمات نسبة هامة من إجمالي التجارة العربية تبلغ في المتوسط حوالي 24% وتقارب بذلك المتوسط العالمي لتجارة الخدمات في التجارة العالمية والذي يبلغ نحو 25%. وقد تتعدى هذه النسبة هذا المتوسط في عدد من الدول العربية التي تتوفر لديها مقومات سياحية وخدمية أخرى مثل مصر والأردن والمغرب وتونس.

وقد اقتضت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تجارة السلع فقط ولم تشمل حتى الآن تجارة الخدمات. ومع التطور الذي يشهده قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يكتسب قطاع الخدمات أهمية متزايدة على المستويين العالمي والعربي. كما أن الدول العربية التي انضمت إلى منطقة التجارة العالمية والتي يبلغ عددها إحدى عشرة دولة وهي الإمارات والأردن وتونس والبحرين وجيبوتي وعان وقطر والكويت ومصر والمغرب وموريتانيا، تقدمت بجدول التزاماتها في إطار المنظمة العالمية والتي تجعلها ملزمة بتحرير بعض قطاعات الخدمات لديها.





رابعاً: الوضع الحالي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومعوقات تفعيلها

بلغ عدد الدول العربية التي انضمت إلى المنطقة سبع عشر دولة وهي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، سوريا، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، واليمن. وبقيت خمس دول لم تنضم بعد إلى المنطقة من بينها أربع دول مصنفة ضمن مجموعة الدول العربية الأقل نمواً (جيبوتي، الصومال، جزر القمر المتحدة، موريتانيا)، بالإضافة إلى الجزائر (كما سلفت الإشارة).

وقد التزمت جميع الدول الأعضاء بالمنطقة بتطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر، إلا أن الأمر لا يزال يتطلب استكمال بعض الجوانب القانونية وخاصة تلك المتعلقة بالاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية، وإزالة بعض القيود والحواجز غير الحكومية، وزيادة كفاءة التجارة العربية بكافة مكوناتها المساعدة لها من النقل والتمويل والإدارة.

ولعل من أبرز المعوقات التي تم التغلب عليها هي الاستثناءات التي منحت لعدد من الدول الأعضاء عند بداية التطبيق لتمكينها من تصحيح أوضاعها الاقتصادية، وإعادة تأهيل بعض قواعدها الإنتاجية، وقد أوقفت جميع الدول المعنية العمل بتلك الاستثناءات مع نهاية عام 2003.





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





”



إعداد :

المستشار فرج بشير برنوص
ماجستير قانون جنائي (فرع قانون الانترنت)
خبير محلف في الجرائم الافتراضية 2017م

دور وسائل الدفع الرقمي في تمويل الإرهاب





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





مقدمة

أدى التقدم التقني المتزايد والابتكارات الناتجة عنه إلى إحداث تغير جذري في الأساليب التي تدر بها المؤسسات أعمالها وتقدم بها خدماتها إضافة إلى التحديات الأمنية والاجتماعية. ناهيك عن التطور السريع لهذه التقنيات وأثارها على الصعيد الإداري والمالي والأمني. وعلى وجه الخصوص قطاع الدفع وتحويل الأموال من خلال نظم الدفع والتسوية المتطورة والعملات الرقمية الافتراضية.

كما شهد النظام النقدي العالمي تطورات جذرية في السنوات القليلة الماضية ولعل أبرزها العملات الافتراضية المشفرة التي تعتبر (البتكوين) أكثرها شهرة وانتشاراً، رغم ما أثارته هذه العملة من مخاوف عالمية نظراً للتقلبات السريعة في قيمتها واستخدامها في تمويل الإرهاب لميزاتها المتعددة، علاوة على وجود العديد من المخاطر المرتبطة بها، إلا أنها بدأت تدريجياً تتحصل على ثقة بعض مستخدمي الإنترنت على مستوى العالم بسبب ما تحظى به من لامركزية وانسيابية في إصدارها وتداولها إضافة إلى إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية المرتبطة بها بسهولة ويسر من خلال منصات التداول المنتشرة عبر شبكة الإنترنت، مما دفع بعض المؤسسات في أنحاء العالم إلى قبولها كوسيلة للدفع .

أما على الساحة الإقليمية، لا يزال استخدام العملات الافتراضية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط محدوداً، وقد يعود ذلك لغياب الدعم لتلك العملات من قبل المصارف المركزية والسلطات النقدية في هذه الدول أو عدم وجود تشريعات خاصة بهذا النوع من المعاملات الإلكترونية أو عدم الاعتراف والقبول بها من الدول.

وتأتي هذه الورقة لتتناول دور وسائل الدفع الرقمية في تمويل الإرهاب (العملات الرقمية انموذجاً) من خلال ثلاث مطالب أخرى **المطلب الأول** يتناول ماهية وسائل الدفع الرقمي و العملات الرقمية **والمطلب الثاني** يتناول علاقة العملات الرقمية بالإرهاب **أما المطلب الثالث** يتناول موقف التشريعات من العملات الرقمية كوسيلة للدفع الرقمي. ثم الخاتمة والتوصيات.



المطلب الأول

ماهية الدفع الرقمي و العملات الرقمية

نتيجة ما للتقدم التقني في مجال تقنية المعلومات والاتصالات من دور رئيس في هذه المجال وكذلك التطور في الصناعة المالية والمصرفية وانتشار التجارة الإلكترونية وتطور وسائل الدفع والتحويل الإلكتروني وفق نماذج أعمال جديدة والتي من ضمنها العملات الرقمية (Digital Currencies) بكل أشكالها وأنواعها وبشكل خاص العملات الافتراضية خصوصاً بعد تحقيق تلك العملات أرقام قياسية استثنائية.

الفرع الأول : مفهوم وأهمية الدفع الرقمي

تعتبر خدمة الدفع الرقمي إحدى أنشطة التجارة الإلكترونية والتي تختلف أشكالها ووسائلها وطرقها.

هناك عدة تعريفات للدفع الرقمي منها (هو نظام يستخدم لتسوية المعاملات المالية من خلال تحويل القيمة النقدية ويشمل ذلك المؤسسات والإدارات والأفراد وقواعد الإجراءات والمعايير والتقنيات التي تجعل التبادل ممكناً) وعرفه آخرون بأنه (منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية المصرفية بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الرقمي الأمانة وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والتشريعات التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة) وهناك تعريف آخر (هو وسيلة لإجراء المعاملات أو دفع ثمن المنتجات والخدمات من خلال إحدى الوسائل الإلكترونية التي تقدمها المؤسسات المصرفية والمالية بدلاً من استخدام النقود أو الصكوك).

وأهمية الدفع الرقمي تنحصر في الآتي :-

- 1- تستخدم أنظمة الدفع الرقمي بدلاً عن تقديم النقد (Cash).
- 2- خدمة رقمية للمواطن
- 3- الحد من العشوائية الاقتصادية.
- 4- خلق وظائف جديدة في السوق الاقتصادي.
- 5- القضاء على مخاطر الاحتيال والسرقة.
- 6- جعل بيانات الدفع الحكومية أكثر دقة.



أولاً خصائص ومميزات الدفع الرقمي

هناك عدة خصائص للدفع الرقمي أهمها: -

- 1- تستخدم أنظمة الدفع الحديثة بدائل نقدية مقارنة بأنظمة الدفع التقليدية.
- 2- تعتمد على أجهزة ومعدات إلكترونية.
- 3- تقلل من تكلفة تبادل السلع والخدمات والأصول.
- 4- انتشارها السريع على مستوى العالم.
- 5- وجود لوائح وتشريعات خاصة بوسائل الدفع الرقمي تتطور باستمرار.

وتتصف وسائل الدفع الرقمي بعدت مميزات تجعلها تختلف عن غيرها منها: -

- 1- زيادة السرعة والراحة للمستخدم
- تعد السرعة والراحة من أبرز مزايا الدفع الرقمي مقارنة بوسائل الدفع التقليدية.
- 2- توفير الوقت للعملاء من أجل الحصول على الأموال النقدية من المصارف.
- 3- إمكانية الشراء والبيع من الأسواق والمحلات دون حمل النقود الورقية والدفع بشكل فوري.
- 4- البيع والشراء عبر الإنترنت ليلاً ونهاراً ومن أي بلد في العالم.
- 5- تمنح المستخدم الأمان بدل حمل النقود الورقية.
- 6- ضمان الحقوق عند البيع والشراء دون زيادة أو نقصان.
- 7- تخفيض تكاليف المعاملات والإجراءات والاستغناء عن الرسوم والورق.
- 8- زيادة المبيعات لسهولة إجراءات الشراء وتحفيز المواطنين على الإقبال على السلع والمنتجات، وخاصة التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت (التسوق الإلكتروني). وخصوصاً بعد انتشار متاجر التجزئة على مستوى العالم.

ثانياً طرق ومخاطر الدفع الرقمي

تختلف طرق الدفع الرقمي من دولة لأخرى حسب المتاح والتشريعات النافذة المنظمة للمعاملات المالية في تلك الدولة ... ولعل أهم هذه الطرق في العالم: -

- 1- الحوالات المصرفية.
- 2- البطاقات الصادرة عن المصارف.
- 3- المواقع الإلكترونية.
- 4- الدفع بواسطة شبكات الهاتف المحمول.
- 5- العملات الرقمية (النقود الإلكترونية).
- 6- المصارف الإلكترونية.
- 7- تطبيق الواتساب.





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT

- 8- موقع لينكدين.
 - 9- شركات الهاتف المحمول للتحويل.
 - 10- الشركات المالية للتحويلات.
 - 11- تطبيق تويتر.
 - 12- تطبيق الفيسبوك.
 - 13- بطاقات الدفع المسبق.
 - 14- الصكوك الإلكترونية.
- أما أهم طرق الدفع الرقمي في ليبيا فهي: -

- 1- البطاقات الإلكترونية.
 - أ- بطاقات إلكترونية (الدفع المسبق).
 - ب- بطاقات الخصم المباشر.
 - ت- خدمة المحفظة الإلكترونية (سداد)
- 2- خدمة الهاتف النقال الإلكترونية.
- 3- التطبيقات الإلكترونية.
 - أ- موبلي كاش.
 - ب- خدمة (ادفع لي) الإلكترونية

ثالثاً مخاطر الدفع الرقمي

- هناك عدت مخاطر صاحبة ظهور وسائل الدفع الرقمي وهي تزداد باستمرار مع التطور التقني الذي تشهده هذه الوسائل على مستوى العالم ونوجز أهمها: -
- 1- إستخدام هذه الوسائل في أمور غير قانونية كالإتجار بالمخدرات والمقامرة والإرهاب وتمويله.
 - 2- سرعة التعامل بوسائل الدفع الرقمي بعيداً عن الأنظمة المالية الرسمية للدولة.
 - 3- وجود خطورة على النظام المالي العالمي.
 - 4- صعوبة مراقبة إجراءات التحويلات المالية.
 - 5- إمكانية اختراق هذه العمليات التي تمت عبر وسائل الدفع الرقمي من قبل (الهاكر).
 - 6- الخطأ في تنفيذ المدفوعات سواء في الشخص أو الجهة.
 - 7- لا تتوفر آلية التعويض عن إستخدام وسائل الدفع الرقمي في حالة فقد القيمة.
 - 8- احتمالية وجود خسائر كبيرة للمستخدمين.
 - 9- هوية بعض المستخدمين لا تعكس هويتهم الحقيقية.



الفرع الثاني: ماهية العملات الرقمية كوسيلة للدفع

اولا مفهوم العملات الرقمية Digital Currencies

خلال السنوات الماضية ظهرت العملات الرقمية بكافة أشكالها وأنواعها وخاصةً العملات الافتراضية المشفرة بعد أن حققت أرقام قياسية في تداولها وأسعارها. واختلفت الآراء في تحديد مفهوم للعملات الرقمية فعرّفها المصرف الدولي (WB) بأنها (تمثيلات رقمية ذات قيمة محدودة في وحدة الحسابات الخاصة بها وتختلف العملات الرقمية عن النقود الإلكترونية الممثلة للعملات القانونية والتي تستخدم كوسيلة للدفع الرقمي) وبحسب تعريف مصرف التسويات الدولية (BIS) فإنها (أصول ممثلة رقمياً) في حين تعتبرها مجموعة العمل المالي (FATF) (تمثيل رقمي إما بالعملة الافتراضية "غير القانونية" أو النقود الإلكترونية "القانونية") ويتم غالباً إطلاق مصطلح " العملة الافتراضية" عليها. وعرفها آخرون بأنها (قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدماً وغير مرتبطة بحساب مصرفي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق اغراض مختلفة).

ثانيا التطور التاريخي للعملات الرقمية

تعتبر البتكوين أول عملة رقمية مشفرة طرحها شخص أطلق على نفسه اسم مستعار (ساتوشي ناكاموتو) للمرة الأولى في ورقة بحثية سنة 2008م. ووصفها بأنه (نظام نقدي إلكتروني يعتمد على التعاملات المالية على مبدأ الند للند (Peer. To Peer)). وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط. وفي سنة 2016م. قام رجل الأعمال الأسترالي (كريج رايت) وصرح بأنه مخترع عملة البتكوين الرقمية بعد أن قدم الدليل التقني الذي يؤكد كلامه. إلا ان هناك شكوك حول هذا الادعاء ويعتقد أن مخترعها مجهولاً حتى الان.

إن التقنية التي ظهرت سنة 2008م. وتسببت في اختراع البتكوين تطورت على مدار السنوات ليتجاوز حجم سوق المعاملات الرقمية المشفرة إلى أكثر من (4) الاف عملة وتبلغ قيمتها السوقية للعملات المشفرة حوالي (1.8) ترليون دولار.

ثالثا خصائص العملات الرقمية

تتصف العملات الرقمية بالعديد من الخصائص أهمها: -

- 1- ليس لها نطاق جغرافي معين ولا تنتمي لدولة معينة ولا يقوم بطباعتها مصرف مركزي معين (العالمية).
- 2- عمليات البيع والشراء تتم بسرية وأمان تام.
- 3- لا يمكن مراقبتها أو التدخل فيها.





- 4- يمكن امتلاك العديد من الحسابات والمحافظ بدون أن تكون مفصلة باسم أو عنوان معين.
- 5- سرعة تحويل المال وانخفاض قيمة الرسوم بدل الحاجة إلى وسيط لنقل المال (النقد للند).
- 6- لا يمكن تجميدها أو مصادرتها ويمكن مبادلتها بالعملات الورقية مثل (الدولار واليورو) من خلال عمليات مشفرة عبر الإنترنت.
- 7- صعوبة تعقب العملات الرقمية من الأجهزة الأمنية والمالية مما يجعلها جاذبة للعناصر الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة وغسل الأموال وتجارة المخدرات والأسلحة.

الفرع الثالث: أنواع العملات الرقمية وأشهرها

يمكننا تقسيم أنواع العملات الرقمية إلى ثلاث أنواع وأشكال رئيسية هي: -

- 1- العملات الافتراضية.
- 2- العملات الإلكترونية.
- 3- العملات الرقمية القانونية (الرسمية).

وتتفرع عن كل نوع مجموعة من الأشكال لهذه الأنواع وهي تتطور باستمرار. ولعل أشهر عملة إلكترونية مشفرة هي البيتكوين. وهي الأعلى من حيث القيمة السوقية للعملة الرقمية. كما ظهرت عملات مشفرة أخرى مثل (LTC) والريبيل (Ripple) وكذلك عملة داش (Dash) والعملة الرقمية الأخرى (المونرو) وأطلقت الحكومة الصينية العملة (نيو) واختراع الروسي (فيتاليك بوغيرين) عملة الايثر يوم. ويصل عدد العملات الرقمية إلى أكثر من (4400) عملة ولكن هناك (10) عملات تبلغ قيمتها السوقية نحو (181) مليار دولار. وهي كالاتي: -

- 1- البيتكوين.
- 2- ايثر يوم.
- 3- بباس كوين.
- 4- اكس ريل.
- 5- كار دانو.
- 6- تيزر.
- 7- بولكا دوت.
- 8- يتكوين.
- 9- بتكوين كاش.
- 10- تشين لينك.





أولاً: مزايا العملات الرقمية

تتميز العملات الرقمية بعدت ميزات تجعلها أكثر استخداماً لدى العامة وخاصةً في الدول المتقدمة ولعل أهمها: -

- 1- القدرة على إخفاء هوية المتعاملين بها. وهي ميزة يبحث عنها المجرمون وعصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية لتمويل عملياتهم في الداخل والخارج.
- 2- انتشار المعاملات في جميع أنحاء العالم أي اختفاء الحدود الجغرافية بين المتعاملين بها.
- 3- نجحت في جذب مواقع إلكترونية مثل موقع (طريق الحرير) المتخصص في التمويلات المالية غير القانونية والتي تقدر بأكثر من (3) مليار سنوياً.
- 4- انتشرت العملات الافتراضية بين مجموعات الجريمة المنظمة والتي تتعامل مع معدات القراصنة والوثائق المزورة في الإنترنت السفلي (الويب ديب).
- 5- إمكانية التمويل المالي الفوري لجميع أنحاء العالم دون استخدام المصارف.
- 6- توفر الأمان المالي وتضمن عدم تكرار المعاملات في حالة الازدواج.
- 7- اعتماد العملات الرقمية على تقنية (البلوكتشين) الأمانة وهي التقنية التي لا تحتاج إلى أسماء أو عناوين فعلية أو معلومات تعريفية.
- 8- جميع المعاملات الخاصة بالعملات الرقمية تحاط بسرية بالغة.

ثانياً مخاطر استخدام العملات الرقمية

إن انتشار استخدام العملات الرقمية بكافة أنواعها وأشكالها خلق تحدي لأجهزة الأمن في دول العالم بسبب ما تسببه هذه العملات من مخاطر أمنية ومالية. ويمكننا أن نلخص أهم هذه المخاطر والتهديدات في الآتي: -

- 1- انتشار استخدام هذه العملات في أسواق الإنترنت المظلم (الديب ويب) لعقد الصفقات في بيع المخدرات والأسلحة والبرمجيات الخبيثة.
- 2- ارتفاع معدلات استخدام الجماعات الإرهابية للعملات بسبب ما توفره هذه العملات من سرية وأمان.
- 3- صعوبة متابعة التحويلات المالية والمستخدمين لها ومعرفة الأنشطة.
- 4- العملات الرقمية تمكن التنظيمات الإرهابية من شراء مختلف السلع والخدمات على الإنترنت المظلم.
- 5- يعد تنظيم (داعش) أكثر التنظيمات الإرهابية توظيفاً للعملات الافتراضية.
- 6- إمكانية تحويل العملة الرقمية (البتكوين) إلى نقود ورقية عبر بوابة الدفع (Coin Payments) كما حدث في العملية الإرهابية في سيرانكا عام 2016م.



7- عدم وجود استراتيجيات واضحة لمكافحة هذه المخاطر أو الحد منها على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي بالشكل المطلوب والمتنامي لاستخدامات العملات الرقمية في ارتكاب الجرائم على مختلف أنواعها وأشكالها وأساليبها.





المطلب الثاني

علاقة العملات الرقمية بالإرهاب وتمويله

نتيجة المميزات التي تتصف بها العملات الرقمية تجعلها تمثل مكان الصدارة في نظام التحويلات المالية لعصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية في العالم وخصوصاً عند استخدامها في الإنترنت السفلي (الويب ديب).

الفرع الأول: مصادر تمويل الإرهاب

لقد أثرت التقنية والتطور في مجال الاتصالات والتواصل بشكل كبير على تنوع مصادر تمويل الإرهاب وتعدد أساليبه خصوصاً في الدول المخترقة أو الضعيفة أمنياً مما يجعل كل الأعمال خفية وبعيدة عن أعين السلطات الأمنية. وتطورت مصادر تمويل الإرهاب بتطور أساليب مكافحته على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

مفهوم تمويل الإرهاب: -

تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب التي أعدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة 2010م. بقولها (لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بتعبير الأموال أي نوع من الأموال المادية أو غير المادية المنقولة أو الغير منقولة التي يحصل عليها بأي وسيلة كانت والوثائق والصكوك القانونية أياً كان شكلها بما في ذلك الشكل الإلكتروني أو الرقمي ، والتي تدل على ملكية تلك الأموال أو مصلحة فيها بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الانتمائيات المصرفية، والحوالات والأسهم والأوراق المالية والسندات والكمبيالات وخطابات الاعتماد).

وعرفه آخرون (أي دعم مالي في مختلف صورة يقدم إلى الأفراد والمنظمات التي تدعم الإرهاب أو تقوم بالتخطيط لعمليات إرهابية وقد يأتي هذا التمويل من مصادر مشروعة أو غير مشروعة).

ولعل من أهم مصادر تمويل الإرهاب الآتي: -

- 1- زراعة المخدرات والإتجار بها أو تصنيعها.
- 2- السيطرة على المصارف والأتاوات.
- 3- تجارة النفط غير القانونية وتهريبه.
- 4- التبرعات المالية من خلال الجمعيات والمنظمات الوهمية والمزيفة.
- 5- الهجرة غير الشرعية والأموال المتحصلة منها.
- 6- الجريمة المنظمة كبيع الآثار والسيارات المهربة المسروقة وتجارة وتهريب السجائر.
- 7- أعمال الخطف والابتزاز للحصول على الأموال.
- 8- خطف السفن وتهديد الملاحة البحرية.



الفرع الثاني: أساليب تمويل الإرهاب

قدمت وسائل التقنية خدمات كثيرة للجماعات الارهابية وقد تم توظيفها بطريقة جيدة مما خلق مزيداً من التحديات لرجال الامن على مستوى العالم. ونلخص أهم هذه الاساليب: -

- 1- العملات الرقمية المشفرة (البتكوين - الايثيريوم).
- 2- حسابات تحويل الأموال ومثالها موقع (Paypal).
- 3- تطبيقات الإنترنت المختلفة مثل (التلغرام - الفيسبوك - ومنصات التواصل الاجتماعي).
- 4- استخدام الإنترنت السفلي (الديب ويب) بعيداً عن المتابعة والمراقبة من السلطات.
- 5- تجنيد المراهقين من الجنسين عبر الإنترنت والعمل كمندوبين لبعض الجماعات الإرهابية بغطاء مزيف.
- 6- استخدام ارقام بطاقات انتمائية مسروقة أو معدلة لإنشاء سجلات مزيفة.
- 7- التعاون والتواصل بين مختلف الجماعات الإرهابية لتنفيذ عمليات للتمويه ومثالها (داعش - القاعدة - بوكو حرام) وإبرام الصفقات بينها.
- 8- بيع الأسلحة وتهريبها للدول عبر ممرات أمنة.
- 9- تنفيذ عمليات غسل الأموال بأشكال مختلفة للتمويه عن مصادر هذه الأموال.
- 10- استغلال المهاجرين والتحويلات المالية المرسلة لهم من الدول أو عائلاتهم لتحويل الأموال كما حدث في سوريا.
- 11- الشركات المالية وشركات الصرافة ساهمت في تمويل الجماعات الإرهابية على المستوى العالمي.

الفرع الثالث: مخاطر التعامل مع العملات الرقمية

أي تقنيات لا يمكن استخدامها دون وجود مخاطر وتحديات قد تعترضها. ونستعرض أبرز المخاطر عن التعامل بالعملات الرقمية المشفرة.

أولاً / المخاطر على مستويات الامن القومي للدولة: -

هناك مخاطر عند التعامل مع العملات الرقمية تتعلق بالأمن القومي أهمها: -

- 1- يمكن أن تفقد ثقة العامة في العملة وقيمتها في الدولة.
- 2- يمكن أن تتعرض هذه العملة للهجوم الإلكتروني.
- 3- قد تكون العملة الافتراضية هدفاً ولاسيما بالنسبة لبعض الدول الضعيفة أمنياً أو الهشة.
- 4- قد تستخدم العملات الرقمية من قبل الإرهابيين والمجرمين ضد مصالح الدولة المالية أو في تمويل العمليات الإرهابية نظراً للمزايا التي تتصف بها هذه العملات.





ثانياً / المخاطر المرتبطة باستخدام العملات المشفرة: -

- 1- انخفاض خبرات المستخدمين اتجاه التعامل مع العملات الرقمية.
- 2- غياب الإطار القانوني والتنظيمي للعملات الرقمية.
- 3- التعرض للهجمات السبرانية.
- 4- التعرض للسرقات والمخالفات الأمنية دون وجود الحق في الطعن أو الشكوى لدى الجهات القضائية.

ثالثاً / المخاطر المرتبطة عند استخدام العملات الرقمية كوسيلة دفع: -

- 1- مخاطر الائتمان.
- 2- مخاطر السيولة.
- 3- مخاطر عدم القبول العام.
- 4- مخاطر الاحتيال المالي.
- 5- مخاطر قانونية.

رابعاً / مخاطر استخدام العملات الرقمية كاستثمارات مالية: -

- 1- عدم توفر بيانات أسعار الصرف من جهات رسمية موثوقة.
- 2- تعرض المستثمر لتقلبات السوق.
- 3- الخسارة الناتجة عن المضاربات والتلاعب في الأسعار.
- 4- احتمالية تعرض المستثمر للاحتيال من خلال المخططات البونزية.

خامساً / المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار السلاح: -

- 1- قيام المجرمون بغسل عائدات الجرائم وتحويلها إلى عملات افتراضية دون التعريف بأنفسهم.
- 2- قيام المجرمون بإيداع أموالهم المشفرة ونقلها بسرعة وبشكل لا رجعة فيه دون رقابة.

سادساً / مخاطر الجرائم المالية وأبرزها: -

- 1- يستخدم المجرمون التعامل مع العملات الرقمية لتجنب القطاع المالي والمصرف المعتاد.
- 2- يمكن استخدام العملات المشفرة في عمليات الابتزاز المالي.
- 3- يمكن استخدامها من قبل المنظمات الإجرامية في التسويات المالية مع غيرها من المنظمات والعصابات.
- 4- تعتبر حافز للمجرمين للدخول في عالم الإجرام وذلك لمزايا هذه العملات وسهولة التعامل بها دون رقابة أو تفتيش.





سابعاً المخاطر المتعلقة بالجهات التنظيمية للدولة: -

- 1- مخاطر السمعة.
- 2- مخاطر المنافسة التجارية.
- 3- استقرار الأسعار.
- 4- الاستقرار المالي.
- 5- السياسة النقدية.
- 6- الابتعاد الكلي.

الفرع الرابع: علاقة الجماعات الإرهابية بالعملات الرقمية

تتسم استراتيجيات التنظيمات الإرهابية بالمرونة واستطاعت تلك الجماعات استخدام العملات الرقمية وصفحات التواصل الاجتماعي لدعم العملات الرقمية وتمكنت التنظيمات الإرهابية من الحفاظ على مصادر تمويلها من خلال شبكات من الموردين والوسطاء السريين في جميع أنحاء العالم. وتساهم تلك الشبكات في بقاء التنظيمات وتسير أمورها المالية وتجنيّد أعضائها بكل يسر وسهولة. واعتمدت هذه الجماعات على ما تبقى لها من موارد نفطية واحتياطات نقدية لدعم العمليات الإرهابية، فالعلاقة بين الجماعات الإرهابية بالعملات الرقمية (المشفرة) بدأت منذ زمن اختراعها واستغلت هذه الجماعات المزايا والخصائص التي تميزت بها هذه العملات في سرعة التحويلات وإخفاء هوية المستخدمين وصعوبة مراقبة وتتبع التحويلات وإمكانية تحويلها إلى عملة نقدية أحسن استغلال ونجحت فعلاً بالالتفاف على القوانين والتخلص من المراقبة. واتخذت استراتيجية نظام اللامركزية التحويل بدل نظام مركزية التمويل وحثت انصارها على توفير احتياجاتهم المادية ذاتياً. خصوصاً بعد هزيمة هذه الجماعات في سوريا والعراق مما سبب في قلة مواردها وهذا ما يفسر قلة العمليات الإرهابية

الفرع الخامس: عوامل استخدام الجماعات الإرهابية العملات الرقمية لتمويل الارهاب

كانت للجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية عبر الرقابة المشددة على تحركات رؤوس الأموال والتمويلات المالية. وصعوبة التواصل بين أعضائها. وبظهور العملات الرقمية سنة 2009م. وتعدد وسائل الدفع الإلكتروني خلقت مجموعة من العوامل التي ساعدت الجماعات الإرهابية لاستخدام العملات الرقمية في تنفيذ وتمويل العمليات الإرهابية ونلخص أهم هذه العوامل: -

- 1- سرعة تحويل هذه العملات لجميع أنحاء العالم دون رقابة.
- 2- الانتشار السريع للإنترنت ورخص تكاليفها.
- 3- وجود تطبيقات تُحمّل على الأجهزة الهاتفية الخلوية الذكية تمكن إجراء عمليات التحويل بكل سهولة ويسر.





- 4- عدم الحاجة لحمل النقود الورقية.
- 5- إمكانية تحويل هذه العملات إلى عملة ورقية (دولار - يورو).
- 6- صعوبة المراقبة وتتبع هذه العملات.
- 7- عدم وجود قواعد بيانات لمستخدمي هذه العملات أي إخفاء البيانات الإسمية والهوية للمستخدم.
- 8- يمكن خلق غطاء مثل الجمعيات أو المنظمات الخيرية أو بيوت الشباب لتحويل الأموال إليهم.
- 9- تنوع أشكال والقيم لهذه العملات حيث يوجد أكثر من (4600) عملة رقمية في العالم.
- 10- إمكانية إنتاج هذه العملات البتكوين والايثريوم على مسابح أو مزارع للتعدين من أي مكان في العالم. وتجميعها وبيعها في السوق (1 بتكوين = 45 دولار) أو (206 د.ل.).



المطلب الثالث

موقف التشريعات من العملات الرقمية

تباينت مواقف المصارف المركزية العالمية ما بين أكثرية معارضة وأقلية مؤيدة. وقد حذر المصرف الأوروبي المركزي والفرنسي والياباني والهولندي والروسي والنيوزلندي والأسترالي وأوروبياً وعربياً مؤسسة النقد السعودي والمصرف الأردني وكذلك المصري والليبي بالتعامل مع العملات المشفرة (البتكوين) ومنع إدراجها ضمن البورصات للأسواق المالية لما تحمله من مخاطر مالية وأمنية.

الفرع الأول: استراتيجيات المؤسسات الدولية والمالية

على الرغم من اعتماد بلدان عدة مناهج مختلفة لتنظيم العملات الرقمية، فإن الجهات الأمنية تهدف إلى منع التنظيمات الإرهابية من استخدامها. ورغم صعوبة الكشف عن هوية مستخدميها لذلك تأسست استراتيجية مكافحة تمويل الإرهاب على ثلاثة مبادئ حاكمية أولها أن تكون الأولوية لمكافحة الإرهاب على الجرائم المالية وثانيها تحفيز الابتكار وثالثها ضرورة وأهمية تعزيز التنسيق والتعاون بين القطاعين العام والخاص بشأن تمويل الإرهاب وهذه المبادئ الحاكمة مجتمعة من شأنها أن تتصدي لتهديدات تمويل الإرهاب الحالية والناشئة، وتوازن بين عب الابتكار ودعم تقنيات العملات الرقمية المشفرة.

وأعدت معظم الدول استراتيجيات أخرى تتفق مع تشريعاتها وأنظمتها المالية المختلفة، وأوصت بتطبيق توصيات اللجان الدولية ومجموعات العمل مثل فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال (FATF). ودعت الحكومة الأمريكية شركات التقنية لتقديم المساعدة في محاربة وتمويل الإرهاب.

الفرع الثاني: موقف التشريعات المالية من العملات الرقمية

بالرغم من اختلاف السياسات المالية بين الدول تسعى المصارف المركزية في تشريعاتها المالية ولوائحها التنظيمية للتعاملات المالية إلى احتواء أية مخاطر قد تشكلها منتجات الدفع الرقمي بمختلف أشكالها وأنواعها أو التي تقوم عليها الابتكارات الحديثة ومن ثم تنظيم تلك المنتجات أو التقنية بشكل يحقق الكفاءة والأمان والسلامة للجهاز المالي والمصرفي ولذلك حظرت معظم المصارف المركزية في العالم التعامل مع العملات الرقمية المشفرة بأي شكل سواء بفتح حسابات للعملاء أو إرسالها أو استقبال حوالات مقابلها أو بغرض شراءها أو بيعها كونها عملة غير قانونية لعدم وجود أي التزام على أي مصرف مركزي لتبديل قيمتها مقابل نقود صادرة عن الحكومات أو مقابل سلع عالمية متداولة مثل الذهب .



الفرع الثالث: موقف التشريعات الأوروبية من العملات الرقمية

اختلف موقف الدول الأوروبية والعالم من التعامل بالعملات الرقمية المشفرة وخاصة البتكوين فبعضها أجاز التعامل بها وأعترف بها بشكل صريح ووضع لها لوائح تنظيمية ومالية وإدخالها ضمن نظامه المالي ومن هذه الدول أمريكا – كندا – المكسيك – جامايكا – الأرجنتين – البرازيل – كولومبيا – ألمانيا – فرنسا – استراليا – اليابان.

وهناك دول أخرى رفضت التعامل بالعملات الرقمية لوجود مخاطر ومنها على سبيل المثال لا الحصر جنوب افريقيا – زمبابوي – ناميبيا – بوليفيا – تشيلي – قبرص – بنغلاديش – الهند – باكستان – تايوان – ماليزيا – بولندا – رومانيا – سلوفاكيا – الدنمارك – استونيا – اسلندا – النرويج – لتوانيا – روسيا – اليونان – ايطاليا – مالطا – البرتغال – هولندا – بريطانيا.

ويلاحظ ان معظم دول العالم حظرت التعامل بالعملات الرقمية المشفرة تلافياً لاستخدامها في تمويل الإرهاب وغسل الأموال والجريمة المنظمة

الفرع الرابع: موقف التشريعات العربية من العملات الرقمية

كان التفاعل مع العملات الرقمية واستخداماتها في الدول العربية متفاوت في مدى تقبلها في التداول إلا أن التقنيات فرضت نفسها، ومع ذلك وبعد دراسة مخاطر التعامل بهذه العملات الرقمية المشفرة اتخذت بعض الدول موقفاً حازماً من التعامل بهذه العملات ومنها مصر حيث صدر القانون رقم (194) لسنة 2020م وحدد عقوبات للتعامل بالعملات المشفرة ونص على (يعاقب بالحبس أو الغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا يتجاوز عشرة ملايين جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أيّاً من أحكام المادة "206" من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي) كما نص القانون على أنه في حالة العودة لمخالفة أحكام المادة "206" من القانون يحكم بالحبس والغرامة معاً. وتنص المادة "206" من القانون على أنه (يحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية أو الإتجار فيها أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها بدون الحصول على ترخيص من مجلس إدارة البنك المركزي طبقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها). وفي الجزائر صدر القرار الحكومي الصادر بتاريخ 2017/12/28م. في نص المادة "117" يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها وحيازتها. وفي المغرب صدر بيان بتاريخ 2017/11/20م. عن مكتب الصرف بان التعامل بالعملات الرقمية يشكل انتهاكا للوائح الصرف وتكون عرضه للعقوبات والغرامات المنصوص عليها في القوانين النافذة.

وفي الأردن حذر المصرف المركزي الأردني التعامل بالعملات الرقمية وكذلك لبنان وفي السعودية لم يتم حظر البتكوين من قبل أي طرف حكومي لكنها حذرت من استخدامها لأنها عالية الخطورة ولن يستفيد تجارها من أي حماية قانونية لحقوقهم.





وفي ليبيا أصدر المصرف المركزي عدة بيانات حذر فيها من استخدام العملات الرقمية المشفرة وأنه لا توجد لديها لوائح مالية تنظمها.

الفرع الخامس: أسباب عدم قانونية التعامل مع العملات الرقمية

لقد حددت مجموعة العمل المالي (FATF)، عدة أسباب لعدم قانونية التعامل مع العملات الرقمية وهي على النحو التالي: -

- 1- توفر هذه العملات إمكانية إخفاء الهوية لشخص المستخدم ويمكن تداول الأصول المشفرة عبر منصات الإنترنت. وقد تسمح بالتمويل لأطراف مجهولة.
- 2- يزيد الوصول العالمي للأصول المشفرة من مخاطر تمويل الإرهاب وغسل الأموال.
- 3- تعتمد منصات الأصول المشفرة عادةً على البنى التحتية المعقدة التي تستخدم عدة كيانات، وهي تنتشر في عدة بلدان. وهو ما يسبب في عدم وضوح الرقابة والمتابعة لحركة الأصول المالية.
- 4- يمكن أن توجد مكونات نظام الأصول المشفرة في ولايات قضائية لا تملك ضوابط كافية لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال الأمر الذي يسبب في استغلالها في تنفيذ عمليات مالية مشبوهة أو غير قانونية.
- بالإضافة إلى مجموعة أسباب تتعلق بالنظام المالي للدول كلاً على حدة كونها لم تنظم قانوناً أو لم تصدر لوائح مالية من مصارفها المركزية أو لم تُدرس مخاطرها بالشكل الكافي.

الفرع السادس: آليات الحماية من وسائل الدفع الرقمية

نظراً لأهمية المخاطر التي تسببها وسائل الدفع الرقمي وخاصةً العملات الرقمية ودورها في تمويل الإرهاب وغسل الأموال والجريمة المنظمة كان لابد من إيجاد وسائل للحماية من وسائل الدفع المختلفة. ويمكن تحديد هذه الآليات على النحو التالي: -

- 1- تقوية إجراءات مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال لدى المؤسسات المالية.
- 2- وضع استراتيجيات مالية قابلة للتقييم.
- 3- التعاون والتنسيق بين الدول وخاصةً الدول متجاورة الحدود.
- 4- فرض رقابة على المعاملات المالية بشكل دقيق وبطريقة تقنية.
- 5- تطوير المعايير الدولية في التشريعات المحلية.
- 6- وضع لوائح تنظيمية لتنظيم منصات تبادل العملات المشفرة وخاصةً البتكوين.
- 7- التوعية المجتمعية بمخاطر التعامل بالعملات الرقمية وخاصةً البتكوين.
- 8- وضع التشريعات المتطورة حسب المعايير الدولية وتوصيات لجان العمل المالية مع فرض عقوبات رادعة.





9- المشاركة في المراقبة وتتبع الأموال من قبل مصرفيون ووحدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تحديد المعاملات المالية المشبوهة.





الخاتمة

على الرغم من الإيجابيات التي حدثت بفعل الإنترنت والتقدم التقني المتزايد والذي أثر على جميع مناحي حياتنا اليومية ومنها تقديم الخدمات للمستخدم وتسهيل إجراءاته الحياتية، إلا أن هناك سلبيات كان لها الأثر على المستوى الأمني والاجتماعي. ومع ذلك لا ندعو إلى رفض التقنية بل إلى تقنينها وتنظيمها قانوناً لحماية المصالح التي فرض لها القانون حماية جنائية.

فقد تعرضت هذه الورقة لماهية وسائل الدفع الرقمي وأهميتها وأشهرها ومزاياها ومخاطرها. وكان نموذجنا في هذه الورقة العملات الرقمية كوسيلة للدفع وعلاقتها بالإرهاب وتمويله. وموقف التشريعات المختلفة من التعامل بهذه العملات. ولقد توصلت إلى بعض التوصيات التي أراها مهمة لمتخذي القرار.

توصيات الورقة: -

- 1- ضرورة وضع لوائح مالية تنظيمية لوسائل الدفع الرقمي المختلفة وحسب المعايير الدولية وتوصيات اللجان المالية العالمية.
- 2- أهمية التوعية المجتمعية بأساليب التعامل مع وسائل الدفع الرقمي.
- 3- إيجاد بنية تحتية تقنية قادرة على استيعاب العمليات المالية التي تحتاجها التحويلات المالية بوسائل الدفع الرقمي.
- 4- فرض رقابة تقنية على التحويلات المالية تلافياً لاستخدامها في تمويل الإرهاب وغسل الأموال.
- 5- ضرورة التنسيق والتعاون بين المصارف المركزية للدول بعقد اتفاقيات ثنائية لتبادل المعلومات والبلاغات عن التحويلات المالية المشبوهة.
- 6- تأهيل العناصر البشرية المالية والأمنية لمراقبة الأموال وتتبعها واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها.
- 7- الاستفادة من تجارب الدول ونتائج أعمال اللجان المالية العالمية عند اتخاذ القرارات واللوائح المنظمة للتعامل مع وسائل الدفع الرقمي.
- 8- إصدار التشريعات العقابية المتعلقة بجرائم المعاملات المالية ومنها وسائل الدفع الرقمي وخاصة العملات الرقمية المشفرة.





المراجع

أولاً / المراجع العربية:

- 1- موقع ويكيبيديا.
- 2- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية – وحدة الامن السيبراني
- 3- هداية بوعزة – النظام القانوني للدفع الالكتروني (دراسة مقارنة) – رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه – جامعة ابي بكر بلقايد - تلمسان – الجزائر – 2019م. منشورة على الانترنت
- 4- رواد مسعود سليمان وآخرون – بحث بعنوان (وسائل الدفع الالكتروني في ليبيا بين الواقع والطموحات) جامعة الزاوية – كلية العلوم.
- 5- العملات المشفرة – دراسة المصرف المركزي الاردني – 2020م.
- 6- خالد المنشاوي – مقال في صحيفة الاندبنديت – يوم 2021/04/15م. منشورة على الانترنت.

ثانياً / المراجع الالكترونية:

- 1- <https://w.w.w.europarabet.Com>
- 2- <https://w.w.w.democraticoc.de>
- 3- <https://w.w.w.youmt.com>
- 4- <https://vapulus.Com>
- 5- <https://w.w.w.tijaratuna.com>
- 6- <https://iohsoub.com>
- 7- <https://w.w.w.interpol.int>
- 8- <https://w.w.w.modee.gor.jo>
- 9- <https://w.w.w.aliftaa.jo>
- 10- <https://w.w.w.researchgate.net>





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





الجوهر العام للإنترنت:

باتجاه أجندة دولية للتنظيم الذاتي للإنترنت

Dennis Broeders¹

2022

¹ Prof. Dr. Dennis Broeders is a senior research fellow at the Dutch Scientific Council for Government Policy (WRR) and professor of Technology and Society at the Erasmus University Rotterdam. He recently published *The public core of the internet: towards a new international agenda for internet governance advising on foreign policy and internet governance*.





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





يمكن اعتبار جوهر بروتوكولات الإنترنت الأساسية والبنية التحتية منفعة عامة عالمية توفر الفوائد للجميع. إن مواجهة تدخل الدولة المتزايد في هذه النواة العامة تتطلب جدول أعمال دولي جديد لإدارة الإنترنت يبتعد عن فكرة المنافع العامة العالمية.

التنظيم الذاتي للإنترنت: ما بين التقنية والسياسة

Internet Governance: Between Technical and Political

أصبحت الحياة اليومية بدون الإنترنت لا يمكن تصورها. فهي منسوجة بشكل لا ينفصم inextricably woven مع حياتنا الاجتماعية، وسلوك الشراء، والعمل، والعلاقة مع الحكومة، وعلى نحو متزايد، مع الأشياء اليومية، من الأمتار الذكية إلى السيارات التي نقودها والجسور المنقلة التي نعبها في الطريق. ولفترة طويلة، كانت إدارة الإنترنت هي المجال الحصري لمجتمع تقني من الإنترنت. وقد أرسى هذا المجتمع أسس التشابك الاجتماعي والاقتصادي بين البشر في حياتنا المادية والرقمية. هذه الأسس، مع مجموعة بروتوكول الإنترنت (الحزمي TCP) (بروتوكول التحكم في البث TCP) وبروتوكول الإنترنت (IP)²، ولا تزال تعمل كرقم فرعي قوي لوجودنا الرقمي. ومع ذلك، أصبحت إدارة تلك البنية الفرعية مثيرة للجدل. وقد دفعت المصالح الاقتصادية والسياسية العديدة والفرص ومواطن الضعف المرتبطة بالإنترنت الحكومات إلى الاهتمام بشكل أكبر بكثير في إدارتها للإنترنت. وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بصنع السياسات، تحول مركز الثقل من النهج الاقتصادي في المقام الأول (اقتصاد الإنترنت، والاتصالات السلكية واللاسلكية والشبكات)³ إلى نهج يركز أكثر على الأمن الوطني وغيره من أشكال الأمن: شبكة الجرائم الإلكترونية، والبنية التحتية الحيوية الضعيفة، والتجسس الرقمي، والهجمات الافتراضية⁴. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى عدد متزايد من البلدان إلى تنظيم سلوك مواطنيها على الإنترنت online behaviour، لأسباب تتراوح بين حماية حقوق الطبع والنشر ومكافحة الجريمة الافتراضية والرقابة والمراقبة والرقابة على سكانها على الإنترنت وغيرها. إن محاولات الدول القومية "الوضع سياج/لتسييج fence off" منطقتها الوطنية في العالم الافتراضي cyberspace ودورها المتزايد في حوكمة governance الإنترنت قد يكون لها تداعيات على البروتوكولات الأساسية للإنترنت والبنية التحتية.

وقد صُممت شبكة الإنترنت لتعمل على الصعيد الدولي، دون اعتبار لوضع المستخدم أو جنسيته. وهو مبدأ يقوم عليه جميع المستخدمين. فالقلب العام للإنترنت الذي يضم أساساً البروتوكولات والمعايير والبنية التحتية هو الذي يُيسر البيانات بحيث تصل إلى جميع أنحاء العالم. فإذا فشلت هذه البروتوكولات والمعايير أو أصبحت تالفة، فانه سوف يعرض أداء وتكامل الإنترنت بأكمله للخطر. الإنترنت سوف 'تنكسر broken' إذا لم يعد بوسعنا أن نفترض أن البيانات التي نرسلها سوف تصل دون تغيير وتعطيل، إذ يمكننا تحديد المواقع التي نبحث عنها وتلك التي يمكن الوصول إليها. وفي الآونة الأخيرة، تزايد عدد الدول التي قامت بالعبث بالبنية التحتية الأساسية للإنترنت لتعزيز مصالحها الوطنية.

² (Transmission Control Protocol (TCP) and Internet Protocol (IP)).

³ (the Internet economy, telecommunications and networks).

⁴ vulnerable critical infrastructure, digital espionage and cyberattacks.





إن الإدارة الذاتية للإنترنت Internet governance تقف على مفترق طرق: فقد أصبح العالم الافتراضي بالغ الأهمية لدرجة أن الدول لم تعد راغبة أو قادرة على النظر إليه بنفس "الاهمال الحميد benign neglect" الذي طالما وضع كنعمة بالنسبة لمعظم البلدان. فالدول لديها مصالح وطنية تتجاوز إدارة الإنترنت باعتبارها بنية تحتية جماعية عالمية. ومن الضروري تحديد أي جزء من الإنترنت ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره المصلحة العامة العالمية global public good – وبالتالي حمايتها من التدخل غير السليم safeguarded from improper interference – وما الذي ينبغي اعتباره جزءاً مشروعيّاً من السياسة الدولية legitimate part of international politics، حيث يمكن للدول القومية أن تُطالب بها وأن تضطلع بدورها دون الإضرار بهيكل الإنترنت نفسه.

جوهر الانترنت كمصلحة عامة عالمية

The Internet's Core as a Global Public Good

يجب النظر إلى قلب وجوهر الإنترنت على أنه مصلحة عامة عالمية. وينبغي حمايتها من تدخلات الدول التي لا تعمل إلا من أجل مصلحتها الوطنية، مما يضر بذلك الصالح العام العالمي ويضعف ثقة الجمهور في الإنترنت. إن المنافع العامة العالمية توفر المنافع للجميع، وهي منافع لا يمكن اكتسابها أو الحفاظ عليها إلا باتخاذ إجراءات محددة والتعاون. وقد تختلف الوسائل والأساليب اللازمة لتوفير منافع عامة عالمية من حالة إلى أخرى ويمكن أن تضطلع بها أطراف خاصة أو عامة أو مجموعات من الاثنين. ويمكن القول إن هذا ينطبق على الإنترنت كشبكة عالمية وبنية تحتية على حد سواء.

فالإنترنت كصالح عام عالمي لا يتساوى not equated مع الإنترنت بأكملها، أو مع الطبقة الاجتماعية والثقافية للمحتوى والاتصال sociocultural layer of content and communication. حيث يتم تطبيقه فقط على مجموعة فرعية من البروتوكولات الأساسية والبنية التحتية infrastructure. وتستمد الفوائد العالمية إلى حد كبير من البروتوكولات الأساسية للإنترنت، بما في ذلك مجموعة TCP/IP، والمعايير العديدة، ونظام أسماء النطاقات (DNS) وبروتوكولات التوجيه.

وكمصلحة عامة عالمية، لا تعمل الإنترنت بشكل صحيح إلا إذا كان لها ضمانات - عالمية، وإمكانية تشغيلية interoperability وإمكانية دخول accessibility وإذا سهلت الأهداف الرئيسية لأمن البيانات، أي السرية والنزاهة والتوافر. من الأهمية بمكان أن يعتمد المستخدمون النهائيون على أهم بروتوكولات الإنترنت الأساسية التي تعمل بشكل صحيح: فهذه البروتوكولات تدعم النسيج الرقمي لحياتنا الاجتماعية والاقتصادية ووجودنا. على الرغم من أن الدول سترغب حتماً في إنشاء شبكة إنترنت على صورتها الخاصة، وخاصة في الطبقة الاجتماعية والثقافية للمحتوى، يجب علينا أن نجد طرقاً لمواصلة ضمان النزاهة العامة والأداء الوظيفي functionality للجوهر العام.



من التنظيم الذاتي للبنية التحتية للإنترنت الى التنظيم الذاتي لاستخدام الانترنت From Governance of the Internet infrastructure to Governance using it

لتسليط الضوء على المشكلة، يمكننا استخدام التمييز المفيد الذي اعدته Laura De Nardis بين شكلين من أشكال إدارة الإنترنت. الأول هو "إدارة البنية التحتية للإنترنت governance of the Internet's infrastructure"، أي إدارة البنية التحتية الأساسية والبروتوكولات التي تقود إلى تنمية الانترنت.

إن البنية التحتية الجماعية تأخذ مرحلة ما قبل الخضوع لهذا الشكل من أشكال الحكم. النموذج الثاني هو "الحكومة باستخدام البنية التحتية للإنترنت governance using the Internet's infrastructure". وفي هذه الحالة، تصبح الإنترنت أداة في المعركة للسيطرة على المحتوى والسلوك على الإنترنت. في كثير من الأحيان محلياً. فضلاً عن أنها مصدر للتهديد وسلاح من حيث الأمن الدولي. وتتراوح القضايا بين حماية حقوق النشر وحقوق الملكية الفكرية والرقابة الحكومية ومراقبة المواطنين والاستخبارات الدولية والتجسس والأنشطة العسكرية على الإنترنت. وترى الحكومات بصورة متزايدة أن البنية التحتية والبروتوكولات الرئيسية نفسها هي وسيلة مشروعة لتحقيق غايات سياساتها. في حين أن حكومة الانترنت كانت تعني حوكمة الإنترنت - مع الإدارة الفنية وأداء بنيتها التحتية كأولوية قصوى - فإن الاتجاه اليوم يزداد نحو الحوكمة باستخدام الإنترنت. ويمكن أن تقوض مثل هذه التدخلات سلامة العالم الافتراضي ووظائفه، وأن تقوض بدورها الحياة الرقمية التي بنيناها فوقها.

تهديدات التنظيم الذاتي للبنية التحتية للإنترنت Threats to Governance of the Internet Infrastructure

حوكمة الجوهر العام للإنترنت - أي إدارة البنية التحتية للإنترنت - منوطة بعدد من المنظمات التي تُعرف مجتمعة باسم "المجتمع التقني technical community". على الرغم من أن الحوكمة في الأغلب في أيد أمينة، فإن المصالح السياسية والاقتصادية - التي تترافق أحياناً مع التكنولوجيات الجديدة - تتحدى الطابع الجماعي للمجتمع بطرق مثل:

- إن المصالح الاقتصادية - مثل حماية حقوق الطبع والنشر ونماذج الإيرادات لنقل البيانات - تضغط على صناعات السياسات لإلغاء أو، على العكس من ذلك، تقديم الحماية التشريعية لحياة الشبكة، الذي كان في السابق الإعداد الافتراضي للإنترنت.

- انتقال "وظيفة IANA"، والتي تشمل الإشراف على سجلات وأرقام الإنترنت الفريدة وصيانتها. هناك حالياً مرحلة انتقالية ستزيل الرقابة على IANA من منطقة النفوذ الأمريكية لأسباب تتعلق بالشرعية السياسية الدولية. قد يؤدي النقاش حول هذا الانتقال إلى إدارة أكثر تسييساً لنظام أسماء النطاقات، والتي قد تكون لها بدورها تداعيات على القدرة على العثور على المواقع والمستخدمين وتحديد مواقعهم. وستستفيد معظم البلدان من وظائف IANA التي هي "لا أدريّة" قدر الإمكان، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمهام الإدارية.



- صعود عقلية الأمن القومي في العالم الافتراضي. ويتعارض النهج التقني لـ CERTs (مع التركيز على "الحفاظ على صحة الشبكة") وتعاونهم الدولي مع نهج الأمن القومي مثل وكالات الاستخبارات والقيادات الإلكترونية العسكرية. ومن المهم منع الخلط بين هذه النهج و/أو الاختلاط لأن الأمن القومي يتعارض مع المصلحة الجماعية للأمن العام للشبكة.

التهديد الناتج عن التنظيم الذاتي باستخدام البنية التحتية للإنترنت

Threats Resulting from Governance Using the Internet Infrastructure

إن الحاجة إلى توافق عالمي worldwide consensus في الآراء بشأن أهمية وجود نواة عامة للإنترنت تعمل بشكل صحيح تبدو واضحة لأن هذه البروتوكولات هي التي تضمن وظائف الإنترنت العالمية ونزاهتها. ومع ذلك، الاتجاهات الدولية الأخيرة في صنع السياسات والتشريعات التي تحكم حماية حق المؤلف والدفاع والأمن القومي، والاستخبارات والتجسس، ومختلف المناقشات الرقمية CyFy مجلة المجلد.

ولا تظهر أشكال الرقابة أي علامات على مثل هذا الإجماع. وترى بعض الدول أن نظام أسماء النطاقات وبروتوكولات التوجيه ومعايير الإنترنت والتلاعب بأبواب خلفية وبناءها في البرمجيات والأجهزة وتكديس نقاط الضعف في البرمجيات والأجهزة والبروتوكولات (ما يسمى "نقاط الضعف في اليوم الصفر") هي عمليات تطفل مناسبة للسياسات الوطنية التي تركز على رصد سلوك الناس والجماعات والشركات والتأثير عليه وعرقلته. كما أن "الإنترنت" هو على نحو متزايد جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي. وقد أعلنت العديد من الدول أن الفضاء الإلكتروني هو المجال الخامس للحرب، وهي تضيف وحدات متخصصة جديدة إلى قواتها العسكرية والاستخباراتية. وتتحمل المجموعة العالمية الأثر السلبي لهذه التدخلات، وتضعف القيم الأساسية للإنترنت وتضعف عملها Illustrations من هذا الاتجاه تشمل:

أشكال مختلفة من الرقابة على الإنترنت والمراقبة التي تستخدم البروتوكولات الرئيسية، فضلاً عن تجنيد "خدمات" وسطاء مثل مزود خدمة الإنترنت (ISPs) لمنع وتتبع المحتوى والمستخدمين.

- الأنشطة الإلكترونية للقيادات الإلكترونية العسكرية، وأجهزة الاستخبارات والأمن التي تقوض الأداء السليم للجوهر العام للإنترنت. من خلال إفساد المعايير والبروتوكولات، من خلال بناء الأبواب الخلفية في الأجهزة والبرامج التجارية وتخزين نقاط الضعف في اليوم الصفر، فإن هذه الجهات الفاعلة تضر بشكل فعال بوظائف وسلامة بنية الإنترنت الجماعية وجعلها أقل أماناً.

تشريع حماية حقوق النشر والملكية الفكرية يسمح باستخدام بروتوكولات الإنترنت الحيوية لتنظيم المحتوى ومنعه. وتشمل "الآثار الجانبية Side-effects" لمثل هذه التشريعات الحجب الجانبي للمحتوى والمستخدمين (الإفراط في منع التشغيل overblocking)، والأضرار التي تلحق بـ DNS والرقابة الوسيطة من خلال مقدمي خدمات الإنترنت.





بعض أشكال القومية على الإنترنت والقومية البيانات – التي تسعى الدول إلى تسييجها مقابل جزء وطني أو إقليمي من الإنترنت Internet nationalism and data nationalism – التي تتطلب التدخلات في بروتوكولات التوجيه. وفي أشكال متطرفة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تجزئة/ انشقاق splintering الإنترنت.

تحديات التنظيم الذاتي للإنترنت

Challenges for Internet Governance

المشهد السياسي الدولي لإدارة الإنترنت يتغير بسرعة. وسوف يتم تشغيل (المليارات) القادمة من المستخدمين بشكل رئيسي عبر الإنترنت في الاقتصادات الناشئة التي قد يكون لها نظرة ثقافية وسياسية مختلفة حول العالم الافتراضي من وجهة نظر لا تزال غريبة. وبين الشكل 1 الأعداد المطلقة لمستخدمي الإنترنت على الصعيد العالمي، ويسلط الضوء على إمكانات النمو المستقبلية الذي هو واسع النطاق بشكل خاص في البلدان الآسيوية مثل الهند والصين وإندونيسيا والعديد من الدول الأفريقية ودول أمريكا الجنوبية. وعلى النقيض من ذلك، يقترب الغرب من نقطة التشبع، وأصبح النمو الآن أكثر حول عدد الأجهزة من عدد المستخدمين.

ومع تزايد أهمية هذا الاقتصاد والاعتماد الكبير على الهياكل الأساسية الوطنية (الحوية)، فإن المزيد من البلدان سوف تصبح نشطة ومصوتة بشكل متزايد في المناقشات حول إدارة الإنترنت والأمن الافتراضي. يشير الخلاف السياسي العالمي الذي ظهر في التصويت على ITRs خلال المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية في دبي عام 2012⁵ إلى أن المزيد من المزاخمة/ الخلافات السياسية political contention من المرجح أن تظهر في السنوات المقبلة على الجبهتين.

فضلاً عن ذلك، فإن العديد من البلدان سوف تكون قد قامت بتحديث قدرتها الافتراضية التقنية technical cyber بشكل ملحوظ في غضون سنوات قليلة، الأمر الذي يمنح مجموعة أكبر من الدول قدرات مخصصة حالياً لعدد قليل فقط من القوى العظمى. ما هو متطور اليوم سيكون أكثر شيوعاً في غضون خمس سنوات. وإذا ما ترسخت الفكرة في نفس الإطار الزمني وفي ظل هذه الخلفية من التحولات الديموغرافية والجيوستراتيجية الدولية- بأن الدول لها الحرية في أن تقرر ما إذا كانت سوف تتدخل في البروتوكولات الرئيسية للإنترنت لتأمين مصالحها الوطنية، فمن المرجح أن تضر بالإنترنت باعتبارها المصلحة العامة العالمية. ولهذه الأسباب، لا يوجد وقت نضيقه في تأمين النواة العامة للإنترنت.

⁵ the 2012 World Conference on International Telecommunications in Dubai.





قلب/ جوهر الانترنت العام يجب ان يكون منطقة دولية محايدة

Internet's public core should be International Neutral Zone

وبالنظر لهذه التطورات، ينبغي أن يكون من الأولويات المتعددة الأطراف العمل على وضع قاعدة عالمية تحدد البروتوكولات الرئيسية للإنترنت باعتبارها منطقة محايدة يحظر فيها على الحكومات اتخاذ إجراءات تضر بالقاعدة العامة من أجل مصالحها الوطنية. وينبغي اعتبار ذلك مصلحة وطنية ممتدة، أي مجال محدد تتزامن فيه مصالح الدولة والقضايا العالمية بين جميع الدول التي لها مصلحة حيوية في الحفاظ على البنية التحتية للإنترنت قابلة للتنفيذ وجديرة بالثقة. ومع استمرار انتشار الإنترنت والرقمنة المستمرة ongoing digitisation، أصبح ذلك مصدر قلق عالمي متزايد.

الحاجة إلى فصل أمن الإنترنت والأمن القومي

Need to Disentangle Internet Security and National Security

ويأتي التركيز على الأمن القومي على حساب مجموعة أوسع من وجهات النظر بشأن الأمن والإنترنت. إن تحديد وجهات النظر المختلفة بشأن الأمن وفكها قد يؤديان في الواقع إلى تحسين أمن الإنترنت بوصفها بنية تحتية.

ولذلك فمن الضروري الدعوة على المستوى الدولي إلى أن يكون هناك اختلاف واضح بين أمن الإنترنت (أمن البنية التحتية للإنترنت) والأمن القومي (الأمن من خلال الإنترنت) وفكر الأطراف المسؤولة عن كل منها.

ومن الأهمية بمكان تحديد مختلف أشكال الأمن فيما يتعلق بالإنترنت. المجتمع التقني ومجتمع الأمن الدبلوماسي/ الدولي diplomatic/international security community يعني أشياء مختلفة عندما يتحدثون عن الأمن. الأول يشير إلى أمن الإنترنت بوصفها بنية تحتية عالمية، أو على وجه التحديد مفهوم أمن الإنترنت، أي ضمان أن تكون الشبكة نفسها آمنة وعملية. ويشير هذا الأخير عادة إلى الأمن الوطني والدولي، الذي يُعرّف في معظمه من الناحيتين الجغرافية - السياسية والعسكرية. وفي هذه الرؤية، تعتبر الإنترنت في الوقت نفسه مصدراً للتهديد وأداة محتملة للسياسة العامة. فعلى سبيل المثال، من المهم فصل القيادة التقنية الاستراتيجية CERTs التي تعتمد على التكنولوجيا، والتي تنطوي على نهج من النوع الصحي العام إزاء أمن الشبكة ككل، عن منطق الأمن القومي، الذي يضع المصالح الوطنية فوق مصالح الشبكة. ويمكن الاطلاع على مؤشرات التحرك بشأن هذه المسألة في التقرير الأخير لفريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة UN Group of Governmental Experts (GGE)، على سبيل المثال في حجة القائلة بأن الدول مدعوة إلى "عدم الإضرار بنظم وأنشطة الأفرقة المعنية بسير العمل الأخرى (الوطنية)، ولا لاستخدام أنفسهم في الانخراط في أنشطة دولية خبيثة. وبشكل أعم، فإن تحديد demarcation قضايا الأمن القومي بشكل أكثر دقة من الأشكال الأخرى لانعدام الأمن الافتراضي من شأنه أن يفسح المجال لمنطق المخاطر المتبقية في مسائل الأمن الافتراضي، وسيطبق منطق الأمن القومي بشكل انتقائي أكثر لتجنب التصعيد أو التخفيف من حدته. ويمكن للمصطلحات الأكثر دقة والتقسيم الواضح للعمل بين مختلف الدول أن تعمل في حد ذاتها كتدبير لبناء الثقة في المجال الإلكتروني الدولي.



ومن أجل حمايتها كمصلحة عامة عالمية، هناك حاجة إلى وضع قاعدة دولية ونشرها تنص على أن تكون القلب/ الجوهر/ النواة العامة للإنترنت آمنة من التدخل غير المبرر من جانب الحكومات. وينبغي أن تكون نقطة البداية هي وضع صياغة هذه القاعدة على جدول الأعمال السياسي المشترك بين الدول، وهو أمر ينطوي على توعية الحكومات في جميع أنحاء العالم بالأهمية الجماعية والوطنية للجوهر العام للإنترنت. ونظراً للاختلافات الهائلة بين البلدان من حيث الوصول إلى الإنترنت والرقمنة الشاملة والقدرة التكنولوجية، فإن هذا سيتطلب جهداً سياسياً وسياسياً كبيراً. ويمكن نشر هذه القاعدة من خلال منتديات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك من خلال المنظمات الإقليمية مثل مجلس أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التعاون والتعاون في أوروبا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأفريقي. ويمكن لهذه الاستراتيجية أن ترسي الأسس لما يمكن أن يتوسع في نهاية المطاف إلى نظام أوسع نطاقاً.

الحاجة إلى بناء ائتلافات جديدة

Need to Build New Coalitions

ونظراً للتحويلات الديموغرافية والسياسية الدولية في العالم الافتراضي، فقد حان الوقت لفتح المجال للدبلوماسية الافتراضية cyber diplomacy وتوسيع نطاقها وتوسيعها. وهناك حاجة لإشراك الدول التي لا تزال تبني قدراتها التقنية والسياسية في مجال العالم الافتراضي- وتحتل أرضية وسطية معينة بين معسكر أصحاب المصلحة المتعددين ومعسكر الإنترنت الوطني- بشكل كامل في المناقشات حول حوكمة الإنترنت وقضايا الأمن الافتراضي الدولية. وثانياً، هناك حاجة قوية يجب تقديمها لاستهداف الشركات الكبيرة القائمة على الإنترنت كمواضيع صريحة للدبلوماسية الافتراضية. فضلاً عن الحاجة إلى التفكير في تنظيم دور وموقف المنظمات الوسيطة على شبكة الإنترنت- مثل مزودي خدمات الإنترنت وتبادلات الإنترنت- هو وما ينبغي أن يكون. وأخيراً، تحتاج الدول إلى استخدام أكثر إنتاجية لخبرات المجتمع التقني والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الخاصة، وخاصة في التفكير من خلال آثار السياسات الوطنية والخارجية على التشغيل التقني للإنترنت ككل.

الطريق إلى الامام

The Way Forward

وقد ظهرت مؤخراً أفكار مشابهة أو ذات صلة بفكرة حماية النواة العامة للإنترنت. في يناير 2016، نشر ويليام دريك William Drake وفينت سيرف Vint Cerf وفولفغانغ كلاينوافاختر Wolfgang Kleinwächter ورقة ممتازة حول قضية تجزئة الإنترنت للمنتدى الاقتصادي العالمي. بعض أشكال الإنترنت- تلك التي قد تكون لها عواقب وخيمة وطويلة الأجل على عمل الإنترنت كبنية تحتية عالمية - هي أقرب إلى فكرة النواة العامة للإنترنت.

في يونيو 2016 نشرت جمعية الإنترنت (ISOC) نسخة تجريبية من إطار سياستها لإنترنت مفتوح وموثوق Policy Framework for an open and trusted Internet تنص فيه على أن





المجتمع الفني يشارك "الشعور بالرعاية الجماعية تجاه النواة العامة للإنترنت والمعايير المفتوحة التي تستند إليها التكنولوجيا والشبكات"⁶. أيضاً في يونيو 2016، نشرت اللجنة العالمية لحكومة الإنترنت Global Commission on Internet Governance (لجنة بيلت Bildt Commission) تقريرها النهائي المسمى One Internet، والتي تضمنت توصية سياسة بشأن حماية النواة العامة نصها: "تمشيا مع الاعتراف بأن أجزاء من الإنترنت تشكل لمصلحة عامة عالمية، تحت اللجنة الدول الأعضاء في وحدة الأمم على الموافقة على عدم استخدام الأسلحة الافتراضية ضد البنية التحتية الأساسية للإنترنت". أصدرت الحكومة الهولندية ردها الرسمي على التقرير عن النواة العامة للإنترنت في مايو 2016 وجعلت من الحماية من ذلك أولوية طويلة الأجل لسياساتها الخارجية بشأن القضايا الافتراضية. سيكون أول ميناء للدعوة إلى وضع قاعدة لحماية النواة العامة هو جولة 2016-2017 من فريق الخبراء الحكوميين للأمم المتحدة UN GGE التي تعد هولندا واحدة من 25 عضواً. وتتمثل إحدى الطرق للمضي قدماً في استخدام مختلف القنوات الدبلوماسية وإقامة تحالفات استراتيجية حول فكرة حماية جوهر الإنترنت باعتبارها بنية تحتية عالمية لصالح جميع الدول والمستخدمين.

⁶ "a sense of collective stewardship towards the public core of the Internet and the open standards on which its technologies and networks are based"





أبو القاسم المشاي
بروفسور مشارك
أبحاث متعددة التخصصات
الهيئة العامة للبحث العلمي



”

إعادة هندسة الإبداع البشري : تحولات الاقتصاد الرقمي في عصر الذكاء الاصطناعي





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT



الإبداع والمنعطف التاريخي الكبير

لطالما كان "الإبداع" (Creativity) هو الجوهر الوجودي الذي يمنح الإنسان تفرد الكوني. فمنذ نقوش كهوف لاسكو إلى سيمفونيات بيتهوفن، ظل الفعل الإبداعي يُفهم بوصفه "انبثاقاً وجدانياً" لا يمكن للآلة، مهما بلغت دقتها، أن تحاكيه. إلا أننا اليوم نعيش لحظة تاريخية فارقة تشبه في حدتها اكتشاف النار أو اختراع الطباعة؛ إنها لحظة "الذكاء الاصطناعي التوليدي" الذي بدأ يقتحم الحصن الأخير للخصوصية البشرية، محولاً المفاهيم التقليدية إلى كيانات سائلة يعاد تشكيلها وفق خوارزميات حسابية فائقة.

إن هذه المقالة لا تناقش مجرد تقنية جديدة، بل تستقرئ تحولاً في "البراداييم" (Paradigm) الإبداعي والاقتصادي على حد سواء. فالدراسة التي أجريناها تشير إلى أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة (Tool) لتحسين الأداء، بل انتقل ليصبح شريكاً (Co-creator) يمتلك القدرة على التوليد، الاستكشاف، وحتى التحويل الجمالي. نحن أمام إعادة صياغة للعقد الاجتماعي والتقني والاقتصادي الذي يربط الإنسان بإنتاجه الذهني.

التفكيك الفلسفي للإبداع الحسابي، هل للآلة "خيال"؟

في صلب هذه المناقشة، يبرز السؤال الوجودي: هل يمكن لما هو "حسابي" أن يكون "إبداعياً"؟ لفهم هذا، يجب تفكيك بنية الإبداع ذاتها. بناءً على نموذج "مارغريت بودن" نجد أن الذكاء الاصطناعي يعمل في مستويات متداخلة تعيد تعريف الخيال:

الإبداع التوليفي (Combinatorial Creativity): يعتمد على إعادة دمج الأفكار المتباعدة لصناعة سياق جديد. هنا يتجلى ذكاء الآلة في قدرتها على مسح مليارات الأنماط الفنية في ثوانٍ. إنها "الديمقراطية الفائقة للمعلومات" التي تسمح بظهور هجين فني لا يمكن للعقل الفردي الوصول إليه.

الإبداع الاستكشافي (Exploratory Creativity): يتعلق الأمر بالتحرك داخل حدود "فضاء الاحتمالات" لنظام معين. الذكاء الاصطناعي ليس مجرد مقلد، بل هو مستكشف راديكالي؛ إذ يستطيع إنتاج احتمالات جمالية لم تُطرق بشرياً بسبب تحيزاتنا المعرفية.

الإبداع التحويلي (Transformational Creativity): وهو كسر القواعد لصناعة نموذج جديد. وهنا نرى أن التعاون بين "الذكاء الحسابي" و"الحدس البشري" يولد نوعاً جديداً من الإبداع، حيث يوفر الذكاء الاصطناعي "الصدفة المنظمة" التي تلهم الإنسان لكسر قوالبه التقليدية.



الأنطولوجيا الجديدة للتأليف، سقوط "المؤلف المنفرد"

لقد كرّست الحادثة فكرة "المبدع العبقرى المنعزل". لكن الذكاء الاصطناعي يفرض علينا الانتقال إلى "الأنطولوجيا التشاركية". إن العمل الفني اليوم هو نتاج حوار سيميائي بين ثلاثة أطراف: المبرمج، الخوارزمية، والمبدع البشري الذي يصاغ "الأمر" (Prompt). هذا التحول يسقط مفهوم "المؤلف الواحد" ويحل محله مفهوم "السيادة الموزعة". لم يعد السؤال: "من الذي صنع هذا؟" بل "كيف تم تنسيق هذا الإبداع؟".

التأثيرات الاقتصادية الكلية، الذكاء الاصطناعي كمحرك للنمو العالمي

لا يمكن فصل الإبداع عن المحرك الاقتصادي الذي يغذيه. إن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد قطاع جديد، بل هو "تقنية عامة الغرض" (General Purpose Technology) مثل الكهرباء، ستغير هيكلية الاقتصاد العالمي:

- **المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** تشير التقديرات الاقتصادية (مثل تقارير PWC ومكنزي) إلى أن الذكاء الاصطناعي سيضيف ما يقرب من 15.7 تريليون دولار للاقتصاد العالمي بحلول عام 2030. هذا النمو ناتج عن زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المخرجات في كافة القطاعات، بما فيها الصناعات الإبداعية.
- **اقتصاد التنبؤ وخفض التكاليف:** يغير الذكاء الاصطناعي قواعد العرض والطلب. في الصناعات الإبداعية، انخفضت تكلفة إنتاج "المحتوى" إلى ما يقرب من الصفر، مما ينقل القيمة الاقتصادية من "الإنتاج" إلى "الاختيار والتقييم". الشركات لم تعد تنتج ثم تسوق، بل تنتج برغبة المستهلك وتنتج له "إبداعاً مخصصاً".
- **تحول نماذج الأعمال:** ننتقل من اقتصاد "الامتلاك" إلى اقتصاد "الوصول والخدمة". الفنان والمصمم لم يعودا يبيعان منتجاً نهائياً، بل يبيعان "تجربة إبداعية" مدعومة بالذكاء الاصطناعي.

سوسيولوجيا العمل الإبداعي، "التدمير الخلاق" في سوق العمل

تحدث عملية "تدمير خلاق" (Creative Destruction) في سوق العمل؛ حيث يتم محو وظائف تقليدية (أتمتة المهام الروتينية في التصميم والمونتاج) وخلق وظائف "فائقة القيمة" تتطلب مزيجاً من الفن والتقنية.



إزاحة المهارة مقابل تمكين الرؤية: الذكاء الاصطناعي يقوم بـ "أتمتة المهارة اليدوية" ولكنه يرفع من قيمة "الرؤية المفاهيمية". إننا أمام عصر "الفنان الفيلسوف"؛ حيث أصبحت القدرة على "صناعة المعنى" هي العملة الأعلى ثمناً في الاقتصاد القادم.

التحدي الأخلاقي والقانوني، عدالة البيانات والملكية الفكرية

إن القوة الاقتصادية والإبداعية للذكاء الاصطناعي تثير أزمات قانونية كبرى:

- **أزمة الملكية الفكرية:** القوانين الحالية لا تعترف بالآلة كمبدع، مما يخلق فراغاً قانونياً حول حقوق الأعمال الهجينة. نقترح ضرورة صياغة "قانون الإبداع الهجين" الذي يحفظ حقوق الإنسان الموجه للآلة.
- **الانحياز والسيادة الثقافية:** إذا تدرجت الآلات على بيانات مركزية، سنواجه "تسطيحاً ثقافياً". يجب ضمان تمثيل التنوع الثقافي (العربي، الأفريقي، الآسيوي) في العقل الرقمي العالمي لتجنب "الاستعمار الرقمي الثقافي".

نحو استيطيقا جديدة للعلاقة بين الوجدان البشري والمنطق الرقمي.

إن مفهوم "الرقصة" بين الإنسان والآلة ليس مجرد استعارة بيانية، بل هو توصيف دقيق لحالة "السيولة الإبداعية" التي نعيشها. في هذه الرقصة، تتحول الآلة من "أداة صماء" إلى "مرآة ذكية" تعكس وتضخم الإمكانات البشرية. نحن أمام "استيطيقا" (علم جمال) جديدة لا تحتفي بالمنتج النهائي فحسب، بل تحتفي بـ "العملية الإبداعية" ذاتها كحوار مستمر.

- **كسر حواجز العجز الإبداعي:** في السابق، كان الفنان يصطدم بما يعرف بـ "قفلة المبدع" (Creative Block)، حيث يتوقف التدفق الذهني عند عتبة معينة. اليوم، يعمل الذكاء الاصطناعي كـ "محفز عشوائي منظم"؛ فهو يقدم احتمالات غير متوقعة تكسر رتابة التفكير البشري، مما يسمح للمبدع بالخروج من شرنقته المعتادة.
- **ديمقراطية التعبير الفني:** لقد كانت الفنون الرفيعة (مثل التأليف الأوركستراي أو الرسم الزيتي المحترف) تتطلب سنوات من التدريب التقني المضني، مما جعلها حكراً على فئة محدودة. الذكاء الاصطناعي قام بـ "تحرير الموهبة"؛ فالفرد الذي يمتلك "الرؤية والفكرة" ولكنه يفتقر للمهارة اليدوية، أصبح بإمكانه الآن تجسيد خياله عبر وسائط معقدة. هذا يؤدي إلى انفجار في التنوع الثقافي، حيث ستظهر أصوات إبداعية جديدة من بيئات كانت مهمشة تقنياً.



- **تطور الذوق الجمعي:** إن التفاعل اليومي مع الفن المولد آلياً سيعيد صياغة الذوق العام. سننتقل من تقدير "دقة المحاكاة" (التي تبرع فيها الآلة) إلى تقدير "العمق الفلسفي والقصدية" (التي يختص بها الإنسان). الجمال في المستقبل سيكون في "البصمة الروحية" التي يتركها الفنان على المخرجات الآلية، وفي كيفية توظيفه لهذه القدرات الفائقة لخدمة قضايا وجودة أو إنسانية.

صياغة "المبدع الشامل": استراتيجيات التعليم والتمكين في العصر الرقمي

يتطلب الانتقال إلى عصر الإبداع المعزز بالذكاء الاصطناعي إعادة نظر جذرية في المنظومات التعليمية والمهنية. لم يعد الهدف من التعليم تخريج "منفذين" بارعين، بل تخريج "مفكرين استراتيجيين" يتقنون إدارة الذكاء الحسابي.

- **التحول من "المهارة" إلى "المفهوم":** يجب أن تركز كليات الفنون والآداب على تدريس الفلسفة، والنقد، والتاريخ الجمالي بشكل أعمق من تدريس التقنيات اليدوية. في عصر تستطيع فيه الآلة الرسم والعزف، تصبح "الفكرة الأصيلة" هي الميزة التنافسية الوحيدة للمبدع البشري.
- **محو الأمية الخوارزمية: (Algorithmic Literacy)** يجب تمكين المبدعين من فهم "لغة الآلة". لا يعني ذلك بالضرورة تعلم البرمجة المعقدة، بل فهم "منطق الخوارزمية"؛ كيف لتحفيز؟ كيف تدمج البيانات؟ وكيف يمكن هندسة الأوامر (Prompt Engineering) لاستخراج أقصى طاقات الخيال الرقمي. هذا الفهم سيحول الفنان من "مستخدم" للتقنية إلى "سيد" لها.
- **بناء الحصانة الأخلاقية والمهنية:** يجب دمج أخلاقيات البيانات في المناهج التعليمية. على المبدع القادم أن يدرك مسؤولياته تجاه الملكية الفكرية وتجاه حماية الهوية الثقافية من التسطيط. التعليم يجب أن يغرس في الطالب روح "النزاهة الرقمية"، بحيث يعرف متى يعتمد على الآلة ومتى يجب أن تتدخل يده البشرية لضبط الإيقاع القيمي للعمل.
- **السياسات العامة كحاضنة للإبداع:** على الحكومات والمؤسسات البحثية (مثل الهيئة الليبية للبحث العلمي) أن تقود مبادرات لخلق "مختبرات إبداع هجينة"، تجمع بين التقنيين والفنانين، لضمان ألا يظل الإبداع العربي بمعزل عن هذه التحولات العالمية، ولضمان توطيد هذه التقنيات بما يخدم الهوية الوطنية.





الإنسانية المتجددة في مرآة الذكاء الاصطناعي

إننا ونحن نقترّب من نهاية هذه القراءة التحليلية المعمّقة، ندرك أن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد زلزال تقني عابر، بل هو "مرآة كبرى" وضعتها الحضارة الحديثة أمام وجه الإنسان. في هذه المرآة، لا نرى قدرات الآلة فحسب، بل نرى انعكاساً لطموحاتنا، مخاوفنا، وإمكاناتنا التي لم تُستغل بعد. إن الخوف من أن تسلبنا الآلة "إبداعنا" هو في حقيقته خوف صحي، لأنه يدفعنا لإعادة اكتشاف ما الذي يجعلنا "بشراً" حقاً. لقد علمنا التاريخ أن التقنية لا تمحو الإنسان إلا إذا قرر الإنسان أن يتخلّى عن جوهره الجوهري: "السؤال والاستنكار والبحث عن المعنى". الذكاء الاصطناعي يمكنه أن يكتب قصيدة، لكنه لا يمكنه أن "يشعر" بألم الفقد الذي ألهمها؛ ويمكنه أن يرسم لوحة، لكنه لا يدرك أبعاد "الأمل" التي تجسدها ألوانها.

إن المستقبل الذي نستشرفه في هذه الورقة هو مستقبل "الإنسانية الفائقة"، حيث يتحول الذكاء الاصطناعي من "منافس" إلى "امتداد" لعقولنا وأرواحنا. إنها رحلة من "الإبداع المحدود بالجسد والمهارة" إلى "الإبداع المطلق بالفكر والرؤية".

ختاماً، إن رهاننا ليس على قوة الخوارزمية، بل على "نبيل القصدية البشرية". فإذا استطعنا توجيه هذه الطاقة الحسابية الهائلة نحو تعزيز القيم الإنسانية، وتعميق التفاهم الثقافي، وحل مشكلات الوجود الكبرى، سنكون قد أعلننا رسمياً عن بدء أعظم عصر للإبداع في تاريخ البشرية. إن الذكاء الاصطناعي لم يأت ليضع نهاية لقصة الإبداع البشري، بل جاء ليكون "الأداة الفائقة" التي سنكتب بها فصولاً أكثر إشراقاً وتوسعاً في كتاب الحضارة الإنسانية.

الاسنادات

1. Al Mashai, Abulgasem, (2025). AI and the Reshaping of Human Creativity, Elsevier. B. V
2. Boden, M. A. (2004). The Creative Mind: Myths and Mechanisms .Routledge.
3. Floridi, L. (2014). The Fourth Revolution .Oxford University Press
4. McKinsey Global Institute. (2018). Notes from the AI Frontier: Modeling the Impact of AI on the World Economy.
5. World Economic Forum. (2020). The Future of Jobs Report.
6. Agrawal, A., Gans, J & ,Goldfarb, A. (2018). Prediction Machines: The Simple Economics of Artificial Intelligence .Harvard Business Review Press.





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





روسيا اندري كوزوفوي





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





يطلق على الاتحاد الروسي Russian Federation اسم "الاقتصاد الناشئ emerging economy". وهي منطقة شاسعة ذات إمكانات كبيرة، ولكنها تكتنفها قضايا كبرى تحول دون مواصلة التنمية. أكبر بلد على وجه الأرض (أكثر من 17 مليون كيلومتر مربع)، هو فقط التاسع الأكثر اكتظاظاً بالسكان (144 مليون). ومن الصعب المبالغة في تقدير ثروة الموارد الطبيعية، ولكن هذا الأصل جعل الاقتصاد الروسي يعتمد إلى حد كبير على صادراته؛ وهكذا تنتمي روسيا إلى فئة "الدول الريعية rentier states" التي تشبه الدول النفطية من شبه الجزيرة العربية. وعلى الرغم من عائدات صادراتها بمليارات الدولارات من النفط والغاز والحديد والصلب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة والخشب والحبوب والألومنيوم والنحاس، فضلاً عن الأسلحة التقليدية، فإن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لروسيا لا يمثل سوى 1.9 في المائة من الاقتصاد العالمي- مقارنة بنسبة 24.4 في المائة للولايات المتحدة.

والأهم من ذلك أن روسيا دولة ديمقراطية بالاسم فقط. وكان رئيسها Vladimir Putin رئيساً تنفيذياً في عام 1999 (كرئيس للوزراء؛ ومنذ عام 2000 رئيساً)، مع فترة الاستراحة في 2008-2012، عندما كان قد تحول إلى مكان مع صديقه ورئيس الوزراء الدائم Dmitry Medvedev؛ أما المعارضة opposition فهي إما خاضعة للرقابة controlled أو تخنق stifled؛ فالانتخابات "الحرّة" تشوبها marred عمليات تزوير واسعة النطاق widespread fraud؛ وسائل الإعلام مقيدة بشدة media are heavily restricted؛ انتهاكات حقوق الإنسان منتشرة human rights violations abound؛ والفساد مرتفع بين النخب السياسية والاقتصادية والقضائية judiciary elites. وأخيراً، تتمثل أهداف روسيا الخارجية في المقام الأول في إضعاف دولها الحدودية، التي تنجذب نحو الغرب (مثل الحرب ضد جورجيا في عام 2008 أو المشاركة في الصراع في أوكرانيا منذ عام 2014)؛ ودعم الحلفاء السلطويين (مثل المشاركة involvement في الحرب الأهلية في سوريا منذ عام 2015).

معظم هذه المشاكل موروثة inherited. من القرن الثاني عشر، بنيت موسكو في Muscovy (أولاً إمارة principality، ثم قيصرية tsardom) كدولة استبدادية مركزية بشكل كبير heavily centralized، وتسيطر على الأرض وسكانها، وتوسعت بوتيرة سريعة جداً. في القرن الثامن عشر، أصبحت روسيا إمبراطورية empire، مع عاصمة جديدة، سانت بطرسبرغ St. Petersburg. استمر توسعها expansion، مع دمج جزئي للأراضي التي تشكل في الوقت الحاضر أوكرانيا Ukraine وروسيا البيضاء/ بيلاروس Belarus وبولندا Poland وفنلندا Finland. ولم يؤثر التحديث modernization الاقتصادي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على النظام السياسي. حتى مارس 1917، ظل النظام الروسي نظاماً اتوقراطي autocracy، لم يخفف منه سوى القليل من الثورة عام 1905، عندما أصبح ملكية دستورية constitutional monarchy. فالصراع الاجتماعي المتوطن، وخاصة في الريف countryside، الذي غدّته عواقب مشاركة روسيا في الحرب العالمية الثانية، حال دون ترسيخ





النظام الديمقراطي الديمقراطي democratic regime؛ وفي أكتوبر 1917، تمكنت مجموعة صغيرة من المتطرفين السياسيين تسمى البلاشفة Bolsheviks، بقيادة فلاديمير أوليانوف Vladimir Ulyanov، المعروف باسم لينين Lenin، من القيام بانقلاب. أصبحت روسيا روسيا السوفياتية Soviet Russia، ثم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الاتحاد السوفياتي) Union of Soviet Socialist Republics (USSR)، الاتحاد الذي أطلق على نفسه اسم "الدولة الاشتراكية socialist state" تحت الحكم الدكتاتوري dictatorial لحزبها الشيوعي.

وفي الجزء الأول من القرن العشرين، كان ستالين Stalin يقوم بتحديث modernize البلاد على حساب ملايين الأرواح؛ وفي الجزء الأول من القرن العشرين، وفي ذلك الوقت، وحصد الانتصار السوفياتي في الحرب الوطنية العظمى (1941-1945) حياة 27 مليون شخص إضافي، في حين عزز reinforcing شرعية legitimacy النظام وهيئته prestige. ومع احتفاظ الاتحاد السوفياتي بطبيعته الشمولية totalitarian nature في عهد خلف ستالين Stalin's successors، فقد بلغ ذروته zenith في السبعينيات تحت حكم بريجنيف Brezhnev (1964-1982)، ولكن الاقتصاد السوفياتي كان ضعيفاً بسبب النقص المستمر، والفساد المستشري، والاعتماد على صادرات الوقود المعدني، وهي سمات لا تزال واضحة في روسيا اليوم. بعد ما يقرب من سبعين عاماً من الوجود، ومحاولة أخيرة لإصلاح النظام الشيوعي في عهد غورباتشوف communist regime (1985-1991)، تفكك الاتحاد السوفياتي إلى خمس عشرة دولة مستقلة في عام 1991 - واحدة منها الاتحاد الروسي.

في ظل رئاسة بوريس يلتسين Boris Yeltsin (1991-1999)، فإن "روسيا الجديدة" من شأنها أن تؤكد انتقالها إلى اقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية. ولكن عوامل عديدة، بما في ذلك الصعوبات الاقتصادية الكبيرة، والفساد المستشري، وظهور القلة القوية- رجال الأعمال الأثرياء الذين يسيطرون على أجزاء كبيرة من الثروة الوطنية والتأثير على سياسة الدولة- فضلاً عن الانفصال separatism والإرهاب الناشئين عن شمال القوقاز North Caucasus، حالت دون إتمام يلتسين لمهمته الجبارة titanic task. وهكذا، في عام 1999، تم تعيين رئيس الوزراء فلاديمير بوتين خلفاً له من قبل يلتسين المريض ailing الذي لا يحظى بشعبية متزايدة. فقد نجح بوتين، الذي انتُخب في عام 2000، ظاهرياً في تحقيق الاستقرار في البلاد، و"استعادة القوة الروسية"، على حساب إخراج الديمقراطية عن مسارها، وتدهور العلاقات مع جيرانه، وشن حرب باردة جديدة مع الغرب. إن حلفاء بوتين الأكثر ثقة في نشر الاستراتيجية الداخلية والخارجية هم أجهزة استخباراته intelligence services.





البنية التحتية المؤسسية Institutional Infrastructure

وقد نظر معظم المتخصصين في وسائل الإعلام والمخابرات في ثلاث منظمات مخابرات روسية حكومية: جهاز الأمن الاتحادي Federal Security Service، الذي خلف الكي جي بي KGB، والذي تم تجديده في عام 1995 (200 000 فرد)؛ وجهاز الاستخبارات الاتحادي، الذي خلف successor جهاز المخابرات السوفياتية (KGB)، الذي تم تجديده في عام 1995 (200 000 موظف)؛ ودائرة الاستخبارات الروسية Main Directorate (GU)، التي خلفت جهاز الاستخبارات السوفياتية (200000) و 20000 موظف. دائرة الاستخبارات الأجنبية Foreign Intelligence Service (SVR) التي تشكلت في عام 1991 (20 000 فرد)؛ والمديرية الرئيسية للقوات المسلحة للاتحاد الروسي، التي كانت تعرف سابقاً باسم مديرية الاستخبارات الرئيسية في القوات المسلحة للاتحاد الروسي (15 000 فرد). خسر "GRU" في عام 2010، ولكن تم الاحتفاظ به هو الاسم الأصلي في وسائل الإعلام. في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، خلال الاحتفال بالذكرى المئوية لهذه المؤسسة، "اقترح" الرئيس بوتين إعادة اسمها. ومن أجل الوضوح، سيتم استخدام "GRU" في جميع أنحاء هذا الفصل.

أما الهياكل الاستخباراتية الأخرى التي لا تقدم أخباراً على الصفحة الأولى فهي وزارة الداخلية Ministry of Interior (MVD) التي تتعامل أيضاً مع الجريمة المنظمة organized crime ومكافحة الإرهاب counterterrorism (900 000 فرد)؛ و"10000 موظف" (100 000 موظف). روسغارديا Rosgvardiia (الخدمة الاتحادية للحرس الوطني في الاتحاد الروسي)، وكالة عسكرية مستقلة تشكلت في عام 2016 للرد على التهديدات الإرهابية وأي اضطراب في البلاد (340,000 فرد)؛ ودائرة الأمن الاتحادية Federal Security Service (FSO)، التي أنشئت في عام 1996 لحماية موظفي الولاية (50 000 فرد).

عالم الاستخبارات الروسية هو ثابت أبداً، ومنذ سقوط الاتحاد السوفياتي تم إعادة تنظيمها في كثير من الأحيان. منذ رئاسة بوتين الأولى، كانت هناك مؤشرات واضحة على توطيد الوكالات. وهكذا، فإن الوكالة الاتحادية للاتصالات والمعلومات الحكومية Federal Agency for Government Communications and Information (FAPSI)، التي تأسست في عام 1991، متخصصة في الاتصالات، بما في ذلك الإنترنت. وفي عام 2003، تم استبداله بـ "سبيتسفياز Spetssviaz" (خدمة الاتصالات الخاصة في روسيا) (special communications service of Russia)، التي أُدمجت في إدارة خاصة تابعة لجهاز الخدمات الفيدرالية، ثم انتقلت إلى مكتب دائرة الأمن الاتحادية FSO في عام 2004. وبالمثل، كانت الدائرة الاتحادية لحرس الحدود في الاتحاد الروسي موجودة كهيكل مستقل بين عامي 1994 و 2003، قبل أن تدمج في جهاز الأمن الفيدرالي FSB.





كل من جهاز الأمن الفيدرالي FSB ودائرة المخابرات الاجنبية SVR Foreign Intelligence Service يرد مباشرة على رئيس الاتحاد الروسي، في حين أن GRU يجيب على وزارة الدفاع. ورؤساء هذه الاجهزة أعضاء بحكم الواقع de facto في مجلس الأمن الروسي، وهو هيئة استشارية يتعين عليها أن تجتمع مرة كل شهر على الأقل لمناقشة المسائل المتعلقة بالأمن القومي. ينتمي رئيساً جهاز الأمن الفيدرالي FSB و SVR إلى نفس "عشيرة" سيلوفيكسي *siloviki* (حرفياً "رجال القوة" *men of strength*)، وجزء من النخبة المنتمين إلى وكالات قسرية- أي أجهزة الاستخبارات والدفاع والعدالة)، وجميعهم جزء من نفس الجيل: فلاديمير بوتين (مواليد 1952)، وهو عقيد سابق في جهاز الاستخبارات السوفياتية (KGB)، الذي أدار جهاز الأمن الفيدرالي FSB لفترة قصيرة (1998-1999)؛ نيكولاي باتروشيف Nikolai Patrushev (من مواليد 1951)، الأمين الحالي لمجلس الأمن، أدار أيضاً مجلس الأمن الفيدرالي (1998-2008)؛ الرئيس الفعلي SVR هو سيرجي ناريشكين Sergei Naryshkin (ولد عام 1954)، الذي يعرف بوتين من مدرسة الكي جي بي؛ رئيس GRU السابق إيغور كوروبوف Igor Korobov (1956-2018)؛ في نوفمبر 2018، أصبح رئيس كوروبوف الثاني، الأدميرال إيغور كوستوكوف Igor Kostuykov، المولود عام 1961، المدير بالنيابة لـ GRU)، على الرغم من أن رجل بوتين في الاستخبارات العسكرية هو وزير الدفاع سيرغي شويغو Sergey Shoygu (ولد عام 1955).

يمكن القول، في شكلها وتنظيمها، تستند جزئياً مؤسسات الاستخبارات على نماذج أجنبية- مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) (US Federal Bureau of Investigation) أهم جهاز الأمن الفيدرالي و MVD، و SVR يحاكي وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (وكالة المخابرات المركزية) (US Central Intelligence Agency (CIA)، و FAPSI هو النسخة الروسية من وكالة الأمن القومي الأمريكية (US National Security Agency (NSA)، و FSO يشبه جهاز المخابرات الأمريكية. ومع مرور الوقت، أصبح مجلس الـ FSB أكبر مؤسسة وأكثرها تأثيراً، بل وأكثرها تأثيراً. ولكن خلافاً لمؤسسات الاستخبارات الأخرى في جميع أنحاء العالم، لا يمكن فهم الاستخبارات الروسية فقط من خلال الرسوم البيانية التنظيمية (انظر الشكل 1-16) أو النماذج الأجنبية؛ ما يهم أكثر هو الجذور المحلية، مجموعة من القيم الموروثة من الماضي السوفياتي والقيصري.

تاريخ أجهزة المخابرات History of Intelligence Services

ويمكن النظر إلى تاريخ الاستخبارات الروسية على أنه سلسلة من الفترات القصيرة من "العصور الذهبية Golden Ages" تتخللها فترات طويلة من الجمود أو التراجع. هناك أيضاً عنصر هام من عناصر الاستمرارية على الرغم من التغييرات العديدة والوحشية في كثير من الأحيان في الأنظمة السياسية.

في وقت مبكر من القرن العاشر، استخدم أمراء كييف روس Kievan Rus وكلاء في بعض الأحيان لجمع المعلومات حول شريكهم التجاري الرئيسي/ خصمهم adversary، الإمبراطورية البيزنطية Byzantine Empire. وقد حدث إضفاء الطابع المؤسسي institutionalization على المخابرات





في وقت لاحق، في نهاية القرن الخامس عشر، في عهد إيفان الثالث (1462-1505). وكما هو الحال في أجزاء أخرى من أوروبا، لا يوجد أي تحديد واضح بين المهام الدبلوماسية ومهام الاستخبارات. ولكن في روسيا، ساهمت عمليات الغزو المتكررة، وعدم الاستقرار السياسي المزمن، والعنف المتوطن في الشعور بعدم الأمان. أصبحت حماية البلاد من التهديدات الخارجية بنفس أهمية، إن لم يكن أكثر أهمية، من البحث عن جواسيس وخونة من الداخل.

وقد وصل هذا الاتجاه إلى ذروته في عهد القيصر tsar الأول في روسيا، إيفان الرابع (Ivan IV) (1574-1584). كان القيصر، الذي أطلق عليه اسم "إيفان الرهيب Ivan the Terrible"، يرأس العديد من القادة الأجانب، وقاد الحملات العسكرية، وطور علاقات تجارية، لا سيما مع بريطانيا. في عام 1550، وقع على "مرسوم decree" أو كاز ukaz بشأن إنشاء "حارس ألف صديق مقرب guard of thousand best friends"، وربما كانت أول مؤسسة استخباراتية في روسيا، وهي جهاز أمني نخوي لحماية القيصر. في عام 1565، استبدلت هذه الهيئة بهيئة أوبريشنينا سيئة السمعة infamous Oprichnina، وهي قوة من 6000 من الفرسان يرتدون ملابس سوداء وكانوا مسؤولين عن الفظائع الرهيبة terrible atrocities، ولم يستطع أحد أن يتجنبها sparing no one. حتى عام 1572، حتى المسؤولين المهمين، بما في ذلك الدبلوماسيين، يمكن أن يتم تعذيبهم وقتلهم.

كان الخوف من مؤامرات الأرستقراطيين (plots of the boyars (aristocrats)، وربما أكثر من السياق الدولي لحرب الثلاثين عاماً (1618-1648)، القوة الدافعة وراء التحرر التدريجي gradual emancipation للاستخبارات من الدبلوماسية في القرن السابع عشر. في عام 1653، أنشأ القيصر الثاني من سلالة رومانوف Romanov dynasty، أليكسي Alexei (1645-1676)، أول مؤسسة استخباراتية، وهي إدارة الشؤون السرية Department of Secret Affairs، ربما تأثرت بالاستخبارات الفرنسية: هل كان من قبيل المصادفة أن يلقب بويار أفاناسي أوردين-ناشكين Afanasy Ordin-Nashchekin، أحد أبرز رجال الدولة في تلك الحقبة، بـ "ريشيليو الروسي Russian Richelieu"؟ في عهد أليكسي، أصبح "التمثيل المزدوج double representation" شائعاً في السفارات الروسية: إلى جانب السفير كان دبلوماسياً سرياً، يُدعى المقيم rezident (وهو اللقب الذي بقي حتى اليوم)، متخصصاً في شؤون الاستخبارات، والذي يتواصل فقط مع أعلى السلطات.

تم تحسين هذا النظام وتوسيعه خلال القرن الثامن عشر، وخاصة في عهد بطرس الأول (1682-1725) وكاثرين الثانية (1762-1796)، اللذين تم تصميم إصلاحاتهما الإصلاحية للحاق بالغرب. لكن بشكل عام، لم تكن هناك ثورة في المخابرات الروسية الخدمات، كما لم تكن هناك تهديدات جديدة من دون ومحلياً. وقد تغير هذا خلال القرن التاسع عشر، خلال "الحرب الوطنية Patriotic War" ضد نابليون Napoleon في عام 1812، ولكن بشكل خاص بعد الهزيمة في حرب القرم Crimean war في عام 1856. وفي مواجهة الحاجة إلى تحديث الجيش، حصلت المخابرات العسكرية أخيراً على مؤسستها الصحيحة داخل وزارة الحربية.





لكن المخابرات المدنية civilian intelligence هي الأكثر تقدماً. ففي عام 1826، أنشأ نيكولاس الأول Third Section of Nicholas I (1825-1855) القسم الثالث من المستشارية الخاصة للإمبراطور the Private Chancellery of the Emperor، استجابة لتهديد الثورة النابعة من النبلاء الروس Russian nobility (ثورة dekabristy في عام 1825). ألهم القسم الثالث بدوره إنشاء أوكرانا Okhrana (بمعنى "الحماية to protect" باللغة الروسية). وكانت هذه أقسام خاصة داخل إدارة الشرطة مكرسة للرد على التهديدات الرئيسية من مختلف الجماعات الإرهابية اليسارية left-wing terrorist groups، المسلحة الآن بسلح الدمار الشامل weapon of mass destruction: الديناميت dynamite.

تفادى القيصر ألكسندر الثاني Tsar Alexander II (1855-1881) المحاولة الأولى في حياته في عام 1866. في عام 1880، ضرب انفجار قصر الشتاء Winter Palace، وأصيب القيصر بجروح قاتلة mortally wounded في العام التالي من قبل منظمة إرادة الشعب People's Will organization، مما دفع ابنه، ألكسندر الثالث Alexander III (1881-1894)، إلى تأسيس أوكرانا Okhrana. وبما أن الإرهاب الفوضوي anarchist terrorism كان تهديداً عالمياً، فقد تم إنشاء شبكات أوكرانا ليس فقط في روسيا، ولكن أيضاً في أوروبا، تحت اسم وكالة العملياتية agentury، وهو مصطلح آخر اجتاز اختبار الزمن. وكان الصراع ضد عدو مشترك common foe هدف آخر محدد- الدعاية propaganda: فقد سعى عملاء أوكرانا إلى تحسين صورة روسيا القيصرية tsarist Russia's image وسمعتها reputation بين الجماهير. وعلى الرغم من ذلك بشكل غير رسمي، كانت هذه الوكالات تقوم أيضاً بأعمال تجسس، ولا سيما سرقة الشفرات stealing ciphers من السفارات الأجنبية foreign embassies.

يمكن اعتبار سنوات أوكرانا (1881-1905) العصر الذهبي للمخابرات القيصرية tsarist intelligence، حيث أن أوكرانا هي أحد فروع وزارة الداخلية القاهرة. سيكتب سيرغي ويت Sergei Witte، أول رئيس وزراء لنيكولاس الثاني Nicholas II، في مذكراته في وقت لاحق أن "وزير الداخلية هو وزير إمبراطورية وهي دولة بوليسية بامتياز the Minister of the Interior is the Minister of an Empire which is a police state by excellence"، وليس من المستغرب أن يكون لـ أوكرانا تأثير كبير على البلاشفة Bolsheviks عندما أنشأ الأخير شرطة الدولة الخاصة بهم، شيكا Cheka (اللجنة الاستثنائية Extraordinary Commission)، في 20 ديسمبر 1917. وحتى اليوم، يطلق العملاء الروس على أنفسهم بفخر اسم "الكيميسي chekisty" لتذكر "الأيام المجيدة glorious days" لـ فيليكس دزيرجينسكي Felix Dzerzhinsky، المدير الأول الأسطوري لتشيكا، الذي كان تمثاله يزين ساحة لوبيانكا Lubyanka Square، ويضم أيضاً مبنى الكي جي بي سيء السمعة infamous KGB building (منزل شركة تأمين تحت نيقولاوس الثاني)، حتى عام 1991.

¹ Quoted in Richard Pipes, *The Russian Revolution* (New York: Vintage, 1990), 73-74.





قبل عام 1920، لم يكن التحديد بين الاستخبارات المدنية والعسكرية واضحاً. وبعد الانتصار البلشفي في الحرب الأهلية، مُنح الـ (شيكا) وخلفاؤها في فترة ما بين الحربين (GPU و مفوضية الشعب للشؤون الداخلية [NKVD] (People's Commissariat for Internal Affairs)) صلاحيات واسعة لمحاربة أعداء النظام (أساساً ضباط الجيش الروسي الأبيض) في الخارج، بما في ذلك اختراق منظماتهم مع عملاء، والعودة إلى أساليب أوكراينا.

كما قدم لينين، المستوحى من تنظيم أوكراينا، الذي كان على دراية وثيقة به، خزانة خاصة جديدة داخل شيكا تعرف باسم "المختبر العاشر Laboratory X"، أو بشكل أكثر فظاظاً "مختبر السموم Poison Laboratory". كان غريغوري مايرانوفسكي Grigori Mairanovsky، الذي أخرجه من عام 1939 إلى عام 1951، رائداً في الطرق الجديدة للقتل بسرعة دون ترك آثار، واكتسب لنفسه لقب "منغيلي ستالين Stalin's Mengele".

كانت سنوات ستالين Stalin فترة دراماتيكية للجواسيس spies. خلال عمليات التطهير الحزبية في النصف الثاني من الثلاثينات، فقدت الاستخبارات مئات الرجال، بمن فيهم رئيس حزب NKVD جينريك إياغودا Genrikh Iagoda وخليفته successor نيكولاي يزوف Nikolai Yezhov. وقد أعدم عملاء موهوبون في الخارج من قبل أقرانهم peers بتهمة باطلة false accusations بخيانة قضيتهم، أو لمجرد وصولهم إلى معلومات حساسة. وكان العملاء الذين أبلغوا ستالين بهجوم هتلر الوشيك مشتبه بهم في الاستفزاز وتعاملوا وفقاً لذلك. "لتخمين رغبة الرئيس، لإرضاء رئيس، من أجل البقاء motto" كان شعار ذلك الوقت. تحت إشراف لافرينتي بريا Lavrentiy Beria، ومع ذلك، تم إعادة تخصيص الاستخبارات السوفياتية، سواء العسكرية والمدنية، وغطت نفسها في المجد، لرضا ستالين الكبير، سواء كان ذلك من خلال اغتيال تروتسكي Trotsky في المكسيك من قبل وكيل ستالين رامون ميركادر Ramon Mercader؛ التحويلات المعادية للألمان خلال الحرب الوطنية العظمى من 1941-1945؛ أو سرقة أسرار القنبلة الذرية من الحلفاء البريطانيين والأمريكيين المترددين.

وكان سباق التسلح arms race في صميم أنشطة المخابرات السوفياتية خلال الحرب الباردة. في ذلك الوقت، كانت المهمة الرئيسية للمخابرات السوفياتية، مثل وظيفة نظيراتها الغربية، هي إعطاء إنذار مبكر بالضربة الأولى first strike للعدو. في نهاية الأربعينات، حول الاتحاد السوفيتي وضع الولايات المتحدة من "حليف ally" إلى "العدو الرئيسي main enemy": التعبير، الذي صاغه ستالين نفسه، سوف يظهر بشكل كبير في تقارير المخابرات intelligence reports عن الحرب الباردة Cold War. وعلى الرغم من فترات قصيرة من "التعايش السلمي peaceful coexistence" أو "الانفراج détente"، فإن الجيش السوفيتي سوف يتمسك بفكرة إمكانية كسب حرب نووية، وتصرفت المخابرات السوفياتية وفقاً لذلك، حتى نهاية الثمانينيات.





وفي عام 1954، أنشأ رئيس الوزراء خروتشوف Khrushchev وكالة استخبارات مدنية جديدة، وهي "لجنة أمن الدولة Committee for State Security" (KGB). في سياق التحضير لحملته الرامية إلى إلغاء الستالينية de-Stalinization campaign، أراد رئيس الحزب الجديد كبح جماح الشرطة السرية من خلال تجنيد جيل جديد من الضباط، غير الملوئين بجرائم عهد ستالين، ولكن أيضاً خفض وضع الشرطة السرية من خلال خفض الرواتب والمعاشات التقاعدية والاستحقاقات. عندما أصبح بريجنيف Brezhnev رئيس الحزب الجديد في عام 1964، تغير هذا الوضع. بين عامي 1967 و1982، أصبح جهاز المخابرات السوفياتي (كي جي بي) الذي كان بقيادة يوري أنتروبوبوف Yuri Andropov المؤسسة السوفييتية الأكثر تمويلاً، والقادرة على إسكات معارضي النظام (بشكل شبه كامل almost completely)، مع القيام في الوقت ذاته بشن حرب عسكرية وسياسية واقتصادية ونفسية في جميع القارات. وكان أندروبوبوف هو الذي مهد الطريق للعمل النهائي للحرب الباردة - "عقد التجسس spy decade" في الثمانينيات.

شاركت المخابرات السوفياتية في العمليات العسكرية في البلدان الحدودية (هنغاريا Hungary في عام 1956، وتشيكوسلوفاكيا Czechoslovakia في عام 1968، وأفغانستان Afghanistan في عام 1979)؛ ودعمت العصابات الماركسية Marxist guerrillas في أفريقيا وأمريكا اللاتينية في السبعينيات والثمانينيات. فقد أضر بسمعة الدول الغربية من خلال تنفيذ ما كان يعرف في الكي جي بي بـ "التدابير النشطة active measures" للتخريب والدعاية والمعلومات المضللة.

وقد ابتز blackmailed الكي جي بي KGB المسؤولين الأجانب بـ "كومبرومات kompromat" (مواد تُعَوّض عن المساس بها) ذات الطابع الجنسي في كثير من الأحيان؛ كتب رسائل عنصرية إلى منظمات مختلفة؛ استأجرت أشخاصاً لتدنيس المقابر اليهودية لإثبات أن الولايات المتحدة كانت سيئة كما صورت الدعاية propaganda السوفياتية أنها كانت؛ وكثيراً ما زرعت معلومات كاذبة في الصحافة الأجنبية قبل الاستشهاد بها في وسائل الإعلام السوفياتية. في عام 1985، بدأت الكي جي بي بنشر أسطورة أن الإيدز AIDS تم إنشاؤه من قبل الولايات المتحدة كشكل من أشكال الحرب البيولوجية biological warfare. وكان للمخابرات السوفييتية عيون moles في وكالات الولايات المتحدة السرية للغاية، وأحياناً لسنوات عديدة: من بين أمور أخرى، جون ووكر John Walker في البحرية الأميركية NSA، الدريتش أميس Aldrich Ames، في وكالة المخابرات المركزية CIA، رونالد بيلتون Ronald Pelton في وكالة الأمن القومي، وروبرت هانسن Robert Hanssen في مكتب التحقيقات الفدرالي FBI، ومن شأن ذلك أن يسبب ضرراً لا يمكن إصلاحه irreparable damage للأمن القومي الأمريكي.

ولكن على الرغم من النجاحات التي لا يمكن إنكارها undeniable successes، كان من الواضح أن هذا العصر الذهبي للاستخبارات السوفييتية كان شيئاً من الماضي، وكانت الوكالات السوفييتية تفقد ميزتها عن نظيراتها الغربية. ولم تعد الشيوعية Communism شعاع أمل للشباب beam of hope for youth كما كان الحال في الثلاثينيات. وأصبحت الأصول الأجنبية





نوع نادر وكان الدافع في الغالب من الجشع greed. ولأسباب مماثلة، ارتفع عدد المنشقين عن صفوف الكي جي بي KGB.

أصبح الرأي العام في الغرب أكثر حذراً من أنشطة الاستخبارات السوفيتية- خاصة بعد أن أصبح عدد من "الوظائف الرطبة wet jobs" (الاغتيالات assassinations) معرفة عامة public knowledge . ووقعت أسوأ infamous حالة في لندن في عام 1978، عندما سُمّم المنشق البلغاري جورجي ماركوف Georgy Markov بمظلة umbrella من الكي جي بي. أثر الانخفاض العام overall decline في الاتحاد السوفياتي سلباً على عمل الاستخبارات التكنولوجية السوفياتية (TECHINT) (SIGINT) technological intelligence، والتي شملت الاستخبارات إشارات (SIGINT) signals intelligence، المسؤولة عن اعتراض interception وتحليل analysis الإرسال الإلكتروني اللاسلكي radio-electronic transmissions، بدلاً من الاستخبارات البشرية human intelligence (HUMINT). لم تتمكن الكي جي بي من تكرار أدوات التجسس الحديثة المسروقة من بقية الجواسيس الغربيين. وهكذا كانت قدراتها على جمع المعلومات الاستخبارية مبالغاً فيها.

عندما تم الإعلان رسمياً عن نهاية الحرب الباردة خلال قمة في مالطا في عام 1989، دخلت الاستخبارات الروسية مرحلة جديدة من السكون والشك الذاتي. وكان الاتحاد السوفياتي ينهار crumbling. لم تعد الولايات المتحدة عدواً، وكانت البلدان الشيوعية السابقة في أوروبا الشرقية ترسل عملاء سوفيات إلى وطنهم؛ وكانت البلاد تنزلق إلى الفوضى مع كثافة intensified مصارعة الذراعين arm-wrestling بين غورباتشوف Gorbachev ويليئسين Yeltsin. كان لمنظمات الكي جي بي الجمهورية (كل جمهورية سوفياتية، باستثناء روسيا، كان لديها الكي جي بي الخاصة بها، وكان النظام بأكمله محكوماً من قبل الكي جي بي من الاتحاد السوفياتي) قطع العلاقات مع المركز وتعهّد بالولاء للقادة الجدد. وكان المركز (KGB من الاتحاد السوفياتي) في حد ذاته ممزقة بين القوى الليبرالية liberal والمحافظة conservative.

وفي أيار/مايو 1991، تم تجريّد stripped الكي جي بي KGB من مهامها قبل ان تختفي رسمياً في الثالث من كانون الأول/ديسمبر، مع فقدان قادتها مصداقيتهم بعد تورطهم في الانقلاب الشيوعي الفاشل في آب/أغسطس الماضي. أصبحت المديرية الأولى في الكي جي بي (الاستخبارات الأجنبية foreign intelligence) هي جهاز الاستخبارات الخاصة؛ وأصبح رئيس المديرية الثانية SVR (مكافحة التجسس المحلي domestic counterintelligence) وزارة الأمن، ثم دائرة مكافحة التجسس الاتحادية (Federal Counterintelligence Service (FSK)، ثم مكتب الأمن الاتحادي FSB في عام 1995. واحتفظت المجموعة GRU باسمها السابق لأنها لم تتعرض للخطر في انقلاب آب/أغسطس ولم يكن اسمها مرادفاً للقمع synonymous with repression. وخلال التسعينات، واصلت الوكالة الحصول على معلومات استخباراتية تقنية واقتصادية لمساعدة روسيا على سد الفجوة bridge the widening gap الأخذة في الاتساع مع الغرب.





وحتى لو تم تقليص ميزانيات الاستخبارات، واضطر الآلاف من العملاء السابقين إلى العثور على وظائف جديدة، فإن المؤسسة السرية ورثت المعدات والمرافق السوفياتية.

فقد احتفظ جهاز الاستخبارات والأمن FSB بمبنى لوبيانكا Lubyanka building ، وحصلت SVR للحفاظ على مجمع ياسينيفوفو Yasenevo complex على مشارف موسكو، وواصلت GRU عملياتها من "الحوض Aquarium" (لقب آخر هو steklyashka، ويعني "قطعة من الزجاج piece of glass") بناء في مطار خودينكا Khodynka، أيضا بالقرب من موسكو (حتى عام 2006). وكان من بين الرجال الذين أجبروا على التكيف مع الحكم الديمقراطي فلاديمير بوتين، وهو ضابط في الكي جي بي من لينينغراد (سانت بطرسبرغ) متمركز في ألمانيا الشرقية، حيث كان من المفترض أن يقوم بالتجسس التكنولوجي والصناعي في شركات غربية. وبعد مسيرة مهنية ناجحة في مسقط رأسه كنائب أول لرئيس البلدية، أصبح عضواً في "عائلة" يلتسين، وفي نهاية المطاف من المفضلة لديه.

لقد أطلق على روسيا بوتين أسماء كثيرة— من "دولة المافيا mafia State" إلى "الكلبوقراطية kleptocracy". كما أنها "دولة المخابرات intelligence state"، حيث شكلت أجهزة الأمن الروسية تكافلاً مع الكرملين. فمذ انتخاب بوتين، كانت أجهزة الاستخبارات، وخاصة جهاز الأمن الفيدرالي FSB، تزرع ذكرى التشيكية chekisty، التي تصورها وسائل الإعلام على أنها وطنيون حقيقيون كانوا دائماً إلى جانب الشعب.

ويمكن القول إن ميزانيات المخابرات ارتفعت بشكل كبير skyrocketed، وتضاعف العملاء skyrocketed، حيث تصدى جهاز الأمن الفيدرالي FSB وSVR، وGRU لمهام جديدة وطموحة مثل محاربة الإرهابيين الإسلاميين Islamic terrorists ليس فقط في الداخل ولكن أيضاً في الخارج (سوريا)؛ التدخل في "الفناء الخلفي backyard" لروسيا (جورجيا، أوكرانيا) لمواجهة توسع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO)؛ القيام بالتجسس الافتراضي cyber espionage وتنظيم الهجمات الافتراضية cyber attacks في الجمهوريات السوفياتية السابقة (ليتوانيا) وكذلك في البلدان الغربية من أجل سرقة المعلومات الحساسة والتسبب في أضرار نفسية وحتى جسدية (التدخل في الانتخابات، واختراق المؤسسات المالية، واختراق الشبكات الكهربائية، وما إلى ذلك)؛ والقيام "وظائف الرطب" ضد "الخونة traitors". وهكذا، في عام 2006، تم تسميم ألكسندر ليتفينينكو Aleksandr Litvinenko، وهو عميل جهاز FSB وتحول إلى مبلغ عن المخالفات، بسبب البولونيوم-210 polonium-210 (نظير مشع radioactive isotope) في لندن، وفي مارس 2018، تم تسميم سيرجي سكريبال Sergei Skripal، وهو ضابط سابق في GRU، بسبب غاز الأعصاب "نوفيتشوك" Novichok "the nerve agent".





خبرات/ تجارب ملحوظة Notable Experiences

وكانت عملية مكافحة التجسس Counterintelligence operation الأمانة التي نجحت نجاحا كبيرا في الخداع في العشرينات من القرن العشرين. من أجل تعقب track down عملاء الجيش الأبيض النائمين White Army sleeper في روسيا، أُنعت المديرية السياسية للدولة State Political Directorate (GPU) (خليفة تشيكا Cheka) ضباط الجيش الأبيض المنفيين بأن "الاتحاد الملكي Monarchist union of Central Russia" الزائف روسيا الوسطى، "التي تقع في الاتحاد السوفياتي، في حاجة إلى مساعدتهم.

وباستخدام العديد من العملاء المحرضين، تمكن رئيس الاستخبارات الأجنبية أرتور أرتوزوف Artur Artuzov من إغراء واغتيال اثنين من الأعداء اللدودين للبراشفة Bolsheviki's archenemies: البريطاني "أس الجواسيس Ace of Spies" سيدني ريلي Sidney Reilly وبوريس سافينكوف Boris Savinkov، الإرهابي السابق الذي أصبح وزيراً للحرب بعد ثورة فبراير وقاد فيما بعد المقاومة المناهضة للبلشفية anti-Bolshevik resistance في فرنسا. "الثقة The Trust" عرضت للخطر بشكل خطير compromised الحركة الروسية البيضاء White Russian movement، وساهمت في هيبة الاستخبارات السوفياتية، وعززت السيطرة البلشفية reinforced Bolshevik control على روسيا بعد الحرب الأهلية. من ناحية أخرى، لم تتمكن المخابرات السوفيتية من الاستفادة من هذه التجربة، حيث أن غالبية عملاء وحدة معالجة الرسومات متورطين في The Trust تم إعدامهم خلال عملية التطهير الكبرى Great Purge، بما في ذلك أرتوزوف نفسه.

أوماً من خلال سنالين في خريف عام 1942، وربما كانت عملية Enormoz النجاح الأكثر إثارة من HUMINT السوفياتية. حيث حشدت مئات العملاء في جميع أنحاء العالم لسرقة أسرار القنبلة الذرية.

وكان العملاء الأكثر قيمة في الواقع تم تجنيدهم في ثلاثينيات القرن العشرين، ما يسمى بـ كامبريدج فايف: كيم فيلبي Kim Philby، وغي بورغيس Guy Burgess، ودونالد ماكلين Donald Maclean، وأنتوني بلانت Anthony Blunt، وجون كيرنكروس John Cairncross. خلال الحرب العالمية الثانية، تمكن الجواسيس من التسلل infiltrate إلى مختبر لوس ألاموس (نيو مكسيكو) Los Alamos laboratory، قلب مشروع مانهاتن Manhattan Project، مع ما لا يقل عن ثلاثة عملاء مختلفين عملوا بشكل مستقل: الطبيب/الفيزيائيان كلاوس فوكس Klaus Fuchs ونيودور هول Theodore Hall، والميكانيكي ديفيد غرينزلاس David Greenglass (يتنازع على تورط رئيس المختبر ج. روبرت أوبنهايمر J. Robert Oppenheimer مع الأجهزة السرية السوفيتية). سمح إينورموز Enormoz للسوفيات ببناء قنبلة A بعد أربع سنوات فقط من تفجير الأميركيين لها في عام 1945، وهو ما كان بمثابة إنجاز بالنظر إلى الدمار الذي عانى منه الاتحاد السوفيتي خلال الحرب. وكان من شأن هذا أن يصبح المرحلة الأولى من سباق التسلح المكلف الذي ساهم في نهاية المطاف في إفلاس الاتحاد السوفياتي وسقوطه.





كان تجنيد جون أ. ووكر John A. Walker (1934-2014)، وهو ضابط بحري تجسس لصالح الكي جي بي لمدة سبعة عشر عاماً (1967-1985)، واحداً من أكثر العمليات الناجحة التي قام بها الكي جي بي KGB HUMINT في أواخر الحرب الباردة. السوفييت، وفقاً لتعاليم أوكرانا Okhrana، اعتبروا دائماً المخبرين informers والعيون moles كأهم أدوات الاستخبارات. في حالة ووكر، ومع ذلك، لم يكن على الكي جي بي KGB أن يرفع إصبعه. كان ووكر "في الداخل walk-in"، أحد الأصول الذين تطوع بخدماته من أجل المال. وكان أول معالج handler له أوليغ كالوجين Oleg Kalugin، وهو ضابط واعد في الكي جي بي الذي سيصبح رئيس مكافحة التجسس الأجنبية قبل الانشقاق defecting إلى الولايات المتحدة في 1990s بعد الاشتباه في الخيانة.

في عام 1958، كان كالوجين Kalugin مجرد مبتدئ في الكي جي بي في رحلته الأولى إلى الولايات المتحدة عندما تمكن من تجنيد مهندس صواريخ من أصل روسي. في الستينات، كان يعمل في واشنطن D.C. وتظاهر بأنه ملحق صحفي في وزارة الخارجية السوفيتية.

للحفاظ على عدم اكتشاف ووكر Walker لسنوات، استخدمت الكي جي بي التكتيك الذي تم تطويره لمنحى آخر، روبرت ليبكا Robert Lipka في وكالة الأمن القومي NSA، وهي "قطرات ميتة dead drops" - وثائق وأموال تركت في موقع بعيد remote، مرتب مسبقاً prearranged location. كان بإمكان (والكر Walker) العمل لفترة أطول لو لم يتم إبلاغه إلى المباحث الفيدرالية من قبل زوجته حيث سمحت المعلومات التي قدمها ووكر للسوفييت بفك رموز أكثر من مليون رسالة مشفرة - كانوا يعرفون نشر السفن والقوات في أي وقت من الأوقات، وهو ما كان رصيذاً واضحاً في سياق حرب فيتنام، وبالتالي أحرزوا تقدماً كبيراً في الحرب البحرية. والواقع أن معلومات ووكر عوضت عن أوجه القصور في تكنولوجيا السوفييت TECHINT.

كانت قضية سكريبال Skripal الأخيرة الأكثر تحدثاً عن عملية الاستخبارات منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وربما كانت أكبر خطأ في تاريخ الاستخبارات المعاصر. كما شكل أدنى نقطة في العلاقات الأمريكية الروسية حتى الآن، ونقطة تحول في ما يسميه بعض المتخصصين "الحرب الباردة Cold War 2.0". سيرجي سكريبال Sergei Skripal (مواليد 1951) كان عميلاً مزدوجاً سابقاً في سالزبوري Salisbury، بريطانيا العظمى Great Britain.

وفي 4 مارس/آذار 2018، تم اكتشاف تسممه وابنته من قبل عامل عصبي تم التعرف عليهما فيما بعد على أنهما ينتميان إلى عائلة "نوفيشوك Novichok"، التي طورها الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة.

وفي 5 سبتمبر/أيلول 2018، نشرت السلطات البريطانية صور وأسماء روسيين هما "رسلان بوشيروف Ruslan Boshirov" و"ألكسندر بتروف Aleksandr Petrov"، اللذين يُزعم أنهما حاولا اغتيال





السكريبال Skripals. وحدد موقع التحقيق في بيلينغكات فيما بعد "بوشيروف Boshirov" بأنه عقيد في فريق البحث GRU يدعى أناتولي تشيبيجا Anatoliy Chepiga ، وهو جندي سابق في الحرب الشيشانية الثانية التي كافأها بوتين في كانون الأول/ديسمبر 2014 بلقب بطل الاتحاد الروسي؛ و"بتروف Petrov" في دور ألكسندر ميشكين Aleksandr Mishkin، وهو طبيب عسكري مدرب في توظيف GRU² في أكتوبر 2018، اكتشف موقع التحقيق الروسي فونتانكا Fontanka رجلاً ثالثاً، "سيرجي فيدوتوف Sergei Fedotov"، تم التعرف عليه فيما بعد باسم دينيس سيرجيف Denis Sergeev، وهو أيضاً ضابط من GRU يشتبه في أنه تسميم تاجر الأسلحة البلغاري والشركة المصنعة إميليان جبريف Emilian Gebrev في عام 2015.

الكيميائيين الذين شاركوا في إنشاء نوفيتشوك Novichok ، فيل ميرزايانوف Vil Mirzayanov، الذين يعيشان حالياً في الولايات المتحدة، وفلاديمير أوغلف Vladimir Uglev، من روسيا، كما ذكرت GRU في الواقع استخدم عامل السموم العصبية Novichok لتسميم Skripals.

بدأت السلطات الروسية بشن حملة تضليل دولية واسعة النطاق، وخلق ما لا يقل عن عشرين نسخة مختلفة من التسمم، أي منها لا ينطوي على الاستخبارات الروسية. وعندما لم يعد بوتين يستطيع إنكار وجود "بوشيروف Boshirov" و"بتروف Petrov" في سالزبري Salisbury، طلب منهم الدفاع عن أنفسهم، وهو ما فعلوه، من خلال الظهور أمام كاميرات القناة الدعائية الرئيسية للكرملين، RT، مما أدى في الواقع إلى تفاقم الانطباع الرهيب بالفعل عن الرد الروسي.

وفي شباط/فبراير 2019، تم استهداف فلاديمير أوغلف Vladimir Uglev بحملة تشهير تزعم أنه كان مشتبه الأطفال جنسياً، في إشارة واضحة إلى أن الانتقام من كشفه عن نوفيتشوك Novichok كان في طريقه.

تشريع Legislation

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، كان هناك ارتباط واضح بين تطور التشريع المتعلق بالاستخبارات، ولم يكن مرتبطاً فقط بتصور التهديدات الجديدة التي كان على روسيا أن تواجهها، ولكن أيضاً بالسياق السياسي الروسي بشكل عام، حيث تدهورت إلى حد كبير من "ديمقراطية يلتسين غير المؤكدة uncertain democracy" إلى "السلطوية غير المؤكدة uncertain authoritarianism" في عهد بوتين.

² On Aleksandr Mishkin, see Bellingscat Investigation Team, "Second Skripal Poisoning Suspect Identified As Dr. Alexander Mishkin," October 8, 2018, <https://www.bellingcat.com/news/uk-and-europe/2018/10/08/second-skripal-poisoning-suspect-identified-as-dr-alexander-mishkin>.





تعكس الفترة التشريعية الأولى (1992-1995) إعادة تنظيم فوضوية chaotic لوكالات المخابرات. ونشأت أكبر الصعوبات مع إنشاء مؤسسة لمكافحة التجسس المحلي domestic counterintelligence. وكان الرئيس الروسي في ذلك الوقت يلتسين يريد كبح جماح المعلومات الاستخباراتية كدبير وقائي preemptive measure ضد انقلاب محتمل. أراد أن يكون أداة مجتهدة في أيدي السلطة التنفيذية، واحترام سيادة القانون respectful of the rule of law.

كما أراد أيضاً تجديد الاستخبارات الروسية في عالم ما بعد الحرب الباردة. وقد انعكست هذه المبادئ في قانون 8 تموز/يوليو 1992 المتعلق بالأجهزة الاتحادية لأمن الدولة، الذي أدخل على وجه الخصوص مفهوم "حقوق الإنسان" إلى روسيا، الذي لا يمكن تنفيذه مع ارتفاع الجريمة والفساد، وانتشار الإرهاب الشيشاني من القوقاز، وكانت الاستخبارات الأجنبية تجعل روسيا مرة أخرى ملعبها. أصبحت أوجه القصور في FSK بارزة، وحتى اعتماد دستور جديد في 12 ديسمبر 1993 (ليحل محل دستور بريجنيف في عام 1977، الذي تم تعديله أثناء فترة غورباتشوف)، كان التشريع الروسي عبارة عن مجموعة متنوعة من القديم والجديد.

وفهم يلتسين انه يجب ان يعود الى لوحة الرسم. وفي 3 أبريل/نيسان 1995، أقر الرئيس مشروع القانون الذي ينشئ مجلس الـ FSB. وكان الهيكل الجديد أقوى من FSK، التي تزدهم رسمياً من قبل الدستور: المادتين 23 و 25 حماية الروس من التعديات على حقوق الخصوصية الخاصة بهم دون إذن warrant؛ وقد أدخل الجزء 2 من المادة 48 الحق في الاستعانة بمحام.

وكانت الفترة التشريعية الثانية (1995-2006) تشير إلى الانتقال من الديمقراطية إلى الاستبداد authoritarianism. وقد تم تشديد التشريعات وتم التعدي على حقوق الإنسان باسم مكافحة الإرهاب من القوقاز Caucasus (أي التفجيرات في المدن الروسية، بما في ذلك موسكو، في 1999 و 2004 و 2006)، وفي سياق التوترات مع الغرب ويرجع ذلك في الغالب إلى توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً. وفي عام 1995، نفذت روسيا نسختها الأولى من نظام تدابير التحقيق التشغيلي System of Operational-Investigatory Measures (SORM)، الذي تطلب من مشغلي الاتصالات السلوكية واللاسلكية تركيب أجهزة توفرها FSB، مما يسمح للوكالة برصد المحتوى. وبعد ثلاث سنوات، بدأت SORM-2 في اعتراض حركة المرور عبر الإنترنت.

وشهدت الفترة التشريعية الثالثة (منذ عام 2006) تعزيزاً كبيراً لأمن الدولة، فضلاً عن توسيع قدرات وكالات الاستخبارات في الخارج. ومرة أخرى، كانت الذريعة هي خطر التفجيرات الإرهابية (التي تحدث كل عام منذ عام 2010)، فضلاً عن الحرب الباردة الجديدة مع الغرب. وفي 8 يونيو/حزيران 2006، أذن مجلس الدوما Duma لـ FSB بتنفيذ عمليات اغتيال في الخارج. في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وسعت تعديلات القانون الجنائي تعريف "أسرار الدولة state secrets" و"الخيانة treason" و"التجسس espionage". في عام 2015، أضافت SORM-3 الجديدة لوائح سرية تنطبق على جميع مزودي خدمات الإنترنت في روسيا (منتهكة بذلك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان European





Yarovaya Package (Convention on Human Rights). وفي عام 2016، تم تمرير ما يسمى بحزمة ياروفايا Yarovaya Act أو بشكل غير رسمي أكثر باسم قانون الأخ الأكبر (Big Brother Law) بمبادرة من إيرينا ياروفايا Irina Yarovaya، نائبة رئيس مجلس الدوما. وقدمت مواد جديدة تعزز صلاحيات السلطة التنفيذية ضد الإرهاب و"التطرف extremism": اعتباراً من 12 أبريل/نيسان 2018، يجب على مزودي الاتصالات تخزين جميع حركة المرور لمدة ثلاثين يوماً على الأقل.

وظائف وعمليات Functions and Operations

ومن الناحية النظرية، تتمتع الوكالات الروسية بوظائف مميزة. فFSB، الذي أصبح الآن أكثر الخدمات الموثوقة لبوتين، متخصص في المعلومات والتهديدات المحلية، في حين يجمع جهاز الاستخبارات والأمن GRU ومعلومات أجنبية ويتخصصان في التهديدات من الخارج. وفيما يتعلق بالمعلومات الاستخباراتية الأجنبية، فإن SVR تركز على تطوير شبكات طويلة الأجل من مصادر "غير شرعية illegals". وفي حزيران/يونيه 2010، ألقى مكتب التحقيقات الاتحادي القبض على شبكة من العملاء الروس النائمين sleeper، الذين تم تبادلهم فيما بعد، وفقاً للتقاليد الجيدة للحرب الباردة، ضد أربعة مواطنين روس أدينوا وسجنوا بتهمة التجسس.

يركز فريق GRU على العمليات العسكرية، بما في ذلك الاستطلاع reconnaissance في ساحة المعركة والعمليات السرية باستخدام وحدات Spetsnaz أو Osnaz (يترجم كلا الاسمين على أنه "قوات عمليات خاصة"، ولكن الأول هو في الغالب من المشاة، في حين أن الثاني يعمل على SIGINT). وبعد عدة أخطاء blunders خلال حرب عام 2008 ضد جورجيا، يبدو الآن منتعشاً resurgent. يعتبر ضم شبه جزيرة القرم Crimea، وهي جزء من أوكرانيا Ukraine المستقلة منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، نجاحاً كبيراً لـ GRU.

ومن الناحية العملية، تميل مهام الوكالات إلى التداخل overlap. ويشمل مجال نشاط مجلس الأمن الفيدرالي FSB الآن الأمن المحلي/الداخلي domestic security، ولكن أيضاً التحصيل الأجنبي foreign collection، والعمليات الافتراضية cyber operations، وزراعة الإجرام criminal cultivation، فضلاً عن التدابير النشطة مثل عمليات المعلومات information operations وحتى الاغتيالات assassinations. وفي يوليو 2018، اعتقل مكتب التحقيقات الفدرالي FBI مدافعة عن حقوق السلاح، ماريا بوتينا Maria Butina ذات التسعة والعشرين عاماً، متهمة إياها بالتودد إلى السياسيين الأمريكيين بناء على أوامر من جهاز FSB (وفي وقت لاحق تم اتهامها أيضاً باستدراج الأموال الأمريكية إلى روسيا). كما تحولت المجموعة إلى الاستخبارات والعمليات السياسية political intelligence and operations، وتعالج عملاء التغطية العميقة في الخارج deep-cover agents abroad. في عام 2014، تم طرد ضابط من "GRU" من فرنسا لسعيه النشط للحصول على مواد عن الحياة الشخصية للرئيس فرانسوا هولاند François Hollande آنذاك، لاستخدامه في المساس به.





ومن الممارسات الشائعة للاستخبارات الروسية هو التعامل مع عالم الاجرام السفلي criminal underworld. ويقدم الوكلاء الجنائيون مدى عالمياً، وحرماناً معقولاً أثناء اتخاذ تدابير فعالة، فضلاً عن الخبرة والموارد خارج القنوات الرسمية. فعلى سبيل المثال، قامت المجموعة بزراعة وكلاء، بما في ذلك تجار الأسلحة، وزعماء المافيا، والميليشيات، والمرتزقة في الشيشان وجورجيا وأوكرانيا وأجزاء أخرى من العالم.

إن التقاء المصالح confluence of interests بين الوكالات الروسية يجبرها على المنافسة compete، وهو أمر قد يكون مفيداً لأنها تتبع تكتيكات أكثر عدوانية وابتكاراً وتحقق نتائج من أجل أن تظل ذات صلة وللحصول على التمويل. في الوقت نفسه، وتدفعات متعددة من المعلومات تسليمها إلى أعلى سلطة خلق بعض التكرار التي يمكن أن تكون ذات نتائج عكسية، ناهيك عن غير المواتية، كما السباق على نتائج سريعة قد تعوق العملية التحليلية.

لقد تصدرت الحرب الافتراضية الروسية عناوين الصحف لبعض الوقت. وكان أحد أقدم الهجمات الافتراضية على الولايات المتحدة، ونسبت إلى روسيا، عملية استمرت عامين بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر 1996 وأطلق عليها فيما بعد اسم "مهاة ضوء القمر Moonlight Maze". وفي يناير 2014، اخترق الهكرة من اتباع جهاز FSB خوادم Yahoo، والوصول إلى 500 مليون حساب بريد إلكتروني³، وهجوم برامج ضارة NotPetya في يونيو 2017، وعلى الأرجح تم إنشاؤه داخل GRU، مما أثر على 2000 شركة في أوكرانيا- هدفها الأساسي- التأثير أيضاً على أكثر من مليون جهاز كمبيوتر على مستوى العالم.

كان أكبر نجاح للحرب الافتراضية cyber warfare الروسية هو تدخل الكرملين في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 لتعزيز ترشيح دونالد ج. ترامب Donald J. Trump والإضرار بسمعة خصمته هيلاري كلينتون Hillary Clinton. وكان الاتحاد السوفياتي قد تدخل سابقاً في انتخابات مختلفة في جميع أنحاء العالم خلال الحرب الباردة، لدعم الأحزاب الشيوعية، على سبيل المثال في إيطاليا في عام 1948؛ هو أيضاً ابتكر إجراءات نشطة جداً لمنع Ronald Reagan، من انتخابه في 1976. وقد تدخل الاتحاد الروسي المعاصر في الانتخابات في الجمهوريات السوفياتية السابقة، مثل أوكرانيا في عام 2014. ولكن في نطاقها، قد لا تزال العملية الافتراضية لعام 2016 بلا سابقة without precedent.

وتفيد التقارير أن كلا من FSB و GRU اخترقا خوادم اللجنة الوطنية الديمقراطية Democratic National Committee والبريد الخاص برئيس حملة كلينتون Clinton campaign، المدعو جون د. بوديستا John D. Podesta، في ربيع عام 2016. وتشير الأدلة أيضاً إلى أن GRU "قام بتسليح

³ W. Turton, "State-Sponsored Hackers Stole Personal Information from 500 Million Yahoo Users," September 22, 2016, <https://gizmodo.com/state-sponsored-hackers-stole-personal-information-from-1786958663>.





"weaponized" مراسلات البريد الإلكتروني المسروقة من خلال إنشاء شخصية على الإنترنت تسمى "غوٹشيفر 2.0" Guccifer 2.0 وموقع على شبكة الإنترنت، DCLeaks.com، كجزء من عملية النفوذ السياسي للكرملين.

وفي عملية ترامب، شاركت في ذلك وكالة أبحاث الإنترنت السوفيتية Soviet Internet Research Agency، و"مزرعة القزم troll farm" التي تتخذ من سانت بطرسبرغ St. Petersburg مقراً لها (فريق برعاية الكرملين من المعلقين المأجورين، والمعروف أيضاً باسم جسر الويب web brigades، والخلفيات الروسية Russian bots، وما شابه ذلك)، فضلاً عن مجموعات الهكرة التي يسيطر عليها جهاز الأمن الفيدرالي Fancy Bear و Cozy Bear. وتلاعب كل هؤلاء بالرأي العام من خلال التعليقات والإعلانات على مختلف الشبكات والمنديات الاجتماعية، بما في ذلك تويتر وفيسبوك.

مراقبة Oversight

وكما قد يتوقع المرء، فإن سيطرة بوتين على أجهزة الاستخبارات والأمن لا تزال دون منازع تقريباً. وهذا الوضع ليس جديداً تماماً، إذ أن قوانين عام 1995 و 1996 تنص بالفعل بشكل لا لبس فيه على أن الرئيس هو الذي يحدد أهداف الوكالات ويتحكم فيها وينسق أنشطتها، ويعين كبار موظفيها، ويتخذ القرارات بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمخابرات. وبعبارة أخرى، إذا لم يحصل بوتين على ما يحتاجه من حيث جمع المعلومات الاستخباراتية أو تنفيذها، فيمكنه ببساطة أن يقوم بتغيير رئيس المخابرات أو أن يتحول إلى منظمة أخرى.

ويمكن ممارسة رقابة محدودة من خلال جلسات مغلقة للبرلمان، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتصديق على ميزانيات budgets وكالات الاستخبارات. ولكن هذه الرقابة البرلمانية مجرد شكليات pure formality.

ولجنة الأمن ومكافحة الفساد التابعة لمجلس الدوما State Duma Security and Anticorruption Committee ولجنة الدفاع والأمن Defense and Security Committee التابعة لمجلس الاتحاد Federation Council (الغرفة الأعلى higher chamber) هما أداتان مناصفان في أيدي السلطة التنفيذية. ويهيمن على لجنة الدوما نواب محافظون من حزب الكرملين روسيا المتحدة، بدءاً برئيسه المذكورة سابقاً، إيرينا ياروفايا Irina Yarovaya. كما أن مجلس الاتحاد يعمل فيه "موظفون موثوق بهم trusted personnel".

ورئيسها فيكتور بونداريف Viktor Bondarev، القائد العام للقوات الجوية الروسية والطيار السابق الذي شاهد عملاً في أفغانستان، هو من المؤيدين النشطين للأسلحة الآلية automated weaponry (الحرب الروبوتية robotic warfare).





و على عكس GRU فإن جهازي أمن الدولة FSB و SVR، مُجبران بموجب القانون على إتاحة الوصول إلى المعلومات إلى "المجتمع المدني"، شريطة ألا تتخلّى هذه المعلومات عن أي أسرار للدولة. ولكن هذا الوصول متحيز biased، كما يعرف أولئك الذين يعملون على تاريخ الاستخبارات الروسية/السوفييتية جيداً. يمكن للمرء التواصل مع المكتب الصحفي لـ SVR (أو مكتب العلاقات العامة) دون صعوبة ، ولكن الاستجابة ستعتمد على استعداد الباحث لقبول التأريخ الرسمي official historiography. ففي عام 2009، أثناء قيامي بإعداد تاريخ من الخدمات السرية الروسية من القياصرة إلى بوتين *History of Russian Secret Services from the Tsars to Putin*، قابلت رئيس المكتب الصحفي وأحد مساعديه. على الرغم من كونها مستعدة مسبقاً، وجدت الحديث غير مُهني *conversation* inefficacious: لم ير المجيبون على نقطة كتابة "تاريخ آخر للاستخبارات الروسية yet another history of Russian intelligence";

زعموا أنه "بخلافاً لوكالة الاستخبارات المركزية) فإن الاستخبارات الروسية لم تقتل أحداً أبداً"، وأن أمناء المحفوظات في SVR يجب أن يكونوا قادرين على معالجة استفساراتي، شريطة أن تكون "صيغت بدقة formulated with precision".

من الواضح أن أولئك الذين يصورون *chekisty* في شكل مغري، مثل الصحفي السابق ألكسندر بوندارينكو Aleksandr Bondarenko، هم وحدهم الذين يمكنهم الوصول إلى الوثائق غير المنشورة unpublished documentation من قبل، وإن كان ذلك بطريقة انتقائية للغاية selective fashion. منذ نهاية التسعينيات، ما فتئ SVR و FSB يزرع صورة إيجابية عن منظمتهما، حيث بلغا ذروتها في عام 2017، أي الذكرى المئوية لتأسيس الـ تشيكا Cheka. تم اعداد المنشورات والمعارض والأفلام الروائية الطويلة والأفلام الوثائقية "موجة دعائية propaganda wave" لم يسبق لها مثيل منذ سنوات ولاية أندروبوف Andropov كرئيس للـ KGB.

وفي العام نفسه، أطلقت SVR برنامج تعاون "مثمر" مع جامعة موسكو الحكومية Moscow State University، حيث قدمت سلسلة من المحاضرات حول تاريخ الاستخبارات الأجنبية بعنوان "تاريخ الاستخبارات - تاريخ بلادنا The History of Intelligence—The History of Our Country" (انظر كتاب جولي فيدور لمزيد من المنظور حول هذا الموضوع الرائع Julie Fedor's book for more perspective on this fascinating topic).⁵ وفي أكتوبر 2018، ملصقات شيكستي posters of *chekisty* التي ميزت نفسها خلال الحرب العالمية الثانية (بعضها من SMERSH، وهو اختصار لـ "الموت للجواسيس death to spies"، وهو فرع خاص نظم داخل الخدمة العسكرية والمدنية خلال الحرب العالمية الثانية) وعرضت في مواقع مختلفة في مدينة فلاديمير city of Vladimir، مثل

⁴ Andreï Kozovoi, *Les Services secrets russes des tsars à Poutine* (Paris: Tallandier, 2020).

⁵ Julie Fedor, *Russia and the Cult of State Security: The Chekist Tradition, from Lenin to Putin* (London: Routledge, 2017).





عملية "النصب التذكاري memorial" وهي عملية بتمويل من متحف جهاز الأمن الفيدرالي المحلي FSB.

وأخيراً وليس آخراً، تمارس المنظمات غير الحكومية "الرقابة غير الرسمية informal oversight" مثل "ميموريال Memorial" أو منظمة أقل شهرة بحقوق الإنسان. وقد ناشدت منظمات حقوق الإنسان هذه دون جدوى من المسؤولين التنفيذيين رفيعي المستوى عرقلة التوسع غير المحدود على ما يبدو في صلاحيات prerogatives مجلس الأمن الفيدرالي FSB. وكانت النتيجة الوحيدة هي أن وزارة العدل قد صنفت هذه المنظمات منذ عام 2014 على أنها "عملاء أجانب foreign agents"، وهي تسمية سيئة السمعة تحرمها من الشرعية اللازمة عندما يتعلق الأمر بالاتصال بالسلطات.

التعاون الدولي International Cooperation

ويسمح القانون لوكالات الاستخبارات الروسية بالتعاون مع نظيراتها في الخارج، لتبادل المعلومات أو التكنولوجيا، أو أي شيء يعتبر ضرورياً لتحقيق أهداف مشتركة. وقد تكثف التعاون رسمياً مع المؤسسات الأجنبية، على الأقل بالنسبة لمجلس FSB. وفي عام 2015، تعاونت الوكالة مع 142 وكالة من 86 دولة، وفي عام 2018 وصلت هذه الأرقام إلى 204 و 104 على التوالي. وتشمل مجالات التعاون الرئيسية مكافحة الإرهاب الدولي، والاتجار بالمخدرات، والمنظمات الإجرامية الدولية، والهجرة غير القانونية.

ويمكن التمييز بين التعاون الاستخباراتي الدولي الروسي مع شركاء "معينين certain" (سلطويين authoritarian) وشركاء "غير مؤكدين uncertain" (ديمقراطيين democratic). سوريا والولايات المتحدة هما الحالتان في هذا الصدد. فالأول، وهو آخر حليف روسي في الشرق الأوسط، هو من بقايا شبكة التحالفات مع الدول العربية من الحقبة السوفياتية: فموانئ طرطوس هي الآن القاعدة البحرية الروسية الوحيدة على البحر الأبيض المتوسط Mediterranean naval base. وعلى الرغم من تفكك الاتحاد السوفيتي، لم يتم قطع التعاون بين الوكالات الروسية والسورية، وتم الحفاظ عليه بشكل غير رسمي حتى زيارة رئيس SVR آنذاك ميخائيل فرادكوف Mikhail Fradkov إلى دمشق في عام 2012. ينشط الجيش الروسي في المنطقة منذ انزلاق سوريا إلى الحرب الأهلية: فبالإضافة إلى آلاف المقاتلين الذين يقاتلون من أجل النظام، تدير وحدة غرو أوسناز GRU Osnaz unit مركزين للاستخبارات على الأقل بالاشتراك مع زملائها السوريين، لمراقبة المتمردين السوريين وقوات الدفاع الإسرائيلية، وعلى الصعيد العالمي، في الشرق الأوسط بأكمله.

عندما يتعلق الأمر بالولايات المتحدة، فقد تم تأسيس اتصال استخباراتي سوفياتي أمريكي في الثمانينيات ("قناة غافريلوف Gavrilov channel")، قبل الزيارة التاريخية لمدير وكالة الاستخبارات المركزية CIA روبرت غيتس Robert Gates إلى موسكو في عام 1992. وأسفرت المصالح المشتركة في





مكافحة الإرهاب وانتشار المخدرات والجريمة، وإحباط البرنامج النووي لكوريا الشمالية، بل وضمان سلامة الرئيس يلتسين Yeltsin عن تبادلات مثمرة.

كانت اعتقال العيون الاستخباراتية السوفياتية الدريتش ايمز Aldrich Ames وروبرت هانسن Robert Hanssen ضربة خطيرة، ولكن لم تكن هناك "حرب جواسيس spy war" شاملة كما سادت الأهداف المشتركة. وعلاوة على ذلك، بلغ التعاون الروسي الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب ذروته بعد تفجيرات بوسطن في نيسان/أبريل 2013، التي ارتكبتها شقيقان شيشانيان. ولكن في مجالات أخرى، لا سيما في الأنشطة الافتراضية، تضرر التعاون بشكل لا يمكن إصلاحه منذ الاختراقات الروسية لخوادم اللجنة الوطنية الديمقراطية Democratic National Committee .

شنت الاستخبارات الأمريكية حرباً كلية ضد التدخل الروسي، بلغت ذروتها في يوليو/تموز 2018 باتهام اثني عشر عميلاً روسياً. حاول مجلس الأمن الفيدرالي FSB يائساً تطهير صفوفه من العيون moles ، بما في ذلك وحدته الرئيسية، مركز أمن المعلومات Information Security Center. ومن المرجح جدا أن عملية سكريبال Skripal كان المقصود منها كعقاب لتسريب معلومات رئيسية عن الهجمات الافتراضية إلى ضابط الاستخبارات العسكرية البريطانية السابق UK Military Intelligence 6 6 (MI6) كريستوفر ستيل Christopher Steele، الذي أبلغ بعد ذلك مكتب التحقيقات الفدرالي FBI.





خاتمة Conclusion

ان ثقافة الاستخبارات الروسية هي مزيج من المركزية centralization والتنافس المؤسسي institutional rivalry، والمراقبة surveillance والقمع repression، والدعاية propaganda والتخريب subversion، والتضليل disinformation والتزوير forgery، والاعتقالات assassinations. وعلى الرغم من شيطنة demonization الكي جي بي في KGB مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي، فقد تعزز جهاز الأمن الفيدرالي الجديد FSB الذي أعيد علامته التجارية تدريجياً منذ تأسيسه في عام 1995، ليصبح "دولة داخل دولة" a state within a state، مما يتعدى على اختصاصات/ أراضي SVR و GRU. ولا عجب أن الشائعات عن وزارة داخلية جديدة تتكون من جميع وكالات الاستخبارات ظهرت بانتظام، على الرغم من أنها تبذرت في حزيران/يونيو 2018 عندما أعلن بوتين عن إدارته الجديدة. سياسي بارع consummate politician، وقال انه يقسم للحكم، في حين أن كل التمسك فكرة إنقاذ المظاهر. ومن الناحية العملية، لا يزال هو المشغل النهائي؛ وبالتالي فإن الرقابة غير موجودة oversight is thus nonexistent.

وكما كان الحال في العهد السوفييتي، عندما كانت التحليلات تعوقها ضرورة الامتثال ارتوذكسية الحزب party orthodoxy السائدة، فإن الاستخبارات الروسية تريد أولاً وقبل كل شيء إرضاء الزعيم، الذي لا يبدو أن نظرته إلى الغرب قد تغيرت كثيراً منذ أيام رئاسته للـ KGB. هذا ويمكن أن يفسر مستوى عال من التهور، حتى الإهمال، في قضية سكريبال Skripal الأخيرة - والتي يمكن في الواقع أن تعزى إلى الكرملين Kremlin.

إن محاولة GRU الرامية إلى تسميم الـ Skripals يمكن اعتبارها واحدة من أكبر الأخطاء في تاريخ عمليات الاستخبارات الروسية، وهي إهانة دولية international humiliation لوكلات الاستخبارات الروسية التي يمكن أن تعزى إلى بوتين نفسه؛ ومن ثم "اقتراحه suggestion" لإعطاء GU اسمها السابق GRU في نوفمبر 2018. وإذا كانت قضية سكريبال مؤشراً واضحاً على أن الاستخبارات الروسية أكثر عجزاً كثيراً مما نتصور، فإن "تهورها recklessness" كان من الممكن أيضاً أن يكون جزءاً من خطة. وقد يكون من الممكن أن يكون بوتين قد أراد من كل واحد أن يخشى من عملائه باعتباره قادراً على الضرب تحت أنوف "شركائه partners" الغربيين. يبدو أن الكشف في أغسطس/ آب 2018 عن موظفة روسية في السفارة الأمريكية في موسكو كانت تتجسس لصالح جهاز الاستخبارات الفيدرالية لأكثر من عقد من الزمان يثبت وجهة نظر بوتين. وقد لا يهمه ما إذا كانت سمعته أو سمعة روسيا قد عانت في الغرب، طالما أنه يتم الترحيب به كمنقذ في عيون ناخبيه (والأقلية الصغيرة فقط تعتقد أن GRU حاولت بالفعل تسمي Skripals، كما أظهر أحد استطلاعات الرأي في أكتوبر 2018)، طالما أن الولايات المتحدة وأوروبا منقسمتان، ولا يزال الإرهاب تهديداً مشتركاً. إذا كان أي واحد من هذه الشروط تغيير، ثم انه قد تكون في ورطة خطيرة، ووكالات الاستخبارات قد لا تكون في وضع يمكنها من المساعدة.





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





ترجمة ومراجعة
ريما البوصيري عبدالله
إعلامية وخبيرة لغات
باحثة دراسات عليا



مراقبة البريد الإلكتروني للموظف واستخدام الإنترنت

MONITORING EMPLOYEE E-MAIL AND INTERNET USAGE: AVOIDING THE OMNISCIENT
ELECTRONIC SWEATSHOP: INSIGHTS FROM EUROPE

Michael L. Rustadt & Sandra R. Paulsontt

طرابلس

2025





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





فهرس

I. مقدمة

II. الخصوصية في مكان العمل: في مكان العمل الإلكتروني في الولايات المتحدة:

A. فرضية PhDog.com للمراقبة الإلكترونية عبر الوطنية.

1. تخفيض ادعاءات بيئة العمل العدائية

2. منع خسارة حقوق الملكية الفكرية

C. الحماية الدستورية ضد مراقبة مكان العمل

1. تطورات الدستور الفيدرالي

2. الدستور الولائي والتطورات التشريعية

D. معالجات قانون الاضرار في شأن التجسس الإلكتروني

1. اصول الخصوصية كاضرار

2. امتداد الخصوصية- الاضرار في مراقبة البريد الإلكتروني

E. تمديد قانون ECPA الى مراقبة البريد الإلكتروني

1. الحماية التشريعية الفيدرالية وفقا لقانون ECPA

a. الباب الاول من قانون ECPA. قانون المراقبة الفيدرالية

b. الباب الثاني من قانون ECPA- قانون تخزين الاتصالات SCA

c. النظام القانوني لقيام رب العمل بالمراقبة

i. مراقبة العامل بدون اشعار

ii. الاشعار المؤسس على الرقابة الإلكترونية

III. خصوصية مكان العمل كحق انساني: الرؤية الأوروبية

A. فرع PhDog.com في اوروبا

B. حماية مجال الخصوصية في الاتصالات الإلكترونية الأوروبية





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





1. ظهور الحركة النقابية

2. جهود مجلس أوروبا

a. اتفاقية مجلس أوروبا لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية لعام 1950

3. مبادرة الاتحاد الأوروبي

a. حماية الاتحاد الاوروبي للحياة الخاصة والبيانات الشخصية

b. التوجيهات التي تتولى بالحماية الخصوصية والبيانات الشخصية

c. توجيهات الاتحاد الاوروبي في مسار التوظيف

d. موقع المحكمة الاوروبية للعدل

c. قانون المملكة المتحدة وسياستها

1. تشريع حول مراقبة الانترنت

a. حماية البيانات والخصوصية

b. قانون تنظيم سلطات التحقيق لسنة 2000

c. لوائح ممارسة الأعمال القانونية

d. أهمية السياسة الواضحة

D. الوضع الفرنسي للمراقبة الالكترونية

2. قضايا الخصوصية عبر الانترنت

IV. اعادة تهيئة البريد الالكتروني واستخدام الانترنت

A. نموذجان مختلفان للخصوصية في مكان العمل

1. امريكا التي يحركها السوق ضد أوروبا ذات توجه حقوق الانسان

B. باتجاه نوع جديد من اماكن العمل

C. نحو مباديء آمنة لتنسيق المراقبة الإلكترونية

V. خاتمة





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT



I. مقدمة

قبل عقد من الزمان، كان الامتثال لمتطلبات الخصوصية privacy requirements مسألة بسيطة نسبياً بالنسبة للشركات الأميركية. إذ أن قوانين الخصوصية كانت، إلى حد كبير، محدودة للغاية في نطاق عملها، حيث تضررت فقط فئات قليلة من الشركات. وبالإضافة إلى ذلك، نقل البيانات الدولية لم تكن حاسمة لكثير من الشركات، لذلك لم تكن هناك حاجة إلى النظر في المتطلبات التي قد تكون مفروضة من قبل الدول الأوروبية أو الآسيوية. فالإنترنت كان للتو ناشئة كمستهلك التكنولوجيا، وكان الخيار لا يزال نوع من اللحوم المعلبة¹.

شيء ما يحدث في مكان العمل في الولايات المتحدة، وهو يحرم العمال الأميركيين من حقوقهم الخصوصية والشركات من القدرة التنافسية الدولية. أصبحت الخصوصية في مكان العمل مسألة نتيجة كبيرة، لا سيما لأن العمال الأميركيين في الانخفاض ضحية للتجسس البريد الإلكتروني، والذي يحدث دون أي حماية ضد مثل هذه الإساءة.

ومن المتوقع أن تتضخم مبيعات برمجيات المراقبة الإلكترونية Electronic monitoring software بنحو خمس مرات من 139 مليون دولار في عام 2001 إلى 662 مليون دولار بحلول عام 2006² وقد تحققت دراسة استقصائية لمراقبة أصحاب العمل في عام 2004 من أن 70% في المائة من أصحاب العمل الذين استجابوا قد نفذوا سياسة مكتوبة للبريد الإلكتروني تحكم الاستخدام والمحتوى content، و74% في المائة يراقبون البريد الإلكتروني الصادر outgoing والوارد incoming للموظفين، و60% في المائة يراقبون اتصالات الموظفين الإنترنت³. تقريباً كل برامج مراقبة الحاسوب تسمح بمراقبة مكان العمل دون معرفة الموظفين، والقانون الحالي لا يفرض أي واجب على أرباب العمل بإخطار الموظفين قبل تنفيذ برنامج المراقبة⁴.

كل اثنين من ثلاث شركات في الولايات المتحدة ليست لديها سياسة تتطلب من الموظفين الموافقة على المراقبة الإلكترونية أو الاقرار acknowledging بأنشطة المراقبة في مكان العمل workplace⁵. وتفتش ممارسة قيام أرباب العمل بمراقبة البريد الإلكتروني أو استخدام الإنترنت دون إشعار يهدد الحقوق الأساسية للعاملين الأميركيين. ويعد مفهوم خاطئ واسع النطاق أن "البريد الإلكتروني هو خاص وسري والاتصالات عبر خدمة بريد الولايات المتحدة... فأغلب البريد

¹ Lisa J. Sotto & Martin E. Abrams, *Needed: A Master Lock for Data*, RECORDER, Jan. 21, 2005.

² 2. Robin L. Wakefield, *Computer Monitoring and Surveillance: Balancing Privacy with Security*, 74 CPA J. 52 (July 1, 2004) (quoting an International Data Corporation study).

³ Reginald C. Govan & Freddie Mac, *33rd Annual Institute on Employment Law: Workplace Privacy*, 712 PLI/LIT 245, 251 (2004), available at WESTLAW, TP-ALL Library.

⁴ Privacy Rights Clearinghouse, *Electronic Monitoring: Is There Privacy in the Workplace?*, Fact Sheet #7: Workplace Privacy, Sept. 2002, at <http://www.pfivacyrights.org/fs/fs7-work.htm>.

⁵ Survey: *Most Employers Monitor E-mail, Internet Use*, SACRAMENTO Bus. J., Oct. 8, 2003, available at

<http://www.bizjournals.com/sacramento/stories/2003/10/06/daily20.html>.





الإلكتروني والبريد الصوتي وأنظمة الحاسوب في الحقيقة أي شيء إلا الخصوصية private والسرية confidential⁶.

ان رواية *The Great Gatsby* للمؤلف F. Scott Fitzgerald ، كان قد تم وصفها بأنها الرواية الأميركية العظيمة لأنها "العمل الجوهري quintessential work الذي يلتقط مزاج "عصر الجاز"⁷. يصف الفصل الثاني في رواية فينترجيرالد Fitzgerald لوحة إعلانية كبيرة للإعلان عن الخدمات البصرية optical services⁸. علامة لوحة، مع عيونها الزرقاء مجهولين يحدق في وادي الرماد، اليوم سيكون رمزا symbolic لفقدان الخصوصية في مكان العمل الإلكتروني⁹.

ان كلية الرؤية omniscient eyes على لوحة الدكتور ECKLEBERG هي الان مقفلة على العاملين في مكان العمل الإلكتروني electronic workplace حيث يلتقط مديرو الشبكة نسخ عشوائية indiscriminately على الشاشة في الوقت الحقيقي، ومسح scan ملفات البيانات، وقراءة البريد الإلكتروني، وتحليل أداء ضغطة المفاتيح keystroke performance، وحتى الكتابة فوق كلمات السر overwrite passwords¹⁰. فقيام رب العمل بالمراقبة الالكترونية Electronic surveillance "يعد سوطا الكترونيًا قاس جدا merciless electronic whip يتفرع عن الوتيرة السريعة لمكان العمل اليومي". كما هو الحال في استخدام البريد الالكتروني والانترنت وهو استخدام عالمي، كذلك الحال في حتمية اماكن العمل الشاقة الالكترونية حيث ليس للعاملين الامريكيين اية خصوصية¹¹. فالجزء الاول من هذه المقالة تتعرض لثلاثة نقاط باستخدام حالة موسعة مفترضة hypothetical لإثبات ان امريكا تقع خلف منافسيها الاوروبيين في حماية حقوق الخصوصية للعاملين في اماكن العمل الالكترونية. فالفرض هنا يدور حول سياسات الرقابة الالكترونية في الشركات المتعددة الجنسية. فالشركة التي مكانها الولايات المتحدة تسعى للمشورة حول حماية حقوقها وتجنب المسؤوليات حين تطبيق برنامج مراقبة البريد الالكتروني او استخدام الانترنت للعاملين في اوروبا كما هو الشأن في الولايات المتحدة.

⁶ C. Forbes Sargent, III, *Electronic Media and the Workplace: Confidentiality, Privacy and Other Issues*, 41 BOSTON BAR J. 6, 6 (May-June 1997).

⁷ Catherine Lavender, *F. Scott Fitzgerald, The Great Gatsby (1925)*, at <http://www.library.csi.cuny.edu/dept/history/lavender/gatsby.html> (last modified June 14, 2001).

⁸ FITZGERALD, *supra* note 7.

⁹ The term 'electronic sweatshop,' in reference to the impact of computers, was first conceptualized by Barbara Garson. See BARBARA GARSON, *THE ELECTRONIC SWEATSHOP* (1988) (describing the ways that computers infringe upon privacy). See also Laurie Thomas Lee, *Watch Your E-mail! Employee E-mail Monitoring and Privacy Law in the Age of the "Electronic Sweatshop,"* 28 J. MARSHALL L. REV. 139, 139 (1994) (noting that e-mail is the "fastest growing form of electronic communication in the workplace").

¹⁰ David Banisar & Sarah Andrews, *The World of Surveillance Pt. 4: Workplace Privacy*, PRIVACY L. & POL'Y REP. 54 (2000), at <http://www.worldlii.org/cgiworldlii/disp.pl/au/journals/PLPR/2000/54.html>.

¹¹ Robert G. Boehmer, *Artificial Monitoring and Surveillance of Employees: The Fine Line Dividing the Prudently Managed Enterprise from the Modern Sweatshop*, 41 DEPAUL L. REV. 739, 808 (1992) (quotation omitted).





النقطة الاولى هي ان مراقبة أنشطة الشركة غالبا مبررة لأنها مسؤوليات تترتب على اساءة استخدام العاملين للبريد الالكتروني والانترنت. والنقطة الثانية ان اصحاب العمل يتمتعون بما هو في الحقيقة بالحصانة المطلقة ضد ادعاءات العاملين بأن مراقبتهم تنتهك خصوصيتهم. ويتفق القانون الأمريكي للمراقبة الالكترونية منح صاحب العمل سلطة مطلقة plenary power للسيطرة على مكان العمل، وفي الحقيقة للسيطرة على العامل¹². وفي الوقت الحالي فان العاملين الأمريكيين ليس لديهم حماية ذات مغزى دستوري او في القانون العام او تشريعية من قيام صاحب العمل بالإساءة بالتعسف حين دخوله على البريد الالكتروني او مراقبة الانترنت. في حين هناك اسباب مقنعة لمراقبة البريد الالكتروني في كل من الولايات المتحدة واوروبا، فان هناك خلاف في القيم حين مراقبة المعلومات الخاصة. والنقطة الثالثة انه على الرغم من قيام اصحاب العمل الاوروبيين بمراقبة البريد الالكتروني للعالمين واستخدامات الانترنت فانهم ملتزمون باتخاذ الاحتياطات اللازمة precautions لحماية حقوقهم في الخصوصية.

الجزء الثاني يستمر في فرضية الشركة المتعددة الجنسية التي تقوم بتطبيق المراقبة الالكترونية في اماكن العمل في الولايات المتحدة واوروبا. حيث تؤكد الفرضية ان الولايات المتحدة تتخلف lagging عن اوروبا في مسألة التوازن في مراقبة اماكن العمل ضد حقوق الخصوصية للعاملين¹³. فهذا الجزء من الدراسة يتتبع تطور خصوصية مكان العمل كحق جوهري fundamental right ويشرح كيف ان العاملين الاوروبيين يتمتعون بخصوصية أكبر في مكان العمل. حيث اعتمدت دول الاتحاد الاوروبي (E.U) ما هو في الواقع نموذج لحقوق الانسان وتم تسليح العاملين بحقوق خصوصية ذات قيمة تعويضية countervailing privacy rights لمناهضة قيام صاحب العمل بإساءة ممارسات المراقبة¹⁴. والنتيجة في ذلك ان الولايات المتحدة واوروبا لهما نهجان متعارضان diametrically opposed approaches في مسألة خصوصية مكان العمل.

والتالي، سوف نختبر نموذجين متوازيين في اوروبا التي يتشكل منهما سياسة ذات صلة بالخصوصية وحقوق انسان اخرى وهما: مجلس اوروبا والاتحاد الاوروبي. فهاتين المؤسستان عبر الوطنيتين transnational institutions قد لعبتا دور كبير في تشكيل مسألة حقوق الانسان human rights. المعدة للمراقبة الالكترونية الاوروبية European electronic monitoring . ولتسليط الضوء على المناهج المتباينة divergent approaches، فان قانون المراقبة الالكترونية الأمريكي تتم مقارنته بالتطورات في فرنسا، حيث نظام القانون المدني civil law jurisdiction. والمملكة المتحدة حيث تنسب الى تقاليد السوابق القانونية. وفي هذه الدول وكذلك دول اخرى في المجتمع الاوروبي فانه يوجد محاولة لتنسيق توازنات حاجة صاحب العمل للمراقبة مع الحقوق الاساسية

¹² Matthew W. Finkin, *Menschenbild: The Conception of the Employee as a Person in Western Law*, 23 COMP. LAB. L. & POL'Y L. J. 577, 577 (2002).

¹³ See Lawrence E. Rothstein, *Privacy or Dignity? Electronic Monitoring in the Workplace*, 19 N.Y.L. SCH. J. & INT'L & COMP. L. 379, 379 (2000) ("The growth of electronic surveillance in the workplace has been phenomenal and has created a global problem.").

¹⁴ Gail Lasprogata et al., *Regulation of Electronic Employee Monitoring: Identifying Fundamental Principles of Employee Privacy Through A Comparative Study of Data Privacy Legislation in the European Union, United States and Canada*, 2004 STAN. TECH. L. REV. 4 at T *8 (2004).





للعاملين في الخصوصية. ومقترح الجزء الثالث حيث قام الكونجرس بسن قانون المراقبة الالكترونية Electronic Monitoring Act لكي يمنح كل العاملين الامريكيين اشعارات مكتوبة او الكترونية للاتصالات الالكترونية قبل قيام صاحب العمل بمراقبة الاتصالات الالكترونية electronic communications. فالقانون المقترح سوف يتيح تتبع الاضرار consequential damages والعقاب عليها punitive damages. وكذلك مصاريف المحاماة attorney's fees سيما إذا انخرط ارباب العمل في المراقبة السرية clandestine monitoring.

يتولى قانون المراقبة الالكترونية بالعقاب والردع deter الشركات التي تسبب الى امتياز المراقبة الالكترونية لاتصالات العاملين واستخدام الحاسوب في مكان العمل. وباعتماد هذا الاصلاح، يمكن للشركات ان تعتمد قواعد الشفافية Safe Harbor في مفترق طرق الاتصالات مع شركائهم التجاريين الاوروبيين.

ان نموذج الاصلاح القانوني المحدود هو الخطوة الاولى في منع الشركات الامريكية من الانتقال devolving إلى المنطق الالكتروني electronic sweatshops. فقد ذهبت تلك الأيام حين لم يكن لدى العاملين الامريكيين خصوصية في بريدهم الالكتروني في مراسلاتهم الالكترونية واستخدام الانترنت.

II. الخصوصية في مكان العمل: في مكان العمل الإلكتروني في الولايات المتحدة: النهج القائم على الملكية.

II. WORKPLACE PRIVACY IN THE U.S. ELECTRONIC WORKPLACE: THE PROPERTY-BASED APPROACH,

انعكاس reflexively الامريكيين برفض اوروبا يعد كما لو كان يصفقون خارج القارة القديمة فهي مكان رائع للزيارة ولكن بالكاد سندان المستقبل. وانعكاس الاوروبيون بالتساوي يرفض امريكا باعتبارها تجسد حداثة شرور التستوستيرون المحروم من التاريخ والتقاليد¹⁵.

فكل من الولايات المتحدة واوروبا لديهما صدام في المفاهيم في إطار حماية المعلومات الشخصية/ الخاصة¹⁶. وبصفة عامة، فأوروبا لديها مجموعة اساسية من الحماية القانونية ليست متواجدة في الولايات المتحدة. فالقسم الاول من الجزء الاول يسلط الضوء على هذا التقسيم الكبير عبر الاستعانة بافتراضية حول PhDog.com، وهي شركة متعددة الجنسية multinational company تدير عمليات في الولايات المتحدة واوروبا. بنظام تربوي pedagogical device للمقارنة والتناقض مع نظام حق الملكية في الولايات المتحدة مع مقارنة النظام الاوروبي لحقوق الانسان ذي الصلة بالمراقبة

¹⁵ Old America v New Europe, ECONOMIST, Feb. 22, 2003, at 32.

¹⁶ Joel R. Reidenberg, E-Commerce and Trans-Atlantic Privacy, 38 Hous. L. REV. 717, 718 (2001).





الالكترونية electronic surveillance. فإطالة حقوق الملكية تقرر انه منذ " ان يملك اصحاب العمل ادوات العمل " فانه يمكنهم اعداد المراقبة حسب رغبتهم¹⁷. ويتمثل المنطق المزدوج الكامن في نهج حقوق الملكية في ما يلي:
"[1] لا يوجد لدى الموظفين أي توقع معقول للخصوصية عند استخدام البريد الالكتروني/ تسهيلات الانترنت في المؤسسة.
[2] تملك صاحب العمل لأدوات العمل هذه يخوله مراقبة استخدامها بأي شكل من الأشكال كيفما شاء"¹⁸.

فالقسم الاول يوضح الأسباب المبررة التي تدفع أصحاب العمل الى مراقبة العاملين حين استخدام البريد الإلكتروني أو الإنترنت. والأقسام التالية من الجزء الأول تتبع الدستورية constitutional، والقانون العام common law، ونماذج التشريع القانونية التي تحكم مراقبة الاتصالات في أماكن العمل في الولايات المتحدة الإلكترونية.

4. فرضية PhDog.com للمراقبة الالكترونية عبر الوطنية.

A. The PhDog.com Hypothetical for Transnational Electronic Surveillance

إذا كنت قد تخرجت من كلية حقوق شرقية كبيرة وتم تعيينك كشريك في شركة محاماة في بوسطن مشهورة بانها خبيرة بتقديم استشارات لمؤسسات متعددة الجنسية multinational corporations. حيث يتلقى مكتبك مكالمات من مستشار المؤسسة عبر PhDog.com (PhDog)، فشركة متعدد الجنسية لمبيعات وخدمات البرمجيات مقرها شارع 20 Tremont St. في وسط المدينة في بوسطن. حيث تم سؤال مكتبك لتقديم مشورة لـ.. PhDog حول قيام عدد من المسائل الوظيفية بالنظر الى قيام المؤسسة بمراقبة البريد الالكتروني واستخدام الانترنت في الولايات المتحدة وكذلك فروعها subsidiaries في نيس بفرنسا.

أيضاً إذا طلب منك شريك أقدم senior partner في شركتك البحث وإعداد مذكرة memorandum بشأن القضايا القانونية الناشئة عن المراقبة الإلكترونية لـ.. PhDog لموظفيها في الولايات المتحدة وفي فرعها الفرنسي French subsidiary. فخطه عمل PhDog ان تقدم منهجاً عملياً عبر أوروبا التي تتيح نقلاً سلساً عبر الحدود للبرمجيات software والمواد المعنوية غير الملموسة intangibles الأخرى.

¹⁷ Karen Eltis, *The Emerging American Approach to E-Mail Privacy in the Workplace: Its Influence on Developing Caselaw in Canada and Israel: Should Others Follow Suit?*, 24 CoMP. LAB. L. & POL'Y J. 487, 499 (2003).

¹⁸ Id.





وقد استثمرت الشركة القائمة على المعلومات الكثير من رأس مالها المالي والبشري في خطة عملها المبتكرة. يطلب الرئيس التنفيذي لشركة PhDog، بناء على نصيحة المستشار، من جميع موظفيها التوقيع على اتفاقية عدم الكشف والسرية التي تعترف بالطابع السري لخطة العمل.

وتستشعر PhDog القلق من قيام موظفيها من ارتكاب موظفيها بالاضرار والجرائم أثناء التصفح surfing والردشة chatting عبر الإنترنت أثناء قيامهم بأعمالهم¹⁹. وما يشغل المؤسسة بداية أن موظفيها يستخدمون تقنية المعلومات لنقل خطط الأعمال business plans، وتصميم منتجات product designs، وغيرها من الأصول غير الملموسة intangible assets²⁰. لحماية خطة عملها، والمعلومات الملكية وغيرها من الأسرار التجارية، ولقد قامت PhDog بخلسة بثبيت برنامج تجسس البريد الإلكتروني يسمى "On the Sly"، والذي يتتبع tracks كل من البريد الإلكتروني وأنشطة الإنترنت لموظفيها. ويراقب On the Sly جميع المراسلات الإلكترونية الصادرة والواردة، فضلا عن استخدام الموظفين الإنترنت. وقد تم تكوين البرنامج السري للكشف عن جميع عمليات الإرسال بلغات متعددة، بما في ذلك الفرنسية والإنجليزية. ويساور محامي شركة PhDog القلق إزاء قضية قرأها وقررت فيها المحكمة العليا في فرنسا أن أصحاب العمل لا يحق لهم قراءة المراسلات الإلكترونية لموظفيهم أو النقاط سجلات إلكترونية electronic records أخرى²¹. لم تكشف مراجعة audit الأشهر الستة الأولى من المراقبة عبر الإنترنت في PhDog بعد عن أدلة على أن موظفي الشركة يسيئون استخدام الأسرار التجارية misappropriating trade secrets أو الأصول المعنوية/ غير الملموسة intangible assets الأخرى. على برنامج التتبع والتدقيق audit في On the Sly يكشف أن واحدا من كبار مديري الشركة زار الموقع الإلكتروني لعلاج ضعف الانتصاب erectile dysfunction drug وخيارات أخرى لاتي تتولى البحث في العيش بمساعدة.

وكشف مسار آخر لمراجعة الحسابات المقلقة disconcerting أنه تم الكشف عن محلل أنظمة موثوق به كمستخدم عرضي occasional للمواد الإباحية pornography، وفقاً لعملية تتبع ضغطة المفاتيح keystroke tracking function²². وكان موظف آخر في PhDog قد استخدم جهاز الحاسوب في عمله خلسة للتسجيل ودفع ثمن عضويته في دين عصر جديد new age religion. وكان موظف آخر يستخدم حاسوب المكتب للمشاركة في مدونة ويب تنتقد دين عصر جديد²³.

¹⁹ See Jay P. Kesan, *Cyber-Working or Cyber-Shirking?: A First Principles Examination of Electronic Privacy in the Workplace*, 54 FLA. L. REV. 289, 290 (2002) ("It's estimated that 'cyberslacking' is responsible for up to a 40% loss in employee productivity and can waste up to 60% of a company's bandwidth!") (quotation omitted).

²⁰ IDG.net, *Employers Fear Litigation Over E-mail* (Sept. 26, 2001), at http://www.nua.ielsurveysl?f=VS&art_id=905357234&rel=true.

²¹ *Nikon France v. Onos*, Cass. Soc. Arret No. 41-6410/2/01 (France 2001).

²² See Susan E. Gindin, *Guide to E-Mail and the Internet in the Workplace*, BNA Corporate Practice Series, at 1 (1999) (noting that the surfing of online pornography is a common abuse in the workplace).

²³ Company employees may create potential lawsuits by sending e-mails denigrating or even advocating religious ideologies. See, e.g., *Curtis v. DiMaio*, No. 99-7468, 2000 U.S. App. LEXIS 902,



ومع ذلك تم العثور على موظفين آخرين في PhDog قاموا بزيارة WebMd.com وتحميل المعلومات عن الأمراض مثل الاكتئاب depression والسكري diabetes، وارتفاع ضغط الدم hypertension. وكان الرئيس التنفيذي لشركة PhDog CEO قد شعر بالغضب حين علم أن الموظفين كانوا يناقشون علاقة طويلة الأمد مع سكرتيرته. وكان على On the Sly تتبع البرمجيات التي توثق بأن العديد من الموظفين PhDog لعب على نطاق واسع ألعاب الفيديو على الانترنت online videogames وتحميل الأفلام download movies والموسيقى music خلال ساعات العمل.

وكان قلق مستشار شركة PhDog من أن موظفًا سابقًا في فرع نيس كان يرسل بريدًا إلكترونيًا جماعيًا لموظفي الشركة الفرنسيين الحاليين. رسائل البريد الإلكتروني تجعل الشركة متهمًا بانتهاك قوانين العمل الفرنسية French labor laws. ولم يتمكن خبراء الحاسوب في PhDog من منع مرسلات البريد الإلكتروني غير المرغوب فيها لأن الموظف السابق يتحايل بشكل غير قانوني adroitly بانتهاك الجدار الناري firewalls للحماية فضلًا عن صد البرمجيات blocking software. وكان موظف سابق قد شارك مع مجموعة من الموظفين الحاليين في الإدلاء بتصريحات مهينة حول ممارسات PhDog التجارية على موقع النقابة.

علاوة على ذلك، يبدو أن عددًا من الموظفين الآخرين في PhDog قاموا تصفح المواقع الإباحية بشكل روتيني والروابط المتداولة إلى مواقع الجنس الصريح في جميع أنحاء المكتب. ولقد قام المدير التنفيذي لشركة PhDog بإنهاء عمل عشرين موظفًا لسوء استخدام شبكة الإنترنت وأنظمة البريد الإلكتروني. ويتواجد هؤلاء الموظفين ما بين نيس/ فرنسا وبوسطن/ ماساتشوستس. لقد تم تعيينك كشريك محامي لـ PhDog وتم الاستفسار منك عن حقوق PhDog، وسبل الانتصاف remedies والمسؤولية المحتملة potential liability فيما يتعلق بـ انتهاك "البريد الإلكتروني" المتطفل intrusive e-mail أو مراقبة الإنترنت Internet monitoring.

ولقد أدى تطوير تقنيات المعلومات الجديدة إلى تعزيز إمكانية وصول PhDog إلى المعلومات، ولكنه خلق أيضاً احتمال انتشار إساءة استخدام misuse الإنترنت في مكان العمل. الجانب السلبي downside هو أن شركة مثل PhDog يمكن أن تفقد خطط أعمالها، وأسرارها التجارية، وغيرها من ملكية المعلومات proprietary information بنقرة من الماوس. مستشار شركة PhDog وافق على تركيب installation على On the Sly وأتخذ موقف شركة تملك أجهزة الحاسوب وتدفع قيمة الاتصال بالإنترنت. وبما أن موظفي PhDog ليس لديهم حقوق ملكية في أجهزة الحاسوب

at *2 (2d Cir. Jan. 25, 2000) (affirming lower court's dismissal of hostile workplace claim based primarily upon co-employees sending ethnically charged emails). In *Sattar v. Motorola, Inc.*, 138 F.3d 1164 (7th Cir. 1998), a company was sued when a supervisor sent a co-employee hundreds of thousands of e-mails warning him of the consequences of turning his back on the Islamic religion. Even though the company prevailed in the *Sattar* case, the litigation was high-priced and time-consuming.





أو محتوياتها contents، فليس لديهم توقع معقول للخصوصية reasonable expectation of privacy²⁴.

وتسلط فرضية PhDog.com الضوء على الأهمية الحاسمة لقضايا الخصوصية في مكان العمل الإلكتروني²⁵. وسوف يغطي الجزء الأول من هذه المقالة الأحكام الدستورية والقانون العام ونصوص التشريع في الولايات المتحدة التي سيتعين على شريكنا الشاب النظر فيها. سوف يحتاج شريكنا القانوني الجديد إلى التعرف على الأسباب المشروعة التي تجعل شركات مثل PhDog.com بحاجة إلى مراقبة البريد الإلكتروني لموظفيها واستخدام الإنترنت. على الرغم من تعدد الأسباب multiplicity of reasons لمراقبة البريد الإلكتروني للموظف واستخدام الإنترنت، فإن الموضوع الموحد unifying هو أن المراقبة الإلكترونية ضرورية للحد من مخاطر مسؤوليات الشركات بالوكالة لشركات مثل PhDog.com²⁶. يتناول هذا القسم المشاكل القانونية التي ست تعرضها شركة مثل PhDog.com إذا أساء موظفوها استخدام البريد الإلكتروني واستخدام الإنترنت كما هو موضح في الفرضية.

يجب أن يكون المسؤولون في PhDog.com في حالة انتباه alert لحقيقة أن مراسلات موظفيهم بالبريد الإلكتروني تميل إلى أن تكون أكثر غير رسمية informal عن رسائل الأعمال الرسمية formal. وعلى النقيض من خطاب العمل الرسمي، يميل البريد الإلكتروني إلى أن يكون أكثر اشتعلاً incendiary ويمكن أن يعرض الشركة لمسؤولية محتملة. ومخاطرة أخرى مع البريد الإلكتروني هو أنه يمكن إعادة توجيهها forwarded بسهولة في جميع أنحاء وخارج الشركة مع النقر على الماوس. مراقبة البريد الإلكتروني أو استخدام الإنترنت هو مبرر، لأن سوء التعامل mishandling مع هذه التقنيات ليست مخاطرة وهمية. منذ اختراع الإنترنت، كان هناك عدد كبير من الدعاوى القضائية ضد الموظفين لإساءة استخدام البريد الإلكتروني أو الإنترنت، كما يوضح هذا القسم.

تفترض الشركات العديد من الأسباب للمراقبة الإلكترونية، بما في ذلك:
[1] منع إساءة استخدام النطاق الترددي misuse of bandwidth وكذلك فقدان كفاءة الموظفين عندما يتصفح الموظفون الإنترنت؛
[2] ضمان تنفيذ سياسات الشركة في الشبكات؛

²⁴ See, e.g., *Smyth v. Pillsbury Co.*, 914 F. Supp. 97, 101 (E.D. Pa. 1996) (finding that there is no reasonable expectation of privacy in e-mail communications); *McLaren v. Microsoft*, No. 05-97-00824-CV, 1999 Tex. App. LEXIS 4103, at *12 (Tex. App. 1999) (holding that employees had no expectation of privacy in e-mail).

²⁵ See generally *Lee, supra* note 12, at 139 ("Employee privacy is considered to be the most significant workplace issue facing companies today.").

²⁶ See generally *Erin M. Davis, Comment, The Doctrine of Respondeat Superior: An Application to Employers' Liability for the Computer or Internet Crimes Committed by Their Employees*, 12 ALB. L.J. SCI. & TECH. 683 (2002) (explaining the liabilities employers face as a result of their employees' unmonitored use of the Internet).



[3] منع الدعاوى القضائية للتمييز أو التحرش أو غيرها من الأضرار عبر الإنترنت؛ [4] منع النقل غير المصرح به unauthorized transfer للملكية الفكرية وتجنب المسؤولية عن الموظفين الذين يقومون بعمل نسخ غير قانونية من المواد المشمولة بحقوق المؤلف؛ [5] حماية safeguarding سجلات الشركة التي يجب الاحتفاظ بها امتثالاً للقوانين الاتحادية؛ [6] ردع الاستيلاء غير القانوني unlawful appropriation على المعلومات الشخصية، والرسائل غير المرغوب فيها Spam المحتملة أو الفيروسات؛ و [7] حماية أصول الشركات بما في ذلك الملكية الفكرية وخطط الأعمال²⁷.

وهناك أيضاً مشكلة هامة تتعلق بالخطوات التي ينبغي أن تتخذها الشركة للحد من استخدام الحواسيب للأموال الشخصية personal use. هنا، يهتم مستشار شركة PhDog بقضايا الإنتاجية productivity issues بدلاً من الالتزامات القانونية legal liabilities. وجدت دراسة لاستخدام الإنترنت في مكان العمل أنه "تقريباً أعلى عشرة مواقع الأكثر زيارة من قبل العاملين خلال ساعات العمل في يناير كانون الثاني 2000 كان موقع مزاد أي بي eBay auction site (157 دقيقة) ; موقع Datek (120 دقيقة) ; موقع Charles Schwab (86 دقيقة)، التجارة الإلكترونية E-trade (66 دقيقة) وفيديليتي للاستثمارات Fidelity Investments (63 دقيقة) مواقع الاستثمار investment sites؛ و المواقع الشخصية RootsWeb personal interest sites (61 دقيقة) و موقع عائلتي MyFamily.com (58 دقيقة)²⁸.

كما يمكن للموظفين استخدام البريد الإلكتروني للتواصل مع solicitor زملاء العمل أو مضايقتهم harass أو نقل خطط عمل سرية إلى المنافسين. ويمكن للموظفين المراقبين وضع PhDog في خطر للمسؤولية عن خلق بيئة عمل معادية. ومع ذلك، كما هو حال مما لدى PhDog من تراخيص البرمجيات وتقديم الخدمات، وأسبابها الرئيسية لمراقبة عمالها هي لحماية أصول ملكيتها الفكرية وتجنب التعدي على حقوق الملكية الفكرية للآخرين.

1. تخفيض ادعاءات بيئة العمل العدائية

1. Reducing Hostile Workplace Claims

قد تقع PhDog.com في شرك في التقاضي المطول prolonged litigation وهو شرك مكلف expensive وطويل بسبب المشكلة الموثقة لموظفيها في تصفح المواقع الإباحية وإرسال وصلات إلى مواقع جنسية صريحة إلى زملاء العمل. فعدد متزايد من الشركات الأميركية مراقبة البريد الإلكتروني والاتصالات عبر الإنترنت للحد من التعرض للضرر على الإنترنت من موظفيها. قد تؤدي نظم الحاسوب التي يوفرها صاحب العمل إلى "ادعاءات بالتمييز أو التحرش الجنسي تنشأ عن

²⁷ Lasprogata et al., *supra* note 15, at *3; see also Govan & Mac, *supra* note 3, at 252 (citing a study which found that twenty-two percent of employers monitored their employees' electronic communications and activity).

²⁸ Govan & Mac, *supra* note 3, at 252.





... الموظفين بها تحرش الجنسي sexual harassing أو العنصري racial أو التهديد threatening بمراسلات البريد الإلكتروني أو رسومات الإنترنت أو الرسائل، وكذلك التشهير defamation، أو انتهاك حقوق النشر copyright infringement، أو الاحتيال fraud أو أي مطالبات أخرى تتعلق بسوء سلوك الموظفين²⁹.

قد تعرض نكات البريد الإلكتروني E-mail jokes، أو شاشات التوقف ribald screensavers، أو تنزيل downloading المواد الإباحية pornography أيضاً رب العمل لدعاوى التحرش الجنسي sexual harassment lawsuits. كانت تهم رسائل البريد الإلكتروني الجنسية أساس دعوى تحرش ضد صحيفة شيكاغو صن تايمز the Chicago Sun-Times newspaper³⁰. كان المسدس المستخدم smoking gun في قضية شيكاغو صن تايمز عبارة عن بريد إلكتروني حارق من مشرف جاء فيه: "أعرف أنني أنا الحصول على أن يكون الألم في بعقب مع هذه العروض ركوب. وأنا أعتذر لكن لا أستطيع أن أساعد وفي حالة أخرى"³¹، استندت دعوى التحرش الجنسي التي رفعها موظف إلى رسالة بريد إلكتروني من أحد العاملين، تسأل المدعية عما إذا كانت تريد التمتع "بأفق الوقت المناسب" معاً³².

2. منع خسارة حقوق الملكية الفكرية

2. Preventing the Loss of Intellectual Property Rights

ان جواهر تاج PhDog هي حقوق الملكية الفكرية المعنوية intangible intellectual property، مثل تصاميم المنتجات الجديدة، ورموز البرامج software codes، وقوائم عملاء الأعمال. في حين أن التدقيق في On the Sly لم يكشف عن أي دليل مباشر على سرقة الملكية الفكرية من قبل العاملين، فإن مسارات التدقيق ستوثق أي عمليات نقل غير مصرح بها في المستقبل. وبصرف النظر عن ادعاءات التحرش، فإن الخطر الأكبر هو إمكانية أن الموظفين أو الموظفين السابقين سوف تستخدم أجهزة الكمبيوتر الشركة للكشف عن الأسرار التجارية. قد لا يكون الموظف السابق الحاقق قد تنازل عن كلمات المرور أو أجهزة المصادقة الأخرى، مما يعطيه القدرة على جعل الملفات والسجلات تختفي بضغطة زر³³. البريد الإلكتروني يعطي مستخدمو الحاسوب وسيلة لنقل ملفات البيانات والصور وحتى مقاطع الفيديو على الفور. هذه التحويلات غير المشروعة يمكن أن تعرض للخطر العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق النشر والأسرار التجارية الحاسمة لتنفيذ خطة عمل PhDog.com.

²⁹ Mark E. Schreiber, *Employer E-Mail and Internet Risks, Policy Guidelines and Investigations*, 85 MASS. L. REV. 74, 74 (2000).

³⁰ Greenslade v. Chicago Sun-Times, Inc., 112 F.3d 853, 868-69 (7th Cir. 1997) (affirming dismissal of employee's Title VII claim alleging sexual harassment via e-mail).

³¹ *Id.* at 864 (alteration in original).

³² Knox v. Indiana, 93 F.3d 1327, 1330 (7th Cir. 1996).

³³ See, e.g., United States v. Martin, 228 F.3d 1 (1st Cir. 2000) (affirming criminal conviction of employee who conspired via e-mail to steal trade secrets from a veterinary laboratory); James Garrity and Eoghan Casey, *Internet Misuse in the Workplace: A Lawyer's Primer*, 72 FLA. B. J. 22 (Nov. 1998).



قد تفقد الشركة التي لا تراقب أسرارها التجارية أصولها الأكثر قيمة. وبمجرد الكشف عن المعلومات الخاصة، تفقد مكانتها كسر تجاري، والتي يتم تعريفها بأنها أي معلومات "بما في ذلك صيغة formula أو نمط/ نموذج pattern أو تجميع compilation أو برنامج program أو جهاز device أو نموذج/ أسلوب method أو تقنية technique أو إجراء/ عملية process" لها قيمة اقتصادية مستقلة independent economic value³⁴. والمراقبة الإلكترونية هي وسيلة معقولة للحفاظ على سرية الأصول غير المعنوية intangible assets لـ.. PhDog.

فمؤسسة PhDog.com لا تهتم فقط بفقدان ملكيته الفكرية، بل تسعى إلى تجنب المسؤولية تجاه الآخرين. وهناك خطر كبير هو أن الشركة سوف تكون عرضة للدعاية غير المواتية unfavorable publicity، إن لم يكن المسؤولية القانونية legal liability، من موظفيها تحميل نسخ غير مصرح بها من البرمجيات المحمية بحقوق الطبع والنشر، والموسيقى أو الترفيه على أجهزة الحاسوب المكتبية. حيث تسمح برامج مشاركة الملفات من نظير إلى نظير Peer-to-peer file sharing programs لمستخدمي الإنترنت بالاتصال مباشرة بأجهزة الحاسوب الخاصة ببعضهم البعض وتبادل الملفات عشوائياً indiscriminately، مما ينتهك حقوق النشر وحقوق العلامات التجارية. وكان هذا النوع من تبادل الملفات موضوع التقاضي في منازعة Napster الشهيرة³⁵.

أن برمجية مبادلة الملفات File-swapping software ليس بها جدران نارية في PhDog.com وهي تسمح للموظفين بمبادلة البرمجيات المشمولة بحقوق المؤلف من البرامج والصور والفيديو المحمي على شبكة الشركة. ومن غير الواضح ما إذا كانت الشركة ستتعرض لمسؤولية حقوق الطبع والنشر المساهمة، ولكن من المرجح أن تكون الدعاية لمثل هذه الدعوى سلبية ونفقات التقاضي كبيرة للغاية.

وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون PhDog.com مسؤولة عن التجسس على الشركات corporate espionage إذا كان هناك دليل على أن الموظف قد وصل إلى نظام حاسوب منافس دون إذن without authorization. فلن تكون PhDog.com مسؤولة عادة عن موظفيها حال إطلاقهم كود فيروس حاسوب.

ومن غير المرجح أن تعد PhDog مسؤولة ضمن المسؤولية عن فعل الغير vicariously عن الجرائم الافتراضية لموظفيها في غياب الحقائق التي تثبت أن المسؤولين رفيعي المستوى صادقوا ratified أو خضعوا acquiesced في المراقبة الحاسوبية غير المشروعة للمنافسين. القسم التالي يدرس احتمال تعرض PhDog لدعوى الموظفين على أساس نظريات دستورية constitutional وقانونية statutory ونظريات القانون العام common law theories.

³⁴ UNIF. TRADE SECRETS ACT § 1(4) (2004).

³⁵ A & M Records, Inc. v. Napster, Inc., 239 F.3d 1004 (9th Cir. 2001).





C. الحماية الدستورية ضد مراقبة مكان العمل

C. Constitutional Protection against Workplace Monitoring

1. تطورات الدستور الفيدرالي

1. Federal Constitutional Developments

لم يكن بوسع واضعي الدستور الأميركي أن يتوقعوا إلى أي مدى يمكن للتقنيات الجديدة أن تقوض خصوصية جميع الأميركيين. ان ما قام به F. Scott Fitzgerald من استعارة metaphor من نظرة الدكتور Eckleberg الكلية omniscient كانت ترمز إلى كيفية بعيدة المدى التقنيات لتجريد العمال من الخصوصية من خلال أدوات وتقنيات جديدة³⁶. ولم يتناول دستور الولايات المتحدة صراحة الخصوصية كحق أساسي، كما لم يركز الآباء المؤسسون على المجال الخاص³⁷. ومع ذلك، اعترفت المحكمة العليا بحق الخصوصية في قرار تربية الطفل وتربية طفل³⁸.

وبشكل عام، يعترف الدستور بالخصوصية كنظرية بنمبرال penumbral theory³⁹. لم يتطور حق الخصوصية بعد لحماية الاتصالات الإلكترونية للموظفين. وكما يلاحظ إروين تشيميرينسكي Erwin Chemerinsky:

وقد يفاجأ معظم الأميركيين عندما يعلمون أنه لا يوجد حق في الخصوصية مُنح في دستور الولايات المتحدة. ويحمي التعديل الرابع الخصوصية في الحد من عمليات التفتيش والاعتقال التي تقوم بها الشرطة، ولكن الخصوصية من حيث الاستقلالية والحق في أن تُترك الحكومة وحدها غير مذكورة في نص الدستور⁴⁰.

وبعبارة صريحة To put it bluntly، فان موظفي PhDog ليس لديهم الحماية الدستورية ضد مراقبة PhDog الإلكترونية استنادا الى فقه عمل الدولة doctrine of state action⁴¹. فالحماية

³⁶ FITZGERALD, *supra* note 7.

³⁷ See MADELEINE SCHACHTER, INFORMATIONAL AND DECISIONAL PRIVACY 8 (2003) ("Constitutional privacy law has evolved largely from textual and inferential construction of the Bill of Rights; in particular, the First, Fourth, Fifth, and Ninth Amendments, as well as the Fourteenth Amendment.").

³⁸ The Court has ruled that there is a right of privacy that encompasses the right of a woman to terminate a pregnancy. *Roe v. Wade*, 410 U.S. 113 (1973). Similarly, the government does not have the discretion to supplant parental rights to make decisions concerning a child's education. *Runyon v. McCrary*, 427 U.S. 160 (1976).

³⁹ See SCHACHTER, *supra* note 38, at 79 (quoting the penumbral theory of Justice William O. Douglas in *Griswold v. Connecticut*, 381 U.S. 479 (1965)).

⁴⁰ Erwin Chemerinsky, *Privacy and the Alaska Constitution: Failing to Fulfill the Promise*, 20 ALASKA L. REV. 29, 29 (2003) (citations omitted).

⁴¹ In e-mail monitoring the plaintiff has the burden of proving that the state directed or controlled electronic surveillance in order for constitutional rights to be triggered: Central to the understanding of privacy rights in the American workplace is the public/private distinction. Simply put, the extent of employees' privacy rights in the workplace depends on whether they work in the public sector or





الدستورية لا تمتد إلى موظفي PhDog لأنهم في مكان العمل الخاص private workplace. وفي الولايات المتحدة، لا يتمتع العاملون بالقطاع الخاص private employees بالحق الدستوري في الخصوصية في مكان العمل لأنهم لا يستطيعون الوفاء بشرط إجراء الدولة state action requirement.⁴²

ان جانب المساس seamy side من المراقبة الإلكترونية أنها تنتهك حق جوهرى للموظفين⁴³. وتبين دراسة تجريبية أن العاملين الذين تم رصدتهم إلكترونياً أظهروا معدلات أعلى من الاكتئاب والقلق والتعب من غيرها في نفس الأعمال التي لم يتم رصدها⁴⁴. يؤكد هذا البحث أن النظام نفسه الذي من المفترض أن يحمي صاحب العمل لضمان الكفاءة يمكن في الواقع أن يضعف demoralize مكان العمل الإلكتروني.

لا يوجد لدى الموظفين الأمريكيين أي سبيل انتصاف دستوري ضد مراقبة أصحاب العمل في القطاع الخاص، حتى لو تم تنفيذه بطريقة تمييزية دون سابق إنذار. وعلى النقيض من ذلك، يتمتع الموظفون في القطاع العام ببعض الحماية الدستورية من المراقبة المسيئة لأن الموظف العام يعد موضوعاً لقيود دستورية constitutional constraints مثل الحق في تفتيش وضبط معقول right to reasonable searches and seizures.⁴⁵

private sector. Because constitutional rights operate primarily to protect citizens from the government, "state action" is required before a citizen can invoke a constitutional right. The manner in which a government employer treats its employees is by definition state action. Because of this dichotomy, public-sector employees enjoy far greater privacy rights than do private-sector employees. For example, the Fourth Amendment protects all government workers from unreasonable searches and seizures by the government. S. Elizabeth Wilborn, *Revisiting the Public/Private Distinction: Employee Monitoring in the Workplace*, 32 GA. L. REV. 825, 828 (1998) (citations omitted). See also Kevin J. Conlon, *Privacy in the Workplace*, 72 CHI.-KENT L. REV. 285, 286 (1996) ("The Court has been reluctant to find state action in the private sector .."); MacDonald v. Eastern Wyoming Mental Health Center, 941 F.2d 1115, 1118 (10th Cir. 1991) (holding that "[a]bsent any showing that the state directed, controlled, or influenced this particular personnel decision," proof that the private agency was subject to pervasive state regulation and monitoring of its personnel standards and received substantial state funds was not sufficient to show state action).

⁴² constitutional right to privacy in the workplace because they cannot satisfy the state action requirement- See generally John Araneo, Note, *Pandora's (E-Mail) Box: E-Mail Monitoring in the Workplace*, 14 HOFSTRA LAB. L. J. 339 (1996) (discussing the lack of federal constitutional protection for individual privacy)

⁴³ See generally Robert C. Post, *The Social Foundations of Privacy: Community and Self in the Common Law Tort*, 77 CAL. L. REV. 957, 958 (1989) (arguing that privacy is a domain value in response to an increasingly intrusive society).

⁴⁴ Peter Blackman & Barbara Franklin, *Blocking Big Brother: Proposed Law Limits Employer's Right to Snoop*, N.Y.L.J., Aug. 19, 1993, at 5.

⁴⁵ See O'Connor v. Ortega, 480 U.S. 709 (1987) (finding that the strictures of the Fourth Amendment apply to government employers).





وفي إطار ظروف واقعية محددة، قررت المحاكم بأن موظف القطاع العام لديه توقع لخصوصية expectation of privacy في مراسلات الإللكترونية المرسلة أو المتلقاة أو الاتصالات عبر الإنترنت.

ولا يحمي التعديل الرابع أي شخص في مكان العمل الحكومي governmental workplace إلا إذا أثبت أنه شخصي subjective وكذلك توقعاً موضوعياً للخصوصية objective expectation of privacy في المكان الذي تم البحث فيه⁴⁶. وفي قضية *Leventhal v. Knappek*⁴⁷. كشف تحقيق أجرته وزارة النقل عن أدلة على إساءة موظف استخدام الحاسوب misuse of a computer. وقد أدركت الدائرة الثانية أن الموظف كان لديه توقع معقول من الخصوصية reasonable expectation of privacy، ولكنها خلصت إلى أن البحث في التحقيق لم ينتهك حقوقه في التعديل الرابع لأن مصلحة صاحب العمل في الخصوصية كانت تفوقها outweighed الغاية المشروعة للحكومة في إجراء التفتيش⁴⁸. ولا ينطبق التعديل الرابع على التفتيش ما لم ينتهك تدخل الحكومة توقع المدعي المعقول للخصوصية⁴⁹. ، وهي المصلحة المشمولة بالحماية قانوناً.

وقد أكدت محكمة *Knappek* صحة البحث في التحقيق لأنه كان معقولاً في نطاقه، والنهوض بالهدف المشروع لصاحب العمل المتمثل في البحث عن أدلة على سوء الموظف employee misfeasance. في الولايات المتحدة، تقوم المحاكم بالتوازن بين مخاوف الخصوصية ومصلحة صاحب العمل في القطاع العام، ولكنها لا تطبق اختبار التوازن هذا على القطاع الخاص العمل. إن النهج الأوروبي، مثل إطار الإجراءات القانونية الواجبة في القطاع العام في الولايات المتحدة، يوفر حماية إجرائية ضد مراقبة صاحب العمل في مكان العمل لأنشطة البريد الإلكتروني والإنترنت، ولكن مع فارق أن أوروبا لديها حماية إجرائية للموظفين العامين والخاصين على حد سواء.

2. الدستور الولائي والتطورات التشريعية

2. State Constitutional & Statutory Developments

وفي الولايات المتحدة، لم يكن الحق في الخصوصية معداً في الدستور ولم يتطور حتى القرن العشرين. حيث تختلف الولايات اختلافاً كبيراً في درجة الحماية الدستورية الممنوحة للمصالح القائمة على الخصوصية. وتنص المادة 22 من المادة 1 من دستور Alaska على أنه "يتم الاعتراف بحق

⁴⁶ The Fourth Amendment provides "[t]he right of people to be secure in their persons, houses, papers, and effects, against unreasonable searches and seizures, shall not be violated." U.S. CONST. amend. IV; see *Katz v. United States*, 389 U.S. 347, 361 (1967)

(Harlan, J., concurring) (explaining that the Fourth Amendment applies to protect privacy where there is, both subjectively and objectively, a reasonable expectation of privacy); *O'Connor*, 480 U.S. at 716 (1987) (applying the Fourth Amendment to searches in public sector workplaces).

⁴⁷ 266 F.3d 64 (2d Cir. 2001).

⁴⁸ *Id.* at 75.

⁴⁹ *Id.*





الشعب في الخصوصية ولا يجوز انتهاكه"⁵⁰. كذلك يعترف دستور Montana أيضا بالحق في الخصوصية التي يحتمل أن تنطبق على رصد البريد الإلكتروني⁵¹. ومع ذلك، حتى الآن، لم تقم أية محكمة بتمديد الحقوق الدستورية للخصوصية لمراقبة البريد الإلكتروني أو المراقبة الإلكترونية⁵².

قامت ولاية Delaware بسن قانون يلزم أصحاب العمل بإعطاء موظفيهم إشعاراً قبل مراقبة استخدام بريدهم الإلكتروني أو استخدام الإنترنت⁵³. حيث يمكن لأصحاب العمل الامتثال للنظام الأساسي لولاية Delaware من خلال تزويد الموظفين "بإشعار إلكتروني بسياسات أو أنشطة المراقبة" لكل منهم الوقت الذي يصلون فيه إلى حواسيبهم التجارية⁵⁴. يمكن لأصحاب العمل أيضاً الامتثال للنظام الأساسي من خلال إعطاء "إشعار لمرة 1" للموظف كتابة أو في شكل إلكتروني يجب أن يعترف به الموظف⁵⁵. تتطلب ولاية Connecticut من أصحاب العمل إعطاء الموظفين إشعار قبل البريد الإلكتروني أو مراقبة الإنترنت⁵⁶ فولاية نيويورك تعترف بحق الدعاية right of publicity، ولكن ليس غيرها من الأضرار القائمة على الخصوصية مثل التدخلات في العزلة intrusions upon seclusion⁵⁷. فقانون ولاية New York من شأنه أن يمتد إلى العاملين الذين تم انتهاك حقهم في الدعاية من المراقبة الإلكترونية.

وفي عام 2000، أقر مجلس الشيوخ في كاليفورنيا التشريع الذي كان سيُلزم جميع الموظفين بتلقي نسخ إلكترونية وورقية من جميع سياسات الرصد الإلكتروني لأرباب العمل⁵⁸. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموظفين إما يوقعون أو يقررون إلكترونياً بأنهم "قرأوا وفهموا وتلقوا سياسات وممارسات الرقابة الخاصة بصاحب العمل⁵⁹. 6 ° في حين أن النظام الأساسي المقترح من شأنه أن يسمح لأصحاب العمل للوصول إلى المعلومات الشخصية التي تحدد هوية الموظفين، فإن "انتهاكات صاحب العمل لحظر المراقبة السرية كانت ستعامل كجنحة". تم الاعتراض على قانون كاليفورنيا من قبل الحاكم آنذاك غراي ديفيس على أساس أن الموظفين فهموا بالفعل أنه يمكن مراقبتهم أثناء استخدام أجهزة الكمبيوتر التجارية. 2 ليس لدى الغالبية العظمى من الدول قوانين أو سوابق قانونية تتطلب من أصحاب العمل إعطاء الموظفين إشعاراً أو أي حق إجرائي آخر قبل إنشاء المراقبة الإلكترونية.

⁵⁰ Article I, section 22 of Alaska's constitution states that "the right of the people to privacy is recognized and shall not be infringed." ALASKA CONST. art. 1, §22.

⁵¹ Mark S. Kende, *The Issues of E-Mail Privacy and Cyberspace PersonalJurisdiction*, 63 MONT. L. REV. 301 (2002).

⁵² Corey A. Ciocchetti, *Monitoring Employee E-Mail: Efficient Workplaces vs. Employee Privacy*, 2001 DUKE L. & TECH. REV. 26 at 10.

⁵³ DEL. CODE ANN. tit. 19, § 705 (2005).

⁵⁴ DEL. CODE ANN. tit. 19, § 705(b)(1).

⁵⁵ DEL. CODE ANN. tit. 19, § 705(b)(2).

⁵⁶ DAVID W. QUINTO, *THE LAW OF INTERNET DISPUTES* § I 1.03[A] at 11-59 (2002).

⁵⁷ N.Y. Civ. RIGHTS § 50 (2005) ("A person, firm or corporation that uses for advertising purposes, or for the purposes of trade, the name, portrait or picture of any living person without having first obtained the written consent of such person, or if a minor of his or her parent or guardian, is guilty of a misdemeanor.").

⁵⁸ QUINTO, *supra* note 57, at 11-59.

⁵⁹ *Id.* at 11-60.



D. معالجات قانون الاضرار في شأن التجسس الالكتروني

D. Tort Law Remedies for E-Spying

الوضع الحالي للقانون ان أرباب الاعمال في القطاع الخاص ليس لديهم معالجات دستورية او نصوص تشريعية او معالجات مقررة في القانون العام موجهة الى اساءة العامل للبريد الالكتروني او مراقبة الانترنت. اولاً، سوف نختبر تطور القانون الخاص وكيف يتم تصنيف المراسلات الالكترونية وفقاً لهذه القوانين. الثاني، سوف نختبر صلة التشريع الفيدرالي والقانون العام. فالقضايا سوف يتم تقسيمها من خلال حيث الشركة لديها سياسات بريد الكتروني واستخدامات الانترنت وكذلك تلك التي ليس لديها تلك السياسات. هذا التمييز له تأثير غامض حين المقارنة بأوروبا. كما هو مبين في الجزء الثاني.

1. اصول الخصوصية كأضرار

1. The Origin of Privacy as a Tort

فكل من Louis Brandeis وشريكه القانوني Samuel Warren، اول من قام بطرح مشروع دعوى الاضرار جديدة tort action حول العدوان على الخصوصية في مقالة بدورية جامعة هارفارد في عام 1890⁶⁰. فالسبب المبدئي الذي جعل كل من Brandeis و Warren قاموا بكتابة مقالتهم كان لاقتراح معالجات جديدة للإساءة abuses باستخدام الطباعة في الاعلام print media.

وكان لمقالتهم تأثيراً في اقناع الولايات للتعرف على الخصوصية المؤسسية على الضرر -privacy-based torts⁶¹. "فكما قيل ان الحق في الخصوصية قد تم التعرف عليه من قبل القانون العام في أكثر من 30 ولاية بالإضافة الى مقاطعة كولومبيا من قبل التشريع وكذلك أربع ولايات.

ولقد اعتمدت المحكمة العليا الأميركية على وارن Warren وبرانديز Brandeis في التعبير عن الحق في الخصوصية على أنه "الحق في أن يترك لحاله right to be let alone⁶². كان هذا "الحق في أن يُترك لحاله right to be left alone" الذي تم سكه حديثاً امتداداً للحق في الحياة، أو بالأحرى الحق في التمتع بالحياة دون تدخل من التدخل الخارجي⁶³. ومع ذلك، لم يكن حتى عام 1960 حين

⁶⁰ Samuel D. Warren & Louis D. Brandeis, *The Right to Privacy*, 4 HARV. L. REV. 193 (1890). The New York Court of Appeals traced the theory [of the right to privacy] to the "celebrated article of Warren and Brandeis, entitled *The Right to Privacy*... The Court of Appeals, however, denied the existence of such a right at common law but observed that "[t]he legislative body could very well interfere and arbitrarily provide that no one should be permitted for his own selfish purpose to use the picture or the name of another for advertising purposes without his consent." *Time, Inc.*, 385 U.S. at 380-81 (quoting *Roberson*, 171 N.Y. at 545).

⁶¹ The U.S. Supreme Court, in *Time, Inc. v. Hill*, 385 U.S. 374 (1967), noted how New York's privacy statute was enacted a year after *Roberson v. Rochester Folding Box Co.*, 171 N.Y. 538, 64 N.E. 442 (1902).

⁶² *Katz v. United States*, 389 U.S. 347, 350 & n.6 (1967).

⁶³ the right to enjoy life without the interference of outside intervention.





قام William Prosser بصياغة أربعة مفاهيم مختلفة. نظريات لدعم الادعاء بغزو الخصوصية: (1) الانتهاك حال العزلة؛ (2) العدوان على الاسم أو ما يشابهه؛ (3) ضوء كاذب؛ و (4) نشر الحقائق الخاصة⁶⁴. ويعد العدوان حال العزلة هو الأكثر صلة بالضرر المستند إلى الخصوصية في مكان العمل الإلكتروني⁶⁵. في السنوات الخمس والأربعين الماضية، اعترفت غالبية الولايات القضائية بهذه الأضرار الأربعة المستندة إلى الخصوصية من خلال القانون أو السوابق القضائية. 69 ومع ذلك، فإن هذه الأضرار القائمة على الخصوصية لم تمتد بعد لمعاقبة وردع المراقبة غير المعقولة للموظفين في مكان العمل الخاص.

2. امتداد الخصوصية- الاضرار الى مراقبة البريد الإلكتروني

2. Extending Privacy-Torts to E-Mail Surveillance

وفي السنوات الأولى من شبكة الإنترنت، لم يكن من الواضح كيف ينبغي تصنيف البريد الإلكتروني لأنه وسيلة مختلطة ذات سمات عدة وسائل مختلفة للاتصال. والمسألة هي ما إذا كانت رسائل البريد الإلكتروني تتساوى وظيفياً بالتلغراف، أو الرسائل، أو البطاقات البريدية، أو المكالمات الهاتفية، أو الاتصالات اللاسلكية. وقد اعترفت المحاكم منذ فترة طويلة بأن الموظفين لديهم توقع للخصوصية في البريد العادي. ففي قضية 1878 من بارت جاكسون *Ex Parte Jackson*، واتهم الملتمس للمثول أمام المحكمة *habeas corpus petitioner* بانتهاك قانون الإيرادات الأمريكي بعد أن صادر وكلاء البريد تعاميم لليانصيب الذي أرسله عبر البريد⁶⁶. فقد ميزت المحكمة في قضية جاكسون البريد العادي الذي كان يقصد به أن يبقى خالياً من التفتيش، مثل الرسائل والطرود المختومة، من الصحف والكتيبات والبطاقات البريدية، التي يمكن تفتيشها أو حتى قراءتها من قبل

⁶⁴ it was not until 1960 that William Prosser formulated four different theories to support a claim for invasion of privacy: (1) intrusion upon seclusion; (2) appropriation of another's name or likeness; (3) false light; and (4) publication of private facts.⁶⁷ Intrusion upon seclusion is the most relevant of the privacy-based torts to the electronic workplace.⁶⁸ In the past forty-five years, the majority of jurisdictions have recognized these four privacy-based torts through either statute or case law. William L. Prosser, *Privacy*, 48 CAL. L. REV. 383 (1960); W. PAGE KEETON ET AL., PROSSER AND KEETON ON TORTS § 11 (5th ed. 1984).

⁶⁵ See *Smyth v. Pillsbury Co.*, 914 F. Supp. 97 (E.D. Pa. 1996) (holding that even if the employee had a reasonable expectation of privacy, a reasonable person would not find the interception of such communications to be intrusive).

⁶⁶ 96 U.S. 727 (1877).





مفتشي البريد دون فتحها⁶⁷. لاحظت المحكمة أنه إذا فتح المفتش مغلفاً الرسالة، فإن توقع المرسل للخصوصية سوف ينتهك، ولكن لم يكن هناك أي انتهاك في قراءة البريد المفتوح للعرض⁶⁸.

ويقول أحد المعلقين: "إن فتح بريد الموظف الذي يحمل علامة "شخصية" ينتهك الخصوصية؛ وفتح البريد فقط للتأكد مما إذا كان يتعلق بالعمل فهو أمر لا ينتهك الخصوصية"⁶⁹.

ففي قضية Vernars v. Young⁷⁰ فإن موظف الشركة الذي قام بفتح المراسلة المكتوب عليها "شخصي personal" وقام بتوجيهها للموظف. فإن المتهم الذي قام بقراءة الاتصال الشخصي ثم أنهى على الفور المدعي. فقام المدعي بالادعاء أن المتهم "اختلس احتيالا أموال الشركات لمصلحته الشخصية"⁷¹.

حيث أن المدعي لم يكن مجرد موظف، ولكنه كان من حاملي الاسهم shareholder في الشركة⁷². في حين أن المتهم كان يملك 50% من الاسم stock وكان موظفا مديرا للشركة⁷³. ولقد سببت محكمة Vernars ذلك بأن الفرد الخاص لديه توقع معقول بأن بريدهم الشخصي الموجه لهم والمسجل عليه "شخصي" لا يمكن أن يتم فتحه وقراءته من شخص غير مرخص له، حتى ولو تم تسليم البريد الى مكتب المؤسسة⁷⁴. وحتى هذا التاريخ لم تقم محكمة بتوسعة هذا المنطق للتمييز بين اتصالات البريد الالكتروني الفردية وتلك الخاصة بالعمل.

⁶⁷ In their enforcement, a distinction is to be made between different kinds of mail matter, -between what is intended to be kept free from inspection, such as letters, and sealed packages subject to letter postage; and what is open to inspection, such as newspapers, magazines, pamphlets, and other printed matter, purposely left in a condition to be examined. Letters and sealed packages of this kind in the mail are as fully guarded from examination and inspection, except as to their outward form and weight, as if they were retained by the parties forwarding.... The constitutional guaranty of the right of the people to be secure in their papers against unreasonable searches and seizures extends to their papers, thus closed against inspection, wherever they may be. Whilst in the mail, they can only be opened and examined under like warrant, issued upon similar oath or affirmation, particularly describing the thing to be seized, as is required when papers are subjected to search in one's own household. *Id.* at 732-33.

⁶⁸ No law of Congress can place in the hands of officials connected with the postal service any authority to invade the secrecy of letters and such sealed packages in the mail; and all regulations adopted as to mail matter of this kind must be in subordination to the great principle embodied in the fourth amendment of the Constitution. *Id.* at 733.

⁶⁹ "Opening an employee's mail clearly marked 'personal' invades privacy; opening mail only to ascertain if it concerns the business would not." Matthew W. Finkin, *Employee Privacy, American Values and the Law*, 72 CH.-

KENT. L. REV. 221, 225 (1996).

⁷⁰ 539 F.2d 966 (3d Cir. 1976).

⁷¹ *Id.* at 967.

⁷² *Id.* at 967.

⁷³ *Id.*

⁷⁴ The court found that the plaintiff had met her burden of showing evidentiary support for the tort of intrusion upon seclusion: "[o]ne who intentionally intrudes, physically or otherwise, upon the solitude or seclusion of another, or his private affairs or concerns, is subject to liability to the other





E. تمديد قانون ECPA الى مراقبة البريد الالكتروني

E. Stretching the ECPA to E-Mail Surveillance

في الثقافة الامريكية، فان الاعتبار الاكبر حول انتهاك الخصوصية يأتي اولاً من المراقبة من قبل الحكومة الفيدرالية اكثر من المراقبة في مكان العمل في القطاع الخاص حيث لا يتم تطبيق الدستور هناك. ففي قضايا التعيين في القطاع العام، فان التعديل الرابع يمكن ان يتم تطبيقه في ظروف متعددة.

بعد حكم مثير للجدل في وقت مبكر على التتصت⁷⁵. حيث قام الكونغرس بسن قانون الاتصالات الاتحادية لعام 1934 (FCA) the Federal Communication Act of 1934. وتحظر المادة 605 من قانون FCA اعتراض أي اتصال أو كشف أو نشر أي اتصال أو محتوى أو مضمون أو غرض أو أثر أو معنى، ما لم يوافق المرسل على ذلك⁷⁶.

كما قام الكونغرس بتطوير عدد من الادلة المحددة specific guidelines التي تحكم الاعتراضات من قبل الضباط والسلطات في الباب الثالث من قانون المراقبة الفيدرالي the Omnibus Crime Control and Safe Streets Act of 1968 المعرفة باسم قانون المراقبة الفيدرالي the Federal Wiretap Act⁷⁷. حيث ينطبق هذا القانون على المسؤولين في الحالة الفيدرالية او الولائية⁷⁸. وف عام 1986 قام الكونغرس بتحديث قانون المراقبة الفيدرالي وقام بسن قانون الاتصالات الخاصة لعام 1986 the Electronic Communications Privacy Act of 1986 (ECPA) ليوّسع من حماية الخصوصية لتصل الى الاتصالات السلكية wire communications والاتصالات الشفوية Oral communications⁷⁹. ثم قام الكونغرس بتعديل قانون المراقبة الفيدرالي عند سن القانون الوطني الامريكي the USA Patriot Act⁸⁰.

for invasion of his privacy, if the intrusion would be highly offensive to a reasonable man." *Id.* at 969 n.1 (quoting RESTATEMENT (SECOND) OF TORTS § 652B) (1977).

⁷⁵ Olmstead v. United States, 277 U.S. 438 (1928) (holding that there is no Fourth Amendment protection since the interception involved no physical intrusion on plaintiff's property).

⁷⁶ This section applied to wire communications and wiretapping, but not to bugging or eavesdropping.

⁷⁷ The Omnibus Crime Control and Safe Streets Act (The Federal Wiretap Act or Title (III), Pub. L. No. 90-351, (codified at 18 U.S.C. §§ 2510-2520 (1968)).

⁷⁸ 18 U.S.C. § 2510(7).

⁷⁹ 18 U.S.C. § 2510.

⁸⁰ A "wire communication" under the Electronic Communications Privacy Act of 1986, 18 U.S.C. § 2510, was "any aural transfer made in whole or in part through the use of facilities for the transmission of communications by the aid of wire, cable, or other like connection between the point of origin and the point of reception" and includes any electronic storage of such communication. 18 U.S.C. § 2510(1). However, this provision has been superseded by the USA Patriot Act. *See* Uniting and Strengthening America by Providing Appropriate Tools Required to Intercept and Obstruct Terrorism (USA Patriot Act) Act, Pub. L. No. 107-56, § 209, 115 Stat. 272, 283 (Oct. 26, 2001) (striking electronic storage of communications from the definition).





حيث يسمح القانون الوطني الأمريكي لعملاء لحكومة الفيدرالية باعتراض المراسلات الالكترونية ومراقبة monitor أنشطة الانترنت⁸¹. ويقع البريد الالكتروني ضمن نطاق قانون ECPA طالما ان تقنية المعلومات لها علاقة كبيرة في التجارة ما بين الولايات substantial nexus to interstate commerce. فالباب الاول من قانون ECPA يمنع "اعتراض interception" الاتصالات الالكترونية مثل اتصالات الهاتف والبريد الالكتروني⁸².

الباب الثاني يتيح توجيهات guidance حول كيفية تكوين الدخول غير المصرح به والكشف disclosure عن الاتصالات في التخزين الالكتروني electronic storage. مثل الرسالة المتروكة على الالة الصوتية⁸³. فعندما لاحظت المحكمة ان "التقاطع intersection في هذين التشريعين هو معقد complex" وغالبا منطقة ملتوية convoluted في القانون⁸⁴. فان التاريخ التشريعي لقانون ECPA يدعم الحجة التي تعد البريد الالكتروني كشكل من اشكال الاتصالات الالكترونية يجوز منحها حماية الخصوصية⁸⁵. والجزء التالي من هذا القسم سوف يختبر كيف اسست construed المحاكم قانون ECPA في سياق الوظيفة.

1. الحماية التشريعية الفيدرالية وفقا لقانون ECPA

1. Federal Statutory Protection under the ECPA

a. الباب الاول من قانون ECPA. قانون المراقبة الفيدرالية⁸⁶.

a. Title I of ECPA - Federal Wiretap Statute⁸⁹

يحظر قانون ECPA اعتراض interceptions الاتصالات الالكترونية⁸⁷. وتم تعريف الاعتراض Intercept بأنه "الاقتناء الشفوي او غيره من اشكال الاقتناء لمحتويات أي اتصال سلكي او

⁸¹ See USA Patriot Act § 202 (amending 18 U.S.C. § 2516(1) to list crimes for which investigators may obtain a wiretap order for wire communications). The USA Patriot Act also amended the felony violations of 18 U.S.C. § 1030 to the list of predicate offenses to warrant wiretapping. See 18 U.S.C. § 2516(1) (explaining procedures for government interception of electronic communications to combat terrorism).

⁸² 18 U.S.C. § 2510(4). The Federal Wiretap Act defines "electronic communication" as "any transfer of signs, signals, writing, images, sounds, data, or intelligence of any nature [with limited exceptions] .." 18 U.S.C. § 2510(12). In the Act, Congress made no mention of electronic storage of electronic communications. See also U.S. v. Councilman, 373 F.3d 197, 209 (1st Cir. 2004) (reasoning that Congress intended to exclude stored communications from the scope of the Federal Wiretap Act).

⁸³ Electronic storage includes a vast range of possible situations including any temporary, intermediate storage of a wire or electronic communication incidental to the electronic transmission thereof. See United States v. Councilman, 373 F.3d 197, 201 (1st Cir. 2004) (citing 18 U.S.C. § 2510(17)(A)).

⁸⁴ Konop v. Hawaiian Airlines, Inc., 302 F.3d 868, 874 (9th Cir. filed Aug. 23, 2002) (quotation omitted).

⁸⁵ See S. Rep. No. 99-541, at 14 (1986), reprinted in 1986 U.S.C.C.A.N. 3555, 3568 (stating that the term "electronic communications" also includes e-mail).

⁸⁶ Codified at 18 U.S.C. §§ 2510-2511 (2000).

⁸⁷ 18 U.S.C. § 2511.





الالكتروني او شفوي او باستخدام الة الكترونية او ميكانيكية او أية الة اخرى⁸⁸. فقانون ECPA يعد الفعل جريمة إذا تم الاعتراض السلبي او الشفوي او بواسطة اتصال الكتروني⁸⁹. اذ وفقا للباب الاول من قانون المراقبة الفيدرالي هناك ثلاثة أنشطة محظورة: (i) الاعتراض او السعي لاعتراض اتصالات الكترونية. (ii) نشر او السعي لنشر معلومات تم اعتراضها، و (iii) استخدام محتوى المعلومات التي تم اعتراضها⁹⁰. لذلك فان رب العمل الذي يراقب البريد الالكتروني او يعترض الاتصالات عبر الانترنت قد قام باعتراض اتصالات الكترونية بالمفهوم الوارد في قانون ECPA⁹¹.

والاعتراض يجب ان يكون عمديا intentional، وبما يعني ان الفرد الذي يرتكب الاعتراض يجب ان يكون عالما know او لديه سبب للعلم have reason to know بان هذه المعلومات قد تم اعتراضها بشكل غير مشروع illegally intercepted⁹².

والاتصالات الالكترونية، بما في ذلك البريد الالكتروني، هي كلها اتصالات لا تشمل الاتصالات السلبيّة او الشفوية⁹³. وحيث يتاح للطرف الثالث مراقبة بيانات المعاملات transactional information في المراسلة الالكترونية مثل من هو المرسل Sender والمتلقي recipient، وتاريخ وزمن المراسلة، وحجم المراسلة وموضوعها⁹⁴.

والباب الاول يتولى بالحماية محتوى content المراسلة اثناء التراسل transmission⁹⁵. وهذا يعني ان الباب الاول ينطبق على قيام صاحب العمل بتفتيش المراسلات الالكترونية المخزنة stored e-mail messages⁹⁶.

فالاتصالات الالكترونية في السياق الوظيفي employment context. تتمحور حول: اولاً: ان قانون ECPA يتيح لمزودي الخدمة او أي شخص اخر اعتراض او الكشف عن disclose اتصالات الكترونية، في حالة موافقة المرسل او المتلقي للرسالة قد وافق على الكشف عنها. بشكل مباشر وصريح او ضمناً⁹⁷. والموافقة Consent تعمي وفقاً لقانون ECPA، وتشمل كذلك الموافقة

⁸⁸ "Intercept" is defined as "the aural or other acquisition of the contents of any wire, electronic, or oral communication through the use of any electronic, mechanical, or other device." 18 U.S.C. § 2510(4).

⁸⁹ 18 U.S.C. § 2511(1)(a).

⁹⁰ 18 U.S.C. § 2511.

⁹¹ 18 U.S.C. § 2511.

⁹² 18 U.S.C. § 2511(1).

⁹³ DAVID SOLOVE & MARK ROTENBERG, INFORMATION PRIVACY LAW 330 (2003).

⁹⁴ 18 U.S.C. § 2511.

⁹⁵ 18 U.S.C. § 2510(1).

⁹⁶ See Thomas R. Greenberg, Comment, *E-Mail and Voice Mail: Employee Privacy and the Federal Wiretap Statute*, 44 AM. U. L. REV. 219, 248 (1994) ("The distinction between the terms 'intercept' and 'access'. . . is critical when a transmitted communication is later electronically stored This is the case with both E-mail and voice mail messages, both of which have a transmission phase and a storage phase. During the transmission phase, any protection against unlawful interception ... is governed by § 2511. On arrival in storage, the same messages are subject to § 2701.").

⁹⁷ 18 U.S.C. § 2511(2)(d).





الضمنية implied consent، " في حالة مراقبة ارباب العمل، انها تستهدف حال تنبيه العامل سلفاً من قبل رب العمل انه سوف تتم مراقبة اتصالات البريد الالكتروني"⁹⁸.
ثانياً: هناك استثناء المسار العادي للأعمال ordinary course of business exception، الذي يتيح في ظروف عدة مراقبة المراسلات الالكترونية للعاملين⁹⁹.

ولكي يتم التلاقي مع استثناء مسار العمل العادي، فان يلزم رب العمل ابراز ان: (i) الآلة المستخدمة في اعتراض الاتصالات الالكترونية هي "هاتف telephone أو عدة تلغرافية telegraphic instrument أو معدات equipment أو اداة facility أو اية مكون component من ذلك. سواء تم اتاحتها أو تثبيتها من قبل رب العمل. وكذلك (ii) ان الاداة المستخدمة من قبل رب العمل تم استخدامها خلال مسار العمل العادي للعمل¹⁰⁰. ومن ثم، يجوز لرب العمل فقط الاعتراض المدة الكافية لتحديد طبيعة الاتصال. وإذا كان الاتصال شخصياً، يجب على صاحب العمل أن يتوقف عن اعتراض الاتصالات أكثر من ذلك وأن يمتنع عن ذلك¹⁰¹.

ولقد رفضت الدائرة السادسة تطبيق استثناء "المسار العادي ordinary course exception" وفقاً لقانون ECPA في قضية *Adams v. City of Battle Creek*¹⁰². حين قامت ادارة الشركة بشكل سرية بمراقبة وتسجيل محول Bager أحد الضباط في قسم مراقبة الاستدعاء. وفي هذه القضية، فان ادارة الشرطة كان لديها اعتقاد خاطئ بأن هذا الضابط كان يساعد تجار مخدرات. ولقد قررت المحكمة ان الادارة لم تكن مؤهلة لاستثناء مسار العمل العادي المتاح لان الضابط لم يكن لديه اشعار مسبق بأنه مراقب¹⁰³. ولقد سببت المحكمة بان استثناء المسار العادي يتطلب حين يستخدم ان يكون (1) لغرض عمل شرعي (2) روتيني، و (3) مع اشعار بذلك¹⁰⁴. ولقد رفضت المحكمة حجة الادارة في الحظر العام ضد الاستخدام الشخصي لهذه الادوات. ولقد سببت المحكمة بانه تبرير لبعده الواقعة after-the-fact justification لاعتراض محول Bager المتهم. خاصة وان الشرطة لم تكن مضطرة والادارة كان على دراية بان العديد من الضباط يستخدمون المحولات استخداماً شخصياً. حيث اضافت المحكمة في التسبب ان " ما هو مناسب هو عرضة لان يكون معروفاً؛ حيث يستدعي وجود إشعار ضمني¹⁰⁵. ولقد وجدت المحكمة أن الادارة لم تدرج تحت أي من الاستثناءات القانونية المنصوص عليها في قوانين التنصت الفيدرالية federal wiretapping laws¹⁰⁶.

⁹⁸ Frank C. Morris, Jr. & Jennifer S. Recine, *The Electronic Platform: The Implications of Technology in the Workplace*, SK013 ALI/ABA 1153, 1159 (July 29, 2004).

⁹⁹ 18 U.S.C. § 2510(5)(a)(i).

¹⁰⁰ 18 U.S.C. § 2510(5)(a).

¹⁰¹ *Id.*

¹⁰² 250 F.3d 980 (6th Cir. 2001).

¹⁰³ *Id.* at 984.

¹⁰⁴ *Id.* The court reasoned that the ordinary course exception required that the use be (1) for a legitimate business purpose, (2) routine, and (3) with notice.

¹⁰⁵ *Id.* (citing *Amati v. City of Woodstock*, 176 F.3d 952, 955 (7th Cir. 1999)).

¹⁰⁶ *Adams*, 250 F.3d at 984.



وفي قضية *Arias v. Mutual Central Alarm Services, Inc*¹⁰⁷ فان موظفين سابقين لخدمات الإنذار في الشركة سعوا الى الحصول على تعويضات مالية ضد صاحب العمل بسبب قيامه باعتراض محادثاتهم الهاتفية وفقا لقانون التصنت الفيدرالي¹⁰⁸. ولقد ادعى العاملين ان رب عملهم السابق قام باعتراض محادثاتهم الهاتفية الخاصة بشكل غير مشروع بالة ديكتافون 9102 Dictaphone 9102. مع بداية العام 1995. ولقد اكدت الدائرة الفيدرالية في محكمة الاستئناف حكما مستعجلا ضد رب العمل مقررة ان ارادة واحد من الاطراف في محادثة هاتفية لم تكن ضرورية لتطبيق استثناء المسار العادي للأعمال وفق نصوص قانون التصنت *wiretapping* الفيدرالي¹⁰⁹. ولقد وجدت المحكمة في قضية *Arias* ايضا ان اعتراض مكالمات العاملين بالإنذار في الشركة يقع ضمن استثناء المسار العادي للأعمال.

ففي قضية *Arias* فان المراقبة السرية التي تمت من قبل رب العمل كانت خلال المدة حين كان هناك اتفاق تحرش جنسي *sexual harassment settlement* بين عامل سابق واخر. بالإضافة الى ذلك، كان هناك اجراء طلاق معلق بين موظف حالي وحفيدة رب العمل¹¹⁰. فقد اشتبه رب العمل ان الموظف بادر باتخاذ اجراء الطلاق ضد حفيدته وانه على علاقة بموظفة سابقة. وخلال هذه المدة، فقد علم العاملين ان الشركة تقوم بشكل مستمر بتسجيل محادثات الهواتف لكل العاملين على اساس 7/24 (اربعة وعشرين ساعة في اليوم/ سبعة ايام في الاسبوع)¹¹¹. ففي قضية *Arias*، فان واحد من المتهمين نعى الى سماعه ان بعض المسؤولين يستمعون الى التسجيلات للمكالمات الهاتفية، لان لدى رب العمل اساس مشروع للاشتباه يتعلق بأسباب العمل. "لدم التسجيل المستمر *continual recording* لكافة المكالمات الهاتفية الواردة والصادرة"¹¹². ولقد سببت المحكمة ان شركة الإنذار هي مستودع *repository* "للمعلومات امنية حساسة بشكل كبير، بما في ذلك تلك المعلومات التي تسهل الدخول الى اماكن عمل العملاء *customers' premises*"¹¹³. فتعريف المحكمة في قضية *Arias* لما يتضمن استثناء المسار العادي للأعمال كان واسعا لأنه يتضمن غالبا مراقبة المحادثات حول العلاقات الشخصية في الشركة.

¹⁰⁷ Nos. 96 Civ. 8447(LAK) & 96 Civ. 8448 (LAK), 1998 U.S. Dist. LEXIS 14414 (S.D.N.Y., Sept. 11, 1998).

¹⁰⁸ *Id.* at * 1; see Federal Wiretap Act (Title III), 18 U.S.C. § 2511 (2000).

¹⁰⁹ *Arias v. Mut. Cent. Alarm Serv.*, 202 F.3d 553 (2d Cir. 2000).

¹¹⁰ The federal appeals court described the workplace as ensnared in a web of personal interconnections in the alarm company's workplace: There are a series of somewhat convoluted personal relationships between the parties, which are not directly relevant to the issues raised in this appeal. In the course of a dispute between [sexual harassment plaintiff] and [company officers] following her resignation in August 1995, [employer] began to suspect that [an employee], who was involved in divorce proceedings with [the officer's granddaughter] and was having an affair with [plaintiff], was a faithless employee. It was during this time that [the co-employees] allegedly first became aware that [the alarm company and its officers] had been continually recording the telephone conversations of all its employees, including theirs. *Arias*, 202 F.3d at 555 (citations omitted).

¹¹¹ *Id.* at 559.

¹¹² *Arias*, 202 F.3d 559.

¹¹³ *Id.*



كان لدى المحاكم صعوبة قليلة تمتد الى قانون التصنت الفيدرالي فيما يتعلق بالبريد الالكتروني واتصالات الانترنت كما هو الشأن في المحادثات الهاتفية. ففي قضية *Konop v. Hawaiian Airlines, Inc.*¹¹⁴ قام طيار بمقاضاة رب عمله متهما اياه ان شركة الطيران اطلعت على موقعه المؤمن. فشركة *Hawaiian* انشأت خطوط جوية رائدة وأعدت موقع يمكن ان تضع عليه نشرات دقيقة لرب العمل والمسؤولين والاتحاد الحالي وجمعية الطيارين الجويين¹¹⁵. ولقد تم السماح لعدد من الطيارين من قبل نائب رئيس الشركة باستعمال بيانات دخولهم لإعداد حسابات وكلمات عبور للدخول الى الموقع¹¹⁶.

ولاحقا ذلك اليوم/ تلقى الطيار كلام بان نائب رئيس الشركة محبطا بسبب محتوى موقعه على الويب¹¹⁷. وهنا أدرك الطيار ان نائب رئيس الشركة لم يكن مصرحا له بالدخول على موقعه¹¹⁸. واعتقد ان الشركة رسميا تحصلت على محتوى من موقعه على الويب وبدأت تهدد بمقاضاته عن تشهير defamation مؤسس على اقوال مصدرها موقعه¹¹⁹. اصدرت محكمة المقاطعة حكما ضد الطيار استنادا الى ادعائه المستند الى قانون التصنت الفيدرالي. ولقد اكدت الدائرة التاسعة قرار المحكمة الادنى درجة التي قررت ان الشركة لم تنتهك قانون تخزين الاتصالات *the Stored Communications Act* لأنه لم يتم اعتراض موقع الطيار اثناء التراسل، بل تم ذلك اثناء التخزين¹²⁰. لان الطيارين الذين تم منحهما ترخيص الدخول الى المعلومات لم يكونا مستخدمين Users لموقع الويب في الوقت الذي سمحا لمسؤول الموقع في الشركة باستخدام اسميهما¹²¹.

b. الباب الثاني من قانون ECPA - قانون تخزين الاتصالات SCA¹²².

b. Title II of ECPA - Stored Communications Act (SCA)127

عند استلام المراسلة الالكترونية يتم تخزينها في النظام، وهنا تقع في اطار قانون تخزين الاتصالات *the Stored Communications Act (SCA)* او الباب الثاني. وبصرف النظر عن وقتية التخزين¹²³. اذ يتولى الباب الثاني بالحماية الاتصالات المخزنة من الدخول غير المرخص عليها او

¹¹⁴ *Konop v. Hawaiian Airlines, Inc.*, 302 F.3d 868 (9th Cir. filed Aug. 23, 2002).

¹¹⁵ *Id.* at 872.

¹¹⁶ *Id.* at 873.

¹¹⁷ *Id.*

¹¹⁸ *Id.* at 873.

¹¹⁹ *Id.*

¹²⁰ *Electronic Communications Storage (Stored Communications) Act*, 18 U.S.C. §§ 2701-2711 (2000).

¹²¹ *Id.* at 875.

¹²² 18 U.S.C. §§ 2701-2711 (2000).

¹²³ The SCA states that it is a violation for anyone who "intentionally accesses without authorization a facility through which an electronic communication service is provided" and "thereby obtains, alters, or prevents authorized access to a wire or electronic communication while it is in electronic storage in such system." 18 U.S.C. § 2701(a). "Electronic storage" is defined as (A) any temporary, intermediate storage of a wire or electronic communication incidental to the electronic transmission



تجاوز الدخول المشروع، ولكن لا ينطبق على الافراد والمؤسسات التي تتيح خدمة الاتصالات السلكية والالكترونية¹²⁴. وأكثر من ذلك لا ينطبق ايضا على المستخدم لتلك الخدمة او في الموقف التي تكون فيها الخدمة قد دخلت حوزة المستخدم¹²⁵. وهذا يمكن، في العديد من الحالات، ان يرخص لأرباب العمل بمراقبة المراسلات الالكترونية. حين يتيح ارباب العمل في الغالب للعاملين خدمة الاتصالات الالكترونية وان يكون الهدف منها خدمة في نطاق اعمال الوظيفة.

وفي قضية *Bohach v. City of Reno*¹²⁶ اثنان من ضباط الشرطة وقد كانا محلا لتحقيق داخلي internal investigation من قبل المدينة. قد سعى الاثنان الى امر injunction بمنع الكشف عن محتوى المراسلات الالكترونية المرسلة بين المتهمين. استنادا الى قانون ECPA¹²⁷. ولقد قررت المحكمة ان ادارة الشرطة يمكنها استرداد retrieve المراسلات النصية pager text messages في المحول المخزنة في نظام حاسوب الادارة دون ان يكون هناك انتهاك للباب الثاني من قانون ECPA او حقوق الخصوصية للضباط.

ولقد سببت المحكمة ذلك بأن الادارة كانت هي المزود provider للاتصالات الالكترونية وخدمة مزودي الخدمة يسمح لهم بفعل كل شيء حالما تأتي الى الدخول الى الاتصالات في التخزين الالكتروني¹²⁸. فقد قامت المحكمة بتصنيف المراسلات المخزنة stored transmissions لنظام التصفح كتخزين بصرف النظر عما إذا كان تخزين المراسلات قابلا للتصنيف مؤقتا وحالا أو مجرد عرض incidental بسبب توقف التراسل الالكتروني، او ان يكون تخزينا دائما أكثر لأغراض النسخ الاحتياطي backup. فقد وجدت المحكمة في قضية *Bohach* انه لم يكن هناك انتهاك لقانون ECPA حين اتاحت ادارة المدينة للعاملين فيها مع حواسيب وبرمجيات بقصد اعطاءهم القدرة على ارسال واستقبال الاتصالات الالكترونية، وانه يمكن للإدارة الحكومية الدخول او استرداد الاتصالات المخزنة وفق تقديرها.

وبالمثل، فقد سببت الدائرة الثالثة في مسألة إضفاء الشرعية على استرجاع الاتصالات المخزنة *Frasier v. legitimating the retrieval of stored communications* في قضية *Frasier v.*

thereof; and (B) any storage of such communication by an electronic communication service for purposes of backup protection of such communication. 18 U.S.C. § 2510(17), 2711(1).

¹²⁴ 18 U.S.C. § 2701(a), (c).

¹²⁵ 18 U.S.C. § 2701(c)(1).

¹²⁶ 932 F. Supp. 1232 (D. Nev. 1996).

¹²⁷ The text pager system used by the police department functions by allowing a user to connect to a computer terminal and ... then select[, from a list of all persons to whom pagers have been issued, the name of the person to whom the message is to be sent. The user then types the message and hits the 'send' key. The message is sent to the computer system's 'Inforad Message Directory,' where it is stored in a server file, and the user receives a message on the computer screen indicating that the page is being processed. The computer then dials the commercial paging company, sends the message to the company by modem, and disconnects. The user receives a 'page sent' message on the computer screen, and the paging company takes over, sending the message to the recipient pager by radio broadcast. *Id.* at 1234.

¹²⁸ *Id.* at 1236.



*Nationwide Mut. Ins. Co.*¹²⁹. ففي قضية *Frasier*، أكدت محكمة الاستئناف صحة منح حكم مستعجل summary judgment لصالح شركة التأمين بشأن مطالبة غير مشروعة بإنهاء عقد من وكيله السابق، ومطالباته الخاصة بـ ECPA وحالة الادعاء الموازية، فضلاً عن مطالبته بإنهاء الخدمة بسوء نية. ورفضت محكمة في قضية *Frasier* هذه المطالبات بعد تفسير محكمة *Bohach* الحرفي literal interpretation للقسم 2701(c) المستثنى "من حماية الباب الثاني جميع عمليات التفتيش التي يقوم بها مقدمو خدمات الاتصالات"¹³⁰.

ان طبيعة نظام البريد الالكتروني تجعل من الممكن نسخ المراسلة عدة مرات خلال التراسل وتخزينها اوتوماتيكيا في النظام الاحتياطي لرب العمل لإجراء تفتيش لاحق. وهذا يعني ان البريد الالكتروني، على اساس القانون النافذ في الولايات المتحدة يعتبر طبيعياً اتصالات مخزنة. لذا فانه يرخص لأرباب العمل الدخول على البريد الالكتروني وفقاً لهذا الباب، وهذا التفسير يجعل الباب الاول عديم النفع للعاملين في حماية البريد الالكتروني في مواجهة ارباب العمل.

c. النظام القانوني لقيام رب العمل بالمراقبة

c. The Law of Employer Surveillance Law

قام القاضي Harlan بالتفسير حيث قال ان التعديل الرابع يتولى بالحماية الافراد، وليس الاماكن، في حكمه بالإجماع الشهير في قضية *Katz v. United States*¹³¹. فأساس المنهجية الاساسية لتحديد مت هو توقع منطقي لتوازن حقائق الخصوصية ضد المصالح والقيم. ان تحكم ارباب العمل في اماكن العمل، مثل تفتيش الخزائن، ومراقبة المحادثات الهاتفية او المراقبة بالفيديو كانت من الناحية التقليدية محلاً للانتهاك عهد ادعاءات العزل seclusion كم قبل المدعى عليهم¹³².

ومن ثم، فان المحاكم الامريكية منحت لأرباب العمل الحق في مراقبة تقريبا كل حالة متخذ في قرار لأكثر من عقد وإنها قررت ان العاملین ليس لديهم توقع معقول في الخصوصية اثناء اتصالاتهم الالكترونية في العمل. فقد نجح ارباب العمل في الدفاع ضد القانون العام وادعاءات التشريع من قبل العاملين. فقد قبلت المحاكم فقط ادعاءات الخصوصية في اماكن العمل في ظروف استثنائية حين يكون صاحب العمل متطفاً بشكل مكثف في الشؤون الخاصة.

وهذا القسم متبوع بحالات التي تكون في الشركة قد فشلت في تطبيق سياسة واضحة المعالم clear-cut policy في مراقبة العاملين حين استخدام الانترنت والبريد الالكتروني. فقد وجدت المحاكم صعوبة قليلة في ايجاد ان العاملين ليس لديهم توقع للخصوصية حال قيام رب العمل بمنحهم اشعار

¹²⁹ 352 F.3d 107 (3d Cir. 2003).

¹³⁰ *Id.* at 115.

¹³¹ *Katz v. United States*. 389 U.S. 347 (1967).

¹³² In order to establish a claim for intrusion upon seclusion, a plaintiff must prove:

"(1) an intentional intrusion, physical or otherwise, (2) upon the plaintiffs solitude or seclusion or private affairs or concerns, (3) which would be highly offensive to a reasonable person." Mauri v. Smith, 929 P.2d 307, 310 (Or. 1996).





مسبق بالمراقبة، دون اهمية لحالة الغموض، طالما ان هناك قبول للعامل في التقدم باتجاه الرقابة الالكترونية. فالمحاكم الامريكية ذهبت الى ابعد من ذلك ومنحصر صلاحية وأحقية لأرباب العمل بمراقبة الاتصالات الالكترونية. حتى ولو لم يتلقى العاملون اشعارا مسبقا بالتحذير حول قيام رب العمل بالمراقبة الالكترونية.

I. مراقبة العامل بدون اشعار

i. Employee Monitoring Without Notice

عندما بدأت الشركات في مراقبة البريد الالكتروني واستخدام الانترنت من قبل العاملين لديها في منتصف التسعينات. فانه نسبيا قلة من الشركات كان لديها سياسات رسمية للمراقبة. ولقد كانت المحاكم، بغرابة، قد قبلت حجج رب العمل بأن العاملين ليس لديهم توقع معقول في الخصوصية في اماكن العمل، حتى ولو كانت الشركة لم تمنح العاملين انذارا بان هناك مراقبة الكترونية للاتصالات. هذه المحاكم ايدت التجسس على البريد الالكتروني كممارسة وظيفية مقبولة وتجاهلت معاتبة admonition القاضي Hugo Black ضد المراقبة السرية:

فالرجل المتوسط/ العادي average man من المرجح لن يكون لديه مشاعر هادئة حين يتم مصادرة ملكيته وايضا مصادرة خصوصيته من قبل شخص غامض by stealth... ويمكن أن يكون بالشخص في الغالب، غضب irritated إن لم يكن أكثر، وانزعاج annoyed وأصيب من قبل اعتقال علني غير رسمي unceremonious من قبل شرطي بمصادرة خصوصيته في مكتبه أو منزله¹³³.

في قضية *Restuccia v. Burk Technology, Inc.*¹³⁴، فان رب العمل لم يكن لديه سياسة اعلام العاملين التي يمكن ان تضع مراسلاتهم تحت المراقبة أو التخزين في حاسوب اضافي backup computer او في حالة وجود اية قيود على المراسلات الشخصية باستثناء ضد "المحادثات المفرطة excessive chatting"¹³⁵ حيث يتم تذكير العاملين بتغيير كلمات العبور بشكل دوري frequently، لكن لم يتم اعلامهم بان المشرفين لديهم دخول عليها. ففي قضية *Restuccia* كان هناك اثنان من العاملين قد تم انهاء عملهم بعدما قراءة رب العمل مراسلاتهم الالكترونية، حيث اكتشف اثناء مراجعة الملفات الاحتياطية¹³⁶.

فقام قام رئيس الشركة بمقاضاة المشرف على كلمات العبور للحصول على دخول الى الملفات الاحتياطية back-up files، حيث علم انه لدى العاملين أسماء مستعارة nicknames له¹³⁷. حيث اكتشف مرجعية مراسلات الكترونية له حول علاقات شخصية خارج الزواج extramarital affair مع موظفة تعمل في شركة اخرى¹³⁸. وخلال عرض واحدة من المراجعات مع العاملين، أخبرهم

¹³³ *Griswold v. Connecticut*, 381 U.S. 479, 509 (Black, J., dissenting).

¹³⁴ No. 95-2125, 1996 Mass. Super. LEXIS 367 (Mass. Super. Aug. 13, 1996).

¹³⁵ *Id.* at *2.

¹³⁶ *Id.*

¹³⁷ *Id.* at *3

¹³⁸ *Id.*





الرئيس انه أمضي وقت طويل في استخدام نظام البريد الالكتروني¹³⁹. ولاحقا قام الرئيس بإنهاء عمل العاملين على أساس شخصي حيث انهم كانوا يستخدمون النظام كثيرا، دون مرجعية لحقيقة انهم كانوا ينمون gossiping حول علاقاته خارج إطار الزواج¹⁴⁰.

ولقد قام العاملون السابقون برفع دعوى تتضمن عدة مطالبات، بما في ذلك انتهاك الخصوصية¹⁴¹. حيث جادل المدعون بانه كان لديهم توقع للخصوصية في هذه المراسلات الالكترونية لأنه كان لديهم كلمات عبور شخصية للدخول على برنامج المراسلات¹⁴². ولقد وجدت المحكمة ان "موضوعات حقيقة تنطلق من حقيقة مادية ان موضوع ما اذا كان المدعون لديهم توقع منطقي للخصوصية" في المراسلات الالكترونية المخزنة وان هناك سؤال فيما اذا كانت قراءة الرئيس للمراسلات الالكترونية المتواجدة في النظام الاحتياطي تشكل تدخل غير منطقي او خطير او جوهري للمدعين بالخصوصية¹⁴³. ولقد رفضت المحكمة كذلك اصدار حكم مستعجل لمصلحة الشركة المدعى عليها على اساس الادعاء بالضرر لإنهاء عملهم التعسفي wrongful termination والاهمال الكبير negligent infliction والضغط العاطفي emotional distress وخسارة الاجتماع loss of consortium¹⁴⁴.

وكان الحال في قضية *Burk* ان المدعى انتصر في ان المحكمة تعرفت على احتمالية ان المدعى كان يستقبل اعادة توجيه redress حالة الاعتراض interception case في مكان العمل. في كل مكان عمل خاص اخر وفق هذه النقطة، حيث تم اعلام المتهم بحكم مستعجل حين الادعاء بانه بمقتضى المراقبة الالكترونية لمكان العمل تم انتهاك حق الخصوصية للمدعى.

ففي قضية *Smyth v. Pillsbury Co.* وجدت المحكمة انه ليس هناك توقع للخصوصية حين يعترض رب العمل المراسلات الالكترونية بعد اشعار العاملين بانه هناك مراقبة الكترونية للاتصالات. ففي قضية *Smyth* هذه. قام رب العمل بطرد fired موظف بعد مراقبة مراسلاته الالكترونية التي تضمنت تعليقات منحطة disparaging comments حول ادارة المبيعات وتضمنت تهديدات بطعن ظهورهم backstabbing bastards واستندوا الى حفلة الاجازة المخطط لها كما لو كانت علاقة *Jim Jones Kool-Aid affair*. حيث ان الشركة اكدت للعالمين باستمرار، بما في ذلك المدعي، بأن الاتصالات الالكترونية بما في ذلك البريد الالكتروني محاطا بامتياز privileged السرية والثقة confidential¹⁴⁵.

¹³⁹ *Id.*

¹⁴⁰ *Id.*

¹⁴¹ *Id.*

¹⁴² *Id.* at *8.

¹⁴³ *Id.* at *9.

¹⁴⁴ *Id.* at *11.

¹⁴⁵ *Id.* at 98.





ومباشرة بعد اعتراض رب العمل للمراسلات الالكترونية للعاملين، قام رئيس الشركة بإنهاء عملهم على اساس انه قام بإرسال ما يعد تعليقات غير لائقة وغير مهنية عبر نظام البريد الالكتروني للشركة¹⁴⁶.

وبهذا الادعاء في التوظيف الارادي حيث تم انهاؤه بشكل خاطئ انتهاكا "للسياسة العامة التي تمنع رب العمل من انتهاء عمل الموظف حين انتهاك حق الوظف في الخصوصية"¹⁴⁷. ولقد ايدت المحكمة الفيدرالية قيام رب العمل بإنهاء عمل العامل، مقررته انه ليس هناك استثناء سياسة عامة إذا لم يكن للموظف/ العامل توقع للخصوصية في نظام البريد الالكتروني لدى رب العمل¹⁴⁸. ولقد رفضت المحكمة ادعاء العامل بان اعتراض رب العمل لمراسلاته الالكترونية المخترق حال عزله seclusion مقررته انه لا يتوافر للعامل توقع منطقي للخصوصية في اتصالات البريد الالكتروني اراديا على نظام البريد الالكتروني للشركة¹⁴⁹. ولقد المحكمة الى ابعد من ذلك، حيث قررت انه حتى على فرضية انه لدى العامل توقع منطقي للخصوصية حول محتوى اتصال المراسلة الالكترونية على نظام الشركة الالكتروني، فانه لن يكون هناك عدوان اجرامي عالي على خصوصية قيام رب العمل بالاعتراض بمقتضى النظام الذي يملكه¹⁵⁰. ولقد لاحظت المحكمة ان اعتراض الشركة لمراسلات البريد الالكتروني للعاملين يعد مبرراً لأنه لدى الشركة مصلحة اساسية في منع التعليقات غير الملائمة او مهنية في اتصالات بريدها الالكتروني¹⁵¹.

في قضية *McLaren v. Microsoft Corp.*¹⁵² قام موظف باتهام Microsoft بانتهاك التوقع المنطقي للخصوصية عندما قامت بالدخول على ملفاته الشخصية على الشبكة التي تتيح تخزين مراسلاته الالكترونية لأجل تحقيق داخلي ابعد بخصوص مضايقات جنسية وجرى في المخازن inventory shortages¹⁵³. حيث قام المدعي برفع دعوى على مايكروسوفت مدعيا انها انتهكت خصوصيته "بالدخول عنوة breaking into" الى بعض او كل ملفاته الشخصية المتواجدة على حاسوبه المكتبي وقامت بكشف محتواها لطرف ثالث¹⁵⁴.

وادعى العامل السابق لدى مايكروسوفت ان لديه توقع للخصوصية عندما اتاحت له مايكروسوفت تخزين كلمة العبور لملفاته الشخصية¹⁵⁵. ويتميز المدعي في *McLaren* بان فك تشفير او بمعنى اخر "الدخول عنوة breaking in" لملفاته الشخصية كنشاط عمدي غير مبرر، وانتهاك غير مشروع للخصوصية. ففي هذه القضية، حصلت مايكروسوفت الى اتصالات المدعي عبر شبكة كلمة العبور. حيث رفعت الشركة الغطاء عن دليل المراسلة الالكترونية المعد من قبل المدعي والمصرح

¹⁴⁶ *Id.* at 98-99 (citations omitted).

¹⁴⁷ *Id.* at 100.

¹⁴⁸ *Id.* at 101.

¹⁴⁹ *Id.*

¹⁵⁰ *Id.*

¹⁵¹ *Id.*

¹⁵² No. 05-97-00824-CV, 1999 Tex. App. LEXIS 4103 (Tex. App. 1999).

¹⁵³ *Id.* at *2.

¹⁵⁴ *Id.*

¹⁵⁵ *Id.* at *1.



به من قبل مايكروسوفت. حيث قامت الشركة برفع الغطاء عن دليل المراسلة الالكترونية الذي يجعل المدعي مرتبطا بنموذج ممنهج للمضايقات الجنسية¹⁵⁶.

قامت مايكروسوفت بمراجعة وبث المراسلة الالكترونية المخزنة في "الملف الشخصي" المتواجد على حاسوب العامل المكتبي¹⁵⁷. والمحكمة في قضية *McLaren* لم تتعرف على سبب دعوى انتهاك الخصوصية حتى ولو كان المدعي يملك كلمة عبور خاصة وكتب على الملف "شخصي"، طالما ان الحاسوب كان مملوكا لرب العمل. وانه كان جزءا من بيئة العمل¹⁵⁸. ولقد قررت المحكمة ايضا ان مراسلات البريد الالكتروني المخزنة في الملف الشخصي للمدعي تم نقله عبر الشبكة وهو بذلك يعد قابلا للدخول عليه من طرف ثالث في نفس الوقت. لذلك، فان المدعي ليس لديه توقع للخصوصية في هذه الملفات حتى ولو تم تعليمها بعلامة "خاصة"¹⁵⁹.

ولقد قامت المحكمة في قضية *McLaren* بتمييز ملف بريد الكتروني خاص عن البحث عن دولا ب *Locker* حيث يتوافر له توقع للخصوصية¹⁶⁰. وسببت المحكمة ذلك بأن منح الموظف دولا ب يكون لغرض محدد وهو تخزين الامتعة الشخصية، في حين ان حاسوب المدعي تم منحه له لمجرد اعمال بسبب وظيفته *employment-related reasons*¹⁶¹. ولقد قررت المحكمة: حتى في حالة انه (إذا كان نشاط المدعي كان لتحويل المراسلات الالكترونية الى ملفات شخصية وخاصة). فان اية المراسلات الالكترونية يتم تخزينها في ملفات *McLaren* الخاصة تكون بداية قد تم نقلها عبر الشبكة وأنها تعد في نقطة معينة قابلة للدخول عليها من طرف ثالث (لأنها كانت مخزنة مؤقتا في المسار المركزي لحاسوب قابل للدخول عليه من قبل رب العمل). وبوجود هذه الظروف، فإننا لا نستطيع الانتهاء الى ان *McLaren*، حتى ولو كان لديه كلمة عبور مبتكرة، ان يعلن وان تعترف مايكروسوفت بتوقع منطقي للخصوصية في محتويات مراسلات البريد الالكتروني لأجل ذلك تم منع مايكروسوفت من مراجعة المراسلات¹⁶².

وتفترض المحكمة انه غالبا اذا كانت تنتهي الى المدعي لديه توقع معقول للخصوصية في نظام البريد الالكتروني للشركة، فان الشخص المتوسط لن يجد اعتراض المراسلة الالكترونية عدوانا مشددا. ولذلك لن يكون هناك اختراق حال العزل¹⁶³.

¹⁵⁶ *Id.* at *3.

¹⁵⁷ *Id.*

¹⁵⁸ *Id.* at *4.

¹⁵⁹ *Id.*

¹⁶⁰ *Id.* at *3.

¹⁶¹ *Id.*

¹⁶² *Id.* at *4 (citations omitted).

¹⁶³ Even if we were to conclude that McLaren alleged facts in his petition which, if found to be true, would establish some reasonable expectation of privacy in the contents of his e-mail messages sent over the company e-mail system, our result would be the same. We would nevertheless conclude that, from the facts alleged in the petition, a reasonable person would not consider Microsoft's interception of these communications to be a highly offensive invasion. *Id.* at *5.





II. الأشعار المؤسس على الرقابة الالكترونية

II. Notice-Based Electronic Monitoring

قام ارباب العمل بتطبيق سياسات البريد الالكتروني واستخدامات الانترنت لحماية اصولهم المعنوية intangible assets ولكي يتم تخفيض مستوى اللجوء للتقاضي. ففي دراسة تجريبية وجد ان 79% من ارباب العمل بتطبيق سياسة بريد الكترونية منذ 2004، ترتفع ببطء من 75% منذ 2003¹⁶⁴. كان ارباب العمل اقل يقظة less vigilant عند تضمين نماذج التدريب على البريد الالكتروني واستخدام الانترنت. ومن هذه الشركات مع سياسة البريد الالكتروني واستخدام الانترنت، فقط 54% تتيح تدريب يراعى فيه سياسة الانتهاك¹⁶⁵.

فعندما تقوم شركة بتطبيق سياسة البريد الالكتروني او الانترنت، فإنها تقريبا تزيج الادعاء المؤسس على الخصوصية من العاملين حيث انهم المستهدف من المراقبة الاتصالات الالكترونية. ففي قضية *Bourke v. Nissan Motor Corp.*¹⁶⁶، على سبيل المثال، قام العاملون بتوقيع تنازل من حيث يتطلب منهم إدراك فهمهم بأن سياسة البريد الالكتروني لدى Nissan تتولى تقييد استخدام البريد الالكتروني في إطار اهداف العمل. فالمحكمة في قضية نيسان كانت قد وجدت ان نموذج الادعاء محددة في ان نموذج تنازل الشركة عنه كان مشددا على ادعاءات العاملين من حيث ان الشركة انتهكت خصوصيتهم بقيامها باعتراض مراسلاتهم الالكترونية التي تحتوي على محتوى غير salacious. ولقد قررت المحكمة ايضا ان المدعين كان لديهم دراية بأن ماله العمل co-workers يمكنهم قراءة مراسلاتهم الالكترونية وان الشركة لديها الحق، كمدير نظام، في الدخول على الشبكة.

وفي قضية *Garrity v. John Hancock Mutual Life Insurance Co.*¹⁶⁷، اثنان من العاملين القدامى لدى شركة تأمين تم انهاء عملهما بعد تتبع مراسلات الكترونية جنسية صريحة من خلال مواقع نكت عبر الانترنت ومن أطراف ثالثة¹⁶⁸. وقام واحد من هؤلاء الاثنان بالادعاء الى الادارة بعد استلام رسالة الكترونية محولة forwarded e-mail من المدعين¹⁶⁹. كان John Hancock قد بدأ تحقيقا حول ملفات المراسلات الالكترونية للمدعين، كذلك ملفات هؤلاء الذين قام المدعون بمراسلاتهم الكترونية في الوضع العادي للعمل. فوجدت المحكمة ان المراسلات الالكترونية انتهكت سياسة البريد الالكتروني المؤمنة التي تمنع المراسلات التي تعد تشهيرية defamatory

¹⁶⁴ American Management Association, 2004 Workplace E-Mail and Instant Messaging Survey (2004), available at http://www.amanet.org/research/pdfs/IM_2004-Summary.pdf; American Management Association, 2003 E-mail Rules, Policies and Practices Survey (2003), available at http://www.amanet.org/research/pdfs/EmailPolicies_Practices.pdf.

¹⁶⁵ Id.

¹⁶⁶ No. B068705 (Cal. Ct. App. July 26, 1993), available at <http://www.law.seattleu.edu/fachome/chonm/Cases/bourke.html>.

¹⁶⁷ No. 00-12143-RWZ, 2002 U.S. Dist. LEXIS 8343 (D. Mass. May 7, 2002).

¹⁶⁸ Id. at*1.

¹⁶⁹ Id. at*2.



وعنيفة abusive وفاحشة obscene ومدنسة profane وذات توجه جنسي sexually oriented وكذلك مهددة او عنصرية بشكل كبير threatening or racially offensive¹⁷⁰. ولقد جادلت المرأة التي تم انهاء عملها ان التأمين في سياسة البريد الالكتروني غالبا تعد من الاستحالة تحديدها في نظام انترانت لدى هانكوك. وكذلك فهي أصعب من حيث التشفير decipher¹⁷¹. كما جادلوا بأن اشعارات التذكير reminders التي أرسلتها شركة التأمين "لم تبلغ بدقة سياستها حول البريد الإلكتروني". وبصرف النظر عما إذا كان المدعون قد أكدوا أن هانكوك قادهم إلى الاعتقاد بأن هذه المراسلات الالكترونية الشخصية يمكن ان تستمر خاصة مع استخدام كلمات عبور شخصية وملفات بريد الكتروني¹⁷².

فقد صرفت المحكمة في قضية *John Hancock* دعاوى المدعي المؤسسة على الخصوصية حال عدم توافر التوقع المعقول للخصوصية في المراسلات الالكترونية التي تم تراسلها عبر نظام حاسوب رب العمل. ولقد اعتمدت المحكمة على قضية *Pillsbury* وانتهت الى ان العامل/ الموظف ليس لديه اي توقع للخصوصية في البريد الالكتروني في مكان العمل، حيث ان هذا التوقع يكون قد انتهى حال قيامه بمجرد استخدام حساب البريد الالكتروني المتاح في مكان العمل. وسواء اذا كانت الشركة لديها سياسة بريد الكتروني او لم يكن لديها فانه ذلك لا يشكل اهمية. وابعد من فقد قررت المحكمة ان المصلحة لدى رب العمل في اتخاذ خطوات ايجابية ضد التحرش هو اكثر اهمية من مصلحة المدعي في الخصوصية.

ففي قضية *Thygeson v. U.S. Bancorp*¹⁷³ كرر القاضي الحكمة القديمة التي تقرر انه " ففي قضية *Thygeson* كان الموظف/ العامل وله ثمانية عشر عاما في العمل مع البنك حيث تم انهاء عمله دون استحقاقات نهاية الخدمة لانتهاكه سياسة الشركة فيما يتعلق بالاستخدام غير المناسب للإنترنت. ولقد كان كتيب التوظيف في الشركة يقرر فقط ان العاملين بالشركة ليس لهم استخدام مصادر حاسوب U.S. Bancorp computer. في امورهم الشخصية¹⁷⁴. ويحذر بيان اخر في كتيب رب العمل بقوله "لا تدخل الى مواقع الانترنت غير الملائمة ولا ترسل مراسلات الكترونية والتي يمكن ان تعتبر عدوانية perceived as offensive"، او مرعبة intimidating، او عدائية hostile، او تعد منتهكة لسياسة الشركة¹⁷⁵. واحتفظت شركة U.S. Bancorp بالحق في مراقبة أية مراسلات الكترونية للعاملين وملفات الحاسوب لأي سبب مشروع legitimate يتعلق بالعمل. بما في ذلك عندما يكون هناك شبهات معقولة reasonable suspicion بأن العامل يستخدم وينتهك النظم. وفقا لسياسة الشركة حول الانترنت¹⁷⁶.

¹⁷⁰ *Id.*

¹⁷¹ *Id.*

¹⁷² *Id.* at *3.

¹⁷³ No. CV-03-467-ST, 2004 U.S. Dist. LEXIS 18863 (D. Or. Sept. 15, 2004).

¹⁷⁴ *Id.* at *14.

¹⁷⁵ *Id.*

¹⁷⁶ *Id.* at*14-15.



ولقد قدرت الشركة ان العامل الذي تم انهاء عمله، ولم يكن له سبب مرتبط بالعمل موقع الويب، ولقد قمنا بإنفاق الوقت وكذلك اربعة ساعات في زيارة مواقع من خلال حاسوبه في العمل¹⁷⁷. وقام البنك بإزاحة الغطاء عن مراسلات الكترونية تحتوي على صور عراة nudity وكذلك نكات جنسية صريحة. تم حفظها في نظام برنامج الحاسوب¹⁷⁸. ولقد تم انهاء عمل الموظف وقام برفع دعوى عن انتهاك الخصوصية وفقا لقانون تأمين العاملين الفيدرالي، حيث ادعى بعد كل ما سلف بانه تم فصله دون استحقاقات نهاية الخدمة severance benefits¹⁷⁹.

كان مبنى الادعاء على حقيقة ان الافراد الاخرين يسيئون لنظام الحاسوب ولم يتم انهاء عمله، فقد جادل بان الشركة كانت تنتظر الى سبب لطرده بسبب¹⁸⁰.

ولقد قررت المحكمة بأن ادعاء المدعي استنادا الى ERISA تم منعها بسبب فشله في استنفاد سبل الانتصاف الادارية¹⁸¹. ولقد اصدرت المحكمة حكما معجلا summary judgment ضد المدعي عن انتهاك ادعاء الخصوصية. كما قررت انه ليس هناك توقع معقول للخصوصية حال دخول الشركة الى الملفات المخزنة في الملف الشخصي لشبكة حاسوب U.S. Bancorp بتحديد العنوان عن بعد للمواقع التي تم زيارتها اثناء العمل¹⁸².

لقد وجدت المحكمة ان مراسلات العاملين الشخصية المحفوظة على حواسيب الشركة هي غير محمية، كما هو الحال في قضية McLaren¹⁸³. ولقد لاحظت المحكمة ان المدعي في قضية McLaren ليس لديه توقع للخصوصية عندما قام رب العمل بالدخول على ملفاته في الشبكة التي كان المدعي قد حفظها فيها مستخدما كلمة عبور، كما ان رب العمل هذا لم يكن لديه توقع للخصوصية في بريده الالكتروني ولمجرد انه وضع علامة "شخصي" عليه بدون حتى كلمة عبور¹⁸⁴.

ان مسار قانون الخصوصية عبر الانترنت لأجل محاكم الولايات المتحدة كان قد تقرر تأكيد الولاء لأرباب العمل، تاركة العاملين دون معالجة ذات مغزى لإساءة استخدام رب العمل للبريد الالكتروني ومراقبة الانترنت. وكما رأينا فان كل محكمة تقريبا رأت ان العاملين الامريكيين ليس لهم الحق في الخصوصية في مكان العمل الالكتروني. ذلك ان فقه الذاتى للقضاء الامريكي مؤسس على نظرية حقوق الملكية theory of property rights، والذي يتم تسبيبه على انه الحواسيب في مكان العمل هي حواسيب مملوكة لأرباب العمل، فأرباب العمل لديهم حق غير مقيد unfettered لمراقبة الاستخدام. فالحق غير المقيد لمراقبة الاستخدام يعطي لأرباب العمل حافزا وذريعة pretextually غير دقيقة لإنهاء عمل الموظف لأجل توفير المال عن دفع مبالغ التقاعد او المكاسب.

¹⁷⁷ Id

¹⁷⁸ Id..

¹⁷⁹ Id. at *2.

¹⁸⁰ Id. at *18.

¹⁸¹ Id. at*59.

¹⁸² Id. at *60

¹⁸³ Id. at *63.

¹⁸⁴ Id. at *65.



ففي قضية *John Hancock*، وعلى سبيل المثال، فإن المدعين كانوا قرابة سن التقاعد وكان من المشكوك فيه ما إذا كان تحويل مراسلة بريدية لنكت jokes يعد اعتداء جديا جدا لكي يتم تبرير انهاء العمل. فالمدعين لم يجدوا اعانة وفقل للدستور الأمريكي، ولا في القانون العام للضرر او قانون ECPA. وفي الوقت الحالي فان العاملين ليس لديهم وسيلة لتخفيف الآثار الشديدة لممارسات المراقبة التعسفية abusive لأماكن العمل. وفي الجزء الثاني، سوف نشرح كيف ان العاملين الامريكيين تأثروا لعدم وجود اعانة ذات مغزى عند مراقبة اماكن العمل بما يتناقض مع ما يسير السوق من خلال مقارنة نهجنا في الملكية المدفوع بالسوق مع التقاليد الأوروبية الراسخة المتمثلة في اعتبار الخصوصية حقاً أساسياً.

III. خصوصية مكان العمل كحق انساني: الرؤية الاوروبية

III. WORKPLACE PRIVACY AS A HUMAN RIGHT: THE EUROPEAN APPROACH

نحن نعيش في عالم مرئي حيث التناقل العالمي للمعلومات الذي اضحى سلسا seamless تقريبا. فالعمليات الحكومية والشركات تحولت بعمق بظهور الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية. فاستخدام التجميع الالكتروني، من حيث التبادل والتخزين والمعلومات الشخصية في المحور hub في هذا التراسل الذي يقوم بتعديل ليس فقط الطريقة التي يتم بها حمل اعمالهم التجارية اليومية ولكن ايضا بشكل اساسي أكثر. السلوك الذي يتم به التواصل مع المواطنين والمستهلكين والزبائن وحاملي الاسهم stakeholders¹⁸⁵.

فالخصوصية في الولايات المتحدة لا تمتع بذات مستوى العلو exalted مثل حرية التعبير free speech والحق في التصويت. ففي فترة القرن التاسع عشر "استغرقت المراقبة الشكل الساذج من قبل المشرف حيث يسير على خط التجميع ويفتش بصرياً على عمل الموظف"¹⁸⁶. واليوم فان التتبع الالكتروني للعاملين اكثر تعقيدا عن استخدام الانترنت والبريد الالكتروني حيث يقلل من شأن الخصوصية حتى ابعد من مكان العمل. "فالخوف متعدد الذي يشكله الخطر الجديد لتقنيات اماكن العمل" هو اماكن العمل وبذل الجهد electronic sweatshop حيث يكون العاملون عرضة للمراقبة

¹⁸⁵ Jennifer Stoddart, Privacy Commissioner of Canada, Submission of the Office of the Privacy Commissioner of Canada to the Office of the Information and Privacy Commissioner for British Columbia, Pike & Fischer's Internet Law & Regulation 2004 ILRWeb (P&F) 2429 (Aug. 18, 2004), available at <http://Intemetlaw.pf.com/fulldoc.asp?iDoc=2&section= I &referrer=-advsearch.asp> (last visited May 4, 2005).

¹⁸⁶ Jarrod D. White, *E-mail@Work.com: Employer Monitoring of Employee E-Mail*, 48 ALA. L. REV. 1079, 1079 (1997) ("Despite its arduous development, the net result of this process was a somewhat straightforward understanding by employers and employees of their legal rights concerning privacy in the workplace. However, emerging technology at the sunset of the twentieth century, particularly the pervasive use of electronic mail (E-mail) by private sector companies, has unleashed new uncertainty concerning privacy rights in the workplace.").



الالكترونية الثابتة¹⁸⁷. حيث لا يوجد هناك حق دستوري للخصوصية في قطاع مكان العمل الخاص، فلم يتم التسوية حتى تتم تسويته بشكل صحيح¹⁸⁸. في كتاب F. Scott Fitzgerald الشهير غاتسبي العظيم *The Great Gatsby*، يكتب المؤلف عن ضوء غامض أخضر يرمز إليه فيما بعد كالحلم الأميركي حيث يمكن للرؤى والمستكشفين أن يأملوا في مستقبل أفضل عندما يدخلون الأرض لأول مرة في نيو إنجلاند "New England"¹⁸⁹. واليوم يمكن النظر الى ذلك الضوء الاخضر كما لو كان الحلم حول ثورة تقنية المعلومات، والاعتقاد في الانترنت والاتصالات الالكترونية. فالمظهر الرئيسي في رواية *The Great Gatsby* تفقد كل الامل في النهاية وكذلك تفقد الاعتقاد ان البشرية غير مؤهلة للتحرك لتجاوز الماضي، حيث يعد الضوء الاخضر رمزا للأمل لملاحقة الثروة¹⁹⁰.

والان، وبعد ان تم اول اكتشاف للعالم المرئي virtual world. نحتاج الى قصف بعد التوازن لأجل استمرار الحلم حول شبكة المعلومات الدولية لكي تحيا ولا تتحول الى موضوع سطحي او فراغ. لذلك، يحتاج ارباب العمل التأهيل لمراقبة العاملين لديهم، مثل عيون الدكتور ECKLEBERG، ولكن في إطار اقل تدخلية intrusive، مع تحديد لحق ارباب العمل لمراقبة نظم الاتصالات الالكترونية لأجل حماية اصول الشبكة. فأرباب العمل في امريكا يمكن ان يكونوا مطالبين بإعلام العاملين لديهم حول المراقبة الالكترونية، والحصول على موافقتهم بذلك، واعداد سياسات واضحة للبريد الالكتروني والانترنت. فقد يكون الموظفون/ العاملون مرة أخرى "غاضبين ضد الآلة"، كما هو الحال أثناء الثورة الصناعية في إنجلترا، مما أدى إلى مقاومة أصلية¹⁹¹. لذلك فان هناك حاجة لأرباب العمل الامريكيين للتعرف على الاقل الى الحد الادنى من الحق في الخصوصية بالنظر الى العاملين لديهم.

تم النظر الى الخصوصية كحق اساسي عبر اوروبا من منتصف القرن الثامن عشر. وكان لدى الامريكيين القليل من الحماية التشريعية للخصوصية في القليل من القطاعات. مثل الرعاية الصحية والخدمات المالية. ولقد وجد الاوروبيين مقارنة الولايات المتحدة للخصوصية غير متبلورة amorphous، وتفتقر إلى التركيز أو الهمة لهذه القيمة في نظامها القانوني وثقافتها.

وفي هذا الجزء من المقالة سوف نستعرض ان العاملين الاوروبيون لدى PhDog.com لديهم حق غير مشروط لكي يتم منحهم اشعار بشأن قيام ارباب العمل بممارسة الرقابة على انشطتهم، وان أي

¹⁸⁷ Eric M.D. Zion, *Protecting the E-Marketplace of Ideas by Protecting Employers: Immunity for Employers Under Section 230 of the Communications Decency Act*, 54 FED. COM. L.J. 493, 512 (2002).

¹⁸⁸ It was once conventional wisdom that the Fourth Amendment was not violated when telephone surveillance was conducted since there was no physical penetration of the telephone booth. *Olmstead v. United States*, 277 U.S. 438 (1928). The Court reversed course, ruling that the Fourth Amendment was not foreclosed by the interception of electronic communications. *Katz v. United States*, 389 U.S. 347 (1967) (holding that warrantless wiretapping violated the Fourth Amendment).

¹⁸⁹ FITZGERALD, *supra* note 7, chs. I & 9.

¹⁹⁰ *Id.*

¹⁹¹ See Luddites-The Machine Breakers, *Cotton Times* (recounting Luddites breaking the "Spinning Jenny" during the Industrial Revolution), available at <http://www.cottontimes.co.uk/luddo.htm> (last visited May 28, 2005)





استخدام للمعلومات التي يتم الحصول عليها باستخدام المراقبة الالكترونية يعد غير مشروعاً بدون ذلك الاشعار. فاذا قامت PhDog بتطبيق ذات السياسات على الفرع الفرنسي كما تم تطبيقها في الولايات المتحدة، فان 175 مديراً مسؤولاً يمكن ان يواجهوا دعوى مدنية وجنائية، مع احتمال قضاء فترة في السجن والغرامة. بالإضافة الى ذلك، فان المؤسسة يمكن ان تواجه دعوى قضائية من الحكومة وكذلك من قبل العاملين الذين تمت مراقبتهم بدون اشعار، لأجل تفسير هذا التفاوت الكبير great disparity بين قانون التوظيف الاوروبي والامريكي. ونحن اولاً سوف نرسي تطور الخصوصية كحق اساسي من خلال رسم مختصر brief sketch

من تطور المعيار القانوني يبدأ من تسليط الضوء والاستمرار من خلال الثورة الصناعية الاوروبية وحتى فترة ما بعد المودم post-modern period. فحق العاملين الاوروبيين في الخصوصية مرتبط ارتباطاً وثيقاً مع تطور نقابات التجارة trade unions، والتحكم الذاتي للعامل worker self-control والتحديد الذاتي self-determination. وكنتيجه لهذا التاريخ فمسألة اعادة redominant قانون العمل يتم التشاور فيها مع نقابات التجارة. وممثلي العاملين المنتخبين، والديمقراطية العظيمة عبر مجالس العمل¹⁹². حيث يتم وضع القيمة الاعلى في خصوصية مكان العمل من قبل المقاربة المتناقضة المأخوذة في اوروبا والولايات المتحدة التي يمكن تفسيرها بتوسع من قبل التشابك الغريب لمبدأ التوظيف الارادي employment-at-will¹⁹³ حيث ان فكرة سيادة رب العمل employer sovereignty الذي يتباعد diverges markedly بشكل ملحوظ عن التقليد الاوروبي.

وبالتالي، سوف نختبر الجسمان الاداريان المختلفان الذين يتعاملان مع حماية الخصوصية كحق اساسي في اوروبا. اولاً، سوف نلقي نظرة على مجلس اوروبا حين تأمين حقوق الانسان الاساسية. بما في ذلك الحق في الخصوصية في حياة الفرد وتواصله. فمجلس اوروبا، المؤسس في ستراسبورج Strasbourg بفرنسا. حيث يعد مؤسسة انتقالية سياسية تم ابتكارها في 1949 لتعزيز المزيد من الاتحاد بين الدول الاعضاء. فاليوم المجلس يسعى لحماية حقوق الانسانية human rights والديمقراطية، لدعم السلام بين الدول الستة والاربعين الاعضاء، ولتنمية الاستجابة العامة والسياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية للتحديات¹⁹⁴.

وخلال الخمسة والخمسين عاماً، قام المجلس بالتطور من كونه استشارياً في حقوق الانسانية الى مراقب watchdog الذي يتيح ايضاً المعلومات والمساعدة لدعم الاهداف الاصلية للمجلس. فالقواعد والسوابق القضائية قامت بالتطور من خلال معاهدة الحقوق الانسانية الاساسية من قبل المجلس

¹⁹² FRASIER YOUNSON, CROSS-BORDER REDUNDANCIES, GLOBAL COUNSEL LABOUR & EMPLOYEE HANDBOOK 341 (2002).

¹⁹³ Eltis, *supra* note 18, at 490-91.

¹⁹⁴ At present, the Council of Europe is composed of forty-six member states, half of whom are also members of the European Union. Council of Europe, *About the Council of Europe* (Jan. 2005), at <http://www.coe.int/T/e/Com/about-coe/>.





الاوروبي على اساس تشريع الاتحاد الاوروبي حول حماية البيانات والخصوصية¹⁹⁵. ثم سوف نختبر دور توجيهات الاتحاد الاوروبي في علاقتها بالمراقبة الالكترونية للعاملين في مكان العمل. يجب تنفيذ التوجيهات القانون الوطني لكل دولة عضو وبشكل أكثر تحديدا عوضا عن المعايير الامريكية التي تمت مناقشتها في الجزء الاول من هذه الدراسة. فالتوجيه الاوروبي حول حماية البيانات The European Data Protective Directive، مثالا، يخلق توحيدا لحماية الخصوصية في الدول الاعضاء للأوروبيين بفرض معايير لمعالجة المعلومات الشخصية¹⁹⁶. فالمجتمع الاوروبي عند معالجة صياغة توجيه جديد تحديد يستهدف "حق حماية البيانات الخاصة"¹⁹⁷ يبني حماية متواجدة وفقا للتوجيه الاوروبي لحماية البيانات ويتيح حماية للخصوصية أكثر تحديدا في مسار التوظيف.

وفي النهاية سوف نختبر الخصوصية المؤسسية على التشريع في المملكة المتحدة وفرنسا، الذي له جذور في تطورات الاتحاد الاوروبي. وسوف نبرز ان الشركات المتعددة الجنسية بفروعها في امريكا واوروبا تحتاج لفهم كل من الثقافات القانونية لأجل تجنب المسؤولية الجنائية والمدنية حال مراقبة العاملين لديها.

A. فرع PhDog.com في اوروبا

A. The PhDog.com Branch in Europe

ان فرضية PhDog تظهر في الجزء الاول، تواجهه ذات ادعاءات المسؤوليات والاعتبارات في فرنسا كما هو الشأن في الولايات المتحدة، مثل ادعاءات التحرش الجنسي sexual harassment claims، وردع خسائر الملكية الفكرية، وخسائر الانتاجية. ولكن، لما كان موقع PhDog.com لم يواجه اية ادعاءات مسؤولية جنائية او مدنية من العاملين الامريكيين عن ممارسات المراقبة التعسفية، والتي يمكن ان تعد معيار زائد حال وصولها الى العاملين الفرنسيين. فهذا لان، على العكس من القانون الامريكي، فان القانون الفرنسي يتطلب من ارباب العمل بوضوح اعلام العاملين بان المراقبة لها مكان وان يظهر ان لدى العاملين علم بهذه المراقبة. ويمكن للمسؤولين في ادارة PhDog.com مواجهة حتى ثلاثة سنوات في السجن و/ او غرامة 45000 يورو في فرنسا للتجسس بالرؤية على عاملين الشركة في فرنسا¹⁹⁸.

¹⁹⁵ European Commission, *Privacy Protection*, at [http:// europa.eu.int/information_society/topics/ecommerce/all-about/todays-framework/privacy-protection/index-en.htm](http://europa.eu.int/information_society/topics/ecommerce/all-about/todays-framework/privacy-protection/index-en.htm) (last updated May 24, 2005).

¹⁹⁶ The data protection traditions varied significantly across member states. Germany, France, and United Kingdom had a tradition of strong protection of privacy versus nonexistent regulation in Greece. RONALD J. MANN & JANE K. WINN, *ELECTRONIC COMMERCE* 187 (2002).

¹⁹⁷ European Industrial Relations Observatory On-line, *New Technology and Respect for Privacy at the Workplace 5*, available at <http://www.eiro.eurofound.eu.int/print/2003/07/study/tn03O710Is.html> (last visited May 29, 2005).

¹⁹⁸ *Nikon France v. Onos*, Cass. Soc. Arrêt No. 41-6410/2/01 (France 2001); *CODE DU TRAVAIL* [C. TRAV.] art. L.121-8, R. 122-12 and L. 412-8 (Fr.), available at <http://lexinter.net/Legislation5/forme-et-langue-du-contrat-de-travail.htm> (last visited May 28, 2005); *CODE PENAL* [C. PEN.] art. 226-15





وابعد من ذلك، فإن المراقبة الالكترونية السرية clandestine e-surveillance هو انتهاك لحقوق الانسان للعاملين بغض النظر عما اذا كانت المراسلات الالكترونية او الخاصة او ذات العلاقة بالعمل وكذلك المسؤولين عنها يمكن ان تكون مقرة في القضاء الفرنسي او حقوق الانسان¹⁹⁹. بالإضافة الى ذلك، فانه حتى ولو كان PhDog تم تشكيل سياسة واضحة لبريد الكتروني واستخدام انترنت التي تمنع كل الاتصالات الخاصة، فان العاملين الفرنسيين يظل لديهم الحق في استخدام الشبكة لبعض الاستخدام الشخصي، الخاص وكذلك تخزين ملفات خاصة على الحاسوب، لان التشريع الفرنسي لا يعترف بالمنع العام كإجراء قياسي proportional measure²⁰⁰.

وكل هذا يعني ان PhDog.com يجب ان تعامل العاملين الفرنسيين بشكل مختلف عن معاملتها للعاملين الامريكيين. وأكثر من ذلك، فانه في حين ان العاملين الامريكيين ليس لديهم توقع معقول للخصوصية نافذا قانونا في بريدهم الالكتروني واستخدام الانترنت، فان سياسات مراقبة PhDog.com للعاملين بالفرع الفرنسي يمكن حياكتها لحماية خصوصيتهم. ولأجل ان تكون مؤهلة لتقديم المشورة لشركة دولية مثل PhDog. فمن الاهمية فهم سبب توطين localizing سياسات المراقبة. وفي القسم الثاني سوف نختبر ظهور حقوق الانسانية الاوروبية وكيف تطورت.

B. حماية مجال الخصوصية في الاتصالات الالكترونية الاوروبية

B. Protecting the Private Sphere of European Electronic Communications

فعندما نكون في إطار الخصوصية، فان الولايات المتحدة واوروبا لدي كل منهما ثقافة مختلفة. فالاختلافات بين الثقافتين يمكن ان ترى في اختلاف الردود على الامن الداخلي. فالولايات المتحدة تميل الى الخصوصية التابعة للأمن عما عليه الخال في تلك الاوروبية. ففي نوفمبر 2004، كانت وكالة فيدرالية قد أمرت الخطوط الجوية الامريكية بان تسلم اسماء وبيانات اخرى لملايين الركاب للمساعدة في اختبارات امن الطيران²⁰¹.

فان امرا اثار مخاوف الخصوصية في اوروبا، حيث ان اعضاء في البرلمان الاوروبي قاموا بإنذار اللجنة الاوروبية بانه إذا لم يتم اعلان سحب اتفاق نقل بيانات الركاب الاوروبي الامريكي²⁰². فان البرلمان الاوروبي سوف يستعين بمحكمة العدل الاوروبية European Court of Justice.

(Fr.), available at <http://www.legifrance.gouv.fr/html/codes-traduits/code-penal-textan.htm> (last visited May 28, 2005).

¹⁹⁹ ECHR, Nov. 4, 1950, art. 8, 213 U.N.T.S. 221 [hereinafter ECHR], available at <http://www.pfc.org.uk/legai/echrtext.htm>.

²⁰⁰ CODE DU TRAVAIL [C. TRAV.] art. L.122-43 (Fr.). Nikon France v. Onos, Cass. Soc. Arret No. 41-6410/2/01 (France 2001).

²⁰¹ John M. Doyle, U.S., EU to Trade Information on Sensors, MANPADS Defense, (Nov. 24, 2004), at 4, available at LEXIS, CURNWS Library.

²⁰² Sharon Spiterii, MEPS Give Commission Ultimatum on Data Transfer to U.S., EUObserver.com (Apr. 16, 2004), available at LEXIS, CURNWS Library.





فالركاب من أوروبا يجب ان يقوموا بوضع بصمة إصبع وصور شخصية وبيانات على معلومات الركاب بالتبادل مع مسؤولي الامن في الولايات المتحدة²⁰³. ان مقارنة الولايات المتحدة للخصوصية عبر الانترنت تركزت بشكل موسع على التنظيم الذاتي او نهج حركة السوق²⁰⁴. عوضا عن السلطات الحكومية. فالحكومة الفيدرالية لم تدقق في الخصوصية بشدة الا في قطاعات مخصصة مثل الرعاية الصحية²⁰⁵ والخدمات المالية²⁰⁶. وعلى العكس من ذلك، فان الدول الاعضاء الاوروبية قامت بسن قوانين وطنية للخصوصية للتوافق مع توجيه حماية البيانات منذ اكتوبر 1998.

هذه التشريعات enactments لها ايضا اثارا عميقة حين مراقبة نظم الانترنت والشبكات. فالنهج الاوروبي للخصوصية عبر الانترنت هو نموذج "امر وتحكم Command and Control" مع قواعد محددة تنظم معالجة المعلومات الخاصة، وعلى العكس فان النهج الامريكي للمعايير العامة تحركها معايير السوق. فتوجيهات الاتحاد الاوروبي لها تأثير كبير على البلدان غير الاوروبية لأننا نعيش في ظل اقتصاد عالمي global economy حيث ان البيانات الشخصية تعبر الحدود بسلاسة. فالشركات الامريكية سوف تنتهك قانون حقوق الانسان الاوروبي عبر مراقبة السلوك الالكتروني للعاملين الاوروبيين ونقل نتائج لدول مثل الولايات المتحدة التي لا تعرض حماية الخصوصية بشكل مناسب للعاملين ومعلومات تعريف الشخصية²⁰⁷.

ولقد صاغت البلاد الأوروبية استجابة ثقافية وقانونية شاملة للإجراءات القائمة على الخصوصية مقارنة بالولايات المتحدة، التي لا تزال تحدد التمييز الحاد بين أماكن العمل الخاصة والعامة²⁰⁸. وفي جميع أنحاء أوروبا، تنطبق تشريعات الخصوصية بشكل جيد على الكيانات العامة أو الخاصة التي تجمع المعلومات الشخصية وتتعامل معها. ظلت حماية الفرد قضية حاسمة في جميع أنحاء أوروبا لعدة قرون بسبب الكفاح التاريخي من أجل إقرار حقوق العمال. لفهم الاختلافات في حماية

²⁰³ Elizabeth Olson, *Screening Program Takes Hold in the U.S.*, INT'L HERALD TRIBUNE, Sept. 30, 2004, at 24.

²⁰⁴ Our analysis of Federal Trade Commission cases shows that the FTC is stepping up its enforcement of online privacy. "If a web site has a privacy policy, but its information collection and use practices are inconsistent with that policy, the FTC has authority to investigate and restrain the misrepresentations in the privacy policy as unfair or deceptive trade practices. Kirk J. Nahra, *What Every Insurer Needs to Know About Privacy*, 5-21 MEALEY'S EMERG. INS. Disps. 16 (2000).

²⁰⁵ The requirements of the Health Insurance Portability and Accounting Act (HIPAA) apply equally well to the Internet.

²⁰⁶ The requirements of the Gramm-Leach-Bliley Act focus on privacy protection for the individual customers of financial institutions. Nahra, *supra* note 214.

²⁰⁷ See *New Technology and Respect for Privacy at the Workplace*, *supra* note 207.

²⁰⁸ The Federal Republic of Germany is emblematic of the greater protection given to privacy in Europe. "Germany has a scheme of integrated privacy and data protection laws at the federal and state levels, based on constitutional language and judicial decisions, that is a model for federal systems offering protection for personal privacy." David H. Flaherty, *On the Utility of Constitutional Rights to Privacy and Data Protection*, 41 CASE. W. RES. L. REV. 831, 841 (1991) (internal citations omitted).





الخصوصية بين أوروبا والولايات المتحدة، من الضروري أولاً دراسة السوابق التاريخية لهذه القيمة الأساسية. وكما يلاحظ القاضي أوليفر ويندل هولمز Oliver Wendell Holmes جيداً:

يجسد القانون قصة تطور الأمة عبر قرون عديدة، ولا يمكن التعامل معها كما لو كان يحتوي فقط على بديهيات وكنتيجة طبيعية لكتاب الرياضيات. ولكي نعرف ما هو، يجب أن نعرف ما كان عليه، وما الذي يميل إلى أن يصبح عليه.²⁰⁹

ولأجل فهم النهج الأوروبي للمراقبة الإلكترونية، فإنه على النحو التالي. إذ أنه من المهم أن نفهم القيمة الطاغية للحرية التي يمكن أن تعزى على طول الطريق إلى الثورة الفرنسية، عندما حارب العمال ليتم الاعتراف بهم كأفراد أحرار²¹⁰. الثورة الفرنسية شردت المؤسسات الإقطاعية، وإعطاء المواطنين الفرنسيين الحريات مثل الحق في التعاقد من خلال دعواتها إلى الحرية liberty، والمساواة equality، والإخاء fraternity²¹¹.

وفي القسم التالي سوف نبرز كيف أن حركة حقوق العاملين أولاً قامت بالتطور في أوروبا لأجل شرح مسار قانون الخصوصية كحق أساسي. ففي أوروبا، فإن الحق في الخصوصية والتواصل كان ينظر إليه كحق أساسي لأكثر من خمسين عاماً ولازال كذلك في أهميته كمنهج في إطار حماية الخصوصية الفردية. فالأوروبيين ذهبوا لأبعد من ذلك في إطار حماية الخصوصية بل أكثر من الولايات المتحدة بالرغم من الفارق الواسع اجتماعياً أكثر. فالدول والاقليم والشعوب²¹² تتنافس لكي تحافظ على حق استقرار توحيد التنوع unity in diversity²¹³.

²⁰⁹ OLIVER WENDELL HOLMES, THE COMMON LAW 5 (2d ed. 1963).

²¹⁰ On April 12, 1811, a decade or so after the French Revolution called for freedom, equality, and fraternity, Beethoven wrote the following note to Goethe, who authored the tragic story of Egmont, the nobleman who fought to liberate the Netherlands from Spain's political, economic, and religious oppression: "You will shortly receive ... the music for Egmont; that glorious Egmont which through you I have considered, felt and set to music with the same warm emotions as I experienced when I read it." Boris Kozolchyk, *NAFTA in the Grand and Small Scheme of Things*, 13 ARIZ. J. INT'L & COMP. LAW 135, 135 (1996) (citation omitted). The first progress towards workers' rights in France came after the French Revolution, when France was transformed from an absolute monarchy to a republic where the citizenry theoretically received free and equal rights. The French Revolution was itself part of a workers' rights movement as the French people were dissatisfied with the grossly unfair tax system, persecution of religious minorities and the government's interference with their private life. The French Revolution, available at <http://ap-history-online.tripod.com/apch8.htm> (last visited May 28, 2005).

²¹¹ Kozolchyk, *supra* note 220, at 136.

²¹² Nonnie L. Shivers, Note, *Firing 'Immoral' Public Employees: If Article 8 of the European Convention on Human Rights Protects Employee Privacy Rights, Then Why Can't We?*, 21 ARIZ. J. INT'L & COMP. L. 621, 654 (2004).

²¹³ Europa, The European Union at a Glance, at <http://www.europa.eu.int/abc/> print indexen.htm (last visited May 28, 2005).



1. ظهور الحركة النقابية

1. The Rise of the Union Movement

وهنا، ثم، فإن من نظام المصنع: كتحسينات في الميكنة قد تمت بالفعل، فإن عصيان/ اطماع السادة avarice of masters قد تمت المطالبة به من قبل العديد لأجل مزيد من العمل عوضا عن المناسب من حيث طبيعة العرض، وكذلك هؤلاء الذين يتمنون ساعات عمل اقل لكافة الاعمار عوضا عن قيام المشرع legislature بتحديد الجزاء، وليس له بديل ولكن لكي توافق أكثر او اقل النشاط السائد، او مقاطعة التجارة بالتضامن²¹⁴.

والنهج الأمريكي في المراقبة الالكترونية للعاملين يمكن ان يتم تتبعه للنقطة التي يتمتع فيها ارباب العمل بالسيادة المطلقة على ملكيتهم وعقودهم. وعلى العكس، فالأوروبيين نظروا الى الخصوصية فيمكان العمل كقيمة عالية القيمة²¹⁵. فمع ظهور حركة التوجيه الذاتي للعاملين في اوروبا the workers' self-determination movement التي تم استباقها بالمقاومة المنظمة المهولة horrors للنظام البغيض المبكر للتصنيع. فان حركة النقابة كانت ردا مباشرا شروط تصنيع النسيج textile في انجلترا خلال منتصف عام 1700. فلم يكن التوجيه الذاتي للعاملين موضوع هام قبل 1760 لأنه لم تكن الابتكارات الميكانيكية التي تجعل العمل يستمر قد ظهرت او تطورت بعد²¹⁶.

فلم يكن يوجد تطوير كما هو الشأن في الابتكارات التحولية transformative مثل المكوك الطائر، وغزل جيني، واطر المياه²¹⁷. ولقد كانت انجلترا قريبة لكي تكون في خضم التغيير الاجتماعي، بقيادة تطوير جين الغزل من قبل James Hargreaves في 1764²¹⁸. فقد أنشأ السيد Hargreaves شركة غزل في نوتنغهام Nottingham، وترك بلده لانكشاير Lancashire خوفا من العدائية hostility في تلك المدينة للتكنولوجيا الجديدة²¹⁹.

²¹⁴ John Fielden, *The Curse of The Factory System* 34-35 (1836), available at <http://www.victorianweb.org/history/workers2.html> (last visited May 28, 2005).

²¹⁵ See Eltis, *supra* note 18 (explaining the employer sovereignty approach to electronic surveillance and comparing the American legal system's emphasis on contract and property to fundamental human rights).

²¹⁶ ARNOLD TOYNBEE, LECTURES ON THE INDUSTRIAL REVOLUTION IN ENGLAND (1884), available at <http://socserv2.socsci.mcmaster.ca/~econ/ugcm/3113/toynbee/indrev> (last visited May 28, 2005).

²¹⁷ At first, however, the absorption of the small freeholders went on slowly. The process of disappearance has been continuous from about 1700 to the present day, but it is not true to say, as Karl Marx does, that the yeomanry had disappeared by the middle of the eighteenth century. It was not till the very period, which we are considering, that is to say about 1760, that the process of extinction became rapid. *Id.* See generally E. P. THOMPSON, THE MAKING OF THE ENGLISH WORKING CLASS (1963); see also E. P. THOMPSON, WHIGS & HUNTERS (1975).

²¹⁸ This was the first weaving machine that allowed one person to spin many threads at once and was an improvement of John Key's first "flying shuttle" from 1733. The Industrial Revolution, Innovations of the Industrial Revolution, at <http://industrialrevolution.sea.ca/innovations.html> (last updated Feb. 17, 2003).

²²⁹ Luddites-The Machine Breakers, *supra* note 201.

²¹⁹ Luddites-The Machine Breakers, *supra* note 201.





ان الاعتماد الواسع النطاق من "جين الغزل" في صناعة النسيج نزح النساجون التقليديون النول اليد والحرفيين الأخرى. وفي العام 1811 تلقى مصنعي المنسوجات في نوتنغهام رسائل موقعة من قبل "الجنرال نيد لود وجيشه من التقويض Redressers²²⁰. احتدم Luddites ضد آلات الإنتاج لحماية وظائفهم. ادعى إ. ب. طومسون، المؤرخ الإنجليزي البارز، أن مخربي لوديت كانوا أكثر من مجرد محطمين للآلات، لكنهم يمثلون حركة اجتماعية ضد نظام المصانع ونظام الأسعار الذي يشكل النظام الاقتصادي الجديد للرأسمالية²²¹.

أقنع William Pitt، رئيس الوزراء البريطاني، البرلمان بسن قوانين في عام 1780 وفي وقت لاحق في عام 1799 لدرء "التحريض السياسي political agitation بين عمال الصناعة²²²، مستفيدين من الذعر العام حول الحركة الوحشية المتنامية، انتقل العديد من أصحاب العمل لسحق جميع المنظمات العمالية.

سن البرلمان البريطاني ما يسمى "القوانين المركبة Combination Laws"، "مما جعل من غير المشروع للعمال الانضمام معاً للضغط على أرباب العمل للمطالبة بساعات أقل أو قد يدفعون [كذا]. ونتيجة لذلك، فإن النقابات العمالية قد جعلت فعلياً غير مشروعة²²³. ومع ذلك، لم تتمكن القوانين المركبة في الواقع من منع العمال من تنظيم النقابات وحضور الاجتماعات السرية²²⁴ على الرغم من

²²⁰ "Ludd probably did not exist, although there is some suggestion that the name was derived from that of a Leicestershire farm labourer who had destroyed some stocking frames about 1782." Luddites-The Machine Breakers, *supra* note 201.

²²¹ See generally E.P. THOMPSON, THE MAKING OF THE ENGLISH CLASS (1963). And by 1850, England had become an economic titan. Its goal was to supply two-thirds of the globe with cotton spun, dyed, and woven in the industrial centers of northern England. England proudly proclaimed itself to be the 'Workshop of the World.' Thomas Carlyle described the emergence of a 'cash nexus,' where the only connection between men is the one of money, profit and gain. The History Guide, *Lectures on Modern European Intellectual History, The Origin of the Industrial Revolution in England* (Lecture 17), at <http://www.historyguide.org/intellect/lecture17a.html> (last revised May 13, 2004).

²²² *Combination Acts*, at <http://www.spartacus.schoolnet.co.uk/Lcombination.htm> (last visited May 28, 2005).

²²³ *Id.*

²²⁴ *Id.* Parliament reversed course only twenty-four years later legitimating trade unions. *Sheffield Trade Outrage*, at <http://www.shf.ac.uk/misc/personal/cmldjw/lochist/outrage1.htm> (last visited May 28, 2005). Robert Owen created the Grand National Consolidated Trade Union in 1834, the largest and most visionary early national union at that time, which skyrocketed in membership to over a half million workers within a few weeks. To join the Grand Union, workers paid an entrance fee of one shilling and swore an oath during an initiation ceremony. In Dorset village of Tolpuddle there was an act forbidding illegal oaths. Under this law six men were found guilty and deported to Australia for seven years. These workers became known as the Tolpuddle Martyrs. However, the "Grand National" was not able to maintain its speedy growth and declined rapidly because of "its inability to provide adequate support for sections of its membership who were on strike." *Id.* This was especially unfortunate at a time when the very principle of trade unionism was on the defensive. A Web of English History, *The Grand National Consolidated Trade Union* (taken from H. Pelling, A





رد الفعل القانوني ضد النقابات من قبل الحكومة، فقد تم تأسيس النقابات بشكل جيد بحلول عام 1850 وأصبحت بشكل تدريجي أكثر فعالية في استراتيجياتها لتحسين ظروف العمل، ورفع الأجور، وتحسين القدرة على المساومة. وبحلول عام 1868، شكل العمال أول مؤتمر لنقابات العمال وقدموا قانون النقابات لعام 1871 the Trade Unions Act of 1871.²²⁵

وإذا انتقلنا إلى الألفية الجديدة، فإننا نرى خطوات هائلة في مجال حقوق العمال في جميع أنحاء أوروبا. ويتتبع هذا الموجز بإيجاز الصراع الطويل من أجل حقوق العمال الذي لا يزال حتى يومنا هذا مستمرا مع تحسين حماية الخصوصية في مكان العمل الإلكتروني. وفي حين لم يعد هناك المزيد من الغضب ضد آلات الإنتاج لحماية فرص العمل اليوم، فالعمال الأوروبيين يدركون تماماً حقوقهم التي فازوا بها عبر قرون من النضال. اليوم، المراقبة الإلكترونية هي المعادل الوظيفي functional equivalent للجهد الصناعي في القرن الثامن عشر. لدى الموظفين الحديثين مخاوف مؤسسة على المعلومات information-based concerns، مثل كيفية حماية حياتهم الخاصة لمنع إماكن عملهم من الانتقال إلى مصانع إلكترونية. وحتى لو كانت هذه الحقوق محمية بوصفها حقوقاً أساسية من حقوق الإنسان في أوروبا، فهناك عدم يقين بشأن كيفية حماية الخصوصية ضد الشركات والمنظمات الحكومية. وكان مسار القانون الأوروبي لتحقيق التوازن بين حق العمال في الخصوصية مقابل الحاجة إلى حماية أصول الشركات والمصالح والحقوق. ويعكس التشريع الصادر عن المجلس الأوروبي والاتحاد الأوروبي الحاجة المستمرة إلى تحديث وتحديث الحقوق الأساسية في أماكن العمل الحديثة.

2. جهود مجلس أوروبا

2. Efforts by the Council of Europe

تم إنشاء مجلس أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية كمؤسسة سياسية عابرة للحدود transnational political institution بهدف حماية حقوق الإنسان والديمقراطية وتعزيز السلام بين الدول الأعضاء الستة والأربعين²²⁶. ومجلس أوروبا ليس مؤسسة قانونية للجماعة الأوروبية، على الرغم من أن مراسيمه التشريعية legislative decrees قد تكون ملزمة لمعظم الدول الأوروبية²²⁷. اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لعام 1950 The Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms of 1950، التي تنفذها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان European Court of Human Rights، هي من أهم الوثائق التي

History of Trade Unionism), at <http://dspace.dial.pipex.com/town/terrace/adwO3/peel/trade-us/gnctu.htm> (last modified Dec. 5, 2004).

²²⁵ The Industrial Revolution, *supra* note 228.

²²⁶ See, e.g., Council of Europe, *Council of Europe Portal*, at <http://www.coe.int/DefaultEN.asp> (last updated May 27, 2005).

²²⁷ The Convention is respected in the European Community through Maastricht Treaty of 1992 and stated as the general principles of E.U. law.





يستند إليها الحق في الخصوصية²²⁸. وخلال العقود القليلة الماضية ناقش صناع القرار الأوروبيون ما يشكل المجال الخاص private sphere. من المهم فهم كيفية عمل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان واتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية من أجل فهم القانون الأوروبي للمراقبة الإلكترونية. فمعظم التشريعات القائمة على الخصوصية في أوروبا، بما في ذلك القوانين التي تحكم البيانات الشخصية والخصوصية وحماية رسائل البريد الإلكتروني، لها أساس/ تكوين genesis في اتفاقية مجلس أوروبا.

a. اتفاقية مجلس أوروبا لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لعام 1950

a. The Council of Europe Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms of 1950

في أوروبا المعاصرة فقد تركت الآثار المدمرة the devastating impact للحرب العالمية الثانية القارة مجزئة fractured، وبعد الحرب العالمية الثانية فإن دول أوروبا تجمعت معا لتنمية المجتمع التشريعي الكبير لحماية حقوق الإنسان الفردية individual human rights. فمعاهدة مجلس أوروبا لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لعام 1950 (ECHR) تعكس حركة أوروبية واسعة النطاق لضمان الحريات الفردية²²⁹. فالمعاهدة (ECHR) تعد معيار قانوني legal norm تم ادراجها كمرجع في التشريع الوطني في كل دولة عضو. حال ان كل الدول الاعضاء الأوروبية هي من دول قضاء التقنين المدني civil code jurisdictions. فالمعاهدة (ECHR) يتم تنفيذها ذاتيا selfexecuting²³⁰. فالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هي محكمة خاصة، ومقرها ستراسبورج Strasbourg، وهي تعد هيئة السلطة الأساسية لنفاد القانون وفقا للمعاهدة. وتستقبل المحكمة ولايتها mandate وفقا لمعاهدة (ECHR) كما هي معدلة بالبروتوكول الثاني²³¹. وهي تعد متاحة لأية دولة متعاقدة أو فرد عند استنفاد جميع سبل الانتصاف/ العدالة المحلية²³². جميع الأحكام النهائية الصادرة

²²⁸ Registrar of the European Court of Human Rights, *The European Court Of Human Rights: Historical Background, Organisation and Procedure* (Sept. 2003), at <http://www.echr.coe.int/Eng/EDocs/HistoricalBackground.htm>.

²²⁹ Article 8 of the ECHR is about the Right to Respect for Private and Family life. Article 8 says: (1) Everyone has the right to respect for his private and family life, his home and his correspondence. (2) There shall be no interference by a public authority with the exercise of this right except such as is in accordance with the law and is necessary in a democratic society in the interests of national security, public safety or the economic well-being of the country, for the prevention of disorder or crime, for the protection of health or morals, or for the protection of the rights and freedoms of others. ECHR, *supra* note 209.

²³⁰ In a civil code jurisdiction, the convention has a self-executing effect as soon as it is duly signed and ratified. In England, which is a common law country, a convention does not come into effect until it has been enacted into domestic law by an Act of the Parliament. The Human Rights Act in England came as late as 1998 and did not come into force until 2000, despite the fact that England was the first member state to sign the Convention. Eurolegal Services, *UK Human Rights*, at <http://www.eurolegal.org/british/ukhumanrights.htm> (last updated Mar. 14, 2005).

²³¹ Protocol 11 (ETS No. 55) entered into force November 1, 1998.

²³² The procedure is adversarial and public. *The European Court of Human Rights: Historical Background, Organization and Procedure*, *supra* note 239.



عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ملزمة للدول المدعى عليها، وتشرف لجنة وزراء مجلس أوروبا على تنفيذ الأحكام execution of the judgments²³³. وتنص المادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية صراحة على ما يلي: "لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة والأسرية، ومنزله، ومراسلاته²³⁴. وقد وسعت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تعريف "الحياة الخاصة والمراسلات" على النحو المبين في المادة 8 ليشمل جميع العلاقات التجارية وكذلك البريد الإلكتروني والرسائل الإلكترونية الأخرى²³⁵. تنص المادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على حق أساسي في الخصوصية مجسد في دساتير البلدان الأوروبية²³⁶ وتمنح جميع الأوروبيين الحق الأساسي في احترام خصوصيتهم²³⁷. ومنذ صدور الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، كانت هناك قضايا قليلة تفسر ما يعنيه الحق في الحياة الخاصة في سياقات محددة.

ففي قضية *Niemietz v. Gennany*²³⁸ فقد وسعت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من معنى "الحياة الخاصة private life" من مفهوم "الدائرة الداخلية inner circle" لحياة الفرد لكي تتضمن الحف في بناء وتطوير العلاقات مع بشر آخرين²³⁹. فالقرار في قضية *Niemietz* يعد سابقة مفيدة لتوسيع معاهدة (ECHR) لكي تشمل الخصوصية في مكان العمل. ولقد أثارت المحكمة اعتبارات تتعلق بالموقف التي تكون فيها الحكومات تقوم بالتمييز الواضح بين الحياة الخاصة private life والحياة المحترفة professional life حين يكون هناك مسار للعلاج. وادعى أن مثل هذا التمييز من شأنه أن يؤدي على الأرجح إلى عدم المساواة في المعاملة²⁴⁰. ولقد قررت المحكمة في قضية *Niemietz* إن المادة 8 تطبق إذا كانت الحياة المهنية والحياة الخاصة مختلطة ببعضها intermingled بحيث لا توجد وسيلة واعدة للتمييز بينهما، على الرغم من أنها رفضت لجعل²⁴¹ مثل هذا التمييز في تلك الحالة. فقد تقرر في محكمة *Niemietz* أن معنى كلمة "تراسل

²³³ The Committee of Ministers of the Council of Europe consists of the Ministers of Foreign Affairs of the member states or their representative. *Id.*

²³⁴ "Everyone has the right to respect for his private and family life, his home, and his correspondence". European Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms, Nov. 4, 1950, art. 8, 213 U.N.T.S. 221.

²³⁵ *Niemietz v. Germany*, 251 Eur. Ct. H.R. 23 (1992); *Halford v. United Kingdom*, 39 Eur. Ct. H.R. 1004 (1997).

²³⁶ Frank Hendrickx, *Legal Regulation of Disclosure of Information About Employees or Prospective Employees to Employers or Prospective Employers in Belgium*, 21 COMP. LAB. L. & POL'Y J. 651, 653 (2000) (noting that Article 8 is a "basic source of law to be mentioned.., the constitutional right to privacy," which is also protected by Article 22 of the Belgian Constitution).

²³⁷ However, it is important to point out that Article 8 does not give an absolute right to privacy, but the right to have privacy respected. See ECHR, *supra* note 209.

²³⁸ *Niemietz*, 251 Eur. Ct. H.R. at 23 (discussing a search of a lawyer's office, based on a broad search warrant).

²³⁹ *Id.* at 33.

²⁴⁰ *Id.*

²⁴¹ *Id.*





"correspondence" ليس محدودا بالتراسل الخاص، وانتهت المحكمة الى ان 8 تحمي التراسل بصرف النظر عما إذا كان خاصا او مهنيا²⁴².

وفي قضية *Halford v. United Kingdom Government*²⁴³ اعتبرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ان مسألة ما اذا كانت المادة 8 من معاهدة ECHR تنطبق على اعتراض interception مكالمات الهاتف الشخصية في العمل. ففي قضية *Halford* طالبت مقدم الادعاء عدة مرات للتعزيز كمساعد رئيس البوليس حيث كانت تعمل، ولكن تم رفض اهمية المنصب في كل مرة²⁴⁴. فالانسة *Halford* بدأت الاجراء ضد رئيس البوليس ووزارة الداخلية بسبب التمييز للفشل في تعزيز موقفها على اساس الجنس²⁴⁵. فقام بعض زملاءها بشن حملة ضدها مما ادى ذلك الى تسريب معلومات الى الصحافة واعتراض سري لمكالماتها الهاتفية، سواء في المنزل أو في مكتبها²⁴⁶. وتم استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال التنصت على مكتبها وهواتف منزلها ضدها في إجراءات التمييز وأدت إلى اتخاذ قرار بملاحقة قضائية تأديبية ضدها²⁴⁷.

ففي قضية *Halford* تقرر ان الاعتراض خفية surreptitious interception للمكالمات الخاصة التي قامت بها الانسة *Halford* من مكتبها كان تدخلا غير مبرر unjustifiable interference مع حقها في الخصوصية والتواصل²⁴⁸. وينطبق المنطق الذي تستخدمه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أيضاً على أي رصد أو تسجيل للمراسلات الخاصة الواردة في البريد الإلكتروني والفاكسات والاتصالات اللاسلكية وجميع وسائل المراسلة التكنولوجية²⁴⁹.

²⁴² *Id.* at 34. See *Huvig v. France*, 176 Eur. Ct. H.R. 36, 41, 52 (1990) (discussing where the search was directed solely against business activities and documents, including wiretapping of applicant's telephone, but the court did not even advert the possibility that Article 8 might be inapplicable just because the correspondence was of professional character and held that there had been a violation of Article 8).

²⁴³ *Halford v. United Kingdom*, 39 Eur. Ct. H.R. 1004 (1997).

²⁴⁴ *Id.* at 1009. In order to get the position she needed an approval from the Home Office, which was withheld by the Chief Constable.

²⁴⁵ *Id.* at 1009.

²⁴⁶ *Id.* at 1009-10. *Halford* had two phones in her office, one of which was for private use, but both were part of the internal police telephone network that is classified as a "public" telecommunication system." Neither restriction nor guidance of how to use either phone was given to *Halford*; however, *Halford* received memoranda allowing her to use the "private" phone for the purposes of her sex-discrimination case. *Id.* at 1010, 1012.

²⁴⁷ *Id.* at 1010-11.

²⁴⁸ The court recognizes that the applicant had a reasonable expectation of privacy, especially since she had no prior warning about the interception and was granted to use the phones for delicate private matters. *Id.* at 10 15-16.

²⁴⁹ *Internet and E-Mail Policies*, ACAs ADVICE LEAFLET (Acas, London, U.K.), Mar. 2004, available at <http://www.acas.org.uk/publications/AL06.html> (last visited May 4, 2005).





ففي قضية *Halford* حاولت الحكومة تشكيل حجة مؤسسة على الملكية مشابهة لما هو مقرر في القانون الأمريكي. حيث يدعي أن صاحب العمل ينبغي أن يكون قادراً على مراقبة الهواتف التي يوفرها صاحب العمل دون تقديم إشعار الموظف²⁵⁰.

ولقد رفضت المحكمة في قضية *Halford* القيام بالتمييز بين الاتصالات المهنية والخصوصية لأجل حماية مجموعة اتصالات أكثر أو أقل من الأخرى²⁵¹. وهذه السابقة precedent الخطيرة ترمز إلى عدم رغبة المحكمة في قبول التمييز بين المجالين الخاص والعام الراسخين بموجب القانون الأمريكي. فقضية *Halford* هي أيضاً هامة لأن تبرز أن المحكمة غير راغبة في موافقة أرباب العمل على الحق في المراقبة المجردة ممن لديهم مصلحة الملكية في تكنولوجيات المعلومات²⁵². فالاتصالات الخاصة لا تخسر حالتها باعتبارها ببساطة خاصة لأن الأدوات في العمل، من حيث التأثير، قد تم استخدامها. الاتصالات الخاصة تظل خاصة بصرف النظر على أية تكنولوجية تم توظيفها فيها، حيث أنها أساساً لها طبيعة مختلفة على حجة الملكية الأمريكية والنظام المؤسس على التعاقد-contract-based regime للمراقبة الإلكترونية²⁵³.

والمحكمة في قضية *Halford* أشارت إلى أنه عندما نصل إلى اعتراض interception أو مراقبة surveillance الاتصالات من قبل السلطات العامة، فإنه يوجد اعتبار إضافي للخطر بأنه هناك تعسف في استخدام السلطة²⁵⁴. ولقد عبرت المحكمة عن قلقها بأن المراقبة السرية تتسم بعدم التدقيق العام public scrutiny، وأن القانون الوطني المحلي domestic national law يجب أن يوفر سبل الانتصاف والحماية للفرد من التدخل التعسفي في الحقوق المنصوص عليها في المادة²⁵⁵. وهذا يدل بوضوح على أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تميل لما تقرره الشرطة في القضايا التي يسيء فيها أرباب العمل استخدام سلطاتهم عن طريق اعتراض الاتصالات الإلكترونية. وبالتالي، يتمتع الموظفون الأوروبيون بحماية أكبر من نظرائهم الأميركيين.

3. مبادرة الاتحاد الأوروبي

3. Initiative by the European Union

يخضع قانون العمل الأوروبي European labor law إلى حد كبير للتشريعات الوطنية، مما يعني أنه سوف تكون هناك اختلافات في الحماية الممنوحة للعمال. تعترف معاهدة الاتحاد الأوروبي Treaty of The European Union بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات

²⁵⁰ *Halford*, 39 Eur. Ct. H.R. at 1016.

²⁵¹ *Id.* (following *Huvig and Niemietz*).

²⁵² *Id.*; see, e.g., *McLaren v. Microsoft Corp.*, No. 05-97-00824-CV, 1999 Tex. App. LEXIS 4103 (Tex. App. 1999).

²⁵³ See Part I *infra*

²⁵⁴ *Halford*, 39 Eur. Ct. H.R., at 1017.

²⁵⁵ *Id.*





الأساسية European Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms، وتلزم كل دولة عضو باحترام الحق الأساسي في الخصوصية²⁵⁶.

إن نظام السلطة المزدوج dual enforcement system في أوروبا له جذوره في مبادئ المواطنة harmonizing principles لمعاهدة روما Rome Treaty²⁵⁷. فقد قام الاتحاد الأوروبي بتشكيل مؤسسات قانونية جديدة لتنفيذ هدفه المتمثل في تقليص الحدود الوطنية وضمان المزيد من المنافسة. ينتمي كل رئيس دولة من الدول الأعضاء الستة والأربعين إلى مجلس الاتحاد الأوروبي، الذي يعد من أهم القرارات السياسية المسؤولة عن أية مسائل على جدول الأعمال: الشؤون الخارجية foreign affairs، الزراعة farming، الصناعة industry، النقل transport، وموضوعات هامة emergent issues²⁵⁸.

والبرلمان الأوروبي الذي يتم انتخابه ويتولى تمثيل 452 مليون مواطن أوروبي ويتكون من 732 عضو منتخب من الدول الأعضاء²⁵⁹. والمحكمة الأوروبية للعدل (ECJ) التي تتكون من الدول الأعضاء ممن يمثل للتشريع في الاتحاد الأوروبي²⁶⁰. واللجنة الأوروبية European Commission هي الجهة الأعلى التي تتولى تطوير النماذج القانونية للإنترنت لتقرير المنافسة الحرة في السوق الفردية. وهي أيضا المعد الرئيسي لقانون الخصوصية privacy law، لأنه هذا الجسم يملك المبادرة initiative، والتنفيذ implementation، والتحكم management، والسيطرة control²⁶¹. ولقد اقرت اللجنة كافة التوجيهات ذات العلاقة E.U.'s key related directives الصادرة عن الاتحاد الأوروبي: مثل التوجيه الأوروبي بشأن التجارة الإلكترونية E-commerce Directive، والتوجيه الأوروبي حول التوقيع الإلكتروني E-Signatures

²⁵⁶ Also referred to as the Lisbon Switch Strategy. Europa, *Employment and Social Affairs, European Employment Strategy*, at <http://europa.eu.int/comm/employment-social/employment-strategy/index-en.htm> (last updated Sept. 28, 2004). In 2003, surveys showed that in Sweden and Finland over ninety percent of all enterprises of all sizes were connected to the Internet, on average this percentage was about seventy-three percent in the E.U. *New Technology and Respect for Privacy at the Workplace*, supra note 207.

²⁵⁷ Article 2 of the Treaty of Rome states the following principle: The Community shall have as its task, by establishing a common market and an economic and monetary union and by implementing the common policies or activities referred to in Articles 3 and 3a, to promote throughout the Community a harmonious and balanced development of economic activities, sustainable and non inflationary growth respecting the environment, a high degree of convergence of economic performance, a high level of employment and of social protection, the raising of the standard of living and quality of life, and economic and social cohesion and solidarity among Member States. TREATY ESTABLISHING THE EUROPEAN COMMUNITY, Nov. 10, 1997, O.J. (C 340) 3 (1997), art. 2 [hereinafter EC TREATY], available at <http://europa.eu.int/abc/obj/treaties/en/entr6b.htm#Article 2> (last visited May 22, 2005).

²⁵⁸ The European Council is a key decision-making institution, which is responsible for foreign affairs, farming, industry, transport or other emergent issues. Europa, *Activities of the European Union: Summaries of Legislation, Anti-Discrimination, Fundamental Social Rights and Civil Society*, at <http://www.europa.eu.int/scadplus/leg/en/cha/c10107.htm> (last visited May 28, 2005).

²⁵⁹ Id.

²⁶⁰ For more information about the European Court of Justice, see CVRIA, *The Court of Justice of the European Communities*, at <http://www.curia.eu.int/> (last visited May 28, 2005).

²⁶¹ *European Parliament*, supra note 271.





Directive، وتوجيه البيع عن بعد Distance Selling Directive، وتوجيه حماية البيانات Database Protection Directive، وتوجيه حماية قواعد البيانات Data Protection Directive، وتوجيه الملكية الفكرية Directive²⁶² Copyright Directive.

وسيكون للاتحاد الأوروبي الذي لا يزال في طور التطور تأثير أكبر على مسار خصوصية الإنترنت بعد اكتمال الانضمام²⁶³. ولأجل توضيح العلاقة بين اتفاقية حقوق الإنسان الصادرة عن المجلس الأوروبي وحماية الخصوصية في الاتحاد الأوروبي، سنشرح أولاً العلاقة بينهما ونقارن بين المواد المحددة التي تضاهي المادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. بعد ذلك، سوف نصف التوجيهات الرئيسية بشأن الخصوصية في الاتحاد الأوروبي ونبين كيف يمكن تطبيق هذه التوجيهات على سياق التوظيف، حيث تكافح النقابات من أجل حقوق العاملين، في الثورة الرقمية عوضاً عن الثورة الصناعية²⁶⁴.

a. حماية الاتحاد الأوروبي للحياة الخاصة والبيانات الشخصية

a. E. U. Protections for Private Life and Personal Data

في عام 2000، ومن مدينة Nice بفرنسا، أعلن الاتحاد الأوروبي ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي Charter of Fundamental Rights of the European Union (الميثاق) من أجل تصنيف الحقوق الأساسية لمواطني أوروبا، التي تستند إلى حد ما إلى السوابق القضائية للمحكمة

²⁶² Directives must be implemented by each Member State. However, there is no consistent pattern in implementing E.U. Directives. For example, only four Member States enacted legislation implementing the Data Protection Directive within the October 1998 deadline agreed to "when they adopted the Directive in the Council.

²⁶³ The European Union has recently been enlarged with ten new member states from eastern and southern European countries, including Czech Republic, Estonia, Cyprus, Latvia, Lithuania, Hungary, Malta, Poland, Slovenia, and Slovakia. Additionally, the E.U. is currently preparing the accession of four other countries: Bulgaria, Romania, Croatia, and Turkey. *European Parliament, supra* note 271. In Eastern Europe countries such as Romania and Bulgaria, there is a presently low computer and Internet usage rate. A survey found "Internet availability and access is very high, with an average of 90% of the respondents reporting that they have Internet access. The lowest penetration was in Romania, in which roughly a quarter, 50 of 209 respondents, reported not having Internet access. The PC usage was also lower in Romania. Of the companies that have Internet access, a varying number of employees make regular use of the Internet in their work routine. On average Polish SMEs have a relatively high level of usage, while fewer employees regularly use the Internet in Romania, Cyprus, and Bulgaria." JNN & Associates, *eBusiness in Southeastern Europe: Facts and Figures*, at http://www.jnnmarketing.com/index.php?p=anl_2003&mt=free (last visited May 28, 2005).

²⁶⁴ "The OECD Guidelines and the 1981 Council of Europe Convention each incorporates rules that require personal data protection from collection through dissemination, and guarantee the right of individuals to access information collected about them and make changes where necessary to correct inaccuracies." Lasprogata et al., *supra* note 15, at 13.





الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ ومحكمة العدل الأوروبية في لكسمبورغ²⁶⁵. فالميثاق الصادر عن المجلس الأوروبي، والوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة، والقوانين الوطنية²⁶⁶. يتولى بالحماية ميثاق الحقوق التقليدية (مثل الحق في الحياة، وحرية التعبير) وكذلك المزيد من حقوق المودم modem rights مثل أمن البيانات وأمن الاتصالات بغض النظر عن الوسائل المستخدمة²⁶⁷.

وتحمي المادتان 7 و8 من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي الحياة الخاصة والأسرية والبيانات الشخصية²⁶⁸. فعند صياغة المادة 7، أخذ واضعو الميثاق لتطور التكنولوجيا في الاعتبار بالاستعاضة عن مصطلح "المراسلات"، المستخدم في المادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بعبارة "الاتصالات correspondence". وهذا التغيير في الصياغة يضمن حماية الاتصالات بغض النظر عن وسائل الاتصال المستخدمة²⁶⁹. وهذا يعني أنه حتى في صياغة الحق في المراسلات، لم يميز الاتحاد الأوروبي بين أنواع الوسائل المستخدمة في الاتصالات، وهو ما قامت به الولايات المتحدة بوضوح من خلال السوابق القضائية من خلال منح البريد الإلكتروني حماية أقل من المكالمات الهاتفية²⁷⁰.

يجعل الميثاق أيضاً من حق حماية البيانات الشخصية حقاً أساسياً منفصلاً في المادة 8، متميزاً عن الخصوصية العامة الممنوحة للحياة الأسرية والاتصالات²⁷¹. وتغطي الحماية المضمونة للبيانات

²⁶⁵ Charter of Fundamental Rights of the European Union, Dec. 18, 2000, 2000 O.J. (C364) 1 [hereinafer Charter], available at <http://www.europarl.eu.int/comparl/libe/elsj/charter/default-en.htm>.

²⁶⁶ The Charter helps to develop the concept of citizenship of the European Union and to create an area of freedom, security and justice, as laid down in the preamble. The Charter also enhances the legal security of the protection of fundamental rights. *Id*

²⁶⁷ Today every new legislative instrument produced by the E.U. must contain this statement: "this act respects the fundamental rights and observes the principles recognized in particular by the Charter of Fundamental Rights of the European Union as general principles of Community." However, the Charter will not be fully legally binding until the proposed Constitution of the European Union is adopted. *Id*.

²⁶⁸ *Id.* at art. 7.

²⁶⁹ Article 7 states that "everyone has the right to respect for his or her private and family life, home and communications," and is equivalent to Article 8 ECHR. *Id*.

²⁷⁰ American courts have distinguished between private and professional mail, but not between personal and professional e-mails. *See Ex parte Jackson*, 96 U.S. 727 (1878); *Konop v. Hawaiian Airlines, Inc.*, 302 F.3d 868 (9th Cir. 2002); *Vernars v. Young* 539 F.2d 966 (3d Cir. 1976). E.U. policy on telecommunications and electronic communications services is regulated by Directive 2002/58/EC of July 12, 2002 (replacing the Directive 97/66/EC of December 15, 1997). European Parliament and Council Directive on Privacy and Electronic Communications, 2002/58/EC, art. 4, 2002 O.J. (L. 201) 37, available at <http://europe.eu.int/eurlx/pri/en/oj/dat/2002/-201/1-20120020731en00370047.pdf> (last visited May 22, 2005). The Telecommunications Directive adopts the concept of technological neutrality that parallels Article 7 of the Charter, seeking to avoid measures favoring or disfavoring any specific communication means. *Id*. The goal of the Directive is to ensure an equivalent level of user protection, irrespective of the service used. *Id*.

²⁷¹ Charter, art. 8 (providing rules governing protection of personal data), available at <http://www.europarl.eu.int/comparl/libe/elsj/charter/art08/default-en.htm> (last visited May 22, 2005).



الشخصية معالجة هذه البيانات بمجرد دخولها حدود الاتحاد أو تدخل في نطاق مؤسسات الاتحاد الأوروبي وهيئاته. بغض النظر عن الوسط المستخدم²⁷². وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون الحق في حماية البيانات الشخصية متوازناً مع حرية التعبير والمعلومات، مما يعني أنه حتى لو كانت المعلومات هي بيانات شخصية، فإن قيمة المصلحة العامة لتلك المعلومات قد تكون قوية لدرجة أنها تسود، وتصبح المعلومات عامة²⁷³. بغض النظر عن النتيجة، يجب أن تكون المصالح المتعارضة وزنها في كل حالة فردية، وفي أوروبا، فإن شريط الحصول على المعلومات للجمهور أعلى بكثير مما هو عليه في الولايات المتحدة. تميل الولايات المتحدة إلى أن تكون أكثر حماية لحقوق وسائل الإعلام، مثل الحق في حرية التعبير المحمي في الدستور، من الحق في الخصوصية.

b. التوجيهات التي تتولى بالحماية الخصوصية والبيانات الشخصية

b. Directives Protecting Privacy and Personal Data

وتتبع كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي منهجاً مزدوجاً من التنظيم يتألف من تشريعات وطنية national legislation ولوائح الاتحاد الأوروبي E.U. regulations²⁷⁴. عند تعلق الأمر بتنظيم الإنترنت، يتبع الاتحاد الأوروبي نموذج القيادة والسيطرة command and control model الأكثر توجهاً نحو القواعد rule-oriented من النهج الذي يحركه السوق market-driven في الولايات المتحدة. فقانون المنافسة الأوروبي European competition law، مثلاً، يفضل قواعد الخط المشرق bright-line rules لتحديد السلوك المانع للمنافسة، على النقيض من المعايير العريضة لقانون مكافحة الاحتكار Sherman Antitrust Act. عند اعتماد توجيه الاتحاد الأوروبي، فإن الدول الأعضاء عادة ما يكون بعض الوقت الانتقالي لتنفيذ قواعد في تشريعاتها الوطنية.

ففي أكتوبر 1995، قام الاتحاد الأوروبي بإعداد توجيه يتولى حماية الأفراد بالنظر إلى المعالجة الآلية للبيانات الشخصية وإيضاً حول حركة مثل هذه البيانات بين الدول الأعضاء²⁷⁵. فهذا التوجيه ينطبق على كافة البيانات، التي يتم معالجتها سواء بالأساليب الأتوماتيكية (مثل الحاسوب) أو التقليدية

²⁷² *Id.*

²⁷³ This right includes "the freedom to receive and impart information and ideas without interference by public authority and regardless of frontiers." ECHR, art. 10; see also Charter, art. II (elaborating on Article 10 of the ECHR).

²⁷⁴ The 1957 Treaty of Rome created new legal institutions designed to harmonize the law. The purpose of uniform laws throughout Europe is to facilitate commerce and reduce transaction costs in cross-border transactions. Directives are formulated by the European Commission, finalized by the European Parliament and adopted by the European Council. TREATY OF ROME, *supra* note 270.

²⁷⁵ See Council Directive 95/46/EC, 1995 O.J. (L 281) 31 (governing the protection of individuals with regard to the processing of personal data).





بطريق الارشفة بالملفات العادية traditional non-automated filing (مثل الملفات الورقية). فهي تؤكد حقوق وحريات الفرد الطبيعي بالنظر الى معالجة البيانات الخاصة وتفسر متى تعد المعالجة مشروعة²⁷⁶.

فكل الاوروبيين لديهم الحق في الخصوصية في جمع بيانات الهوية الشخصية والبيانات القابلة للتحديد والحق في حماية معلوماتهم الشخصية بوسائل أمنية مناسبة adequate security²⁷⁷. ويعطي التوجيه الخاص بحماية البيانات الأشخاص الخاضعين للبيانات التحكم في جمع collection المعلومات الشخصية أو نقلها transmission أو استخدامها use²⁷⁸. يحق أيضاً للأشخاص موضوع البيانات أن يتم إخطارهم بجميع الاستخدامات والإفصاحات عن جمع البيانات ومعالجتها²⁷⁹. جميع الشركات، وعلى سبيل المثال مطلوب منها ان تتحصل على موافقة صريحة explicit consent لتجميع البيانات عن العرق/ الجنس race/ethnicity والآراء السياسية political opinions، عضوية النقابة union membership والصحة العضوية والنفسية physical or mental health والحياة الجنسية sex life والسجل الجنائي criminal records²⁸⁰. ولدى الاشخاص محل البيانات الحق في الحصول على نسخة من هذه البيانات التي تم تجميعها. وكذلك لهم الحق في تصحيح وحذف البيانات الخاصة²⁸¹.

فالمبادئ العامة في توجيه حماية البيانات تم تمديدها من قبل التوجيه الجديد حول الخصوصية والاتصالات الالكترونية في العام 2002. الذي يستهدف موضوعات خاصة محددة تتعلق بالاتصالات الالكترونية²⁸². فالتوجيه يقرر تحديدا ان سرية الاتصالات تمنع من ممارسة الاعتراض او الرقابة على الاتصالات الخاصة بين الآخرين عبر الشبكات²⁸³.

²⁷⁶ *Id.*

²⁷⁷ *Id.* at arts. 1, 17.

²⁷⁸ *Id.* at arts. 6, 10, 11, 12. The European Commission has published a guide named "Data protection in the European Union," which provides citizens and businesses with information about their rights regarding the collection and use of personal information. EUROPEAN COMMISSION, DATA PROTECTION IN THE EUROPEAN UNION, available at <http://www.europe.eu.int/conmmjustice-hme/fsj/privacy/dcs/guide/guideukingdom-en.pdf> (last visited May 22, 2005).

²⁷⁹ Council Directive, *supra* note 290, at arts. 12, 14.

²⁸⁰ *Id.* at arts. 7(a), 8(2).

²⁸¹ *Id.* at art. 12.

²⁸² The EC has also created some guidelines when it comes to privacy on the Internet in their Recommendation 2/2001 "on certain minimum requirements for collecting personal data on-line in the European Union." See European Union, Data Protection at http://europa.eu.int/information-society/topics/ecom/all-about/todays-framework/privacy_protection/index_en.htm (last visited May 4, 2005).

²⁸³ Council Directive on Privacy and Electronic Communication, *supra* note 283, at art.5(1) (prohibiting listening, tapping, storage and other kind of interception or surveillance of communication without consent).



وهذا امتداد للحماية معروفا مسبقا لمكالمات الهاتف الخاص لكي يشمل ايضا للمراسلات الالكترونية ومسجات الهاتف والنقل²⁸⁴. فالتوصل الى الدخول الى او معلومات مخزنة storing information من طرف المستخدم (مثال، حاسوب شخصي او هاتف نقال او اية اداة اخرى مشابهة) هو فقط مسموح اذا كان قد تم إعطاء المستخدم معلومات واضحة عن الغرض purpose من أي نشاط غير منظور invisible activity من هذا القبيل، وأتيح له الحق في رفضه²⁸⁵. فالتوجيه المعني بالخصوصية والاتصالات الالكترونية يتولى بالتركيز بداية على شبكات الاتصالات العامة ولا يتضمن بالضرورة البريد الالكتروني في مكان العمل الداخلي.

وهذا يعني أنه على الرغم من حماية الموظفين العموميين بشكل مباشر من المراقبة بموجب هذا التوجيه، إلا أنه لا يعني بالضرورة أن اتصالات موظفين القطاع الخاص private employees مشمولة بالحماية على الشبكات الداخلية. ومع ذلك، عندما يقوم الموظفون الخاصون بالوصول إلى شبكة عامة، فإن هذه اللوائح تحميهم تلقائياً. ويترك أصحاب العمل مجال اتصال محدود للموظفين يمكنهم مراقبته وفقاً لهذه التوجيهات. وهذا يدل على أن التوجيهات لا تحمي العاملين بشكل كاف من جميع الجوانب من المراقبة من جانب أرباب عملهم. وقد أثارت هذه المشكلة المفوضية الأوروبية التي تحاول وضع توجيه جديد يستهدف على وجه التحديد حماية البيانات الشخصية للعمال، بالتعاون مع النقابات العمالية trade unions ومنظمات أصحاب العمل employers' organizations لأجل إيجاد توازن.

c. توجيهات الاتحاد الأوروبي في مسار التوظيف

c. The E. U. Directives in an Employment Context

أطلقت اللجنة الأوروبية مشاورات consultation في العام 2001 تسأل فيها الشركاء الاجتماعيين عن حماية البيانات الشخصية للعاملين وكيف انهم يصدقون ان الحماية مقبولة من قبل التوجيهين المتعلقين بالبيانات الشخصية. وفيما إذا كانا كل من توجيه حماية البيانات رقم 95/46/EC وتوجيه حماية الخصوصية رقم 97/66/EC يعدان كافيان²⁸⁶. وكان الرد على هذه المشاورات قد اظهر ان كافة الشركاء وافقوا على اهمية التساؤل حول خصوصية معالجة البيانات الخاصة في مسار التوظيف. وبشكل خاص التطورات الاجتماعية الاقتصادية socioeconomic والتقنية technological في

²⁸⁴ European Commission, Privacy Protection, at http://europa.eu.int/information_society/topics/ecom/all-about/todays-framework/privacy-protection/index_en.htm (last updated Dec. 5, 2004).

²⁸⁵ Council Directive on Privacy and Electronic Communications, *supra* note 283, at art. 5(2).

²⁸⁶ Catherine Delbar et al., *New Technology and Respect for Privacy at the Workplace*, EUR. INDUS. REL. OBSERVATORY ONLINE, Dec. 8, 2003, at <http://www.eiro.eurofound.eu.int/2003/07/study/TN03071018.html>.





السنوات الأخيرة²⁸⁷. ولكن كان هناك العديد من حالات عدم الاتفاق بين منظمات ارباب العمل employers' associations ونقابات العاملين حول كيف يستمر الاتحاد الأوروبي في نشاطه²⁸⁸.

فقد اعتقدت منظمات ارباب الاعمال ان التوجيهات النافذة كانت مناسبة appropriate ومؤهلة capable وإنها قادرة على ان تقوم بتأمين بيانات العاملين الخاصة²⁸⁹. بل انهم قاموا بالتأكيد على أهمية المرونة flexibility والتنوع الوطني national diversity، فضلاً عن خطر الإفراط في التنظيم risk of over-regulation والعبء غير المبرر على أرباب العمل undue burden on employers²⁹⁰. بيد أن هذه المنظمات كانت تفضل الوعي awareness وقواعد أفضل الممارسات best practice rules والصكوك الوطنية غير الملزمة national non-binding instruments²⁹¹ ولكن النقابات العمالية قد دفعت بأن التوجيهين القائمين كانا عامين للغاية وأن هناك حاجة إلى قواعد أكثر تحديدا بشأن الخصوصية فيما يتعلق بالاتصالات الإلكترونية في العمل²⁹². وعلاوة على ذلك، لم تكن النقابات تعتقد أن التشريع الوطني الساري national legislation in place كان مرضياً تماماً²⁹³. وحتى مع التنظيم الأوروبي الواسع النطاق في هذا المجال، فإن النقابات العمالية تعتقد أن أصحاب العمل يتمتعون بامتياز غير عادل unfair privilege في مراقبة موظفيهم.

واستناداً إلى نتائج المشاورات الأولى، بدأت اللجنة/ المفوضية الأوروبية European Commission مشاورات ثانية بهدف تصور visualizing اقتراح بشأن توجيه جديد بشأن وضع إطار لقواعد خاصة بالعمالة بشأن حماية البيانات في مكان العمل²⁹⁴.

فواحد من الاسباب حول النموذج framework انه يلزم ان يكون مؤهلاً لدعم وتأمين أن يصبح العاملين الأوروبيين أكثر تحملاً وان يكون لديه حدود واضحة بين العمل والحياة الخاصة. واسباب اخرى تعلق بالعمولة. فالاتجاه في الاستعانة بمصادر خارجية للموارد البشرية، وازاء انعدام الأمن

²⁸⁷ European Commission, *Second Stage Consultation of Social Partners on the Protection of Workers' Personal Data*, 2 at http://europa.eu.int/comm/employment-social/labour_law/docs/secondstageconsultationdataprot-en.pdf (last visited May 22, 2005).

²⁸⁸ *Id.* at 3.

²⁸⁹ *Id.*

²⁹⁰ *Id.*

²⁹¹ *Id.*

²⁹² *Id.* at 3, 7.

²⁹³ *Id.*

²⁹⁴ Andrea Boughton, *Commission issues second stage consultation on data protection*, EUR. INDUS. REL. OBSERVATORY ONLINE, Nov. 20, 2002, at <http://www.eiro.eurofound.eu.int/2002/1/feature/eu0211206f.html>. The Commission is planning a draft of a new Directive in 2004 or 2005 according to its mid-term review (European Commission, Communication from the Commission to the Council, the European Parliament, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions: Mid-term Review of the Social Policy Agenda, COM (2003) 312, at 16). As to date, the Commission has not yet produced such a directive.



insecurity بعد 11 سبتمبر 2001²⁹⁵. هذا التوجيه الجديد سوف يعالج قضايا مثل الموافقة consent، والبيانات الطبية medical data، والاختبار الجيني genetic testing، والرصد والمراقبة monitoring and surveillance، والسعي بشكل خاص لتوضيح البيئة القانونية للرصد والمراقبة، وكذلك لضمان الامتثال لحقوق الإنسان الأساسية fundamental human rights²⁹⁶.

كذلك فإن توضيح قوانين المراقبة monitoring and surveillance laws أمر هام لأن تكنولوجيا المعلومات المتقدمة أكثر تدخلاً more intrusive في الحياة الخاصة من التنصت على المكالمات الهاتفية التقليدية traditional telephone tapping والمراقبة بالفيديو video surveillance²⁹⁷. كذلك فإن مراقبة المراسلات الإلكترونية والإنترنت يهدد بتآكل erode خصوصية العمال²⁹⁸. ويدعو الاقتراح إلى زيادة التشاور greater consultation من قبل أي شخص يتعامل مع المعلومات الشخصية.

ويفرض النظام المقترح قواعد رصد تقييدية في سياق العمل²⁹⁹. لأجل مراقبة عامل محدد فإن رب العمل يلزمه ان يكون لديه شكوك معقولة/ اشتباه reasonable suspicion لأنشطة جنائية criminal activities أو مخالفات خطيرة أو سلوك خاطئ serious wrongdoing or misconduct، وبحيث يجب الا يكون متاح وسائل اقل تعسفا في الدخول³⁰⁰. حيث يعد فتح المراسلات الإلكترونية الخاصة والملفات محظورا قطعيا، بصرف النظر عما إذا كان الاستخدام الخاص لهذه الادوات مشروعا، فكل الاتصالات الإلكترونية مشمولة بالحماية كما لو كانت "اتصالات خاصة private correspondence" على ضوء الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ECHR وكذلك شرعة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية³⁰¹. فانه يحظر تماما فتح رسائل البريد الإلكتروني والملفات الخاصة، بصرف النظر عما إذا كان قد تم الإذن باستخدام أدوات العمل هذه،

وهذا المنطق الجوهرى يتوازن مع الطريقة التي تتعامل بها فرنسا مع خصوصية الاتصالات في العمل.

d. موقع المحكمة الأوروبية للعدل

d. The Position of the European Court of Justice

لقد اشارت المحكمة الأوروبية للعدل الى اهمية قيام الشركات بإعداد وكتابة والتوقيع على سياسات البريد الإلكتروني من ناحية. لأجل نفاذها ولمراقبة اتصالات مراسلات العالمين الإلكتروني. وهذا يتعارض مع رغبة المحاكم الأميركية في التحقق من المراقبة السرية للمراسلات الإلكترونية حتى لو

²⁹⁵ Id. at 8.

²⁹⁶ Id. At 9.

²⁹⁷ Delbar et al., supra note 301, at 6.

²⁹⁸ Id.

²⁹⁹ Id.

³⁰⁰ Id.

³⁰¹ Id.





أكدت الشركة لموظفيها أن جميع المراسلات الالكترونية سوف تظل سرية ومحفوظة "privileged"³⁰². ومع ذلك، فإن محكمة العدل الأوروبية لم تثبت بعد في قضية حول الحق العام لأصحاب العمل في مراقبة استخدام الإنترنت والبريد الإلكتروني للموظفين.

وعليه، فقد قامت المحكمة بتطبيق سياسة ارباب العمل للإنترنت في قضية هي قضية *X v. European Central Bank*³⁰³. اذ بعد تحقيق داخلي an internal investigation اكتشف محققو البنك أن X هو موظف لدى البنك المركزي الأوروبي (ECB) كان يقوم بتنزيل downloading ومراسلة transmitting وثائق إباحية وسياسية لأطراف ثالثة باستخدام حاسوب العمل³⁰⁴.

فقد قام X بإرسال مواد إباحية إلى زميلة في ECB التي بدورها رفضت تلك المواد. فقد شعرت الزميلة Coworker بانها عرضة للتحرش الجنسي sexually harassed بهذه الاتصالات غير الملائمة وقدمت شكوى ضد X في مناسبات عدة على أساس انها ليس له الحق في ارسال هذه المواد³⁰⁵. حيث انه تم ايقاف X من قبل بعد تحقيق عن اساءة استخدام البريد الالكتروني والانترنت³⁰⁶.

ولم يطعن مقدم الطلب في البنك المركزي الأوروبي في المؤسسة المالية على أساس انتهاك الخصوصية، بل على أساس الصحة التعاقدية لسياسته المتعلقة بالإنترنت³⁰⁷. وتنص سياسة البنك المركزي الأوروبي التعاقدية صراحة على أن تكنولوجيا الإنترنت الخاصة بالبنك هي للاستخدام التجاري فقط، وتنزيل الملفات الإباحية ومضايقة زملاء العمل بإرسال الملفات إليهم، فقد أساء X بشكل واضح استخدام الإنترنت في العمل³⁰⁸. وأيدت المحكمة في قضية البنك المركزي الأوروبي الايقاف suspension، وإذ يخلص إلى أن البنك كان له الحق في وضع قواعد تأديبية داخلية لخرق اتفاقات العمل³⁰⁹. لأن الموظف وافق على عدم إساءة استخدام نظام الحاسوب كشرط للعمل، فإن الإجراء التأديبي الذي اتخذه المصرف كان ضمن عقد العمل³¹⁰. يبين البنك المركزي الأوروبي أن للشركة الحق في وضع قواعد عمل داخلية internal employment rules بشأن إساءة استخدام

³⁰² See, e.g., *Smyth v. Pillsbury Co.*, 914 F. Supp. 97, 98, 101 (E.D. Pa. 1996) (finding no reasonable expectation of privacy in the employee's e-mail communications even though the employer repeatedly assured that all the e-mail communications would remain confidential and privileged).

³⁰³ Case T-333/99, *X v. European Central Bank*, 2001 E.C.R. 11-3021, IA-00199, II-00921 (2001), available at <http://europa.eu.int/smartapi/cgi/sga-docsmartapi!celexapi!prod!CELEXnumdoc&lg=en&numdoc=61999A0333&model=guichett> (last visited May 22, 2005).

³⁰⁴ *Id.* at 5, para. 8.

³⁰⁵ *Id.* at 5, para. 13.

³⁰⁶ *Id.* at 5, para. 8.

³⁰⁷ *Id.* at 7, para. 27.

³⁰⁸ *Id.* at 4, para. 5.

³⁰⁹ The court concluded that ECB had the capacity to set up disciplinary contractual rules according to its Conditions of Employment, which X had signed and agreed to, and dismissed all of plaintiff's claims.

³¹⁰ *Id.* at 15, paras. 87-88.





الاتصالات الإلكترونية misuses of Electronic communication التي تشكل غير أخلاقي immoral. الأفعال الإجرامية criminal acts.

c. قانون المملكة المتحدة وسياستها

C. United Kingdom Law & Policy

ولقد قامت المفوضية الأوروبية بإصدار عدة توجيهات بشأن حماية الخصوصية تشمل "القانون الدستوري constitutional law، وقانون التوظيف/العمل employment law، وحماية البيانات data protection، وتشريعات الاتصالات السلكية واللاسلكية telecommunications legislation³¹¹. بعد، الدول الأعضاء الأوروبية تختلف في مدى حماية الخصوصية الخاصة بهم. فالسويد، على سبيل المثال، لم تسن بعد قانونا شاملا للخصوصية ينطبق على التكنولوجيا الإلكترونية³¹². ففي السويد هناك عدد كبير من العاملين عن بعد teleworkers إلا أن المحاكم لم تقدم أي توجيه حقيقي بشأن المراقبة الإلكترونية للبريد الإلكتروني أو استخدام الإنترنت³¹³. يركز هذا القسم على التطورات القانونية في المملكة المتحدة لأنها بلد من بلدان القانون العام common law ومهد التقاليد الأنجلو أمريكية cradle of Anglo- American tradition. في القسم الفرعي التالي سوف نقارن نهج المملكة المتحدة بتقليد القانون المدني الفرنسي French civil law tradition. وسوف نناقش بإيجاز المشكلة الناشئة للموظفين عن بعد telecommuting، مع إدراك الاتجاه المتزايد "للسفر" أو العمل عن بعد الموظفين الذين هم متصلون ومتاحون لأرباب عملهم 24/7 (على مدار الساعة)، ولكن ليس بالضرورة في موقع ثابت³¹⁴. والنتيجة الساحقة overwhelming لدينا هي أن قوانين البريد الإلكتروني ومراقبة الإنترنت للمملكة المتحدة وفرنسا تختلف بشكل ملحوظ عن مسار القانون الأمريكي.

تعد المملكة المتحدة هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي تتبع نظام القانون العام ولها بنية قانونية مماثلة لأمريكا. على الرغم من وجود تراث مشترك للقانون العام، هناك القليل من الانسجام harmony بين

³¹¹ Submission to the Victorian Law Reform Commission on its Issues Paper into Workplace Privacy, VLCR INQUIRY INTO WORKPLACE PRIVACY (Office of the Victorian Privacy Comm'r, Melbourne, Australia), Apr. 11, 2003, at 5, available at <http://www.privacy.vic.gov.au/dir100/priweb.nsf/0/5d37ecb57a98bda7ca256c4d0019e8ad?OpenDocument&ExpandSection=5>.

³¹² See, e.g., Reinhold Fahlbeck, *A Comparative Study of the Impact of Electronic Technology on Workplace Disputes: Electronic Technology and Work: A Swedish Perspective*, 24 COMP. LAB. L. & POL'Y J. 257 (2002).

³¹³ See *id.* (stating that privacy-related provisions can be found in many statutes, but are not always well synchronized). The 1998 Personal Data Protection Act is the single most important piece of legislation. Case law on employer monitoring is nonexistent. Fahlbeck contends that Article 6 of Chapter 2 of the Personal Data Protection Act may be extended to electronic surveillance. This Article states: "[A]ll citizens shall be protected in their relation with the public realm against ... examination of mail or other confidential correspondence and against secret tapping or recording of telephone calls or other confidential communications." Fahlbeck further argues that "[a]lthough this rule appears to be comprehensive in its prohibitions, Article 12 of the same chapter permits limitations, albeit only to achieve a purpose acceptable in a democratic society." *Id.* at 265.

³¹⁴ *Id.* at 264.



قانون المراقبة الإلكترونية law of electronic monitoring في الولايات المتحدة وفي المملكة المتحدة. وفي بعض النواحي، وهذا ويمكن تفسير الاختلاف من قبل عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي، والتي يتطلب منها اتباع نهج الحقوق الأساسية شحذ في القانون المدني الولايات القضائية. بموجب معاهدة المجموعة الأوروبية، يجب على المملكة المتحدة تنفيذ التشريعات التمكينية لإعمال الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وتشريعات الاتحاد الأوروبي. هاتان المجموعتان من القوانين حيوية لتطوير قانون المملكة المتحدة لمراقبة البريد الإلكتروني.

في المملكة المتحدة، كما هو الحال في الولايات المتحدة، يقوم أصحاب العمل بتنفيذ حلول مراقبة الموظفين المستندة إلى برامج أساسية software based بشكل روتيني routinely³¹⁵. ولقد وجدت دراسة استقصائية لأكثر من 200 شركة بريطانية أن هذه الشركات أنهت 61 موظفاً بسبب إساءة استخدام البريد الإلكتروني والإنترنت في العمل في عام 2002³¹⁶. حيث أن سبعين في المئة من جميع عمليات تراسل الإباحية pornographic transmissions على الإنترنت في المملكة المتحدة وقعت خلال يوم العمل من الساعة التاسعة إلى الخامسة، وهو استنتاج يدعم حاجة صاحب العمل لمراقبة العمليات الإلكترونية electronic commissions³¹⁷. علاوة على ذلك، يقدر أن ما بين ثلاثين إلى أربعين في المئة من استخدام الحاسوب في مكان العمل في المملكة المتحدة غير يرتبط بالعمل³¹⁸. كانت التكلفة المقدرة لأصحاب العمل للوصول غير المصرح به إلى سلسلة الأخ الأكبر Big Brother series للقناة 4 هو 300,000 في اليوم³¹⁹. ويقدر أن ثلثي المشتريات الشخصية عبر الإنترنت من السلع والخدمات في المملكة المتحدة تتم على أجهزة الحاسوب خلال يوم العمل³²⁰. كل هذه الدراسات الاستقصائية تثبت أن إساءة استخدام الاتصالات الإلكترونية مشكلة واسعة الانتشار.

1. تشريع حول مراقبة الإنترنت

1. Legislation on Internet Monitoring

وقد اعتمدت المملكة المتحدة نهجاً تنظيمياً في الغالب predominately لمراقبة الإنترنت والبريد الإلكتروني في مكان العمل عوضاً عن الاعتماد بشكل كبير على الحوافز القائمة على السوق market-based incentives، كما هو الحال في الولايات المتحدة. ووعد رئيس الوزراء البريطاني

³¹⁵ See Ingenuity (UK) Ltd., *Welcome to Ingenuity (UK) Ltd*, at <http://www.ingenuity.co.uk/> (last visited May 28, 2005) (describing Ingenuity (UK) Ltd.'s software that monitors employees' Internet usage).

³¹⁶ Andrew Bibby, *Electronic Monitoring in the Workplace*, FREELANCER.DK (2002), at <http://www.freelancer.dk/default.asp?pageToLoad=visNyhed%2Easp%3FartikelID%3D248>.

³¹⁷ See Eugenie Houston, *E-mail Privacy at Work*, MONSTER HUMAN RESOURCES (2002), at <http://hr.monster.ie/articles/email-privacy/print/> (citing a study performed by the British research firm Websense).

³¹⁸ *Id.*

³¹⁹ *Id.*

³²⁰ *Id.*





بأن الحكومة ستضمن أن كل شخص في المملكة المتحدة يريد الوصول إلى الإنترنت يجب أن يكون لديه بحلول عام 2005³²¹. كان السبب الرئيسي لهذه المبادرة هو رغبة الحكومة في تعزيز الأعمال التجارية والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، قبلت الحكومة ضمناً tacitly حق الشركات في مراقبة موظفيها³²². كما هو الحال في الولايات المتحدة، فإن مبدأ المسؤولية عن فعل الغير vicarious أو التقصيرية imputed liability يجعل أرباب العمل في المملكة المتحدة مسؤولين بشكل عام عن الأفعال التي يرتكبها الموظفون في نطاق واجباتهم الوظيفية. الاستخدام الخاص المفرط لمرافق الاتصالات في العمل يمكن أن من كفاءة الشركة تتآكل corrode، وتسبب زعزعة الأمن disturb security، ويعرض الشركة للدعاوى القضائية expose the company to lawsuits³²³. ولكن، في الوقت نفسه، لا تسمح المملكة المتحدة قيام رب العمل بالمراقبة خلسة كما هو الحال في أمريكا. فالمملكة المتحدة توازن بين حق أصحاب العمل في المراقبة مقابل حقوق خصوصية العمال، من خلال حظر المراقبة السرية.

a. حماية البيانات والخصوصية

a. Data Protection and Privacy

يجب أن تمتثل المراقبة الإلكترونية لأصحاب العمل البريطانيين للبريد الإلكتروني لموظفيهم واستخدام الإنترنت مع تنفيذ المملكة المتحدة لتوجيه الاتحاد الأوروبي بشأن حماية البيانات. فقانون حماية البيانات في المملكة المتحدة (U.K. Data Protection Act (DPA)، الذي تم سنه في عام 1998، يتولى توفير سبيل انتصاف آخر ضد المراقبة الإلكترونية التعسفية abusive electronic surveillance. ويتطلب قانون حماية البيانات DPA من "التحكم في البيانات data controller"، وهي الجهة التي تقوم بمعالجة المعلومات، إخطار الموظفين بنظام المراقبة وكذلك حماية البيانات وفقاً لـ "مبادئ حماية البيانات Data Protection Principles" الخاصة³²⁴. ويرسم قانون حماية البيانات DPA استثناءً واحداً من تطلب الإخطار: فهي تسمح بالمراقبة دون إخطار عندما تتم المراقبة الإلكترونية لغرض منع جريمة محددة preventing a specific crime³²⁵. حيث يشترط قانون حماية البيانات DPA أن تكون جميع عمليات المراقبة قانونية وعادلة للموظفين، لحماية البيانات الشخصية³²⁶. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون برنامج الرصد متصلاً بشكل معقول بتحقيق غرض تجاري مشروع مع احترام خصوصية الأفراد (344). ، على سبيل المثال، يكون انتهاكاً لـ DPA

³²¹ CABINET OFFICE, ELECTRONIC COMMUNICATIONS AT WORK: WHAT You NEED TO KNOW (2d ed. 2001), at www.e-envoy.gov.uk/assetRoot/04/00/54/55/04005455.pdf.

³²² Courts in the U.K. have not yet handed down decisions shaping the law of e-mail monitoring in the workplace

³²³ CABINET OFFICE, *supra* note 336.

³²⁴ These principles can be summarized into: fairly and lawfully processed; processed for limited purposes; adequate, relevant and not excessive information; accurate; not kept longer than necessary; processed in accordance with the data subject's rights, secure and not transferred to countries without adequate protection. NICK HIGHAM & SARA ELGSTRAND, DENTON, WILDE AND SAPTE, DATA PROTECTION OVERVIEW § 2 (2001).

³²⁵ *Id.* at 7.

³²⁶ *Id.*



بالنسبة لمسؤول النظام للوصول إلى الملفات من أجل اكتشاف وإزالة فيروس كمبيوتر من النظام، لأن هذا الفعل لن يتضمن قراءة محتوى رسائل البريد الإلكتروني الواردة.

كما يأخذ قانون حماية البيانات DPA في الاعتبار متطلبات قانون حقوق الإنسان لعام 1998 Human Rights Act (HRA)³²⁷ ولم يحدد HRA بعد صراحة معنى الخصوصية في القرارات القضائية judicial decisions، ولكن من الواضح أن "المراسلات الخاصة private correspondence محمية صراحة، إلى جانب alongside الهاتف ومراسلات البريد الإلكتروني"³²⁸. وفيما يتعلق بمطالبات التوظيف employment claims بمقتضى قانون حقوق الإنسان HRA، يميز القانون بين أرباب العمل في القطاعين العام والخاص. وإذا كان صاحب العمل يندرج في الفئة العامة public category، يكون لدى الموظف سبب مباشر للدعوى بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ECHR³²⁹.

كما هو الحال في البلدان الأخرى في الجماعة الأوروبية، يتمتع العاملون في المملكة المتحدة بالحماية أيضاً بموجب المادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ECHR، التي تحترم عموماً الحياة الأسرية والمنزل والمراسلات. يمكن لموظفي القطاع الخاص في المملكة المتحدة (وبلدان أوروبية أخرى) استخدام المادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان كوسيلة للطعن في/ تحدي ممارسات المراقبة التعسفية abusive monitoring practices. وإذا كان صاحب العمل مصنفاً على أنه صاحب عمل خاص، فإن الاتفاقية لا تعطي سوى إرشادات غير مباشرة بشأن الطريقة التي تتناول بها المحاكم والهيئات القضائية وتفسر القانون العام/الحقوق القانونية المقررة تشريعاً statutory rights. وقد يُطلب من المحكمة النظر في عملية المراقبة "في ضوء حقه في الخصوصية بموجب [المادة 8 من] الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان"³³⁰.

أصدرت الوكالة التنظيمية الرئيسية chief regulatory agency في المملكة المتحدة، التي تسمى OFTEL³³¹ "إرشادات حول التسجيل في المحادثات الخاصة في عام 1999 Guidance on Recording on Private Conversations in المبادئ التوجيهية تزويد الشركات بمعلومات عن الملاذ الآمن حول كيفية تنفيذ المراقبة الإلكترونية دون انتهاك خصوصية موظفيها. تفترض وثيقة OFTEL ضمناً أن الوصول إلى الإنترنت يتمتع

³²⁷ The Act came into force on October 2, 2000 and was enacted to implement the ECHR of 1950.

³²⁸ NICK HIGHAM & SARA ELGSTRAND, DATA PROTECTION OVERVIEW (2001).

³²⁹ See § 6(1) of the HRA (stating that "[i]t is unlawful for a public authority to act contrary to a Convention right" (HCHR), including employment).

³³⁰ JOANNE SAWYER, PURSUING PRIVACY AT WORK THROUGH THE HUMAN RIGHTS ACT, Liberty, U.K. (2001).

³³¹ OFTEL was the U.K. regulator for the telecommunications industry, but has been replaced by Ofcom. Ofcom is an independent regulator and competition authority for the UK communications industries, with responsibilities across television, radio, telecommunications and wireless communications services. See Office of Communications, About Ofcom, at http://www.ofcom.org.uk/about_ofcom/ (last visited May 28, 2005).





بنفس الحماية التي تتمتع بها الاتصالات الهاتفية بموجب القانون الأوروبي³³². ومن المرجح أن تكون المحاكم في جميع الدول الأوروبية أكثر تقبلاً لتوسيع القواعد القائمة على الخصوصية لاستخدام الهاتف إلى الاتصالات عبر الإنترنت، في تناقض صارخ مع القرارات القضائية الأمريكية. ولا يتمتع العمال في الولايات المتحدة حالياً بأي توقع معقول بخصوصية اتصالات البريد الإلكتروني في العمل لأن المحاكم تعامل الحواسيب التجارية على أنها ملك لصاحب العمل وليس كأجهزة الحاسوب شخصية³³³. على النقيض من الحقوق الأساسية. فالمناهج المتطورة في المملكة المتحدة، والمحاكم الأمريكية لا تعترف بمصلحة الخصوصية في بملفات البريد الإلكتروني الشخصية أو المراسلات.

b. قانون تنظيم سلطات التحقيق لسنة 2000

b. The Regulation of Investigative Powers Act of 2000

إن قانون تنظيم سلطات التحقيق في المملكة المتحدة لعام 2000 (RIP Act) يجعل من الاعتراض العمدى intentionally intercept مخالفة جنائية criminal offense "أي اتصال في سياق نقله any communication in the course of its transmission" عمداً دون إذن. يجرم قانون RIP اعتراض الاتصالات من أي "خدمة بريدية عامة public postal service" أو "نظام اتصالات عامة a public telecommunication system"³³⁴. يعرّف الاعتراض بأنه أي تعديل أو تدخل أو رصد للاتصالات الإلكترونية. ففانون RIP غير قابل للتطبيق على أنظمة الاتصالات الخاصة مثل الشبكات الداخلية أو الشبكات الخاصة الافتراضية³³⁵. ويتوخى قانون المملكة المتحدة الإنفاذ العام من قبل الشرطة، ولكن لا يوجد نص صريح على الإنفاذ الخاص من قبل المدعين مثل الموظفين الذين تم اعتراض بياناتهم³³⁶.

ولا يتناول قانون ال RIP/ المملكة المتحدة تحديداً سيناريو مكان العمل، ولكنه يسمح لأرباب العمل بشكل عام باعتراض المراسلات الإلكترونية أو مراقبة الدخول إلى الإنترنت طالما أن المرسلين والمتلقين يوافقون على ذلك. إذا حصلت السلطات law enforcement على أمر مشروع lawful warrant، يجوز السماح بالاعتراض بموجب لوائح الاتصالات السلكية واللاسلكية في المملكة المتحدة³³⁷. لا يجوز لأصحاب العمل في المملكة المتحدة اعتراض البريد الإلكتروني أو الاتصالات عبر الإنترنت إلا إذا تم إجراء المراقبة لتنفيذ الأنشطة التجارية لصاحب العمل. لن يكون هدفًا تجاريًا للمدير التنفيذي في المملكة المتحدة اعتراض البريد الإلكتروني لمعرفة المزيد عن الحياة الشخصية

³³² NICK HIGHAM & SARA ELGSTRAND, DATA PROTECTION OVERVIEW (2001).

³³³ See, e.g., McLaren v. Microsoft Corp., No. 05-97-00824-CV, 1999 Tex. App. LEXIS 4103 (Tex. App. 1999).

³³⁴ Regulation of Investigatory Powers Act, 2000, c. 23, § 1(1) (Eng.), available at <http://www.hms.gov.uk/acts/acts2000/00023a.htm> (last visited May 22, 2005).

³³⁵ Id. at § 1(1)(a), (b).

³³⁶ Id. at § 7(a), (b) (describing fines and imprisonment of terms not exceeding two years for unlawful interceptions).

³³⁷ Statutory Instrument 2000 No. 2699, The Telecommunications (Lawful Business Practice) (Interception of Communications) Regulations 2000, available at <http://www.hms.gov.uk/si/si2000/20002699.htm> (last visited May 22, 2005).





للموظفين. ولقد تم سن قانون RIP لضمان أن يكون اعتراض الاتصالات الإلكترونية متوازناً على النحو المناسب مع حقوق الإنسان الأساسية³³⁸ مما يؤكد تطور الخصوصية كحق أساسي من حقوق الإنسان. وفي حين لم تفسر أي سوابق قانونية قانون الـ RIP، فمن المرجح جداً أن يجد العاملون حماية محدودة بموجب القانون.

c. لوائح ممارسة الأعمال القانونية

c. The Lawful Business Practice Regulations

ان لوائح ممارسة الأعمال التجارية المشروعة في المملكة المتحدة (LBPR) The United Kingdom's Lawful Business Practice Regulations تحكم حقوق ومسؤوليات الشركات التي تراقب الاتصالات الإلكترونية³³⁹. وتوفر LBPR استثناءات من قانون RIP، حيث تنص على شروط المراقبة دون موافقة الموظفين. يجوز للشركات مراقبة والاحتفاظ بسجلات الاتصالات على الإنترنت للامتثال للممارسات والإجراءات التنظيمية أو ذاتية التنظيم self-regulatory³⁴⁰. يجب أن يقتصر مراقبة موظفي الشركة على استخدام نظام حاسوب الشركة في نطاق واجباتهم³⁴¹.

لوائح ممارسة الأعمال التجارية المشروعة LBRP يرخص بالمراقبة بدون الحصول على رضا صريح في خمسة حالات circumstances³⁴²:

³³⁸ THE RECORD MANAGEMENT SECTION, DATA PROTECTION AND PRIVACY PRACTICE (2001), available at <http://www.recordsmanagement.ed.ac.uk/InfoStaff/masonsnewsletters/issue5.pdf>

³³⁹ Statutory Instrument 2000 No. 2699, The Telecommunications (Lawful Business Practice) (Interception of Communications) Regulations 2000, available at <http://www.hmso.gov.uk/si/si2000/20002699.htm> (last visited May 22, 2005).

³⁴⁰ *Id.* at § 3(a)(i)(aa), (bb). An employer must not only comply with LBPR but also the Telecommunications Regulation of 1999 implementing the Data Protection Directive (97/66/EC, also referred to as the ISDN Directive) about processing of personal data and the protection of privacy in the telecommunications sector. The Telecom Directive, which updates definitions for telecommunications services and networks with new definitions for electronic communications and services to ensure technological neutrality and update the law to encompass e-mail and use of the Internet. The Telecomm Data Directive requires the U.K. and all other Member States to protect "the confidentiality of communications made by means of public telecomm systems and specifically prohibits activities such as recording or tapping by others than users." Dept. of Trade & Indus., *Unlawful Business Practices, Response to Consultation*, at http://www.dti.gov.uk/industries/ecomunicationslawful_businesspractice.regulationsresponseto_consultation.html (last visited May 22, 2005).

³⁴¹ *Id.* at § 3(a)(i)(cc).

³⁴² The LBRP authorizes interception without employees' express consent in five circumstances: (1) to establish the existence of facts, to ascertain compliance with regulatory or self-regulatory practices or procedures (quality control and training); (2) to prevent or detect crimes; (3) to investigate or detect unauthorized use of telecommunication systems; (4) to secure, or as an inherent part of, an effective system operation; and (5) to determine whether or not the communications are business communications. LBPR broadly addresses any lawful interceptions of communication and does not specifically address the monitoring of traffic data, storage, or use of personal information obtained as a result of interception. *See supra* note 359.



- (1) لإثبات وجود الحقائق، إلى التأكد من الامتثال للممارسات التنظيمية أو ذاتية التنظيم أو الإجراءات (مراقبة الجودة والتدريب)؛
- (2) لمنع الجرائم أو الكشف عنها؛
- (3) التحقيق في أو الكشف عن الاستخدام غير المصرح به لأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- (4) لتأمين، أو كجزء من، نظام فعال؛ و
- (5) لتحديد ما إذا كانت الاتصالات هي أعمال تجارية أم لا.

ومع ذلك، لا يسمح اعتراض إلا إذا كان القائم بالمراقبة controller لنظام الاتصالات (أو صاحب العمل) حيث ان الجهود المبذولة جميعها معقولة لإبلاغ المستخدمين المحتملين بأن الاعتراض قد يحدث³⁴³. وعدم الامتثال لهذا الشرط يمكن أن يجعل القيام باعتراض البيانات الشخصية غير مشروع. يركز LBPR فقط على الأعمال الاتصالات، مما يعني أنه لا يسمح لأصحاب العمل لمراقبة الاتصالات الشخصية³⁴⁴. فالنهج البريطاني يخلق خط من ترسيم الحدود بين البريد الإلكتروني الذي هو شخصي أو خاص من الأعمال التجارية والاتصالات الخاصة³⁴⁵. إذا كان هناك شك معقول في أن موظف ينتهك سياسة البريد الإلكتروني للشركات، يجب أن يكون صاحب العمل وقد أعد لتقديم أدلة أدت إلى إجراء مزيد من التحقيقات³⁴⁶.

d. أهمية السياسة الواضحة

d. The Importance of a Clear Policy

وفقا لكل من قانون RIP وقانون LBPR وقانون DPA، فإن الاتصالات فقط في إطار التراسل يمكن ان تكون مشروعة المراقبة. وهذا يمكن ان ينتج عنه مشكلات حال وسجلات مخزنة stored records لمراسلات الكترونية واستخدام الانترنت. ولكي يتم تجنب هذا العرض القانوني، فإن الشركات تحتاج الى سياسة واضحة ومحددة لاستخدام البريد الالكتروني والانترنت. وبالإضافة الى ذلك، فإن رب العامل يطالب العاملين بالموافقة على وثيقة Terms، ومنذ ان اعتبرت اللوائح بصراحة غير ذات تأثير على مراقبة العاملين ممن قاموا بإعطاء موافقتهم عليها. ويعد اتخاذ اجراء اعداد كود ممارسة لكل من استخدام البريد الالكتروني واستخدام الانترنت يعد اجراء له تأثير كما انه تأمين لخصوصية وتأمين لحقوق العاملين وحماية لرب العمل من اية مسؤوليات محتملة potential liabilities.

³⁴³ *id.* at 26.

³⁴⁴ *Id.*

³⁴⁵ *Id.*

³⁴⁶ *Id.* at 8.





D. الوضع الفرنسي للمراقبة الالكترونية

D. The French Approach to E-Surveillance

وتشعر الحكومة الفرنسية بالقلق إزاء الكيفية التي يهدد بها تسويق المعلومات الخاصة الحق في الخصوصية والتشريع والحريات الأساسية، ليس فقط بالنسبة للأفراد ولكن أيضا للمجتمع والديمقراطية ككل³⁴⁷. وقد تحفظت الحكومة الفرنسية في إضفاء الشرعية على جمع المعلومات المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين في محاولتها حماية 175 مواطناً من انتهاكات الخصوصية *privacy* abuses المرتبطة بالتكنولوجيا الجديدة. في يناير 1978، أنشأت الحكومة الفرنسية "اللجنة الوطنية لـ "علم المعلومات والحريات العامة" *"La Commission Nationale de l'Informatique et des Libertés"* (National Commission for Information Technology and Civil Liberties) (CNIL)³⁴⁸. وهي سلطة إدارية مستقلة³⁴⁹. والاهداف الرئيسية لـ CNIL هو حماية الحياة الخاصة *vie privée* (the right to a private life) واقتراح التشريعات *propose legislation* وتعليم وتنقيف الشعب الفرنسي حول حقوقهم بالنظر الى كافة كظاهر الاتصالات الالكترونية³⁵⁰.

ولدى سلطة CNIL علاقة وثيقة مع مؤسسة قانونية أخرى، "منتدى حقوق الإنسان في الإنترنت (FDI) *"Le Forum des droits sur l'Internet"*، والذي يترجم إلى منتدى الحقوق على الإنترنت *forum of the rights on the Internet*، وتدعمه الحكومة الفرنسية والكيانات الخاصة *private entities*³⁵¹. تعمل هذه المؤسسة التعاونية *collaborative institution* كحاضنة *incubator* لمختلف القضايا التي يمكن أن تنشأ في العالم المرئي *virtual world* على سبيل المثال، العلاقة بين العمل والإنترنت³⁵². يعترف CNIL بأن هناك توقعات لدى الموظفين بأن يكونوا قادرين على استخدام إنترنت العمل للاستخدام الشخصي، تماماً كما كانوا قادرين على استخدام الهاتف والميناتل Minitel³⁵³ للمحادثات الشخصية من قبل.

³⁴⁷ Guy Braibant, *Donnies Personnelles et Socigtd de L'information*, RAPPORT AU PREMIER MINISTRE SUR LA TRANSPOSITION EN DROIT FRANQAIS DE LA DIRECTIVE 95/46 (Mar. 3, 1998), available at <http://www.forumInternet.org/documents/rapports-avis/lire.phtml?id=67>.

³⁴⁸ Through the law n' 78-17 du 6 janvier 1978 relative A l'informatique, aux fichiers et aux libertés (the law about information technology).

³⁴⁹ This means that it does not obtain instructions from any other authority and is financed by the state.

³⁵⁰ See CNIL R6publique Franquaise, *L'institution*, at <http://www.cnil.fr/index.php?id=16> (last modified Apr.8,20).

³⁵¹ Le Forum des droits sur l'Internet, *Ministire djlegug a la Recherche et aux Nouvelles Technologies*, at <http://www.droitdunet.fr/apropos/partenaires.phtml> (last visited May 25, 2005).

³⁵² Le Forum des Droits sur l'Intemet, *Groupe de Travail Relation du Travail etInternet* (Aug. 8, 2001), at <http://www.forumInternet.org/groupes-travaillire.phtml?id=43>.

³⁵³ Minitel is a monochrome teletext system founded in 1981 and launched in 1983 by France Telecom in France. The publicly available network system made sharing information with electronic communication more efficient. James Arnold, *France's Minitel: 20 years young*, at <http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/3012769.stm> (last updated May 14, 2005).





ولقد خلص منتدى القانون عبر الانترنت FDI إلى أن هذه مقايضة معقولة، لأن صاحب العمل يستفيد من ربط موظفيه وإتاحتهم عبر الإنترنت في جميع الأوقات³⁵⁴. وهذا يعني في بعض الحالات أن صاحب العمل لديه القدرة على الوصول إلى الموظفين في جميع الأوقات عن طريق الحواسيب المحمولة والهواتف المحمولة؛ ولذلك، فإن FDI يؤكد أنه من العدل فقط للموظفين أن يكونوا قادرين على استخدام هذه الأجهزة الإلكترونية لبعض الاستخدام الشخصي³⁵⁵.

وكما هو الحال مع البلدان الأوروبية الأخرى، تنظم المادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان³⁵⁶. والمادة 9 من القانون المدني الفرنسي³⁵⁷. الحق في الحياة الخاصة. وتنص المادة 9 على أن "لكل شخص الحق في حياة خاصة، مما يسمح للقاضي باتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع أي محاولات لتهديد خصوصية الحق في الحياة الخاصة"³⁵⁸. وتعريف الحياة الخاصة غير واضح؛ حيث تقرر على أساس كل حالة على حدة³⁵⁹. ومع ذلك، فإن بعض العناصر الأساسية للحياة الخاصة تشمل الأسرار، والحياة الجنسية، والصحة، والأسرة، والمشاعر والأصدقاء³⁶⁰. هذه هي جوانب الحياة التي يريد المجتمع الفرنسي حمايتها من التجسس والتطفل من طرف ثالث³⁶¹.

وحق صاحب العمل في مراقبة الشؤون الشخصية للموظف والتدخل فيها محظور بموجب قانون العمل ما لم يكن التدخل متفقاً مع الغرض والتناسب مع سبب التدخل³⁶². ومع ذلك، لا يُسمح لرب العمل الفرنسي بجمع أي معلومات ذات طابع شخصي ما لم يكن قد أبلغ موظفيه بذلك بوضوح. والمعلومات حول المراقبة متاحة بسهولة³⁶³. إذا لم يمتثل صاحب العمل لشرط الإشعار، فيمكن أن يعاقب بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات و45000 غرامة لاعتراض الاتصالات الإلكترونية الشخصية عن علم أو حتى لوجود أجهزة في النظام يمكن اعتراضها³⁶⁴. وفي أمريكا، فالمراقبة دون

³⁵⁴ Le Forum des Droits sur L'Internet, *Relations du Travail et Internet* (Sept. 17, 2002), at 14 & 16, available at <http://www.forumInternet.org/telechargement/documents/rapp-RTI-20020917.htm>.

³⁵⁵ *Id.* at 12.

³⁵⁶ See *supra* Part B.2.

³⁵⁷ Code civil [C. civ.] art. 9 (Fr.).

³⁵⁸ Article 9 states that "everyone has a right to a private life, which allows a judge to take all measures possible to prevent any attempts to threaten the intimacy of the right to a private life. *Id.*

³⁵⁹ Guy Braibant, *Donn~es personnelles et soci~t~ de l'information*, RAPPORT AU PREMIER MINISTRE SUR LA TRANSPOSITION EN DROIT FRANÇAIS DE LA DIRECTIVE 95/46 (Mar. 3, 1998), at 6, available at <http://www.forumInternet.org/documents/rapports-avis/lire.phtml?id=67>.

³⁶⁰ *Id.* at 7-8.

³⁶¹ Information can have both private and public character, depending on what the intention was when the information was given. Private information can be given a public character by voluntary acts: for example, addresses and phone numbers given to a phone company in order to be listed in a phonebook. Also, acts made in public or professional places maintain private information: for example, one eats and drinks in public and professional places, disclosing what it is that he is consuming, but that information will still maintain a private character. *Id.*

³⁶² Code du travail [C. TRAV.] arts. L.120-2 & L.422-1-1 (Fr.).

³⁶³ Code du travail [C. TRAV.] arts. L.121-8, R. 122-12 & L. 412-8 (Fr.).

³⁶⁴ knowingly intercepting personal electronic Communications- Code penal [C. PEN.] art. 226-15 (Fr.).





إشعار ليس عملاً إجرامياً؛ بل يسمح لصاحب العمل بمراقبة نظم الاتصالات حتى بدون أي إخطار لأن النظم هي ملك لصاحب العمل.

يسمح لصاحب العمل الفرنسي بالتحكم control في الاتصالات الإلكترونية للموظفين ولكن يجب عليه حماية حقهم في الخصوصية³⁶⁵. ويقر منتدى القانون عبر الإنترنت FDI بأن الحظر المطلق للمراسلات الخاصة private messages يعد غير قابل للتنفيذ بالنسبة للموظفين الذين يستخدمون الإنترنت من حين لآخر استخداماً شخصياً³⁶⁶. علاوة على ذلك، إذا كان صاحب العمل يقيد الاستخدام الخاص للاتصالات الإلكترونية، فيجب أن يكون هذا التقييد متناسباً ومحسوباً بشكل معقول لحماية الشركة³⁶⁷. فلا يمكن لأي صاحب عمل أن يحظر على الجميع استخدام الشخصي لشبكة الشركات، لأنه لا توجد محكمة فرنسية تنظر إلى الحظر المطلق كإجراء متناسب³⁶⁸.

يمكن لمسؤول الشبكة network administrator زرع نظام مراقبة surveillance system للحماية من إساءة الاستخدام، ولكن لا يسمح له بتحليل حركة مرور الويب أو أنماط عناوين الويب³⁶⁹. ويجب أن يكون المسؤول المذكور قادراً على مراقبة ما إذا كان الموظفون يزورون مواقع الويب الإباحية، أو إذا كانوا ينقلون محتوى آخر غير مقبول³⁷⁰. وقد مسؤولو نظام الحاسوب لدى صاحب العمل القيام بمراقبة حركة المرور العامة general traffic، ولكن لا يُسمح لهم بقراءة أو مراقبة رسائل محددة specific messages. يمكن لمسؤول الأنظمة التحكم في تدفق حركة المرور على الويب أو إجراء صيانة الأنظمة دون التطفل على المحتوى المحدد للرسائل، مما ينتهك الخصوصية. ويمكن أن يعاقب المسؤول الذي يتجاوز خط قراءة رسائل محددة بالغرامات fines والسجن imprisonment³⁷¹.

2. قضايا الخصوصية عبر الإنترنت

2. Online Privacy Cases

وقد أوضحت المحاكم الفرنسية بوضوح حق الموظفين في الخصوصية عبر الإنترنت في مكان العمل. ففي قضية *Societe Nikon France v. M. Onof*³⁷² رأت المحكمة أن صاحب العمل

³⁶⁵ Le Forum des droits sur l'Internet, *Relations du travail et Internet* (Sept. 17, 2002), at 19, available at <http://www.foruminternet.org/telechargement/documents/rapp-RTI-20020917.htm>.

³⁶⁶ *Id.* at 17.

³⁶⁷ Code du travail [C. TRAY.] art. L.122-43 (Fr.).

³⁶⁸ *Id.* at 17.

³⁶⁹ *Id.* at 19.

³⁷⁰ The employer has no right to disturb the private life and the individual freedoms of employees, or impose restrictions that are not justified as loyal, transparent and proportional. Code du travail [C. TRAV.] art. L. 120-2 (Fr.). *Relations du travail et Internet*, *supra* note 375.

³⁷¹ Code pénal [C. PEN.] arts. 226-15 & 432-9 (Fr.); ECHR, *supra* note 209 (noting that the right to keep private correspondence secret has been recognized in France since 1938 (*Mas et association de la critique dramatique v. de Rovera et Signorino*, Cour d'Appel de Paris, 17 June 1938)).

³⁷² *Societe Nikon France v. M. Onof*, Cour de Cassation [Cass. soc.], Chambre social, Oct. 2, 2001. (Cour de Cassation is the Supreme Court of France).



ليس له الحق القانوني في اعتراض وقراءة مراسلات البريد الإلكتروني الشخصية، حتى لو قام صاحب العمل بتوفير الحاسوب ونص صراحة على ألا يستخدم الموظفون أجهزة الحاسوب الخاصة بهم للبريد الإلكتروني الشخصي أو استخدامات الإنترنت³⁷³. وقد تحققت المحكمة في قضية *Societe Nikon* من صحة منطقة خصوصية الموظف *validated the employee's zone*، ووجدت أنه من المسموح به استخدام الإنترنت لأمر شخصي أثناء فترة الاستخدام الشخصي خلال وقت العمل³⁷⁴. وقالت المحكمة أيضاً إنه ليس لصاحب العمل الحق في اعتراض الملفات التي تحمل علامة واضحة على أنها ملفات شخصية *clearly marked as personal files*³⁷⁵. كذلك رأت المحكمة في *Societe Nikon* أن أصحاب العمل ليس لهم الحق العام في مراقبة البريد الإلكتروني أو الاتصالات عبر الإنترنت ما لم يمثل صاحب العمل لمتطلب/ شرط الإشعار *notice requirement*³⁷⁶. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إثبات أن الموظف لديه معرفة فعلية بأنشطة المراقبة التي يقوم بها صاحب العمل³⁷⁷.

وقد ورد في قرار صادر عن محكمة استئناف مونتبلييه *Cour d'Appel de Montpellier*³⁷⁸ أنه على رب العمل عبء إثبات أن الموظفين قد أبلغوا صراحة بمراقبة الاتصالات الإلكترونية. ورأت المحكمة أن صاحب العمل لم يمتثل لشرط الإشعار بإخطار الموظفين بأن مراقبة الإنترنت يمكن أن يكون ممكناً في وقت ما في المستقبل عندما قام سبعة عشر نظاماً من نظم الإنترنت بتركيب 175 نظاماً في عام 1996³⁷⁹.

وحتى لو كانت المحاكم الفرنسية تحمل هموم الحياة الخاصة للموظفين، فقد أيدت إنهاء خدمة الموظفين الذين أساءوا استخدام الحواسيب في العمل حين استخدامها كأدوات للجريمة *instrumentalities for crime*. وأكدت المحكمة في قضية *Marc P. v. Spot Image*³⁸⁰ أن صاحب العمل تصرف بشكل سليم عندما فصل المدعي من العمل بعد اكتشاف أنه نقل مراسلات بريد إلكتروني معادية للسامية من حاسوبه في مكان عمله. وذكرت المحكمة أنه عندما يتعلق الأمر بالبريد

³⁷³ France established very early that employees have the right to privacy when corresponding at work, which was the outcome of *Mas et association de la critique dramatique v. de Rovera et Signorino*, *Dalloz Hebdomadaire*, *Cour d'Appel de Paris*, 17 June 1938, p. 520.

³⁷⁴ When deciding this case the court looked at Article 8 of ECHR, Code civil [C. civ.] art. 9 (Fr.) and Code du travail [C. TRAV.] art. L.120-2. (Fr.). *Id.*

³⁷⁵ See *F. M., H. H. et V. R. v. Ministre public et A. T.*, *Cour d'Appel de Paris*, 17 Dec. 2001 (holding that private electronical communication is protected by Art. 432-9 in the Criminal code as "correspondence").

³⁷⁶ *Id.*

³⁷⁷ The actual knowledge requirement was also developed in two cases regarding video surveillance, *M. Alaimo v. Societe Italexpress Transports Groupe Frans Maas*, *Cour de Cassation, Chambre social*, 31 Jan. 2001; see also *Societe Transports Frigorifiques Europeens v. M. Smari*, *Cour de Cassation, Chambre social*, 15 May 2001.

³⁷⁸ *SCP Lefevre et Broussous v. Monsieur P.K.*, *Cour d'Appel de Montpellier, Chambre sociale*, 6 June 2001.

³⁷⁹ *Id.*

³⁸⁰ *Marc P. v. Spot Image*, *Cour de Cassation, Chambre social [Cass. soc.]*, June 2 2004.



الإلكتروني غير القانوني أو المحتوى غير المقبول، فإن الموظفين لا يحق لهم تلقي رسائل مسيئة أو جنائية³⁸¹.

فصاحب العمل الذي يقوم بنقل مراسلات بريد الإلكتروني غير المشروعة illegal أو مرفوضة يتصرف خارج نطاق عمله ويتعارض مع المعايير المهنية³⁸².

وفي فرنسا، يتيح منتدى قانون الانترنت FDI قواعد ارشادية guidelines حول الكيفية التي يمكن بها لصاحب العمل التأكد من انتهاكه لحق الموظف في الخصوصية: أولاً، ينبغي للموظفين أن يبينوا ما إذا كان الاتصال خاصاً أو متصلاً بالأعمال التجارية؛ إذا لم يتم الإشارة إليها، يجب أن يكون هناك افتراض أن الرسالة هي الأعمال التجارية business related³⁸³. إذا كانت المراسلة خاصة، في الواقع، فإن على الإدارة واجب وصفها بالخاصة³⁸⁴. ولا يدعم FDI الرسائل المشفرة، بما أن هناك خطر كبير من أن يتم تصنيف المراسلة على أنها فيروس ويتم الحجر الصحي quarantined³⁸⁵.

الثانية، يجب أن يكون لدى الشركة نوع من سياسة الانترنت Internet policy حيث يتم تحذير الموظفين حول الحاجة إلى ممارسة حسن النية exercise good faith عند تنفيذ أعمالهم³⁸⁶ أو في وضع العلامات labeling على الرسائل والملفات³⁸⁷. ويجب أن تكون السياسة في شكل مكتوب مع شروط نقية clear وواضحة conspicuous. كما يجب على صاحب العمل أيضاً أن يقدم للموظفين إشعاراً بشأن بريدهم الإلكتروني وسياسة الإنترنت³⁸⁸ لأنه من غير المشروع أن قيام صاحب العمل بمراقبة النظام دون أن يبلغ الموظفين أولاً. ويمكن استخدام عدم امتثال صاحب العمل لإجراءات الإخطار كدليل ضد صاحب العمل في إجراء لاحق³⁸⁹.

ثالثاً، يجوز لصاحب العمل حماية نظامه الحاسوبي عن طريق تصفية المواقع الإلكترونية المرفوضة أو حجب تنزيل الملفات الكبيرة³⁹⁰.

وعلاوة على ذلك، فإن منتدى قانون الانترنت FDI يتطلب أن يكون لدى مدير البيانات الشخصية administrator of personal data التزام ضمان أمن وسرية المعلومات. وينبغي أن تضمن سياسة الشركة المتعلقة بالبريد الإلكتروني والإنترنت حماية سرية الفرد individual's confidentiality³⁹¹. وقد اعتمدت المفوضية الأوروبية European Commission نهجاً مماثلاً

³⁸¹ *Id.*

³⁸² Code du travail [C. TRAV.] art. L. 120-4 (Fr.). *Id.* at 3.

³⁸³ *Id.* at 18.

³⁸⁴ *Id.*

³⁸⁵ *Id.*

³⁸⁶ Code du travail [C. TRAY.] art. L. 120-4 (Fr.).

³⁸⁷ *Id.* at 21.

³⁸⁸ *Id.*

³⁸⁹ Code du travail [C. TRAV.] art. L. 121-8 (Fr.).

³⁹⁰ *Id.* at 19.

³⁹¹ *Id.* at 20.



لتوجيهها الجديد بشأن القواعد الخاصة بالعمل بشأن حماية البيانات في مكان العمل. وهذه أيضا خطوة أولى هامة من أجل الحفاظ على خصوصية الموظفين حيث يكون لدى أرباب العمل سبب مشروع لمراقبة مراسلات البريد الإلكتروني واستخدام الإنترنت.

IV. إعادة تهيئة البريد الإلكتروني واستخدام الإنترنت

IV. REFORMING E-MAIL AND INTERNET USAGE

A. نموذجان مختلفان للخصوصية في مكان العمل

A. Two Different Paradigms for Workplace Privacy

لدى أرباب العمل الأميركيين والأوروبيين مناهج تتعارض تماما مع الخصوصية في مكان العمل، كما يمكن أن نرى من خلال فرضية عدسة PhDog.com. حيث قام القسم الأول بتوثيق نهج الولايات المتحدة "الحقوق الملكية" في الخصوصية في مكان العمل على الإنترنت مقابل النهج الأوروبي لحقوق الإنسان الذي تم مناقشته في القسم الثاني. ويمكن تفسير النموذجين paradigms المختلفين للخصوصية في مكان العمل عبر الإنترنت إلى حد كبير من خلال تركيز الولايات المتحدة على الحلول المدفوعة بالسوق market-driven solutions أو *savoir faire* بدلاً من التركيز بشكل أكبر على حقوق الإنسان في جميع أنحاء أوروبا.

وكما تعلمنا من فرضيتنا hypothetical، يتمتع أصحاب العمل في الولايات المتحدة بمنطقة "معفاة من الرسوم الجمركية duty-free zone" عندما يتعلق الأمر بالتجسس الإلكتروني electronic spying في مكان العمل. إذ لدى أرباب العمل الأميركيين ما هو في الواقع حصانة مطلقة من الدستور والقانون العام، وسبل الانتصاف القانونية الاتحادية لممارسات المراقبة المسيئة، مع استثناءات قليلة. شركة متعددة الجنسيات مثل PhDog.com سوف تحتاج إلى مراجعة ممارسات المراقبة قبل تنفيذها في أوروبا، حيث قدرة صاحب العمل على مراقبة البريد الإلكتروني هو امر متوازن مع حق الموظفين في الخصوصية. وفي أوروبا، تعتبر مراسلات البريد الإلكتروني اتصالات خاصة وتمنح نفس الحماية التي تمنحها المكالمات الهاتفية، بينما تستخدم المحاكم الأمريكية التمييز divest بين القطاعين الخاص والعام لتصفية العمال عن أي توقع للخصوصية expectation of privacy³⁹².

حيث انه لا يزال يتعين على أمريكا أن تسن سابقة قانونية common law أو حلول تشريعية statutory remedies، حتى عندما تنفيذ المراقبة الإلكترونية بطريقة تعسفية arbitrary أو تمييزية discriminatory.

وعموماً، فإن الولايات المتحدة أكثر توجهاً نحو المعايير standard-oriented من الأنظمة المحددة specific regimes التي تطبق في أوروبا. ويتبع كل بلد أوروبي (باستثناء المملكة المتحدة) نظم القانون المدني civil law التي تطورت من القانون الروماني Roman law. والتأثير السائد predominant effect للقوانين المدنية هو صياغة الحماية للخط الساطع forge bright-line

³⁹² See, e.g., *Ex Parte Jackson*, 96 U.S. 727 (1878); see also *Vernars v. Young*, 539 F.2d 966 (3d Cir. 1976).



protections، بدلا من نظام السوابق الغامض fuzzy. وتختلف نظم القانون المدني في أوروبا اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر، ولكن من الإنصاف القول إن هذا النهج أكثر توجهها نحو القواعد -rule oriented عما عليه الحال في الولايات المتحدة. حيث تحمي بلدان القانون المدني عمالها باستخدام قواعد الخط الساطع التي تحدد الخطوات المحددة التي يجب اتخاذها لتنفيذ المراقبة الإلكترونية للعمال.

في أمريكا، كان من الواضح أن كل ما هو في الحاسوب الخاص بالعمل ينتمي إلى صاحب العمل. إذا كان صاحب العمل لديه سياسة للبريد الإلكتروني والإنترنت التي تحظر كل استخدام شخصي، فإنه يمكنه فحص أي ملفات على الحاسوب مع الإفلات من العقاب impunity³⁹³. فقد دافع مقال حديث عن هذه الممارسات، مؤكدا أن القانون الأمريكي الحالي متسق و"عادل بالنظر إلى طبيعة وهدف مكان العمل³⁹⁴. نحن نختلف. ممارسات المراقبة الإلكترونية في مكان العمل في الولايات المتحدة تنتهك حقوق الخصوصية الأساسية للعمال وتشكل المعادل الوظيفي functional equivalent للمقود الرقمي.

لا توجد تكنولوجيا حالية تعطي أصحاب العمل برمجة software للتمييز بين الاتصالات الشخصية للموظف واتصالاته التجارية. وبموجب القانون الأميركي الحالي، تعتبر الأعمال التجارية والاتصالات الخاصة ملكية شخصية لأصحاب العمل. وعلاوة على ذلك، فإننا نحتاج إلى اتباع نهج أكثر توازنا في الولايات المتحدة. ونعرض قانون مراقبة إلكترونية لعام 2005 Electronic Monitoring Act الذي من شأنه أن يعطي جميع الموظفين في الولايات المتحدة إشعارا فعليا notice (مكتوب وإلكتروني written and electronic) ويتطلب موافقتهم الصريحة والمستنيرة قبل أن يمكن تنفيذ أي برنامج مراقبة. إن النهج الأمريكي في المكالمات الهاتفية يعترف بالتمييز بين الاستخدام الشخصي والاستخدام التجاري، وينبغي توسيع نطاق هذا المنطق نفسه ليشمل البريد الإلكتروني.

1. أمريكا التي يحركها السوق ضد أوروبا ذات توجه حقوق الإنسان

1. Market-Driven America vs. Human Rights-Oriented Europe

ولا يُحْمَل أصحاب العمل الأمريكيون بالشرط الذي يقرر ان صاحب العمل يقوم بصياغة مبادئ توجيهية واضحة للبريد الإلكتروني والإنترنت، وإبلاغ موظفيهم، والحصول على موافقة صريحة express consent قبل المراقبة. طوال أوروبا، العمال يتمتعون بحقوق إجرائية أكبر حماية حقوقهم الأساسية في الخصوصية في مكان العمل. على سبيل المثال، يُطلب من أصحاب العمل الأوروبيين

³⁹³ See McLaren v. Microsoft Corp., No. 05-97-00824-CV, 1999 Tex. App. LEXIS 4103 (Tex. App. 1999); see also Albert J. Muick v. Glenayre Electronics, 280 F.3d 741 (7th Cir. 2002) (describing events in which laptop used by plaintiff in the course of his employment was seized by his former employer who handed it over to the federal authorities in response to a search warrant. The court held that no privacy right was violated since the company's policy gave them the right to inspect the laptop at any time).

³⁹⁴ Christopher Pearson Fazekas, 1984 Is Still Fiction: Electronic Monitoring In The Workplace And U.S. Privacy Law, 2004 DuKE L. & TECH. REV. 15 (2004), at <http://www.law.duke.edu/journals/dltr/articles/2004dltrOOI5.html> (last visited May 25, 2005).



إعطاء الموظفين إشعارًا نقيًا وواضحًا conspicuous notice حول مراقبة البريد الإلكتروني. وإذا لم يثبت وجود إشعار فعلي بالمراقبة، فإن أي اعتراض على الاتصالات الإلكترونية يعتبر غير مشروع³⁹⁵. وعلى النقيض من ذلك، تسمح الولايات المتحدة لأصحاب العمل بمراقبة الاتصالات الإلكترونية حتى لو لم يكن هناك سياسة واضحة أو لم يتم إبلاغ العاملين بالمراقبة.

حتى لو كان رب العمل الأوروبي يقيد استخدام الإنترنت ويحظر تماما الاستخدام الشخصي لأجهزة الحاسوب التجارية، لا يسمح لهم بقراءة جميع الرسائل والملفات بشكل عشوائي. حيث تشترط المحاكم في جميع أنحاء أوروبا أن تكون المراقبة الإلكترونية مدعومة بسند محدد "حاجة رب العمل إلى المعرفة employer need to know". وبعبارة أخرى، يجب أن تكون المراقبة الإلكترونية مستندة إلى أسس معقولة ومتناسبة وشفافة وغير تمييزية³⁹⁶. إذا لم يمثل صاحب العمل للمتطلبات المحددة، فإنه يتعرض للمسؤولية المدنية civil liability والجنائية criminal liability، ما لم تتمكن الشركة من إثبات انطباق استثناء ما. وهذا يتعارض مع حقوق صاحب العمل الأمريكي، حيث أكدت المحاكم مراقبة أصحاب العمل للاتصالات الإلكترونية حتى لو وعدت الشركة صراحة بعدم مراقبة الرسائل ولم تضع سياسة محددة³⁹⁷.

B. باتجاه نوع جديد من اماكن العمل

B. Towards a New Kind of Workplace

حتى ولو كانت الفرضية ان كل استخدام للحواسيب هو في صالح العمل، فان المحاكم الاوروبية تعترف بأنه لدى صاحب العمل ملفات خاصة ومراسلات على الحواسيب في مكان العمل، طالما انها محددة delineated بوضوح. وعلى العكس من ذلك، فان المحاكم في الولايات المتحدة قامت بصياغة رؤيا قانونية بأنه لا يوجد شيء مثل ملف خاص على حاسوب مكتب الموظف.

ففي أمريكا كان هناك قرار واحد حيث قضت المحكمة بأن المدعي كان لديه توقع معقول من الخصوصية في حساب البريد الإلكتروني الخاص به في شركة AOL، حتى لو كان الوصول من حاسوب عمل³⁹⁸. ومع ذلك، فإن غالبية المحاكم تتبع U.S. v. Charbonneau³⁹⁹، التي قررت عدم وجود أي توقع للخصوصية في حساب البريد الإلكتروني الشخصي. وفي هذه القضية، أدين المتهم بحيازة مواد إباحية للأطفال استنادا إلى صور عُثر عليها على حاسوب مكتب المتهم. وبالمثل، رأت الدائرة الأولى في قضية United States v. Councilman⁴⁰⁰ أنه، بغض النظر عن طبيعة

³⁹⁵ If actual notice of surveillance is not established, any interception of electronic communications is considered to be unlawful.

³⁹⁶ Gilbert Demez, La preuve en droit du travail: protection de la vie privée et nouvelles technologies, in Question de droit social, Formation permanente CUP series, No. 56 (2002).

³⁹⁷ See Smyth v. Pillsbury Co., 914 F. Supp. 97 (E.D. Pa. 1996).

³⁹⁸ See Smyth v. Pillsbury Co., 914 F. Supp. 97 (E.D. Pa. 1996).

³⁹⁹ U.S. v. Charbonneau, 979 F. Supp. 1177 (S.D. Ohio 1997).

⁴⁰⁰ United States v. Councilman, 373 F.3d 197, 209 (1st Cir. 2004) (reasoning that Congress intended to exclude stored communications from the scope of the Wiretap Act)





مراسلات البريد الإلكتروني، لا يحق للمدعي الادعاء بانطباق قانون التنصت الاتحادي the federal Wiretap Act، لأن البريد الإلكتروني يعتبر في المخزن عند اعتراضه⁴⁰¹.

وفي عصر تكنولوجيا المعلومات هذا، حيث يتم إزاحة مكان العمل الثابت بسرعة من قبل بيئة إلكترونية أكثر تنوعا protean، حيث تخلق الشبكة وصلات اللاسلكية سلسلة في مكان عمل seamless workplace⁴⁰². في عالم العمل عن بعد telecommuting world، قد يكون مكان عمل الموظف في أي مكان وفي كل مكان. هذا التطور يعطي العاملين المزيد من الحرية، والمزيد من الوقت مع أسرهم، ويقلل من حركة المرور على طرقنا. كما تفيد التكنولوجيا أصحاب العمل، القادرين على التواصل مع موظفيهم في جميع الأوقات. ومن أجل ضمان بعض الخصوصية لموظف أمريكي يعمل في مكان عمل عابر للحدود، سيتعين عليه أن يكون لديه حاسوبان، أحدهما للملفات الخاصة والأخرى للعمل التجاري؛ ولكن هذا غالبا ما يكون غير عملي impractical.

يعتقد بعض المعلقين commentators أن النظام القانوني الحالي للولايات المتحدة الذي لا يتعلق بالخصوصية في مكان العمل الإلكتروني مناسب لأن الحكومة الفيدرالية لا توفر حماية محددة⁴⁰³. ويستند هذا النهج الشكلي formalistic لحقوق الخصوصية في مكان العمل إلى فرضية premise بسيطة مفادها أن الموظفين يُحرمون من حقوقهم في الخصوصية عند استخدام شبكة حواسيب صاحب العمل⁴⁰⁴. هذا، ويتنازل relinquish العاملون عن حقهم في الخصوصية في مكان العمل بينما يتمتعون بحماية مشددة للخصوصية في مساكنهم الخاصة private residence⁴⁰⁵. ولكن صعود العمل telecommuting عن بعد حجب obscured الفجوة الحادة sharp divide بين المنزل الخاص ومكان العمل. وإذا كان قيام أصحاب العمل بمراقبة استخدام الحاسوب في المنزل على جهاز حاسوب مصدره صاحب العمل، فلن يكون لصاحب العمل منطقة الخصوصية في مسكنه. والنهج الأوروبي للمراقبة الإلكترونية هو الاعتراف بمنطقة الخصوصية التي تنطبق في مكان العمل وكذلك المنزل. وبموجب النظام الأوروبي القائم على الخصوصية، لا يتنازل العمال أبداً عن حقوقهم في الخصوصية، سواء كانوا يعملون من المنزل أو في المكتب. حيث يجب أن تعترف البيئة القانونية

⁴⁰¹ In October of 2004, the First Circuit withdrew its opinion in *Councilman* and granted a rehearing en banc. *United States v. Councilman*, 385 F.3d 793 (1st Cir. 2004).

⁴⁰² Eight percent of employees in the U.K. had a portable computer through work in 2001, which were at that time the best equipped employees in Europe. Le Forum des droits sur l'Internet, *Relations du travail et Internet* (Sept. 17, 2002), at 8, available at http://www.foruminternet.org/telechargement/documents/rappRTI_20020917.htm.

⁴⁰³ Fazekas, *supra* note 415.

⁴⁰⁴ See *Smyth v. Pillsbury Co.*, 914 F. Supp. 97, 101 (E.D. Pa. 1996); *McLaren v. Microsoft Corp.*, No. 05-97-00824-CV, 1999 Tex. App. LEXIS 4103 (Tex. App. 1999).

⁴⁰⁵ See, e.g., *Commonwealth v. Brion*, 652 A.2d 287, 289 (Pa. 1994) (remarking "[f]or the right to privacy to mean anything, it must guarantee privacy to an individual in his own home" and held that the officer was not allowed to record a conversation in Brion's home even if he had consented, because there was no probable cause); *Dietemann v. Time, Inc.*, 449 F.2d 245 (9th Cir. 1971) (holding that the plaintiff had a reasonable expectation of privacy from being secretly photographed and recorded by reporters that he had invited into his home office).



الأكثر إنسانية بمنطقة الخصوصية ولكن أيضاً التحقق من حق مراقبة المكان الذي توجد فيه حاجة مُثبتة.

C. نحو مبادئ آمنة لتنسيق المراقبة الإلكترونية

C. Towards a Harmonized Safe Harbor for Electronic Monitoring

"إن دولة الطبيعة لها قانون للطبيعة يحكمها، يلزم الجميع: والعقل، وهو ذلك القانون، يعلم البشرية جمعاء، الذين سيستشيرونه، أنه مع المساواة والاستقلال، لا ينبغي لأحد أن يؤدي آخر في حياته أو صحته أو حريته أو ممتلكاته⁴⁰⁶.

ولقد انسكب spilled الكثير من الحبر حول عواقب تكنولوجيات الكمبيوتر في تآكل الخصوصية eroding privacy. وقد انتقد الكثير من التعليقات commentary النهج الأمريكي، الذي يفرض الموازنة بين خصوصية الموظفين وحاجة صاحب العمل إلى المراقبة. وفي حالة مكان العمل الإلكتروني، هناك فارق lag بين المعايير القانونية والتكنولوجيا⁴⁰⁷.

ولقد تم الذكر بإيجاز، اننا اقترحنا قانون المراقبة الإلكترونية لعام 2005 Electronic Monitoring Act، وهو تشريع يشترك في أرضية مشتركة مع قانون اتحادي مقترح أدخل في الكونغرس 106 الذي كان قابلاً ضعيفاً languished في اللجنة⁴⁰⁸. فمن شأن القانون الاتحادي المقترح من جانبنا أن يتجاوز الإشعار في توفير سبل انتصاف ذات مغزى ضد إساءة استخدام misuse أو التعسف في استخدام abuse المراقبة الإلكترونية. حيث يتطلب القانون المقترح من جميع أصحاب العمل في الولايات المتحدة تقديم إشعار إلكتروني بالمراقبة الإلكترونية لجميع الموظفين والموظفين المحتملين prospective employees. ويجب إبلاغ الموظفين إلكترونياً بأن مراقبة استخدام البريد الإلكتروني أو الإنترنت قد تم تنفيذها في كل مرة يمكنهم فيها الوصول إلى نظام الحاسوب الخاص بصاحب العمل. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يطلب من جميع أرباب العمل إعطاء إشعار خطي محدد للموظفين قبل وضع برنامج للمراقبة. وسوف يعتبر أصحاب العمل الذين وضعوا برامج مراقبة سرية انتهاكاً للقانون الاتحادي.

وأخيراً، سوف يطلب من جميع أصحاب العمل الذين ينفذون برنامج المراقبة أن يوضحوا الأسباب التجارية المشروعة لإنشاء برنامج للمراقبة، والذي قد يشمل حماية أصول الملكية الفكرية، أو الحد من الأضرار عبر الإنترنت، أو غيرها من الأسباب المتعلقة بالتوظيف. وأرباب العمل الذين يُخضعون للمراقبة خارج نطاق "الحاجة إلى المعرفة need to know" سوف يخضعون لعقوبات

⁴⁰⁶ JOHN LOCKE, THE SECOND TREATISE OF GOVERNMENT, Ch. II, 6 (1690). John Locke (1632-1704) lived in England and his books Two Treatises on Government argue that man is born free in nature; because man is free and rational entity, he has a contract with the state in which he does not give up his inalienable rights of life, liberty and property. Should an oppressive government challenge those rights, then man should rebel.

⁴⁰⁷ See generally Eltis, *supra* note 18, at 487 (2003) (arguing that it is incumbent to harmonize the law as to e-mail eavesdropping in the global economy).

⁴⁰⁸ Notice of Electronic Monitoring Act, H.R. 4908, 106th Cong. (2000).





جنائية ومدنية، بما في ذلك التعويضات compensatory فضلاً عن التعويضات العقابية punitive damages. كما يمكن والموظفين من الادارة العليا يمكن أن يتلقوا سداداً لأتعاب وتكاليف المحامين في الحالة المناسبة. وهذا الحق البسيط في الإشعار وصياغة سبل انتصاف تستهدف التجاوزات ومن شأنه أن يقضي أساساً على المراقبة التعسفية التي تتيحها بيئة قانونية من الحصانة المطلقة legal environment of absolute immunity للمراقبة الإلكترونية.

وعلى المدى الطويل، فإن تشريعنا الفدرالي المقترح سيجعل الشركات في الولايات المتحدة، مثل شركة PhDog.com أكثر قدرة على المنافسة more competitive في تجارتها مع أوروبا. ومن شأن هذا القانون في الواقع أن يخفض تكلفة تنسيق الولايات المتحدة. فالممارسات مع القانون الأوروبي للمراقبة الإلكترونية. في عالم مترابط interconnected world حيث البيانات الشخصية للعاملين تعبر الحدود الدولية، فمن الأهمية بمكان أن تكون ممارسة المراقبة الإلكترونية الأوروبية والأمريكية تكون أكثر اتساقاً. فأي نقل تجاري للبيانات business transmitting data من أي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يجب أن تتوافق بالفعل مع قيام كل دولة بتنفيذ توجيه حماية البيانات Data Protection Directive. ويجب أن يتم الحصول على الموافقة على موضوع البيانات قبل الدخول في العقد، هذه الموافقة أمر حيوي لأي معالجة للبيانات الشخصية processing of personal data⁴⁰⁹، خلافاً لوجهة نظر المحاكم الأمريكية حيث لا توجد حاجة إلى موافقة صريحة قبل معالجة البيانات الشخصية التي تم الحصول عليها من خلال المراقبة.

والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مطالبة بأن تنص على أن نقل البيانات الشخصية إلى بلدان أخرى لا تتم إلا إذا كان هناك ضمان على وجود "مستوى كاف من الحماية البيانات adequate level of [data] protection"⁴¹⁰. ويحظر على جميع المنظمات نقل المعلومات الشخصية لأوروبا ما لم يمثل المنقول إليه transferee مع مبادئ الإشعار والاختيار الواردة في التوجيه⁴¹¹. إذا لم تحترم شركة أوروبية هذه المبادئ، يمكن أن تكون الشركة مسؤولة مدنياً civilly liable عن

⁴⁰⁹ *Id.* at Art. 7.

⁴¹⁰ *Id.* at Art. 17 (in general) and Art. 25 (for other countries outside the E.U.). The six legal grounds defined in the Directive are "consent, contract, legal obligation, vital interest of the data subject or the balance between the legitimate interests of the people controlling the data and the people on whom data is held (i.e. data subjects)." European Commission Press Release: IP/95/822, *Council Definitively Adopts Directive on Protection of Personal Data* (July 25, 1995), at http://www.privacy.org/pi/intl-orgs/ec/dp-EC-press_release.txt (last visited May 4, 2005).

⁴¹¹ U.S. Dep't of Commerce, *Safe Harbor Privacy Principles* (July 21, 2000), available at <http://www.export.gov/safeharbor/shprinciplesfinal.htm>. The European Commission approved new standard contractual clauses which business can use to ensure adequate safeguards when data is transferred from the E.U. to a non-E.U. country in Commission Decision C (2004)5271 from Jan. 7, 2005. Europa, *Data Protection: Commission Approves New Standard Clauses for Data Transfers to Non-EU Countries* (Jan. 7, 2005), available at <http://europa.eu.int/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/05/12&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en>; EUROPEAN COMMISSION, *DATA PROTECTION IN THE EUROPEAN UNION*, available at http://europa.eu.int/comm/intel-market/privacy/modelcontracts_en.htm (last visited May 25, 2005).





المعالجة غير المشروعة للبيانات الشخصية unlawful processing of personal data⁴¹². قد يتم تقييم assessed الأضرار لجمع أو نقل المعلومات دون موافقة موضوع البيانات⁴¹³، وهو ما لن يكون عليه الحال في أمريكا حيث لا يوجد أي توقع للخصوصية.

في الوقت الحاضر، فإن أي شركة مثل PhDog.com تقوم بنقل معلومات شخصية من العاملين الأوروبيين تعد في حالة انتهاك لتوجيه حماية البيانات⁴¹⁴، وسيكون على الشركة دفع تعويضات. الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مطالبة بأن تنص على أن نقل البيانات الشخصية إلى بلدان أخرى لا تتم إلا إذا كان هناك ضمان على وجود "مستوى كاف من الحماية [البيانات]"⁴¹⁵. 30 4 يحظر على جميع المنظمات نقل المعلومات الشخصية لأوروبا ما لم يمثل المنقول إليه مع مبادئ الإشعار والاختيار الواردة في التوجيه. 431 إذا لم تحترم شركة أوروبية هذه المبادئ، يمكن أن تكون الشركة مسؤولة مدنياً عن المعالجة غير القانونية للبيانات الشخصية⁴³². قد يتم تقييم الأضرار لجمع أو نقل المعلومات دون موافقة موضوع البيانات⁴³³ وهو ما لن يكون عليه الحال في أمريكا حيث لا يوجد أي توقع للخصوصية. في الوقت الحاضر، فإن أي شركة مثل PhDog.com نقل معلومات شخصية من العمال الأوروبيين تكون في انتهاك لتوجيه حماية البيانات⁴¹⁵، وسيكون على الشركة دفع تعويضات.

تحتاج الشركات الأميركية إلى الحفاظ على توازن ديناميكي dynamic equilibrium بين أعمالها التجارية التي تحتاج إلى مراقبة الاتصالات الإلكترونية وحقوق الخصوصية للعمال workers. إن إنشاء حقوق خصوصية معلوماتية informational privacy rights للعمال الأمريكيين American workers أمر بالغ الأهمية لمستقبل المبيعات والخدمات عبر الحدود cross-border sales and services. إن تقلص shrinking الحدود الوطنية national boundaries في اقتصادنا العالمي يخلق معضلات قانونية جديدة للشركات التي تنتهك المعايير القانونية الأوروبية. شركة أمازون Amazon.com، على سبيل المثال، تم التحقيق معها في أوروبا لانتهاكها قوانين حماية البيانات data protection laws حين قامت بجمع البيانات الشخصية عن زوار موقعها⁴¹⁶. ويترتب على ذلك أن الشركات الأميركية الأخرى ستكون في وضع حرمان من المنافسة

⁴¹² See id. (providing "adequate safeguards with respect to the protection of the privacy and fundamental rights and freedoms of individuals").

⁴¹³ Id.

⁴¹⁵ Ann Cavoukian, *The State of Privacy and Data Protection in Canada, the European Union, Japan and Australia*, PATENTS, COPYRIGHTS, TRADEMARKS, AND LITERARY PROPERTY COURSE HANDBOOK SERIES, June 2003, available at <http://www.ipc.on.ca/userfiles/page..attachments/state-pi.pdf> (last visited May 25, 2005); PRACTISING LAW INSTITUTE, INSTITUTE ON PRIVACY LAW (4TH ANNUAL): PROTECTING YOUR CLIENT IN A SECURITY-CONSCIOUS WORLD (2003), available at WESTLAW, TP-ALL.

⁴¹⁶ See Kathleen Fay, *Amazon.com Worldwide Operations Under Fire for Revising Privacy Policy*, 17 No. 8 E-COMMERCE L. & STRATEGY 7 (Dec. 2000) (reporting that the United Kingdom is being asked to enjoin amazon.com's U.K. affiliate from violating the UK's data protection act).





competitive disadvantage في أوروبا إذا نفذت المراقبة الإلكترونية دون النظر إلى الحقوق الأساسية للموظفين.

في أواخر التسعينات من القرن العشرين، قامت وزارة التجارة الأمريكية بالتفاوض على "قواعد شفافية safe harbor" مع الاتحاد الأوروبي لنقل البيانات الشخصية من خلال الموافقة على الالتزام بالاحتياطات المعقولة لحماية سلامة البيانات⁴¹⁷. ومثلما تفاوضت الولايات المتحدة وأوروبا على قواعد شفافية لنقل البيانات الشخصية، فإننا نقترح توفير قواعد شفافية لممارسات الخصوصية والبريد الإلكتروني أو مراقبة الإنترنت التي تتولى أحداث توازن مناسب بين حق أصحاب العمل في مراقبة الاتصالات الإلكترونية مع حقوق الإنسان الأساسية fundamental human rights. فقانون المراقبة الإلكترونية لعام 2005 سوف يعد مصدراً هاماً للقانون في إقامة ملاذ آمن.

ومن شأن قانون المراقبة الإلكترونية المقترح لعام 2005 أن يساعد على تصحيح صورة الولايات المتحدة كبلد يقلل من شأن الخصوصية devalues privacy في مكان العمل. الولايات المتحدة ينظر إليها على نطاق واسع widely perceived على أنها بيئة غير آمنة insecure environment لمعالجة وضع مجتمع الأعمال لدينا في وضع تنافسي غير مناسب بسبب ممارساتنا غير المُنظمة⁴¹⁸. قليلة من قطاعات الاقتصاد الأميركي التزمت حتى بالحد الأدنى من مبادئ حماية البيانات، وكان الخوف هو أنه لم يعد بالإمكان نقل البيانات بأمان إلى الولايات المتحدة⁴¹⁹. سيكون انسداد تدفق البيانات إلى الولايات المتحدة كارثياً وسيعرّض اقتصاد المعلومات العالمي global information economy للخطر⁴²⁰.

⁴¹⁷ The United States is lobbying international organizations to convince them to adopt America's self-regulatory approach to privacy. The United States is participating in the Platform for Privacy Protection (P3P), which is an industry standard developed by the World Wide Web Consortium that will enable visitors to express privacy preferences through their browsers. THIRD ANNUAL REPORT, U.S. GOVERNMENT WORKING GROUP ON ELECTRONIC COMMERCE 40 (2000). U.S. Dep't of Commerce, *Safe Harbor Privacy Principles* (July 21, 2000), available at <http://www.export.gov/safeharbor/shprinciplesfinal.htm>.

⁴¹⁸ The European and the United States Commerce Department arrived at an agreement so that data could be transferred between American and European companies. See *EU States Endorse Negotiations with United States on Data Privacy*, 67 Int'l Trade Rep. (BNA) 2252 (Nov. 3, 1998).

⁴¹⁹ Edmund L. Andrews, *U.S.-European Union Talks on Privacy Are Sputtering*, N.Y. TIMES, May 27, 1999, at C6.

⁴²⁰ The Europeans were generally satisfied with privacy protection for the personal information of medical patients.



٧. خاتمة

V. CONCLUSION

كان Gatsby يعتقد في الضوء الاخضر، فالمستقبل العضوي organistic future الذي يسجل سنة بسنة قبلنا. كان يستعصي eluded علينا ذلك الوقت، بيد ان هذا الامر غير مهم في الغد اذ سوف نركض أسرع، وتمتد أيدينا أبعد.... وبعد ذلك في صباح يوم جيد سوف نتغلب على، قوارب ضد التيار، التي تحملها مرة أخرى دون توقف في الماضي⁴²¹.

أصبحت شبكة المعلومات الدولية/ الويب جزءاً من الحلم الأميركي في أوائل التسعينيات. من المستحيل الآن تخيل مكان العمل بدون عرض النطاق الترددي، المتصفحات bandwidth, browsers، والبايتات bytes. واليوم العمال يمكنهم الدخول إلى الإنترنت من خلال هواتفهم المحمولة، وأجهزة الاستدعاء، والمساعدات الرقمية digital assistants وأجهزة الحاسوب التجارية. وبشكل أكثر تحديداً، أصبح العالم الافتراضي جزءاً متزايداً من مكان العمل الحديث لأنه المكان الذي تستضيف فيه الشركات مواقع الويب، وتملأ الطلبات، وتقدم خدمات مهنية، وتتصل إلكترونياً مع الشركات التابعة subsidiaries في جميع أنحاء العالم. وقد زادت الشركات من إنتاجيتها وكفاءتها بفضل تكنولوجيا المعلومات، ولكن إساءة استخدام الإنترنت دفعت الشركات إلى مراقبة الاتصالات الإلكترونية إلى حماية حقوقهم والحد من التزاماتهم. وقد ترك النهج الأميركي القائم على الملكية في المراقبة الإلكترونية العمال الأميركيين دون حلول ذات مغزى للتجسس الإلكتروني intrusive e-spying.

هل ترمز نظرة الدكتور Eckleberg اليوم إلى برامج التجسس spyware المستخدمة في مكان العمل الإلكتروني للقرن الحادي والعشرين؟⁴²² هل تطل الكلية/ المطلق في عيون العلم من النظارات الصفراء العملاقة وتستعرض ضغط على/ طرق المفاتيح keystroke، والحصاد كل موقع تتم زيارته، ورصد محتويات كل شاشة الكمبيوتر؟ اليوم سوف يتم استبدال عين الدكتور Eckleberg الشاملة بنظرة إلكترونية electronic gaze تتعامل مع كل موظف في مكان العمل ككائن يجب مراقبته. في عالم من الهكرة الحاقدين malevolent hackers وموظفين مستهترين negligent employees والتجسس الشركات على نطاق واسع widespread corporate espionage، فمن الضروري imperative أن تحمي الشركات أصولها المعلوماتية information assets. إن الفشل في مراقبة البريد الإلكتروني للموظفين أو استخدام الإنترنت سيعرض الشركة لخسائر كارثية catastrophic losses بسبب المخاطر المتعلقة بالسمعة reputational، والمشروعية legal، والتجارية business risks الناجمة عن التسوية التي تنطوي عليها الأسرار التجارية، وخطط الأعمال، وغيرها من المعلومات الخاصة proprietary information.

⁴²¹ FITZGERALD, *supra* note 7, at ch. 9.

⁴²² See generally Eric P. Robinson, *Big Brother or Modem Management: E-mail Monitoring in the Private Workplace*, 17 LAB. LAW 311 (2001).





إن التأثير الطويل الأجل لإصلاح قانوننا المتواضع هو جعل الولايات المتحدة أكثر قدرة على المنافسة competitive في الاقتصاد العالمي من خلال تناغم harmonizing قانون مراقبة مكان العمل workplace monitoring law مع أنظمة الخصوصية privacy regimes لشركائنا التجاريين الأوروبيين. حتى بالنسبة للشركات الأميركية التي لا تتعامل في أوروبا، فإن القانون المقترح يوازن بشكل مناسب بين حاجة صاحب العمل إلى مراقبة حق الموظف في منطقة من الخصوصية عندما يتعلق الأمر بالمعلومات الصحية الحساسة أو الشؤون المالية الشخصية أو العلاقات الحميمة أو غيرها من المعلومات الخاصة التي لا علاقة لها بمكان العمل⁴²³.

ونحن، كما السيد Gatsby، نؤمن بالضوء الأخضر، وحلم الثورة التقنية technical revolution، ونثق في الإنترنت والاتصالات الإلكترونية. ومع ذلك، فإن قانون الخصوصية الأمريكي "يقف بعيداً عن معظم العالم الذي يبدأ بدلاً من ذلك من الموقف القائل بأن الحق في الخصوصية هو مبدأ مركزي من مبادئ الكرامة الإنسانية"⁴²⁴. وفي حين أن نهج حقوق الملكية الأمريكية American property-rights يترك الموظفين دون دستورية أو قانون عام أو سبل انتصاف قانونية، فإن حق أرباب العمل الأوروبيين في مراقبة الاتصالات الإلكترونية متوازن مع حقوق خصوصية المعلومات الخاصة بالموظفين. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى بعض التوازن من أجل الحفاظ على حلم الثورة التكنولوجية والإنترنت على قيد الحياة وعدم تحويله إلى قشرة جوفاء وفارغة.

وينبغي أن يسعى مسار قانون المراقبة الإلكترونية على الإنترنت إلى تحقيق التوازن بين حاجة أصحاب العمل إلى المعرفة وحق الموظفين في الحفاظ على منطقة من الخصوصية. إن تسليح الموظفين ذوي الحقوق الإجرائية المحدودة سوف يؤدي إلى إنتاجية أكبر للموظفين، لأنهم سيكون لديهم منطقة من الخصوصية. هذا الإصلاح المتواضع من شأنه أن يمنع الغضب ضد آلة الماضي من تكرار نفسه في عصر المعلومات.

إن احترام التوقع المعقول للخصوصية في الاتصالات الإلكترونية للموظفين في مكان العمل من شأنه أن يضفي الطابع الإنساني على مكان العمل مع حماية صاحب العمل. إن الإصلاح المحدود، ومنح العمال إشعاراً وسبل انتصاف لانتهاكات أصحاب العمل في المراقبة الإلكترونية، ليس سوى الخطوة الأولى في تطوير قانون العمل الذي يحترم حقاً كرامة الشخص. وينبغي أن تكون الأيام التي ولت عندما أرباب العمل الأميركيين يمكن اعتراض سرا موظفيها البريد الإلكتروني واستخدام الإنترنت.

⁴²³ Brian S. Conneely & Jonathon D. Farrell, *Can Employers Monitor And Read Employee E-mails*, LONG ISLAND Bus. NEWS, Aug. 2, 2002, available at

<http://www.rivkinradler.com/rivkinradler/Publications/newformat/200208conneelyfarrell.shtml>

⁴²⁴ the American law of privacy "stands apart from most of the world which starts instead from the position that the right to privacy is a central tenet of human dignity." Lasprogata et al., *supra* note 15, at T 8.



فتحي محمد عبد الغني

- محاسب قانوني ومحكم
- خبير تقييم أصول الشركات والتجارة الإلكترونية
- عضو المؤتمر التأسيسي الأول للمؤتمر الدولي لقانون الإنترنت (27 سبتمبر 2004 – مؤتمر مصر الجديدة)
- عضو مؤسس وعضو مجلس إدارة الجمعية المصرية لقانون الإنترنت
- عضو مؤسس وأمين عام الجمعية المصرية لمكافحة جرائم المعلوماتية والإنترنت



”

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي - النشأة والتطور والهيئات الدولية العاملة في حقل التجارة الإلكترونية

(ورقة عمل)





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT



المنظمات الدولية العاملة في مجال التجارة الالكترونية

لا شك أن اختلاف التشريعات الوطنية وتباينها في تنظيمها للمعاملات التجارية الدولية من شأنه إشاعة القلق وعدم الاستقرار في التعامل على المستوى الدولي، مما يعوق تدفق التجارة الدولية ويمنع ازدهارها. فتباين الأحكام الموضوعية وقواعد التنازع التي تضعها التشريعات الوطنية من شأنه جهل أطراف العلاقات الدولية بالقواعد القانونية التي تخضع لها المعاملات، مما يعرضهم - إذا ما نشب نزاع فيما بينهم - لمفاجآت تنجم عن تطبيق قواعد تنازع القوانين المختلفة نتيجة لتباين القواعد الموضوعية التي تضعها التشريعات الوطنية في تنظيمها للمعاملات التجارية الدولية واختلافها⁽¹⁰⁾

ولذلك فقد اتجهت الجهود التي تبذل على المستوى الدولي منذ زمن بعيد إلى العمل على توحيد القواعد التي تحكم المعاملات التجارية الدولية بهدف تنمية التعامل التجاري بين الدول وحماية أطراف المعاملات من المخاطر التي تنجم عن تطبيق القوانين الوطنية المختلفة التي يجهلون أحكامها.

وتعتبر لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الاونسيترال) صاحبة ولاية عامة تتمثل في تعزيز التنسيق والتوحيد التدريجيين لقانون التجارة الدولية. وعلى هذا فاننا سنتناول نشأ هذه اللجنة وكيفية عملها بشيئا من التفصيل فيما يلي:

لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (الاونسيترال)

تبذل هيئة الأمم المتحدة نشاطا واسعا النطاق في مجال توحيد قانون التجارة الدولية منذ انشاء لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (الاونسيترال) United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL). وقد أنشئت هذه اللجنة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2205 الصادر في دورتها الحادية والعشرين في 17 ديسمبر 1966 بغرض تنسيق وتوحيد قانون التجارة الدولية.

ويرجع الفضل لحكومة المجر في جذب الانتباه لأهمية توحيد أحكام قانون التجارة الدولية بعد أن لوحظ كثرة عدد المنظمات الدولية التي تعمل في هذا الميدان، وانعدام التعاون والتنسيق فيما بينها، حيث طرحت حكومة المجر في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورتها العشرين هذا الموضوع، واقتُرحت ضرورة توجيه جهود الأمم المتحدة نحو توحيد أحكام قانون التجارة الدولية.

(1) تفسير اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع د.حسام الدين عبد الغنى الصغير — أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري كلية الحقوق جامعة المنوفية 2001





وبعد أن ناقشت الجمعية العامة هذا الاقتراح أحالت الموضوع إلى الأمانة العامة لإعداد تقرير في هذا الشأن. وقدم هذا التقرير في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التالية، وهي الدورة الحادية والعشرين، وبعد مناقشة الموضوع اتخذت الجمعية العامة القرار رقم 2205 بإنشاء لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (الاونسيترال) للعمل على تطوير وتنسيق وتوحيد أحكام قانون التجارة الدولية.

ولاية الاونسيترال

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الاونسيترال) (التي أنشئت في عام 1966) هي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ولها ولاية عامة تتمثل في تعزيز التنسيق والتوحيد التدريجين لقانون التجارة الدولية. وقد أعدت الأونسيترال منذ انشائها طائفة واسعة من الاتفاقيات، والقوانين النموذجية، والصكوك الأخرى، تتناول القانون الموضوعي الذي يحكم المعاملات التجارية أو الجوانب الأخرى للقانون التجاري التي لها أثر على التجارة الدولية. وتجتمع الأونسيترال مرة في السنة، وذلك عادة في الصيف، في نيويورك وفي فيينا بالتعاقب.

ولدى إنشاء اللجنة⁽¹¹⁾، سلّمت الجمعية العامة بأن التفاوتات في القوانين الوطنية التي تنظم التجارة الدولية تضع عوائق أمام تدفق التجارة، واعتبرت أن اللجنة هي الوسيلة التي تستطيع بها الأمم المتحدة القيام بدور أنشط في تقليل هذه العوائق وإزالتها. واسندت إليها ولاية تشجيع التنسيق والتوحيد التدريجين للقانون التجاري الدولي. أخذه في اعتبارها في هذا الصدد مصالح جميع الشعوب وخاصة شعوب البلدان النامية في تنمية التجارة الدولية تنمية شاملة.

وتشير عبارتا "تنسيق" و "توحيد" قانون التجارة الدولية إلى العملية التي ينشأ ويعتمد من خلالها القانون الذي ييسر التجارة الدولية. فهناك عوامل يمكن أن تعوق التجارة الدولية، مثل عدم وجود قانون ناظم قابل للتكهن به، أو وجود قوانين عفا عليها الزمن وغير مناسبة للممارسات التجارية. وتتبين لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي هذه المشاكل ثم تضع بعناية حلولاً لها تكون مقبولة للدول ذات النظم القانونية المختلفة ودرجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

ومن حيث المفهوم، يمكن اعتبار "التنسيق" العملية التي قد تعدل بها القوانين الداخلية بغية تعزيز القابلية للتنبؤ في المعاملات التجارية عبر الحدود. ويمكن اعتبار "التوحيد" اعتماد الدول معياراً قانونياً مشتركاً يحكم جوانب معينة من المعاملات التجارية الدولية. والقانون النموذجي أو الدليل التشريعي هو مثال لنص يصاغ من أجل تنسيق القانون الداخلي، في حين أن الاتفاقية هي صك دولي تعتمد الدول من أجل توحيد القانون على الصعيد الدولي. وتشمل الصكوك الناتجة عن أعمال الأونسيترال اتفاقيات، وقوانين نموذجية، وأدلة تشريعية، وقواعد، ومذكرات بشأن الممارسة. والمفهومان متصلان اتصالاً وثيقاً من الناحية العملية.

(11) نقلاً عن موقع لجنة الاونسيترال UNCITRAL@UNCITRAL.ORG





تشكيل الأونسيترال

كما هو الحال في معظم الهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة، التي تتألف من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تقتصر العضوية في الأونسيترال على عدد أقل من الدول، بغية تيسير المداولات. وقد كانت الأونسيترال تتألف أصلاً من 29 دولة؛ ووسّعت عضويتها في عام 1973 إلى 36 دولة؛ ثم في عام 2004 إلى 60 دولة. وتمثل العضوية المناطق الجغرافية المختلفة والنظم الاقتصادية والقانونية الرئيسية في العالم. ويُنْتَخَب أعضاء اللجنة لولاية مدتها ست سنوات، وتنتهي فترة ولاية نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات. وهناك خمس مجموعات إقليمية ممثلة في اللجنة: الدول الأفريقية؛ والدول الآسيوية؛ ودول أوروبا الشرقية؛ ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ ودول أوروبا الغربية ودول أخرى.

فيما يلي الدول الأعضاء في الأونسيترال حتى 14 يونية 2004، والسنوات التي تنتهي فيها عضويتها: (12)

الدولة	انتهاء العضوية	الدولة	انتهاء العضوية
الاتحاد الروسي	2007	السويد	2007
اسبانيا	2010	شيلي	2007
اكوادور	2010	الجابون	2010
اوغندا	2010	فنزويلا	2010
بارجواي	2010	الكاميرون	2007
بلجيكا	2007	كولومبيا	2010
بيلاروسيا	2010	ليتوانيا	2007
تونس	2007	المكسيك	2007
كوريا	2007	النمسا	2010
روندا	2007	امريكا	2010
سنغافورا	2007	الاردن	2007
سيراليون	2007	اسرائيل	2010
الصين	2007	اورجواي	2007
فرنسا	2007	ايطاليا	2010
قطر	2007	البرازيل	2007
كندا	2007	بولندا	2010
لبنان	2010	تركيا	2007

(12) موقع لجنة الأونسيترال UNCITRAL@UNCITRAL.ORG





الدولة	انتهاء العضوية	الدولة	انتهاء العضوية
المغرب	2007	جمهورية التشيك	2010
منغوليا	2010	جنوب افريقيا	2007
الهند	2010	سريلانكا	2007
الارجنتين	2007	سويسرا	2010
استراليا	2010	صربيا والجبل الاسود	2010
المانيا	2007	جواتيمالا	2010
إيران	2010	فيجي	2010
باكستان	2010	كرواتيا	2007
بنين	2007	كينيا	2010
تايلاند	2010	مدغشقر	2010
الجزائر	2010	بريطانيا وايرلندا الشمالية	2007
مقدونيا	2007	نيجيريا	2010
زمبابوي	2010	اليابان	2007

أساليب عمل الأونسيترال

تضطلع اللجنة بعملها في دورات سنوية تعقد في سنوات متعاقبة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك وفي مركز فيينا الدولي بفيينا. وعقد اللجنة عدد 38 دورة سنوية كانت الاولى خلال المدة من 29 يناير الى 26 فبراير سنة 1968 والدورة الثامنة والثلاثون في فينا خلال الفترة من 4 الى 15 يوليو 2005 وسوف تعقد الدورة التاسعة والثلاثون في نيويورك خلال الفترة من 19 يونيو الى 7 يوليو 2006. وفي العادة يعقد كل فريق عامل تابع للجنة دورة أو دورتين في السنة، تبعا للمواضيع التي سيتناولها؛ وتتعاقد هذه الدورات أيضا بين نيويورك وفيينا. وعلاوة على الدول الأعضاء، تدعى جميع الدول غير الأعضاء في اللجنة، وكذلك المنظمات الدولية المهمة، إلى حضور دورات اللجنة ودورات أفرقتها العاملة، بصفة مراقبين. ويسمح للمراقبين بالمشاركة في المناقشات في دورات اللجنة وأفرقتها العاملة بنفس القدر المسموح به للأعضاء.

الأفرقة العاملة في الأونسيترال

أنشأت اللجنة ستة أفرقة عاملة لأداء العمل التحضيري الفني بشأن المواضيع المدرجة في برنامج عمل اللجنة. ويتكوّن كل فريق عامل من جميع الدول الأعضاء في اللجنة ويضطلع الفريق العامل بالأعمال التحضيرية الفنية بشأن المواضيع المدرجة في برنامج عمل الأونسيترال. وحاليا تضم





عضوية الأفرقة العاملة جميع الدول الأعضاء في الأونسيتال. وعادة يجتمع الفريق العامل مرتين في السنة، فيعقد دورة ربيع في نيويورك ودورة خريفية في فيينا. وفيما يلي الأفرقة العاملة الستة والمواضيع التي تُعنى بها حالياً:

الفريق العامل الأول

- من عام 2004 إلى الآن: الاشتراء
- 2003-2001: مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص
- 1971-1969: الحدود الزمنية والمواعيد القطعية (التقادم)

الفريق العامل الثاني

- من عام 2000 إلى الآن: التحكيم والتوفيق الدوليان
- 2000-1981: الممارسات التعاقدية الدولية
- 1978-1968: البيع الدولي للبضائع

الفريق العامل الثالث

- من عام 2002 إلى الآن: قانون النقل
- 1975-1970: التشريع الدولي للنقل البحري

الفريق العامل الرابع

- من عام 1997 إلى الآن: التجارة الالكترونية
- 1996-1992: التبادل الالكتروني للبيانات
- 1992-1988: المدفوعات الدولية
- 1987-1973: الصكوك الدولية للتداول





الفريق العامل الخامس

- 2004-2001: قانون الاعسار
- 2000: الممارسات التعاقدية الدولية
- 1999-1995: قانون الاعسار
- 1994-1981: النظام الاقتصادي الدولي الجديد

الفريق العامل السادس

- من عام 2002 إلى الآن: المصالح الضمانية

الأونسيترال تراعى مصالح البلدان النامية

تراعى الأونسيترال، وفقا لولايتها (الفقرة 9 من قرار الجمعية العامة 2205 د-21)، مصالح جميع الشعوب، وخاصة شعوب البلدان النامية، في انماء التجارة الدولية انماء كبيرا. ويمثل أعضاء اللجنة المناطق الجغرافية المختلفة، وتنتخبهم الجمعية العامة. وهي تولى الاعتبار الواجب لتأمين التمثيل الكافي للنظم الاقتصادية والقانونية الرئيسية في العالم وللبلدان المتقدمة النمو والنامية. (المرجع نفسه الفقرة 1) وتقوم البلدان النامية بدور نشط في صياغة نصوص الأونسيترال واعتمادها. والتزام اللجنة والأمانة بتوفير التدريب والمساعدة التقنية لتلك البلدان التزام عريق ودائم. كما أعربت الجمعية العامة عن تأييدها القوي لهذه الأعمال. فمثلا قرار الجمعية العامة 151/55 المؤرخ 12 ديسمبر 2000 والمعنون (تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي) يؤكد من جديد أهمية أعمال اللجنة، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية، فيما يتعلق بالتدريب والمساعدة الفنية في ميدان القانون التجاري الدولي، مثل المساعدة في اعداد التشريعات الوطنية على أساس النصوص القانونية للجنة.





الأونسيترال ومنظمة التجارة العالمية

الأونسيترال هي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأمانة الأونسيترال هي شعبة القانون التجاري الدولي التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. أما منظمة التجارة العالمية فهي منظمة دولية حكومية مستقلة عن الأمم المتحدة. والمسائل التي تعالجها منظمة التجارة العالمية والأونسيترال مختلفة. فالمنظمة تتصدى لمسائل السياسات التجارية، مثل تحرير التجارة، أو إلغاء الحواجز التجارية، أو الممارسات التجارية غير العادلة، أو المسائل المشابهة التي تتعلق عادة بالقانون العام، بينما تتصدى الأونسيترال للقوانين المنطبقة على الأطراف الخاصة في المعاملات الدولية. ومن ثم فإن الأونسيترال لا تتصدى للمسائل التي بين الدول، مثل مكافحة الإغراق، أو الرسوم التعويضية، أو حصص الاستيراد.

اتخاذ القرارات في الأونسيترال

تتخذ الأونسيترال قراراتها عادة بتوافق الآراء، وليس بالتصويت. وأساس توافق الآراء هو بذل جهود لمعالجة جميع الشواغل التي تثار، لكي يكون النص النهائي مقبولا للجميع. ولا ينبغي أن يفهم توافق الآراء على أنه يعطي أي دولة صلاحية نقض الرأي الذي يكون، بغير ذلك النقض، الرأي السائد لدى الاجتماع.

ولا تقلل المشاركة في الأونسيترال من سيادة الدول. فمشاركة الدول في الأونسيترال، سواء بصفة دول أعضاء في اللجنة أو بصفة دول مراقبة، هي مشاركة طوعية تماما. وتبعا للممارسة المتعارف عليها، تتخذ جميع القرارات في اللجنة، بما في ذلك برنامج عملها، وسير المشاريع المحددة، واعتماد النصوص، بتوافق الآراء. واختيار استخدام نصوص الأونسيترال التشريعية هو مسألة تخص المشرعين في كل دولة على حدة.

الأونسيترال وتشريعات حماية المستهلكين

نصوص الأونسيترال تنطبق على المعاملات التجارية بين المنشآت التجارية، وليس بين المنشآت التجارية والمستهلكين. فمثلا اتفاقية الأمم المتحدة للبيع الدولي للبضائع (اتفاقية البيع) لا تنطبق على المعاملات في البضائع التي يعلم البائع أنها تشتري للاستعمال الشخصي أو العائلي أو المنزلي، كما لا تنطبق على الإصابات البدنية التي تحدث بسبب البضائع وفقا للمادتين 2 (أ) و 5 من اتفاقية البيع.



وبالمثل فإن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية مصاغ بحيث لا يلغي أي قاعدة قانونية يكون القصد منها حماية المستهلك. وعلى أية حال، يجوز للدول التي تشرع نصوص الأونسيترال التشريعية أن تجعلها خاضعة لمستوى حماية المستهلكين الذي تعتبره ملائماً.

الأونسيترال والمسائل البيئية

ليست لمعظم نصوص الأونسيترال صلة مباشرة بالشواغل البيئية. بيد أنه، حيثما تكون للشواغل البيئية صلة بموضوع معيّن، يعترف على النحو الواجب بحماية البيئة. ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، الذي هو نص تشريعي مقصود منه تعريف المشرعين المحليين بالمسائل التي ينبغي النظر فيها عند صياغة قوانين تنظم الاستثمار الخاص في البنى التحتية، يوضح أنه يسلم على نطاق واسع بأن حماية البيئة هي شرط مسبق حاسم الأهمية للتنمية المستدامة.⁽¹³⁾

ويبحث الدليل التشريعي الممارسة المسلم بها في بعض الدول والمتمثلة في مشاركة الجمهور في إصدار الرخص البيئية، ويرد فيه النص التالي: (ويمكن أن يساعد الانضمام الى المعاهدات المتصلة بحماية البيئة على تعزيز النظام الدولي لحماية البيئة). وقد وضع أثناء العقود الأخيرة عدد كبير من التشريعات الدولية من أجل ارساء معايير دولية موحدة. ومن هذه التشريعات: جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 1992؛ والميثاق العالمي للطبيعة (قرار الجمعية العامة 7/37). واتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها لعام 1989؛ واتفاقية عام 1991 لتقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي؛ واتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية لعام 1992⁽¹⁴⁾.

(13) (الفقرة 42 من الفصل السابع من الدليل التشريعي .

(14) الفصل السابع من الدليل التشريعي، الفقرة 44





المنظمات الدولية الاخرى العاملة في مجال التجارة الالكترونية

توجد العديد من المنظمات الدولية التي يتصل مجال عملها بالتجارة الالكترونية والتي قامت بادوار مؤثرة في مجال التجارة الالكترونية في الفترة الماضية. كما انها تضع دائما في خططها القيام بأعمال مشابهة في المستقبل. وجميع هذه الهيئات والمنظمات يكمل عمل كل منها عمل الاخرين. ودائما ما تضع كل هيئة او منظمة في اعتبارها القواعد او النظم التي اقترتها او توصلت لها باقى الهيئات والمنظمات الدولية التي لها تأثير على حقل التجارة الالكترونية او تكون ذات صلة به. ونورد فيما يلي بيان بالمنظمات والهيئات الدولية التي تؤثر أعمالها على لجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولي (الاونسيترال) وتحديدًا على عمل الفريق العامل (الفريق الرابع) المعني بالتجارة الإلكترونية⁽¹⁵⁾. من واقع ما ورد بالوثيقة A/cn.9/579 عن لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري في دورتها الثامنة والثلاثون - فيينا 4 - 15 يوليو 2005

(أ) هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

الاتحاد الدولي للاتصالات

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

(ب) المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ

أمانة الكومنولث

مجلس أوروبا

المفوضية الأوروبية

مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

(15) لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. الدورة الثامنة والثلاثون من 4 - 15 يولييه 2005 – فيينا - وثيقة الامم المتحدة رقم A/CN.9/579





منظمة الدول الأمريكية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المنظمة العالمية للجمارك

(ج) المنظمات الدولية غير الحكومية

غرفة التجارة الدولية

ونستعرض فيما يلي اهم الاعمال التي قامت بها كلا من هذه الهيئات والمنظمات الدولية في مجال التجارة الالكترونية:

أولاً: هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)⁽¹⁶⁾

— اقر ر مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة (جنيف، 22- 25 فبراير 2005 توصيات تتعلق باستراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية. وأوصى بأن يضطلع الأونكتاد بأبحاث وأعمال تحليلية سياسية بشأن الآثار التي تتركها التجارة والتنمية على مختلف جوانب تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الإلكترونية المدرجة ضمن ولاية الأونكتاد، مع تركيز خاص على القطاعات التي تنصدر اهتمامات البلدان النامية. وأوصى أيضاً بأن يواصل الأونكتاد العمل في مجالات تشمل، ضمن جملة أمور، قياس تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تكوين قدرة إحصائية تمكن البلدان النامية من قياس فرص الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها وتأثيرها، وكذلك رصد أوجه التقدم المحرز في هذا الميدان والمساهمة في بناء القدرات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، خصوصاً في قطاعات التجارة التي لها أهمية خاصة للبلدان النامية، أو القطاعات التي يمكن تعزيزها تعزيزاً كبيراً من خلال استخدام تلك التكنولوجيات، مثل قطاع السياحة وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتخفيف حدة الفقر.

WW.UNCTAD.ORG ⁽¹⁶⁾





— ويشترك الأونكتاد في مشاريع محددة على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد الدول تستهدف تحسين كفاءة قطاع التجارة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، من خلال تخفيض تكاليف المعاملات المرتبطة بمشاكل الجمارك والنقل العابر. ويجري السعي لإجراء تحسينات في فعالية نظام الجمارك في تلك البلدان من خلال الارتقاء بالنظم الآلية للبيانات الجمركية (ASYCUDA) بما يشمل تطوير أدوات تكنولوجيا المعلومات المراد استخدامها في رصد اتفاقات النقل العابر، ومشاريع المساعدة التقنية، وتوفير الخبراء والتدريب وتنسيق المشاريع⁽¹⁷⁾.

— ويقوم الأونكتاد كذلك بنشر تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية الذي يصدره سنوياً والذي يركز على الاتجاهات السائدة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مثل التجارة الإلكترونية والأعمال التجارية الإلكترونية وعلى الخيارات السياسية والاستراتيجية الوطنية (والدولية المتعلقة بتحسين التأثير الانمائي لهذه التكنولوجيات في البلدان النامية)⁽¹⁸⁾.

(2) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا⁽¹⁹⁾

— تقوم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا من خلال مركز تيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية (UN/CEFACT) التابع لها بدعم الأنشطة المكرسة لتحسين قدرة المنشآت التجارية والمنظمات التجارية والإدارية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والاقتصادات الانتقالية على تبادل المنتجات والخدمات ذات الصلة بشكل فعال. وينصب تركيزها الرئيسي على تيسير المعاملات على الصعيدين الوطني والدولي، من خلال تبسيط ومواءمة العمليات والإجراءات وتدفقات المعلومات، مما يساهم في نمو التجارة العالمية.

⁽¹⁷⁾ يمكن الحصول على قائمة كاملة بالمشاريع ذات الصلة بالنظم الآلية للبيانات الجمركية على الموقع الشبكي: <http://www.unctad.org/Templates/Projects.asp?mode=showprojects&status=subject&intItemID=1451&intSubjectID=23&value=ASYCUDA>

⁽¹⁸⁾ يتاح الحصول على نسخة من تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام ٢٠٠٤ بالاتصال المباشر على:

[HTTP://WWW.UNCTAD.ORG/EN/DOCS/ECDR2004_EN.PDF](http://WWW.UNCTAD.ORG/EN/DOCS/ECDR2004_EN.PDF)

⁽¹⁹⁾ <http://www.unece.org/Welcome.html>





— وقد أقام مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية مشروعاً جديداً لتيسير التجارة بغية تنقيح توصيته الحالية رقم 6 بشأن الفواتير المتعلقة بالتجارة الدولية، وذلك بتكييفها وفق الاشتراطات التجارية والرقابية للفوترة الإلكترونية⁽²⁰⁾.

وتسعى التوصية المنقحة إلى تذليل العقبات التي تعوق الفوترة الإلكترونية، وإلى توفير حل يمكن تنفيذ بسهولة من جانب المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة. وقدم مشروع التوصية أثناء انعقاد ملتقى لمركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية بشأن التجارة اللاورقية في جنيف يومي 20 و 21 يونيو 2005، قامت خلاله هيئات رقابية وكيانات تجارية بتقديم مقترحات بصدد التجارة اللاورقية وذلك للتوصل لاتفاق بشأن تنفيذها.

— ويسعى مشروع تيسير التجارة إلى تحديد عناصر البيانات اللازمة لتمكين التسوية الآلية للفواتير وتحديد المعلومات اللازمة لتمكين المؤسسات المالية من تجهيز الفواتير بشكل فعال. وقد أعرب عدد من الهيئات (بما في ذلك اتحاد النقل الجوي الدولي) عن الاهتمام بهذا العمل وبإمكانية تحقيق مكاسب في الكفاءة من خلال الفوترة الإلكترونية. ويسعى مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية إلى الحصول على الموارد والدعم لهذا المشروع من كل من قطاع الصناعة والوكالات الحكومية، كما إنه يعمل في هذا الصدد مع الإدارات والبرامج ذات الصلة في المفوضية الأوروبية.

- وتشترك لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا مع الأونكتاد في رعاية الفرقة العاملة المعنية بتيسير إجراءات التجارة الدولية، التي وضعت قواعد الأمم المتحدة للتبادل الإلكتروني للبيانات فيما يتعلق بالإدارة والتجارة والنقل، التي تشمل معايير وأدلة ومبادئ توجيهية متفق عليها دولياً للتبادل الإلكتروني للبيانات المنظمة، وخصوصاً ما يتعلق منها بالتجارة في السلع والخدمات بين نظم المعلومات المستقلة والمحوسبة⁽²¹⁾.

- وقامت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا أيضاً بإنشاء فرقة عمل معنية بوضع نهج موحد إزاء الوثائق الإلكترونية المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك مشروع وثائق الأمم المتحدة بشأن التجارة

⁽²⁰⁾ (انظر أيضاً) http://www.unece.org/cefact/forum_grps/tbg/projects.htm

⁽²¹⁾ http://www.unece.org/trade/untdid/texts/d100_d.htm.





الإلكترونية (وثائق الأمم المتحدة الإلكترونية (UneDocs)⁽²²⁾ وذلك بدعم من اللجنة التقنية 154 التابعة للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي⁽²³⁾

وتمثل وثائق الأمم المتحدة الإلكترونية مبادرة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا تستهدف تيسير عملية التحول إلى التجارة اللاورقية من خلال توفير بدائل إلكترونية للوثائق الورقية الرئيسية المستخدمة في سلسلة التوريد الدولية. وأنشأ مركز الأمم المتحدة تيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية كذلك فريقاً عاملاً جديداً (الفريق العامل الثاني المعني بالتجارة والعمليات (UNeDocs TBG2)⁽²⁴⁾

بغية تحديد الوثائق الأساسية المستخدمة في التجارة الدولية ووضع المواصفات الورقية والإلكترونية لتلك الوثائق، وكذلك مواصفات الوثائق المعدة وفقاً للطلب، وذلك من أجل دعم المشاريع الوطنية والإقليمية والدولية التي تدعو إلى التجارة اللاورقية⁽²⁵⁾.

— وقامت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا برعاية ملتقى تنفيذي يومي 20 و 21 يونيو 2005 بشأن التجارة اللاورقية في سلاسل التوريد الدولية بهدف جعل جميع البلدان والمنشآت والمنظمات غير الحكومية تلتزم بدليل تفصيلي لجعل التجارة اللاورقية أمراً واقعاً، بما في ذلك استبانة العقبات الرئيسية التي حالت حتى الآن دون تنفيذ التجارة اللاورقية تنفيذاً واسع النطاق في سلسلة التوريد العالمية وتحديد إطار وخطة عمل بشأن تبادل المعلومات من أجل أمن وكفاءة سلاسل التوريد⁽²⁶⁾

(22) يمكن الحصول على معلومات مفصلة عن وثائق الأمم المتحدة بشأن التجارة الإلكترونية من الموقع

<http://www.unece.org/etrades/unedocs>

(23) <http://www.iso.org/iso/en/ISOOnline.frontpage>

(24) يمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن هذا الفريق من الموقع الشبكي:

http://www.unece.org/cefact/forum_grps/tbg/tbg2_edocs/tbg2_edocs.htm

(25) يمكن الحصول على مزيد من المعلومات على الموقع الشبكي

http://www.unece.org/cefact/prspr05_trd_04e.pdf

(26) يتاح الحصول على مزيد من المعلومات فيما يتعلق بهذا الملتقى من الموقع الشبكي:

<http://www.unece.org/forums/forum05/welcome.htm>



(3) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ⁽²⁷⁾

- اضطلعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مؤخرًا بتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع بتكليف من البنك الدولي⁽²⁸⁾ بشأن مواءمة النظم القانونية للتجارة الإلكترونية في آسيا والمحيط الهادئ. وتحقيقاً لهذه الغاية، عقدت اللجنة مؤتمراً إقليمياً للخبراء بشأن هذا الموضوع في تايلند في الفترة من 7 إلى 9 يولييه 2004 وقد ركز المؤتمر اهتمامه، من خلال مجموعة من الورقات⁽²⁹⁾

على قوانين ولوائح التجارة الإلكترونية المعمول بها في بعض المناطق دون الإقليمية من آسيا وجزر المحيط الهادئ، وكذلك على الإطار القانوني الإلكتروني لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا⁽³⁰⁾. وقد بحثت تلك الورقات الوضع والتحديات المتعلقة بصياغة نظام قانوني للتجارة الإلكترونية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ كما ركزت على احتياجات بناء القدرات اللازمة للصوغ المنسق للنظم القانونية للتجارة الإلكترونية في تلك المنطقة. وفي اجتماع بشأن احتياجات بناء القدرات عقد في نهاية مؤتمر الخبراء الإقليمي⁽³¹⁾،

وضعت توصية تطالب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بوصفها الجهاز الإقليمي للأمم المتحدة، بأن تتسق مع المنظمات الأخرى المعنية ببناء القدرات - خصوصاً لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والبنك

⁽²⁷⁾ <http://www.unescap.org>

⁽²⁸⁾ [HTTP://WWW.WORLDBANK.ORG](http://www.worldbank.org)

⁽²⁹⁾ يتاح الاطلاع على النص الكامل للورقات التي قدمت إلى المؤتمر الإقليمي والورقات الأخرى ذات الصلة على موقع شعبة التجارة والاستثمار التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على شبكة الإنترنت www.unescap.org/tid

⁽³⁰⁾ أقر قادة بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان) مبادرة الآسيان الإلكترونية خلال مؤتمر قمته السنوي الذي عقد في مانيل يوم 28 نوفمبر 1999. وترمي هذه المبادرة إلى وضع نهج إقليمي للاستخدام الشامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأعمال التجارية والمجتمع والحكومة

⁽³¹⁾ عقد هذا الاجتماع يوم 9 يولييه 2004. ويمكن الحصول على قائمة المشاركين (التي ضمت أكثر من 50 خبيراً ومسؤولاً حكومياً كبيراً) وعلى خطة بناء القدرات الإقليمية، التي شكلت جزءاً من استنتاجات وتوصيات مؤتمر الخبراء الإقليمي على الموقع www.unescap.org/tid/projects/ecom04_conf.asp





الدولي - عملية تنفيذ الأنشطة الإقليمية لبناء القدرات على أساس إقليمي أو دون إقليمي. وفي المراحل التالية من المشروع، يتوخى أن تعقد في عام 2005 حلقة عمل دون إقليمية لتدريب المشرعين وموظفي الهيئات الرقابية على وضع نهج إقليمي لنظم قانونية متسقة للتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى برامج "تدريبية للمدربين" تشمل القضاة والمحامين. وفي مرحلة لاحقة من المقرر عقدها في عام 2006، يقترح تقديم مساعدة تقنية إلىفرادى البلدان والمناطق، بالإضافة إلى تنظيم تدريب وطني للقضاة والمحامين بهدف ضمان صياغة وتطبيق قوانين متسقة للتجارة الإلكترونية من جانب المحامين والقضاة والحكومات في جميع البلدان المشتركة في المشروع.

(4) الاتحاد الدولي للاتصالات (32)

- يضطلع الاتحاد الدولي للاتصالات، وهو من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، بدور قيادي في تنظيم مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تبعا لمقترح قدمته حكومة تونس، اعتمد الاتحاد الدولي للاتصالات قرارا في مؤتمره الخاص بالمفوضين، المعقود في منيابوليس في عام 1998، يقضي بعقد مؤتمر قمة عالمي بشأن مجتمع المعلومات، وإدراج هذا الموضوع على جدول أعمال الأمم المتحدة. وفي عام 2001، قرر مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات أن يعقد مؤتمر القمة هذا على مرحلتين، الأولى في جنيف، سويسرا، من 10 إلى 12 ديسمبر 2003، والثانية في مدينة تونس، بجمهورية تونس، في الفترة من 16 إلى 18 نوفمبر 2005 وقد أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ذلك القرار. (بقرارها رقم 56/183) الذي أوكل الدور القيادي للتحضير لذلك المؤتمر إلى الاتحاد الدولي للاتصالات بالتعاون مع غيره من المنظمات والشركاء المهتمين. ويتمثل هدفه الرئيسي لمؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات في إقامة مجتمع معلومات جامع ومنصف.

وكانت المرحلة الأولى من مؤتمر القمة الأول، الذي كان يتوخى عقده على مرحلتين، قد عقدت في جنيف في الفترة من 10 إلى 12 ديسمبر 2003، حيث تم التوصل إلى اتفاق بشأن إعلان المبادئ⁽³³⁾ (الذي ينص على المبادئ التي يقيم عليها مجتمع المعلومات العالمي)، وخطة عمل⁽³⁴⁾

⁽³²⁾ [HTTP://WWW.ITU.INT/HOME/](http://www.itu.int/home/)

⁽³³⁾ [HTTP://WWW.ITU.INT/WSIS/DOCS/GENEVA/OFFICIAL/DOP.HTML](http://www.itu.int/wsis/docs/geneva/official/dop.html)

⁽³⁴⁾ [HTTP://WWW.ITU.INT/WSIS/DOCS/GENEVA/OFFICIAL/POA.HTML](http://www.itu.int/wsis/docs/geneva/official/poa.html)





(تبيين خطوط عمل ملموسة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية الصادر بقرار الأمم المتحدة رقم 55/2 والذي اعتمد في 8 سبتمبر 2000⁽³⁵⁾)

وذلك عن طريق الترويج للمنتجات والشبكات والخدمات والتطبيقات القائمة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ومساعدة البلدان في التغلب على الفجوة الرقمية. وستعقد المرحلة الثانية من مؤتمر القمة في تونس في الفترة من 16 إلى 18 نوفمبر 2005، وتركز على تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بوضع أهداف قابلة للتحقيق بحلول عام 2015، والسعي إلى بلورة توافق في الآراء بشأن المسائل التي لم تنجز والتي تشمل، ضمن جملة أمور، مسألة الإدارة الرشيدة للإنترنت⁽³⁶⁾. وقد أنشئ فريق عامل معني بالإدارة الرشيدة للإنترنت لمعالجة المسائل التالية: صياغة تعريف عملي للإدارة الرشيدة للإنترنت؛ وتعيين مسائل السياسة العامة التي تتصل بالإدارة الرشيدة للإنترنت؛ وبلورة فهم مشترك للأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها الحكومات والمنظمات الدولية القائمة وغيرها من المحافل وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني من كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو⁽³⁷⁾.

- ويقوم الاتحاد الدولي للاتصالات حالياً بتنفيذ سلسلة من الأنشطة المتعلقة بمكافحة الرسائل الإلكترونية التطفلية في الأجلين القصير والطويل بغية تعزيز التعاون الدولي ووضع أطر سياساتية متسقة وتعزيز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، فضلاً عن توفير الدعم للبلدان النامية في مجال التصدي للرسائل الإلكترونية التطفلية⁽³⁸⁾.
وقد خصص اليوم الافتتاحي لاجتماع بشأن الأمن المعلوماتي عقده مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في 28 يونية 2005 لبحث مسألة مكافحة الرسائل الإلكترونية التطفلية⁽³⁹⁾.

⁽³⁵⁾ ويمكن الاطلاع على الاعلان العالمي على موقع

<http://www.un.org/millennium/declaration/ares552e.htm>

⁽³⁶⁾ الفقرات المتصلة بإدارة الإنترنت في إعلان المبادئ يمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي :

http://www.wgig.org/docs/Paragraphs_Internet_Governance.doc

⁽³⁷⁾ وللحصول على مزيد من المعلومات عن الفريق العامل المعني بالإدارة الرشيدة للإنترنت انظر موقع:

<http://www.wgig.org/>

⁽³⁸⁾ المعلومات المتعلقة بمبادرات الاتحاد الدولي للاتصالات الرامية إلى مكافحة الرسائل الإلكترونية التطفلية يمكن الحصول

عليها من الموقع الشبكي التالي: <http://www.itu.int/osg/spu/spam/intcoop.html>

⁽³⁹⁾ [HTTP://WWW.ITU.INT/OSG/SPU/SPAM](http://www.itu.int/osg/spu/spam)





وفي نوفمبر 2004، عقدت ندوة الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن إدارة شؤون الحكم بالوسائل الإلكترونية وبرتوكول الإنترنت للمنطقة العربية في مدينة دبي، الإمارات العربية المتحدة، للنظر في المسائل العملية التي ينطوي عليها تنفيذ المبادرات المتعلقة بإدارة شؤون الحكم بالوسائل الإلكترونية ولمناقشة الجوانب السياسية لإدارة نظام أسماء الحقول وعناوين بروتوكول الإنترنت. ويدخل هذا النشاط في إطار مشروع الاتحاد الدولي للاتصالات العالمي بشأن إدارة شؤون الحكم بالوسائل الإلكترونية. وهو يستهدف زيادة كفاءة إدارة شؤون الحكم في البلدان النامية من خلال تقديم خدمات وتطبيقات الحكومة الإلكترونية إلى المواطنين عبر الإنترنت⁽⁴⁰⁾.

— وفي عام 2004 أيضاً، نشر الاتحاد الدولي للاتصالات تقريراً عن أنشطته المتصلة بشبكات بروتوكول الإنترنت⁽⁴¹⁾.

(5) المنظمة العالمية للملكية الفكرية (42)

— أعدت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) دراستين شاملتين أولى في عام 1999⁽⁴³⁾ والثانية في عام 2000⁽⁴⁴⁾ ركزتاً على المسائل الناشئة عن الصلة بين أسماء الحقول وحقوق الملكية الفكرية. وقد أوصى تقرير عام 1999 باستحداث إجراء موحد لتسوية النزاعات بهدف معالجة النزاعات المتعلقة بالادعاء بالتسجيل بسوء نية أو إساءة الاستعمال المتعمدة لعلامات تجارية باعتبارها أسماء حقول أو "الاستيلاء الاحتيالي على موقع على الإنترنت".

واهتم تقرير عام 2001 بمجموعة من عناصر التعريف غير العلامات التجارية (مثل الأسماء الدولية غير التجارية للمواد الصيدلانية؛ وأسماء مختصرات أسماء المنظمات الحكومية الدولية؛ والأسماء الشخصية وعناصر التعريف الجغرافية مثل الإشارات إلى المصدر الجغرافي التي توضع على البضائع، والإشارات الجغرافية وغيرها من المصطلحات الجغرافية، والأسماء التجارية التي

⁽⁴⁰⁾ للحصول على المزيد من المعلومات حول هذا المشروع وغيره من المشاريع ذات الصلة، انظر:

<http://www.itu.int/ITU-D/e-strategy/e-applications/E-government/index.html>

⁽⁴¹⁾ والتي يمكن الحصول عليها من موقع http://www.itu.int/osg/spu/ip/chapter_five.html

⁽⁴²⁾ [HTTP://WWW.WIPO.INT/](http://www.wipo.int/)

⁽⁴³⁾ إدارة أسماء الحقول والعناوين على الإنترنت: مسائل الملكية الفكرية " تقرير عملية المنظمة العالمية للملكية الفكرية

(الويبو) المتعلقة بأسماء حقول على الإنترنت <http://wipo2.wipo.int>

⁽⁴⁴⁾ الاعتراف بالحقوق واستخدام الأسماء في نظام أسماء حقول على الإنترنت "، تقرير عملية الويبو الثانية

المتعلقة بأسماء حقول الإنترنت <http://wipo2.wipo.int>





تستخدمها منشآت للتعريف عن نفسها). ووجد أدلة هامة على التسجيل والاستعمال المضللين لعناصر التعريف تلك باعتبارها أسماء حقول. وفيما يتعلق بأسماء أو مختصرات أسماء المنظمات الحكومية الدولية، أوصى تقرير عام 2001 بأن تسعى الدول إلى استحداث إجراء إداري لتسوية النزاعات يماثل "السياسة الموحدة لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول" التي يتولى إدارتها جزئيا مركز التحكيم والوساطة التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. ولقد أسهمت أنشطة ذلك المركز في مجال النزاعات حول أسماء الحقول إسهاما جزئيا في تحقيق قبول أوسع لاستخدام الإجراءات التي تتم بالاتصال المباشر للحاسبات لحسم النزاعات التي تنشأ في بيئة شبكات الاتصال. — وفي مجال قانون الملكية الفكرية، نجد أنه مع اتساع النطاق العالمي للإنترنت والنمو السريع للتجارة الإلكترونية، نشأ عدد من المسائل المتصلة بالولاية القضائية، وتنفيذ الأحكام، والقانون الواجب التطبيق. فعلى سبيل المثال، تعتبر مسألة القانون الواجب التطبيق من المسائل ذات الأولوية في مجال حقوق التأليف والنشر. وفي مجال الفضاء الحاسوبي (السيبراني)، نظرا لسهولة وسرعة إمكانية النقل الرقمي لنسخ مكتملة من المواد الخاضعة لحقوق التأليف والنشر من أي مكان في العالم وإليه بإذن أو بدون إذن من صاحب حق التأليف والنشر. وفي سياق السوق العالمية، زادت مسائل اختيار القانون بالنسبة لحقوق الملكية الصناعية. ولمعالجة هذه المسائل فيما يتصل بالجوانب المختلفة للملكية الفكرية، عقدت الويبو مؤتمرا في يناير 2001⁽⁴⁵⁾ وقد ناقش ذلك المؤتمر جوانب الملكية الفكرية في المشروع التمهيدى للاتفاقية المتعلقة بالولاية القضائية والأحكام الأجنبية في المسائل المدنية والتجارية الذي أعد برعاية مؤتمر لاهاي. وقد نظر الخبراء بشكل خاص في الأحكام التي تؤثر على حسم النزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية. ونظر المؤتمر أيضا في النزاعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وفي دور الإجراءات البديلة لتسوية تلك النزاعات.

— وواصلت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) معالجة النقاط الواردة في جدول أعمالها الرقمي، وهو برنامج يستهدف صياغة استجابات ملائمة لتأثير الإنترنت والتكنولوجيات الرقمية على نظم الملكية الفكرية، وخصوصا ضمان حماية الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت⁽⁴⁶⁾.

⁽⁴⁵⁾ [HTTP://WWW.WIPO.INT/PII-FORUM/EN](http://www.wipo.int/pil-forum/en)

⁽⁴⁶⁾ جدول أعمال الويبو الرقمي في سبتمبر 1999 في المؤتمر الدولي الذي عقدته المنظمة بشأن التجارة الإلكترونية والملكية الفكرية. وقد وافقت الدول الأعضاء على جدول الأعمال الرقمي هذا في وقت لاحق من ذلك الشهر وبغية إبقاء عامة الناس على علم تام بأنشطة المنظمة المدرجة في جدول أعمالها الرقمي، أنشأت موقعا لها على شبكة الإنترنت خصص لمسائل التجارة الإلكترونية ويتيح هذا الموقع الشبكي معلومات مستفيضة باللغات الانكليزية





وتشمل المسائل التي يغطيها ذلك البرنامج: تطبيق قانون الملكية الفكرية في المعاملات التي تتم عن طريق الإنترنت، وتأثير الإنترنت والتكنولوجيات الرقمية على مجالات التأليف والنشر وما يتصل بها من حقوق، وعلى العلامات التجارية، وأسماء الحقول، وبراءات الاختراع، فضلاً عن تسوية النزاعات. ويشمل جدول الأعمال الرقمي للويبو كذلك: توسيع مشاركة البلدان النامية من خلال استخدامها شبكة الويبو للمعلومات العالمية وغيرها من الوسائل التي تمكنها من الحصول على معلومات خاصة بالملكية الفكرية وتحسين فرصها لاستخدام موجوداتها في مجال الملكية الفكرية في التجارة الإلكترونية؛ وتعديل الإطار التشريعي الدولي لتيسير التجارة الإلكترونية من خلال توسيع مبادئ معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن حقوق المؤلف⁽⁴⁷⁾. ومعاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن الأداء والتسجيل الصوتي⁽⁴⁸⁾

لتشمل الأعمال السمعية البصرية؛ وتكييف حقوق المذيعين مع الحقبة الرقمية؛ وصياغة صك دولي ممكن بشأن حماية قواعد البيانات.

- ومن النقاط الأخرى الواردة في جدول الأعمال الرقمي للويبو: وضع قواعد دولية لتحديد الظروف التي تنشأ فيها مسؤولية قانونية تتعلق بالملكية الفكرية لموردي خدمات الاتصال الحاسوبي المباشر؛ والترويج لإطار مؤسسي لتيسير استغلال الملكية الفكرية من خلال جملة أمور تشمل على سبيل المثال:

(أ) إدارة للنزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية بواسطة الاتصال الحاسوبي المباشر

والفرنسية والاسبانية فيما يتعلق ببرامج المنظمة في المجالات المعنية، وأوراق معلومات خلفية عن المسائل الموضوعية وجدولاً زمنياً شاملاً بشأن الاجتماعات. ويمكن الوصول إلى الموقع الشبكي للمنظمة على: <http://ecommerce.wipo.int>.

(47) دخلت معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن حقوق المؤلف التي اعتمدت في جنيف في 20 ديسمبر 1996 حيز النفاذ في 6 مارس 2002؛ المصدر: المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. <http://www.wipo.int>

(48) دخلت معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن فنان الأداء والتسجيل الصوتي التي اعتمدت في جنيف في 20 ديسمبر 1996 حيز النفاذ في 20 مايو 2002. المصدر: المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية <http://www.wipo.int>





(ب) استحداث إجراءات لتسجيل وإدارة الطلبات الدولية المتعلقة بنظم معاهدة التعاون في شؤون براءات الاختراع⁽⁴⁹⁾ . واتفاقي مدريد⁽⁵⁰⁾ ولاهاي⁽⁵¹⁾ بواسطة الاتصال الحاسوبي المباشر

- ويركز قطاع التنمية الاقتصادية التابع للواييو اهتمامه على البعد الإنمائي للملكية الفكرية من خلال برامج لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية وتعزيز الملكية الفكرية وبوصفها أداة تقدم المعونة إلى التنمية الاجتماعية والثقافية والنمو الاقتصادي، وتكوين الثروة⁽⁵²⁾ . وقد بدء في تنفيذ برامج المساعدة التقنية استجابة لطلبات محددة من بعض الدول. وتتركز برامج المساعدة التقنية التي يقدمها قطاع التنمية الاقتصادية إلى البلدان النامية على إنشاء البنى التحتية القانونية والإدارية اللازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية. وتشمل هذه المساعدة توفير التدريب، وتحديث مؤسسات ونظم الملكية الفكرية، ونشر الوعي، وتقديم المشورة المتخصصة فيما يتعلق بتشريعات الملكية الفكرية. ويتزايد الآن عدد البلدان النامية التي تطلب المساعدة من الواييو في المرحلة التالية لتحقيق المستوى الأمثل للقيم الاقتصادية والثقافية المستمدة من موجودات الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. - وتلتزم الواييو كذلك بأن تدرس وتبني بطريقة سريعة وفعالة الحاجة إلى اتخاذ تدابير عملية لتحسين إدارة الموجودات الثقافية وغيرها من الموجودات الرقمية على الصعيد الدولي وذلك بالقيام، ضمن أمور أخرى ، بالتحري عن التصديق على المستندات الإلكترونية واستحداث إجراء لاعتماد المواقع الشبكية للتأكد من امتثالها لمعايير وإجراءات الملكية الفكرية المرعية؛ ودراسة قضايا الملكية الفكرية الأخرى الناشئة والمتصلة بالتجارة الإلكترونية؛ وصياغة القوا عد المتصلة بذلك، حسب

(49) أبرمت معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع في عام 1970، وعدلت في عام 1979، ونقحت في عامي

1984 و2001. المصدر: المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. [HTTP://WWW.WIPO.INT](http://www.wipo.int)

(50) اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات التجارية المؤرخ 14 أبريل 1891 نَقَح في بروكسل في 14

ديسمبر 1900، ثم في واشنطن في 2 يونيو 1911، وفي لاهاي في 6 نوفمبر 1927، وفي لندن في 2 يونيو

1934، وفي نيس في 15 يونيو 1957، وفي ستوكهولم في 14 يوليو 1967، ثم عدل في 28 سبتمبر 1979.

(51) يشمل هذا النظام اتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصميمات الصناعية قانون 1999، واللوائح

التنظيمية المشتركة بموجب قانون 1999 وقانون 1960 وقانون 1934 لاتفاق لاهاي

(52) يتأصل نهج المنظمة العالمية للملكية الفكرية تجاه التنمية الاقتصادية في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، التي ترمي إلى تخفيف حدة الفقر في كل أنحاء العالم وتهيئة بيئة تفضي إلى تحقيق التنمية





الحاجة؛ والتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى في تكوين مواقف دولية بشأن المسائل التي تؤثر في الملكية الفكرية، وخصوصاً صحة العقود الإلكترونية والولاية القضائية.

ثانياً: المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

(1) رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ⁽⁵³⁾

- يقوم الفريق المعني بالتجارة الإلكترونية بتنسيق أنشطة رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. واستناداً إلى المبادئ الواردة في برنامج عمل الرابطة بشأن التجارة الإلكترونية لعام 1998⁽⁵⁴⁾ يشجع الفريق المعنى على تطوير واستخدام التجارة الإلكترونية من خلال بيئة قانونية ورقابية وسياساتية في منطقة الرابطة تتسم بقبالية التنبؤات بها والشفافية والاتساق⁽⁵⁵⁾.

- وفي عام 2004، واصل الفريق المعني بالتجارة الإلكترونية عمله فيما يتعلق بخصوصية البيانات وحماية المستهلكين والأمن الإلكتروني والتجارة اللاورقية وتيسير التجارة والمبادرات الخاصة بمكافحة الرسائل الإلكترونية التطفلية. وقد أقرت الدول الأعضاء في الرابطة إطار الرابطة بشأن الخصوصية⁽⁵⁶⁾، الذي يشجع على توفير حماية ملائمة لخصوصية المعلومات ويضمن التدفق الحر للمعلومات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد قام 16 دولة من الدول الأعضاء بإعداد خطط عمل منفردة للتجارة اللاورقية تبين الخطوات التي ينبغي أن يتخذها الأعضاء لتحقيق هدف الرابطة الذي يتوخى تقليل الوثائق المتعلقة بالجمارك أو إلزائها، وإدارة التجارة العابرة للحدود وغير ذلك من

WWW.APEC.ORG ⁽⁵³⁾

⁽⁵⁴⁾ يمكن الحصول على نسخة من برنامج العمل هذا من الموقع الشبكي التالي:

HTTP://WWW.EXPORT.GOV/APECECOMMERCE/BLEUPRINT.HTML

⁽⁵⁵⁾ يوجد المزيد من المعلومات على موقع الفريق المعني بالتجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنت:

http://www.apec.org/apec/apec_groups/som_special_task_groups/electronic_commerce.html

⁽⁵⁶⁾ يعزز إطار الخصوصية لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ نهجاً متسقاً لحماية خصوصية المعلومات في جميع الدول الأعضاء في رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، كما إنه يتجنب نشوء حواجز لا ضرورة لها في وجه تدفق المعلومات.





الوثائق ذات الصلة بالنقل الدولي البحري والجوي والبري⁽⁵⁷⁾ ومن المقرر أن يتم بحلول عام 2020 تهيئة بيئة تجارية لا ورقية شاملة تيسر النقل الإلكتروني للمعلومات المتصلة بالتجارة عبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد وافق الفريق المعنى أيضا على مواصلة أنشطته فيما يتعلق بمكافحة الرسائل الإلكترونية التطفلية. وفي هذا الصدد أجرى الفريق المذكور دراسة استقصائية عن النهج الذي يتبعها كل بلد من هذه الاقتصادات في مكافحة الرسائل الإلكترونية التطفلية، ونظر في إمكانية قيام تعاون مع الفريق العامل المعنى بالاتصالات والمعلومات التابع للرابطة في عام 2005.

- وفي إطار بناء الثقة في مجال التجارة الإلكترونية، يدرس الفريق التوجيهي المعنى بالتجارة الإلكترونية السبل التي تكفل توفير حماية أفضل للمستهلكين من الممارسات الاحتيالية والمضللة عند شرائهم سلعاً وخدمات بواسطة الاتصال الإلكتروني المباشر. ويجري العمل على مساعدة تلك الدول في تنفيذ مبادئ الرابطة التوجيهية بشأن تقديم الحماية الطوعية للمستهلكين فيما يتعلق بالبيئة الإلكترونية⁽⁵⁸⁾. وتغطي هذه المبادئ التعاون الدولي، والتعليم والتوعية، وقيادة القطاع الخاص، والاعلان والتسويق بالوسائل الإلكترونية، وتسوية النزاعات بين المستهلكين.

- وفي عام 2005، أعلن الفريق المعنى بالتجارة الإلكترونية أنه سيواصل عمله فيما يتعلق بخصوصية المعلومات، والرسائل الإلكترونية التطفلية، والتجارة اللاورقية، ومبادرات الاقتصاد الرقمي، واستعراض الشكل الخاص بتقييم أنشطة التجارة الإلكترونية⁽⁵⁹⁾، وهو عملية جرد مبسطة لأنشطة التجارة الإلكترونية تقوم بها حالياً المحافل التابعة للرابطة).

⁽⁵⁷⁾ يتاح الحصول على نسخة من خطط العمل المنفردة تلك من [HTTP://WWW.APEC-IAP.ORG](http://www.APEC-IAP.ORG).

⁽⁵⁸⁾ يتاح الحصول على نسخة من المبادئ التوجيهية من

[HTTP://WWW.EXPORT.GOV/APECECOMMERCE/CP/GUIDELINES.HTM](http://www.EXPORT.GOV/APECECOMMERCE/CP/GUIDELINES.HTM)

⁽⁵⁹⁾ يمكن الحصول على نسخة من هذا التقييم عن طريق الموقع الشبكي التالي

http://www.apcec.org/apec_groups/som_special_task_groups/electronic_commerce.htm





(2) أمانة الكومنولث (60)

— في عام 1999، كلف وزراء العدل لدول الكومنولث أمانة الكومنولث بفحص الآثار القانونية الناجمة عن استخدام التكنولوجيا من أجل مساعدة البلدان الأعضاء على الاستفادة بشكل كامل من الفرص التي تتيحها التطورات التكنولوجية. وقد عقدت الأمانة عدة اجتماعات أفرقة خبراء، وأعدت مشاريع تعليمات مستمدة من مداولات تلك الأفرقة. وتمت صياغة قوانين نموذجية تعالج مسألة التكنولوجيا، وتتعلق بالمواضيع التالية على وجه التحديد:

المعاملات الإلكترونية: يعرض مشروع القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية بحيث يتيح أساساً متيناً لسن قوانين من جانب البلدان الأعضاء في الكومنولث، التي تسعى إلى اعتماد تشريع يعالج جميع المسائل الرئيسية التي يغطيها قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، وهو معد للاستخدام في الدول التي تطبق القانون العام⁽⁶¹⁾.

الأدلة الإلكترونية: يتضمن القانون النموذجي أحكاماً بشأن المقبولية العامة، ونطاق القانون النموذجي، والتوثيق، وقاعدة تطبيق أفضل الأدلة، وافترض النزاهة، والمعايير، والإثبات بإقرار كتابي مصحوب بقسم، والاستجواب، والاتفاق على مقبولة السجلات الإلكترونية ومقبولة التوقيع الإلكتروني⁽⁶²⁾.

حرية الإعلام: القانون النموذجي لحرية الإعلام وهو يتضمن أحكاماً تتعلق بالحقوق في الحصول على المعلومات⁽⁶³⁾.

⁽⁶⁰⁾ <http://www.thecommonwealth.org/HomePage.asp?NodeID=20593>

⁽⁶¹⁾ ويمكن الاطلاع عليه على الموقع:

[HTTP://WWW.THECOMMONWEALTH.ORG/SHARED_ASP_FILES/UPLOADEDFILES/{1072058F-7B90-4A11-A5DF-E334000}_E-COMMERCE.PDF](http://www.thecommonwealth.org/SHARED_ASP_FILES/UPLOADEDFILES/{1072058F-7B90-4A11-A5DF-E334000}_E-COMMERCE.PDF)
⁽⁶²⁾ ويمكن الحصول على نسخة منه على الموقع الشبكي التالي:

[HTTP://WWW.THECOMMONWEALTH.ORG/SHARED_ASP_FILES/UPLOADEDFILES/{E9B3DEBE75-B941D6931D0F}_E-EVIDENCE.PDF-BD-1E36-4551](http://www.thecommonwealth.org/SHARED_ASP_FILES/UPLOADEDFILES/{E9B3DEBE75-B941D6931D0F}_E-EVIDENCE.PDF-BD-1E36-4551)

⁽⁶³⁾ . ويمكن الحصول عليه من الموقع

[HTTP://WWW.THECOMMONWEALTH.ORG/SHARED_ASP_FILES/UPLOADEDFILES/{AC090445-A8AB-490BD4B-F110BD2F3AB1}_FREEDOM%20OF%20INFORMATION.PDF](http://www.thecommonwealth.org/SHARED_ASP_FILES/UPLOADEDFILES/{AC090445-A8AB-490BD4B-F110BD2F3AB1}_FREEDOM%20OF%20INFORMATION.PDF)



الخصوصية: القانون النموذجي للخصوصية وهو يعالج مسائل جمع المعلومات الشخصية استعمالها وإفشائها والاحتفاظ بها، وكذلك مسألة تعيين مفوض معني بشؤون الخصوصية ووضع نظام للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات الخصوصية⁽⁶⁴⁾.

الحاسبات والجرائم المتصلة بها: القانون النموذجي بشأن الحاسبات والجرائم المتصلة بها وهو يحدد الأفعال المخلة بالقانون فيما يتصل ببعض الجرائم المعلوماتية، بما في ذلك الدخول غير القانوني، والتدخل في البيانات أو في نظام الإلكتروني، واعتراض البيانات بشكل غير قانوني، واستخدام أجهزة غير قانونية واستخدام الأطفال في إنتاج مواد إباحية⁽⁶⁵⁾.

وقدمت هذه القوانين النموذجية إلى وزراء العدل للنظر فيها في اجتماعهم في عام 2002. وقد طلب إلى أمانة الكومنولث أن تواصل عملها مع كبار المسؤولين في هذه المجالات للتأكد من أن تلك القوانين ستظل مواكبة للتطورات المستجدة ومعبرة عن مصالح البلدان الأعضاء، خصوصاً الدول الصغيرة والنامية. وقد واصل قسم صياغة القوانين في أمانة الكومنولث عمله فيما يتعلق بتعزيز قوانين الكومنولث النموذجية.

(3) مجلس أوروبا⁽⁶⁶⁾

- في سبتمبر 2004، عقد مؤتمرًا برعاية مجلس أوروبا بعنوان (تحديات جرائم الفضاء الإلكتروني). يستهدف تشجيع التصديق الواسع النطاق والسريع على:
الاتفاقية المتعلقة بجرائم الفضاء الإلكتروني: الاتفاقية رقم (185-ETS) والتي دخلت حيز التنفيذ في يولييه 2004 وهي تستهدف وضع سياسة جنائية مشتركة ترمي إلى حماية المجتمع من جرائم

⁽⁶⁴⁾ ويمكن الحصول عليه من الموقع

http://www.thecommonwealth.org/shared_asp_files/uploadedfiles/{82BDA409-2C88-4AB5-9E32-797FE623DFB8}_protection%20of%20privacy.pdf

⁽⁶⁵⁾ ويمكن الحصول عليه من الموقع

HTTP://WWW.THECOMMONWEALTH.ORG/SHARED_ASP_FILES/UPLOADEDFILES/{DA109CD2-5204-4FAB-AA77-86970A639B05}_COMPUTER%20CRIME.PDF

⁽⁶⁶⁾ <http://www.coe.int/DefaultEN.asp>





الفضاء الإلكتروني من خلال جملة أمور من ضمنها اعتماد تشريع جنائي ملائم وتعزيز التعاون الدولي.

البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاقية: البروتوكول رقم (ETS-186) والذي يجرم الأفعال ذات الصبغة العنصرية والتي تحض على كره الأجانب والمرتكبة عن الإلكترونيات وهو يكمل أحكام الاتفاقية المتعلقة بجرائم الفضاء الإلكتروني فيما يتعلق بتجريم هذه الأفعال. وقد فتح باب التوقيع على في ستراسبورج يوم 28 يناير 2003.

الانضمام إلى الاتفاقية وبروتوكولها: وقد طلب المؤتمر من جميع الدول الانضمام إلى الاتفاقية والبروتوكول المذكورين والتوقيع عليهما. حيث أن الاتفاقية صالحة لكي تمتد إلى غير الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وقد شاركت في أعدادها كلا من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وجنوب أفريقيا وكندا بصفة مراقب. وقد سمح مشروع الاتفاقية للدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأن تتقدم بطلب عضوية في هذه الاتفاقية (المادة 48 من المشروع المعدل الصادر في نوفمبر 2000)⁽⁶⁷⁾

- في أبريل 2005، اعتمدت لجنة الخبراء المخصصة والمتعددة الاختصاصات التابعة لمجلس أوروبا والمعنية بمجتمع المعلومات مشروع بيان سياسي بشأن المبادئ العامة للمبادئ التوجيهية التي تكفل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في مجتمع المعلومات⁽⁶⁸⁾.

- ويقوم مجلس أوروبا أيضا بعدد من المشاريع المتصلة بإدارة شؤون الحكم بالوسائل الإلكترونية، التي تشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها الحكومات إلى مواطنيها وإلى المنشآت التجارية. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت لجنة الوزراء، في سبتمبر 2004، توصية بشأن التصويت الإلكتروني، وهي تشكل أول صك قانوني دولي بشأن هذا الموضوع، فضلا عن توصية بشأن إدارة شؤون الحكم بالوسائل الإلكترونية اعتمدت أيضا في نهاية عام 2004، وهناك مشروع متابعة بشأن (الإدارة الرشيدة في مجتمع المعلومات) سينظر اعتبارا من عام 2005

(67) د. عمر بن يونس - المرجع السابق ص 200
(68) ويمكن الحصول عليه من الموقع :

http://www.coe.int/T/E/Legal_Affairs/Legal_co-operation/Steering_Committees/CDCJ/Documents/2005/cahsi%20_2005_7%20en%20final-2.pdf





في الكيفية التي تؤثر بها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة على الممارسات الديمقراطية وحقوق الانسان وسيادة القانون في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا.

(4) المفوضية الأوروبية (69)

في إطار هدفها الذي يتوخى تهيئة بنية أعمال تجارية إلكترونية ديناميكية (الأعمال التجارية الإلكترونية) بحلول عام 2005، قامت المفوضية الأوروبية بعدد من المشاريع التي تشمل:

إنشاء الحقل المستقبلي للاتحاد الأوروبي في عام 2003

— واستعراض التشريعات الأوروبية ذات الصلة التي تحول دون الأخذ بنظام الأعمال التجارية الإلكترونية

— وعقد اجتماع قمة رئاسي بشأن الأعمال التجارية الإلكترونية في فبراير 2004 ضم ممثلين رفيعي المستوى للأعمال التجارية

— وإنشاء آلية لتسوية النزاعات بالاتصال الحاسوبي المباشر بغية تحسين الثقة والطمأنينة في مجال الأعمال التجارية الإلكترونية

— ودعم وضع حلول تجارية قابلة للاستخدام بصورة متبادلة من أجل المعاملات التجارية والأمن والتوقيعات وعمليات الاشتراء وعمليات الدفع بواسطة الهاتف المحمول

— وإنشاء شبكة لدعم الأعمال التجارية الإلكترونية من أجل تعزيز وتنسيق إجراءات دعم الأعمال التجارية الإلكترونية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

— تمويل وظيفة رصد الأعمال التجارية الإلكترونية بغية توفير المزيد من المعلومات عن تأثير الأعمال التجارية الإلكترونية على المستويات القطاعية عبر الاتحاد الأوروبي.

- وقد أعدت المفوضية الأوروبية بالفعل عددا من الاطارات التشريعية التي تنظم التجارة الإلكترونية. ويستهدف التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن التجارة الإلكترونية (رقم EC /

31 / 2000) المؤرخ 8 يونية 2000 الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا بشأن بعض الجوانب القانونية في خدمات مجتمع المعلومات، خصوصا التجارة الإلكترونية في السوق الداخلية -

توفير إطار قانوني لتيسير الانتقال الحر لخدمات مجتمع المعلومات بين الدول الأعضاء. ويتيح هذا

(69) [HTTP://EUROPA.EU.INT/COMM/INDEX_EN.HTM](http://europa.eu.int/comm/index_en.htm)





القرار إطارا قانونيا مرنا للتجارة الإلكترونية، ولا يتناول إلا العناصر اللازمة حصرا لضمان الأداء الصحيح للسوق الداخلية للتجارة الإلكترونية. وقد صيغ هذا الإطار القانوني بطريقة تتسم بالحياد من الناحية التكنولوجية، بهدف تفادي الحاجة إلى مواعته بشكل مستمر مع ما يستجد من تطورات. وتشمل التدابير التي يتطلبها ذلك التوجيه:

(أ) وجود حظر عام على اشتراط حصول موردي الخدمات على إذن مسبق للعمل كموردي خدمات لمجتمع المعلومات
(ب) اشتراط أن يتيح مورد الخدمات المعلومات العامة بشكل يمكن المستفيدين والسلطات الحكومية من الحصول عليها بسهولة

(ج) التزام الدول الأعضاء بضمان سماح نظامها القانوني بإبرام العقود بالوسائل الإلكترونية⁽⁷⁰⁾ ويشير التقرير الأول بشأن تطبيق التوجيه المذكور (المنشور في نوفمبر 2003) إلى أن 12 دولة من الدول الأعضاء قد وضعت موضع التنفيذ (تشريعات لتنفيذ التوجيه بينما يتقدم سير العمل في الدول الثلاث المتبقية للأخذ بالتوجيه ويخلص التقرير إلى القول بأن التحليلات التي أجريت حتى اليوم لم تظهر بعد أي حاجة إلى تعديل التوجيه وأنه، نظرا للافتقار إلى الخبرة العملية اللازمة، فإن تنقيح هذا التوجيه أمر سابق لأوانه. وقد استهلت المفوضية الأوروبية مشاورات مفتوحة بشأن المشاكل القانونية في مجال الأعمال التجارية الإلكترونية، من أجل جمع المعلومات المرتجعة والخبرة العملية من السوق، واستبانة الحواجز العملية المتبقية أو المشاكل القانونية الجديدة التي تواجهها المنشآت عند ممارستها أعمالا تجارية إلكترونية. وستشكل نتائج تلك المشاورات الأساس الذي سيبني عليه تقرير ثان بشأن تطبيق التوجيه المقرر في عام 2005، والذي سيتناول أيضا الاحتياجات المحتملة لتعديل التوجيه المذكور.

— وييسر توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن التوقيعات الإلكترونية — رقم 93/1999/EC المؤرخ 13 ديسمبر 1999 الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا بشأن إطار الجماعة الأوروبية بشأن

(70) للحصول على المزيد من المعلومات حول التوجيه رقم (رقم EC / 31 / 2000)

<http://europa.eu.int/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/00/442&format=HTML&aged=0&language=EN&guiLanguage=en>



التوقيعات الإلكترونية — استخدام التوقيعات الإلكترونية ويساهم في الاعتراف القانوني بها. وهو لا يغطي الجوانب المتصلة بابرام وسريان مفعول العقود أو الالتزامات القانونية الأخرى التي تتضمن اشتراطات في ذلك لصدد تنص عليها القوانين الوطنية أو قوانين الجماعات الأوروبية، كما إنه لا يؤثر على القواعد والحدود الواردة في القوانين الوطنية أو قوانين الجماعة الأوروبية والتي تحكم استخدام الوثائق. والهدف الأساسي للتوجيه هو التأكد من أن نواتج التوقيعات الإلكترونية التي يشملها التوجيه مسموح بتداولها بحرية في الأسواق الداخلية. ويتعين على الدول الأعضاء أن تضمن أن التوقيعات الإلكترونية المتقدمة والمستندة إلى شهادة صالحة وأنها أنشئت بواسطة أداة مأمونة لإنشاء التوقيعات تفي بالاشتراطات القانونية للتوقيع وتقبل كدليل في الإجراءات القانونية. وقد قام المركز المتعدد التخصصات للقانون وتكنولوجيا المعلومات بإجراء دراسة بشأن المسائل القانونية والعملية المتعلقة بتنفيذ توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن التوقيعات الإلكترونية، بناء على طلب من المفوضية الأوروبية، وقدم تقريراً بشأنها إلى المفوضية في أكتوبر 2003⁽⁷¹⁾.

وقد بين التقرير أن معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قامت بشكل متسق نوعاً ما بتحويل التوجيه إلى تشريعات وطنية، وخلص إلى أنه لا ينبغي تعديل التوجيه لأنه كاف لتحقيق الغرض منه، وأن الاختلافات في تنفيذه العملي يمكن معالجتها بقيام المفوضية بوضع تفسير له غير ملزم يكون مصحوباً بتدابير دعم قصيرة الأجل.

كما إن توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن حماية المستهلكين فيما يتعلق بالعقود المبرمة عن بعد رقم EC/ 7/97 المؤرخ 20 مايو 1997 الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا — ينص على نفس مستوى الحماية للمستهلكين في كل أراضي الاتحاد الأوروبي بالنسبة للعقود المبرمة عن بعد. وفقاً للمادة ١٧ من التوجيه، وأجرت المفوضية الأوروبية دراسة لبحث إمكانية إنشاء وسائل فعالة لمعالجة شكاوى المستهلكين فيما يتعلق بعمليات البيع عن بعد⁽⁷²⁾.

⁽⁷¹⁾ يمكن الحصول على نسخة منه من العنوان

http://europa.eu.int/information_society/eeurope/2005/all_about/security/electronic_sig_rep.ort.pdf

⁽⁷²⁾ يمكن الحصول على نسخة منه من العنوان

http://europa.eu.int/eur-lex/lex/lexUriServ/lexUriServ.do?uri=CELX52000DC_0127.EN:HTML





وفي تقريرها بشأن هذه الدراسة، أعربت المفوضية الأوروبية عن اعتزامها بأن ترصد عن كثب الوضع بالنسبة لشكاوى المستهلكين في إطار العمل الجاري بشأن تيسير وصول شكاوى المستهلكين، وبأن تولي اهتماما خاصا لشكاوى المستهلكين في تقاريرها ومقترحاتها التي ستقدم مستقبلا من أجل إصدار تشريعات جديدة ضمن الإطار الرقابي للتجارة الإلكترونية.

- ويتبين أيضا، فيما يتصل بمسألة تدابير مكافحة الرسائل الإلكترونية ونية التطفلية، أن توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الخصوصية والاتصالات الإلكترونية رقم (EC/58/2002) ⁽⁷³⁾ الذي دخل حيز التنفيذ في أكتوبر 2003، ينظم عملية إرسال الخطابات الإلكترونية غير المرسلة عن طريق البريد الإلكتروني أو خدمة الرسائل القصيرة أو الهاتف في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

- وفي تقرير المفوضية الأوروبية لعام 2004 بشأن القدرة التنافسية ألقى الضوء على أهمية إدارة شؤون الحكم بالوسائل الإلكترونية بالنسبة لكفاءة القطاع العام. ومن أولويات خطة عمل أوروبا الإلكترونية لعام 2005 إتاحة الخدمات العمومية الأساسية بالاتصال الإلكتروني المباشر بحلول عام 2005، وهي أولوية يجري تحقيقها إلى حد كبير. وأجريت دراسة في إطار برنامج المفوضية بشأن أوروبا الإلكترونية في عام 2005 ركزت على إتاحة 20 خدمة عمومية باستخدام الاتصال الإلكتروني المباشر وتطويرها وبينت أنه تم إحراز تقدم كبير في هذا الصدد. وستحاول المفوضية الأوروبية رصد كيفية تقديم الخدمات من أجل استبانة الممارسات الجيدة وتبادلها، كما إنها ستدرس الكيفية التي يتم بها تكامل "العمليات الخلفية" بغية زيادة الكفاءة إلى أقصى حد، وبالتالي تعزيز الانتاجية في القطاع العام.

- وقد عالجت المفوضية الأوروبية مسألة توحيد مواصفات الفواتير الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي من ناحيتين:

أولا: بهدف تنفيذ أهداف توجيه مجلس أوروبا رقم (EC/115/2001) المؤرخ 20 ديسمبر 2001، الذي يعترف بصحة الفواتير الإلكترونية من الناحية القانونية لأغراض ضريبة القيمة المضافة ويحدد الشروط التقنية ذات الصلة المطلوبة ولهذا الغرض طلبت المفوضية

⁽⁷³⁾ HTTP://EUROPA.EU.INT/EUR-

LEX/PRI/EN/OJ/DAT/2002/L_201/L_20120020731EN00370047.PDF



الأوروبية من اللجنة الأوروبية للتوحيد القياسي⁽⁷⁴⁾ أن تتولى، وفقا لنظام مجتمع المعلومات للتوحيد القياسي⁽⁷⁵⁾، تناول مسألة توحيد المواصفات من خلال اتفاقات حلقة عمل اللجنة الأوروبية للتوحيد القياسي في مجال الفوترة الإلكترونية، وخصوصا فيما يتعلق بالتوقيعات الإلكترونية، وحفظ السجلات / التخزين إلكترونيا، وشكل عمليات إرسال الفواتير الإلكترونية، مثل التبادل الإلكتروني للبيانات⁽⁷⁶⁾. ومن المتوقع أن يستكمل هذا المشروع بحلول يناير 2006.

ثانياً: أنشأ برنامج المفوضية الأوروبية لتبادل البيانات بين الإدارات، الذي يعمل بالتعاون مع دوائر أخرى في المفوضية، مشروعا لتيسير الاستحداث الكفؤ لحلول الاشتراء الإلكتروني، قابلة للاستخدام بصورة متبادلة امتثالا للإطار الرقابي الأوروبي الجديد بشأن الاشتراء العمومي. ويشمل البرنامج وضع نماذج (نمذجة) مراحل الاشتراء الإلكتروني مثل تقديم المناقصات إلكترونيا ومنح العقود إلكترونيا وتقديم الطلبات إلكترونيا والفوترة الإلكترونية والفهارس (الكتالوجات) الإلكترونية. بهدف المساهمة في تعريف المعايير وأخذ المتطلبات الأوروبية في الحسبان، وقد نوقشت نماذج تبادل البيانات بين الإدارات مع الهيئات المعنية بتوحيد المواصفات والمقاييس مثل نظام التوحيد القياسي لمجتمع المعلومات، ومركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية، والمنظمة المعنية بالنهوض بالمعايير الإعلامية المنهجية (وهي اتحاد دولي لا يستهدف الربح يضع مواصفات للصناعة قابلة للاستخدام بصورة متبادلة لغة التوسيم الموسعة) (وهي لغة

(74) أنشئت اللجنة الأوروبية للتوحيد القياسي في عام 1961 من جانب هيئات المعايير الوطنية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية والاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة وهي تسهم في تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي والمنطقة الاقتصادية الأوروبية بتوفير معايير تقنية طوعية تعزز التجارة الحرة، وسلامة العمال والمستهلكين، والاستخدام التبادلي للشبكات، وحماية البيئة، واستغلال برامج البحوث والتنمية والاشتراء العمومي. للحصول على المزيد من المعلومات،

انظر: <http://www.cenorm.be/cenorm/aboutus/index.asp>

(75) تمثل اللجنة الأوروبية للتوحيد القياسي /نظام مجتمع المعلومات للتوحيد القياسي "المنفذ الأوروبي" إلى أنشطة الأمم المتحدة في مجال توحيد مواصفات الأعمال التجارية الإلكترونية. وهي تتيح قائمة شاملة ومتكاملة بخدمات ومنتجات توحيد المواصفات لتيسير الأعمال التجارية الإلكترونية.

(76) ترد وثائق عن الأهداف وبرنامج العمل والتقدم المحرز في العمل في هذا المجال على الموقع الشبكي التالي:

<http://comelec.afnor.fr/cen/wsei>.





تسر عمليات "XML" وتستند إلى معايير عامة، مثل (لغة (SGML)) تعريف البيانات وإرسالها واثبات صحتها وتفسيرها ((، ولغة الترميز العامة المعيارية السابقة ذات الصلة. (72) وللحصول على معلومات عن عمل الاتحاد الأوروبي فيما يتصل. الفقرة 35، A/CN.9/WG. I/WP. بالاشتراء الإلكتروني، انظر الوثيقة 31

(5) مؤتمر لاهاي

— من الاتفاقيات التي أعدها مؤتمر لاهاي (اتفاقية لاهاي اللاغية لشرط التصديق القانوني على الوثائق العامة الأجنبية المؤرخة 5 أكتوبر 1961 والتي دخلت حيز التنفيذ في 24 يناير 1965). والغرض الرئيسي من هذه المعاهدة المتعددة الأطراف هو تيسير تداول الوثائق العامة التي تصدرها دولة طرف في الاتفاقية لئتم تقديمها في دولة طرف أخرى في الاتفاقية، من خلال تبسيط سلسلة الإجراءات الشكلية التي تعقد الاستفادة من الوثائق العامة خارج البلدان التي أنشئت فيها. وتستلزم التوصية رقم 24 الصادرة عن اللجنة الخاصة لمؤتمر لاهاي بشأن التطبيق العملي لأمر منها اتفاقية التصديق أن تقوم الدول الأطراف والمكتب الدائم - بالعمل على وضع تقنيات لإنتاج التصديقات الالكترونية. ولبوغ هذا الهدف، قام مؤتمر لاهاي بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للموثقين اللاتينيين بتنظيم مؤتمر دولي بشأن التوثيق الالكتروني والتصديقات الالكترونية في مدينة لاس فيغاس، الولايات المتحدة الأمريكية، يومي 30 و31 مايو 2005 - وقام المؤتمر بدراسة استقصائية دولية تمثيلية للتكنولوجيات المتعلقة بالتوثيق الالكتروني المتاحة حالياً أو التي يجري استحداثها من منظور تكنولوجي محايد. وتاح هذا المؤتمر فرصة لإجراء تحليل قانوني للقضايا الرئيسية التي يثيرها استخدام هذه التكنولوجيات في سياق التوثيق واتفاقية لاهاي للتصديق. والقصد من هذا التحليل هو التركيز بشكل خاص على الاشتراطات القانونية والمعايير الرقابية المحتملة فيما يتعلق بالتوثيق الالكتروني، ومسألة ما إذا كانت الوثائق العامة الالكترونية (خصوصاً أعمال التوثيق لدى موثقي العدل والشهادات الرسمية) تدرج في نطاق اتفاقية التصديق وما إذا كان الإطار الحالي لتلك الاتفاقية يسمح بإصدار وتداول التصديقات الالكترونية.





(6) منظمة الدول الأمريكية (76)

- من المقرر أن تصدر الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية تكليفا بالعمل في مجال التجارة الالكترونية وحماية المستهلكين، ينظر فيه في مؤتمر البلدان الأمريكية السابع بشأن القانون الدولي الخاص. ويشمل هذا العمل إجراء صياغة محتملة للاتفاقيتين التاليين.

(أ) اتفاقية بشأن جوانب محددة في التجارة الالكترونية تتصل مباشرة بالمسائل القضائية المتعلقة بالمستهلكين⁽⁷⁷⁾

(ب) واتفاقية بشأن القانون المنطبق على معاملات المستهلكين⁽⁷⁸⁾.

(7) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (79)

- قامت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في السنوات الأخيرة بصياغة وتنفيذ سياسات وقوانين تتصل بالتوثيق والتوقيعات الالكترونية. وتتيح هذه المنظمة محفلا لتبادل الآراء وبلورة التوافق في الآراء حول مسائل سياساتية ورقابية محددة تتصل بشبكات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التوثيق الالكتروني.

- وتقوم الفرقة العاملة المعنية بأمن وخصوصية المعلومات التابعة للمنظمة⁽⁸⁰⁾، والتي تضم ممثلين عن الحكومات والقطاع الخاص من البلدان الأعضاء في المنظمة، منذ عدة سنوات، بأعمال تتصل

⁽⁷⁶⁾ [HTTP://WWW.OAS.ORG](http://www.oas.org)

⁽⁷⁷⁾ وفقا لاقتراح كندا . وللحصول على نسخة من الاقتراح، انظر

[HTTP://WWW.OAS.ORG/DIL/CIDIP
VII_TOPICS_CIDIP_VII_PROPOSAL_CANADA_10DEC2004.HTM](http://www.oas.org/dil/cidip/vii_topics_cidip_vii_proposal_canada_10dec2004.htm)

⁽⁷⁸⁾ وفقا لاقتراح البرازيل. وللحصول على نسخة من الاقتراح، انظر

[HTTP://WWW.OAS.ORG/DIL/CIDIP
VII_TOPICS_CIDIP_VII_PROPOSAL_CONSUMERPROTECTION
_APPLICABLELAW_BRAZIL_17DEC2004.HTM](http://www.oas.org/dil/cidip/vii_topics_cidip_vii_proposal_consumerprotection_applicablelaw_brazil_17dec2004.htm)

⁽⁷⁹⁾ <http://www.oecd.org/home/>

⁽⁸⁰⁾ المزيد من المعلومات حول هذه الفرقة العاملة متاح على الموقع الشبكي:

[HTTP://WWW.OECD.ORG/DEPARTMENT/0,2688,EN_2649_34255_1_1_1_1_1,00.H](http://www.oecd.org/departments/0,2688,EN_2649_34255_1_1_1_1_1,00.H)
TML





بالتوثيق. وقد أشارت كل من المبادئ التوجيهية بشأن نظم المعلومات رقم لعام 1992 الخاصة بالمنظمة⁽⁸¹⁾

والمبادئ التوجيهية بشأن سياسة الترميز لعام 1997 الخاصة بالمنظمة والتي اعتمدها مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في 27 مارس 1997 إلى أهمية سلامة وأمن شبكات ونظم المعلومات والاتصالات.

ويشمل استقصاء المنظمة بشأن الاساليب المنتهجة للتوثيق والتصديق في مجتمع عالمي مترابط شبكيا الأنشطة التي يتصدى لها في البلدان الأعضاء في المنظمة والتي تتصل بالتوثيق والتصديق في الشبكات العالمية، بما في ذلك القوانين والسياسات والمبادرات في القطاعين العام والخاص على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي مؤتمر أوتواو الوزاري الذي عقد في 18 أكتوبر 1998⁽⁸²⁾ اعتمد الوزراء إعلانا بشأن التوثيق المتعلق بالتجارة الالكترونية، اعترف بأهمية التوثيق بالنسبة للتجارة الالكترونية، وحدد عددا من الإجراءات الخاصة بتشجيع استحداث واستخدام تكنولوجيات وآليات التوثيق، بما في ذلك مواصلة العمل على الصعيد الدولي بالاشتراك مع ممثلي المنشآت التجارية والصناعة والمستعملين. وقد أعلن الوزراء تصميمهم على عدم التمييز ضد الاساليب المنتهجة للتوثيق التي تتبعها بلدان أخرى وعلى القيام، حسب الاقتضاء، بتعديل الاشتراطات الخاصة بالتكنولوجيا أو وسائط الإعلام الموجودة في القوانين أو السياسات الحالية والتي قد تعوق التجارة الالكترونية.

- وفي عام 2000، أعد استقصاء بشأن الاساليب المنتهجة للتوثيق والتصديق. وفي أغسطس 2004، نشرت المنظمة تقريرا يلخص الردود المتلقاة على دراسة استقصائية بشأن الأطر القانونية والسياساتية لخدمات التوثيق الالكتروني والتوقيعات الالكترونية في البلدان الأعضاء في المنظمة⁽⁸³⁾

(81) اعتمد مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في 26 نوفمبر 1992 توصية تتعلق بهذه المبادئ التوجيهية. وقد استبدلت هذه المبادئ التوجيهية منذ ذلك الحين وحلت محلها - المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2002 من أجل أمن نظم وشبكات المعلومات: صوب ثقافة الأمن
(82) اعتمد وزراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الإعلان في المؤتمر الذي عقد في أوتواو، - كندا، في الفترة 7-9 أكتوبر 1998، بشأن "عالم بلا حدود: تحقيق إمكانات التجارة الالكترونية العالمية
(83) يمكن الحصول على نسخة من هذا التقرير من الموقع الشبكي التالي)

[HTTP://WWW.OILIS.OECD.ORG/OILIS/2003DOC.NSF/LINKTO/DSTI-ICCP-REG\(2003\)9-FINAL](http://www.oilis.oecd.org/oilis/2003doc.nsf/linkto/dsti-iccp-reg(2003)9-final)





وأوردت الدراسة الاستقصائية، التي صممت على نحو يأخذ في الحسبان نتائج دراسة مماثلة أجريت في إطار رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ للحصول على مقارنة أوسع، إلى إتاحة معلومات عن الأطر القانونية والسياساتية للبلدان الأعضاء في المنظمة تتعلق بالتوثيق الإلكتروني واللوائح المطبقة في الكيانات التي تقدم خدمات التوثيق. وكان القصد من ذلك استبانة العوائق القانونية والرقابية التي قد تمنع قبول خدمات التوثيق في الانظمة القضائية المختلفة وقد تحول أيضا دون الاعتراف بالتوقيعات الإلكترونية في مختلف الانظمة القضائية بطريقة غير تمييزية. وأشار التقرير إلى أن أي عمل لاحق في مجال التوثيق تقوم به المنظمة ينبغي أن يعتمد على خبرة الأونسيترال التي اكتسبت خلال وضع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية، وأن يأخذ في الحسبان كذلك المناقشات والأعمال لجارية في محافل دولية أخرى (مثل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ) فيما يتعلق بمسائل التوثيق، بغية تفادي تداخل وازدواجية الجهود وكفالة انتفاع المنظمة من خبرة المحافل الأخرى. وتشمل المراحل اللاحقة الأخرى المتوخاة في التقرير التعرف على وتقييم الفجوات الموجودة في الأساليب المتبعة في التقنية والتنفيذ، مثل المبادئ التوجيهية، والممارسات والمعايير الأمنية وما إلى ذلك.

— وفي نوفمبر 2004، وضعت المنظمة استبياناً جديداً يستهدف جمع معلومات ذات صلة بشأن الاستعمال الجاري للتوثيق عبر الحدود في البلدان الأعضاء في المنظمة. ويعتزم مناقشة تقرير جامع في الاجتماع القادم لفرقة العمل المعنية بأمن وخصوصية المعلومات كان مقرراً أن يعقد في مايو 2005، وكانت أهدافه الأساسية: التعرف على أمثلة للعروض الحالية والتنفيذ الفعلي لعمليات التوثيق عبر الحدود؛ وبيان الحواجز القائمة فعلاً أو المحتملة التي تعوق الاستخدام الحالي للتوقيعات الرقمية عبر الحدود من وجهتي نظر الموردين والمستعملين المحتملين؛ واستكشاف مدى تلبية عروض التوثيق عبر الحدود أو عدم تلبيتها لاحتياجات المعاملات. وبيان ما إذا كانت الأطر القانونية والمؤسسية القائمة في البلدان الأعضاء في المنظمة تنفذ إطاراً دولياً أو عبر وطني قائماً حالياً (مثل التوجيه رقم EC/ 1999/93 المتعلق بإطار الجماعة الأوروبية للتوقيعات الإلكترونية وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية).

- وعلى الرغم من قيام البلدان الأعضاء في المنظمة باتخاذ عدد من التدابير والمبادرات الرامية إلى التصدي لمشكلة الرسائل الإلكترونية التطفلية، فإن هناك اعترافاً عاماً بأنه من غير المرجح أن ينجح





أي نهج بمفرده دون وجود تنسيق دولي وثيق. وفي مارس 2005 عقدت لجنة المنظمة المعنية بسياسة المعلومات والحاسبات والاتصالات دورة خاصة لنصف يوم بشأن المسائل المستجدة المتعلقة بالرسائل الالكترونية التطفلية. وجاءت هذه الدورة كمتابعة لعملية إطلاق - مجموعة أدوات - مكافحة الرسائل الالكترونية التطفلية التي اعتبرت الخطوة الأولى في مبادرة أعم لمساعدة واضعي السياسات والهيئات الرقابية وقطاع الصناعة في استعادة الثقة في الإنترنت والبريد الالكتروني⁽⁸⁴⁾

وفي عام 2004 استهلت المنظمة أيضا دراسة استقصائية لجمع معلومات وبيانات حول التشريعات المتعلقة بمكافحة الرسائل الالكترونية التطفلية وحول سلطات التنفيذ في البلدان الأعضاء، وشجعت البلدان غير الأعضاء في المنظمة على تقديم بيانات بشأن هذا الموضوع. ونتيجة لذلك، تم تجميع قائمة تتضمن معلومات وتفاصيل عن الاتصالات الخاصة بهيئات التنفيذ⁽⁸⁵⁾.

تأثير التجارة الالكترونية على التنمية

- وينصب التركيز الرئيسي للمنظمة فيما يتعلق بالتجارة الالكترونية على النظر فيما للإمكانات التي تتيحها التجارة الالكترونية من تأثير على آفاق التنمية في الاقتصادات الناشئة. وقد نشرت المنظمة عددا من التقارير المتصلة بالتجارة الالكترونية، بما في ذلك ورقة عنوانها (السياسات والمؤسسات المتعلقة بالاستعداد للتجارة الالكترونية: ما الذي يمكن أن تتعلمه البلدان النامية من خبرة المنظمة⁽⁸⁶⁾) وتستقصي العناصر الأساسية للإطار السياساتي والمؤسسي للتجارة الالكترونية في بلدان المنظمة، وتمعن النظر في إمكانية تطبيقها ومواءمتها مع السياق الخاص للبلدان النامية. تشمل العناصر الأساسية ضمن جملة أمور: تحسين إمكانية الحصول على خدمات الاتصالات والإنترنت، وبناء الثقة لمستعملي ومستهلكي التجارة الالكترونية، ووضع قواعد إجرائية للسوق الرقمية.

⁽⁸⁴⁾ يمكن الحصول على معلومات عن العمل الذي قامت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالرسائل الالكترونية التطفلية من الموقع الشبكي التالي:

[HTTP://WWW.OECD.ORG/ DEPARTMENT/0,2688,EN_1_1_1_1_1_1,00.HTML](http://www.oecd.org/DEPARTMENT/0,2688,EN_1_1_1_1_1_1,00.HTML)

⁽⁸⁵⁾ وهي متاحة الآن لمن يطلبها بالاتصال الالكتروني المباشر عبر شبكة الإنترنت).

[HTTP://WWW.OECD.ORG/DOCUMENT/3/0,2340,EN_2649_22555297_34409283_1_1_1_1_1_1,00.HTM](http://www.oecd.org/DOCUMENT/3/0,2340,EN_2649_22555297_34409283_1_1_1_1_1_1,00.HTM)

<http://www.oecd.org/dataoecd/17/38/2081349.pdf> ⁽⁸⁶⁾





وتشمل التقارير الأخرى التي نشرتها المنظمة تقريراً يلخص نتائج الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء المعني بالمحتوى الرقمي ذي النطاق الترددي العريض والتابع للمنظمة في يونيو 2004 وتقريراً آخر عنوانه (تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الإلكترونية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة)

يقدم الإرشاد فيما يتعلق بالاتجاهات السياساتية اللازمة لتعزيز البيئات التجارية المناسبة من أجل الاستفادة من الأعمال التجارية الإلكترونية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتحديد برامج للتغلب على إخفاقات السوق إلى الحد الذي تنشأ فيه الحاجة إلى تلك البرامج في مجالات معينة.⁽⁸⁷⁾

الضرائب وتحديد مقار الأطراف

— تدرس المنظمة أيضاً علاقة التجارة الإلكترونية بالمسائل المتصلة بفرض الضرائب. وتنص شروط إطار أوتاوا الضريبي لعام 1998 على أن القواعد الخاصة بفرض ضريبة استهلاك على التجارة الإلكترونية العابرة للحدود ينبغي أن تؤدي إلى فرض الضريبة في الولاية القضائية التي يتم فيها الاستهلاك.

وكثيراً ما يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى صعوبات في الممارسة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تواجه إدارة الضرائب في البلد الذي يقيم فيه الزبون صعوبات في التأكد من أن القيمة الصحيحة للضريبة قد تم تحصيلها وتحويلها وعلى افتراض أنه قد لا تكون هناك أي علاقة ولاية قضائية بين الإدارة والمورد. وبالمثل، قد يجد المورد صعوبة في الامتثال للقواعد الضريبية الخاصة بالبلد الذي يكون فيه مقر الزبون⁽⁸⁸⁾.

وفي كانون الثاني/يناير 2004، نشرت المنظمة مشروع مناقشة حول ما إذا كانت قواعد المعاهدات الضريبية الحالية لفرض ضريبة على الأرباح التجارية ملائمة للتجارة الإلكترونية⁽⁸⁹⁾.

⁽⁸⁷⁾ <http://www.oecd.org/dataoecd/17/38/2081349.pdf>

⁽⁸⁸⁾ وللحصول على المزيد من المعلومات، انظر تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "التجارة الإلكترونية: تيسير تحصيل ضرائب الاستهلاك على المعاملات التجارية الإلكترونية الجارية بين المنشآت التجارية والمستهلك عبر الحدود".

⁽⁸⁹⁾ [HTTP://WWW.OECD.ORG/DATAOECD/2/38/20655083.PDF](http://www.oecd.org/dataoecd/2/38/20655083.pdf)





- وفي عملها المتعلق بالجوانب الدولية للضرائب، اعتمدت لجنة شؤون الضرائب التابعة للمنظمة تغييرات في التعليق على المادة 5 من الاتفاقية النموذجية لضريبة الدخل ورأس المال (الاتفاقية النموذجية للضريبة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) لمعالجة مسألة تطبيق تعريف المنشأة الدائمة كما يفهم في سياق الاتفاقية النموذجية للضريبة، فيما يتصل بالتجارة الالكترونية. وقد ميزت التوصية المقدمة في هذا الصدد بين الموقع الشبكي والخادم الذي تخزن فيه المواقع الشبكية وتستخدم، ووجدت أن الخادوم قد يشكل، في بعض الظروف، منشأة دائمة لأغراض الضريبة⁽⁹⁰⁾

— ويشمل برنامج العمل المستقبلي للفرقة العاملة رقم 9 الفريق الفرعي المعني بالتجارة الالكترونية التابع للمنظمة — التحقق من الولاية القضائية المعلنة لمحل إقامة الزبون في المعاملات التي تتم بالاتصال الحاسوبي المباشر بين المنشأة التجارية والمستهلك؛ والتحقق من وضعية الزبون؛ وعتبات التسجيل، وآليات التحصيل المستندة إلى التكنولوجيا والميسرة تكنولوجيا، ومسائل التعاون الإداري الدولي فضلاً عن الاستراتيجيات طويلة الأمد لاستغلال إمكانيات الآليات المستندة إلى التكنولوجيا.

وبالنسبة للتحقق بشأن المنشآت التجارية، تلتزم الفرقة العاملة رقم 9 بوضع مجموعة من القواعد العملية التي تحدد وجود المنشأة التجارية للمتلقي الذي ينبغي أن توضع في الاعتبار في المعاملات الجارية بين منشأتين تجاريتين حيثما يكون لزبون المنشأة التجارية مقر متعددة (مثل مقر رئيسي في ولاية قضائية وفروع في ولايات قضائية أخرى) وتلتزم كذلك باستقصاء وتقييم الخيارات التي تيسر وتعزيز استعمال المواد الالكترونية، بما في ذلك الفوترة والإبلاغ وحفظ السجلات. وقد عولجت مسألة تحديد مكان عمل الطرف في المعاملة الالكترونية في المادة 6 من مشروع اتفاقية بشأن استخدام الخطابات الالكترونية⁽⁹¹⁾

(90) . وترد مناقشة أكمل لهذه.. المعلومات في الفقرات 13 إلى 17 من الوثيقة A/CN.9/WG.IV/WP104

(91) انظر الوثيقة A/CN.9/577





(8) المنظمة العالمية للجمارك (92)

- تقوم المنظمة العالمية للجمارك بترويج وإدارة عملية مواءمة القوانين والإجراءات الجمركية بين أعضائها (93) ومع النمو في مجالات مثل الشحن الدولي وتكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية، أصبح ينظر إلى الممارسات والنظم التي اعتمدت فعلا بمقتضى الاتفاقية الدولية بشأن تبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو)، التي دخلت حيز النفاذ في 25 سبتمبر 1974، الصك الأساسي الذي تعمل من خلاله المنظمة العالمية للجمارك والذي تقوم الدول الأعضاء من خلاله بتنظيم وتنفيذ سياساتها الجمركية. على أنها أوجدت نزاعا مع الممارسات التجارية الحديثة

وقد أتاحت اتفاقية كيوتو بصيغتها المنقحة في يونية 1999 وباعتبارها "برنامج عمل" محدثا للإجراءات الجمركية الحديثة والفعالة في العصر الحديث والتي ستدخل حيز النفاذ بمجرد أن يتم التصديق على بروتوكول تعديلها أو الانضمام إليها من جانب 40 دولة من الدول الأطراف المتعاقدة. (94)

اتاح هيكل جديد تستطيع الممارسات التجارية الحديثة، بما في ذلك التجارة الالكترونية، أن تعمل وأن تنظم من خلاله نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أساليب ونظم مرنة تراعي الطبيعة المتغيرة للتجارة الدولية وتعتمدها. فضلا عن ذلك، اعتمد مجلس المنظمة العالمية للجمارك في عام 2001 إعلانا بشأن التجارة الالكترونية يعرف باسم "إعلان باكو" يعترف بالآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة للتجارة الالكترونية على الدول، وخصوصا الدول النامية. ودعا الإعلان أعضاء المنظمة العالمية للجمارك إلى اتخاذ خطوات معينة استجابة للإعلان، كما طلب من المنظمة أن تضع سياسة وخطة عمل استراتيجيتين ومتجانستين بشأن التجارة الالكترونية. (95) وفي اجتماع لجنة السياسة

[HTTP://WWW.WCOOMD.ORG/IE/EN/ABOUTUS/ABOUTUS.HTML](http://www.wcoomd.org/ie/en/aboutus/aboutus.html) (92)

[HTTP://WWW.WCOOMD.ORG/IE/EN/ABOUTUS/ABOUTUS.HTML](http://www.wcoomd.org/ie/en/aboutus/aboutus.html) (93)

(94) اتفاقية كيوتو: مساهمة الجمارك في تنمية التجارة الدولية

<http://www.wcoomd.org/ie/En/AboutUs/aboutus.html>

http://www.wcoomd.org/ie/En/Topics_Issues/topics_issues.html: "WCOStrategy" (95)

Customs and E- Commerce", p2.Paper





العامّة التابعة للمنظمة العالمية للجمارك الذي عقد في ديسمبر 2004، تم قبول مشروع (إطار معايير المنظمة العالمية للجمارك لضمان وتيسير التجارة العالمية). ومن العناصر الرئيسية لمشروع الإطار هذا مواءمة المعلومات المتقدمة المتعلقة بالبيانات الالكترونية للشحنات بغية السماح (98)، بإجراء تقييم للمخاطر. وفي المؤتمر الذي ستعقدّه المنظمة في الفترة من 19 — 21 مايو 2005 في باكو — أذربيجان ستتابع المنظمة المناقشات التي جرت في مؤتمرها السابق في عام 2003 لمناقشة جملة أمور منها دور الجمارك في إطار نظام التجارة العالمي، وكيف يمكن للممارسات الجمركية أن تعزز التجارة. وقد أتاح مؤتمر تكنولوجيا المعلومات الذي عقدته المنظمة في الفترة من 27 — 29 أبريل 2005 محفلاً يناقش فيه الخبراء في مجال الصناعة والجمارك أفضل الممارسات في تكنولوجيا المعلومات.

ثالثاً: المنظمات الدولية غير الحكومية

غرفة التجارة الدولية

— تعمل اللجنة المعنية بالتجارة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الاتصال عن بعد التابعة لغرفة التجارة الدولية، بوصفها الهيئة التي تنضوي في إطارها فرق عمل مخصصة الغرض تشمل:

- فرقة العمل المعنية بالخصوصية وحماية البيانات الشخصية؛ والتي تقوم بتحليل تأثير الأطر التنظيمية في مجال حماية الخصوصية والبيانات وصياغة مواقف عملية تجاه هذه المسائل. وقد قدمت مدخلات مفصلة إلى استعراض الاتحاد الأوروبي للتوجيه العام المتعلق بحماية البيانات لعام 1995، وهي تقوم حالياً بإعداد بيان سياساتي بشأن حماية البيانات والموارد البشرية. كما إنها تقوم باستحداث أدوات عملية لتستخدمها الشركات في كل أنحاء العالم في تنفيذها للوائح حماية البيانات، مثل أحكام العقود البديلة لتدفقات البيانات عبر الحدود، وتعمل على استخدام مدونات قواعد السلوك لتيسير تدفقات البيانات بين المناطق التي توجد لديها نظم مختلفة بشأن حماية الخصوصية.

- فرقة العمل المعنية بخدمات الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات؛ وهي تضم أعضاء اللجنة المعنية بالملكية الفكرية التابعة لغرفة التجارة الدولية وتعالج المسائل المتصلة بإدارة الإنترنت والناشئة عن شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة — الأيكان —،



وغيرها من المسائل المتصلة بالإدارة التقنية للإنترنت. كما أنها تعمل لكفالة بيئة تجارية ملائمة لخدمات التجارة الدولية التي تدعم الابتكار.

- فرقة العمل المعنية بالولاية القضائية والقوانين المنطبقة والتي يشارك فيها خبراء من اللجنة المعنية بالقانون التجاري والممارسة التجارية التابعة لغرفة التجارة الدولية وتقوم على معالجة المبادرات القانونية العالمية والاقليمية الرئيسية التي تؤثر على التجارة الالكترونية، خصوصا في ضوء المسائل العويصة المتعلقة بالولاية القضائية والقوانين المنطبقة التي أثارها طبيعة التجارة عبر الحدود التي تمارس بواسطة اتصال الحاسب المباشر. ويشمل العمل اللجنة مشروع اتفاقية لاهاي بشأن الولاية القضائية وتنفيذ الأحكام الأجنبية في المسائل المدنية والتجارية، والمحاولات التي تقوم بها المفوضية الأوروبية لتغيير اتفاقية روما. ويتجلى موقف قطاع الأعمال في هذا الميدان من خلال البيان السياساتي لغرفة التجارة الدولية بعنوان (الولاية القضائية والقوانين المنطبقة في مجال التجارة الالكترونية) — الصيغة الفرنسية — الذي أصدره في يونيو 2001 مشروع التجارة الالكترونية السابق التابع لغرفة التجارة الدولية. ووضعت فرقة العمل أيضا دليلا واضحا ويسهل فهمه عن الولاية القضائية والقوانين المنطبقة لغير المحامين.

- فرقة العمل المعنية بالسياسة الاستهلاكية المتعلقة بالأعمال التجارية الإلكترونية.
- فرقة العمل المعنية بالأمن والتوثيق وتهدف إلى معالجة المسائل المتصلة بتنظيم سياسة الأمن والتوثيق التي تهم المستعملين في قطاع الأعمال التجارية. وتقوم فرقة العمل هذه أيضا باستكمال إعداد مجموعة أدوات أمن المعلومات بهدف تحسين الوعي وإعطاء أولوية أعلى لأمن المعلومات فيما بين الشركات الصغيرة والشركات الأخرى في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت فرقة العمل هذه أدوات عملية للمستعملين في قطاع الأعمال التجارية في كل أنحاء العالم، مثل (العرف العام فيما يتعلق بالتجارة الدولية الموثوقة رقمياً) والذي يتيح مبادئ توجيهية تضمن موثوقية العمليات التجارية الرقمية التي تتم من خلال شبكة الإنترنت ويصف كيف يستخدم الأطراف المعنيون التوقيعات الالكترونية



- فرقة العمل المعنية بالتعاقد الإلكتروني بالاشتراك مع اللجنة المعنية بالقوانين والممارسات التجارية التابعة لغرفة التجارة الدولية وبالاشتراك الفريق العامل الرابع المعني بالتجارة الإلكترونية والتابع للأونسيترال، خصوصاً في عمله الحالي المتعلق بالتعاقد الإلكتروني.

— وتهدف اللجنة المعنية بالقوانين والممارسات التجارية التابعة لغرفة التجارة الدولية إلى تيسير التجارة الدولية والترويج لوضع إطار قانوني رقابي وذاتي التنظيم ويتسم بالتوازن فيما يتعلق بالمعاملات التجارية الدولية التي تتم بين منشأتين تجاريتين⁽⁹⁵⁾

وقد أعدت اللجنة المشار إليها مشروع مبادئ بشأن التعاقد الإلكتروني، كما ساعدت في مبادرة المفوضية الأوروبية الرامية إلى موازنة قانون العقود الأوروبي من خلال تنقيح اتفاقية روما.

- وبالتنسيق مع فريق واسع النطاق يعرف باسم التحالف من أجل الأعمال التجارية العالمية، يتكون من:

- - اللجنة الاستشارية للأعمال التجارية والصناعة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،
- - اللجنة العالمية المعنية بالبنى التحتية للمعلومات،
- - غرفة التجارة الدولية،
- - الفريق الدولي لمستعملي الاتصالات،
- - التحالف العالمي لتكنولوجيا وخدمات المعلومات.

تقوم غرفة التجارة الدولية سنوياً بتحديث خطة العمل العالمية للأعمال التجارية الإلكترونية، وهي وثيقة مرجعية عالمية تسجل المواقف السياسية الأساسية لمجموعات تجارية عديدة، وتعمل بمثابة أداة ربط وحيدة بين جميع المسائل السياسية المتصلة بجملة أمور منها الأعمال التجارية الإلكترونية التي تجري معالجتها على الصعيدين الوطني والحكومي الدولي. وقد وزعت الطبعة

⁽⁹⁵⁾ يمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن اللجنة المعنية بالقوانين والممارسات التجارية من الموقع الشبكي <http://www.iccwbo.org/law/commission>





الثالثة من خطة العمل العالمية للأعمال التجارية الالكترونية، وأصبحت متاحة منذ نهاية يوليه 2002 على موقع الغرفة التجارية الدولية على شبكة الإنترنت⁽⁹⁶⁾.

— وتقوم اللجنة المعنية بالأعمال التجارية الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال عن بعد كذلك بإعداد وثائق سياسات وممارسات سنوية تعرف باسم الخلاصة الوافية لغرفة التجارة العالمية الخاصة بالسياسات والممارسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الالكترونية، من أجل تقديمها إلى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (الذي انعقد في تونس نوفمبر 2005)⁽⁹⁷⁾.

. وتعرض هذه الخلاصة الوافية البيانات السياساتية لغرفة التجارة الدولية المتعلقة بقضايا عالمية مثل النطاق الترددي العريض، والخصوصية، وتنظيم المحتوى. وتعرض الخلاصة الوافية كذلك استجابة غرفة التجارة الدولية لمبادرات محددة تتعلق بسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الإلكترونية، مثل التوجيهات الأوروبية وتأثير الالتزامات التجارية الدولية على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، كما أنها تتيح معلومات بشأن أدوات غرفة التجارة الدولية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الإلكترونية، عن طريق تقديم أفضل الممارسات التي تشجع المنشآت التجارية، وخصوصا المنشآت الصغيرة والمتوسطة على إدارة علاقتها بشكل فعال مع المستهلكين عن طريق اتصال الحاسب المباشر. وأخيرا تتضمن هذه الخلاصة الوافية أحكام العقود النموذجية لغرفة التجارة الدولية المتعلقة بعمليات نقل البيانات الشخصية عبر الحدود والتي كانت قد قدمت في سبتمبر 2003 إلى المفوضية الأوروبية للموافقة عليها من جانب الفرقة العاملة الأوروبية المعنية بالمادة 29 بشأن حماية البيانات التي يقصد منها توفير وسيلة بديلة للشركات لنقل بيانات شخصية من الاتحاد الأوروبي إلى بلدان أخرى مع المحافظة، في نفس الوقت، على مستوى مقبول لحماية البيانات بمقتضى التوجيه الأوروبي رقم. (EC/46/95) بشأن حماية البيانات.

⁽⁹⁶⁾http://www.iccwbo.org/home/e_business/word_documents/3rd%20Edition%20IGlobal%20Action%20Plan.pdf

⁽⁹⁷⁾ يتاح الوصول إلى الخلاصة الوافية على الموقع الشبكي التالي:

http://www.iccwbo.org/home/e_business/policy/ICC%20compendium%20on%20ICT%20and200%20E-Business%20policy%20and%20practice.pdf





أولاً: الجوانب القانونية للتجارة الالكترونية

قواعد غرفة التجارة الدولية بشأن التعاقد الالكتروني لعام 2004

دليل غرفة التجارة الدولية إلى التعاقد الالكتروني

ثانياً: مناقشة قضية تجارة الكترونية من واقع السوابق القضائية للأونسيترال

القضايا المتعلقة بقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية

المادة 11 (1) من القانون النموذجي

سنغافورة: Singapore High Court

12 أبريل 2004 - القضية رقم 202 لسنة 2003

Digilandmall.com Pte Ltd ضد Chwee Kin Keong & Others

تتعلق هذه القضية بشكل رئيسي بتطبيق نظرية الخطأ على المعاملات التجارية التي تجري عن طريق

الانترنت.

وفي 8 يناير 2003، بدأ موقع شبكي تديره في سنغافورة Digiland ، وهي شركة سنغافورية (المدعى عليه) الإعلان عن طباعة ليزر بالألوان تساوي 3854 دولاراً من دولارات سنغافورة بثمن قدره 66 دولاراً سنغافورياً فقط. وكان ذلك راجعاً إلى عدم الانتباه في إدخال مجموعة أرقام أعدت لدورة تدريبية بالموقع الشبكي. وبعد وقت اكتشف الخطأ متأخراً عدة أيام، وكان 784 فرداً (ستة منهم هم المدعون في القضية) قد أرسلوا 1008 امر شراء عن طريق الانترنت بما يزيد عن 4086 طباعة ليزر. وكان المدعون على صلة وألفة باستخدام الانترنت وممارساتها. وقد طلبوا شراء ما مجموعه 1 606 طباعات بثمن إجمالي قدره 105996 دولاراً سنغافورياً وتبلغ قيمتها السوقية 6189524 دولاراً.

وقد عولجت أوامر شراء المدعين عن طريق النظام الأوتوماتيكي لمعالجة الأوامر، التابع للمدعى عليه وأرسلت مذكرات تأييد لها أوتوماتيكياً عن طريق البريد الالكتروني في خلال دقائق. وكانت كل من الاجابات المؤيدة المرسله بالبريد الالكتروني تحمل تحت عنوان (توافر المنتج - ملاحظة: يرجى الاتصال للاستفسار). وفضلاً عن ذلك كانت صفحة الشبكة المعنونة (التحقق... من تأييد الطلب)



تحمل عبارة (يعتمد أبكر تاريخ يمكننا فيه تسليمكم جميع المنتجات على أطول فترة مقدرة لتوافر المخزون زائداً الوقت اللازم للتسليم) وبعد اكتشاف خطأ التسعير في الموقع الشبكي، رفض المدعى عليه تنفيذ العقود على أساس أنها معيبة بخطأ من جانب واحد في السعر المدون. فرفع المدعون حينئذ دعوى أمام محكمة سنغافورة العليا.

وطبقت المحكمة في حكمها قانون المعاملات الإلكترونية السنغافوري، الذي يحاكي عن كثب قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية.

وناقشت المحكمة المبادئ العامة ذات الصلة بتكوين العقد رغم ملاحظتها أن الطرفين لم يخاطباها بشأن **مسألة وقت تكوين العقد**. وذكرت المحكمة أن **(المبادئ المعتادة لقانون العقود تنطبق في المعاملات الإلكترونية ETA)**، رغم أن الطريقة التي يعرض بها التجار الذين يستخدمون شبكة الانترنت للإعلان من شأنها أن تحدد ما إذا كان الإعلان يفسر على أنه **دعوة إلى التعامل أم عقد من جانب واحد**. واعترفت المحكمة بأن ثمة **قواعد مختلفة** يمكن أن **تنطبق على مبيعات الانترنت من ناحية وعلى معاملات البريد الإلكتروني** والشبكة العالمية من ناحية أخرى. وأوضحت المحكمة، على وجه الخصوص، أنه **بمقتضى المادة 15 (1) من ETA**، مقروءة مع **المادة 24 من اتفاقية البيع**، يكون الافتراض الملائم في حالة عدم توافر الشروط في المعاملات التجارية الإلكترونية، الدولية والمحلية على السواء، هو **(قاعدة التسلم)** بيد أن هذه القاعدة ينبغي أن تطبق على نحو مرن تجنبا، إلى أبعد حد، لعدم الإنصاف. وطبقت المحكمة القاعدة عن طريق **القياس في سياق الإجراءات**، رغم أن أحد المدعين لم يتلق تأييدا لطلبه بالبريد الإلكتروني لأن صندوق بريده الإلكتروني كان ممتلئا.

وانتقلت المحكمة بعد ذلك إلى مناقشة مسألة **الخطأ في قانون العقود**. وذكرت المحكمة، في هذا الصدد أن حدوث أخطاء في الرسائل الإلكترونية أمر لا يمكن تجنبه. ومن أمثلة تلك الأخطاء:

- (أ) الأخطاء البشرية. و
- (ب) أخطاء البرامج الحاسوبية. و
- (ج) مشكلات النقل في نظم الاتصالات.



وأكدت المحكمة على أنه بينما يمكن أن تزيد الطبيعة الالكترونية للمعاملات من جسامة تلك الأخطاء بشكل آني تقريبا، فإن اكتشافها يمكن أن يكون أكثر صعوبة مما لو حدثت في معاملة تتم وجها لوجه أو من خلال تبادل وثائق مادية. ووصفت المحكمة الحالة بأنها مثال نموذجي للخطأ البشري. وأقرت المحكمة المبادئ الرائدة التالية لتحديد التبعة في التجارة الالكترونية:

(أ) ضرورة مراعاة مبدأ المحافظة على العقد

(ب) ضرورة تيسير المعاملات التجارية الالكترونية

(ج) ضرورة التوصل إلى حلول معقولة تجاريا مع الالتزام بالمبادئ المتعارف عليها المنطبقة على الأخطاء أو الغلطات الحقيقية.

وناقشت المحكمة أيضا نظريات الخطأ الأحادي الجانب وتدابير تداركه. ووجدت المحكمة أن أركان العرض والقبول مستوفاة في كل معاملة ذكرت في دعوى المدعين وذكرت أنه لا محل للفرض استنادا إلى أن قبول المدعى عليه مستمد من اجابات أوتوماتيكية.

وأوضحت المحكمة أن هناك، على أي حال، خطأ واضحا قد حدث. ووجدت المحكمة أن طابع الخطأ كان من الواضح بحيث كان يمكن لأي شخص رشيد في ظروف مماثلة لظروف كل من المدعين أن يجد كل سبب للاعتقاد بأن خطأ واضحا قد حدث وأن سلوك المدعين يشكل إجراء (اقتناصيا) وقد توصلت المحكمة إلى هذا الاستنتاج بإعطاء وزن اثباتي هام لنسخ من محادثات التراسل اللحظي التي جرت بين المدعين عندما كانوا على وشك شراء الطابعات.

وخلصت المحكمة إلى أن عقود الاشتراء باطلة بمقتضى القانون العام نتيجة لخطأ أحادي الجانب ورفضت الدعوى بناء على ذلك.





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





أحمد غيث البرعصي
بكالوريوس إدارة أعمال
ماجستير 2025 م



”

الإطار القانوني للعملة الرقمية في ليبيا





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT



ملخص

يتناول هذا البحث دراسة تفصيلية عن العملات الرقمية كونها شكل من أشكال النظام المالي الجديد فهي نوع من العملات المتداولة فعلياً في هذا العالم، حيث ظهرت في ظروف مختلفة عن العملة التقليدية حيث أنها تتمتع بعدة خصائص منها سرعة التداول كما إنه لا يمكن التلاعب بها أو سرقتها إذ أنها تحتفظ بخاصية النبض الإلكتروني والرقمي وتم تطويرها وحمايتها بنظام تشفير، هذا النظام يسمى "سلسلة الكتل" **Blockchain** ، حيث كان أول إصدار لها عام 2008م وهي عملة البيتكوين وبعدها توالى العملات، تم تصميم هذا النظام على يد شخص يدعى "ساتوشي ناكاموتو" ولا يعرف إذا كان شخص أو مجموعة أو اسم مستعار، كما أنها لا تخضع لرقابة البنوك المركزية أو الحكومات، كان الهدف من العملة الرقمية الخروج من هيمنة المصارف المركزية العالمية، بالفعل حظيت هذه العملات بقبول واسع بين الناس والشركات العالمية. ويبقى السؤال ماهو الإطار القانوني لهذه العملة الرقمية وعلى وجه التخصيص في بلدنا ليبيا؟

إشكالية البحث

تظهر مشكلة البحث في موضوع قانونية العملة الرقمية "**Digital Currency**"، فيما إذا كانت ذات وجود تشريعي سواء محلي أو دولي يحكم وينظم التعامل بالعملات الرقمية أم هي مجرد سلعة يتم تداولها؟ خاصة إذا علمنا أن العملات الرقمية ليس لها جنسية معينة أو بنك مركزي يصدرها، كما هو معلوم أن سك العملة النقدية يحتاج إلى إطار تنظيمي يبدأ بإصدار قانون ومن ثم إعداد وحدة حساب وأداة تبادل وأخيراً وحدة تخزين. وهذا غير موجود في العملات الرقمية وهذه هي إشكالية العملة الرقمية في العالم اجمع.

أهمية البحث

تتطور تكنولوجيا المعلومات بخطى متسارعة وبشكل رهيب، ليس هناك مجال للنظر إلى الخلف أو العودة إلى الوراء. وكل يوم يزداد العلم تطوراً ويضع تكنولوجيا جديدة ومختلفة، سواء تكنولوجيا المعلومات أو التكنولوجيا التحويلية والذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل "**Blockchain**"، فهي تؤثر على حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والمالية بل وحتى الثقافية وبالتالي تقوم بالضغط بكل قوة على النظام القانوني المنفذ. ومع كل هذا الضغط نجد ان العالم العربي في حالة خمول سواء المراكز البحثية أو المؤسسات وذلك لعدم صدور هذه العملة من جهات رسمية، وللاهمية لابد من إلقاء الضوء





عليها والوقوف على قصور أدوات النظام القانوني، بالإضافة لابعاد فكرة العملات الرقمية من المنظور القانوني.

أهداف البحث

إن الهدف هو تسليط الضوء على أبرز ما يحيط بالعملات الرقمية في جوانبها القانونية التي تتعاضد مكانتها في حجم التداول والعملات الإلكترونية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، وما هي مزاياها وسلباتها، كذلك التعريف بأن الدولة الليبية صدرت قوانين خاصة بالعملات الرقمية منذ عام 2005 والتداول بها. سيما قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 60 لسنة 2026 بشأن الاعتراف بقبول الدولة الليبية للسداد بالعمل الرقمية. وبما يعني ان العملة الرقمية أضحت واقعا ملزما في النظام القانوني الليبي. وهو واقع تجاوز الان مرحلة الاعتراف القانوني.. لكي يتسلمه فقهاء القانون علنا.. دون خجل او ارتباك.. حيث أجرى هذا القرار تعديلا على لائحة الميزانية والحسابات والمخازن الصادرة وفق القانون المالي للدولة. سيما المدة (70) منها بحيث قرر "تقبل ضمن مقبوضات الخزائن الرئيسية والخزائن الفرعية لوزارة المالية بالوزارات والمصالح والهيئات الأخرى وما في حكمها بواسطة الوسائل المبينة ادناه دون غيرها...:

ج- اية وسيلة من وسائل الدفع الالكتروني المعتمدة من خلال منظومة التحصيل الالكتروني لجميع المستحقات الحكومية الضريبية والرسوم الجمركية والرسوم الأخرى وغيرها من المستحقات الواجبة الدفع والتحويل للخزانة العامة" ..





خطة البحث

المقدمة

مطلب أول: نشأة الانترنت خصائصه وأقسامه

فرع أول: التجارة الإلكترونية وأقسامها

فرع ثاني: تعرف العملة الرقمية مزاياها وعيوبها

مطلب ثاني: المفهوم الموسع والضيق لسلسلة الكتل " Blockchain " .

فرع ثاني: مراحل تطور البلوك تشين.

فرع ثالث: مزايا وعيوب البلوك تشين.

مطلب ثالث: الإطار القانوني للعملة الرقمية في دولة ليبيا.

فرع أول: التجارة الإلكترونية في ليبيا

فرع ثاني: العملة الرقمية في القانون الليبي.

فرع ثالث: دور الذكاء الاصطناعي في مشروع العملة الرقمية للبنك المركزي

النتائج والتوصيات.

الملاحق





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





المقدمة:

قبل البدء في أي شيء خاص بالانترنت يجب أن نعرف ماذا نريد ولكي نعرف ماذا نريد يجب أن نسأل؛

أولاً: - ما هو الانترنت وماهي خصائصه وأقسامه؟

ثانياً: - ماهي التجارة الإلكترونية ومفهومها وأقسامها؟

ثالثاً: - ماهي العملة الرقمية وماهو مفهومها وهل هي منصوص عليها في القانون الليبي؟

ولكي نجيب على هذه الأسئلة يجب الرجوع إلى الخلف قليلاً لمعرفة سوابق الموضوع لمعرفة بعض الأسس الرئيسية.

الحدث هو بروز العالم الافتراضي كمساحة مكانية وزمانية أضحت كما الأرض الجديدة، حيث هرعت إليه رؤوس الأموال "capital"، الحركة الثقافية والعلمية المعاصرة، بل حتي مظاهر التسلية المختلفة وكذلك الجريمة الافتراضية.... إلخ، كل ذلك مصحوباً بانداعات عاطفية من دول ومنظمات دولية مختلفة، فهو حدث إستراتيجي خطير، ولكن إستراتيجية لاتبرز في منطق السيطرة بقدر ماتحدد مفهوم براءة التعامل معه، فالسنوات القليلة الماضية التي اشعلت لهيب الحركة باتجاه هذا العالم، حتي اصبح " موضة العصر"، وجعلت بناء مجتمع معلوماتي واحد، ينعم به الانسان بدفئ وشفافية المعلومة، حيثما ووقتما يشاء، ومؤشر خطيراً على تحصين هذا الانسان بقاعدة أصولية لها جذور في العقيدة الإسلامية وتنتمي إلى النهج العلمي دون منازع، نقصد بهذه القاعدة السالفة الذكر "مبدأ الحق في المعرفة"، فهو مبدأ يصارعة في القوة حق الانسان في عدم الجهل والأمية الذي تم تفصيله في المواثيق الوطنية والعالمية على أساس أمية التعلم فقط، بالنسبة للإنسان؛ حتي ان الجمعية العامة للأمم المتحدة ابتكرة فكرة " عقد عشر سنوات لمحو الأمية والذي بدأ في 1 يناير 2003م".¹

يبدأ السؤال فيما يتعلق بالحق في المعرفة يتجاوز المفهوم المذكور اذ كيف يتم بناء قاعدة انسانية يمكن من خلالها تجاوز مفاهيم قائمة إلى أخرى جديدة تجعل العقل والمنطق الانساني في أي صورة يكون عليها، يتفاعل مع المساحات الشاسعة من الأرضي التي ينطلق منها الفكر البشري من جديد وبطريقة تكون فيها المعلومة سيده الموقف دون منازع.

لقد بدأ كل شيء في شكل فكرة وردة رداً على تساؤل ضخم، اذ كيف يمكن لمؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية التواصل دون إنقطاع في الاتصال والتجاوب فيما بينها على إثر الضربة الأولى " First Strike" العسكرية، وكانت الفكرة هي الاجابة... ولكن قبل التعريف بالفكرة يجب أن نعود إلى الوراء قليلاً؛ ففي عام 1960، تقدم مهندس متدرب يدعا بول بران، بطلب إلى مؤسسة ابحاث علمية استشارية

¹ د. عمر بن يونس المجتمع المعلوماتي والحكومة الإلكترونية



وهي "راند قروب"، الرائدة وما بين الأعوام 1960-1964، كان هذا المتدرب يضع فكرة للأجابة حول الإمكانية الكاملة لحدوث مثل هذا الإتصال بين الشبكات في اثناء الأزمات والكوارث ((سواء الطبيعية أو تلك الناتجة عن عمل الانسان))، كانت الفكرة قد تم عرضها في شكل تقرير قدمه بران، إلى المؤسسة المذكورة في شروع تنفيذها. ولقد ورد في نهاية التقرير المذكور " أنه في يوم ما سوف يصبح مطلب الانسان كفاءة أكثر للتراسل المعلوماتي من تلك الكفاءة المطلوبة في التراسل الصوتي" وقد صدق.²

أي أن الاستجابة لمثل هذا العالم الجديد قد تحققت بالفعل، فقد انتصر مجال الوصول إلى المجتمع المعلوماتي "Information Society". بحيث أضحت سمة التحضر المعاصرة ممثلة في إمتلاك وسائل الوصول إلى العالم الافتراضي، فمن الممكن اليوم أن تجد فئة كبيرة من الأفراد لا تملك بالضرورة عربات ولكنها تملك وسائل اتصال رقمية، ومثل هذا الاتجاه الجديد وإن كان له فائدة ما أو مجموعة فوائد تشعر الفرد بكونه متابعاً للتطور إلا أنه اتجاهاً نمت معه مشاكل خلقها التفاعل مع الحدث.³

لقد أصبحت الحركة الإلكترونية يحكمها منهج تكنولوجيا المعلومات " Information Technology"، وتفسير هذه الحركة الانسانية في الوقت الذي تتبع فيه الحركة المذكورة في العالم الافتراضي، فكلما تطورت الحركة هناك، تقلصت الحركة هنا، فاليوم وفقاً لتفسير عبارة بران، يمكن تشكيل شركات الهاتف والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومؤسسات تتحكم في مصير حركة التجارة والاقتصاد والأعمال والسياسة أيضاً. ومثل هذه الفريضية لها مصداقية واقعية كبيرة حيث يتم سداد فواتير أي شئ عبر الهاتف النقال "Call Phone"، كما ان الإنترنت تتقدم بجدارة فائقة في هذا المجال.... إلخ. ويبقى الحصول بالطبع على تفسير دقيق لعبارة هنا وهناك، مع ما يلحق هذا التفسير من محاولة استنتاج الفكرة الزمنية لهذه الحركة، فما كان يمكن الحصول عليه في ساعات أو أيام أو شهور وربما سنوات أضحى اليوم يتم الحصول عليه في دقائق في الحد الأقصى.⁴

أن الزمن المعاصر يبني على مفاهيم تكنولوجيا المعلومات وانفجار الهجين هيربد الجديد، الذي يتزامن مع بلوغ غاية مع المعلومة وحركة الاتصالات، حتى ان الجميع وصم- ببراة متناهية_ هذا الأمر بأنه ثورة دون أن يكون هناك تحديد لهذه الثورة في معني انتهاء الحركة الثورية التي تقود إلى التغيير لبيداء بعد ذلك البعد التأثيري لها في المجتمع في صيغة منظمة.

لقد بدأت مسألة عدم إمكانية تحديد مقياس لثورة في إطار فكرة المجتمع المعلوماتي فيما يعرف بمشكلة عام 2000، وهي المشكلة التي أطلقت عليها الأمم المتحدة/ بقرار الجمعية العامة مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام 2000، حيث بدأ الامر كما لو كان المجتمع الدولي يطالب جميع الدول

² One day We well require more capacity

³ د.عمر بن يونس المرجع السابق

⁴ د.عمر بن يونس المرجع السابق





الأعضاء ان يتواصل بذل جهودها لحل مشكلة عام 2000 ((المادة رقم 1 من القرار))، وبما يعني مزيداً من الحركة الثورية هنا بقصد فحص سلامة المجتمع المعلوماتي.⁵

ومن هنا ظهر قانون الانترنت؛ "Cyberlaw"، هو ذلك الفرع الجديد من فروع القانون الذي يتولي التنظيم القانوني لظاهرة الانترنت، هونتاج طبيعي لنجاح مدرسة التنظيم القانوني للانترنت التي استشرع رجالها في فترة قصيرة عدم إمكانية نجاح مدرسة التنظيم الذاتي للانترنت وحدها في إرساء معايير تنظيمية لها تكفي بذاتها لكي تقوم على أعمال تنظيم هذه الظاهرة الانسانية البديعة، بل لاحظ فقة القانون أيضاً عدم إمكانية نجاح فكرة قانون الحاسوب "Computer Low"، في إرساء معايير قانونية يمكن ان تضبط تنظيم العالم الافتراضي، لذلك يمكن القول ان فكرة قانون الانترنت أو قانون العالم الافتراضي هي الفكرة التي تتواءم مع التطور القانوني الذي يصاحب عملية تنظيم الموضوعات المختلفة عبر الانترنت. ولقد تم تقسيم قانون الانترنت إلى خمس موضوعات كبرى وهي على التوالي:- التخزين الرقمي - قواعد البيانات- المعاملات الرقمية- التجارة الإلكترونية- الإجرام الافتراضي. وقسم التجارة الإلكترونية وهو مايقع في إطار مانعضة في هذا البحث.

التجارة الإلكترونية: هو قسم من الأقسام المعاصرة لقانون الانترنت ويتناول كافة المعاملات التي تندرج في إطار الحياة التجارية للفرد والمؤسسة في علاقتها بالعالم الافتراضي، ومن ذلك موضوعات شتي مثل الشراء والبيع والتعاقد وحركة الأموال والتجارة الرقمية وتلك المادية التي تتم عبر الانترنت ... ألخ، فهذا القسم يشكل تلك الرؤية المباشرة في العلاقات التجارية بتكنولوجيا المعلومات موضوعاً، وهو نابع من مصداقية فكرة ان الانترنت ليست مجرد تقنية- إنسانية بل يجب ان يتفاعل معها الانسان أو الفرد في كل مكان.⁶

إن مدي الأهمية التي عليها التجارة الإلكترونية ((عبر الانترنت))، دفعت الإدارة الامريكية في عام 1997، إلى إعداد نموذج عمل التجارة الإلكترونية العالمية، من حيث تضم خمس أسس رئيسية لترشيد تنمية التجارة عبر الانترنت. ويشمل ذلك على خمس مبادئ وهي:

- أ- يجب ان تكون القيادة للقطاع الخاص.
- ب- على الحكومات تجنب التقييد المفرط الذي يؤدي إلى تشويه تطور ساحة السوق الإلكترونية.
- ج- على الحكومات ان تعمل على تشجيع البيئة القانونية القابلة للتنبؤ والتماسك في الحدود الدنيا وليس العكس.
- د- على الحكومات ان تدرك ان الانترنت فريدة من نوعها وتتطلب سياسات جديدة.

⁵ Nicolas Vermeys -L ntario deviance le Quebec pour reglementer le commerce electronique. information's rapidesdecembre 2000 disponible enligne en dec.

⁶ د.محمد السيد عرفة- التجارة الإلكترونية عبر الانترنت - مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت جامعة الامارات 2000 المجلد الاول





هـ- التجارة الإلكترونية هيا عصب الاقتصاد المستقبلي.⁷

على أن أبرز مظاهر النموذج المذكور كونه توجيه للحكومات حول العالم، بالإضافة إلى التوصيات التسع وهي على النحو التالي:

1. يجب إعلان الانترنت بيئة معفاة من التعريفات والرسوم والضرائب المالية.
2. يجب ألا يتم وضع تشريعات ذات طابع جامد فيما يتعلق بتنظيم أنظمة الدفع الإلكترونية، لكون الأخيرة تتطور بشكل سريع.
3. تطوير مجموعة قوانين دولية موحدة للتجارة الإلكترونية، من أهم مظاهرها الاعتراف الحكومي بالعقود الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني.
4. حماية الملكية الفكرية عبر الانترنت، وذلك بالمصادقة على اتفاقيات قانون الانترنت. مع التوسع في دراسة قواعد البيانات وكيفية حمايتها، كذلك براءات الاختراع والعلامات التجارية عبر الانترنت، ونظام توزيع نطاق الأسماء.
5. ضمان حماية الحق في الخصوصية عبر الانترنت.
6. الأمن من خلال قيام الحكومة بدور مشترك مع القطاع الخاص.
7. البنية التحتية للاتصالات بعيدة المدى وتكنولوجيا المعلومات.
8. تشجيع التنظيم الذاتي لصناعة الانترنت توصلاً إلى سوق تنافسية كاملة.
9. إخضاع المعايير التكنولوجية لمقدرات وآليات السوق.⁸

على أنه لم يتم على المستوى الفقهي رصد تعريف مخصص للتجارة الإلكترونية، فيما يتم رصد من تعريفات موسعة للتجارة ككل يضاف إليها المدلول الإلكتروني بصيغ مختلفة كتحديد أو تمييز باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة كالأنترنت.⁹ إن الاتجاه الأكثر موافقة لتعريف التجارة الإلكترونية هي ((استخدام الحواسيب بنظام الاتصال عن بعد/ الانترنت بقصد التواصل إلى اتفاقيات تجارية)).

ومن هنا نقول ان التجارة عبر الانترنت أو التجارة الإلكترونية على العموم تعد عصب الاقتصاد المعاصر والمستقبلي. على ان التجارة الإلكترونية بالمفهوم الرقمي بدأت حقيقية في ثمانيات القرن العشرين ولقد كان التوجيه أكثر تخصصاً آنذاك في النظام الأمريكي فيما يعرف بمصطلح

⁷ ورقة عمل التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية د. عمر بن يونس ((ندوة التجارة الإلكترونية 2006))

⁸ Governments should recognize the unique qualities of the Internet. The genius and explosive success of the Internet can be attributed in part to its decentralized nature and to its tradition of bottom-up governance.

⁹ ورقة عمل التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية مرجع سبق ذكره





التبادل الإلكتروني للبيانات ((تبادل المعلومات الأعمال من حاسوب إلى آخر بنظام هيكلية
البيانات))¹⁰.

تنقسم التجارة الإلكترونية إلى: -

1_ العقود التجارية الإلكترونية. 2_ معاملات التجارة الإلكترونية.

3_ العملة الرقمية. 4_ العقود الذكية. 5_ نظام تأمين التجارة الإلكترونية RFID

وفي هذا البحث نتحدث عن العملة الرقمية بكل تفاصيلها، فهي طريقة دفع متوافرة في شكل إلكتروني وغير ملموسة، حيث يمكن ان تنتقل العملة الرقمية بين الكيانات والمستخدمين بمساعدة منصات تكنولوجيا المعلومات مثل أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية والانترنت. على الرغم من أنها تشبه العملات المادية، إلا ان الأموال الرقمية تسمح بنقل الملكية بلا حدود بالإضافة للمعاملات الفورية، تشمل الأمثلة العملات الافتراضية والعملات المشفرة وما إلى ذلك. كما تعرف العملة الرقمية أيضاً بأسم النقود الرقمية والنقود الافتراضية "Cybercash".

تعريف العملة الرقمية:

تشابه النقود الرقمية في المفهوم والاستخدام مع نظيرتها النقدية، من حيث انه يمكن أن تكون وحدة حساب ووسيطاً للمعاملات اليومية. يتم التعامل بها مثل النقود، ولم تعد البنوك تخرن النقود المادية للعملاء فعندما تقوم بإيداع نقدي في البنك فإنه يضاف أرقام إلى حسابك ويعيد إصدار هذه الفواتير لعملاء آخرين، ويمنحك فاتورة مادية.¹¹

مما يجعل المعاملات المادية أسرع وأرخص بكثير، لاسيما التحويلات العابرة للحدود. وبالنظر إلى هذه المزايا أصبحت الأموال الرقمية ألوية للعديد من الدول حول العالم. كما تحتوي العملة الرقمية قاعدة مستخدمين لامحدودة ولايزال الإطار التنظيمي والمعالجات الضريبية قيد التطوير، كذلك البنية الأساسية الكافية لدي العملة الرقمية طور التجديد والتطوير. نظراً لأن القيمة المدفوعة تتم مباشرة بين الدافعين والمستفيدين، منما يمكنها من القضاء على الوسطاء. على عكس العملة النقدية التي لا تستطيع تجاوز البنوك وغرف المقاصة، وأيضاً تساعد في تدفق الأموال بشكل سلس وشفاف.

حيث يشير مصطلح العملة الرقمية إلى شكل من أشكال العملات المتاحة فقط في صورة رقمية أو إلكترونية، هذا يعني أنها لا تمتلك شكلاً مادياً، وبالتالي لا يمكن التعامل معها أو تخزينها أو التلاعب بها.

¹⁰ 9 سبتمبر 2025 ب أندرو بلومنتال تعريف التجارة الإلكترونية أنواعها وتاريخها، أمثلة عليها
¹¹ النقود الرقمية: ماهيتها، وكيفية عملها، وأنواعها 2020 د.ميتشل جرانت ورقة بحثية بعنوان



وكما عرفها البنك المركزي الأوروبي: العملة الرقمية هي قيمة نقدية يتم تخزينها على جهاز تقني، ويمكن استخدامها على نطاق واسع لإجراء المدفوعات من قبل مؤسسة أخرى غير المصدر، دون الحاجة إلى استخدام الحسابات المصرفية، ولكنها تعمل كحامل أداة مدفوعة مسبقاً.¹²

أيضاً هناك من عرفها: هي أموال في شكل رقمي بحث، فهي أصلاً مادياً أو غير ملموسة- فهي ليست مثل النقد أو السلع الأخرى مثل الذهب أو النفط.

وهناك تعريف اشمل للعملة الرقمية وهي طريقة دفع متوافرة في شكل إلكتروني وغير ملموسة، حيث تنتقل العملة الرقمية بين الكيانات أو المستخدمين عن طريق أجهزة الحاسوب والهواتف والانترنت. بالرغم من انها تشبه العملات المادية، إلا انها تسمح بنقل الملكية بلا حدود، ولكنها تقتصر على مجتمعات معينه عبر الانترنت مثل الألعاب والشبكات الاجتماعية. ومن أمثلتها العملات المشفرة والعملات الافتراضية.

العملات المشفرة: هي مجموعة فرعية من العملات الرقمية، وتستخدم للتشفير والأمان، منما يجعل من الصعب للغاية تزويرها، تتكون داخل شبكة تسمى سلسلة الكتل "Blockchain"، هذه الشبكة يقصد بها دفتر الأستاذ الرقمي، وهو سجل زمني مشترك وغير قابل للتغيير في المعاملات وهو نوع من دفتر الأستاذ الموزع.¹³

تقنية البلوك تشين Blockchain هي تقنية برمجية أو بروتوكول للنقل الآمن لحالات فريدة من القيمة ((مثل الأموال والممتلكات والعقود وبيانات اعتماد الهوية))، عبر الانترنت دون الحاجة إلى وسيط تابع لجهة خارجية مثل البنك أو الحكومة، منما يجعله من الممكن إنشاء دفتر استاذ رقمي للمعاملات ومشاركة بين موزعة من أجهزة الحاسوب. حيث يستخدم التشفير للسماح لكل مشارك على الشبكة بالتلاعب بدفتر الأستاذ بطريقة آمنة دون الحاجة إلى سلطة مركزية! وتمثل كل كتلة في السلسلة مجموعة من سجلات المعاملات، التي يربطها مكون السلسلة، بدائرة ببعضها البعض عبر دالة التجزئة، التي تقوم بتقطير جزء أصلي من المعلومات في شفرة يمكن التعرف عليها وأرشفتها في دفتر أستاذ خاص بسلسلة الكتل!¹⁴

مقالات أكاديمية حول تعريف النقود الرقمية وفقاً للبنك الأوروبي 12

في عدد: - United Nations Economic ... The Economic and Social Impact of Open Government ... 28

Countering the financing

¹³ ريتشاردز، توني (2021)، " مستقبل المدفوعات: العملات المشفرة، العملات المستقرة أم العملات الرقمية للبلوك المركزية الأسترالية لخزائن الشركات، 18 نوفمبر.

¹⁴ كارم، أ. (2019). إستونيا - الجمهورية الرقمية المؤمنة بتقنية البلوك تشين.

إستونيا <https://www.pwc.com/gx/en/services/legal/tech/assets/estonia-the-digital-republic-secured-by-blockchain.pdf> .



تاريخ العملات الرقمية:

يعد ظهور العملات الرقمية أحد أبرز التحولات في النظام المالي العالمي، حيث بدأت هذه العملات تظهر كبداية للنظام النقدي التقليدي، ومن بين هذه العملات برزة العملة المشفرة وهي الأكثر شهرة وتسمى البيتكوين، التي أحدثت ثورة في هذا المجال بأعتمادها أول عمله رقمية مشفرة. وفي هذا البحث سوف نلقي نظرة تاريخية على نشأتها وتطورها.

حيث أنه في عام 1982، تم تقديم بحث بعنوان "التوقيعات العمياء للمدفوعات الغير قابلة للتتبع" النقود الرقمية من قبل السيد/ **David-Chaum**، وفي عام 1989 قام بتأسيس شركة **Digi Cash**، كانت أوائل شركات النقود الرقمية، وتم تسميت أول عمله بأسم الشركة، حيث قام تشاوم بتطوير عدداً من بروتوكولات التشفير التي تحكم معاملات **Digi Cash** جعلت هذه البروتوكولات أساساً مهماً للعملات الرقمية الحديثة، ثم تقدمت بطلب إفلاس عام 1998، كما مهدت الطريق للعديد من الابتكارات لتقنية **Blockchain** في القرن الحادي والعشرين.

كانت أول عملية دفع آمنة عبر الانترنت في عام 1994، قدمت شركة "Netscape"، تقنية تشفير ((SSL)) " طبقة مأخذ التوصيل الآمنة"، الذي مكن من إجراء معاملات آمنة عبر الانترنت. وبعدها في عام 1998 تم تأسيس **Bye Pal**، على يد مكس ليفيشن وبيتر ثيل ولوكي نوسيك، وأصبحت واحدة من منصات الدفع عبر الانترنت الأكثر شهرة.¹⁵ أولاً: لقد كان أول منتج رقمي هو من شركة "E-gold" أو الذهب الإلكتروني -

فهي تعمل كوسيط لتبادل العملة الذهبية وكذلك للشراء والبيع بالمقاضية حيث ترتبط قيمة العملة الرقمية بقيمة الذهب، وقد تأسست الشركة في عام 1996، من قبل السيد/ **دغلاس جاكسون**، وأصبحت في سنوات قليلة من أكبر شركات تبادل وتحويلات العملات الإلكترونية، فقد واجهت هذه المنصة تحديات قانونية بسبب استخدامها في غسيل الأموال وأنشطة غير مشروعة، وقد طبقت تدابير متنوعة منها إجراءات التحقق من الهوية ولم تجدي هذه التدابير منما جعل الحكومة الأمريكية تتخذ إجراءات عام 2007، ضد الشركة ومؤسسها وقد صادرت أموال الشركة في عام 2009، وتم إغلاق المنصة نهائياً.

ثانياً: عمله الويب "Web Money" :-

هو نظام تسوية مدفوعات عبر الانترنت تم تأسيسه عام 1998، في روسيا وهو مصمم لتمكين المستخدمين من إجراء المدفوعات عن طريق الانترنت، حيث أنه يستخدم نظام المحافظ الرقمية التي تخزن الأموال بشكل منفصل وفقاً للعمله المستخدمة. كما أنه تستخدم العديد من الدول خاصة في

¹⁵ماتادول ضمن اقتصادات "وي" حكومة رُصد 4 ُ العملة هي شكلٌ من أشكال النقود مقبول على الإجمال، ويشمل النقود المعدنية والعمله الورقية، وتُ لتبادل السلع والخدمات، العملة أساس التجارة. إنفستوبيديا 2017. (Investopedia) (ما هي 'العملة'. اطلع عليه بتاريخ باستخدامها كواسطة

2017: http://www.investopedia.com/terms/c/currency.asp#ixzz4hK5hLACd، آب/أغسطس 18



أوروبا الشرقية وآسيا وأيضاً في بعض دول الشرق الأوسط، حيث انه خيار شائع بين التجار والشركات التي تحتاج إلى نظام دفع سريع وآمن. مع العلم أنها تدعم عدداً من العملات مثل الدولار والجنية الإسترليني واليورو وحتى العملات المشفرة.

ثالثاً: العملات المعدنية KK "المال الظاهري" :-

صدرت عام 2005، حيث تستخدم على السلع الأساسية بأختصار K K، وكانت فعالة جداً في الصين ولها تأثير مزعزع للاستقرار على العملة الصينية يوان بسبب المضاربة وكثرة تداولها بين التجار في الصين.¹⁶

رابعاً: الاحتياطي الحر "Liberty Reserve" :-

هي خدمة عمله رقمية مركزية مقرها كوستاريكا، تأسست عام 2006، وتصنف في وقتها بأنها "أسلم وأشهر معالج دفع، يخدم ملايين المستخدمين حول العالم"، حيث أنها تسمح للمستخدمين بتحويل العملات النقدية إلى عمله رقمية على نفس الموقع، مع بعضها البعض ورسوم 1%، وكلتا الخدمتين مركزية، كما تعتبر محاولة فاشلة لشركة مركزية، تحول الأموال مجهولة المصدر، حيث تسمح للمستخدمين بإنشاء حساب على المنصة وتحويل الأموال دون التحقق من مصدرها أو الأشخاص المحولة لهم، مما جعل الحكومة الأمريكية تغلقها عام 2013.

خامساً: العملة المتكاملة "Perfect Money" :-

هي منصة دفع إلكتروني تم تأسيسها عام 2007، حيث تقوم بخدمات مالية متقدمة للمستخدمين حول العالم وتسمح بإجراء المعاملات المالية بسرعة وأمان، منما يجعلها خياراً شائعاً بين الأفراد والشركات، وتستخدم بشكل رئيسي في التجارة الإلكترونية والاستثمار وتحويل الأموال، كما تتميز بإمكانية شراء الذهب، الدولار، اليورو، الجنية الإسترليني، وحتى البيتكوين مما يجعلها منصة مالية مرنة للغاية، كما أنها تقدم خدمات مثل الاحتياطي الحر، إلا أنها غير متوفرة في الولايات المتحدة ولاحتي لمواطنيها سواء في داخلها أو خارجها.¹⁷

سادساً: البيتكوين Bitcoin-2008 :-

وهي معروفة باسم BTC، فهي أول عمله رقمية مشفرة لامركزية على مستوى العالم، كما يمكن إرسالها من شخص إلى آخر دون الحاجة إلى وسيط، ويتم التحقق من حولات الشبكة باستخدام التشفير في دفتر أستاذ موزع يسمى "سلسلة الكتل" Blockchain، دون وجود جهة مركزية للأشراف عليها، منما يجعل نظامها الأساسي مسؤولاً عن شريحة أكبر من الأفراد والشركات، فإذا حاول شخص

¹⁶ (2016). النقود إل إلكترونية، دار النهضة العربية عبيد سعد

¹⁷ لافي محمد درادكه، تحديات مواكبة التنظيم القانوني للتطور التكنولوجي للعمل المالي والمصرفي: البيتكوين (العملة الرقمية) أنموذجاً على الاستخدام الآمن بضمانات تكنولوجية في غياب الضمانات القانونية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، أبحاث المؤتمر السنوي الدولي الخامس ٩ - ١٠ مايو ٢٠١٨،



ما تغيير حرف واحد فقط أو رقم في مجموعة المعاملات، فإنه سيؤثر أيضاً على كافة الكتل التالية وبسبب كونه دفتر حسابات عام، فإن أي خطأ أو محاولة للتلاعب يمكن رصدها وتصحيحها بسهولة من قبل أي شخص. ويمكن لمحفظة المستخدم التحقق من صحة كل معاملة، كما يتم حماية صحة كل معاملة من قبل التوقيعات الرقمية المقابلة لعناوين الإرسال، وبسبب عملية التحقق وأعتياداً على منصبه التداول، فقد يستغرق إتمام معاملة البيتكوين بضع دقائق، فقد تم تصميم بروتوكول بيتكوين بحيث تستغرق كل كتلة عشر دقائق للتطوير. والهدف منها عند إنشاء البيتكوين هو استقلالية الشبكة عن أي سلطة حاكمة، وقد صنع منها 21 مليون حبة بيتكوين فقط.

الفروقات الجوهرية بين العملات الافتراضية والرقمية والمشفرة العملة الافتراضية:

هي نوع من الأصول الرقمية غير المنظمة، التي يتم إنشاؤها والتحكم فيها عادة من قبل مطوريها، غالباً ما تكون قيمتها محصورة داخل بيئة محدودة، لعبة أو منصة عبر الإنترنت، وقد تكون قابلة للتحويل بسهولة إلى عمله ورقية قانونية وتفتقر عادةً إلى الاعتراف الرسمي كوسيلة للدفع ويمكن أن تكون مركزية، واستخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي معين. هكذا عرفها البنك المركزي للاتحاد الأوروبي.

العملة الرقمية: Digital Currency

بكل بساطة هي وسيلة دفع موجودة بشكل إلكتروني بحث. النقد الرقمي ليس ملموس، مثل فاتورة أو عمله معدنية، يتم حسابها وتحويلها باستخدام الأنظمة عبر الإنترنت، كما نصت وزارة الخزانة الأمريكية " على أن العملة الرقمية تعمل تماماً مثل العملة التقليدية، إلا أنها لا تتمتع بنفس السمات". حيث أنه ما يقرب من 105 بنكاً مركزياً تدرس العملات الرقمية للبنوك المركزية "CBDC"، بما في ذلك الولايات المتحدة، ولم تقرر جالياً بشأن التكنولوجيا المحلية المحتملة للعملات الرقمية للبنوك المركزية، حيث وصلت أكثر من خمسين دولة إلى مرحلة متقدمة من استكشاف العملات الرقمية للبنوك المركزية، مما يعني أنها مضت قدماً في برنامج تجريبي، أو تختبر تصميمات جديدة، أو نفذت إطلاقاً تجريبياً. ولا تزال دول مجموعة العشرين في مرحلة التطوير أو المرحلة التجريبية، كما لا تزال دول في مرحلة البحث.¹⁸

العملة المشفرة: Crypto Currency

هي أصل رقمي أو افتراضي يستخدم التشفير لتأمين معاملات والتحكم في إنشاء وحدات جديدة منه، يقصد بالتشفير "Blockchain" وهو علم وتقنية تشفير المعلومات وفك تشفيرها، وهو ليس جديداً بحد ذاته لكن تطبيقه في إنشاء أنظمة نقدية لامركزية هو الابتكار الحقيقي. كما يضمن التشفير عدة

¹⁸(لعور، عبد هلا، و كبوط، عبد الرزاق) 2021. {العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية و العملات المشفرة: البحث في المفهوم}. مجلة الاقتصاد الصناعي خزارتك.



أمر حيوية أولها الأمان، حيث أنه من الصعب للغاية تزوير العملات أو إنفاق نفس العملة مرتين "الإنفاق المزدوج". والثاني التحقق حيث تسمح هذه التقنية من التحقق من صحة المعاملات دون الحاجة إلى وسيط. الثالثة التحكم في الإصدار حيث أنه يحدد قواعد صارمة للغاية لكيفية ووقت إنشاء عملات جديدة.¹⁹

فقد تم إنشاء البيتكوين وهي أول عمله رقمية بتقنية "Blockchain"، لإخراج السلطة من أيدي الحكومة ومحافظي البنوك المركزية، وإعادتها إلى أيدي الناس.

أنواع النظم:

1. الأنظمة المركزية: Centralized Systems

هي شكل رقمي بحث من النقود الورقية الرسمية للدولة باستخدام بطاقات الخصم والائتمان كذلك تحويل الأموال في نقاط البيع وتنقسم إلى:

أ. النظام المصرفي عبر الهاتف النقال : يشير مصطلح الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول إلى تحويل الخدمات المصرفية التقليدية إلى صيغة رقمية، مما يسمح للعملاء بإدارة حساباتهم المالية وإجراء المعاملات والوصول إلى الخدمات المصرفية المختلفة من خلال القنوات الرقمية، تتضمن الخدمات المصرفية الرقمية رقمنة جميع المنتجات والعمليات والأنشطة المصرفية التقليدية لخدمة العملاء من خلال القنوات عبر الإنترنت. تلعب المؤسسة المالية دوراً حاسماً في توفير الخدمات المصرفية الرقمية، وضمان قدرة العملاء للوصول إلى خيارات الخدمات المصرفية أهمية متزايدة ونظم حمايتها، حيث أصدر البنك الاحتياطي مجموعة من المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول للبنوك في أكتوبر 2008، التي بموجبها لايسمح إلا للمصارف المرخصة والخاضعة للإشراف التحوطين في بعض الدول مثل الهند والتي لها وجود مادي في الدولة بتقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول بعد الحصول على الإذن اللازم من البنك الاحتياطي، كما تركز المبادئ التوجيهية على نظم الأمن وترتيبات التحويل بين البنوك من خلال الأنظمة المعتمدة للبنك الاحتياطي. بغض النظر عن شبكة الهاتف المحمول التي اشترك فيها العميل.²⁰

¹⁹ (https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/343/ العربي المتداول موقع

²⁰ available: https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school303/)2(Sam ،(2022).

[Blockchain Inventor: Who is David Chaum ،father of Blind Signature?] MARCA(On-line)،available:

https://www.marca.com/en/technology/2022/03/08/62276043268e3e953d8b4584.htm



حيث أنه من الواضح ان برامج الخدمات المصرفية الرقمية تجعل جميع الخدمات التقليدية أسهل في الوصول إليها وفهمها وإدارتها، حيث يتيح لنا هذا النهج اختيار مفاهيم مخاطر الخدمات المصرفية الرقمية قبل نقل أجزاء من الأعمال التقليدية إلى النظام الجديد.

يشهد قطاع الخدمات المصرفية الرقمية نمواً مستمراً، وفقاً لموقع "Corporation State Street"، من عام 2025، فإنه من المتوقع ان تحقق البنوك الرقمية خلال خمس سنوات القادمة دخلاً صافياً من الفوائد بقيمة 1.6 تريليون دولار أمريكي، وسيرفع هذا الرقم بمعدل نمو سنوي مركب قدرة 6.8% بين عامي 2026 و2029، ليصل إلى 2.9% تريليون دولار بحلول عام 2029، ومن المتوقع ان تصدر دولة الصين هذا القطاع من حيث القيمة المطلقة، حيث ستحقق دخلاً صافياً من الفوائد بقيمة 529 مليار دولار أمريكي في عام 2025.

ب. أجهزة الصراف الآلي "ATMC" محطات نقاط البيع والمعاملات عبر الانترنت لطالما
كانت أجهزة الصراف الآلي جزءاً أساسياً من القطاع "ATMC"، المصرفي لعقود. فهي تتيح للعملاء الوصول بسرعة وسهولة إلى حساباتهم المصرفية لسحب النقود، والتحقق من الأرصدة، وإجراء معاملات مالية أخرى لكن أجهزة الصراف الآلي اليوم تتطور مع التقنيات الجديدة وتفضيلات المستخدمين.

حيث أنه في الوقت الحاضر هناك أكثر من 61000 جهاز صراف آلي في الهند. يمكن لعملاء بنك التوفير سحب النقود من أي جهاز مصرفي حتى خمس مرات في الشهر دون تحصيل رسوم مقابل ذلك. لمعالجة مشكلات خدمة العملاء الناشئة عن معاملات أجهزة الصراف الآلي الفاشلة حيث يتم الخصم من حساب العميل دون صرف النقد الفعلي، لقد فرض البنك الاحتياطي إعادة ايداع هذه المعاملات الفاشلة في غضون 12 يوماً عمل وفرض تعويضاً عن التأخير بعد الفترة المحددة. علاوةً على ذلك تم تحديد نموذج موحد لفرضية على جميع مواقع أجهزة الصراف الآلي لتسهيل تقديم الشكاوى من قبل العملاء.²¹

نظام محطات نقاط البيع: هو نظام يستخدم لمعالجة المعاملات وقبول المدفوعات شخصياً. وهناك خمس محطات نقاط بيع الهند عن طريق بطاقات الائتمان/ الخصم لتسهيل راحة العملاء، خلال بوابات الدفع عبر الانترنت الخاصة بمزودي الخدمات الخارجيين وهم الوسطاء.

ج. المحافظ الرقمية للجوال: يمتد تاريخ المحافظ الرقمية للجوال إلى أوائل التسعينات مع ظهور أمثلة مبكرة مثل "PayPal"، ولكن الانتشار الواسع للهواتف الذكية والتقدم التكنولوجي في العقد

²¹ انظر المرجع رقم السابق/343 <https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/343/> (3) العربي المتداول موقع <https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/303/> (4) العربي المتداول موقع





الأول للتطور التاريخي للمحافظ الرقمية للجوال، ففي عام 1994 قدم بنك Mondex وبنك Westminster الوطني "محفظة إلكترونية" في بريطانيا، وعام 2005 أطلقت مؤسسة تليونيكا وبنك "BBVA" نظام دفع في أسبانيا يسمى Mobipay، والذي استخدم في تسهيل الخدمات البسيطة من رسائل وخدمات الدفع الفوري وغيرها عبر الهاتف المحمول. وفي عام 2009، تم إطلاق Venmo كنظام دفع عبر الهاتف النقال، والذي تحول إلى تطبيق إجتماعي، ولقد حظي بشعبية كبيرة، لكن لديه بعض المشكلات في أنظمة الحماية وقابل للاختراق. وفي عام 2011 تم إصدار محفظة قوقل Google Wallet في الولايات المتحدة لتسهيل حمل جميع بطاقات الائتمان/ الخصم الخاص على هاتفك وهي متوفرة في 45 دولة. وايضاً عام 2014، عن Apple Pay عند إصدار هاتف آيفون 6، وهو مشابهة لمحظة قوقل، ولكنه خاص فقط لأجهزة آبل فقط. وفي عام 2013 وافق البنك الاحتياطي الهندي على محفظة OXigen وهي أول محفظة هاتف محمول غير مصرفية في الهند.²²

لقد احدثت الثورة الرقمية تحولاً كبيراً في الطريقة التي يتعامل بها مع الأموال، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب لمحظة الجوال الرقمية خلال الأعوام 2016-2020، 168%. وعام 2021 بلغت قيمة سوق المحافظ الرقمية 1.40 تريليون دولار، ومن المتوقع ان تصل 7.58 تريليون دولار بحلول عام 2027، بمعدل نمو مركب 25% وفقاً لتقرير صادر عن شركة "BlackRock" عام 2020 ويرجع السبب الرئيسي لهذا النمو الذي تحظى به المحافظ الرقمية وهو الراحة، نظام الحماية، الأمان، المكافآت، التي تسترد بها النقود. كذلك السرعة فهي أسرع بنسبة 70%، عن المعاملات المادية، التكامل وهو يقصد به سلسلة الخدمات المالية الاخرى، حيث المدفوعات بدون تحديث بدون تلامس، وأصبحت شائعة بشكل متزايد بعد كوفيد 19، للحد من انتشار الجرائم.

2. الأنظمة المركزية:

هي إحدى التطورات الرئيسية في أنظمة "DLT"، هي طرق التشفير المرتبطة تاريخياً والتي تربط الكتل معاً تسمى "Blockchain" حيث تعمل على تحسين مرونة الشبكة المالية لأنها تجعل من الصعب جداً تغيير السجلات أو الوصول إليها. حيث تعمل التقنية مع آليه التحقق اللامركزية والموزعة ايضاً على حل مشكلة الإنفاق المزدوج، حيث يمكن إنفاق الأصل الرقمي أكثر من مرة بسبب عدم وجود تحويل مادي، عندما تكون شبكة واسعة من المدققين الآليين الذين يقومون بفحص المعاملات المشفرة المرتبطة بالمعلومات التاريخية.²³

²² البنك المركزي الأردني: العملات المشفرة-9-years-after-the-first-bitcoin-atm-there-are-now-38-804-globally Bitcoin ATM's around the world. (1) Bensinger, G, (2015). [First U.S. Bitcoin Exchange Set to Open], THE WALL STREET JOURNAL, (on-line), available: <https://www.wsj.com/articles/first-u-s-bitcoin-exchange-set-to-open-1422221641>
²³ Farrell, Ryan, (2015). An Analysis of the Cryptocurrency Industry, Wharton Research Scholars, University of Pennsylvania, Philadelphia, United States.



العملة المشفرة:

هي نوع من الأصول الرقمية التي تعتمد على التشفير لربط التوقعيات الرقمية لنقل الأصول والشبكات من نظير إلى نظير واللامركزية في بعض الحالات، يتم استخدام مخطط إثبات العمل أو إثبات الحصة لإنشاء العملة وإدراجها. وحصلت العملة المشفرة على أسمها لأنها تستخدم التشفير للتحقق من المعاملات، ويعني ذلك وجود نظام ترميز متطور يشارك في تخزين ونقل بيانات العملة المشفرة بين المحافظ ودفتر الاستاذ، ويمكن الهدف من التشفير في توفير الأمن والسلامة، كما تسمح العملات المشفرة لنظم النقود الإلكترونية اللامركزية، حيث كانت أول عمله وأكثرها شهرة حتي اليوم وهي عمله البيتكوين، وهو نظام نقدي إلكتروني من نظير إلى نظير يعتمد على التشفير.

أنواع العملات المشفرة

تم تصميم العملات المشفرة كوسيلة للتبادل، هناك العديد من العملات المشفرة والمختلفة ولكن أشهرها نسردها في هذا البحث وهي:

1. البيتكوين BTC:

ظهرت البيتكوين لأول مرة في أغسطس 2008، أنشأها مبرمج كمبيوتر يحمل أسم مستعار ساتوشي ناكاموتو، إختراعة مفتوح المصدر " رمز الكمبيوتر المتحكم فيه مفتوح للرأي العام" نظير إلى نظير، ولا تتطلب المعاملات وسيطاً خارجياً مثل "Visa أو Bye Pal"، العملة الرقمية كونها إلكترونية بدون مظهر مادي، مثل الدولار واليورو ليس للبيتكوين قيمة جوهرية من حيث أنها غير قابلة للاسترداد مقابل مبلغ أو سلعة أخرى، مثل أونصة الذهب وعلى عكس الدولار، فإن البيتكوين ليس لها شكل مادي وليست عمله قانونية ولا تدعمها أي حكومة أو كيان قانوني آخر ولا يتم تحديد توريدها من قبل البنك المركزي. إذ ان نظام البيتكوين خاص على عكس العملات الرقمية السابقة التي كان لها شخص أو كيان متحكم، فإن شبكة بيتكوين لامركزية تماماً، حيث يتم تنفيذ جميع أجزاء المعاملات من قبل مستخدمي النظام فقط ويبقى السؤال هل عمله البيتكوين مجهولة المصدر؟²⁴

2. لايتكوين LTC:

هي عمله رقمية بديله، أنشئت في أكتوبر 2011 على يد تشارلز "Charlie"، وهو مهندس سابق في فوكل، استوحيت من شفرة البيتكوين مفتوحة المصدر، مع إجراء العديد من التعديلات عليها، ومثلها مثل البيتكوين تعتمد على شبكة دفع عالمية مفتوحة المصدر، ولا تخضع لأي سيطرة مركزية. وتختلف لايتكوين عن البيتكوين في جوانب عدة مثل سرعة توليد الكتل وإستخدامه

²⁴ مرجع سابق بيتكوين: أسئلة وإجابات وتحليل قضايا قانونية





لخوارزمية سكريبت كخوارزمية تجزئة، كذلك فإن الحد الأقصى للبيتكوين هو 21 مليون بينما لايتكوين هو 84 مليون حبه، وتعتبر ثالث أكبر عمله مشفرة من حيث القيمة السوقية في ذروتها.²⁵

3. إيثيريوم ETH:

تعتبر عملة إيثيريوم الرقمية واحدة من أبرز العملات المشفرة بعد البيتكوين، حيث إنشئت عام 2015، كما تتميز بقدراتها التقنية التي تدعم العقود الذكية والتطبيقات اللامركزية، وقد ساهمت هذه الميزات في تعزيز مكانتها ضمن النظام البيئي Blockchain، مما جعلها محط إهتمام المستثمرين والمطورين على حد سواء، وكما تتميز إيثيريوم بأنها ليست مجرد عمله رقمية بل تمثل منصة متكاملة لإنشاء التطبيقات اللامركزية باستخدام العقود الذكية، وهذا يجعلها حجر الأساس للعديد من المشاريع في عالم التمويل اللامركزي والرموز الغير قابلة للاستبدال.²⁶

4. ريبيل XRB:

هي عمله رقمية تم إنشائها عام 2013، من شركة **Ripple Labs Inc** والمعروفة باسم **OpenCoin** ويقع مقر الشركة في سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية وأهم مزاياها أنها منخفضة التكاليف وآمنة جداً وسريعة إذ تستغرق معالجة المدفوعات أقل من أربع ثواني، كما انها تسمح بتبادل العملات من الدولار واليورو إلى الذهب والعملات المشفرة الأخرى، كذلك أصبحت نظاماً بيئياً للدفع تقدم خدماتها للكيانات المصرفية، ويمكنها معالجة أكثر من 1500 معاملة في الثانية الواحدة، وهو فارق كبير مقارنة بـ 8 معاملات في الثانية للبيتكوين.

5. بيتكوين كاش

تم إنشاء بيتكوين كاش بواسطة هارد فورك في 1 أغسطس 2017، لمواجهة مشكلة زيادة حجم الحد الأقصى لحجم كتله البيتكوين وتغييراً في الشفرة المطولة، ويعتبر أكثر تحديثاً ولديه قدرة أكبر على معالجة كميات هائلة من المعاملات " على وجه الدقة ثمانية قيقا بايت ".

6. إيثيريوم كلاسيك ETC:

هي منصة عملات رقمية موزعة مفتوحة المصدر لامركزية، تعتمد على تقنية البلوك تشين، تأسست عام 2016 بعد اختراق العملة السابقة لها إيثيريوم، وهي النسخة المحدثة منها ولكنهما يختلفان في عدة جوانب تقنية وفلسفية. منها تسهيل العقود الذكية التي تؤتمت الإجراءات عبرها، كذلك نظام المكافآت التنافسي حيث يمكن تعدينها.²⁷

²⁵ Houben, R. and Snyers, A. (2018) Cryptocurrencies and Blockchain: Legal Context and Implications for Financial Crime, Money Laundering and Tax Evasion. European Parliament.

²⁶ <https://ethereum.org/what-is-ethereum>

²⁷ مرجع سابق (2018) Houben, R. and Snyers, A.



ثالثاً: العملات الافتراضية

هي تمثيل رقمي للقيمة، تخزن وتعامل من خلال تطبيقات مخصصة للحاسوب أو المحمول وتتم معاملات العملات الافتراضية خلال شبكات آمنة عبر الانترنت وقد عرفها البنك المركزي الأوروبي " على انها نوع من النقود الرقمية غير المنظمة، والتي يتم إصدارها والتحكم فيها عادةً من قبل مطوريها، واستخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع إفتراضي معين"، كذلك عرفتها الخزانه الأمريكية على أنها وسيلة تبادل تعمل كعمله في بعض البيئات، لكنها لا تتمتع بجميع سمات العملة الحقيقية".²⁸

تبني الاتحاد الأوروبي للعملة الرقمية

شهدت العملات الرقمية على رأسها البيتكوين والإيثريوم، تطوراً هائلاً خلال العقد الأخير، لتحويل من مجرد مفهوم نظري إلى أدوات مالية متداولة على نطاق واسع في أوروبا، أصبحت العملات تحظى بإهتمام متزايد سواء من المستثمرين، الأفراد أو المؤسسات؛ بل حتى من الجهات التنظيمية التي بدأت بوضع أطر قانونية لمتابعة هذا التطور. وتمكن أهمية العملات الرقمية في القارة الأوروبية في عدة جوانب، أهمها أنها تقدم حلاً مرناً وآمنة للتحويلات المالية العابرة للحدود وتتيح فرص استثمارية جديدة بعيداً عن النظام المالي التقليدي. مما يجعل أوروبا بيئة خصبة لنمو سوق العملات الرقمية واستشكاف إمكاناتها في التمويل، التجارة الإلكترونية، وحتى تطبيقات الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل.²⁹

هل تعد العملات الرقمية قانونية في الاتحاد الأوروبي؟

الاجابة لا لكنها تخضع لأطر تنظيمية صارمة تضمن الشفافية وتحمي النظام المالي، ولا تعتبر العملات الرقمية عمله قانونية رسمية لكنها مصنفة كأصول رقمية يسمح بتداولها. مع إلزام المنصات والمستخدمين بلامتثال لمعايير رقابية محددة.

- منها شرعية مع تنظيم حيث العملات الرقمية معترف بها كأصول رقمية وليست عمله رسمية.
- تنظيم شامل عبر لائحة "MECA"، الاتحاد الأوروبي أطلق إطاراً " الاسواق في الاصول المشفرة " لتنظيم تداول إستخدام العملات الرقمية.
- الامتثال الإلزامي لمنصات التداول لمعايير "AMLGKWE" لمكافحة الأنشطة غير المشروعة.

²⁸ صويلحي، نور الدين 2018 أثر تعدين البتكوين و العملات الافتراضية على استقرار النظام النقدي

العالمي مجلة افاق علمية

²⁹ درادكه، أ.د. الفي محمد (2018) { تحديات مواكبة التنظيم القانوني للتطور التكنولوجي للعمل المالي و المصرفي (البيتكوين) العملة الرقمية} أنموذجاً على الاستخدام الآمن بضمانات تكنولوجية في غياب الضمانات القانونية { . مجلة كلية القانون الكويتية العالمية- ابحاث المؤتمر السنوي الدولي الخامس





- الضرائب معظم الدول الأوروبية تفرض ضرائب على الأرباح الناتجة عن التداول والاستثمار في العملات الرقمية.
- الاختلاف بين الدول بينما يلتزم الاتحاد الأوروبي بإطار موحد، قد تختلف تفاصيل التطبيق من دولة لأخرى.
- الاستخدام كوسيلة للدفع لا يحظر الدفع بالعملات المشفرة، لكن القبول بها يظل إختيارياً ويقتصر على المتاجر الرقمية.³⁰

تطبيق اللوائح التنظيمية للعملات الرقمية في الاتحاد الأوروبي

تختلف قوانين تنظيم العملات الرقمية رغم وجود توجه مشترك نحو تبني إطار موحد عبر لائحة "MECA" ومع ذلك تحتفظ بعض الدول بتفاصيل تنظيمية محلية تتماشى مع ظروفها الاقتصادية والسياسية، ما يخلق بيئة متنوعة للمتداولين والمستثمرين في مجال الأصول الرقمية.

دولة ألمانيا تعتبر من أكثر الدول تقدماً في تنظيم العملات الرقمية حيث تصنفها كأصول مالية، وتلتزم المنصات بالحصول على ترخيص من هيئة الرقابة المالية "BEFIN".

دولة فرنسا تطبق نظام ترخيص صارم من خلال هيئة "EMF"، وتشترط تسجيل جميع مزودي خدمات التشفير لضمان الشفافية وحماية المستهلك.

دولة إيطاليا بدأت مؤخراً بتشديد الرقابة، حيث تفرض على شركات التشفير التسجيل في سجل تنظمة الضرائب.

دولة هولندا تعتمد نموذج رقابي دقيق، وتلتزم جميع الشركات بالتسجيل لدى البنك المركزي الهولندي قبل تقديم أي خدمات مختلفة بالعملات الرقمية.

دولة إسبانيا تركز على الجانب الضريبي، حيث تشترط التصريح عن الأصول الرقمية ضمن الإقرارات الضريبية، وتفرض غرامات على الإخفاء.

دولة السويد تعتمد تنظيمًا متوازناً، مع تركيز على مراقبة العملات المستقرة والحد من التأثير البيئي لعمليات التعدين، تظهر هذه الأمثلة كيف أن أوروبا تتجه نحو تنظيم موحد.³¹

وفيما يتعلق بالتنظيم القانوني المباشر على المستوى الإقليمي بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، كان تقرير مجلس المعهد النقدي الأوروبي لعام 1994، لتحديد بطاقات الدفع متعددة الوظائف المدفوعة مسبقاً " المحافظ الإلكترونية " وجميع منتجات تكنولوجيا المماثلة، يعتبر أول مجموعة عمل حول أنظمة الدفع في الاتحاد الأوروبي يستخدم مصطلح "العملة الرقمية" وهكذا، منذ عام 1996 يقوم بنك

³⁰ (العملة الافتراضية بيتكوين، رئيس مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات <https://trc.gov.jo/DetailsPage/SpecializedArticlesDetails?ID=1005>)
³¹ تنظيم أسواق الأصول المشفرة (MiCA) ، (MiCA في الورقة البيضاء لعام 2025)





التسويات الدولية بدعم البنوك المركزية في أوروبا، حيث يقوم بإجراء تحليل مستمر لتطوير العملة الرقمية. حيث سمحت التدابير ذات الصلة للكيانات غير المصرفية بإصدار أموالهم الإلكترونية الخاصة، ولكن شريطة أن تكون هذه الأموال من خلال الترخيص والضوابط الأخرى خاضعة لسيطرة الدولة " توجيه المفوضية رقم 489/97 " بشأن إتفاقيات استخدام أدوات الدفع بالعملية الرقمية، ولا سيما العلاقة بين المصدر وحامل البطاقة بتاريخ 1997/7/30.³²

التوجيه 2000/46 المؤرخ في 2000/9/18، بشأن تنظيم المؤسسات- مصدري العملة الرقمية.

ووفقاً لتعريف البنك المركزي الأوروبي لعام 1998 للعملة الرقمية فهي قيمة نقدية يتم تخزينها إلكترونياً على جهاز تقني ويمكن استخدامها على نطاق واسع لإجراء المدفوعات من قبل مؤسسه أخرى غير المصدرين دون الحاجة إلى استخدام الحسابات المصرفية، ولكنها تعمل كأداة حاملة مدفوعة مسبقاً.³³

وفي هذا السياق صاغ البنك المركزي الأوروبي لاحقاً عدداً من المتطلبات الدنيا لإصدار واستخدام العملة الرقمية وهي:

- التزام مصدري النقود الإلكترونية بالخضوع للإشراف التحوطي؛
- الحاجة إلى حماية العملة من التلاعب؛
- يجب تحديد حقوق والتزامات العملاء، البائعين، المصدرين، المشغلين بوضوح وان تفي بمتطلبات الولاية القضائية.
- يجب حماية مخططات النقود الإلكترونية من إساءة الاستخدام "مثل غسيل الأموال".
- يجب تقديم مخططات لاستخدام العملة الرقمية إلى البنك المركزي للبلاد، ويجب على مصدري هذه الأموال تقديم أي معلومات ضرورية لضمان سياسة ائتمانية سليمة.
- توافق أنظمة العملات الرقمية؛
- تزويد مصدري العملات الرقمية بالضمانات والتأمين ضد الخسائر.³⁴

ويعرف التوجيه 2000/46 الصادر عن البرلمان الأوروبي بتاريخ 18 سبتمبر 2000 بشأن تولي أعمال مصدري العملات الرقمية ومتابعتهم وإشرافهم التحوطي للعملية الرقمية فهي قيمة نقدية، كأحدي متطلبات المصدر وهي:

³² أندرو شوليجان_ التنظيم القانوني للعملة الرقمية بموجب قانون الاتحاد الأوروبي- قسم القانون المدني- كلية الحقوق- جامعة كييف أوكرانيا

³³ أندرو شوليجان_ التنظيم القانوني للعملة الرقمية بموجب قانون الاتحاد الأوروبي- مرجع سابق

³⁴ التقرير النهائي بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتسويق العكسي





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT

أولاً: الاحتفاظ على جهاز إلكتروني.

ثانياً: يتم إصداره عند إستلام النقد بقيمة لاتقل عن القيمة النقدية المصدرة.

ثالثاً: يتم قبوله كوسيلة للدفع من قبل مؤسسات أخرى غير المصدر.³⁵

والمهم هو العلاقة القائمة بين النقود التقليدية والعملات الرقمية، التي تتجسد في تداول مستقل منفصل. أي انه حتى بعد تبادل النقود التقليدية بالعملة الرقمية، لا يضيع الجوهر الرئيسي للنقود كمكفائي؛

في يوليو 2009 اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي توجيهاً جديداً بشأن العملة الرقمية "110/2009". حيث ألغي التوجيه الجديد توجيه العملة الرقمية السابقة "46/2000" لعام 2000، وعدل توجيهات غسيل الأموال "60/2005" والدمج المصرفي "48/2006". وفي أبريل 2011 أصبحت أحكام التوجيه الجديد ملزمة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.³⁶

حيث يوفر هذا التوجيه تعريفاً أكثر حيادية للعمله الرقمية وفقاً للمادة الثانية الفقرة 2 وهي " أنها قيمة نقدية مقدمة في شكل مطالبة إلى المصدر، مخزنة على جهاز إلكتروني، بما في ذلك جهاز مغناطيسي وتصدر عند إستلام معاملات الدفع ويتم قبولها من قبل شخص طبيعي أو اعتباري آخر غير مؤسسه للعمله الرقمية"، كما انه لا يحق لمؤسسات الائتمان المصرفية إصدار عمله رقمية فحسب، بل يحق أيضاً لأي كيان قانوني.

وقد تم تحديد المؤسسات التي يمكن أن تعمل كمصدر للعمله الرقمية.

1. المؤسسات الائتمانية "مع قيود".
2. المؤسسات المتخصصة المصدرة للعملات الرقمية.
3. مكاتب البريد.
4. البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية، بشرط ألا تعمل كمؤسسة نقدية.
5. الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو سلطاتها الإقليمية والمحلية.³⁷

تجدر الإشارة إلى ان مثل هذا التوجيه يميز بوضوح بين المؤسسات الائتمان ومؤسسات العملات الرقمية. والأهم من ذلك ان الحق في إصدار العملة الرقمية لم يكن له مؤسسات إئتمانية فحسب، بل

³⁵ المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات - ألمانيا و هولندا

يمكنكم ايضا تصفح الملف pdf على الرابط التالي <http://bit.ly/2ZXzsZ>

³⁶ سندات الشركات " تعني السندات التي تصدرها شركة Societas Europaea المنشأة وفقاً لائحة المجلس (EC) رقم 2001/2157 50أنوع من الشركات المدرجة في الملحق الأول من التوجيه 1132/2017 51 EC الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس أو ما يعادله في البلدان الثالثة؛

³⁷ مقترح توجيه من البرلمان الأوروبي والمجلس لتعديل توجيهات 43/2006 EC، 65/2009 EC، 138/2009 EU، 61/2011 EU، 65/2014 EU، 2015/2366 (EU) و 596/2020 COM - 2341/2016 EU



ايضاً المؤسسات الفردية التي تم إنشاؤها خصصياً لها، وأصبح هذا التوجيه إلزامياً لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وبالعودة إلى توجيه خدمات الدفع في الاتحاد الأوروبي، نلاحظ ان الغرض من هذا التوجيه كان تهيئة ظروف قانونية موحدة لتطوير منطقة المدفوعات اليورو الموحد "SEBI"،

مع ذلك فقد تم تحديد أهداف أخرى في عملية تعديل التوجيه وهي:

1. تنظيم أنشطة مؤسسات الدفع، ولاسيما مؤسسات الدفع التي تقدم خدمات الدفع وليست مؤسسات مصرفية ولا تخضع للتنظيم؛
2. حماية المستهلكين وزيادة شفافية معاملات الدفع؛
3. زيادة المنافسة من خلال فتح أسواق خدمات الدفع الوطنية للوافدين الجدد والهدف تحسين كفاءة مؤسسات الدفع. وبالتالي فإن تنظيم العملة الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي ينظمه توجيه العملة الرقمية "EY/110/2009" وتوجيه خدمات الدفع في الاتحاد الأوروبي "2366/2015".³⁸

ونلاحظ أن الغوص في هذا التوجيه لتهيئة ظروف قانونية موحدة لتطوير منطقة مدفوعات اليورو الموحد "SEBI" وهي مبادرة أطلقتها صناعة المدفوعات والخدمات المصرفية الأوروبية لمزامنة وتبسيط المدفوعات الإلكترونية داخل الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن عدد من البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. والهدف منها إنشاء سوق واحدة متكاملة المدفوعات لمنطقة اليورو.

إزالة الحواجز أمام المعاملات العابرة للحدود مما يجعلها سلسلة مثل المعاملات المحلية- تحقيق المساواة في الفرص في منطقة اليورو لجميع البلدان المشاركة. حيث تم تقديمها سنة 2008، وتنفيذها 2014، بالكامل للدول الأعضاء وعام 2017، تم توسيع نطاق "SEBA"، لتغطية مدفوعات البطاقات وتحويل الائتمان الفوري، وهنا أثبت ان العملة الرقمية في الاتحاد الأوروبي تعتبر وسيلة دفع جديدة ونوعاً جديداً من المال، وهذا يستلزم التنظيم المصرفي لتداول العملات الرقمية والتحكم فيها يجب أن يتم وفقاً لقواعد وشروط واضحة حيث يؤثر الإصدار غير الخاضع لرقابة العملة الرقمية سلباً على استقرار النظام المالي وأنظمة الدفع السلسلة، وسبب هذه المشكلة وجود العملة الرقمية كافتة إقتصادية قانونية في الاستخدام غير المنضبط المكافئ مثل "المال" من خلال إصدارها من قبل جهات خاصة.

³⁸ مرجع سابق مقترح توجيه من البرلمان الأوروبي والمجلس لتعديل التوجيهات /EC65/2009، /EC43/2006، /EU138/2009، /EU61/2011، /EU2013/36، /EU65/2014، /EU2015/2366 و - /EU2016/2341 COM(2020)596





هناك مجموعة نقاط يجب ذكرها

في مايو 2023 قدم الاتحاد الأوروبي مقترح لائحة شاملة للعمليات المشفرة في القارة الأوروبية والمعروفة باسم لائحة أسواق الأصول المشفرة "MECA"، قيد الدراسة حالياً وتجري هيئة الأمن والأسواق الأوروبية عملية مشاور مع الجمهور، بشأن عدد من التدابير وهي أ. ستحتاج كل شركة تصدر أو تتداول العملات المشفرة إلى ترخيص، اعتباراً من يناير 2026.

ب. سيتعين على جميع مزودي الخدمة الحصول على أسماء المرسلين والمستفيدين، مهما كان المبلغ المحول.

ج. يجب استثمار التزامات المصدرين بالكامل في الأصول الراسخة، التي ينظم تكوينها ونسبتها الهيكلية بشكل صارم من خلال التشريعات الوطنية للدول الأوروبية.

حيث قالت السيدة إليزابيث سنانتيسون وزيرة المالية السويدية التي تتولي رئاسة الاتحاد الأوروبي، إن بعد انهيار بورصة "FTX" أكدت على أن الحاجة الملحة لفرض قواعد من شأنها حماية الأوروبيين الذين استثمروا في هذه الأصول بشكل أفضل، ومنع إساءة استخدام صناعة العملات المشفرة لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وغيرها.





الخلاصة

بالنظر إلى التنظيم القانوني لتداول العملة الرقمية، وجد انه لا يوجد معاهدة أو اتفاقية دولية أو لائحة تنظيمية تنظم العملة الرقمية حالياً سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي أو الدولي.

تبني العملة الرقمية من قبل الحكومة الهندية

أن العملات الرقمية موضوع نقاش واسع النطاق بين عامة الناس، في ظل التطورات التكنولوجية، أصبحت العملات الرقمية ملائمة للمستثمرين الذين يقدرّون الخصوصية وتداول الأموال. حيث يبدي الناس اهتماماً بشرائها، في الدول النامية مثل الهند، تتمتع العملات الرقمية بإمكانات هائلة لتغيير الوضع المالي للأفراد والشركات على حد سواء. تعد الهند من أسرع أسواق العملات الرقمية نمواً في العالم، وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي، وقد تسارعت وتيرة نمو بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ففي عام 2017 أصدر البنك المركزي الهندي تحذيراً بأن العملات الرقمية ليست مناقصة قانونية في الهند. مع ذلك لم يفرض أي حظر على العملات الرقمية، في عام 2019 أصدر البنك الاحتياطي الهندي ان تعدين العملات المشفرة أو تداولها أو الاحتفاظ بها أو نقلها/ استخدامها يخضع لعقوبة في الهند وغرامة مالية، وفي عام 2020 رفعت المحكمة العليا في الهند الحظر المفروض على العملات المشفرة الذي فرضه البنك الاحتياطي الهندي، بالرجوع إلى عام 1981 تم افتتاح البنك الاحتياطي الهندي حيث يعتبر أحد ركائز شبكة المدفوعات الرقمية الوطنية "واجهة المدفوعات الموحدة"، وهو نظام دفع فوري في الوقت الفعلي تم تطويره بواسطة شركة المدفوعات الهندية لتسهيل المعاملات بين البنوك. حيث يتم تنظيم التوجهة من قبل البنك الاحتياطي الهندي وتعمل عن طريق تحويل الأموال على الفور بين حسابين مصرفيين على منصته المحمول.³⁹

حيث يتم بناء نظام دفع فوري في الوقت الفعلي على خدمة دفع فوري لتحويل الأموال، كونه نظام دفع رقمي فهو متاح على مدار الساعة 24 في 7 أيام خلال العطل الرسمية. وقد حقق نظام واجهة المدفوعات الموحدة أسرع معدل نمو بلغ 160% سنوياً وزاد عدد المعاملات ليصل إلى 6 مليار في عام 2022، كما بلغ عدد البنوك المشاركة نسبة 44% في نفس العام ليصل إلى 330 بنك وفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي عام 2022، بالإضافة إلى ذلك استحدث بنك الإحتياطي الهندي واجهة مدفوعات موحدة للهواتف القديمة التي تعمل بالأزرار لتمكينها من ربط 400 مليون مستخدم في المناطق الريفية البعيدة.⁴⁰

³⁹ هيئة النقد السنغافورية تنهي الإطار التنظيمي للعملات المستقرة 15/أغسطس 2023
⁴⁰ مرجع سابق هيئة النقد السنغافورية تنهي الإطار التنظيمي



العملات المشفرة

أثارت العملات المشفرة جدلاً كبيراً حول العالم، الهند ليست استثناءً فمع تزايد الاهتمام بها ومخاطرها المحتملة، أصبح الوضوح التنظيمي أمراً بالغ الأهمية. كما يعد مشهد العملات المشفرة في الهند مثلاً رائعاً على التقلبات التنظيمية، وتتخذ الهند موقفاً وسطاً، على عكس بعض الدول التي تقرض حظراً صريحاً حيث أنها لم تشرع العملات المشفرة، لكنها لم تحظرها ويؤدي هذا النهج القائم على " الانتظار والتربص " إلى جانب النقاشات المستمرة.

ويبقى السؤال هل العملة المشفرة قانونية في الهند؟

اعتباراً من عام 2025 العملة الرقمية كياناً قانونياً في الهند وعلى الرغم من أنها تخضع لتنظيم صارم. قامت الحكومة الهندية بتنفيذ قوانين وإرشادات محددة لتنظيم التجارة والأحفاظ وفرض الضرائب على العملات المشفرة، يهدف هذا الإطار التنظيمي إلى الحد من الأنشطة غير القانونية بينما يعزز بيئة استثمار أكثر أمناً. كما تعتبر شرعية العملات المشفرة في الهند حاسمة للمستثمرين والمتداولين والمستخدمين لأنها تحدد الإطار التشغيلي الذي يمكنهم العمل ضمنه، كما يساعد الوضوح القانوني في تقليل المخاطر المرتبطة بالتغيرات التنظيمية، والتي يمكن أن تؤثر على قيمة قابلية استخدام الأصول الرقمية بالنسبة للشركات، تضمن اللوائح الواضحة إمكانية الابتكار وتوسيع خدماتها ضمن حدود القانون، ما يعزز البيئة الاقتصادية الصحية.

التحديات.. قامت الحكومة الهندية في شهر مايو 2025 بتحسين نهجها بتصنيف العملات المشفرة كأصول رقمية بدلاً للعملات، وهذا التصنيف له آثار على الضرائب، حيث تخضع العملات المشفرة لضريبة السلع والخدمات "GST"، وغيرها من القوانين الضريبية ذات الصلة، بالإضافة إلى ذلك يطلب من الجميع تبادل العملات المشفرة التي تعمل في الهند الحصول على تراخيص وضمان الأمتثال لمعايير مكافحة غسيل الأموال "AML"، التي وضعتها مجموعة العمل المالي "FATF" " وتشمل التطبيقات الواقعية لهذه اللوائح زيادة الاستثمار في تكنولوجيا البلوك تشين، ونمو عدد الشركات الناشئة في مجال البلوك تشين وتعزيز تدابير الأمان عبر منصات العملات المشفرة. على سبيل المثال نفذت تبادلات العملات المشفرة الكبرى الهندية مثل **وزركس** و**كلن دكس**، إجراءات قوية لمعرفة عميلك "KYC" ومكافحة غسيل الأموال "AML"، لتوافق المتطلبات التنظيمية.⁴¹

وفقاً لتقرير صادر عن جمعية صناعة التكنولوجيا الهندية، اعتباراً من منتصف عام 2025، هناك حوالي 20 مليون مستخدم نشط للعملات المشفرة في الهند، مع استثمار سوقي تراكمي يتجاوز 40 مليار دولار أمريكي، يسلط التقرير أيضاً الضوء على زيادة كبيرة في الاستثمارات المؤسسية، مما يعكس الثقة المتزايدة بين المستثمرين التقليديين بسبب البيئة التنظيمية الأكثر وضوحاً. علاوة على

⁴¹ THE FINANCE BILL, ARRANGEMENT OF CLAUSESAS INTRODUCED IN LOK SABHA ON 1ST FEBRUARY, 2022 Bill No. 18 of 2022



ذلك شهد معدل اعتماد تقنيات البلوك تشين في قطاعات مثل المالية وسلسلة التوريد والرعاية الصحية زيادة بنسبة 50% منذ التوضيحات التنظيمية لعام 2023 وهذه الزيادة هي نتيجة مباشرة للدعم القانوني للتطبيقات الرقمية المبتكرة، مما يظهر التأثير الإيجابي للقوانين المحددة بوضوح على اعتماد التكنولوجيا.

خاتماً تعمل العملات المشفرة في الهند اعتباراً من عام 2025، ضمن إطار قانوني وتنظيمي يدعم نموها بينما يضمن الأمتثال للمعايير الوطنية والدولية، يعد هذا الإطار حاسماً لحماية المستثمرين والحفاظ على نزاهة النظام المالي وتشمل النقاط الرئيسية التالية:

- تعد العملات المشفرة قانونية في الهند ولكنها تأتي مع تنظمات صارمة لمنع سوء الاستخدام وتعزيز بيئة استثمارية آمنة.
- تؤثر الحالة القانونية للعملات المشفرة كأصول رقمية بدلاً من عملات فرض الضرائب ومعاملتها التنظيمية.
- أدت التطبيقات الواقعية لهذه اللوائح إلى زيادة تدابير الأمان، واستثمارات أكبر واعتماد أوسع لتقنيات البلوك تشين عبر قطاعات متنوعة تشير البيانات إلى نمو قوي في قاعدة مستخدمي العملات المشفرة والاستثمارات، مما يبرز التأثير الإيجابي للإطار القانونية الواضحة.

بالنسبة للمستثمرين والمستخدمين، فإن فهم الإمتثال لهذه اللوائح أمر ضروري للاستفادة من الفرص التي تقدمها العملات المشفرة في الهند. كما تشير الطبيعة المتطورة لهذه اللوائح إلى الحاجة إلى اليقظة المستمرة والتكيف مع المعايير القانونية الجديدة.

قوانين العملات المشفرة في آسيا

تعد قارة آسيا رائدة في استخدام العملات المشفرة في جميع أنحاء العالم لكن تختلف اللوائح بشكل كبير بين البلدان في المنطقة.

دولة اليابان

تعتبر اليابان من الدول المنفتحة على استخدام العملات المشفرة، إذ تعتبرها نوعاً من النقود وملكية قانونية وبالتالي تدار معاملات العملات المشفرة والين من قبل هيئة الخدمات المالية في البلاد، ويتمتع المواطن بحرية إمتلاك العملات المشفرة أو الاستثمار فيها. وقد شددت اليابان مؤخراً قواعدها المتعلقة بمشاركة معلومات العملاء بين منصات تداول العملات المشفرة، في محاولة للتصدي لغسيل الأموال.⁴²

⁴²اليابان: هيئة الخدمات المالية اليابانية والعملات المشفرة: ما الذي يحدث؟ nesafe.io 28 نوفمبر 2025





كوريا الجنوبية

في تنظيم العملات المشفرة والأصول الافتراضية الأخرى بعد إقرار قانون حماية مستخدمي الأصول الافتراضية في عام 2023، حيث يخلق هذا القانون حماية أقوى للمستخدمين من خلال إضافة متطلبات حول حفظ السجلات والشفافية. وقد نشرت السلطات المالية إرشادات إدراج الأصول الافتراضية في وقت سابق نهاية عام 2024.⁴³

دولة الصين

تعد الصين واحدة من أكثر الدول صرامة عندما يتعلق الأمر بالعملات المشفرة، حيث تفرض حظراً على التبادلات والتجارة وتعددين العملات المشفرة، حيث كان غياب السلطة المركزية لتنظيم منصات العملات المشفرة المحلية والمدفوعات العابرة للحدود عبرها مصدر قلق بالغ إلى فرض هذه القيود. إضافة إلى ذلك لعب تقلب أسعار العملات المشفرة والطبيعة المجهولة لمعاملاتها دوراً هاماً في إصدار اللوائح.

أما الأساس القانوني لاتعترف الصين بالعملات المشفرة كعمله قانونية، ولايقبل النظام المصرفي العملات المشفرة أو يقدم خدمات ذات صلة بها، منذ عام 2013 أصدرت الحكومة لوائح تهدف إلى تقييد تداول العملات المشفرة وأي أنشطة متعلقة بها، سعياً لتحسين حماية المستثمرين والحد من المخاطر المالية. وفي 24 أغسطس 2018 أصدر بنك الشعب الصيني، ولجنة التنظيم المصرفي، ولجنة الفضاء الإلكتروني المركزية، ووزارة الأمن العام، وإدارة الدولة لتنظيم السوق - إعلاناً يحذر من جمع الأموال غير القانوني تحت ستار الأحداث التي تنطوي على العملة المشفرة و"سلسلة الكتل".⁴⁴

العملات المشفرة في البرازيل

وضعت البرازيل قواعد تنظيمية للعملات المشفرة في يونيو 2023، حيث جعلت البنك المركزي المشرف على الأصول المشفرة يضع قانون الأصول المشفرة قواعد لأي شركة تقدم خدمات مرتبطة بالأصول الافتراضية، كهدف أساسي وهو منع عمليات الإحتيال المتعلقة بالعملات المشفرة. وتحديد العقوبات التي يتم فرضها إذا تم استخدام العملات المشفرة في الإحتيال أو غسيل الأموال، كما أعلن في وقت سابق محافظ البنك المركزي البرازيلي رغبة في تشديد لوائح تنظم العملات المشفرة. ويأتي ذلك في أعقاب ارتفاع واردات البرازيل من العملات المشفرة بنسبة تقارب 45% في الفترة من يناير إلى أغسطس 2023، مقارنة بالأعوام السابقة ليصل إجمالي قيمتها إلى 7.4 مليار دولار أمريكي، حيث قال محافظ بنك البرازيل المركزي روبرتو كامبوس نيتو، أن الطلب المحلي على العملات

⁴³ القانون رقم 19563، 18 يوليو 2024 - اتخاذ إجراءات لحماية مستخدمي الأصول الافتراضية
⁴⁴ 24 سبتمبر 2021، أصدر بنك الشعب الصيني (PBOC)، وهو البنك المركزي الصيني، وثيقة تنظيمية للسيطرة على "المخاطر المضاربة لتداول العملات المشفرة"





المشفرة التي يستخدمها البرازيليون تحول نحو العملات المستقرة، حيث يستخدم الناس العملات المشفرة كوسيلة للدفع وليس فقط للاستثمار.⁴⁵

تنظيم العملات المشفرة والمستقرة في بريطانيا

تعمل بريطانيا بنشاط على وضع قواعد لقطاع العملات الرقمية، والجدير بالذكر أنها فرضت على أي شركة تقدم عمله رقمية الحصول على ترخيص من هيئة السلوك المالي "FCA" في البلاد. وتقول وزارة المالية إن موقف الحكومة من الشركات التي تتعامل مباشرة مع مستهلكي التجزئة في المملكة المتحدة ينبغي أن تكون ملزمة بالحصول على ترخيص بغض النظر عن مكان وجودها.⁴⁶

كما اقترحت هيئة السلوك المالي "FCA" وبنك بريطانيا أيضاً لوائح خاصة بالعملات المستقرة. صممت العملات المستقرة لتكون أكثر استقراراً من العملات المشفرة من خلال ربط قيمتها بقيمة أصل آخر، ويقول البنك المركزي البريطاني أن تنظيمية يهدف إلى "الاستفادة من الفوائد المحتملة التي يمكن أن توفرها العملات المستقرة للمستهلكين وتجار التجزئة في بريطانيا، خاصة من خلال مدفوعات أسرع وأرخص مع العمل على حماية المستهلكين من خلال منع غسل الأموال وحماية الاستقرار المالي". وفي خطوة تاريخية، قدمت حكومة المملكة المتحدة رسمياً مشروع قانون جديد يهدف إلى الاعتراف بالملفات الرقمية والسجلات الرقمية وحسابات البريد الإلكتروني وائتمانات الكربون الرقمية والأصول المشفرة والرموز غير قابلة للاستبدال "NFTS" كملكات شخصية بموجب القانون البريطاني. حيث سيوفر هذا التشريع الوضوح القانوني المطلوب بشدة لحاملي الأصول المشفرة، كما أكدت وزيرة العدل هايدي ألكسندر على أهمية تحديث الأطر القانونية لمواكبة التقدم التكنولوجي، قائلة "تشكل خدماتنا القانونية الرائدة عالمياً جزءاً حيوياً من اقتصادنا، مايساعد في دفع النمو إلى الأمام والحفاظ على بريطانيا في قلب الصناعة القانونية الدولية". مع فهم أكبر للقطاع وإمكانات التقنيات الناشئة، وتضع المملكة المتحدة نفسها في طليعة التنظيم عندما يتعلق الأمر بالأصول الرقمية، حيث كانت الأصول الرقمية موجودة في منطقة رمادية قانونية ضمن قانون المملكة، مما يجعل أصحابها عرضة للخطر إذا تم المساس بملكاتهم. حيث يسعى مشروع القانون إلى تغيير ذلك من خلال الاعتراف رسمياً بهذه الأصول، وتوفير المزيد من الحماية ضد عمليات الإحتيال والنصب، ومساعدة المحاكم في التعامل مع النزاعات المتعلقة بالأصول الرقمية، لايحمي التشريع الجديد المستثمرين والافراد فحسب، بل يضع سابقة لكيفية التعامل مع الأصول الرقمية في الأطر القانونية على مستوى العالم.⁴⁷

⁴⁵ ينظم القانون رقم 14478 الصادر في 21 ديسمبر 2024، لتحديد صلاحيات البنك المركزي البرازيلي

⁴⁶ <https://www.gov.uk/hmrc-internal-manuals/cryptoassets-manual/updates>

⁴⁷ <https://www.esma.europa.eu/esmas-activities/digital-finance-and-innovation/markets-crypto-assets-regulation-mica>





دولة سنغافورة

ترخص سنغافورة الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا، بورصات العملات المشفرة ومقدمي محافظ رقمية بموجب قانون خدمات الدفع الصادر عام 2019، كما تقدم هيئة النقد السنغافورية "MAS" إرشادات مفصلة حول إدارة المخاطر، الإعلان، تنظيم العملات المستقرة، كما تهدف الدولة إلى دعم الابتكار مع فرض ضمانات صارمة على خدمات العملات المشفرة بالتجزئة.⁴⁸

دولة السلفادور

في عام 2021 أصبحت السلفادور أول دولة تعلن أن عملة البيتكوين عمله قانونية يمكن إستخدامها لدفع الضرائب، وإستخدام البيتكوين إلزامي للتجارة، على الرغم من ان تطبيق القانون كان متفاوتاً، والعديد من الشركات لا تقبلها عادةً. كما تقدم الحكومة إعفاءات ضريبية للمستثمرين الأجانب على الدخل المكتسب من معاملات البيتكوين. وخلال الفترة الماضية تم تعديل القانون الخاص بالعملات المشفرة لتصبح المعاملات بالبيتكوين طوعية وليست إجبار، وقد جاء هذا التراجع ليعكس تحولاً في أولويات السلفادور من البحث عن الابتكار المالي إلى ضمان استقرار الاقتصاد وتأمين الاحتياجات الأساسية. وفي النهاية تبقى تجربة السلفادور درساً مهماً لقصة طموح، مخاطرة، توازن دقيق بين الابتكار والإستقرار.

تنظيم العملات المشفرة وفقاً للقوانين الأمريكية والتطورات العالمية

لم يعد تنظيم العملات الرقمية مجرد جدل نظري بل هو إطار عمل متطور بدأ يتبلور عالمياً، حيث انه في الولايات المتحدة الأمريكية أحرز الكونجرس تقدماً في عام 2025، نحو إرساء رقابة اتحادية على أسواق العملات المستقرة والأصول الرقمية. وقد تم توقيع قانون "GENAYS"، ليصبح قانوناً نافذاً.

تختلف التفاصيل من بلد إلى آخر، لكن معظم الجهود التنظيمية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية المستثمرين والشفافية المالية والاستقرار النظامي. أن فهم أهداف وبنية هذه اللوائح يمكن أن يلقي الضوء على كيفية دمج تقنيات التشفير في الأنظمة المالية واين تظل التحديات قائمة.

كيف تنظم العملات المشفرة؟

يشير مصطلح تنظيم العملات المشفرة إلى قواعد التي تستخدمها الحكومات لتحديد كيفية إصدار الأصول الرقمية وتداولها وتخزينها ودمجها في الأنظمة المالية. وتختلف هذه القواعد أختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، وتستمر في التطور مع إستجابة المشرعين للتطورات التكنولوجية ومخاطر السوق، حيث وضعت بعض الحكومات أطراً شاملة تعطي العديد من الأنشطة المتعلقة بالعملات المشفرة،

⁴⁸ قانون خدمات الدفع لعام 2019 موقع إلكتروني لوكالة حكومية سنغافورية رقم 2 لسنة (2019)



بينما فرضت حكومات أخرى قواعد جزئية أو حظر تاماً، ويمكن تطبيق التنظيم على جوانب عديدة، بما فيها الأصول الرقمية من أنظمة دفع وعرض، الضرائب، الأوراق المالية والأمثال لغسيل الأموال.

في الولايات المتحدة بدء تشريع تاريخي سن في يوليو 2025، بتحديد أدوار الهيئات الفدرالية في تنظيم العملات المستقرة والسلع الرقمية ورغم استمرار تطبيقه، تمثل هذه القوانين تحولاً في تطبيق كل حالة على حده، نحو سياسة وطنية منظمة.

لطالما اتسم تنظيم العملات المشفرة في الولايات المتحدة بالتشردم، حيث طبقت الوكالات الفدرالية تفسيرات مختلفة بناء على طبيعة كل أصل واستخدامه. بدء هذا النهج المتشردم بالتغير في عام 2025، عندما أقر الكونجرس تشريعاً لوضع إطار عمل أوضح لأسواق العملات المستقرة في الأصول الرقمية.

وفي خطوة جريئة ورئيسية نحو تنظيم شامل للعملات المشفرة، أقر مجلس النواب مشروعين قانونيين آخرين بارزين "CLAR ETYE"، هو قانون مراقبة العملات الرقمية للبنوك المركزية ويهدف هذا القانون إلى منع الإحتياطي الفيدرالي من إصدار عمله رقمية للبنوك المركزية "CBDC"، للإستخدام العام دون موافقة الكونجرس وقد قدم مشروع مفصل، لكنه مماثل لنفس المشروع إلى مجلس الشيوخ بعنوان " قانون حظر العملات الرقمية للبنوك المركزية "، وتسهم هذه المقترحات إلى جانب قانون جينوس، والذي لا يزال قيد الدراسة في مجلس الشيوخ:

- تحتفظ هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية بسلطة "SEC"، على الأصول الرقمية التي تتأهل كأوراق مالية، بما في ذلك تلك المقدمة من خلال العروض الأولية للعملات "ECDS"، أو من قبل كيانات مركزية- منظمات تتحكم في كيفية تطور الأصول أو الترويج لها.
- كما لا تزال مصلحة الضرائب الأمريكية "ERS"، تعامل العملات المشفرة كمنتجات لأغراض ضريبية، هذا يعني أن استخدام الأصول الرقمية أو بيعها أو تبادلها قد يؤدي إلى مكاسب أو خسائر رأسمالية وقد طبقت مصلحة الضرائب هذا التفسير منذ عام 2014، على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال تعلب دوراً رئيسياً في الترخيص وحماية المستهلك، خاصة من خلال قوانين تحويل الأموال، فإن قانون جينوس وقانون كلرتي المعلق يعكسان تحركاً نحو تنسيق فدرالي أكبر من الإشراف على الأصول الرقمية.

كيف تنظم الولايات المتحدة العملات المشفرة؟

قانون جينوس هو أول قانون فدرالي في الولايات المتحدة يُرسي قواعد واضحة لإصدار العملات المستقرة، حيث يعرف القانون عملات الدفع المستقرة بأنها أصول رقمية مرتبطة بالدولار ومخصصة للإستخدام في المدفوعات، ولايجوز إنشاء هذه الرموز إلا للجهات التنظيمية الأمريكية، أو الكيانات



الأجنبية المسجلة في الولايات المتحدة. ويجب على الجهات المصدرة الاحتفاظ بإحتياطي كامل، أي احتفاظ بمبلغ معادل من النقد أو الأصول عالية السيولة لكل عمله مستقرة متداولة. وصمم هذا البند لضمان إمكانية استرداد كل رمز بشكل موثوق بقيمة الأسمية. كما يلزم القانون بإجراء عمليات تدقيق شهرية، والأمثال لمكافحة غسيل الأموال ومعايير حماية المستهلك، وقواعد الإفصاح التي تهدف إلى تعزيز ثقة السوق.⁴⁹

سياسة الولايات المتحدة بشأن العملات الرقمية للبنوك المركزية

أقر مجلس النواب قانون مراقبة العملات الرقمية للبنوك المركزية "CBDC" في يوليو 2025، كما قدم مشروع قانون مماثل في مجلس الشيوخ، وهو قانون حظر العملات الرقمية للبنوك المركزية "NCBDC"، بأهداف مماثلة في حال إقراره، ومنع أي مشروع قانون الاحتياطي الفيدرالي من إصدار عملات رقمية للبنوك المركزية للأفراد دون تصريح صريح من الكونجرس. يعكس هذا القانون المخاوف بشأن تجاوزات الحكومة، والمراقبة واحتمالية نشوء نظام مصرفي للأفراد خاضع لسيطرة الدولة.

بموجب هذا القانون لا يجوز للبنك الاحتياطي الفيدرالي تشغيل حسابات التجزئة أو توزيع دولار رقمي للاستخدام الاستهلاكي ويختلف التوجه الأمريكي عن توجه دول مثل الصين، التي بدأت برامج تجريبية لإصدار عملات رقمية عامة للبنوك المركزية، وبدلاً من ذلك تقيد السياسة الأمريكية دور الحكومة في إصدار العملات الرقمية، وتترك تطوير أنظمة الدفع الرقمية للقطاع الخاص.

أذا من يمكنه إصدار عملات مستقرة؟

سيقتصر إصدار العملات المستقرة على:

1. الشركات التابعة لمؤسسات الإيداع المؤمنة والمعتمدة بموجب الأنظمة التنظيمية الفدرالية أو الحكومية والمعمول بها لإصدار العملات المستقرة.
2. الكيانات غير المصرفية المعتمدة من مكتب مراقبة العملة "OCC".
3. الجهات المصدرة المعتمدة من قبل هيئة تنظيمية حكومية.

وسيقصر أعمال جهات إصدار العملات المستقرة المخصصة للدفع المسموح لها على إصدارها واستردادها وإدارتها وحفظها بالإضافة إلى وظائف أخرى تدعم بشكل مباشر عملية إصدار استرداد العملات المستقرة أو التي تسمح بها الجهة التنظيمية الفدرالية الرئيسية للعملات المستقرة، إذ تنتشبة عملات الدفع المستقرة بشكل كبير مع المنتجات المصرفية، وهناك ماجز تاريخي قوي في القانون الأمريكي بين العمل المصرفي والتجارة.⁵⁰

⁴⁹ بيان بشأن الموافقة على منتجات تداول البيتكوين الفوري في البورصة الرئيس غاري جينسلر يناير 2024 موقع رسمي لحكومة الولايات المتحدة
⁵⁰ 2025/9 البنك الدولي وتقنية البلوك تشين: حقبة جديدة من الشفافية





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT

إيجابيات وسلبيات العملات المشفرة

شهد المشهد المالي ثورة هائلة مع ظهور العملات المشفرة، كما هو الحال مع أي تقنية رائدة، يعد فهم إيجابيات وسلبيات العملات المشفرة أمراً بالغ الأهمية للأفراد والشركات والجهات التنظيمية على حد سواء. حيث تقدم العملات فرصاً هائلة، لكنها تواجه تحديات وسلبيات وإيجابيات حول العملات المشفرة والتعرف على مزاياها ومخاطرها وتمثل العملات المشفرة شكلاً رائداً من أشكال العملات الرقمية، ومع ذلك نظراً لطبيعتها اللامركزية فأنها تثير أيضاً تحديات، مثل تقلب الأسعار والمخاوف التنظيمية. حيث يرى الكثيرون أن العملات المشفرة تمثل مستقبل القطاع المالي إلا أنها لاتزال مجالاً معقداً ومتطوراً يتطلب الفهم الحذر.

أولاً: مزايا العملات المشفرة

تتميز العملات المشفرة بمزايا عديدة، مثل تعزيز الأمان وإمكانية الوصول المالية والشفافية وانخفاض تكاليف المعاملات وهي:

1. **مستوي عالي من الأمان والخصوصية:** تتم معالجة معاملات التشفير في مجموعات تسمى الكتل بواسطة المعدنين باستخدام التشفير، يطلق على إجراء التشفير أسم التجزئة وتأخذ خوارزمية التجزئة وحدة البيانات وتحويلها إلى سلسلة عشوائية من الأرقام والحرف، يضمن التجزئة أن البيانات آمنة للغاية. وتتميز العملات المشفرة بخصوصية لايمكن تحقيقها للمدفوعات المالية نظراً لأن المعاملات لاتتم في نظام مصرفي يسيطر عليه البنك المركزي ولكن يتم تنفيذها في شبكات لامركزية وهم مجهولين تقريباً.
2. **معاملات سهلة:** يمكن إجراء معاملات التشفير بسهولة حيث يمكن لأي شخص إرسال واستلام مجموعة متنوعة من العملات المشفرة بإسخدام تطبيق بسيط للهاتف الذكي أو محفظة، والحساب المصرفي ليس مطلوباً دائماً لاستخدام العملة المشفرة. حيث يمكنهم شراء بعض أنواع العملات المشفرة نقداً في ماكينة الصراف الآلي، يمكنهم بعد ذلك إرسال هذه العملات المحفظة الخاصة بهم.
3. **المعاملات تتم في 24/7 دون توقف:** يمكن إجراء معاملات الدفع بالعملات المشفرة في أي وقت ولايلزم تشغيل البورصات مثل بورصة نيويورك أو بورصة لندن لتنفيذ المعاملات، انه إنعكاس لحقيقة أن معاملات التشفير يتم تنفيذها مباشرة بين الأطراف المقابلة في شبكات الكمبيوتر المتصلة عبر الانترنت.
4. **تسوية سريعة ورسوم منخفضة:** تكلف معاملات الدفع بالعملات المشفرة أقل بكثير من الدفع بالعملة التقليدية عبر النظام المصرفي.



5. **التحوط من التضخم:** المعروض من البيتكوين محدود ولن يكون هناك سوى 21 مليون حبة بيتكوين في الوجود، تعتبر العملات المشفرة ذات سقف محدود مثل بيتكوين وليتكون وغيرها من وسائل التحوط الجيدة ضد التضخم.⁵¹
- ثانياً عيوب العملات المشفرة**
1. **أسعار العملات المشفرة شديدة التقلب:** يعتبر السعر المستقر نسبياً ميزة مرغوبة لأي وسيلة دفع- فهو يجعل الاحتفاظ بها وتخزين الثروة فيها غير محفوف بالمخاطر.
 2. **إمكانية التوسع:** لا توجد بنية تحتية ضخمة حتى الآن يمكنها تمكين المدفوعات المشفرة من إجراء دفع الأموال التي يوفرها المشغلون مثل **فيزا** و**مستار كارد** وغيرها، وينطبق الشيء نفسه على سرعة المعاملة- يجب أن تتطور تقنيات التشفير بحيث يمكن توسيع نطاقها على مجال أوسع من زيادة اعتماد العملات المشفرة.
 3. **قضايا الأمن الافتراضي:** تجعل الطبيعة الرقمية للعملات المشفرة عرضة للتلاعب عبر هجمات القرصنة، حيث تتمثل إحدى ميزات الأمان الرئيسية للمحافظ الرقمية في استخدام مفتاح عام ومفتاح خاص- مثل كلمة المرور أو رقم التعريف الشخصي، مع ذلك تسمح للمستخدمين بالبقاء مجهولين نسبياً ولا يوجد بنك بيانات مركزي إذا قام أحد القراصنة بسرقة المحفظة، فهناك أمل ضئيل في إستعادة الأصول.
 4. **القليل من التنظيم:** لا تخضع العملات المشفرة بشكل أساسي لإشراف أو سيطرة الحكومات والبنوك المركزية. السلفادور هي أول دولة تعتمد العملات المشفرة- البيتكوين كعمله قانونية نتيجة التحرر من هذا الإشراف وهو ما يتسبب بعدم وجود آليات تنظيمية لحماية المستثمر في حالة فشل منصات التشفير أو اختراقها.
 5. **التعقيد التقني:** ليس من السهل فهم المبادئ والعمليات التشغيلية للعملات المشفرة، يمكن أن تكون إجراءات التفاعل مع شبكات العملات المشفرة معقدة ومعقدة لكثير من الناس نتيجة لذلك، قد يرسل المستخدمون تحويل عنوان غير صحيح، أو يدفعون مبالغ زائدة أو لا يدفعون مايكفي من رسوم المعاملات المسماة " غاز "، وبالتالي يفقدون رسوم المعاملة.

⁵¹ هيئة تنظيم الأوراق المالية الكندية تذكر المستثمرين بمخاطر تداول الأصول المشفرة





الخلاصة

تتطور أسواق العملات الرقمية بسرعة، نظراً لأن اعتماد العملات المشفرة ينمو بسرعة بسبب الحاجة إلى مزيد من الخصوصية والأمان، فإن تداول الأصول الرقمية يوفر فرصة لتحقيق أرباح أعلى بفضل التقلبات العالية في أسعارها وفي نفس الوقت فإن التقلبات العالية يمكن أن تؤدي إلى تكبد خسائر كبيرة.

في العقد الماضي، ومع ازدياد استخدام العملات المشفرة وارتفاع قيمتها السوقية لتتجاوز 3 تريليونات دولار، كانت الحكومات تكافح من أجل تنظيم هذه الصناعة الجديدة تقنياً والمتقلبة مالياً. في مختلف الولايات القضائية، تم تكليف السلطات بحماية المستهلكين والحفاظ على الأنظمة المالية، وغالباً ما يكون ذلك مع الاستمرار في دعم الابتكار. والنتيجة؟ مجموعة متباينة من السياسات العالمية التي تتراوح بين الحظر التام والتبني القانوني الكامل، مع بقاء العديد من البلدان عالقة في المنتصف. تُعدّ العملات المشفرة قانونية في 45 دولة، ومحظورة جزئياً في 20 دولة، ومحظورة بشكل عام في 10 دول، وفقاً لمجلس الأطلسي، وهو مركز أبحاث غير حزبي مقره واشنطن، والذي قام بتحليل تنظيم العملات المشفرة في 75 دولة.

فبموجب قانون الكونجرس الأمريكي، لايجوز للبنك الاحتياطي الفيدرالي تشغيل حسابات التجزئة أو توزيع دولار رقمي للإستخدام الاستهلاكي ويختلف التوجه الأمريكي عن توجه عدة دول مثل الصين وروسيا وغيرها، التي بدأت برامج تجريبية لإصدار عملات رقمية عامه للبنوك المركزية. وبدلاً من ذلك تقييد السياسة الأمريكية ودور الحكومة في إصدار العملات الرقمية، وتترك تطوير أنظمة الدفع الرقمية للقطاع الخاص.

كما تختلف اللوائح التنظيمية للعملات المشفرة من بلد إلى آخر، ولكن وضعت الحكومات أطراً شاملة تغطي أغلب الأنشطة المتعلقة بالعملات المشفرة وهي مصممة بشكل عام لتحقيق مايلي:

1. حماية المستثمرين من الاحتيال والتلاعب بالسوق.
2. تعزيز الشفافية والإفصاحات الدقيقة.
3. ردع الأنشطة غير المشروعة مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
4. توضيح كيفية فرض الضرائب على الأصول الرقمية.
5. تشجيع الابتكار في تكنولوجيا البلوك تشين مع الحفاظ على الاستقرار المالي.
6. تقليل المخاطر النظامية من خلال إخضاع شركات العملات المشفرة للرقابة.





مطلب ثاني

المفهوم الموسع والمضيق لسلسلة الكتل "Blookchain"



قبل الخوض في المفاهيم يجب معرفة ماهي البلوك تشين؟

ان تقنية البلوك تشين هي برمجية أو برتوكول للنقل للأمن لحالات فريدة من القيمة "مثل الأموال والممتلكات والعقود وبيانات اعتماد الهوية"، عبر الانترنت دون الحاجة إلى وسيط تابع لجهة خارجية مثل البنك أو الحكومة.

حيث تعتبر هذه التقنية دفتر أستاذ رقمي موزع على نطاق واسع بمثابة تقنية جديدة للأغراض العامة يمتد تأثيرها التخريبي Disruptive effect "ويقصد بالتأثير التخريبي إلى تأثير شيء ما يقاطع أو يغير بشكل كبير الأداء الطبيعي لنظام أو منظمة أو عملية، مما يؤدي غالباً إلى عدم الاستقرار أو التغيير"، بالفعل إلى ما هو أبعد من الأموال الرقمية إلى مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية والحكومية التي تعتمد على إجماع قاعدة بيانات المعاملات أو السجلات، وخاصة عندما يتم تعزيزها بما يسمى بالعقود الذكية.

Blookchain هي أول شبكه بيتكوين ناجحة، فهي تمكن دفتر الأستاذ من أن يصبح أكثر لامركزية وأماناً نظراً لأنها لا تقتصر على البيتكوين ولا تسيطر عليها أطراف ثالثة من قبل الحكومات أو الشركات أو البنوك، حيث يتم استخدام البلوك تشين كدفتر أستاذ عام للتحقق من جميع المعاملات نظام نظير إلى نظير وللحفاظ على إنفاق البيتكوين المتداول من السلطات المركزية أثناء توزيع المعاملات بواسطة البيتكوين.

كما يقدم هذا البحث نبذة عن البلوك تشين ومفهومها وأهم مراحلها وكيفية عملها بالإضافة إلى مزاياها وعيوبها.

المفهوم الواسع للبلوك تشين

حيث يذهب هذا الاتجاه الذي يرى في المفهوم الواسع للبلوك تشين إلى ان فلسفته تتسع لتشمل كافة أنواع وأصول النقود مثل العملة الرقمية والعقود والتأمينات. وهذا الاتجاه منتقد لانه يضع كافة الأصول المالية في إطار إمكانية تحريكها رقمياً وبما يساوي قيمتها المادية وهذا خطأ.

ويقصد بها في جوهرها هو نظام دفتر أستاذ لامركزي وموزع يتيح حفظ سجلات المعاملات بشكل آمن وشفاف ومقاوم للتلاعب عبر شبكه من أجهزة الكمبيوتر.

ويشير مصطلح "Blookchain" إلى سلسلة الكتل حيث تحتوي كل كتلة على قائمة من المعاملات، اكتسبت هذه التكنولوجيا مكانه بارزة باعتبارها البنية التحتية الأساسية للعملات المشفرة، مثل الإيثريوم وغيرها، لكن تطبيقاتها تمتد إلى ما هو أبعد من العملات الرقمية ومن أهم مزاياها اللامركزية والثبات والشفافية والأمن.⁵²

⁵² الأمم المتحدة، تقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين" والنمو المستدام | الأمم المتحدة، تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 تم الاطلاع في متاح على رابط https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:_HrE





كما هو معلوم هناك فرق بين إصدار العملة وتداولها، وفي هذا الاتجاه لا يوجد فرق بينهما وهذا أمر يتجاوز التفسير الموسع إلى القياس، وليس القياس بالمبدأ في القانون العام. وهنا ننقل إلى القانون الليبي حيث أصدر مشروع قانون رقم 1 لسنة 2005 المادة 97، الذي ينص بأن دفاتر الاستاذ الإلكتروني معترف به كعمله قانونية متكاملة. كما هو مدرج بالقانون الليبي.

المفهوم الضيق

أما هذا الاتجاه فيرى ان النقود الرقمية على أنها هي الخدمات المصرفية عبر الانترنت نظراً لعدم توفر السيولة فيتم خصم الفواتير وسداد الضرائب وغيرها، عن طريق المحافظ الرقمية والخدمات المصرفية الاخرى، وهنا ينتهي دور جباة الضرائب ويتقلص دور المصارف. كما انه لا يقتصر المال الرقمي على الكفاءة والشفافية والبساطة فقط. بل أيضاً يمكنه طباعة عمله رقمية تغنية عن جميع المعاملات الاقتصادية والاجتماعية التي يجب عليه أتمامها بطريقة مغيرة عن طريق الخوارزميات والبرمجة المدمجة اللامركزية تكون قادرة على التحكم فيها من تلقا نفسها. وبهذه الطريقة يمكنك استثمار أموالك وإدارتها في جملة أصول رقمية بعيداً عن البنوك المركزية، وبهذه الطريقة الشفافة تستطيع الدولة القيام بنظام اقتصادي مالي مستقل لا تسيطر عليه البنوك أي ولدة نظام مالي جديد.

مراحل تطور البلوك تشين

تعود جذور تقنية سلسلة الكتل إلى أواخر السبعينيات عندما حصل عالم حاسوب يسمى رالف ميركل على براءة اختراع عن أشجار التجزئة أو أشجار ميركل. تعد هذه الأشجار بنية لعلوم الحاسوب لتخزين البيانات عن طريق ربط الكتل باستخدام التشفير. وفي أواخر التسعينيات استخدم ستيفارت هابر ودابلو سكوت ستورنيا أشجار ميركل لتنفيذ نظام لا يمكن التلاعب فيه بالطوابع الزمنية للوثائق. كانت هذه هي الحالة الأولى في تاريخ سلسلة الكتل⁵³. استمرت التكنولوجيا في التطور على مدى هذه المراحل التالية:

المرحلة الأولى: نظام السويفت – البيتكوين والعملات الافتراضية الأخرى

نظام سويفت (SWIFT)، هو البنية التحتية الأساسية للمراسلات البنكية العالمية، وهو نظام مركزي وموثوق ولكنه يعاني من بطء وتكاليف عالية في التحويلات الدولية.

بينما البلوك تشين هو تقنية ثورية ظهرت مع البيتكوين في عام 2008، حدد شخص مجهول أو مجموعة من الأفراد المعروفين فقط باسم ساتوشي ناكاموتو تقنية سلسلة الكتل في شكلها الحديث. استخدمت فكرة ساتوشي عن سلسلة كتل البيتكوين كتلاً بسعة 1 ميجابايت من كتل المعلومات

⁵³ See generally JACK GOLDSMITH & TIM WU WHO CONTROLS THE INTERNET? ILLUSIONS OF A BORDERLESS WORLD (2006); Nicholas Tsagourias, *The Legal Status of Cyberspace*, in RESEARCH HANDBOOK ON INTERNATIONAL LAW AND CYBERSPACE 13 (Nicholas Tsagourias & Russell Buchan eds., 2015).





لمعاملات البيتكوين. لا تزال العديد من ميزات أنظمة سلسلة كتل البيتكوين محورية لتقنية سلسلة الكتل حتى اليوم.

المرحلة الثانية وهي ظهور شبكة الإيثريوم – العقود الذكية

بعد بضع سنوات من ظهور عملات المراحل الأولى، بدأ المطورون بالتفكير في تطبيقات سلسلة كتل بخلاف العملات المشفرة. على سبيل المثال، قرر مخترعو عملة الإيثريوم استخدام تقنية سلسلة الكتل في معاملات نقل الأصول. وكانت إسهاماتهم الكبيرة هي ميزة العقود الذكية.

المرحلة الثالثة هي نظام التأمين والضرائب – المستقبل

بينما تكتشف الشركات تطبيقات جديدة وتنفذها، تستمر تقنية سلسلة الكتل في التطور والنمو، تقوم الشركات بالتغلب على قيود التوسع والحساب، والفرص المحتملة لا حدود لها في ثورة سلسلة الكتل المستمرة⁵⁴.

أنواع شبكات سلسلة الكتل

هناك أربعة أنواع رئيسية من الشبكات اللامركزية أو الموزعة في سلسلة الكتل:

شبكات سلسلة الكتل العامة: تعمل سلاسل الكتل العامة من دون الحاجة إلى إذن وتسمح للجميع بالانضمام إليها. يتمتع جميع أعضاء سلسلة الكتل بحقوق متساوية في قراءة سلسلة الكتل وتحريرها والتحقق من صحتها. يستخدم الأشخاص سلاسل الكتل العامة في المقام الأول لتبادل العملات المشفرة وتعيينها مثل البيتكوين والإيثريوم واللايتكوين.

شبكات سلسلة الكتل الخاصة: تتحكم منظمة واحدة في سلاسل الكتل الخاصة، وتسمى كذلك بسلاسل الكتل المُدارة. تحدد سلطة من يمكنه أن يكون عضوًا وما الحقوق التي يتمتع بها في الشبكة. تعد سلاسل الكتل الخاصة لامركزية بشكل جزئي فقط نظرًا إلى قيود الوصول إليها. تعد ريبيل، وهي شبكة تبادل عملات رقمية للشركات، مثالاً على سلسلة الكتل الخاصة.

شبكات سلسلة الكتل المختلطة: تجمع سلاسل الكتل المختلطة بين عناصر كل من الشبكات الخاصة والعامة. يمكن للشركات إنشاء أنظمة خاصة قائمة على الإذن جنبًا إلى جنب مع نظام عام. وبهذه الطريقة، يمكنها التحكم في الوصول إلى بيانات محددة مخزنة في سلسلة الكتل مع الحفاظ على بنية البيانات عامة. كما تستخدم العقود الذكية للسماح للأعضاء العامة بالتحقق مما إذا كانت المعاملات الخاصة قد اكتملت أم لا. على سبيل المثال، يمكن أن تمنح سلاسل الكتل المختلطة وصولاً عامًا إلى العملة الرقمية مع الحفاظ على خصوصية العملة المملوكة للبنك.

⁵⁴ Timothy C. May, *The Crypto Anarchist Manifesto* (Sun, 22 Nov 92), <https://www.activism.net/cypherpunk/crypto-anarchy.html>; Eric Hughes, *A Cypherpunk's Manifesto* (March 9, 1993), <https://www.activism.net/cypherpunk/manifesto.html>



شبكات اتحاد سلسلة الكتل: تدير مجموعة من المنظمات شبكات اتحاد سلسلة الكتل. تتقاسم المنظمات المحددة سابقاً مسؤولية الحفاظ على سلسلة الكتل وتحديد حقوق الوصول إلى البيانات، الصناعات التي تمتلك فيها العديد من المنظمات أهدافاً مشتركة وتستفيد من المسؤولية المشتركة غالباً ما تفضل شبكات اتحاد سلسلة الكتل. على سبيل المثال، اتحاد شبكة أعمال الشحن العالمي هو اتحاد سلسلة كتل غير ربحي يهدف إلى رقمنة صناعة الشحن وزيادة التعاون بين مشغلي الصناعة البحرية⁵⁵.

كيف يعمل البيتكوين: الأساسيات

يعمل البيتكوين عبر شبكة لامركزية من نظير إلى نظير. ويستخدم خوارزمية إثبات العمل لتسوية المعاملات وتعدين وحدات جديدة من العملة. ولهذا السبب، يأتي التعدين.

تُجمع معاملات البيتكوين في كتلة تُضاف إلى سلسلة الكتل. ولم يكن ذلك كافياً، فقد كان لا بد من وجود مُعدّنين يحلون ألغازاً رياضية معقدة قبل إضافة كتلة جديدة. وتتطلب عملية إيجاد هذه الحلول الرياضية جهداً حسابياً مكثفاً ومعدات خاصة، وهو ما يقودنا إلى منصات تعدين البيتكوين.

هل معاملات البيتكوين مجهولة؟

ان معاملات البيتكوين ليست مجهولة الهوية حقاً. ومثال على معاملة مجهولة هو تبادل النقود بين شخصين غريبين. في هذه الحالة، لا يلزم الكشف عن معلومات شخصية ولا يلزم وجود سجل للمعاملة. على الطرف الآخر، فإن المعاملة غير المجهولة هي عملية شراء نموذجية عبر الإنترنت باستخدام بطاقة ائتمان. وتتطلب هذه المعاملة التحقق من صحة وسيط طرف ثالث تعرف له هويات المشتري والبائع والمعلومات المالية ذات الصلة ويحتفظ بسجل للمعاملة. تقع معاملة البيتكوين بين هذين النقيضين.⁵⁶

ومع معاملة Bitcoin، لا يوجد وسيط تابع لجهة خارجية. حيث يتفاعل المشتري والبائع بشكل مباشر (نظير إلى نظير peer to peer)، ولكن يتم تشفير هوياتهم ولا يتم نقل أي بيانات شخصية من واحد إلى آخر. ومع ذلك، وعلى عكس المعاملة المجهولة anonymous transaction تماماً، هناك سجل معاملة. حيث يتم الاحتفاظ بسجل معاملات كامل لكل Bitcoin والهوية المشفرة لكل مستخدم Bitcoin في دفتر الأستاذ العام. لهذا السبب فإن معاملات البيتكوين تحمل أسماء مستعارة وليست مجهولة.⁵⁷

⁵⁵ Raj, P, Saini, K, & Surianarayanan, C. (2021): Blockchain Technology and Applications. Boca Raton: CRC Press. doi

⁵⁶ بيتكوين: أسئلة وإجابات وتحليل قضايا قانونية ترجمة د. عمر بن يونس شركة المعيار للدراسات والتدريب والاستشارات 2025

⁵⁷ مرجع سابق بيتكوين: أسئلة وإجابات وتحليل قضايا قانونية ترجمة د. عمر بن يونس شركة المعيار للدراسات والتدريب والاستشارات



ما هو تعدين البيتكوين؟

تعدين البيتكوين Bitcoin Mining عملية تُنتج عملات بيتكوين جديدة وتتحقق من المعاملات على سلسلة الكتل/ البلوكتشين blockchain. بمعنى آخر، إنها وسيلة للحفاظ على أمان شبكة البيتكوين وتحديثها. يتسابق المعدّنون Miners لحل ألغاز تشفيرية معقدة، والفائز يُمنح حق إضافة الكتلة الجديدة إلى سلسلة الكتل.

يُكافأ العاملون في التعدين بعملات بيتكوين جديدة ورسوم على المعاملات. تُعدّ هذه العملية أساسية في العملات المشفرة، إذ تضمن صحة معاملات بيتكوين، إلا أنه لا توجد جهة رقابية، كالبنك أو الحكومة، قادرة على التحكم بالشبكة.⁵⁸ ومع ذلك، ليس تعدين البيتكوين سهلاً. فالألغاز الرياضية تزداد صعوبةً مع مرور الوقت، وبالتالي يصبح تعدين البيتكوين صعباً. وهنا يأتي دور جهاز تعدين البيتكوين.

ما هي أهم مميزات البلوك تشين؟

مميزات البلوك تشين الكثيرة أهلته لتكون ضمن التكنولوجيات الأكثر استخداماً في مختلف مجالات الحياة في السنوات الأخيرة، فالسرعة والكفاءة والشفافية والتكلفة المنخفضة، تلك المزايا كلها كانت العامل الأساسي في اعتماد هذه التقنية في مجالات حساسة مثل الرعاية الصحية، وفي مجال العقارات والتمويل عبر البنوك، وحتى التصويت عبر الانتخابات، والعديد من المجالات الأخرى حيث نذكر أهم مميزات البلوك تشين

1. الأمان والاستقرار داخل السلسلة

تعتبر شبكة البلوك تشين آمنة ومستقرة، إذ يعتبر شبه مستحيل فقدان البيانات حتى لو تعرضت إحدى الكتل ضمن السلسلة للإختراق. وهذا بسبب النظام الفريد الذي تقدمه التقنية، إذ يتم تخزين البيانات في عدة كتل ضمن عدة عقد في أماكن مختلفة، وهذا بدوره يضمن أمن تلك البيانات وحمايتها من الفقدان.⁵⁹

على سبيل المثال وفي حال قام شخص باختراق إحدى الكتل على السلسلة والتغيير في بياناتها، يتم الكشف عن ذلك بسهولة، وذلك بفضل نظام التشفير المتبع الذي يربط بين جميع الكتل على السلسلة. بعد الكشف عن الكتلة التي تعرضت للإختراق يتم حذفها من السلسلة دون أن يحدث أي فقد في البيانات، حيث أن تلك البيانات كما أسلفنا موزعة على عدة عقد أخرى ضمن الشبكة.

2. التكلفة المنخفضة

من أهم الأمور التي ساهمت في تعزيزها تكنولوجيا البلوك تشين هي حذف دور الوسيط (الطرف الثالث) في المعاملات، على سبيل المثال عند استخدام التقنية لغرض الحوالات المالية نجد أنها تتم

⁵⁸ بيتكوين: أسئلة وإجابات وتحليل قضايا قانونية ذات المرجع السابق
⁵⁹ وزيد، سارة 2220 تيكزل اكوصلار ادصيلف تيكزلا دوقعل اتاقييظت Blossom Finance (،مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عبا لغزو خنشة-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مباشرة بين المرسل والمستقبل، ما يساهم في حذف تكلفة الطرف الوسيط، لتكون بذلك إجمالي المعاملات التي تتم عبر البلوك تشين أرخص من حيث التكلفة مقارنةً بالتكنولوجيات الأخرى.

3. السرعة والكفاءة

كما أسلفنا فقد ساهمت تقنية بلوك تشين في حذف دور السيوط في المعاملات، إذ أصبحت تُنفذ من نظير إلى نظير بشكل مباشر، وهذا ساهم في تقليل الوقت اللازم نسبياً لتنفيذ تلك المعاملات، فأصبحت تتم في وقت قصير نسبياً، وهذه من ضمن أهم مميزات البلوك تشين. كما ساهم أيضاً استخدام العقود الذكية في أتمتة بعض العمليات لتتم بشكل آلي عند استيفاء شروط محددة، وهذا ساهم في تعزيز الكفاءة بتقليل الجهد والوقت اللازم لتنفيذ تلك العمليات، مع عدم ترك أي فرصة للغش والتلاعب والخداع.

4. اللامركزية

تعتبر اللامركزية من ضمن أهم مميزات البلوك تشين، بل يمكن القول إن الفكرة الأساسية للتقنية تتمحور حول تنفيذ المعاملات مباشرة بين الأطراف ذات الصلة مع حذف أي دور للوسطاء، وهذا كان له أثر إيجابي على التكلفة والسرعة والكفاءة. في نفس السياق يُشار إلى أنه وفي الأنظمة التقليدية يتم تخزين البيانات ضمن حواسيب ضخمة موجودة في مكان واحد. أما في حالة البلوك تشين فنجد أن البيانات يتم توزيعها على عدة عقد داخل الشبكة والموجودة في مواقع مختلفة.

وفقاً لذلك نجد أن البيانات في حالة الأنظمة التقليدية مهددة بالضياع والفقدان نتيجةً لمؤثرات خارجية كالحريق مثلاً، أو نتيجةً للتلاعب أو إهمال شخصي. أما في حالة البلوك تشين فلا يمكن لكل ذلك أن يحدث، بسبب وجود عدة نسخ من البيانات موزعة على جميع المشاركين من خلال مواقع مختلفة، لذلك في حال تعرضت واحدة من النسخ للتهديد يتم حذفها دون التأثير على النسخ الأخرى.

5. تسهيل وتبسيط التحويلات المالية

بفضل البلوك تشين أصبح الحوالات المالية أبسط وأسهل وأسرع في التنفيذ، ومثال ذلك التحويلات التي تحدث عبر شبكة الإثيريوم، إذ تتم بسرعة عالية في وقت قصير نسبياً وبتكلفة منخفضة دون وجود أي فرصة للتلاعب. على العكس من ذلك فإن الحوالات التي تتم عبر البنوك التقليدية تستغرق وقتاً أطول قد يصل إلى 5 أيام عمل، عدا عن تكلفتها المرتفعة وكونها عرضةً للتلاعب والغش بسبب دور الطرف الوسيط بين المرسل والمستقبل (وهو هنا البنك).

أضف إلى ذلك أن الحوالات التي تتم عبر أنظمة البلوك تشين تُعتبر شفافة بالكامل، إذ يتم تسجيل كافة المعاملات على الشبكة، ويستطيع أي شخص أن يطلع عليها وهذا يمنع أي فرصة للتلاعب، على عكس الحال في البنوك التقليدية التي تكون فيه هذه البيانات متاحة فقط لبعض العاملين في البنك في تكريس واضح للمركزية، مع وجود احتمالية التلاعب.



6. الأتمتة والعقود الذكية

من أهم مميزات البلوك تشين أنها أسست لما يُعرف بالعقود الذكية، والتي يتم فيها أتمتة العمليات بحيث تتم بشكل آلي عند استيفاء شروط محددة دون الحاجة لتدخل بشري، وهذا يعزز الكفاءة والسرعة ويمنع أي فرصة للغش والخداع والتلاعب. الآن تُستخدم العقود الذكية في مختلف مجالات الحياة مثل العقارات والتصويت في الانتخابات وفي سلاسل التوريد، وتقوم بتنظيم جميع أنواع التعقيدات المالية والإدارية والقانونية.

7. الشفافية العالية

شبكة البلوك تشين مفتوحة المصدر، كما أن جميع المعاملات التي يتم تسجيلها في سلسلة الكتل شفافة ويستطيع أي شخص أن يطلع عليها، وهذا يُعطي قيمة عالية لهذه التقنية، ويمنع عمليات التلاعب والإحتيال. في نفس السياق يستطيع جميع المشاركون في الشبكة القيام بعملية التدقيق للتأكد من صحة وسلامة المعاملات، وتُعرف عملية التدقيق تلك باسم التعدين في الشبكات التي تعتمد آلية إجماع إثبات العمل "PoW"، بينما تُعرف باسم ال Staking في الشبكات التي تعتمد آلية إجماع إثبات الحصة "PoS".

ما هي أهم عيوب البلوك تشين؟

على الرغم من مميزات البلوك تشين الكثيرة، والتسهيلات التي أضافتها هذه التقنية إلى قطاعات الحياة المختلفة، إلا أن لها مجموعة من العيوب ومن أبرزها استهلاك كميات كبيرة من الطاقة. فيما يلي نوضح أهم عيوب البلوك تشين:

1. استهلاك كميات من الطاقة

اللامركزية هي واحدة من ضمن أهم مميزات البلوك تشين كما أوضحنا سابقاً، حيث أن المعاملات تتم دون تدخل أطراف وسيطة، كما أن عملية التدقيق يشارك فيها جميع مستخدمي الشبكة. وعلى الرغم من كون هذه ميزة حقيقية، إلا أن عملية التدقيق التي تُعرف باسم التعدين تستهلك كميات كبيرة من الطاقة.

2. تعديل البيانات في غاية الصعوبة

على الرغم من أن واحدة من أهم مميزات البلوك تشين تتمثل في اكتشاف أي عملية تعديل على البيانات وذلك بفضل تقنية التشفير التي تستخدمها، إلا أن هذه الميزة تكون عيب في بعض الأحيان، فالتعديل قد يكون مطلوب فعلاً بواسطة الجهة المسؤولة عن البيانات، وليس بالضرورة أن يكون في كل مرة بواسطة مخترقين.

لذلك إذا كانت هناك حاجة فعلاً لتعديل البيانات عبر سلسلة الكتل، فإن تلك العملية تُعد صعبة للغاية، وقد تتطلب استبدال أحد السلاسل ضمن الشبكة بأخرى جديدة لتحل مكانها.



3. استخدامها في التلاعب والأعمال غير المشروعة

تتم المعاملات بين الأطراف على سلاسل البلوك تشين بأسماء مستعارة (عبارة عن رموز)، وعلى الرغم من كون تلك المعاملات مكشوفة للجميع، إلا أنه لا يستطيع أحد أن يعرف من هي الأطراف المشاركة فيها، لذلك تم استخدام هذه التقنية على نطاق واسع في التلاعب والأعمال غير المشروعة مثل غسل الأموال، وللتهرب من العقوبات الدولية المفروضة على بعض الدول كما هو الأمر في حالة كوريا الشمالية.

4. المفاتيح الخاصة

بغرض زيادة مستوى الأمان، يحصل أي مستخدم على شبكة البلوك تشين على مفتاح عام (عبارة عن رموز ويُعرف أيضاً باسم عنوان المحفظة) وهو الذي يمثل في المعاملات مع الأطراف الأخرى فيكون بذلك معروف للجميع. كما يحصل على مفتاح خاص أيضاً وهو الذي يجب أن يبقى سرياً وحصرياً لدى صاحبه، علماً بأن المستخدم يحتاج هذا المفتاح للوصول إلى أمواله، لذلك فإن فقدانه قد ينتج عنه ضياع تلك الأموال إلى الأبد واستحالة إسترجاعها بدونه، وتوجد بالفعل مئات القصص المأساوية لمئات الأشخاص الذين فقدوا مبالغ هائلة بسبب نسيانهم أو تضييعهم للمفتاح الخاص بهم.

5. مشاكل عدم التنظيم

تعتبر أحد أهم العقبات التي تواجه البلوك تشين أو العملات الرقمية التي تعتمد على هذه التقنية هي مسألة عدم التنظيم، على سبيل المثال نجد أن العملات الرقمية مثل الدولار الأمريكي واليورو هي عملات يتم تنظيمها بواسطة بنوك مركزية تتحكم في الطباعة وفي طريقة توزيع الأموال وكافة الأمور ذات العلاقة. على العكس من ذلك لا توجد جهة مركزية تقوم بتنظيم العملات الرقمية والتحكم في إمدادتها، كما أن أي شخص يستطيع أن يُنشئ العملة الخاصة به في دقائق معدودة. لذلك نجد أن كثير من الحكومات والجهات الرسمية تهاجم التعاملات التي تتم عبر العملات الرقمية⁶⁰.

⁶⁰ لقيسي، روان ثائر عيسى، أثر استخدام سلسلة الكتل (Blockchain) على القوائم المالية في البنوك التجارية الاردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.





مطلب ثالث

الآطار القانوني الليبي الخاص بالعمليات الرقمية في ليبيا



بدأت الحملة الإعلامية المصاحبة لثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبرمجيات دخلت بعض الدول العربية هذا السياق وأصبح الجميع يتحدث عنها وعن وديانها صباح مساء كما أصبح الحديث عن تحديث الدولة أو الدولة الإلكترونية أو ما كان يعرف بميكنة الإدارة باستخدام الحاسب الآلي وتطوراتها، وتطويره في عالم التقنية الحديثة المتعاضم حتى وصل اليوم إلى أفق عالية من التقدم يقال عنها إنها ليست إلا بدايات لمستقبل أعظم.

أولاً: تعد التجارة عبر الأنترنت أو التجارة الإلكترونية (E-commerce)، جزء من هذا التطور وكما عرفها صندوق النقد الدولي (IMF) "بالتجارة الرقمية" (Digital Trade) التي تشمل التجارة الإلكترونية، حيث تُعرف بأنها "جميع التجارة الدولية التي تُطلب وتُسَلَّم رقمياً"، هي عملية بيع وشراء المنتجات والخدمات عبر الأنترنت باستخدام وسائل إلكترونية مثل المواقع والتطبيقات، وتُعرف أيضاً بالتجارة الرقمية، وتشمل كافة الأنشطة التجارية التي تتم عبر شبكة الأنترنت، مثل التسوق عبر المتاجر الإلكترونية، والمدفوعات الرقمية، والتسويق عبر الشبكات الاجتماعية، وتسهيل المعاملات بين الأفراد والشركات بغض النظر عن الحواجز الجغرافية. وفي العموم هي عصب الاقتصاد المعاصر والمستقبلي. ولا أحد يعلم أيضاً عما سيؤدي إليه هذا التقدم الهائل في علوم التكنولوجيا في حياة الإنسان والبشرية عموماً.⁶¹ حيث قدمت الدولة الليبية مجموعة من اللوائح الخاصة بالتجارة الإلكترونية مع الأسف لم ترتقي حتى لمفهوم التجارة الإلكترونية وهي على النحو التالي:

الفرع الأول: التجارة الإلكترونية في ليبيا

أهم لوائح وتشريعات التجارة الإلكترونية في ليبيا:

- قرار رقم 7 لسنة 2023 (لائحة تنظيم المتاجر الإلكترونية): يهدف إلى وضع إطار قانوني لتنظيم قاعدة بيانات المتاجر، حماية المستهلك من الممارسات غير المشروعة.
- القانون رقم 6 لسنة 2022 (المعاملات الإلكترونية): يضيف الشرعية على التوقيعات والسجلات الإلكترونية، وينظم المعاملات الرقمية.⁶²
- التسجيل الرسمي (OSR): تتولى شبكة ليبيا للتجارة منح أذونات المزاولة عبر نظام تسجيل المتاجر الإلكترونية (Online Stores Registration).
- لائحة خدمات الدفع الإلكتروني: الصادرة عن مجلس المدفوعات الوطني لضمان بيئة آمنة للتحويلات المالية.

أن الصحيح من وجهة نظر الباحث فيما يخص التجارة الإلكترونية هو تنفيذ مقررات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، المعروفة اختصاراً باسم أونسيترال (UNCITRAL)، هي الهيئة القانونية المركزية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي.

⁶¹ مرجع سابق التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية د. عمر بن يونس

⁶² منصة المجمع القانوني الليبي عبر الأنترنت



حيث أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966، ومهمتها تحديث وتوحيد القواعد المتعلقة بالأعمال التجارية الدولية لتقليل العقوبات القانونية التي تعيق تدفق التجارة بين الدول، حيث تقوم اللجنة بإعداد اتفاقيات وقوانين نموذجية وقواعد قانونية تعتمد عليها الدول في تشريعاتها الوطنية، مثل "قانون الأونسيرال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، وتغطي مجالات التحكيم والوساطة، المشتريات العامة، تطوير البنية التحتية، التجارة الإلكترونية، النقل البحري، والإباضة إلى (الإفلاس).

ثانياً: ننتقل إلى أحد أهم أقسام التجارة الإلكترونية وهي العملة الرقمية، فالعملة بشكل عام تمثل وحدة التبادل التجاري التي يصرح لها القانون بقوة ضمان الدولة المصدرة لها، فتستمد قوتها والوفاء بالديون والالتزامات من السلطة القانونية في كل دولة، وأن إصدار العملة الورقية له ضوابطه وقواعده التي تنظمه، فهي تبدأ من الإطار التنظيمي ثم وحدة حساب وأداة تبادل ثم وحدة تخزين بعدها يتم إصدار العملة، فأن الدولة وحدها لها أن تصدر العملة. أما في حالة العملة الرقمية فهي دفتر أستاذ إلكتروني، فمثلاً المشرع الليبي كمثال يعترف بالدفاتر الإلكترونية أي العملات الرقمية في القانون رقم (1) للمصارف المادة (97)،⁶³ لكن إلى الآن لم يتم وضع لوائح تنظم العملات الرقمية، للأهمية تقدم العملة الرقمية نموذجاً جديداً وفعالاً لطرق الدفع التي يمكن أن تعزز إجراءات الشركات والمشغلين، كما أنها توفر طريقة دفع بديلة للكاش، بصرف النظر عن الأموال الحقيقية، والتي تمكن المستخدمين من القيام بأنشطة مالية مثل الشراء والبيع والتحويل والتبادل بسهولة إلا أن بعضها لا يتم التحكم فيه وتنظمة كما يستحق، لذا يعتبر عدم درايه بوجود تشريعات هو الشاغل الرئيسي في النظام القانوني الليبي، كما أنها لاتزال البنية التحتية اللازمة لدعم العملة الرقمية قيد التجديد والتطوير. هذه أولية قصوى لما وصل له العالم الآن من تطور وحرصاً منا على واجبنا الوطني وعلى ثروة المجتمع ومقدراته المادية أخذ هذا البحث هدف تحقيق وعي مجتمعي بلوائح العملات الرقمية وقوانين العالم الافتراضي.

حيث يتقدم المشرع الليبي في الفترة الأخيرة بخطوات **خاطئة** لمواكبة التطور الرقمي الذي يشهده العالم، ومن مخرجات هذا التطور ظهور العملات الرقمية التي أضحت واجهة التبادل التجاري في عديد من الدول كونها تعتمد على الفضاء الرقمي بعيداً عن مركزية الدولة ومؤسساتها المصرفية، وبتاريخ 15 مايو 2018 قام المصرف المركزي الليبي بحظر التعامل بها، إلا أنها تنتشر وكذلك مصانع تعدينها في كل الأراضي الليبية مع غياب اللوائح المنظم لها، الأمر الذي يضعها أمام الجدل الواسع حول طبيعتها القانونية.⁶⁴

كما ذكر المستشار جمعة عبدالله ابوزيد مستشار المحكمة العليا في الورقة البحثية عن "ثورة المعلومات في ليبيا بين عوائق تشريعية وإدارية" عام 2013، عن قانون 1 لسنة 2005 المادة (97)، انه ((يعتبر هذا النص قفزة كبيرة ومتقدمة مع الأخذ بتقنية العصر حيث اعتدت بالمستندات الالكترونية، والتوقيعات الالكترونية وأعطتها الحجية الكافية في الإثبات واعتبرت مخرجات

⁶³ مرجع سابق المجمع القانوني الليبي
⁶⁴ الصفحة الرسمية مصرف ليبيا المركزي 2018





الحاسوب فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية لها حجية الدفاتر المنصوص عليها في القانون التجاري، وكذلك الأمر بالنسبة للنسخ المصغرة والأقراص الصلبة والمرنة. ألا أنه يعيب هذا النص أنه مقتصر على المعاملات المصرفية فقط وليس في كل المعاملات التجارية أو المدنية، مما يحدث نوعاً من التناقض في النظام القانوني)). على حد قوله ولم يكتفي بهذا القدر بل ذكر عدة نقاط تحت عنوان **العوائق العامة وهي:**

- 1_ ضعف البنية التحتية.
- 2_ ضعف الكوادر الفنية المشرفة على الشبكات والمنظومات.
- 3_ ضعف في المصطلحات الخاصة بقانون الانترنت.
- 4- الأمية المعلوماتية.
- 5_ عدم الانفاق على برامج التطور وتكنولوجيا المعلومات وضعف الميزانيات.
- 6_ التعاقد مع المكاتب التي ليست لها خبرة بهذا المجال على مستوى المشاريع الصغرى ولاعلى مستوى الدولة.⁶⁵

وهنا يرد الباحث على المستشار

أولاً: هذا الكلام مردود عليه من حيث أن النظام القانوني الليبي يحتوي على نص قانوني صريح ومباشر يقر ويعترف وفقاً للمادة 97 من قانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف، بالإضافة للعديد من النصوص التي تعترف بالرقمية في النظام القانوني الليبي هامش ((أنظر كتاب الوجيز لفرج البرنوص)).

ثانياً: أن أحد أكبر تطبيقات الرقمية كانت في الإعراف بالحكومة الإلكترونية وهو تطبيق سارت إليه الدولة منذ عام 1972، كأول دولة عربية تعترف بهذا النظام لإجل ذلك فإننا على العكس من هذا القول فإن النظام الليبي واكب التطورات فيما سبق، أما الفترة الحالية فبالإضافة من وجهة نظر الباحث يعتبر في المعيار الشخصي والشخصي فقط.

الفرع الثاني: العملة الرقمية في القانون الليبي

تعد رقمنة العملات إحدى أهم التحولات التي عرقتها البنية التحتية الاقتصادية وتمثل قضية رائدة في بداية هذا القرن الحادي والعشرين، فإن مجال العملات الرقمية لا يؤثر فقط على مفاهيم محورية واسعة وعميقة مثل تاريخ تطور النقود وعلاقة الدولة بالنقود، ولكنه يغطي أيضاً تساؤلات مطروحة تخص النظام الاجتماعي والاقتصادي التي تنمو فيه هذه العملات الرقمية. وهذا هو السبب الرئيسي لإعداد هذا البحث هو ما إذا كان النظام القانوني الليبي يعترف بالعملية الرقمية أم لا، خاصة مع

⁶⁵المستشار جماعة عبدالله ابوزيد مستشار المحكمة العليا ورقة بحثية بعنوان ثورة المعلومات في ليبيا بين عوائق تشريعية وإدارية" عام 2013



اتساع حركة تداول هذه العملة في السوق الليبي، الامر الذي يتطلب ضرورة البحث في منطق وأساس وجود الرقمية في القانوني الليبي، بالإضافة إلى خطوات إقرار المشرع الليبي بالعملة الرقمية.

الخطوة الأولى: الإقرار

مبدأ الرقمية منهج في القانون الليبي حيث ظهرت المادة 97 من القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف

تنص المادة على أنه ((تسري على المصارف احكام القانونين المدني والتجاري، وذلك بالقدر الذي لايتعارض مع احكام القانون.

1. يعتد بالمستندات والتوقيعات الإلكترونية، التي تتم في إطار المعاملات المصرفية، وما يتصل بها من معاملات أخرى. وتكون لها الحجية في إثبات ما تتضمنه من بيانات.
2. تعتبر مخرجات الحاسوب المتعلقة بالمعاملات المصرفية، وفقاً للنصوص السابقة، بمثابة الدفاتر القانونية المنصوص عليها في القانون التجاري والقوانين المكملة لها. وللمصارف ان تحتفظ بالمدة المقررة في القانون، بنسخ مصغرة على أقراص صلبة أو مرنة أو مضغوطة أو غير ذلك من أدوات التقنية الحديثة في مجال حفظ البيانات أو المعلومات. بدلاً من أصول الدفاتر والسجلات والكشوفات والوثائق والمراسلات والبرقيات والاشعارات وغيرها من الأوراق المتصلة بأعمالها. وتكون لهذه النسخ المصغرة حجية الأصل في الأثبات.⁶⁶

وبمقتضى هذا النص التشريعي فقد أرسى المشرع الليبي اعترافاً بمبدأ الرقمية منهج يتم التعامل به في النظام القانوني الليبي. وهو أول اعتراف تشريعي في هذا الصدد، ويرسم الفضل في هذا النص لأستاذ القانون المدني الكبير الأستاذ الدكتور/ عمر حسين بجامعة طرابلس. فقد أقرت بها كأول دولة في الوطن العربي تعترف بهذا المبدأ، وبفضل هذا النص النافذ منذ سنة 2005، اعترف المشرع الليبي بالمستندات والدفاتر التجارية والتوقيعات الإلكترونية بما في ذلك العملة الرقمية باعتبارها دفتر أستاذ إلكتروني يحكمه القانون.

الخطوة الثانية: التداول

التداول الإلكتروني عبر الانترنت هو تبادل أصول مالية عبر الإنترنت أي شراء وبيع أزواج عملات، أسهم، سلع وعملات رقمية من خلال منصات التداول التي تقدمها شركات الوساطة بهدف الربح من تحرك أسعار لهذه الأصول بالاتجاه الذي توقعناه. ولا يختلف عن تبادل أي شيء آخر بحياتنا اليومية سوى أنه يتم عبر الإنترنت.

بفضل تطور وانتشار الإنترنت بداية من القرن الحالي ومع وجود حواسيب فائقة الأداء، زاد التداول عبر الإنترنت بشكل ملحوظ خصوصاً أن الاقتصاد العالمي يزداد اعتماده على الأصول المالية من

⁶⁶ قانون المصارف الليبي رقم 1 لسنة 2005 المادة 97



أسهم وغيرها، ومن المتوقع أن يستمر في الازدياد أكثر وأكثر. الأسهم، السندات، صناديق الاستثمار المتداولة، العقود، العملات الأجنبية، العملات الرقمية، مثل البيتكوين وغيرهم. كل هذه المنتجات يمكن تداولها عبر الإنترنت.

لمعرفة كيف يتم التداول عبر الإنترنت، فإن المبدأ الأساسي للتداول الإلكتروني هو شراء المنتج المتداول عليه، ثم الانتظار حتى يرتفع سعره، والقيام ببيعه، والاستفادة من فرق السعر. البورصة ببساطة عبارة عن سوق مثل أي سوق يتم فيه عمليات التبادل التجارية، أي البيع والشراء.

وتختلف أسواق البورصة على حسب الأشياء التي تُباع وتُشتري فيها. مثلاً هنالك سوق الأوراق المالية (أسهم وسندات)، وتداول الذهب، وسوق الحديد، وسوق العملات الرقمية (البيتكوين... الخ). والفوركس أي العملات الأجنبية.

أنواع التداول الإلكتروني: أشهر الأنماط والأسواق

التداول الإلكتروني ليس نوعاً واحداً، بل يشمل أنماطاً مختلفة يمكن تصنيفها بناءً على الأفق الزمني للأوامر أو نوع الأصول:

- **التداول اليومي (Day Trading):** فتح وإغلاق الصفقات في نفس اليوم، يتطلب مراقبة مستمرة وتركيزاً عالياً.
- **التداول المتأرجح (Swing Trading):** الاحتفاظ بالصفقات لأيام أو أسابيع للاستفادة من التقلبات المتوسطة.
- **التداول طويل الأجل:** الاحتفاظ بالأصول لأشهر أو سنوات، مع التركيز على النمو المستقبلي للأصل.
- **المضاربة اللحظية (Scalping):** فتح وإغلاق الصفقات في ثوانٍ أو دقائق قليلة للاستفادة من تحركات سعرية صغيرة جداً.

تعتبر الأنواع السابقة هي الأشهر على الإطلاق، ويأتي بعدها هذه الأنواع:

- **تداول الفوركس (Forex Trading):** تداول أزواج العملات، سوق ضخم وسيولة عالية.
- **تداول الأسهم (Stock Trading):** شراء وبيع حصص الشركات.
- **تداول السلع (Commodities Trading):** تداول الذهب، النفط، الغاز، إلخ.
- **تداول العملات المشفرة (Cryptocurrency Trading):** تداول البيتكوين، الإيثريوم وغيرها.
- **تداول العقود مقابل الفروقات (CFDs):** المضاربة على حركة أسعار الأصول دون امتلاك الأصل نفسه.





ان أكثر أنواع الأصول انتشارا للتداول هي الفوركس، أي تبادل أزواج العملات الأجنبية، مثل الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني، أي تبادل عمله بعمله أخرى على أساس توقع ارتفاع قيمتها بهدف الربح. ويعتبر الفوركس أكبر الأسواق العالمية بحجم تداول 6 ترليون دولار يوميًا وأكثر الأسواق ربحًا، حيث هناك من يحقق 10% من رأس المال المُستثمر وهناك من يحقق أكثر من ذلك بكثير ومن الطبيعي أيضًا أن تحصل الخسارة لمن لا يتعامل بمهنية مع السوق⁶⁷.

الفرع الثالث: دور الذكاء الاصطناعي والعملية الرقمية للبنك المركزي

Artificial intelligence and central bank digital currency

الذكاء الاصطناعي هو مجال علوم الحاسوب الذي يركز على إنشاء الأنظمة التي يمكنها من أداء المهام التي يقوم بها البشر عادة. والهدف منه هو تقليد قدرات صنع القرار لدى البشر وتحل محله في بعض المهام التي يؤديها الانسان عادة⁶⁸. ومن المعروف أن الذكاء الاصطناعي يعمل من خلال عمليتين رئيسيتين وهما التعلم الآلي Machine learning والتعلم العميق Deep learning. ويقصد بالتعلم الآلي هو استخدام خوارزميات الحاسوب لفحص البيانات أو تصنيفها، والتعلم منها واستخدام الإحصائيات المضمنة كأدوات لعمل تنبؤات أو قرارات دقيقة. أما التعلم العميق فهو أحد مكونات التعلم الآلي، من خلال الشبكات العصبية الاصطناعية لمعالجة البيانات الكبيرة والتعرف على الانماط واتخاذ القرارات بناء على الانماط المعترف بها، وبالتالي تقليد عملية صنع القرار البشري.

من ناحية أخرى، فإن العملة الرقمية للبنك المركزي هي المكافئ الرقمي، digital equivalent للعملات الورقية المال. حيث انها عمله رقمية تسيطر عليها الدولة أو عمله قانونية رقمية يتم إصدارها من قبل بنك مركزي. ظهرت العملة الرقمية للبنك المركزي في عام 2017 واكتسبت مكانه بارزة في عام 2019 في جائزة كوفيد 19. حيث تم إطلاق العديد من الاختبارات التجريبية للعمله الرقمية للبنك المركزي وإثبات المفهوم من قبل أكثر من 30 دولة، ولا سيما في الهند، البرازيل، روسيا، الصين، المملكة المتحدة، الاتحاد الأوروبي، أنغولا، غانا، جامايكا، والمملكة العربية السعودية، حيث يظهر بنك التسويات الدولية "BIS" Bank Of International Settlement، في تقريره ان 70% من البنوك المركزية تبحث عن البنك المركزي الرقمي للعمله، وهذا يدل على الاهتمام الواسع النطاق بالعمله الرقمية للبنك المركزي لدى جميع دول العالم⁶⁹.

هذا ويقدم دمج الذكاء الاصطناعي في مشروع العملة الرقمية للبنك المركزي فرصة لإحداث ثورة في العملة الرقمية للبنك المركزي وتمهيد الطريق لمزيد من الاستخدام الهادف للعمله الرقمية للبنك المركزي من قبل البنوك المركزية والمؤسسات المالية، والأفراد ولصالح المجتمع. هذا وتساهم

⁶⁷ مرجع سابق قواعد الفوركس الموحدة والضريبية في استراليا

⁶⁸ Chowdhary 2020

⁶⁹ Financial Stability Board, Cryptoasset Markets: Potential Channels for Future Financial Stability Implications (2018), <https://www.fsb.org/wp-content/uploads/P101018.pdf>; OECD, Cryptoassets in Asia: Consumer Attitudes, Behaviours and Experiences 10 (2019)



الدراسة في فهم العوامل المؤثرة على التحول الرقمي للاموال، كذلك استكشاف تطبيق الذكاء الاصطناعي في مشروع العملة الرقمية النقدية المركزية، كما تفحص محددات نجاح العملة الرقمية للبنك المركزي.

ما هو دور الذكاء الاصطناعي في مشروع العملة الرقمية للبنك المركزي؟

ينقسم دور الذكاء الاصطناعي في مشروع العملة الرقمية للبنك المركزي إلى أقسام نطرحها كالتالي:

1. الفاعلية في التوزيع المتدرج الفردي أو الثاني للبنك المركزي:

يشير توزيع العملات الرقمية للبنك المركزي أحادي المستوى إلى توزيع العملة الرقمية للبنك المركزي مباشرة من البنك المركزي إلى العملاء دون إشراك أي وسيط مالي مثل البنوك التجارية أو مزودي التكنولوجيا المالية. ويشير توزيع العملة الرقمية للبنك المركزي على مستويين إلى توزيع العملة الرقمية للبنك المركزي ومن البنك المركزي إلى الوسطاء الماليين، وسيقوم الوسطاء بتوزيع العملة الرقمية للبنك المركزي على العملاء. سوف تتمكن أنظمة الذكاء الاصطناعي في البنوك المركزية والمؤسسات المالية من أتمتة automate العمليات التي ينطوي عليها توزيع العملة الرقمية للبنك المركزي من البنك المركزي إلى المستخدمين النهائيين.

2. استخدام تحليلات بيانات الذكاء الاصطناعي لمراقبة واكتشاف مخاطر عدم الوساطة للبنك المركزي:

حيث يمكن للبنوك المركزية استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لمعالجة الحجم الكبير في الوقت الفعلي real time، لكميات من بيانات معاملات العملة الرقمية للبنك المركزي على مستوى الصناعة لاكتشافها وعدم الوساطة المصرفية غير الطبيعية (أي ترحيل الودائع من بنك عمله رقمية للبنك المركزي)، حيث يمكن للبنك المركزي استخدام البصيرة insight المكتسبة من تحليلات بيانات الذكاء الاصطناعي لاكتشاف إمكانات واتجاهات عدم الوساطة وتحديد مخاطرها، واتخاذ إجراءات تنظيمية فورية والحد من ترحيل الودائع.

3. تقدم أنظمة الذكاء الاصطناعي خدمة عملاء ممتازة لمستخدمي البنك المركزي للعمله الرقمية:

في نظام العملة الرقمية للبنك المركزي المكون من مستويين، حيث يمكن للمؤسسات المالية استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي ومستشاري الذكاء الاصطناعي والمساعدون الافتراضيون، لتقديم خدمة عملاء عالية الجودة لعملائهم الذين يستخدمون البيع بالتجزئة retail أو البيع بالجملة wholesale بالعملة الرقمية للبنك المركزي، ذلك ان خدمة العملاء الحالية الموجهة نحو الذكاء الاصطناعي يمكن ان تتم باستخدام الأدوات للرد بسرعة على استفسارات العملاء بشأن عمليات CBDC وودائع CBDC، وتحويلات العملات الرقمية للبنك المركزي إلى أطراف ثالثة وتحويل العملات الرقمية للبنك المركزي إلى نقدية.





4. يحد الذكاء الاصطناعي التمويل غير المشروع وغسيل الأموال المرتبط بالعملات الرقمية للبنك المركزي:

ان استخدام أدوات التنقيب عن البيانات القائمة على الذكاء الاصطناعي لمعالجة كميات كبيرة من مركز البيع بالتجزئة وبيانات معاملات العملة الرقمية للبنك لاكتشاف المعاملات المشبوهة منخفضة القيمة التي قد تكون مرتبط بأنشطة غير مشروعة يتم القيام بها عمداً بكميات صغيرة من أجل تجاوز ضوابط مكافحة غسيل الأموال AML، وعندما يتم اكتشاف هذه المعاملات المشبوهة، يمكن لنظام الذكاء الاصطناعي الإبلاغ عنها وتقديم تقرير موجز قصير عن مخاطر مكافحة غسيل الأموال حول السبب الذي يجعل نظام الذكاء الاصطناعي ل يمثل هذه المعاملات مشبوهة.

5. استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي لإدارة الطلب والعرض على العملات الرقمية للبنك المركزي:

تحتاج البنوك المركزية إلى إيجاد طرق مبتكرة لإدارة العرض والطلب على التجزئة والعملات الرقمية للبنك المركزي بالجملة، حيث يمكن للبنوك المركزية استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتقييم نمط الطلب على البنك المركزي للفرد والجملة للعمله الرقمية، حيث تمكنهم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي من تحديد أيام الذروة خلال العام، منما يمكن البنوك المركزية من استخدام هذه المعلومات لتحسين المعروض من العملة الرقمية للبنك المركزي وتلبية الطلب عليها في هذه الأوقات، كما يعطي تنبؤات دقيقة حول الكميات المطلوبة منها.

6. يعزز الذكاء الاصطناعي التنوع والإنصاف والشمول (DEI) في استخدام CBDC:

يواجه بعض الأفراد تحيزاً وتمييزاً مؤسسياً عند الوصول إلى أو استخدام الخدمات المالية في القطاع المالي، هؤلاء الأفراد معرضون أيضاً لخطر مواجهة التحيز المؤسسي والتمييز عند الوصول إلى العملة الرقمية للبنك المركزي أو استخدامها في نظامها المالي، كما يمكن تخفيف المخاطر من خلال نشر قوائم للذكاء الاصطناعي للعمله الرقمية لضمان وصولها للجميع دون الحاجة إلى بيانات حول العملاء اي انها تنهي الوساطة والمحسوبية.

وبالتالي تعزيز الانصاف والتنوع والشمول في استخدام العملة الرقمية للبنك المركزي خاصة لاغراض الائتمان والرهن العقاري.

7. استخدام الذكاء الاصطناعي لاكتشاف وإدارة المشاعر العامه حول CBDC:

من خلال استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي يمكن للبنك المركزي تحليل المشاعر العامه والمتنوعة حول العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي، حيث يمكنها من القيام بجمع وتحليل كل ما هو متاح للجمهور من خلال المدونات والمنصات ومواقع الويب عبر الانترنت التي يستخدمها المواطنون وتقسيماها إلى رأي إيجابي ورأي سلبي وتقييمها والتوعية بها وقبولها من قبل جميع فئات المجتمع.





8. استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للبقاء على اطلاع دائم بأحدث أبحاث CBDC:

من الأهمية ان تظل البنوك المركزية على اطلاع دائم بالصناعة والسياسة الحالية وأبحاث العملة الرقمية الأكاديمية للبنك المركزي، حيث يمكن للبنوك المركزية نشر ادوات ذكاء اصطناعي حيث ترسل إشعاراً فورياً إلى قسم البحوث بالبنك المركزي، كلما تم نشر اي بحث جديد عن العملة الرقمية للبنك المركزي من قبل بنك التسويات الدولية (BIS)، صندوق النقد الدولي (IMF)، كذلك المراكز المعترف بها من كبار علماء (CBDC). لتمكين البنك المركزي من تطوير قدراته الداخلية في مجال البحث عن العملة الرقمية وأوراق العمل البحثية والمقالات بالإضافة إلى توفير مصادر الاقتباس والاستفادة منها بالاستقبل القريب والبعيد.

التحديات التي قد تواجهها:

يجب الاعتراف بأن البنوك المركزية قد تواجه العديد من التحديات عند استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في مشروع CBDC، الخاص بها.

التحدي الأول هو خطر انتهاك خصوصية البيانات للعملاء. حيث تحصل بعض البنوك المركزية على معلومات عملاء من خلال بنك العميل، ولا يتم إخطار العميل بأن البنك المركزي يقوم بتقييم بيانات المعاملات المصرفية، كما لا يتم الحصول على موافقة العميل.

التحدي الثاني وهو مخاطر الأمن القومي، فالبنوك المركزية غالباً ما تستخدم معلومات الملكية لتصميم عمله رقمية للبنك المركزي، ولا يكون إجراء هذه المعلومات متاح للجمهور بسبب عواقب الأمن القومي التي قد تنشأ إذا تم تسريب هذه البيانات للجمهور. كما لا ينبغي السماح لإعطاء الدولة أو حتى الاصدقاء الوصول إلى هذه البيانات لأنها يمكن ان يتم استخدامها لشن هجوم على الدولة أو استعمالها كأداة ضغط، من خلال هجوم على البيئة التحتية للعمله الرقمية للبنك المركزي، بالتالي إضعاف الأمن القومي وتقويض الاقتصاد للبلاد.

التحدي الثالث وهو خطر التحيز المضمن embedded bias إذ أن هناك خطر ان تستخدم البنوك المركزية عن غير قصد بيانات تمييزية ومتحيزة لتدريب خوارزميات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في جوانب مختلفة من مشروع CBDC.





اعتبارات للمستقبل:

ان البنوك ذات الاهتمام باستخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز العملة الرقمية للبنك المركزي حيث ينبغي للمشروع ان ينظر بجدية في مايلي:

اولاً: مستوي ثقة الجمهور في الحكومة، وهذا أمر بالغ الأهمية لنجاح مشروع CBDC، بمساعدة الذكاء الاصطناعي، منما يؤدي إلى مقاومة بين الحكومة والبنك المركزي.

ثانياً: يجب ان تكون هناك شفافية حول استخدام البنك المركزي للذكاء الاصطناعي في مشروع CBDC الخاص به حيث يجب على البنك المركزي ان يشرح للجمهور ويقدم إفصاحاً كاملاً عن كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي لتوزيع العملة الرقمية للبنك المركزي على المواطنين.

ثالثاً: يجب على البنك المركزي التأكد من ان المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي والتي يتم استخدامها في مشروع CBDC دقيقة وموثوقة.

رابعاً: يجب على البنك المركزي التأكد من ان خوارزمياته لا تحتوي على اي تحيز bias من شأنه التمييز ضد أية مجموعة او عضو في المجتمع.

خامساً: يجب الحفاظ على بعض عناصر اللامسة الانسانية بمساعدة الذكاء الاصطناعي في مشروع CBDC، حيث يجب على البنك المركزي تحقيق التوازن الصحيح بين الحفاظ على اللامسة الانسانية والحاجة إلى أتمتة الذكاء الاصطناعي، لمستقبل تعزز فيه أنظمة الذكاء الاصطناعي قيمة العملات الرقمية للبنك المركزي في المجتمع وليس مستقبل تحل فيه أنظمة الذكاء الاصطناعي محل العنصر البشري بالكامل في مشروع CBDC.





الخاتمة:

تعرضت هذه الدراسة لدور وتحديات الذكاء الاصطناعي في مشروع العملة الرقمية في البنوك المركزية وتقتصر بعض الاعتبارات التي تجعل البنوك المركزية على دراية عند نشر الذكاء الاصطناعي في البنوك المركزية للعمل الرقمية. فهذا أصبح ضرورة للبنوك المركزية التي تتطلع إلى تطويرها من بداية المشروع عن طريق تسخير إمكانيات خوارزميات الذكاء الاصطناعي، حيث يمكن للبنوك المركزية أن تتفوق في طموحها لتطوير عمله رقمية هادفة للبنك المركزي. هذا ويمكن للبنوك المركزية استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة في التوزيع الفردي أو المزدوج للعمل الرقمية للبنك المركزي، ومراقبة واكتشاف مخاطر عدم الوساطة في العملة الرقمية للبنك المركزي، وتقديم خدمة عملاء ممتازة لمستخدميها، وإدارة الطلب والعرض عليها، وإدارة الرأي العام حول CBDC، واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للبقاء على إطلاع دائم بأحدث أبحاث CBDC، والترويج لها والتنوع والإنصاف والشمول في استخدام العملة الرقمية للبنك المركزي. وعلى الرغم من هذه الفرص، فقد تواجه البنوك المركزية بعض التحديات عند استخدام الذكاء الاصطناعي مثل احتمالية انتهاك الخصوصية ومخاطر الأمن كذلك مخاطر التحيز المضمن في مجموعة البيانات المستخدمة لتدريب خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

على الرغم من كل هذه التحديات إلا أنه يمكن التغلب عليها إذا وضعت الضوابط المناسبة حيث أنه المرجح أن يتطور المشروع ويتوسع، وسوف يثير مخاوف بشأن الأخلاق والحاجة إلى الاستخدام المسؤول لأنظمة الذكاء الاصطناعي في مشاريع العملة الرقمية ونتيجة لذلك، فإن البنك المركزي سوف يحتاج إلى إجراء مناقشات مفتوحة مع الجمهور حول كيفية معالجة جميع المخاوف الأخلاقية في سعيها لتطوير مشروع عمله رقمية مستدامة للبنك المركزي.

أما المراحل الثلاثة التالية الخاصة بالعلاقة بين القانون المدني والقانون التجاري وقانون المصارف. والمرحلة التي بعدها علاقة العملة الرقمية بالبنوك المركزية. والمرحلة الأخيرة أثر تطور تكنولوجيا المعلومات على العملات الرقمية. سوف تكون هذه الدراسة الدقيقة في البحث القادم بالإضافة إلى تجهيز اللوائح الخاصة بقانون العملات الرقمية داخل دولة ليبيا ومنها إلى قارة إفريقيا. وإلى هنا نكتفي بهذا القدر في هذه الدراسة ونسأل الله التوفيق.



النتائج

لم تعد العملات الرقمية حبيسة الاختصاصات الداخلية للدولة، بل تعدت ذلك بفعل تداولها العالمي إلى ترتيب أهمية دولية عبر ما تستقطبه من تنامي في أعداد متداوليها، وما يخلفه هذا التنامي المطرد من آثار على المستوى المحلي والدولي. إن هذا المطلب الذي يختص بقواعد القانون المحلي والدولي وتفسيرها بصورة أساس، بل تناولت موقف الهيئات الدولية والوطنية المختصة بالشؤون المالية من العملات الرقمية وفقاً لقوانينها أو نظرتها الاستشرافية؛ والاختلاف التقني أو التكنولوجي اللذان يقومان عليه، فالعملات الرقمية في الأصل تقوم على تكنولوجيا جديدة تستغني معها عن وساطة البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك الحال في اختلاف تسجيل قيم كل منهما، وما يتبعهما من خصائص ومميزات، ينبغي لنا أن نلفت الانتباه إلى أكثر من نقطة فيما يتعلق بالعملية الرقمية، من حيث أن هناك مفارقة لازمة من حيث الإصدار والتداول ومن حيث تعيين العملة الرقمية، ومن حيث مداها وفيما إذا كانت أجنبية أم أنها وطنية. فلا عتراف بقانونية العملة في ليبيا لا يعني أنها بالضرورة عملة وطنية. ما لم يتم إصدار عملة رقمية من قبل أحد المؤسسات الليبية الوطنية، وفي هذه الحالة أيضاً لن تكون عملة الدولة وإنما عملة صادرة في ليبيا فقط، ويمكن تداولها في أي مكان حول العالم.

ومن الموضوعات ذات الحيرة هنا أن هكذا عمله لا يمكن أن ينطبق عليها مفهوم التزييف حسبما هو وارد في قانون العقوبات الليبي. فالعملة الرقمية لا ترتبط بمفهوم تزييف العملة حسبما هو وارد في الباب السابع من الكتاب الثاني وهي الجرائم المخلة بالثقة العامة / الفصل الأول تزييف النقود والطوابع (المواد 326- عقوبات وما بعدها)،

والعملة هنا ليست ورقية ولا معدنية، بل إن التعدين والإصدار الورقي لا ينطبق عليها، حيث إن الإطار التنظيمي للعمل النقدي يبدأ من إصدار قانون لصك العملة ثم نقوم بتجهيز وإعداد وحدة حساب ومن ثم أداة تبادل وبعدها وحدة تخزين، هكذا تصدر العملة النقدية، أما الوضع مع العملة الرقمية يختلف تماماً ولأجل ذلك يعمل الفقه المقارن على إعداد لوائح تنظم عملية إصدار عملات رقمية وآلية عمل تداولها، وهو ما سوف نقوم بطرحه في البحث القادم، من خلال دراسة دقيقة، وسوف تكون بمثابة إطار تنظيمي للوائح التي تنظم العملة الرقمية في المستقبل القريب بإذن الله تعالى.



التوصيات

توصي الدراسة الإدارات في المؤسسات والقطاعات داخل الدولة الليبية ان تغادر مسلك حظر العملات الرقمية او تجريمها وتأخذ بعين الاعتبار محاولة تنظيمها، ذلك ان التجربة قد اثبتت عدم امكانية تطبيق الحظر او التجريم؛ نظرا لافتقار كثير من الدول إلى وسائل الرقابة على المتعاملين بالعملات الرقمية، كما ان الدراسة توصي بأن تلتفت المؤسسات إلى موضوع تكييف العملات الرقمية ضريبيا؛ نظرا للإيراد المتنوع الذي من الممكن ان يشكل إيرادا إضافيا للدولة، بالإضافة لتكثيف البحوث والدراسات الفنية المختصة بتقنيات العملات الرقمية لتستطيع القطاعات ان تبني عليها مواقفها القانونية من العملات الرقمية، كما توصي الدراسة دعوة المؤسسات الأكاديمية إلى استعراض ودراسة العملات الرقمية لكونها تتمتع بمصدقية وجدارة في التعامل والتداول، كما يجب ان ينظم القانون الليبي وبطريقة فعالة حقوق المؤلف والملكية الفكرية في ظل ثورة المعلومات والرقمية عن طريق الاتفاقية الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية ((WIPO)).

كذلك على المشرع دعوة اللجنة التي وضعت صيغة قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005، لاستكمال مشروعها هذا لوضع وإعداد لوائح تنظم العملة الرقمية من حيث الإصدار والتداول.

وكما يوصي الباحث

1. ضرورة انشاء عملة رقمية وطنية ((العملة الرقمية المستقرة))
2. ضرورة إخضاعها لمصدر النقود النقدية.
3. الحاجة إلى حماية العملة الرقمية من التلاعب.
4. يجب حماية مخططات النقود الرقمية من إساءة الاستخدام مثل غسيل الأموال وغيرها"





مراجع

أولاً _ مجلة التعليقات

الأكاديمية الدولية للتجارة الإلكترونية E Commerce International Academy ECIA
مجلة التعليق على التشريعات ومبادئ القضاء المقارن المتعلقة بالإنترنت العدد الثاني- يونيو 2008
عدد خاص بمناسبة المادة (97) من القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف الليبي

ثانياً _ قانون الأونسيتال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (1996)





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





”

محمد بشري الأسري
عضو مكتب الطب الشرعي الرقمي
إدارة مكافحة جرائم تقنية المعلومات



تحريرات العملات الرقمية عبر المصادر المفتوحة





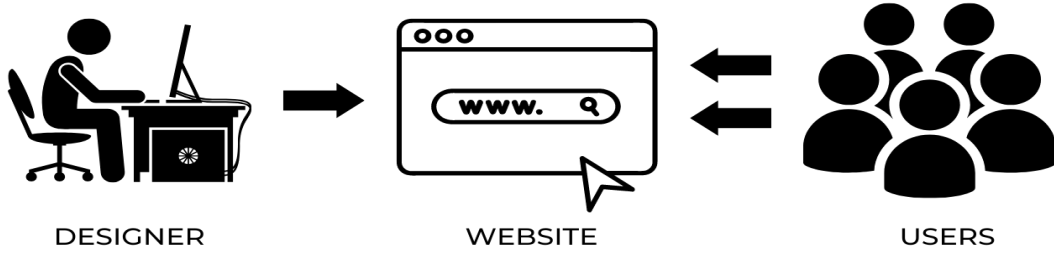
إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT



الإنترنت التقليدي :- (Web 1.0)

في البداية كان الإنترنت بسيطاً جداً الويب 1.0، والذي يُطلق عليه أيضاً الويب الثابت (Static Web)، يمثل الجيل الأول من شبكة الويب العالمية، وكانت الفترة التقريبية لظهوره وانتشاره هي من 1989 إلى حوالي 2005 المستخدم دوره فقط في القراءة والمشاهدة. المواقع كانت ثابتة، لا تسجيل دخول، لا تفاعل، ولا بيانات شخصية تقريباً. كل شيء مركزي؛ الموقع موجود على خادم واحد أو جهة واحدة تتحكم بالمحتوى بالكامل. المستخدم مجرد متلقٍ.

WEB 1.0



خصائص الإنترنت التقليدي :- (Web 1.0)

الصفحات الثابتة: (Static Websites)

- كانت صفحات الويب ثابتة في الغالب، يتم بناؤها باستخدام لغة ترميز النص التشعبي الأساسية (HTML).
- كانت تُعرض المعلومات كما هي دون تحديثات مستمرة أو تفاعل في الوقت الفعلي.
- يمكن تشبيهها بـ "كتيبات رقمية" أو "مجلات" على الإنترنت.



القراءة فقط: (Read-Only Web)

- كان نمط الاستخدام يقتصر بشكل رئيسي على القراءة وتلقي المعلومات، ولذلك كان يُطلق عليه أحياناً "ويب القراءة فقط".
- كان الاتصال أحادي الاتجاه؛ من الموقع إلى المستخدم، دون وجود آليات للتعليق أو المشاركة أو تعديل المحتوى من قبل الجمهور.

المحتوى من إنشاء المؤلفين:

- كان المحتوى يُنشأ ويُحدث فقط من قبل مالكي المواقع أو متخصصين في تكنولوجيا المعلومات (مسؤول الويب).
- لم يكن هناك محتوى يُنشئه المستخدمون.



الويب التفاعلي (Web 2.0):-

هنا بدأ التحول الكبير. المستخدم أصبح جزءاً من المحتوى نفسه. ظهرت منصات مثل وسائل التواصل الاجتماعي، التخزين السحابي، التجارة الإلكترونية، لكن رغم التفاعل، ظهرت مركزية قوية جداً: الشركات الكبرى أصبحت تمتلك الخوادم، البيانات، والهويات الرقمية للمستخدمين.

بياناتك محفوظة عند طرف ثالث، ويمكن جمعها، تحليلها، أو حتى حجب حسابك بالكامل دون أن تملك سيطرة حقيقية.

إذاً Web 2.0 = تفاعل عالي، لكن مركزية في السلطة والبيانات.



خصائص الويب التفاعلي:- (Web 2.0)

المحتوى المنشأ بواسطة المستخدم: (User-Generated Content - UGC)

- أصبح المستخدمون هم المنتجون الرئيسيون للمحتوى وليسوا مجرد مستهلكين.
- ظهرت المدونات (Blogs)، والويكيات (Wikis)، ومواقع التواصل الاجتماعي، ومنصات مشاركة الفيديو (مثل يوتيوب).



التفاعل والمشاركة الاجتماعية:

- يركز الويب 2.0 على التفاعل والتعاون بين المستخدمين.
- ظهرت خصائص مثل التعليقات، والإعجابات، والمشاركة، وتصنيف المحتوى، وإنشاء ملفات تعريف شخصية.

التطبيقات كمنصات: (Applications as Platforms)

- يتم تحديث هذه التطبيقات بشكل مستمر وتُقدّم كخدمات عبر الإنترنت (Software as a Service - SaaS)
- الحوسبة السحابية: (Cloud Computing)
- ظهرت فكرة تخزين البيانات والوصول إليها عبر الإنترنت بدلاً من الاعتماد على جهاز المستخدم المحلي، مما سهّل التعاون والتنقل.
- انتشار الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة:
- تزامن ظهور الويب 2.0 مع انتشار الهواتف الذكية، مما جعل الوصول إلى الإنترنت والتفاعل معها أمراً ممكناً في أي وقت ومن أي مكان.



المرکزية الرقمية: digital centralized:

تنشأ المركزية في الجانب الرقمي عندما تتركز إدارة وتشغيل الخدمات والبيانات الرئيسية للإنترنت في يد عدد محدود من الشركات التكنولوجية العملاقة التي تعمل كوسيط مركزي. هذه الشركات، مثل مقدمي خدمات الحوسبة السحابية (Cloud Providers) أو منصات التواصل الاجتماعي الكبرى، تتحكم فعلياً بالبنية التحتية التي يعتمد عليها غالبية المستخدمين والشركات الصغيرة، مما يخلق وضعاً من الاعتمادية المطلقة عليها. حيث تتحكم في احتكار البيانات والقيمة؛ فبينما يساهم المستخدمون في إنشاء المحتوى وإثراء الشبكة، تذهب الأرباح والسيطرة على البيانات الحساسة بالكامل إلى الكيان المركزي، ويصبح المستخدم مجرد منتج يتم تسويق بياناته. وهذا عدا القيود المفروضة على الوصول والرقابة، حيث تمتلك هذه المنصات السلطة الكاملة لفرض قواعد الاستخدام، حذف المحتوى، تجميد الحسابات، أو حتى حجب خدمات بالكامل، مما يهدد حرية التعبير ويُنشئ جداراً فاصلاً بين المستخدم والوصول المباشر إلى معلوماته وأصوله الرقمية.



مشاكل المركزية: -

1. نقطة الفشل الواحدة (Single Point of Failure)

- المشكلة: عندما يعتمد النظام بأكمله على خادم واحد، أو مقر واحد، أو قاعدة بيانات واحدة، فإن أي خلل في هذا المركز يؤدي إلى تعطل النظام بأكمله.

2. خطر الرقابة والسيطرة (Censorship and Control)



- المشكلة: تمتلك السلطة المركزية القدرة الكاملة على منع الوصول، حذف المحتوى، تجميد الحسابات، أو تغيير القواعد دون موافقة المستخدمين.
- 3. انعدام الشفافية والثقة (Lack of Transparency and Trust)
- المشكلة: يتطلب النظام المركزي من المستخدمين الثقة التامة في القائمين على إدارته. لا يمكن للمستخدمين التحقق من كيفية التعامل مع أموالهم أو بياناتهم في الكواليس.
- 4. قلة كفاءة التعامل مع البيانات (Data Inefficiency and Theft)
- المشكلة: يؤدي تجميع كميات ضخمة من البيانات في مكان واحد إلى جعلها هدفاً جذاباً وواضحاً للمخترقين. (Hacks)



لماذا نحتاج اللامركزية- Decentralization:

1. نقطة الفشل الواحدة (Single Point of Failure)
- الحاجة للامركزية: توزيع البيانات والعمليات على شبكة واسعة يضمن استمرار تشغيل النظام حتى لو فشلت أجزاء كبيرة منه.
2. خطر الرقابة والسيطرة (Censorship and Control)



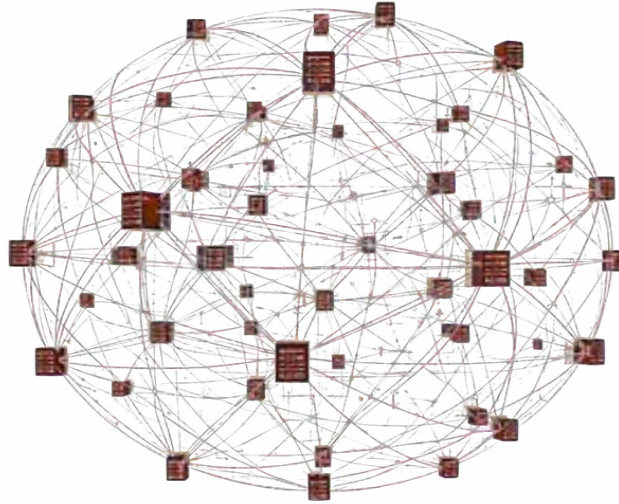
- الحاجة للامركزية: تجعل الأنظمة اللامركزية (مثل البلوكشين) من المستحيل على أي جهة واحدة حجب المعاملات أو حذف البيانات بمجرد إضافتها.

3. انعدام الشفافية والثقة (Lack of Transparency and Trust)

- الحاجة للامركزية: تتيح اللامركزية، خاصةً مع تقنية البلوكشين، خاصية عدم الاحتياج إلى الثقة (Trustlessness)، حيث لا نحتاج إلى الثقة في طرف ثالث، بل نثق في الكود والقواعد المبرمجة والشفافية للشبكة.

4. قلة كفاءة التعامل مع البيانات (Data Inefficiency and Theft)

- الحاجة للامركزية: توزيع البيانات عبر شبكة لا مركزية يجعل اختراقها أكثر صعوبة بكثير، حيث يجب اختراق عدد كبير من نقاط التخزين في وقت واحد بدلاً من نقطة واحدة.



مفهوم اللامركزية (Decentralization)

اللامركزية الرقمية تعني نقل التحكم في النظام أو الشبكة الرقمية من كيان واحد (مثل شركة عملاقة، أو خادم مركزي، أو سلطة حكومية) إلى شبكة موزعة من المشاركين (العُقد Nodes - ، حيث بدلاً من تخزين السجل الكامل للمعاملات على خادم واحد (كما في البنوك التقليدية أو قواعد بيانات الشركات)، يتم توزيع نسخة من هذا السجل (سلسلة الكتل) على آلاف أو ملايين الأجهزة حول العالم.



والحواسيب التي تقوم بتشغيل بروتوكول الشبكة، وتحتفظ بنسخة من البيانات، وتشارك في التحقق من صحة المعاملات. يتم التحقق من صحة المعاملات والاتفاق على حالتها النهائية عبر آليات الإجماع ولا يوجد كيان مركزي يصدر الأوامر أو يملك الحق في تغيير قواعد النظام بشكل منفرد. يتم اتخاذ القرارات إما بشكل آلي عبر العقود الذكية (Smart Contracts)، أو عبر تصويت مجتمع المستخدمين.

• سلسلة الكتل (blockchain) جاءت كأول تطبيق عملي قوي للامركزية.

البلوك تشين (Block chain) :-

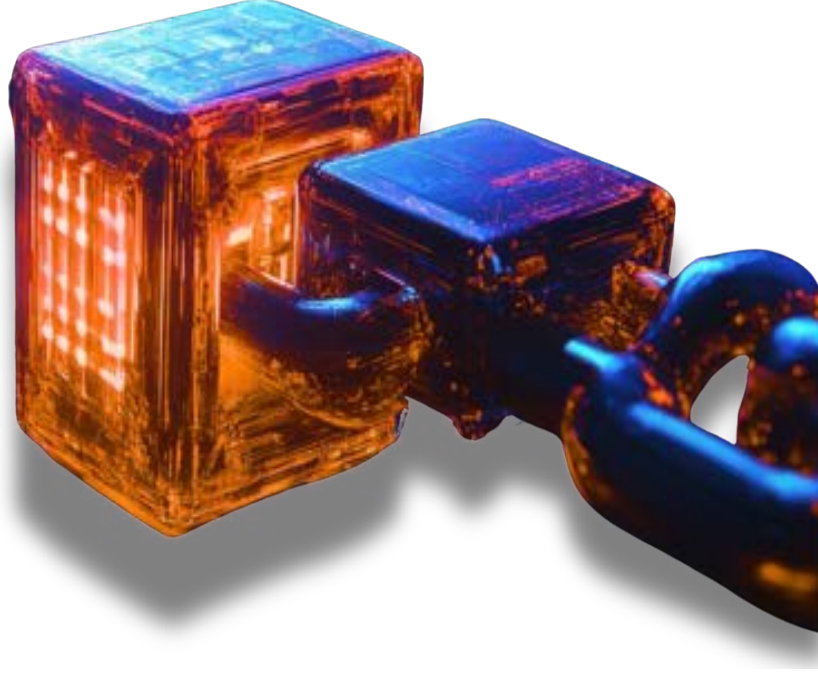


البلوك تشين أو سلسلة الكتل هي عبارة عن بنية رقمية متقدمة تعتمد على شبكة موزعة من الحواسيب تعمل معًا للحفاظ على سجل واحد متفق عليه للمعاملات. هذا السجل لا يوجد في خادم مركزي واحد، بل يتم نسخه ومشاركته بين جميع الأجهزة على الشبكة، مما يجعل النظام مقاومًا للتلاعب أو التوقف.

تُخزن البيانات داخل البلوك تشين على شكل كتل مترابطة، وكل كتلة تحتوي على مجموعة من المعاملات بالإضافة إلى بصمة رقمية مشفرة تمثل محتوى الكتلة، وبصمة أخرى تشير إلى الكتلة التي قبلها، وحين حدوث اضافات يتم تكرارها في جميع النسخ مما يضمن الشفافية وهذا الترابط يجعل السلسلة غير قابلة للتغيير: فإذا حاول أحد تعديل معلومة في كتلة قديمة، تتغير بصمتها فورًا، وبالتالي تصبح جميع الكتل اللاحقة غير صالحة، مما يكشف التلاعب مباشرة.



- امثلة على تطبيقات البلوك تشين (البيتكوين - إيثيريوم)



الويب الثالث-: (Web 3.0)

Web 3.0 هو الجيل الجديد من الإنترنت يهدف إلى إعادة ملكية البيانات والهوية والقيمة للمستخدم بدل بقائها عند الشركات والمنصات المركزية.

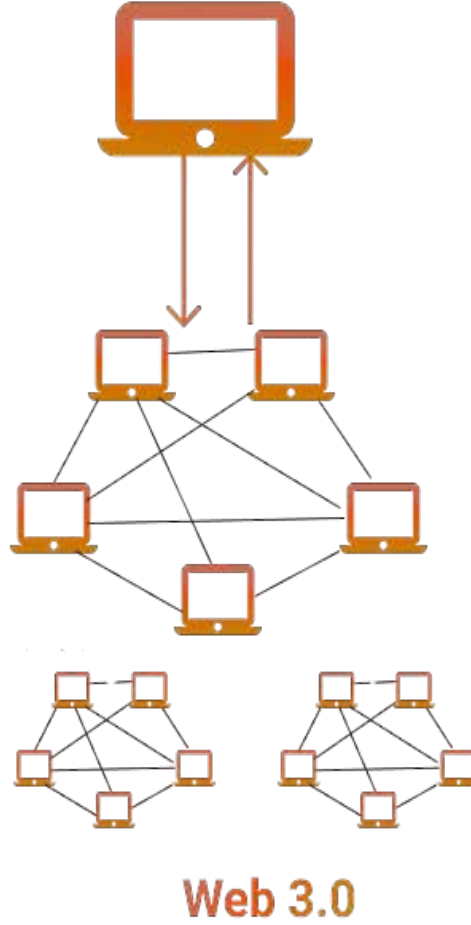
هو إنترنت يعتمد على التشفير، البلوك تشين، والعقود الذكية بدل الخوادم المركزية التقليدية وجوهر هذا التحول هو الاستفادة من تقنية البلوك تشين (Blockchain) لتوزيع البيانات والتطبيقات عبر شبكة من الأقران، مما يزيل الحاجة إلى وسطاء موثوقين (مثل شركات التكنولوجيا الكبرى والبنوك)

السمات الرئيسية للويب 3.0

- اللامركزية: (Decentralization) بدلاً من تخزين البيانات على خوادم فردية تتحكم فيها شركات قليلة، يهدف الويب 3.0 إلى توزيع البيانات والتطبيقات عبر شبكات نظير إلى نظير (peer-to-peer)، والتي غالباً ما تُبنى على تقنية البلوك تشين. (Blockchain) الهدف هو منح المستخدمين سيطرة أكبر على بياناتهم الخاصة.



- اللاعتمادية على الثقة: (Trustlessness) يسمح للمستخدمين بالتعامل والتفاعل مباشرة دون الحاجة إلى الاعتماد على سلطة مركزية (مثل بنك أو منصة تقنية كبرى) لإدارة بياناتهم أو معاملاتهم. ويتم تحقيق ذلك غالبًا من خلال تقنيات مثل العقود الذكية. (Smart Contracts)



العملات المشفرة- Cryptocurrency:

هي عبارة عن أصل رقمي (Digital Asset) تم تصميمه ليعمل كوسيلة للتبادل باستخدام مبادئ التشفير المتقدم، الهدف من هذه العملات هو توفير نظام مالي إلكتروني آمن، شفاف، لامركزي، وسريع دون الحاجة إلى طرف وسيط مثل البنوك.



على خلاف العملات التقليدية (Fiat Currencies) مثل الدولار، اليورو، الدينار التي تصدرها الحكومات والبنوك المركزية، فإن العملات الرقمية تعمل عبر شبكة موزعة تعتمد على تقنية Blockchain، مما يجعل التحكم فيها جماعياً وليس بيد جهة واحدة.



خصائص العملات المشفرة:-

- إخفاء الهوية (Anonymity)
يمكن امتلاك عنوان عملة رقمية دون الكشف عن أي معلومات تتعلق بالهوية الشخصية. نظرياً، يمكن لشخص واحد امتلاك عدة عناوين رقمية دون وجود ما يربط بينها أو يدل على أن مالکها شخص واحد.
- دون شروط أو وسطاء (No Strings Attached)
يتم تحويل العملات الرقمية مباشرة بين الأطراف دون معرفة مسبقة بينهم، ومن دون وجود طرف ثالث يعمل كوسيط أو جهة تنظيمية أو سلطة مركزية تفرض قواعد التحويل.
- سهولة الوصول والسرعة (Access and Speed)
يُعد التداول باستخدام العملات الرقمية سهلاً للغاية من حيث الوصول والسرعة. فكل ما يتطلبه الأمر هو اتصال بالإنترنت ومحفظة رقمية.
- عابرة للحدود (Borderless)



يمكن تحويل العملات الرقمية بسرعة وسهولة من عنوان رقمي إلى آخر وفي أي مكان في العالم.



الهأشينغ:- (Hashing)

هي عملية رياضية تقوم بتحويل أي بيانات—مثل نص، رقم، أو ملف كامل—إلى سلسلة ثابتة من الرموز تُسمى Hash.

هذه السلسلة هي بصمة رقمية فريدة تمثل البيانات الأصلية، لكنها لا تكشف محتواها ولا يمكن الرجوع منها إلى البيانات الأصلية.

البلوك تشين هو سلسلة من الكتل، وكل كتلة داخل السلسلة تعتمد على الهاش لتكون مرتبطة بالكتلة السابقة. الهاش هنا يعمل مثل البصمة التي تضمن أن محتوى الكتلة لم يتم تغييره.

الخصائص

- ثابت الطول: مهما كان حجم البيانات، الناتج له طول ثابت (مثل 64 حرف لـ SHA-256).
- لا يمكن عكسه: لا تستطيع استرجاع البيانات الأصلية من الهاش.
- حساس جدًا للتغيير: تغيير بسيط يُنتج هاش مختلف تمامًا.
- فريد تقريبًا: شبه مستحيل احتمالية إنتاج لباتات مختلفة من نفس الهاش.





كيف يعمل الهاشينغ:- (Hashing)

1. تحويل محتوى كل بلوك إلى بصمة رقمية الناتج هو هاش البلوك: بصمة فريدة تمثل كامل محتواه.
 2. ربط البلوكات ببعضها بخاصية "سلسلة الهاش" كل بلوك يحمل هاش البلوك السابق بداخله.
 3. وهذا يعني، هذه الخاصية تجعل السلسلة غير قابلة للتلاعب وعند تبديل أي جزء يحدث تغيير كامل.
- دوال الهاش المستخدمة في البلوك تشين) مثل (SHA256 لديها خاصية:
- أي تغيير في أي بت من البيانات ينتج عنه تغيير كامل وجذري في الهاش.

هذا يمنع:

- تعديل المعاملات،
- تغيير الأرصدة،

كيف يعمل الهاشينغ:- (Hashing)

- مثال لكيف يعمل الهاشينغ

DATA	cyber
PREVIOUS HASH	
HASH	2d7ad9ae559b68dcb6bf7e3f88677bb82734f205cc50528459045e82140918a4
GENESIS BLOCK on Fri, 12 Dec 2025 17:31:49 GMT	

DATA	crime
PREVIOUS HASH	2d7ad9ae559b68dcb6bf7e3f88677bb82734f205cc50528459045e82140918a4
HASH	74a6afc480d5dc8b8dd0779f22ef28d689587cd2be926677eebae35d203010bc
BLOCK #1 on Fri, 12 Dec 2025 17:31:20 GMT	

DATA	department
PREVIOUS HASH	74a6afc480d5dc8b8dd0779f22ef28d689587cd2be926677eebae35d203010bc
HASH	e64e1fb10e2b51e9e17c5f60f162e2fa465f7e5a37f8ae88b9a50a401d04b2ea
BLOCK #2 on Fri, 12 Dec 2025 17:31:37 GMT	



البيتكوين Bitcoin :-

عملة البيتكوين (Bitcoin – BTC) هي أول وأشهر عملة رقمية لامركزية في العالم، ظهرت عام 2009 على يد شخص أو مجموعة مجهولة تحت اسم ساتوشي ناكاموتو. صُممت البيتكوين لتكون نظامًا نقديًا إلكترونيًا يعمل من دون وسيط مركزي.

تستخدم البيتكوين آلية إثبات العمل (Proof of Work)، حيث يقوم المعدّنون بتجميع المعاملات غير المؤكدة ومحاولة حل لغز رياضي يعتمد على خوارزميات التجزئة. المعدّن الذي ينجح في حل اللغز أولاً يضيف الكتلة إلى السلسلة ويحصل على مكافأة بالبيتكوين بالإضافة إلى رسوم المعاملات. هذه العملية تؤمن الشبكة وتمنع الهجمات والتلاعب.



التعدين Mining :-

التعدين هو عملية يتم من خلالها إصدار عملات رقمية جديدة وإضافتها إلى السوق. تقوم أجهزة الحاسوب القوية، التي يملكها المعدّنون، بحل مسائل رياضية معقدة للتحقق من المعاملات التي تتم بين مستخدمي العملة الرقمية.

عندما ينجح المعدن في حل هذه المسألة، يحصل على مكافأة على شكل عملة رقمية جديدة تم “سكّها” حديثًا. هذه المكافأة ليست نقدًا ورقيًا أو معدنيًا يمكن لمسه، بل هي وحدات رقمية يمكن استخدامها لإرسال واستقبال الأموال عبر الإنترنت أو لتداولها في منصات العملات الرقمية.

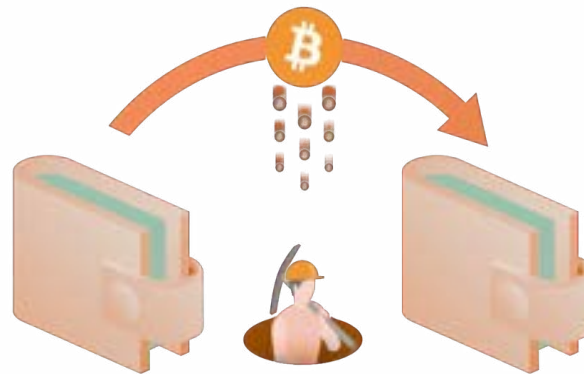


- بشكل عام، التعدين هو طريقة لضمان أمان الشبكة الرقمية، وفي الوقت نفسه طريقة لتوليد عملات رقمية جديدة.



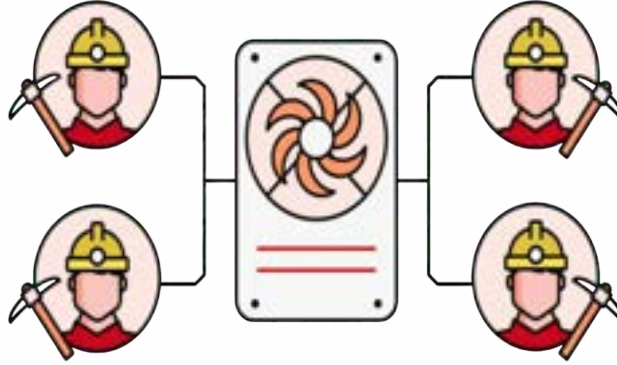
رسوم المعاملات (Transaction Fees):

بالإضافة إلى العملات الجديدة يحصل المعدن على مبلغ صغير يدفعه المستخدم عند إرسال معاملة على شبكة البلوك تشين. هذه الرسوم لا تذهب إلى جهة مركزية، بل تُمنح للمُعدّنين الذين يقومون بالتحقق من صحة المعاملات وتجميعها داخل الكتل الجديدة. وجود هذه الرسوم ضروري لأنه يشجّع المعدّنين على الاستمرار في تأمين الشبكة، كما يمنع إساءة استخدامها عبر إرسال عدد هائل من المعاملات الوهمية دون تكلفة.



مجمّعات التعدين (Mining Pools)

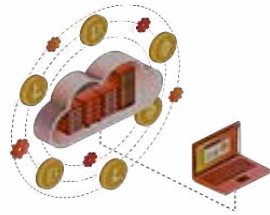
مجمّع التعدين هو نظام تعاوني يجمع عدة مُعدّنين للعمل معاً على حل الكتل الرقمية في شبكة العملات المشفرة. بدلاً من أن يقوم كل مُعدّن بمفرده، يقوم أعضاء المجمّع بمشاركة قدرتهم الحاسوبية لزيادة فرصهم في حل الكتل والحصول على المكافآت.



انواع مجمّعات التعدين (Mining pool types)

1. التعدين التقليدي

- المعدّنون يوفرون أجهزتهم الخاصة.
- موزع حول العالم عبر شبكة المشاركين.
- المكافآت حسب القدرة الحاسوبية لكل معدّن.
- أمثلة BTC.com ، Antpool



Cloud Mining

التعدين السحابي

- لا حاجة لجهاز أو كهرباء شخصية.
- القدرة الحاسوبية تُشترى عبر الإنترنت من الشركة.



- مناسب لمن لديه تكاليف كهرباء عالية أو لا يريد الأجهزة.
- أمثلة: NiceHash، Genesis Mining



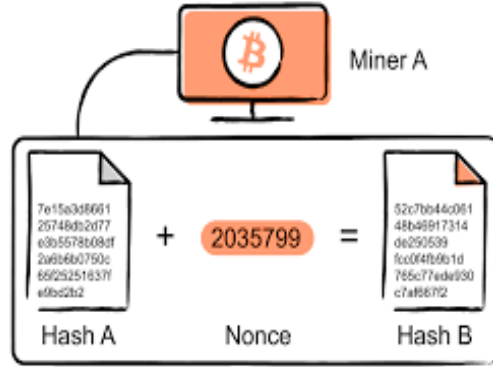
2. مزارع التعدين

- مستودع/مركز كبير يحتوي على أجهزة متعددة.
- إدارة كاملة للطاقة، التبريد والتهوية.
- إنتاجية عالية وتعدين بدون مشاكل حرارة أو استهلاك كهرباء.



الرقم العشوائي nonce :-

Nonce هي رقم عشوائي أو قيمة يتم إدخالها في كتلة البيتكوين أثناء عملية التعدين. الهدف منه: تغيير بيانات الكتلة بطريقة تساعد المعدنين على إيجاد هاش صالح (Hash) يتوافق مع الشروط لتكوين كتلة جديدة في سلسلة الكتل



إثبات العمل (Proof of Work) :-

- Proof of Work هي آلية تستخدمها بعض العملات الرقمية لتأمين الشبكة والتحقق من صحة المعاملات، وهي عبارة مسائل رياضية معقدة التي يحلها المعدنون لإيجاد هاش صالح للكتلة الجديدة.

كل كتلة جديدة تحتاج إلى هاش يحقق شروطاً معينة، مثل أن يبدأ بعدد محدد من الأصفار.

- هذه التحديات هي أساس آلية إثبات العمل (Proof of Work - PoW).

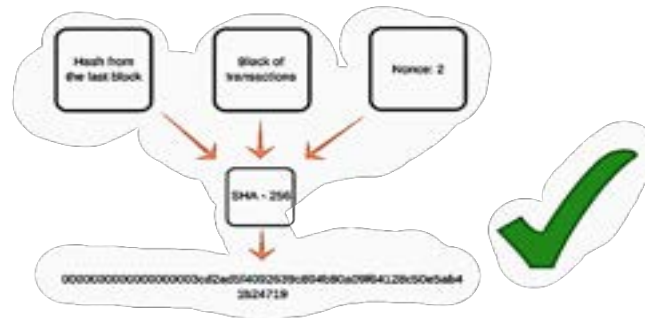
كيف تعمل:

المعدن يأخذ بيانات الكتلة:

- معاملات المستخدمين،
- هاش الكتلة السابقة،
- الطابع الزمني (Timestamp)،
- قيمة الـ Nonce.
- يحسب المعدن هاش الكتلة باستخدام خوارزمية التجزئة (مثل SHA-256 في البيتكوين).



- إذا لم يكن الهاش صالحًا (لا يبدأ بعدد الأصفار المطلوب)، يغير المعدن قيمة الـ Nonce ويعيد الحساب.
- تتكرر العملية ملايين أو مليارات المرات حتى يجد المعدن هاش صحيح.



ایتریوم (Ethereum – ETH) :-

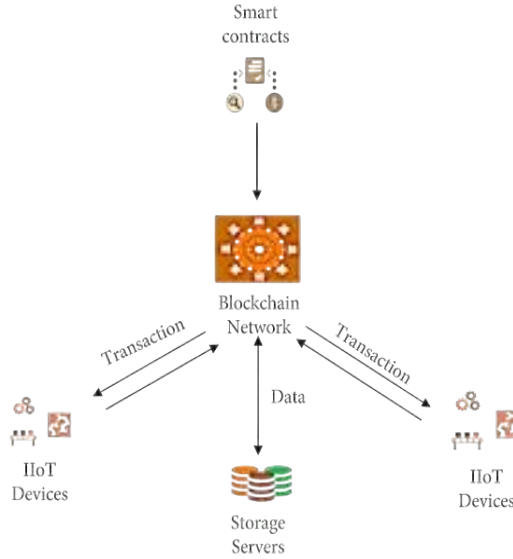
إيثيريوم هي عملة رقمية وتقنية في نفس الوقت، ظهرت عام 2015 وهدفها لم يكن فقط إرسال واستقبال المال مثل بيتكوين، بل إنشاء شبكة عالمية يمكن لأي شخص أن يبنّي عليها تطبيقات تعمل بدون وسيط مثل البنوك أو الشركات الكبرى. الفكرة الأساسية في إيثيريوم هي ما يُسمى بالعقود الذكية،

إيثريوم أصبحت الأساس لمعظم مشاريع العملات الرقمية الحديثة مثل التمويل اللامركزي والـ NFTs والألعاب الرقمية.



العقود الذكية (smart contracts):-

إنه عبارة عن برنامج حاسوبي ذاتي التنفيذ مخزن على شبكة البلوكتشين يقوم هذا البرنامج بتشفير شروط الاتفاقية مباشرة في الكود. القاعدة الأساسية هي: "إذا تحقق هذا الشرط (مثلاً، تم إيداع 100000 دولار)، فقم تلقائياً بتنفيذ هذا الإجراء (مثلاً، تحويل صك الملكية الرقمي إلى المشتري)".



بمجرد كتابة هذا الكود ونشره على البلوك تشين، حيث يصبح غير قابل للتغيير ومقاوماً للتلاعب. عندما يتم استيفاء الشروط المبرمجة، تقوم شبكة البلوك تشين بالتحقق من ذلك وتنفيذ العقد فوراً، دون الحاجة لضغط زر أو توقيع بشري. هذا يمنحنا السرعة، والكفاءة، والأمان، والثقة غير المعتمدة على الأشخاص (Trustless)، لأنه بدلاً من الثقة في شخص أو مؤسسة، نحن نثق في رياضيات وشفافية الكود نفسه.

العملات المستقرة (Stablecoins):-

تعد العملات المستقرة أو ما يعرف بمصطلح Stablecoins حلقة الوصل الجوهرية بين عالم العملات الرقمية المتقلب والنظام المالي التقليدي المستقر حيث صممت هذه العملات خصيصاً لتقليل حدة التذبذبات السعرية التي تشتهر بها عملات مثل البيتكوين وذلك من خلال ربط قيمتها بأصول خارجية ثابتة مثل الدولار الأمريكي أو الذهب أو حتى سلة من العملات الورقية وتعتمد آلية عملها بشكل أساسي على فكرة الاحتياطي حيث تقوم الشركات المصدرة لها بالاحتفاظ بمبالغ موازية من الأصول الحقيقية لضمان أن كل وحدة رقمية صادرة لها ما يقابلها في الواقع مما يمنح المتداولين والمستثمرين ملاذاً آمناً للتحوط من مخاطر السوق دون الحاجة للخروج تماماً من منظومة البلوكتشين





عملة تيثر (Tether – USDT):-

تُعد عملة "تيثر" (Tether)، والمعروفة برمزها التقني (USDT)، فئة من الأصول الرقمية التي تندرج تحت مسمى "العملات المستقرة" (Stablecoins)، وهي تهدف بشكل أساسي إلى سد الفجوة القائمة بين العملات القانونية التقليدية والأصول المشفرة. تعتمد هذه العملة في استقرارها السعري على آلية الربط المباشر بالدولار الأمريكي، حيث يتم الحفاظ على تكافؤ القيمة بنسبة واحد إلى واحد، مما يضمن للمتعاملين بها ثباتاً نقدياً يفتقر إليه سوق العملات الرقمية المعروف بتقلباته الحادة.



عملة مونيرو (Monero – XMR):-

هي عملة رقمية لامركزية تركز بشكل أساسي على الخصوصية والأمان، وتهدف إلى تمكين المستخدمين من إجراء معاملات لا يمكن تتبعها أو ربطها بهويتهم.

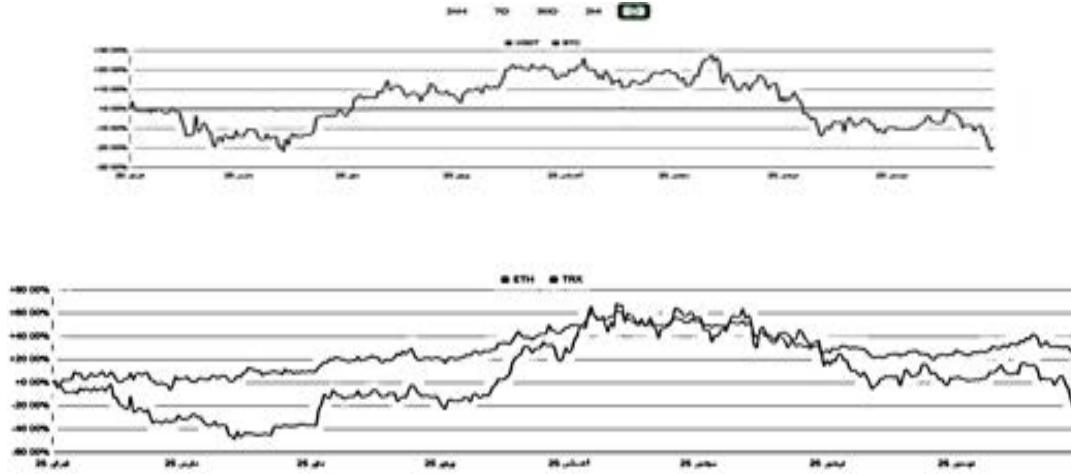


بسبب أن مونيرو تُخفي هوية المرسل والمستلم وقيمة المعاملة بشكل افتراضي، فهي أكثر خصوصية من البيتكوين، الذي يمكن تتبع معاملاته عبر البلوك تشين. لهذا السبب، فضّل بعض مستخدمي الأسواق غير القانونية على الدارك ويب استخدام مونيرو بدل البيتكوين، لأنها تجعل التتبع المالي شديد الصعوبة.



مقارنة بين العملات الرقمية والدولار: -

من خلال هذه المقارنة يتضح أن أداء العملات الرقمية خلال سنة واحدة يختلف بشكل كبير من حيث درجة التذبذب ومستوى المخاطرة وطبيعة الاتجاه العام



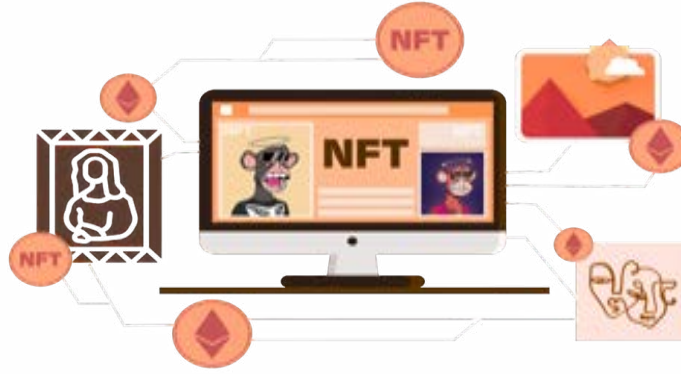
تعكس هذه المقارنة أن العملات المستقرة مثل USDT تُستخدم أساساً لإدارة المخاطر وحفظ القيمة، بينما العملات الكبرى مثل BTC و ETH تمثل أدوات استثمارية مضاربة ذات تقلب عالٍ،



الرموز الغير قابلة للاستبدال (Non-Fungible Token) NFT :-

فكرة الـ NFT تقوم على الملكية الرقمية. عندما تشتري NFT فأنت لا تشتري مجرد صورة أو ملف، بل تشتري إثبات ملكية مسجل على البلوك تشين يوضح أن هذا الأصل الرقمي يخصك أنت. هذا الإثبات لا يمكن تزويره أو تغييره لأن البلوك تشين لا مركزي وشفاف.

الـ NFT يمكن أن يمثل أشياء كثيرة مثل الصور الرقمية، الأعمال الفنية، الموسيقى، الفيديوهات، عناصر داخل الألعاب، بطاقات رقمية، تذاكر، أو حتى مستندات. الملف نفسه يمكن لأي شخص رؤيته أو نسخه، لكن الملكية الحقيقية مسجلة باسم صاحب الـ NFT فقط.



سوق الـ NFT:-

من أشهر أسواق الـ NFT عالميًا منصات مثل OpenSea، Blur، Rarible، و Magic Eden. هذه المنصات لا تخزن الـ NFT نفسها، بل تسهل الربط بين المحافظ الرقمية والعقود الذكية، بينما الملكية الحقيقية تبقى في محفظة المستخدم.

طرق البيع في سوق الـ NFT تكون إما سعر ثابت حيث يشتري المشتري مباشرة، أو مزاد حيث يتنافس المشترون، أو عروض شراء (Offers). بعض الأسواق تسمح أيضًا بإعادة البيع مع حصول المنشئ الأصلي على نسبة تلقائية من كل عملية بيع مستقبلية.



مخاطر العملات المشفرة وNFT على البيئة:-

العملات المشفرة، خاصة التي تعتمد على التعدين (Proof of Work) مثل البيتكوين، تستهلك كميات هائلة من الكهرباء، ما يؤدي إلى انبعاثات كربونية تضر بالبيئة. كما ينتج عنها نفايات إلكترونية بسبب تلف أجهزة التعدين بسرعة.

أما NFT فضررها البيئي مرتبط بالشبكة التي تعمل عليها. عند إنشائها أو تداولها على شبكات تستهلك طاقة عالية، يزيد الضغط على البلوك تشين واستهلاك الموارد.



المحفظة الرقمية:- Digital Wallet

المحفظة الرقمية Digital Wallet ببساطة هي أداة تخزين وإدارة للبيانات التي تسمح لك بالدفع أو استقبال الأموال إلكترونياً. المحفظة الرقمية هي وسيلة إلكترونية تُستخدم للاحتفاظ بالبيانات المالية بشكل آمن، وتتيح لصاحبها تنفيذ عمليات الدفع أو التحويل أو استقبال الأموال عبر الإنترنت دون الحاجة لاستخدام النقود أو البطاقات بشكل مباشر. تعمل المحفظة عبر تخزين المعلومات الضرورية بشكل مشفر والتحقق من هوية المستخدم عند القيام بأي معاملة، مما يجعلها بديلاً رقمياً للمحفظة التقليدية ولكن بصورة أكثر أماناً وسهولة.



أنواع محافظ العملات المشفرة: -

- هناك عدة أنواع من محافظ العملات المشفرة قيد الاستخدام، وكلها قد تكون ذات أهمية للمحققين ويتم تصنيفها حسب جهة التحكم.

1. المحافظ الرقمية حسب جهة التحكم:

- **المحافظ المستضافة:** وهي تدار بالكامل من قبل منصة أو شركة ويكون المفاتيح الخاصة لدى الشركة وهي سهلة الاستخدام



- **المحافظ الخاصة:** وهي تدار بالكامل من قبل المستخدم وهو الذي يملك المفتاح الخاص ولا يوجد طرف ثالث ولديها أمان وتحكم عالي وتنقسم إلى المحافظ الساخنة والمحافظ الباردة:



– المحافظ الساخنة: هي التي يجب ان تكون متصلة بالإنترنت حتى تعمل.

– المحافظ الباردة: وهي غير متصلة بالإنترنت وتستخدم لتخزين طويل الأمد.



LEDGER



TREZOR

المحافظ المستضافة قابلة للتجميد ومد البيانات بأمر قانوني بينما المحافظ الخاصة لا تخضع لأي سلطة.

الصراف الآلي للعملة المشفرة Crypto Atm :-

الCrypto ATM هو جهاز صراف آلي رقمي يتيح تحويل العملات النقدية إلى عملات مشفرة أو العكس، ويُعد أحد منافذ الربط بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي.

- متصل بالإنترنت وبشبكات البلوك تشين.
- يستخدم QR Code لتحديد عنوان المحفظة.
- غالبا ما يعتمد على مزود خدمة مركزي.



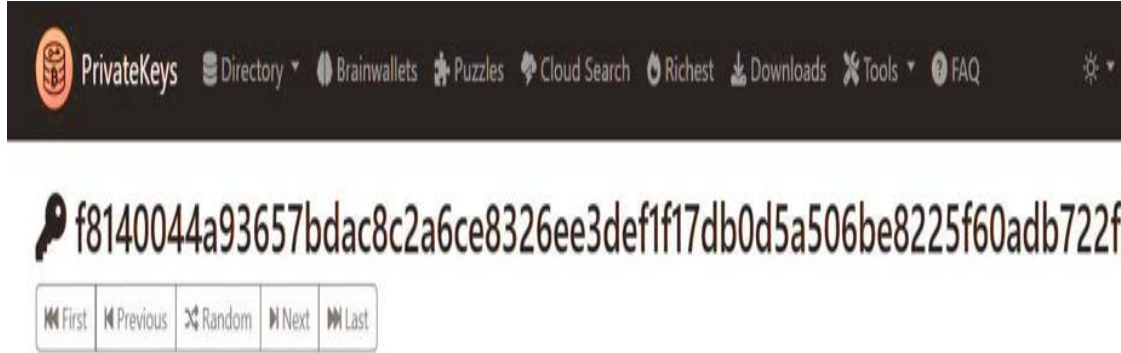
المفاتيح الخاصة private keys:-

المحفظة الرقمية للعمليات المشفرة تتكوّن من مجموعة من المفاتيح العامة والمفاتيح الخاصة. يمكن لأي شخص إيداع العملات المشفرة في المفتاح العام، لكن لا يمكن سحب الأموال من العنوان إلا عند تقديم المفتاح الخاص المرتبط به.

يجب على مالك المفاتيح الخاصة الحفاظ على سريتها.

كما أن المفتاح الخاص يُستخدم كدليل رقمي مهم، لأنه يربط بين الشخص أو الجهاز الذي أنشأ أو وقّع المعاملة وبين النشاط الإجرامي محل التحقيق. في بعض القضايا، يُعد إثبات حيازة المفتاح الخاص دليلاً أقوى من مجرد تتبع التحويلات، لأنه يثبت السيطرة المباشرة وليس فقط الاشتباه أو الارتباط غير المباشر.

أغلب العملات المشفرة يكون المفتاح الخاص بطول 64 حرفاً.



عبارات الاسترداد seed phrases:-

عبارة الاسترداد هي قائمة من الكلمات تخزن جميع المعلومات اللازمة لاستعادة أموال العملات المشفرة عبر الإنترنت.

يقوم برنامج المحفظة بإنشاء عبارة الاسترداد، ويقوم المستخدم بكتابتها أو حفظها في شكل رقمي، مثل لقطة شاشة.

إذا تعطل جهاز المستخدم أو فُقد، فيمكنه إعادة تثبيت برنامج المحفظة واستخدام عبارة الاسترداد لاستعادة أصوله.





يمكن لأي شخص يكتشف عبارة استرداد سرقة العملات، لذلك يجب الحفاظ عليها أمانة وسرية. غالبًا ما تستخدم جهات إنفاذ القانون عبارات الاسترداد الخاصة بالمجرمين لمصادرة عائدات الجريمة.

1. issue

2. flame

3. sample

4. lyrics

5. find

6. vault

7. announce

8. banner

9. cute

10. damage

11. civil

12. goat

العناوين Adresses:-

العنوان هو رقم فريد يتم إنشاؤه عشوائيًا، وهو مشابه من حيث المبدأ لرقم الحساب المصرفي، تسمح العناوين للآخرين بإرسال العملات المشفرة إلى حساب المالك.

يمكن لأي شخص إنشاء عنوان جديد في غضون ثوانٍ، دون الحاجة إلى طرف ثالث.

• يمكن لحامل المحفظة إنشاء ومشاركة أي عدد من العناوين العامة التي يختارها.

Wallet address:

0xf54df934d5a60712f44fb229da327437de
fbcce5

COPY

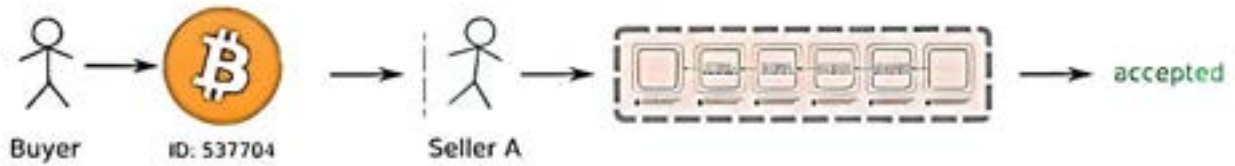


أمثلة عن بعض أنواع العناوين:

Ethereum / ETH / ERC20	0x68A99f89E475a078645f4BAC491360aFe255Dff1
BTC	bc1q220k2449fau0pxn9hfn28q3w4k99ep9hwsa5fa
DOGE	D6fWVp613N3dyLM6Zoghj3ZAEjbGZ8gpX
Tron / TRC20	TSZMcqQzMLdKrgjMPoe2uQMHLFePfk2j8E
Cosmos	cosmos1srfjrwsvssl4nzwqn0toshghvyIndxz9fye
Tezos	tz1dMVZ5pcXWXfnHJgjer652iSDq9zc2SrgR
Solana	Gc6jn5gJvWE5DnjMMgzigjhKYQqLTc9hZs7LYHYJslg
Binance Smart Chain (BSC)	0x5C9E5571B17D91e6ACcD4F0c29bBe199Aflf7B09
Litecoin	ltc1cqju52q8c3vv2a3uddy9cznxa5fg2mal84o6a7z
Ripple	rMX7JTCwp92WX1nyZsL3F8Hcg6ej8QSMud
Tron (TRX)	TDvT5uA9UBdvWJWvbSg2SqZ3MXSsLnnA3oK

إنفاق العملات المشفرة -:spending crypto

يمكن إنفاق العملات المشفرة على مواقع الويب التي تدعمها. تتم معظم هذه المعاملات حاليًا على مواقع الإنترنت المظلمة. يمكن أيضًا إرسالها إلى أي شخص يقدم عنوان محفظته إلى المرسل. يقوم المرسل بلمصق العنوان في تطبيقه، ويدخل المبلغ، وتقوم سلسلة الكتل بربط هذا بمحفظة المستفيد



منصات تداول العملات الرقمية (Cryptocurrency Exchanges) :-

هي الأسواق الرقمية التي تتيح لك شراء وبيع وتداول العملات المشفرة (مثل البيتكوين والإيثريوم)، حيث يمكنك شراء عملات رقمية باستخدام الدولار أو اليورو عبر بطاقة الائتمان أو التحويل البنكي أو تداول العملات استبدال عملة رقمية بأخرى، وتنقسم إلى:

1. المنصات المركزية (CEX - Centralized Exchanges)

هي شركات تعمل كوسيط بين البائع والمشتري (مثل Binance و Coinbase) وهي سهلة الاستخدام، تدعم بطاقات البنك، وتطلب التحقق من الهوية (KYC)، والشركة هي من تملك "المفاتيح الخاصة" لمحفظة داخل المنصة.



2. المنصات اللامركزية (DEX - Decentralized Exchanges)

هي برمجيات تعمل مباشرة على البلوكشين وتسمح بالتداول بين المحافظ مباشرة دون وسيط (مثل Uniswap و PancakeSwap)، وهي توفر خصوصية عالية (لا تحتاج لهوية)، وأنت المتحكم الوحيد في أموالك لكنها أصعب قليلاً في الاستخدام، ولا يمكنك الشراء منها مباشرة ببطاقة البنك (تحتاج لعملات رقمية مسبقاً).



في المنصات اللامركزية: التتبع غير مباشر ومعقد، ويعتمد على "أخطاء" المستخدم أو اللحظة التي يحاول فيها تحويل عملاته الرقمية إلى عملات نقدية (كاش).

المنصات غير الممتثلة (Non-Compliant Exchanges)

تُعرف المنصات غير الممتثلة (Non-Compliant Exchanges) بأنها منصات تداول العملات الرقمية التي ترفض أو تتجنب الالتزام بالقوانين التنظيمية المحلية أو الدولية، مثل إجراءات "اعرف عميلك" (KYC) و"قوانين" مكافحة غسل الأموال (AML). ويلجأ إليها البعض لتوفر:

- الخصوصية والرغبة في إبقاء النشاط المالي بعيداً عن أعين الحكومات.
- تجنب الضرائب
- غير خاضعة للقيود الجغرافية إذا كان المستخدم يعيش في دولة تمنع الوصول للمنصات العالمية المرخصة.



إخفاء نشاط العملات المشفرة:-

يُعد إخفاء المعاملات جانباً رئيسياً من جوانب جرائم العملات المشفرة. يقدم موقع Bitcoin.org نصائح للمستخدمين حول كيفية القيام بذلك من خلال:

1. استخدام عناوين متعددة
2. استخدام عنوان مختلف لكل معاملة



3. إخفاء عنوان IP الخاص بهم باستخدام Tor أو VPN آخر

4. استخدام خدمة "الخلط (Mixer)" على الأرجح

كما تحظى المحافظ غير المتصلة بالإنترنت ("الباردة") بشعبية لدى المجرمين



خلاطات العملات الرقمية (Crypto Mixers):

يُعد خلاطات العملات الرقمية من الأدوات التي تُستخدم لزيادة مستوى الخصوصية في معاملات العملات المشفرة، لكنها في الوقت نفسه تُستغل بشكل واسع في أنشطة غسل الأموال وإخفاء العائدات الإجرامية. تعمل هذه الخدمات على خلط العملات الرقمية الخاصة بعدد كبير من المستخدمين معًا، ثم إعادة توزيعها إلى عناوين جديدة، مما يؤدي إلى كسر الرابط المباشر بين عنوان المُرسِل وعنوان المُستقبِل ويُصعّب تتبع مسار الأموال على سلاسل الكتل العامة.





انواع الخلاطات (Mixers Types):-

• الخلاطات المركزية (Centralized Mixers / Tumblers)

تعتمد هذه الخدمة على نموذج الوسيط الموثوق يقوم المستخدم بإرسال أصوله إلى منصة تدار من قبل جهة محددة، وبدورها تقوم المنصة بخلط هذه الأصول في احتياطي ضخم خاص بها، ثم ترسل مبالغ بديلة للمستلم. وتعتمد على توزيع المبالغ إلى أجزاء صغيرة (Micro-transactions) وتأخير زمن الإرسال (Time Delays) لتضليل أدوات التحليل اليدوي.



Wasabi Wallet



00

BitCloak

• الخلاطات اللامركزية (Decentralized Mixers / Non-Custodial)

هنا لا يوجد شخص يتحكم في أموالك، وتستخدم هذه البروتوكولات العقود الذكية (Smart Contracts) لإدارة عملية الخلط دون تدخل بشري،



Blender.io



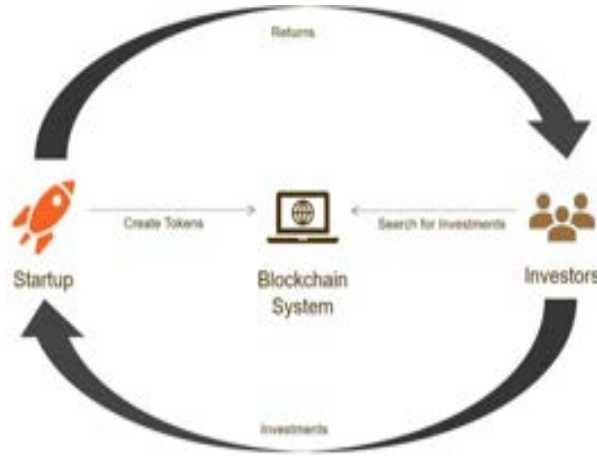
Yo!Mix



الطرح الأولي للعملة-:(ICO - Initial Coin Offering)

هي وسيلة لجمع التمويل للمشاريع الناشئة في مجال "البلوكشين". بدلاً من الاقتراض من البنك أو البحث عن مستثمرين تقليديين، تقوم الشركة بإصدار عملة رقمية جديدة وبيعها للجمهور. والهدف منها جمع سيولة لتطوير مشروع معين داخل البلوك تشين.

- تعمل عن طريق قيام الشركة بنشر "ورقة بيضاء (Whitepaper)" تشرح فكرة المشروع، ثم يشتري المستثمرون العملة الجديدة أملين أن ينجح المشروع وترتفع قيمة العملة لاحقاً.
- لديها مخاطر عالية فيما أنها غير منظمة بشكل كامل، تعرض الكثير من المستثمرين لعمليات احتيال أو فشل المشاريع وتستخدم لغسل الاموال.



تبادل العملات (Crypto to Crypto Conversion):-

هي عملية استبدال عملة رقمية تمتلكها بالفعل (مثل بيتكوين) بعملة رقمية أخرى (مثل إيثيريوم) مباشرة، دون الحاجة لتحويلها إلى عملة نقدية (دولار) أولاً، والهدف منها تغيير المحفظة الاستثمارية، والاستفادة من ميزات عملة أخرى، أو التداول لجني الأرباح وتتم العملية فوراً بناءً على سعر الصرف اللحظي في السوق.



- ويتم ذلك عبر المنصات (Exchanges) باستخدام "أزواج التداول (Trading Pairs)" مثل "BTC/ETH".



غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة:-

غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة يعتمد على استغلال الطبيعة اللامركزية للتقنيات القائمة على البلوك تشين، حيث يقوم الجناة بتمرير الأموال عبر عدد كبير من العناوين الرقمية أو الكيانات الظاهرية بهدف قطع الصلة بين مصدر الأموال غير المشروع والوجهة النهائية. في هذه المرحلة، يتم نقل الأصول من مصدر يبدو شرعياً ظاهرياً إلى عنوان نهائي أو إلى منصة تداول رقمية تمهيداً لتسييلها أو إعادة إدخالها في الاقتصاد النظامي.

تشمل الأساليب الشائعة في هذا السياق التحويل المتكرر بين عملات مشفرة مختلفة (Crypto-to-Crypto Conversion)، أو المشاركة في عروض الطرح الأولي للعملات (ICO) حيث يتم الدفع بعملة رقمية مقابل الحصول على أصل رقمي آخر، ما يزيد من تعقيد التتبع المالي. كما يلجأ المجرمون إلى نقل حيازاتهم الرقمية عبر الحدود الجغرافية دون الخضوع للرقابة التقليدية المفروضة على التحويلات المالية العابرة للدول.



CRYPTO LAUNDERING

المرحلة الاولى: وضع الاموال (placement)

- مرحلة وضع الأموال في عملية غسل الأموال هي عندما يقوم غاسل الأموال بإيداع الأموال تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة في النظام المالي لأول مرة. حيث يقومون بإيداع كميات كبيرة من الأصول الرقمية في منصات تداول غير ملتزمة بمتطلبات الامتثال (Non-Exchanges Compliant)، مستغلين ضعف إجراءات "اعرف عميلك" (KYC) ومكافحة غسل الأموال (AML)، ما يقلل من احتمالية اكتشاف النشاط المشبوه من قبل جهات إنفاذ القانون.



CRYPTO LAUNDERING



المرحلة الثانية: التمويه أو التغطية (Layering)

- بعد إدخال الأموال الغير مشروعة إلى النظام المالي، تبدأ مرحلة طمس الأثر الرقمي وفصل الأموال عن مصدرها الإجرامي الأصلي. في السابق، كان يتم ذلك عبر تنفيذ عدد كبير من التحويلات بين محافظ متعددة، إلا أن الطبيعة العلنية لمعظم شبكات البلوك تشين جعلت هذا الأسلوب أقل فاعلية،



المرحلة الثالثة: مرحلة الدمج (Integration)

- تمثل المرحلة الأخيرة من عملية غسل الأموال، حيث يتم إعادة إدخال الأموال “المُنقّاة” إلى الاقتصاد الحقيقي أو الرقمي على أنها أموال مشروعة. في هذه المرحلة، قد يلجأ المجرمون إلى تحويل العملات المشفرة مرة أخرى إلى عملات ورقية (Fiat Currency) عبر منصات تداول أو وسطاء ماليين، أو اتباع نهج أكثر حذرًا من خلال شراء سلع وخدمات، غالبًا عبر الأسواق المظلمة، لاستخدام العائدات دون لفت الانتباه.



مخاطر الجريمة في مجال العملات المشفرة:-

مخاطر الجريمة المرتبطة بالعملات الرقمية تنبع من طبيعة هذه العملات القائمة على اللامركزية، وسهولة النقل عبر الحدود، وصعوبة الربط المباشر بين العنوان الرقمي والهوية الحقيقية. هذه الخصائص، رغم فائدتها التقنية والاقتصادية، استُغلت على نطاق واسع في أنشطة إجرامية متعددة.



1. الاحتيال الاستثماري باستخدام العملات الرقمية:-

هو أحد أخطر أشكال الاحتيال السيبراني، ويقوم على إقناع الضحية باستثمار أمواله في مشاريع أو فرص مرتبطة بالعملات المشفرة تكون وهمية أو مضللة، بهدف الاستيلاء على الأموال دون وجود نشاط استثماري حقيقي.

يعتمد هذا النوع من الاحتيال على استغلال قلة الخبرة التقنية أو الطمع في الأرباح السريعة، حيث يروج المحتالون لمشاريع تدعي التداول الآلي، التعدين السحابي، أو منصات استثمار تُعد بعوائد ثابتة ومضمونة، وهو ما يتعارض أساساً مع طبيعة أسواق العملات الرقمية عالية المخاطر.



2. اختراق أجهزة تعدين العملات المشفرة:-

هذا هو الاستخدام غير المصرح به لجهاز كمبيوتر شخص ما لتعدين العملات المشفرة، مما يستهلك الموارد ويحتل أن يبطئ أو يتلف الأجهزة المتأثرة. قد يتم ذلك من خلال هجوم ببرامج ضارة على الضحية، أو الاستيلاء على خوادم سحابية، أو عن طريق استغلال قوة معالجة زوار الموقع الإلكتروني



3. اختراق المحفظة الرقمية: -

اختراق المحفظة الرقمية هو جريمة سيبرانية تهدف إلى سرقة العملات المشفرة من محفظة المستخدم عبر الوصول غير المصرح به إلى المفتاح الخاص أو العبارة الاسترجاعية. يتم ذلك باستخدام أساليب متعددة مثل البرمجيات الخبيثة، التصيد الاحتيالي، المواقع والتطبيقات المزورة، اختراق الأجهزة،



4. غسل الاموال: -

تبدأ هذه العملية عادة بإدخال الأموال غير المشروعة إلى منظومة العملات الرقمية، وذلك عبر شرائها نقداً، أو باستخدام حسابات مصرفية وهمية، أو من خلال منصات تداول ضعيفة الامتثال لإجراءات اعرف عميلك. بعد ذلك يتم تمرير الأموال عبر سلسلة معقدة من التحويلات بين محافظ متعددة أو عبر عملات مختلفة بهدف تشتيت المسار المالي وإعاقة التتبع.



5. تمويل الصراعات: -

تمويل الصراعات باستخدام العملات الرقمية هو استخدام العملات المشفرة لتقديم الدعم المالي لأنشطة مسلحة أو جماعات متورطة في نزاعات مسلحة، سواء داخل دولة معينة أو على المستوى الدولي.



6. التحايل على العقوبات (Bypass Sanctions)-:

هو استخدام العملات المشفرة كوسيلة للالتفاف على العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة على دول أو كيانات أو أفراد، بهدف نقل الأموال أو إجراء معاملات خارج نطاق الأنظمة المصرفية الخاضعة للرقابة الدولية.



7. هجمات الابتزاز (Ransomware Payments)-:

هجمات الابتزاز (Ransomware Payments) هي نوع من الهجمات السيبرانية التي يستخدم فيها المهاجمون برمجيات خبيثة لتشفير ملفات الضحية ومنع الوصول إليها إلا بعد دفع فدية معينة، وغالبًا ما يُطلب دفع هذه الفدية باستخدام العملات المشفرة مثل البيتكوين أو الإيثريوم.



التعامل مع أدلة العملات الرقمية: -

أحد أكبر التحديات التي تواجه جهات إنفاذ القانون هو فهم كيفية التعامل مع أدلة العملات الرقمية. عند ضبط العملات الرقمية، يُوصى بأن يتم نقلها فوراً إلى جهاز أو محفظة خاضعة لسيطرة جهة إنفاذ القانون. يهدف ذلك إلى منع المشتبه به من نقل العملات الرقمية عن بُعد من الجهاز المضبوط إلى جهاز آخر لا يزال تحت سيطرته.

ويجب الانتباه وتوثيق ما يلي:

- المفتاح العام أو عنوان المحفظة.
- قيمة الهاش أو معرفّ المعاملة (Transaction Hash/ID).
- كمية العملات الرقمية التي تم نقلها.
- الرسوم المرتبطة بالمعاملة.
- أي عناوين تغيير (Change Addresses) نتجت عن المعاملة.
- قيمة التحويل بالعملة التقليدية (Fiat) لكل عنصر في وقت إجراء النقل.



تحريرات المفتوحة المصدر (OSINT) في تحقيقات العملات المشفرة: -

استخدام المصادر المفتوحة (OSINT) في تحقيقات العملات المشفرة يعني جمع وتحليل المعلومات المتاحة علناً لفهم حركة الأموال الرقمية، وربط العناوين المشفرة بهويات أو أنشطة حقيقية.

رغم أن العملات المشفرة مثل Bitcoin و Ethereum تُعتبر مجهولة الهوية، إلا أن جميع معاملاتها مسجلة على شبكة عامة (البلوكشين). هذا يجعلها شفافة تقنياً لكنها غير معروفة مباشرة بالاسم، وهنا يأتي دور OSINT.

حيث يمكن مساعدتنا في تتبع التحويلات بين المحافظ ودراسة أنماط الإنفاق وتحليل ترابط المحافظ (Clustering).



هنالك العديد من المميزات لاستخدام ال (OSINT) منها:

1- تحليل العقدة (Clustering):

هو تقنية تحليلية تُستخدم لتجميع عدة عناوين محافظ يُرجَّح أنها تعود إلى نفس الكيان أو الشخص، رغم أن كل عنوان يظهر منفصلاً على الشبكة. هذه التقنية مهمة جداً في تحقيقات العملات المشفرة لأنها تساعد على تقليل درجة “إخفاء الهوية” إذا يمكننا القول هذا المفهوم هو الذي يسمح للمحققين بالقول: “هذه الـ 100 محفظة المختلفة تعود جميعها لمشتبه واحد.



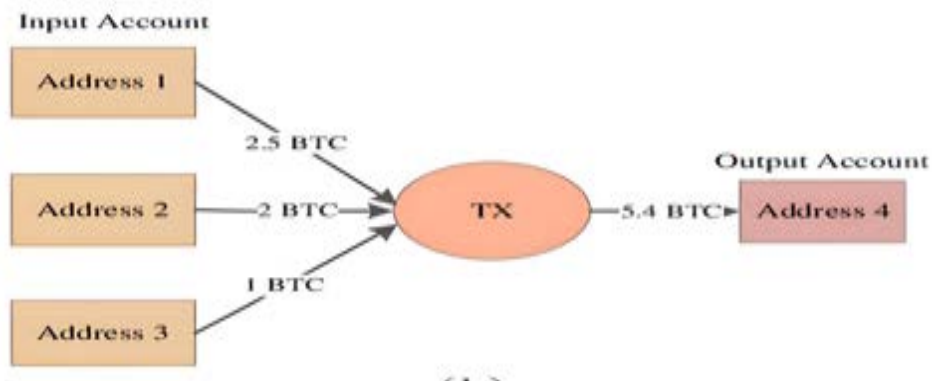
القواعد الاربعة لتحليل العنقدة:

- قاعدة المدخلات المتعددة (Common Input Heuristic)
- قاعدة عنوان التغيير (Change Address Heuristic)
- تحليل بصمة المحفظة (Wallet Fingerprinting)
- العنقدة بناءً على السلوك (Behavioral Clustering)

تحريرات المفتوحة المصدر (OSINT) في تحقيقات العملات المشفرة “تحليل العنقدة
(Clustering)”

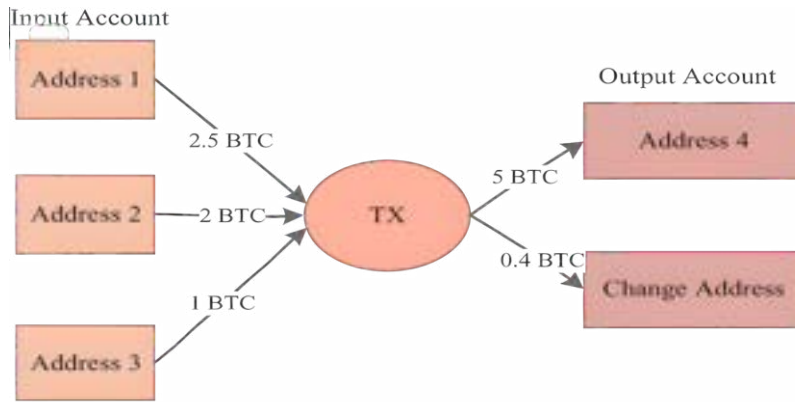
• قاعدة المدخلات المتعددة (Common Input Heuristic)

- المفهوم: إذا رأيت معاملة واحدة تحتوي على مدخلات (Inputs) من عدة عناوين مختلفة في معاملة مالية واحدة، فهذا يعني تقنياً أن الشخص الذي أجرى المعاملة يمتلك "المفاتيح الخاصة" لكل هذه العناوين.
- كما موضح في الصورة هنالك 3 عناوين قاموا بأرسال الاموال إلى عنوان واحد في معاملة مالية واحدة ولكي تحدث هذا النوع من المعاملات يجب ان يوقع كل عنوان المفتاح الخاص به مما يجعلنا نتأكد من ان جميع هذه العناوين تملكها جهة واحدة.



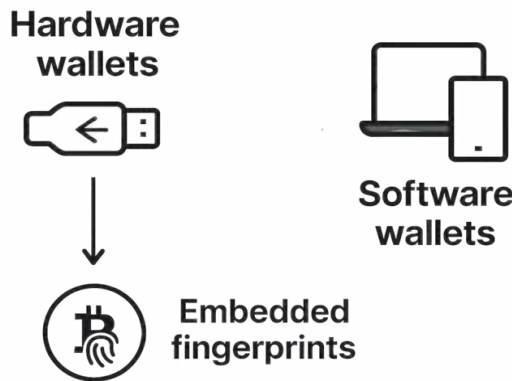
● قاعدة "عنوان التغير (Change Address Heuristic)"

- في شبكة البيتكوين عندما ترسل مبلغاً، فإن الباقي يعود إلى عنوان جديد يسمى عنوان التغير.
- المفهوم: يجب تحديد أي من العناوين المخرجة هو عنوان التغير وأيها هو عنوان المستلم.
- نلاحظ في الصورة عندما تم تحويل الاموال من عدة عناوين إلى عنوان واحد يتم انشاء تلقائياً عنوان آخر ويمكن استخدام العنوان الجديد التي تم انشاءه في معاملات اخرى لذا يجب الانتباه على العناوين الجديدة التي تم انشاءها اثناء المعاملات.



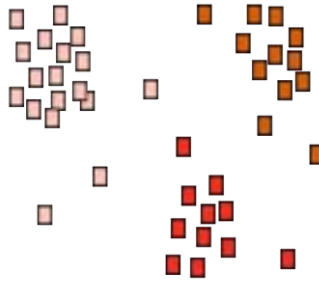
● قاعدة "بصمة المحفظة (Wallet Fingerprinting)"

- هي تقنية تحليلية في مجال البلوكشين تهدف إلى تمييز نوع المحفظة أو البرنامج المستخدم لإجراء المعاملات، وأحياناً ربط عدة معاملات أو عناوين ببعضها بناءً على "أنماط تقنية" مميزة، حتى لو لم تكن هناك علاقة مباشرة ظاهرة بينها.
- المفهوم: يمكن تحديد نوع البرنامج أو الجهاز الذي استخدمه المعني مثلاً: هل استخدم محفظة Ledger للأجهزة، أم محفظة Electrum على الكمبيوتر، أم تطبيق Trust Wallet على الجوال.



• العنقدة بناءً على السلوك (Behavioral Clustering)

- هي أسلوب يستخدم في تحليل بيانات البلوكشين يعتمد على دراسة أنماط التصرف المرتبطة بالمحافظ والمعاملات بدل الاعتماد فقط على القواعد التقنية مثل المدخلات المشتركة أو عنوان التغيير.
- المفهوم: إذا كانت جميع المعاملات من مجموعة محافظ مجهولة تحدث دائماً بين الساعة 08:00 و 16:00 بتوقيت (GMT+3) ، فهذا يشير إلى أن الفاعل يعمل في منطقة زمنية محددة (مثل الشرق الأوسط) ويعمل ضمن "ساعات عمل" رسمية



تحريرات المفتوحة المصدر (OSINT) في تحقيقات العملات المشفرة “تحليل تدفق الأموال (Transaction Flow Analysis)”

2- تحليل تدفق الأموال: (Transaction Flow Analysis)

هو أسلوب أساسي في تحليل بيانات البلوكشين يركز على تتبع حركة الأصول الرقمية من محفظة إلى أخرى عبر الزمن، بهدف فهم المسار الكامل للأموال، وتحديد الجهات المتورطة، واكتشاف الأنماط الطبيعية أو المشبوهة.

القواعد الرئيسية في تحليل تدفق الاموال:

- تقنية "خرائط التدفق (Flowchart)"
- استراتيجيات التتبع (Directional Tracking)
- تحليل "تجزئة الأموال (Peel Chains)"
- تحديد "نقطة الخروج (Exit Points)"

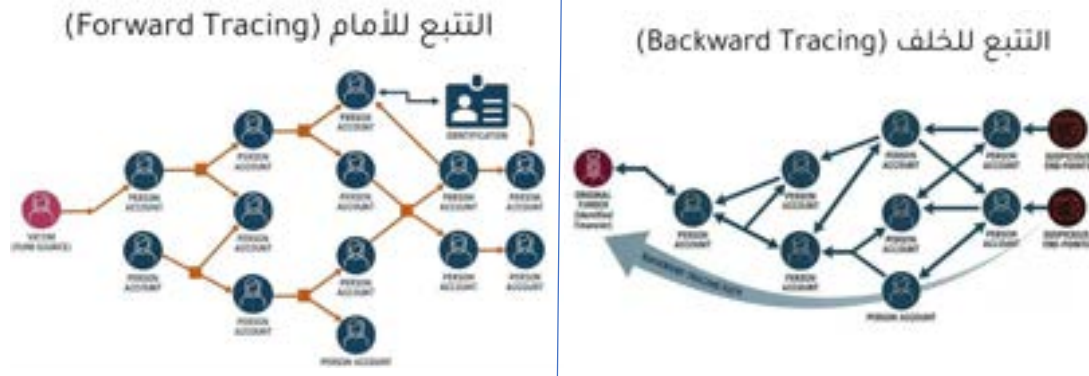


• تقنية "خرائط التدفق": (Flowchart)

- هي أسلوب بصري يُستخدم لتمثيل حركة الأموال بين المحافظ والعقود الذكية على شكل مخطط تدفقي يوضح المسار الكامل للمعاملات بطريقة سهلة الفهم. بدل قراءة أرقام ومعرفات معاملات طويلة، يتم تحويل البيانات إلى رسم بياني يُظهر العقد (Nodes) التي تمثل المحافظ أو الكيانات، والأسهم (Edges) التي تمثل التحويلات المالية بينها.
- المفهوم: لا يمكن للمحل أن يكتفي بالنظر إلى الجداول بل يجب عليه رسم الأموال بصرياً وهناك العديد من البرمجيات والأدوات التي يمكنك من خلالها تمثيل المعاملات أبسطها الورقة والقلم.

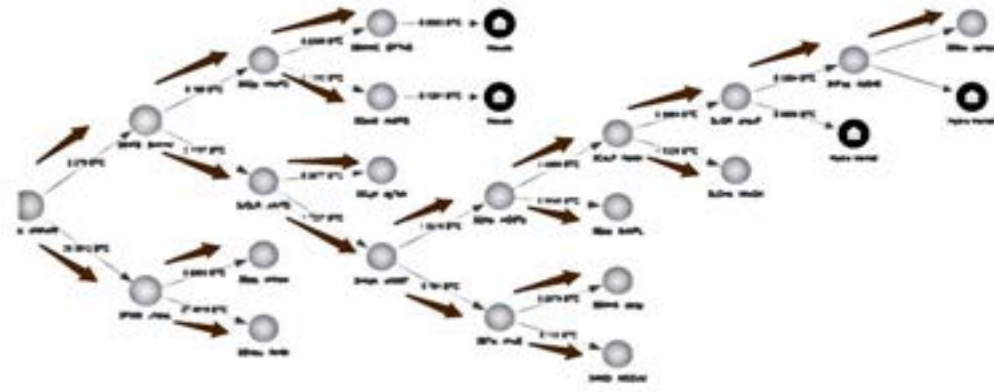
• استراتيجيات التتبع: (Directional Tracking)

- تحليل البلوكشين هي منهجية تعتمد على تتبع حركة الأموال وفق اتجاه محدد، إما إلى الأمام مع مسار التحويلات (Forward Tracking) أو إلى الخلف نحو مصدر الأموال الأصلي (Backward Tracking)، بهدف فهم المسار الكامل للقيمة الرقمية وتحديد النقاط الحرجة في الشبكة.
- المفهوم: تنقسم إلى استراتيجيتين:
 - **التتبع للأمام: (Forward Tracing)** يبدأ من محفظة الضحية لملاحقة السارق ومعرفة أين سيقوم بتسييل الأموال. (Cash-out)
 - **التتبع للخلف: (Backward Tracing)** يبدأ من "نقطة مشبوهة" (مثل محفظة في السوق السوداء) للوصول إلى مصدر الأموال الأصلي وتحديد هوية الممولين.



• تحليل تجزئة الأموال (Peel Chains):

- هو أسلوب في تحليل البلوكشين يركز على نمط معين من حركة الأموال حيث يتم تقسيم مبلغ كبير بشكل تدريجي عبر سلسلة طويلة من المعاملات المتتابعة.
- المفهوم: يقوم المعني بإرسال مبلغ ضخم (مثلاً 100 BTC) إلى عنوان جديد، وفي كل خطوة يقوم بـ "تقسير" مبلغ صغير جداً (مثلاً 0.1 BTC) لإرساله إلى منصة تداول أو لبيعه، بينما ينتقل الباقي (99.9 BTC) إلى عنوان جديد تماماً، وتكرر العملية مئات المرات.



• تحديد نقطة الخروج (Exit Points):

- هو عملية تحديد المكان الذي تتحول فيه الأصول الرقمية من بيئة لامركزية إلى نقطة يمكن ربطها بهوية حقيقية أو نظام مالي تقليدي
- المفهوم: هذا هو الهدف النهائي من تحليل التدفق. يجب أن يركز المحلل على العناوين التي تتفاعل مع:

- المنصات المركزية (CEX): حيث توجد بيانات KYC.
- بوابات الدفع (Payment Gateways): حيث يتم شراء سلع مادية.
- أجهزة الصراف الآلي للبيتكوين (Crypto ATMs): حيث يتم سحب الكاش





تحريرات المفتوحة المصدر (OSINT) في تحقيقات العملات المشفرة “ربط البيانات الوصفية (Metadata Correlation)“.

3- ربط البيانات الوصفية. (Metadata Correlation)

تُعد البيانات الوصفية (Metadata) هي الأدلة الخفية التي تحيط بالمعاملة الرقمية. بينما يهتم البلوكتشين بتسجيل (من أرسل لمن ومتى)، فإن البيانات الوصفية تكشف عن (كيف وأين ولماذا).

• المحاور الأساسية لربط البيانات الوصفية: (Metadata Correlation)

- بيانات الشبكة والبروتوكول (Network-Level Metadata)
- بيانات الويب والمنصات (Off-chain Metadata)
- الطوابع الزمنية المتقاطعة (Cross-Timestamp Correlation)

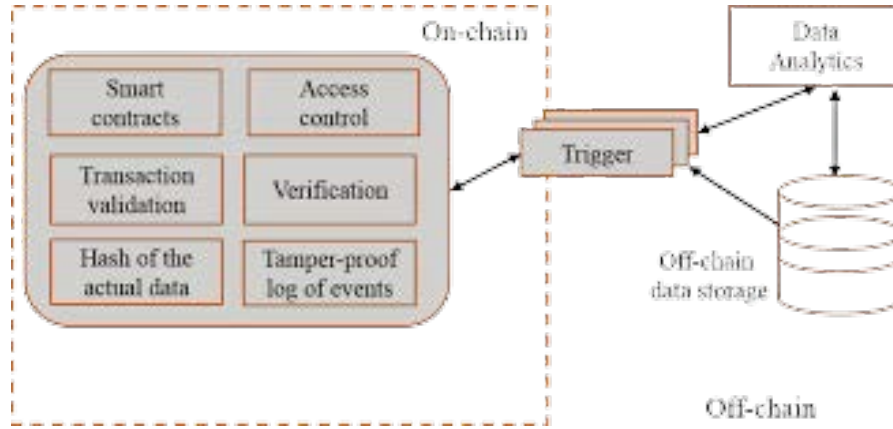
• بيانات الشبكة والبروتوكول (Network-Level Metadata)

- هي المعلومات التقنية المصاحبة للمعاملات على مستوى طبقة الشبكة، وليست جزءاً من بيانات البلوكتشين المسجلة داخل الكتل نفسها. أي أنها تتعلق بكيفية بثّ المعاملة وانتشارها بين العقد، وليس فقط بمحتواها المالي.



- المفهوم: تساعد في ربط النشاط على السلسلة بمصدر تقني خارجي. على سبيل المثال، إذا تم بث عدة معاملات من نفس عنوان IP أو من نفس إصدار برنامج معين، فقد يشير ذلك إلى أن جهة واحدة تقف خلفها.
- بيانات الويب والمنصات (Off-chain Metadata)

- هي المعلومات المتعلقة بالأنشطة المالية أو التعاملات على البلوكشين لكنها غير مسجلة داخل الشبكة نفسها، أي أنها خارج السلسلة (off-chain). تشمل هذه البيانات كل ما يمكن جمعه من مواقع الإنترنت،
- المفهوم: تساعد في ربط النشاط على السلسلة بمصدر تقني خارجي. إذا زار المعني موقع "مستكشف كتل" لمراقبة محفظته، فإن سجلات خادم الموقع (Server Logs) قد تسجل بيانات متصفحه (User-Agent) وربطها بعنوان المحفظة الذي بحث عنه.



• الطوابع الزمنية المتقاطعة (Cross-Timestamp Correlation)

- هي تقنية تحليلية متقدمة في التحقيقات الرقمية على البلوكشين تهدف إلى ربط الأنشطة عبر الشبكة أو عبر منصات متعددة باستخدام توقيت تنفيذ المعاملات.



- المفهوم: تساعد في ربط النشاط على سبيل المثال تزامن الظهور: إذا نشر هكر تغريدة على موقع اكس يعلن فيها مسؤوليته، وظهرت المعاملة على البلوكشين بعد 30 ثانية فقط، فإن هذا الطابع الزمني يربط الحساب الرقمي بالمعاملة المالية.



تحريرات المفتوحة المصدر (OSINT) في تحقيقات العملات المشفرة “ربط العناوين بالهوية”.
4- ربط العناوين بالهوية.

تتم عملية الربط عبر دمج عدة طبقات من التحليل. أولاً، تحليل البيانات على السلسلة مثل العقدة، سلوك المعاملات، أنماط الإنفاق، وعناوين التغيير. ثانياً، استخدام بيانات خارج السلسلة (Off-chain) مثل معلومات منصات التداول التي تطبق سياسات اعرف عميلك، أو بيانات مسربة، أو سجلات قضائية.

كما يمكن الاستفادة من المصادر المفتوحة OSINT، مثل أن يعلن شخص عن عنوان محفظته على وسائل التواصل الاجتماعي لتلقي التبرعات، أو أن يستخدم نفس العنوان في موقع إلكتروني أو منتدى. أحياناً يكون الربط غير مباشر، عبر تحليل التوقيت، أو الربط بين عدة معاملات تؤدي في النهاية إلى “نقطة خروج” مثل منصة تداول مركزية.

قد يتم ذلك عبر

- عناوين محافظهم في وسائل التواصل.
- حسابات مرتبطة بمنصات تداول.
- بيانات مشاريعهم على GitHub أو مواقع شخصية.



ادوات تحقيقات المفتوحة المصدر (OSINT) في مجال العملات المشفرة:-

1. منصة: Arkham Intel

هي شركة متخصصة في تحليل بيانات البلوكشين، ويُعد برنامجها Arkham Intel منصة متقدمة لتحريات العملات المشفرة تهدف إلى كشف وتحليل الأنشطة المرتبطة بالمحافظ الرقمية على مختلف الشبكات مثل Bitcoin و Ethereum. تعتمد المنصة على تحليل البيانات المتاحة علناً على البلوكشين وتستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لربط العناوين المشفرة بكيانات حقيقية مثل منصات التداول أو المؤسسات أو حتى الجهات المرتبطة



- عند إدخال عنوان المحفظة في خانة البحث ظهرت لنا المعلومات التالية (قيمة المحفظة - تاريخ التحويلات - الربح والخسارة)
- من المميزات عن هذا البرنامج في حالة تتبع محفظة ما يمكنك الضغط على متابعة وستتلقى اشعار في حالة ان صاحب المحفظة قام بأي عملية .

2. منصة: Bubblemaps

هي منصة تحليل استخباراتية بصرية لسلاسل الكتل تعمل على تحويل بيانات البلوكشين الخام إلى خرائط مرئية تفاعلية تجعل من السهل على المتداولين والمحققين والمحللين فهم توزيع التوكنات وعلاقات المحافظ داخل شبكة العملات المشفرة. تُظهر المنصة كل محفظة كفقاعة، كلما زاد حجم التوكنات التي تملكها زاد حجم الفقاعة، وتُظهر الخطوط بين الفقاعات العلاقات الناتجة عن عمليات التحويل بين المحافظ، مما يساعد في كشف شبكات المال الكبيرة، أو المحافظ التي قد تكون مرتبطة ببعضها البعض بطريقة مخفية عبر تحليل العقدة والرسوم البيانية.



- عند تحديد عنوان المحفظة الذي نريد تحليله، يقوم النظام بجمع جميع المعاملات المتعلقة به من شبكة البلوكشين التي تم اختيارها مثل Ethereum أو BNB Smart Chain ، بعد ذلك تُحوّل هذه البيانات إلى فقاعات (Bubbles) تمثل المحافظ المختلفة،
- كما تُرسم خطوط أو روابط بين الفقاعات لتمثيل التحويلات المالية، ويمكننا التنقل بين الفقاعات، تكبير وتصغير المشهد، والنقر على أي محفظة لمعرفة تفاصيل معاملات تلك المحفظة بشكل فردي

3. منصة: Wallet Explorer

منصة WalletExplorer هي أداة مجانية عبر الإنترنت تُستخدم كـ مستكشف بلوكشين ذكي لسلسلة Bitcoin، وظيفتها الأساسية هي عرض وتحليل معاملات عناوين البيتكوين وربطها ببعضها بحيث تُعامل مجموعة من العناوين التي يُعتقد أنها تنتمي إلى نفس المحفظة كوحدة واحدة، كما يمكن أن تُظهر أسماء لبعض المحافظ أو الخدمات إذا كانت معروفة.

تعمل المنصة تعمل عبر إدخال عنوان محفظة أو معرف معاملة (TXID) في واجهتها، ثم تقوم بجلب البيانات العامة من شبكة البيتكوين المتعلقة بهذا العنوان أو المعاملة وتُظهر لك:

- رصيد المحفظة، والمعاملات التي دخلت إليها وخرجت منها
- عناوين أخرى مرتبطة بها عبر معاملات مشتركة
- تجميع هذه العناوين تحت ما يُسمى "Wallet ID"



4. منصة: Tokenview

هي منصة تحليل بيانات بلوكشين متعددة تعمل كأحد أكثر مستكشفات السلاسل المشفرة شمولاً، تتيح للمستخدمين والباحثين والمطورين الوصول إلى بيانات السلاسل الرقمية من أكثر من 120 شبكة بلوكشين مختلفة بهدف توفير نظرة شاملة على الأنشطة على السلسلة، وهي تجمع بين وظائف





مستكشف بلوكشين (Block Explorer) لعرض تفاصيل الكتل والمعاملات والعناوين، وواجهة بيانات تحليلية متقدمة تساعد في تتبع معاملات المحافظ، مراقبة التحويلات،

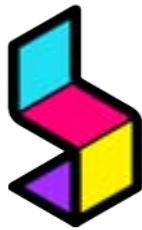
- تعمل عبر البحث عن عنوان محفظة أو رقم معاملة أو كتلة للحصول على تفاصيلها مثل الرصيد، التاريخ الزمني للمعاملات، عدد التوكنات المحفوظة، بالإضافة إلى إحصائيات أعمق مثل الرسوم اليومية، معدل المعاملات، والمعروض والعملات الأكثر نشاطاً،

TOKENVIEW

5. منصة Blockchair:

هي منصة مستكشف وتحليلات بلوكشين شاملة ومتعددة الشبكات تعمل كـ “محرك بحث” لبيانات السلاسل الرقمية، وتمكّن المستخدمين من استكشاف وتتبع البيانات نفسها التي تسجلها شبكات مثل Bitcoin وEthereum و(ما يزيد عن 40 شبكة أخرى) عبر واجهة واحدة بدلاً من زيارة موقع مستقل لكل شبكة.

- تعمل عن طريق دخولك إلى المنصة والبحث عن كتلة، عنوان محفظة، أو معاملة لمعرفة تفاصيلها بما يشمل: تاريخ كل معاملة، المبالغ المرسلة والمستلمة، الرسوم المدفوعة، وحالة المعاملة داخل البلوكشين.



BLOCKCHAIN





6. استخدام: Google Doorking

- هو أسلوب متقدم في البحث يعتمد على استخدام معاملات بحث خاصة داخل محرك Google للوصول إلى معلومات غير ظاهرة في البحث العادي، ويُستخدم كثيرًا في مجالات الأمن السيبراني وOSINT، بما في ذلك التحقيقات المرتبطة بالعملات المشفرة.
- تعمل عن طريق دخولك إلى المنصة في مربع البحث وإخال رقم الهاش أو الكتلة أو عنوان محفظة.





إعداد : حنان محمد الفاضلي
باحثة دراسات عليا
قسم القانون الدولي – كلية الحقوق / جامعة طرابلس



”

قراءة في نظرية الحق عبر الإنترنت

طرابلس – ليبيا
2026





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





مقدمة

أدى التحول الرقمي إلى إحداث تغييرات جوهرية في العلاقات الدولية، تعدت حدود التطور التقني لتطال الأسس النظرية للقانون في حد ذاته، فقد نتج عن البيئة الرقمية بروز نمطاً جديداً من الوجود الإنساني، يتسم باللامكانية والاتصالية الدائمة، وتداخل الأدوار بين الفرد والوسيط التقني والدولة. الأمر الذي أعاد طرح إشكالية نظرية الحق في السياق الرقمي. فلم تعد المفاهيم التقليدية للحق والتي تشكلت في الإطار المادي قادرة على استيعاب طبيعة الحقوق والحريات في الفضاء الرقمي. حيث تشهد الممارسة القانونية تحولات متسارعة في صورها وحدودها. ومن هنا تظهر نظرية الحق عبر الإنترنت بوصفها المدخل الأساسي لفهم الحقوق الرقمية، والتي يأتي في مقدمتها الحق في الاتصال باعتباره القاعدة التي تنفرع عنها بقية الحقوق والحريات والالتزامات في البيئة الاتصالية الشاملة. فالإنسان في العالم الرقمي لا يعرف فقط بصفته مالكاً لحقوق ثابتة، وإنما بصفته فاعلاً اتصالياً يمارس وجوده القانوني عبر شبكات ومنصات ووسائل تقنية تتوسط علاقته بالغير وبالدولة على حد سواء.

وبالتالي فإن إعادة بناء نظرية الحق في البيئة الرقمية تنطلق من فهم خصوصية الفضاء الرقمي في حد ذاته. فالفصل المنهجي بين الحقوق في العالم المادي والحقوق في العالم التقني يعد أمر ضرورياً لتمييز بين الخصائص القانونية لكل منهما، ثم يأتي بعد ذلك دراسة أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما دون أن يهيمن النموذج المادي الأكثر نضجاً على الحق الرقمي الذي لازال في طور التشكل النظري. وفي هذا الإطار يزداد الإشكال تعقيداً مع بروز الوسيط التقني باعتباره طرفاً ثالثاً يشغل مركزاً مهماً في العلاقة القانونية الرقمية. حيث لم تعد البيانات والمعلومات في حيازة الفرد لوحده، بل صارت تُخزن وتُنقل من خلال مزودي الخدمة والمنصات الرقمية، وهو ما ينعكس مباشرة على نطاق الحماية القانونية للحقوق، وعلى كيفية توزيع المسؤوليات عند الإخلال بها. وفي هذا السياق، يكتسب ما يُعرف بفقه الطرف الثالث أهمية خاصة، باعتباره أداة فقهية تفسر أثر الكشف الطوعي للمعلومات لأطراف ثالثة على الحقوق والالتزامات، وخاصة الحق في الخصوصية. فالمسؤولية لم تعد ثنائية الأطراف، بل أصبحت موزعة بين مستويات عديدة تشمل الفرد المستخدم، والوسيط التقني، والدولة، وهو ما يفرض تبني مفهوم المسؤوليات المتوسطة بوصفه تعبيراً عن هذا التوزيع الجديد للأدوار.



ومن هذا المنطلق يهدف هذا البحث إلى دراسة نظرية الحق في البيئة الرقمية دراسة تحليلية نقدية، من خلال تتبع تطورها الفقهي، وعرض أبرز محاولات تصنيف الحقوق الاتصالية، وتحليل انعكاساتها العملية، خاصة في مجالي الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية. كما يسعى البحث إلى إبراز دور فقه الطرف الثالث في تفسير التحولات التي طرأت على نطاق الحماية القانونية وتوزيع المسؤولية داخل الفضاء الرقمي، بما يسهم في بلورة فهم أكثر توازناً لطبيعة الحق في عصر الاتصال الرقمي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البحث ما هو إلا تطوير لدراسة الأستاذ الدكتور عمر بن يونس "نظرية الحق عبر الإنترنت"، حيث تم فيه توسيع بعض المحاور وتحليلها في ضوء التطورات الرقمية الحديثة، بما يعكس رؤية محدثة للحقوق والحريات في الفضاء الرقمي.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث حول التساؤل عن الطريقة التي أعاد بها التحول الرقمي تشكيل نظرية الحق، ومدى قدرة الأطر الفقهية التقليدية على مواكبة الحقوق والحريات الجديدة التي ظهرت في البيئة الرقمية. وتزداد أهمية هذا التساؤل مع بروز الوسيط التقني كفاعل رئيسي في ممارسة الحق. كما يتفرع من ذلك سؤال أساسي يتعلق بما إذا كان فقه الطرف الثالث قادراً على تفسير التحولات التي طرأت على نطاق الحماية القانونية للحقوق الرقمية، من دون أن يقتصر على الأساس النظري لنظرية الحق أو على مسألة الخصوصية فقط.

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحقوق الرقمية ونظرية الحق عبر الإنترنت، مع التركيز على العلاقة بين الحقوق والالتزامات والمسؤوليات في البيئة الرقمية. كما استخدم المنهج المقارن لمراجعة التجارب الدولية في حماية الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية. كما يتم التحليل وفق المنهج الفقهي لفهم أثر الوسيط التقني (مزود الخدمة والمنصات) في إعادة توزيع المسؤولية وفق فقه الطرف الثالث





أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التحول الرقمي على نظرية الحق، مع التركيز على الحقوق المرتبطة بالاتصال والخصوصية وكيفية ممارستها في البيئة الرقمية، بالإضافة الى التمييز بين العالم الافتراضي الذي ينشأ نتيجة تفاعل الحواسيب والشبكات، وبين الإنترنت بوصفه البنية التحتية التقنية التي تدعم هذا العالم. كما يحلل البحث دور الوسيط التقني في إعادة توزيع المسؤولية وفق فقه الطرف الثالث، ويستعرض الفروق بين الحقوق الرقمية وحقوق العالم المادي، إلى جانب التجارب الدولية في حماية الخصوصية والملكية الفكرية الرقمية لاستخلاص الدروس منها، وتقديم تصور متوازن لكيفية حماية هذه الحقوق مع تنظيم المسؤوليات بين الأفراد والدولة والوسطاء التقنيين

خطة البحث

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لنظرية الحق في البيئة الرقمية
- المطلب الأول: التحول الرقمي وأثره في نظرية الحق
- المطلب الثاني: الحقوق الاتصالية في البيئة الرقمية
- المبحث الثاني: إعادة توزيع المسؤولية والحقوق في البيئة الرقمية
- المطلب الأول: المسؤوليات والالتزامات في نظرية الحق الرقمية
- المطلب الثاني: حماية الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية في إطار الإنترنت





المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والقانوني لنظرية الحق في البيئة الرقمية

يستعرض هذا المبحث الأسس القانونية والفكرية لنظرية الحق في العصر الرقمي، مع توضيح الفرق بين الإنترنت والعالم الافتراضي كما يسלט الضوء على أثر التحول الرقمي على إعادة صياغة الحقوق التقليدية، مع التركيز على الحقوق الاتصالية.

المطلب الأول

التحول الرقمي وأثره في نظرية الحق

يتناول هذا المطلب طبيعة التحول الرقمي وأثره في إعادة بناء نظرية الحق، من خلال دراسة مفهوم الحق الرقمي وميزاته مقارنة بالعالم المادي.

الفرع الأول/ الإنترنت والعالم الافتراضي من حيث المفهوم والنطاق

يهدف هذا الجزء إلى توضيح الفرق بين الإنترنت والعالم الافتراضي، لما لهذا التمييز من أهمية في فهم طبيعة البيئة الرقمية وتحديد المجال الذي تنشأ فيه العلاقات والآثار القانونية. وفي هذا السياق، سيتم بيان المقصود بكل من الإنترنت والعالم الافتراضي، ثم التعريف بمصطلح العالم الافتراضي وبيان تطوره المفاهيمي.

أولاً: التمييز القانوني بين الإنترنت والعالم الافتراضي

يُفرق الفقه القانوني المعاصر بين الإنترنت والعالم الافتراضي تفريقاً دقيقاً تترتب عليه آثار محورية في مجال التنظيم القانوني. فالإنترنت تعتبر في جوهرها شبكة معلوماتية عالمية ووسيلة تقنية لربط الحواسيب وتبادل البيانات دون اعتبار للحدود الجغرافية وهي بهذا المعنى تمثل أداة اتصال حديثة وبنية تحتية تقنية، ولا تنطوي في حد ذاتها على مضمون قانوني مستقل بوصفها مجالا للوقائع القانونية





بينما العالم الافتراضي فهو الفضاء غير المادي الذي ينشأ نتيجة استخدام الإنترنت، وتتم داخله مختلف صور التفاعل الإنساني، من تواصل وتبادل معلومات، إلى إبرام المعاملات وممارسة الأنشطة المشروعة وغير المشروعة. ومن ثم فإن العالم الافتراضي يشكل مجالاً اجتماعياً وقانونياً تتولد داخله العلاقات القانونية وتترتب عنه الآثار والمسؤوليات.

وبناءً على ذلك، فإن التنظيم القانوني لا ينصرف إلى الإنترنت باعتبارها بنية تقنية محايدة، وإنما ينصرف إلى العالم الافتراضي بوصفه المجال الذي تتحقق فيه الوقائع القانونية. فالإنترنت بذاتها لا تنشئ علاقات قانونية، وإنما الذي يُنشئ هذه العلاقات هو ما يحدث داخل هذا العالم الافتراضي من سلوكيات وتصرفات بشرية، وهو ما يبرر اهتمام الفقه والقضاء بتنظيم هذا الفضاء بما يحقق التوازن بين التطور التقني ومتطلبات الحماية القانونية.

ثانياً: التطور المفاهيمي لمصطلح العالم الافتراضي

يعتبر مصطلح العالم الافتراضي من المصطلحات التي تعود جذورها الأولى إلى الفكر الفلسفي القديم، حيث ارتبط مفهوم سايبير Cybers في بعض التصورات الإغريقية بفكرة وجود عالم مواز للعالم الواقعي، وهو ما تجسد في تصورات المدينة الفاضلة التي تقوم على نماذج مثالية لتنظيم الحياة والعلاقات، وإن كان ذلك في إطار تصوري وفلسفي غير تقني.

وفي العصر الحديث، انتقل المصطلح إلى أدب الخيال العلمي، وبرز بشكل واضح في رواية الكاتب الكندي وليم جيبسون Neuromancer الصادرة سنة 1984، والتي أسهمت في ترسيخ المفهوم المعاصر للعالم الافتراضي بوصفه فضاءً رقمياً غير مادي. وقد وجد هذا المصطلح صدىً واسعاً في الفقه المقارن، لا سيما في القضاء الأمريكي والأنظمة القانونية الأنجلوسكسونية، حيث استُخدم لتأصيل عدد من المفاهيم القانونية المرتبطة بقانون الإنترنت. أما في الفقه العربي، فيلاحظ وجود قصور نسبي في مواكبة هذا التطور المفاهيمي، مما أدى إلى شيوع استخدام تسميات متعددة يغلب عليها الطابع الإعلامي أو الترجمة الحرفية غير الدقيقة، مثل مصطلحات سيبراني أو إلكتروني، وهي مصطلحات شائعة لكنها تفتقر في الغالب إلى ضبط أكاديمي منضبط. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن القاموس الرسمي المعتمد في المجلة الليبية لقانون الإنترنت، البوصلة الرقمية الصادرة عن إدارة مكافحة جرائم تقنية





المعلومات بوزارة الداخلية الليبية، قد اعتمد مصطلح العالم الافتراضي باعتباره المصطلح الأدق من الناحية المفاهيمية والقانونية.

الفرع الثاني/ مفهوم الحق في البيئة الرقمية

يقوم الطرح على فكرة مركزية مفادها أن التحول الرقمي لم يعد مجرد تطور تقني، بل أصبح منهجاً جديداً يفرض إعادة النظر في المفاهيم القانونية التقليدية، وفي مقدمتها نظرية الحق. فكما شكّلت الثورة الصناعية عالماً مادياً بخصائصه، فإن الثورة الرقمية تُنشئ عالماً مغايراً له من حيث الطبيعة والبنية والآثار القانونية.

ومن هنا، فإن تطوير نظرية الحق يجب أن ينطلق من الفصل المنهجي بين الحقوق في العالم المادي والحقوق في العالم الرقمي، ثم دراسة أوجه التقاطع والاختلاف، دون الوقوع في خلط يؤدي إلى هيمنة النموذج المادي الأكثر نضجاً على الحقوق الرقمية الأقل استقراراً من الناحية النظرية.

أولاً: الدور الفقهي المقارن في بلورة الحقوق الرقمية

يسعى الفقه المقارن إلى استكشاف الحقوق والحريات الرقمية بوصفها امتداداً غير جذري لحقوق الإنسان، لكنها ذات طابع مميز. فالاختلاف ليس شكلياً فقط، بل هو اختلاف نابع من طبيعة البيئة الرقمية نفسها، التي تقوم على الاتصالية، واللامكانية، وتجاوز الحدود التقليدية للدولة.

وقد واجه الفقه صعوبة واضحة في تصنيف الحقوق والحريات والالتزامات الرقمية، وهو ما انعكس في العشوائية النسبية لمحاولات التصنيف، بسبب حداثة الموضوع وتسارع تطوره.

ثانياً: البدايات الأولى لمفهوم الحقوق الرقمية

ظهرت البدايات الأولى لمفهوم الحقوق الرقمية في إطار حقوق الملكية الفكرية، لا سيما مع مشكلات النسخ وإعادة النشر في البيئة الرقمية. وقد ارتبط ذلك بمفهوم إدارة حماية الحقوق الرقمية، وهي تقنيات يستخدمها أصحاب الحقوق لحماية المصنفات الرقمية.





كما برز ما يُعرف بشرط مستقبل التكنولوجيا، وهو شرط تعاقدى يتيح امتداد الحق إلى وسائل نشر رقمية لم تكن معروفة وقت التعاقد، خاصة بعد الانتشار الواسع لشبكة المعلومات الدولية، شبكة الويب العالمية، التي ابتكرها وصمم بنيتها الأساسية المهندس البريطاني تيم بيرنرز-لي عام 1991، وما أظهرته من قوة ظاهرة للنشر الرقمي.

ثالثاً: توسع مفهوم الحقوق الرقمية

رغم أن الملكية الفكرية شكلت المدخل الأول، إلا أن هذا المفهوم سرعان ما بدا قاصراً. فالحقوق الرقمية لا تقتصر على حق نشر المصنف عبر قواعد بيانات أو أقراص مدمجة أو مواقع إلكترونية أو نشرات إلكترونية، بل تتجاوز ذلك إلى فضاء أوسع يشمل حقوقاً وحرّيات والتزامات مرتبطة بالوجود الإنساني في البيئة الاتصالية.

رابعاً: محاولات فقهية لتصنيف الحقوق الرقمية

1- محاولة بيتر مير – أستراليا، 1996:

قسّم الحقوق الرقمية إلى خمسة أنواع: حقوق الاتصال، الحق في الخصوصية، الحق في الدخول (الوصول)، حق التقاضي، والحق في إدارة النظم. غير أن هذه المحاولة ظلت محدودة، إذ لم تقدم تصوراً متكافئاً للالتزامات، واكتفت بإخضاعها لمنطق القاعدة الأخلاقية بوصفها الوجه المقابل للحقوق.

2- محاولة هربرت بوركرت: وهي المحاولة الأهم والأكثر نضجاً، حيث قدّم تصنيفاً يقوم على التمييز بين الحقوق الاتصالية الشاملة والحقوق الاتصالية الاستثنائية، ويقابل هذه الحقوق التزامات تُعبر عنها في شكل مسؤوليات، بما يعكس توازناً بين الحق والالتزام في البيئة الرقمية.





المطلب الثاني

الحقوق الاتصالية في البيئة الرقمية

يتناول هذا المطلب الحقوق الاتصالية وفق تقسيم هربرت بوركرت، ويهدف إلى تحديد الحقوق الأساسية للمستخدم داخل البيئة الرقمية، مع التركيز على الاتصال، الوصول إلى المعلومات، والمشاركة، وإشكالية الوسيط التقني.

الفرع الأول/ الحق في الاتصال والدخول إلى وسائل الاتصال

في العصر الرقمي أصبح الحق في الاتصال حجر الزاوية الذي تنبني عليه جميع الحقوق الأخرى المتصلة بالبيئة الرقمية. والتي يمكن تقسيمها وفق أهم أبعادها العملية إلى أربعة عناصر رئيسية: القدرة على الدخول إلى وسائل الاتصال، الحق الشخصي الذاتي في الاتصال، الحق في الوصول إلى المعلومات، والحق في المشاركة الاتصالية، مع مراعاة دور الوسيط التقني في تنظيم هذا التفاعل وضمان حماية الحقوق.

أولاً: الحق في الدخول إلى وسائل الاتصال

تُعد الحقوق الاتصالية وفق تقسيم هربرت بوركرت القاعدة العامة للاتصال في البيئة الرقمية، وتقوم على تمكين الفرد من الدخول والمشاركة الكاملة في الفضاء الاتصالي. ويأتي في مقدمة هذه الحقوق الحق في الدخول إلى وسائل الاتصال، الذي يشمل القدرة على المشاركة في مختلف أنشطة الإنترنت الاجتماعية والثقافية والترفيهية، بما يتيح الاندماج الكامل في البيئة الاتصالية الشاملة.

ثانياً: الحق الشخصي الذاتي في الاتصال

يرتبط بذلك الحق الشخصي الذاتي في الاتصال، والذي يُفهم على أن الاتصالات الرقمية ليست مجرد تبادل معلومات، بل هي امتداد لشخصية الإنسان وصورته القانونية. فالفرد يمارس حقوقه المدنية عبر البريد الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني، وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة.



ويُعد هذا الحق من الحقوق الشاملة التي لا يجوز مصادرتها أو حذفها من البيئة الاتصالية الشاملة، وهو ما يفرض على التشريعات التكيف مع أدواته، مثل التوقيع الإلكتروني، الذي لا ينبغي حصره في محاكاة التوقيع اليدوي، بل فهمه ضمن أفق أوسع يشمل البصمة والعين وغيرها من وسائل التحقق الرقمية

ثالثاً: الحق في الدخول إلى المعلومات (البيانات) فالبيئة الاتصالية ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة لتمكين الأفراد من الحصول على المعلومات دون اعتبار للحدود الجغرافية. وقد برهنت التجربة

الرقمية على قدرتها في كسر القيود الرقابية، وتمكين المجتمعات، وتعبئة المجتمع المدني، وتيسير الوصول إلى المعلومات العامة والعالمية.

ويتسم الحق في الدخول إلى المعلومات بطابع شامل، ويتوافق مع فكرة حرية التجول المعلوماتي، أي حرية انتقال المعلومات وتداولها دون عوائق غير مبررة. وقد اعترف المشرع المقارن بهذا الحق، كما في التشريع الفرنسي، ولا سيما القانون رقم 19 لسنة 1978، الذي نص في مادته الأولى على مبدأ الحرية المعلوماتية وإتاحة المعلومات.

غير أن هذا الاعتراف لم يكن مطلقاً، إذ قيده المشرع الفرنسي بربطه بالمواطنة، وهو ما يثير إشكالاً نظرياً، لأن الحق في الدخول إلى المعلومات يفقد طابعه الشامل متى قُيد بالجنسية، ولا يقف أثر هذا الحق عند حدود الاطلاع، وإنما يفتح المجال للمشاركة والتفاعل

الحق في المشاركة الاتصالية:

إذا كان الحق في المعلومات يمكن الفرد من الاطلاع، فإن الحق في المشاركة الاتصالية يمكنه من التفاعل والمساهمة والتأثير داخل البيئة الاتصالية الشاملة. فالمعلومات والاتصالات والمشاركة تمثل معاً بنية واحدة، وينبغي أن تندمج ضمن مفهوم حديث لحقوق المواطنة.

ويتطلب هذا الحق تأقلم أدوات وتقنيات المشاركة مع متطلبات العصر الرقمي. وقد عرف الفقه القانوني العربي مبكراً منطق المنهج الوظيفي في التعامل مع وسائل الاتصال الحديثة، كما في التعاقد بالمراسلة البريدية، ثم التلغرافية، ثم الهاتفية. وقد استقر الفقه منذ مطلع القرن العشرين



على أن العبرة ليست بشكل الوسيلة، بل بوظيفتها في التعبير عن الإرادة وتحقيق التلاقي القانوني.

ويكشف ذلك عن استمرارية فكرية بين التعاقد بالمراسلة التقليدية والتعامل الإلكتروني المعاصر، بما يؤكد أن المشاركة الاتصالية ليست قطيعة مع الماضي، بل امتداداً وظيفياً له في بيئة جديدة.

- البنية التحتية للمشاركة الاتصالية وإشكالية الوسيط:

لا يمكن الحديث عن المشاركة الاتصالية دون توافر بنية أساسية اتصالية مستقرة، وهو ما يستدعي الحفاظ على الخدمات العالمية للاتصالات. إلا أن الإشكال الجوهرى هنا يتمثل في دور الوسيط التقني الذي بات يحتل موقعاً مهيماً في البيئة الرقمية. فالعلاقة القانونية القائمة حالياً تميل لصالح الوسيط، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية إفشاء البيانات والتحكم في المعلومات، وهو ما ينعكس مباشرة على الحق في الخصوصية في العالم الرقمي.

الفرع الثاني/ الحقوق الاتصالية الاستثنائية (حرية الاختيار)

تقوم الحقوق الاتصالية الاستثنائية على فكرة محورية مفادها أن الاتصال ليس من طبيعة إلزامية، بل هو في جوهره فعل اختياري، تحكمه حرية الاختيار. وبناء عليه، تنتفي فكرة الجبر أو الإكراه في ممارسة هذه الحقوق. ويمثل هذا النوع من الحقوق خروجاً عن القاعدة العامة للاتصال القائمة على المشاركة ليؤسس لمساحة من الاستثناء المشروع داخل البيئة الاتصالية الشاملة. وتتكون جملة الحقوق الاختيارية من:

أولاً- الحق في الخصوصية: يتضمن هذا الحق إمكانية البقاء في عزلة، والامتناع عن المشاركة مع الغير. ويظهر هذا الاستثناء بوضوح في الواقع العملي، مثل الامتناع عن الدخول إلى شبكات تتطلب رسوماً أو شروطاً معينة. فعدم توافر مقومات الدخول يؤدي إلى استمرار خصوصية تلك الشبكات، ويُبقيها خارج نطاق المشاركة العامة.





ثانياً- الحق في الاستعارة: ينطلق هذا الحق من حقيقة عملية مفادها أن فرض رقابة شاملة على تدفق المعلومات في البيئة الاتصالية الكاملة أمر بالغ الصعوبة، بل يكاد يكون مستحيلًا لذلك يصبح إخفاء البيانات الشخصية أو حجبها قاعدة عامة مقبولة، خاصة وأن الكثير من الخدمات الرقمية لا تتطلب معرفة الهوية الحقيقية للمستخدم. وبالتالي فإن شرط إخفاء الهوية أو استخدام اسم مستعار من الأمور المباحة إلا إذا كانت تنتهك شروط مسبقة.

ثالثاً- الحق في عدم الظهور: يعتبر هذا الحق من أهم آثار البيئة الاتصالية الشاملة، إذ يتيح للفرد أن يختار بين الظهور أو الاختفاء دون ضغط اجتماعي أو جزاء قانوني. ويبرز هذا الحق بوضوح في التعامل مع مواقع إلكترونية لا وجود لها في الواقع المادي، وإنما في الواقع الرقمي فقط، وهو ما أثار جدلاً فقهيًا حول مدى مشروعيتها.

رابعاً- حق المستخدم في تقوية موقفه: يقوم هذا الحق على تمكين المستخدم من الخروج عن مضمون المعلومات المتاحة، وحماية ذاته من المخاطر المتزايدة الناتجة عن التنوع الثقافي والحضاري. فإغلاق الجهاز لم يعد خياراً عملياً كافياً، بل أصبح من الضروري تطوير مهارات دفاعية تقنية، مثل الفلترة أو التصفية، التي تساعد على حماية البريد الإلكتروني والمحتوى الشخصي، وتحقيق توازناً بين حرية الاختيار والبقاء داخل إطار المشروعية. وتجدر الإشارة أن الاستاذ بروكيرت قد عرض هذه الحقوق بوصفها حقوقاً متلازمة ومتداخلة، فلا يمكن ممارسة أحدها بمعزل عن الآخر. فاستخدام حق معين يؤدي بالضرورة إلى تفعيل حقوق أخرى بصورة تلقائية من طرف المستخدم في العالم الرقمي.





المبحث الثاني

إعادة توزيع المسؤولية والحقوق في البيئة الرقمية

يتناول هذا المبحث العلاقة بين الحقوق والالتزامات في البيئة الرقمية، مع التركيز على كيفية توزيع المسؤولية بين الفرد، والوسيط، والدولة، وأثر فقه الطرف على الحقوق الرقمية، خصوصاً فيما يتعلق بالخصوصية وحقوق الملكية الفردية.

المطلب الأول

المسؤوليات والالتزامات في نظرية الحق الرقمية

يهدف هذا المطلب إلى توضيح الالتزامات المرتبطة بالحقوق الرقمية، وكيف تتوزع المسؤولية في البيئة الاتصالية الشاملة، مع التأكيد على دور الوسيط التقني وأثره على حماية الحقوق الرقمية.

الفرع الأول/ الالتزامات بوصفها مرآة للحقوق

كقاعدة عامة، يقابل كل حق التزام، ويؤدي الإخلال بهذا الالتزام إلى قيام المسؤولية. وتمتد هذه القاعدة في البيئة الاتصالية الشاملة إلى علاقة الدولة بالمواطن، حيث تتقابل الحقوق والالتزامات أفقياً، وتتولى الدولة تفعيل الالتزامات قانونياً بما يؤدي إلى تفعيل الحقوق، وهو ما يمثل تحدياً مؤسسياً واضحاً في ظل تعدد الفاعلين داخل البيئة الرقمية. ومع تعقد البنية الاتصالية، لم يعد من الممكن تحليل المسؤولية بالاستناد إلى نموذج ثنائي تقليدي (فرد/دولة)، بل أصبح من الضروري إدخال مفاهيم فقهية جديدة تفسر أثر الوسيط، ومكان تخزين البيانات، وطبيعة الكشف عنها، وهو ما يفتح المجال لفهم دور فقه الطرف الثالث في إعادة توزيع المسؤولية



الفرع الثاني/ بروز مسؤوليات جديدة في البيئة الرقمية

أدى اتساع الحقوق الرقمية وظهور أبعاد جديدة للوجود الرقمي، إلى نشأت مسؤوليات جديدة على مستويات متعددة، تشمل الفرد، والوسيط، والدولة، وهنا ظهر أثر فقه الطرف الثالث على توزيع هذه المسؤوليات.

ويمكن تصنيف هذه المسؤوليات إلى:

أولاً: المسؤوليات الصغرى (مسؤولية الفرد الاتصالية)

تتمحور هذه المسؤوليات حول الفرد المستخدم، الذي أصبح فاعلاً نشطاً في البيئة الرقمية. فالحق في الاتصال وحق الوصول إلى المعلومات والمشاركة يضع على عاتق الفرد التزاماً بممارسة هذه الحقوق ضمن حدود القانون، بما يشمل:

- الامتناع عن نشر محتوى غير قانوني أو مضلل، بما في ذلك الانتهاك للملكية الفكرية أو المعلومات المضللة.
- مسؤولية الفرد عن أثر ممارسته الاتصالية على الآخرين، وفق مبدأ "الواحد إلى الكل".
- التزام الفرد بالمعايير التقنية والأخلاقية عند استخدام وسائل الاتصال الحديثة، بما يضمن عدم الإضرار بالمجتمع الرقمي.

وتجدر الإشارة أن هذه المسؤوليات مشتقة مباشرة من الحقوق الاتصالية الشاملة والاستثنائية التي حددها بوركرت، ومن فقه الطرف الثالث الذي يربط الحق بالالتزام، بحيث يصبح الالتزام الفردي امتداداً طبيعياً لممارسة الحقوق الرقمية ضمن حدود القانون.

ثانياً: المسؤوليات المتوسطة (مسؤولية الوسيط أو مزود الخدمة)

مع توسع الحقوق الرقمية وظهور أبعاد جديدة للوجود الرقمي، أصبحت مسؤوليات الوسيط التقني جوهرية في ضمان توازن الحقوق والحريات. يشمل ذلك مزودي الخدمات والمنصات الرقمية، الذين لا يعتبرون مجرد ناقلين محايدين للمعلومة، وإنما فاعلين قانونيين يتحملون التزامات محددة. وترتبط هذه المسؤوليات بشكل مباشر بما يُعرف بفقه الطرف الثالث وهو مبدأ فقهي أمريكي يبين أن المعلومات التي يفصح عنها الفرد طوعاً لطرف ثالث تفقد بعض



مظاهر الحماية الدستورية التي يتمتع بحيث لا يستدعي الحصول عليها من قبل السلطات أمراً قضائياً مسبقاً، وهذا ما يرتبط بالتعديل الرابع للدستور الأمريكي الذي يحمي الأفراد من التفتيش والمصادرة غير المبررة، سواء في العالم المادي أو الرقمي، ويُسمى “الرابع” لكونه التعديل الرابع في ترتيب التعديلات الأولى للدستور.

فهذا الفقه لم يُنشأ لتقليص الحق في الخصوصية، بل جاء استجابة لضرورة عملية واجهت القضاء الأمريكي مع توسع التعامل عبر وسطاء، بحيث يتيح القانون الحماية دون تعطيل إنفاذه. وتظهر أهمية هذا الفقه في البيئة الرقمية أكثر، حيث تمر معظم أنشطة التواصل والبيانات والمعاملات الاقتصادية والاجتماعية عبر وسطاء تقنيين يحتفظون بكميات هائلة من المعلومات، وهو ما يبرز الأثر الاستبدالي لفقه الطرف الثالث، إذ يسمح بتحويل أنشطة كانت تتم في فضاء شبه عام إلى فضاء رقمي خاص دون توسيع نطاق الحماية الدستورية بشكل أعمى..

وقد وجهت عدة انتقادات لفقه الطرف الثالث، أبرزها أن فكرة “الإفصاح الطوعي” أصبحت غير واقعية في بيئة رقمية يعتمد فيها الأفراد بشكل شبه كامل على الخدمات الرقمية، وأن البيانات الوصفية وحدها تكشف أنماط حياة دقيقة بما يمس جوهر الخصوصية. ودافع اتجاه فقهي معاصر يقوده أورين كير، عن فقه الطرف الثالث بوصفه أداة ضرورية للحفاظ على الحياد التكنولوجي، بحيث لا يميز القانون بين الوسائط التقنية ويمنح حماية مفرطة أو محدودة دون سبب.

وبناءً على ما سبق، تُعتبر المسؤوليات المتوسطة التزامات على الوسيط التقني، فتظهر عندما يكون على علم بنشاط غير قانوني أو يتجاهل اتخاذ خطوات للحد منه. الهدف من هذه المسؤوليات هو تحقيق توازن بين حماية الحقوق الرقمية والنظام العام، دون تحميل الفرد وحده كل المسؤولية أو جعل الوسيط مجرد أداة رقابة بلا حدود.

كما يمكن القول إن دمج فقه الطرف الثالث ضمن نظرية الحق الرقمية يعطي صورة واضحة لدور الوسيط، فهو ليس مجرد ناقل محايد، بل فاعل مسؤول يجب أن يوازن بين حماية الخصوصية، وتمكين الأفراد من استخدام الوسائط الرقمية بحرية، والحفاظ على متطلبات النظام العام والمجتمع، بما يحقق توازناً عملياً بين الحقوق والالتزامات في العصر الرقمي.



ثالثاً: المسؤوليات الكبرى (مسؤولية الدولة والمجتمع)

ترتبط هذه المسؤوليات بمواجهة القلق الناتج عن تأثير البيئة الرقمية على الهوية والخصوصية والكرامة الإنسانية، ويشمل هذا المستوى:

- مسؤولية الدولة في تنظيم البيئة الرقمية ووضع السياسات والقواعد القانونية التي تحمي الحقوق، مع مراعاة التوازن بين الحرية والحماية.
 - حقوق الرقمية، بما يعكس التزاماً جماعياً تجاه البيئة الرقمية.
 - إدراك أن فرض إجراءات صارمة في جمع المعلومات قد يكون أداة قوية أحياناً، لكنها إذا أساءت الاستخدام يمكن أن تعطل التحقيقات المشروعة، لذا يجب توزيع المسؤوليات بين الفرد والوسيط والدولة لتحقيق توازن إجرائي فعال.
- هذا التوسع في المسؤوليات الكبرى يوضح كيف يمكن لفقه الطرف الثالث أن يسهم في صياغة فهم متكامل للمسؤولية في البيئة الرقمية، ويبرز أن الحفاظ على الحقوق الرقمية لا يقتصر على الحماية الفردية، بل يشمل حماية المجتمع الرقمي ككل.
- على ضوء ما تقدم من تحليل للإطار المفاهيمي للمسؤولية الموزعة في البيئة الرقمية، ينتقل البحث في المطلب التالي إلى دراسة الانعكاسات التطبيقية لهذا الإطار. وسيتم ذلك من خلال تحليل التحديات التي تواجه اثنين من الحقوق الجوهرية التي أعاد التحول الرقمي تشكيل طبيعتها وآليات حمايتها، وهما: الحق في الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية. ويهدف هذا التحليل إلى بيان كيف تتفاعل الأطر التشريعية والتطبيقات القضائية مع الإشكاليات الناشئة عن توزيع المسؤولية في هذين الحقلين الحيويين.

المطلب الثاني

الحق في الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية في إطار الإنترنت

يتناول هذا المطلب الحق في الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية باعتبارها من أبرز الحقوق التي تأثرت بالتحول الرقمي، سواء من حيث طبيعتها أو آليات حمايتها. ويُعد هذا المطلب امتداداً لمسألة إعادة توزيع المسؤولية في البيئة الرقمية، إذ يبرز دور التشريعات والقضاء في إعادة ضبط التوازن بين متطلبات الحرية ومتطلبات الحماية.



الفرع الأول/ الإطار العام للحق في الخصوصية

يعتبر الحق في الخصوصية من الحقوق الأساسية التي تحظى بأعلى درجات الحماية في التشريعات المدنية، خصوصاً في البيئة الرقمية. حيث لم يعد الاعتداء على الخصوصية مقتصرًا على الفضاء المادي، بل امتد إلى البيانات والمراسلات. ويشكل هذا الحق حجر الزاوية في أي تنظيم قانوني يستهدف حماية مستخدمي الإنترنت من الاعتداءات على معلوماتهم الشخصية أو حياتهم الخاصة.

1- التجربة الأمريكية:

في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل قانون خصوصية الاتصالات الإلكترونية لسنة 1986 أحد أبرز أدوات الحماية القانونية للخصوصية الرقمية وتعد قضية Timothy R McVeigh نموذجاً تطبيقياً مهماً إذ أكدت المحكمة أن تدخل الجهات الحكومية في بيانات المستخدمين لا يكون مشروعاً إلا لافي حدود ضيقة، وتتمثل وقائع القضية في أن Timothy R. McVeigh وهو عضو في البحرية الأمريكية أرسل رسائل إلكترونية مزعجة باستخدام بريد إلكتروني تابع لشركة OAL، مظهراً معلومات شخصية مزيفة عن نفسه. فتدخلت إدارة البحرية بناءً على بلاغ أحد المتطوعين، لكن المحكمة الابتدائية في كولومبيا ألغت قرارات الإقالة الإدارية، لكونها خالفت القانون الذي يمنع الحكومة الفيدرالية من الحصول على معلومات المستخدم إلا في حالتين:

أ. صدور أمر تفتيش قضائي وفق قانون الإجراءات الجنائية الفيدرالي.

ب. الحصول على مذكرة أولية من مزود الخدمة، ثم إذن قضائي للكشف عن المعلومات محل التساؤل.

2- الحماية الدستورية في مصر:

توضح الأحكام الدستورية المصرية، مثل الطعون الدستورية رقم 106 و 163 لسنة 2000، أن السلطة التشريعية والتنفيذية لا يمكن أن تتجاوز حدود الحقوق المكفولة دستورياً، وأي تنظيم قانوني يجب ألا ينال من جوهر الحق في الخصوصية وإلا اعتُبر تعدياً على الحقوق الأساسية.



3- التجربة الفرنسية:

في فرنسا، شكلت قضية Gubler سنة 1996 مثلاً لافتاً على حماية الخصوصية في العصر الرقمي، حيث قضت المحكمة بمنع نشر مذكرات الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران من دون موافقة العائلة، وتمت مصادرة الكتاب وإغلاق الموقع الإلكتروني الذي قام بنشر المذكرات. ويبرز هذا الحكم مدى اهتمام القضاء الفرنسي بحماية الخصوصية حتى بعد الوفاة، وخاصةً عندما يتعلق الأمر بمعلومات شخصية حساسة

4- الوضع القانوني في المملكة المتحدة:

على النقيض من التجارب الأمريكية والفرنسية، لم تعترف بعض الدول مثل المملكة المتحدة بالحق في الخصوصية لفترة طويلة. فالمصطلح Privacy لم يكن معروفاً كحق قانوني أو قيمة إنسانية، واكتفى القانون الإنجليزي بالاعتراف بمفهوم الشخصية المحصنة لحماية الحقوق الأساسية للأفراد، باستثناء بعض التشريعات الحديثة مثل قانون البث لسنة 1990 والقانون المعدل لعام 1996.

الفرع الثاني/ حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية:

1- الإطار العام للملكية الفكرية:

ظلت حقوق الملكية الفكرية محور اهتمام المشرع المقارن على المستويين الدولي والمحلي، إذ اعتُبرت حماية هذه الحقوق أساساً للحفاظ على التطور العلمي والثقافي. على المستوى الدولي، أخذت هذه الحقوق مسار الحماية المبكرة، حيث بدأت منذ اتفاقية برن لحماية الأعمال الفكرية في 9 سبتمبر 1866، والتي شملت لاحقاً امتداد الحماية إلى الحقوق الرقمية. وفي عام 1994، أكدت اتفاقية الجات / التريبس التزام الدول كافة بشمول منتجات الحوسبة والرقمية بحقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك برامج الحاسوب وقواعد البيانات.

2- حماية الحقوق على المستوى الدستوري:

تعتبر بعض الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حقوق الملكية الفكرية من الحقوق ذات البعد الدستوري، حيث نصت المادة 1/8 من الدستور الأمريكي على:



“لتشجيع تقدم العلوم والفنون المفيدة، عن طريق تأمين الحق الحصري للمؤلفين والمخترعين في كتاباتهم واكتشافاتهم لفترات محدودة.”

3- التشريعات الوطنية الحديثة:

أ- قانون النسخ الأمريكي لسنة 1976 يتضمن هذا القانون تنظيمياً للأعمال الجماعية، دون تمييز تقني بين وسائط النشر، مما أتاح للسلطة القضائية الأمريكية إمكانية تطبيقه على قواعد البيانات والوسائط الرقمية مثل الأقراص المضغوطة.

ومع صدور قانون حقوق النسخ للألفية الرقمية Digital Millennium Copyright Act DMCA – سنة 1998، مع قانون منع العدوان الإلكتروني The Non-E Theft Act، تعززت حماية الحقوق الرقمية، وتم إدخال عقود التأليف والنشر لتشمل الحقوق الرقمية، بما في ذلك شرط منح الحقوق الرقمية وشرط مستقبل التكنولوجيا Future Technology Clause الذي يمنح المؤلف أو الناشر الحق في التداول الإلكتروني لمؤلفه.

ب- التشريع المصري:

شهد التشريع المصري تطوراً تدريجياً في مجال حماية الملكية الفكرية. حيث كان هناك بعض الالتباس في الماضي، إذ ساوت بعض النصوص بين النشر عبر الإنترنت والنشر عبر شبكة مغلقة مثل Minitel، وهو ما يعد غير دقيق نظراً لاختلاف الطبيعة القانونية بين شبكة خاصة مغلقة وأخرى عالمية مفتوحة كالإنترنت.

على صعيد القوانين، تم تعديل القانون رقم 35 لسنة 1954 بشأن حقوق المؤلف بموجب القانون رقم 38 لسنة 1992 والقانون رقم 29 لسنة 1994، ليشمل حماية برمجيات الحاسوب ضمن دائرة الحقوق القانونية، إلا أن هذا التوجه اقتصر آنذاك على البرمجيات ولم يكن موجّهاً إلى الإنترنت بوصفه بيئة رقمية متكاملة.

وفي مرحلة لاحقة، صدر القانون رقم 82 لسنة 2002 بشأن حماية الملكية الفكرية، إلى جانب القانون رقم 10 لسنة 2003 بشأن تنظيم الاتصالات، في محاولة لتطوير الإطار القانوني للتعامل مع الإنترنت والمجتمع المعلوماتي، رغم أن التطبيق العملي لهذه النصوص في المجال الرقمي ظل محل نقاش فقهي وقضائي



ج- التشريع الليبي: لا يزال التشريع الليبي يعتمد أساساً على القانون رقم 9 لسنة 1968 بشأن حماية حق المؤلف، وهو تشريع لم يتناول فكرة المصنفات الرقمية أو الاستغلال الإلكتروني للمصنفات. ورغم أن قانون الاستثمار الليبي رقم 5 لسنة 1997 المعدل بالقانون رقم 7 لسنة 2003 أشار إلى بعض موضوعات الملكية الفكرية مثل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والتراخيص، فإن هذه الإشارات لم تُربط بصورة مباشرة بالبيئة الرقمية أو الإنترنت.

الفرع الثالث/ التطبيقات القضائية لحقوق الملكية الفكرية الرقمية

يتناول هذا الفرع أبرز التطبيقات القضائية في حماية الحقوق الرقمية، حيث سنسلط الضوء على كيفية تفسير المحاكم للقوانين التقليدية في سياق البيئة الرقمية، وإبراز أثر هذه القرارات على تطور الحقوق الرقمية والملكية الفكرية.

1-القضاء الأمريكي:

أ- (قضية Tasini ضد نيويورك تايمز)

عُرض على المحكمة الفيدرالية سؤال مؤداه: هل يجوز للناشر القيام بالتداول الإلكتروني لأعمال الصحفيين المستقلين، وذلك بوضعها على شبكة الإنترنت أو على أقراص مضغوطة. وكان القضاء الأمريكي قبل هذه القضية يعتبر وضع المقالات والمؤلفات عبر الإنترنت أو على الأقراص المضغوطة نوعاً من الحفاظ لها، إلا أنه بعد هذه القضية اتجه إلى تقرير أن الناشرين لا يعتبروا منتهكين لحقوق النسخ عند إعادة نشر مقالات الصحفيين المستقلين إلكترونياً، حتى في حال عدم منح هؤلاء الصحفيين حقوقاً إلكترونية صريحة، على أن يظل للصحفيين الحق في مقابل مالي عن هذا الاستغلال.

وقد برر القضاء هذا الاتجاه بأن إعادة نشر المقالات إلكترونياً ماهي إلا ممارسة لحق قانوني للناشرين في المراجعة الشاملة لمجموعة الأعمال التي قاموا بنشرها، دون أن يترتب على ذلك إهدار حقوق الصحفيين.

ويستند هذا القرار إلى:

- القسم 1/201 من قانون النسخ الأمريكي: يحق لمالك حقوق النسخ نقل ملكيتها كلياً أو جزئياً بأي شكل قانوني.



- القسم 2/201: يشمل جميع حقوق النسخ، بما في ذلك تقسيم الحقوق أو تسوياتها، لتكون قابلة للتداول إلكترونياً.

ب-الأثر القانوني للقضاء الأمريكي تكريس حقوق الناشرين الرقمية:

أسفر هذا الاتجاه القضائي عن تكريس ما يمكن تسميته بحقوق الناشرين الرقمية حيث أصبح من حق الناشرين ممارسة الحقوق المطلقة Exclusive Rights، وعلى رأسها حق العرض الإلكتروني Display Right دون الحاجة لموافقة مسبقة من المؤلف، إذ يعتبر الحق التكنولوجي في العرض امتداداً طبيعياً للعرض التقليدي وفق ما نص عليه قانون النسخ الأمريكي.

2- القضاء الفرنسي:

أقرت المحكمة الابتدائية العليا في باريس بتاريخ 14 أغسطس 1996 عدم جوار وضع عمل موسيقي على صفحة إلكترونية متاحة للطلبة دون الحصول على موافقة مسبقة من مالكي الحقوق، وهو ما أكد أن مجرد الإتاحة الرقمية للعمل الفني يُعد شكلاً من أشكال الاستغلال العلني الذي يستوجب الترخيص، كما في قضية Brel et Sardou. وفي مجال النشر الصحفي، قضت المحكمة الابتدائية في باريس بتاريخ 14 أبريل 1999 في قضية جريدة الفيجارو (Le Figaro) بأن النشر الجماعي للعمل الصحفي يُعد من حقوق الجريدة بوصفه مصنفاً جماعياً ((Une œuvre collective)، غير أن هذا الحق لا يمتد إلى النشر الفردي عبر الإنترنت، الذي يتطلب موافقة مسبقة من الصحفي صاحب العمل. وقد أيدت محكمة استئناف باريس هذا الاتجاه في حكمها الصادر بتاريخ 10 مايو 2000، مؤكدة ضرورة الحصول على موافقة الصحفي عند النشر الفردي الإلكتروني.

3-أثر التطبيقات القضائية على تطور الإطار الدولي للحقوق الرقمية:

أصبح نظام حقوق النسخ وحقوق المؤلف على المستوى الدولي محل مراجعة شاملة وجادة من قبل التشريعات الوطنية والدولية، وذلك نتيجة للتطورات الرقمية إذ دفعت ثورة تقنية المعلومات إلى إعادة النظر في الأسس التقليدية للملكية الفكرية، بما في ذلك آليات حماية الحقوق المالية





والمعنوية، وتنظيم التداول الرقمي للمصنفات، وإدماج شرط مستقبل التكنولوجيا في العقود القانونية.

ويُضاف إلى ذلك أن النقاش الدولي حول الحقوق الرقمية لم يقتصر على الملكية الفكرية، بل امتد إلى حرية التعبير الرقمية التي تعتبر أحد الأعمدة الأساسية في المجتمع المعلوماتي. وقد أثبتت التجارب القضائية أن الإنترنت يمثل فضاءً حرًا بطبيعته، لا يجوز إسقاط القيود المادية عليه، وأن حماية حرية التعبير يجب أن ترافق حماية الحقوق الرقمية، مع ضمان عدم الانتهاك المادي للحقوق الأساسية للأفراد أو للناشرين.

في ضوء ما سبق، يتضح أن القضاء لم يعد مجرد ناقل للتشريع، بل أصبح عاملاً فعالاً في تشكيل السياسات الدولية للحقوق الرقمية، وهو يبرز الدور المكمل للتشريعات الوطنية في مواكبة التحولات التكنولوجية، بما يحقق توازناً بين حرية الاستخدام الرقمي وحماية الملكية الفكرية واحترام الحقوق الفردية



الخاتمة

من خلال هذا العرض يتضح أن الحديث عن الحقوق في بيئة الإنترنت لا يمكن أن يتم بنفس المنطق الذي يحكم الحقوق في العالم المادي. فالبينة الرقمية أوجدت أنماطاً جديدة من الاتصال ووسعت دائرة الفاعلين فيه، وهو ما انعكس مباشرة على طبيعة الحقوق والمسؤوليات المرتبطة به.

فنظرية الحق عبر الإنترنت تظهر أن حق الاتصال هو الأصل وأن ما يتفرع عنه من حقوق ليس تقسيم شكلياً أو عددياً، وإنما هو تعبير عن طرق مختلفة لممارسة الاتصال، سواء من حيث الدخول أو المشاركة أو الامتناع أو الاختيار. ومن هنا تظهر الحقوق الاتصالية الشاملة باعتبارها القاعدة، وتظهر الحقوق الاتصالية الاستثنائية باعتبارها استثناء مشروع تحكمه حرية الاختيار لا الإكراه. وفي المقابل أدى حضور الوسيط التقني ومزودي الخدمات إلى إعادة طرح مسألة المسؤولية القانونية. فلم تعد المسؤولية مقصورة على الفرد أو الدولة فقط، بل أصبحت موزعة بين أطراف متعددة، لكل منها دور وتأثير.

ويبرز هنا فقه الطرف الثالث باعتباره مفسراً لهذا الواقع، فهو يوضح كيف يمكن أن يتغير نطاق الحماية عند الكشف عن المعلومات طواعيةً، دون أن يعني ذلك إهداراً كاملاً للخصوصية أو غياب للضمانات.

وتجدر الإشارة أن دراسة الحق في الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية تؤكد أن التطور التقني سبق التنظيم القانوني، وهو ما جعل التشريعات والقضاء في حالة محاولة دائمة لمواكبة الواقع الرقمي. وقد أظهرت التطبيقات المقارنة اختلاف أساليب الحماية، لكنها اتفقت جميعاً على ضرورة عدم إسقاط المفاهيم التقليدية على البيئة الرقمية دون تكييف.

وبناءً على ذلك، فإن التحدي الحقيقي لا يتمثل في غياب القواعد القانونية، وإنما في كيفية فهم طبيعة الاتصال الرقمي وتحقيق توازن معقول بين حرية الاستخدام، وحماية الحقوق، وتوزيع المسؤوليات، بما يضمن بقاء الإنسان في مركز الاهتمام داخل فضاء رقمي سريع التحول.





ملاحق المجلة





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





بيتكوين: أسئلة واجابات وتحليل قضايا قانونية

Bitcoin: Questions, Answers, and Analysis of Legal Issues

Edward V. Murphy
Specialist in Financial Economics

إدوارد ف. مورفي
أخصائي في الاقتصاد المالي

M. Maureen Murphy
Legislative Attorney

م. مورين مورفي
محامية قانونية

Michael V. Seitzinger
Legislative Attorney

مايكل ف. سيتزينجر
محامي قانوني

13 أكتوبر 2015





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





خدمات البحوث في الكونجرس Congressional Research Service

موجز Summary

ظهرت بيتكوين Bitcoin لأول مرة في يناير 2009، وهي ابتكار مبرمج حاسوب باستخدام الاسم المستعار pseudonym ساتوشي ناكاموتو Satoshi Nakamoto. اختراعه عبارة عن عملة رقمية ذات مصدر حر open-source (رمز الحاسوب المتحكم فيها مفتوح للرأي العام)، نظير إلى نظير peer-to-peer (لا تتطلب المعاملات وسيطا من طرف ثالث مثل PayPal أو Visa)، عملة رقمية (كونها إلكترونية بدون مظهر مادي). نظام Bitcoin خاص، ولا توجد مؤسسات مالية تقليدية تشارك في المعاملات. على عكس العملات الرقمية السابقة التي كان لها شخص أو كيان مركزي متحكم، فإن شبكة Bitcoin لامركزية تماما، حيث يتم تنفيذ جميع أجزاء المعاملات من قبل مستخدمي النظام.

معاملة Bitcoin، لا يوجد وسيط تابع لجهة خارجية. يتفاعل المشتري والبائع بشكل مباشر (نظير إلى نظير)، ولكن يتم تشفير هوياتهم ولا يتم نقل أي معلومات شخصية من واحد إلى آخر. ومع ذلك، على عكس المعاملة المجهولة تماما، هناك سجل معاملة. يتم الاحتفاظ بسجل معاملات كامل لكل Bitcoin والهوية المشفرة لكل مستخدم Bitcoin في دفتر الأستاذ العام. لهذا السبب، يعتقد أن معاملات البيتكوين تحمل أسماء مستعارة pseudonymous وليست مجهولة anonymous. على الرغم من أن حجم استخدام البيتكوين قد زاد بشكل كبير، إلا أنه لا يزال صغيرا مقارنة بأنظمة الدفع الإلكترونية التقليدية، مثل بطاقات الائتمان، واستخدام الدولار كعملة متداولة circulating currency.

ويهتم الكونجرس بالبيتكوين بسبب المخاوف بشأن استخدامها في التحويلات المالية غير القانونية، والمخاوف بشأن تأثيرها على قدرة الاحتياطي الفيدرالي على تحقيق أهدافه (الأسعار المستقرة، والحد الأقصى من التوظيف، والاستقرار المالي)، والمخاوف بشأن حماية المستهلكين والمستثمرين الذين قد يستخدمون البيتكوين.

هذا، وتوفر Bitcoin للمستخدمين مزايا انخفاض تكاليف المعاملات وزيادة الخصوصية والحماية طويلة الأجل لفقدان القوة الشرائية من التضخم. ومع ذلك، فإن لديها أيضا عددا من العيوب التي يمكن أن تعيق الاستخدام الأوسع نطاقا. وتشمل هذه التقلبات الكبيرة في سعر عملات البيتكوين، والأمان غير المؤكد من السرقة والاحتيال، والتحيز الانكماشية طويل الأجل الذي يشجع على اكتناز عملات البيتكوين.

بالإضافة إلى ذلك، تثير Bitcoin عددا من المخاوف القانونية والتنظيمية، بما في ذلك قدرتها على تسهيل غسل الأموال money laundering، ومعاملتها بموجب قانون الأوراق المالية الفيدرالي، ومكانتها في تنظيم تداول العملات الأجنبية foreign exchange trading.





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





Contents

Some Basic Questions

- What Is Bitcoin?
- How Does the Bitcoin System Work?
- How Are Bitcoins Obtained?
- Are Bitcoin Transactions Anonymous?
- What Is the Scale of Bitcoin Use? 3
- Would Bitcoins Affect the Fed's Conduct of Monetary Policy?

Arguments For and Against Wider Use of Bitcoin

- Why Would One Want to Use Bitcoins?
- Lower Transaction Costs for Electronic Economic Exchanges
- Increased Privacy
- No Erosion of Purchasing Power by Inflation

What Factors Might Deter Widespread Bitcoin Use?

- Not Legal Tender
- Does Not Enjoy the Dollar's Network Externalities
- Price Volatility Discourages Its Use as Medium of Exchange
- The System's Long-Term Deflationary Bias Will Discourage Its Use as Currency
- Bitcoin's Network Security Is Uncertain

Legal and Regulatory Issues

- Legal Considerations Generally
- Power of Congress under Article I of the U.S. Constitution
- Recent Activity
 - Recent Legislative Activity: Congress
 - Federal Regulatory Activity
 - Federal Reserve Regional Bank Activities

State Regulatory Activity

- New York State
- California
- Connecticut
- Conference of State Bank Supervisors

Applicability of Selected Laws to Digital Currency

- Counterfeiting Criminal Statutes
- The Stamp Payments Act of 1862, 18 U.S.C. Section 336
- The Electronic Fund Transfer Act, 15 U.S.C. Sections 1693 et seq.
- Federal Tax Law
- Federal Anti-Money Laundering Laws
 - Financial Crimes Enforcement Network (FINCEN) Actions
- Federal Election Campaign Act
- Federal Trade Commission Act
- Federal Securities Regulation
 - Investments Purchased with Bitcoins
 - Investing in Bitcoins
 - Securities Investor Alerts
 - Selected SEC Sanctions

Texas State Action

Commodity Futures Trading Commission Regulation

International Legal Issues

- European Central Bank Study
- Financial Action Task Force 2014 Guidance and 2015 Report
- Concern About International Monetary Fund Authority

Contacts

Author Contact Information

Acknowledgments





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT



ان العملة الرقمية المسماة بتكوين Bitcoin موجودة منذ عام 2009 وظلت في معظم ذلك الوقت أكثر بقليل من فضول تكنولوجي يثير اهتمام شريحة صغيرة من السكان. ومع ذلك، وعلى مدار العام ونصف العام الماضيين، نما استخدام البيتكوين بشكل كبير. ارتفع اهتمام الصحافة، ولفنت Bitcoin مؤخرا انتباه الكونجرس كونها موضوع جلستي استماع في مجلس الشيوخ¹.

ويتألف هذا التقرير من ثلاثة أقسام رئيسية. يجيب القسم الأول على بعض الأسئلة الأساسية حول Bitcoin وتشغيل شبكة Bitcoin وتفاعلها مع النظام النقدي الحالي القائم على الدولار. يلخص القسم الثاني الأسباب المحتملة المؤيدة والمعارضة لتبني Bitcoin على نطاق واسع. يناقش القسم الثالث المسائل القانونية والتنظيمية التي أثارها البيتكوين والعملات الرقمية الأخرى.

بعض الأسئلة الأساسية Some Basic Questions

ما هو البيتكوين؟ What Is Bitcoin?

ظهرت Bitcoin لأول مرة في يناير 2009، وهي إنشاء مبرمج كمبيوتر باستخدام الاسم المستعار ساتوشي ناكاموتو. اختراعه مفتوح المصدر (رمز الكمبيوتر المتحكم فيه مفتوح للرأي العام)، نظير إلى نظير (لا تتطلب المعاملات وسيطا خارجيا مثل PayPal أو Visa)، عملة رقمية (كونها إلكترونية بدون مظهر مادي)².

مثل الدولار الأمريكي، ليس للبيتكوين قيمة جوهرية intrinsic value من حيث أنها غير قابلة للاسترداد مقابل مبلغ من سلعة أخرى، مثل أونصة من الذهب. وعلى عكس الدولار، فإن البيتكوين ليس له شكل مادي، وليست عملة قانونية، ولا تدعمها أية حكومة أو أي كيان قانوني آخر، ولا يتم تحديد توريدها من قبل البنك المركزي. إذ ان نظام Bitcoin خاص، ولكن لا توجد مؤسسات مالية تقليدية تشارك في المعاملات. على عكس العملات الرقمية السابقة التي كان لها شخص أو كيان مركزي متحكم، فإن شبكة Bitcoin لامركزية تماما، حيث يتم تنفيذ جميع أجزاء المعاملات من قبل مستخدمي النظام.

¹ On November 18, 2013, the Senate Committee on Homeland Security and Governmental Affairs held a hearing on *Beyond Silk Road: Potential Risks, Threats, and Promises*, available at <http://www.hsgac.senate.gov/hearings/beyond-silk-road-potential-risks-threats-and-promises-of-virtual-currencies>. On November 19, the Senate Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs held a hearing on *The Current and Future Impact of Virtual Currencies*, available at http://www.banking.senate.gov/public/index.cfm?FuseAction=Hearings.Hearing&Hearing_ID=955322cc-d648-4a00-a41f-c23be8ff4cad.

في 18 نوفمبر 2013، عقدت لجنة الأمن الداخلي والشؤون الحكومية بمجلس الشيوخ جلسة استماع حول ما وراء طريق الحرير: المخاطر والتحديات والوعود المحتملة، المتاحة على <http://www.hsgac.senate.gov/hearings/beyond-silk-road-potential-risks-threats-and-promises-of-virtual-currencies>. في 19 نوفمبر، عقدت لجنة الشيوخ للشؤون المصرفية والإسكان والشؤون الحضرية جلسة استماع حول التأثير الحالي والمستقبلي للعملات الافتراضية،

² General background discussions about Bitcoin can be found at Bitcoin, available at <http://bitcoin.org/en/>; Jerry Brito and Andrea Castillo, *Bitcoin: A Primer for Policymakers*, Mercatus Center, George Mason University, 2013, available at <http://mercatus.org/publication/bitcoin-primer-policymakers>; and Federal Reserve Bank of Chicago, *Chicago Fed Letter*, Bitcoin: A Primer, 2013, available at http://www.chicagofed.org/digital_assets/publications/chicago_fed_letter/2013/cfldecember2013_317.pdf; and the Bank of England, *The Economics of Digital Currencies*, Quarterly Bulletin, Q3 2014, available at <http://www.bankofengland.co.uk/publications/Documents/quarterlybulletin/2014/qb14q3digitalcurrenciesbitcoin2.pdf>.



كيف يعمل نظام البيتكوين؟

How Does the Bitcoin System Work?

يشار إلى Bitcoin أحيانا على أنها عملة مشفرة *cryptocurrency* لأنها تعتمد على مبادئ التشفير (الاتصال الآمن من وجهة نظر الأطراف الثالثة) للتحقق من صحة المعاملات والتحكم في إنتاج العملة نفسها. يتم تشفير كل بيتكوين وكل مستخدم بهوية فريدة، ويتم تسجيل كل معاملة في دفتر الأستاذ العام اللامركزي *decentralized public ledger* (يسمى أيضا دفتر الأستاذ الموزع أو *distributed ledger or a blockchain*) الذي يكون مرئيا لجميع أجهزة الحاسوب على الشبكة ولكنه لا يكشف عن أية معلومات شخصية عن الأطراف المعنية. حيث تمكن تقنيات التشفير *Cryptographic techniques* المستخدمين *miners*، من جمع كتل من المعاملات الجديدة والتنافس للتحقق من صحة المعاملات. أن المشتري لديه مبلغ البيتكوين الذي يتم إنفاقه وقام بتحويل هذا المبلغ إلى حساب البائع. لتقديم هذه الخدمة، يكافأ المستخدمون *Miners* الذين يتحققون بنجاح من كتلة من المعاملات من خلال خوارزمية الحاسوب التي تتحكم في الشبكة بـ 25 عملة بيتكوين تم إنشاؤها حديثا³.

وهذه الإدارة اللامركزية لدفتر الأستاذ العام *public ledger* هي السمة التكنولوجية المميزة لعملة البيتكوين (وغيرها من العملات المشفرة اللامركزية) لأنها تحل ما يسمى بمشكلة الإنفاق المزدوج (أي إنفاق الأموال التي لا تمتلكها باستخدام التزوير *forgery* أو التزييف *counterfeiting*) والحاجة المصاحبة لطرف ثالث موثوق به (مثل بنك أو شركة بطاقات ائتمان) للتحقق من سلامة المعاملات الإلكترونية بين المشتري والبائع. يمكن أن يكون لتقنية دفتر الأستاذ العام آثار ليس فقط على نظام المدفوعات التقليدي ولكن ربما أيضا على مجموعة واسعة من المعاملات (على سبيل المثال، الأسهم والسندات والأصول المالية الأخرى) التي يتم فيها تخزين السجلات رقميا.

كيف يتم الحصول على عملات البيتكوين؟

How Are Bitcoins Obtained?

للتفاعل على شبكة Bitcoin، يحتاج المستخدمون أولا إلى تنزيل البرنامج المجاني والمفتوح المصدر. بمجرد الاتصال بالشبكة، وهناك ثلاث طرق للحصول على عملات البيتكوين.

أولا، يمكن للمستخدم تبادل الأموال التقليدية (على سبيل المثال، الدولار والين واليورو) مقابل رسوم في البورصة عبر الإنترنت (على سبيل المثال، *Okcoin* و *Coinbase* و *Kraken*). وتنخفض رسوم الصرف مع حجم المعاملة، حيث تتراوح من 0.5% للمعاملات الصغيرة إلى 0.2% للمعاملات

³ To mine and validate a new block of transactions, miners compete to solve a difficult math problem. The miner that solves the problem first validates the transactions in the block and broadcasts his or her proof-of-work to the bitcoin network. Other miners in the network check the successful miner's results. If the miner's work is found to be correct, he or she is rewarded by the system with 25 new bitcoins.

لتعدين كتلة جديدة من المعاملات والتحقق من صحتها، يتنافس المستخدمون لحل مشكلة رياضية صعبة. يقوم المستخدم الذي يحل المشكلة أولا بالتحقق من صحة المعاملات في الكتلة ويثبت عمله إلى شبكة البيتكوين. يتحقق المستخدمون الآخرون في الشبكة من نتائج المستخدم الناجح. إذا تبين أن عمل المستخدم صحيح، مكافأته من قبل النظام بـ 25 عملة بيتكوين جديدة.



الكبيرة. ويتم تحديد سعر البيتكوين بالنسبة للعملة الأخرى حسب العرض والطلب. في منتصف يناير 2015، بلغت قيمة عملة البيتكوين الواحدة حوالي 220 دولارا. ومع ذلك، كان السعر متقلبا للغاية، حيث كان أقل من 20 دولارا في يناير 2013، وفوق 1100 دولار في ديسمبر 2013، وحوالي 320 دولارا في منتصف ديسمبر 2014 (وهو ما يمثل انخفاضا في القيمة بأكثر من 30٪ في حوالي شهر واحد)⁴.

ثانيا، يمكن للمستخدم الحصول على عملات البيتكوين مقابل بيع السلع أو الخدمات، كما هو الحال عندما يقبل التاجر البيتكوين من المشتري لبيع منتجه.

ثالثا، كما تمت مناقشته سابقا، يمكن للمستخدم الحصول على عملات بيتكوين جديدة من خلال العمل كمستخدم miner وتطبيق قوة معالجة جهاز الحاسوب الخاص به للتحقق بنجاح من صحة معاملات الشبكة الجديدة. يتناسب احتمال اكتشاف الفرد لعملات البيتكوين من خلال التعدين مع مقدار قوة معالجة الحاسوب التي يمكن تطبيقها. من المحتمل أن يكون هذا الاحتمال صغيرا جدا بالنسبة للمكتب العادي أو الحاسوب المنزلي. وتزداد صعوبة مشكلة التحقق بحيث يتم اكتشاف عملات البيتكوين بمعدل محدود ويمكن التنبؤ به على مستوى النظام. لكن الصعوبة المتزايدة في التحقق تعني أن التكلفة الحسابية لتلك الخدمة ترتفع أيضا.

لذلك، لا يعتمد المعروض من عملات البيتكوين على السياسة النقدية للبنك المركزي الافتراضي virtual central bank. في هذا الصدد، على الرغم من كونها عملة ليس لها قيمة جوهرية، فإن تشغيل نظام Bitcoin يشبه نمو الأموال بموجب معيار ذهبي gold standard، على الرغم من أن كمية الذهب المستخرجة كانت تاريخيا أكثر غرابة من نمو المعروض من عملات البيتكوين التي يزعم أنها تكون. اعتمادا على منظور المرء، يمكن أن تكون هذه السمة لشبكة البيتكوين فضيلة أو رذيلة.

حاليا، يتم تداول حوالي 13.7 مليون بيتكوين. ومع ذلك، فإن العدد الإجمالي لعملات البيتكوين التي يمكن إنشاؤها محدد بشكل تعسفي عند 21 مليون قطعة نقدية، والتي من المتوقع الوصول إليها في عام 2140. ومع ذلك، نظرا لأن عملة البيتكوين قابلة للقسم إلى ثمانية وحدات عشرية divisible to eight decimal places، فإن الحد الأقصى لمبلغ الوحدات القابلة للإنفاق هو أكثر من 2 كوادريليون quadrillion (أي 2,000 تريليون)⁵.

هذا، ويتم تخزين عملات البيتكوين المشتراة أو المملوكة بعد ذلك في محفظة رقمية على جهاز الكمبيوتر الخاص بالمستخدم أو في خدمة المحفظة عبر الإنترنت.

⁴ The current price of a Bitcoin can be obtained from Bitcoin-Charts available at <http://bitcoincharts.com/>.

⁵ Because the supply of Bitcoins is fixed in the long run, sustaining the payment of Bitcoins to miners for providing verification services will be impossible. Without that subsidy, the Bitcoin network arguably could face rising transaction costs and a diminished attractiveness when compared with traditional centralized payment systems.

نظرا لأن المعروض من عملات البيتكوين ثابت على المدى الطويل، فإن الحفاظ على دفع عملات البيتكوين للمستخدمين Miners لتقديم خدمات التحقق سيكون مستحيلا. بدون هذا الدعم، يمكن القول إن شبكة Bitcoin قد تواجه ارتفاع تكاليف المعاملات وتناقص الجاذبية عند مقارنتها بأنظمة الدفع المركزية التقليدية.



هل معاملات البيتكوين مجهولة؟

Are Bitcoin Transactions Anonymous?

إن معاملات البيتكوين ليست مجهولة الهوية حقاً⁶. ومثال على معاملة مجهولة هو تبادل النقود بين شخصين غريبين. في هذه الحالة، لا يلزم الكشف عن معلومات شخصية ولا يلزم وجود سجل للمعاملة. على الطرف الآخر، فإن المعاملة غير المجهولة هي عملية شراء نموذجية عبر الإنترنت باستخدام بطاقة ائتمان. وتتطلب هذه المعاملة التحقق من صحة وسيط طرف ثالث تعرف له هويات المشتري والبائع والمعلومات المالية ذات الصلة ويحتفظ بسجل للمعاملة. تقع معاملة البيتكوين بين هذين النقيضين.

ومع معاملة Bitcoin، لا يوجد وسيط تابع لجهة خارجية. حيث يتفاعل المشتري والبائع بشكل مباشر (نظير إلى نظير peer to peer)، ولكن يتم تشفير هوياتهم ولا يتم نقل أي بيانات شخصية من واحد إلى آخر. ومع ذلك، وعلى عكس المعاملة المجهولة anonymous transaction تماماً، هناك سجل معاملة. حيث يتم الاحتفاظ بسجل معاملات كامل لكل Bitcoin والهوية المشفرة لكل مستخدم Bitcoin في دفتر الأستاذ العام. لهذا السبب يعتقد أن معاملات البيتكوين تحمل أسماء مستعارة وليست مجهولة.

وبسبب دفتر الأستاذ العام، وجد الباحثون أنه باستخدام تحليل الحاسوب المتقدم sophisticated computer analysis، يمكن تتبع المعاملات التي تنطوي على كميات كبيرة من البيتكوين large quantities of Bitcoin والادعاء بأنه إذا تم إقرانها بأدوات إنفاذ القانون الحالية، فسيكون من الممكن الحصول على الكثير من المعلومات عن الأشخاص الذين ينقلون عملات البيتكوين⁷. أيضاً، إذا كانت بورصات البيتكوين (حيث من المرجح أن تحدث معاملات كبيرة) يجب أن تكون متوافقة تماماً مع لوائح السرية المصرفية (على سبيل المثال، قوانين مكافحة غسيل الأموال) المطلوبة من الوسطاء الماليين الآخرين، سيطلب من بورصات Bitcoin جمع البيانات الشخصية عن عملائها، مما يحد من قدرة النظام على الحفاظ على الاسم المستعار pseudonymity للمستخدم.

ما هو حجم استخدام البيتكوين؟

What Is the Scale of Bitcoin Use?

على الرغم من النمو الكبير منذ إنشائها، إلا أن حجم استخدام Bitcoin لا يزال عملة "متخصصة niche". واعتباراً من منتصف يناير 2015، بلغ العدد الإجمالي لعملات البيتكوين المتداولة على مستوى العالم حوالي 13.7 مليون، بزيادة حوالي مليون قطعة نقدية عن العام السابق. مع سعر السوق الأخير البالغ ما يقرب من 200 دولار، تبلغ القيمة السوقية الحالية لعملة البيتكوين (السعر × عدد العملات المتداولة) حوالي 2.7 مليار دولار. ومع ذلك، تسببت التقلبات الكبيرة في

⁶ Joshua Brustein, "Bitcoin May Not Be Anonymous After All," *Bloomberg Business Week*, August 27, 2013, available at <http://www.businessweek.com/articles/2013-08-27/bitcoin-may-not-be-so-anonymous-after-all>.

⁷ Sarah Meiklejohn et al., "A Fist Full of Bitcoins: Characterizing Payments Among Men with No Name," University of California, San Diego, December 2013, available at <http://cseweb.ucsd.edu/~smeiklejohn/>.



سعر البيتكوين في إظهار القيمة السوقية تغييرات كبيرة مماثلة خلال العام. في الآونة الأخيرة في ديسمبر 2013، مع تبادل البيتكوين بالقرب من 1100 دولار، كانت القيمة السوقية أعلى من 140 مليار دولار. على الرغم من أن العديد من البائعين يقبلون Bitcoin، إلا أن حجم المعاملات لا يزال متواضعا. خلال عام 2014، فقد تذبذبت قيمة حجم المعاملات اليومية العالمية لبيتكوين في نطاق يتراوح بين 40 مليون دولار و 60 مليون دولار، وهو ما يمثل ما بين 50,000 و 90,000 معاملة يومية⁸.

وعلى سبيل المقارنة For comparison، ففي يونيو 2014، بلغ المعروض النقدي في الولايات المتحدة (مجموع العملة sum of currency، والودائع تحت الطلب demand deposits، وودائع الادخار saving deposits، بما في ذلك حسابات التوفير في سوق المال money market saving accounts) حوالي 11.3 تريليون دولار (حوالي 1000 مرة أكبر)⁹. وأفادت شركة بطاقات الائتمان فيزا أن إجمالي حجمها بالدولار في عام 2013 بلغ 6.9 تريليون دولار، بمتوسط عدد معاملات فردية يومية يقارب 24 مليونا¹⁰. وفي عام 2013، وبلغ متوسط المعاملات اليومية بالدولار في أسواق الصرف الأجنبي العالمية أكثر من 4 تريليونات دولار¹¹.

هل سوف تؤثر عملات البيتكوين على سلوك بنك الاحتياطي الفيدرالي تجاه السياسة النقدية؟

Would Bitcoins Affect the Fed's Conduct of Monetary Policy?

ينفذ الاحتياطي الفيدرالي سياسة نقدية للتأثير على تدفق الأموال والائتمان إلى الاقتصاد لتحقيق أسعار مستقرة وأقصى قدر من التوظيف واستقرار الأسواق المالية. وفي نطاق استخدام البيتكوين الحالي، من المحتمل أن تكون صغيرة جدا بحيث لا تؤثر بشكل كبير على قدرة بنك الاحتياطي الفيدرالي على إدارة السياسة النقدية وتحقيق هذه الأهداف الثلاثة. ومع ذلك، إذا كان حجم الاستخدام سيزداد بشكل أكبر، فقد يكون هناك سبب يدعو إلى بعض القلق. فمن الناحية المفاهيمية Conceptually، يمكن أن يكون لعملة البيتكوين تأثير على إدارة السياسة النقدية إلى الحد الذي من شأنه

(1) أن يؤثر بشكل كبير على كمية النقود أو

(2) يؤثر على سرعة (معدل تداول) الأموال عبر الاقتصاد عن طريق تقليل الطلب على الدولار.

اذ فيما يتعلق بالمعروض النقدي، إذا حدثت معاملات البيتكوين على أساس مدفوع مسبقا حيث تدخل عملات البيتكوين في التداول عند تبادل الدولارات ثم يتم سحبها من التداول عند استبدالها مرة أخرى بالدولار، فسيكون التأثير الصافي على المعروض النقدي صغيرا.

وفما يتعلق بسرعة النقود velocity of money، إذا أدت الزيادة في استخدام البيتكوين إلى انخفاض في الحاجة إلى الاحتفاظ بالدولار، فسيؤدي ذلك إلى زيادة سرعة تداول الدولار ويميل إلى

⁸ Bitcoin data from Bitcoin Charts available at <http://bitcoincharts.com>

⁹ Board of Governors of the Federal Reserve System, *Money Stock Measures (H.6)*, available at <http://www.federalreserve.gov/releases/h6/current/default.htm>

¹⁰ Visa, Inc., Fact Sheet, available at http://corporate.visa.com/_media/visa-fact-sheet.pdf

¹¹ Bank for International Settlements, "Foreign Exchange Turnover in April 2013: Preliminary Global Results," Triennial Central Bank Survey, September 2013, at <https://www.bis.org/publ/rpfx13fx.pdf>



زيادة المعروض النقدي المرتبط بأي مبلغ معين من النقود الأساسية (العملة المتداولة بالإضافة إلى الاحتياطات المصرفية المحتفظ بها لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي). وفي هذه الحالة، لكي يحافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي على نفس الدرجة من التيسير النقدي، سيحتاج إلى إجراء تشديد تعويضي للسياسة النقدية. كحد أدنى، يمكن أن يؤدي الاستخدام الكبير لعملات البيتكوين إلى جعل قياس السرعة أكثر غموضاً، والحكم على الموقف المناسب للسياسة النقدية غير مؤكد¹².

بالإضافة إلى ذلك In addition، فإن الانخفاض الكبير في استخدام الدولار يميل أيضاً إلى تقليص حجم الميزانية العمومية لبنك الاحتياطي الفيدرالي size of the Fed's balance sheet وإدخال عامل آخر في نظره في كيفية التأثير على أسعار الفائدة قصيرة الأجل (أداة تنفيذ السياسة النقدية). ومع ذلك، فإن قدرة بنك الاحتياطي الفيدرالي على إدارة السياسة النقدية تعتمد على قدرته على زيادة أو تقليل احتياطات النظام المصرفي من خلال عمليات السوق المفتوحة. وطالما أن هناك طلباً كبيراً من قبل البنوك على الاحتياطات السائلة المقومة بالدولار، فمن المرجح أن يستمر بنك الاحتياطي الفيدرالي في التأثير على أسعار الفائدة وإدارة السياسة النقدية^{13 14}.

مرة أخرى، يعتمد أي تأثير كبير على النظام النقدي الأمريكي على أن حجم استخدام البيتكوين أصبح أكبر بكثير مما هو عليه في الوقت الحاضر. تتمثل إحدى القوى المهمة التي من المحتمل أن تعيق مثل هذا النمو في استخدام البيتكوين في التفضيل القوي لاستخدام الدولار الناتج عما يسميه الاقتصاديون العوامل الخارجية للشبكة (أي أن قيمة المنتج أو الخدمة تعتمد على عدد الآخرين الذين يستخدمونها). تخلق العوامل الخارجية للشبكة طلباً ذاتياً على العملة المهيمنة. كلما زاد استخدام العملة كوسيلة للتبادل، زادت سيولة وانخفضت تكاليف التعامل فيها، مما يؤدي بدوره إلى أن تصبح أكثر جاذبية للمستخدمين الجدد. تخلق العوامل الخارجية للشبكة ميلاً نحو امتلاك عملة واحدة مهيمنة وتمنح ميزة كبيرة لشغل العملة للدولار في كل من الاستخدام المحلي والدولي. ويعزز وضع العملة القانونية للدولار، الذي يرد تناوله أدناه، هذه الميزة¹⁵.

¹² Various categories of velocity are not directly observed; rather they are calculated from observed measures of the money supply, inflation, and output. Thus, each measure of the money supply (M1, M2, etc.) has a corresponding velocity. To the extent that actual transactions would occur with Bitcoin instead of a traditional measure of the money supply, the pattern of velocity could mislead policymakers regarding the effectiveness of monetary policy. On the other hand, policymakers could incorporate Bitcoin and other electronic currency in a measure of the money supply. See "What Does Money Velocity Tell Us About Low Inflation in the U.S.?" Yi Wen and Maria Arias, FRBSL, September 1, 2014, available at

لا يتم ملاحظة فئات مختلفة من السرعة بشكل مباشر. بدلاً من ذلك يتم حسابها من المقاييس المرصودة للمعروض النقدي والتضخم والإنتاج. وبالتالي، فإن كل مقياس للمعروض النقدي (M1، M2، إلخ) له سرعة مقابلة. إلى الحد الذي ستحدث فيه المعاملات الفعلية مع البيتكوين بدلاً من المقياس التقليدي للمعروض النقدي، فإن نمط السرعة يمكن أن يضلل صانعي السياسة فيما يتعلق بفعالية السياسة النقدية. ومن ناحية أخرى، يمكن لصانعي السياسات دمج البيتكوين والعملات الإلكترونية الأخرى في مقياس المعروض النقدي. انظر "ماذا تخبرنا سرعة المال عن انخفاض التضخم في الولايات المتحدة؟" يي وين وماريا أرياس، FRBSL، 1 سبتمبر 2014، متاح على الرابط التالي: <https://www.stlouisfed.org/On-The-Economy/2014/September/What-Does-Money-Velocity-Tell-Us-about-Low-Inflation-in-the-US>.

¹³ See also European Central Bank, Virtual Currency Schemes, October 2012, pp. 33-39, available at <http://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemes201210en.pdf>.

¹⁴ In a letter to the Senate Committee on Homeland Security and Governmental Affairs, then Fed chairman Bernanke noted that virtual currencies have the potential to be beneficial, but also carry risks, and while not a direct regulatory responsibility, are monitored by the Fed. He did not express any concern about virtual currencies hindering the Fed's ability to conduct monetary policy. Available at <http://online.wsj.com/public/resources/documents/VCurrency111813.pdf>.

¹⁵ Hal R. Varian, *Economics of Information Technology*, University of California, Berkeley, March 23, 2003, available at <http://www.sims.berkeley.edu/~hal>.



هذا، ويجني الاقتصاد الأمريكي فائدة كبيرة من وجود وحدة نقدية واحدة محددة جيدا ومستقرة للعمل كوسيلة للتبادل، ومخزن للقيمة، ووحدة حساب لتسهيل العدد الهائل من المعاملات الاقتصادية اليومية. إذا أدى الاستخدام الأكبر لعملة البيتكوين (والعملات المشفرة الأخرى) إلى وحدات نقدية متعددة وتجزئة نظام عملة الاقتصاد، فقد تتعرض هذه الفوائد للتهديد. ومع ذلك، لا تشكل Bitcoin حاليا تحديا كبيرا للدولار باعتباره العملة الرئيسية المتداولة. كما تمت مناقشته بالفعل، تعد Bitcoin حاليا وسيلة تداول ثانوية. تقلبات أسعارها الكبيرة تجعلها مخزنا ضعيفا للقيمة (تمت مناقشتها بشكل كامل أدناه)، وهناك القليل من الأدلة على أنها تستخدم كوحدة حساب (على سبيل المثال، الشركات التي تسعير المنتجات حصريا بالبيتكوين).

الحجج المؤيدة والمعارضة للاستخدام الأوسع للبيتكوين Arguments For and Against Wider Use of Bitcoin

لماذا يرغب المرء في استخدام عملات البيتكوين؟

Why Would One Want to Use Bitcoins?

يزعم أن Bitcoin تقدم ثلاث فوائد محتملة للمستخدمين: انخفاض تكاليف المعاملات، وزيادة الخصوصية، وعدم تآكل القوة الشرائية بسبب التضخم.

انخفاض تكاليف المعاملات للتبادلات الاقتصادية الإلكترونية

Lower Transaction Costs for Electronic Economic Exchanges

نظرا لعدم وجود وسيط تابع لجهة خارجية third-party intermediary، يزعم أن معاملات البيتكوين أقل تكلفة للمستخدمين من أولئك الذين يستخدمون أنظمة الدفع التقليدية مثل PayPal وبطاقات الائتمان، والتي تفرض رسوما كبيرة على التجار لدورهم كوسيط خارجي موثوق به للتحقق من صحة المعاملات الإلكترونية validate electronic transactions. بالإضافة إلى ذلك، فإن مبيعات البيتكوين لا يمكن عكسها، مما يزيل إمكانية إساءة استخدام عمليات رد المبالغ المدفوعة للمستهلكين، والتي يجدها التجار مكلفة. من المفترض أن ينقل التجار على الأقل بعض هذه المدخرات إلى العميل. هناك أدلة قصصية كبيرة تدعم هذا الافتراض، ولكن لا توجد بيانات شاملة حول حجم ميزة تكلفة معاملات البيتكوين.

هذا، ويمكن تعويض بعض ميزة تكلفة المعاملات من خلال السرعة البطيئة التي تحدث بها معاملات البيتكوين حاليا، والتي، اعتمادا على حجم المعاملة، يمكن أن تستغرق ما لا يقل عن 10 دقائق أو ما يصل إلى ساعة¹⁶.

¹⁶ See Data on transaction times at Blockchain, available at <http://blockchain.info/charts/avg-confirmation-time>.



وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تعويض ميزة Bitcoin في تكلفة المعاملات من خلال التقلب الكبير في سعر البيتكوين. من المرجح أن يؤدي ارتفاع سعر البيتكوين بالدولار إلى ردع المشتريين المحتملين الذين يتوقعون أن يروا قوتهم الشرائية أكبر في المستقبل. ومن المرجح أن يؤدي انخفاض سعر البيتكوين إلى ردع البائعين المحتملين الذين يتوقعون رؤية إيصالات مبيعاتهم المحتملة أكبر في المستقبل.

وعلى المدى الطويل، سيتوقف نظام Bitcoin عن إنشاء عملات معدنية جديدة، مما يلغي الدعم لعمال المناجم للتحقق من المعاملات. وبدون هذا الدعم، من المرجح أن تزداد تكلفة التحقق من المعاملة.

رفع معدل الخصوصية

Increased Privacy

قد يجد أولئك الذين يسعون للحصول على درجة عالية من الخصوصية مزيدا من الراحة في استخدام عملات البيتكوين في معاملاتهم التجارية والمالية (القانونية legal). وقد يكون خطر سرقة الهوية أقل أيضا، وقد يجد البعض إزالة الحكومة من النظام النقدي جذابة. ومع ذلك، كما نوقش أعلاه، لا تتمتع معاملات البيتكوين بإخفاء الهوية التي توفرها المعاملات النقدية، حيث يوجد سجل تاريخي دائم وكامل لمبالغ البيتكوين والهويات المشفرة لجميع المعاملات على نظام Bitcoin التي يمكن تتبعها.

لا تآكل في القوة الشرائية بسبب التضخم

No Erosion of Purchasing Power by Inflation

يعرف التضخم بأنه زيادة واسعة في أسعار السلع والخدمات. هذا يعادل القول بأن هناك انخفاضا في قيمة العملة المتداولة. هذا الانخفاض في القيمة يعني أن كل وحدة من وحدات العملة قابلة للاستبدال بكمية مخفضة من السلع والخدمات. ويعتقد عادة أن التضخم ظاهرة نقدية يفوق فيها المعروض من العملة الطلب على العملة مما يؤدي إلى انخفاض قيمة وحدتها (من حيث ما يمكن شراؤه).

في أغلب الأحيان، تنظم الحكومات (أو بنوكها المركزي) المعروض من النقود والائتمان، وغالبا ما تكون درجة معينة من سوء إدارة هذه الوظيفة الحكومية هي أصل مشكلة التضخم المرتفعة المستمرة. ومع ذلك، في حالة Bitcoin، لا توجد حكومة أو بنك مركزي ينظم توريد عملات البيتكوين. تمت برمجة المعروض من عملات البيتكوين لينمو بمعدل ثابت تنظمه درجة نشاط التعدين (وهي عملية من المحتمل أن تكون مرتبطة بالطلب المتزايد على البيتكوين) ثم يتم تحديدها بمبلغ ثابت.

يمكن أن يحدث التضخم إذا انخفض الطلب على البيتكوين بالنسبة إلى العرض الثابت. ويمكن أن يحدث التضخم أيضا إذا طورت شبكة البيتكوين احتياطيًا مصرفيًا جزئيا (أي البنوك التي تحتفظ



بجزء بسيط فقط من ودائعها في الاحتياطي وتقرض الباقي)، والتي ستكون أيضا وسيلة تزيد بشكل فعال من المعروض من عملات البيتكوين المتداولة¹⁷. وإذا انتقلت هذه البنوك الرقمية إلى وضع تستقر فيه الاحتياطيات المحتفظ بها، فإن مصدر التضخم هذا سيتضاءل.

ما هي العوامل التي قد تردع استخدام البيتكوين على نطاق واسع؟

What Factors Might Deter Widespread Bitcoin Use?

هناك عدد من العوامل التي يمكن أن تثبط discourage الاستخدام الواسع النطاق widespread use لعملة البيتكوين.

There are a number of factors that could discourage widespread use of Bitcoin.

ليست مناقصة قانونية

Not Legal Tender

إن الدولار هو عملة قانونية ويمكن استخدامه بموجب القانون لتبويض/ لسادد extinguish الديون العامة أو الخاصة. إذ يشترط على الدائن creditor قبول مناقصة قانونية لتسوية الدين. كحد أدنى، حيث يجبر دفع الضرائب الأفراد الأمريكيين على الاحتفاظ بالدولارات. ويمكن القول، بالنسبة للكثيرين، أن مثل هذا التأييد الحكومي مريح ويخلق طلبا أساسيا قويا على الدولار. وعلى النقيض من ذلك، فإن عملة مثل Bitcoin المرتبطة ببرنامج حاسوب معقد لا يفهمه الكثيرون ويعمل دون مساءلة أمام أي كيان مسيطر يمكن أن تكون وسيلة غير جذابة للاحتفاظ بالثروة لكثير من الناس.

لا يتمتع بالعوامل الخارجية لشبكة الدولار

Does Not Enjoy the Dollar's Network Externalities

كما هو مذكور أعلاه، تعتمد جاذبية استخدام الدولار على عدد الأشخاص الذين يستخدمونه بالفعل. وبالتالي فإن الاستخدام الواسع النطاق للدولار يشجع على استمرار استخدامه ويشكل عائقا (وإن لم يكن حاجزا لا يمكن التغلب عليه) أمام استخدام العملات الأخرى، بما في ذلك عملات البيتكوين.

¹⁷ Fractional reserves can occur when intermediaries issue obligations and rely on the unlikelihood of simultaneous redemption in order to fund additional activity. Put more simply, the firm keeps only a fraction of its assets in reserve to honor all of its other obligations, and uses the rest to pursue more earnings. In the case of Bitcoin, bank deposits and similar, fractional reserve policies by intermediaries can increase the effective supply of money-like instruments, and therefore contribute to inflation.

يمكن أن تحدث الاحتياطيات الجزئية عندما يصدر الوسطاء التزامات ويعتمدون على عدم احتمالية الاسترداد المتزامن من أجل تمويل نشاط إضافي. بعبارة أكثر بساطة، تحتفظ الشركة بجزء بسيط فقط من أصولها في الاحتياطي للوفاء بجميع التزاماتها الأخرى، وتستخدم الباقي لمتابعة المزيد من الأرباح. في حالة البيتكوين، يمكن للودائع المصرفية وما شابهها من سياسات الاحتياطي الجزئي من قبل الوسطاء أن تزيد من العرض الفعال للأدوات الشبيهة بالمال، وبالتالي تساهم في التضخم.





تقلب الأسعار لا يشجع استخدامه كوسيلة للتبادل

Price Volatility Discourages Its Use as Medium of Exchange

كان سعر البيتكوين متقلبا منذ إنشائها في عام 2009، مع مراعاة الارتفاعات الحادة والانخفاض الحاد في القيمة. خلال مارس 2013 وأبريل 2013، ارتفع سعر صرف عملة البيتكوين بالدولار من حوالي 50 دولارا إلى 350 دولارا ثم انخفض مرة أخرى إلى ما يقرب من 70 دولارا. ارتفع سعر البيتكوين بشكل أكثر حدة خلال خريف عام 2013، حيث ارتفع مما يقرب من 50 دولارا في سبتمبر إلى أكثر من 1100 دولار بحلول أوائل ديسمبر. خلال عام 2014، أظهر سعر البيتكوين اختلافات يومية كبيرة ولكنه اتجه بشكل عام إلى الهبوط. بحلول منتصف يناير 2015، تم تسعير عملة البيتكوين بالقرب من 200 دولار. هذا نمط سعر نموذجي للسلعة أكثر من العملة التي سيتم استخدامها كوسيلة للتبادل أو مخزن للقيمة. يشير سلوك السعر المتقلب إلى أن سوق البيتكوين مدفوع حاليا بمستثمرين مضاربين، وليس بسبب الطلب المتزايد على البيتكوين بسبب زيادة المعاملات من قبل التجار والمستهلكين consumers التقليديين.

وتتمثل إحدى مشكلات وجود شبكة بيتكوين التي يهيمن عليها المضاربون في أنها تمنح المستخدمين حافزا لتخزين عملات البيتكوين بدلا من إنفاقها - على عكس ما يجب أن يحدث لجعل العملة وسيلة تبادل ناجحة مثل الدولار¹⁸.

ومن المرجح أن تهيمن المضاربة Speculation على سوق عملات البيتكوين لأن قيمتها لا يمكن أن تركز على بعض "الأساسيات" الأساسية مثل كمية من بعض السلع المادية مثل الذهب، أو قيمة تدفق الأرباح التي تدعم سعر سهم الشركة، أو السلامة الأساسية المتصورة والاستقرار للاقتصاد ومؤسساته الحاكمة (كما هو الحال، يمكن القول، صحيح بالنسبة للدولار). وهذا،

سوف يؤدي التحيز الانكماش Deflationary Bias طويل الأجل للنظام إلى تثبيط استخدامه كعملة

The System's Long-Term Deflationary Bias Will Discourage Its Use as Currency

نظرا لأن العرض محدود على المدى الطويل، فإن الاستخدام الواسع النطاق لبيتكوين يعني أن الطلب على البيتكوين من المحتمل أن يتجاوز العرض، مما يتسبب في زيادة سعر البيتكوين بشكل مطرد. والنتيجة الطبيعية لهذه الزيادة هي أن سعر البيتكوين للسلع والخدمات سينخفض بشكل مطرد مما يتسبب في الانكماش. في مواجهة الانكماش deflation، هناك حافز قوي لتخزين عملات البيتكوين وعدم إنفاقها، مما يتسبب في انخفاض المستوى الحالي للمعاملات¹⁹. وإذا تم تعميمه generalized

¹⁸ Felix Salmon, "The Bitcoin Bubble and the Future of Currency," *Medium*, April 2013, available at <https://medium.com/money-banking/2b5ef79482cb>.

¹⁹ Dan Kervick, "Bitcoin's Deflationary Weirdness," *New Economic Perspectives*, April 2013, available at <http://neweconomicperspectives.org/2013/04/talking-bitcoin.html>.



على ظاهرة على مستوى الاقتصاد، فإن الانكماش deflation يمكن أن يتسبب في نمو اقتصادي أبطأ من المعتاد وبطالة unemployment أعلى من المعتاد.

وتسلط هذه النتيجة المحتملة possible outcome الضوء على الأهمية المحتملة لمرونة elastic العملة الرئيسية للاقتصاد economy's principal currency، وزيادة العرض supply increasing وانخفاض decreasing العرض لتلبية الاحتياجات المتغيرة للاقتصاد، والدور المهم للبنك المركزي في تنفيذ مثل هذه السياسة النقدية. إذ كانت مخاطر العملة غير المرنة inelastic currency واضحة، لفترة من حوالي عام 1880 إلى عام 1914، عندما كان النظام النقدي للولايات المتحدة يعمل وفقا لمعيار الذهب gold standard. في ذلك الوقت، أودى التحيز الانكماشى deflationary bias للإمداد غير المرن من الذهب إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، وتسبب في حالة من الذعر المصرفي الدوري periodic banking panics، وأدى إلى زيادة عدم استقرار الناتج. حيث تم إنشاء الاحتياطي الفيدرالي في عام 1913 لتوفير عملة مرنة elastic currency. وعلى وجه الخصوص، يتحدث الأداء الاقتصادي الجيد عموما في حقبة ما بعد الحرب عن الفوائد المترتبة على وجود بنك مركزي لإدارة عملة مرنة، ليس فقط لتلبية احتياجات المعاملات المتغيرة للاقتصاد، ولكن أيضا لاستخدام السياسة النقدية بشكل استباقي لتحقيق الاستقرار في الناتج والتضخم.

عدم تأكيد أمان شبكة البيتكوين

Bitcoin's Network Security Is Uncertain

وعلى الرغم من أن التزوير counterfeiting غير ممكن، إلا أن بورصات البيتكوين وخدمات المحفظة عانت في بعض الأحيان من أجل الأمان. كما أن أنظمة الدفع النقدي والإلكترونية التقليدية لديها مشاكل أمنية دورية، ولكن ارتفاع معدل حدوث مشاكل أمنية على نظام يحاول ترسيخ نفسه واكتساب ثقة العملاء قد يكون أكثر ضررا. تضمنت بعض الأمثلة البارزة للخروقات الأمنية على شبكة Bitcoin ما يلي:

- في يناير 2015، عقلت Bitstamp، وهي بورصة أوروبية كبيرة للبيتكوين، تم إيقاف خدماتها بعد خرق أمني تضمن خسارة 19,000 بيتكوين، بقيمة حوالي 5 ملايين دولار²⁰.
- شن الهكرة سلسلة ضخمة من هجمات انكار الخدمة الموزعة denial-of-service attacks ضد بورصة البيتكوين الأكثر شهرة، Mt. Gox، وفي عام 2013. تمت سرقة حوالي 850,000 عملة بيتكوين بقيمة تزيد عن 400 مليون دولار. أعلن Mt. Gox لاحقا إفلاسه²¹.
- في أواخر أغسطس 2012، أغلق المالك عملية بعنوان Bitcoin Savings and Trust، مما أدى إلى ترك حوالي 5.6 مليون دولار من الديون القائمة على البيتكوين²².

²⁰ Mariella Moon , "Bitcoin Exchange Loses \$5 Million in Security Breach," Engadget, available at <http://www.engadget.com/2015/01/06/bitstamp-bitcoin-exchange-hack/>.

²¹ Mitt Clinch, "Bitcoin Hacked: Price Stumbles After Buying Frenzy," CNBC, April 4, 2013, available at <http://www.cnbc.com/id/100615508>.

²² Adrienne Jeffries, "Suspected Multi-Million Dollar Bitcoin Pyramid Scheme Shuts Down, Investors Revolt," The Verge, August 27, 2012, available at <http://www.theverge.com/2012/8/27/3271637/bitcoin-savings-trust-pyramid-scheme-shuts-down>.





- في سبتمبر 2012، أبلغت Bitfloor، وهي بورصة Bitcoin، عن تعرضها للاختراق، مع سرقة 24,000 بيتكوين (ما يعادل 250,000 دولار تقريباً). ونتيجة لذلك، علق Bitfloor عملياتها مؤقتاً.²³
- في 3 أبريل 2013، تم اختراق Instawallet، مزود محفظة على شبكة الإنترنت، مما أدى إلى سرقة أكثر من 35,000 بيتكوين. بسعر 129.90 دولار لكل بيتكوين في ذلك الوقت، أو ما يقرب من 4.6 مليون دولار في المجموع، علق Instawallet عملياتها.²⁴
- في 11 أغسطس 2013، أعلنت مؤسسة Bitcoin Foundation أنه تم استغلال خطأ في البرنامج داخل نظام التشغيل Android للسرقة من محافظ المستخدمين.²⁵
- 23 و 26 أكتوبر 2013، تم هكك بنك بيتكوين يعمل من أستراليا ولكنه مخزن على خوادم في الولايات المتحدة، مع خسارة 4,100 بيتكوين، أو أكثر من مليون دولار أسترالي.²⁶

القضايا القانونية والتنظيمية

Legal and Regulatory Issues

الاعتبارات القانونية بشكل عام

Legal Considerations Generally

- من أجل تقديم بعض المعلومات حول الجهود الأخيرة التي بذلتها السلطات الفيدرالية والولائية والدولية لدراسة أو مراقبة أو تنظيم العملات الرقمية، يحدد هذا القسم من التقرير
1. البند في دستور الولايات المتحدة الذي يمنح الكونغرس سلطة على المال.
 2. يصف بعض الأنشطة والدراسات الفيدرالية والولائية والدولية الحديثة التي تتعامل مع النقود الرقمية. و
 3. يحدد بعض القوانين الفيدرالية التي قد تكون متورطة أو التي تم استخدامها فيما يتعلق بالنقود الرقمية.

وعند تقديم هذه المعلومات، حددنا بعض القوانين الفيدرالية والأنظمة التنظيمية التي قد يكون لها بعض الانطباق على العملة الرقمية، على الرغم من أن أيًا منها لا يحتوي على لغة صريحة بهذا المعنى أو يذكر صراحة العملة التي لم تصدرها سلطة حكومية. من المرجح أن تطبق المحاكم بعض القوانين الفيدرالية، بسبب تغطيتها الواسعة، فيما يتعلق بالعملية الرقمية. على سبيل المثال، من المرجح أن ترى المحاكم أن القوانين الفيدرالية للاحتيال عبر البريد والاحتيال البنكي تنطبق على المخططات الاحتيالية المصممة لإحداث خسائر مالية فيما يتعلق بشراء العملات الرقمية أو بيعها أو تداولها.²⁷

²³ Vitalik Buterin, "Bitfloor Hacked, \$250,000 Missing," *Bitcoin Magazine*, September 4, 2012, available at <http://bitcoinmagazine.com/2139/bitfloor-hacked-250000-missing/>

²⁴ Joe Weisenthal, "Bitcoin Service Instawallet: We've Been Hacked and are Suspending Service Indefinitely," *Business Insider*, April 3, 2013, available at <http://www.businessinsider.com/instawallet-suspended-2013-4>.

²⁵ Richard Chirgwen, "Android Bug Batters Bitcoin Wallets," *The Register*, August 12, 2013, available at http://www.theregister.co.uk/2013/08/12/android_bug_batters_bitcoin_wallets/

²⁶ Ben Grubb, "Australian Bitcoin Bank Hacked: \$1 Million + Stolen," *Brisbane Times*, November 8, 2013, available at <http://www.brisbanetimes.com.au/it-pro/security-it/australian-bitcoin-bank-hacked-1m-stolen-20131108-hv2iv.html>

²⁷ These include 18 U.S.C. §§1341 (mail fraud) and 1343 (wire fraud). The wire fraud statute, for example, applies to "[w]hoever, having devised or intending to devise any scheme or artifice to defraud, or for obtaining money or property by means of false or fraudulent pretenses, representations, or promises, transmits or causes to be transmitted by means of wire, radio, or television communication in interstate or foreign commerce, any writings, signs, signals, pictures, or sounds for the purpose of executing such





ومع ذلك، فإن القوانين الفيدرالية التي توفر حماية المستهلك فيما يتعلق بالمعاملات المالية للمستهلكين، مثل قانون الحقيقة في الإقراض²⁸ وقانون الحقيقة في المدخرات²⁹، لا تتضمن لغة تشير على وجه التحديد إلى معاملات العملة الرقمية.³⁰

سلطة الكونغرس بموجب المادة الأولى من دستور الولايات المتحدة Power of Congress under Article I of the U.S. Constitution

يبدو أن إحدى السلطات المباشرة للكونغرس بموجب دستور الولايات المتحدة، وهي منح سلطة "سك النقود" to coin Money و "تنظيم قيمتها" regulate the Value³¹، توفر سلطة كافية للإشراف والرقابة المكثفة على النقود الرقمية. فسرت المحكمة العليا هذا البند على نطاق واسع. وتم تأييد البند للسماح بالتشريع الذي يؤيد البنك الأول للولايات المتحدة ويمنحه سلطة إصدار السندات المتداولة³². كما تم تأييد التشريع الذي يقضي بمعاملة سندات الخزانة الأمريكية على أنها عملة قانونية للديون السابقة³³ والتشريع الذي يلغي بنود الذهب في العقود الخاصة³⁴ على أساس هذا البند من الدستور. بحيث يمكن تمييز اتساع نطاق السلطة من بيان المحكمة في قضايا المناقصات القانونية عندما رأت المحكمة أن "العقد لدفع الأموال يخضع بالضرورة للسلطة الدستورية للحكومة على العملة، مهما كانت تلك السلطة، وبالتالي يتم افتراض التزام الأطراف بالإشارة إلى تلك السلطة"³⁵.

scheme or artifice." Regulation Z, 12 C.F.R. 226, implementing the Truth in Lending Act (TILA) is premised on credit transactions, interest, and fees in terms of U.S. money. At present it is a matter of pure speculation as to whether the Consumer Financial Protection Board (CFPB), the agency charged with implementing TILA, could reasonably interpret the statute, given its language, structure, and legislative history, as a basis for issuing regulations to cover transactions in digital money.

وتشمل هذه الباب 18 من تقنين الولايات المتحدة USC القسم § 1341 (الاحتيال عبر البريد) والباب 1343 (الاحتيال الهاتفي). وعلى سبيل المثال، ينطبق قانون الاحتيال على "كل من ابتكر أو بنوي ابتكار أي مخطط أو حيلة للاحتيال أو للحصول على أموال أو ممتلكات عن طريق ادعاءات أو إقرارات أو وعود كاذبة أو احتيالية، أو ينقل أو يتسبب في نقل أي كتابات أو علامات أو إشارات أو صور أو أصوات عن طريق الاتصالات السلكية أو اللاسلكية أو التلفزيونية في التجارة بين الولايات أو التجارة الخارجية بغرض تنفيذ مثل هذا المخطط أو الحيلة. اللائحة Z، 12 C.F.R. 226، حيث يعتمد تنفيذ قانون الحقيقة في الإقراض (TILA) على المعاملات الائتمانية والفوائد والرسوم فيما يتعلق بالأموال الأمريكية. في الوقت الحاضر، الأمر مجرد تكهنات حول ما إذا كان مجلس الحماية المالية للمستهلك (CFPB)، الوكالة المكلفة بتنفيذ TILA، يمكنه تفسير القانون بشكل معقول، بالنظر إلى لغته وهيكله وتاريخه التشريعي، كأساس لإصدار اللوائح لتغطية المعاملات بالنقود الرقمية.

²⁸ 15 U.S.C. §§1601 et seq.

²⁹ 12 U.S.C. §§4301-4313. (This applies to deposits held at depository institutions, i.e., banks, thrifts, savings associations, and credit unions.)

³⁰ list of the regulations implementing federal laws providing consumer protection for financial transactions can be found on the Consumer Financial Protection Bureau's (CFPB's) website at <http://www.consumerfinance.gov/regulations/#ecfr>.

³¹ U.S. Const., Art. I, §8, cl. 5.

³² McCulloch v. Maryland, 17 U.S. (4 Wheat.) 316 (1819); Veazie Bank v. Fenno, 75 U.S. (8 Wall.) 533 (1869).

³³ Legal Tender Cases (Knox v. Lee), 79 U.S. (12 Wall.) 457 (1871); Juilliard v. Greenman, 110 U.S. 421 (1884).

³⁴ Norman v. Baltimore & Ohio R.R., 294 U.S. 240 (1935).

³⁵ Legal Tender Cases (Knox v. Lee), 79 U.S. (12 Wall.) 457, 549 (1871).





النشاط الحالي/ الأخير Recent Activity

يقدم هذا القسم مسحاً موجزاً لبعض مخاوف وأنشطة الكيانات الحكومية الفيدرالية والولائية والدولية فيما يتعلق بظهور العملات الرقمية.

النشاط التشريعي الأخير: الكونغرس

Recent Legislative Activity: Congress

في الكونغرس، فإن الاهتمام بالعملات الافتراضية في المرحلة الاستكشافية (exploratory stage). حيث وجهت اللجنة المالية بمجلس الشيوخ مكتب المساءلة الحكومية (GAO) لمراجعة أي متطلبات ضريبية ومخاطر امتثال متورطة وتقييم جهود دائرة الإيرادات الداخلية (IRS) لإعلام الجمهور في ضوء المصادر الخارجية والإنترنت لهذه العملات. ففي 13 مايو 2013، أصدر مكتب المساءلة الحكومية مسحاً³⁶ يصف أنواع العملات الافتراضية، وعدم كفاية البيانات المتاحة عنها، ومدى جهود مصلحة الضرائب. وأشارت إلى أن إرشادات مصلحة الضرائب الأمريكية بشأن العملات الافتراضية³⁷ تركز على العملات المستخدمة في المجتمعات الافتراضية، مثل Linden Dollars و Second Life، وتتجاهل العملات، مثل Bitcoin، التي يمكن استخدامها في الاقتصاد الحقيقي. وأشار مكتب المساءلة الحكومية أيضاً إلى أن قانون الضرائب يفقر إلى الوضوح حول كيفية التعامل مع العملة الافتراضية لأغراض الإبلاغ. هل هي ملكية أم مقايضة أو عملة أجنبية أم أداة مالية؟

بدأت لجنة الأمن الداخلي والشؤون الحكومية بمجلس الشيوخ في النظر في كيفية مواجهة الوكالات الفيدرالية لصعود العملات الافتراضية. في 12 أغسطس 2013، أرسل رئيس اللجنة وعضوها البارز خطابات³⁸ إلى العديد من الوكالات الفيدرالية، بما في ذلك وزارات العدل (DOJ) والخزانة والأمن الداخلي. لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC)؛ لجنة تداول السلع الآجلة (CFTC)؛ والاحتياطي الفيدرالي، الذي يسعى للحصول على معلومات حول سياسات العملة الافتراضية أو مبادراتها أو أنشطتها أو إرشاداتها أو خططها المتعلقة بالعملة الافتراضية أو الرقمية. تتصور اللجنة نهجاً على مستوى الحكومة لتهديدات وعود العملة الرقمية. وطلبت اللجنة من مكتب المساءلة الحكومية أن يدرس قضايا السياسة المحتملة المتعلقة بحالة الطوارئ للعملة الرقمية.

استجابة لطلب لجنة الأمن الداخلي والشؤون الحكومية في مجلس الشيوخ، أصدر مكتب المساءلة الحكومية تقريراً عن مكتب المساءلة الحكومية في أيار/مايو 2014 بعنوان "العملات الافتراضية: التحديات التنظيمية الناشئة وإنفاذ القانون" وحماية المستهلك³⁹. ويفصل تقرير مكتب المساءلة الحكومية مسؤوليات والجهود المبذولة من قبل مختلف منظمي الخدمات المالية الفيدرالية ووكالات

³⁶ U.S. Government Accountability Office, *Virtual Economies and Currencies: Additional IRS Guidance Could Reduce Tax Compliance Risks*, GAO-14-496, May 2013.

³⁷ Internal Revenue Service, "Tax Consequences of Virtual World Transactions," at <http://www.irs.gov/Businesses/Small-Businesses-&Self-Employed/Tax-Consequences-of-Virtual-World-Transactions>.

³⁸ See <http://www.hsgac.senate.gov/reports/letters>.

³⁹ See <http://www.gao.gov/products/GAO-14-496>.





إنفاذ القانون لمعالجة الآثار المترتبة على العملة الافتراضية⁴⁰. ويتضمن التقرير مخططا يسرد مجموعات العمل المشتركة بين الوكالات إلى جانب وكالاتهم المشاركة ومهامهم وكيفية تعاملهم مع العملات الافتراضية. أدى تقييم مكتب محاسبة الحكومة للمسؤوليات الحالية لمختلف الوكالات الفيدرالية، وعمل مجموعات العمل المشتركة بين الوكالات، وأنواع الإجراءات المتخذة حتى الآن إلى التركيز على عدم وجود جهود لمعالجة قضايا حماية المستهلك المتعلقة بالعملات الافتراضية. وأشار التقرير إلى أن الوكالة الفيدرالية المكلفة بتنفيذ القوانين الفيدرالية التي تغطي الخدمات المالية المقدمة للمستهلكين، وهي مكتب الحماية المالية للمستهلك⁴¹، لم تشارك بشكل كبير في فرق العمل المشتركة بين الوكالات. لذلك، أوصى التقرير بمزيد من الاهتمام لحماية المستهلك وزيادة مشاركة CFPB في فرق العمل المشتركة بين الوكالات:

وتشير الأحداث الأخيرة إلى أن حماية المستهلك هي خطر ناشئ، كما يتضح من فقدان أو سرقة عملات البيتكوين من البورصات ومقدمي المحافظ الافتراضية وتحذيرات المستهلكين الصادرة عن غير الفيدرالية وغير الأمريكية. الكيانات entities. ومع ذلك، لم تؤكد مجموعات العمل الفيدرالية المشتركة بين الوكالات التي تتناول العملات الافتراضية حتى الآن على قضايا حماية المستهلك، وكانت مشاركة وكالة الحماية المالية للمستهلك الرائدة في الحكومة الفيدرالية، CFPB، محدودة⁴².

ورد CFPB بالإشارة إلى أنه اعتبارا من تاريخ تحقيق مكتب المساءلة الحكومية، كانت جميع جهود CFPB للتعامل مع العملة الافتراضية عبارة عن تبادلات غير رسمية مع المنظمين الفيدراليين والولائي والدوليين. وأكدت لمكتب المساءلة الحكومية أنه في المستقبل "سيحدد مجموعات عمل مشتركة بين الوكالات تتعامل مع العملات الافتراضية حيث ستعزز مشاركة CFPB عملها ... وتساهم بخبرة قيم في حماية المستهلك في تلك الجهود"⁴³ وبعد ذلك، في 11 أغسطس 2014، أصدر CFPB استشارة للمستهلكين تحدد خصائص Bitcoin وتصف مزالق وقضايا العملة الافتراضية، بشكل عام، والبيتكوين، على وجه الخصوص⁴⁴.

⁴⁰ Agencies included are the Board of Governors of the Federal Reserve System, the CFPB, the Commodity Futures Trading Commission, the Department of Homeland Security (including the U.S. Immigration and Customs Enforcement and the U.S. Secret Service), the Department of Justice (including the Federal Bureau of Investigation), the Department of the Treasury (including the Financial Crimes Enforcement Network and the Office of the Comptroller of the Currency), the Federal Deposit Insurance Corporation, the National Credit Union Administration, and the Securities and Exchange Commission.

الوكالات المدرجة هي مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، CFPB، لجنة تداول السلع الآجلة، وزارة الأمن الداخلي (بما في ذلك إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية والخدمة السرية الأمريكية)، وزارة العدل (بما في ذلك مكتب التحقيقات الفيدرالي)، وزارة الخزانة (بما في ذلك شبكة إنفاذ قوانين الجرائم المالية ومكتب المراقب المالي للعملة)، المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع، وإدارة الاتحاد الائتماني الوطني، ولجنة الأوراق المالية والبورصات.

⁴¹ 12 U.S.C. §5491(a).

⁴² GAO-14-496, at 39-40.

⁴³ "identify interagency working groups addressing virtual currencies where the CFPB's participation would enhance its own work ... and ... contribute valuable consumer protection expertise to those efforts." Ibid., at 49, Letter to Lawrence Evans, Jr., director Financial Markets and Community Investment, U.S. Government Accountability Office, from William Wade-Grey, acting assistant director, Card and Payment Markets, CFPB (May 6, 2014).

⁴⁴ CFPB, "CFPB Warns Consumers About Bitcoin," August 11, 2014, <http://www.consumerfinance.gov/newsroom/cfpb-warns-consumers-about-bitcoin/>.





النشاط التنظيمي الفيدرالي

Federal Regulatory Activity

يدقق scrutinizing المنظمون الفيدراليون بشكل متزايد في كيفية ارتباط العملة الافتراضية والبيتكوين بالولايات. حيث كان على السلطات ومؤسساتها مواجهة الهكثرة الإجرامية لمحافظ بيتكوين والخاطفين الذين يطلبون دفع فدية بعملة البيتكوين⁴⁵. وعلاوة على ذلك، ذكرت وزارة الخزانة أن الإرهابيين يتبنون البيتكوين⁴⁶.

ففي خطاب ألقاه في 26 يونيو 2015 في مؤتمر حول العملات الرقمية، قدم مسؤول في وزارة العدل مخططا موجزا لبعض الملاحقات القضائية الفيدرالية لبيتكوين federal Bitcoin prosecutions ودعا صناعة الخدمات المالية financial services industry إلى توخي الحذر للانتهاكات المحتملة التي تنطوي على العملات الرقمية⁴⁷. حيث تفكر بعض الوكالات الفيدرالية، بما في ذلك CFPB، في اتخاذ مزيد من الإجراءات. بعد إصدار استشارة للمستهلكين حول المزالق المرتبطة بالبيتكوين، بدأ CFPB في قبول شكاوى المستهلكين بشأن العملة الافتراضية وقضايا البيتكوين⁴⁸.

يشمل النشاط التنظيمي الفيدرالي الآخر التوجيه⁴⁹ الصادر عن شبكة إنفاذ الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة Treasury's Financial Crimes Enforcement Network (FINCEN) وبيان تسجيل Winkelvoss Bitcoin Trust⁵⁰ المقدم إلى لجنة الأوراق المالية والبورصات. بالإضافة إلى ذلك، نشرت هيئة الأوراق المالية والبورصات نصائح للمستثمرين في 2013⁵¹ و2014⁵² بشأن تهديد بعمليات الاحتيال على العملات الافتراضية على الإنترنت. تم تقديم بلاغ احتيال جنائي criminal fraud complaint⁵³ تنهم بورصة بيتكوين بالانخراط في مخطط بونزي Ponzi scheme؛ ونجح البلاغ في إقناع محكمة المقاطعة الفيدرالية بأن عملات البيتكوين هي أموال. حيث استنتجت المحكمة أنه نظرا لأن عملات البيتكوين تستخدم كأموال لشراء سلع أو خدمات ويمكن استبدالها بالعملات التقليدية، فهي أموال، وبالتالي، فإن عقد استثمار عملات البيتكوين هو

⁴⁵ See Kasia Klimasinska, "Terrorists Eying Bitcoin, Social Media to Fund Jihad, U.S. Says," *Bloomberg BNA Banking Daily*, June 15, 2015; Nathaniel Popper, "For Ransom, Bitcoin Replaces the Bag of Bills," *New York Times Deal Book*, July 25, 2015, <http://www.nytimes.com/2015/07/26/business/dealbook/for-ransom-bitcoin-replaces-the-bag-of-bills.html>.

⁴⁶ Department of the Treasury, "National Terrorist Risk Assessment," at pp. 57-58 (2015), <http://www.treasury.gov/press-center/press-releases/Pages/jl0072.aspx>.

⁴⁷ U.S. Department of Justice, "Assistant Attorney General Leslie R. Caldwell Delivers Remarks at the ABA's National Institute on Bitcoin and Other Digital Currencies," press release, June 26, 2015, <http://www.justice.gov/opa/speech/assistant-attorney-general-leslie-r-caldwell-delivers-remarks-aba-s-national-institute>.

⁴⁸ The CFPB has "announced that consumers who encounter a problem with a virtual currency product or service can now submit a complaint with the Bureau." See CFPB, "CFPB Warns Consumers About Bitcoin," August 11, 2014, <http://www.consumerfinance.gov/newsroom/cfpb-warns-consumers-about-bitcoin/>.

⁴⁹ U.S. Department of the Treasury, Financial Crimes Enforcement Network, "Application of FinCEN's Regulations to Persons Administering, Exchanging, or Using Virtual Currencies," March 18, 2013, http://www.fincen.gov/statutes_regs/guidance/html/FIN-2013-G001.html.

⁵⁰ Form S-1 Registration Statement, Winkelvoss Bitcoin Trust, <http://www.sec.gov/Archives/edgar/data/1579346/000119312513279830/d562329ds1.htm>.

⁵¹ U.S. Securities and Exchange Commission, Office of Investor Education and Advocacy, "Investor Alert: Ponzi Schemes Using Virtual Currencies," SEC Pub. No. 153 (7/13); U.S. Securities and Exchange Commission, "SEC Charges Texas Man with Running Bitcoin-Denominated Ponzi Scheme" press release 2013-132, July 23, 2013, <http://www.sec.gov/News/PressRelease/Detail/PressRelease/1370539730583>.

⁵² U.S. Securities and Exchange Commission, "Investor Alert: Bitcoin and Other Virtual Currency-Related Investments," May 7, 2011, <http://investor.gov/news-alerts/investor-alerts/investor-alert-bitcoin-other-virtual-currency-related-investments#.U7rMyCgYCZQ>.

⁵³ See <http://www.sec.gov/litigation/complaints/2013/comp-pr2013-132.pdf>.





"عقد استثمار investment contract"، وبالتالي، ورقة مالية بموجب قانون الأوراق المالية الفيدرالي⁵⁴. في إجراء إنفاذ آخر، اتهمت وزارة الأمن الداخلي Mt. Gox ، وهي أكبر بورصة بيتكوين في اليابان في الولايات المتحدة، مع تشغيل شركة خدمات مالية غير مرخصة في انتهاك للبواب U.S.C. 18 القسم 1960 واستولت على حسابها المصرفي. وبعد ذلك، تقدمت Mt. Gox بطلب للإفلاس في اليابان، وفي 14 يونيو 2014، وافق قاضي الإفلاس الفيدرالي على التماسها بموجب الفصل 15 من قانون الإفلاس الأمريكي U.S. Bankruptcy Code، مما يسمح لمحكمة الإفلاس الأمريكية بحماية أصولها الأمريكية بينما تستمر إجراءات الإفلاس في الخارج⁵⁵.

لم يصدر المنظمون المصرفيون الفيدراليون بعد أي إرشادات أو لوائح تحكم كيفية تعامل البنوك مع Bitcoin، خارج إطار مكافحة غسل الأموال. بموجب القانون الحالي، فإن المنظم المصرفي الفيدرالي الذي يتحمل المسؤولية الأكبر عن نظام الدفع هو مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي⁵⁶. في فبراير 2014، أخبرت رئيسة الاحتياطي الفيدرالي جانيت يلين اللجنة المصرفية بمجلس الشيوخ أن "البيتكوين هو ابتكار في مجال الدفع يحدث خارج الصناعة المصرفية. على حد علمي، لا يوجد تقاطع على الإطلاق، بأي شكل من الأشكال، بين البيتكوين والبنوك التي يتمتع الاحتياطي الفيدرالي بالقدرة على الإشراف عليها وتنظيمها"⁵⁷. ومع ذلك، اعتبر مجلس الاحتياطي الفيدرالي، في اجتماعه المشترك في 9 مايو 2014 مع مجلسه الاستشاري الفيدرالي، إمكانات بيتكوين على أنها "تهديد للنظام المصرفي أو النشاط الاقتصادي أو الاستقرار المالي" ويبدو أنه تبني سياسة يمكن وصفها بأنها انتظار يقظ⁵⁸. فلم تسفر هذه السياسة عن أي إصدارات تنظيمية في عام 2014. ومع ذلك، ظهرت دراسات حول الجوانب الفنية لبيتكوين في ثلاث أوراق بحثية، اثنتان صادرتان

⁵⁴ Securities and Exchange Commission v. Shavers, 2013 WL4028182, No. 4:13-CV-416 (E.D. Tex. August 6, 2013). This appears to be the first ruling addressing the question of whether digital currency issued without the backing of a government or other official entity is to be legally considered money.

يبدو أن هذا هو الحكم الأول الذي يتناول مسألة ما إذا كانت العملة الرقمية الصادرة دون دعم من حكومة أو كيان رسمي آخر تعتبر أموالاً قانونية.

⁵⁵ Michael Balton, "Mt. Gox U.S. Bankruptcy Approved to Help Bitcoin Hunt," *Bloomberg News*, June 17, 2014, <http://www.bloomberg.com/news/2014-06-17/mt-gox-u-s-bankruptcy-approved-to-help-bitcoin-hunt.html>.

⁵⁶ "Bitcoin is a payment innovation that's taking place outside the banking industry. To the best of my knowledge there's no intersection at all, in any way, between Bitcoin and banks that the Federal Reserve has the ability to supervise and regulate."

⁵⁷ "Bitcoin is a payment innovation that's taking place outside the banking industry. To the best of my knowledge there's no intersection at all, in any way, between Bitcoin and banks that the Federal Reserve has the ability to supervise and regulate." Senate Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs, Semiannual Monetary Policy Report to the Congress, February 27, 2014, available at <http://www.banking.senate.gov/public/index.cfm?FuseAction=Newsroom.Video>.

⁵⁸ Federal Advisory Council and Board of Governors of the Federal Reserve System, Record of Meeting, May 9, 2014, <http://www.federalreserve.gov/aboutthefed/fac.htm/>. The Record of the Meeting at p. 10 includes the following statement with respect to Bitcoin: "Systemically, Bitcoin's nascency makes it more curiosity than threat. Its greatest near-term hazards are its avoidance of consumer protection measures and illicit use, both of which support increased regulation. Medium- to long-term effects could be more pronounced as the network self-refines and adoption increases, requiring traditional payment processors to adapt and respond."

المجلس الاستشاري الفيدرالي ومجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، محضر الاجتماع، 9 مايو 2014، <http://www.federalreserve.gov/aboutthefed/fac.htm>.

يتضمن سجل الاجتماع في ص. 10 البيان التالي فيما يتعلق بالبيتكوين: "من الناحية المنهجية، فإن سوء حالة البيتكوين يجعلها فضولاً أكثر من كونها تهديداً. وتتمثل أكبر مخاطرها على المدى القريب في تجنبها لتدابير حماية المستهلك والاستخدام غير المشروع، وكلاهما يدعم زيادة التنظيم. يمكن أن تكون التأثيرات متوسطة إلى طويلة الأجل أكثر وضوحاً مع زيادة التحسين الذاتي للشبكة وزيادة الاعتماد، مما يتطلب معالجة الدفع التقليدية للتكيف والاستجابة".





عن البنوك الإقليمية للاحتياطي الفيدرالي⁵⁹ وواحدة نشرتها أقسام البحوث والإحصاء والشؤون النقدية التابعة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي⁶⁰.

أنشطة البنك الإقليمي للاحتياطي الفيدرالي

Federal Reserve Regional Bank Activities

يدرس ما لا يقل عن ثلاثة من خبراء الاقتصاد في الاحتياطي الفيدرالي العملات الرقمية والبيتكوين على وجه الخصوص⁶¹. وعلاوة على ذلك، نشر مدير المخاطر والسياسة والتحليلات في قسم الخدمات المصرفية والإشراف والتنظيم في بنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو مؤخرًا مقالًا موجهًا لتنبيه المصرفيين المجتمعين إلى الآثار المترتبة على ذلك، بما في ذلك "الفرص والمخاطر المحتملة"⁶².

النشاط التنظيمي للدولة

State Regulatory Activity

تكتشف سلطات الدولة التي تتحرك في اتجاه تنظيم العملات الافتراضية أحيانًا مشاكل في تطبيق القوانين الحالية على العملات التكنولوجية. اتخذت ثلاث ولايات - نيويورك وكاليفورنيا وكونيتيكت- خطوات لوضع إطار تنظيمي يمكن أن يبشر بزيادة استخدام العملات الرقمية⁶³، شريطة أن يتم تطوير حماية المستهلك الكافية والضمانات التنظيمية⁶⁴. ففي محاولة لمساعدة الدول في تطوير لوائح لترخيص عمليات العملة الافتراضية والإشراف عليها، مؤتمر مشرفي البنوك الحكومية (CSBS)⁶⁵. أصدرت إطارًا تنظيميًا نموذجيًا للجهاز المركزي للخدمات المدنية لتنظيم الدولة لبعض أنشطة العملة الافتراضية (الإطار النموذجي للخدمات المركزية)⁶⁶ في 15 سبتمبر 2015. ووفقًا

⁵⁹ François R. Velde, "Bitcoin: A Primer," Chicago Fed Letter, December 2013, <https://www.chicagofed.org/publications/chicago-fed-letter/2013/december-317>; and Stephanie Lo and J. Christina Wang, "Bitcoin as Money," Federal Reserve Bank of Boston, Current Policy Perspectives, No. 14-4, <http://www.bostonfed.org/economic/current-policy-perspectives/2014/cpp1404.htm>; and Tim Sablik, "Digital Currency: New Private Currencies Like Bitcoin Offer Potential—and Puzzles," Federal Reserve Bank of Richmond EconFocus (3d Quarter 2013).

⁶⁰ Anton Badev and Matthew Chen, *Bitcoin: Technical Background and Data Analysis*, Federal Reserve Board, Divisions of Research & Statistics and Monetary Affairs, Finance and Economics Discussion Series 2014-10, October 7, 2014, <http://www.federalreserve.gov/econresdata/feds/2014/files/2014104pap.pdf>.

⁶¹ François R. Velde, "Bitcoin: A Primer," Chicago Fed Letter, December 2013, https://www.chicagofed.org/digital_assets/publications/chicago_fed_letter/2013/cfldecember2013_317.pdf; Stephanie Lo and J. Christina Wang, "Bitcoin as Money," Federal Reserve Bank of Boston, Current Policy Perspectives, No. 14-4, <http://www.bostonfed.org/economic/current-policy-perspectives/2014/cpp1404.htm>.

⁶² Wallace Young, "What Community Bankers Should Know About Virtual Currencies," Federal Reserve Bank of San Francisco Community Banking Connections" (2d Quarter, 2015).

⁶³ Evan Weinberger, "NY Bitcoin Rules Put Virtual Currency On Path to Legitimacy," Law 360 (July 17, 2014), http://www.law360.com/articles/558472?utm_source=rss&utm_medium=rss&utm_campaign=articles_search.

⁶⁴ Michael Bobelian, "New York's Financial Regulator, Benjamin Lawsky, Maintains Lead on Bitcoin Regulation," Forbes (July 25, 2014), <http://www.forbes.com/sites/michaelbobelian/2014/07/25/new-yorks-financial-regulator-benjamin-lawsky-maintains-lead-on-bitcoin-regulation/>.

⁶⁵ The Conference of State Bank Supervisors (CSBS) is an organization representing state banking regulators. See <http://www.csbs.org/about/what/Pages/default.aspx>.

⁶⁶ CSBS, "State Regulators Issue Model Regulatory Framework for Virtual Currency Activities," media release, September 15, 2014, <https://www.csbs.org/news/press-releases/pr2015/Pages/PR091515.aspx?PF=1>. the Conference of State Bank Supervisors (CSBS), released a CSBS Model Regulatory Framework for State Regulation of Certain Virtual Currency Activities (CSBS Model Framework) on September 15, 2015.





للمكتب المركزي للخدمات المركزية، فإن الإطار التنظيمي النموذجي لمكتب خدمات الحدود المركزي "يتضمن المكونات التي حددتها ديوان الخدمة المدنية كمفتاح لنظام تنظيمي للعملة الافتراضية يحمي المستهلكين والسوق الأكبر، مع دعم الابتكار المسؤول"⁶⁷.

ولاية نيويورك

New York State

في 3 يونيو 2015، أصبحت ولاية نيويورك أول ولاية تضع إطاراً لتنظيم أعمال العملات الرقمية عندما أصدرت إدارة الخدمات المالية بولاية نيويورك State Department of Financial Services (NYSDFS) لوائح تنص على الإشراف الاحترازي prudential supervision على شركات العملات الافتراضية العاملة في ولاية نيويورك⁶⁸. علاوة على ذلك، في 7 مايو 2015، أصدرت ولاية نيويورك أول ترخيص للعملة الافتراضية لبورصة Bitcoin، itBit، Trust Company, LLC، التي حصلت أيضاً على ترخيص للعمل كصندوق ائتماني بموجب القانون المصرفي لولاية نيويورك⁶⁹. وفي سبتمبر 2015، منحت نيويورك أول طلب BitLicense لشركة عملات افتراضية⁷⁰، Circle Internet Financial، وفي 5 أكتوبر 2015، تم إصدار ترخيص نيويورك للعمل كصندوق ائتماني لبورصة Bitcoin، وشركة Gemini Trust Company LLC، التي أسسها كامرون وتايلر وينليفوس⁷¹.

إن لوائح نيويورك هي نتيجة لجهود NYSDFS التي بدأت في عام 2014 بإصدار مذكرات استدعاء للحصول على معلومات حول مجموعة من إصدارات العملة الافتراضية⁷². وفي 28-29 يناير 2014⁷³، عقدت NYSDFS جلسات استماع عامة حول التنظيم المحتمل للعملات الافتراضية، وفي 17 يوليو 2014، أصدرت، للتعليق العام، اقتراحاً لترخيص وتنظيم شركات العملات الافتراضية العاملة في ولاية نيويورك⁷⁴. حيث تم إصدار اقتراح منقح في فبراير 2015⁷⁵.

⁶⁷ bid.

⁶⁸ New York Department of Financial Services, Superintendent Benjamin A. Lawskey, "NYSDFS Announces Final BitLicense Framework for Regulating Digital Currency Firms," speech, June 3, 2015, <http://www.dfs.ny.gov/about/speeches/sp1506031.htm>. (Contains a link to New York Codes, Rules and Regulations, Tit. 23, Ch. I, Regulations of the Department of Financial Services, Part 200, Virtual Currencies.)

⁶⁹ New York State Department of Financial Services, press release, "NYDFS Grants First Charter to a New York Virtual Currency Company," May 7, 2015, <http://www.dfs.ny.gov/about/press/pr1505071.htm>.

⁷⁰ New York State Department of Financial Services, press release, "NYSDFS Announces Approval of First BitLicense from a Virtual Currency Firm," September 22, 2015, <http://www.dfs.ny.gov/about/press/pr1509221.htm>.

⁷¹ New York State Department of Financial Services, press release, "NYSDFS Grants Charter to 'Gemini' Bitcoin Exchange Founded by Cameron and Tyler Winklevoss," October 5, 2015, <http://www.dfs.ny.gov/about/press/pr1510051.htm>.

⁷² New York State Department of Financial Services, "Notice of Inquiry on Virtual Currencies," August 12, 2013, <http://www.dfs.ny.gov/about/press2013/memo1308121.pdf>

⁷³ New York State Department of Financial Services, "Notice of Inquiry on Virtual Currencies," August 12, 2013, <http://www.dfs.ny.gov/about/press2013/memo1308121.pdf>

⁷⁴ See http://www.dfs.ny.gov/about/hearings/vc_01282014_idx.htm.

⁷⁵ New York State Department of Financial Services, Proposed Regulations Submitted for a 45-Day Notice and Comment Period to Solicit Public Feedback, <http://www.dfs.ny.gov/about/press2014/pr1407171.html>.

⁷⁶ The text of the original proposal, the revised proposal, and the final regulations, together with public comments, may be found at the New York Department of Financial Services website at http://www.dfs.ny.gov/legal/vcrf_comments_3749_up.htm.





تتطلب اللوائح النهائية final regulations أن تكون الشركات مشاركة في نقل transmitting العملة الافتراضية أو تخزينها storing أو شرائها buying أو بيعها selling أو تبادلها exchanging أو إصدارها issuing أو إدارتها administering مرخصة من قبل NYSDFS. والتراخيص غير مطلوبة للعمليات الرقمية المستخدمة حصرياً في بيئة الألعاب عبر الإنترنت أو للعمليات الرقمية التي يمكن استبدالها بالسلع والخدمات، بشرط عدم إمكانية استبدالها بأموال ورقية (مثل العملة الأمريكية). والتراخيص ليست مطلوبة لمطوري البرامج أو التجار الذين يستثمرون في العملات الافتراضية أو يستخدمون العملات الافتراضية فقط لشراء وبيع السلع والخدمات. فقد تتم الموافقة على البنك المعتمد من قبل الدولة من قبل NYSDFS للعمل كبورصة عملات افتراضية دون الحصول على ترخيص للعملة الافتراضية.

وتحدد اللوائح معايير أعمال العملة الافتراضية وتضع إجراءات لاستخدامها في NYSDFS الموافقة على تراخيص العملة الافتراضية أو تعليقها أو إلغائها. وقبل منح الترخيص، يجب على NYSDFS التحقق من الوضع المالي والشخصية والملاءمة العامة لأي مقدم طلب. فلا يجوز منح الترخيص إلا عندما يتم تحديد أن العمل سيتم تنفيذه "بأمانة ونزاهة وإنصاف وعناية وكفاءة... وبطريقة تحظى بثقة المجتمع"⁷⁶.

توفر اللوائح لـ NYSDFS سلطة واسعة لتحديد الحد الأدنى من متطلبات رأس المال وإخضاع المرخص لهم لأي شرط يعد "مناسباً appropriate". وتتطلب عملية الترخيص تقديم معلومات مفصلة عن المسؤولين الرئيسيين principal officers، والمساهمين الرئيسيين principal stockholders، والمستفيدين الرئيسيين principal beneficiaries، وأعضاء مجلس الإدارة members of the board of directors، وبصمات أصابع fingerprints بعض المسؤولين والموظفين الذين لديهم حق الوصول إلى أموال العملاء. يُطلب من المتقدمين أيضاً تقديم معلومات حول الترتيبات المصرفية؛ الوفاء بالالتزامات الضريبية؛ منهجية تقييم العملة الافتراضية؛ والمنتجات

⁷⁶ "honestly, fairly, equitably, carefully, and efficiently ... and in a manner commanding the confidence and trust of the community." NYCCR, Tit. 23, sec. 200.6; 37 N.Y. Reg. 7 (June 24, 2015).





والخدمات التي سيتم تقديمها. وتتطلب اللائحة إجراء فحوصات دورية تنظيمية؛ الإفصاحات المالية؛ والموافقة على تغيير السيطرة وعمليات الدمج أو الاستحواذ.

وهناك أحكام خاصة بمكافحة غسل الأموال anti-money laundering provisions بالإضافة إلى تلك التي يقتضيها القانون الفيدرالي⁷⁷، والأمن الافتراضي cyber security، ومتطلبات مكافحة الاحتيال anti-fraud requirements، ومجموعة من نصوص حماية المستهلك consumer protection provisions. حيث يجب تزويد العملاء بالإفصاحات disclosures التي تتناول مسائل مثل تقلب الأسعار؛ وما إذا كانت المعاملات قابلة للعكس؛ وخطر الاحتيال. والمسؤولية عن المعاملات غير المصرح بها؛ واحتمال أن يكون للتشريعات المستقبلية تأثير سلبي. وبموجب اللوائح، سيُطلب من كل شركة عملات افتراضية تعمل في نيويورك، قبل كل معاملة، الكشف عن معلومات محددة كتابياً والحصول على اعتراف العميل بالكشف.

سوف تتمكن الشركات الناشئة التي تعمل بالعملة الافتراضية من التأهل للحصول على ترخيص مشروط سيتم إصداره لمدة عامين ويكون قابلاً للتجديد وفقاً لتقدير مراقب الخدمات المالية في ولاية نيويورك. قبل إصدار ترخيص مشروط، يجب على NYDFS النظر في عوامل مختلفة، بما في ذلك المخاطر المحتملة والتدابير التي يتعين اتخاذها للتخفيف منها؛ ما إذا كانت الشركة عبارة عن مقدم خدمات مالية منظم أو مرخص؛ والخبرة التجارية السابقة لمقدم الطلب.

كاليفورنيا

California

سنت ولاية كاليفورنيا تشريعاً يفتح الطريق لاستخدام العملة الافتراضية لشراء السلع والخدمات. مشروع قانون برلمان كاليفورنيا، رقم المشروع 129، الذي وقعه الحاكم جيري براون Governor Jerry Brown في 29 يونيو 2014، حيث يقرر بندا فيه بحظر أي شيء يتم تداوله

⁷⁷ See Raveena Benepal, "Money Laundering Emerges as Contentious BitLicense Provision," *Bloomberg BNA Banking Daily*, July 29, 2015. Included in the requirements are appointment of a compliance officer and annual compliance audits.





كأموال غير الأموال المشروعة للولايات المتحدة⁷⁸. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن إدارة مراقبة الأعمال في كاليفورنيا وهي بصدد النظر فيما إذا كان سيتم تنظيم أعمال العملة الافتراضية⁷⁹.

كونيكتكت

Connecticut

في 19 يونيو 2015، سنت ولاية كونيكتكت تشريعاً⁸⁰ يعدل قانون تحويل الأموال Money Transmission Act في كونيكتكت⁸¹ ليتطلب تراخيص لجميع شركات العملات الافتراضية العاملة في ولاية كونيكتكت. فلا يُخضعهم التشريع للمتطلبات المفروضة على شركات الخدمات المالية، مثل صرف العملات وتحويلات الأموال فحسب، بل يتضمن أحكاماً تضع معايير إضافية لشركات العملات الافتراضية. يُعرّف التشريع "أعمال العملة الافتراضية" بأنها تعني "أي نوع من الوحدات الرقمية التي تُستخدم كوسيلة للتبادل أو شكل من أشكال القيمة المخزنة رقمياً أو التي يتم دمجها في تكنولوجيا نظام الدفع".⁸² والعملية الافتراضية المستخدمة فقط للألعاب عبر الإنترنت والعملية الافتراضية التي تعد جزءاً من برنامج مكافآت المستهلك والتي لا يمكن تحويلها إلى عملة ورقية لا يشملها التعريف. وبموجب التشريع، يجب على شركات العملة الافتراضية الاحتفاظ بسندات ضمان كافية لمراعاة التقلبات المحتملة للعملة الرقمية. وبموجب هذا التشريع، يتمتع مفوض كونيكتكت المصرفي بسلطة واسعة لفرض شروط عند منح ترخيص العملة الافتراضية ويجوز له رفض الطلب عند تحديد أن إصدار الترخيص سيعرض "مخاطر لا داعي لها لخسارة مالية للمستهلكين، مع الأخذ في الاعتبار نموذج الأعمال المقترح لمقدم الطلب"⁸³. 83.

⁷⁸ See http://leginfo.legislature.ca.gov/faces/billNavClient.xhtml?bill_id=201320140AB129

⁷⁹ See California Department of Business Oversight, "What You Should Know About Virtual Currencies" (April 22, 2014), and "DBO Commissioner Owen Clarifies Coinbase Exchange's Regulatory Status in California" (January 27, 2015). The latter states that "The California Department of Business Oversight has not decided whether to regulate virtual currency transactions, or the businesses that arrange such transactions, under the state's Money Transmission Act." Both are available at <http://www.dbo.ca.gov/search.asp?q=virtual+currency&cx=001779225245372747843%3Aayckvhkzpng&cof=FORID%3A10&ie=UTF-8>

⁸⁰ Conn. Pub. Act No. 15-53 (June 19, 2015), <http://www.cga.ct.gov/2015/act/pa/2015PA-00053-R00HB-06800-PA.htm>.

⁸¹ Conn. Gen. Stat. §§ 36a-595 to 36a-612, http://www.cga.ct.gov/current/pub/chap_668.htm#sec_36a-595.

⁸² The legislation defines "virtual currency business" to mean "any type of digital unit that is used as a medium of exchange or a form of digitally stored value or that is incorporated into payment system technology." Conn. Gen. Stat. § 36a-596(14).

⁸³ "undue risk of financial loss to consumers, considering the applicant's proposed business model." Conn. Gen. Stat. § 36a-600(7)(c).





مؤتمر المشرفين على بنوك الدولة

Conference of State Bank Supervisors

في 14 ديسمبر 2014، أصدر CSBS مسودة الإطار التنظيمي النموذجي⁸⁴ في محاولة لبدء عملية للولايات لتطوير مستوى معين من الاتساق في مناهجها لتنظيم أعمال العملة الافتراضية مع التأكيد على الحاجة إلى المرونة. وكان إصدار مسودة الإطار مصحوبًا بطلبات للتعليق العام على 20 سؤالاً حاولت تمييز مسائل مثل إلى أي مدى يجب تصميم الأطر التنظيمية التي تغطي شركات الخدمات المالية لتغطية الشركات التي تتعامل مع أنشطة العملات الافتراضية المتنوعة the extent to which regulatory frameworks that cover money services businesses must be tailored to cover companies handling diverse virtual currency activities. وتراوحت القضايا التي تناولتها الأسئلة من مدى استصواب التنظيم الموحد الذي يناسب الجميع إلى مسائل مثل كيفية تحديد متطلبات رأس المال - بالدولار أو العملة الافتراضية.

وبعد مراجعة التعليقات الواردة من الجمهور وإجراء مشاورات مع المنظمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وضع CSBS اللمسات الأخيرة على مسودة الإطار وأصدر "الإطار التنظيمي النموذجي لـ CSBS لتنظيم الدولة لبعض أنشطة العملات الافتراضية" (إطار العمل النموذجي) في 15 سبتمبر 2015⁸⁵. فهذا النموذج يحدد الإطار معيارًا لتنظيم الدولة لأنشطة العملة الافتراضية من قبل الكيانات غير المدرجة في تنظيم الدولة لمؤسسات الإيداع. وتوصي بأن تعتمد الدول قوانين لتغطية الشركات والأنشطة التي تتعامل مع العملة الافتراضية التي توازي قوانينها التي تحكم الشركات والأنشطة التي تنطوي على عملة سيادية. ولذلك، يغطي الإطار النموذجي الشركات التي تنقل transmitting العملات الافتراضية والشركات التي تتبادل exchanging العملات الافتراضية. ويشمل أيضًا الشركات التي تقدم خدمات لمرسلي ومبادلات العملات الافتراضية، مثل موردي المحافظ purveyors of wallets، ومعالجي الدفع payment processors، والمشتريين التجاريين merchant acquirers. ومع ذلك، لا يتضمن الإطار النموذجي نظامًا خاصًا للشركات الناشئة.

⁸⁴ Conference of State Bank Supervisors, "State Regulatory Requirements for Virtual Currency Activities; CSBS Draft Model Regulatory Framework and Request for Public Comment," December 16, 2014, <http://www.csbs.org/regulatory/ep/Pages/framework.aspx>.

⁸⁵ CSBS, "State Regulators Issue Model Regulatory Framework for Virtual Currency Activities," media release, September 15, 2014, <https://www.csbs.org/news/press-releases/pr2015/Pages/PR091515.aspx?PF=1>





وبدلاً من ذلك، ينصح مجلس معايير الخدمة المدنية الكندية أية دولة تختار إدراج ترتيبات منفصلة للشركات الجديدة بوضع تدابير حماية كافية للمستهلك.

يبدأ تعريف الإطار النموذجي للعملة الافتراضية⁸⁶ بالنص على أن "العملة الافتراضية هي تمثيل رقمي للقيمة المستخدمة كوسيلة للتبادل، أو وحدة حسابية، أو مخزن للقيمة، ولكنها لا تتمتع بحالة العملة القانونية كما هو معترف به من قبل حكومة الولايات المتحدة." يستثني التعريف البرامج المستخدمة في عمليات العملة الافتراضية وبعض برامج القيمة المخزنة والمكافآت بالإضافة إلى الأنواع التالية من الأنشطة:

التجار والمستهلكون الذين يستخدمون العملات الافتراضية فقط لشراء أو بيع السلع أو الخدمات؛

Merchants and consumers who use virtual currencies solely for the purchase or sale of goods or services;

الأنشطة التي ليست مالية بطبيعتها ولكنها تستخدم تقنيات مشابهة لتلك التي تستخدمها العملة الرقمية؛

Activities that are not financial in nature but utilize technologies similar to those used by digital currency;

الأنشطة التي تتضمن وحدات ذات قيمة يتم إصدارها في برامج التقارب أو المكافآت والتي لا يمكن استبدالها بالعملات الورقية أو الافتراضية؛ أو

Activities involving units of value that are issued in affinity or rewards programs and that cannot be redeemed for either fiat or virtual currencies; or

الأنشطة التي تتضمن وحدات ذات قيمة يتم استخدامها فقط ضمن منصات الألعاب عبر الإنترنت وليس لها سوق أو تطبيق خارج منصات الألعاب تلك⁸⁷.

⁸⁶ Ibid. The definition is as follows:

Virtual Currency is a digital representation of value used as a medium of exchange, a unit of account, or a store of value, but does not have legal tender status as recognized by the United States Government. Virtual Currency does not include the software or protocols governing the transfer of the digital representation of value. Virtual Currency does not include stored value redeemable exclusively in goods or services limited to transactions involving a defined merchant. Virtual Currency does not include units of value that are issued in affinity or rewards programs and that cannot be redeemed for either fiat or virtual currencies. Virtual currency, as used in this framework, includes "digital currency" and "cryptocurrency."

العملة الافتراضية هي تمثيل رقمي للقيمة يستخدم كوسيلة للتبادل أو وحدة حساب أو مخزن للقيمة، ولكن ليس لها وضع مناقصة قانونية كما تعترف بها حكومة الولايات المتحدة. لا تشمل العملة الافتراضية البرامج أو البروتوكولات التي تحكم نقل التمثيل الرقمي للقيمة. لا تشمل العملة الافتراضية القيمة المترجمة القابلة للاسترداد حصرياً في السلع أو الخدمات التي تقتصر على المعاملات التي تنطوي على تاجر محدد. لا تتضمن العملة الافتراضية وحدات القيمة التي يتم إصدارها في برامج التقارب أو المكافآت والتي لا يمكن استبدالها بالعملات الورقية أو العملات الافتراضية. تتضمن العملة الافتراضية، كما هو مستخدم في هذا الإطار، "العملة الرقمية" و "العملة المشفرة".

⁸⁷ "virtual currency is a digital representation of value used as a medium of exchange, a unit of account, or a store of value, but does not have legal tender status as recognized by the United States government." Ibid.





Activities involving units of value that are used solely within online gaming platforms and have no market or application outside of those gaming platforms.

ويجسد الإطار النموذجي مخططاً تنظيمياً مشابهاً لأنواع التنظيم المطبقة حالياً بموجب قانون الولاية على الشركات المالية التي تتعامل مع المعاملات التي تنطوي على الدولار الأمريكي أو الأموال الورقية الأخرى. يتضمن الإطار النموذجي متطلبات الإشراف والفحص وسلطة التنفيذ على أعمال وأنشطة العملة الافتراضية. وينص على أن النظام التنظيمي للعملة الافتراضية للدولة يجب أن يغطي معايير الترخيص ورأس المال والاستثمار وحماية المستهلك والأمن السيبراني ومعايير الامتثال. على الرغم من أن الإطار النموذجي يتضمن متطلبات لسندات الضمان، إلا أنه لا يتطلب التأمين السيبراني.

إمكانية تطبيق قوانين مختارة على العملة الرقمية

Applicability of Selected Laws to Digital Currency

تزوير القوانين الجنائية

Counterfeiting Criminal Statutes

إن المصلحة الحكومية الأساسية basic governmental interest في سن قوانين ضد التزامات الولايات المتحدة المتعلقة بالتزيف هي حماية قيمة الدولار والنظام النقدي. تحت عنوان 18 U.S.C. Sections 470-477 and 485-489 حيث يخضع تزيف counterfeiting وتزوير forging العملات المعدنية coins والعملات والالتزامات الأمريكية لعقوبات جنائية، وبموجب الباب 18 U.S.C. المواد 478-483، تفرض عقوبات جنائية على تزيف العملات الأجنبية والالتزامات. ومع ذلك، لا ينطبق أي من هذه القوانين بشكل صريح على العملة الموجودة فقط على الإنترنت وفي أجهزة الحاسوب في شكل رقمي. على الرغم من أن الملاحقة القضائية المعتادة بموجب هذه القوانين تنطوي على محاولات لتقليد أوراق الاحتياطي الفيدرالي أو العملات المعدنية التي تنتجها دار سك العملة الأمريكية⁸⁸، إلا أن هناك حالة واحدة على الأقل تضمنت إدانة لإصدار وتداول Liberty Dollars، المصممة لتكون مشابهة للدولار الأمريكي ولكن يمكن تمييزها عنه وتهدف إلى "الحد من limit

⁸⁸ U.S. Attorney's Office, Western District of North Carolina, "Defendant Convicted of Minting His Own Currency," press release, March 18, 2011, <http://www.fbi.gov/charlotte/press-releases/2011/defendant-convicted-of-minting-his-own-currency>.





الولايات المتحدة والتنافس معها. من هذه القوانين ليست واضحة⁸⁹.
reliance on, and to compete with, United States currency". الاعتماد على عملة

قانون مدفوعات الطوابع لعام 1862، U.S.C 18. المادة 336 The Stamp Payments Act of 1862, 18 U.S.C. Section 336

يجرم قانون مدفوعات الطوابع إصدار أو تداول أو دفع "أي نقد أو شيك أو عملة أو رمز مميز أو التزام آخر بمبلغ أقل من دولار واحد، بقصد تداوله كأموال أو استلامه أو استخدامه بدلاً من ذلك". الأموال المشروعة للولايات المتحدة." صدر هذا القانون عام 1862 لحماية الطوابع البريدية من المنافسة بواسطة الرموز الخاصة. وافق الكونجرس على الطوابع كعملة للكسور من دولار واحد لأنه تم تخزين العملات المعدنية وكانت خارج التداول تقريباً⁹⁰. ولا يبدو من المحتمل أن العملة⁹¹ التي ليس لها أي مادية ستعتبر مشمولة بهذا القانون على الرغم من تداولها على الإنترنت على مستوى العالم ويستخدم لبعض المدفوعات التي تقل قيمتها عن دولار واحد. ويبدو أن لغة النظام الأساسي، "ملاحظة، شيك، مذكرة، رمز مميز"، تفكر في كائن ملموس وليس ملف كمبيوتر؛ علاوة على ذلك، لا يمكن القول بأن العملة الرقمية مثل البيتكوين، بدون جهة إصدار خارجية، هي التزام. ومع ذلك، هناك بعض الحجج التي يمكن تقديمها، خاصة إذا أصبحت العملة الرقمية منتشرة بما يكفي لاعتبارها منافساً محتملاً للعملة الرسمية للولايات المتحدة⁹².

⁸⁹ For a discussion, see, Derek A. Dion, "I'll Gladly Trade You Two Bits on Tuesday for a Byte Today: Bitcoin, Regulating Fraud in the E-Economy of Hacker-Cash," University of Illinois, *Journal of Law, Technology and Policy*, vol. 2013 (Spring 2013).

⁹⁰ "any note, check, memorandum, token or other obligation, for a less sum than \$1, intended to circulate as money or to be received or used in lieu of lawful money of the United States." For further exposition of the genesis, legislative history, and analysis of the Stamp Payments Act, including the possibility that it may apply to electronic currency, see Thomas P. Vartanian, Robert H. Ledig, and Yolanda Demianczuk, *Echoes of the Past with Implications for the Future: The Stamp Payments Act of 1862 and Electronic Commerce*, 67 BNA's Banking Report (September 23, 1996).

⁹¹ Virtual currencies, such as Linden Dollars, are not likely to conflict with this statute because they do not appear to "circulate as money or be received in lieu of lawful money," within the meaning of the statute. They circulate only in a limited environment and are redeemable only in virtual goods, and, thus, are similar to the tokens and tickets redeemable in goods and services on a limited basis that courts have found not to have been issued in violation of the Stamp Payments Act. *United States v. Monongahela Bridge Co.*, 26 F. Cas. 1292 (W.D. Pa. 1863) (No. 15796); *United States v. Roussopulous*, 95 F. 977 (D. Minn. 1899).

⁹² See Vartanian et al., supra, n. 8, and Reuben Grinberg, "Bitcoin: An Innovative Digital Currency," 5 Hastings Science & Technology Law Journal 159 (2012).





قانون تحويل الأموال الإلكتروني، 15 U.S.C. الأقسام 1693 وما يليها.

The Electronic Fund Transfer Act, 15 U.S.C. Sections 1693 et seq.

ينشئ قانون تحويل الأموال الإلكتروني (EFTA) إطاراً لتحويل الأموال إلكترونياً، ولكن تغطيته محدودة بحيث يبدو أنه لا ينطبق على العملة الرقمية في المعاملات التي لا تتضمن مؤسسة إيداع. تنطبق اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية بشكل خاص على تحويلات الأموال التي تتم بالوسائل الإلكترونية من حساب المستهلك المحتفظ به في مؤسسة مالية. ويغطي التحويلات "التي تتم من خلال محطة إلكترونية أو أداة هاتفية أو حاسوب".⁹³ ويقتصر تطبيقه على حسابات الودائع "المنشأة في المقام الأول لأغراض شخصية أو عائلية أو منزلية".⁹⁴ "التي تحتفظ بها مؤسسة مالية".⁹⁵ مع " "مؤسسة مالية" تقتصر على البنوك، والادخار، وجمعيات الادخار، والاتحادات الائتمانية".⁹⁶

قانون الضرائب الاتحادي

Federal Tax Law

تتميز العملات الرقمية باختصاص سلطات الملاذ الضريبي التقليدية traditional tax haven jurisdictions حيث لا يتم الإبلاغ عن الأرباح إلى مصلحة الضرائب ويتم توفير مستوى معين من عدم الكشف عن هوية المستخدمين. ومع ذلك، على عكس الملاذات الضريبية التقليدية traditional tax havens، فإن العملات الرقمية قادرة على العمل دون إشراك مؤسسة مالية.⁹⁷ وحتى مارس 2014، قدمت مصلحة الضرائب الأمريكية إرشادات محدودة بشأن العواقب الضريبية للأنشطة التي تنطوي على العالم الافتراضي. وحذرت:

بشكل عام، يمكنك الحصول على دخل على شكل أموال أو ممتلكات أو خدمات. إذا كنت تتلقى دخلاً من العالم الافتراضي أكثر مما تنفقه، فقد يُطلب منك الإبلاغ عن المكاسب كدخل خاضع للضريبة.

⁹³ 15 U.S.C. §1693a(6).

⁹⁴ 15 U.S.C. §1693a(2).

⁹⁵ 15 U.S.C. §1693a(2).

⁹⁶ 15 U.S.C. §1693a(11).

⁹⁷ For further information, see Marian, Omri, "Are Cryptocurrencies Super Tax Havens?," 112 Michigan Law Review First Impressions 38 (2013).





تنطبق إرشادات مصلحة الضرائب أيضًا عندما تنفق في عالم افتراضي أكثر مما تتلقاه، ولا يمكنكم عمومًا المطالبة بخسارة في إقرار ضريبة الدخل⁹⁸.

كانت التوجيهات محدودة ولا يبدو أنها تستهدف عملة رقمية مثل البيتكوين التي تُستخدم كوسيلة لتبادل السلع والخدمات في العالم الحقيقي. وقد وجد تقرير مكتب محاسبة الحكومة GAO في عام 2013 عدم كفاية جهود مصلحة الضرائب الأمريكية IRS لمعالجة الآثار الضريبية للعملات الافتراضية غير المستخدمة في الاقتصاد الافتراضي virtual economy⁹⁹. وأوصى مكتب محاسبة الحكومة بأن تتخذ مصلحة الضرائب الأمريكية خطوة لمواجهة المعلومات الخاطئة المتداولة حول العملات الافتراضية في ضوء إمكانية النمو في مثل هذه العملات. وبدلاً من التوصية بنهج امتثال صارم ومكلف، أوصى مكتب محاسبة الحكومة بأن تجد مصلحة الضرائب الأمريكية "طرقاً منخفضة التكلفة نسبياً لتوفير المعلومات لدافعي الضرائب، مثل بيان الويب الذي طورته مصلحة الضرائب الأمريكية بشأن الاقتصادات الافتراضية، حول متطلبات إعداد التقارير الضريبية الأساسية للمعاملات basic tax reporting requirements for transactions التي تستخدم العملات الافتراضية التي تم تطويرها وتستخدم خارج الاقتصادات الافتراضية¹⁰⁰.

ويبدو أن مصلحة الضرائب استجابت لتوصية مكتب محاسبة الحكومة. في 25 مارس 2014، حيث نشرت مصلحة الضرائب الأمريكية على موقعها الإلكتروني إشعارًا بعنوان إرشادات العملة الافتراضية الخاصة بدائرة الإيرادات الداخلية: حيث يتم التعامل مع العملة الافتراضية كملكية لأغراض الضرائب الفيدرالية الأمريكية؛ وتطبق القواعد العامة للمعاملات العقارية¹⁰¹. حيث تنصح الإرشادات دافعي الضرائب الأمريكيين بأن العملة الافتراضية يتم التعامل معها على أنها ملكية لأغراض الضرائب الفيدرالية وتوفر إجابات على 16 سؤالاً متكررًا¹⁰². وتنصح دافعي الضرائب

⁹⁸ Internal Revenue Service, "Tax Consequences of Virtual World Transactions," <http://www.irs.gov/Businesses/Small-Businesses-&Self-Employed/Tax-Consequences-of-Virtual-World-Transactions>.

⁹⁹ U.S. Government Accountability Office, "Virtual Economies and Currencies: Additional IRS Guidance Could Reduce Tax Compliance Risk," GAO-13-516, May 15, 2013.

¹⁰⁰ Ibid.

¹⁰¹ IRS Notice 2014-36 (March 25, 2014), "IRS Virtual Currency Guidance: Virtual Currency Is Treated as Property for U.S. Federal Tax Purposes; General Rules for Property Transactions Apply," <http://www.irs.gov/uac/Newsroom/News-Releases-for-March-2014>. (Hereinafter, IRS Notice 2014-36.)

¹⁰² IRS Notice 2014-21, at <http://www.google.com/url?sa=t&rc=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&ved=0CCcQFjAB&url=http%3A%2F%2Fwww.irs.gov%2Fpub%2Firs-drop%2Fn-14->





بشأن مجموعة من الأمور مثل متى يتم تضمين السوق العادلة قيمة العملة الافتراضية في حساب الدخل الإجمالي؛ وكيفية تحديد القيمة السوقية العادلة للعملة الافتراضية؛ وما إذا كانت المدفوعات التي تتم باستخدام العملة الافتراضية تخضع للحجب الاحتياطي. وفقًا لمصلحة الضرائب الأمريكية، فإن بعض الآثار العامة لمتطلبات معاملة العملة الافتراضية كمنتجات لأغراض الضرائب الفيدرالية هي:

تخضع الأجور Wages المدفوعة للموظفين باستخدام العملة الافتراضية للضريبة بالنسبة للموظف، ويجب الإبلاغ عنها من قبل صاحب العمل في نموذج W-2، وتخضع لاقتطاع ضريبة الدخل الفيدرالية والضرائب على الرواتب payroll taxes.

وتخضع المدفوعات Payments باستخدام العملة الافتراضية للمقاولين المستقلين independent contractors ومقدمي الخدمات service providers الآخرين للضريبة وتطبق قواعد ضريبة العمل الحر self-employment tax rules بشكل عام. عادة، ويجب على الدافعين إصدار النموذج 1099.

وتعتمد طبيعة الربح أو الخسارة من بيع أو تبادل العملة الافتراضية على ما إذا كانت العملة الافتراضية أصلًا رأسماليًا في أيدي دافعي الضرائب taxpayer.

تخضع الدفعة التي يتم إجراؤها باستخدام العملة الافتراضية لتقارير المعلومات بنفس القدر الذي تخضع له أي دفعة أخرى يتم إجراؤها في الممتلكات¹⁰³.

21.pdf%3Futm_source%3D3.31.2014%2BTax%2BAIert%26utm_campaign%3D3.31.14%2BTax%2BAIert%26utm_medium%3De
mail&ei=SV-9U8rNNq_fsAS53oKIAw&usg=AFQjCNGA0SLTV8u_FVS4mR2drXjThS1BHg&bvm=bv.70138588,d.cWc.

¹⁰³ IRS Notice 2014-36.





القوانين الفيدرالية لمكافحة غسيل الأموال

Federal Anti-Money Laundering Laws

بموجب القوانين الجنائية لمكافحة غسل الأموال¹⁰⁴، يُحظر الانخراط في معاملات مالية تنطوي على عائدات أنشطة غير قانونية أو إرهابية أو مصممة لتمويل مثل هذه الأنشطة. تتضمن جرائم غسل الأموال عمومًا المعاملات التي تتم معالجتها من قبل المؤسسات المالية، ولهذا السبب يفرض قانون السرية المصرفية (Bank Secrecy Act (BSA))¹⁰⁵ متطلبات مختلفة لحفظ السجلات على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وبموجب قانون الإبلاغ عن العملات والمعاملات الأجنبية Currency and Foreign Transaction Reporting Act¹⁰⁶، يجب على المؤسسات المالية تقديم ملف تقارير المعاملات النقدية التي تتجاوز المبالغ التي حددها وزير الخزانة في اللوائح، وتقديم تقارير الأنشطة المشبوهة (SARs) للمعاملات التي تستوفي حدًا نقديًا معينًا أو تهدف إلى التهرب من متطلبات الإبلاغ. ويجب على المؤسسات المالية، وفقًا لما يطلبه وزير الخزانة، أن تقوم أيضًا بتطوير ومتابعة برامج مكافحة غسيل الأموال وبرامج تحديد هوية العملاء. تنطبق جميع هذه المتطلبات على شركات الخدمات المالية (MSBs)، وهي فئة من المؤسسات المالية التي يجب أن تسجل لدى وزارة الخزانة the Department of the Treasury¹⁰⁷. وتشمل هذه الشركات مجموعة متنوعة من الشركات، بما في ذلك المتعاملون في صرف العملات الأجنبية dealers in foreign exchange، وصرافو الشيكات check cashers، ومصدرو الشيكات السياحية traveler's check issuers، ومقدمو خدمات بطاقات الوصول المدفوعة مسبقًا providers of prepaid access cards، وأجهزة تحويل الأموال money transmitters¹⁰⁸. ويجب على هذه الكيانات التسجيل لدى وزارة الخزانة والامتثال لمتطلبات قانون سرية الخدمات.

¹⁰⁴ 18 U.S.C. §§1956 and 1957.

¹⁰⁵ Titles I and II of P.L. 91-508, including 12 U.S.C. §§1829b, and 1951-1959; 31 U.S.C. §§5311 et seq.

¹⁰⁶ 31 U.S.C. §§5311 et seq.

¹⁰⁷ Bank Secrecy Act requirements for money services businesses are listed on the Financial Crimes Enforcement Network's website at http://www.fincen.gov/financial_institutions/msb/msbrequirements.html

¹⁰⁸ 31 C.F.R. §1010.100(ff).





إجراءات شبكة إنفاذ قوانين الجرائم المالية (Fincen). Financial Crimes Enforcement Network (Fincen) Actions

إرشادات Fincen

Fincen Guidance

في 18 مارس 2013، أصدرت شبكة مكافحة الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة (Fincen) توجيهات تفسيرية interpretative guidance¹⁰⁹ تتطلب من بورصات البيتكوين - الأفراد والشركات التي تغير عملات البيتكوين إلى عملة أمريكية أو عملة أجنبية - التسجيل كشركات MSB وفقاً لـ BSA. وبعد ذلك، أصدرت Fincen أحكاماً تشير إلى أن:

- (1) الأفراد أو الشركات التي تقوم بتعدين عملات البيتكوين واستخدامها وتحويلها إلى عملة حقيقية لاستخدامها الخاص ليسوا بورصات ولا يتعين عليهم التسجيل كـ MSBs¹¹⁰ و
- (2) شركات تستثمر في عملات البيتكوين حصرياً. لحسابهم الخاص ليست التبادلات وليس من الضروري التسجيل باسم MSBs¹¹¹.

Fincen الأحكام الإدارية

Fincen Administrative Rulings

في 27 أكتوبر 2014، أصدرت Fincen حكمين إداريين يرفضان الإعفاءات من لوائح MSB لشركتين متورطتين في أنشطة العملة الافتراضية¹¹². وينطبق أحد الحكمين على شركة تقترح العمل كوسيط بين حاملي بطاقات الائتمان والفنادق التي تتعامل فقط في عملات البيتكوين؛ واقترح الآخر إنشاء منصة تداول لمطابقة عروض شراء وبيع العملة الافتراضية للمناقصة القانونية. وفي كلتا الحالتين، حكم Fincen بأن الشركات مؤهلة كمرسلي أموال money transmitters بموجب لوائح MSB ولم تستوف معايير الإعفاء كمعالجي دفع payment processors.

¹⁰⁹ U.S. Department of the Treasury, Financial Crimes Enforcement Network, "Application of FinCEN's Regulations to Persons Administering, Exchanging, or Using Virtual Currencies," (March 18, 2013), http://www.fincen.gov/statutes_regs/guidance/html/FIN-2013-G001.html

¹¹⁰ FIN-2014-R001, "Application of FinCEN's Regulations to Virtual Currency Mining Operations" (January 30, 2014), http://www.fincen.gov/news_room/rp/rulings/html/FIN-2014-R001.html

¹¹¹ FIN-2014-R002, "Application of FinCEN's Regulations to Virtual Currency Software Development and Certain Investment Activity" (January 30, 2014), http://www.fincen.gov/news_room/rp/rulings/html/FIN-2014-R002.html

¹¹² FIN-2014-R011, "Request for Administrative Ruling on the Application of FinCEN's Regulations to a Virtual Currency Trading Platform, and FIN-2014-R012, "Application for Administrative Ruling on the Application of FinCEN's Regulation to a Virtual Currency Payment System," http://www.fincen.gov/statutes_regs/rulings/. (Hereinafter FIN 2014-R2011 or FIN-2014-R012.)





وعلى وجه التحديد، قضت FINCEN بأن الشركة التي تقوم بإعداد نظام دفع لتسهيل المدفوعات بين حاملي بطاقات الائتمان الأمريكية وبعض الشركات التي تتعامل فقط بالعملات الافتراضية مؤهلة لتكون MSB ويجب أن تسجل وتخضع للتنظيم على هذا النحو. ففي الحكم الأول، كانت الشركة المعنية تقترح أن تقدم لحاملي بطاقات الائتمان الأمريكية وسيلة لدفع ثمن الحجوزات في بعض فنادق أمريكا اللاتينية التي تعمل فقط على أساس عملات البيتكوين ولا تقبل مدفوعات بطاقات الائتمان أو المدفوعات بالدولار أو أية عملة سيادية sovereign currencies أخرى.

وفقاً للمعلومات المقدمة إلى FINCEN، ستقوم الشركة بتزويد الفنادق ببرامج يتم من خلالها توجيه رسوم بطاقة الائتمان إلى الشركة بدلاً من الفندق. ستقوم الشركة بعد ذلك بالدفع للفندق بعملة البيتكوين، بعد خصم الرسوم، باستخدام عملات البيتكوين التي اشترتها من بورصات البيتكوين بالجملة. ستقوم الشركة بتحصيل ما يعادل رسوم الفندق من حاملي بطاقات الائتمان بالدولار وتحمل مخاطر تقلبات سعر الصرف بين وقت تحصيل رسوم بطاقة الائتمان والدفع للفندق. جادلت الشركة بأنها لا تستوفي تعريف FINCEN لتبادل العملات الافتراضية *virtual currency exchanger* وأنها كانت تعمل كمعالج دفع وليس كمحول للأموال. وقضت FINCEN بأن الأنشطة المقترحة تقع بشكل مباشر ضمن التعريف التنظيمي لخدمات تحويل الأموال *regulatory definition of money transmission services*¹¹³، ولأن الشركة لا تعمل من خلال نظام مقاصة وتسوية settlement system يشمل فقط الشركات الخاضعة للتنظيم بموجب BSA، فإن الشركة غير مؤهلة للحصول على استثناء باعتبارها معالج دفع *payment processor*¹¹⁴.

وفي الحكم الثاني، قررت FINCEN في 27 أكتوبر 2014، أن الشركة التي تقترح إنشاء منصة تداول العملات الافتراضية سيطلب منها التسجيل كشركة MSB. وبموجب الاقتراح، سيقوم العملاء بإيداع الدولار الأمريكي والعملة الافتراضية في حسابات سيتم الاحتفاظ بها بشكل منفصل بأسمائهم

¹¹³ "The term *money transmission services* means the acceptance of currency, funds, or other value that substitutes for currency from one person and the transmission of currency, funds, or other value that substitutes for currency to another location or person by any means." 31 C.F.R. §1010.100(ff).

"مصطلح خدمات تحويل الأموال يعني قبول العملة أو الأموال أو أية قيمة أخرى تحل محل العملة من شخص واحد ونقل العملة أو أية قيمة أخرى تحل محل العملة إلى مكان أو شخص آخر بأي وسيلة."

¹¹⁴ 31 C.F.R. §1010.100(ff)(5)(ii)(B) and FIN-2013-R2002, "Whether a Company That Offers a Payment Mechanism Based on Payable-Through Drafts to Its Commercial Customers Is a Money Transmitter (November 13, 2013).





ويمكن استخدامها لتنفيذ أوامر للشركة لشراء أو بيع العملة بسعر معين. سيتم تنفيذ الأوامر تلقائياً من خلال المنصة، والتي ستحاول مطابقة أوامر الشراء والبيع من بين العملاء الذين لديهم حسابات مع الشركة. إذا لم يتم العثور على تطابق بالسعر المحدد، فلن يتم تنفيذ أي معاملة. وطالبت الشركة بالإعفاء exemption من لوائح هيئة سوق الأوراق المالية على أساس أن عملياتها كانت مماثلة لتلك الخاصة ببورصات السلع أو الأوراق المالية وأنها لم تكن تحول الأموال إلى الأطراف المقابلة. ووصف FINCEN هذه الحجج بأنها غير ذات صلة. وبدلاً من ذلك، نظرت FINCEN إلى التعريف التنظيمي لتحويل الأموال ووجدت أنه يغطي أنشطة الشركة. وفقاً لـ FINCEN، "في كل تجارة يتم إجراؤها من خلال المنصة، تحدث معاملتان لتحويل الأموال: واحدة بين الشركة والعميل الراغبين في شراء عملة افتراضية، والأخرى بين الشركة والعميل الراغبين في بيع هذه العملة الافتراضية في نفس البورصة المعدل."¹¹⁵

FINCEN- نشاط سلطات وزارة العدل

FINCEN-Department of Justice Enforcement Action

في 5 مايو 2015، رفعت FINCEN أول إجراء تنفيذي لها¹¹⁶ ضد بورصة العملات الافتراضية، Ripple Labs, Inc. (Ripple)، التي تباع XRP ("ripples")، وهي عملة افتراضية ذات قيمة سوقية تأتي في المرتبة الثانية بعد قيمة Bitcoins. وتتضمن التهم الموجهة إلى شركة Ripple، من قبل كل من FINCEN والمدعي العام الأمريكي للمنطقة الشمالية من كاليفورنيا، عدم التسجيل كشركة خدمات مالية والحفاظ على برنامج مناسب لمكافحة غسيل الأموال. حيث قامت وزارة العدل DOJ بالتحقيق مع شركة ripples لتشغيل أعمال خدمات مالية غير مرخصة في انتهاك للقانون الجنائي الفيدرالي. وبموجب اتفاق تم التوصل إليه مع FINCEN ووزارة العدل، تخضع شركة ريبيل لعقوبة إجمالية قدرها 700 ألف دولار، منها 450 ألف دولار ستتم مصادرتها لوزارة العدل. ويدفع الباقي إلى وزارة الخزانة الأمريكية U.S. Treasury.

¹¹⁵ "in each trade conducted through the Platform, two money transmission transactions occur: one between the Company and the Customer wishing to buy virtual currency, and another between the Company and the Customer wishing to sell such virtual currency at the same exchange rate." FIN-2014-R1011, at 3.

¹¹⁶ Financial Crimes Enforcement Network, "FinCEN Fines Ripple Labs Inc. in First Civil Enforcement Action Against a Virtual Exchanger," May 5, 2015, http://www.fincen.gov/news_room/nr/html/20150505.html





بالإضافة إلى ذلك، وافقت شركة Ripple على اتخاذ بعض التدابير العلاجية remedial measures. وبموجب اتفاقية التسوية settlement agreement، لن تقوم وزارة العدل بمقاضاة شركة Ripple عن أي من السلوكيات المفصلة في بيان الحقائق والانتهاكات، وقد وافقت شركة Ripple على مواصلة التعاون مع وزارة العدل في التحقيقات ذات الصلة بقانون السرية المصرفية (BSA) بشأن سلوك شركة Ripple ومسؤوليها ومديرها وموظفيها ووكلائها ومستشاريها¹¹⁷. وافقت شركة Ripple أيضاً على اتخاذ خطوات علاجية معينة، بما في ذلك الاستمرار في تنفيذ وتحسين برنامج الامتثال لـ BSA ونقل أحد مكوناتها التنظيمية إلى شركة خدمات مالية مسجلة لدى FINCEN. ويعمل هذا المكون بطريقة تمكن "المستخدمين النهائيين end users" من "التفاعل مع بروتوكول الريبل لعرض وإدارة أرصدة XRP والعملات الورقية الخاصة بهم.

قانون الحملة الانتخابية الفيدرالية

Federal Election Campaign Act

فيما وصفته صحيفة واشنطن بوست *Washington Post* بأنه "أحد الأحكام الأولى الصادرة عن وكالة حكومية بشأن كيفية التعامل مع العملة الافتراضية"،¹¹⁸ صوتت لجنة الانتخابات الفيدرالية (FEC) بالإجماع للسماح للجنة سياسية غير متصلة بقبول مساهمات بيتكوين وشراء عملات بيتكوين. كاستثمار. أصدرت لجنة الانتخابات الفيدرالية رأياً استشارياً *Advisory Opinion*¹¹⁹ في 13 مايو 2014، والذي يركز على تفاصيل الطلب المحدد الذي وافقت عليه لجنة الانتخابات الفيدرالية. ما إذا كان الحكم سيكون محدوداً فيما يتعلق:

- (1) المبالغ التي يمكن استلامها من كل مساهم في كل انتخاب و
- (2) يبدو أن إجراءات الفحص screening procedures المحددة في الطلب الذي وافقت عليه لجنة الانتخابات الفيدرالية غير مؤكدة. جاء الطلب من شركة Make Your Laws PAC, Inc. (MYL)، وهي لجنة عمل سياسي غير متصلة (PAC) political action committee مسجلة

¹¹⁷ 18 U.S.C. § 1960(b)(1)(B).

¹¹⁸ Matea Gold, "Federal Election Commission Approves Bitcoin Donations to Political Committees," *Washington Post*, May 8, 2014, <http://www.washingtonpost.com/blogs/post-politics/wp/2014/05/08/federal-election-commission-approves-bitcoin-donations-to-political-committees/>.

¹¹⁹ FEC AO 2014-02 "Political Committee May Accept Bitcoins as Contributions," <http://www.fec.gov/pages/fecrecord/2014/june/ao2014-02.shtml>.





لدى لجنة الانتخابات الفيدرالية. حيث طلبت MYL وحصلت على إذن لقبول عملات البيتكوين بما يصل إلى 100 دولار لكل مساهم في كل انتخابات. اقترحت MIL الحصول على اسم المساهم وعنوانه ومهنته وصاحب العمل عبر الإنترنت، بالإضافة إلى التأكيد على أن المتبرع ليس مواطنًا أجنبيًا وهو مالك عملات البيتكوين. لقد أرضت إجراءات الفحص هذه لجنة الانتخابات الفيدرالية بأنها كافية فيما يتعلق بالتزام MIL بفحص المساهمات وتحديد أهلية المساهمين. وحصلت MYL أيضًا على إذن لشراء عملات البيتكوين والاحتفاظ بها للبيع. تم رفض الإذن فيما يتعلق باستخدام عملات البيتكوين لدفع النفقات. وبموجب هذا الحكم، يجب التعامل مع عملات البيتكوين على أنها مساهمات "بأي شيء ذي قيمة"¹²⁰، على النحو المسموح به بموجب قانون الحملة الانتخابية الفيدرالية¹²¹. ويمكن الاحتفاظ بها في محفظة بيتكوين الخاصة بـ MYL حتى تصفيتها، عندما يتم إيداعها في مستودع الحملة.

قانون لجنة التجارة الفيدرالية

Federal Trade Commission Act

يحظر قانون لجنة التجارة الفيدرالية¹²² (FTC) "الأفعال أو الممارسات غير العادلة أو الخادعة في التجارة أو التي تؤثر عليها"¹²³. ويأذن للجنة التجارة الفيدرالية بإنفاذ تلك المحظورات. في 15 سبتمبر 2014، رفعت لجنة التجارة الفيدرالية دعوى مدنية بموجب قانون لجنة التجارة الفيدرالية ضد شركة باترفلاي لاب، وهي شركة في وايومنغ لها مكاتب في كانساس وميسوري. تم رفع الدعوى في المحكمة الجزئية الأمريكية للمنطقة الغربية من ولاية ميسوري. واتهمت شركة Butterfly Lab بالتورط في ممارسات خادعة تنتهك المادة 5 (a) من قانون لجنة التجارة الفيدرالية (FTC)¹²⁴. وزعمت الشكوى أن شركة Butterfly Lab قامت بتضليل المستهلكين الذين دفعوا مسبقًا مقابل آلات وخدمات تعدين Bitcoin التي باعها الشركة على الإنترنت.

¹²⁰ 2 U.S.C. §431(8)(A)(i); 11 C.F.R. §§100.52(a) and 100.52(d)(1).

¹²¹ 2 U.S.C. §431 et seq.

¹²² 15 U.S.C. §§41-58.

¹²³ 15 U.S.C. §45.

¹²⁴





وفقاً للادعاءات allegations، لم يتم تسليم أجهزة وخدمات التشفير التي باعتها شركة Butterfly من موقعها الإلكتروني ومن خلال Facebook و Twitter كما وعدت، أو، إذا تم تسليمها، فشلت في إنتاج عملات Bitcoin بشكل مربح، كما هو معلن. ودون الاستماع إلى المدعى عليه defendant، أصدرت المحكمة، في 18 سبتمبر/أيلول 2014، أمراً مؤقتاً بتجميد أصول freezing assets شركة باترفلاي، وتعيين حارس قضائي receiver، ومنح لجنة التجارة الفيدرالية حق الوصول الفوري إلى عقارات الشركة premises وسجلاتها records¹²⁵.

هذا، ويتهم ادعاء لجنة التجارة الفيدرالية FTC شركة باترفلاي بتلقي دفعات مقدمة تصل إلى آلاف الدولارات من المستهلكين الذين استجابوا لإعلانات كاذبة ومضللة تدعي أن الآلات ستجري حسابات معقدة بسرعة عالية، باستخدام طاقة كهربائية منخفضة. وفقاً للشكوى، تم تضليل¹²⁶ 126 مشترياً لهذه الآلات من خلال التأكيدات على أن الآلات ستحل الألغاز الرياضية التي ينطوي عليها تعيين عملات البيتكوين وأن مشتري آلات أو خدمات الفراشة سيحصلون على عملات البيتكوين كمكافآت لحل هذه الألغاز بمعدل تعويض. لتغطية تكلفة النفقات الأولية، وفي وقت قصير، تحقيق الربح. وبدلاً من ذلك، لم يتم تسليم بعض الآلات الموعودة قط؛ ولم يتم تسليم الآخرين كما وعدوا أو كانت معيبة عند تسليمها. وكانت النتيجة، وفقاً للجنة التجارة الفيدرالية، أن المستهلكين لم يتمكنوا من إنتاج عملات البيتكوين، وتم إثراء الشركة بشكل غير عادل، وكان تدخل المحكمة مطلوباً لوقف الضرر الكبير المستمر الذي يلحق بالمستهلكين. وجدت المحكمة أن لجنة التجارة الفيدرالية قدمت أدلة كافية للمحكمة لتخلص إلى أن باترفلاي قد انتهكت قانون لجنة التجارة الفيدرالية وستستمر في انتهاكه. وخلصت المحكمة أيضاً إلى أنه من المحتمل أن يعاني المستهلكون من "ضرر فوري ومستمر" ما لم توقف المحكمة عملية الفراشة. نظراً لأن المحكمة وجدت أنه من المحتمل حدوث ضرر لا يمكن إصلاحه للمستهلكين إذا تم إخطار المدعى عليه بالقضية وتمكن من نقل الأصول، وجدت المحكمة أن هناك سبباً وجيهاً لتعيين حارس قضائي والسماح للجنة التجارة الفيدرالية بالوصول الفوري إلى الشركة وسجلاتها وذلك، من بين أمور أخرى، لتحديد أصولها.

¹²⁵ Federal Trade Commission v. BF Labs, Inc., no. 4:14-cv-00815-BCW (W.D. Mo. filed Sept. 18, 2014). <http://www.ftc.gov/enforcement/cases-proceedings/1423058/bf-labs-inc>.

¹²⁶ A Federal Trade Commission webpage contains a link to the complaint, at <http://www.ftc.gov/enforcement/cases-proceedings/1423058/bf-labs-inc>.





اللائحة الفيدرالية للأوراق المالية

Federal Securities Regulation

يركز تنظيم الأوراق المالية على مسألتين قانونيتين مختلفتين تتعلقان بعمليات البيتكوين - الاستثمارات المشتراة باستخدام عملات البيتكوين والاستثمار في عملات البيتكوين. نشطت هيئة الأوراق المالية والبورصة (SEC) في التحقيق في القضايا المتعلقة بعملات البيتكوين ونشرت تنبيهًا للمستثمرين بشأن البيتكوين والاستثمارات الأخرى المتعلقة بالعملة الافتراضية.

الاستثمارات المشتراة باستخدام Bitcoins

Investments Purchased with Bitcoins

قضت محكمة مقاطعة الولايات المتحدة للمنطقة الشرقية من تكساس في أغسطس 2013 بأن لديها اختصاصًا موضوعيًا بشأن الاحتيال المحتمل في الاستثمارات المشتراة باستخدام عملات البيتكوين بسبب قرارها بأن الاستثمارات المشتراة باستخدام عملات البيتكوين هي أوراق مالية¹²⁷. هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) ادعى أن المدعى عليه قد انتهك أحكام قانون الأوراق المالية لعام 1933¹²⁸ وقانون تبادل الأوراق المالية لعام 1934¹²⁹. وقام بإجراء نوع من مخطط بونزي. وفقًا للحقائق التي ذكرتها هيئة الأوراق المالية والبورصة، فإن المدعى عليه، تريندون تي شيفرز، الذي كان مؤسس ومشغل Bitcoin Savings and Trust (BTCST)، "قدم عددًا من الالتماسات التي تهدف إلى حث المقرضين على الاستثمار في الاستثمارات المرتبطة بالبيتكوين "فرص". أعلن Shavers أنه باع Bitcoins وأنه سيدفع للمستثمر فائدة تصل إلى 1٪ يوميًا حتى يسحب المستثمر الأموال أو حتى لا تصبح BTCST مربحة. خسر المستثمرون مبلغًا كبيرًا من المال، ورفعت هيئة الأوراق المالية والبورصات دعوى قضائية. دافع شيفرز عن أن استثمارات BTCST لم تكن أوراقًا مالية بموجب قوانين الأوراق المالية الفيدرالية لأن عملات البيتكوين ليست أموالًا ولا تنظمها الولايات المتحدة. ويبدو أن شيفرز يجادلون أيضًا بأنه نظرًا لأن الاستثمارات لم تكن أوراقًا مالية، فإن المحكمة لم يكن لها اختصاص قضائي للنظر في دعوى قضائية تزعم حدوث انتهاكات لقوانين

¹²⁷ Securities and Exchange Commission v. Shavers, No. 4:13-CV-416 (E.D. Tex. August 6, 2013).

¹²⁸ 15 U.S.C. §§77a et seq.

¹²⁹ 15 U.S.C. §§78a et seq.





الأوراق المالية الفيدرالية. وجادلت هيئة الأوراق المالية والبورصة بأن استثمارات BTCST كانت عقودًا استثمارية، مما يجعلها ضمن تعريف "الأوراق المالية" وبالتالي تخضع للتنظيم من قبل هيئة الأوراق المالية والبورصات.

ورأت المحكمة أنها تتمتع بالولاية القضائية على هذه القضية بسبب قرارها بأن الاستثمارات المشتراة باستخدام عملات البيتكوين هي أوراق مالية. القسم 15 من الموسوعة الأمريكية/ تقنين الولايات المتحدة US Code في ف القسم b77 "الضمان security" بطريقة واسعة للغاية بأنه "أي مذكرة، أو سهم، أو أسهم خزانة، أو ضمان مستقبلي، أو مقايضة قائمة على الأوراق المالية، أو سندات... [أو] عقد استثمار".

15 U.S.C. Section 77b defines a "security" in a very broad way as "any note, stock, treasury stock, security future, security-based swap, bond ... [or] investment contract."

هذا ولقد حددت قضايا مثل SEC ضد Co.130 & W. J. Howey و Long v. Schultz Cattle Co.131 نوعًا من القالب لعقد الاستثمار: حيث يتضمن عقد الاستثمار:

- (1) استثمار الأموال
 - (2) في مؤسسة مشتركة
 - (3) مع توقع الربح من جهود المروج أو طرف ثالث.
- وبالتالي، وفقًا للمحكمة، كان عليها تحديد ما إذا كانت استثمارات BTCST استثمارًا للأموال. وجدت المحكمة أنه نظرًا لأنه يمكن استخدام عملات البيتكوين لشراء السلع أو الخدمات وحتى استخدامها لدفع تكاليف المعيشة الفردية، فهي "عملة أو شكل من أشكال المال" وأن "المستثمرين الراغبين في الاستثمار في BTCST قدموا استثمارًا للأموال." وجدت المحكمة أيضًا أن هناك مؤسسة مشتركة لأن المستثمرين كانوا يعتمدون على خبرة Shavers في أسواق البيتكوين وأن Shavers وعدوا بعائد كبير على استثماراتهم. أخيرًا، وجدت المنطقة الشرقية من تكساس أن الشق الثالث من نموذج عقد الاستثمار قد تم استيفاءه لأن مستثمري BTCST كانوا يتوقعون جني الأرباح من استثماراتهم. ولأنها وجدت أن استثمارات BTCST تفي بتعريف عقد الاستثمار، فقد رأت المحكمة أن لديها





اختصاصًا موضوعيًا بشأن الاحتيال المحتمل في الاستثمارات المشتراة باستخدام عملات البيتكوين¹³⁰. في 21 سبتمبر 2015، اعترف شيفرز بالذنب في تهمة الاحتيال في الأوراق المالية في المحكمة الجزئية الأمريكية للمنطقة الجنوبية من نيويورك¹³¹.

الاستثمار في البيتكوين

Investing in Bitcoins

وتجري هيئة الأوراق المالية والبورصة (SEC) تحقيقات في استثمارات البيتكوين. وعلى سبيل المثال، في يونيو 2014، اتهمت هيئة الأوراق المالية والبورصات المالك المشارك لموقعين إلكترونيين متعلقين بالبيتكوين بتقديم أوراق مالية متداولة علنًا دون تسجيلها¹³². وقد وجد تحقيق أجرته هيئة الأوراق المالية والبورصة أن أحد المالكين المشاركين للمواقع الإلكترونية نشر نشرات على الإنترنت وطلب من المستثمرين لشراء أسهم في SatoshiDICE وFeedZeBirds. ومع ذلك، لم يسجل المالك المشارك العروض لدى هيئة الأوراق المالية والبورصات. دفع المستثمرون ثمن أسهمهم بالبيتكوين. تمت تسوية التهم مع إرجاع الأرباح بالإضافة إلى عقوبة. صرح أندرو جيه. سيريسني، مدير قسم الإنفاذ في هيئة الأوراق المالية والبورصات¹³³، بما يلي:

ويجب على جميع الجهات المصدرة التي تبيع الأوراق المالية للجمهور الالتزام بأحكام التسجيل في قوانين الأوراق المالية، بما في ذلك الجهات المصدرة التي تسعى إلى جمع الأموال باستخدام البيتكوين. سنواصل التركيز على إنفاذ قواعدها ولوائحها كما تنطبق على العملات الرقمية¹³⁴.

هذا، وتدرس هيئة الأوراق المالية والبورصة طلبًا مقدمًا من كاميرون وتايلر وينكلفوس Winklevoss لتشكيل صندوق عام متداول في البورصة (ETF) لعملة البيتكوين¹³⁵. وفقًا للإيداعات، سيتم تداول صندوق الاستثمار المتداول في بورصة NASDAQ OMX تحت الرمز "COIN". ينص موقع هيئة الأوراق المالية والبورصات على أن صناديق الاستثمار المتداولة غالبًا ما تكون مسجلة كشركة استثمار مفتوحة أو صندوق استثمار وحدة بموجب قانون شركات الاستثمار

¹³⁰ 881 F.2d 129 (5th Cir. 1989).

¹³¹ Securities and Exchange Commission v. Shavers, No. 4:13-CV-416 (E.D. Tex. August 6, 2013).

¹³² See <http://www.justice.gov/usao-sdny/pr/texas-man-pleads-guilty-manchattan-federal-court-operating-bitcoin-ponzi-scheme>.

¹³³ See <http://www.sec.gov/News/PressRelease/Detail/PressRelease/1370541972520#.U7r1cii816Y>.

¹³⁴ Ibid.

¹³⁵ See <http://www.coindesk.com/winklevoss-bitcoin-etf-trade-nasdaq-coin-symbol>.





عام 1940 Investment Company Act. وتتضمن المتطلبات التنظيمية لصناديق الاستثمار المتداولة ما يلي:

باعتبارها شركات استثمارية ETF، تخضع صناديق الاستثمار المتداولة للمتطلبات التنظيمية لقوانين الأوراق المالية الفيدرالية بالإضافة إلى بعض الإعفاءات الضرورية لصناديق الاستثمار المتداولة للعمل بموجب تلك القوانين. تطبق قوانين الأوراق المالية الفيدرالية والإعفاءات ذات الصلة معًا متطلبات مصممة لحماية المستثمرين من مختلف المخاطر والصراعات المرتبطة بالاستثمار في صناديق الاستثمار المتداولة.

وعلى سبيل المثال، تخضع صناديق الاستثمار المتداولة ETF، مثل صناديق الاستثمار المشتركة، لقيود قانونية على استخدامها للرافعة المالية والمعاملات مع الشركات التابعة. تخضع صناديق الاستثمار المتداولة أيضًا لمتطلبات إعداد تقارير محددة والتزامات الإفصاح المتعلقة بأهداف الاستثمار والمخاطر والنفقات وغيرها من المعلومات الواردة في بيانات التسجيل والتقارير الدورية. وبالإضافة إلى ذلك، تخضع صناديق الاستثمار المتداولة لرقابة مجالس الإدارة¹³⁶.

قام الأخوان وينكلفوس Winkelvoss brothers بإجراء تعديلات على ملفاتهم، ويبدو أن هيئة الأوراق المالية والبورصات لا تزال تراجعها.

وفي أبريل 2015، قدم موقع Overstock.com، وهو بائع تجزئة عبر الإنترنت يقع مقره الرئيسي بالقرب من سولت ليك سيتي، بيان تسجيل لدى هيئة الأوراق المالية والبورصة لتسجيل ما قيمته 500 مليون دولار من الأسهم في Overstock كأول سهم رقمي¹³⁷. حيث تقوم هيئة الأوراق المالية والبورصات بمراجعة الطلب.

¹³⁶ See <http://www.sec.gov/investor/alerts/etfs.pdf>.

¹³⁷ See <http://www.sec.gov/Archives/edgar/data/1130713/000104746915003890/a2224281zs-3.htm>.





تنبيهات مستثمري الأوراق المالية

Securities Investor Alerts

في مايو 2014، أصدر مكتب تعليم المستثمرين والدفاع عنهم التابع لهيئة الأوراق المالية والبورصة تنبيهًا للمستثمرين لمحاولة توعية المستثمرين بالمخاطر المحتملة للاستثمارات التي تنطوي على البيتكوين وغيرها من أشكال العملة الافتراضية¹³⁸. وفي التنبيه، أعربت هيئة الأوراق المالية والبورصات عن قلقها من أن البيتكوين وغيرها من العملات الافتراضية تتمتع العملات الافتراضية والرقمية، كمنتجات أو تقنيات جديدة، بالقدرة على خلق فرص احتيال واستثمار عالية المخاطر. ويمكن إغراء المستثمرين المحتملين بسهولة من خلال الوعد بتحقيق عوائد عالية في مجال استثماري جديد، وقد يكونون أيضًا أقل تشككًا عند تقييم شيء جديد وجديد ومتطور¹³⁹.

وقد أدرجت جمعية مسؤولي الأوراق المالية في أمريكا الشمالية، وهي منظمة دولية لحماية المستثمرين، العملة الرقمية في قائمة التهديدات الرئيسية للمستثمرين¹⁴⁰.

عقوبات مختارة من هيئة الأوراق المالية والبورصات

Selected SEC Sanctions

في ديسمبر 2014، أصدرت هيئة الأوراق المالية والبورصات بيانًا¹⁴¹ أعلنت فيه أنها فرضت عقوبات على مبرمج الحاسوب computer programmer، إيثان بيرنسايد Ethan Burnside، بسبب تشغيله عبر الإنترنت لموقعين لتداول الأوراق المالية باستخدام العملات الافتراضية بيتكوين Bitcoin ولايتكوين Litecoin. ووفقًا لهيئة الأوراق المالية والبورصة، كانت العقوبات ضرورية لأن بيرنسايد لم يسجل أبدًا الأماكن كبورصات أو وسطاء. بالإضافة إلى ذلك، فرضت هيئة الأوراق المالية والبورصة عقوبات على بيرنسايد لإجراء عروض غير مسجلة. ويشير أمر هيئة الأوراق المالية والبورصة¹⁴² إلى أن بيرنسايد تعاون في تحقيق الوكالة ووافق على تسديد مبلغ 68 ألف دولار، وهو يتكون من الأرباح والفوائد والعقوبات، ومنعه bar من المشاركة في صناعة الأوراق المالية securities industry.

¹³⁸ See http://www.sec.gov/oiea/investor-alerts-bulletins/investoralertsia_bitcoin.html#.U7sE_Ci816Y.

¹³⁹ Ibid.

¹⁴⁰ See <http://www.nasaa.org/3752/top-investor-threats>.

¹⁴¹ See <http://www.sec.gov/News/PressRelease/Detail/PressRelease/1370543655716#.VKMTKcnivSE>.

¹⁴² See <http://www.sec.gov/litigation/admin/2014/33-9685.pdf>.





ومن وجهة نظر هيئة الأوراق المالية والبورصة SEC، فإن عدم قيام بيرنسايد بتسجيل أماكن العملات الافتراضية ينتهك العديد من القوانين. نظرًا لتجنيد مصدري الأوراق المالية لتقديم استثمارات للشراء أو البيع للجمهور، فإن عدم التسجيل يعد انتهاكًا للمادة 6 من قانون سوق الأوراق المالية¹⁴³. حيث يقرر هذا القانون أنه "لا يجوز تسجيل البورصة باسم بورصة وطنية للأوراق المالية ما لم تقرر اللجنة استيفاء المتطلبات المختلفة التي تضمن حماية المستثمر والمعايير الأخرى. على الرغم من تقديم التماسات للجمهور لفتح حسابات وتداول الأوراق المالية، لم يسجل بيرنسايد الأماكن كوسطاء تجار، وهو انتهاك على ما يبدو للمادة 202 (أ) (11) من قانون مستشاري الاستثمار¹⁴⁴. وجد أمر هيئة الأوراق المالية والبورصات أن بيرنسايد انتهك الأحكام الأخرى لقوانين الأوراق المالية الفيدرالية، مثل الأقسام 5 (أ) و 5 (ج) من قانون الأوراق المالية¹⁴⁵، فيما يتعلق بالمتطلبات المتعلقة بتداول الأوراق المالية في التجارة بين الولايات، والأقسام¹⁴⁶ 5.

(المعاملات في البورصات غير المسجلة) و¹⁴⁷ 15 (تسجيل وتنظيم الوسطاء والمتعاملين) من قانون بورصة الأوراق المالية Securities Exchange Act.

وفي بيانها الذي أعلن فيه عن العقوبات المفروضة على بيرنسايد، أكدت هيئة الأوراق المالية والبورصات على أهمية حماية المستثمرين في مجال قد يكون جديدًا بالنسبة للجمهور المستثمر. وذكرت الوكالة ذلك. حيث قام برنسايد بتشغيل مؤسستين عبر الإنترنت لم يتم تسجيلهما بشكل صحيح للانخراط في أعمال الأوراق المالية التي كانا يديرانها.... وتعد قواعد التسجيل من الأحكام ذات الأهمية الحيوية لحماية المستثمر، ولا ينطبق أي إعفاء لمجرد أن الكيان يعمل على الإنترنت أو يستخدم العملة الافتراضية في معاملات الأوراق المالية.

وفي فبراير 2014، علقت هيئة الأوراق المالية والبورصة تداول الأوراق المالية لشركة Imogo Mobile Technologies بسبب مشكلات تتعلق بكفاية ودقة إفصاحاتها العامة. قبل التعليق، أعلنت

¹⁴³ 15 U.S.C. §78f.

¹⁴⁴ 15 U.S.C. §80b-2(a)(11).

¹⁴⁵ 15 U.S.C. §§77e(a) and 77e(c).

¹⁴⁶ 15 U.S.C. §78e.

¹⁴⁷ 15 U.S.C. §78o.





Imogo أنها بصدد تطوير منصة بيتكوين متنقلة. أدى هذا الإعلان إلى زيادة الحركة في سعر تداول الأوراق المالية لشركة Imogo.

وفي مسألة Sand Hill Exchange، كان لدى Elaine Ou و Gerritt Hall، وعلى الرغم من عدم تركيزهما بشكل أساسي على Bitcoin، مكون Bitcoin¹⁴⁸. وفي يونيو 2015، أصدرت هيئة الأوراق المالية والبورصات أمرًا بالإيقاف والكف ضد مشغل الموقع هذا ومديره الذين زعموا أنهم يقدمون فرصة لأي شخص لتحقيق أرباح بناءً على أداء الشركات التي لم يتم تداولها علنًا بعد. تتعلق المشكلة الرئيسية ببيع الموقع لأدوات مالية معقدة لأشخاص غير مؤهلين لشرائها. حاول مديرو الموقع العثور على أشخاص لتمويل حساباتهم إما بالدولار أو بعملة البيتكوين، مما قد يزيد من تعقيد الاستثمارات وعدم اليقين فيها¹⁴⁹.

نشاط ولاية تكساس

Texas State Action

في مارس 2014، أصدر مجلس ولاية تكساس للأوراق المالية (المجلس) أمرًا بالإيقاف والكف في حالات الطوارئ ضد شركة التنقيب عن النفط والغاز في تكساس، Balanced Energy LLC، التي ادعت أنها أول شركة في الصناعة تقبل البيتكوين من المستثمرين¹⁵⁰. ووفقًا إلى مجلس الإدارة، فشلت شركة Balanced Energy في الكشف لمستثمريها عن وجود مخاطر تنطوي على استخدام Bitcoin للاستثمارات وأن الشركة كانت تنتهك قوانين الأوراق المالية في تكساس لعدم الكشف عن هذه المخاطر للمستثمرين.

لائحة لجنة تداول العقود الآجلة للسلع

Commodity Futures Trading Commission Regulation

تتمتع لجنة تداول العقود الآجلة للسلع Commodity Futures Trading Commission (CFTC) بسلطة تنظيم العقود الآجلة commodities futures للسلع وأسواقها وبعض أدوات الصرف الأجنبي. وفي 17 سبتمبر 2015، أصدرت هيئة تداول السلع الآجلة

¹⁴⁸ See <http://www.sec.gov/litigation/suspensions/2014/34-71568.pdf>.

¹⁴⁹ SEC Administrative Proceeding File No. 3-16598 (June 17, 2015).

¹⁵⁰ See <http://www.ssb.state.tx.us/Enforcement/files/1731.pdf>





(CFTC) أمراً ضد منصة عبر الإنترنت online platform لتسهيل تداول عقود خيارات البيتكوين
.¹⁵¹Bitcoin options contracts

وفي مارس 2014، أصبحت منصة Derivabit متاحة كمنصة لإدارة المخاطر risk management مما يتيح المعاملات في خيارات البيتكوين والعقود الآجلة. على الرغم من أن أسعار الإضراب والتسليم كانت بالدولار الأمريكي، إلا أن أقساط التأمين ومدفوعات التسوية كانت بعملة البيتكوين. ولقد اتهمت هيئة تداول السلع الآجلة (CFTC) Coinflip، التي كانت مشغل منصة Derivabit، وفرنسيسكو ريوردان Francisco Riordan، الرئيس التنفيذي لشركة Coinflip (respondents)، بانتهاك بعض أحكام قانون تبادل السلع Commodity Exchange Act (CEA)، مثل حظر تداول الخيارات غير المنظمة والخيارات غير المسجلة¹⁵². وتسهيلات تنفيذ المبادلة¹⁵³. وافق المدعى عليهم respondents على أمر لجنة تداول السلع الآجلة (CFTC) دون الاعتراف بالتهم أو إنكارها.

وفي هذا الأمر، حددت هيئة تداول السلع الآجلة (CFTC) المقتنيات والنتائج التي تحدد موقفها بشأن التوصيف التنظيمي للبيتكوين. عمومًا، هذه المقتنيات والنتائج هي كما يلي:

1. في الملاحظة 2 من الأمر، ذكرت هيئة تداول السلع الآجلة (CFTC) أن البيتكوين هي عملة افتراضية وعرفت العملة الافتراضية بأنها "تمثيل رقمي للقيمة التي تعمل كوسيلة للتبادل، ووحدة من العملات الرقمية". حساب و/أو مخزن ذو قيمة، ولكن ليس له وضع العطاء القانوني في أي ولاية قضائية؛"

the CFTC stated that Bitcoin is a virtual currency and defined virtual currency as a "digital representation of value that functions as a medium of exchange, a unit of account, and/or a store of value, but does not have legal tender status in any jurisdiction;"

¹⁵¹ In the Matter of Coinflip, Inc. and Francisco Riordan, CFTC Docket No. 15-29 (Sept. 17, 2015).

¹⁵² 7 U.S.C. § 6c(b).

¹⁵³ 7 U.S.C. § 7b-3(a)(1).





2. واصلت لجنة تداول السلع الآجلة (CFTC) في المذكرة التمييز بين العملات الافتراضية والعملات "الحقيقية" currencies "real"، والتي ذكرت أنها "العملات المعدنية والورقية للولايات المتحدة أو دولة أخرى تم تعيينها كعملة قانونية، ويتم تداولها، واستخدامها بشكل عرفي". وقبولها كوسيلة للتبادل في بلد الإصدار؛"

"real" currencies, which it stated are the "coin and paper money of the United States or another country that are designated as legal tender, circulate, and are customarily used and accepted as a medium of exchange in the country of issuance;"

وربما الأهم من ذلك،

3. اقتبست لجنة تداول السلع الآجلة تعريف السلعة من القسم 1 أ (9) من CEA¹⁵⁴ ولاحظت أنه نظرًا لأن التعريف واسع جدًا، فإن "البيتكوين والعملات الافتراضية الأخرى مشمولة في التعريف ويتم تعريفها بشكل صحيح كسلع".¹⁵⁵

وقد يكون هناك أيضًا احتمال أن تقوم لجنة تداول السلع الآجلة (CFTC) بإدراج مثل هذه العملة الرقمية digital currency ضمن لوائح الصرف الأجنبي الخاصة بها لأن CEA ولا تحدد العملة الأجنبية أو النقد الأجنبي، على الرغم من أنها تغطي وتحدد عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة ومقايضات النقد الأجنبي¹⁵⁶.

¹⁵⁴ 7 U.S.C. §1a(9). It reads:

The term *commodity* means wheat, cotton, rice, corn, oats, barley, rye, flaxseed, grain sorghums, mill feeds, butter, eggs, *Solanum tuberosum* (Irish potatoes), wool, wool tops, fats and oils (including lard, tallow, cottonseed oil, peanut oil, soybean oil, and all other fats and oils), cottonseed meal, cottonseed, peanuts, soybeans, soybean meal, livestock, livestock products, and frozen concentrated orange juice, and all other goods and articles, except onions (as provided by section 13-1 of this title) and motion picture box office receipts (or any index, measure, value, or data related to such receipts), and all services, rights, and interests (except motion picture box office receipts, or any index, measure, value or data related to such receipts) in which contracts for future delivery are presently or in the future dealt in.

¹⁵⁵ In the Matter of Coinflip, Inc. and Francisco Riordan, CFTC Docket No. 15-29, at 3.

¹⁵⁶ 7 U.S.C. §§1a(24) and (25).





القضايا القانونية الدولية

International Legal Issues

دراسة البنك المركزي الأوروبي

European Central Bank Study

ان الولايات المتحدة ليست الدولة الوحيدة التي تهتم بالتأثير المحتمل لزيادة استخدام بيتكوين¹⁵⁷. لأن العملة الرقمية لا تعرف حدوداً وطنية، فقد تتطلب حلاً دولياً، وبالتالي، لفتت انتباه المنظمين الدوليين. تعتمد أنظمة الدفع التقليدية على أنظمة نقدية قائمة على القانون، وتشرف عليها البنوك المركزية التي تعالج معاملات البنوك الودعية وغيرها من المؤسسات المالية المرخصة أو المعتمدة. ومع ذلك، بالنسبة للعمليات الافتراضية، لا توجد قوانين ولوائح تحدد واجبات والتزامات الأطراف أو تنص على نهائية التسوية أو حل النزاعات أو الإشراف على الخدمات المقدمة¹⁵⁸.

وتستند دراسة أكتوبر 2012 للعملة الرقمية التي أجراها البنك المركزي الأوروبي إلى احتمال أن نمو العملات الرقمية سيحمل معه الحاجة إلى التعاون الدولي international cooperation في تطوير إطار تنظيمي. ووفقاً للدراسة، فإن المستوى الحالي للعملات الافتراضية يطرح خطر ضئيل على استقرار الأسعار؛ ومع ذلك، هناك مخاطر على المستخدمين واحتمال وجود مخططات إجرامية criminal schemes¹⁵⁹. وتشير الدراسة أيضاً إلى أنه لا التوجيه النقدي الأوروبي ولا التوجيه الأوروبي لخدمات الدفع ينطبق بشكل واضح على العملات الافتراضية مثل بيتكوين¹⁶⁰.

¹⁵⁷ report by the Law Library of Congress "surveys forty foreign jurisdictions and the European Union, reporting on any regulations or statements from central banks or government offices on the handling of bitcoins as well as any significant use of bitcoins in business transactions." See Law Library of Congress, Global Legal Research Center, *Regulation of Bitcoin in Selected Jurisdictions*, January 2014, at <http://www.loc.gov/law/help/bitcoin-survey/regulation-of-bitcoin.pdf>.

تقرير صادر عن مكتبة القانون في الكونغرس "يستعرض أربعين ولاية قضائية أجنبية والاتحاد الأوروبي، ويبلغ عن أية لوائح أو بيانات من البنوك المركزية أو المكاتب الحكومية حول التعامل مع عملات البيتكوين بالإضافة إلى أي استخدام كبير لعملات البيتكوين في المعاملات التجارية."

انظر مكتبة القانون في الكونغرس، مركز البحوث القانونية العالمية، تنظيم البيتكوين في ولايات قضائية مختارة، يناير 2014، في <http://www.loc.gov/law/help/bitcoin-survey/regulation-of-bitcoin.pdf>.

¹⁵⁸ European Central Bank, "Virtual Currency Schemes," October 2012,

<http://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/virtualcurrencyschemes201210en.pdf>. (Hereinafter, European Central Bank Report.)

¹⁵⁹ Ibid.

¹⁶⁰ European Central Bank Report, p. 43. The report noted that there are attempts in some of the countries belonging to the European Union to develop a means of regulating such currencies. Apparently courts in France are looking into whether Bitcoin transactions are subject to electronic money regulations. See Finextra. <http://www.finextra.com/news/fullstory.aspx?newsitemid=22921>.





إرشادات فريق العمل المعني بالإجراءات المالية لعام 2014 وتقرير عام 2015 Financial Action Task Force 2014 Guidance and 2015 Report

أصدرت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وهي منظمة حكومية دولية تعد الولايات المتحدة عضواً فيها، تقريراً يقيم المخاطر التي تمثلها العملات الافتراضية للجهود العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهابيين في يونيو 2014¹⁶¹. و"إرشادات لمواجهة المخاطر" - النهج القائم على العملات الافتراضية " (إرشادات مجموعة العمل المالي) في يونيو 2015¹⁶². يقدم تقرير 2014 مسرداً للتعريفات الرئيسية، مثل العملة الرقمية، والعملية الافتراضية، العملة القابلة للتحويل (أو المفتوحة)، والعملية غير القابلة للتحويل (أو المغلقة). ويتضمن أقساماً حول الاستخدامات المشروعة للعملية الافتراضية والمخاطر المحتملة للعملية الافتراضية. وهو يلخص ثلاثة إجراءات لإنفاذ القانون تتعلق بالعملية الافتراضية، جميعها بقيادة وزارة العدل الأمريكية¹⁶³.

حيث تهدف إرشادات مجموعة العمل المالي لعام 2015 إلى شرح كيفية تطبيق النهج القائم على المخاطر الذي تتبعه مجموعة العمل المالي تجاه معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على بورصات العملات الافتراضية التي يمكن تحويلها إلى أموال ورقية. والهدف هو مساعدة السلطات الوطنية التي تسعى إلى تطوير الأنظمة التنظيمية. توصي إرشادات مجموعة العمل المالي (FATF) بمعايير محددة للدول لاتخاذ نهج قائم على المخاطر لتحديد وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتضمنة في أنشطة العملة الافتراضية. ويتضمن ملخصات للمناهج المتبعة في بعض الولايات القضائية - كندا، الصين، الهيئة المصرفية الأوروبية، فرنسا، ألمانيا، هونج كونج، إيطاليا، روسيا، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سويسرا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة¹⁶⁴.

¹⁶¹ Financial Action Task Force, "Virtual Currencies: Key Definitions and Potential AML/CFT Risks," June 2014, <http://www.fatf-gafi.org/topics/methodsandtrends/documents/virtual-currency-definitions-aml-cft-risk.html>. (Hereinafter, FATF Report.)

¹⁶² Financial Action Task Force, "Guidance for A Risk-Based Approach [to] Virtual Currencies," June 2015, <https://www.google.com/search?q=Guidance+for+a+Risk-Based+Approach+virtual+Currencies&ie=utf-8&oe=utf-8>. (Hereinafter FATF Guidance.)

¹⁶³ The three law enforcement actions are (1) the prosecution of Liberty Reserve by the Department of Justice (DOJ) and its designation by the U.S. Department of the Treasury as a financial institution of primary money laundering concern, cutting it off from the U.S. banking system; (2) the DOJ's indictment of the owner of Silk Road and seizure of its website and more than 600,000 Bitcoins resulting from its sale of drugs and other illegal operations; and (3) the DOJ and Manhattan District Attorney's investigation and indictment of felons associated with Western Express International's "global identity theft/cyberfraud scheme." FATF Report, at 10-12/. The U.S. Marshals Service has conducted two auctions of Bitcoins seized in connection with the Silk Road prosecution and is expected to sell the remainder. See Sydney Ember, "At an Auction of Bitcoins Seized From Silk Road, One Exchange Wins Big," *New York Times Dealbook*, December 10, 2014, p. B3.

¹⁶⁴ FATF Guidance, at p. 115-22.





وفي 4 يوليو 2014، أصدرت الهيئة البنوك الأوروبية¹⁶⁵ European Banking Authority (EBA)، وهي سلطة الاتحاد الأوروبي المكلفة بمراقبة الأنشطة المالية وتقديم توصيات لتنظيم المخاوف المصرفية لأغراض السلامة والسلامة، توصيات بشأن خطوات لمعالجة المشاكل المرتبطة بارتفاع العملات الافتراضية، "رأي EBA بشأن "العملات الافتراضية".¹⁶⁶ في هذه الوثيقة، حددت EBA 70 خطراً¹⁶⁷ مرتبطاً بالعملات الافتراضية، وصعوبات متعددة¹⁶⁸ في صياغة نظام تنظيمي يعالج تلك المخاطر، ولبعض الصعوبات تدابير مؤقتة interim measures للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لوضعها. وكتدابير مؤقتة، أوصت EBA:

- (1) إخضاع عمليات تبادل العملات الافتراضية لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل مكافحة الإرهاب. و(2) تثبيط مؤسسات الائتمان ومؤسسات الدفع ومؤسسات النقود الإلكترونية عن شراء العملات الافتراضية أو حيازتها أو بيعها. العملات¹⁶⁹.

القلق بشأن سلطة صندوق النقد الدولي

Concern About International Monetary Fund Authority

إحدى القضايا التي حظيت ببعض الاهتمام هي قدرة صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) على الدفاع عن العملة التقليدية لإحدى الدول الأعضاء فيه من هجوم المضاربة الذي يتضمن عملة رقمية مثل البيتكوين لأن النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي لا يسمح صراحةً بذلك. حين تحصل على عملة لم يصدرها أحد أعضائها. ويدرس تعليق واحد على الأقل¹⁷⁰ الخيارات الممكنة لتعديل أو إعادة تفسير سلطة صندوق النقد الدولي.

¹⁶⁵ The European Banking Authority, established in 2011, is a European Union authority tasked with "creation of a European Single Rulebook in banking whose objective is to provide the single set of harmonized prudential rules for financial institutions throughout the EU. The EBA was established on 1 January 2011 as part of the European System of Financial Supervision (ESFS)," <http://www.eba.europa.eu/about-us?sessionId=F0A9FFE1AE5B85CF9C57D284FB06BBAC>.

¹⁶⁶ European Banking Authority. "EBA Opinion on 'virtual currencies'" (July 4, 2014). Available on European Banking Authority webpage, under heading "EBA proposes potential regulatory regime for virtual currencies, but also advises that financial institutions should not buy, hold or sell them whilst no such regime is in place," <https://www.eba.europa.eu/-/eba-proposes-potential-regulatory-regime-for-virtual-currencies-but-also-advises-that-financial-institutions-should-not-buy-hold-or-sell-them-whilst-n>. (Hereinafter, EBA Opinion.)

¹⁶⁷ According to the EBA Opinion, "[t]he risks include the fact that a [virtual currency] ... scheme can be created, and then its function subsequently changed, by anyone, and in the case of decentralised schemes, such as Bitcoins, by anyone with a sufficient share of computational power; that payer and payee can remain anonymous; that [virtual currency] ... schemes do not respect jurisdictional boundaries and may therefore undermine financial sanctions and seizure of assets; and that market participants lack sound corporate governance arrangements." EBA Opinion, p. 5.

¹⁶⁸ According to the EBA Opinion, "[a] regulatory approach that addresses these drivers comprehensively would require a substantial body of regulation, some components of which are untested. It would need to comprise, amongst other elements, governance requirements for several market participants, the segregation of client accounts, capital requirements and, crucially, the creation of 'scheme governing authorities' that are accountable for the integrity of a ... [virtual currency] scheme and its key components, including its protocol and transaction ledger." EBA Opinion, p. 5.

¹⁶⁹ EBA Opinion, p. 6.

¹⁷⁰ Nicholas Plassarus, "Regulating Digital Currencies: Bringing Bitcoin within the Reach of the IMF," 14 Chicago Journal of International Law 377 (2013), https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2248419.





شكر وتقدير
يُعزى التحليل الاقتصادي الوارد في هذا التقرير إلى كريغ ك. إلويل، المتخصص السابق في السياسة الاقتصادية الكلية لدى خدمة أبحاث الكونغرس. وقد تقاعد كريغ مؤخرًا، ويود المؤلفون الحاليون أن يتقدموا له بالشكر الجزيل على مساهمته القيّمة.

Acknowledgments

The economic analysis in this report is the work of Craig K. Elwell, former CRS Specialist in Macroeconomic Policy. Craig recently retired, and the current authors wish to thank him for his significant contribution.





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





القمة العالمية لمجتمع المعلومات



جنيف 2003 – تونس 2005

الوثيقة WSIS-03/GENEVA/9(Rev.1) - A

18 فبراير 2004

الأصل: بالإنكليزية

الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات
تقرير مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات
جنيف – بالكسبو، 10-12 ديسمبر 2003





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





قائمة المحتويات

الفصل الأول	القرارات التي اعتمدتها القمة
الفصل الثاني	الحضور وتنظيم العمل
الفصل الثالث	المناقشة العامة
الفصل الرابع	الموائد المستديرة
الفصل الخامس	تقرير لجنة أوراق الاعتماد
الفصل السادس	تقرير عن اجتماعات مختلف أصحاب المصلحة
الفصل السابع	اعتماد إعلان المبادئ
الفصل الثامن	اعتماد خطة العمل
الفصل التاسع	ترتيبات مرحلة تونس من القمة
الفصل العاشر	اعتماد مشروع تقرير مرحلة جنيف من القمة
الفصل الحادي عشر	اختتام مرحلة جنيف من القمة
الملحق 1	قائمة الوثائق المعروضة على القمة
الملحق 2 - ألف	تلخيص الرئيس للمائدة المستديرة 1: خلق فرص رقمية
الملحق 2 - باء	تلخيص الرئيس للمائدة المستديرة 2: الفرص والتحديات - التنوع في المجال السيبراني
الملحق 2 - جيم	تلخيص الرئيس للمائدة المستديرة 3: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





الفصل الأول

القرارات التي اعتمدها القمة

ألف – إعلان المبادئ

اعتمدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مرحلة جنيف، إعلان المبادئ التالي (الوثيقة -WSIS 03/GENEVA/DOC/4)، وذلك في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في 12 ديسمبر 2003:

إعلان المبادئ

بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة

ألف رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات

1. نحن ممثلي شعوب العالم وقد اجتمعنا في جنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 للمرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، نعلن رغبتنا المشتركة والتزامنا المشترك لبناء مجتمع معلومات جامع غايته الناس ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، بحيث يمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وفي تحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقاً من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بالاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

2. والتحدي الذي نتصدى له هو تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية، وهي استئصال الفقر المدقع والجوع؛ وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وخفض معدلات وفيات الأطفال؛ وتحسين صحة الأمهات؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ وضمان الاستدامة البيئية؛ وإقامة شراكات عالمية من أجل التنمية، وذلك سعياً لترسيخ دعائم السلم والعدل والرخاء في العالم. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المتفق عليها، على نحو ما جاء في إعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ وتوافق آراء موننتيري، وغير ذلك من نواتج مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في هذا الصدد.



3. **ونؤكد من جديد** عالمية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية والترابط فيما بينها وعدم قابليتها للتجزئة، بما في ذلك الحق في التنمية، المنصوص عليه في إعلان فيينا. ونؤكد من جديد أيضاً أن الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكذلك الحكم الرشيد على جميع المستويات هي كلٌّ متكامل يشد بعضه أزر بعض. ونؤكد تصميمنا كذلك على تعزيز احترام سيادة القانون في الشؤون الدولية وفي الشؤون الوطنية.

4. **ونؤكد من جديد**، كأساس جوهري لمجتمع المعلومات، أن لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير كما ورد في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وأن هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية. فالإتصال عملية اجتماعية أساسية، وحاجة إنسانية أساسية، وهو أساس كل تنظيم اجتماعي، وهو محور مجتمع المعلومات. وينبغي أن تتاح فرصة المشاركة لكل فرد في كل مكان، ولا ينبغي استبعاد أحد من الفوائد التي يقدمها مجتمع المعلومات.

5. **ونؤكد من جديد كذلك** التزامنا بأحكام المادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نمواً حراً كاملاً، وأن الفرد لا يخضع في ممارسته حقوقه وحياته لأي قيود إلا ما يقرره القانون لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي. ويجب ألا تمارس هذه الحقوق والحريات البتة بما يخالف مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وبهذا الشكل سنعمل على النهوض بمجتمع للمعلومات تحترم فيه كرامة البشر.

6. وتمشياً مع روح هذا الإعلان **فإننا نجدد تعهدنا** بدعم مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول.

7. **ونقر بأن العلوم** لها دور مركزي في تطوير مجتمع المعلومات، فالكثير من العناصر المساهمة في بناء مجتمع المعلومات إنما هي حصيلة خطوات التقدم العلمي والتقني التي تحققت بفضل تبادل نتائج البحوث.

8. **ونعترف بأن التعليم** والمعرفة والمعلومات والاتصالات هي بؤرة تقدم البشرية ومساعدتها ورفاهها. وعلاوة على ذلك فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر تأثيراً هائلاً على جميع مظاهر الحياة تقريباً. كما أن سرعة تقدم هذه التكنولوجيات تكشف عن فرص جديدة كلياً لبلوغ مستويات أرفع من التنمية. وقدرة هذه التكنولوجيات على تذليل العديد من العقبات التقليدية، وخصوصاً ما يتعلق باختصار الزمن والمسافات، تجعل من الممكن، ولأول مرة في التاريخ، تسخير إمكانات هذه التكنولوجيات لصالح الملايين من الناس في جميع أرجاء المعمورة.



9. **وندرک أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تستخدم كأدوات وليس كغاية بحد ذاتها.** وفي الظروف المؤاتية يمكن أن تكون هذه التكنولوجيات وسيلة جبارة تزيد الإنتاجية وتولد النمو الاقتصادي وتدعم خلق فرص العمل وإمكانية الاستخدام وتحسين نوعية الحياة للجميع. وبمقدورها أيضاً تعزيز الحوار بين الناس والأمم والحضارات.

10. **وندرک أيضاً تمام الإدراك أن منافع ثورة تكنولوجيا المعلومات ليست موزعة توزيعاً متساوياً في الوقت الحاضر سواء بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أو في داخل المجتمعات.** ونحن ملتزمون كل الالتزام بتحويل هذه الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية في متناول الجميع، وخصوصاً في متناول أولئك المعرضين للتخلف عن الركب ولمزيد من التهميش.

11. **ونحن ملتزمون بتحقيق رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات للجيل الحاضر وللأجيال المقبلة.** وإننا ندرک أن الشباب هم القوى العاملة في المستقبل وأنهم في طليعة مبتكري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أوائل الساعين إلى تطبيقها. ولذلك يجب تمكينهم كدارسين ومطورين ومساهمين وأرباب مشاريع وصانعي قرارات. ويجب أن نركز تركيزاً خاصاً على الشباب الذين لم يتمكنوا بعد من تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن ملتزمون أيضاً بكفالة احترام حقوق الطفل وضمان حمايته ورفاهه في سياق تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشغيل خدماتها.

12. **ونؤكد أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر فرصاً هائلة للمرأة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مجتمع المعلومات وعنصراً فاعلاً رئيسياً فيه.** ونحن ملتزمون بالعمل على أن يتيح مجتمع المعلومات تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع مجالات المجتمع وفي جميع عمليات صنع القرارات. وتحقيقاً لذلك ينبغي تعميم منظور المساواة بين الجنسين في كل مجال واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مطية لبلوغ هذه الغاية.

13. **ولدى بناء مجتمع المعلومات سوف نخص بالاهتمام الاحتياجات الخاصة لدى الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع، بمن فيهم المهاجرون والأشخاص المشردون داخلياً واللاجئون، والعاطلون عن العمل والمحرومون، والأقليات والجماعات الرحّل.** ولسوف نراعي أيضاً الاحتياجات الخاصة لدى كبار السن ولدى الأفراد المعوقين.

14. **ونحن مصممون تصميماً راسخاً على تمكين الفقراء، وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق النائية والريفية وفي المناطق الحضرية المهمشة، من النفاذ إلى المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لدعم جهودهم للخلاص من براثن الفقر.**

15. **وفي إطار تطور مجتمع المعلومات، يجب توجيه اهتمام خاص إلى الأوضاع الخاصة للشعوب الأصلية والعمل على صون تراثهم وإرثهم الثقافي.**



16. ونواصل توجيه اهتمام خاص إلى الاحتياجات التي تنفرد بها شعوب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان والأراضي الخاضعة للاحتلال والبلدان الخارجة من الصراعات والبلدان والمناطق ذات الاحتياجات الخاصة وكذلك الظروف التي تشكل تهديدات خطيرة للتنمية، كالكوارث الطبيعية.

17. ونقر بأن بناء مجتمع معلومات جامع يتطلب أشكالاً جديدة من التضامن والشراكة والتعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، أي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وإذ ندرك أن بلوغ الهدف الطموح الذي يصبو إليه هذا الإعلان – ألا وهو سد الفجوة الرقمية وتحقيق تنمية متناسقة وعادلة ومنصفة للجميع – سوف يتطلب التزاماً قوياً من جميع أصحاب المصلحة، فإننا ندعو إلى التضامن الرقمي، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

18. ليس في هذا الإعلان ما يجوز تفسيره بأنه ينتقص من أحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو من أي صك دولي آخر أو قوانين وطنية اعتمدت من أجل تعزيز هذين الصكين، أو يتناقض معها أو يقيدّها أو يبطلها.

باء مجتمع معلومات للجميع: مبادئ أساسية

19. لقد عقدنا العزم على السعي من أجل ضمان استفادة الجميع من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن متفقون على أنه ينبغي لمواجهة هذه التحديات أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معاً لتحسين سبل النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى المعلومات والمعارف؛ ولبناء القدرات؛ ولزيادة الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ولإنشاء بيئة تمكينية على جميع المستويات؛ ولتطوير وتوسيع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ولتشجيع التنوع الثقافي واحترامه؛ وللاعترااف بدور وسائط الإعلام؛ ولمعالجة الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات؛ ولتشجيع التعاون الدولي والإقليمي. ونتفق على أن هذه هي المبادئ الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع.

(1) دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

20. تضطلع الحكومات، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بدور هام وبمسؤولية كبيرة في تطوير مجتمع المعلومات، وكذلك في عمليات صنع القرارات حسب الاقتضاء. إن بناء مجتمع معلومات غايتها الناس هو جهد مشترك يتطلب التعاون والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة.



(2) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: أساس ضروري لبناء مجتمع معلومات جامع

21. التوصيلية هي عامل تمكيني محوري في بناء مجتمع المعلومات. ويشكل النفاذ الشامل، في كل مكان وعلى أساس منصف وبتكلفة معقولة، إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، واحداً من التحديات في مجتمع المعلومات ويجب أن يكون هدفاً لجميع أصحاب المصلحة المشتركين في بناء هذا المجتمع. وتنطوي التوصيلية أيضاً على النفاذ إلى الطاقة المحركة والخدمات البريدية، وهو ما ينبغي كفالاته وفقاً للتشريعات المحلية في كل بلد.

22. إن توفر بنية تحتية متطورة من شبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، تكون كافية لمراعاة الظروف الإقليمية والوطنية والمحلية ويسهل النفاذ إليها بتكلفة معقولة، وتستفيد على نحو أكبر من إمكانات تكنولوجيا النطاق العريض وغيرها من التكنولوجيات المبتكرة حيثما أمكن، من شأنه أن يزيد سرعة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان وأن يعزز رفاه جميع الأفراد والمجتمعات والشعوب.

23. ينبغي وضع سياسات توفر مناخاً مؤاتياً من الاستقرار وإمكانية التنبؤ والمنافسة الشريفة على جميع المستويات وتنفيذ هذه السياسات بحيث لا تؤدي إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة من أجل تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب، وإنما تسمح أيضاً بالوفاء بالتزامات الخدمة الشاملة في المناطق التي لا تنجح فيها ظروف السوق التقليدية. ومن شأن إنشاء نقاط نفاذ عمومية في المناطق المحرومة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في أماكن مثل مكاتب البريد والمدارس والمكتبات ودور المحفوظات، أن يكون وسيلة فعالة لضمان النفاذ الشامل إلى البنية التحتية والخدمات التي يوفرها مجتمع المعلومات.

(3) النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

24. إن قدرة الجميع على النفاذ إلى المعلومات والأفكار والمعارف والمساهمة فيها مسألة أساسية في مجتمع معلومات جامع.

25. ومن الممكن تعزيز وتبادل المعارف على الصعيد العالمي لأغراض التنمية وتدعيمها بإزالة الحواجز التي تعترض سبيل النفاذ المنصف إلى المعلومات لأغراض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والثقافية والتعليمية والعلمية وتيسير النفاذ إلى معلومات المجال العام، بما في ذلك من خلال التصميمات العالمية واستخدام التكنولوجيات المساعدة.

26. يمثل ثراء المجال العام عنصراً ضرورياً لنمو مجتمع المعلومات وتحقيق منافع متعددة مثل تثقيف الجمهور، وتوفير فرص العمل الجديدة، والابتكار وتوفير فرص لمشاريع الأعمال وتقديم العلوم. وينبغي تيسير النفاذ إلى معلومات المجال العام لدعم مجتمع المعلومات كما ينبغي حمايتها من سوء الاستغلال. وينبغي تدعيم المؤسسات العامة مثل المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف ومعارض مجموعات الأعمال الثقافية وغيرها من نقاط النفاذ في المجتمعات المحلية، تمكيناً للحفاظ على السجلات الوثائقية والنفاذ الحر والمنصف إلى المعلومات.



27. ويمكن تعزيز النفاذ إلى المعلومات والمعارف من خلال إذكاء الوعي بين جميع أصحاب المصلحة بالإمكانيات التي توفرها مختلف نماذج البرمجيات، بما فيها البرمجيات الخاضعة لحقوق الملكية، والمفتوحة المصدر، والمجانية، وذلك لزيادة المنافسة وتمكين المستعملين من النفاذ إليها، وتنوع الاختيار ولتمكين جميع المستعملين من وضع الحلول التي تلبي متطلباتهم. وينبغي اعتبار النفاذ إلى البرمجيات بتكلفة معقولة عنصراً هاماً في مجتمع للمعلومات جامع حقاً.

28. إننا نسعى إلى تعزيز النفاذ الشامل إلى المعارف العلمية على أساس تكافؤ الفرص أمام الجميع واستحداث المعلومات العلمية والتقنية ونشرها، بما في ذلك مبادرات النفاذ المفتوح من أجل النشر العلمي.

(4) بناء القدرات

29. ينبغي أن يتاح لكل شخص فرصة اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لفهم مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة، والمشاركة فيهما بنشاط والاستفادة الكاملة منهما. ومحو الأمية وتوفير التعليم الابتدائي للجميع هما من العوامل الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع يولي اهتماماً خاصاً للاحتياجات التي تنفرد بها الفتيات والنساء. ونظراً لاتساع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاجة إلى متخصصين في المعلومات على جميع المستويات، فإن عملية بناء القدرات المؤسسية جديرة بعناية خاصة.

30. وينبغي تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص المعوقين والفئات المحرومة والضعيفة.

31. إن التعليم المستمر وتعليم البالغين وإعادة التدريب، والتعلم مدى الحياة، والتعلم عن بعد، وغير ذلك من الخدمات الخاصة، كالطب عن بعد، يمكنها أن تسهم إسهاماً جوهرياً في زيادة إمكانية التوظيف وأن تساعد الناس على الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوظائف التقليدية والعمل الحر والمهن الجديدة. وتعتبر التوعية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعرفة مبادئها من بين الركائز الأساسية في هذا المجال.

32. ويتعين على مؤلفي المحتوى وناشريه ومنتجيه وكذلك على المدرسين والمدربين وأمناء المحفوظات وأمناء المكتبات والدارسين القيام بدور نشط في تعزيز مجتمع المعلومات، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

33. ولتحقيق التنمية المستدامة لمجتمع المعلومات لا بد من تدعيم القدرة الوطنية في البحوث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفضلاً عن ذلك، فإن الشراكات، خاصة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بما فيها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، في مجالات البحوث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتصنيع منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنتاجها وتسويقها، تتسم بأهمية حاسمة في تعزيز بناء القدرات والمشاركة في مجتمع المعلومات



على الصعيد العالمي. ويفتح تصنيع منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آفاقاً واسعة لتكوين الثروات.

34. إن تحقيق طموحنا المشترك، ولا سيما طموح البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، إلى التمتع بالعضوية الكاملة في مجتمع المعلومات، والاندماج الإيجابي في اقتصاد المعرفة، يعتمد إلى حد كبير على زيادة بناء القدرات في مجالات التعليم والدراسة التكنولوجية والنفوذ إلى المعلومات، وهي جميعاً من العوامل الرئيسية في تحديد درجة التنمية والقدرة على المنافسة.

(5) بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

35. إن تعزيز إطار الطمأنينة الذي يشمل أمن المعلومات وأمن الشبكات والتوثيق وصون الخصوصية وحماية المستهلك، شرط أساسي لا غنى عنه لتنمية مجتمع المعلومات وبناء الثقة بين مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتطلب الأمر إشاعة ثقافة عالمية للأمن السيبراني وتطويرها وتنفيذها بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وهيئات الخبرة الدولية. وينبغي دعم هذه الجهود بمزيد من التعاون الدولي. ومن المهم، في إطار هذه الثقافة العالمية للأمن السيبراني، تعزيز الأمن وضمان حماية البيانات والخصوصية مع تعزيز النفاذ والتجارة في الوقت نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يؤخذ في الاعتبار مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد وأن تحترم جوانب مجتمع المعلومات ذات التوجه الإنمائي.

36. وإذ نعترف بمبادئ النفاذ الشامل وغير التمييزي لجميع الأمم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإننا ندعم أنشطة الأمم المتحدة التي تحول دون إمكانية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض لا تتسق مع الأهداف المتعلقة بصون الاستقرار والأمن الدوليين، وقد تنال من سلامة البنية التحتية داخل الدول، بما يلحق الضرر بأمنها. ومع احترام حقوق الإنسان، فمن الضروري منع استعمال موارد المعلومات والتكنولوجيات في أغراض إجرامية وإرهابية.

37. الرسائل الاقتصادية تمثل مشكلة هامة ومتزايدة للمستخدمين والشبكات ولإنترنت برمتها. وينبغي تناول مسألة الرسائل الاقتصادية والأمن السيبراني على المستويات الوطنية والدولية الملائمة.

(6) البيئة التمكينية

38. لا بد لمجتمع المعلومات من بيئة تمكينية على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة هامة رئيسية من أدوات الحكم الرشيد.

39. إن سيادة القانون، واقتراحها بوجود سياسة داعمة شفافة تشجع المنافسة وتكون محايدة تكنولوجياً ويمكن التنبؤ بها، وبوجود إطار تنظيمي يعبر عن الواقع الوطني، أمر جوهري لبناء مجتمع معلومات غايته الناس. ويتعين على الحكومات التدخل عند الاقتضاء لتدارك مواطن القصور في السوق، وللحفاظ على المنافسة النزيهة واجتذاب الاستثمار وتعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ولتعزيز المنافع الاقتصادية والاجتماعية، ولخدمة الأولويات الوطنية.



40. إن توفر بيئة دولية ديناميكية وتمكينية تدعم الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي، لا سيما في مجالات التمويل والديون والتجارة، إضافة إلى مشاركة كاملة وفعالة من جانب البلدان النامية في عملية صنع القرار عالمياً، كل هذه الأمور تمثل عناصر حيوية تستكمل جهود التنمية الوطنية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن شأن تحسين التوصيلية بتكلفة معقولة على الصعيد العالمي أن يسهم مساهمة كبيرة في فعالية هذه الجهود الإنمائية.

41. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامل هام يمكن من تحقيق النمو من خلال ما توفره من مكاسب في الكفاءة وزيادة في الإنتاجية، لا سيما في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد تبرز أهمية تنمية مجتمع المعلومات في تحقيق نمو اقتصادي واسع النطاق سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. وينبغي تعزيز المكاسب التي تتحقق على صعيد الإنتاجية مؤيدة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات المطبقة على مختلف القطاعات الاقتصادية. ويسهم التوزيع المنصف للمزايا في استئصال الفقر وفي التنمية الاجتماعية. وربما كان من أفضل السبل تحقيقاً للنفع انتهاز سياسات ترمي إلى تعزيز الاستثمار المنتج وتمكن المنشآت، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أن تدخل التغييرات اللازمة لكي تجني ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

42. وحماية الملكية الفكرية عنصر هام من عناصر تشجيع الابتكار والإبداع في مجتمع المعلومات؛ كما أن نشر المعرفة وبثها وتقاسمها على نطاق واسع من العناصر الهامة لتشجيع الابتكار والإبداع؛ وتيسير المشاركة المجدية من جانب الجميع في قضايا الملكية الفكرية وتقاسم المعارف، من خلال التوعية وبناء القدرات، جانب أساسي في مجتمع المعلومات الجامع.

43. إن أفضل طريقة لدفع التنمية المستدامة في مجتمع المعلومات هي الإدماج الكامل للجهود والبرامج المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية. ونحن نرحب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، ونشجع المجتمع الدولي على مساندة التدابير ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهذه المبادرة وكذلك التدابير المرتبطة بجهود مماثلة في مناطق أخرى. ويسهم توزيع ثمار النمو المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استئصال الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة.

44. وتوحيد المقاييس هو إحدى اللبنات الأساسية في بناء مجتمع المعلومات. وينبغي التركيز بشكل خاص على وضع واعتماد مقاييس دولية. كما أن وضع وتطبيق مقاييس مفتوحة وقابلة للتشغيل البيني وغير تمييزية وتدفعها قوى الطلب، وتأخذ في الاعتبار احتياجات المستعملين والمستهلكين، هو عنصر أساسي في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة انتشارها وتيسير النفاذ إليها بتكلفة معقولة، خاصة في البلدان النامية. والهدف من المقاييس الدولية هو توفير بيئة يستطيع فيها المستهلكون النفاذ إلى الخدمات في شتى أنحاء العالم بغض النظر عن التكنولوجيا التي تدعمها.



45. ينبغي إدارة طيف الترددات الراديوية بما يحقق الصالح العام ويتفق مع مبدأ الشرعية، ومع الاحترام الكامل للقوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة.

46. حبذا لو عملت الدول بقوة، في سياق بناء مجتمع المعلومات، على اتخاذ خطوات لمنع وتحاشي أية تدابير من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويمكن أن تعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان في البلدان المعنية أو تعوق رفاههم.

47. واعترافاً بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغير طريقة عملنا تغييراً مضطرباً، فمن الأمور الأساسية توفير بيئة عمل آمنة ومأمونة وصحية وملائمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحترم المعايير الدولية ذات الصلة.

48. وقد تطورت الإنترنت لتصبح مرفقاً عالمياً متاحاً للعامة وينبغي أن تشكل إدارتها قضية مركزية في جدول أعمال مجتمع المعلومات. وينبغي أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية، وبمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويجب أن تكفل توزيعاً منصفاً للموارد وأن تيسر النفاذ أمام الجميع وأن تكفل تشغيلاً مستقراً وأماناً للإنترنت مع مراعاة اعتبار تعدد اللغات.

49. تنطوي إدارة الإنترنت على قضايا تقنية وقضايا تتعلق بالسياسات العامة على حد سواء، وينبغي أن يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية ذات الصلة. ومن المسلم به في هذا الصدد أن:

(أ) السلطة السياسية على قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت تُعتبر حقاً سيادياً للدول، إذ تملك حقوقاً ومسؤوليات بشأن قضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت؛

(ب) القطاع الخاص ظل يؤدي دوراً هاماً في تطوير الإنترنت في المجالين التقني والاقتصادي، وينبغي له أن يواصل القيام بهذا الدور؛

(ج) المجتمع المدني قام أيضاً بدور هام في المسائل المتعلقة بالإنترنت وبخاصة على صعيد المجتمع المحلي وينبغي له أن يواصل القيام بهذا الدور؛

(د) المنظمات الدولية الحكومية قامت بدور في تيسير تنسيق قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت وينبغي أن تواصل القيام بهذا الدور؛

(هـ) المنظمات الدولية قامت أيضاً بدور هام في تطوير المعايير التقنية المتصلة بالإنترنت والسياسات ذات الصلة، وينبغي أن تواصل القيام بهذا الدور.

50. ينبغي معالجة القضايا المتعلقة بإدارة الإنترنت على الصعيد الدولي بطريقة منسقة. إننا نطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ فريق عمل معنياً بإدارة الإنترنت في عملية مفتوحة وجامعة تكفل إيجاد آلية للمشاركة الكاملة والنشطة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني



من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتشمل المنظمات والمحافل الدولية والحكومية والدولية، لكي يقوم الفريق بدراسة إدارة الإنترنت وتقديم اقتراحات بشأن ما يلزم اتخاذه من إجراءات تتعلق بهذا الموضوع، بحلول عام 2005.

(7) تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فوائد في جميع جوانب الحياة

51. ينبغي أن يكون الهدف من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها هو تحقيق فوائد في كل جوانب حياتنا اليومية. وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنطوي على أهمية في العمليات والخدمات الحكومية والرعاية الصحية والمعلومات الصحية والتعليم والتدريب والعمل وتوفير فرص العمل والأعمال التجارية والزراعة والنقل وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية ومنع الكوارث، والثقافة، واستئصال الفقر وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها. كذلك ينبغي أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إشاعة أنماط مستدامة للإنتاج وللاستهلاك وفي خفض الحواجز التقليدية، وبالتالي إتاحة الفرصة أمام الجميع للنفوذ إلى الأسواق المحلية والعالمية بطريقة تتسم بمزيد من الإنصاف. وينبغي أن تكون التطبيقات سهلة الاستعمال ومتاحة للجميع بتكلفة معقولة وأن تكون مكية للاحتياجات المحلية من حيث اللغة والثقافة، وأن تدعم التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، ينبغي أن تؤدي السلطات المحلية دوراً رئيسياً في توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح مواطنيها.

(8) التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي

52. التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية جمعاء. وينبغي أن يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يعزز احترام هذه المفاهيم، وأن يشجع الحوار بين الثقافات والحضارات. ومن شأن تعزيز وتأكيد الهويات الثقافية المتنوعة واللغات المختلفة والحفاظ عليها، كما جاء في الوثائق المعتمدة ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، بما في ذلك إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، أن يدعم إثراء مجتمع المعلومات.

53. ويجب إعطاء أولوية عالية في بناء مجتمع معلومات جامع لإنشاء المحتوى بلغات وأنساق متعددة ونشره والحفاظ عليه مع إيلاء الاهتمام اللازم إلى تنوع مصادر الأعمال الإبداعية والاعتراف الواجب بحقوق المؤلفين والفنانين. ومن الضروري تعزيز إنتاج شتى أنواع المحتوى - التربوية أو العلمية أو الثقافية أو الترفيهية - بلغات وأنساق متنوعة والنفوذ إليها، لأن تطوير محتوى محلي يناسب الاحتياجات المحلية أو الإقليمية يشجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويحفز مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم سكان المناطق الريفية والناحية والهامشية.

54. إن الحفاظ على التراث الثقافي هو عنصر حاسم في تكوين الهوية وفهم الأفراد لذاتهم وربط المجتمع بماضيه. وينبغي لمجتمع المعلومات أن يعمل على الاستفادة من التراث الثقافي والحفاظ عليه للمستقبل بكل الوسائل المناسبة، بما فيها الرقمنة.



(9) وسائط الإعلام

55. نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ حرية الصحافة وحرية المعلومات وكذلك بمبادئ الاستقلال والتعددية والتنوع في وسائط الإعلام، وهي عناصر جوهرية في مجتمع المعلومات. ومن الأمور الهامة في مجتمع المعلومات حرية التماس المعلومات وتلقيها وإذاعتها واستعمالها لإحداث وتراكم ونشر المعرفة. وندعو وسائط الإعلام إلى استعمال المعلومات بطريقة تنم عن الشعور بالمسؤولية وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية. وتؤدي وسائط الإعلام التقليدية بجميع أشكالها دوراً هاماً في مجتمع المعلومات، وينبغي أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً داعماً في هذا الصدد. وينبغي تشجيع تنوع ملكية وسائط الإعلام بما يتفق مع القوانين الوطنية مع مراعاة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ونؤكد من جديد ضرورة الحد من اختلال التوازن في وسائط الإعلام على الصعيد الدولي ولا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية والموارد التقنية وتنمية المهارات البشرية.

(10) الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

56. ينبغي لمجتمع المعلومات أن يحترم السلم وأن يدافع عن القيم الأساسية مثل الحرية والمساواة والتضامن والتسامح والمسؤولية المشتركة واحترام الطبيعة.

57. وإننا نقر بأهمية الأخلاق لمجتمع المعلومات، الذي ينبغي أن يراعى العدالة وكرامة الإنسان وقيمه. وينبغي توفير أقصى حد ممكن من الحماية للأسرة لتمكينها من أداء دورها الحاسم في المجتمع.

58. ينبغي أن يراعى في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق المحتوى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين، بما في ذلك الخصوصية الشخصية والحق في حرية الفكر والضمير والدين تشيئاً مع الصكوك الدولية ذات الصلة.

59. ينبغي لجميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات أن تتخذ الإجراءات المناسبة والتدابير الوقائية، حسبما تقرره القوانين، لمناهضة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض سيئة مثل الأعمال غير المشروعة وغير ذلك من الأعمال المدفوعة بدافع العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب والكرهية والعنف، وجميع أشكال الاعتداء على الأطفال، بما فيها اشتهااء الأطفال، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والإتجار بالأشخاص واستغلالهم.

(11) التعاون الدولي والإقليمي

60. إننا نسعى إلى الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جهودنا لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولدعم المبادئ الرئيسية الواردة في هذا الإعلان. إن مجتمع المعلومات عالمي الطابع في جوهره، ومن ثم



لا بد من تدعيم الجهود الوطنية، بإقامة تعاون دولي وإقليمي فعال بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

61. ولكي يتسنى بناء مجتمع معلومات عالمي جامع، سوف نعتمد على التماس مناهج وآليات دولية ملموسة وفعالية العمل بموجبها، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية. ولذا، ومع تقديرنا لما يجري من تعاون بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال آليات مختلفة، فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الالتزام "بجدول أعمال التضامن الرقمي" الوارد في خطة العمل. ونحن مقتنعون أن الهدف المتفق عليه عالمياً هو المساهمة في سد الفجوة الرقمية، وتعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإيجاد فرص رقمية وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية. ونقر الرغبة التي أبدوها بعض المشاركين في إنشاء صندوق طوعي دولي هو "صندوق التضامن الرقمي"، ورغبة بعض المشاركين الآخرين في إجراء دراسات عن الآليات القائمة وعن جدوى هذا الصندوق ومدى كفاءته.

62. إن التكامل الإقليمي يسهم في تنمية مجتمع المعلومات العالمي ويجعل التعاون الوثيق داخل الأقاليم وفيما بينها أمراً لا غنى عنه. وينبغي للحوار الإقليمي أن يسهم في بناء القدرات الوطنية وفي مواءمة الاستراتيجيات الوطنية مع أهداف إعلان المبادئ هذا مواءمة متسقة، وأن يراعي في الوقت ذاته الخصائص الوطنية والإقليمية. وفي هذا السياق نرحب بالمبادرات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشجع المجتمع الدولي على دعم التدابير المتصلة بها.

63. ونعلن عن تصميمنا على مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، من خلال تعبئة التمويل من كل المصادر وتوفير المساعدة المالية والتقنية وإيجاد بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيا بما يتسق مع مقاصد هذا الإعلان وخطة العمل.

64. إن الاختصاصات الرئيسية للاتحاد الدولي للاتصالات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - أي المساعدة على سد الفجوة الرقمية والتعاون الدولي والإقليمي، وإدارة طيف التردد الراديوي، ووضع المعايير ونشر المعلومات - ذات أهمية حاسمة في بناء مجتمع المعلومات.

جيم نحو مجتمع معلومات للجميع يركز على تقاسم المعرفة

65. إننا نلتزم بتعزيز التعاون سعياً للتوصل إلى استجابات مشتركة للتحديات التي نواجهها ومن أجل تنفيذ خطة العمل التي ستحقق رؤيتنا لمجتمع معلومات جامع يركز على المبادئ الرئيسية الواردة في هذا الإعلان.

66. ونلتزم كذلك بتقييم ومناخلة التقدم المحرز في سد الفجوة الرقمية، مع مراعاة مستويات التنمية المختلفة، وذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف المبينة في إعلان الألفية، ولتقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولي في بناء مجتمع المعلومات.





67. ويحدونا الاعتقاد الراسخ بأننا مجتمعين ندخل عهداً جديداً ينطوي على إمكانيات هائلة، هو عهد مجتمع المعلومات واتساع أفق الاتصال بين الناس. وفي هذا المجتمع الناشئ يمكن إنشاء المعلومات والمعارف وتبادلها وتقاسمها وبثها عبر جميع شبكات العالم. وإذا اتخذنا التدابير اللازمة فسيستطيع الجميع في القريب العمل معاً لبناء مجتمع معلومات جديد يقوم على تقاسم المعرفة ويرتكز على التضامن العالمي وعلى تحقيق فهم أفضل بين الشعوب والأمم. ونحن على ثقة من أن هذه التدابير تمهد الطريق لتنمية مجتمع معرفة حقيقي في المستقبل.



باء – خطة العمل

اعتمدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مرحلة جنيف، خطة العمل التالية (الوثيقة -WSIS 03/GENEVA/DOC/5) وذلك في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في 12 ديسمبر 2003:

خطة العمل

ألف المقدمة

1. خطة العمل هذه تترجم الرؤية المشتركة والمبادئ التوجيهية الواردة في إعلان المبادئ إلى خطوط عمل ملموسة للتقدم في إحراز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ، من خلال النهوض باستعمال المنتجات والشبكات والخدمات والتطبيقات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساعدة البلدان على تجاوز الفجوة الرقمية. وسيقوم مجتمع المعلومات المتوخى في إعلان المبادئ بتعاون وتضامن بين الحكومات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين.

2. ومجتمع المعلومات مفهوم أخذ في التطور وقد وصل إلى مستويات مختلفة في أنحاء العالم بحسب اختلاف مراحل التنمية. ويؤدي التطور التكنولوجي وغيره من التطورات إلى سرعة تغيير معالم البيئة التي تجري فيها صياغة مجتمع المعلومات. وبالتالي، فإن خطة العمل هي إطار أخذ في التشكل للنهوض بمجتمع المعلومات على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية. ويوفر الهيكل الفريد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي تتألف من مرحلتين فرصة لأخذ هذا التطور في الاعتبار.

3. يضطلع جميع أصحاب المصلحة بدور هام في مجتمع المعلومات، لا سيما من خلال الشراكات:

- أ) فالحكومات تؤدي دوراً أساسياً في وضع وتنفيذ استراتيجيات إلكترونية وطنية شاملة ومستدامة تستشرف آفاق المستقبل. وينبغي للقطاع الخاص والمجتمع المدني الاضطلاع بدور استشاري هام، بالتحاور مع الحكومات، في وضع الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية.
- ب) والتزام القطاع الخاص مسألة هامة في تطوير ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء فيما يتعلق بالبنى التحتية أو المحتوى أو التطبيقات. والقطاع الخاص ليس مجرد طرف فاعل في السوق ولكنه يضطلع أيضاً بدور في سياق أوسع للتنمية المستدامة.
- ج) والتزام المجتمع المدني ومشاركته مسألة لا تقل أهمية في إنشاء مجتمع معلومات منصف وتنفيذ المبادرات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.



(د) وللمؤسسات الدولية والإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، دور رئيسي في إدماج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية الإنمائية وإتاحة الموارد الضرورية لبناء مجتمع المعلومات ولتقييم التقدم المحرز.

باء الغايات والأهداف والمقاصد

4. تتمثل غايات خطة العمل في بناء مجتمع معلومات جامع ووضع إمكانات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية والنهوض باستعمال المعلومات والمعارف من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، والتصدي للتحديات الجديدة لمجتمع المعلومات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وسيتعين اغتنام الفرصة في المرحلة الثانية للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل تحليل وتقييم التقدم المحرز نحو تقليص الفجوة الرقمية.

5. سيتم رسم مقاصد محددة لمجتمع المعلومات حسب الاقتضاء على الصعيد الوطني في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية ووفقاً للسياسات الإنمائية الوطنية، مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة. ويمكن أن تستخدم هذه المقاصد بوصفها علامات لقياس التدابير المتخذة ولتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات الشاملة لمجتمع المعلومات.

6. استناداً إلى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، التي تقتضي التعاون الدولي، يمكن استعمال المقاصد الإرشادية التالية بوصفها نقاطاً مرجعية عالمية لتحسين التوصيلية والنفاذ في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز غايات خطة العمل التي يتعين إنجازها بحلول عام 2015. ويمكن أن تؤخذ هذه المقاصد في الحسبان عند صياغة مقاصد وطنية بمراعاة الظروف الوطنية المختلفة:

- (أ) توصيل القرى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإقامة نقاط نفاذ مجتمعية؛
- (ب) توصيل الجامعات والكليات والمدارس الثانوية والابتدائية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (ج) توصيل المراكز العلمية والبحثية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (د) توصيل المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمتاحف ومكاتب البريد والأرشفات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (هـ) توصيل المراكز الصحية والمستشفيات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (و) توصيل جميع الإدارات الحكومية والمحلية والمركزية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء مواقع على شبكة الويب وعاوين البريد الإلكتروني؛





- (ز) تكييف جميع المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات، مع مراعاة الظروف الوطنية؛
- (ح) تأمين نفاذ جميع سكان العالم إلى الخدمات التلفزيونية والإذاعية؛
- (ط) التشجيع على تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم في شبكة الإنترنت؛
- (ي) تأمين تمتع أكثر من نصف سكان العالم بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أماكن قريبة.
7. وستولى عناية خاصة، عند تنفيذ هذه الغايات والأهداف والمقاصد، لاحتياجات البلدان النامية لا سيما البلدان والشعوب والجماعات المذكورة في الفقرات 11-16 من إعلان المبادئ.



جيم خطوط العمل

جيم 1. دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

8. تعتبر المشاركة الفعالة من جانب الحكومات وجميع أصحاب المصلحة أمراً حيوياً في تنمية مجتمع المعلومات وتتطلب تعاونهم جميعاً والشراكة فيما بينهم.

(أ) ينبغي أن تشجع جميع البلدان على صياغة استراتيجيات إلكترونية وطنية بحلول عام 2005، تشمل ما يلزم من بناء القدرات البشرية، وتأخذ في اعتبارها الظروف الوطنية المختلفة.

(ب) إقامة حوار منظم بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتصميم استراتيجيات إلكترونية من أجل مجتمع المعلومات ومن أجل تبادل أفضل الممارسات.

(ج) عند صياغة الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية وتنفيذها ينبغي أن يراعي أصحاب المصلحة الاحتياجات والشواغل المحلية والإقليمية والوطنية. وينبغي أن تشمل المبادرات المتخذة مفهوم الاستدامة لتعظيم الفائدة منها. وينبغي للقطاع الخاص أن يخرط في تنفيذ مشاريع محددة لتنمية مجتمع المعلومات على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية.

(د) تشجيع كل بلد على إنشاء شراكة واحدة فعالة على الأقل بين القطاعين العام والخاص أو شراكة بين قطاعات متعددة بحلول عام 2005 كنموذج يحتذى للأعمال المستقبلية.

(هـ) تحديد الآليات اللازمة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، من أجل استغلال وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات.

(و) استكشاف جدوى قيام أصحاب مصلحة متعددين على الصعيد الوطني بإنشاء بوابات إنترنت مستدامة للسكان الأصليين.

(ز) ينبغي بحلول عام 2005 أن تضع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية ذات الصلة استراتيجيات خاصة بها لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، ولتكون أداة فعالة للمساعدة على تحقيق الأهداف المذكورة في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة.

(ح) ينبغي للمنظمات الدولية أن تنشر، كل في مجالات اختصاصها، وبما في ذلك في موقعها على شبكة الويب، معلومات موثوقة مقدمة من أصحاب المصلحة ذوي الصلة عن تجاربهم الناجحة في مجال شيوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ط) تشجيع اعتماد سلسلة من التدابير المتصلة تشمل بين ما تشمل: مخططات المراكز الحاضنة واستثمارات رأس المال المخاطر (وطنياً ودولياً) والصناديق الاستثمارية الحكومية (بما في



ذلك التمويل بمبالغ صغيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع بالغة الصغر) واستراتيجيات تشجيع الاستثمار وأنشطة دعم تصدير البرمجيات (المشورة التجارية) ودعم شبكات البحث والتطوير ومجمعات البرمجيات.

جيم 2. البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: أساس مكن لمجتمع المعلومات

9. البنية التحتية عامل محوري للوصول إلى هدف الشمول الرقمي الذي يمكن من تحقيق نفاذ الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفاذاً شاملاً ومستداماً في كل مكان وبتكلفة معقولة، على أن تؤخذ في الاعتبار جميع الحلول ذات الصلة التي تُفد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، من أجل توفير التوصيلية المستدامة للمناطق النائية والمهمشة والنفاذ إليها على المستويين الوطني والإقليمي.

(أ) ينبغي للحكومات أن تتخذ إجراءات في إطار السياسات الإنمائية الوطنية من أجل دعم بيئة تمكينية وتنافسية للاستثمار الضروري في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أجل إنشاء خدمات جديدة.

(ب) القيام، في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، برسم سياسات واستراتيجيات ملائمة للنفاذ الشامل ووسائل تنفيذها، بما يتماشى مع المقاصد الإرشادية ووضع مؤشرات لتوصيلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ج) القيام، في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، بتوفير وتحسين توصيلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع المدارس والجامعات والمؤسسات الصحية والمكتبات ومكاتب البريد والمراكز المجتمعية والمتاحف والمؤسسات الأخرى المفتوحة أمام الجمهور، بما يتماشى مع المقاصد الإرشادية.

(د) استحداث وتدعيم بنية تحتية للشبكات عريضة النطاق على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية بما في ذلك استخدام الأنظمة الساتلية وغيرها من الأنظمة للمساعدة في توفير القدرة الكافية لتلبية احتياجات البلدان ومواطنيها ولتوفير خدمات جديدة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. دعم الدراسات التقنية والتنظيمية والتشغيلية التي يقوم بها الاتحاد الدولي للاتصالات والتي تقوم بها المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، وذلك من أجل:

1' توسيع النفاذ إلى الموارد المدارية وتنسيق الترددات وتوحيد مقاييس الأنظمة على الصعيد العالمي؛

2' تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛



3' النهوض بتوفير خدمات ساتلية عالمية عالية السرعة للمناطق الفقيرة في الخدمات مثل المناطق النائية وقليلة الكثافة السكانية؛

4' استكشاف أنظمة أخرى قادرة على توفير توصيلية عالية السرعة.

هـ) القيام، في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، بمعالجة الاحتياجات الخاصة لكبار السن والمعوقين والأطفال، ولا سيما الأطفال المهمشين والمجموعات المحرومة والضعيفة الأخرى، من خلال تدابير تشمل التدابير التعليمية والإدارية والتشريعية الملزمة لكفالة إدماجهم الكامل في مجتمع المعلومات.

و) تشجيع تصميم وإنتاج معدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليتمكن الجميع، بمن فيهم كبار السن والمعوقون والأطفال، والأطفال المهمشون خاصة، وغير هؤلاء من المجموعات المحرومة والضعيفة، من النفاذ إليها بسهولة وبتكلفة معقولة، والنهوض بتنمية التكنولوجيات والتطبيقات والمحتوى بما يلبي احتياجاتهم، وذلك في ضوء مبدأ التصميمات العالمية وتعزيز ذلك باستخدام التكنولوجيات الداعمة.

ز) القيام من أجل تخفيف التحديات التي تمثلها الأمية، باستحداث تكنولوجيات معقولة التكلفة وسطوح بنية حاسوبية غير نصية لتيسير نفاذ الناس إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ح) الاضطلاع بجهود دولية للبحث والتطوير ترمي إلى إتاحة معدات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ملائمة ومعقولة التكلفة من أجل المستعملين النهائيين.

ط) التشجيع على استعمال القدرات اللاسلكية غير المستعملة، بما في ذلك القدرات الساتلية، في البلدان المتقدمة وخصوصاً في البلدان النامية، لتأمين النفاذ في المناطق النائية، وخصوصاً في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، ولتحسين إمكانيات التوصيلية منخفضة التكلفة في البلدان النامية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى أقل البلدان نمواً في جهودها لإنشاء بنية تحتية للاتصالات.

ي) تحقيق التوصيلية المثلى بين شبكات المعلومات الكبرى من خلال التشجيع على إنشاء وتنمية شبكات مركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقاط تبادل الإنترنت على الصعيد الإقليمي، لتخفيض تكاليف التوصيل البيني وتوسيع النفاذ إلى الشبكات.

ك) وضع استراتيجيات لزيادة التوصيلية العالمية بتكلفة معقولة، وهو ما يسهل تحسين النفاذ. وينبغي أن تكون تكاليف النفاذ إلى الإنترنت والتوصيل البيني التي يتم التفاوض بشأنها على أسس تجارية، موجهة نحو إقامة معلومات موضوعية وشفافة وغير تمييزية مع مراعاة الأعمال الجارية في هذا الموضوع.

ل) تشجيع وتعزيز الاستعمال المشترك للوسائط التقليدية والتكنولوجيات الجديدة.



جيم 3. النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

10. تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للناس في أي مكان في العالم النفاذ إلى المعلومات والمعرفة نفاذاً يكاد يكون فورياً. وينبغي أن يستفيد الأفراد والمنظمات والمجتمعات من النفاذ إلى المعرفة والمعلومات.

(أ) صياغة خطوط توجيهية للسياسة العامة من أجل تطوير وتعزيز معلومات المجال العام بوصفها أداة دولية هامة لتيسير نفاذ الجمهور إلى المعلومات.

(ب) تشجيع الحكومات لكي توفر قدرأً وافياً من النفاذ إلى المعلومات الرسمية العامة عن طريق مختلف موارد الاتصال لا سيما الإنترنت، وتشجيعها على وضع تشريعات بشأن النفاذ إلى المعلومات والحفاظ على البيانات العامة ولا سيما في مجال التكنولوجيات الجديدة.

(ج) تشجيع أنشطة البحث والتطوير لتيسير قدرة الجميع على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمن فيهم الفئات المحرومة والمهمشة والضعيفة.

(د) ينبغي للحكومات، ولأصحاب المصلحة الآخرين، إنشاء نقاط نفاذ عمومية مجتمعية متعددة الأغراض قابلة للاستدامة تتيح النفاذ مجاناً أو بتكلفة معقولة أمام مواطنيها إلى مختلف موارد الاتصالات، وخصوصاً الإنترنت. وينبغي أن تتمتع نقاط النفاذ هذه قدر الإمكان بالقدرات الكافية اللازمة لتقديم المساعدة إلى المستعملين في المكتبات أو المؤسسات التعليمية أو الإدارات العامة أو مكاتب البريد أو الأماكن العمومية الأخرى، مع الاهتمام على وجه الخصوص بالمناطق الريفية والمناطق الفقيرة في الخدمات ومع احترام حقوق الملكية الفكرية وتشجيع استعمال المعلومات وتقاسم المعرفة.

(هـ) تشجيع البحث والنهوض بتوعية جميع أصحاب المصلحة بالإمكانيات التي تتيحها مختلف نماذج البرمجيات، ووسائل إنشائها، بما في ذلك الوسائل المشمولة بحقوق الملكية والبرمجيات المفتوحة المصدر والمجانية، من أجل زيادة المنافسة وحرية الاختيار والقدرة على تحمل التكاليف، وتمكين جميع أصحاب المصلحة من تقييم الحلول التي تلبي احتياجاتهم على أفضل وجه.

(و) ينبغي أن تعمل الحكومات بنشاط على تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة عمل أساسية لمواطنيها وسلطاتها المحلية. وينبغي للمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين، في هذا الصدد، تدعيم بناء قدرات السلطات المحلية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع كوسيلة لتحسين نظم الحكم المحلي.

(ز) تشجيع البحوث بشأن مجتمع المعلومات، بما في ذلك ما يتعلق بالأشكال المبتكرة للربط الشبكي، وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأدوات والتطبيقات التي تيسر النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، وخصوصاً الجماعات الأقل حظاً.



- (ح) دعم إنشاء خدمات المكتبات العامة الرقمية وخدمات الأرشفات الرقمية المكيفة لمجتمع المعلومات، بما في ذلك عن طريق إعادة النظر في الاستراتيجيات والتشريعات الخاصة بالمكتبات الوطنية، وإيجاد تفهم عالمي للحاجة إلى "مكتبات مهجئة"، وتعزيز التعاون بين المكتبات على الصعيد العالمي.
- (ط) تشجيع مبادرات تيسير النفاذ، بما في ذلك النفاذ الحر وبتكلفة معقولة، إلى المجالات العلمية والكتب المفتوحة للنفاذ الحر، والأرشفات المفتوحة للمعلومات العلمية.
- (ي) دعم البحث والتطوير في تصميم الأدوات المفيدة لجميع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الوعي بمختلف نماذج وتراخيص البرمجيات وتقييمها من أجل ضمان الاختيار الأمثل للبرمجيات الملائمة التي تسهم على أفضل نحو في تحقيق الأهداف الإنمائية في إطار الظروف المحلية.

جيم 4. بناء القدرات

11. ينبغي أن تتوفر لكل فرد المهارات اللازمة لتحقيق الاستفادة الكاملة من مجتمع المعلومات. ولذلك فمن الجوهري بناء القدرات ونشر المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساهم في تحقيق التعليم للجميع في جميع أنحاء العالم، من خلال تعليم وتدريب المدرسين وتوفير ظروف أفضل للتعليم مدى الحياة، لشمول من هم خارج العملية التعليمية الرسمية، وتحسين المهارات المهنية.
- (أ) تطوير السياسات المحلية لضمان إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم والتدريب على جميع المستويات، بما في ذلك تطوير المناهج الدراسية، وتدريب المدرسين، وإدارة وتنظيم المؤسسات التعليمية، دعماً لمفهوم التعليم مدى الحياة.
- (ب) وضع وتعزيز برامج محو الأمية، من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- (ج) تعزيز مهارات محو الأمية الإلكترونية للجميع، وذلك مثلاً من خلال تصميم وتنظيم دورات لموظفي الإدارة العامة، مع الاستفادة من التسهيلات المتوافرة مثل المكتبات، والمراكز المجتمعية المحلية متعددة الأغراض، ونقاط النفاذ العمومية أو بإنشاء مراكز محلية للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة. وينبغي إعطاء اهتمام خاص للفئات المحرومة والضعيفة.
- (د) العمل في سياق السياسات التعليمية الوطنية، ومع مراعاة الحاجة إلى محو الأمية بين الكبار، على تزويد الشباب بالمعرفة والمهارات لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك القدرة على تحليل المعلومات ومعالجتها بطرق خلاقية ومبتكرة، وتقاسم الخبرات والمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات.



- (هـ) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تضع برامج لبناء القدرات مع التركيز على بناء الكتلة الحرجة من المهنيين والخبراء المؤهلين والمهرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- (و) وضع مشاريع رائدة لتوضيح تأثير أنظمة توصيل التعليم البديلة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة لتحقيق مقاصد "التعليم للجميع"، بما في ذلك مقاصد محو الأمية الأساسية.
- (ز) العمل على إزالة الحواجز بين الجنسين أمام التعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع فرص التدريب المتساوية في المجالات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنساء والفتيات. وينبغي أن تستهدف برامج التدخل الأولية في العلوم والتكنولوجيا الفتيات بغية زيادة عدد النساء في مجالات العمل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع تبادل أفضل الممارسات في إدماج منظور المساواة بين الجنسين في تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- (ح) تمكين المجتمعات المحلية، وخاصة في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة في الخدمات، من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع إنتاج محتوى مفيد وذو مغزى اجتماعي لمصلحة الجميع.
- (ط) الشروع في برامج للتعليم والتدريب تستعين قدر الإمكان بشبكات معلومات الجماعات الرّحل التقليدية والسكان الأصليين من أجل إتاحة فرص المشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات.
- (ي) تصميم وتنفيذ أنشطة للتعاون الإقليمي والدولي وخصوصاً لتعزيز طاقات القادة والموظفين التشغيليين في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطبيقاً فعالاً في كامل نطاق الأنشطة التعليمية. وينبغي أن يشمل ذلك توفير إمكانية التعليم خارج الهيكل التعليمي، مثل أماكن العمل وفي البيوت.
- (ك) تصميم برامج تدريبية محددة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تلبية الاحتياجات التعليمية للمهنيين العاملين في مجال المعلومات، مثل أمناء الأرشيفات وأمناء المكتبات، والعاملين في المتاحف والعلميين، والمدرسين والصحافيين وموظفي البريد والفئات المهنية الأخرى ذات الصلة. وينبغي ألا يقتصر تدريب المهنيين العاملين في مجال المعلومات على تزويدهم بالأساليب والتقنيات الجديدة من أجل تطوير وتقديم خدمات المعلومات والاتصالات، ولكن ينبغي أن يركز أيضاً على مهارات الإدارة ذات الصلة لضمان أفضل استعمال للتكنولوجيات. وينبغي أن يركز تدريب المدرسين على الجوانب التقنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى تطوير المحتوى، والإمكانيات والتحديات الكامنة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.



- (ل) تطوير التعلم والتدريب عن بُعد وغير ذلك من أشكال التعليم والتدريب كجزء من برامج بناء القدرات، مع توجيه اهتمام خاص للبلدان النامية ولا سيما لأقل البلدان نمواً في مختلف مستويات تنمية الموارد البشرية.
- (م) تشجيع التعاون الدولي والإقليمي في مجال بناء القدرات، بما في ذلك البرامج القطرية التي تضعها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.
- (ن) البدء في مشاريع رائدة لتصميم أشكال جديدة من الربط الشبكي القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تربط بين مؤسسات التعليم والتدريب والبحوث فيما بين البلدان المتقدمة والنامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول.
- (س) عندما يجري العمل التطوعي دون تضارب مع السياسات الوطنية والثقافات المحلية فإنه يمكن أن يمثل عنصراً قيماً في رفع مستوى القدرات البشرية لاستعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استعمالاً مثمراً وبناء مجتمع معلومات جامع بصورة أكبر. وينبغي تنشيط برامج المتطوعين لإتاحة بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وخصوصاً في البلدان النامية.
- (ع) تصميم برامج لتدريب المستعملين على تطوير قدرات التعلم الذاتي والتنمية الذاتية.

جيم 5. بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

12. الثقة والأمن ركيزتان من الركائز الأساسية لمجتمع المعلومات.

- (أ) تشجيع التعاون بين الحكومات في الأمم المتحدة ومع جميع أصحاب المصلحة في المحافل الملأمة الأخرى من أجل تعزيز الثقة لدى المستعملين، وبناء الطمأنينة وحماية البيانات وسلامة الشبكات؛ والنظر في الأخطار الحالية والمحتملة التي تهدد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والتعامل مع القضايا الأخرى المتصلة بأمن المعلومات وأمن الشبكات.
- (ب) ينبغي أن تعمل الحكومات، بالتعاون مع القطاع الخاص، على منع واكتشاف ومواجهة الجرائم السيبرانية وإساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق: وضع خطوط توجيهية تأخذ في الاعتبار الجهود الجارية في هذه المجالات؛ والنظر في تطبيق تشريعات تسمح بالتحقيق الفعال في حالات إساءة الاستعمال ومقاضاتها؛ وتشجيع الجهود الفعالة في مجال المساعدات المتبادلة، وتعزيز الدعم المؤسسي على المستوى الدولي لمنع مثل هذه الجرائم واكتشافها وإصلاح ما يترتب عليها؛ وتشجيع التعليم والنهوض بالوعي العام.
- (ج) ينبغي أن تعمل الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون بنشاط على تعزيز تعليم وتوعية المستعملين بشأن الخصوصية على الخط وسبل المحافظة عليها.



- (د) اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الرسائل الاقتحامية على المستويين الوطني والدولي.
- (هـ) تشجيع التقييم المحلي للقوانين الوطنية للتغلب على أي عقبات أمام الاستعمال الفعال للوثائق والمعاملات الإلكترونية، بما في ذلك أساليب التوثيق الإلكترونية.
- (و) زيادة تعزيز إطار الثقة والأمن باتخاذ إجراءات تعزيز متبادلة في مجالات الأمن المتعلقة باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع اتخاذ مبادرات أو وضع خطوط توجيهية فيما يتعلق بالحقوق الخصوصية، وفي حماية البيانات وحماية المستهلك.
- (ز) تبادل الممارسات الجيدة في مجال أمن المعلومات وأمن الشبكات وتشجيع استخدامها من جانب جميع الأطراف المعنية.
- (ح) دعوة البلدان المهتمة إلى إنشاء نقاط اتصال للتعامل مع الحوادث والاستجابة لها وقت وقوعها، وإنشاء شبكة تعاونية بين نقاط الاتصال لتبادل المعلومات والتكنولوجيات من أجل الاستجابة لهذه الحالات.
- (ط) التشجيع على المضي قدماً في تطوير التطبيقات الآمنة والموثوقة لتسهيل إجراء المعاملات على الخط.
- (ي) تشجيع البلدان المهتمة على المساهمة بنشاط في أنشطة الأمم المتحدة الجارية بشأن بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم 6. البيئة التمكينية

13. لتعظيم المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمجتمع المعلومات، يتعين على الحكومات أن تنشئ بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية جديرة بالثقة وتتصف بالشفافية وعدم التمييز. وتشمل الإجراءات ما يلي:

- (أ) ينبغي للحكومات أن تعمل على قيام إطار سياسي وقانوني وتنظيمي يعزز مجتمع المعلومات ويتسم بالشفافية ويتيح المجال للمنافسة ومن الممكن التنوُّع به، يوفر حوافز مناسبة للاستثمار والتنمية المجتمعية في مجتمع المعلومات.
- (ب) ونطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ فريق عمل معنياً بإدارة الإنترنت، في عملية مفتوحة وجامعة تضمن وجود آلية من أجل المشاركة الكاملة والنشطة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان النامية والمتقدمة ومشاركة المنظمات والمحافل الحكومية المشتركة والدولية ليقوم ببحث موضوع إدارة الإنترنت وتقديم مقترحات لاتخاذ ما يلزم بشأنه في موعد لا يتجاوز عام 2005. وينبغي أن يقوم هذا الفريق، على وجه الخصوص، بما يلي:

1' صياغة تعريف عملي لإدارة الإنترنت؛



- 2' تعيين قضايا السياسة العامة التي تتصل بإدارة الإنترنت؛
- 3' صياغة فهم مشترك للأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها الحكومات والمنظمات الحكومية المشتركة والدولية القائمة وغيرها من المحافل، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان النامية والمتقدمة.
- 4' إعداد تقرير عن نتائج هذا النشاط لعرضه على المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس في عام 2005 للنظر فيه واتخاذ ما يلزم بشأنه.
- (ج) تدعى الحكومات إلى القيام بما يلي:
- 1' تسهيل إنشاء مراكز وطنية وإقليمية لتبادل الإنترنت؛
- 2' إدارة أسماء ميادين المستوى الأعلى للرمز القطري (ccTLD) لبلدانها أو الإشراف عليها، حسب الاقتضاء؛
- 3' تعزيز الوعي بالإنترنت.
- (د) تشجيع إقامة مخدمات رئيسية إقليمية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، واستعمال عناوين ميادين مدوّلة من أجل التغلب على العوائق أمام النفاذ.
- (هـ) ينبغي للحكومات أن تواصل تحديث قوانينها المحلية الخاصة بحماية المستهلك بحيث تستجيب للمتطلبات الجديدة لمجتمع المعلومات.
- (و) تشجيع المشاركة الفعّالة من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحوّل في المحافل الدولية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق فرص لتبادل الخبرات.
- (ز) ينبغي أن تقوم الحكومات بوضع استراتيجيات وطنية، تشمل استراتيجيات الحكومة الإلكترونية، لزيادة الشفافية والكفاءة والديمقراطية في الإدارة العامة.
- (ح) وضع إطار يكفل أمن تخزين وأرشفة الوثائق وغيرها من سجلات المعلومات الإلكترونية.
- (ط) ينبغي أن تعمل الحكومات وأن يعمل أصحاب المصلحة بنشاط على تعزيز تعليم المستعملين وزيادة وعيهم بشأن الخصوصية على الخط ووسائل حمايتها.
- (ي) دعوة أصحاب المصلحة إلى ضمان أن تكون الممارسات المصممة لتسهيل التجارة الإلكترونية مصممة بالشكل الذي يسمح أيضاً للمستهلكين بحرية الاختيار بين استعمال الاتصالات الإلكترونية أو عدم استعمالها.
- (ك) تشجيع الأعمال الجارية في مجال الأنظمة الفعّالة لتسوية المنازعات، وخصوصاً الحلول البديلة، التي يمكنها أن تساعد في تسوية المنازعات.



- (ل) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، أن تعمل على وضع سياسات تشجع على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز أصحاب المشاريع، وتعزيز الابتكار والاستثمار مع الاهتمام الخاص بمشاركة المرأة.
- (م) إدراكاً للإمكانيات الاقتصادية التي يمكن أن تحققها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ينبغي مساعدة هذه المشاريع في زيادة قدراتها التنافسية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتيسير حصول هذه المشاريع على رؤوس الأموال اللازمة وتعزيز قدرتها على المشاركة في المشاريع المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- (ن) ينبغي أن تتصرف الحكومات كمستعمل نموذجي وأن تكون من أوائل معتقلي التجارة الإلكترونية حسب مستويات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.
- (س) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تسعى إلى زيادة الوعي بأهمية المعايير الدولية للتشغيل البيئي لأغراض التجارة الإلكترونية على الصعيد العالمي.
- (ع) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تعزز تنمية واستعمال المعايير المفتوحة اللا تمييزية الصالحة للتشغيل البيئي والقائمة على أساس الطلب.
- (ف) يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات، وفقاً لصلاحياته التعاهدية، بتنسيق نطاقات التردد وتوزيعها، بما يسهل النفاذ في كل مكان بأسعار معقولة.
- (ص) ينبغي اتخاذ خطوات إضافية في الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الإقليمية الأخرى لضمان الاستعمال الرشيد والفعال والاقتصادي لطيف الترددات الراديوية ونفاذ جميع البلدان إليه نفاذاً منصفاً، استناداً إلى الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

جيم 7. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فوائد في جميع جوانب الحياة

14. يمكن أن تدعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنمية المستدامة في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعمالة والبيئة والزراعة والعلم في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية. وينبغي أن يشمل ذلك إجراءات في القطاعات التالية:

15. الحكومة الإلكترونية

- (أ) تنفيذ استراتيجيات الحكومة الإلكترونية التي تركز على تطبيقات تهدف إلى الابتكار وتعزيز الشفافية في الإدارات العامة والعمليات الديمقراطية وتحسين الكفاءة وتعزيز العلاقة مع المواطنين.
- (ب) استحداث مبادرات وخدمات وطنية للحكومة الإلكترونية على جميع المستويات، تتفق مع احتياجات المواطنين ودوائر الأعمال، من أجل تحقيق توزيع أكفأ للموارد والأصول العامة.





(ج) دعم مبادرات التعاون الدولي في ميدان الحكومة الإلكترونية من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة على جميع المستويات الحكومية.

16. الأعمال التجارية الإلكترونية

(أ) تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص على تعزيز فوائد التجارة الدولية واستعمال الأعمال التجارية الإلكترونية، والنهوض باستعمال نماذج الأعمال التجارية الإلكترونية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحوّل.

(ب) ينبغي للحكومات أن تسعى إلى حفز استثمارات القطاع الخاص وتشجيع التطبيقات الجديدة وتطوير المحتوى والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال اعتناق بيئة تمكينية واستناداً إلى إتاحة النفاذ إلى الإنترنت على نطاق واسع.

(ج) ينبغي لسياسات الحكومات أن تؤيد تقديم المساعدة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وتنميتها، في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علاوة على دخولها إلى الأعمال التجارية الإلكترونية، من أجل حفز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف كعنصر في استراتيجية للحد من الفقر من خلال خلق الثروات.

17. التعلم الإلكتروني (انظر القسم جيم 4)

18. الصحة الإلكترونية

(أ) تشجيع الجهود التعاونية للحكومات والمخططين والمهنيين في المجال الصحي وسائر الوكالات بمشاركة من المنظمات الدولية من أجل إقامة أنظمة للرعاية الصحية وأنظمة معلومات صحية لا تعاني من التأخير ويعتمد عليها ومن نوعية عالية وفي متناول الجميع، ومن أجل تعزيز التدريب الطبي المتواصل والتعليم والأبحاث الطبية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع احترام وحماية حقوق المواطنين في الخصوصية.

(ب) تيسير النفاذ إلى المعلومات الطبية المتوفرة على الصعيد العالمي وموارد المحتوى الملائمة على الصعيد المحلي، من أجل دعم بحوث الصحة العامة وبرامج الوقاية والنهوض بصحة المرأة وصحة الرجل، مثل مسائل الصحة الجنسية والإنجابية والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والأمراض التي تستحوذ على اهتمام العالم مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل.

(ج) التحذير من الأمراض المُعدية ورصد انتشارها والسيطرة عليها، من خلال تحسين أنظمة المعلومات المشتركة.

(د) تعزيز وضع معايير دولية لتبادل البيانات الصحية، مع مراعاة اعتبارات الخصوصية.



- (هـ) تشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نظام الرعاية الصحية والمعلومات الصحية وتوسيعه ليشمل المناطق النائية والفقرية في الخدمات ومجموعات السكان الضعيفة، مع الاعتراف بدور المرأة في تقديم الرعاية الصحية لأسرتها ومجتمعها.
- (و) دعم المبادرات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوسع فيها، من أجل توفير المساعدة الطبية والإنسانية في حالات الكوارث والطوارئ.

19. التوظيف الإلكتروني

- (أ) تشجيع صياغة أفضل الممارسات للعاملين وأرباب العمل الذين يعملون عن بُعد باستخدام الوسائل الإلكترونية، واستناد هذه الممارسات على المستوى الوطني إلى مبادئ العدالة والمساواة بين الجنسين، وبمراعاة جميع المعايير الدولية ذات الصلة.
- (ب) تشجيع الطرق الجديدة لتنظيم العمل ونشاط شركات الأعمال بهدف زيادة الإنتاجية والنمو والرفاه من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية.
- (ج) تشجيع العمل عن بعد لتمكين المواطنين لا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وبلدان الاقتصادات الصغيرة من العيش في وسط مجتمعاتهم ومن العمل في أي مكان وزيادة فرص عمل المرأة والمعوقين. وفي تشجيع العمل عن بعد، ينبغي الاهتمام بوضع استراتيجيات تعمل على خلق فرص العمل والاحتفاظ بالقوة العاملة الماهرة.
- (د) تشجيع برامج التدخل المبكر في مجال العلوم والتكنولوجيا التي ينبغي أن تستهدف صغار الفتيات وذلك لزيادة عدد النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

20. البيئة الإلكترونية

- (أ) تشجيع الحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيزها لاستغلالها كأداة للحماية البيئية والاستفادة المستدامة من الموارد الطبيعية.
- (ب) تشجيع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على اتخاذ إجراءات وتنفيذ مشاريع وبرامج من أجل استدامة الإنتاج والاستهلاك والتخلص الآمن بيئياً من مخلفات معدات وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعادة تدويرها.
- (ج) إقامة أنظمة رصد تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتعويض بالكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان ورصد آثارها، خاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وبلدان الاقتصادات الصغيرة.

21. الزراعة الإلكترونية

- (أ) ضمان نشر المعلومات بانتظام عن الزراعة وتربية المواشي ومصادر الأسماك والغابات والأغذية، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إتاحة النفاذ السريع





إلى المعارف والمعلومات الشاملة والمحدّثة والتفصيلية ذات الصلة، لا سيما في المناطق الريفية.

(ب) ينبغي أن تسعى الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى تعظيم استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحسين الإنتاج (كمّاً ونوعاً).

22. العلم الإلكتروني

(أ) تعزيز التوصيل بالإنترنت توصيلاً يعتمد عليه وبسرعة عالية وتكلفة معقولة أمام كل الجامعات ومعاهد البحوث دعماً لدورها الحيوي في إنتاج المعلومات والمعرفة وفي التعليم والتدريب، ودعم إقامة الشراكات ودعم التعاون والربط الشبكي بين هذه المؤسسات.

(ب) تشجيع النشر الإلكتروني والتسعين التمايزي ومبادرات النفاذ المفتوح لتوفير المعلومات العلمية بتكلفة معقولة وتيسير النفاذ إليها على أساس منصف في جميع البلدان.

(ج) تعزيز استعمال تكنولوجيا الاتصال بين النظراء لتقاسم المعارف العلمية والحصول على نسخ مسبقة ونسخ مكررة من كتابات المؤلفين العلميين الذين يتنازلون عن حقهم في الحصول على مدفوعات مالية.

(د) تعزيز جمع البيانات الرقمية العلمية الأساسية ونشرها وحفظها على المدى الطويل بشكل منهجي وفعال في جميع البلدان، ومنها مثلاً بيانات السكان والأرصاء الجوية.

(هـ) تعزيز وضع مبادئ ومعايير تتصل بالبيانات من أجل تيسير التعاون والاستعمال الفعال للمعلومات والبيانات العلمية المجمعة من أجل استخدامها في الأبحاث العلمية، حسب الاقتضاء.

جيم 8. التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي

23. يعتبر التنوع الثقافي واللغوي عاملاً حافزاً على احترام الهوية الثقافية والتقاليد والأديان وهو في الوقت نفسه عامل جوهري في تطوير مجتمع معلومات يقوم على أساس الحوار بين الثقافات وعلى التعاون الإقليمي والدولي. وهو عنصر هام في التنمية المستدامة.

(أ) وضع سياسات تدعم احترام التنوع الثقافي واللغوي والتراث الثقافي في داخل مجتمع المعلومات، والحفاظ على هذا التنوع والتراث وتعزيزهما وتطويرهما، كما جاء في وثائق الأمم المتحدة المعتمدة ذات الصلة، بما فيها إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي. ويتضمن هذا تشجيع الحكومات على وضع سياسات ثقافية تشجع على إنتاج المحتوى الثقافي والتعليمي والعلمي وتطوير صناعات ثقافية محلية تناسب السياق اللغوي والثقافي للمستعملين.

(ب) وضع سياسات وقوانين وطنية تكفل للمكتبات والأرشيفات والمتاحف وسائر المؤسسات الثقافية القيام بدورها الكامل باعتبارها من مصادر تقديم المحتوى – الذي يشمل المعارف



التقليدية – في مجتمع المعلومات، وخاصة من خلال إتاحة النفاذ المستمر إلى المعلومات المسجلة.

(ج) دعم الجهود الرامية إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها بهدف الحفاظ على تراثنا الطبيعي والثقافي وجعله في متناول الجميع باعتباره جزءاً حياً من ثقافة اليوم. ويتضمن ذلك وضع نظم تكفل استمرار النفاذ إلى المعلومات الرقمية المحفوظة في الأرشفات ومحتوى الوسائط المتعددة في الأرشفات الرقمية، ودعم الأرشفات ومجموعات الأعمال الثقافية والمكتبات باعتبارها الذاكرة الإنسانية.

(د) وضع وتنفيذ سياسات تحفظ وتؤكد وتحترم وتعزز تنوع التعبير الثقافي ومعارف وتقاليد الشعوب الأصلية من خلال إنشاء محتويات معلوماتية متنوعة واستخدام طرائق مختلفة بما في ذلك رقمنة التراث التعليمي والعلمي والثقافي.

(هـ) قيام السلطات المحلية بدعم تنمية المحتوى المحلي وترجمته وتكييفه ودعم الأرشفات الرقمية والمحلية ومختلف أشكال الوسائط الرقمية والتقليدية. ويمكن لهذه الأنشطة أن تشجع تنمية المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية.

(و) توفير محتوى وثيق الصلة بثقافات ولغات الأفراد في مجتمع المعلومات من خلال النفاذ إلى خدمات وسائط الإعلام التقليدية والرقمية.

(ز) العمل من خلال شراكات القطاعين العام والخاص على رعاية إنشاء محتوى محلي ووطني متنوع، بما في ذلك المحتوى المتاح باللغة الأم للمستعملين، وعلى توفير الاعتراف والدعم للأعمال المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الفنون.

(ح) تعزيز برامج تركز على مناهج دراسية تراعي تمايز الجنسين في التعليم الرسمي وغير الرسمي لجميع أفراد المجتمع وتعزيز إلمام المرأة بالمعارف الخاصة بإمكانيات الاتصالات واستخدام وسائط الإعلام بغية بناء القدرة لدى الفتيات والنساء على تفهم وتطوير محتوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ط) تعهد القدرات المحلية بالرعاية من أجل خلق وتوزيع البرمجيات باللغات المحلية وكذلك المحتوى الذي يهم مختلف شرائح السكان بما فيها شريحة الأميين والأشخاص المعوقين والجماعات المحرومة والضعيفة وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول.

(ي) تقديم الدعم إلى وسائط الإعلام القائمة في المجتمعات المحلية ودعم المشاريع التي تجمع بين استعمال وسائط الإعلام التقليدية والتكنولوجيات الجديدة لتقوم بدورها في تسهيل استعمال اللغات المحلية، ولتوثيق وحفظ التراث المحلي بما في ذلك المعالم الطبيعية والتنوع البيولوجي، وكوسيلة للوصول إلى المجتمعات الريفية والمعزولة والجماعات الرحّل.



- (ك) تعزيز قدرة الشعوب الأصلية على إنشاء محتوى بلغتهم الأصلية.
- (ل) التعاون مع الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية لتمكينهم من استعمال معارفهم التقليدية في مجتمع المعلومات بفعالية أكبر والاستفادة من هذا الاستعمال.
- (م) تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات بشأن السياسات والأدوات المصممة للنهوض بالتنوع الثقافي واللغوي على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. ويمكن تحقيق ذلك بإنشاء مجموعات عمل إقليمية ودون إقليمية تتناول مسائل محددة في خطة العمل هذه تعزيزاً لجهود التكامل.
- (ن) القيام، على المستوى الإقليمي، بتقييم إسهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التبادل والتفاعل الثقافي، وصياغة البرامج ذات الصلة، اعتماداً على حصيلة هذا التقييم.
- (س) ينبغي أن تشجع الحكومات، من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، برامج التكنولوجيات والبحث والتطوير في مجالات الترجمة والتصوير الأيقوني والخدمات التي تعمل بالصوت وتطوير المعدات اللازمة ومجموعات شتى من نماذج البرمجيات، بما في ذلك البرمجيات مسجلة الملكية، والبرمجيات مفتوحة المصدر والبرمجيات المجانية، مثل مجموعات الحروف الموحدة والرموز اللغوية والقواميس الإلكترونية والمصطلحات والموسوعات ومحركات البحث متعددة اللغات وأدوات الترجمة الآلية وأسماء الميادين المدوّلة ووضع مراجع بشأن المحتوى علاوة على البرمجيات العامة والتطبيقية.

جيم 9. وسائط الإعلام

24. تؤدي وسائط الإعلام بمختلف أشكالها وتنوع ملكيتها، بصفتها طرفاً فاعلاً، دوراً أساسياً في تطوير مجتمع المعلومات كما أنها تمثل مساهماً مهماً معترفاً به في حرية التعبير وتعددية المعلومات.
- (أ) تشجيع وسائط الإعلام - بما فيها الوسائط المطبوعة والإذاعة والوسائط الجديدة - على مواصلة الدور الهام الذي تؤديه في مجتمع المعلومات.
- (ب) تشجيع وضع تشريعات محلية تضمن استقلال وسائط الإعلام وتعدديتها.
- (ج) اتخاذ تدابير ملائمة - لا تتعارض مع حرية التعبير - لمناهضة المحتوى غير القانوني والمسيء في محتوى وسائط الإعلام.
- (د) تشجيع الإعلاميين المحترفين في البلدان المتقدمة على إقامة شراكات وشبكات مع وسائط الإعلام في البلدان النامية، لا سيما في مجال التدريب.
- (هـ) تشجيع التوازن والتنوع في الموضوعات المعروضة عن النساء والرجال في وسائط الإعلام.





- (و) تقليل اختلالات التوازن الدولية التي تؤثر على وسائط الإعلام وخاصة في صدد البنية التحتية والموارد التقنية وتنمية المهارات البشرية، مع الاستفادة الكاملة من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا الصدد.
- (ز) تشجيع وسائط الإعلام التقليدية على سد الفجوة المعرفية وتسهيل تدفق المحتوى الثقافي وخاصة في المناطق الريفية.

جيم 10. الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

25. ينبغي أن يخضع مجتمع المعلومات لقيم معترف بها عالمياً وأن يسعى إلى تحقيق الصالح العام وإلى تجنب إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- (أ) اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز احترام السلم والنهوض بالقيم الأساسية وهي الحرية والمساواة والتضامن والتسامح وتقاسم المسؤولية واحترام الطبيعة.
- (ب) ينبغي لجميع أصحاب المصلحة زيادة وعيهم بالبعد الأخلاقي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- (ج) ينبغي أن تسعى جميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات إلى تعزيز الصالح العام وحماية الخصوصية والبيانات الشخصية واتخاذ إجراءات مناسبة وتدابير وقائية يحددها القانون لمنع إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل التصرفات غير القانونية وغيرها من الأعمال القائمة على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب والكراهية والعنف وجميع أشكال الاعتداء على الأطفال، بما في ذلك استهزاء الأطفال واستغلال الأطفال في مواد إباحية، والاتجار بالأشخاص واستغلالهم.
- (د) دعوة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وبخاصة الهيئات الأكاديمية، إلى مواصلة الأعمال البحثية بشأن الأبعاد الأخلاقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم 11. التعاون الدولي والإقليمي

26. يتصف التعاون الدولي بين جميع أصحاب المصلحة بأهمية حيوية لتنفيذ خطة العمل هذه ويتعين دعمه بغية النهوض بالنفاذ الشامل وسد الفجوة الرقمية، وذلك من خلال جملة أمور منها توفير وسائل التنفيذ.
- (أ) ينبغي أن ترفع الحكومات في البلدان النامية درجة الأولوية النسبية لمشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الطلبات المقدمة للحصول على التعاون الدولي والمساعدة الدولية بشأن مشاريع تنمية البنية التحتية من البلدان المتقدمة والمنظمات المالية الدولية.



- (ب) العمل في إطار الميثاق العالمي للأمم المتحدة وعلى أساس إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة للاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعجيل بإقامة المزيد منها، مع التركيز على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض التنمية.
- (ج) دعوة المنظمات الدولية والإقليمية إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج عملها ومساعدة جميع مستويات البلدان النامية على المشاركة في إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية لدعم الوفاء بالأهداف الموضحة في إعلان المبادئ وفي خطة العمل هذه، أخذاً في الاعتبار أهمية المبادرات الإقليمية.

دال جدول أعمال التضامن الرقمي

27. يهدف جدول أعمال التضامن الرقمي إلى إيجاد الظروف المؤدية إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية من أجل استيعاب جميع الرجال والنساء في مجتمع المعلومات الناشئ. والتعاون الوطني والإقليمي والدولي الوثيق فيما بين جميع أصحاب المصلحة عنصر حيوي في تنفيذ جدول الأعمال هذا. ونحتاج للتغلب على الفجوة الرقمية إلى استخدام المناهج والآليات القائمة بقدر أكبر من الكفاءة وأن نستكشف تماماً المناهج والآليات الجديدة، وذلك من أجل تمويل تطوير البنية التحتية والمعدات وبناء القدرات وتنمية المحتوى، وهي جميعاً عناصر جوهرية للمشاركة في مجتمع المعلومات.

دال 1. الأولويات والاستراتيجيات

- (أ) ينبغي وضع استراتيجيات إلكترونية وطنية كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.
- (ب) ينبغي تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تماماً في صلب استراتيجيات المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال عمليات أكثر فعالية لتقاسم المعلومات والتنسيق فيما بين الجهات المانحة، ومن خلال تحليل وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المكتسبة من الخبرة في برامج "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية".

دال 2. تعبئة الموارد

- (أ) ينبغي لجميع البلدان والمنظمات الدولية إيجاد الظروف المؤاتية لإتاحة المزيد من الموارد وتعبئتها على نحو فعال لتمويل التنمية كما جاء تفصيلاً في توافق آراء مونتيري.
- (ب) ينبغي أن تبذل الدول المتقدمة جهوداً ملموسة للوفاء بالتزاماتها الدولية التي تعهدت بها لتمويل التنمية بما في ذلك توافق آراء مونتيري حيث جرى حث الدول المتقدمة على أن تبذل جهوداً ملموسة، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، للوفاء بهدف تقديم 0,7 في المائة من ناتجها القومي



الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية وهدف تخصيص 0,20-0,15 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً.

(ج) بالنسبة إلى البلدان النامية التي تواجه أعباء ديون لا يمكن تحملها، نرحب بالمبادرات التي تم الاضطلاع بها لتخفيض الديون غير المدفوعة، وندعو إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الوطنية والدولية في هذا الصدد، بما في ذلك إلغاء الديون وغير ذلك من الترتيبات، حسب الاقتضاء. وينبغي إيلاء الاهتمام الخاص إلى المبادرة المتخذة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن شأن هذه المبادرات إتاحة المزيد من الموارد لتمويل مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية.

(د) وإدراكاً لإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية فإننا نحث أيضاً:

1' البلدان النامية على زيادة جهودها لاجتذاب الاستثمارات الكبرى من القطاع الخاص محلياً ومن الخارج لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تهيئة مناخ استثماري مؤات يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ بالظروف السائدة فيه؛

2' البلدان المتقدمة ومنظمات التمويل الدولية على الاستجابة لاستراتيجيات وأولويات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وأن تعمم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب برامج عملها، وأن تساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول في إعداد وتنفيذ استراتيجياتها الإلكترونية الوطنية. وانطلاقاً من أولويات خطط التنمية الوطنية ومن تنفيذ الالتزامات المعلنة أعلاه، ينبغي للبلدان المتقدمة بذل المزيد من الجهود لتوفير قدر أكبر من الموارد المالية للبلدان النامية في سعيها لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية؛

3' القطاع الخاص على المساهمة في تنفيذ جدول أعمال التضامن الرقمي هذا.

(هـ) ينبغي لنا في جهودنا لسد الفجوة الرقمية في إطار تعاوننا من أجل التنمية أن نعزز المساعدة التقنية والمالية الموجهة نحو بناء القدرات الوطنية والإقليمية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بين جميع الأطراف وأن نعزز التعاون في برامج البحث والتطوير وتبادل الخبرات العملية.

(و) مع استغلال الآليات المالية القائمة على جميع المستويات استغلالاً كاملاً، ينبغي إجراء استعراض دقيق لكفاية هذه الآليات لمواجهة تحديات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، واستكمال هذا الاستعراض قبل نهاية ديسمبر 2004. وستقوم بهذا الاستعراض قوة عمل تعمل تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، ويقدم هذا الاستعراض إلى المرحلة الثانية من هذه القمة للنظر فيه. واستناداً إلى استنتاجات هذا الاستعراض، تجرى دراسة إمكانيات التحسين والتجديد في آليات التمويل، بما في ذلك إنشاء



صندوق طوعي للتضامن الرقمي، وفقاً لما يرد في إعلان المبادئ، وجدوى هذا الصندوق ومدى فعاليته.

(ز) ينبغي للبلدان أن تنظر في إقامة آليات وطنية لتحقيق النفاذ الشامل في كل من المناطق الريفية والحضرية الفقيرة في الخدمات، وذلك في سبيل سد الفجوة الرقمية.

هاء المتابعة والتقييم

28. لمتابعة تحقيق الغايات والأهداف والمقاصد الواردة في خطة العمل هذه، ومع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة، ينبغي صياغة مخطط واقعي ودولي لتقييم الأداء وتحديد علامات القياس (النوعية والكمية) بواسطة المؤشرات الإحصائية المقارنة ونتائج البحوث.

(أ) ينبغي صياغة وإطلاق رقم قياسي مركب لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية) بالتعاون مع كل بلد من البلدان المعنية. ويمكن نشر هذا الرقم القياسي سنوياً أو كل سنتين في تقرير يسمى تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أن يوضح هذا الرقم القياسي الإحصاءات ذات الصلة في حين يمكن أن يعرض التقرير الأعمال التحليلية بشأن السياسات وتنفيذها، بما في ذلك تحليل البيانات الخاصة بالجنسين تبعاً للظروف الوطنية.

(ب) ينبغي أن تكون المؤشرات وعلامات القياس الملائمة، بما فيها مؤشرات التوصيلية المجتمعية، وسيلة لتوضيح حجم الفجوة الرقمية على الصعيدين المحلي والدولي وأن تبقى هذه الفجوة قيد التقييم المنتظم كما ينبغي متابعة التقدم العالمي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها أهداف إعلان الألفية.

(ج) ينبغي أن تعد المنظمات الدولية والإقليمية تقييماً وأن تقدم تقريراً على أساس منتظم حول النفاذ الشامل لجميع الشعوب إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية توفير الفرص المتكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية.

(د) ينبغي وضع مؤشرات خاصة بالجنسين من ناحية استعمال كل منهما لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحتياجاته منها. وينبغي تعيين مؤشرات قياس من أجل تقييم أثر المشاريع الممولة لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حياة النساء والفتيات.

(هـ) إنشاء موقع على شبكة الويب يتضمن أفضل الممارسات وقصص النجاح وذلك في نسق موجز وجذاب ويسهل النفاذ إليه، استناداً إلى تجميع المعلومات التي يسهم بها جميع أصحاب المصلحة، واتباع المعايير المعترف بها دولياً بشأن النفاذ إلى شبكة الويب. ويمكن تحديث هذا الموقع دورياً وتحويله إلى ممارسة دائمة لتقاسم الخبرات.





(و) ينبغي أن تنشئ جميع البلدان والأقاليم أدوات لتوفير معلومات إحصائية عن مجتمع المعلومات. وينبغي أن تقدم مؤشرات أساسية وتحليلاً بشأن الأبعاد الرئيسية لمجتمع المعلومات. كما ينبغي إعطاء الأولوية لوضع أنظمة من المؤشرات المتناسقة القابلة للمقارنة دولياً، مع مراعاة مستويات التنمية المتفاوتة.

واو) نحو المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس)

29. عملاً بقرار الجمعية العامة 56/183 ومع مراعاة نتائج مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، سيعقد اجتماع تحضيري في النصف الأول من عام 2004 لاستعراض قضايا مجتمع المعلومات التي ينبغي أن تشكل بؤرة تركيز لمرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات والاتفاق على هيكل العملية التحضيرية للمرحلة الثانية. وتبعاً لقرار هذه القمة بشأن مرحلتها في تونس، ينبغي أن تنظر المرحلة الثانية من القمة في جملة أمور منها:

(أ) صياغة وثائق نهائية ملائمة استناداً إلى نتائج مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات عملاً على دعم عملية بناء مجتمع معلومات عالمي، وتقليص الفجوة الرقمية وتحويلها إلى فرص رقمية.

(ب) متابعة وتنفيذ خطة عمل جنيف على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، كجزء من نهج متكامل ومنسق، مما يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على أن يكون ذلك من خلال جملة أمور منها الشراكات بين أصحاب المصلحة.





جيم - ترتيبات بشأن مرحلة تونس من القمة

اعتمدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مرحلة جنيف، القرار التالي بشأن ترتيبات مرحلة تونس من القمة (الوثيقة 8/WSIS-03/GENEVA/DOC)، وذلك في جلستها العامة الخامسة المعقودة في 12 ديسمبر 2003:

"نقرر عقد اجتماع تحضيري في النصف الأول من عام 2004 لاستعراض قضايا مجتمع المعلومات التي ينبغي أن ينصب عليها اهتمام مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والاتفاق على هيكل مسيرة عمل المرحلة الثانية استناداً إلى المساهمات المقدّمة من الوفود. وينبغي لمكتب مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات أن يبدأ تحت قيادة رئيسه، التحضير لهذا الاجتماع التحضيري."

دال - أوراق اعتماد الممثلين لدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مرحلة جنيف

اعتمدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مرحلة جنيف، القرار التالي بشأن أوراق اعتماد الممثلين لدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مرحلة جنيف، (الوثيقة 7/WSIS-03/GENEVA/DOC)، وذلك في جلستها الخامسة المعقودة في 12 ديسمبر 2003:

"أوراق اعتماد الممثلين لدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات

إن القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

وقد نظرت في تقرير لجنة أوراق الاعتماد والتوصية الواردة فيه،

توافق على تقرير لجنة أوراق الاعتماد."





الفصل الثاني

الحضور وتنظيم العمل

ألف تاريخ ومكان عقد مرحلة جنيف من القمة

1. عُقدت مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف بسويسرا من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 وفقاً لمقرر مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات وقراري الجمعية العامة 183/56 و238/57. وعقدت القمة جلسة تنظيمية واحدة وخمس جلسات عامة (من الأولى إلى الخامسة)

باء الحضور

كانت الدول التالية ممثلة في القمة:

أوكرانيا	الاتحاد الروسي
أيرلندا	إثيوبيا
أيسلندا	الأرجنتين
إيطاليا	الأردن
بابوا غينيا الجديدة	إريتريا
باراغواي	أذربيجان
باكستان	أرمينيا
بالاو	إسبانيا
البحرين	أستراليا
البرازيل	إستونيا
بربادوس	إسرائيل
البرتغال	أفغانستان
بروني دار السلام	إكوادور
بلجيكا	ألبانيا
بلغاريا	ألمانيا
بليز	الإمارات العربية المتحدة
بنغلاديش	أندورا
بنما	إندونيسيا
بنن	أنغولا
بوتان	أوروغواي
بوتسوانا	أوزبكستان
بورкина فاسو	أوغندا





رومانيا	بورووندي
زامبيا	البوسنة والهرسك
زيمبابوي	بولندا
ساموا	بوليفيا
سانت كيتس ونيفيس	بيرو
سانت لوسيا	بيلاروس
سان مارينو	تايلاند
سري لانكا	تركيا
السلفادور	ترينيداد وتوباغو
سلوفاكيا	تشاد
سلوفينيا	تنزانيا (جمهورية ... المتحدة)
سنغافورة	توغو
السنغال	تونس
سوازيلاند	تونغا
السودان	تيمور الشرقية
سورينام	جامايكا
السويد	الجزائر
سويسرا	جزر القمر
سيراليون	الجمهورية العربية الليبية
سيشيل	جمهورية إفريقيا الوسطى
شيلي	جمهورية إيران الإسلامية
صربيا والجبل الأسود	الجمهورية التشيكية
الصين	الجمهورية الدومينيكية
العراق	الجمهورية العربية السورية
عُمان	جمهورية كوريا
غابون	جمهورية كوريا الشعبية
غامبيا	الديمقراطية
غانا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
غواتيمالا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
غينيا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
غينيا الاستوائية	السابقة
فرنسا	جنوب إفريقيا
الفلبين	جورجيا
فنزويلا	جيبوتي
فنلندا	الدانمارك
فيتنام	الرأس الأخضر
فيجي	رواندا





ملديف
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
موناكو
ميانمار
ميكرونيزيا (ولايات ... المتحدة)
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيبال
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
نيوه
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة
اليابان
اليمن
اليونان

قبرص
قطر
قيرغيزستان
كازاخستان
الكاميرون
الكرسي الرسولي
كرواتيا
كمبوديا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو (جمهورية ...)
الكويت
كينيا
لاتفيا
لبنان
لكسمبرغ
ليتوانيا
ليختنشتاين
ليسوتو
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي

2. وكانت الجماعة الأوروبية ممثلة في القمة وفقاً للنظام الداخلي للقمة.

3. ولما كانت الكيانات التالية أسماؤها قد تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في جلسات الجمعية العامة وأعمالها، فقد أرسلت مراقبين يمثلونها في القمة :

فلسطين

مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

مصرف التنمية الإفريقي

الاتحاد الإفريقي





مصرف التنمية الآسيوي
الجماعة الكاريبية
كومونولث الدول المستقلة
أمانة الكومنولث
المجلس الأوروبي
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
اللجنة الدولية للصليب الأحمر
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
المنظمة الدولية للهجرة
المنظمة الدولية للفرانكوفونية
الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية
الاتحاد البرلماني الدولي
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
منظمة المؤتمر الإسلامي
نظام فرسان مالطة العسكري المستقل

4. وشارك ممثلون بصفة مراقب عن اللجان الإقليمية التالية:

اللجنة الاقتصادية لإفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

5. كما شارك ممثلون بصفة مراقب عن هيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية:

مركز التجارة الدولية
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الأيدز
مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
مكتب الأمم المتحدة في جنيف
الأمم المتحدة
منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف)
لجنة الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT

- لجنة الأمم المتحدة للتعويضات
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
الاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث
بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو
دائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية (للأمم المتحدة)
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
صندوق الأمم المتحدة للسكان
معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)
جامعة الأمم المتحدة
برنامج متطوعي الأمم المتحدة
6. وشارك ممثلون بصفة مراقب عن الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية:
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة العمل الدولية
الاتحاد الدولي للاتصالات
البنك الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
الاتحاد البريدي العالمي
منظمة الصحة العالمية





المنظمة العالمية للملكية الفكرية
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
منظمة التجارة العالمية

7. وشارك ممثلون بصفة مراقب عن العضو المنتسب التالي للجان الإقليمية:
جزر فيرجن للولايات المتحدة

8. وشاركت منظمات دولية حكومية أخرى كانت قد تلقت دعوة للمشاركة بصفة مراقب، هي:

- الاتحاد الإفريقي للاتصالات
معهد آسيا والمحيط الهادئ لتطوير البث الإذاعي (AIBD)
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)
اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات (APT)
رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)
مركز تنمية المشاريع (CDE)
الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)
المنظمة الأوروبية للبحوث النووية (CERN)
لجنة الاتصالات للبلدان الأمريكية (CITEL)
السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (COMESA)
المركز التقني للتعاون الزراعي والريفي (CTA)
منظمة الاتصالات للكونولث (CTO)
الوكالة الفضائية الأوروبية (ESA)
المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)
المنظمة الأوروبية للاتصالات الساتلية (Eutelsat IGO)
الرابطة الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة (IAESCSI)
المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ISESCO)
المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية (ITSO)
الاتحاد البريدي للبلدان الإفريقية
المنظمة الإفريقية الإقليمية للاتصالات الساتلية (RASCOM)
الكونولث الإقليمي في ميدان الاتصالات (RCC)
شبكة أمريكا اللاتينية للمعلومات التكنولوجية (RITLA)
لجنة الجنوب الإفريقي للنقل والاتصالات (SATCC)
مركز الجنوب
اتحاد الهيئات الوطنية للإذاعة والتلفزيون في إفريقيا (URTNA)





9. وحضر أيضاً 481 منظمة غير حكومية لها صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو تم اعتمادها لدى القمة أثناء العملية التحضيرية.

10. وحضر أيضاً 98 كياناً من كيانات قطاع الأعمال وأعضاء قطاعات الاتحاد الدولي للاتصالات، وهذه الكيانات كان قد تم اعتمادها لدى القمة أثناء العملية التحضيرية.

جيم الوثائق

11. ترد قائمة الوثائق التي عرضت على القمة في الملحق 1 لهذا التقرير.

دال حفل الافتتاح

12. في حفل الافتتاح الذي عقد يوم 10 ديسمبر 2003 أُلقيت كلمات من صاحب الفخامة السيد باسكال كوشبان، رئيس الاتحاد السويسري، وسعادة السيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، وصاحب الفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس جمهورية تونس، وسعادة السيد يوشيو أوتسومي الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، والسيدة كيكي نورديستروم رئيسة اتحاد المكفوفين العالمي، والسيد محمد عمران، رئيس مجلس إدارة شركة الثريا للاتصالات الساتلية، وسعادة السيد أداما ساماسيكو رئيس اللجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

هاء الاجتماع التنظيمي

13. عقدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات اجتماعاً تنظيمياً يوم 10 ديسمبر 2003. وألقى الأمين العام للقمة بياناً افتتاحياً.

واو اعتماد جدول أعمال الاجتماع التنظيمي

14. في الاجتماع التنظيمي المعقود يوم 10 ديسمبر 2003 اعتمدت القمة جدول أعمال اجتماعها التنظيمي الوارد في الوثيقة WSIS-03/GENEVA/ADM/4. وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

1. افتتاح مرحلة جنيف من القمة
2. اعتماد جدول أعمال الاجتماع التنظيمي
3. انتخاب رئيس القمة ورئيس الاجتماع التنظيمي
4. اعتماد النظام الداخلي





5. إقرار جدول أعمال المرحلة الأولى من القمة
6. انتخاب أعضاء مكتب القمة الآخرين
7. تنظيم الأعمال
8. تعيين أعضاء لجنة أوراق الاعتماد
9. تقرير اللجنة التحضيرية
10. مسائل أخرى

زاي انتخاب رئيس مرحلة جنيف من القمة ورئيس الاجتماع التنظيمي

15. في الاجتماع التنظيمي انتخبت القمة رئيس الاتحاد السويسري سعادة السيد باسكال كوشبان رئيساً لمرحلة جنيف بالترحيب العام.
16. وفي الاجتماع نفسه انتخبت القمة وزير الدولة للاتصالات في سويسرا سعادة السيد مارك فورر رئيساً للاجتماع التنظيمي لمرحلة جنيف بالترحيب العام.
17. وألقى رئيس الاجتماع التنظيمي بياناً.

حاء اعتماد النظام الداخلي

18. في الاجتماع التنظيمي المعقود يوم 10 ديسمبر 2003 اعتمدت القمة النظام الداخلي الوارد في الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/2.

طاء إقرار جدول أعمال مرحلة جنيف من القمة والمسائل التنظيمية الأخرى

19. في الاجتماع التنظيمي المعقود يوم 10 ديسمبر 2003 اعتمدت القمة جدول أعمال مرحلة جنيف من القمة الوارد في الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/1. وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

1. افتتاح مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات
2. انتخاب رئيس القمة العالمية ورئيس الاجتماع التنظيمي
3. اعتماد النظام الداخلي
4. إقرار جدول الأعمال
5. انتخاب أعضاء مكتب القمة الآخرين
6. تنظيم الأعمال
7. قبول اعتماد الممثلين في القمة:
- (أ) تعيين أعضاء لجنة أوراق الاعتماد





(ب) تقرير لجنة أوراق الاعتماد

8. تقرير اللجنة التحضيرية
9. مناقشة عامة
10. اجتماعات المائدة المستديرة
11. تقرير من اجتماعات مختلف أصحاب المصلحة
12. اعتماد إعلان المبادئ
13. اعتماد خطة العمل
14. ترتيبات مرحلة تونس من القمة العالمية
15. اعتماد تقرير مرحلة جنيف من القمة العالمية
16. اختتام مرحلة جنيف من القمة العالمية

ياء انتخاب الأعضاء الآخرين في مكتب مرحلة جنيف من القمة

انتخاب خمسة عشر نائباً للرئيس

20. في الاجتماع التنظيمي المعقود يوم 10 ديسمبر 2003 انتخبت القمة نواب الرئيس المذكورين أدناه:

- الدول الإفريقية: الجماهيرية العربية الليبية، جنوب إفريقيا، مالي
- الدول الآسيوية: جمهورية إيران الإسلامية، الصين، الهند
- دول أمريكا اللاتينية والكاريبي: البرازيل، الجمهورية الدومينيكية، المكسيك
- دول أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي، رومانيا، لاتفيا
- دول أوروبا الغربية والدول الأخرى: فرنسا، فنلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

انتخاب نائبين للرئيس بحكم المركز

21. انتخبت القمة بالترحيب العام السيد زين العابدين بن علي رئيس جمهورية تونس والسيد مورتس لوينبرغر عضو المجلس الاتحادي ورئيس وزارة النقل والاتصالات والطاقة في سويسرا كنائبين للرئيس بحكم المركز.

تعيين المقرر

22. عينت القمة السيد بيترو دومتريو (رومانيا) للعمل مقرراً.





كاف تعيين أعضاء لجنة أوراق الاعتماد

23. في الاجتماع التنظيمي المعقود في 10 ديسمبر 2003 عينت القمة لجنة لأوراق الاعتماد في مرحلة جنيف تستند إلى عضوية لجنة واثاق التفويض للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والخمسين. ونظراً لأن أنتيغوا وباربودا لم تكن حاضرة في القمة فقد وافقت القمة على تعيين بربادوس بدلاً منها. وبذلك أصبح أعضاء لجنة أوراق الاعتماد لمرحلة جنيف من القمة على النحو التالي: إثيوبيا، الاتحاد الروسي، بربادوس، الرأس الأخضر، الصين، كوستاريكا، فيجي، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

لام تقرير اللجنة التحضيرية

24. أدلى الأمين العام للقمة السيد يوشيو أوتسومي ببيان.

25. وفي الاجتماع التنظيمي المعقود في 10 ديسمبر 2003 أدلى رئيس اللجنة التحضيرية سعادة السيد أداما ساماسيكو ببيان قدم فيه تقريراً عن الأعمال التي تم القيام بها أثناء العملية التحضيرية.

ميم مسائل أخرى

26. رد أمين الجلسة العامة للقمة على سؤال أثاره ممثل الولايات المتحدة، فأوضح أن البيانات التفسيرية المقدمة كتابة بشأن إعلان المبادئ وخطة العمل ستُدرج كجزء من التقرير النهائي لمرحلة جنيف من القمة.





الفصل الثالث

المناقشة العامة

1. أجرت القمة مناقشاتها العامة في جلساتها العامة الأولى إلى الخامسة المعقودة في الفترة من 10 إلى 12 ديسمبر 2003.

2. في الجلسة العامة الأولى المعقودة في 10 ديسمبر 2003، أدلى ببيانات كل من: صاحبة الفخامة السيدة تارجا هالونين رئيسة جمهورية فنلندا؛ وصاحب الفخامة السيد إلهام علييف رئيس جمهورية أذربيجان؛ وصاحب الفخامة السيد جواكيم ألبرتو تشيسانو رئيس جمهورية موزامبيق؛ وصاحب المعالي السيد ظفر الله خان جمالي رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية؛ وصاحب المعالي السيد جان بيير رافران رئيس وزراء الجمهورية الفرنسية؛ وصاحب الفخامة السيد محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية؛ وصاحب الفخامة السيد بدرو فيرونا رودريجز بيريز رئيس جمهورية الرأس الأخضر؛ وصاحب الفخامة السيد بول كاغامي رئيس جمهورية رواندا؛ وصاحب الفخامة السيد محمد خاتامي رئيس جمهورية إيران الإسلامية؛ وصاحب الفخامة السيد أمادو توماني توري رئيس جمهورية مالي؛ وصاحب الجلالة الملك لتسي الثالث ملك مملكة ليسوتو؛ وصاحبة الفخامة السيدة فايرا فيك-فرييرغا رئيسة جمهورية لاوتيا؛ وصاحب الفخامة السيد الحاج عمر بونغو أونديمبا رئيس جمهورية الغابون؛ وصاحب الفخامة السيد أسكار أكاييف رئيس جمهورية قيرغيزستان؛ وصاحب الفخامة السيد فيستوس غونتيباني موغاي رئيس جمهورية بوتسوانا؛ وصاحب الفخامة الدكتور روبرت غابريل موغاي رئيس جمهورية زيمبابوي؛ وصاحب المعالي السيد أوتمار هازلر رئيس حكومة إمارة ليختنشتاين؛ وصاحب الفخامة السيد إميل لحود رئيس الجمهورية اللبنانية؛ وصاحب الفخامة الرئيس أولوسيغون أوباسانغو GCFR رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية؛ وصاحب الفخامة السيد سيتبان ميستش رئيس جمهورية كرواتيا؛ وصاحب المعالي الأونرابل مودي أوري نائب الرئيس ووزير الشؤون الداخلية لجمهورية كينيا؛ وصاحب المعالي السيد بيتر مارييس نائب رئيس وزراء الجمهورية التشيكية، وصاحب المعالي الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح وزير الاتصالات ووزير التخطيط ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لدولة الكويت؛ وصاحب المعالي السيد ليونيد رايمان وزير الاتصالات والمعلومات للاتحاد الروسي؛ وصاحب المعالي الأونرابل ديتشاند جيها وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجمهورية موريشيوس؛ وصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية؛ وصاحب المعالي السيد بافول بروكوبوفيتش وزير النقل والبريد والاتصالات للجمهورية السلوفاكية؛ وصاحب المعالي السيد اكسودونغ وانغ وزير صناعة المعلومات لجمهورية الصين الشعبية؛ وصاحب المعالي





الدكتور لوسيو ستانسا وزير الابتكار والتكنولوجيا للجمهورية الإيطالية؛ وصاحب المعالي السيد أركي ليكانين مفوض الجماعة الأوروبية؛ وصاحبة المعالي السيدة توريلد سكوغشولم وزيرة النقل والاتصالات لمملكة النرويج؛ وصاحب المعالي السيد توماس انغي أولريتش وزير التعليم والعلوم والثقافة لجمهورية آيسلندا؛ وصاحب المعالي السيد جورج بابانديرو وزير خارجية اليونان؛ وصاحب المعالي السيد أورلندو خورخي ميرا الوزير ورئيس المعهد الدومينيكي للاتصالات للجمهورية الدومينيكية؛ وصاحب المعالي السيد بشير المنجد وزير الاتصالات والتكنولوجيا للجمهورية العربية السورية؛ وصاحب المعالي السيد أوليه ياتسنكو وزير الاتصالات والمعلومات في أوكرانيا؛ وصاحب المعالي الدكتور دو ترونغ تا وزير البريد والتلغرافية لجمهورية فيتنام الاشتراكية؛ وصاحب المعالي الشيخ عبد الله بن محمد بن سعود آل ثاني الوزير ورئيس الديوان الأميري ورئيس شركة قطر للاتصالات لدولة قطر؛ وصاحب المعالي السيد برانكو دوكيتش وزير الاتصالات والنقل للبوسنة والهرسك؛ وصاحب المعالي السيد خوان كوستا كليمنت وزير العلوم والتكنولوجيا لمملكة إسبانيا؛ وصاحب المعالي السيد نبيل بن عبد الله وزير الاتصالات والمتحدث باسم حكومة مملكة المغرب؛ وصاحب السعادة السفير صامويل بينيرو جويماريز نيتو وزير العلاقات الخارجية بالنيابة لجمهورية البرازيل الاتحادية؛ وصاحب السعادة السفير هيرنان اسكوديرو رئيس وفد جمهورية إكوادور؛ والسيد خوزيه ماريا فيغيريز - أولسن رئيس قوة عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمم المتحدة؛ والسيدة لين موتوني وانياكي المدير التنفيذي للشبكة النسائية الإفريقية للتنمية والاتصالات؛ والسيدة بريجيتا شموغنيروفا الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة؛ والسيد شو- خون لين مؤسس الاتحاد الدولي لصون التنوع الجيني؛ والسيد فيتوريو كولاو المسؤول التنفيذي لإقليم SEMEA وعضو مجلس إدارة شركة فودافون؛ والسيد ك. ي. أمواكو الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة؛ والسيدة تيتيلايو اكينسانمي المؤسسة المشاركة لمبادرة النموذج لنيجيريا؛ والسيد جان- فيليب كورتوا، CEO EMEA - نائب الرئيس الأقدم لشركة ميكروسوفت؛ والسيد إدواردو دوريان الممثل الخاص للبنك الدولي؛ والسيد أليس ماكتياني مؤسس أفريكا أون لاين؛ والسيد أد دي راد القائم بأعمال المنسق التنفيذي لمتطوعي الأمم المتحدة.

3. وفي الجلسة العامة الثانية المعقودة في 11 ديسمبر 2003، أدلى ببيانات كل من: صاحب الفخامة السيد أيون أليسكو رئيس جمهورية رومانيا؛ وصاحب الفخامة السيد عبد الله وادي رئيس جمهورية السنغال؛ وصاحب الفخامة السيد جو أ. كوفور رئيس جمهورية غانا؛ وصاحب الفخامة الكولونيل أزالو أسوماني رئيس اتحاد جزر القمر؛ وصاحب الفخامة السيد روبرت كوشاريان رئيس جمهورية أرمينيا؛ وصاحب الفخامة السيد ألكسندر لوكاشينكا رئيس جمهورية بيلاروس؛ وصاحب المعالي السيد مارك فورني رئيس حكومة إمارة أندورا؛ وصاحب الفخامة السيد أرنولد روتيل رئيس جمهورية إستونيا؛ وصاحبة المعالي البيجوم خالدة ضيا رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية؛ وصاحب المعالي السيد كيم يونغ داي نائب رئيس مجلس رئاسة مجلس الشعب الأعلى لجمهورية كوريا





الديمقراطية الشعبية؛ وصاحب المعالي السيد ريكاردو أارسون دو كويسادا رئيس المجلس الوطني لقوى الشعب لجمهورية كوبا؛ وصاحبة المعالي السيدة إيساتو نجي- سايدي نائبة رئيس جمهورية غامبيا؛ وصاحب المعالي السيد لورنس جان برينخورست وزير الشؤون الاقتصادية لمملكة هولندا؛ وصاحب المعالي فيليبوس و. ماريام وزير البنية التحتية لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية؛ وصاحبة المعالي السيدة أولا تورنايس وزيرة التعليم لمملكة الدانمارك؛ وصاحب المعالي السيد كالامان كوفاكس وزير أنظمة المعلومات والاتصالات لجمهورية هنغاريا؛ وصاحب المعالي السيد برتي أهرن رئيس وزراء أيرلندا؛ وصاحب المعالي السيد ريزو شلادتش، وزير الدولة، والوزير الاتحادي للشؤون الاقتصادية والعمل لجمهورية ألمانيا الاتحادية؛ وصاحب السعادة السيد مقبول علي سلطان وزير التجارة والصناعة لسلطنة عُمان؛ وصاحب المعالي الأونرابل برنارد شيزال عضو البرلمان ووزير المعلومات لجمهورية ملاوي؛ وصاحبة المعالي السيدة كارين يامتين وزيرة التعاون الإنمائي لمملكة السويد؛ وصاحب المعالي السيد إدواردو كالكيس نائب وزير خارجية جمهورية السلفادور؛ وصاحب السعادة السيد سعيد محمد الفايهاني رئيس وفد مملكة البحرين؛ وصاحب السعادة السيد جون ريمر رئيس وفد أستراليا؛ وصاحب السعادة أو مايا تان رئيس وفد اتحاد ميانمار؛ والسيد كويشيرو ماتسورا المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ والسيد فيليب جينينجز الأمين العام لشبكة الاتحاد الدولية؛ والسيد مارك مولوتش براون مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيد عدنان كاسار رئيس مجموعة فرانسبانك والمسؤول التنفيذي الرئيسي لها؛ والسيدة مرسيدس بريسو رئيسة الاتحاد العالمي للمدن المتحدة؛ والسيد توماس غانسونيت رئيس فريق شبكات سيمنس للمعلومات والاتصالات؛ والسيد روبرت بلوا نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات؛ والسيد بول تومي المسؤول التنفيذي الرئيسي لشركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة؛ والسيد مارسيل أ. بويسارد المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

4. وألقى المشاركون التالية أسماؤهم بيانات في الجلسة العامة الثالثة بتاريخ 11 ديسمبر: سعادة الأستاذ المحترم أبولو نسيبامي، رئيس وزراء جمهورية أوغندا؛ صاحب السمو الملكي الأمير أولوكالالا، رئيس وزراء مملكة تونغا؛ صاحب الفخامة السيد بريس تراجكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ سعادة الدكتور خوسيه ريسو كاستيليون، نائب رئيس جمهورية نيكاراغوا؛ سعادة السيد كايسر بازان، نائب رئيس جمهورية بنما؛ سعادة الدكتور دراغولجوب ميكونوفيتش، رئيس جمهورية صربيا والجبل الأسود؛ سعادة السيد أرييوف عبد الله، نائب رئيس الوزراء، والمدير العام لوكالة الاتصالات والمعلومات، جمهورية أوزبكستان؛ سعادة السيدة فاطمتو مينت م. ساليك، وزيرة التكنولوجيا الجديدة في جمهورية موريتانيا الإسلامية؛ سعادة السيد تارو آسو، وزير الإدارة العامة والشؤون الداخلية والبريد والاتصالات، اليابان؛ سعادة الأستاذ ميشيل كليبر، وزير البحث العلمي والمعلومات، جمهورية بولندا؛ سعادة الدكتور جون ماربيرغر، المستشار العلمي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية؛ سعادة السيد بينالي بيلديريم، وزير النقل والاتصالات، تركيا؛ سعادة الدكتور روبرتو إيميليو أرجويتا رينا، مفوض جمهورية هندوراس لشؤون الاتصالات؛ سعادة





السيدة إيفي ماتسيبي - كاسابوري، وزيرة الاتصالات، جمهورية جنوب إفريقيا؛ سعادة الدكتور بافيل غانتار، وزير مجتمع المعلومات، جمهورية سلوفينيا؛ سعادة السيدة جوزفين ريبيكا مورمان، وزيرة الاقتصاد والطاقة والتجارة الخارجية والسياسة العلمية، المملكة البلجيكية؛ سعادة السيدة فلورا دي راموس، وزير الاتصالات والبنية التحتية والإسكان، جمهورية غواتيمالا؛ سعادة السيد ألفارو دياس، وزير الاقتصاد، جمهورية شيلي؛ سعادة السيد فرانسوا بيلتجن، وزير العمل والتشغيل، دوقية لكسمبرغ الكبرى؛ سعادة السيد المحترم كمال ثابا، وزير المعلومات والاتصالات والتنمية المحلية والصحة، مملكة نيبال؛ سعادة رئيس الأساقفة جون فولي، رئيس المجلس البابوي للاتصالات الاجتماعية، الكرسي الرسولي؛ سعادة السيد دانييل فيلماس، وزير التربية والعلم والتكنولوجيا، جمهورية الأرجنتين؛ سعادة الدكتور فواز زعبي، وزير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتنمية الإدارية، المملكة الأردنية الهاشمية؛ سعادة السيد المحترم باتيس نامو يامبا، عضو البرلمان، وزير الاتصالات والنقل، جمهورية زامبيا؛ سعادة الدكتور بونتيم فيساماي، وزير لدى مكتب رئيس الوزراء ورئيس هيئة العلم والتكنولوجيا والبيئة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ سعادة السيد أحمد حميد الطاير، وزير الاتصالات، الإمارات العربية المتحدة؛ سعادة السيد فرانز موراك، وزير الدولة، جمهورية النمسا؛ سعادة السيد موريتس لوينبيرغر، عضو المجلس الاتحادي والوزير الاتحادي للبيئة والنقل والطاقة والاتصالات، الاتحاد السويسري؛ صاحب السمو الملكي الأمير المحترم دافيد دلاميني، وزير بالإنابة للشؤون الخارجية والتجارة، مملكة سوازيلاند؛ سعادة السيد أرون شوري، وزير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، جمهورية الهند؛ سعادة السيد عمار تو، وزير البريد وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية؛ سعادة السيد خوسيه لويس أرنولت، وزير لدى مكتب رئيس الوزراء، جمهورية البرتغال؛ سعادة السيد محمد معصوم ستانكزي، وزير الاتصالات، أفغانستان؛ سعادة السيد سيبتيميس كايكاي، وزير المعلومات والإذاعة، جمهورية سيراليون؛ سعادة السيد بالوسالو فابو الثاني، وزير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، دولة ساموا المستقلة؛ سعادة السيد بن الأشهر علي، وزير المعلومات والاتصالات، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية؛ سعادة السيد فيرجيلوس فلاديسلوفاس بولوفاس، وزير الداخلية، جمهورية ليتوانيا؛ سعادة السيد فيتال كايمره، وزير الصحافة والمعلومات، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ سعادة السيد فيرجيليو ل. بينيا، وكيل وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، جمهورية الفلبين؛ سعادة السيد دانييل بيرفيجيلو، نائب وزير التعليم والثقافة، جمهورية أوروغواي الشرقية؛ سعادة السيد أليكسي فولكوف، نائب وزير الشؤون الخارجية، جمهورية كازاخستان؛ سعادة السيد جون تياكيا، مساعد وزير البريد والاتصالات، جمهورية نيوه؛ سعادة السيد تاش فونتسوج، رئيس وفد مملكة بوتان؛ سعادة السيد تيلاك رانا فيراجا، رئيس وفد جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية؛ سعادة السيد بانيكوس بوروس، رئيس وفد جمهورية قبرص؛ سعادة السيد عزام الأحمد، مراقب فلسطين؛ السيد خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية؛ السيد تيموس بولدنغ، المدير العام للرابطة العالمية للصحف؛ السيد باسكوال بيس تريو، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة ST للإلكترونيات الدقيقة؛ السيد توماس ليفي، المدير العام للاتحاد البريدي العالمي؛ السيدة جين





لوبيتشينكو، رئيسة المجلس الدولي للعلوم؛ السيد كاتسوجي إيبيساوا، رئيس هيئة الإذاعة اليابانية؛ السيد كيم هاك سو، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة؛ السيدة ليز بيرنز، رئيسة الرابطة الدولية للجهود التطوعية؛ السيدة أولغا أوسكوف، رئيسة شركات التكنولوجيات المعرفية؛ السيدة مرفت التلاوي، الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة؛ السيدة سالي بيرتش، رئيسة وكالة أمريكا اللاتينية للمعلومات؛ السيد خورخيه كاسينو، المسؤول التنفيذي الأول والمدير العام لشركة تكنولوجيا Sols؛ السيد باولو بايفا، نائب رئيس البنك الأمريكي للتنمية؛ السيد برتراند رامشاران، المفوض السامي بالإنابة لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة؛ السيد عبد الواحد بلكريز، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

5. وألقى المشاركون التالية أسماؤهم بيانات في الجلسة العامة الرابعة بتاريخ 12 ديسمبر 2003: سعادة السيد سانجيبغز تومور – أوشير، المتحدث عن برلمان منغوليا؛ سعادة الأونورابل السيد بيهين داتو جاجي زكريا حاجي سليمان، وزير الاتصالات في بروني دار السلام؛ سعادة السيد سورابونغ سوبونغلي، وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مملكة تايلاند؛ سعادة السيد فيليب بولويل، وزير العلوم والتجارة والتكنولوجيا في جامايكا؛ سعادة السيد ميدرو سيريزولا وبير، وزير الاتصالات والنقل في الولايات المكسيكية المتحدة؛ سعادة الأونورابل السيد داتوك عمار ليو موغي، وزير الطاقة والاتصالات وتعدد الوسائط في ماليزيا؛ سعادة الدكتور لي بون يانغ، وزير المعلومات والاتصالات والفنون في جمهورية سنغافورة؛ سعادة السيد حاجا نيرينا رازافينجاتوفا، وزير الاتصالات والبريد في جمهورية مدغشقر؛ سعادة السيد ليسينو تافارس تيبيرو، وزير البريد والاتصالات في جمهورية أنغولا؛ سعادة الدكتورة مارتا بينتو دي هارت، وزيرة الاتصالات في جمهورية كولومبيا؛ سعادة السيد سيامسول معارف، وزير الاتصالات والمعلومات في جمهورية إندونيسيا؛ سعادة الأونورابل السيدة لينيت إيستموند، وزيرة التجارة وشؤون المستهلكين والتنمية التجارية في بربادوس؛ سعادة السيد حيدر العبادي، وزير الاتصالات في الجمهورية العراقية؛ سعادة الدكتور شين داجي، وزير المعلومات والاتصالات في جمهورية كوريا؛ سعادة السيد سيدو بودا، وزير الاقتصاد والتنمية في بوركينافاسو؛ سعادة السيد جان باستوريللي، وزير مفوض والمندوب الدائم لإمارة موناكو؛ سعادة السيد إدواردو إرياتي جيمنو، وزير النقل والاتصالات في جمهورية بيرو؛ سعادة السيد دافيد كونليف، مساعد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في نيوزيلندا؛ سعادة السيد لار ناراث، نائب وزير البريد والاتصالات في مملكة كمبوديا؛ سعادة السيد برنارد وستون، رئيس وفد جمهورية ترينيداد وتوباغو؛ سعادة الأونورابل السيد ميشيل فرنود، رئيس وفد جمهورية مالطة؛ سعادة السيد سرجيو مارشي، رئيس وفد كندا؛ السيد آبل كاين، رئيس وفد جمهورية جزر فيجي؛ سعادة السيد نيكولا تورن، رئيس وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ سعادة السيدة بلانكا نيكانييف بورتوكاريرو، رئيسة وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ السيدة إميلدا هنكين، نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ السيد كمال أيادي، رئيس الاتحاد العالمي للجمعيات الهندسية؛ السيد طلال أبو غزالة، الرئيس والمدير التنفيذي الأول لشركة طلال أبو





غزالة الدولية؛ السيدة أليسيا بارانكا، نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة؛ السيدة ميلاني تراسك، ممثلة منطقة المحيط الهادئ، منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية؛ السيد فيلوسامي ماتيفانان، الرئيس والمدير التنفيذي الأول لشركة كريمسون لوجيك؛ السيد كارلوس أفونسو، رئيس شبكة المعلومات للقطاع الثالثي؛ السيد أوليفيه بيو، المدير التنفيذي الأول لشركة أكساليتو؛ السيد شين أوسيوكرو، المتحدث باسم حملة كريس؛ السيد فيليب بيتي، نائب المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ السيد ميشيل جارو، نائب الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

6 وألقى المشاركون التالية أسماؤهم بيانات في الجلسة العامة الخامسة بتاريخ 12 ديسمبر 2003: سعادة السيد جان داللو، وزير البريد والاتصالات في جمهورية الكونغو؛ سعادة الأونورابل السيد مارك مواندوسيا، وزير الاتصالات والنقل في جمهورية تنزانيا؛ سعادة الأستاذ الزبير بشير طه، وزير العلوم والتكنولوجيا في جمهورية السودان؛ سعادة السيد سيفرين نديكوموغونغو، وزير النقل في جمهورية بروندي؛ سعادة السيد عبد الملك المعلمي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية اليمن؛ سعادة السيد أوفيدو دي جيسوس أمارال، وزير النقل والاتصالات والأشغال العامة في الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية؛ سعادة السيد ألكسندر شيكفايدز، رئيس وفد جورجيا؛ سعادة السيد ألفارو موسكوسو بلانكو، رئيس وفد جمهورية بوليفيا؛ سعادة السيد نونزيو ألفريدو دانغييري، رئيس وفد جمهورية بليز؛ سعادة السيد ياكوف ليفي، رئيس وفد دولة إسرائيل؛ سعادة السيد مانويل غونزاليز سانز، رئيس وفد جمهورية كوستاريكا؛ السيد جواو أوغوستو دي ميديسييس، الأمين التنفيذي لمجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية؛ سعادة السيد جان-بيير مازيري، رئيس مجلس الاتصالات، نظام فرسان مالطة العسكري المستقل؛ سعادة السيد كارليل كوربين، مراقب عن جزر فيرجن للولايات المتحدة؛ السيد أمير دوسال، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية.



الفصل الرابع

الموائد المستديرة

1. وفقاً لمقرر اتخذته القمة في لجنتها التحضيرية الثالثة، عقدت القمة ثلاث جولات من مناقشات الموائد المستديرة يومي 10 و 11 ديسمبر 2003، كجزء لا يتجزأ من أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتناولت المائدة المستديرة 1 "مجتمع معلومات للجميع: الفرص والتحديات" موضوع "خلق فرص رقمية" وتناولت المائدة المستديرة 2 موضوع "الفرص والتحديات: التنوع في الفضاء السيبراني"، وتناولت المائدة المستديرة 3 موضوع "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة من أدوات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". واشترك في النقاش ممثلو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ومنظماتها وصناديقها وبرامجها والمنظمات الدولية الحكومية وممثلو دوائر قطاع الأعمال والمجتمع المدني. وكان التمثيل على أعلى مستوى.
2. وأعدت أمانة القمة وثيقة خلفية تحتوي على المسائل ذات الصلة بالموضوعات.
3. وفيما يلي بيان بأعمال الموائد المستديرة.

المائدة المستديرة 1: خلق فرص رقمية

4. في 10 ديسمبر 2003، انعقدت المائدة المستديرة 1 (خلق فرص رقمية) برئاسة صاحب الفخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، وألقى فخامته كلمة افتتاحية.
5. وألقت مديرة جلسة المائدة المستديرة السيدة ماريا ليفانوس كاتايوي، الأمين العام لغرفة التجارة الدولية، كلمة في المائدة المستديرة وافتتحت النقاش.
6. وأدلى ببيانات ممثلو رواندا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وفرنسا وسلوفينيا وبوتسوانا وكولومبيا والسنغال وسنغافورة وليسوتو وأيسلندا وأذربيجان وتايلاند.
7. وألقى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا بياناً.
8. وألقى بياناً كل من المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ونائب رئيس المرافق بالبنك الدولي.
9. وألقت بيانات من قبل المشاركين التاليين من قطاع رجال الأعمال: رئيس مجلس إدارة شركة تليكوم المغرب، المغرب؛ رئيس شركة يوتلستات ومديرها التنفيذي، فرنسا؛ رئيس فرع الصناعات لشركة أوراكل EMEA، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ورئيس شركة مبادرات البحث الوطنية ومديرها العام بالولايات المتحدة الأمريكية.





10. وتحدث في الاجتماع ممثلو المجتمع المدني المذكورون أدناه: رئيس مؤسسة البرمجيات المجانية، الولايات المتحدة الأمريكية؛ وأستاذ من كلية الحقوق بجامعة ماكغيل، كندا؛ وممثل مركز معلومات الخصوصية الإلكترونية (EPIC)، عضو جمعية المهنيين المختصين بالحاسوب والمسؤول عن المسؤولية الاجتماعية، كندا؛ وممثل متطوعي المؤتمرات الدولية (ICV)، جنوب إفريقيا؛ وعمدة مدينة كوريتيبيا عن الاتحاد العالمي للمدن المتحدة، البرازيل.

11. وأدلت مديرة جلسة المائدة المستديرة بملاحظات ختامية.

12. وسُيُرفق الموجز الذي أعده رئيس المائدة المستديرة 1 (خلق فرص رقمية) بتقرير القمة باعتباره الملحق 2 ألف.

المائدة المستديرة 2: التنوع في الفضاء السيبراني

13. انعقدت المائدة المستديرة 2 (التنوع في الفضاء السيبراني) يوم 11 ديسمبر 2003 برئاسة فخامة السيدة فايرا فيك فريبرغا رئيسة جمهورية لاتفيا، التي ألقت كلمة الافتتاح.

14. وألقى مدير جلسة المائدة المستديرة السيد نيك غوينغ، المذيع بهيئة الإذاعة البريطانية، قسم الأخبار العالمية، بياناً، وافتتح المناقشة.

15. وتحدث في المائدة المستديرة ممثلو كل من ليتوانيا ومصر وشيلي وأوغندا وباكستان والمغرب ولاتفيا والجزائر ونيوزيلندا والأرجنتين وبنن وتشاد والنمسا وبلغاريا.

16. وألقت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وممثل جامعة الأمم المتحدة كل منهما بياناً.

17. وألقى ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بياناً.

18. وألقى ممثل المجلس الأوروبي بياناً.

19. وتحدث المشاركون من قطاع الأعمال المذكورون فيما يلي في المائدة المستديرة: رئيس شركة تلي نهار، لبنان ومديرها العام؛ رئيس شركة وورلد سبيس، الولايات المتحدة الأمريكية، ومديرها العام؛ رئيس الجمعية الدولية للإذاعات.

20. وتحدث المشاركون من المجتمع الدولي المذكورون فيما يلي في الاجتماع: رئيس مؤسسة الشبكات والتنمية بالجمهورية الدومينيكية، ورئيس شركة كريبتيف كومونز، الولايات المتحدة؛ والجمعية التونسية للأمّهات، تونس؛ والمدير التنفيذي لشركة ISIS الدولية، الفلبين؛ والأمين العام للاتحاد الدولي للصحفيين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وممثل الرابطة العالمية لمجتمع المذيعين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

21. ولخص مدير الجلسة ما دار من مناقشات وأدلى بملاحظات ختامية.





22. وسُرفق الموجز الذي أعدته رئاسة المائدة المستديرة 2 (التنوع في الفضاء السيبراني) بتقرير القمة في الملحق 2 بـء.





المائدة المستديرة 3: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة من أدوات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

23. افتتح المائدة المستديرة 3 بعنوان: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة من أدوات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مدير جلسة المائدة المستديرة 3 السيد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يوم 11 ديسمبر 2003، وألقى بياناً.

24. وألقى بياناً كل من ممثل عُمان والنيجر ورومانيا وبنغلاديش وولايات ميكرونيزيا الفيدرالية وقطر والسويد وإستونيا وبنما وقيرغيزستان والبرتغال والمغرب وكوبا والنرويج وزيمبابوي وإيرلندا وكينيا وكازاخستان وماليزيا.

25. وألقى الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات بياناً.

26. وألقى بياناً كل من الأمين التنفيذي للجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا.

27. وألقى بياناً كل من وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة والمدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

28. وتحدث في المائدة المستديرة مشاركون من قطاع الأعمال، هم: رئيس الشركة المصرية لنظم المعلومات ومديرها العام، مصر؛ ونائب رئيس القطاع التعاوني بشركة سيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ورئيس شركة KDDI، اليابان؛ ورئيس شركة تليكوم ماليزيا برهاد.

29. وتحدث في المائدة المستديرة ممثلو المشاركين من المجتمع المدني المذكورون فيما يلي: عضو المجلس التشريعي بمجلس هونغ كونغ للخدمات الاجتماعية، الصين؛ ورئيس المؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية، الجمهورية الدومينيكية؛ وممثل منظمة "مهندسون بلا حدود"، الكامبيرون؛ وأستاذ بجامعة آرهوس، الدانمارك.

30. وأوجز مدير جلسة المائدة المستديرة 3 ما دار في الاجتماع من مناقشات وأبدى بعض الملاحظات الختامية.

31. وسيُرفق الموجز الذي أعده مدير جلسة المائدة المستديرة 3 (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة من أدوات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية) بتقرير القمة باعتباره الملحق 2 جيم.



الفصل الخامس

تقرير لجنة أوراق الاعتماد

1. تنص المادة 5 من النظام الداخلي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات على ما يلي:
"يتم في بداية القمة تعيين لجنة لأوراق الاعتماد تتألف من تسعة أعضاء. ويستند تشكيل اللجنة إلى تشكيل لجنة وثائق التفويض للجمعية العامة للأمم المتحدة وقت انعقاد القمة في كل مرحلة من مرحلتها. وتفحص اللجنة أوراق اعتماد الممثلين وتقدم تقريراً إلى القمة دون تأخير".
 2. وفي الجلسة العامة الأولى للمرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، المعقودة في 10 ديسمبر 2003، قامت القمة، وفقاً للمادة 5 من نظامها الداخلي، بتعيين لجنة لأوراق الاعتماد على أساس نفس تكوين لجنة وثائق التفويض للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والخمسين، أي إثيوبيا وبربادوس* والرأس الأخضر وروسيا والصين وفيجي وكوستاريكا ونيوزيلندا والولايات المتحدة.
 3. وعقدت لجنة أوراق الاعتماد اجتماعاً واحداً في 11 ديسمبر 2003.
 4. وانتُخب السيد آبل كين (فيجي) رئيساً بالإجماع.
 5. وكان معروضاً على اللجنة مذكرة من الأمين العام للقمة، مؤرخة في 10 ديسمبر 2003، تتعلق بأوراق اعتماد ممثلي الدول والجماعة الأوروبية لدى القمة. وأدلى أمين لجنة أوراق الاعتماد ببيان يتعلق بمذكرة الأمين العام للقمة، استكمل فيه، ضمن جملة أمور، مضمون المذكرة لتبيان أوراق الاعتماد والرسائل التي وردت بعد الانتهاء من إعدادها.
 6. وكما يلاحظ من الفقرة 1 من المذكرة ومن البيان المتصل بها، وردت أوراق اعتماد رسمية للممثلين لدى القمة، بالشكل المطلوب في المادتين 3 و4 من النظام الداخلي للقمة، حتى وقت اجتماع لجنة أوراق الاعتماد، من الدول التالية أسماؤها البالغ عددها 103 دولة:
- إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، باكستان، البحرين، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بوتسوانا، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس،

* حلت بربادوس محل أنتيغوا.





تاييلاند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تنزانيا، توغو، تونس، تونغ، الجزائر، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب إفريقيا، جيبوتي، الدانمارك، روسيا، رومانيا، زامبيا، زيمبابوي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، سوازيلاند، السويد، سويسرا، سيشيل، شيلي، صربيا والجبل الأسود، الصين، عُمان، غابون، غامبيا، غواتيمالا، فنلندا، فيتنام، قبرص، قبرغيزستان، كازاخستان، الكرسي الرسولي، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، لاوس، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان، اليونان.

7. وكما يلاحظ من الفقرة 2 من المذكرة ومن البيان المتصل بها، وردت إلى الأمين العام للجنة، حتى وقت اجتماع لجنة أوراق الاعتماد، معلومات تتعلق بتعيين ممثلي الدول لدى القمة بواسطة الفاكس، من رؤساء الدول والحكومات، أو وزراء الخارجية، أو بواسطة رسائل أو مذكرات شفوية من البعثات المعنية، من الدول التالية أسماؤها البالغ عددها 41 دولة ومن الجماعة الأوروبية:

أفغانستان، أنغولا، باراغواي، البرازيل، بلجيكا، بنما، بنن، بوتان، بوركينافاسو، تركيا، تيمور الشرقية، الجماعة الأوروبية، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الرأس الأخضر، ساموا، سري لانكا، السنغال، سيراليون، العراق، غانا، غينيا، فنزويلا، فيجي، قطر، كولومبيا، الكويت، كينيا، مالي، مدغشقر، المكسيك، ملاوي، موريتانيا، مولدوفا، ميكرونيزيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي.

8. وكما يلاحظ من الفقرة 3 من المذكرة وفي البيان المتصل بها، لم ترسل الدول التالية البالغ عددها 31 دولة المشاركة في مؤتمر القمة، حتى وقت اجتماع لجنة أوراق الاعتماد، أي معلومات إلى الأمين العام للقمة عن ممثليها لدى القمة:

أذربيجان، أرمينيا، إكوادور، ألبانيا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، جامايكا، جزر القمر، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جورجيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، السلفادور، سنغافورة، السودان، سورينام، غينيا الاستوائية، فرنسا، الفلبين، الكاميرون، كوبا، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، نيوه، اليمن.

9. وقررت اللجنة قبول أوراق اعتماد ممثلي جميع الدول المذكورة في المذكرة المشار إليها آنفاً وفي البيان المتصل بها، وكذا أوراق اعتماد ممثلي الجماعة الأوروبية، على أساس أن أوراق الاعتماد





الرسمية لممثلي الدول المشار إليها في الفقرتين 7 و 8 أعلاه سترسل إلى الأمين العام للقمة في أقرب وقت ممكن.

10. واعتمدت اللجنة مشروع القرار التالي دون تصويت:

" إن لجنة أوراق الاعتماد،

"وقد نظرت في أوراق اعتماد الممثلين المشاركين في القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

المشار إليها في مذكرة الأمين العام للقمة المؤرخة 10 ديسمبر 2003،

" تقبل أوراق اعتماد ممثلي الدول والجماعة الأوروبية المشار إليها في المذكرة المشار إليها آنفاً".

11. وقررت اللجنة، دون تصويت، أن توصي القمة باعتماد مشروع القرار.

تدابير اتخذتها القمة

12. نظرت القمة في جلستها العامة الخامسة المعقودة في 12 ديسمبر 2003 في تقرير لجنة أوراق الاعتماد (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/7).

13. واعتمدت القمة مشروع القرار التي أوصت به لجنة أوراق الاعتماد في تقريرها (للاطلاع على نص القرار انظر الفصل الأول – دال من هذا التقرير).

14. وتم في 12 ديسمبر (الساعة 1700) نشر الملحق ألف الوارد فيما يلي باعتباره تحديثاً للبيانات ذات الصلة :







3. وحتى 12 ديسمبر، الساعة 1700، لم تكن الدول الخمس التالية المشاركة في القمة قد أرسلت إلى الأمين العام للقمة أي معلومات عن ممثليها في القمة:

بابوا غينيا الجديدة، بالاو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا.





الفصل السادس

تقرير عن اجتماعات مختلف أصحاب المصلحة

1 بعد بيان استهلاكي ألفاه سعادة السيد دانييل ستاواشر، مندوب المجلس الاتحادي السويسري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، استمعت القمة إلى تقارير موجزة عن اجتماعات مختلف أصحاب المصلحة: سعادة السيد والتر فوست، المدير العام للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون؛ السيدة ريناليا عبد الرحيم، المدير التنفيذي لشراكة المعرفة العالمية، حول محفل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT4D)، السيد جيرالد كولومب، محافظ ليون، والسيد كريستيان فيرازينو، محافظ جنيف، حول القمة العالمية للمدن والسلطات المحلية بشأن مجتمع المعلومات؛ السيد جان ستوك، رئيس جمعية المنتدى العالمي لوسائل الإعلام الإلكترونية، حول المنتدى العالمي لوسائل الإعلام الإلكترونية؛ سعادة السيد روبرتو بلوا، نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، حول "الحوار رفيع المستوى" للاتحاد الدولي للاتصالات والأحداث ذات الصلة؛ السيد ريتشارد ماكورميك، الرئيس السابق للغرفة التجارية الدولية، حول الأحداث التي نظمتها الغرفة التجارية الدولية؛ السيد عبد الوحيد خان، مساعد المدير العام للاتصالات والمعلومات في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حول الندوة رفيعة المستوى في اليونسكو واجتماعات المائدة المستديرة؛ الدكتورة جيليان مارسيل، منسقة مسائل الجنسين للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، حول برنامج الأحداث المنظمة في هذا الإطار؛ الأستاذ لوسيانو ماياني، المدير العام للمنظمة الأوروبية للبحوث النووية، حول الندوة التي نظمتها هذه المنظمة عن دور العلم في مجتمع المعلومات؛ الدكتور برنارد هينزر، المدير العام للمكتبة السويسرية للمكفوفين، حول المنتدى العالمي المعني بحالات العجز في مجتمع المعلومات؛ السيد أولف لوندين، مدير شبكة المدارس الأوروبية، حول التحالف العالمي لشبكات المدارس؛ السيدة فيولا كرييس عن "متطوعي المؤتمرات الدولية"، حول المؤتمر المعني بالتطوع وبناء القدرات في مجتمع المعلومات؛ السيد سيورد نيكيلن والسيدة بولا موسوفا، ممثلو منتدى الشباب المنظم في إطار معرض الاتصالات العالمي "تليكوم 2003 العالمي" للاتحاد الدولي للاتصالات، حول إعلان الشباب، تليكوم؛ السيد هنريك أول ماغا، رئيس المنتدى العالمي المعني بالشعوب الأصلية، حول المنتدى العالمي للشعوب الأصلية في مجتمع المعلومات؛ السيد ألكس فيلدنغ، مكتب الاتصال بالشباب، مؤسسة TakingITGlobal، حول يوم الشباب؛ سعادة السيد دنيس بليزل، المدير التنفيذي، مركز التجارة الدولي، حول ورش العمل التي نظمها المركز في موضوع "تطور السوق: التطبيقات الإلكترونية"؛ الدكتور فرانسيس موجيه، رئيس فريق العمل للمجتمع المدني المعني بالمعلومات العلمية، حول المعلومات العلمية وأفرقة عمل "الصندوق الاستئماني للرعاية الصحية الأولية" (PCT)، اجتماعات المائدة المستديرة وأفرقة الخبراء؛ السيد طلال أبو غزالة، الرئيس والمدير التنفيذي الأول لشركة طلال أبو غزالة الدولية، عن اجتماعات المائدة المستديرة في موضوع: "تحمل المسؤولية في عصر المعلومات"؛ السيد برتراند دو لا شابل، منسق مساهم في تنظيم المبادرة المفتوحة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، حول ورشة العمل "WSIS-Online-Net".





الفصل السابع

اعتماد إعلان المبادئ

- 1 بناءً على توصية اللجنة التحضيرية، نظرت القمة في مشروع إعلان المبادئ الذي أحيل إليها بمذكرة من الأمين العام للقمة (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/4).
- 2 واعتمدت القمة بالإجماع إعلان المبادئ في جلستها العامة الخامسة المعقودة في 12 ديسمبر 2003 (انظر نص الإعلان في الفصل الأول – ألف من هذا التقرير).
- 3 واستملت الأمانة التنفيذية البيانات التفسيرية التالية:

ألف بيان تفسيري من الجزائر والبحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان والجمهورية العربية السورية واليمنية والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن:

"مذكرة توضيحية

تتعلق بإعلان المبادئ وخطة العمل

إن الدول الموقعة أدناه، إذ تثني على النتائج التي حققتها المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تود أن توضح فهمها أن إعلان المبادئ وخطة العمل كليهما يؤكدان ضرورة احترام سيادة الدول والحق في تقرير المصير، واحترام القوانين والتشريعات الخاصة بكل دولة وقيمها وثقافتها وأخلاقياتها، وكذلك احترام الاتفاقات الدولية التي تكون هذه الدول أطرافاً فيها.

ويجب ألا يُفسَّر أي حكم من أحكام الوثيقتين المشار إليهما أعلاه على أنه يخالف هذا الفهم".

وقد أبدت فلسطين كذلك البيان التفسيري الوارد أعلاه.

باء بيان تفسيري من زيمبابوي:

"مذكرة تفسيرية قدمتها زيمبابوي في مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات: البنود 4 و5 من إعلان المبادئ والبنود ذات الصلة من خطة العمل:

إن حكومة زيمبابوي، وقد نظرت في إعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها بجنيف، وقامت بتحليل هاتين الوثيقتين، تود أن تسجل ما يلي:





فيما يتعلق بالبندين 4 و 5 من إعلان المبادئ والبند ذات الصلة من خطة العمل، تفسّر حكومة زيمبابوي هذين البندين على أساس أنهما سيطبقان مع الاعتراف الواجب والاحترام الكامل للقوانين الوطنية لزيمبابوي. وإذا اتضح أن تفسير حكومة زيمبابوي لهذين البندين يختلف عن التفسير العام الذي ستخلص إليه القمة العالمية لمجتمع المعلومات، فإن زيمبابوي تسجّل، بموجب هذا، تحفظها على هذين البندين ولا ترغب في التقيد بهما.

ومع ذلك لا ترغب زيمبابوي في عرقلة عملية اعتماد إعلان المبادئ وخطة العمل في القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها بجنيف".

"مذكرة تفسيرية قدمتها زيمبابوي في مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات: البند 55 من إعلان المبادئ والبند ذو الصلة من خطة العمل:

إن حكومة زيمبابوي، وقد نظرت في إعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها بجنيف، وقامت بتحليل هاتين الوثيقتين، تود أن تسجل ما يلي:

فيما يتعلق بالبند 55 من إعلان المبادئ والبند ذي الصلة من خطة العمل، تفسر حكومة زيمبابوي هذا البند على أساس أنه سيطبق مع الاعتراف الواجب والاحترام الكامل للقوانين الوطنية لزيمبابوي. وإذا اتضح أن تفسير حكومة زيمبابوي لهذا البند يختلف عن التفسير العام الذي ستخلص إليه القمة العالمية لمجتمع المعلومات، فإن زيمبابوي تسجل، بموجب هذا، تحفظها على هذا البند ولا ترغب في التقيد به.

ومع ذلك لا ترغب زيمبابوي في عرقلة عملية اعتماد إعلان المبادئ وخطة العمل في القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها بجنيف".

جيم بيان تفسيري من الولايات المتحدة الأمريكية:

"بيان تفسيري مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية بشأن اعتماد إعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

1. يسر الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون طرفاً في توافق الآراء الذي تحقق بشأن إعلان المبادئ وخطة العمل والذي يشكل علامة هامة على طريق الجهود الرامية إلى تطوير مجتمع المعلومات. وتطلب الولايات المتحدة إدراج هذا البيان التفسيري في السجلات المكتوبة للقمة، إذ يستند اتفاقنا في الآراء إلى فهمنا المعروض في هذا البيان.





2. تود الولايات المتحدة أن تسترعي الانتباه إلى الطلب الموجه إلى عدد من المؤسسات والمنظمات والهيئات الأخرى لتنفيذ إعلان المبادئ وخطة العمل. ومع ذلك، فالحكومات وحدها هي التي تعتمد إعلان المبادئ وخطة العمل.

3. تؤكد الولايات المتحدة أن الحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية استقاء المعلومات وتلقيها وإذاعتها، وفقاً لما يرد في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو أحد الركائز الأساسية لمجتمع المعلومات.

4. تفسّر الولايات المتحدة الفقرة 27، دال(ب) من خطة العمل باعتبارها تعيد تأكيد، ولا تعيد تعريف، الفقرة 42 من توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي يشجع البلدان النامية على مواصلة السياسات الرامية إلى استعمال المساعدات الإنمائية الرسمية على نحو يتسم بالفعالية ويساعد على تحقيق أهداف التنمية. وتؤمن الولايات المتحدة بأن هذه السياسات ضرورية لتحقيق التنمية، وأنه بدون هذه السياسات لا يمكن الاستفادة من المساعدات الإنمائية الرسمية. وتكرر الولايات المتحدة أنها لم تقبل أي "هدف متفق عليه" فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وأنها لم تتفقد بالتزامات للوفاء بمثل هذا الهدف.

5. تفسّر الولايات المتحدة الفقرة 27، دال(ج) من خطة العمل باعتبارها تعيد تأكيد، ولا تعيد تعريف، الاستنتاجات المعروضة في الفصل الثاني - هاء من توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي يؤكد أن المدينين والدائنين عليهم تقاسم المسؤولية لتجنب حالات المديونية غير المستدامة وتسويتها. وفضلاً عن الإشارة إلى أهمية مبادرات الدائنين لتخفيض الديون غير المسددة، أشار توافق آراء مونتيري إلى ضرورة أن تتوخى البلدان المدينة سياسات اقتصادية كلية سليمة وإدارة جيدة للموارد العامة، وغير ذلك من تدابير السياسة العامة، وذلك كي تصبح هذه البلدان جديرة بتخفيف الديون. وتعتقد الولايات المتحدة أن إدراج نصوص في وثائق القمة من توافق آراء مونتيري يعيد تأكيد هذه المسؤولية المشتركة.

6. تفهم الولايات المتحدة وتقبل أن الإشارة إلى "الحق في التنمية" في الفقرة 3 من إعلان المبادئ إنما هي إشارة إلى حق طبيعي للفرد وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان جميعها والحريات الأساسية. ولا يمكن التذرع بنقص التنمية لتبرير الحرمان من حقوق الإنسان.

7. تلاحظ الولايات المتحدة الإشارات العديدة في إعلان المبادئ وخطة العمل إلى أهمية "الحكم الرشيد" في مجتمع المعلومات. والولايات المتحدة تفسر هذه الإشارات إلى "الحكم الرشيد" أنها تعني السياسات الاقتصادية السليمة (بما فيها السياسات المشجعة للمنافسة) والمؤسسات الديمقراطية القوية التي تستجيب لاحتياجات الشعب والتي تتسم بالشفافية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

8. تفهم الولايات المتحدة أن الإشارات في إعلان المبادئ وخطة العمل إلى نقل التكنولوجيا على أساس شروط متفق عليها تعني أنه في حالة التكنولوجيات والتقنيات الخاضعة لحقوق الملكية الفكرية





يجب أن يستند كل نقل على أساس التفاوض الحر وشروط تتفق عليها جميع الأطراف المعنية. وهذا أساس سليم بغض النظر عما إذا كان الناقل أو المنقول إليه من الحكومات أو من كيانات القطاع الخاص أو غير ذلك.

9. تفسر الولايات المتحدة عبارة "جميع المعايير الدولية ذات الصلة" في الفقرة 19(أ) من خطة العمل بشأن التوظيف الإلكتروني، أنها تشمل معايير العمل الأساسية المعترف بها دولياً.

10. تشير الولايات المتحدة إلى أن عبارة "الشعوب الأصلية" في الفقرة 15 من إعلان المبادئ أو الفقرات 8(و) و 11(ط) و 23(ك) و 23(ل) من خطة العمل، لا يمكن تفسيرها بحيث يكون من آثارها حقوق تترتب عليها بموجب القانون الدولي".

دال بيان تفسيري من وفد باكستان بشأن إعلان المبادئ الذي اعتمدته القمة يوم الجمعة 12 ديسمبر 2003:

"نحن نفسر الإشارة إلى "الأمن السيبراني" في الفقرة 37 باعتبار أنها تشمل الإشارة إلى حدوث حالات تؤدي إلى مشاكل منها ظهور الفيروس أو الورم أو برامج "حصان طروادة" أو أي شفرات ضارة تقتحم الشبكات من مصادر خارجية قد تكون خارج البلد المستهدف الذي تتعرض الشبكات أو البيانات فيه للضرر.

ونفسر "كراهية الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب والكراهية" المشار إليها في الفقرة 59 أنها تشمل أي دعاية سلبية ضد أي دين أو الترويج لتصورات خاطئة عن أي دين أو عقيدة أو معتنقيه، أو تصوير أي دين وعناصر عقيدته بما ينال منه أو يهينه".





الفصل الثامن

اعتماد خطة العمل

- 1 بناءً على توصية اللجنة التحضيرية، نظرت القمة في مشروع خطة العمل الذي أحيل إليها بمذكرة من الأمين العام للقمة (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/5)
- 2 واعتمدت القمة بالإجماع خطة العمل في جلستها العامة الخامسة المعقودة في 12 ديسمبر 2003 (انظر نص الخطة في الفصل الأول – باء من هذا التقرير).
- 3 استلمت الأمانة التنفيذية عدة بيانات تفسيرية تشير إلى خطة العمل أيضاً، وهي ترد في الفصل السابع أعلاه. يرجى الاطلاع على التفاصيل في الفصل السابع، 3، ألف وباء وجيم.

الفصل التاسع

ترتيبات مرحلة تونس من القمة

- 1 بناءً على توصية اللجنة التحضيرية، نظرت القمة في ترتيبات مرحلة تونس من القمة، وكانت قد أحييت إليها بمذكرة من الأمين العام للقمة (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/8)
- 2 واعتمدت القمة بالإجماع ترتيبات مرحلة تونس من القمة، في جلستها العامة الخامسة المعقودة في 12 ديسمبر 2003 (انظر نص هذه الترتيبات في الفصل الأول – جيم من هذا التقرير).

الفصل العاشر

اعتماد مشروع تقرير مرحلة جنيف من القمة

- 1 عرض المقرر مشروع تقرير مرحلة جنيف من القمة، في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في 12 ديسمبر 2003 (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/9)
- 2 اعتمدت القمة مشروع التقرير في الجلسة العامة ذاتها وأذنت للمقرر باستكمال التقرير.





الفصل الحادي عشر

اختتام مرحلة جنيف من القمة

1 استمعت القمة إلى بيانات ختامية في الجلسة العامة الخامسة بتاريخ 12 ديسمبر 2003 ألقاها سعادة السيد يوشيو أوتسومي الأمين العام للقمة؛ وسعادة السيد حبيب بن يحيى وزير الشؤون الخارجية لجمهورية تونس؛ وسعادة السيد باسكال كوشبان رئيس الاتحاد السويسري.

2 وقبل الاختتام قدّم ممثل عن مكتب المجتمع المدني إلى رئيس الاتحاد السويسري "إعلان المجتمع المدني المقدم إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات" بعنوان "تشكيل مجتمعات المعلومات لخدمة الحاجات البشرية". ويوجد نص هذا الإعلان على موقع القمة في العنوان: http://www.itu.int/wsis/documents/doc_single-en-1179.asp. واستلم أمين عام الأمم المتحدة إعلانين آخرين، أحدهما إعلان القمة العالمية للمدن والسلطات المحلية بشأن مجتمع المعلومات، الذي تم اعتماده في ليون يوم 5 ديسمبر 2003 (انظر http://www.geneva2003.org/wsis/main_c01_02.htm)، والآخر "إعلان الهيئات الإذاعية" المقدم في المنتدى العالمي للوسائط الإلكترونية (انظر: http://www.ebu.ch/departments/legal/pdf/leg_pp_wsis_declaration_broadca [sters_091203.pdf](http://www.ebu.ch/departments/legal/pdf/leg_pp_wsis_declaration_broadca_sters_091203.pdf)). وقد سلّم أمين عام الأمم المتحدة الإعلانين إلى رئيس القمة.

3 أعلن رئيس الاتحاد السويسري في هذه الجلسة العامة ذاتها اختتام مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات.





الملحق 1

قائمة الوثائق المعروضة على القمة

عرضت الوثائق التالية على القمة:

ألف – الوثائق الرسمية:

1. مشروع جدول الأعمال المؤقت لمرحلة جنيف للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/1)
2. مشروع النظام الداخلي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/2)
3. النسخ المقترح لمرحلة جنيف للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/3)
4. مشروع إعلان المبادئ (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/4)
5. مشروع خطة العمل (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/5)
6. تقرير عن العملية التحضيرية للمرحلة الأولى للقمة (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/6)
7. تقرير لجنة أوراق الاعتماد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/7)
8. ترتيبات بشأن مرحلة تونس من القمة (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/8)
9. مشروع تقرير مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/9)

باء – الوثائق الإدارية:

1. معلومات للمشاركين (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/ADM/1)
2. مشروع البرنامج الزمني (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/ADM/2)





3. جدول الأعمال المشروح (الوثيقة 3/WSIS-03/GENEVA/ADM)
4. مشروع جدول أعمال الاجتماع التنظيمي (الوثيقة 4/WSIS-03/GENEVA/ADM)
5. مشروع جدول أعمال الجلسة العامة الأولى (الوثيقة 6/WSIS-03/GENEVA/ADM)
6. مشروع جدول أعمال الجلسة العامة الثانية (الوثيقة 7/WSIS-03/GENEVA/ADM)
7. مشروع جدول أعمال الجلسة العامة الثالثة (الوثيقة 8/WSIS-03/GENEVA/ADM)
8. مشروع جدول أعمال الجلسة العامة الرابعة (الوثيقة 9/WSIS-03/GENEVA/ADM)
9. مشروع جدول أعمال الجلسة العامة الخامسة والأخيرة (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/ADM/10)





الملحق 2 - ألف

تلخيص الرئيس للمائدة المستديرة 1: خلق فرص رقمية

10 ديسمبر 2003

الرئيس: فخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال

مديرة الجلسة: السيدة ماريا ليفانوس كاتاوي، الأمين العام لغرفة التجارة الدولية

مقدمة

1. عُقدت المائدة المستديرة 1 يوم 10 ديسمبر 2003، برئاسة فخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، وتناولت موضوع "خلق فرص رقمية".
2. وقد اتسمت مناقشات الجلسة بالحيوية والإثارة، والاستفادة من التجارب الوطنية والمقترحات العملية التي قدمها المشاركون.
3. ورحب المتحدثون بتبادل وجهات النظر بشكل تفاعلي وبالأفكار التي قُدمت بشأن خلق فرص رقمية، وأعربوا عن إدراكهم لضرورة إيجاد أشكال جديدة من التضامن والشراكة والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، من أجل بناء مجتمع معلومات جامع. وذكروا أن سد الفجوة الرقمية يحتاج إلى التزام قوي من جميع أصحاب المصلحة.
4. وتركزت المناقشات على موضوع النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشراكات والتمويل.

النفاذ

5. اتفق المتحدثون على أن النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو حجر الزاوية في بناء مجتمع المعلومات، وأكد عدد من المشاركين على الدور القيادي الذي تقوم به الحكومات وأهميته كعامل فعال في تشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأفراد والمجتمعات والسلطات المحلية، وأكدوا على ضرورة وضع استراتيجيات إلكترونية وطنية تعمل على تهيئة سياسة تمكينية وبيئة تنظيمية من أجل تشجيع رجال الأعمال المحليين والاستثمارات الخاصة. واعتبر المتحدثون أن القيادة السياسية القوية ضرورية لتحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال.
6. وأشار بعض المتحدثين إلى أن التركيز لا ينبغي أن ينصب بشكل حصري على النفاذ إلى التجهيزات أو البرمجيات، لأن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية المتعلقة بالنفاذ



ينبغي أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار. وذكروا أن النفاذ إلى المعلومات هو حق من حقوق الإنسان ويجب أن يعامل بهذه الصفة. وذكر أن للبرمجيات المفتوحة دوراً مهماً كوسيلة من وسائل التوسع في النفاذ.

7. وأكد بعض المتحدثين على العوائق الهيكلية الخاصة بالاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول، وهي اقتصادات تنسم بمستويات عالية من التعليم، وذكروا أن من الضروري تشجيع نفاذ الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول إلى التكنولوجيات الجديدة والمبتكرة.

8. ودعا المشاركون إلى وضع لوائح تنظيمية وأطر قانونية تكون فعالة ومستقلة ومحايطة من ناحية التكنولوجيا وإلى استخدام مجموعة من التكنولوجيات مثل خطوط الكهرباء وتكنولوجيات Wi-Fi والتكنولوجيات الساتلية من أجل تلبية الاحتياجات القطرية.

9. وأشار المشاركون إلى الفجوة الرقمية القائمة بين المناطق الحضرية والريفية وخاصة في إفريقيا ودعا القيادات السياسية إلى ضمان النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمناطق الريفية والفقيرة، وهي مناطق لا تزال مستبعدة من الثورة الرقمية في كثير من البلدان.

10. وأشار المشاركون إلى أنه لا توجد وصلة عالمية لسد الفجوة الرقمية أو لضمان النفاذ الشامل، ولذلك دعا إلى التشارك في الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المجربة، وعرضوا تجاربهم الوطنية بشأن سبل فعالة للتصدي لمسائل النفاذ، ومنها صندوق الاتصالات لتوصيل خدمات الهاتف في كولومبيا ومبادرة غرامين الخاصة بالهاتف في بنغلاديش وتوفير حواسيب شخصية رخيصة الثمن في تايلاند والتشارك في التطبيقات العلمية في مجالات منها أحوال الطقس ووباء سارس والكوارث الطبيعية.

11. وذكر المشاركون أن من الضروري بذل جهود خاصة لتأمين نفاذ الشباب إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثلاً عن طريق بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى المدارس الثانوية والتعليم الجامعي.

الشراكات

12. كان هناك اتفاق عام على أنه لا يمكن أن يتم بنجاح بناء مجتمع معلومات مفتوح وجامع إلا عن طريق شراكات خلاقة وتعاونية بين جميع أصحاب المصلحة، أي الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمجتمع الدولي. وأكد المتحدثون في هذا الصدد على دور المتطوعين الهام.

13. وأشار المتحدثون إلى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تعتبر مساهمة مفيدة في نشر مجموعة واسعة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني. وتحدث بعض المشاركين عن دور الشراكات الإقليمية في المساعدة على تحقيق النفاذ الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعم الجهود التي تُبذل لبناء مجتمع المعلومات.





14. وذكر المتحدثون أن من بين الأمثلة الناجحة للشراكات التي تعزز النفاذ على المستوى المحلي: مقاهي الإنترنت ومراكز وسائط الإعلام المجتمعية، التي يتم إنشاؤها بجهود مشتركة بين القطاعين العام والخاص.

التمويل

15. فيما يتعلق بموضوع التمويل، وهو موضوع حيوي، ذكر المتحدثون أن تحقيق الرؤية التي تعكسها خطة العمل يتطلب توفير الموارد الضرورية لتأمين النفاذ الشامل وسد الفجوة الرقمية، وأن الاستثمارات مطلوبة بشكل خاص من أجل تنمية البنية التحتية وبناء القدرات. ولاحظوا أيضاً أن دور استثمارات القطاع الخاص تزداد أهميته بشكل يفوق دور المعونة الخارجية في كثير من البلدان النامية.

16. ويرى كثير من المتحدثين أن وجود بيئة ديناميكية وتمكينية على المستوى الدولي، تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي، خاصة في مجالات التمويل والديون والتجارة، إنما هي عناصر حيوية في جهود التنمية الوطنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

17. وذكر بعض المتحدثين أن المعونة ضرورية من أجل المساعدة في تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة في المناطق الريفية الفقيرة، ولاحظوا أن القطاع الخاص يتجه إلى الاستثمار في المناطق الحضرية التي تحقق ربحية أكبر، ولذلك فمن الضروري بشكل خاص توفير أموال عامة من أجل المناطق الريفية والنائية.

18. وتحدث أحد المشاركين عن ضرورة وجود إرادة قوية لدعم إنشاء صندوق تضامن رقمي من أجل تنفيذ جدول أعمال القمة.

19. ودعا المتحدثون أيضاً إلى بذل جهود إضافية من أجل اجتذاب استثمارات من القطاع الخاص الوطني والأجنبي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تهيئة بيئة للاستثمار تتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن الاطمئنان إليها. وذكروا أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً حيوياً في استراتيجيات التنمية الوطنية، كأداة من أدوات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.



الملحق 2 – باء

تلخيص الرئيس للمائدة المستديرة 2: الفرص والتحديات - التنوع في المجال السيبراني

11 ديسمبر 2003، من الساعة 11 صباحاً إلى الساعة 13 بعد الظهر

الرئيس: فخامة السيدة فايرا فايك فريبيرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا
مدير الجلسة: السيد نك جوينج، مقدم برامج بقسم الأخبار العالمية بهيئة الإذاعة البريطانية

1. عُقد اجتماع المائدة المستديرة الثانية في 11 ديسمبر 2003، برئاسة فخامة السيدة فايرا فايك فريبيرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا، وكان موضوع النقاش "الفرص والتحديات - التنوع في المجال السيبراني".

2. وتناول المشاركون في محاوراتهم التحدي المتمثل في التوفيق بين تدفق المعلومات والحاجة إلى الحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي في عالم رقمي. وركزت الجلسة بوجه خاص على القضايا التالية: التنوع الثقافي واللغوي وحرية التعبير وامتلاك وسائل الإعلام؛ والقانون والأخلاق على شبكة الإنترنت.

التنوع الثقافي واللغوي:

3. أكد المتحدثون على أن الحفاظ على التراث الثقافي واللغات المحلية ينطوي على أهمية أساسية لمجتمع المعلومات. ورئي كذلك أن تعميم النفاذ وإتاحة المعلومات العامة للناس كافة بدون عائق، بالإضافة إلى كفالة حرية التعبير ووضع سياسات معينة لتعزيز توزيع المعلومات والمعرفة، هي كلها مسائل فائقة الأهمية لتعزيز التنوع الثقافي، وأشار أيضاً إلى الدور الهام للأسرة في تنفيذ ثقافة رقمية.

4. وأكد المتحدثون في مداخلاتهم على أهمية المحتوى المحلي وتنمية اللغات المحلية. ولا بد من توفير محتوى ملائم لثقافات ولغات الأفراد في مجتمع المعلومات وذلك من خلال النفاذ إلى خدمات الوسائط التقليدية والرقمية. وشدد بعض المتحدثين على ضرورة تنسيق وتوحيد الإجراءات المستخدمة للحفاظ على اللغات الشفوية في شكل مكتوب.

5. وطالب بعض المتحدثين بدعم الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لهم فيما يبذلونه من جهد لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها من أجل الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي سواء فيما يتعلق بالرقمنة أو النشر. وأكدوا أن تكلفة الحفاظ على المحتوى المحلي ستكون



كبيرة إذا ما أُضيفت إلى تكلفة التوصيلية. واعترفوا بالدور الهام الذي تضطلع به اليونسكو في حماية التراث الثقافي.

6. ولاحظ بعض المشاركين أن طرق المعلومات فائقة السرعة تشكل في واقع الأمر خطراً، لا سناً، فيما يتعلق بالحفاظ على التنوع اللغوي والثقافي. كما أؤدي القلق إزاء الأخطار الكامنة في إضفاء طابع نمطي موحد على المحتوى. وأحيط علماً بمفهوم "التراث الثقافي غير المادي" الذي لم يكن من السهل تسجيله. أما خطر فقدان اللغات المحلية فقد وُصف بأنه يعادل "خطر فقدان روحنا". ومع ذلك أكد مشاركون آخرون على قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نشر المحتوى الثقافي، وأشاروا إلى الإنترنت باعتبارها مستودعاً هاماً للمعرفة.

7. واعتبرت الجوائز التي قدمتها القمة العالمية بتاريخ 10 ديسمبر 2003 مثلاً ممتازاً على التنوع الثقافي. وقد منحت الجوائز بعد اختيار 800 مشروعاً من 136 بلداً. وكانت نوعية المنتجات جيدة ولم تكن هناك هيمنة من دولة واحدة، مما ينهض دليلاً على التنوع والتفاهم الأفضل - وكلاهما من الركائز الأساسية لمجتمع للمعلومات منفتح وجامع.

8. ورأى بعض المتحدثين أنه لا يوجد سوق للتنوع. وذهب آخرون إلى أن بعض جوانب الثقافة قابلة للتسويق، واعترفوا بدور القطاع الخاص في توسيع نطاق النفاذ إلى التوصيلية، إلا أنهم لاحظوا أن قوى السوق ليست كافية لضمان تنوع المحتوى. ورئي أن الجامعات والمنظمات غير الحكومية تضطلع بدور هام في المساعدة على تنمية المحتوى المحلي وتحاشي التركيز الذي تحركه الاعتبارات التجارية في المقام الأول. وأوصى بأن تتاح للمدارس موارد التراث الثقافي سواء كانت ثنائية أو متعددة، وذلك عن طريق شبكة الإنترنت.

9. وأكد المشاركون على أن تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات بشأن السياسات والأدوات ينطوي على أهمية من أجل تعزيز التنوع الثقافي واللغوي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتقاسموا خبراتهم الوطنية بشأن الوسائل الفعالة لحماية التراث اللغوي والثقافي، ومن ذلك التراث الثقافي الوطني في مصر، أو الموسيقى التقليدية في لاتفيا أو تقاليد الشعب الماووري في نيوزيلندا أو اللغات المحلية ولغات الأقليات في الجزائر وشيلي والمغرب، على سبيل المثال لا الحصر.

حرية التعبير وملكية وسائل الإعلام

10. اعتبرت حرية التعبير شرطاً أساسياً للتنوع. واتفق بوجه عام على أن للحكومات دوراً فائق الأهمية في إزالة العقبات التي تعترض حرية التعبير. وثمة حاجة إلى التزام قوي من جانب الحكومات الديمقراطية ذات الشريعة السياسية للدفاع عن هذا المبدأ.

11. وانتقد عدد من المتحدثين التركيز العالمي لوسائل الإعلام. وينبغي منع التجمعات الكبرى لوسائل الإعلام من التحكم في النفاذ إلى المعلومات وذلك لتأمين الديمقراطية وتنويع المحتوى.



12. وينبغي تشجيع وضع التشريعات المحلية التي من شأنها أن تكفل استقلال وسائل الإعلام والتعددية وحرية التعبير. وأشار عدة متحدثين إلى ضرورة النص على حرية التعبير في الدستور على أن يفتقر ذلك بإرادة سياسية. وأكد بعض المتحدثين أيضاً على ضرورة العمل على إنفاذ الأطر القانونية في المحاكم.

13. وأوضح متحدث أن مفهوم المسؤولية كما ورد في مشروع الإعلان ينبغي أن يستعاض عنه بمفهوم احترام الصحفيين. فالاحتراف وبناء الثقافة المهنية من شأنهما حماية المسلك الأخلاقي للوسائط الإعلامية. ورأى آخرون أنه ينبغي استبقاء مفهوم المسؤولية. ورأى عدة متحدثين أن للحكومات والمحاكم دوراً كبيراً في ضمان المسلك الأخلاقي لهذه الوسائط، وأكدوا على أن الاحتراف يتطلب تدريب الصحفيين وإعدادهم.

14. ودعا عدد من المتحدثين إلى تشجيع التنظيم الذاتي لوسائط الإعلام. ومع ذلك أكد البعض على أن التنظيم الذاتي نفسه لا بد من إخضاعه للتنظيم. وثمة حاجة أيضاً إلى أطر قانونية لكي تتمكن وسائط المجتمعات المحلية والإذاعات الخاصة من ممارسة عملها بطريقة مستقلة. وأكد متحدثون على أن الهيئات الإذاعية العامة والخاصة بحاجة إلى أن تعمل على نحو متضافر.

15. وأكد عدة متحدثين على دور الوسائط التقليدية ووسائط المجتمعات المحلية من أجل تأمين حرية التعبير. واعترف بدور الأسر والمؤسسات التعليمية كركيزة يستند إليها في بناء ثقافة حرية التعبير.

16. وأوضح بعض المتحدثين أن الفقراء هم الذين يواجهون أكثر المشاكل في مجال حرية التعبير لأسباب متنوعة. ويتعين على وسائط الإعلام ذاتها أن تبذل مزيداً من الجهد لمساعدة الفقراء والضعفاء على ممارسة حرية التعبير.

17. ودعا المشاركون الصحفيين إلى عدم السماح للإرهاب بتقويض مبادئ الديمقراطية وحرية التعبير.

القانون والأخلاق على شبكة الإنترنت

18. دعا المشاركون جميع أصحاب المصلحة إلى زيادة وعيهم بالبعد الأخلاقي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا بد أن يراعى في استخدام هذه التكنولوجيا واستحداث المحتوى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين.

19. واعترف بعض المتحدثين بأهمية الجوانب الأخلاقية لمجتمع المعلومات الذي ينبغي له أن يعزز العدالة وكرامة الإنسان. وثمة حاجة إلى ضوابط اجتماعية لمنع إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل بث الكراهية والتطرف والأصولية، والعنف والتمييز العنصري وكراهية الأجانب.





مقترحات وتوصيات محددة

20. قدم المشاركون المقترحات والتوصيات المحددة التالية:

- توعية محركات البحث مثل Google بضرورة تقديم اللغات المحلية وتعزيز القدرات البحثية بهذه اللغات.
- إطلاق مبادرة لتعزيز وتنمية استخدام محركات الترجمة.
- إعداد اتفاقية دولية للحماية من الرسائل الاقترامية على شبكة الإنترنت.
- النظر في استحداث اتفاقيات دولية لتمكين المستعملين من البناء على المحتوى المتوافر حالياً دون انتهاك قوانين حقوق المؤلف المعمول بها.





الملحق 2 - جيم

تلخيص الرئيس للمائدة المستديرة 3: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

11 ديسمبر 2003، من الساعة 3 بعد الظهر إلى الساعة 5 بعد الظهر

الرئيس/مدير الجلسة: السيد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

1. رأس السيد مارك مالوك براون مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المائدة المستديرة الثالثة التي عقدت يوم 11 ديسمبر 2003 وركزت على موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

2. وكانت البؤرة الأساسية التي تركزت عليها المناقشات هي مسائل بناء القدرات ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المساعدة على إحراز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة والطرق التي تمكّن بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من توصيل الخدمات الاجتماعية بطريقة مبتكرة، بما في ذلك في مجالات الصحة والتعليم. وأثناء المناقشة، التي تم التعبير فيها عن التزامات قوية بالأهداف الإنمائية للألفية، تم ترسيخ مكانة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مركز التنمية.

3. وتم الاعتراف عموماً بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تسهم في التعجيل بإحراز أهداف التنمية الدولية من خلال تعزيز التعليم وإنتاجية العاملين وخلق فرص العمل، وذلك مثلاً من خلال مراكز النداء وإنشاء محتوى محلي. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً أن تكون أداة فعالة لمكافحة المرض وتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والديمقراطية والحريات الأساسية.

بناء القدرات

4. تم الاعتراف بأن الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية ودعم البنية التحتية لمجتمع المعلومات يتطلب اتخاذ إجراءات تهدف إلى ذلك. وأوضحت بعض الكلمات كيف أن تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استراتيجيات التنمية الوطنية قد ساعد البلدان على إحراز تقدم نحو تحقيق هذه الأهداف. وتبادل المتحدثون تجاربهم الوطنية بشأن الطرق الفعالة للتغلب على العقبات القائمة في تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الاستراتيجية الإلكترونية لحكومة بنغلاديش واستعمال كوبا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالي الصحة والتعليم واستعمال المشروبات الإلكترونية في رومانيا ومبادرة النطاق العريض الآسيوية وبرنامج قفزة النمر في إستونيا بين تجارب أخرى.



5. وعيّن المشاركون أيضاً عدداً من الحواجز المستمرة التي تعترض النفاذ العريض إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنها الانفجار السكاني في البلدان النامية وعدم انتشار التعليم الأساسي واستنزاف الأدمغة والافتقار إلى مصادر الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها والافتقار إلى البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتم الاعتراف بأن الدول النامية الجزرية الصغيرة تتطلب مساعدة مالية للتغلب على التحديات الخاصة التي تواجهها في نشر التوصيل بسبب ارتفاع التكاليف نتيجة عزلتها. وتم أيضاً إبراز الحالة الخاصة لأقل البلدان نمواً.

6. وأكد المتحدثون على الحاجة إلى تنمية الموارد البشرية وضرورة معالجة حاجات المجموعات الضعيفة. وتم تعيين المرأة وكبار السن في البلدان المتقدمة والنامية معاً من بين المجموعات التي تعاني من التهميش في كثير من الحالات. وتقوم الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لإدماج هاتين المجموعتين في الاستراتيجيات الإلكترونية استناداً إلى الجمع بين الأعمال التي تقوم بها الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. وتم التشديد على أنه يتعين إشراك جميع الشرائح السكانية، بما فيها الشباب، في بناء مجتمع المعلومات.

7. وتم التشديد على الدور الحاسم للشراكات بين البلدان المتقدمة والنامية على الصعيدين الثنائي والجماعي وخاصة في مجالات البحث والتنمية ونقل التكنولوجيا والصناعة التحويلية واستعمال منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتم الاتفاق عموماً على أن تكلفة تطوير بنية تحتية طموحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة شبكات النطاق العريض وتوصيلات الإنترنت عالية السرعة، تتطلب استجابة جريئة من المؤسسات المالية الدولية.

8. واعتُبرت حقوق الملكية الفكرية جانباً هاماً في بناء مجتمع معلومات مفتوح. ومن المهم كفالة التوازن بين حقوق ومسؤوليات أصحاب حقوق الملكية الفكرية وذلك مثلاً من خلال زيادة البرمجيات مفتوحة المصدر وترتيبات التسعير الخاصة لمنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واقترح توسيع نطاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والاستثناءات في مجال الطب لتشمل مجالات مثل التعليم والتشجيع على المزيد من المرونة في موضوع حقوق الملكية الفكرية حيث إن هذه الحقوق تعرقل توسيع النفاذ بتكلفة محتملة وتوسيع تقاسم المعرفة. وفي هذا الصدد تتسم الإرادة السياسية بأهمية حاسمة. وشدد بعض المتحدثين على أهمية تعزيز مبادئ حرية المعلومات التي يجب أن تحتل مركز الصدارة في الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذا أردنا لها أن تساهم مساهمة فعالة في تحقيق التنمية.

التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام

9. اعترف عدة متحدثين بوجود فجوة رقمية داخل البلدان بالإضافة إلى الفجوة الرقمية بين البلدان. ويتمثل أحد التحديات الكبرى التي تثيرها الأهداف الإنمائية للألفية في طريقة تخصيص مكان في الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية لمنظور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي ينحاز إلى





الفقراء من أجل سد الفجوات الرقمية الوطنية وهي كثيراً ما تكون أكثر اتساعاً من الفجوة الدولية. ويعني هذا المبدأ التغلب على الفجوات الرقمية من خلال النمو الاقتصادي. ولوحظ أن السياسات الوطنية التي تشجع على الاستثمار الإنتاجي وتمكّن المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة من القيام بالتغييرات اللازمة للحصول على فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستكون على الأرجح هي أكثر السياسات فعالية. ويتعين على السلطات الوطنية والمحلية أن تضع سياسات تضع المحتويات المحلية وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قلب الحياة اليومية وتحفز على نمو المشاريع الصغيرة وكذلك كثير من الخدمات الاجتماعية.

10. وتقوم الحاجة إلى تعميم سياسات التعاون الإنمائي لمساعدة البلدان النامية على إعادة صياغة استراتيجياتها الإلكترونية الوطنية. ويتطلب إحراز الأهداف الإنمائية للألفية استراتيجيات موجهة نحو الظروف المحلية وإشراك القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وعلى سبيل المثال كان استعمال الطاقة الشمسية في كوبا كمصدر من مصادر الطاقة لتشغيل الحواسيب عاملاً ساعد على زيادة عدد الطلبة الذين يتعلمون في المناطق الريفية.

11. وأشار بعض المتحدثين إلى الحاجة إلى تحرير قطاع الاتصالات كخطوة جوهرية لتخفيض تكاليف النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وأيد كثير من المتحدثين أيضاً أن تكون المشتريات العامة مفتوحة وخاصة باستعمال الإنترنت وتطوير الخدمات على الخط مما يمكن أن يحسّن النفاذ كثيراً أمام جميع المواطنين ويخفض التكلفة على القطاع العام.

12. واعتبر كثير من المتحدثين الأمم المتحدة إطاراً من أهم أطر تعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وأشار بعض المتحدثين إلى تجربتهم الخاصة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واقترحوا أن يقدم المتبرعون مساهماتهم المالية من خلال منظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما بهدف تحسين نفاذ الجمهور إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولكن تم الاعتراف عموماً بأن التكنولوجيا تتجاوز في كثير من الأحيان طاقة المؤسسات المحلية والوطنية والدولية على إدارة تحديات القرن الحادي والعشرين. وقد جعلت نقاط الضعف المؤسسية التي زادها ضيق الموارد سوءاً من العسير جداً على الحكومات في كل أنحاء العالم إنشاء ومواصلة إطار كافٍ لسد الفجوة الرقمية.





توصيات من مختلف المتحدثين:

- ينبغي أن يساعد المتبرعون الدوليون في توفير التمويل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.
- وضع قاعدة مفتوحة المصدر تسمح للبلدان النامية بإحراز تقدم في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة منخفضة ويمكن أيضاً أن تتيح الكثير من الفرص الجديدة للتعلم عن بعد وتوصيل مجموعة واسعة من الخدمات إلى المناطق الريفية والنائية.
- ينبغي للأمم المتحدة أن تتيح منبراً أكثر حيوية لحفز تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات في تعزيز مجتمع المعلومات في المؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف على السواء ويمكن أن يكون ذلك من خلال إنشاء "مجموعات تقنية".
- ينبغي أن تركز متابعة مرحلة جنيف من القمة العالمية في عام 2003 على تنفيذ الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، بما في ذلك منهجيات رصد أثرها.
- في إطار الاستعداد لمرحلة تونس من القمة العالمية في 2005 ينبغي إعطاء درجات الأولوية للتدريب وبناء القدرات.
- عند التحضير لمرحلة تونس من القمة العالمية في 2005 يمكن إصدار ورقة بيضاء في محاولة لتعريف المعايير المطلوبة لإدارة مجتمع المعلومات.
- ينبغي أن تستعرض الأمم المتحدة أثر حقوق الملكية الفكرية على حقوق الإنسان والفقر.





تقرير عن الانترنت في ليبيا

إعداد
لجنة من الخبراء

2004





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT



1 – مقدمة: تعود جذور إعداد منهجية للحوسبة في ليبيا الى العام 1972 عندما قامت وزارة الخدمة المدنية آنذاك بإرسال أكثر من مائتي طالب الى الولايات المتحدة الامريكية كدفعة أولى- لدراسة الحوسبة والتخصص فيها تمهيدا لإرساء نظام ميكنة الادارة¹ (الحكومة الالكترونية) ، الا أن هذا المشروع توقف لسبب او آخر².

وفي الثمانينات من القرن العشرين أعتد الحاسوب للعمل في بعض المؤسسات الكبرى مثل مؤسسة الكهرباء الوطنية والمصارف وبعض المؤسسات المختلفة، وشاركت بعض الكليات في الجامعات الليبية في التخصص في الحوسبة، مثل كليات العلوم والهندسة...الخ. وأخذ الأمر جانبا أكثر تطورا من حيث ادخال الدولة للحوسبة في إطار برنامج التكوين والتدريب.

ومع العام 1994 دخل الحاسوب الشخصي Personal Computer PC في دورة تجارية غير عادية في ليبيا ليتخذ له موقعا في السوق التجاري خاضعا لمعايير العرض والطلب. فكانت أسعار القطع الصلبة Hardware مرتفعة بالنظر الى الحالة الاقتصادية التي خلفتها قضية لوكربي -أحد أشكال العداء الأمريكي والغربي المتواصل منذ مائتي عام- على الاقتصاد الليبي وانهيار الدينار في مقابل الدولار، حيث وصل سعر الدولار في المبادلات التجارية الى أربعة دینارات تقريبا في السوق الموازي آنذاك، حال كون سعره العادي في السوق المصرفية -وفي أفضل حالاته هو (دولار= 31,0 دينار). ورغم هذه التداعيات السلبية على الاقتصاد الليبي فان ذلك لم يكن ليعزل المواطن الليبي عن إدراك أهمية الحوسبة فانتشرت بورصة غير معلنة للحواسيب -بما في ذلك الحواسيب النقالة Laptop موقعها السوق التجاري للحاسوب.

2 – سوق الحاسوب (روح المنافسة) القطع الصلبة: أشعلت هذه البورصة غير المعلنة للحواسيب روح المنافسة بين التجار حول القطع الصلبة Hardware نتيجة لارتفاع نسبة إقبال الليبيين على معاهد الحوسبة في فترة تسعينات القرن العشرين. وهي المعاهد التي يتقاسم الفضل في وجودها على مستوى الدولة كل من مؤسسة التدريب التابعة للدولة والقطاع الخاص. ولقد شكلت القطع الصلبة سوقا كبيرا خضع لمعدلات العرض والطلب آخذا في الاعتبار المستوى المنخفض لقيمة الدينار نتيجة للأزمة الدولية المفتعلة من الغرب والتي أضرت اضرارا كبيرا بالاقتصاد الليبي. فمن ناحية يُقاس السوق على مستوى الدينار ومن ناحية أخرى كان هناك اشتعال في سوق القطع الصلبة، ومن ناحية ثالثة كان هناك إقبال على الحوسبة كرويا مستقبلية للمواطن الليبي. وهذا ما جعل مسألة الندرة في

¹ انظر مقدمة الاصدار العاشر لموسوعة التشريعات العربية للأستاذ محمد أبوبكر بن يونس.

² د. عمر محمد بن يونس – مشكلة قواعد البيانات – الطبعة الثانية – دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2004 – وانظر كذلك عادل النشار – ميكنة الادارة في ليبيا – بحث منشور في اكاكوس للدراسات الاستراتيجية باب / قانون / قانون الانترنت على موقع ليبيا الحقيقية www.reallibya.org.



مقابل التطوير من الموضوعات التي خضعت لتقديرات السوق الليبي. فقد كان السؤال (هل تصمد حركة العرض والطلب ازاء الأوضاع الدولية التي اصطنعتها الدول الغربية تجاه ليبيا؟).

3 – **سوق القطع المرنة:** اذا كان السوق الليبي قد استوعب ايضا حركة البرمجيات **Software** الا أن سندا الاستيعاب لم يكن مشروعا وسط حومة العداء لليبيا من قبل الشركات العالمية المنتجة، ففي فترة التسعينات لم تتردد العديد من المؤسسات الغربية عبر الانترنت من الامتناع عن التعامل مع السوق الليبي استنادا الى الحصار الذي فرضته الدول الغربية المعروفة، لذلك لا نستغرب أن نجد استثناء لظاهرة القرصنة كبديل أمرين:

– عدم تنشيط الشركات العالمية للسوق التجاري الليبي في مجال البرمجيات بسبب اتخاذ الدول الغربية وبعض الدول العربية موقفا عدائيا واستغلاليا وسندها في ذلك قضية لوكربي.

– عدم وضوح الرؤية بالنسبة لقانون الملكية الفكرية الليبي الصادر عام 1968. فالقانون النافذ يُعد قانونا تقليديا ليس له مقومات الدفاع عن حقوق الملكية الفكرية الرقمية، بالإضافة الى انعدام –او يكاد- وجود تطبيقات قضائية للقانون المذكور.

4 – **التعليم والتدريب:** كانت أفضل عناصر مدربة تمتهن الحوسبة في فترة التسعينات: اما تلك التي اكتسبت مهارات الحوسبة من الخارج كالمبعوثين وممن كان مقيما لفترات طويلة في الخارج من الليبيين، واما العناصر التي تم تخريجها من المؤسسات التعليمية العامة للحوسبة وبصفة خاصة المعهد العالي للتقنية في بني وليد (جنوب غرب طرابلس). والى جوار هؤلاء انتشر الهواة ممن أدركوا الحوسبة والرقمية عن طريق التعليم الذاتي والقطاع الخاص، وهؤلاء يمثلون فئة كبيرة من الليبيين الذي مارسوا الحوسبة لملء الفراغ او اعتبار الحوسبة بديلا من البدائل في سوق العمل، ولا تقل هذه الفئة مهارة عن دارسي الحوسبة، خاصة في تناولهم لأعمال الحوسبة اليومية، مثل برمجيات معالجة الكلمات **Word Processing** والتصميم **Design**... الخ بالإضافة إلى البرمجة بلغات مختلفة وان كانت تحقيقا لأغراض تجارية.

5 – **الانترنت ومستخدمو الانترنت:** ازاء تطورات الحوسبة وانتشار استخداماتها أدرك الليبيون الانترنت، في الوقت الذي انتشرت فيه في الوطن العربي، وكان ذلك مع العام 1997 / 1998 / 1999³ أي بعد انتشار شبكة المعلومات الدولية **WWW** بخمسة أعوام- كان ذلك الطبع في زمن

³ التقرير الاستراتيجي العربي- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الاهرام) على الموقع التالي:
<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB22.HTM>



توسع فيه المستخدمون في نظام الشبكات الداخلية مثل الانترنت كتمهيد الى فهم الانترنت ذاتها. ففي نهاية عام 1997 كان تعداد مستخدمي الانترنت في ليبيا لا يُجاوز المائة نسمة أغلبهم في المؤسسات الاقتصادية والسياسية في الدولة، الا أن هذا لم يجعل الحدث غائبا على مستوى القومي، فالمواطن او الفرد في ليبيا كان ينتظر تطوير شبكة الاتصالات (القديمة) التي لم تكن تستطيع حمل الانترنت الى العامة من الناس. وهو الأمر الذي اجتهدت فيه الدولة ولا تزال، ففي عام 2000 بلغ مستخدمو الانترنت عشرة آلاف شخص. ومع تطوير قدرة شبكة الاتصالات على استيعاب الاتصالات المتطورة وحركة تكنولوجيا المعلومات فانتشرت الانترنت انتشارا قوميا في ليبيا ليصل تعداد الاستخدام -حسب بعض الآراء- في عام 2004 إلى سدس عدد السكان (عدد سكان ليبيا حوالي ستة مليون نسمة)⁴، وهي نسبة عالية بالمقارنة ببعض الدول العربية الاخرى من حيث النسبة والتناسب.

6 – المبادرة السياسية للدولة وانتشار الانترنت: لقد كان الدافع الى انتشار الانترنت هو القرار السياسي للدولة الذي اتخذه الزعيم الليبي معمر القذافي في خطاب الالفية (عيد الثورة في أول سبتمبر عام 2000 في مدينة بنغازي) عندما اقترح الانترنت كسوق عمل للشباب الليبي. فقد انتشرت -على

⁴ ان احصاء تكنولوجيا المعلومات في ليبيا يصاحبه الكثير من الجدل حول دور المعلومة. فالليبيين مثل باقي الشعوب العربية في حاجة الى المعلومة. ويبقى هنا اثارة مدلول المعلومة وكيفية تحريرها وهو الدور العربي المنشود. فالإنترنت بالنسبة لليبين والعرب ليست سوى نقلا رقميا لما هو مرصود في العالم المادي مثل الصحف والمجلات... الخ. وباستثناء دراسة او اثنتين لم تقم دراسات موضوعية تتخذ من الانترنت والمجتمع المعلوماتي ثقافة عالمية. انظر في تعداد مستخدمي الانترنت في ليبيا: تقرير الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - مكتب شمال أفريقيا - الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية طنجة، المغرب 16-18 مايو 2003 الوثيقة رقم

Distr : GENERAL , ECA-NA/TNG/ICE/XVIII/7, April 2003, ARABIC, Original : FRENCH

ولقد جاء في هذا التقرير:

- شرعت الحكومة الليبية مع بداية القرن الحادي والعشرين في تنفيذ برنامج واسع النطاق يرمي إلى تنمية التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات بوصفها وسيلة لنشر ثقافة المعلومات الرقمية، ولاسيما في أوساط الشباب. ولا يكاد عدد مستخدمي شبكة الإنترنت يتجاوز المائة في عام 1998. وقد بلغ هذا العدد في الوقت الحالي أكثر من 800000. وتضاعف حجم الاستثمارات في قطاع التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات ليصل إلى تسعة أمثال خلال ثمانية أعوام، مفضياً إلى زيادة بلغت 18% في السنة في هذا القطاع. وفي إطار خطة التحول الاقتصادي للفترة 2001-2005، من المتوقع اتخاذ إجراءات واسعة النطاق تشمل ما يلي:
- تعميم تكنولوجيا المعلومات لتشمل مراكز ومؤسسات التعليم الثانوي والعالي في مختلف مناطق البلد؛
- مضاعفة عدد المواقع على شبكة الإنترنت في كل الأقاليم، وتخفيض سعر استخدام الشبكة من أجل ربط 35% من الأسر المعيشية بقطاع المعلومات؛
- تطوير التعاون في مجال التكنولوجيات الرقمية، وبصفة أخص مع البلدان الأفريقية في إطار برنامج ARASCMO؛
- المساهمة بأكثر من 60% في مشروع الساتل الأفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية لدعم الاتصالات بوسائل الإعلام بغية أن تغطي الخدمات كل الفضاء الأفريقي.
- ومع ذلك، لم تعلن ليبيا قط عن تنفيذ أو إعداد خطة محددة خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا يساعد هذا الوضع على معرفة ما إذا كانت ليبيا تلتزم أم لا بتطبيق التوصية 821 الخاصة بالخطط الوطنية لتنمية الهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات.





أثر هذا الخطاب- ظاهرة جديدة ذات جدة وهي ظاهرة مقاهي الانترنت **Cyber café** التي تعد أفضل ظاهرة متفرعة عن الانترنت، والتي أتخذ منها الشباب الليبي أساسا للتدريب على الانترنت وكيفية اكتساب مهاراتها، ليتطور الحال الى شمولها لفئات الرجال والنساء والاطفال والمراهقين وكبار السن. فاليوم لا يمانع أي من طوائف الناس في التوجه الى مقاهي الانترنت للتصفح او الاطلاع على المراسلات الالكترونية من خلال اشتراكهم في البريد الالكتروني **Email** واجراء المحادثة عبر غرف المناقشة وبرامج المحادثة المتوفرة عبر الانترنت.

7 – **أسعار الانترنت** : عندما بدأت الانترنت في ليبيا عام 1997 / 1998 كانت تسعيرة الساعة تتراوح ما بين عشرة دنانير لتصل في بعض الأحيان الى عشرين دينارا، الا أن هذا الحال لم يستمر طويلا مع تأسيس شركة ليبيا للاتصالات التي يرأسها المهندس محمد معمر الفذافي فقد تم تنفيذ دخول الانترنت الى العامة من قبل الشركة المذكورة في 1 / 9 / 1999 ، حيث كانت اولى بوابر هذا الأمر هو تخفيض التسعيرة في مقاهي الانترنت ليصل سعر الساعة في عام 2004 الى دينار واحد وسط تكهنات كبيرة بالاستمرار في تخفيض تلك التسعيرة وصولا الى المجانية. أما بالنسبة للاشتراك بنظام **Dial up** أصبح ثلاثين دينارا شهريا عوضا عن خمسة وأربعين دينارا في الشهر، وذلك بدأ من 15 / 4 / 2003⁵، مع ازدياد الاهتمام بتوسعة الشبكات لتخفيض التسعيرة المشار اليها. ولا يغني ذلك عن القول بأن سعر الاشتراك في الخط المخصص **Lease Line** مرتفع نسبيا⁶. وبالطبع يُحسب لليبيا حتى الان انها لم تدخل منظومة الدول التي تتلقى مساعدات مالية في مجال تكنولوجيا المعلومات من الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، فهذه الأخيرة أعدت برامج مساعدات للدول العربية والشرق أوسطية لم تكن واضحة الملامح وتقبلتها الدول المذكورة الا انها لم تحقق مستهدف المساعدات باستثناء (اسرائيل) التي قامت بتطوير برمجيات المحادثة المباشرة **Chat** عن طريق شركة بريميليس (صاحبة برنامج المحادثة الشهير **ICQ**) وهي الشركة التي تم بيعها الى شركة يرأسها عضو بالمخابرات المركزية الأمريكية **AOL (Steve Case)** ولقد بيعت هذه الشركة في العام المنصرم الى شركة **Time-Warner**.

8 – **المعلوماتية في ليبيا**: على المستوى المعلوماتي فان ليبيا مثل غيرها من الدول العربية لم تواكب الحدث المعلوماتي بالطريقة المطلوبة، فلا زالت في مرحلة التردد في دخول معترك المعلوماتية عبر الانترنت وبناء المجتمع المعلوماتي، وذلك سببه الحاجة الى دراسات تساعد على تقليص الخسائر الضرورية الناجمة عن معادلة تدفق البيانات (القوة الاستردادية كمعلومات + تكنولوجيا الاتصالات

⁵ وتشمل هذه التكلفة أيضا تكلفة المكاملة ذاتها. تمنح الشركة لكل مشترك في خدمة الانترنت عبر الهاتف بريداً إلكترونياً بسعة 100م.ب، ويكون العنوان كالاتي: **username@ltnet.net** ويبقى المستخدم محتفظاً بهذا العنوان حتى لو لم يقم بتجديد اشتراكه لدى الشركة.
⁶ ويمكن لمعرفة أسعار الخط المخصص الاستعانة بالموقع التالي

<http://www.ltnet.com/arabic/services/services-leasedline.htm>





+ أيدي عاملة مهرة + تطوراتها = تطور مطلوب يصاحبه خسائر ضرورية إذا فُقد احد عناصر المعادلة، الا أنه يُحسب لمواطنيها القيام بمبادرات فردية في دعم الرقمية العربية بجدارة، ففي بداية عام 1997 خرجت الى الوجود الشبكة القانونية العربية www.alenc.com التي أعد استراتيجيتها الموسوعي الراحل الاستاذ محمد أبوبكر بن يونس صاحب موسوعة التشريعات العربية، وقام بتنفيذها نجله المهندس عادل محمد بن يونس، وشاركته فيها جامعة الدول العربية بمقتضى قرارات صادرة عن مجلس وزراء العدل العرب⁷.

9- توصيات: مثلها مثل أية دولة عربية فان تطورات استخدام الانترنت والرقمية في ليبيا ليست على مستوى الحدث كظاهرة عالمية تداخلت مع متطلبات الانسان في عالمنا المعاصر حتى أصبحت الرقمية حقا انسانيا دخل مجال حقوق الانسان بقوة كبيرة فيما يعرف وفق نظرة فقه العالم الافتراضي بالحقوق الالكترونية؛ وهي مجموعة حقوق الانسان عبر الانترنت. لذلك فان التوصيات في هذا التقرير تأخذ طبيعة التوصيات التي تحتاجها دول الوطن العربي قاطبة وتعد ليبيا هنا مثالا للدول العربية:

⁷ الشبكة القانونية العربية <http://www.alenc.com> هي المشروع العربي الضخم الذي تقدم به المرحوم محمد أبوبكر بن يونس الى مجلس وزراء العدل العرب وحظي بموافقة، ولقد بدأت الشبكة البث التجريبي في 24 الكانون / ديسمبر 1997. انظر قرارات مجلس وزراء العدل العرب بشأن الشبكة وهي على التوالي:

- 1 - قرار مجلس وزراء العدل العرب (ق 267 - د 13 - 26 / نوفمبر 1997)
 - 2 - قرار مجلس وزراء العدل العرب (ق 313 - د 14 - 30 / نوفمبر 1998)
 - 3 - قرار مجلس وزراء العدل العرب (ق 334 - د 15 - 25 / نوفمبر 1999)
 - 4 - قرار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب رقم 199 - ج. 20 - 23 ابريل 2000
 - 5 - قرار مجلس وزراء العدل العرب (ق 392 - د 16 - 6 / نوفمبر 2000)
 - 6 - قرار مجلس وزراء العدل العرب (ق 417 - د 17 - 7 / نوفمبر 2001)
- انظر كذلك توجيهات صاحب المعالي السيد الاستاذ عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية المؤرخة 20 الكانون / ديسمبر 2001 (مذكرة رئيس مكتب الأمين العام).
- وفيما يتعلق بموسوعة التشريعات العربية / الاستاذ محمد أبوبكر بن يونس انظر القرارات التالية:
- 1 - قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (5403 - د.ع (101) ج 3 - 27 / مارس 1994)
 - 2 - قرار مجلس وزراء العدل العرب (ق 205 - د 10 - 28 / ابريل 1994)
 - 3 - قرار مجلس وزراء العدل العرب (ق 237 - د 12 - 19 / نوفمبر 1996)
 - 4 - قرار مجلس وزراء العدل العرب (ق 237 - د 12 - 19 / نوفمبر 1996)
 - 5 - قرار مجلس وزراء العدل العرب (ق 271 - د 13 - 26 / نوفمبر 1997)
 - 6 - قرار مجلس وزراء العدل العرب (ق 312 - د 14 - 30 / نوفمبر 1998)
 - 7 - قرار مجلس وزراء العدل العرب (ق 347 - د 15 - 15 / نوفمبر 1999)
 - 8 - قرار مجلس وزراء العدل العرب (ق 392 - د 16 - 6 / نوفمبر 2000)
 - 9 - قرار مجلس وزراء العدل العرب (ق 344 - د 17 - 7 / نوفمبر 2001)
 - 10 - قرار مجلس وزراء الداخلية العرب (ق 358 - د 19 - 30 / يناير 2002)
- انظر كذلك: توصية مجلس ادارة المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية / مجلس وزراء العدل العرب رقم 41 / د 6 - 1 / اكتوبر 1997 بشأن موسوعة التشريعات العربية. وهذه كلها توصيات وقرارات ظلت حبر على ورق لم تقم جامعة الدول العربية بتنفيذها على النحو الذي يُحقق تواجدا لهذه للشبكة القانونية العربية في المجتمع المعلوماتي.



1. دعم نظم الاتصالات لتواكب الحدث العالمي للانترنت. فما يحتاج اليه قطاع الاتصالات هو الدعم المالي وجهاز استشاري متطور به خبرات عالمية يُفضل أن تكون أمريكية او كندية، وان كان التفوق من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية هنا، فيما خلا تفسيرات القانون الوطني الامريكي **The Patriot Act** الذي صدر عقب أحداث سبتمبر (الصادر في 26/10/2001، والذي يُلاقي انتقادات متعددة من أنصار الحريات. فمثل هذه الخطوة سوف تؤدي بالضرورة الى وضع استراتيجية واضحة نسبيا لمستقبل تكنولوجيا المعلومات في ليبيا.

2. فتح باب الاستثمار الكلي في مجال سوق الانترنت في ليبيا شريطة أن يكون مستهدف هذا افتتاح ليبيا على السوق العالمي للانترنت، فتنقل ليبيا بذلك من طائفة الدول المستوردة للتكنولوجيا المتخلفة الى مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال. ويساعد على تنفيذ هذه التوصية ديموغرافيا استخدام الانترنت في ليبيا التي تصل الى المليون نسمة في بعض الاحصاءات مع القابلية للزيادة التي تشير اليها زيادة كثافة الشبكات التي تقوم بها شركة ليبيا للاتصالات. ومثل هذا التوجه الايجابي يساهم بصورة او أخرى في تطوير حركة جذب الاستثمارات الاجنبية⁸، خاصة وسط تكهنات بوجود ميكنة ادارة في إطار التبادل الالكتروني للسلع بين الدول العربية.

3. سلوك الدولة الليبية نهج وسياسة الحكومة الفيدرالية الأمريكية فيما يتعلق بتجديد مبادرة ميكنة الادارة في ليبيا والتعليم عبر الانترنت باعتبارهما من الأمور المطلوبة سياسيا وفي إطار الحركة الثقافية والتعليمية في البلاد⁹. حيث يجب أن تكون تلك المؤسسات الالكترونيتين من المؤسسات الليبية الخالصة.

4. تطوير نظم الملكية الفكرية الليبية لتواكب التطور العالمي بما في ذلك دعم الترييس **TRIPS** كمعيار للدفاع عن حقوق المؤلف. ففي هذا التطوير فتح باب المنافسة والتطوير في نظم

⁸ جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية الافريقية المشار اليه أنفا: أما في ليبيا، فعلى الرغم من أن ارتفاع الدخل قد أفضى إلى زيادة الطلب، فإن الشركات الأجنبية لم تنتشع على دخول السوق، على الرغم من الحوافز التي عُرضت مؤخراً في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نظراً لصغر حجم السوق، والافتقار إلى خطة لتنمية الهياكل الأساسية الوطنية للمعلومات والاتصالات. وقد استطاعت ليبيا، عن طريق الإعانات، أن تخفض بقدر كبير من أسعار الخدمات الهاتفية مما أفضى إلى زيادة عدد الهواتف ليصل إلى 3%.... وفتح معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية هذا القطاع لمشاركة المؤسسات الخاصة. ويتأهب كل من السودان وليبيا، وتُوجد في كل منهما في الوقت الحالي شركات لتقديم خدمات الإنترنت، لدراسة إمكانية تحويل هذا القطاع إلى القطاع الخاص في إطار تنمية القطاع الخاص التي يشهدها هذان البلدان.

⁹ د. علي الحوات – ملاحظات حول الفصل الرابع "بناء القدرات البشرية: التعليم" في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 "خلق الفرص للأجيال القادمة" والمعد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - جامعة طرابلس / كلية الآداب والمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية طرابلس ليبيا





صناعة البرمجيات وربطها بالحماية الدولية، وبما يؤدي في النهاية الى بداية انطلاق التفكير في النظام القانوني للإنترنت.

5. اصدار اعلان سياسي يدعم موقف الدولة الليبية تجاه الانفتاح على الانترنت، فيشكل ذلك انفتاحا علميا وبحثيا ودعمًا للدراسات التي تعد حول الانترنت وما ينبثق عنها من تقريعات، مثل الحقوق والالتزامات الالكترونية بأنواعها. ومثل هذا الاعلان سوف يصرف مبدأ (انترنت الصفوة) الذي تعاني منه الدول العربية والأفريقية¹⁰ ليحيله الى مبدأ (الانترنت للجميع) فيكون هذا الاعلان اعلانا سياسيا للدفاع عن الحقوق الالكترونية للمواطن الليبي¹¹. مع ما يترتب عليه من استقطاب الأدمغة الأجنبية الى سوق ليبيا.

6. الاهتمام بتطوير اقتصاد البرمجيات بدعم وتنشيط عمل المؤسسات المنتجة لنظم التشغيل العالمية لكي تدخل السوق الليبي مباشرة دون وساطة.

7. الاهتمام بالإجرام عبر الانترنت تجاوبا مع حركة التطورات الحادثة في العدالة الجنائية وذلك بالاستعانة بالفكر الأمريكي في هذا الشأن.

¹⁰ آني شينو- لوكي Annie CHENEAU-LOQUAY (مديرة أبحاث في المركز الوطني للأبحاث العلمية، منسقة برنامج رهانات تكنولوجيات الاتصالات في افريقيا، من الهاتف الى الانترنت، كارتالا، باريس، 2000. الموقع: <http://www.africanti.org/>) مقال بعنوان مناورات حول وسائل الاتصال الافريقية – منشور في لوموند ديبلماتيك العربي على الموقع التالي: <http://www.mondiploar.com/jan02/articles/cheneau.htm> . وانظر كذلك عمر بن يونس- المجتمع المعلوماتي والحكومة الالكترونية – الطبعة الثانية – أكادوس للنشر والتوزيع والترجمة ودار النهضة العربية – القاهرة 2004.

¹¹ ولقد قامت موسوعة التشريعات العربية بطرح مشروع اعلان عربي حول المجتمع المعلوماتي عام 2004 – في مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية 13 بعمان 2001 قرار رقم 214 د.ع 2001/3/28 الذي ينص على اعتماد وثيقة الاستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات والتقنية المعلوماتية والتي اقرها مجلس وزراء الاتصالات العرب ويكلف المجلس ببلورتها في برامج عمل وأنشطة قابلة للتنفيذ. انظر د. رأفت عبد العزيز غنيم - دور جامعة الدول العربية في تنمية وتيسير التجارة الالكترونية بين الدول العربية- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادية / إدارة قطاعات الخدمات الأساسية نوفمبر 2002 ص. 11





10 – **خاتمة:** أن التطورات التي تحدثها تكنولوجيا المعلومات في ليبيا لم ترق بعد الى مستوى الدول المتقدمة، الا ان الخطوات التي تتخذها شركة ليبيا للاتصالات –حتى الان- تُبشر بمستقبل قريب يصل بليبيا الى مستوى الدول المتقدمة وسط تكهنات التفوق على كافة الدول العربية في هذا المجال. فاختيار ليبيا لكي تمثل المنطقة الأفريقية في القمة العالمية للمجتمع المعلوماتي جنيف 2003¹² كان سببه التطورات الحادثة في ليبيا تجاه مسألة الاهتمام بالعالم الافتراضي Cyberspace. ونأمل أن يكون دور ليبيا أكثر ايجابية في القمة العالمية للمجتمع المعلوماتي الثانية المزمع انعقادها في تونس نوفمبر 2005. وذلك بتقديم تصور استراتيجي قابل للتنفيذ يعتمد في خصائصه على التطورات الحادثة في الولايات المتحدة وكندا باعتبارهما الدولتين الأكثر تطورا في مجال الانترنت.

¹² تقرير الاجتماع الخامس لفريق العمل العربي للتحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (القاهرة: 29-2003/4/30) المنعقد في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة عملا بالقرار الصادر عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاتصالات العرب في اجتماعه العاشر (القاهرة – نوفمبر 2001) بشأن التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ، وقرار مجلس وزراء الاتصالات العرب في دورته العادية السادسة (مراكش – يونيو 2002) بدعم فريق العمل العربي للتحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيه (جنيف 2003 وتونس 2005) ، وبناء على نتائج أعمال الاجتماع العربي التحضيري الرابع للقمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي انعقد ببيروت خلال الفترة 7-2003/2/8.





مقدمة إلى التجارة الإلكترونية

(1)

نموذج اليونيسترال للتجارة الإلكترونية

إعداد:

لجنة القانون التجاري الدولي

الشؤون القانونية / مكتب الأمين العام للأمم المتحدة

دليل تشريع قانون الأونسيترال النموذجي

بشأن التجارة الإلكترونية (1996)

(مقدمة الدليل من قبل لجنة القانون التجاري الدولي)





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT



الغرض من الدليل

1- لدى إعداد واعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (ويشار إليه فيما يلي باسم " القانون النموذجي ")، وضعت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري (الأونسيترال) في اعتبارها أن القانون النموذجي سيكون أداة أكثر فعالية للدول المعنية بتحديث تشريعاتها، إذا توفرت معلومات خلفية وإيضاحية للأجهزة التنفيذية التابعة للحكومات والهيئات المشرفة تساعدها على استخدام القانون النموذجي، وكانت اللجنة مدركة أيضاً لاحتمال استخدام القانون النموذجي في عدد من الدول ذات الاطلاع المحدود على نوع تقنيات الاتصال التي يتناولها القانون النموذجي.

والقصد من هذا الدليل، الذي استمد بأكثره من الاعمال التحضيرية (travaux preparatoires) للقانون النموذجي، أن يساعد أيضاً مستعملي رسائل الاتصال الإلكترونية وكذلك الباحثين في هذا المجال، ولدى أعداد القانون النموذجي، افترض أن مشروع القانون النموذجي سيكون مشفوعاً بدليل من هذا النحو. وقد تقرر، على سبيل المثال، عدم حسم عدد من المسائل في مشروع القانون النموذجي، بل تناولها في الدليل لتوفير الارشاد للدول التي تسن مشروع القانون النموذجي. ويقصد من المعلومات المعروضة في هذا الدليل أن توضح لماذا اعتبرت الأحكام المدرجة في القانون النموذجي سمات أساسية دنيا في أداة قانونية مصممة لغرض تحقيق أهداف القانون النموذجي. وقد تساعد تلك المعلومات الدول أيضاً على النظر في أي من أحكام القانون النموذجي قد يتعين تغييرها بحيث تأخذ في الحسبان الظروف الوطنية الخاصة، إن كان ثمة أحكام ينبغي تغييرها.

أولاً: مقدمة للقانون النموذجي

ألف - الأهداف

2- ما فتئ يزداد بسرعة استعمال وسائل الاتصال الحديثة، كالبريد الإلكتروني وتبادل البيانات الإلكتروني، لتسيير المعاملات التجارية الدولية. ويتوقع له المزيد من التطور حينما تصبح وسائط الدعم التقني، كطرق المعلومات السريعة وشبكة الانترنت، ميسورة المنال على نطاق أوسع. بيد أن إيصال المعلومات ذات الدلالة القانونية في شكل رسائل غير ورقية، قد تعرقله عقبات قانونية تعوق استعمال مثل تلك الرسائل، أو عدم اليقين بشأن مفعولها أو صلاحيتها من الناحية القانونية بالذات.

والغرض من القانون النموذجي أن يقدم للمشروعين الوطنيين مجموعة من القواعد المقبولة دولياً بشأن كيفية إزالة عدد من تلك العقبات القانونية، وكيفية تهيئة بيئة قانونية أكثر أماناً لما أصبح يعرف الآن بظاهرة " التجارة الإلكترونية ". ويقصد أيضاً بالمبادئ المبينة في القانون النموذجي أن تكون ذات فائدة لفرادى مستعملي وسائل التجارة الإلكترونية في صياغة بعض الحلول التعاقدية التي قد يحتاج إليها لتذليل العقبات القانونية التي تعرقل ازدياد استعمال أسلوب التجارة الإلكترونية.

3- وقد اتخذت الأونسيترال قرار صياغة تشريع نموذجي بشأن التجارة الإلكترونية بغية التصدي لقصور أو بطلان عهد ما هو قائم في عدد من البلدان من التشريعات النازمة لوسائل الاتصال وخزن المعلومات. من حيث أنه لا يولي النظر لاستعمال أسلوب التجارة الإلكترونية، وفي حالات معينة،



تفرض التشريعات القائمة، فرضاً صريحاً أو ضمنياً. قيوداً على استعمال وسائل الاتصال الحديثة، وذلك على سبيل المثال بالنص على استعمال المستندات " المكتوبة " أو " الموقعة " أو " الأصلية ". وفي حين اعتمدت قلة من البلدان أحكاماً محددة تتناول جوانب معينة من التجارة الإلكترونية، لا توجد تشريعات تعني بالتجارة الإلكترونية بأكملها. وقد يؤدي ذلك إلى عدم يقين بشأن الطبيعة والصلاحيات القانونية للمعلومات المقدمة في شكل آخر غير المستند الورقي.

وفضلاً عن ذلك، في حين أن وجود قوانين وممارسات سليمة ضروري في جميع البلدان التي أخذ يتسع فيها انتشار استعمال وسائل تبادل البيانات الإلكتروني والبريد الإلكتروني، فإن هذه الحاجة ملموسة أيضاً في العديد من البلدان فيما يتعلق بتقنيات اتصال مثل النسخ البرقي والتلكس.

4- وقد يساعد أيضاً القانون النموذجي على تدارك المساوئ الناجمة عما يطرحه قصور التشريعات على الصعيد الوطني من عقبات أمام التجارة الدولية، التي يرتبط قدر كبير منها باستعمال تقنيات الاتصال العصرية، كما أن أوجه التفاوت وانعدام اليقين فيما بين النظم القانونية الوطنية التي تنظم استعمال تقنيات الاتصال هذه، يمكن أن تساهم في الحد من إمكانية وصول أوساط الأعمال التجارية إلى الأسواق الدولية.

5- علاوة على ذلك، على الصعيد الدولي، قد يكون القانون النموذجي مفيداً في حالات معينة كأداة لتفسير اتفاقيات دولية قائمة وغيرها من الصكوك الدولية التي تسبب عقبات قانونية تعرقل استعمال أسلوب التجارة الإلكترونية، وذلك على سبيل المثال بما تنص عليه من وجوب كون مستندات معينة أو بنود تعاقدية في شكل مكتوب. ومن حيث العلاقة بين تلك الدول الأطراف في مثل تلك الصكوك الدولية، فإن اعتماد القانون النموذجي كقاعدة في التفسير، قد يوفر الوسيلة الكفيلة بالاعتراف باستعمال أسلوب التجارة الإلكترونية، واجتناب الاضطرار إلى التفاوض على إبرام بروتوكول يلحق بالصك الدولي الذي يستدعي ذلك.

6- وتعد أهداف القانون النموذجي، التي تتضمن إتاحة أو تيسير استعمال أسلوب التجارة الإلكترونية وتوفير معاملة متساوية لمستعملي المستندات الورقية ومستعملي المعلومات الحاسوبية، أهدافاً أساسية لزيادة الاقتصاد والفعالية في التجارة الدولية، ويمكن أن تستحدث الدولة المشرعة بيئة محايدة من حيث الوسائط، وذلك بإدراج الإجراءات المبينة في القانون النموذجي ضمن تشريعاتها الوطنية فيما يتعلق بالحالات التي تختار فيها الأطراف استعمال وسائل الاتصال الإلكترونية.

باء - النطاق

7- يشير عنوان القانون النموذجي إلى " التجارة الإلكترونية ". ومع أن المادة 2 تتضمن تعريفاً " للتبادل الإلكتروني للبيانات " فإن القانون النموذجي لا يحدد معنى " التجارة الإلكترونية ". ولدى إعداد القانون النموذجي، قررت اللجنة أن تأخذ في الاعتبار عند التطرق إلى الموضوع المعرض عليها مفهوماً موسعاً للتبادل الإلكتروني للبيانات يشمل مجموعة متنوعة من استخدامات التبادل الإلكتروني للبيانات المتصلة بالتجارة، والتي قد يشار إليها عموماً تحت عنوان " التجارة الإلكترونية " (انظر A/NC.9/360، الفقرتين 28-29)، بالرغم من وجود إمكانية استخدام عبارات وصفية



أخرى. ومن بين وسائل الإبلاغ التي يشتمل عليها مفهوم " التجارة الإلكترونية " هناك أساليب الإرسال التالية التي تستند إلى استخدام التقنيات الإلكترونية: الإبلاغ عن طريق التبادل الإلكتروني للبيانات المعروف تعريفاً ضيقاً بوصفه إرسال البيانات من حاسوب إلى حاسوب بصيغة قياسية موحدة، وبث الرسائل الإلكترونية التي تنطوي على استعمال المعايير المتاحة للعموم أو المعايير المتعلقة بحقوق الملكية، وإرسال نص لا يراعي شكلاً محدداً بالوسائل الإلكترونية عن طريق الإنترنت على سبيل المثال. ولوحظ أيضاً أن مفهوم " التجارة الإلكترونية " قد يشمل، في ظروف معينة، استخدام تقنيات مثل التلكس والنسخ البرقي.

8- وينبغي أن يلاحظ أنه في حين صيغ القانون النموذجي مع الإشارة المستمرة إلى تقنيات الإبلاغ الأكثر حداثة، ومنها مثلاً التبادل الإلكتروني للبيانات والبريد الإلكتروني، فإن المقصود هو أن تطبيق المبادئ التي يقوم عليها القانون النموذجي، وكذلك أحكامه، في سياق تقنيات إبلاغ أقل تطوراً أيضاً، مثل النسخ البرقي، وقد تكون هنالك حالات يمكن فيها لمعلومات رقمية ترسل أولاً في شكل رسالة موحدة القياس عن طريق التبادل الإلكتروني للبيانات، أن يبعث بها عند مرحلة معينة من سلسلة الاتصال بين المرسل والمستقبل في شكل تلكس صادر باستخدام الحاسوب أو في شكل نسخة برقية مطبوعة بالحاسوب. وقد تبدأ رسالة بيانات في شكل إبلاغ شفوي ثم تنتهي في شكل نسخ برقي. أو قد تبدأ كنسخ برقي وتنتهي كرسالة من رسائل التبادل الإلكتروني للبيانات. ومن خصائص التجارة الإلكترونية أنها تشمل رسائل قابلة للبرمجة، يتمثل الفرق الأساسي بينها وبين المستندات الورقية التقليدية، في برمجتها بالحاسوب. والقصد هو استيعاب هذه الحالات في القانون النموذجي. بالنظر إلى حاجة المستعملين إلى مجموعة متنسقة من القواعد لتنظيم طائفة متنوعة من تقنيات الاتصال التي قد تستخدم بشكل قابل للتبادل. وعلى نحو أعم، تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز، من حيث المبدأ. استبعاد أو تقنية من تقنيات الإبلاغ من نطاق القانون النموذجي، نظراً لأنه قد يلزم استيعاب التطورات التقنية المقبلة.

9- ويكون تحقيق أهداف القانون النموذجي على أفضل وجه بتطبيقه على أوسع نطاق ممكن، ومن ثم، وعلى الرغم من وجود تدابير احتياطية في القانون النموذجي بشأن استبعاد حالات معينة من نطاق المواد 6 و7 و8 و11 و12 و15 و17، فمن الجائز تماماً أن تقرر الدولة المشرعة عدم سن أحكام تقييدية جوهريّة في تشريعاتها بشأن نطاق تطبيق القانون النموذجي.

10- وينبغي النظر إلى القانون النموذجي على أنه مجموعة من القواعد متوازنة ومتميزة، يوصي بتشريعاتها كمجموعة واحدة من القوانين. ولكن تبعاً للأحوال في كل دولة من الدول المشرعة، يمكن تنفيذ القانون النموذجي بطرق مختلفة، إما كقانون واحد قائم بذاته، وإما كنصوص تشريعية مجتزأة (انظر الفقرة 143 أدناه).

جيم- الهيكل

11- ينقسم القانون النموذجي إلى جزأين، أحدهما يتناول التجارة الإلكترونية عموماً، والآخر يتناول التجارة الإلكترونية في مجالات محددة. ومما يجدر ذكره أن الجزء الثاني من القانون النموذجي، والذي يتناول التجارة الإلكترونية في مجالات محددة، يتكون من فصل أول فقط، يتناول التجارة



الإلكترونية من حيث تطبيقها على نقل البضائع. وأما الجوانب الأخرى من التجارة الإلكترونية فقد تدعو الحاجة إلى تناولها في المستقبل، ومن ثم فيمكن النظر إلى القانون النموذجي على أنه صك مفتوح المجال، يكمل بأعمال يضطلع بها مستقبلاً.

12- وتعتزم الأونسيترال مواصلة رصد التطورات التقنية والقانونية والتجارية التي من شأنها أن تبرز أهمية القانون النموذجي، وقد تقرر إضافة أحكام نموذجية جديدة إلى القانون النموذجي أو تعديل الأحكام الحالية، إن رأت أن من المستحسن القيام بذلك.

دال- قانون "إطار مرجعي" يستكمل بلوائح تقنية

13- المقصود من القانون النموذجي توفير إجراءات ومبادئ أساسية لتيسير استخدام التقنيات العصرية، في مختلف الظروف لأغراض تدوين المعلومات وإبلاغها. ومع ذلك فهو قانون "إطار مرجعي" لا يبين في حد ذاته جميع القواعد واللوائح التي قد تكون ضرورية لتطبيق تلك التقنيات في الدولة المشرعة. بل يمكن القول علاوة على ذلك بأنه لا يقصد بالقانون النموذجي أن يستوعب كل جانب من جوانب استعمال أسلوب التجارة الإلكترونية. وبناء عليه فقد ترغب الدولة المشرعة في إصدار لوائح تنظيمية لاستكمال التفاصيل الإجرائية للإجراءات التي يجيزها القانون النموذجي، وفي وضع الظروف القائمة المحددة والمحتمل أن تتغير في الدولة المشرعة في الاعتبار دون المساس بأهداف القانون النموذجي. ومن ثم فيوصي بأنه إذا ما قررت الدولة المشرعة إصدار مثل تلك اللوائح التنظيمية، ينبغي لها أن تخلص بالانتباه الحاجة إلى الحفاظ على المرونة المفيدة التي تنسم بها الأحكام في القانون النموذجي.

14- وتجدر الإشارة إلى أن تقنيات تدوين المعلومات وإبلاغها التي تناولها القانون النموذجي، فضلاً عن إثارتها لمسائل تتعلق بالإجراءات التي قد يلزم تناولها في اللوائح التقنية المنفذة، قد تثير بعض الأسئلة القانونية التي لا ترد بشأنها بالضرورة إجابات في القانون النموذجي، بل قد توجد بالأحرى في غيره من مجاميع القوانين. وقد تشمل هذه المجاميع، على سبيل المثال، قانون الإجراءات الإدارية والتعاقدية والجنائية والقضائية الواجب التطبيق، والتي لم يكن المقصود تناولها في القانون النموذجي.

هاء- نهج "النظير الوظيفي"

15- يقوم القانون النموذجي على التسليم بأن الاشتراطات القانونية التي تفرض استخدام مستندات ورقية تقليدية تشكل العائق الرئيسي الذي يحول دون استحداث وسائل إبلاغ عصرية. ولدى إعداد القانون التجاري، نظر بعين الاعتبار إلى إمكانية معالجة العوائق أمام استخدام وسائل التجارة الإلكترونية، والتي تطرحها اشتراطات الكتابة التي توجد في القوانين الوطنية، وذلك بواسطة توسيع نطاق مفاهيم مثل "الكتابة" و "التوقيع" و "الأصل" لكي يشمل التقنيات التي تستخدم الحاسوب. وهذا النهج متبع في عدد من الصكوك القانونية القائمة، مثل المادة 7 من القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي الذي أعدته الأونسيترال والمادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع. ولوحظ أن القانون النموذجي ينبغي أن يسمح للدول بتكييف تشريعاتها المحلية مع التطورات الحاصلة في التكنولوجيا الاتصالات المنطبقة على القانون التجاري دون أن يقتضي ذلك إزالة



الاشتراطات الورقية الأساس بكاملها أو التأثير على المفاهيم والنهوج القانونية التي تقوم عليها تلك الاشتراطات. وفي الوقت ذاته، قيل أن الوفاء باشتراطات الكتابة باستخدام الوسائل الإلكترونية قد يقتضي، في بعض الحالات، استحداث قواعد جديدة، ويعزى ذلك إلى وجود فرق ضمن فروق كثيرة تميز رسائل التبادل الإلكتروني عن المستندات الورقية الأساسية، أي كون الأخيرة تقرأ بالعين البشرية، في حين لا تقرأ الأولى كذلك إلا إذا اختزلت على ورق أو عرضت على شاشة.

16- وهكذا فإن القانون النموذجي يعتمد على نهج جديد، يشار إليه أحياناً بـ " نهج النظرير الوظيفي ". وهو يقوم على تحليل للأغراض والوظائف التي كانت تنسب إلى الاشتراط التقليدي الورقي الأساسي، بهدف تقرير كيفية تحقيق تلك الأغراض أو أداء تلك الوظائف من خلال تقنيات التجارة الإلكترونية، فمثلاً، من بين الوظائف التي يؤديها المستند الورقي ما يلي: أن يكون المستند مقروء للجميع، توفير إمكانية بقاء المستند بلا تحوير بمرور الزمن، وإتاحة المجال لاستنساخ المستند لكي يحوز كل طرف نسخة من البيانات نفسها، وإتاحة المجال لتوثيق البيانات بواسطة التوقيع، وإتاحة وضع المستند في شكل مقبول لدى السلطات العامة والمحاكم. وتجدر الإشارة إلى أنه، فيما يتعلق بجميع وظائف الورق المشار إليها أعلاه، يمكن أن توفر السجلات الإلكترونية المستوى نفسه من الأمان الذي يوفره الورق، وأن توفر في معظم الحالات، درجة أكبر من الموثوقية والسرعة، خاصة فيما يتعلق بتحديد مصدر البيانات ومحتواها، شريطة الوفاء بعدد من الاشتراطات التقنية والقانونية. ومع ذلك، فإن اعتماد نهج النظرير الوظيفي لا ينبغي أن يفضي إلى فرض معايير أمنية (وما يتصل بها من تكاليف) على مستعملي تقنيات التجارة الإلكترونية، أشد مما يفرض في بيئة تتعامل بالمستندات الورقية.

17- رسالة البيانات في حد ذاتها لا يمكن اعتبارها نظيراً للمستند الورقي حيث أنها مختلفة في طبيعتها ولا تؤدي بالضرورة كل وظائف المستند الورقي التي يمكن تصورها. وهذا هو السبب في اعتماد القانون النموذجي معياراً مرناً، مع مراعاة مختلف فئات الاشتراطات القائمة في بيئة المستندات الورقية: فلدي الأخذ بنهج " النظرير الوظيفي "، أولى إهتمام خاص للتسلسل الهرمي الراحل الخاص بمقتضيات الشكل، الذي يحدد مستويات متميزة من موثوقية المستندات الورقية وإمكانية اقتفاء أثرها وعدم قابليتها للتحويل. فعلى سبيل المثال، لا ينبغي الخلط بين اشتراط تقديم البيانات في شكل مكتوب (وهو ما يشكل " اشتراطاً حدياً ") والاشتراطات الأشد صرامة، ومنها " الكتابة الموقعة " أو الأصل الموقع أو "المستند القانوني الموثق ".

18- ولا يحاول القانون النموذجي تحديد شكل حاسوبي مكافئ لأي نوع من المستندات الورقية، بل أنه يبرز الوظائف الأساسية لاشتراطات الشكل الورقي بهدف إيجاد معايير تمكن، عندما تستوفيها رسائل البيانات، من أن تحظى هذه الرسائل بالمستوى ذاته من الاعتراف القانوني الذي يحظى به المستند الورقي المقابل لها والذي يؤدي الوظيفة ذاتها. وتجدر الإشارة إلى أن نهج النظرير الوظيفي تم تناوله في المواد 6 إلى 8 من القانون النموذجي فيما يتعلق بمفاهيم " الكتابة " و " التوقيع " و " الأصل " وليس فيما يتعلق بالمفاهيم القانونية الأخرى التي عولجت في القانون النموذجي. وعلى سبيل المثال، لا تحاول المادة 10 إيجاد نظير وظيفي لشروط الخزن القائمة.



واو- القواعد البديلة المفترضة والقانون الإلزامي

19- استند قرار إعداد القانون النموذجي إلى الاعتراف بأن السعي إلى إيجاد حلول لمعظم الصعوبات القانونية التي يثيرها استخدام وسائل الاتصال العصرية يتم، عملياً، في إطار العقود. ويجسد القانون النموذجي مبدأ استقلال الأطراف الوارد في المادة 4 فيما يتعلق بالأحكام الواردة في الفصل الثالث من الجزء الأول. ويتضمن ذلك الفصل مجموعة من القواعد من النوع الذي يرد نمطياً في الاتفاقات بين الأطراف ومنها على سبيل المثال اتفاقات التبادل أو "قواعد النظام" وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم "قواعد النظام" يمكن أن يشمل فئتين مختلفتين من القواعد، وهما الشروط العامة التي توفرها شبكات الاتصال والقواعد المحددة الممكن إدراجها ضمن تلك الشروط العامة لتناول العلاقات الثنائية بين منشئي رسائل البيانات المرسل إليهم. والقصد من المادة 4 (وكذلك فكرة "الاتفاق" الواردة فيها) أن تشمل فئتي "قواعد النظام" كليهما.

20- ويجوز استخدام الأطراف القواعد الواردة في الفصل الثالث من الجزء الأول كأساس لإبرام مثل تلك الاتفاقات. كما يمكن استخدامها لاستكمال شروط الاتفاقات إذا وجدت ثغرات أو حالات حذف في النصوص التعاقدية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار أنها توفر معياراً أساسياً بالنسبة للحالات التي يتم فيها تبادل رسائل البيانات دون أن تبرم الأطراف المتراصة اتفاقاً مسبقاً، وذلك مثلاً في سياق شبكات الاتصال المفتوحة.

21- أما الأحكام الواردة في الفصل الثاني من الجزء الأول فهي ذات طبيعة مختلفة. تمثل أحد أهداف القانون النموذجي الرئيسية في تيسير استخدام تقنيات إبلاغ عصرية وتوفير عنصر اليقين في استخدام هذه التقنيات عندما لا يمكن بواسطة النصوص التعاقدية تجنب العقبات أو الريبة الناتجة عن الأحكام القانونية. ويمكن إلى حد ما اعتبار الأحكام الواردة في الفصل الثاني مجموعة من الاستثناءات تتعلق بالقواعد الراسخة والمتصلة بشكل المعاملات القانونية. فهذه القواعد الراسخة هي في العادة ذات طبيعة إلزامية حيث أنها تعكس بوجه عام القرارات المتعلقة بالسياسة العامة. وينبغي اعتبار الأحكام الواردة في الفصل الثاني أنها تنص على الاشتراط الأدنى المقبول بشأن الشكل، وأنها لهذا السبب ذات طابع إلزامي، ما لم يبين غير ذلك صراحة في تلك الأحكام. بيد أن الإشارة إلى تلك الاشتراطات بشأن الشكل من حيث وجوب اعتبارها "الحد الأدنى المقبول". لا ينبغي تأويلها على أنها تدعو الدول إلى تحديد اشتراطات أشد من الاشتراطات الواردة في القانون النموذجي.

زاي- المساعدة المقدمة من أمانة الأونستيرال

22- يمكن لأمانة الأونستيرال، تمشياً مع أنشطة التدريب والمساعدة التي تضطلع بها، أن توفر المشورة الفنية للحكومات التي تقوم بإعداد تشريعات بالاستناد إلى قانون الأونستيرال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، كما يمكنها توفير تلك المشورة للحكومات التي تنظر في وضع تشريعات بالاستناد إلى قوانين نموذجية أخرى للأونستيرال، أو التي تنظر في الانضمام إلى إحدى اتفاقيات القانون التجاري الدولي التي أعدتها الأونستيرال.





23- ويمكن الحصول من الأمانة في العنوان المبين أدناه على مزيد من المعلومات عن القانون النموذجي، فضلاً عن الدليل والقوانين النموذجية والاتفاقيات الأخرى التي وضعتها لجنة الأونسيرال، وترحب الأمانة بالتعليقات على القانون النموذجي والدليل، وكذلك المعلومات المتعلقة بسن تشريعات بالاستناد إلى القانون النموذجي.





القرار الذي اتخذته الجمعية العامة

{ بناء على تقرير اللجنة السادسة (A/51/628) 162/51 - القانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

إن الجمعية العامة:

اذ تشير الى قرارها 225 (د - 21) المؤرخ 17 كانون الاول / ديسمبر 1966، الذي أنشأت بموجبه لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي مستندة اليها ولاية تشجيع التنسيق والتوحيد التدريجين للقانون التجاري الدولي اخذة في اعتبارها، في هذا الصدد مصالح جميع الشعوب وخاصة شعوب البلدان النامية، في تنمية التجارة الدولية تنمية شاملة.

وإذ تلاحظ ان عددا متزايدا من المعاملات في التجارة الدولية يتم عن طريق التبادل الالكتروني للبيانات وغير ذلك من وسائل الاتصال، يشار اليها عادة باسم " التجارة الالكترونية "، التي تنطوي على استخدام بدائل للاشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات.

وإذ تشير الى التوصية التي اعتمدها اللجنة في دورتها الثامنة عشرة عام 1985 بشأن القيمة القانونية للسجلات الحاسوبية، والفقرة 5 (ب) من قرار الجمعية العامة 71/40 المؤرخ 11 كانون الاول / ديسمبر 1985 التي طلبت فيها الجمعية العامة الى الحكومات المنظمات الدولية ان تتخذ، حيث يكون ذلك مناسباً اجراءات تتماشى مع توصية اللجنة، وذلك بقية تأمين الضمان القانوني في سياق استخدام التجهيز الالي للبيانات في التجارة الدولية على اوسع نطاق ممكن.

واقتراناً منها بأن وضع قانون نموذجي يبسر استخدام التجارة الالكترونية ويكون مقبولا لدى الدول ذات الانظمة القانونية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة يمكن ان يساهم على نحو هام في تنمية علاقات اقتصادية دولية منسجمة.

وإذ تلاحظ ان اللجنة اعتمدت القانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية في دورتها التاسعة والعشرين، بعد مراعاة ملاحظات الحكومات والمنظمات المعنية.

وإذ تؤمن بأن اعتماد اللجنة للقانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية سيساعد على نحو هام جميع الدول في تعزيز تشريعاتها التي تنظم استخدام بدائل للاشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات، وعلى صياغة هذه التشريعات في حال عدم وجودها.

1 - تعرب عن تقديرها للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لانتهاؤها من القانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية الوارد في مرفق هذا القرار واعتمادها له، ولاعداد الدليل الارشادي لسن القانون النموذجي.

2 - توصي بأن تولي جميع الدول اعتباراً محبذاً للقانون النموذجي عندما تقوم بسن قوانينها او تنقيحها، وذلك بالنظر الى ضرورة توحيد القوانين الواجبة التطبيق على البدائل للاشكال لورقية للاتصال وتخزين المعلومات.

3 - توصي ايضاً ببذل كل الجهود الممكنة لضمان ان يكون القانون النموذجي والدليل معروفين عموماً ومتوفرين.

الجلسة العامة 85

16 كانون اول / ديسمبر 1996





قانون الاونسيترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية

[الاصل: بالاسبانية والانجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية]



الجزء الأول - التجارة الإلكترونية عموماً

الفصل الأول - أحكام عامة

المادة 1 - نطاق التطبيق

ينطبق هذا القانون على أي نوع من المعلومات يكون في شكل رسالة بيانات مستخدمة في سياق أنشطة تجارية

تعليق اللجنة:

24- إن الغرض من المادة 1، التي ينبغي في قراءتها مقترنة بتعريف "رسالة البيانات" في المادة 2، هو تحديد نطاق تطبيق القانون النموذجي، وينجو النهج المتبع في القانون النموذجي إلى النص مبدئياً على تغطية كل الحالات الوقائية التي تنشأ فيها معلومات أو تخزين أو تبليغ، بصرف النظر عن الوساطة التي قد تثبت عليها هذه المعلومات. وقد ارتئي خلال إعداد القانون النموذجي أن استبعاد أي شكل أو واسطة عن طريق تقييد نطاق القانون النموذجي يمكن أن يفضي إلى صعوبات عملية وأن يتعارض مع الغرض المتوخى في توفير قواعد "محايدة من حيث الوسائط" تماماً. بيد أن مرتكز القانون النموذجي هو على وسائط الاتصال "غير الورقية"، وليس القصد من القانون النموذجي تحوير القواعد التقليدية بشأن الاتصالات الورقية الأساس، ألا بقدر ما ينص عليه القانون النموذجي صراحة في هذا الصدد.

25- وارتئي من جهة أخرى أن القانون النموذجي ينبغي أن يتضمن إشارة إلى أنه يركز على الحالات التي هي من النوع المصادف في المجال التجاري، وأنه أعد استناداً إلى الخلفية المتصلة بالعلاقات التجارية. ولهذا السبب تشير المادة 1 إلى "الأنشطة التجارية" وتتضمن الحاشية إشارات تتم عما يقصد بهذا التعبير. وهذه الإشارات، التي يمكن أن تكون مفيدة بوجه خاص للبلدان التي ليست لديها مجموعة من القوانين التجارية القائمة بذاتها، مصاغة، لأسباب تتعلق بالاتساق، على غرار حاشية المادة 1 من قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي. وفي بعض البلدان، فإن السلطات الوطنية التي تشرع القانون النموذجي يمكن أن تنتظر في إمكانية إدراج نص الحواشي في متن القانون ذاته.

26- وينطبق القانون النموذجي على جميع أنواع رسائل البيانات التي يمكن إنشاؤها أو تخزينها أو إبلاغها، ولا شئ في القانون النموذجي يمنع دولة مشرعة من توسيع نطاق القانون النموذجي لكي يشمل استعمال وسائل التجارة الإلكترونية خارج المجال التجاري، فعلى سبيل المثال، في حين لا يعتبر تركيز القانون النموذجي منصّباً على العلاقات بين مستعملي وسائل التجارة الإلكترونية والسلطات العامة، فليس المقصود من القانون النموذجي أن يكون غير قابل للتطبيق على هذه العلاقات. وتنص الحاشية على صياغة بديلة يمكن أن تستخدمها الدول المشرعة التي قد ترى أن من المناسب توسيع نطاق القانون النموذجي بحيث يتجاوز المضمار التجاري.



27- وتوجد لدى بعض البلدان قوانين خاصة لحماية المستهلك يمكن أن تنظم جوانب معينة من استخدام نظم المعلومات. وفيما يتعلق بقوانين المستهلك هذه، كما هو الشأن بصدد صكوك سابقة للأونسيرال " مثل قانون الأونسيرال النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية "، ارتثيت ضرورة الإشارة إلى أن القانون النموذجي صيغ دون إيلاء إهتمام خاص للمسائل التي يمكن أن تبرر في سياق حماية المستهلك. وارتثي في الوقت ذاته أنه ليس ثمة من سبب يدعو إلى استبعاد الحالات التي تشمل المستهلكين من نطاق القانون النموذجي بواسطة حكم عام، خصوصاً لأن أحكام القانون النموذجي يمكن أن تعتبر ملائمة لحماية المستهلك، وهذا يتوقف على القوانين في كل دولة مشرعة. وهكذا، فإن الحاشية تعترف بأن أي قانون من هذا القبيل لحماية المستهلك يمكن أن تكون له الأسبقية على أحكام القانون النموذجي. وربما يرغب المشرعون في النظر فيما إذا كان ينبغي أن ينطبق على المستهلكين النص التشريعي الذي سن بموجبه القانون النموذجي. أما من يمكن اعتباره من الأفراد والهيئات الاعتبارية في عداد " المستهلكين " فهي مسألة متروكة للقانون الواجب تطبيقه خارج نطاق القانون النموذجي.

28- ويرد في الحاشية الأولى تقييد آخر ممكن لنطاق القانون النموذجي. فمن حيث المبدأ، ينطبق القانون النموذجي على كلا الاستعمالين الدولي والمحلي لرسائل البيانات، ويقصد من الحاشية أن تستخدمها الدول المشرعة التي قد ترغب في تقييد نطاق تطبيق القانون النموذجي بحيث يكون مقصوراً على الحالات الدولية. وهي تشير إلى محك الصفة الدولية الذي يمكن أن تستخدمه هذه الدول كمعيار ممكن للتمييز بين الحالات الدولية والحالات المحلية. وتجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن صعوبات كبيرة قد تظهر في بعض الاختصاصات القضائية، ولا سيما في الدول الاتحادية، في التمييز بين التجارة الدولية والتجارة المحلية، ولا ينبغي تفسير القانون النموذجي على أنه يشجع الدول المشرعة على حصر نطاق تطبيقه في الحالات الدولية.

29- ويوصي بأن يصار إلى تطبيق القانون النموذجي على أوسع نطاق ممكن. ولا بد من التزام الحذر الشديد في استبعاد تطبيق القانون النموذجي عن طريق حصر نطاقه في الاستعمالات الدولية لرسائل البيانات. حيث أن هذا الحصر يمكن أن يعتبر قاصراً عن بلوغ أهداف القانون النموذجي بلوغاً تاماً. وعلاوة على ذلك، فإن الطائفة المتنوعة من الإجراءات المتاحة بموجب القانون النموذجي (ولا سيما المواد 6 إلى 8) لحصر استعمال رسائل البيانات عند الضرورة (مثلاً لأغراض السياسية العامة)، كن أن تقلل من ضرورة حصر نطاق القانون النموذجي. ولما كان القانون النموذجي يتضمن عدداً من المواد (المواد 6 و7 و8 و11 و12 و15 و17) التي تتيح للدول المشرعة درجة من المرونة في حصر نطاق تطبيق جوانب معينة من القانون النموذجي، فلا ينبغي أن توجد هناك ضرورة لتضييق نطاق تطبيق النص بقصره على التجارة الدولية. فضلاً عن ذلك فإن تقسيم الاتصالات في التجارة الدولية إلى أجزاء محلية محضة ودولية محضة قد يكون أمراً عسيراً على مستوى الممارسة. وأن اليقين القانون الذي يتعين أن يوفره القانون النموذجي ضروري لكل من التجارة المحلية والدولية، ومن شأن وجود ازدواج في الأنظمة يحكم استعمال الوسائل الإلكترونية لتدوين البيانات وإبلاغها أن ينشئ عقبة خطيرة الشأن أمام استعمال هذه الوسائل.



المادة 2 - تعريف المصطلحات

لأغراض هذا القانون:

- (أ) يراد بمصطلح "رسالة بيانات" المعلومات التي يتم انشاؤها أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها بوسائل الكترونية أو ضوئية أو بوسائل مشابهة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تبادل البيانات الالكترونية، أو البريد الالكتروني، أو البرق، أو التلكس، أو النسخ البرقي.
- (ب) يراد بمصطلح "تبادل البيانات الالكترونية" نقل المعلومات الكترونياً من حاسوب إلى حاسوب آخر باستخدام معيار متفق عليه لتكوين المعلومات.
- (ج) يراد بمصطلح "منشئ" رسالة البيانات الشخصي الذي يعتبر ان ارسال او انشاء رسالة البيانات قبل تخزينها، ان حدث قد تم على يديه او نيابة عنه، ولكنه لا يشمل الشخص الذي يتصرف كوسيط فيما يتعلق بهذه الرسالة.
- (د) يراد بمصطلح "المرسل اليه" رسالة البيانات الشخص الذي قصد المنشئ ان يتسلم رسالة البيانات، ولكنه لا يشمل الشخص الذي يتصرف كوسيط فيما يتعلق بهذه الرسالة.
- (هـ) يراد بمصطلح "الوسيط" فيما يتعلق برسالة بيانات معينة، الشخص الذي يقوم نيابة عن شخص آخر بإرسال أو استلام أو تخزين رسالة البيانات أو بتقديم خدمات أخرى فيما يتعلق برسالة البيانات هذه.
- (و) يراد بمصطلح "نظام معلومات" النظام الذي يستخدم لإنشاء رسائل البيانات أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها أو لتجهيزها على أي وجه آخر.

تعليق اللجنة:

"رسالة البيانات"

30- لا يعتبر مفهوم "رسالة البيانات" مقصوراً على الإبلاغ، ولكن يقصد منه أيضاً أن يشمل السجلات التي ينتجها الحاسوب والتي لا يقصد إبلاغها. وهكذا فإن مفهوم "الرسالة" يشمل مفهوم "السجل". غير أنه يمكن إضافة تعريف "للسجل" وفقاً للعناصر المميزة "للكتاب" والواردة في المادة 6، وذلك في الاختصاصات القضائية التي يبدو فيها ذلك ضرورياً.

31- ويقصد بالإشارة إلى "الوسائل المشابهة" تجسيد حقيقة أن الغرض من القانون النموذجي ليس هو أنه ينطبق فحسب في سياق تقنيات الاتصال القائمة بل أن يستوعب التطورات التقنية المتوقعة. وهدف تعريف "رسالة البيانات" أن يشمل جميع أنواع الرسائل المنتجة أو المخزونة أو المبلغة في شكل غير ورقي أساساً. ولهذا الغرض، فإن المقصود أن تستوعب الإشارة إلى "الوسائل المشابهة" جميع وسائل إبلاغ المعلومات وتخزينها التي قد تستعمل لأداء وظائف موازية للوظائف التي تؤدي بالوسائل المذكورة في التعريف، على الرغم من أن وسائل الاتصال والإبلاغ "الإلكترونية" و "البصرية"، على سبيل المثال، قد لا تكون مشابهة، بصريح العبارة. ولأغراض القانون النموذجي، فإن الكلمة "مشابهة" تعني ضمناً "مساوية وظيفياً".



32- ويقصد من تعريف "رسالة البيانات" أيضاً، أن يشمل حالة الإلغاء أو التعديل. ويفترض أن يكون لرسالة البيانات مضمون ثابت من المعلومات، ولكن يجوز أن يلغي أو يعدل برسالة بيانات أخرى.

"التبادل الإلكتروني للبيانات"

33- تعريف التبادل الإلكتروني للبيانات مستمد من التعريف الذي اعتمدته الغرفة العاملة المعنية بتسهيل إجراءات التجارة الدولية (WP.4) التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا. وهي الهيئة التابعة للأمم المتحدة المسؤولة عن تطوير قواعد الأمم المتحدة التقنية الخاصة بالتبادل الإلكتروني للبيانات لأغراض الإدارة والتجارة والنقل ("إيديفاكت" الأمم المتحدة).

34- لا يحسم القانون النموذجي مسألة ما إذا كان تعريف التبادل الإلكتروني للبيانات يدل ضمناً بالضرورة على أن رسائل التبادل الإلكتروني للبيانات تبلغ الكترونياً من حاسوب إلى حاسوب، أو ما إذا كان ذلك التعريف. الذي يشمل في المقام الأول حالات تبلغ فيها رسائل البيانات بواسطة نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية، من شأنه أن يشمل أيضاً في الوقت نفسه أنواعاً من الحالات الاستثنائية أو الطارئة التي تصاغ فيها البيانات في شكل رسالة من رسائل التبادل الإلكتروني للبيانات وتبلغ بوسائل لا تشمل على نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية. ومنها على سبيل المثال الحالة التي تسلم فيها أقراص مغناطيسية تحتوي على رسائل التبادل الإلكتروني للبيانات إلى المرسل إليه بواسطة ساع. ولكن بصرف النظر عما إذا كانت البيانات الرقمية المنقولة يدوياً مشمولة بتعريف "التبادل الإلكتروني للبيانات" ينبغي أن يعتبر ذلك المعنى مشمولاً بتعريف "رسالة البيانات" في إطار القانون النموذجي.

"المنشئ" و"المرسل إليه"

35- في معظم النظم القانونية، يستخدم مفهوم "الشخص" للإشارة إلى أصحاب الحقوق والالتزامات، وينبغي تفسيره على أنه يشمل كلاً من الأشخاص الطبيعيين والهيئات الاعتبارية أو الكيانات القانونية الأخرى. أما رسائل البيانات التي تنشئها الحواسيب تلقائياً تدخل بشري مباشر، فيقصد أن تكون مشمولة بالفقرة الفرعية (ج). ولكن، لا ينبغي إساءة تفسير القانون النموذجي على أنه يتيح المجال لجعل الحاسوب صاحب حقوق والتزامات. وينبغي اعتبار رسائل البيانات التي تنشئها الحواسيب تلقائياً دون تدخل بشري مباشر "ناشئة" عن الكيان القانوني الذي شغل الحاسوب نيابة عنه. وأما المسائل ذات الصلة بالوكالة التي قد تنشأ في ذلك السياق فيتعين تسويتها بموجب قواعد تخرج عن نطاق القانون النموذجي.

36- "المرسل إليه" بموجب القانون النموذجي هو الشخص الذي يقصد المنشئ الاتصال به عن طريق إرسال رسالة البيانات تمييزاً له عن أي شخص قد يتلقى أو يرسل أو ينسخ رسالة البيانات أثناء عملية الإرسال. و"المنشئ" هو الشخص الذي يصدر رسالة البيانات حتى إذا أرسل تلك الرسالة شخص آخر. وتعريف "المرسل إليه" يتباين مع تعريف "المنشئ" الذي لا يتركز على القصد. وتجدر ملاحظة أنه وفقاً لتعريف "المنشئ" و"المرسل إليه" الواردين في القانون





النموذجي، يمكن أن يكون المنشئ والمرسل إليه بالنسبة لرسالة بيانات معينة هما نفس الشخص، أي على سبيل المثال الحالة التي يكون فيها المقصود من رسالة البيانات أن يقوم محررها بتخزينها. غير أنه لا يقصد من تعريف " المنشئ " ذاته أن يشمل المرسل إليه الذي يقوم بتخزين رسالة بعث بها منشئ.

37- هذا، وينبغي لتعريف " المنشئ " ألا يشمل فحسب الحالة التي فيها تنشأ المعلومات وتبلغ، بل أن يشمل أيضاً الحالة التي فيها تنشأ المعلومات وتخزن دون أن تبلغ. بيد أنه يقصد من تعريف " المنشئ " أن يستبعد احتمال اعتبار المتلقي الذي يقوم بتخزين رسالة البيانات فحسب. منشئاً.

" الوسيط "

38- ينصب تركيز القانون النموذجي على العلاقة بين المنشئ والمرسل إليه وليس على العلاقة بين المنشئ أو المرسل إليه والوسيط. لكن القانون النموذجي لا يتجاهل الأهمية البالغة للوسطاء في مجال الاتصالات الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى مفهوم " الوسيط " في القانون النموذجي لإقامة التمييز الضروري بين المنشئين أو المرسل إليهم والأطراف الثالثة.

39- ويقصد من تعريف " الوسيط " أن يشمل كلاً من الوسطاء الفنيين وغير الفنيين بمعنى أي شخص، (غير المنشئ والمرسل إليه)، يؤدي أيّاً من وظائف الوسيط. ويرد في الفقرة الفرعية (هـ) ذكر وظائف الوسيط الرئيسية وهي تلقي رسائل البيانات أو إرسالها أو خزنها نيابة عن شخص آخر. ويمكن أن يؤدي مشغلو الشبكات وغيرهم من الوسطاء غير ذلك من " الخدمات ذات القيمة المضافة "، من ذلك مثلاً أعداد صيغة رسائل البيانات وترجمتها وتسجيلها وتوثيقها وتصديقها وحفظها، وتقديم خدمات أمنية للمعاملات الإلكترونية، وبموجب القانون النموذجي لم يعرف " الوسيط " بوصفه فئة عامة ولكن فيما يتعلق بكل رسالة بيانات، وبذلك يسلم بأن نفس الشخص يمكن أن يكون المنشئ أو المرسل إليه لرسالة بيانات معينة ووسيطاً فيما يتعلق برسالة بيانات أخرى. وعموماً لا يتناول القانون النموذجي. الذي يركز على العلاقات بين المنشئين والمرسل إليهم. حقوق الوسطاء والتزاماتهم.

"نظام المعلومات"

40- يقصد من تعريف " نظام المعلومات " أن يشمل كامل نطاق الوسائل التقنية المستخدمة لإرسال المعلومات وتلقيها وتخزينها. فمثلاً، وحسب الحالة الوقائية، يمكن أن يشير مفهوم " نظام المعلومات " إلى شبكة اتصالات، وفي حالات أخرى إلى صندوق بريد إلكتروني أو حتى إلى ناسخ برقي. ولا يتطرق القانون النموذجي إلى مسألة ما إذا كان نظام المعلومات يقع في مكان المرسل إليه أو في أماكن أخرى، حيث أن موقع نظم المعلومات ليس معياراً حاسماً في القانون النموذجي.





المادة 3 – التفسير

- (1) يولى الاعتبار في تفسير هذا القانون لمصدره الدولي ولضرورة تشجيع توحيد تطبيقه وتوفير حسن النية.
- (2) المسائل المتعلقة بالأمور التي ينظمها هذا القانون ولا يكون قاطعا صراحة في شأنها تسوى وفقا للمبادئ العامة التي يقوم عليها هذا القانون.

تعليق اللجنة:

41- المادة 3 مستوحاة من المادة 7 من اتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع. ويقصد منها أن تقوم المحاكم وغيرها من السلطات الوطنية أو المحلية توفر الإرشاد إلى تفسير القانون النموذجي. والأثر المتوقع من المادة 3 هو تقييد مدى تفسير نص موحد، بعد إدراجه في التشريعات المحلية، بالرجوع إلى مفاهيم القانون المحلي فقط.

42- ويتمثل الهدف من الفقرة (1) في لفت انتباه المحاكم وغيرها من السلطات الوطنية إلى كون أحكام القانون النموذجي (أو أحكام الصك الذي ينفذ القانون النموذجي)، رغم أنه يسن كجزء من التشريع المحلي وهو بالتالي محلي بطبيعته، ينبغي أن يفسر بالإشارة إلى مصدره الدولي لضمان الاتساق في تفسير القانون النموذجي في مختلف البلدان.

43- وفيما يتعلق بالمبادئ العامة التي يقوم عليها القانون النموذجي، يمكن النظر في القائمة غير الحصرية التالية: (1) تيسير التجارة الإلكترونية فيما بين البلدان وداخلها، و (2) إجازة المعاملات التي تجري بواسطة تكنولوجيا إعلامية جديدة، و (3) النهوض بتنفيذ تكنولوجيا إعلامية جديدة وتشجيعية، و (4) تعزيز توحيد القانون، أو (5) تأييد الممارسات التجارية. ومع أن الغرض العام من القانون النموذجي تيسير استعمال وسائل الاتصال، فلا ينبغي تأويله على أي نحو ينطوي على فرض استعمالها فرضاً.

المادة 4 - التغيير بالاتفاق

- (1) في العلاقة بين الأطراف المشتركة في إنشاء رسائل البيانات أو إرسالها أو استلامها أو تخزينها أو تجهيزها على أي وجه آخر، وما لم ينص على غير ذلك، يجوز تغيير أحكام الفصل الثالث بالاتفاق.
- (2) لا تخل الفقرة (1) بأي حق قد يكون قائماً في أن تعدل بالاتفاق أية قاعدة قانونية مشار إليها في الفصل الثاني.

تعليق اللجنة:

44- إن قرار الاضطلاع بإعداد القانون النموذجي استند إلى الاعتراف بأن الحلول للصعوبات القانونية التي يثيرها استعمال وسائل الإبلاغ الحديثة، يلتمس من الناحية العملية البحث في كثير من



الأحيان في إطار العقود. وهكذا فإن المقصود من القانون النموذجي هو دعم مبدأ استقلالية الأطراف. غير أن هذا المبدأ يدرج إلا فيما يتعلق بأحكام القانون النموذجي الواردة في الفصل الثالث من الجزء الأول. والسبب في هذا التقييد هو أن الأحكام الواردة في الفصل الثاني من الجزء الأول، قد ينظر إليها، إلى حد ما، على أنها مجموعة من الاستثناءات من قواعد راسخة جيداً تتعلق بشكل المعاملات القانونية. وهذه القواعد الراسخة جيداً هي، في العادة، ذات طبيعة إلزامية لأنها تعكس، بصفة عامة قرارات تتعلق بالسياسة العامة. وهكذا فإن بياناً غير مقيد بتحفظ أو شرط حول حرية الأطراف في الخروج على القانون النموذجي، قد يفسر على نحو خاطئ على أنه يسمح للأطراف، من خلال الخروج على القانون النموذجي، بالخروج على القواعد الملزمة المعتمدة لأغراض السياسة العامة. وينبغي أن ينظر إلى الأحكام الواردة في الفصل الثاني من الجزء الأول على أنها تبين الحد الأدنى المقبول للشكل وينبغي اعتبارها، لهذا السبب، إلزامية، ما لم تنص صراحة على خلاف ذلك. بيد أن الإشارة إلى أن تلك المقتضيات بشأن الشكل تعتبر "الحد الأدنى المقبول". لا ينبغي تأويلها على أنها تدعو الدول إلى إقرار مقتضيات أشد مما هو وارد منها في القانون النموذجي.

45- والمقصود من المادة 4 هو ألا تنطبق فقط في سياق العلاقات بين منشئ رسائل البيانات والمرسل إليهم، ولكن أيضاً في سياق العلاقات التي تشمل الوسطاء. وعليه فيمكن تغيير أحكام الفصل الثاني من الجزء الأول إما بموجب اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف تبرم بين الأطراف، وإما بموجب قواعد للنظم يتفق عليها الأطراف. غير أن النص يفيد صراحة استقلالية الأطراف بالحقوق والالتزامات الناشئة بين الأطراف بحيث لا يوجي بأي أثر مترتب فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات للأطراف الثالثة.

الفصل الثاني

تطبيق الاشتراطات القانونية على رسائل البيانات

المادة 5 - الاعتراف القانوني برسائل البيانات

لا تفقد المعلومات مفعولها القانوني أو صحتها أو قابليتها للتنفيذ لمجرد أنها في شكل رسالة بيانات.

تعليق اللجنة:

46- تجسد المادة 5 المبدأ الأساسي بأنه لا ينبغي التمييز ضد رسائل البيانات، بمعنى أنه ينبغي عدم وجود أي تباين في المعاملة بين رسائل البيانات والمستندات الورقية. ويقصد منها أن تنطبق بصرف النظر عن أية اشتراطات قانونية تقتضي وجود "كتابة" أو محرر أصلي. ويقصد أن يكون لهذا المبدأ الأساسي تطبيق عام ولا ينبغي أن يقتصر نطاقه على الأدلة أو على غيرها من المسائل المشمولة بالفصل الثاني. غير أنه يجدر الذكر أن هذا المبدأ لا يقصد منه أن ترجح على أي اشتراط من الاشتراطات الواردة في المواد 6 إلى 10. والمادة 5 بالنص على أنه "لا تفقد المعلومات سريان مفعولها القانوني أو صحتها أو قابلية نفاذها قانونياً لمجرد أنها في شكل رسالة بيانات". إنما تشير



إلى أن الشكل الذي تقدم أو تحفظ به معلومات معينة لا يجوز أن يستخدم كسبب وحيد لإنكار سريان مفعولها القانوني أو صحتها أو قابليتها للتنفيذ. غير أنه لا ينبغي إساءة تفسير المادة 5 على أنه يرسى الصحة القانونية لأي رسالة بيانات معينة أو أي معلومات ترد فيها.

المادة 5 (مكررا) – الاضافة بالاحالة (مضافة بقرار اللجنة في دور الانعقاد الحادي والثلاثين في يونية عام 1998)

لا تنكر القيمة القانونية للبيانات أو صحتها أو قابليتها للتنفيذ لمجرد أنها لم ترد في رسالة بيانات التي من شأنها ان تمنحها هذا الاثر القانوني حال كونها قد احيل لها في رسالة البيانات هذه.

المادة 6 – الكتابة

- (1) عندما يشترط القانون ان تكون المعلومات مكتوبة، تستوفي رسالة البيانات ذلك الشرط إذا تيسر الاطلاع على البيانات الواردة فيها على نحو يتيح استخدامها بالرجوع اليه لاحقا.
- (2) تسري احكام الفقرة (1) سواء اتخذ الشرط المنصوص عليه فيها شكل التزام او اكتفي في القانوني بمجرد النص على العواقب التي تترتب إذا لم تكن المعلومات مكتوبة.
- (3) لا تسري احكام هذه المادة على ما يلي: [.....]

تعليق اللجنة:

47- يقصد من المادة 6 أن تحدد المعيار الأساسي الذي ينبغي أن يتوفر في رسالة البيانات حتى يعتبر أنه يفي باشتراط (قد ينتج عن تشريع برلماني أو قاعدة تنظيمية أو قانونية يصدره قاض) بأن تحفظ أو تقدم المعلومات " كتابة "، (أو أن ترد المعلومات في " مستند " أو أي صك ورقي آخر ")). ويجدر بالذكر أن المادة 6 جزء من مجموعة من ثلاث مواد (المواد 6 و7 و8) لها نفس البيئة وينبغي قراءتها معاً.

48- ولدى إعداد القانون النموذجي أولي انتباه خاص للوظائف التي تؤديها تقليدياً أنواع مختلفة من " الكتابات " في بيئة قائمة على الأوراق. وتبين مثلاً قائمة الوظائف غير الحصرية التالية الأسباب التي تجعل القوانين الوطنية تشترط استعمال " الكتابة " : (1) ضمان وجود دليل ملموس على نية الالتزام لدى الطرفين وعلى طبيعة هذه النية، و (2) مساعدة الطرفين على إدراك تبعات إبرامهما العقد، و (3) كفالة أن يكون المستند مقروء للجميع، و (4) كفالة بقاء المستند بلا تحريف بمرور الزمن وأن يوفر سجلاً دائماً للمعاملة، و (5) إتاحة المجال لاستنساخ المستند لكي يحتفظ كل طرف بنسخة من البيانات نفسها، و (6) إتاحة المجال لتوثيق البيانات بواسطة التوقيع، و (7) كفالة أن يكون المستند في شكل مقبول لدى السلطات العامة والمحاكم، و (8) تجسيد قصد محرر " الكتابة " وتوفير سجل بذلك القصد، و (9) إتاحة المجال لتيسير تخزين البيانات في شكل ملموس، و (10) تيسير



المراقبة والتدقيق اللاحق لأغراض محاسبية أو ضريبية أو تنظيمية، و (11) إدخال الحقوق والالتزامات القانونية إلى حيز الوجود في الحالات التي تكون فيها " الكتابة مطلوبة " لأغراض إثبات الصحة.

49- غير أنه تبين عند إعداد القانون النموذجي أنه لن يكون من الملائم اعتماد مفهوم مفرط في الشمول بشأن الوظائف التي تؤديها الكتابة. فالاشتراطات الحالية التي تقتضي أن تعرض البيانات في شكل مكتوب. تجمع في أغلب الأحيان بين اشتراط الكتابة ومفاهيم متميزة عن الكتابة مثل التوقيع والأصل. ولذلك، ينبغي لدى الأخذ بنهج وظيفي إيلاء الإهتمام لضرورة اعتبار شرط الكتابة أدنى الشروط في التسلسل الهرمي لمقتضيات الشكل التي تحدد مستويات متميزة من موثوقية المستندات الورقية وإمكانية الرجوع إليها وعدم قابليتها للتحريف، واشتراط تقديم البيانات في شكل مكتوب (وهو ما يوصف بأنه " اشتراط حدي ") لا ينبغي بالتالي الخلط بينه وبين الاشتراطات الأشد إلزاماً مثل اشتراط الكتابة الموقعة أو الأصل الموقع أو السند القانوني الموثق. وعلى سبيل المثال فإن المستند المكتوب غير المؤرخ ولا الموقع والذي لم يتعين هوية كاتبه في المستند المكتوب أو لم يعرف سوى بمجرد ترويسة، يعتبر بمقتضى قوانين وطنية معينة " كتابة " بالرغم من ضآلة قيمته الإثباتية في حالة عدم وجود أدلة أخرى (مثل الشهادة) فيما يتعلق بتحرير المستند. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم عدم القابلية للتحريف لا ينبغي أن يعتبر متأسلاً كشرط مطلق في مفهوم الكتابة، إذ أن " الكتابة " بقلم الرصاص يمكن اعتبارها أيضاً كتابة وفقاً لتعريفات قانونية معينة. واعتباراً للطريقة التي تعالج بها مسائل مثل سلامة البيانات وحمايتها من التزوير في بيئة تتعامل بالمستندات الورقية. فإن المستند المزور سوف يعتبر بالغرم من ذلك كتابة وبوجه عام، فإن أفكاراً مثل فكرة الدليل وفكرة " اعتراف الأطراف بالالتزام " ينبغي ربطها بمسائل أعم مثل مسائل موثوقية البيانات وتوثيقها ولا ينبغي إدراجها في تعريف الكتابة.

50- ليس الغرض من المادة 6 وضع شرط بأن تفي رسائل البيانات في كل الحالات بجميع وظائف الكتابة التي يمكن تصورها. وبدلاً من التركيز على الوظائف المحددة لـ " الكتابة "، مثل وظيفتها الاستدلالية في إطار قانون الضرائب أو وظيفتها التحذيرية في إطار القانون المدني. تركز المادة 6 على المفهوم الأساسي للمعلومات التي يمكن استنساخها وقراءتها. وهذا المفهوم معبر عنه في المادة 6 بعبارات وحد أنها توفر معياراً موضوعياً. وهو أن المعلومات الواردة في رسالة البيانات يجب أن تكون في المتناول حتى يتسنى استخدامها للإحالة المرجعية لاحقاً. واستخدام عبارة " إذا تيسر الاطلاع " يقصد به أنه يعني ضرورة أن تكون المعلومات المقدمة في شكل بيانات حاسوبية مقروءة وقابلة للتفسير، وضرورة الاحتفاظ ببرامجيات الحاسوب التي قد تلزم حتى تكون تلك المعلومات مقروءة. ولا يقصد بعبارة " على نحو يتيح استعمالها " أن تشمل الاستخدام البشري فحسب بل أيضاً التجهيز الحاسوبي. ويفضل مفهوم " الرجوع إليها لاحقاً " على مفاهيم من قبيل " الدوام " أو " عدم القابلية للتحريف " التي من شأنها أن تضع معايير صارمة أكثر مما ينبغي، وعلى مفاهيم من قبيل " سهولة القراءة " أو " سهولة الفهم " التي قد تشكل معايير ذاتية أكثر مما ينبغي.

51- والمبدأ المجسد في الفقرة (3) من المادتين 6 و7 وفي الفقرة (4) من المادة 8، هو أن الدولة المشرعة يمكن أن تستثني من تطبيق هذه المواد بعض الحالات التي ستحدد في التشريع الذي يعتمد القانون النموذجي. فقد ترغب الدولة المشرعة في أن تستبعد على وجه التحديد أنواعاً معينة من



الحالات، تبعاً على وجه الخصوص للغرض من الاشتراط الشكلي المعني. وأحد أنواع هذه الحالات يمكن أن يكون حالة كتابة اشتراطات تهدف إلى تقديم تنبيه أو تحذير من مخاطر وقائية أو قانونية محددة، مثل اشتراطات وضع تحذيرات على أنواع معينة من المنتجات. ويمكن النظر في استبعاد حالة محددة أخرى، وذلك مثلاً في سياق الاشتراطات الشكلية المطلوبة عملاً بالتزامات المعاهدات الدولية التي تقع على الدولة المشرعة (مثل اشتراط أن يكون الشيك مكتوباً عملاً بالاتفاقية التي تنص على قانون موحد للشيكات، جنيف 1931) وغير ذلك من أنواع الحالات ومجالات القانون التي تتجاوز قدرة الدولة المشرعة على التغيير بواسطة تشريع برلماني.

52- وقد أدرجت الفقرة (3) بهدف زيادة مقبولية القانون النموذجي. وهي تعترف بأن مسألة تحديد مجالات مستبعدة ينبغي أن تترك للدول المشرعة. وهو نهج سيرا على نحو أحسن اختلافات في الظروف الوطنية. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن أهداف القانون النموذجي لن تتحقق لو استخدمت الفقرة (3) لإرساء استثناءات عامة وتجنب الفرصة المتاحة في الفقرة (3) في هذا الصدد. فمن شأن استبعاد حالات عديدة من نطاق المواد 6 إلى 8 أن ينشئ عقبات لا ضرورة لها أمام استحداث تقنيات إبلاغ عصرية، حيث أن ما يتضمنه القانون النموذجي هي مبادئ ونهج أساسية جداً يتوقع أن تحظى بتطبيق عام.

المادة 7 – التوقيع

- (1) عندما يشترط القانون وجود توقيع من شخص، يستوفي ذلك الشرط بالنسبة إلى رسالة البيانات إذا:
 - (أ) استخدمت طريقة لتعيين هوية ذلك الشخص والتدليل على موافقة ذلك الشخص على المعلومات الواردة في رسالة البيانات.
 - (ب) كانت تلك الطريقة جديرة بالتعويل عليها بالقدر المناسب للغرض الذي انشئت أو ابليت من أجله رسالة البيانات، في ضوء كل الظروف، بما في ذلك أي اتفاق متصل بالأمر.
- (2) تسري الفقرة (1) سواء اتخذ الشرط المنصوص عليه فيها شكل التزام أو اكتفي في القانون بمجرد النص على العواقب التي تترتب على عدم وجود توقيع.
- (3) لا تسري أحكام هذه المادة على ما يلي: [.....]

تعليق اللجنة:

53- تستند المادة 7 إلى الاعتراف بوظائف التوقيع في بيئة قائمة على التعامل الورقي. ولدى إعداد القانون النموذجي، جرى النظر في وظائف التوقيع التالية: تعيين هوية الشخص، وتوفير ما يؤكد يقيناً مشاركة ذلك الشخص بالذات في فعل التوقيع، والربط بين ذلك الشخص ومضمون المستند. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن التوقيع يمكن أن يؤدي مجموعة متنوعة من الوظائف حسب طبيعة المستند الذي يحمل التوقيع. وعلى سبيل المثال، فإن التوقيع يمكن أن يكون شاهداً على نية الطرف الالتزام بمضمون العقد الموقع عليه، وعلى نية الشخص الإقرار بتحريره النص، ونية الشخص ربط نفسه بمضمون مستند قد كتبه شخص آخر، واقعة وزمان وجود شخص في مكان معين.



54- ولعله يكون جديراً بالملاحظة أنه توجد، جنباً إلى جنب مع التوقيع التقليدي بخط اليد، أنواع مختلفة من الإجراءات (مثل وضع الأختام أو التقييب) يشار إليها أيضاً في بعض الأحيان بأنها "تواقيع" وتتيح مستويات مختلفة من التيقن. فمثلاً يوجد في بعض البلدان شرط عام بشأن وجوب التوقيع على عقود بيع البضائع التي تتجاوز قدرأ معيناً، حتى تصبح العقود قابلة للنفاذ، إلا أن مفهوم التوقيع المعتمد في هذا السياق هو من نوع قد يعتبر معه الخاتم أو التقييب أو التوقيع حتى وإن كان مكتوباً بالآلة الكاتبة أو الترويسة المطبوعة، كافياً للوفاء بشرط توفر التوقيع. ومن ناحية أخرى من طائفة هذه الأنواع، توجد شروط تجمع بين توفر التوقيع التقليدي بخط اليد وإجراءات الأمن الإضافية مثل تأكيد التوقيع من قبل الشهود.

55- وقد يكون من المستصوب استحداث نظائر وظيفية لمختلف أنواع ومستويات شروط التوقيع الموجودة. ومن شأن توفر نهج من هذا القبيل أن يؤدي إلى زيادة درجة التيقن فيما يتعلق بدرجة الاعتراف القانوني الذي يمكن توقعه من الأخذ بمختلف وسائل التوثيق المستخدمة في ممارسة التجارة الإلكترونية باعتبار تلك الوسائل بدائل "للتواقيع". إلا أن فكرة التوقيع ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستخدام الورق. وفضلاً عن ذلك فإن أي محاولة تبذل لوضع قواعد بشأن المعايير والإجراءات الواجب استخدامها كبداية للأدلة المحددة للتواقيع قد تؤدي إلى مخاطر ربط الإطار القانوني الذي يوفره القانون النموذجي بحالة معينة من التطور التقني.

56- وبغية ضمان وجوب عدم نفي القيمة القانونية عن الرسالة التي يشترط توثيقها، لا لسبب إلا لأنها غير موثقة بإحدى الوسائل التي تتميز بها المستندات الورقية، تعتمد المادة 7 نهجاً شاملاً في هذا الصدد. وهي تحدد الشروط العامة الواجب توفرها حتى تعتبر رسائل البيانات موثقة بشكل يتسم بالمصادقية بما فيه الكفاية وحتى تكون واجبة النفاذ رغم وجود شروط التوقيع التي تشكل حالياً عقبات تعترض التجارة التي تستخدم الوسائل الإلكترونية. وتركز المادة 7 على الوظيفتين الأساسيتين للتوقيع وهما تعيين هوية محرر الوثيقة والتأكيد على موافقة محرر تلك الوثيقة على مضمونها. وتحدد الفقرة (1) (أ) المبدأ الذي يفيد بأن الوظائف القانونية الأساسية للتوقيع، في البيئة الإلكترونية، يتم أدائها باستخدام طريقة لتعيين هوية منشئ رسالة البيانات وللتأكيد على موافقة المنشئ على رسالة البيانات تلك.

57- وترسي الفقرة (1) (ب) نهجاً مرناً فيما يتعلق بمستوى الأمان الذي ينبغي أن توفره طريقة تعيين الهوية المستخدمة في الفقرة (1) (أ). وينبغي أن تكون الطريقة المستخدمة بموجب الفقرة (1) (أ) موثوقة فيها بقدر ما هي مناسبة للغرض الذي أنشئت أو أبلغت من أجله رسالة البيانات، في ضوء كل الظروف، بما في ذلك أي اتفاق بين منشئ رسالة البيانات والمرسل إليه.

58- ولدى البت فيما إذا كانت الطريقة المستخدمة بموجب الفقرة (1) (أ) طريقة مناسبة تتضمن العوامل القانونية والتقنية والتجارية التي يجوز وضعها في الاعتبار ما يلي: (1) مستوى التطور التقني للمعدات التي يستخدمها كل طرف من الأطراف، و (2) طبيعة نشاطها التجاري، و (3) التواتر الذي تحدث به المعاملات التجارية بين الأطراف، و (4) نوع المعاملة وحجمها، و (5) وظيفة الشروط الخاصة بالتوقيع في أية بيئة قانونية وتنظيمية معينة، و (6) قدرة نظم الاتصال، و (7) الامتثال لإجراءات التوثيق التي يضعها الوسطاء، و (8) نطاق التنوع الذي يتيح أي وسيط من إجراءات



التوثيق، و (9) الامتثال للأعراف والممارسات التجارية، (10) وجود آليات للتغطية التأمينية من الرسائل غير المأذون بها، و (11) أهمية وقيمة المعلومات الواردة في رسالة البيانات، و (12) توافر طرائق بديلة لتعيين الهوية وتكاليف التنفيذ، و (13) مدى قبول طريقة تعيين الهوية أو عدم قبولها في الصناعة المعنية أو الميدان المعني، في وقت الاتفاق على الطريقة وفي الوقت الذي تبلغ فيه رسالة البيانات، و (14) أي عوامل أخرى ذات صلة.

59- ولا تتضمن المادة 7 تمييزاً بين الحالة التي يرتبط فيها مستعملوا وسائل التجارة الإلكترونية باتفاق بشأن عملية الإبلاغ، والحالة التي لا تتوافر فيها أية علاقة تعاقدية مسبقة بين الأطراف بشأن استعمال وسائل التجارة الإلكترونية، وهكذا يمكن اعتبار أن المادة 7 تحدد مستوى أدنى لتوثيق رسائل البيانات التي يمكن تبادلها في حالة عدم وجود علاقة تعاقدية مسبقة، وأنها في الوقت نفسه، توفر التوجيه بشأن ما يمكن أن يعد بديلاً مناسباً للتوقيع إذا استخدمت الأطراف وسائل الاتصال الإلكترونية في سياق اتفاق بشأن عملية الإبلاغ، وهكذا فإن القصد من القانون النموذجي هو أن يوفر توجيهاً مفيداً في السياق الذي تترك فيه القوانين الوطنية مسألة توثيق رسائل البيانات بالكامل لتقدير الأطراف، وكذلك في السياق الذي لا ينبغي أن تكون فيه اشتراطات التوقيع، التي تحدد عادة بأحكام إلزامية في القانون الوطني، خاضعة للتغيير عن طريق اتفاق الأطراف.

60- وفكرة اتفاق بين منشئ رسالة البيانات والمرسل إليه ينبغي أن تفسر على أنها لا تشمل فحسب الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف المعقودة بين الأطراف التي تتبادل رسائل البيانات مباشرة (أي "اتفاقات الشركاء التجاريين" أو "اتفاقات الاتصال" أو اتفاقات التبادل"، بل تشمل أيضاً الاتفاقات التي يشترك فيها وسطاء مثل الشبكات (أي "اتفاقات الخدمات التي تضم أطرافاً ثالثة") وقد تشمل الاتفاقات المعقودة بين مستعملي وسائل التجارة الإلكترونية والشبكات، "قواعد النظام". أي القواعد والإجراءات الإدارية والتقنية التي ستطبق عند إبلاغ رسائل البيانات. غير أن الاتفاقات المحتملة بين منشئ رسائل البيانات والمرسل إليهم فيما يتعلق باستخدام طريقة توثيق لا تعتبر دليلاً مقنعاً على ما إذا كانت هذه الطريقة موثوقة بما أم لا.

61- ويجدر ملاحظة أنه بموجب القانون النموذجي لا يُقصد من مجرد توقيع رسالة بيانات بواسطة معادل وظيفي للتوقيع الخطي في حد ذاته إضفاء الصحة القانونية على رسالة البيانات، وأما المسألة المتعلقة بما إذا كانت لرسالة البيانات التي استوفت شرط التوقيع الصحة القانونية فينبغي تسويتها في إطار القانون المطبق خارج نطاق القانون النموذجي.





المادة 8 – الاصل

- (1) عندما يشترط القانون تقديم المعلومات او الاحتفاظ بها في شكلها الاصيلي، تستوفي رسالة البيانات هذا الشرط إذا:
 - (أ) وجد ما يعول عليه لتأكيد سلامة المعلومات منذ الوقت الذي انشئت فيه للمرة الاولى في شكلها النهائي، بوصفها رسالة بيانات او غير ذلك.
 - (ب) كانت تلك المعلومات مما يمكن عرضه على الشخص المقرر ان تقدم اليه وذلك عندما يشترط تقديم تلك المعلومات.
- (2) تسري الفقرة (1) سواء اتخذ الشرط المنصوص عليه فيها شكل التزام او اكتفي في القانون بمجرد النص على العواقب التي تترتب على عدم تقديم البيانات او عدم الاحتفاظ بها في شكلها الاصيلي.
- (3) لاغراض الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة (1):
 - (أ) يكون معيار تقدير سلامة المعلومات هو تحديد ما إذا كانت قد بقيت مكتملة ودون تغيير، باستثناء اضافة أي تظهير يطرأ اثناء المجرى العادي للابلاغ والتخزين والعرض.
 - (ب) تقدير درجة التعويل المطلوب على ضوء الغرض الذي انشئت من اجله المعلومات على ضوء جميع الظروف ذات الصلة.
- (4) لا تسري احكام هذه المادة على ما يلي: [.....]

تعليق اللجنة:

62- إذا تم تعريف " الأصل " بوصفه واسطة يتم بها تثبيت المعلومات للمرة الأولى، فسيكون من المستحيل الحديث عن رسائل بيانات أصلية لأن الطرف الذي ترسل إليه رسالة البيانات يتلقى دائماً نسخة عنها. بيد أنه ينبغي وضع المادة 8 في سياق مختلف. إذ أن مفهوم " الأصل " الوارد في المادة 8 مفيد باعتبار أن كثيراً من المنازعات في مجال الممارسة يرتبط بمسألة الطبيعة الأصلية للوثائق، وأنه في التجارة الإلكترونية يشكل شرط تقديم الأصول أحد العقوبات الرئيسية التي يحاول القانون النموذجي إزالتها، وعلى الرغم من أن مفاهيم " الكتابة " و " الأصل " و " التوقيع " قد تتداخل فيما بينها في بعض الولايات القضائية، فإن القانون النموذجي يعني بها باعتبارها ثلاثة مفاهيم منفصلة ومتمايزة. والمادة 8 مفيدة أيضاً في إيضاح مفهومي " الكتابة " و " الأصل " وخصوصاً بالنظر إلى أهميتها لأغراض الإثبات.

63- كما أن المادة 8 ذات صلة بمستندات الملكية والصكوك القابلة للتداول، التي تتسم فيها فكرة الطابع الفريد للأصل بأهمية خاصة. غير أنه لا بد من لفت النظر إلى أنه ليس من المقصود أن يطبق القانون النموذجي على مستندات الملكية والصكوك القابلة للتداول فحسب، أو على مجالات قانونية توجد فيها شروط خاصة فيما يتعلق بتسجيل أو توثيق " المحررات " ومنها مثلاً الأمور الأسرية أو بيع العقارات ومن الأمثلة على الوثائق التي قد تتطلب " أصلاً " الوثائق التجارية مثل وثائق التصديق على الوزن، والشهادات الزراعية، والشهادات على النوعية / الكمية، وتقارير التفتيش، وشهادات التأمين، إلى غير ذلك. وفي حين أن هذه الوثائق غير قابلة للتداول ولا تستعمل لنقل الحقوق أو الملكية، فإن إرسالها دون تغيير، أي في شكلها الاصيلي أمر لا بد منه لتكون للأطراف الأخرى في التجارة



الدولية ثقة في محتوياتها. وفي بيئة قائمة على التعامل الورقي، لا تقبل أنواع هذه الوثائق عادة إلا إذا كانت أصلية للتقليل من إمكانية حدوث تغيير فيها، وهو أمر يصعب اكتشافه في النسخ، توجد عدة وسائل تقنية للشهادة بأن محتويات رسالة بيانات " مطابقة للأصل ". ودون وجود هذا المعادل الوظيفي للشهادة على مطابقة النسخة للأصل، فإن بيع السلع باستخدام وسائل التجارة الإلكترونية سيعوقه اضطرار مصدري تلك الوثائق إلى إعادة إرسال رسائل بياناتهم كل مرة تباع فيها السلع، أو اضطرار الأطراف إلى استعمال الوثائق الورقية لدعم الصفقة القائمة على أسلوب التجارة الإلكترونية.

64- وينبغي اعتبار أن المادة 8 تنص على الحد الأدنى المقبول لشرط الشكل الواجب استيفاؤه في أية رسالة للبيانات لكي تعتبر معادلاً وظيفياً " للأصل ". وينبغي اعتبار أحكام المادة أحكاماً إلزامية، بنفس القدر الذي تعتبر به الأحكام الحالية الخاصة باستعمال المستندات الورقية الأصلية أحكاماً إلزامية. ولكن الإشارة إلى اعتبار اشتراطات الشكل المبينة في المادة 8 " الحد الأدنى المقبول " لا ينبغي تأويلها على أنها تدعو الدول إلى إقرار اشتراطات أشد من تلك الواردة في القانون النموذجي.

65- وتؤكد المادة 8 على أهمية سلامة المعلومات لكي تعتبر المعلومات أصلية، وتحدد معايير ينبغي مراعاتها عند تقييم السلامة عن طريق الإشارة إلى التسجيل المنتظم للمعلومات، وكفالة تسجيل المعلومات دون ثغرات، وحماية البيانات من التحريف. وهي تربط مفهوم الطابع الأصلي بطريقة التوثيق وتركز على طريقة التوثيق اللازم اتباعها لاستيفاء هذا الشرط. كما تركز على العناصر التالية: معيار بسيط بشأن سلامة البيانات، ووصف العناصر التي يتعين أخذها في الحسبان عند تقييم السلامة، وعنصر المرونة أي الإشارة إلى الظروف.

66- وفيما يتعلق بالعبارة الوقت الذي أنشئت فيه للمرة الأولى في شكلها النهائي الواردة في الفقرة (1) (ب)، ينبغي أن يلاحظ أن المقصود بالحكم أن يشمل الحالة التي توضع فيها المعلومات أولاً في شكل وثيقة ورقية ثم تنقل لاحقاً إلى حاسوب. وفي هذه الحالة، ينبغي أن تفسر الفقرة (1) (ب) بأنها تتطلب تأكيدات بأن المعلومات بقيت كاملة ودون تغيير منذ وضعها في شكل وثيقة ورقية، وليس فقط منذ نقلها إلى شكل إلكتروني. غير أنه إذا وضعت عدة مسودات وخزنت قبل وضع الرسالة في شكلها النهائي، فلا ينبغي أن تفسر الفقرة (1) (ب) خطأ بأنها تتطلب تأكيدات بشأن سلامة المسودات.

67- وتحدد الفقرة (3) (أ) معايير تقدير سلامة المعلومات، وهي تحرص على أن تستثنى من التغييرات الإضافات اللازمة إلى رسالة البيانات الأولى " أو الأصلية " مثل حالات التظهير، والتصديق، والتصديق من كاتب عدل، وغير ذلك. وطالما بقيت محتويات رسالة البيانات كاملة ودون تغيير فإن الإضافات اللازمة إلى رسالة البيانات تلك لا تؤثر على " أصليتها " ولذلك عندما يضاف تصديق إلكتروني إلى نهاية رسالة بيانات " أصلية " للشهادة على أنها " مطابقة للأصل " أو عندما تضيف أنظمة حاسوبية آلياً بيانات إلى بداية الرسالة أو نهايتها لتتمكن من إرسالها، تعتبر تلك الإضافات كأنها ورقة إضافية لورقة " أصلية "، أو ظرفاً وطابعاً بريدياً استعمالاً لإرسال الورقة الأصلية.



68- وكما في مواد أخرى من الفصل الثاني من الجزء الأول، ينبغي أن تفهم الكلمة " القانون " الواردة في العبارة الاستهلاكية من المادة 8 على أنها لا تشمل القانون التشريعي أو القانون التنظيمي فحسب، بل تشمل أيضاً القانون القضائي المنشأ والقوانين الإجرائية الأخرى. وفي بلدان معينة من بلدان القانون العام، التي تفسر فيها عادة الكلمة القانون بأنها تشير إلى قواعد القانون العام وليس لاشتراطات القانون التشريعي، ينبغي أن يلاحظ أن المقصود من الكلمة " القانون "، في سياق القانون النموذجي أن تشمل مصادر القانون المختلفة تلك. ولكن لا يقصد من الكلمة " القانون " بحسب استخدامها في القانون النموذجي أن تشمل المجالات القانونية التي لم تصبح جزءاً من قانون دولة ما، والتي يشار إليها أحياناً على نحو غير دقيق إلى حد ما بتعابير من قبيل " lex mercatoria " أي " قانون التاجر ".

69- وقد أدرجت الفقرة (4)، كما كان الحال مع الحكمين المماثلين الوردتين 6 و7، بهدف تعزيز مقبولية القانون النموذجي. وتسلم الفقرة بأن مسألة النص على حالات الاستثناء ينبغي أن تترك للدولة المشرعة، وهذا نهج من شأنه أن يراعي على نحو أفضل الاختلافات في الظروف الوطنية. وغير أنه ينبغي أن يلاحظ أن أهداف القانون النموذجي لن تتحقق إذا استخدمت الفقرة (4) لإقرار حالات استثناء شاملة. ومن شأن كثرة حالات الاستثناء من نطاق المواد من 6 إلى 8 أن تثير عقبات لا حاجة إليها في وجه تطور أساليب الاتصال العصرية، لأن ما يحتوي عليه القانون النموذجي هو مبادئ ونهج أساسية جداً يُتوقع أن تنال قبولاً عاماً.

المادة 9 - قبول رسائل البيانات وحجيتها في الإثبات

- (1) في أية إجراءات قانونية، لا يطبق أي حكم من أحكام قواعد الإثبات من أجل الحيلولة دون قبول رسالة البيانات كدليل اثبات:
 - (أ) لمجرد أنها رسالة بيانات أو.
 - (ب) بدعوى أنها ليست في شكلها الأصلي، إذا كانت في أفضل دليل يتوقع بدرجة معقولة من الشخص الذي يستشهد بها أن يحصل عليه.
- (2) يعطى للمعلومات التي تكون على شكل رسالة بيانات ما تستحقه من حجية في الإثبات. وفي تقدير حجية رسالة البيانات في الإثبات، يولى الاعتبار لجدارة الطريقة التي استخدمت في انشاء أو تخزين أو ابلاغ رسالة البيانات بالتعويل عليها، ولجدارة الطريقة التي استخدمت في المحافظة على سلامة المعلومات بالتعويل عليها، وللطريقة التي حددت بها هوية منشئها ولاي عامل آخر يتصل بالأمر.



تعليق اللجنة:

70- الغرض من المادة 9 هو إقرار مقبولة رسائل البيانات كدليل إثبات في الإجراءات القانونية، والقيمة الإثباتية كليهما معاً لتلك الرسائل، أما فيما يتعلق بالمقبولية، فإن الفقرة (1) التي تبين أنه لا يمنع قبول رسائل البيانات كدليل إثبات في الإجراءات القانونية لا لسبب إلا لأنها في شكل الكتروني. تركز على المبدأ العام الوارد في المادة (4) وهي ضرورة للنص صراحة على انطباقها على مقبولة أدلة الإثبات، وهذا مجال قد تنشأ فيه، في بعض الاختصاصات القضائية، مسائل بالغة التعقيد وتعبير أفضل دليل تعبیر مفهوم وضروري في اختصاصات قضائية تطبق القانون العام. بيد أن مفهوم أفضل دليل يمكن أن يثير قدراً كبيراً من الغموض في النظم القانونية التي لا تعرف فيها هذه القاعدة والدول التي سيعتبر فيها هذا التعبير غير ذي معنى ويحتمل أن يكون مضللاً، قد ترغب في تشريع القانون النموذجي دون الإشارة إلى قاعدة أفضل دليل الواردة في الفقرة (1).

71- وأما فيما يتعلق بتقييم الحجية الإثباتية لرسالة البيانات، فإن الفقرة (2) تقدم توجيهاً مفيداً بشأن كيفية تقدير القيمة الإثباتية لرسائل البيانات (أي تبعاً لما إذا كانت قد أنشئت أو خزنت أو أبلغت بطريقة يعول عليها).

المادة 10 - الاحتفاظ برسائل البيانات

- (1) عندما يقضي القانون بالاحتفاظ بمستندات أو سجلات أو معلومات بعينها، يتحقق الوفاء بهذا المقتضى إذا تم الاحتفاظ برسائل البيانات، شريطة مراعاة الشروط التالية:
 - (أ) تيسر الاطلاع على المعلومات الواردة فيها على نحو يتيح استخدامها في الرجوع اليها لاحقاً.
 - (ب) الاحتفاظ برسالة البيانات بالشكل الذي أنشئت أو أرسلت أو استلمت به أو بشكل يمكن إثبات دقة المعلومات التي أنشئت أو أرسلت أو استلمت.
 - (ج) الاحتفاظ بالمعلومات، ان وجدت، التي تمكن من استبانة منشأ رسالة البيانات وجهة وصولها تاريخ وقت إرسالها واستلامها.
- (2) لا ينسحب الالتزام بالاحتفاظ بالمستندات أو السجلات للفقرة (1) على أية معلومات يكون الغرض الوحيد منها هو التمكين من إرسال الرسالة أو استلامها.
- (3) يجوز للشخص ان يستوفي المقتضى المشار اليه في الفقرة (1) بالاستعانة بخدمات أي شخص آخر، شريطة مراعاة الشروط المنصوص عليها في الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (ج) من الفقرة (1).



تعليق اللجنة:

72- تضع المادة 10 مجموعة من القواعد البديلة للمقتضيات القائمة بشأن تخزين المعلومات (لأغراض مثل المحاسبة أو الضرائب) التي قد تشكل أمام تطوير التبادل التجاري الحديث.

73- والقصد من الفقرة (1) هو بيان الشروط التي يستوفي بموجبها الالتزام بتخزين رسائل البيانات التي قد توجد بمقتضى القانون الواجب التطبيق. وتعيد الفقرة الفرعية (أ) سرد الشروط المحددة بموجب المادة 6 لكي تلبي رسالة البيانات القاعدة التي تقضي بتقديمها " كتابة " أما الفقرة الفرعية (ب) فتؤكد على أنه لا توجد حاجة إلى الاحتفاظ بالرسالة دون تعديل مادامت المعلومات التي تم تخزينها تعكس بدقة رسالة البيانات على النحو الذي أرسلت به. ولن يكون من المناسب اشتراط تخزين المعلومات دون تعديل، إذ يتم عادة فك تشفير الرسائل أو ضغطها أو تحويلها إلى شكل آخر لكي يتم تخزينها.

74- والمقصود من الفقرة الفرعية (ج) هو أن تتناول جميع المعلومات التي قد تدعو الحاجة إلى تخزينها والتي تشمل، باستثناء الرسالة نفسها، بعض معلومات الإرسال التي قد تكون ضرورية لاستبانة الرسالة. والفقرة الفرعية (ج)، بفرضها الاحتفاظ بمعلومات الإرسال المتصلة برسالة البيانات، تضع معياراً أعلى من معظم المعايير الموجودة في إطار القوانين الوطنية. فيما يتعلق بتخزين الرسائل الورقية. بيد أنه لا ينبغي أن يفهم من الفقرة الفرعية أنها تفرض واجب الاحتفاظ بمعلومات الإرسال إضافة إلى المعلومات الواردة في رسالة البيانات عند إنشائها أو تخزينها أو إرسالها. أو المعلومات الواردة في رسالة بيانات منفصلة، كالإقرار بالاستلام، مثلاً. وعلاوة على ذلك، في حين أن بعض معلومات الإرسال هامة ويتعين تخزينها، يمكن استثناء معلومات الإرسال الأخرى دون أن تتعرض سلامة رسالة البيانات للخطر. ولهذا السبب تميز الفقرة الفرعية (ج) بين عناصر معلومات الإرسال الهامة لاستبانة الرسالة وعناصر معلومات الإرسال القليلة جداً التي تتناولها الفقرة (2) (على سبيل المثال، بروتوكولات الاتصال) والتي هي عديمة القيمة فيما يتعلق برسالة البيانات والتي يحذفها عادة الحاسوب المستقبل ألياً من أية رسالة بيانات واردة قبل أن تدخل رسالة البيانات فعلاً نظام معلومات المرسل إليه.

75- وتخزين المعلومات، وخاصة تخزين معلومات الإرسال، قد يقوم به في الواقع شخص غير المنشئ أو المرسل إليه، بل وسيط مثلاً. ومع ذلك فالمقصود أن لا يعفي من يقع عليه التزام الاحتفاظ بمعلومات إرسال معينة من أداء ذلك الالتزام لمجرد أن شبكة الاتصالات التي يشغلها ذلك الشخص الآخر لا تحتفظ بالمعلومات المطلوبة، مثلاً. والمقصود من ذلك هو عدم تشجيع الممارسات السيئة أو سوء التصرف المعتمد. وتنص الفقرة (3) على أنه يجوز للمرسل إليه أو المنشئ أن يستفيد، في الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الفقرة (1)، من خدمات أي طرف ثالث، لا خدمات الوسيط وحده.



الفصل الثالث ابلاغ رسائل البيانات

المادة 11 - تكوين العقود وصحتها

- (1) في سياق تكوين العقود، وما لم يتفق الطرفان على غير ذلك، يجوز استخدام رسائل البيانات للتعبير عن العرض وقبول العرض. وعند استخدام رسالة بيانات في تكوين العقد، لا يفقد صحته أو قابليته للتنفيذ لمجرد استخدام رسالة بيانات لذلك الغرض.
- (2) لا تسري احكام هذه المادة على ما يلي: [.....]

تعليق اللجنة:

76- ليس المقصود بالمادة 11 أن تمس بالقانون بتكوين العقود، بل أن تشجع التجارة الدولية بتوفير المزيد من التيقن القانوني بشأن إبرام العقود بالوسائل الإلكترونية، وهي لا تتناول مسألة تكوين العقود فحسب بل تتناول أيضاً الشكل الذي يمكن التعبير به عن العرض والقبول، وفي بعض البلدان، يمكن اعتبار نص الحكم الذي يكون على غرار الفقرة (1) بأنه مجرد النص على ما هو بديهي، وهو أن العرض والقبول، مثلهما مثل أي تعبير آخر عن الإرادة، يمكن إبلاغهما بأية وسيلة، بما في ذلك رسائل البيانات. بيد أن نص الحكم يعتبر ضرورياً بالنظر إلى حالات انعدام اليقين الباقية في عدد كبير من البلدان فيما إذا كان في الإمكان إبرام العقود على الوجه الصحيح بالوسائل الإلكترونية. وتتأتى تلك الحالات من انعدام اليقين مما يلاحظ في حالات معينة من أن رسائل البيانات التي تتضمن الإعراب عن العرض والقبول قد تنشأ بواسطة حواسيب بدون تدخل مباشر من الإنسان، مما يثير شكوكاً حول الإعراب عن النية من قبل الأطراف، وهناك سبب آخر لحالات عدم اليقين تلك متأصل في وسيلة الإبلاغ وناتج عن عدم وجود وثيقة ورقية.

77- مما قد يكون جديراً بالملاحظة أيضاً أن الفقرة (1) تدعم، في سياق تكوين العقود، مبدأ مجسداً بالفعل في مواد أخرى من القانون النموذجي، مثل المواد 5 و9 و13، التي تقرر جميعها نفاذ المفعول القانوني لرسائل البيانات. غير أن الفقرة (1) لازمة لأن كون الرسائل الإلكترونية ذات قيمة قانونية كدليل وقد تترتب عليها بعض الآثار، بما في ذلك ما هو منصوص عليه في المادتين 9 و13، لا يعني بالضرورة أنها يمكن أن تستخدم بغرض إبرام عقود صحيحة.

78- ولا تتناول الفقرة (1) الحالات التي يبلغ فيها العرض والقبول كلاهما بوسائل إلكترونية فحسب، بل تتناول أيضاً الحالات التي يبلغ فيها إلكترونياً العرض وحده أو القبول وحده. أما بالنسبة إلى زمان ومكان تكوين العقود في الحالات التي يجري التعبير فيها عن عرض أو عن قبول العرض بواسطة رسالة بيانات، فلم تدرج في القانون النموذجي أية قاعدة محددة بغية عدم المساس بالقانون الوطني الساري على تكوين العقود. فقد رئي أن أي نص كهذا قد يتجاوز الهدف من القانون النموذجي. الذي ينبغي أن يقتصر على النص بأن الرسائل الإلكترونية تحقق نفس درجة الدقة القانونية التي تحققها وسائل الإبلاغ الورقية. وإدماج القواعد القائمة حالياً بشأن تكوين العقود بالأحكام الواردة في المادة



15 يهدف إلى تبديد عدم اليقين بشأن زمان ومكان تكوين العقود في الحالات التي يتم فيها تبادل العرض أو القبول إلكترونياً.

79- أما العبارة " وما لم يتفق الطرفان على غير ذلك " التي لا تعدو عن أن تبين ثنائية، في سياق تكوين العقود، الاعتراف باستقلال الأطراف المعرب عنه في المادة 4، فالمقصود منها أن توضح أن ليس الغرض من القانون النموذجي فرض استعمال وسائل الاتصال الإلكترونية على الأطراف الذين يعتمدون على استعمال وسائل الاتصال والإبلاغ القائمة على الورق في إبرام العقود. ومن ثم فإنه لا ينبغي تفسير المادة 11 بأنها تقيد بأي نحو استقلال الأطراف، فيما يخص الأطراف غير المشمولين في نطاق استعمال وسائل الاتصال والإبلاغ الإلكترونية.

80- وأثناء إعداد الفقرة (1)، رُئي الحكم قد يكون له تأثير ضار يؤدي إلى إبطال نصوص أحكام سارية في القانون الوطني من شأنها، لولا ذلك، أن تفرض شكليات محددة لتكوين عقود معينة. ومن هذه الأشكال التوثيق العدلي واشترطات أخرى بشأن " الكتابة "، وقد تستجيب إلى اعتبارات السياسات العامة، مثل الحاجة إلى حماية أطراف معينين من مخاطر محددة أو تحذيرهم منها. ولهذا السبب، تنص الفقرة (2) على أن الدولة المشرعة تستطيع تطبيق الفقرة (1) في بعض الحالات التي ستحدد في التشريع الذي يسن بموجبه القانون النموذجي.

المادة 12 - اعتراف الأطراف برسائل البيانات

- (1) في العلاقة بين منشئ رسالة البيانات والمرسل إليه لا يفقد التعبير عن الإرادة أو غيره من أوجه التعبير مفعوله القانوني أو صحته أو قابليته للتنفيذ لمجرد أنه على شكل رسالة بيانات.
- (2) لا تسري أحكام هذه المادة على ما يلي: [.....]

تعليق اللجنة:

81- أضيفت المادة 12 في مرحلة متأخرة من إعداد القانون النموذجي، اعترافاً بأن المادة 11 تتناول حصراً رسائل البيانات المعنية بإبرام عقد، وأن القانون النموذجي لا يحتوي على أحكام محددة بشأن رسائل البيانات التي لا تتعلق بإبرام العقود بل بأداء الالتزامات التعاقدية (مثلاً، الإشعار بالبضائع المعيبة، وعروض الدفع، والإشعار بالمكان الذي سينفذ فيه العقد، والاعتراف بالدين). وبما أن وسائل الاتصال الحديثة تستخدم في سياق من انعدام اليقين القانوني، فقد ارتئي، إزاء عدم وجود قوانين محددة في معظم البلدان، أن من المناسب ألا يقتصر القانون النموذجي على إرساء المبدأ العام الذي يقتضي عدم التمييز ضد استخدام الاتصال الإلكتروني، كما هو مبين في المادة 5، بل أن يتضمن أيضاً إيضاحات محددة بشأن هذا المبدأ. وليس تكوين العقود سوى واحد من المجالات التي يكون فيها أي إيضاح من هذا النحو مفيداً، والتي تدعو فيها الحاجة إلى ذكر الصلاحية القانونية للإعراب عن الإرادة من طرف واحد. وكذلك ذكر الإشعارات أو البيانات الوقائية الأخرى التي قد تصدر في شكل رسائل بيانات.



82- وكما في حالة المادة 11، ذكر أن المادة 12 لا تعني فرض استعمال وسائل الاتصال والإبلاغ الإلكترونية، بل إثبات صحة استعمال تلك الوسائل، رهناً باتفاق الأطراف على خلاف ذلك، ومن ثم فإنه لا ينبغي استخدام المادة 12 كأساس لفرض التبعات القانونية لرسالة ما على المرسل إليه، إذا كان الاستعمال طريقة غير قائمة على الورق لإرسال تلك الرسالة وقع المفاجأة على المرسل إليه.

المادة 13 - اسناد رسائل البيانات

- (1) تعتبر رسالة البيانات صادرة عن المنشئ إذا كان المنشئ هو الذي أرسلها بنفسه.
- (2) في العلاقة بين المنشئ والمرسل إليه، تعتبر رسالة البيانات أنها صادرة عن المنشئ إذا أرسلت:
 - (أ) من شخص له صلاحية التصرف نيابة عن المنشئ فيما يتعلق برسالة البيانات، أو
 - (ب) من نظام معلومات مبرمج على يد المنشئ أو نيابة عنه للعمل تلقائياً
- (3) في العلاقة بين المنشئ والمرسل إليه، يحق للمرسل إليه أن يعتبر رسالة البيانات أنها صادرة عن المنشئ وأن يتصرف على أساس هذا الافتراض، إذا:
 - (أ) طبق المرسل إليه تطبيقاً سليماً، من أجل التأكد من أن رسالة البيانات قد صدرت عن المنشئ اجراء سبق أن وافق عليه المنشئ لهذا الغرض. أو
 - (ب) كانت رسالة البيانات كما تسلمها المرسل إليه ناتجة عن تصرفات شخص تمكن بحكم علاقته بالمنشئ أو بأي وكيل للمنشئ من الوصول الى طريقة يستخدمها المنشئ لاثبات ان رسالة البيانات صادرة عنه فعلاً.

تعليق اللجنة:

83- يكمن أصل المادة 13 في المادة 5 من قانون الأونستيرال النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية الذي يحدد التزامات مرسل أمر الدفع. والقصد من المادة 13 هو أن تطبق حيث يوجد تساؤلات عما إذا كانت رسالة البيانات قد أرسلت فعلاً من قبل الشخص المبين أنه المنشئ، ففي حالة الإبلاغ بالوسائل الورقية، تنشأ المشكلة نتيجة للزعم بأن توقيع المرسل المفترض مزور. أما فيما يتعلق بالبيئة الإلكترونية، فيمكن أن يكون هناك شخص غير مأذون له قد أرسل الرسالة لكن التوثيق بعلامة شيفرة أو رمز أو ما شابه ذلك يمكن أن يكون صحيحاً. وليس الغرض من المادة 13 هو تعيين الجهة التي تقع عليها المسؤولية، بل هي تتناول إسناد رسائل البيانات بإقامة افتراض بأن رسالة البيانات تعتبر، في ظروف معينة، رسالة من المنشئ، ثم تقيد المادة ذلك الافتراض في الحالة التي يكون فيها المرسل إليه قد علم، أو كان ينبغي أن يكون على علم، بأن رسالة البيانات ليست رسالة المنشئ.

84- وتشير الفقرة (1) إلى المبدأ القائل بأن المنشئ ملزم برسالة البيانات إذا كان قد أرسلها بطريقة فعالة. وتشير الفقرة (2) إلى الحالة التي يرسل فيها الرسالة شخص غير المنشئ ومأذون له بالتصرف نيابة عن المنشئ. وليس المقصود من الفقرة (2) أن تحل محل قانون الوكالة المحلي، إذ أن مسألة ما إن كان الشخص الآخر مأذوناً له فعلاً وقانوناً بالتصرف نيابة عن المنشئ متروكة للقواعد القانونية ذات الصلة خارج إطار القانون النموذجي.



85- وتتناول الفقرة (3) ثلاثة أنواع من الحالات، يستطيع فيها المرسل إليه أن يعول على أن رسالة البيانات هي رسالة المنشئ: أولاً- الحالات التي يطبق فيها المرسل إليه تطبيقاً سليماً إجراء توثيق سبق أن وافق عليه المنشئ، وثانياً- الحالات التي نتجت فيها رسالة البيانات من تصرفات شخص كانت له، بحكم علاقته بالمنشئ، إمكانية الوصول إلى إجراءات التوثيق التي يطبقها المنشئ. وبالنص على أنه يحق 00000 للمرسل إليه أن يعتبر أن رسالة البيانات هي "رسالة المنشئ" يقصد من الفقرة (3) بالاقتران مع الفقرة (4) (أ) الإشارة إلى أن المرسل إليه يستطيع أن يتصرف بناء على الافتراض بأن رسالة البيانات هي رسالة المنشئ إلى حين أن يتلقى إشعاراً من المنشئ بأن رسالة البيانات ليست رسالة المنشئ، أو إلى حين أن يكون قد علم، أو ينبغي له أن يكون قد علم، بأن رسالة البيانات ليست رسالة المنشئ.

86- وبموجب الفقرة (3) (أ) يفترض أن الرسالة هي رسالة المنشئ، إذا طبق المرسل إليه أي إجراء توثيق سبق أن وافق عليه المنشئ وأدى ذلك التطبيق إلى التحقيق على نحو سليم من أن المنشئ هو المصدر الذي وردت منه الرسالة. ولا يشمل ذلك الحالة التي يكون فيها إجراء التوثيق قد تم الاتفاق عليه بين المنشئ والمرسل إليه فقط، بل يشمل أيضاً على الحالات التي يكون فيها المنشئ قد حدد، من طرف واحد نتيجة أو لاتفاق مع وسيط، إجراء ووافق على أن يكون ملزماً بأية رسالة بيانات تفي بالاشتراطات المناظرة لذلك الإجراء. ومن ثم فإن المقصود أن تشمل الفقرة (3) (أ) الاتفاقات التي تكون قد أصبحت سارية المفعول لا من خلال الاتفاق المباشر بين المنشئ والمرسل إليه. بل من خلال مشاركة طرف ثالث من مقدمي الخدمات بيد أنه ينبغي الإشارة إلى أن الفقرة (3) (أ) لا تطبق إلا حين يكون الاتصال بين المنشئ والمرسل إليه قائماً على اتفاق مسبق، وإلى أنها لا تطبق في بيئة مفتوحة.

87- ومفعول الفقرة (3) (ب)، مقرونة بالفقرة (4) (ب)، هو أن المنشئ أو المرسل إليه، حسبما يكون الحال، مسؤول عن أية رسالة بيانات غير مأذون بها يمكن البرهان على أنها أرسلت نتيجة لإهمال ذلك الطرف.

88- ولا ينبغي أن يساء تفسير الفقرة (4) (أ) بأنها تعفي المنشئ من عواقب إرسال رسالة بيانات، بأثر رجعي، بصرف النظر عما إن كان المرسل إليه قد تصرف على افتراض أن رسالة البيانات هي رسالة المنشئ، وليس المقصود من الفقرة (4) أن تنص على أن تلقي إشعار بموجب الفقرة الفرعية (أ) يبطل الرسالة الأصلية بأثر رجعي. فبموجب الفقرة الفرعية (أ). يعفى المنشئ من أثر الرسالة الإلزامي قد وقعت تلقي الإشعار لا قبل ذلك الوقت. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن يفهم من الفقرة (4) أنها تسمح للمنشئ بأن يتجنب التقيد برسالة البيانات بأن يرسل إشعاراً إلى المرسل إليه بموجب الفقرة الفرعية (أ)، في حالة تكون فيها رسالة البيانات قد أرسلت بالفعل من المنشئ ويكون المرسل إليه قد طبق فيها على نحو سليم إجراءات توثيق تم الاتفاق عليها أو معقولة. وإذا استطاع المرسل إليه أن يثبت أن الرسالة هي رسالة المنشئ فإن الفقرة (1) وليست الفقرة (4) (أ) هي التي تطبق. وبشأن معنى عبارة "فترة معقولة" فإن الإشعارات ينبغي أن يكون بحيث يتيح للمرسل إليه وقتاً كافياً للاستجابة، وعلى سبيل المثال في حالة التوريد عند الاحتياج حيث ينبغي إعطاء المرسل إليه ما يكفي من الوقت لتعديل خط إنتاجه.



89- وفيما يتعلق بالفقرة (4) (ب)، ينبغي أن يلاحظ أن القانون النموذجي يمكن أن يؤدي إلى نتيجة هي أن يحق للمرسل إليه أن يعول على رسالة البيانات بمقتضى الفقرة (3) (أ)، إذا طبق على نحو صحيح إجراءات التوثيق المتفق عليها، حتى إذا كان يعلم أن رسالة البيانات ليست هي رسالة المنشئ. وقد رُئي عموماً لدى إعداد القانون النموذجي أن مخاطرة حدوث هذا الوضع ينبغي قبولها. بهدف الحفاظ على إمكانية التعويل على إجراءات التوثيق.

90- والمقصود من الفقرة (6) هو منع المنشئ من أن يتبرأ من الرسالة بعد إرسالها. إلا إذا كان المرسل إليه يعلم، أو كان ينبغي أن يعلم، أن رسالة البيانات ليست هي رسالة المنشئ. ويقصد من الفقرة (5)، فضلاً عن ذلك، أن تتناول الأخطاء التي تنشأ في محتوى الرسالة نتيجة لأخطاء في عملية الإرسال.

91- وتتناول الفقرة (6) مسألة ازدواج رسائل البيانات عن طريق الخطأ، وهي مسألة ذات أهمية عملية كبيرة، وتضع الفقرة معيار العناية الذي ينبغي أن يطبقه المرسل إليه لتمييز النسخة المكررة خطأً من رسالة البيانات عن رسالة البيانات المنفصلة.

92- وقد كانت المشاريع الأولى للمادة 13 تحتوي على فترة إضافية تعبر عن المبدأ القائل بأن إسناد تحرير رسالة البيانات إلى المنشئ لا ينبغي أن يمس بالتبعات القانونية لتلك الرسالة، وهي عواقب ينبغي أن تحددها قواعد مطبقة أخرى من قواعد القانون الوطني. ورُئي لاحقاً أنه لا ضرورة للتعبير عن ذلك المبدأ في القانون النموذجي ولكن ينبغي أن يذكر في هذا الدليل.

المادة 14 - الاقرار بالاستلام

- (1) تنطبق الفقرات من (2) الى (4) من هذه المادة عندما يكون المنشئ قد طلب من المرسل اليه، وقت او قبل توجيه رسالة البيانات، او بواسطة تلك الرسالة، توجيه اقرار باستلام رسالة البيانات، او اتفق معه على ذلك.
- (2) إذا لم يكن المنشئ قد اتفق مع المرسل اليه على ان يكون الاقرار بالاستلام وفق شكل معين او على ان يتم بطريقة معينة، يجوز الاقرار بالاستلام عن طريق:
 - (أ) أي ابلاغ من جانب المرسل اليه سواء اكان بوسيلة الية او باية وسيلة اخرى، أو
 - (ب) أي سلوك من جانب المرسل اليه.وذلك بما يكون كافياً لاعلام المنشئ بوقوع استلام رسالة البيانات.
- (3) إذا كان المنشئ قد ذكر ان رسالة البيانات مشروطة بتلقي ذلك الاقرار بالاستلام، تعامل رسالة البيانات وكأنها لم ترسل اصلاً الى حين ورود الاقرار.
- (4) إذا لم يكن المنشئ قد ذكر ان رسالة البيانات مشروطة بتلقي الاقرار بالاستلام، ولم يتلق المنشئ ذلك الاقرار في غضون الوقت المحدد او المتفق عليه، او في غضون وقت معقول إذا لم يكن قد تم تحديد وقت معين او الاتفاق عليه، فان المنشئ:
 - (أ) يجوز له ان يوجه الى المرسل اليه اشعاراً يذكر فيه انه لم يتلق أي اقرار بالاستلام ويحدد فيه وقتاً معقولاً يتعين في غضون ذلك الاقرار.



- (ب) يجوز له اذا لم يرد الاقرار بالاستلام في غضون الوقت المحدد في الفقرة الفرعية (أ) بعد توجيه اشعار الى المرسل اليه ، ان يعامل رسالة البيانات كأنها لم ترسل اصلا ، او يلجأ الى التمسك بما قد يكون له من حقوق اخرى .
- (5) عندما يتلقى المنشئ اقرار باستلام من المرسل اليه، يفترض ان المرسل اليه قد استلم رسالة البيانات ذات الصلة، ولا ينطوي هذا الافتراض ضمنا على ان رسالة البيانات التي ارسلت تتطابق مع الرسالة التي وردت.
- (6) عندما يذكر الاقرار بالاستلام الذي يرد ان رسالة البيانات ذات الصلة قد استوفت الشروط الغنية سواء المتفق عليها او المحددة في المعايير المعمول بها، يفترض ان تلك الشروط قد استوفيت.
- (7) لا تتعلق هذه المادة الا بارسال رسالة البيانات او استلامها، ولا يقصد منها ان تعالج العواقب القانونية التي قد تترتب سواء على رسالة البيانات او على الاقرار باستلامها.

تعليق اللجنة:

93- إن استخدام الإقرارات العملية هو قرار تجاري يتخذه مستعملو وسائل التجارة الإلكترونية، ولا يقصد القانون النموذجي أن يفرض استعمال مثل هذا الإجراء. بيد أنه مراعاة للقيمة التجارية لنظام الإقرار بالاستلام وللاستخدام الواسع النطاق لهذه النظم في سياق التجارة الإلكترونية، رئي أن يتناول القانون النموذجي عدداً من المسائل القانونية الناشئة عن استخدام إجراءات الإقرار. والجدير بالذكر أن مفهوم " الإقرار " يستخدم أحياناً على نحو يشمل عدة إجراءات متنوعة، تتدرج من مجرد إقرار باستلام رسالة غير محددة، إلى إعراب عن الاتفاق على مضمون رسالة بيانات محددة. وفي أحوال كثيرة، يكون إجراء الإقرار موازياً للنظام المعروف بالصيغة " مطلوب إشعار بالاستلام " في النظم البريدية. وقد يكون الإقرار بالاستلام لازماً في عدة صكوك متنوعة، مثلاً في رسالة البيانات نفسها وفي اتفاقات الإبلاغ الثنائية الطرف أو المتعددة الأطراف أو في ما يسمى " قواعد النظام ". وينبغي أن يكون ماثلاً في الأذهان أن التنوع بين إجراءات الإقرار ينطوي على تباين التكاليف المتعلقة بها. وتستند أحكام المادة 14 إلى الافتراض بأن إجراءات الإقرار ينبغي لها أن تخضع لتقدير المنشئ وليس القصد من المادة 14 تناول التبعات القانونية التي قد تنجم عن إرسال إقرار بالاستلام، ماعدا إثبات استلام رسالة البيانات، وعلى سبيل المثال، حين يرسل منشئ ما عرضاً في رسالة بيانات ويطلب إقراراً بالاستلام، فإن الإقرار بالاستلام لا يعدو أن يثبت بالدليل أن العرض قد استلم. وأما التساؤل عما إذا كان من شأن إرسال ذلك الإقرار أن يعد مقبولاً للعرض أو لا، فهو مسألة لا يتناولها القانون النموذجي بل قانون العقود خارج نطاق القانون النموذجي.

94- والغرض من الفقرة (2) هو إثبات صحة الإقرار بواسطة أي إبلاغ أو تصرف من جانب المرسل إليه (مثال ذلك، شحن البضائع كإقرار باستلام أمر الشراء) حيثما لا يكون المنشئ قد اتفق مع المرسل إليه على أن يكون الإقرار في شكل معين. وأما الحالة التي يكون فيها المنشئ قد طلب من طرفه هو وحده أن يكون الإقرار في شكل معين، فلم تتناول صراحة المادة 14، مما يترتب عليه تبعه محتملة في أن الاشتراط الأحادي الطرف من جانب المنشئ بخصوص شكل الإقرار، لن يمس بحق المرسل إليه في الإقرار بالاستلام بأي إبلاغ أو تصرف كافيين لإعلام المنشئ بأن الرسالة قد استلمت. ومثل هذا التفسير للفقرة (2) يجعل من الضروري بصفة خاصة التأكيد في القانون النموذجي على التمييز



بين نتائج الإقرار باستلام رسالة بيانات وأي إبلاغ يتم رداً على مضمون رسالة البيانات وهو سبب يوجب الحاجة إلى الفقرة (7).

95- أما الفقرة (3) التي تتناول الحالة التي يكون المنشئ قد ذكر فيها أن رسالة البيانات مشروطة بتلقي الإقرار، فإنها تنطبق سواء كان المنشئ قد ذكر أم لم يذكر أن الإقرار ينبغي أن يرد في غضون وقت معين.

96- والغرض الذي ترمي إليه الفقرة (4) هو تناول الوضع الأشيع الذي يطلب فيه إقرار بدون أن يكون هناك أي نص من المنشئ على أن رسالة البيانات ستكون غير سارية المفعول إلى حين استلام الإقرار. ومثل هذا الحكم لازم لتحديد النقطة الزمنية التي يكون فيها منشئ رسالة البيانات الذي طلب إقراراً بالاستلام في حل من أية آثار قانونية تترتب على إرسال رسالة البيانات تلك إذا لم يتم استلام الإقرار المطلوب. وكمثال على وضع واقعي يكون فيه من المفيد بصفة خاصة وجود حكم على نسق الفقرة (4)، هو أن منشئ عرض التعاقد الذي لم يتلق من الشخص المرسل إليه العرض الإقرار المطلوب، قد يحتاج إلى معرفة النقطة الزمنية التي تكون له بعدها حرية تحويل العرض إلى طرف آخر. وجدير بالملاحظة أن هذا الحكم لا يشكل أي التزام المنشئ، بل يضع فقط وسيلة يستطيع المنشئ بواسطتها، إذا رغب في ذلك، توضيح صيغته في الحالات التي لا يكون فيها قد استلم الإقرار المطلوب. وجدير بالملاحظة كذلك، أن هذا الحكم لا يشكل أي التزام على شخص المرسل إليه رسالة البيانات الذي يكون، في معظم الحالات، حراً في التعويل أو عدم التعويل على أية رسالة بيانات معينة، شريطة أن يتحمل مجازفة أن تكون رسالة البيانات غير صالحة للتعويل عليها بسبب عدم وجود إقرار بالاستلام. بيد أن المرسل إليه يتمتع بالحماية لأن المنشئ الذي لا يتلقى الإقرار المطلوب قد لا يقوم تلقائياً بمعاملة رسالة البيانات على أنها لم تبث على الإطلاق، دون أن يوجه إلى المرسل إليه إشعاراً إضافياً. والإجراء الوارد في وصفه الفقرة (4) يخضع تماماً للمنشئ. وعلى سبيل المثال، عندما يرسل المنشئ رسالة بيانات كان يتعين تلقيها، بموجب الاتفاق بين الأطراف، بحلول وقت محدد، ويطلب المنشئ إقراراً بالاستلام، لا يمكن للمرسل إليه أن ينكر الحقيقة القانونية للرسالة بمجرد الامتناع عن الإقرار المطلوب.

97- والافتراض القابل للدحض الذي تقيمه الفقرة (5) لازم لنشوء التيقن، ومن شأنه أن يكون مفيداً في سياق الإبلاغ الإلكتروني بين الأطراف الذين لا يرتبطون باتفاق شركاء تجاريين. وينبغي أن تقرأ المجلة الثانية من الفقرة (5) مقترنة بالفقرة (5) من المادة 13، التي تحدد الشروط التي تكون بموجبها الأرجحية لنص رسالة البيانات بصيغته المتلقاه، في حالة وجود عدم اتساق بين نص الرسالة بصيغته المرسله ونصها بصيغته المتلقاه.

98- وتطابق الفقرة (6) نوعاً ما من أنواع الإقرار، ومنها على سبيل المثال رسالة تبادل البيانات إلكترونياً لأغراض الإدارة والتجارة والنقل "الإديفاكت" (EDIFACT) التي تثبت أن رسالة البيانات المتلقاة صحيحة من حيث تركيبها اللغوي، أي أنها يمكن معالجتها بواسطة حاسوب مستقبل. أما الإشارة إلى الشروط التقنية التي تفسر أساساً على أنها "تركيب جمل البيانات" في سياق الاتصال بواسطة التبادل الإلكتروني للبيانات، فقد تكون أقل صلة في سياق استخدام وسائل الاتصال الأخرى مثل البرقيات أو التلكسات. وبالإضافة إلى الاتساق فحسب مع قواعد "تركيب جمل البيانات"، قد



تشمل الشروط التقنية المبينة في المعايير الواجب تطبيقها، مما تشمله، على سبيل المثال، استخدام إجراءات التحقق من سلامة مضمون رسائل البيانات.

99- وأما الفقرة (7) فالحقصد منها تبديد ما قد يوجد من انعدام اليقين تجاه الأثر القانوني لإقرار بالاستلام. فعلى سبيل المثال تبين الفقرة (7) أنه ينبغي عدم الخلط بين الإقرار بالاستلام وأي إبلاغ ذي صلة بمحتويات الرسالة المقر باستلامها.

المادة 15 - زمان ومكان ارسال واستلام رسائل البيانات

- (1) ما لم يتفق المنشئ والمرسل اليه على خلاف ذلك، يقع ارسال رسالة البيانات عندما تدخل الرسالة نظام معلومات لا يخضع لسيطرة المنشئ، او سيطرة الشخص الذي أرسل رسالة البيانات نيابة عن المنشئ.
- (2) ما لم يتفق المنشئ والمرسل اليه على غير ذلك، يتحدد وقت استلام رسالة البيانات على النحو التالي:
 - (أ) إذا كان المرسل اليه قد عين نظام معلومات لغرض استلام رسائل البيانات يقع الاستلام:
" 1 " وقت دخول رسالة البيانات نظام المعلومات المعين. أو
" 2 " وقت استرجاع المرسل اليه لرسالة البيانات، إذا ارسلت رسالة البيانات الى نظام معلومات تابع للمرسل اليه ولكن ليس هو النظام الذي م تعينه.
 - (ب) إذا لم يعين المرسل اليه نظام معلومات، يع الاستلام عندما تدخل رسالة البيانات نظام معلومات تابعا للمرسل اليه.
- (3) تنطبق الفقرة (2) ولو كان المكان الذي يوجد فيه نظام المعلومات مختلفا عن المكان الذي يعتبر ان رسالة البيانات استلمت فيه بموجب الفقرة (4).
- (4) ما لم يتفق المنشئ والمرسل اليه على غير ذلك يعتبر ان رسالة البيانات ارسلت من المكان الذي يقع فيه مقر عمل المنشئ، ويعتبر انها استلمت في المكان الذي يقع فيه مقر عمل المرسل اليه. ولأغراض هذه الفقرة:
 - (أ) إذا كان للمنشئ او المرسل اليه أكثر من مقر عمل واحد، كان مقر العمل هو المقر الذي له أوثق علاقة بالمعاملة المعنية، او مقرا لعمل الرئيسي إذا لم توجد مثل تلك المعاملة.
 - (ب) إذا لم يكن للمنشئ او المرسل اليه مقر عمل، يشار من ثم الى محل اقامته المعتاد.
- (5) لا تنطبق احكام هذه المادة على ما يلي: [.....]



تعليق اللجنة:

100- نتجت المادة 14 عن الاعتراف بأن من المهم لأعمال العديد من الأحكام القانونية القائمة، تقدير زمان ومكان استلام المعلومات. وقد جعل استخدام تقنيات الاتصال الإلكتروني من الصعب التيقن من ذلك. ومن الشائع أن يتصل مستعملو تقنيات التجارة الإلكترونية من دولة إلى أخرى دون معرفة موقع نظم المعلومات التي تم الاتصال عن طريقها. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتغير موقع بعض نظم الاتصال دون أن يكون أي من الأطراف على علم بالتغيير. ولذلك يقصد من القانون النموذجي أن ينص على أن موقع نظم المعلومات غير ذي صلة بالأمر، وأن يحدد معياراً أكثر موضوعية مثل مكان الأعمال التجارية للأطراف، وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أنه لا يقصد من المادة 15 أن تنشئ قاعدة تتعلق بتنزع القوانين.

101- تحدد الفقرة (1) وقت إرسال رسالة البيانات بأنه وقت دخول الرسالة نظاماً للمعلومات خارج سيطرة المنشئ قد يكون نظام المعلومات التابع لوسيط أو نظام معلومات تابعاً للمرسل إليه. كما أن مفهوم الإرسال يشير إلى بدء البث الإلكتروني لرسالة البيانات. أما حيث أن يكون " الإرسال " مصطلحاً له بالفعل معنى ثابت فينبغي أن يلاحظ أن المادة 15 يقصد منها أن تكمل القواعد الوطنية المتعلقة بالإرسال وليس أن تحل محلها. وإذا تم حدوث الإرسال عندما تصل رسالة البيانات إلى نظام معلومات تابع للمرسل إليه، فإن الإرسال بموجب الفقرة (1) والتلقي بموجب الفقرة (2) يكونان متزامنين، إلا عندما توجه رسالة البيانات إلى نظام معلومات تابع للمرسل إليه لا يكون هو نظام المعلومات الذي عينه المرسل إليه بموجب الفقرة (2) (أ).

102- وتتناول الفقرة (2)، التي يقصد منها تحديد وقت تلقي رسالة البيانات، الوضع الذي يعين فيه المرسل إليه من جانبه وحده نظام معلومات محدد لتلقي الرسالة (وفي هذه الحالة فإن النظام المعين قد يكون أو لا يكون نظام معلومات تابعاً للمرسل إليه) والذي تصل فيه رسالة البيانات إلى نظام معلومات تابع للمرسل إليه ليس هو النظام المعين. وفي هذه الحالة، ويقصد من القانون النموذجي، بعبارة " نظام معلومات معين " أن يشمل نظاماً عين خصيصاً من قبل طرف ما، كما في الحالة التي يحدد فيها عرض ما، صراحة العنوان الذي ينبغي أن يرسل إليه القبول، فإن مجرد الإشارة إلى عنوان بريد الكتروني أو نسخة برقية على ورقة ذات ترويسة أو وثيقة أخرى ينبغي ألا يعتبر تعييناً صريحاً لنظام أو أكثر من نظم المعلومات.

103- ويستلقت الانتباه إلى مفهوم " الدخول " في نظام المعلومات، الذي يستخدم في كل من تعريف إرسال رسالة البيانات وتعريف تلقيها. فرسالة البيانات تدخل نظام المعلومات في الوقت الذي تصبح فيه متوفرة للمعالجة داخل ذلك النظام، وسواء كانت رسالة البيانات التي تدخل نظام المعلومات مفهومة أو قابلة للاستعمال من جانب المرسل إليه أم لا، فهذا أمر يخرج عن نطاق القانون النموذجي. ولا يقصد من القانون النموذجي أن يبطل أحكام القانون الوطني التي يمكن أن يكون فيها تلقي الرسالة قد تم وقت وصول الرسالة إلى مجال المرسل إليه، بغض النظر عما إذا كانت الرسالة مفهومة أو قابلة للاستعمال من جانب المرسل إليه أم لا. كما لا يقصد من القانون النموذجي أن يتعارض مع الأعراف التجارية التي يعتبر بموجبها أن بعض الرسائل المرمزة قد تم تلقيها حتى قبل أن تكون قابلة للاستعمال من جانب المرسل إليه أو مفهومة بالنسبة له، ورئي أنه لا ينبغي للقانون النموذجي أن



يضع اشتراطاً أكثر شدة مما يوجد حالياً في الوسط الورقي الأساس، حيث يمكن اعتبار الرسالة متلقاة حتى إن لم تكن مفهومة للمرسل إليه أو لم يقصد أن تكون مفهومة له (على سبيل المثال، حيثما ترسل بيانات مشفرة إلى وديع بغرض واحد هو الحفظ في سياق حماية حقوق ملكية فكرية).

104- وينبغي ألا تعتبر رسالة البيانات أنها قد أرسلت بمجرد أنها وصلت إلى نظام المعلومات التابع للمرسل إليه ولكنها لم تدخله. وجدير بالملاحظة أن القانون النموذجي لا يتناول صراحة مسألة حدوث خلل في نظم المعلومات كأساس للمسؤولية. وبصورة خاصة، عندما يكون نظام المعلومات التابع للمرسل إليه لا يعمل على الإطلاق أو يعمل بصورة سيئة أو لا تستطيع رسالة البيانات أن تدخل إليه بينما يعمل بصورة صحيحة (مثال ذلك، في حالة النسخة اللاسلكية التي تكون مشغولة على الدوام)، فإن الإرسال لا يتم بموجب القانون النموذجي. ورئي أثناء إعداد القانون النموذجي أنه ينبغي ألا يلقي على عاتق المرسل إليه الالتزام المرهق المتعلق بإبقاء نظامه عاملاً في جميع الأوقات كحكم عام.

105- والقصد من الفقرة (4) هو تناول مكان تلقي رسالة البيانات. والسبب الرئيسي في إدراج قاعدة تتعلق بمكان تلقي رسالة البيانات هو تناول ظرف تتميز به التجارة الإلكترونية قد لا تتناوله على نحو ملائم القوانين القائمة، أي أن نظام المعلومات الخاص بالمرسل إليه والذي يتم تلقي رسالة البيانات فيه أو استرجاعها منه، كثيراً ما يكون موجوداً في نطاق ولاية قضائية غير تلك التي يوجد فيها المرسل إليه نفسه. وتعليل هذا الحكم هو بالتالي التأكد من ألا يكون مكان وجود نظام للمعلومات، هو العنصر الفاصل، بل أن تكون هناك صلة معقولة بين المرسل إليه والمكان الذي يعتبر مكان التلقي. وأن يتسنى للمنشئ التحقق من ذلك المكان بسهولة. وجدير بالملاحظة أن القانون النموذجي لا يحتوي على أحكام محددة بخصوص كيفية تعيين نظام للمعلومات أو ما إذا كان من المستطاع إجراء تغيير بعد هذا التعيين من جانب المرسل إليه.

106- وجدير بالملاحظة أن الفقرة (4) التي تتضمن إشارة إلى " المعاملة الأصلية " يقصد منها أن تشير إلى المعاملات الأصلية الفعلية والمتوقعة على السواء. أما الإشارات إلى " مكان العمل " و " مكان العمل الرئيسي " و مكان الإقامة المعتاد " ، فقد اعتمدت لجعل النص متمشياً مع المادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع.

107- ومن تأثير الفقرة (4) أنها تدخل تمييزاً بين مكان تلقي المعتبر والمكان الذي تصل إليه بالفعل رسالة البيانات وقت تلقيها بموجب الفقرة (2). وينبغي ألا يفسر هذا التمييز على أنه توزيع للمخاطر بين المنشئ والمرسل إليه في حالة تلف رسالة البيانات أو فقدانها في الفترة الواقعة بين تلقيها بموجب الفقرة (2) ووقت وصولها إلى مكان تلقيها بموجب الفقرة (4). وكل ما تفعله الفقرة (4) هو مجرد إقرار قرينة افتراض لا يحض بخصوص حقيقة قانونية، تستعمل حينما تقضي مجموعة أخرى من المواد القانونية (على سبيل المثال، بشأن تكوين العقود أو تنازع القوانين) بتعيين مكان تلقي رسالة البيانات. بيد أنه رئي أثناء إعداد القانون النموذجي أن إدخال مكان معتبر لتلقي رسالة البيانات يكون مميزاً عن المكان الذي تصله رسالة البيانات وقت تلقيها سيكون غير مناسب خارج سياق حالات البت المحوسب (على سبيل المثال، في سياق برقية أو توكس)، وهكذا فإن نص الحكم محدود في نطاقه بحيث لا يشمل سوى عمليات البت المحوسب لرسائل البيانات، وهناك تفيد آخر يرد في الفقرة



(5) التي تستعيد حكماً مدرجاً من قبل في المواد 6 و7 و8 و11 و12 (انظر الفقرة 69 أعلاه) بحماية البيئة.

الجزء الثاني - التجارة الالكترونية في مجالات محددة

الفصل الاول - نقل البضائع

المادة 16 - الأفعال المتصلة بنقل البضائع

- مع عدم الاخلال باحكام الجزء الاول من هذا القانون، ينطبق هذا الفصل على أي فعل يكون مرتبطاً بعقد لنقل البضائع او يضطلع به تنفيذا لهذا العقد، بما في ذلك على سبيل البيان لا الحصر:
- (أ) " 1 " التزويد بعلامات البضائع او عددها او كميتها او وزنها .
- " 2 " بيان طبيعة البضائع او قيمتها، او الاقرار بها.
- " 3 " اصدار ايصال بالبضائع.
- " 4 " تأكيد ان البضائع قد جرى تحميلها.
- (ب) " 1 " ابلاغ أي شخص بشروط العقد واحكامه
- " 2 " اعطاء التعليمات الى الناقل
- (ج) " 1 " المطالبة بتسليم البضائع
- " 2 " الاذن بالافراج عن البضائع
- " 3 " الاخطار بوقوع هلاك او تلف للبضائع.
- (د) توجيه أي اخطار او اقرار اخر يتعلق بتنفيذ العقد
- (هـ) التعهد بتسليم البضائع الى شخص معين بالاسم او الى شخص مرخص له بالمطالبة بالتسليم.
- (و) منح حقوق في البضائع او اكتسابها او التخلي عنها او التنازل عنها او نقلها او تداولها.
- (ز) اكتساب او نقل الحقوق والواجبات التي ينص عليها العقد.

المادة 17 - مستندات النقل

- (1) رهنا بأحكام الفقرة (3)، عندما يشترط القانون تنفيذ أي فعل من الأفعال المشار اليها في المادة 16 باستخدام الكتابة او باستخدام مستند الورق يستوفى ذلك الشرط إذا نفذ بالفعل باستخدام رسالة بيانات واحدة او أكثر.
- (2) تسري الفقرة (1) سواء اتخذ الشرط المنصوص عليه فيها شكل التزام او اكتفي في القانون بمجرد النص على العواقب التي تترتب على التخلف أما عن تنفيذ الفعل كتابة او عن استخدام مستند ورقي.
- (3) اذا وجب منح حق او اسناد التزام الى شخص معين دون سواء واذا اشترط القانون من اجل تنفيذ ذلك ان ينقل ذلك الحق او الالتزام الى ذلك الشخص بتحويل او استخدام مستند ورقي يستوفى





- ذلك الشرط اذا نقل ذلك الحق او الالتزام باستخدام رسالة بيانات واحدة او اكثر شريطة استخدام وسيلة يمكن التعويل عليها لجعل رسالة البيانات او رسائل البيانات المذكورة فريدة من نوعها.
- (4) لاغراض الفقرة (3)، تقدر درجة التعويل المطلوب على ضوء الغرض الذي من اجله نقل الحق او الالتزام وعلى ضوء جميع الظروف، بما في ذلك أي اتفاق يكون متصلا بالأمر.
- (5) متى استخدمت رسالة بيانات واحدة او أكثر لتنفيذ أي فعل من الأفعال الواردة في الفقرتين الفرعيتين (و) و (ز) من المادة 16 لا يكون أي مستند ورقي يستخدم لتنفيذ أي فعل من تلك الأفعال صحيحا ما لم يتم العدول عن استخدام رسائل البيانات والاستعاضة عن ذلك باستخدام مستندات ورقية. ويجب في كل مستند ورقي يصدر في هذه الاحوال ان يتضمن اشعارا بذلك العدول. ولا يؤثر الاستعاضة عن رسائل البيانات بمستندات ورقية على حقوق او التزامات الطرفين المعنيين.
- (6) إذا انطبقت قاعدة قانونية إلزاميا على عقد لنقل البضائع يتضمنه مستند ورقي او يثبتته مستند ورقي، فلا يجوز اعتبار تلك القاعدة متعذرة التطبيق على هذا العقد لنقل البضائع الذي تثبته رسالة بيانات واحدة او أكثر لمجرد ان العقد تثبته رسالة او رسائل البيانات هذه بدلا من ان يثبتته مستند ورقي.
- (7) لا تسري احكام هذه المادة على ما يلي: [.....]

.....
انتهت الوثيقة





كيفية البدء في تعدين العملات المشفرة؟

How to Start Mining Cryptocurrency?





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





مرشد للبداية

يُعد تعدين العملات الرقمية Cryptocurrency mining من أشهر طرق ربح العملات الرقمية مثل بيتكوين Bitcoin وإيثريوم Ethereum. إذا كنت جديداً في مجال التعدين، فقد يبدو الأمر شاقاً، لكن لا تقلق، فهذا الدليل سيشرح كل ما تحتاج لمعرفته للبدء.

1. Understanding Cryptocurrency Mining

1. فهم تعدين العملات المشفرة

التعدين Mining هو معالجة المعاملات وإضافتها إلى سجل/ دفتر بلوكتشين blockchain ledger. حيث يتضمن استخدام حواسيب قوية لحل ألغاز رياضية معقدة complex mathematical puzzles. ويتنافس المُعدّنون على حل هذه الألغاز، وأول من ينجح في ذلك يُضاف كتلة جديدة إلى بلوكتشين، ويُكافأ بعملية مشفرة.

2. Choosing the Right Cryptocurrency

2. اختيار العملة المشفرة المناسبة

قبل البدء بالتعدين، عليك تحديد العملة الرقمية التي ترغب بتعدينها. تختلف خوارزميات التعدين باختلاف العملات، وبعضها أسهل في التعدين من غيرها. بيتكوين Bitcoin وإيثريوم Ethereum هما الأكثر شيوعاً، ولكن هناك أيضاً عملات أخرى مثل لايتكوين Litecoin ومونيرو Monero ورافينكوين Ravencoin وهي خيارات فعّالة.

- بيتكوين (Bitcoin) (BTC): العملة المشفرة الأكثر شهرة، ولكن صعوبة تعدينها عالية للغاية.
- الإيثريوم (Ethereum) (ETH): عملة شائعة ذات خوارزمية تعدين يمكن الوصول إليها نسبياً، وخاصةً باستخدام وحدات معالجة الرسومات GPUs.
- لايتكوين (Litecoin) (LTC): غالباً ما يُنظر إليه على أنه الفضة مقابل ذهب البيتكوين، حيث يُعد تعدين لايتكوين أسهل من تعدين البيتكوين.

3. Hardware Needed for Mining

3. العتاد اللازم للتعدين

التعدين العملات المشفرة، ستحتاج إلى العتاد hardware والأجهزة المناسبة. بناءً على نوع العملة المشفرة التي تختار تعدينها، ستحتاج إلى أنواع مختلفة من المعدات:



• **أجهزة تعدين ASIC Miners:** وهي أجهزة متخصصة مصممة لتعدين عملات رقمية محددة، مثل بيتكوين. تقدم هذه الأجهزة أفضل أداء، لكنها باهظة الثمن.

• **أجهزة التعدين بوحدات معالجة الرسومات (GPU) GPU Mining Rigs:** تُستخدم وحدات معالجة الرسومات (GPUs) غالبًا لتعدين العملات البديلة مثل الإيثريوم. فهي توفر مرونةً وأرخص من الدوائر المتكاملة المُخصصة للتطبيقات (ASICs)، ولكنها ليست بنفس كفاءتها.

• **التعدين باستخدام وحدة المعالجة المركزية CPU Mining:** من الممكن التعدين باستخدام وحدة المعالجة المركزية (CPU)، لكنه غير فعال للغاية بالنسبة لمعظم العملات المشفرة.

4. Setting Up Your Mining Rig

4. إعداد منصة التعدين الخاصة بك

بمجرد اختيار الأجهزة، حان الوقت لإعداد جهاز التعدين الخاص بك:

1. ركب جهاز التعدين: ثبت معدات التعدين في مكان آمن وجيد التهوية. تأكد من توصيل جميع الكابلات اللازمة وتشغيل جهاز التعدين.

2. ثبت برنامج التعدين: يُعدّ برنامج التعدين بمثابة حلقة الوصل بين جهازك وسلسلة الكتل. من الخيارات الشائعة: CGMiner و Ethminer و NiceHash.

3. انضم إلى تجمع تعدين **Join a Mining Pool**: تتيح تجمعات التعدين للمُعدّنين دمج قدراتهم في التجزئة ومشاركة المكافآت. من الصعب جدًا التعدين بمفردك، لذا فإن الانضمام إلى تجمع يزيد من فرص نجاحك.

5. Software for Cryptocurrency Mining

5. برامج لتعدين العملات المشفرة

إليك نظرة على بعض برامج التعدين الأكثر شعبية:

• **CGMiner:** أحد أشهر برامج التعدين لأجهزة ASIC ووحدات معالجة الرسومات. إنه مفتوح المصدر ويدعم العديد من الأجهزة.





- **Ethminer**: جهاز تعدين مصمم خصيصًا لإيثريوم. إنه ممتاز لوحدة معالجة الرسومات (GPU) ويعمل على نظامي ويندوز Windows و لينكس Linux.
- **NiceHash**: منصة سهلة الاستخدام للمبتدئين، تسمح للمستخدمين باستخراج وبيع قوة التجزئة دون الحاجة إلى إعداد معقد.

6. Calculating Profitability

6. حساب الربحية Calculating Profitability

تعتمد ربحية التعدين Mining profitability على عدة عوامل، منها سعر العملة المشفرة في السوق، وصعوبة التعدين، وتكاليف الكهرباء في منطقتك. استخدم حاسبات التعدين مثل WhatToMine لتقدير أرباحك المحتملة بناءً على أجهزتك. وتعتمد الربحية أيضًا على ظروف السوق العامة. أسعار العملات المشفرة متقلبة، وقد تزداد صعوبة التعدين بمرور الوقت، مما يزيد من صعوبة كسب العملات.

7. Maintaining Your Mining Rig

7. صيانة منصة التعدين الخاصة بك

- لضمان بقاء منصة التعدين الخاصة بك مربحة، فإن الصيانة المنتظمة هي المفتاح:
- **مراقبة درجات الحرارة Monitor Temperatures**: يمكن أن يؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلى إتلاف أجهزتك، لذا تأكد من تهوية جهازك جيدًا وتحقق من درجات الحرارة بانتظام.
 - **تنظيف الغبار Clean Dust**: تراكم الغبار قد يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة جهازك. نظّف جهازك بانتظام لضمان عمله بكفاءة.
 - **تحديث البرمجيات Update Software**: حافظ على تحديث برنامج التعدين الخاص بك للتأكد من أنك تستخدم أحدث الإصدارات مع تحسين الأداء وميزات الأمان.





8. Environmental Impact of Mining

8. التأثير البيئي للتعدين

يستهلك التعدين كميات كبيرة من الكهرباء، مما أثار مخاوف بشأن تأثيره البيئي. لتقليل بصمتك الكربونية، فُكر في استخدام مصادر الطاقة المتجددة في عمليات التعدين. وقد بدأت بعض مزارع التعدين بالفعل باستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية.

9. The Future of Cryptocurrency Mining

9. مستقبل تعدين العملات المشفرة

يشهد قطاع تعدين العملات المشفرة تطورًا مستمرًا. مع ظهور خوارزميات إثبات الحصة (PoS) وانتقال الإيثريوم إلى PoS، قد يتغير التعدين بشكله التقليدي. ومع ذلك، من المرجح أن يستمر تعدين عملات إثبات العمل (PoW)، مثل بيتكوين، باستخدام الدوائر المتكاملة ASIC في المستقبل المنظور.

10. Conclusion

10. الخاتمة

يُمكن أن يكون تعدين العملات الرقمية مشروعًا مربحًا إذا أُجري بشكل صحيح. ورغم أنه يتطلب استثمارًا أوليًا في الأجهزة وتكاليف صيانة مستمرة، إلا أن عوائده المحتملة قد تكون كبيرة. باتباع هذا الدليل، يمكنك بدء رحلة التعدين والانضمام إلى عالم العملات الرقمية المتنامي باستمرار...





حكومة الوحدة الوطنية
1188°E+ 1°04:11+ 1°87°0*14
ag as u nduronnu numii -T
Government of National Unity

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (60) لسنة 2026 ميلادية بتعديل حكم

رئيس مجلس الوزراء :

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3 أغسطس 2011م، وتعديلاته .
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015م ميلادي .
- وعلى مخبرات ملتقى الحوار الليبي للمتعقد بتاريخ 9 نوفمبر 2020م .
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والموازن وتعديلاتهما .
- وعلى القانون رقم (27) لسنة 2001 م ، بشأن تقرير بعض الأحكام في شأن الرسوم وبعض الخدمات .
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 2005 م ، بشأن المصارف وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2004 م ، بشأن ضريبة الدمغة ولائحته التنفيذية .
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2010 م ، بشأن ضرائب الدخل ولائحته التنفيذية .
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 2010 م ، بشأن الجمارك ولائحته التنفيذية .
- وعلى ما قرره مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ 10 مارس / 2021م ، في مدينة سرت بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية .
- وعلى مكتاب وزير المالية رقم (382) المؤرخ في 14 / 07 / 2025م .

قـرـر

مادة (1)

- تعديل المادة (70) من لائحة الميزانية والحسابات والموازن المشار إليها ، بحيث يجري نصها على النحو الآتي :
- ((مادة (70) :
- تقبل ضمن مقبوضات الخزائن الرئيسية والخزائن الفرعية لوزارة المالية بالوزارات والمصالح والهيئات الأخرى وما في حكمها ، بواسطة الوسائل المبيته أدناه دون غيرها ووفق التسلسل التالي .
- أ - النقود الورقية والمعدنية والحوالات المصرفية والإبريدية .
- ب - الصكوك المعتمدة من المصرف للسحب عليه .
- جـ - أية وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني المعتمدة من خلال منظومة التحصيل الإلكتروني لجميع المستحقات الحكومية الضريبية والرسوم الجمركية والرسوم الأخرى وغيرها من المستحقات الواجبة الدفع والتحصيل للخزائنة العامة .
- على أن تؤرد للبالغ بواسطة الطرق المبيته بالفقرتين (أ) و (ب) أعلاه بموجب حافظة تؤريد وإصدار إيصال مقابلها وأن يبين في شكل من حافظات التوريذ والإيصال رقم المعاملة ورقم الصك واسم الساحب والمصرف المسحوب عليه وتؤرد للبالغ المحددة بالفقرة (جـ) وفقا للأحكام والشروط والضوابط التنظيمية التي يصدرها وزير المالية)) .

مادة (2)

يعرض هذا القرار في اجتماع مجلس الوزراء القادم للاعتماد .

مادة (3)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .



مدرّس 11 درمجان 1447 هـ
القرار رقم 60 لسنة 2026 ميلادية
تاريخ القرار





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





شروط النشر في المجلة القانونية

1. القيمة القانونية
يُشترط أن يكون العمل ذا قيمة قانونية، ويتناول مواضيع مهمة ومتطورة في الجانبين القانوني والقضائي.
2. المنهجية العلمية
يجب أن يكون البحث المُحكّم متوافقاً مع الأصول العلمية الصحيحة والمعايير الأكاديمية المعتمدة.
3. طريقة التقديم
* يُقدّم العمل مطبوعاً على قرص مدمج (CD) باستخدام خط عربي بحجم 14، أو يُرسل عبر البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة.
- * يجب مراعاة التدقيق اللغوي والإملائي قبل التقديم.
4. عدد الكلمات والصفحات
* يجب ألا يقل عدد كلمات البحث المُحكّم عن 5000 كلمة، وألا يزيد عن 12,000 كلمة.
- * يتراوح عدد الصفحات بين 12 إلى 30 صفحة.
5. عملية التقييم
* تخضع البحوث المُحكّمة لتقييم الهيئة الاستشارية العلمية، وفقاً للأصول العلمية.
- * تخضع الأعمال الأخرى (مثل المقالات أو التراجم) لتقييم هيئة التحرير.
6. مسؤولية الآراء
الأبحاث والمقالات والتراجم المنشورة في المجلة لا تعبّر عن رأي أو توجه المجلة، وإنما تعبّر عن آراء أصحابها فقط.
7. عدم استرجاع الأبحاث
جميع الأبحاث والمقالات والتراجم المقدمة لا تُعاد إلى أصحابها، سواء تم نشرها أم لم تُنشر.
8. السيرة الذاتية
يجب أن يُرفق مقدّم العمل نبذة موجزة عن سيرته الذاتية، تتضمن المؤهلات والخبرة العلمية.

للتواصل وإرسال الأعمال

* الهاتف: +218 93 482 5045

* البريد الإلكتروني: bawsala@cid.gov.ly





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





إدارة مكافحة جرائم
تقنية المعلومات
CYBER CRIMES DEPARTMENT





مجلة البوصلة الرقمية

المجلة الليبية لقانون الانترنت

تصدر عن إدارة مكافحة جرائم تقنية المعلومات
جهاز المباحث الجنائية / وزارة الداخلية الليبية
الاقتصاد الرقمي

العدد الرابع
مارس
2026



تمت طباعة هذا العدد بمساهمة المؤسسة الليبية للتقنية المعلومات

